

إِشْتَارُ السُّلْطَانِ إِلَى مَنَائِكَ الْمَلَايِكَةِ الْفَارِي

تأليف راجي لطف مولاه الجلي والحق
حسين بن محمد سعيد عبد الغني
المكي الحنفي
عامله الله بإحسانه آمين

وهي حاشية على شرح العلامة ملا علي قاري المسمى
المسلك المتقسط : في المسلك المتوسط
على لباب المناسك
للإمام السندي : رحمه الله تعالى

وبلغ كتاب أدعية الحج والعمرة وما يتعلق بهما
جمع العلامة قطب الدين الحنفي
أثابه الله الثواب الوفي

[تنبيه] قد جعلنا الشرح بأعلى الصفحة والحاشية أسفلها مفصلاً بينهما بمجدول

حقوق الطبع محفوظة

يُطْلَعُ مِنَ الْمَكْتَبَةِ الْخَارِجَةِ الْكُتُبُ أَوَّلَ شَاوِيعِ رَجَبٍ عَلَى عَصْرِ
لِصَاحِبِهَا : مِصْطَفَى مُحَمَّدٍ

مُطَبَّعٌ بِمَكْتَبَةِ
مَدِينَةِ الْإِسْلَامِ الْكَلْبِيَّةِ بِبَغْدَادِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ذي الجلال والإكرام والفضل والعلو والمِنَّة العظام الذي هدانا للإسلام وأسبغ علينا جزيل نعمه وألطافه
الجسام وكرم الآدميين وفضلهم على غيرهم من الأنعام ودعاهم برأفته ورحمته إلى دار السلام وأكرمهم بما شرع
لهم من حج بينه الحرام ويسر ذلك على تكرر الدهور والأعوام وقرض حجه على من استطاع إليه سبيلا من أمة
أفضل الرسل الكرام: أحده سبحانه وتعالى أن شرقنا بجوار هذا البيت المعظم وأشكره على ما تفضل وأنعم وأشهد
أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له إقرارا بوحديته وإذعانا لجلاله وعظمته وحديثه وأشهد أن سيدنا محمدا عبده
ورسوله المصطفى من خلقه والمختار من برئه صلى الله عليه وسلم عليه وزاده فضلا وشرقا لديه (أما بعد) فيقول العبد
الضعيف المفتقر إلى لطف مولاه الجلي والحق حسين بن محمد سيد عبد الفتى المكي الحنفي غفر الله ذنوبه وملا من
بجاء صفوه ذنوبه . إنه لما كان الحج من أفضل الطاعات وأشرف العبادات ومن أم الأمور بيان أحكامه وإيضاح
مسائله وأقسامه وذكر فروضه وواجباته وسننه ومستحباته وأفعاله الجائزة ومنوعاته ومكروهاته والتنبه على دقائقه
ومشكلاته . وقد صنف العلماء رحمهم الله تعالى في ذلك ما لا يحصى من المصنفات وألغوا فيه المبسوطات والمختصرات
ومن أحسنها تأليفاً وأبينها تحريراً وأتمها تحريراً منسك العلامة المحقق الشيخ على القاري رحمهما
الله تعالى وأسكنهما فسيح الجنان فإن هذا الكتاب بحق يجمع من المسائل والقوائد والتكث المهمات ما لم يجتمع مثله
في غيره من المصنفات فلا غرو إذا عكفت الطلبة على تعلمه وتعليمه وتفهمه وتفهمه وحله مرید الحج في سفره
ليستغنى بنوره فيما أشكل من مسائل حجه أو عمرته فقد قال الإمام عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى من عمل على
غير علم كان ما يفسد أكثر مما يصلح وقال بعض العلماء أعمال الجوارح في الطاعات مع إهمال شروطها ضحكة للشيطان
ولهذا كثير من العامة يرجع بغير حج إلى كل فج لما لدم حجه إجماله أو ترك فرض من فرائضه فلا يد لمن يريد الحج أن يكون
بأحكامه ما لا يخرج من العهدة سالماً ويرجع بالأجر غانماً فإنه لا عمل إلا عن علم استخرت الله في تأليف تعليق على الشرح
المذكور يتم ما يحتاج إليه من تقييد وتكثير أردت به توضيح ما خفي علي وعلى مثلي ورجاء أن أدخل في ضمن قوله
عليه الصلاة والسلام إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له
رواه مسلم وغيره ثم إني سلك في هذا التعليق مسلكاً حسناً إن شاء الله تعالى هو أني لا أذكر فيه شيئاً إلا وأعزوه
إلى قائله أخذاً لذلك من حاشية العلامة الشيخ صالح الحجاب وتقريرات شيخ مشايخنا العلامة عبد الحق الإله آبادي
وتقرير العلامة داملاً اخوان جان رحمه الله تعالى وبما حرره علامة الدنيا المحقق السيد محمد أمين عابدين في رد المحتار
وبتقرير العلامة الرافعي عليه ومن حاشية العلامة السيد أحمد الطحطاوي في حواشي الدر المختار ومن حاشية العلامة
الشيخ طاهر سبيل على مناسك الدر المختار المسماة ضياء الأبصار وغير ذلك من الكتب المعتبرة (وميمته) إرشاد
السارى إلى مناسك الملا على قارى . وأسأله تعالى أن يجعله خالصاً لوجهه ويقبله منى ويعمل سعيه في من السعى المشكور
إنه مبيع قريب وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم وهذا أو أن الشروع في المقصود
بسم الملك المعبود فأقول .

مقدمة

في آداب مراد الحج يسره الله تعالى لنا ولأهائنا وللسلمين مع الحج والتج ملخصة من المنك الكبير للؤلؤف رحمه الله تعالى قال فيه : يجب أولاً على من أراد الحج إخلاصه لله تعالى فإنه سبحانه لا يقبل إلا الخالص لوجهه الكريم فيصحب قصدته ويخلص نيته ويجرد عنها عن الرياء والسمة ويحذر عن دقائق غرور النفس من حيا مدح الناس إياه وتسيئتهم له بالعاد وغير ذلك والإخلاص شرط في جميع العبادات فمن أتى بعبادة لغرض دنيوي بحيث لو فقد تركها فليست بعبادة وإنما هي معصية وينبغي أن يخرج إلى الحج خروج الخارج من الدنيا ويجب أن يتوب من جميع الذنوب توبة نصوحاً ثم إن كانت التوبة فيما بينه وبين الله تعالى كالزنا فإنه يستغفر الله باللسان ويندم على فعله في الماضي ويتركه في الحال ويبرم على تركه في المستقبل وإن كانت عما ترك فيه من حقوق الله تعالى كصلاة فلا تنفعه التوبة عالم يقض ما فاتته ثم يندم ويستغفر الله تعالى وإن كانت عن ذنب يتعلق بالعباد فإن كانت من مظالم الأموال فتتوقف التوبة منها مع ما قد تعلق من الحقوق على الخروج عن الأموال وإرضاء الخصم إما بأن يتحلل من أهلها أو يردّها إليهم أو إلى من يقدم مقامهم من وكيل أو وارث وإذا كان عليه ديون لأشخاص لا يعرفهم من غصب ومظالم يتصدق بقدرها على الفقراء على عزيمة التقضاء وإن وجد مع التوبة إلى الله تعالى فإنه يندر وفي فتاوى قاضيان رجل له خصم فبات ولا وارث له تصدّق عن صاحب الحق بقدر ماله عليه ليكون ديمة عند الله تعالى يوصلها إلى خصمائه يوم القيامة وفي الخلاصة رجل قال لأخراجه من كل حق هو لك ففعله وأراه إن كان صاحب الحق عالماً به برئ حكا وديانة وإن لم يكن عالماً به برئ حكا بالإجماع وأما ديانة فمجد لا يراً ديانة وعند أبي يوسف يراً وعليه التوى وفي صلح الأهل أن الأبراء عن الحقوق المجهولة جازر عندنا سواء كان الإبراء بموضع أو بغير عوض وإذا كانت المظالم في الأعراس كالنفذ والنية فيجب في التوبة منها مع ما قد تعلق من حقوق الله تعالى أن يغير أصحابها بما قال من ذلك ويتحللها منهم فإن تندر ذلك فليبرم على أنه متى وجد مع تحمل منهم فإذا حلّوه سقط عنه ما وجب عليه لم فإن عجز عن ذلك كله بأن كان صاحب النية ميتاً أو غائباً مثلاً فليستغفر الله تعالى والمرجو من فضله أن يرضى خصمائه فإنه جواد كريم

(فصل) ويجب عليه أن يهني نفقة اليبال ومن يجب عليه نفقته إلى وقت رجوعه وتكون النفقة من وجه حلال فإن الحج لا يقبل بالنفقة الحرام وإن سقط عنه الفرض في الظاهر لوجوبها ولا تنافي بين سقوطه وعدم قبوله فلا يثاب لعدم القبول ولا يعاقب في الآخرة عقاب تارك الحج قال الغزالي من خرج يبيع بمال حرام أو فيه شبهة فليجتهد أن يكون قومه من الطيب فإن لم يقدر فمن الإحرام إلى التحلل فإن لم يقدر فليجتهد في يوم عرفة فإن لم يقدر فليزيم قلبه الخوف لما هو مضطر إليه من تناول ما ليس بطيب فمساء أن ينظر إليه بعين الرحمة ويتجاوز عنه بسبب حزنه وخوفه وكرامته وإذا أراد أن يبيع ولم يكن معه إلا مال حرام أو فيه شبهة فيستدين للحج من مال حلال ليس فيه شبهة ويبيع به ثم يقض دينه في ماله وينبغي أن يحمل من الزاد والنفقة قدر ما يكفيه وإن قدر على استصحاب ما يستغنى عنه بنيت أن يعبره إلى غيره كالأداة والحبل ونحو ذلك لحسن وينبغي ترك المما كسة في الكراه إلى مكة وفيما يشتره لأسباب الحج وفي كل ما يتقرب به إلى الله تعالى

(فصل) ويكره الخروج إلى الحج النفل إذا كره أحد أبويه وهو محتاج إليه ولو أذن له أحدهما وكره الآخر لا يخرج والأجداد والأجدات كالأبوين عند قدماهما وإن كان الولد أمرد فلاب أن يمتنع حتى يلبس وإن كان الطريق غوفاً فلا يخرج وإن لم يكن أمرد وفي المصنرات الإتيان بحج الفرض أولى من طاعة الوالدين ويكره للدينون الخروج إلى الحج إن لم يكن له مال يقضى به دينه الحال إلا ياذن الفريهر وإن كان بالدين كليل كفل ياذن الفريهر لا ياذنهما وينبغي أن يقضى ما أمكنه من ديونه ويوكل من يقضى مالم يتمكن من قضاءه ويرد العوازي

(١) بَسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله (١) الذي أوضح المحجة بأوضح الحجج (٢) وأوجب أركان الإسلام (٣) من الصلاة (٤) والزكاة والصيام والحجة

والودائع ويستحل من كل من كان بينه وبينه معاملة في شيء أو مصاحبة ويكتب وصية فيها له على الناس وعند الناس وما عليه من الديون وغير ذلك ويجعل لذلك وصيا أميناً عدلاً يقوم بها بعد موته

(فصل) ويستحب أن يشاور من يثق بدينه في سفره من ذوى الرأي في ذلك الوقت لاني نفس الحجج لا يخرج وكذا يستخير الله تعالى بصلاة الاستخارة ودعاتها المعروف ولتعلم ما يحتاج إليه في سفره من أمر الصلاة وكذلك يتعلم كيفية الحج وصفة المناسك وأن يستصحب معه كتاباً واضحاً في المناسك جامعاً لمقاصدها ويستحب أن يفرغ قلبه من طلب التجارة فإن احتاج إليها ولم يكن له غنى عنها فلا بأس بها لكن لا يجعلها مقصوده الأكبر بل يجعلها ضمناً وتيمناً وينبغي أن يلتزم رفقاً صالحاً عاقلاً ورعاً سافراً قبل ذلك حسن الأخلاق راغباً في الخير كارهاً في الشر ميمناً له على الطاعة رادعاً له عن المنكر والمعصية وإن كان ظالم مع هذه الأوصاف فهو أولى وكونه من الأجانب أولى تباعداً عن ساحة القطيعة وينبغي له أن يرى المكاري ما يحمله ولا يحمل أكثر منه ويستحب أن يجعل خروجه يوم الخميس وإلا فيوم الاثنين في أول النهار ويودع أهله وإخوانه ويستطعمهم ويطلب دعاءهم ويأتمهم لذلك وهم يأتمونه إذا قدم ويستصحب معه عشرة أشياء : المسكحلة والمرآة والمشط والإبرة والحطوب والسواك والمقراض والمدينة والعمرى والعصا ويستصحب شيئاً من الدرام لأن حوادث السفر كثيرة وربما أحمه أمر لا ينفع فيه إلا الدرام فإنها لحاجات الدهر مرام

(فصل) اختلف أصحابنا في الآفاق هل الأفضل له الحج راصباً أو ماشياً ؟ لجزم صاحب الوقعات وكثير أن الركوب له أفضل من المشي وهو المروي عن الإمام قال في الملتقطات والفتاوى السراجية وعليه الفتوى واختاره الكرماني وغيره وقال صاحب الميسر إن الحج ماشياً أفضل وهو ظاهر الرواية وهو مقتضى كلام صاحب الهداية والكافي ولكن محل هذا لمن يطيقه ولا يسمى خلقه وإلا فالركوب أفضل وأما حج النبي صلى الله عليه وسلم راصباً فلا نه القدوة فكانت الحاجة ماسة إلى ظهوره ليراه الناس وأما أهل مكة ومن حولها فالمشي لهم أفضل إن قدروا عليه والله سبحانه أعلم (١) قوله بسم الله الرحمن الرحيم : الكلام عليها شير وقد ألفت فيها الرسائل وسألت في كلام الشارح رحمه الله نبذة من ذلك (٢) قوله الحمد لله : الحمد هو الوصف بالجميل أو الثناء أو قاله المحققون وزاد غيرهم في الحد الثاني زيادات لاحاجة إليها إلا التخصيص على أجزاء الماهية أو نحوه كما قرر في محله والجملة خبرية لفظاً وإنشائية مبنى على ما أشهر (٣) قوله أوضح المحجة بأوضح الحجج : أي أبان وأظهر المحجة بفتحتي جادة الطريق وأوضح الثاني أفضل تفضيل والحجة بالضم البرهان كما في الصحاح اه حجاب (٤) قوله وأوجب أركان الإسلام الحج : أي أثبت وأقرض والأركان جمع ركن بالضم وهو في اللغة الجانب الأخرى كما في القاموس اه حجاب وفي حاشية السيد احمد الطحطاوى على الدر المختار : الأركان جمع ركن وهو في اللغة الجانب القوى من الشيء اه منح قال تعالى أو آوى إلى ركن شديد اه وفي الدر المختار : الركن اصطلاحاً ما يكون فرضاً داخل الماهية وأما الشرط لما يكون فرضاً خارجاً فالفرض أهم منهما وهو ما قطع بزمه حتى يكفر جاحده كأصل مسح الرأس وقد يطلق على العمل وهو ما تفتوت الصحة بوائه كالمقدار الاجتهادي في الترويض كمسح ريع الرأس فلا يكفر جاحده اه بزيادة من حاشية الطحطاوى (٥) قوله من الصلاة الحج : بيان لأركان الإسلام ، ورتها على ما ذكر مراعاة لحديث الصحيحين بنى الإسلام

وأفضل الصلوات ^(١) وأكل التسليات على من بين مسالكنا ^(٢) وعين مناسكتنا التلاقي في اللجة . وعلى آله الكرام وأصحابه الغمام وأتباعه العظام المنورين لليلة على الأمة حذرا من الدجية والظلمة ^(٣)

(أما بعد) فيقول المتتبع ^(٤) إلى حرم كرم ربه الباري ^(٥) على بن سلطان محمد القاري ^(٦) إلى لما رأيت لباب

على خمس الحديث حيث ختم بالمحج والحجة بالكسر المرة الواحدة وهو من الشواذ لأن القياس فيها الفتح كما في الصحاح وغيره وعبر بها دون الحج إشارة إلى عدم تكرار وجوبه اه حجاب (١) قوله وأفضل الصلوات : قال في المواهب اللدنية بعد أن ذكر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أجاب قول الصحابة أمرنا الله أن نصلى عليك قال صلى الله عليه وآله وسلم قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد وقد استدلت العلماء بتعليمه صلى الله عليه وآله وسلم لأصحابه هذه الكيفية بعد سؤالهم عنها بأنها أفضل كيفيات الصلاة عليه فإنه لا يختار لنفسه إلا الأتربف الأفضل ويرتب على ذلك أنه لو حلف شخص أن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم أفضل الصلاة فطريق البر أن يأتي بذلك اه كذا في الحجاب (٢) قوله علي من بين مسالكنا : التبيين الإيضاح والمالك جمع مسلك مكان السلوك أي الذهاب والمناسك جمع منسك قال في القاموس كجلس ومقعد شرعة النسك وأرنا مناسكتنا متبدلتا ونفس النسك وموضع تدبج فيه النسك اه واللجة بالضم معظم الماء كافي الصحاح اه حجاب (٣) قوله المنورين لليلة على الأمة حذرا من الدجية والظلمة : اللجة بالكسر الشريعة والدين والدجية بالضم خطيرة الصائد الظلمة وعليه فالحلف للتفسير : (٤) قوله المتتبع : أي اللاتخذ اه حجاب كافي القاموس لجأ إليه كنع وفرح لاذ كالتجأ وأجأ اضطره ، وأمره إلى الله أسند اه (٥) قوله الباري : أي الخالق اه حجاب قال في القاموس برأ الله الخلق يكمل برما وبروء خلقهم اه (٦) قوله على ابن سلطان محمد القاري : علامة زمانه وواحد عصره وأوانه والمنفرد الجامع لأنواع العلوم العقلية والفنية المتشعب من علوم القرآن والسنة النبوية وعالم بلاد الله الحرام والمشاعر العظام واحد مجامير الاعلام ومشاهير أولى التحقيق والافهام قرأ العلوم ببلده ثم رحل إلى مكة وتدر بها . ومن شيوخه بها الأستاذ أبو الحسن البكري والسيد زكريا الحسيني وشيخ الإسلام الشهاب ابن حجر الهيتمي والشيخ أحمد المصري تلميذ شيخ الإسلام زكريا والشيخ عبد الله السندی والعلامة قطب الدين المسكي واشتهر ذكره وطار صيته وله مصنفات كثيرة منها شرح المشكاة في مجلدات وهو أكبرها وأجلها وشرح الشفا وشرح الشبائل وشرح النخبة وشرح الشاطبية وشرح الجزيرة . ولخص القاموس وسماه القاموس وغير ذلك مما لا يحصى كثرة . توفي بمكة عام أربعة عشر بعد الألف ودفن بالملا رحمة الله تعالى ولما بلغ خبر موته علماء مصر صلوا عليه بالجامع الأزهر صلاة التنية فيجمع حافل يجمع أربعة آلاف نسمة فأكثر كذا رأيته متقولا من تاريخ مصطفى فتح الله اه حجاب قال أبو الحسنات محمد عبد الحى الكنوى رحمه الله في كتابه التعليقات السنية على الفوائد البية في تراجم الخفية ما نصه وقد طالعت تصانيفه أي على القاري المذكور كلها وشرح موطا محمد وسند الامام شرح مستند الإمام وتزيين البشارة في تحسين الاشارة والتذهين للذين كلالها في مسئلة الإشارة بالسبابة في التشديد والخط الأوفر في الحج الأكبر ورسالة في العامة ورسالة في حب المرأة من الإيمان ورسالة في أربعين حديثا في التكاسح وأخرى في أربعين حديثا في فضائل القرآن وأخرى في تركيب لا إله إلا الله وأخرى في قراءة البسملة أول سورة براءة وفرائد القلائد والمصنوع في معرفة الموضوع وكشف الخدر عن أمر الحضرة المعالى في شرح بدء الامالى والمعدن العذرى في فضائل أويس القرني ورسالة في حكم ساب الشيوخين وغيرهم من الصحابة وشرح الفتحة الأكبر وفتح باب الناية في شرح النفاية والابتداء في الإقتداء وكلها تقيسة في بابها فريدة ورسالة في أدب حج إلى بكة كان في ذي الحجة ورسالة في صلاة الجنائز في المسجود بهجة الإنسان في سبعة الحيوان وشرح عين العلم وغير ذلك من رسائل

المناسك مختصر نفع الناس^(١) العالم العلامة والفاضل الفهامة مرشد السالكين ومفيد الناسكين الشيخ رحمه الله السندي^(٢) رحمه الله رحمة الأبدي^(٣) أجمع^(٤) المناسك وأخصر المسالك سنح بيالي^(٥) أن أشرحه شرحاً بين إعراباً مبانيه ويعين أغراب معانيه ويوضح مشكلات مافيه (واسميه) المسلك المنقسط في المناسك المتوسط فقوله (بسم الله الرحمن الرحيم) اقتداء بالكلام القديم واقتفاء بالحديث الكريم والكلام على متعلقات البسملة وجزيئات التسمية يخرجنا عن المقصود إلى حد الملافة لكن من القوائد البديعة لابن القيم الجوزية أن لحذف العامل في هذا المقام حكماً^(٦) عديدة دالة على تحقيق المرام . منها أنه موطن لا ينبغي أن يقدم^(٧) فيه سوى ذكر اسم الله^(٨) تعالى فلو ذكر الفعل^(٩) وهو لا يستغنى عن فاعله كان ذلك منافياً للمقصود وهو تجريد ذكر المعبود فكان في حذفه مشاكلة المعنى المبني ليكون المبدوء به اسمه سبحانه وتعالى كما تقول في الصلاة الله أكبر ومعناه من كل شيء. ولكن لا تنذكر هذا التقدير ليكون اللفظ في اللسان مطابقاً لمقصود الجنان وهو أن لا يكون في القلب ذكر إلا الله وحده فكذا تجرد ذكره في قلب المصل يتجرد ذكره في لسانه ، ومنها أن الفعل إذا حذف صح الابتداء به في كل قول وعمل وليس فعل أولى بها من فعل فكان الحذف أعم من الذكر فإن أي فعل ذكرته كان المحذوف أعم منه^(١٠) . ومنها أن الحذف أبلغ لأن المتكلم بهذه الكلمة كأنه يدعي الاستثناء بالمشاهدة عن التعلق بالفعل وكأنه لا حاجة إلى التعلق به لأن المشاهدة والحال دالة على أن هذا الفعل

لا تعد ولا تحصى وكلها مفيدة بلغت إلى مرتبة المجددية على رأس الألف اه أقول وجدت في مكتبة شيخ الإسلام بالمدينة المنورة مجموعة تقتل على أربعين رسالة للعلامة علي المذكور وله أيضاً شرح الحصن الحصين وله الآثار الخفية في أسماء الخفية وشرح ثلاثيات البخاري اه (١) قوله مختصر نفع الناسك : وصف للباب هو اسم مفعول من الاختصار وهو تقليل اللفظ مع وفاة المعنى وقنع الناسك اسم للنفس الكبير اللان رحمه الله والاضافة بمعنى اللام كما هو ظاهر لمن تأمل اه حباب وقوله وصف الخ يعني أن قوله مختصر نعت لقوله لياب المناسك وقوله وهو أي مختصر اه (٢) قوله السندي : قال في القاموس السندباد معروفة : الواحد سندي اه حباب (٣) قوله الأبدي : نسبة إلى الأبد محركة بمعنى الدهر والباقيم والقديم الأزلي كما في القاموس اه حباب (٤) قوله أجمع : مفعول ثانٍ رأيت (٥) قوله سنح بيالي : كنع عرض والبال خاطر والقلب اه حباب قال في القاموس سنح لي رأى كنع سنوحا وسنحاً وسنحاً عرض وبكذا عرض ولم يصرح وفلان عن رأيه صرفه وردة والشرع يدير به وعليه أخرجه وأصابه بشروا الظي سنوحا ضد بزح اه (٦) قوله حكماً : وقع في حاشية الحباب وتقرير شيخ مشايخنا الشيخ عبد الحق أن النسخة التي كتبها عليها فيها حكم بالرفع فقال الحباب قوله حكم كذا بخط المؤلف وتوجيهه ان اسم ان ضمير الشأن محذوف والجملة خبرها كما هو أحد الأوجه السبعة في قوله تعالى (إن هذان لساحران) اه وقال الشيخ عبد الحق بعد ماساق عبارة الحباب قوله كما هو أحد الأوجه السبعة الخ قال في أنوار التنزيل هذان اسم إن على لغة بلخارث بن كعب يفتح الباء أصله بني الحارث لحذفت النون وأوصلت الباء بالحارث للتخفيف فلزم جعلوا الألف الثانية وأعربوها بالمتن تقديرًا وقيل اسمها ضمير الشأن المحذوف وهذان لساحران خبرها وقيل إن بمعنى نعم وما بعدها مبتدأ وخبر وفيها أي في هذين الوجهين أن اللام لا تدخل خبراً مبتدأً وقيل أصله إنه هذان لهما ساحران لحذف الضمير وفيه أن المؤكد باللام لا يليق به الحذف وقرأ أبو عمرو إن هذين وهو ظاهر وابن كثير وحض إن هذان على أنها هي المخففة واللام هي الفارقة أو النافية واللام بمعنى إلا اه زيادة والله أعلم اه (٧) قوله أن يقدم : أقول الأظهر التعبير بأن يذكر لأن الكلام في حذف العامل دون تأخير اه حباب (٨) قوله سوى ذكر الله : أي من الأمور المنفصلة عنه التي يمكن حذفها فلا يشكل بذكر الباء اه حباب (٩) قوله فلو ذكر الفعل الخ : أي سواء كان مقدماً أو مؤخراً على ما يفهم من تنظيره بالتبكير حيث لا يذكر المتعلق بالمقدماً ولا مؤخراً ولكن قوله ليكون المبدوء به اسمه سبحانه وتعالى يوم أن لا يذكر الفعل مقدماً إلا أن يقال إن العامل ولو ذكر مؤخراً كان هو مقصوداً أولاً فيخل بالمقصود اه دام لاخون جان (١٠) قوله كان المحذوف

وكل قبل فإنما هو باسمه تبارك وتعالى والحالة على شاهد الحال أبلغ من الحالة على شاهد النطق والقول كما قيل
ومن عجب قول العواذل من به • وهل غير من أهوى يحب ويشقى
(الحدقة أكل الحد) منصوب على المصدرة^(١) عند البصرة وعلى الحالية عند الكوفية ولاشك^(٢) أن أكله هو

أعم منه: وهذا غير ظاهر إن ذكر لفظ أفضل أو ما يرادفه أو يساويه أم دأما لآخر جان^(٣) قوله منصوب على المصدرة:
أي لثبابة المصدر عنه وعلى الحالية عند الكوفية أي بلغ ذلك والمقرر في كتب النحوي أن المانع سيديوه واستقر له ابن هشام
في شرحه على القطر واتصر ابن مالك في التيسيل للأول وتبعه في التوضيح أم حباب^(٤) قوله ولاشك أن أكله الخ:
اختلف في تعيين الفاعل من الحد قيل الحد لله بجميع محامده كلها ما علت منها وما لم أعلم على جميع نعمه كلها ما علت
منها وما لم أعلم وقيل اللهم لأحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك وقيل الحد لله حمدا يوافي نعمه ويكافئ^(٥) مزيده
ويبنى على ذلك ما لو حلف ليحمدن الله بأفضل محامده والاحوط أن يحمد بجميعها خروجا من الخلاف كافي عمدة
المريد شرح الجوهره أم حباب وقال الإمام النووي في الأذكار - فصل - قال المتأخرون من أصحابنا الخراسانيين لو حلف
إنسان ليحمدن الله تعالى بجميع الحد ومنهم من قال بأجل التحاميد فطرقة في برئته أن يقول الحد لله حمدا يوافي
نعمه ويكافئ^(٦) مزيده ومعنى يوافي نعمه أي يلاقيها فتحصل معه ويكافئ بهمة في آخره أي يساوي مزيد نعمه ومعناه
يقوم يشكر ما زاده من التتم والإحسان قالوا ولو حلف لثبنتين على الله تعالى أحسن الثناء فطريق البر أن يقول لأحصى
ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك وزاد بعضهم في آخره فلك الحد حتى ترضى وصور أبو سعد التتوي المسألة تبين
حلف لثبنتين على الله تعالى بأجل الثناء وأعظمه وزاد بعضهم في أول الذكر سبحانه وعن أبي نصر التمار عن محمد
ابن النضر رحمه الله تعالى قال: قال آدم صلى الله عليه وسلم يارب شئتني بكسب يدي فلعنني شيئا فيه يجمع الحد
والتسبيح فأوحى الله تبارك وتعالى إليه يا آدم إذا أصبحت قل ثلاثا وإذا أمسيت قل ثلاثا الحمد لله رب العالمين
حمدا يوافي نعمه ويكافئ^(٧) مزيده فذلك يجمع الحد والتسبيح والله أعلم له وقال ابن علان في شرح الأذكار قال الرافعي
في الشرح الكبير إن جبريل عليه لآدم عليهما السلام وقد قال عليك يجمع الحد وقال الحافظ قال ابن الصلاح هذا
حديث منقطع الإسناد وحدث به الرافعي في أماليه جل رجاله فمات عن محمد بن النضر الحارثي قال قال آدم يارب
شئتني بكسب يدي فلعنني شيئا فيه يجمع الحد والتسبيح فأوحى الله تبارك وتعالى إليه يا آدم إذا أصبحت قل ثلاثا
وإذا أمسيت قل ثلاثا الحمد لله رب العالمين حمدا يوافي نعمه ويكافئ^(٨) مزيده فذلك يجمع الحد والتسبيح لكن محمد بن
النضر لم يكن صاحب حديث ولم يسمع عنه شيء مستد وقد روى عنه من كلامه جماعة منهم عبدالله بن المبارك وعبد الرحمن
ابن مهدي وأبو أسامة حماد بن أسامة وقال كان من أعبد أهل الكوفة وأبو نصر راوى الأثر عن محمد بن النضر
اسمه عبد العزيز وجماع عن محمد بن النضر في التحميد أثر آخر ثم أخرجه الحافظ من طريق أبي نعم في الحالية عن محمد
ابن عيسى قال جاء رجل إلى محمد بن النضر فسأله عن تحميد الرب فقال سبحان ربّي العظيم وبحمده حمدا عاليا يخلو
حمدا لا منتهى له دون^(٩) عليه حمدا لا مد له دون مشيئة حمدا لا إجراء لقائه دون رضاه قال أبو نعم كان محمد
ابن النضر أعبد أهل الكوفة ولم يكن الحديث يتناهى وإنما كانوا يكتبون عنه من كلامه ثم ساق إليه عدة آثار
وحديثين مرفوعين رواهما عن الأوزاعي بنسب سند من الأوزاعي إلى النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله وسلم
ويستفاد من ذلك معرفة طبقته وأن شيوخه من أتباع التابعين ولعله بلغه الأثر الأول عن بعض والله أعلم له وفي
الامداد لابن حجر بعد ذكر المسئلة وما ذكر عن جبريل رواء ابن الصلاح يستاند معضل تأوية وضعيف متقطع
أخرى ومن ثم قال في الروضة ليس لهذه المسئلة دليل ممتد أي من الأحاديث والإدليل من حيث المعنى ظاهر
وفي الصحة ولو قيل ير ياربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك لكن أقرب بل يبنى أن يمين
لأنه أبلغ معنى وصح به الخبر أم قال ابن عطية في شرح الإرشاد قال الزركشي روى في سبل الخيرات أن رجلا حج

ماحمده بنفسه لذاته أو مدحه من بعض صفاته^(١) كإيشير إليه حديث لا أحصى ثناء عليك^(٢) أنت كما أئنت على نفسك فيه

وأخذ بحلقة الباب وقال الحمد لله بجميع محامده ما علمت منها وما لم أعلم على جميع نعمه ما علمت منها وما لم أعلم مدى خلقه كلهم ما علمت منهم وما لم أعلم ثم جاء العام الثاني وهم أن يقولوا فناداه ملك قد أثبت الحفظه من العام الأول إلى الآن لم يفرغوا مما قلت ولا شك أن في هذا زيادة فينبغي أن لا يبر إلا به اه كلام ابن علان وقال العلامة المحقق الشيخ محمد السفاريني الحنبلي في غذاء الألباب لشرح منظومة الآداب (قائمه) ذكر بعض الناس أن أفضل صيغ الحمد: الحمد لله رب العالمين حمداً يوافي نعمه ويكافئ مزيده ورفع ذلك للإمام المحقق شمس الدين بن القيم طيب الله ثراه فأنتكر على قائله غاية الإنكار بأن ذلك لم يرد في الصحاح ولا السنن ولا يعرف في شيء من كتب الحديث المعتمدة ولا له إسناده معروف وإنما يروى عن أبي نصر التمار عن سيدنا آدم أبي البشر عليه الصلاة والسلام قال ولا يدرى كم بين آدم وأبي نصر إلا الله تعالى قال أبو نصر قال آدم يارب شئتني بكسب يدي فعلمني شيئاً من مجامع الحمد والتسبيح فأوحى الله إلي يا آدم إذا أصبحت قل ثلاثاً وإذا أسيت قل ثلاثاً الحمد لله رب العالمين حمداً يوافي نعمه ويكافئ مزيده فذلك مجامع الحمد والتسبيح قال ابن القيم فهذا لو رواه أبو نصر التمار عن سيد ولد آدم صلى الله عليه وسلم لما قلت زوائيه لاقطاع الحديث فيما بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف بروايته له عن آدم اه (١) قوله أو مدحه من بعض صفاته الخ مثل (وهو العزيز الحكيم) اه داملا اخون جان (٢) قوله كما يشير إليه حديث لا أحصى ثناء عليك الخ: الحديث أخرجه مسلم في صحيحه في باب ما يقال في الركوع والسجود من كتاب الصلاة من حديث عائشة رضي الله عنها ولفظه بعد حذف أول السند عن أبي هريرة عن عائشة رضي الله عنها قالت فقدت رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة من القراش فالتفت فوقتي يدي على بطن قدمه وهو في المسجد ومهما منصوبتان وهو يقول اللهم إني أعوذ برضائك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك وأعوذ بك منك لا أحصى ثناء عليك أنت كما أئنت على نفسك اه قال الإمام النووي في شرحه: وتقولما وهو يقول اللهم إني أعوذ برضائك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك وأعوذ بك منك لا أحصى ثناء عليك أنت كما أئنت على نفسك: قال الإمام أبو سليمان الخطابي رحمه الله تعالى فهذا معنى لطيف وذلك أنه استعاذ بالله تعالى وسأله أن يحيره برضاه من سخطه وبمعافاته من عقوبته والرضا والسخط ضدان متقابلان وكذلك المعافاة والعقوبة فلما جار إلى ذكر ماله ضد له وهو الله سبحانه وتعالى استعاذ به منه لا غير ومعناه الاستغفار من التقصير في بلوغ الواجب من حق عبادته والثناء عليه اه قال الإمام الآبي في شرح مسلم بعد ما ذكر عبارة الخطابي عن عياض ما لفظه قلت الأولى أي لا يكون استعاذ منه لما يأتي في حديث المرأة التي استعاذت منه صلى الله عليه وسلم فأبدها عنه وقال لما ما قال بل إنما استعاذ من عقوبته به فالتقدير أعوذ من عقوبتك منك اه وأقره السنوسي عليه وقال النووي رحمه الله تعالى أيضاً قوله لا أحصى ثناء عليك أي لا أطيقه ولا آتي عليه وقيل لا أحيط به وقال مالك رحمه الله تعالى معناه لا أحصى نعمتك وإحسانك والثناء بها عليك وإن اجتهدت في الثناء عليك وقوله أنت كما أئنت على نفسك اعتراف بالجزع عن تفصيل الثناء وأنه لا يقدر على بلوغ حقيقته ورد الثناء إلى الجملة دون التفصيل والاحصاء والتبيين فوكل ذلك إلى الله سبحانه وتعالى المحيط بكل شيء جملة وتفصيلاً وكما أنه لا نهاية لصفاته لا نهاية للثناء عليه لأن الثناء تابع للشيء عليه وكل ثناء أثبت به عليه وإن كثر وطال وبرلخ فيه قدر الله أعظم مع أنه شتمال عن التقدير وسلطانه أعز وصفاته أكبر وأكبر فضله وإحسانه أوسع وأسبغ اه قال شارحنا الملا رحمه الله في شرح الحصن الحصين على قوله أنت كما أئنت على نفسك قال الطيبي ما موصولة أو موصولة والكاف بمعنى المثل أي أنت الذات التي له العلم الشامل والقدرة الكاملة تعلم صفات كماله وتقدر أن تحصى ثناء على نفسك بالقول أو بالفعل بإظهار فعله عن بث آلائه اه قيل فيكون الترتيب نظير قول على رضي الله عنه: أنا الذي سميتني أي حيدر، ويمكن أن يقال أنت مبتدأ خبره مخدوف أو للكاف بمعنى على وما موصولة

إيماء إلى أن اللام في الحمد إنما هي العهد ويؤيده تشييده المفيد لتضمنين شكره بقوله (على ما هدانا للإسلام) أي للإيمان وما يتعلق به من الأحكام^(١) فإنه لولا الهداية إلهما لاعتدنا ولا تصدقنا ولا صلينا على ما ورد في السنة^(٢) وهو مقتبس من قوله تعالى حكاية عن أهل الجنة الجنة الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ثم لامرقة الهداية الموصلة^(٣) ليس أمرها إليه صلى الله عليه وسلم لقوله سبحانه إنك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء وإنما هو سبب الهداية وباعت حفظ الأمة عن الغواية لقوله تعالى وإنك لنهتدي إلى صراط مستقيم فصار معنى الآيتين اعتبار إشارات الدلائل كقوله تعالى وما رميت أي حقيقة إذ رميت أي صورة ولكن الله رى أي خلقا وقرة (وخصنا) أي مشر أهل الإسلام (بوجوب حج بيته الحرام^(٤)) أي المحترم العظيم في كل زمان ومقام وكان المصنف في هذا الكلام تبع الإمام محمد بن أبي الطبري في قوله الصحيح أن الحج لم يجب إلا على هذه الأمة لكن نظيره العزم جاعلهم أيضا جماعة بما جاء في نداء إبراهيم عليه الصلاة والسلام^(٥) لما أمر أن يؤذن في الناس بالحج من أنه قال إن الله كتب عليكم الحج إلى

أي أنت علي الوجه الذي أثبت به علي نفسك وقيل الكاف زائدة والمعنى أنت الذي أثبت على نفسك اه. لكن في قوله وتقدر أن تحصى الخ نظر، بيته العلامة السنوسي في شرح مسلم والله أعلم^(١) قوله أي للإيمان وما يتعلق به من الأحكام: اعلم أن الإسلام لله لا للاقتداء مطلقا وشرعا يطلق على الاقتداء لاستمال الأوامر واجتناب النواهي بشرط التسليم الباطني المبرر عنه بالإيمان كما في حديث جبريل عليه السلام ذكره الشارح في شرح المشكاة ويطلق على ما يميم الإيمان والأعمال كما أشار إليه القاضي البيضاوي عند قوله تعالى إن الدين عند الله الإسلام وهو المراد هنا اه جاب^(٢) قوله على ما ورد في السنة: ففي البخاري من حديث البراء رضى الله عنه أنه قال لما كان يوم الأحزاب وخندق رسول الله صلى الله عليه وسلم رأيته ينقل من تراب الخندق حتى وارى عنى الفجار جللة بطله وكان كثير الشعر فسمعتهم يرمجون بكلمات ابن ربيعة وهو ينقل من التراب ويقول:

الهم لولا أنت ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا فأنزلن سكية علينا
وثبت الأقدام إن لاقينا إن الأولى قد رغوا علينا وإن أرادوا فتنة أيتها

اه جاب قال العلامة القسطلاني في شرح البخاري لابن عساكر وأبي ذر عن الجوى والكشميني رغوا علينا وفي القرع كأصله وغيرهما قد بنوا علينا اه^(٣) قوله إن الهداية الموصلة: قيد بالموصلة أي إلى المطلوب حتى تكون الهداية بمنها الحقيقى عند أهل السنة وهو خلق الاعتقاد كما بينه السمد رحه الله وإطلاعا على الدلالة مجاز وقال البرزى في شرح التهذيب إن الهداية تمتد إلى المقول بنفسها أو إلى أو باللام فعل الأول تكون بمعنى الإيصال وعلى الآخرين تكون بمعنى الإرادة اه جاب^(٤) قوله بوجوب حج بيته الحرام: عبر بالوجوب وإن كان الحج فرضا لأن الوجوب عبارة عن الثبوت أو لأن بعض أحكامه ثبت بنحو الواحد كذا في غاية البيان وقال في الفتحة وصفه بالوجوب بمعنى التدورى وهو وإن جاز مجازا عرفيا إلا أن الشأن في السبب الداعى إلى ترك الحقيقة إذ لا بد له من سبب حقيقة لفظه بالنسبة إلى الحقيقة ونحوها ما عرف في موضعه ولم يعرف هنا شيء منه ولفظ الحقيقة وهو الفرض أخص من المجاز وأظهر في المراد وليس به قتل وغيره اللهم إلا أن يرى أن الواجب ينقسم إلى مائت بدليل قطعى وظنى كما هو رأى بعض المشايخ فيكون مرتكبا الحقيقة إذ الواجب حقيقة فيما اه جاب^(٥) قوله في نداء إبراهيم عليه السلام: روى ابن أبي حاتم من طريق قابوس بن أبي ظبيان عن ابن عباس قال لما فرغ إبراهيم الخليل من بناء البيت قبل له وأذن في الناس بالحج قال يارب وما يبلغ صوتى قال أذن وعلى البلاغ قال فنادى إبراهيم عليه الصلاة والسلام يا أيها الناس كتب الله عليكم الحج إلى البيت العتيق قسمه ما بين السماء والأرض، ألا ترى الناس يمشون من أقصى الأرض يلبون؟ ونحوه من طريق ابن جرير وقد أشار ناظم أنساب العرب إلى هذا المعنى بقوله:

وحين بالحج الخليل أذنا وفي كلا أذنيه أصمبا تى

البيت العتيق فأجبروا ربكم فهدوه صيغة أمر والأصل فيها الوجوب أقول على تقدير صحته وثبوت روايته^(١) وتحقق دلالة يمكن دفع إرادته بأن الحج إنما فرض على نيتنا صلى الله عليه وسلم وعلى الأمة بعد الهجرة على خلاف في تلك السنة فلو كان الحج فرضاً على عموم الناس من زمن إبراهيم عليه السلام لكان فرضاً من أول ظهور أمر نيتنا صلى الله عليه وسلم خصوصاً على قول من قال شرع من قبلنا شرع لنا إذا لم يثبت نسخه عندنا لأسباب وهو صلى الله عليه وسلم مأمور بمتابعة إبراهيم عليه السلام وملة^(٢) فلم هذا أن الأمر أولاً كان للاستحباب والله أعلم بالصواب؛ وأغرب الشيخ ابن حجر المكي في استدلاله للرد على المحب الطبري حيث قال وفي قوله تعالى وقه على الناس حج البيت دليل ظاهر^(٣) في ذلك انتهى وغرابه لا يتحقق فإن الآية نزلت بالمدينة بعد الهجرة^(٤) ولا مزية أنها لا تشمل الناس السابقين إلا إذا أريد بها الإخبار لا الإنشاء وأجمع العلماء على أن فرض الحج إنما هو بأمثال هذه الآية بعد الهجرة على خلافه سنة ست^(٥) أو سبع أو ثمان أو تسع^(٦) نعم قد يجمع بأنه كان واجباً على الأنبياء دون أممهم من الأولياء

أيضاً كأطول الجبال ارتقيا بها وكل من يمشي أسعياً اه

(١) قوله على تقدير صحته وثبوت روايته : أى ما جاء في نداء إبراهيم عليه السلام من كونه بهذه الصيغة المشتملة على فعل الأمر وقوله وتحقق دلالة أى على الوجوب وقوله يمكن دفع إرادته أى الوجوب بأختال إرادة الاستحباب اه (٢) قوله مأمور بمتابعة إبراهيم عليه السلام وملة : المرجح أن المراد بالمتابعة في توحيد الله وما يتعلق بالعقائد لأنه لما وصف إبراهيم بقوله وما كان من المشركين قلنا قال أن أتبع كان المراد منه ذلك ثم مثله قوله تعالى أولئك الذين هدى الله فبإذم الله قلوبهم ما اتفقوا عليه من التوحيد دون فروع الشريعة وقد سمي الله فيهم من لم تكن له شريعة تخصه كيوسف بن يعقوب في قول من قال إنه ليس برسول وسمي جماعة لا يمكن الجمع بين شرائعهم لاختلافها ، كذا في المواهب أفاده الجواب (٣) قوله دليل ظاهر : أى لأن الناس شامل لنزول هذه الأمة اه داملاً اخون جان (٤) قوله بعد الهجرة : وأما القول بأنه فرض قبل الهجرة فشاذا كما قاله القسطلاني اه حجاب (٥) قوله سنة ست : هو قول الجمهور لأنه نزل فيها قوله تعالى - وآتوا الحج والعمرة لله - بناء على أن المراد بالإتمام ابتداء الفرض وتوقيده قراءة وأقيموا وقيل المراد بالإتمام الإكمال اه حجاب (٦) قوله أو تسع : أى لأنه نزل فيها قوله تعالى - وقه على الناس حج البيت - وسياق إن شاء الله تعالى قال الترمذي وكان حجه صلى الله عليه وسلم بعد ما هاجر سنة عشر ورجع أبو بكر في السنة التي قبلها سنة تسع وأما سنة ثمان وهي عام الفتح لحج بالناس فيها عتاب بن أسيد رضي الله عنه اه وفي الدر المختار فرض سنة تسع وإنما أخره عليه الصلاة والسلام لعذر مع عليه ببقاء حياته ليكمل التبليغ اه وقال الزيلعي في بيان العذر إما لأنه نزلت بعد فوات الوقت أو للخوف من المشركين على أهل المدينة أو خوفاً على نفسه صلى الله عليه وسلم أو كره مخالطة المشركين في نسكهم إذ كان لهم عهد في ذلك الوقت فأخر عليه الصلاة والسلام الحج حتى يموت أبابكر وعلياً رضي الله عنهما فنادى أن لا يمشي بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان ثم حج اه أفاده الجواب قال المحقق ابن عابدين في رد المختار نقلاً عن الهدى لأن القيم أن الصحيح أن الحج فرض في أو آخر سنة تسع وأن آية فرضه هي قوله تعالى وقه على الناس حج البيت وهي نزلت عام الوفود أو آخر سنة تسع وأنه صلى الله عليه وسلم لم يؤخر الحج بعد فرضه عاماً واحداً وهذا هو اللاتقيد بهديه وحاله صلى الله عليه وسلم وليس يدعى من ادعى تقدم فرض الحج سنة ست أو سبع أو ثمان أو تسع دليل واحد ، وغاية ما احتج به من قال سنة ست أن فيها نزل قوله تعالى وآتوا الحج والعمرة لله وهذا ليس فيه ابتداء فرض الحج وإنما فيه الأمر بإتمامه إذا شرع فيه فاین هذا من وجوب ابتداءه اه كذا في رد المختار قال العلامة طاهر سنبل في ضياء الأبصار على قول صاحب الدر المختار مع عليه ببقاء حياته كذا في البحر وغيره قال العيني هذا ليس بشيء يعني لأن علم النبي لله تعالى لا لغيره وبإرادته أنه علم بطريق الوحي كما صرح به الحدادي في الجوهر اه وقال المحقق في رد المختار قوله مع عليه الخ جواب

كما يدل عليه ما قاله ابن اسحق أنه لم يبعث الله نبياً بعد إبراهيم إلا وقد حج البيت أى بطريق الوجوب وإلا فتدحج آدم عليه السلام^(١) وقال له الملائكة بترحك وقد حججنا قبلك وحج كثير من الأنبياء^(٢) أيضاً بعد آدم قبل إبراهيم عليهم السلام وقد حج صلى الله عليه وسلم قبل النبوة وبعد ما قبل الهجرة حججاً لا يعرف عددها على ما ذكره ابن حزم^(٣) ثم قال ابن حجر والناس يشمل الإنس والجن بناء على أنهم نوس كما فى القاموس وصرح به قبله صاحب عباب الله وعليه ففرض الحج يشمل الجن أيضاً وصرح به السبكي فى فتاواه انتهى وفيه بحث فان الآيات القرآنية دالة على المخايرة بينهما كقوله تعالى من الجنة والناس ويامعشر الجن والإنس وأمتلأها وكذا الإطلاقات العرفية ناطقة بمباينتهما فيبعد إثبات عموم الحكم الشرعى لمجرد اعتبار مادة الاشتقاق اللغوى المختلف مع أنه غير القوى (وأفضل الصلاة والسلام على رسوله سيد الأنام) أى على أفضل المخلوقات وأكل الموجودات (الأنى وأوضح لناسيل السلام) أى أظهر لنا طرق السلامة من الضلالة والتدافع والملازمة أو طرق دار السلام السالم من جميع الآفات الجامع لساكنات الذات أولئك سلام بعضهم على بعض فى جميع الحالات أو لسلام الملائكة عليه سلام تعظيم وتكريم أو لسلام قولا من رب رحمهم أو بين لنا السبل الموصلة إلى الله بالقرية والوصلة فان السلام من أمثاله إطلاقاً للصدر على الوصف للبيان فانه تعالى منزّه عن صفات نقصان ومفقد عن سمات الحدوثان (وعلى الناسك) أى بارادة الله تعالى له كما فى دعاء إبراهيم عليه السلام وأرنا مناسكنا (وسائر الأحكام) أى وعرفنا باقى أحكام شرائع الإسلام لقوله تعالى وأزّلنا إليك الذكريات لتبين للناس منازلهم (وعلى آله) أى أهل بيته وأقاربه وعترته (وحجبه) أى كل من رأى مؤمناً به ومات عليه ولو من أجماله وفيه أن المصنف رافض^(٤) مذهب الخوارج^(٥) والروافض^(٦) وأنه على المشرب بالحق العدل الذى هو الجامع بين محبة جميع أهل الفضل (الفر) بضم فتشديد جمع الآخر وهو بمعنى الآثور (الكرام) بكسر، جمع الكريم بمعنى حسن السيرة، والوصفان لكل منهما أو موزع بينهما (وبعد) أى بعد البسملة والحمدلة والتصلة^(٧)

آخر غير متوقف على وجود العذر وحاصله أن وجوبه على الفور للاحتياط فان تأخيرها تريضاً للقوات وهو متنفذ فى حقه صلى الله عليه وسلم لأنه كان يعلم بقاء غيابه إلى أن يعلم الناس مناسكهم تكميلاً لتبليغ لقوله تعالى لقد صدق الله رسوله الرؤيا الآية فهنا أرقى فى التعليل ولذا جعل الأول تابلاً له فهو كقولك أكرم زيداً لأنه محسن إليك مع أنه أبوك اهـ (١) قوله وإلا فقد حج آدم الخ: أى وإن لم يقيد بالوجوب فلا وجه لقوله بعد إبراهيم فقد حج آدم الخ اهـ حباب (٢) قوله وحج كثير من الأنبياء: قال عروة بلفظ أنت آدم ونوحاً حجاً دون هود وصالح لا اشتغالها بأمر قومه وروى الزبير بن بكار عن عائشة رضى الله عنها عن النبی صلى الله عليه وسلم أنه دثر فكان البيت ولم يحجج هود ولا صالح اهـ حباب (٣) قوله على ما ذكره ابن حزم: وقال ابن الأثير كان يحجج كل سنة قبل أن يهاجر وفى الترمذى عن جابر أنه حج حجتين قبلها وفى ابن ماجه عن ابن عباس أنه حج قبلها ثلاث حجج وأما بعدها فلم يحجج سوى حجة الوداع وقد اعترض الرسول الله صلى الله عليه وسلم أربع عمر كلها فى ذى القعدة وهى عمره الحديبية وعمره من العام القابل وعمره من الجمرات حين قسم غنائم حنين وعمره فى حجة كذا فى الصحيحين وما روى أنه اعترض فى رمضان فهو محمول على عمره الجمرات فان ابتداء الخروج لفتح مكة كان فيه ورواية اعتباره فى زجب منكراً اهـ حباب (٤) قوله وفيه أن المصنف رافض: فعل ماض بالمعنى اللغوى اهـ (٥) قوله مذهب الخوارج: أى وهم المبغضون لملى رضى الله عنه اهـ (٦) قوله والروافض: وهم المبغضون لكافة الأصحاب رضى الله عنهم إلا عمار ابن ياسر وأبا ذر وسلمان الفارسى والمقداد وثلاثة من الأنصار وبعضهم هذا يؤول إلى نبض الآل لأن الآل والأصحاب بعضهم مع البعض أحباب وأعداء الأحباب أعداء اهـ داملاً اخون جان (٧) قوله والتصلة: أقول التحجير بها غير مناسب لأنه يستعمل مصدر أصلاه إذا حرقة ولا يخفى ما فيه من إيهام المعنى القاسد فالأول التعجير بالصلاة شجراً يت فى شرح المجمرة الشيخ إبراهيم اللقاني ما نصه: يقال صليت صلاة ولا يقال فصلية كما هو قياس بمصدره وقد حذر

والنحية (فهذا) إشارة إلى مافي الحاطر أو إلى مافي الدفاتر (لباب المناسك) بضم اللام أى خلاصة مايتعلق بعلم الحج وما يتبعه من المسائل (وعباب المسالك) بضم العين أى ومعظم ماينبئ معرفته لسالك وتلك المسالك من الوسائل (لخصته) أى اختصرته أو اختصره (من كتابي جمع المناسك) أراد به المنسك الكبير الجامع الحاوى لمسائل الحج من التقدير والتقطير^(١) (عونا للمالك) أى إغاة للمالك الحاجز عن تلك المسالك (تسليلا لتسلك) أى وتيسيراً للعابد بالحج وما يتعلق به هنالك (ساتلا) أى حال كوني طالباً (من فضل المناك) أى المصطفى الذى ليس لأحد غيره ملك ولا ملك بل هو مالك لكل ملك ومالك في جميع المسالك (أن يرفع به كل آثم) بمد وتشديد ميم أى قاصد (لذلك) أى لذلك الكتاب المبرر عنه بالباب أو الإشارة إلى الحج وهو الأنسب لقوله تعالى ولا آتين البيت الحرام والله أعلم بحقيقة الحرام، ثم قول بعون الملك المعبود قبل الشروع في المقصود أن ملخص الأخبار والآثار على ما ذكره اخبار الأخبار في تحقيق سبب تعظيم هذه البقعة الكريمة من الكعبة العظيمة بعد اصطفاؤه الله ماشاء من الافراد الإنسانية والحيوانية والاصناف النباتية والجمادية والامكنة العلوية والسفلية - الزمنة النهارية واليلية هو أن الله سبحانه لما خلق عرشه على الماء^(٢) قبل خلق الأرض والسما بأني عام على ما نقله مجاهد من الانباء فنظر الله إلى الماء وتجل على الماء فتموج واضطرب الماء وخرج منه دخان مرتفع خلق منه السماء^(٣) وتزيد فوق الماء قطعة بل لعة مقدار البقعة فجعلت الأرض منها ودحيث

الشيخ علاء بن الكنانى للمالكي وبعض الشافعية من استعمال لفظ التصلية بدل الصلاة وقال إنه موقع في الكفر لما فيه من معنى الاحراق وإن وقع التعبير بذلك في جامع المختصرات للنسائي وابن المقرئ في الإرشاد اه كذا في الحجاب قال سيدى عبد الله العلوى الشافعى في سير الناظرين في روضة التفسير .
تصلية في حقه تمتع بـ والنسائي يميزها وتلعب

يعنى أن بعض المتأخرين حذر من استعمال لفظ التصلية بدل الصلاة في حقه صلى الله عليه وسلم وقال إنه موقع في الكفر لمن تأمله لأن التصلية الاحراق مع أن العرب لم تبه قط بالتصلية في الدعاء والصلاة الشرعية والصلاة عليه صلى الله عليه وسلم وإنما يقولون صلى صلاة ووقع في كلام أبى عبد الرحمن النسائي وابن المقرئ التعبير بالتصلية بدل على جواز ذلك عندهما ونقل الشباب الحفاسي في حاشية البضاوى عن تلعب وابن عبد ربه أنهما قالا تصلية وقال إنما لم يذكره أهل اللغة لما دهم في عدم ذكر المصادر القياسية اه قلت والاستدلال على منع التصلية بصدم نطق العرب بها إنما هو على مذهب البصريين الذين لا يغيثون مع وجود السباع وأما على مذهب الكوفيين المجيزين للقياس مع وجود السباع فلا ينهض حجة الأولى أن يكون المنع لما يوم لفظ التصلية من الإحراق لحسمت تلك المادة كاللهي عن التنكى بأبى القاسم كاللهي عن قول راعنا ثلثا يتوصل الملحد بتلك الألفاظ إلى مقصده الحديث اه (١) قوله من التقدير والتقطير : قال في القاموس التقدير التنكة في ظهر الثوب والتقطير والقطار بكسرهما شق النواة أو القشرة التي فيها أو القشرة الرقيقة بين النواة والتمر أو التنكة البيضاء في ظهرها اه كذا في الحجاب (٢) قوله لما خلق عرشه على الماء : قال القاضي البضاوى في تفسير قوله تعالى - وكان عرشه على الماء - قبل خلقهما لم يكن حائل بينهما إلا أنه كان موضوعاً على متن الماء واستدل به على إمكان الخلاه وأن الماء أول حادث بعد العرش من أجرام هذا العالم وقيل كان الماء على متن الريح والله أعلم بذلك اه قال القطيى وليس هو ماء البحر بل ماء تحت العرش بكيفية أنشأها الله سبحانه وتعالى اه حجاب (٣) قوله خلق منه السماء ؛ يفهم منه أن الله خلق السماء قبل الأرض وهو مقتضى كلام القاضي البضاوى حيث جعل ثم في قوله تعالى ثم استوى إلى السماء فسواهن لتفاوت ما بين الخلقين وفضل خلق السماء على خلق الأرض لا للترافى في الوقت اه ولم تزل الناس من عهد الصحابة إلى الآن مختلفة في ذلك لتعارض ظواهر الآيات والأحاديث فمنهم من ذهب إلى أن خلق الأرض قبل السماء لظاهر آية البقرة السابقة وقوله تعالى في سورة حم السجدة قل استسكنم لتكفرون بالذى خلق الأرض في يومين إلى قوله ثم استوى إلى السماء وهي دخان

من جوانبها وأطرافها ولذا سميت أم القرى (١) ثم لما كانت تلك القطعة كاللوحه تبتدئ تبتدل مرارا ولم تستقر قرارا خلق الله الجبال أوتادا ومدارا وأولها جبل أبي قبيس ولذا سمي بأب الجبال اشتارا ثم وقع البناء على تلك البقعة للاشارة إلى الوقعة كما يؤرخه إليه قوله سبحانه إن أول بيت وضع للناس أى لميادهم وجعل متعبدا لطاعتهم والواضع هو الله تعالى كابدل عليه أنه قرى بصيغة الفاعل للذى يركه أى البيت الذى بمكة فإنها (٢) لغة فيها وسميت بها لانها بيتك وتذكر اعتناق الجبابرة أولها يزدحم عليها الكرام البررة وقروى أنه كان في موضعه قبل آدم بناء عليه ثم فرغ يقال له الضراح (٣) لأنه صرح من الأرض وأبعد وهو المشهور بالبيت المعمور المحاذى للبيت المذكور (٤) ويطوف به الملائكة فلما أبط آدم عليه السلام أمر بأن يحجره يطوف حوله ثم رفع في الطوفان إلى السماء الرابعة (٥) يطوف به الملائكة كل يوم سبعون ألفا لا تحصى لهم

الآيات قال النسفي في المدارك بينهم منه أن خلق السماء كان بعد خلق الأرض وبه قال ابن عباس رضى الله عنهما اه قال وأما قوله والأرض بعد ذلك دحاما يقول جعل فيها جبلا وجعل فيها بحرا وجعل فيها شجرا اه يعنى أن قوله أخرج منها ماها ومرعاها بدل أو عطف بيان لها ما يعنى بسطها مابين للرد متوسل العلامة السيوطى عن ذلك نظما بما لفظه كما في كتابه الحاوى الجزء الثانى :

يا عالم المصير لا زالت أناملكم تهى وجودكم نام مدى الزمن لقد سمعت خصاما بين طائفة
من الأفاضل أهل العلم والسن في الأرض هل خلقت قبل السما وهل بالعكس جا أثر بانهذه الزمن
فهنهم قال إن الأرض منشأة بالخلق قبل السماء قد جاء في السن ومنهم من أن بالعكس مستندا
إلى كلام إمام ماهر فطن أوضع لنا ماخى من مشكل وابن نجاك ربك من وزر ومن عن
ثم الصلاة على المختار من مضر ماحى الضلالة هادى الخلق للسن

فأجاب بقوله :

الحمد لله الذى الإفضال والتمن ثم الصلاة على المبعوث بالسن الأرض قد خلقت قبل السماء كما
قد نصه الله في حم فاستبين ولا يتألفه ما فى التنازعات أنى قدسوها غير ذاك الخلق للفظن
فالجبر أخى ابن عباس أجاب بقا : لما أتاه به قوم ذوو لسن
وابن السيوطى قد خط الجواب ليكن ينجو من النار والآثام والفتن

وهل السماء أفضل أم لا قيل بالأول وحكاها النووي عن الجمهور وصحح لأنه لم يصر الله فيها وقيل بالثاني وصحح أيضا لخلق الأنبياء منها ودفنهم فيها اه جاب مع زيادة (١) قوله ولذا سميت أم القرى : قاله ابن عباس وكذا قاله الضحاك في تفسير قوله تعالى لتدن أم القرى وقيل لأنها أعظم القرى وقيل لأن فيها بيت الله اه جاب (٢) قوله فإنها : أى بمكة لغة فيها أى مكة فيقتضى أنها بمعنى واحد وهو قول الضحاك فيها حكاها عنه الحب الطبرى وقول مجاهد فيها حكاها عنه الماوردى واحتج ابن قتية لتصحيحه بأن الباء تبدل من الميم كضرب لازم ولازب وقيل لأنها بمنين فقبل بمكة بالباء موضع البيت ومكة بالميم القرية وهذا يروى عن إبراهيم النخعي وقيل بالميم الحرم كله وقيل غير ذلك كما بسطه في شفاء الغرام اه جاب وقال ابن عباس مكة من الفتح إلى التميم وبكة من البيت إلى البطحاء وقال عكرمة البيت وما حوله بمكة وما وراء ذلك مكة ، وقيل بمكة موضع البيت وما سوى ذلك مكة كذا في تاريخ الخميس اه داملا اخون جان (٣) قوله يقال له الضراح : يعنى الضاد المصعقة وقبح الزاد وفي آخره حاء مهمة كما في القاموس وفي الصحاح في فصل الصاد الملهة الضراح القصر وكل بناء عال اه قال الطيبي ومن رواه بالصاد اه مهمة قد صحف اه جاب (٤) قوله المحاذى للبيت المذكور : لوسقط ماسقط لإعليه كما في الأزرق (٥) قوله ثم رفع في الطوفان إلى السماء الرابعة : هو موافق لما في تفسير القاضى البضاوى وقال في الجامع اللطيف عند الكلام على البيت المعمور وأما مقره فللأزرق ثلاث روايات الأولى أنه في السماء السابعة ، الثانية أنه في السادسة ، الثالثة

نوبة الإعادة وهو لا ينافي ظاهر الآية فإن موضع التشريف هو تلك البقعة الشريفة والقطعة المنيفة وهي لا يمكن رفعها وإنما رفع البناء الموضوع في محلها المتشرف بوضعه في مكانها البلي شأنها ثم بنى بدله إبراهيم عليه السلام^(١) ثم هدم بنيانه قوم من جرم وهم حتى من الذين أصهار لإسماعيل عليه السلام ثم العاقلة من ملوك مصر أو الشام ثم قريش قبل بعثته صلى الله عليه وسلم^(٢) ووقع تنازع عظيم بين القبائل الأربعة المتعلق بكل منهم جدار من بناء ذلك المقام في وضع الحجر الأسود والركن الأسود حيث أراد كل رئيس قبيلة أن يضعه هو مستقلا ومنعه بقية الرؤساء لادعاء كل منهم إجلالا إلى أن اتفقوا^(٣) في دفع المنازعة ورفع المناقضة المؤدية إلى المقاتلة^(٤) أن كل من دخل من باب السلام في صباح تلك الأيام يكون هو صاحب الوضع من غير جدال ومنع فدخل صلى الله عليه وسلم بتوفيق رب العالمين فقالوا فرحا بقدومه هذا محمد الأمين فذكروا له القضية وما جرى لهم من القصة والقصة فيسقط رداه المكرم ووضع عليه الحجر المعظم وأشار لكل رئيس^(٥) أن يأخذ طرفا من رداءه وأخذ هو صلى الله عليه وسلم مكان الأوسط من روائه ووضوه جملة في محله ثم بناء عبد الله بن الزبير^(٦) رضي الله عنه لما تولى الخلافة بحكم وقد بلغه حديث عن عائشة رضي الله عنها مرفوعا أنه لولا^(٧) حديث عهد قومك بالإسلام لبنت البيت على

أنه فوق السموات السبع تحت العرش وفي رواية لغير الأرضي أنه في السماء الرابعة أقول الرواية الأولى هي المشهورة الصحيحة الموافقة لما رواه مسلم في صحيحه من حديث ثابت البناني عن أنس رضي الله عنه من كونه صلى الله عليه وسلم اجتمع إبراهيم عليه السلام في السماء السابعة ورآه مستندا ظهره إلى البيت المعمور وهذا الحديث أولى بالاعتداد عليه دون غيره اه كذا في الحجاب مع اختصار وتوضيح (١) قوله ثم بنى بدله إبراهيم عليه السلام : قال الشيخ الأسدي في أخبار الكرام عن مجاهد إن موضع البيت كان قد خفي ودرس من الفرق أيام الطوفان فصار موضعه آكة حمراء لا تملوها السيول غير أن الناس يملون موضع البيت فيها هناك ولا يتبعونه وكان المظالم يأتيه من أقطار الأرض ويدعو عنده قتل من دعا هناك إلا استجب له وعن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما الأنبياء عليهم السلام كانوا يجحون ولا يملون مكانه حتى بوأه الله لحليته إبراهيم عليه السلام وأعله مكانه اه كذا في الحجاب (٢) قوله قبل بعثته صلى الله عليه وسلم : قال الأسدي وحضر النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذا البناء وكان يحمل أحجاره وسنه يومئذ خمس وثلاثون سنة على الأشهر وقيل خمس وعشرون سنة اه كذا في الحجاب (٣) قوله إلى أن اتفقوا : أي يقول أسنهم أيومية بن المغيرة اه حباب (٤) قوله المؤدية إلى المقاتلة : فإنهم تنازعوا تنازعا قويا حتى اعتصموا للقتال وتعاهدوا للوث واستمروا على ذلك خمس ليال اه حباب (٥) قوله وأشار لكل رئيس : من القبائل الأربعة وهم عتبة بن ربيعة من بني عبد مناف وأبو زمعة بن الأسود والعاص بن وائل وأبو حذيفة بن المجيرة كذا ذكره الأزرق اه حباب (٦) قوله ثم بناء عبد الله بن الزبير : صرح الماوردي بأنه هدم جميع الجهات فليل له لاتدع الناس بلا شيء يصلون إليه ويطوفون حوله حتى استكمل البناء ووضع الحجر فوق كرسي اه لكن نقل الشيخ محمد بن علان أن الذي تحرر أن ابن الزبير هدم الثلاثة الأركان ماعدا الركن الأسود وقال ما كنت لأهدم شيئا وضعه النبي صلى الله عليه وسلم اه حباب (٧) قوله وقد بلغه حديث عن عائشة مرفوعا أنه لولا الخ الحديث عند الشيخين والنسائي عن عائشة بلفظ ياعائشة لولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية لأمرت بالبيت فهدم فأدخلت فيه ما أخرج منه وأزقته بالأرض وجعلته بابين بابا شرقيا وبابا غربيا فبنت به أساس إبراهيم عليه السلام : وفي لفظ عند مسلم والترمذي لولا أن الناس حديثو عهد بكفر وليس عندي من الثقة ما يقوى على بنيانه يعني البيت لكنت أدخلت فيه من الحجر خمسة أذرع وجعلته بابا يدخل الناس منه وبابا يخرجون منه وفي لفظ عند مسلم لولا أن قومك حديث عهد بجاهلية لانفتحت كثر الكعبة في سيل الله وجعلت بابها بالأرض ولأدخلت فيها من الحجر : ولما كان الشيخين والنسائي عنها ألتزى أن قومك حين بنوا الكعبة أقصر واعن قواعد إبراهيم ؟ قلت يارسول الله ألتزها على قواعد إبراهيم ؟ قال لولا حدثان قومك بالكفر قال فقال ابن عمر مألوى

قواعد إبراهيم عليه السلام وادخلت الحجر المسمى بالحطيم في الكعبة وفتحت الباب الغربي من البقعة وأصقت التبة العلية بالأرض السنية تيسيراً للداخلين وتسهيلاً للخارجين فبناه عبد الله على طبق ما تناه صلى الله عليه وآله وسلم فتعقبه الحجاج^(١) وسد الباب الثاني وأخرج الحطيم من المبانى ورد الجدار الذى يليه إلى ما كان عليه ولعل الحكمة الإلهية أن كل أحد يتمكن من دخول البيت هناك ولو بالدليل الظنى كما أمر صلى الله عليه وسلم عائشة بذلك وأن يميز ما ثبت من البيت بالدليل القطعى عن غيره مراعاة للاحتياطيقى فى استقبال الصلاة التى هى الركن الدينى . والحاصل أنه بنى سبع مرات^(٢) على طبق سبع سموات ووفق سبع شواطئ ثم إن الله سبحانه جعل هذا البيت مباركا^(٣) كغير الخير الدنيوى والأخرى لمن حجه واعتمره واعتكف دونه وطاف حوله خصوصا وهدى أى مرشدا للمالين عموما لأنه قبلة لحجهم وميتهم وسبب هداية إلى جهة عبادتهم وأدب جلستهم فى طاعتهم وقد قال الإمام أبو القاسم التشيرى قدس الله سره الجلى : البيت حجرة . والعبد مدبرة ؛ فربط المدبرة بالحجرة ، فالمدبر مع الحجر ، وقد سوت وتبرز من لم يزل عن

رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك استلام الركنين الذين يليان الحجر إلا أن البيت لم يتم على قواعد إبراهيم عليه الصلاة والسلام كذا فى كشف الحفاه ومزيل الإلباس للسجود^(١) قوله تعقبه الحجاج : وسية أنه لما قتل ابن الزبير كتب إلى عبد الملك بن مروان واستأذنه فى رد الكعبة إلى ما كانت عليه فأذن له فأنذر الحجاج إلى ذلك وقص الشئ الذى على الحجر بالكسر وبناء ورفع بها وسد الباب الغربى وروى أن عبد الملك ندم على إذنه ولعن الحجاج لما بلغه حديث عائشة السابق وروى أن بعض ملوك بنى العباس سأل مالكا فى ردها إلى بناء ابن الزبير الحديث فقال أنشدك الله يا أمير المؤمنين أن لا يجعل هذا البيت ملعبة للوك فتذهب هيته من صدور الناس فالتقى الأخبار اه^(٢) قوله والحاصل أنه بنى سبع مرات : وفى شفاء الغرام قد اختلف فى عدد بنائها ويحصل من مجموع ما قبل فيه إنه عشر مرات فزاد على ما ذكره الفارح بناء آدم وبناء أولاده وبناء عصى بن كلاب ونظم ذلك فى تاريخ الخميس بقوله :

تاريخ الخميس أتاك عشر بناء البيت بالترتيب فأعلم ملائكة آدم وكذا بنوه

وإبراهيم علق وجرم عصى بعده قالوا قرئ وعبد الله والحجاج تم

(تكميل) ذكر الشيخ محمد بن علان فى رسالة له وقد حضر البناء وحقق جميع ما وقع منه : إنه فى سنة تسع وثلاثين وألف فى شعبان سقط من البيت الشريف الجدار الشامى ومن الشرق إلى حد الباب ومن الشرق نحو ثلثه فأمر شريف مكة بوضع أخشاب تستر المنهدم وصيغ ثوبا أخضر وألبسه الكعبة ثم أرسل يهرق السلطان مراد بذلك تأديبا معه فأرسل نائباً عنه للعمارة معهم آلات فى السفينة فوصل إلى مكة فى نصف ربيع الثانى سنة أربعمائة وشرع فى العمارة فى رابع جمادى الآخرة وهم ما بقى من البنان سوى الحجر الأسود وما حوله وتم العمل فى صائغ عشرين من رمضان وقد كان قبل ذلك الهدم تشقق فى الجدار وهوى بسبب السيول فاستغنى السلطان أحمد والد مراد المذكور العلماء فى عمارته فلم يجيزوا ذلك فأرسل حزاما يشد به البيت الشريف فوصل مكة فى موسم عشرين وألف أنفق عليه نحو ثمانين ألف دينار واستمر عليه إلى حصول السقوط المذكور اه : أقول وقد ألف فى ذلك العلامة الشرنبلالى أيضاً رسالة سماها إسماعيل لعمان المكرم ببناء بيت الله المحرم صدرها رسائله المسماة بالتحقيقات القدسية اه داملا أخون جان ومثله فى الحجاب وقد ذكرت خلاصة رسالة ابن علان المذكور فى ملحقات تاريخ الأزرق المطبوع فى المطبعة الماسجية^(٣) قوله ثم إن الله سبحانه جعل هذا البيت مباركا الخ : قال العلامة القسطلانى فى المواهب اللدنية : أعلم أن الحج حول بحضرة المبود ووقوف بإساحة الجود ومشاهدة لذلك المشهد البلى الرحمان والمسلم بمحمد العهد الربانى ولا يخفى أن نفس الكون بتلك الأماكن شرف وعلو وأنت التردد فى تلك المواطن بخار وسحر فإن المحال المحترمة لم يزل تفرغ على الحال فيها من سجال وصفها بفيض غامر وحسبك فى هذا ما يحكى فى آيات عن مجنون بنى عامر

الغير ، فآليت مطافة النفوس والحق سبحانه مقصود القلوب ، البيت أطلال وآثار ورسوم وأحجار ، ولكن :
 ان آثارنا تدل علينا فانظروا بعدنا إلى الآثار
 ويقال الكعبة بيت الحق سبحانه في الجهر ، والقلب بيت الحق سبحانه في السر ، قال قائلهم
 لست من جملة المحبين إن لم أجعل القلب بيته والمقام
 وطوافي أجملة السرفيه وهوركني إذا أردت استلاما
 وذكر في الاحياء عن مجنون بن عامر من الاحياء
 أمر على الدار ديار ليلى أقبل ذا الجدار وذا الجدارا
 ومحاب الديار شغفت قلبي ولكن حب من سكن الديارا

فهو بيت ظاهره الاحجار والاسرار وباطنه الانوار والأسرار ، أحجاره مفناطيس (١) القلوب القدسية والنفوس
 الانسية وأستاره أسباب لكشوف التجليات الرحمانية والتزلات الصمدانية ومن أحجاره المتضمنة لأنوار أسرار
 ماسي يمين الله النور بلاده يصافح بها عباده ، ثم اعلم أن هذا الكتاب المسمى باللباب مشتمل على أبواب وقصود
 كثيرة مهمة عند أرباب الالباب منها قوله :

باب شرائط الحج

وسأتي أنها أنواع (٢) ولكن المصنف أتى بجملة معترضة حيث قال (الحج فرض مرة بالإجماع على كل من

رأى المجنون في اليباء كلباً لجر عليه للإحسان ذبلاً فلاموه على ما كان منه
 وقالوا لم نحت الكلب ذبلاً فقال دعوا للملام فإن عيني رأته مرة في حى ليلى اه
 وفي الجامع اللطيف أن امرأة حجت فلما دخلت مكة جعلت تقول أين بيت ربي وتكرر ذلك قليل لها هذا
 بيت ربك فاشتدت نحوه تسمى حتى أصقت جيئها بمحاط البيت فارتفعت منه الأمانة وأن الشبل رضى الله عنه لما
 وصل مكة ونظر إلى البيت عظم عنده قدر ماله وأنشد طرباً :

أبطحان مكة هذا الذي أراه عياناً وهذا أنا

ثم لم يزل يكررها حتى غشى عليه اه وذكر الأسد أن أبا الفضل الجوهري لما رأى الكعبة علاه حال وقال : هذه
 ديار المحبوب فأين المحبون ؟ وهذه أسرار القلوب فأين المشتاقون ؟ وهذه ساعة لإطلاق الدموع فأين الباكون ؟ ثم شق
 شهقة وأنشد :

ثم يادر نحوه باكياً ملياً أه كذا في الحجاب ، وفي البحر العميق عن بعض الأولياء قال : العجب من يقطع المفاوز ليصل إلى
 بيته ويرى آثار النبوة كيف لا يقطع هواه ليصل إلى قلبه فيرى آثار ربه ، وأنشد أبو عبد الله محمد بن أحمد الشيرازي :
 إليك قصدي لآليت والآثر ولا طواف بأركان ولا حجر صفاء دمعي صفلى حين أعبره
 وزمري دمة تجرى من البصر وفيك سعي وتقميري ومزدلني والمهدي جسمي الذي يفتني عن الجزر
 عرفاته عرفاتي أذ منسى منى وموقفي وقفة في الخوف والحذر وجر قلبي جبار سره شرر
 والمحرم تحريمي الدنيا عن الفكر زادي رجائي له والشوق راحتي والمنا من عراقي والهوى سفري
 اه داملاً اخون جان (١) قوله مفناطيس : هو حجر يجذب الحديد كما في المغرب اه حجاب

باب شرائط الحج

قال في البحر الرائق عند قول الكنز باب شروط الصلاة هي جمع شرط على وزن فعل وأصله مصدر وأما
 الشرائط فواحداً شريطة كذا في ضياء العلوم مختصر شمس العلوم في اللغة فن عبر هنا بالشرائط فتحالف للغة كما
 عرفت وللقاعدة التمرية فإن فاعل لم يحفظ جمعاً لفعل بفتح الناء وسكون العين اه (٢) قوله أنها أنواع :

استجمعت فيه الشرائط) أى الآتية بكاملها^(١) ووجوبه على التراخي في الصحيح خلافاً للكرخي^(٢) حيث قال يجب على الفور مع الاتفاق على صحة تقديمه وتأخيرها وإعما الخلاف في تأني من آخره بغير عذر عن أول زمان إمكانه فاعلم أولاً أن الحج شئح الحاء ويكره لنة قصد المطلق أو بقيد التكرار أو قصد المطلق وهو المختار^(٣) وشرعاً قصد البيت المكرم لأداء ركع^(٤) من أركان الدين الأقوم فالمعنى الاصطلاحي أخص من عموم المعنى القرني قال الإمام ابن الهمام الظاهر أنه عبارة^(٥) عن الأفعال المخصوصة من الطواف والوقوف في وقته محرماً بنية الحج سابقاً أى على الأفعال لكن قوله بنية الحج مستدرك لأنه لا يتم الإحرام^(٦) بدون التبة والتلبية إلا أن يتكلف ويحمل على التأكيد أو يقول بالتجريد ويقول أراد بحرم مطلقاً ثم قال تقيلاً لقوله الظاهر لأننا نقول أركانه اثنان الطواف والوقوف بقرعة انتهى ولا شك أن تعريف القوم يستفاد منه ذلك غاية أنهم أجلوا في القضية والمحقق فصله في الجلة وأما على ما ذكره في القاموس من أن الحج هو قصد والتردد وقصد مكة للنسك فيطابق المعنى القرني^(٧) المصطلح الشرعي

أى أربعة شرط الوجوب وشرط الأداء وشرط الصحة وشرط الوقوع عن القرض اه داملاً أخو. جان (١) قوله أى الآتية بكاملها: أقول ظاهره يشمل الأنواع الأربعة مع أن اقراض الحج لا يتوقف إلا على شرائط النوع الأول فلعلها المرادة لا غير اه حجاب وأقره الشيخ عبدالحق عليه اه (٢) قوله وجوبه على التراخي هو الصحيح خلافاً للكرخي: أقول سيذكر الشارح رحمه الله تعالى قريباً أنت القول بالفورية هو الأصح عندنا وهو اختيار أبي يوسف وأصح الروايتين عن أبي حنيفة كائنص عليه قاضيان وصاحب الكافي وأن القول بالتراخي قول محمد وروايته عن أبي حنيفة اه ومثله في غالب كتب المذهب اه حجاب وقوله سيذكر الشارح الخ أى في فصل فيمن يجب عليه الوصية بالحج عندقول الماتن وإذا وجدت الشروط فالوجوب على الفور اه (٣) قوله وهو المختار: أى القول الآخر وعليه اقتصر في الفتح نائلاً للأول واستشهد بما ذكره بقوله:

ألم تلعى يا أم سعد أتما تخطلاني رب الزمان الأكبر
وأشهد من عرف حولاً كثيرة يحجون سب الزرقان للزعفر

أى يقصدونه معظمين إياه اه كذا في الحجاب باختصار (٤) قوله لأداء ركع: يرد عليه أنه غير مانع لصدة على من قصد له أداء صلاة أو صوم أو زكاة اه داملاً أخون جان (٥) قوله الظاهر أنه عبارة الخ: زعمنا عبارته لأننا نقول أركانه اثنان الطواف والوقوف بقرعة ولا وجود للشخص إلا بأجراته الشخصية ومابهة الكلية إنما هي منزعة منها اللهم إلا أن يكون ما ذكرنا مفهوم الاسم في العرف وقبوح لغير نفس الماهية فيكون تعريفاً اسمياً غير حقيق لكن الشأن في أن أهل العرف الفقهي وضعوا له الاسم لتعريف الماهية الحقيقية لأن معرف ذلك حيث لاقتل عن خصوص ناقل للاسم إلى ذلك هو ما يتبادر منه عند إطلاقة والتبادر منه الأعمال المخصوصة لا نفس القصد لأجل الأعمال المخرج لها عن المفهوم مع أنه فاسد في نفسه فإنه لا يشمل الحج التفل لتقيده بأداء ركع الدين فهو غير جامع والتعريف للحج مطلقاً لينطبق على فرضه وقوله كما هو تعريف الصلاة والصوم وغيرهما وأنه على ذلك التقدير يخالف سائر أسماء المبادات السابقة من الصلاة والصوم والزكاة فإنها أسماء للأفعال كما يقال الصلاة عبارة عن القيام والقراءة والركوع والسجود الخ والصوم هو الإمساك الخ وهو قفل من أفعال النفس والزكاة عند المحققين عبارة عن نفس أداء المال الذي هو لعل المكلف فليكن الحج أيضاً عبارة عن الأفعال الكائنة عند البيت وغيره كمره اه كلام المحقق في فتح القدير (٦) قوله مستدرك لأنه لا يتم الإحرام الخ: أقول هذا لا يرد لأن ما ذكره إنما هو بحسب التحقيق في الخارج وأما بحسب المفهوم فلا تنفهم التبة السابقة من لفظ محرماً لأنه حال فيفيد مقارنة الإحرام بالأفعال ولهذا احتاج الكمال إلى ذكر التبة أو قول احتريز به عن ترم أداء الأفعال بإحرام التمرة فإنه يحمل منهم من مطلق الإحرام ولو لم يبدأ اه داملاً أخون جان (٧) قوله فيطابق المعنى القرني الخ: فيه أن صاحب القاموس كثيراً ما يذكر المعنى

ثم قول المصنف فرض مصدر بمعنى المفعول أو ماض بصيغة المجهول وأصل الفرض القطع فيطلق على ما ثبت بالدليل القطعي دون الظني خلافاً للشافعي وحكمه الثواب بالفعل والعقاب بالتارك وكفر جاحده وهو فرض عين بلا خلاف مرة (١) وقال بعض الشافعية هو فرض كفاية أيضاً بعد أدائه مرة وهو غير ظاهر بحسب الأدلة مع ما فيه من الخرج العظيم على الأمة ؛ نعم قد يفرض لعراض كندر أو قضاء بعد فساد أو إحصار أو لشروع فيه بمباشرة الإحرام كما يدل عليه صريحاً قوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله وضمناً قوله تعالى ولا تظلوا أعمالكم ثم اقتصاره على قوله بالإجماع (٢) مع ثبوته أيضاً بالكتاب والسنة لكونه أقوى الأدلة (٣) أما الكتاب قوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً (٤) الآية (٥) وقوله سبحانه وأذن في الناس بالحج ياترك رجالاً وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق إلى أن قال وليطوفوا بالبيت العتيق وقوله تعالى اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي الآية وأما السنة فمنها ما يدل على فرضيته وفضيلته (٦) ومنها ما يشير إلى ذم تاركه واستحقاق عقوبته فمن القسم الأول ما يروى

المجازي النوى اه داملاً أخون جان (١) قوله مرة : ونقل ابن المنذر الإجماع على أن الحج لا يجب في العمر لإمرة واحدة كذا في البحر العميق اه داملاً أخون جان (٢) قوله ثم اقتصاره على قوله بالإجماع : إنما اكتفى به وإن كان عدم التكرار مستفاداً من الآية من عدم اقتضاء الأمر المطلق التكرار لأن حاصل الآية نفي الحكم الذي هو وجوب التكرار لنفي الدليل لأنه يرد عليه أن عدم إقادة دليل خاص التكرار لا يوجب انتفاء موجب التكرار مطلقاً ولم يستدل بحديث مسلم وغيره من أن الأقرب بن حابس قال في الحج أن كل عام يارسول الله قال لو قلتما لوجب ولم تستطيعوا أن تعبدوا بها الحج مرة فزاد فتطوع ، لعله لكونه آحاداً مفيداً للنفى بخلاف الإجماع وفي الهداية استدلال عليه بالحديث وخرج صاحب الفتح الحديث وبين دلالة على المدعى تركت قوله لضيق المقام اه داملاً أخون جان (٣) قوله لكونه أقوى الأدلة : لم يوجه أن الإجماع لا يلبس منه مستند كتاب أو سنة وأنه يحرم خرقه وعكافته بعد انعقاده وإلا فالكتاب أقوى الأدلة ولهذا اقتصر عليه في الهداية ثم رأيت الشيخ حنيف الدين المرشدي في شرح هذا الكتاب قال ما نصه بالإجماع متعلق بقوله مرة لا بقوله فرض كما حلقه الفارح إذ لو علق به لما كان لاقتصار الشيخ عليه مع ثبوته بالكتاب والسنة وجه وقول الفارح معتدراً عنه لكونه أقوى الأدلة فيه فظهر لأن أقوى الأدلة الكتاب ثم السنة ثم الإجماع ثم القياس على ما عرف في محله لحكمه بأن الإجماع أقوا ما فيه ما فيه اه كذا في الحجاب (٤) قوله أما الكتاب قوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً : قال في الكشف في هذا الكلام أنواع من التأكيد والتشديد منها قوله والله على الناس حج البيت يعني أنه حق واجب لله في رقاب الناس لا ينفكون عن أدائه والخروج عن عهده ومنها أنه ذكر الناس ثم أبداً عنه من استطاع إليه سبيلاً وفيه ضربان من التأكيد أحدهما أن الإبدال ثبته للبراد وتكريره والثاني أن الإجماع بعد الإجماع والتفصيل بعد الإجمال إرداده في صورتين مختلفتين ومنها قوله ومن كفر مكان قوله ومن لم يبع تليظ على تارك الحج ولذلك قال عليه الصلاة والسلام من مات ولم يبع فليمت إن شاء يهودياً أو نصراً ومنها ذكر الاستغناء عنه وذلك بما يدل على المقت والسخط والخذلان ومنها قوله عن العالمين ولم يقل عنه وفيه من الدلالة على الاستغناء عنه برهان لأنه إذا استغنى عن العالمين تاراه الاستغناء عنه لا محالة ولأنه يدل على الاستغناء الكامل فكان أدل على عظم السخط اه داملاً أخون جان عن الكفاية ونحوه في الحجاب (٥) قوله الآية : المادة أنه إذا كان الاستدلال المطلوب يتوقف على تمام الدليل السمي وهو محفوظ معروف يذكر أوله ويقال الآية أو الحديث أو البيت اختصاراً بالنصب على إضمار أقرأ وهو الوجه الظاهر لثباده ويجوز رفعه بتقدير مبتدأ أو خبر أي المتلو الآية وجره على تقدير إلى آخر الآية مثلاً ولا شك أن الاستدلال هنا يتم على المطلوب وهو الاقتراض بالتدبر المتلو فلا حاجة إلى ذكر لفظ الآية قاله في فتح القدير كذا في الحجاب (٦) قوله على فرضيته وفضيلته : الظاهر أن الواو بمعنى أو وإلا فأكبر ما ذكره لا يدل على القرينة كما لا يخفى اه داملاً أخون جان

عنه صلى الله عليه وسلم يأبى الناس (١) قد فرض عليكم الحج فحجوا فقال رجل أكل عام يارسول الله فسكت (٢) حتى قالها ثلاثا فقال لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم رواه مسلم وزاد في رواية الحج مرة فمن زاد فليحط وعنه صلى الله عليه وسلم من حج به فلم يرفث (٣) ولم يفسق رجح كيوم ولدته أمه (٤) رواه البخاري ومسلم وعنه صلى الله عليه وسلم الحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة رواه الشيخان والمبرور الذي لا يغتسل فيه ولا يلبس فيه ولا يراه فيه ولا سمعة ولا رفث ولا فسوق وقيل الذي لا معصية بعده (٥) وقال الحسن البصري هو إن يرجع زاهداً في الدنيا رغباً في العقبى ومعنى ليس له جزاء إلا الجنة أنه لا يتخسر فيه على تكفير بعض الذنوب بل لابد أن يبلغ به إلى الجنة وعنه صلى الله عليه وسلم الحجاج والعمار (٦) وقد افقه إن دعوه أجاهم وأن استغفروه غفر لهم رواه ابن ماجه وعنه صلى الله عليه وسلم من خرج حاجاً أو معتمراً أو غازياً ثم مات في طريقه كتب الله له أجر الغازي والحاج والمعتمر رواه البيهقي في شعب الإيمان وعنه صلى الله عليه وسلم بنى الإسلام على خمس شهادة بأن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة والحج وصوم رمضان رواه الشيخان وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال لا ينبري (٧) أما علمت أن الإسلام يهدم ما قبله وأن الهجرة تهدم ما قبلها وأن الحج يهدم ما قبله رواه مسلم وعنه صلى الله عليه وسلم تابعوا بين الحج والعمرة (٨) فانهما يفتيان الفقر والذنوب كما ينفي الكبر خبث الحديد والذهب

(١) قوله يأبى الناس الحج : تمامه كما في مسلم ثم قال دوني ما تركتكم فلما هلك من كان قبلكم بكثره سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم فإذا أمرتكم بشئ فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شئ فدعوه والرجل المهم هو الأقرع بن حابس كما جاء به راجحاً به في رواية أخرى عند أحمد والبارقني والحاكم كذا أفاده فيفتح اه حجاب وقال داهلاً الرجل المهم هو الأقرع بن حابس وقيل سراقه بن مالك وقيل عكاشة كذا في البحر العميق اه (٢) قوله فسكت : أي زجراً له لأن النبي صلى الله عليه وسلم يثيب لبيان الشريعة فلا يسكت عن بيان ما إليه الحاجة فالسؤال عن مثله تقدم بين يدي الله ورسوله ولعل منسأله كون السبب محتملاً لأن يكون عما يتكرر كالوقت في الصوم والصلاة وأن يكون عما لا يتكرر كالبث لا لكون الأمر محتملاً لتكرار كذا في البحر العميق اه داهلاً أخونجان (٣) قوله فلم يرفث : بتثنية الفاء والضم أشهر كذا أفاده الشارح في شرح المشكاة اه حجاب (٤) قوله كيوم ولدته أمه : يفتح الميم من يوم وكسرهما والمراد من الرجوع الفراغ من أعمال الحج حتى يشمل المسك على ما قيل به في قوله وسبعة إذا رجعت ووجه المشابهة خلوه من الذنوب والمراد حقوق الله دون حقوق العباد على خلاف في شموله للكبر التي هي من حقوق الله تعالى وسيأتي تحقيق ذلك في محله إن شاء الله تعالى اه حجاب (٥) قوله وقيل لا معصية بعده : قال النووي هذان القولان داخلان في الذي قبلهما كذا في البحر العميق اه داهلاً أخونجان (٦) قوله الحجاج والعمار : في نسخة خطية مصححة الحاج والعمار وهو الصواب قال في الحجاب أي الطريق الحاج والمراد به الجنس والعمار بعض العين وتشديد الميم جمع العامر بمعنى المعتمر قال ابن حجر وجه إفراد الحاج وجمع ما بعده الإشارة إلى تميز الحج بان التمس به وإن كان واحداً يصلح لأن يكون قائماً مقام الوفد الكثير بخلاف العمرة فلها تراخي رتبها عن الحج لا يكون التمس بها وحده قائماً مقام أولئك اه قاله في شرح المشكاة قال العلامة السدي في حواشيه على ابن ماجه وفي الزوائد في إسناده صالح بن عبد الله قال فيه البخاري منكر الحديث اه (٧) قوله أنه قال لا ينبري : كذا في النسخ والصواب إسقاط لفظ ابن وزيادة واو فان الخطاب كان مع عمرو بن العاص حيث قال أنبت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت أبسط يمينك فلأبسط يمينه قبضت يدي فقال مالك يا عمرو قلت أردت أن أشرط قال بشرط بماذا قلت أن يغفر لي قال أما علمت يا عمرو أن الإسلام يهدم ما قبله رواه مسلم كذا في مشكاة المصابيح أفاده الشيخ عبد الحق ونحوه في الحجاب وقوله رواه مسلم في الجزء الأول من صحيحه في حديث طويل من باب كون الإسلام يهدم ما قبله وكذا الهجرة والحج اه (٨) قوله تابعوا بين الحج والعمرة الحج : أي تآبوا بينهما إما

والفضة رواه الترمذى وغيره^(١) وعنه صلى الله عليه وسلم إن الحاج إذا قضى آخر طواف بالبيت خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه رواه ابن حبان وجاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال إني أريد الجهاد في سبيل الله فقال ألا أدلك على جهاد أشوكه فيه قال بلى قال الحج رواه عبد الرزاق في مصنفه ورواه أيضاً مرفوعاً حجوا تستنثوا وعنه صلى الله عليه وسلم جهاد الكبير والصغير والضعيف والمرأة الحج والعمرة رواه النسائي وعنه صلى الله عليه وسلم اللهم اغفر للحاج ولين استغفر له الحاج^(٢) رواه البيهقي في سننه وعنه صلى الله عليه وسلم إن دعوة الحاج لأتدعى حتى يرجع رواه ابن الجوزى وعنه صلى الله عليه وسلم قال ما أمر^(٣) حاج رواه الفاكهي وغيره والمعنى ما اقترع أو ما قاضى زاده أو ما انقطع به لإحلال وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال للسائل عن خروجه من بيته يؤم البيت الحرام إن له بكل وطأة تقطعها وراحته حسنة وتمحي عنه بها سيئة رواه عبد الرزاق وابن حبان بمعناه . ومن القسم الثاني ما روى عنه صلى الله عليه وسلم من ملك^(٤) زاداً وراحلة تبنيه إلى بيت الله الحرام ولم يحج فلا عليه أن يموت يهودياً أو نصرانياً^(٥) وذلك أن الله تبارك وتعالى يقول لله علي الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ومن كفر فإن الله غنى عن العالمين رواه الترمذى وعنه صلى الله عليه وسلم من لم يمنه من الحج حاجة ظاهرة أو سلطان جائر أو مرض حابس فمات ولم يحج فليمت إن شاء يهودياً أو نصرانياً^(٦) رواه النابلسي وعنه صلى الله عليه وسلم قال إن الله تعالى يقول إن عبداً^(٧) صححت له جسمه ووسعت عليه في المعيشة تمنى عليه خمسة أعوام لا يجد إلى تحريره رواه ابن شبة وابن حبان في

بالقرآن أو بفعل أحدهما بعد الآخر والكبير ما يضيغ فيه الحديد والحبث الوسخ قاله الشارح وزاد في منسك الفاضل علي بن سليمان الفارسي في الحديث بعد ما رواه الشارح قوله وليس لحجة مبرورة ثواب إلا الجنة وما من مؤمن يظل يومه محرماً إلا غربت الشمس بنزوه أه كذا في الحجاب (١) قوله وغيره: كالنساء وابن حبان في صحيحه وكذا في البحر العميق أه داملاً أخون جان (٢) قوله اللهم اغفر للحاج ولين استغفر له الحاج : قال العلامة المناوى وظاهره ندب طلب الاستغفار منه في سائر الأوقات لكن في الإحياء عن الفاروق ما يحصل أن غاية طلبه إلى عشرين من ربيع الأول أى فإن تأخر وصوله عنها قالى وصوله إلى وطنه كذا ذكره أه كذا في الحجاب (٣) قوله ما أمر : بالعين المهملة بوزن الفعل كما في القاموس أه حجاب قال في مجمع بحار الأنوار ما أمر حاج أى ما اقترع من ممر الرأس وهو قلة شعره وممر الرجل بالكسر فهو ممر والأمر القليل الشعر يعنى ما اقترع من يحج أه كذا في تقرير شيخنا الشيخ عبدالحق والحديث عزاه الحافظ البيهقي في الجامع الصغير إلى البيهقي في شعب الإيمان ورمز لضعفه قال الحنفى في حواشيه عليه أى ما اقترع حاج أى حجاً مبروراً قط فإذا حصل له قتر فهو لتقصيره في النسك وعدم أدائه على الوجه المرضي أه (٤) قوله ومن القسم الثاني ما روى عنه صلى الله عليه وسلم من ملك الخ: أخرجه الترمذى وضعفه من حديث علي رضي الله عنه وأخرجه النابلسي في مسنده من حديث أبي أمامة لكن باللفظ الآتى عن من لم يمنه الخ وتعدد طرقه إن لم تحسنه تخفف ضعفه فلا وجه لقول ابن الجوزى إنه موضوع ولذا رواه في اللآلئ والله أعلم أه حجاب (٥) قوله فلا عليه أن يموت يهودياً أو نصرانياً: قال الشارح رحمه الله في الكفر إن اعتقد عدم الوجوب وفي العصيان إن اعتقد الوجوب وقيل هذا من باب التثليظ الشديد والمبالغة في الوعيد أه قال الطرابلسي إنما خص اليهود والنصارى لأنهم لا يمتثلون الحج في شريعتهم من العبادات ولا يقربون به أه كذا في الحجاب (٦) قوله فليمت إن شاء يهودياً وإن شاء نصرانياً: أى شبهها بما حيث يتركان العمل بالكتاب مع إيمانهم به وتلاوته وعلمهم بمواضع الخطاب وما يترتب على تركه من العقاب كذا أفاده المصنف أه حجاب (٧) قوله إن الله تعالى يقول إن عبداً الخ: قال المناوى في شرحه الكبير على الجامع الصغير فيمصدق ابن زيد الخراساني ضعفه أحدنا وقال ابن حبان لا يجوز الاشتغال بعبادته ولا الإحتجاج به وقال البخارى منكر الحديث ثم ساقه في الميزان هذا الخبر وفي اللسان قال البخارى عبده هذا منكر وكذا قال ابن عدى أه ورواه الطبراني من حديث أبي هريرة قال الميثمى رجاله رجال الصحيح أه كذا

صححه ومعناه أنه محروم عن الخير الجزيل والثواب الجليل فهو محمول عند الجمهور على الاستحباب خلافاً لمن حمله على الإيجاب والله أعلم بالصواب وقد تقدم أن ركن الحج اثنان الوقوف والطواف والأول مطعماً فإنه لا يفوت الحج إلا بفوته ولذا ورد الحج عرة وسببه أن وقته مضيق بخلاف الطواف فإنه يمتدح إلى آخر العمر وأما سبب الحج فهو البيت ^(١) والعلم بوجوده وتحقق محله وأما شرائطه فينبغي المصنف بقوله (وهي أنواع) أي أربعة : شرط الوجوب وشرط الأداء وشرط صحة الأداء وشرط وقوعه عن القرض وسبب أن شرائطها في تمدد أنواعها (النوع الأول) أي من أنواع شرائط الحج (شرائط الوجوب) وهي التي إذا وجدت جميعها وجب الحج على صاحبها وإذا فقد واحد منها لا يجب أصلاً لا بالنية ولا بالوصاية والمراد بالوجوب هنا معنى القرض وهي سبعة (الأول منها الإسلام) ^(٢) أي الشرط الأول من شرائط الوجوب هو تحقق الإسلام لا بمجرد إظهاره أي بين الأتنام ^(٣) (فلا يجب) أي الحج (على كافر) سواء كان ذنباً أو حرياً كذره ظاهراً أو باطناً ولما لم يلزم ^(٤) من عدم وجوب الشيء عدم صحته كما في حق التقدير فإنه لا يجب عليه ابتداء لكن إن أذاه صح منه وسقط عنه فرضه حتى لو صار غنياً بعده لا يجب عليه ثانياً قال (ولا يصح منه) أي من الكافر (أدائه) أي مباشرته للحج (بنفسه) لعدم صلاحيته له فقد أهليت لمطلق العبادة (ولان مسلم له) ^(٥) أي لكفر نيابته (ولو بأمره) أي بأمر الكافر إياه لأفروضا ولا فلا إذ ليس لماستحقاق الثوبة بل تعين عليه العقوبة فلو صح ثم أسلم لا يعتد بمساح حال الكفر لعدم صحته ولا يصير مسلماً بمجرد مباشرته على خلاف سبباني في قضيته وأما ما وقع في الكثير من قوله والإسلام شرط الوجوب والصحة والوقوع عن القرض بقوله الوقوع غير واقع في محله ^(٦) لأنه مستقضى عنه ^(٧) بد قوله الصحة إذ الحج إذا لم يكن صحيحاً لا يتصور وقوعه عن

في الحجاب (١) قوله وأما سبب الحج فهو البيت : أي لإضافته إليه يقال حج البيت والإضافة دليل السببية قاله في النية كذا في الحجاب (٢) قوله الأول من الإسلام : فالمراد بعدم قوله تعالى وقه على الناس أي المسلمين أو المراد بقوله من استطاع المسلم المستطيع وهذا بناء على أن الكفار غير مخاطبين بالفروع لكن النظر في ظاهر الآية يفيد العموم وإنما مخاطبون كما ذهب إليه كثير من أهل العلم قال في رد المحتار إن في تكليفه أي الكافر بالعبادات ثلاثة مذاهب مذهب السمرقنديين غير مخاطب بها أداً واعتقاداً والبخاريين مخاطب باعتقاداً فقط والرافقين مخاطب بها فيما عدا ذلك قال وهو المتمد كاحرره ابن نجيم لأن ظاهر النصوص يشهد لم وخلافه تأويل ولم يقتل عن أبي حنيفة وأصحابه شيء يرجع إليه اه كذا في داملأ أخون جان بإيضاح (٣) قوله لا بمجرد إظهاره بين الأتنام : فلا يصح حج المناق أيضاً لعدم تحقق الإسلام منه وإن أظهره اه حجاب (٤) قوله ولما لم يلزم الخ : كأنه يشير إلى دفع ما يتوهم أن يقال إن الكلام كان في شرائط الوجوب فلا يتناسب هنا قول المصنف ولا يصح الخ حاصل الدفع أن قوله ولا يصح لدفع ما يتوهم من أن الحج لا يجب على الكافر ولكن إن أذاه يصح منه كالتقدير فرد عليه بأن هذا التوهم مدفوع لمنصه لا يصح الحج من الكافر ولا يقاس على التقدير لأن الصحة أعم من الوجوب لتحقيق الصحة دون الوجوب في الصبي المدين والعبد ونحوهما وتقيض الأخص أي عدم الوجوب أعم من تقيض الأعم أي عدم الصحة فالمراد من المصنف عدم الوجوب الذي هو الأعم والأعم لا يستلزم الأخص فبق احتمال الصحة فذكر المصنف قوله ولا يصح لدفع هذا الاحتمال ولكن قول الشارح كالتقدير الخ لا ينفع لأنه لا يفيد انشكاك عدم الوجوب عن الصحة فإن التقدير إذا وصل اليقائت وجب عليه فلم تتحقق الصحة بدون الوجوب فالصواب أن يقول كالصبي ونحوه لا يجب عليه الحج ومع ذلك إن أذاه صح والله أعلم بالصواب أفاده داملأ أخون جان (٥) قوله ولا من مسلم له أي لأجل الكافر فلا يقع فلا عن المأمور ثلاث يلزم وصفه بالصحة نظراً للمأمور والفساد نظراً للأمر بخلاف ما إذا خالف المسلم أمره فإن الحج يقع عن المأمور والفرق أن الكافر لما لم يكن أهلاً لنية الحج من أصله بخلاف المسلم اه حجاب (٦) قوله بقوله الوقوع غير واقع في محله : أي لأن الصحة أعم من الوقوع عن القرض وما هو شرط للأعم فهو شرط للأخص اه داملأ أخون جان (٧) قوله لأنه مستقضى عنه : لا ينبغي أن يبالغ بالتكرار في مقام البيان تأكيداً فضلاً عن

القرض ولا عن النفل وإنما ذكره لتوضيح ما قبله (ولو أحرم مسلم ثم ارتد) أي في أثناء إحرامه (بطل إحرامه) أي كسبه بالركن وإلا فالزدة لا تبطل الشرط الحقيقي كالطهارة للصلاة وكذا بطل بالأولى كل ما قبل من أفعال الحج (ولو حج) أي مسلم مرة أو مرات (ثم ارتد) أي بعد تمامه (فعلية الإعادة) أي إعادة حجة الإسلام (حجاً) أي وجوباً (إذا استطاع) أي استطاعة ثانية لأنه (١) لو ملك الكافر ما به الاستطاعة حال كفره ثم أسلم بعد ما افتقر لأجل عليه شيء تلك الاستطاعة فكذلك حكم المرتد بخلاف ما لو ملكه مسلم فلم يحج حتى صار فقيراً فإنه يتقرر في ذمته ديناً وقد صرح بقيد الاستطاعة في وجوب الإعادة صاحب الفتاوى السراجية (بعد الإسلام) متعلق بالإعادة (٢) وذلك لأنه من فريضة العمر (٣) وقد بطل ما قبله حال الإسلام بارتداده فيكون بمنزلة المسلم الجديد ولهذا لا يجب على المرتد إذا أسلم قضاء الصلوات السابقة (٤) نعم لو صلى الظهر مثلاً ثم ارتد ثم أسلم ووقت الظهر باق يجب عليه أدائه ثانياً ومن فروع هذه المسئلة أن الصحابي لو ارتد بطلت حجة قلو أسلم وقلبه صلى الله عليه وسلم (٥) ثانياً صار صحابياً وإلا فيكون تابعياً (٦) وهذا كله عندنا بناء على أن مجرد الكفر يحبط للأعمال لقوله تعالى ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله (٧) خلافاً للشافعي فإن البطلان عنده مفيد بموته على كفره لقوله سبحانه ومن يرتد منكم عن دينه قيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة . ولنا أن قيد الموت في هذه الآية إنما هو لحصول البطلان حال الدنيا والآخرة ولحصول خلوده في النار وأما من آمن وعمل صالحاً بعد ارتداده ومات على إيمانه فليس حكمه كذلك بل عمله الثاني مقبول في الدنيا والعقبى وهو عند في الجنة وله المثوبة الحسنى (ولو أسلم بعد الإحرام) أي قبل الوقوف بركة (كافر) أي أصلي (أو مرتد)

أن يكفى بدلالة الالتزام أه حجاب (١) قوله استطاعة ثانية لأنه الخ : دليل التقيد بالثانية أه داملاً أخون جان (٢) قوله متعلق بالإعادة : ويصح تعلقه بقوله استطاع أه حجاب (٣) قوله لأنه من فريضة العمر : ولبقاء سببه وهو البيت بخلاف الصلاة لأن أسبابها أوقاتها أه حجاب (٤) قوله قضاء الصلوات السابقة : أقول يتم بظاهرها ما إذا قامت قبيل الردة أو بعدها قال في الدر المختار كما لا يقضى مرتد ما فاته زمنها ولا ما قبلها أه وهو عاكف لما ذكره في البحر الرائق في أحكام المرتد حيث قال : ومنها قضاء المعصية مع الردة ، ولذا قال في الخاتبة إذا كان على المرتد قضاء صلوات وصيامات تركها في الإسلام قال شمس الأئمة الحلواني عليه قضاء ما ترك في الإسلام لأن ترك الصلاة والصيام معصية تبقى بعد الردة أه كذا في الحجاب وقال في رد المحتار من باب قضاء القوائم على قول الدر ولا ما قبلها عطف على ما فاتته وأعاد لا الثانية لتأكيد النفي وعلي هذا يصير المعنى ولا يعيد ما أداه قبلها بدليل العطف المذكور لأنه مقابل للمعطوف عليه وبدليل قوله إلا الحج لأن معناه إذا أداه قبلها يقضيه ولو كان المعنى أنه لا يقضى ما فاتته قبلها لكان حق التعبير أن يقول أو قبلها عطفاً على زمنها السامع فيه قوله فاته وخالف ما ساقى في باب المرتد ونقله في البحر هناك من الخاتبة إذا كان على المرتد الخ ما مر في كلام الحجاب قال الرافعي في تقريره عليه قوله بدليل العطف المذكور العطف ليس دليلاً وإياً فإن صحة المقابلة لا تقتضي تقدير لفظ أداه ويكفي لها اختلاف زمن المعطوف والمعطوف عليه تأمل وقال السندي في شرحه ولا يقضى المرتد ما فاتته قبلها أي عما أداه وبطل بزيده أه وأيضاً استثناء الحج لا يضرع دليلاً لتقرير أداه بعد ما فإن ما عامة والظرف لغو متعلق عام فتكون ما عبارة عن عيادة كائنة قبل الردة وهي أعم ما أداه قبلها أوقاتها واستثناء بعض ما تناوله عموم المستثنى منه لا يقتضي أنه خاص بالمستثنى فلا يدل أنه مؤقَّت أيضاً فلم يدل على تقدير خصوص متعلق الظرف تأمل وقول الشارح إلا الحج قال أبو الحسن السندي فيه تسامح إذ ليس عليه قضاء الحج الذي أتى به أولاً ، ثم إن حصلت له الاستطاعة بالزاد والراحلة بعد الإسلام صار مكلفاً ابتداء أه كذا في السندي وعليه فالمراد بقضاء الحج نفسه أه تقرير الرافعي (٥) قوله قلو أسلم وقلبه عليه صلى الله عليه وسلم : كيداًه بنياً يشرح أه حجاب (٦) قوله وإلا فيكون تابعياً : كما في الأشمت بن يقين فإنه كان من ارتد وأتى به إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه أسيراً فنادى إلى الإسلام قبل منه ذلك وزوجه أخته أه حجاب (٧) قوله

أى بأمر عارض (إن جدد الإحرام له) أى الحج (صح عن الفرض وإلا فلا) أى وإن لم يجد الإحرام فلا يصح عن الفرض كذا في البحر^(١) وهو موم أنه يصح عن النفل لكن سبق أن من أحرم وهو مسلم ثم ارتد بطل إحرامه وظاهره الإطلاق على مايتناه وهو فيد بطلان إحرام الكافر قبل الإسلام بالأولى وقد قال المصنف في الكثير وأما قول صاحب البحر فإن معنى على إحرامه يكون متعلقاً بقبه نظر لما قال صاحب البدائع من أن إحرام الكافر والمجنون لا يتعد أصلاً لعدم الأهلية وأنت تعلم أن إحرام المرتد إنما وقع حال إسلامه فلا يرد عليه هذا التعليل بل يتبين ما قدمناه من التفصيل^(٢) ولعل صاحب البحر مال إلى جانب شرطية الإحرام بخصوص وقوعه حال الإسلام^(٣) وقاس على عدم بطلان طهارة المرتد^(٤) قبل ارتداده وإنما قيده بالتطوع لتوسع أمره ولشبهه شبه بالركن وهو لا يسامح به في الفرض بخلاف النفل فإنه سوح برك القيام فيه مع وجود القدرة عليه وكان صاحب البدائع نظر إلى أن الإحرام شرط وهو عبارة عن التية والتلية والكافر ليس له قابلية قبول التية فلا يتعد إحرامه لأقراض ولا فلا وكذا المجنون ليس له أهلية التية لكن قد نقل ابن أمير حاج أن مشايخنا قالوا بصحة المجنون وسياق^(٥) الجمع بين القولين في محله : بقى الكلام في أن حج الكافر هو علامة الإسلام كالصلاة بالجماعة^(٦) أم لا فذهب إلى الأول صاحب

لقوله تعالى ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله : لقوله تعالى لن أشركت لجعلن علك اه جاب (١) قوله كذا في البحر : لعلم أن الشارح رحمه الله تعالى متى أطلق البحر فالمراد منه البحر العميق في مناسك الحج إلى البيت العتيق لا في البقاء بمحمد بن أحمد ابن محمد القرشي العمري المكي الحنفى وهو كتاب جامع للناسك واقدا علم اه جاب قلت توجد نسخة خطية من ثلاثة مجلدات ضخام في المكتبة الكبرى التي ياب الدرية (٢) قوله وأنت تعلم أن إحرام المرتد إنما وقع حال إسلامه إلى قوله ما قدمناه من التفصيل : أقول إن كان خطابه للأذكياء المدققين فلعلهم علوا وقرع إحرام المرتد حال إسلامه ، وإن كان لكل من ينظر إلى كتابه فأمثالنا لم نعلم ذلك إذ الظاهر من قول المصنف أو مرتد المعطوف على قوله كافر أى أسلم بعد الإحرام مرتد أن إحرامه حاله الارتداد على ما يشير إليه تأخير الفاعل عن الظرف المقيد تأخير الإسلام عن الإحرام لتأخير الارتداد عنه ولو قدم الفاعل على الظرف أيضاً لم يكن نصاً في تأخير الارتداد عن الإحرام فإنه يحتمل أن يكون الظرف متعلقاً بالفعل فيفيد تأخير الإسلام عن الإحرام فقط ويقتضى الإحرام محتملاً بين أن يكون قبل الارتداد أو حال الارتداد فعلى أى حال لم يتبين كون إحرام المرتد حال الإسلام ولم نجد ما قدمه من التفصيل إن كان هذا من كلام الشارح ، وإن كان من كلام المصنف في الكثير فلا بد من مراجعتي وليس عندي الكثير داملاً أخون جان وقد راجعت المسك الكبير فوجدت عبارته هكذا ولو أسلم بعد الإحرام قبل الوقوف بعرفة فإن معنى على إحرامه يكون قطعاً وإن جدد الإحرام ونوى حجة الإسلام أجزاء كذا في البحر ، وقوله يكون قطعاً فيه نظر لأنه قال في البدائع إحرام الكافر والمجنون لم يتعد أصلاً لعدم الأهلية فأقول ولا تغفل اه وبذلك تبين أن قوله وأنت تعلم الخ من كلام الشارح رحمه الله الجميع (٣) قوله بخصوص وقوعه حال الإسلام : هذا مبنى على مقاله أولاً من أن إحرام المرتد وقع حال الإسلام وقد عرفت ما فيه اه داملاً أخون جان (٤) قوله وقاس على عدم بطلان طهارة المرتد : صاحب البحر ليس يجتهد حتى يكون وظيفته القياس مع أنه قياس مع الفارق فإن الطهارة شرط محض ليس شبه الركنية بخلاف الإحرام ولهذا قالوا بطلاناً مطلقاً بالارتداد من غير تفرقة بين الفرض والنفل. ألا ترى أنهم لا يجازم شبه الركنية لم يسامحوا في تجديد إحرام العبد المتعد للنفل ولو كانوا أسقطوا في النفل شبه الإحرام بالركن لم يلزموا عليه المعنى على الإحرام اه داملاً أخون جان (٥) قوله وسياق الجمع بين القولين في محله : أى عن قريب عند قول الماتن الرابع العقل حيث قال قلت فينبى أن يجمع بينهما يجعل كلام صاحب البدائع في المجنون على من ليس له قابلية التية في الإحرام كالصبي الذي لا يقبل ولام غيره على المجنون الذي له بعض الادراكات الشرعية اه جاب وسياق الكلام على ما في هذا التوفيق (٦) قوله كالصلاة بالجماعة أى فإنها علامة الإسلام

النيابيع^(١) والبدائع حيث قالوا شهد الشهود أنهم رأوه قد حجج أو تيمناً للإحرام وليشهد المناسك كلها فهو مسلم فإن امتنع بعد ذلك عن الإسلام فهو مرتد^(٢) وغالطهما آخرون بقولهم إن حج الكافر لا يثبت به فيعيده لو أسلم وهو دليل على أنه لا يحكم بإسلامه على مافي البحر وغيره وصحبه بعض المتأخرين ويمكن الجمع بينهما بأن يحمل عدم الاعتداد فيمن يكون ظاهر الكفر والاعتداد في خلافه ومثل الحكم في إسلامه يكون الحكم في إحرامه قال في الكبير وعلى القول بإسلامه هل يسقط عنه فرض الحج أولاً؟ ذكر بعضهم أنه يسقط^(٣) وهذا في حكم الظاهر ظاهر وأما فيما بينه وبين الله تعالى إن كان مسلماً قبل الإحرام يسقط عنه والإفلا انتهى وقوله قبل الإحرام أى قيل بتحقيقه فانه إذا وجد منه الإسلام عند قصد الإحرام سقطت عنه الفرض بلا كلام ثم اعلم أن الكافر مؤاخذ في الآخرة بترك اعتقاده الشرائع بخلاف واختلفوا في حق المؤاخذة بترك الفعل فالجمهور على عدمها وبعض المشايخ ذهبوا إلى المؤاخذة في الآخرة بترك الفعل أيضاً كما هو مذهب الشافعي مع الاتفاق على عدم المؤاخذة في حق أحكام الدنيا (الثاني) أى الشرط الثاني من شرائط وجوب الحج (المعلم يكون الحج فرضاً لمن في دار الحرب) أى نشأ فيها بالإسلام أو سكن بها ثم أسلم فيها (بغير عدل^(٤)) متعلق بالمعلم وهذا عند أبي حنيفة وأما عندهما فلا تشترط العدالة والبلوغ والحرية في هذا الإخبار على ما ذكره ابن أمير حاج في منسكه (وكذا) أى ويجب العلم أيضاً بغير عدل (أو لتحول) أى المسلم الساكن في دار الحرب (إلى دار الإسلام) يعنى ولم ينشأ فيها قد ما يتعرف فيها شرائع الإسلام وقواعد الأحكام كما يدل عليه قوله (لأن في دارنا) أى لا يشترط العلم بمن وجد قدارنا وأسلم فيها (ولولم ينشأ على الإسلام) أى فيده أمره وابتداء عمره فانه لا يميز في جهله حيث بمرقة الأحكام لتقصيره لكن ذكر في منسكه الفارسي والبحر أنه لو أسلم الكافر في دار الحرب وهو موسر لكت سنين ثم تحول إلى دار الإسلام فلم يعلم بوجوب الحج إلا بعد مضي سنين فيها أيضاً لا يجب عليه الحج حتى يعلم بغير عدلين أو رجل وامرأتين انتهى وفيه نظر من وجهين^(٥) (الثالث البلوغ) وهو شرط الوجوب والوقوع عن الفرض لاعتق الجواز أو الصحة (فلا يجب على صبي^(٦)) أى يميز^(٧) أو غير يميز (فلو حج) أى يميز بنفسه

لكن بشروط أربعة أن يصلى في الوقت بالجماعة مؤتماً متما وقد قطنها في التهر قال

وكافر في الوقت صلى باقتداً شيئاً صلاته لا مقصداً

فلم لا بالصلاة منفرد ولا الزكاة والصيام الحج زد

أه حجاب وقوله فسلم خبر كافر وزيد القاء لوقوع المبتدأ نكرة موصوفة بفعل أريد بها العموم اه ودالحار من كتاب الصلاة وقوله منفرد بالكون على لغة ربيعة اه منه (١) قوله صاحب النبايع: في نسخة البدائع وهو الظاهر الموافق للسابق إذا كان السابق مطابقاً للواقع اه داملاً أخون جان (٢) قوله فهو مرتد: تمام عبارته ولو شهدوا أنه كان يلبى ولم يروا أنه شهد المناسك لم يكن مسلماً فإن لم يشهد المناسك أو شهد المناسك ولم يلبى لا يكون مسلماً اه كذا في الحجاب (٣) قوله وذكر بعضهم أنه يسقط: قال للمصنف في الكبير: وإنما يسقط في الظاهر إذا أسلم بالحكم بلا إيجاب فإن أبى صار مرتداً فيطال حجه فإذا أسلم فعليه إعادته اه كذا في الحجاب (٤) قوله بغير عدل: الظاهر أن اشتراط العدالة عند عدم التعدد وإذا قال في التهر بأحد شرطى الشهادة إما العدد أو العدالة اه حجاب (٥) قوله وفيه نظر من وجهين: أحدهما أن قوله إلا بعد مضي سنين مخالف لما تقدم من قوله ولم ينشأ فيها قد ما يتعرف شرائع الإسلام فانها قوله بغير عدلين أو رجل وامرأتين ظاهر المنع فانه قد اكتفى فيمن أسلم في دار الحرب بالعدل الواحد فكيف يشترط تعدده في دار الإسلام واه أعلم ثم رأيت في بعض النسخ بدل قوله عدلين رجلين فيسقط أحد الاعتراضين اه حجاب (٦) قوله فلا يجب على صبي: لأن العبادات موصوفة عنه لعمد التكليف قال عليه الصلاة والسلام رفع القلم عن ثلاثة عن التائم حتى يستيقظ وعن المبتلى حتى يبرأ وعن الصبي حتى يكبر رواه أحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه والحاكم عن عائشة اه حجاب بتخير (٧) قوله أي يميز: بين الحديث والطيب والحلو والمر ويعرف أن الإسلام سبب

أو غير ميم بإحرام وليه (فهو نفل) أي خججه نفل لا فرض لكونه غير مكلف فلو أحرم ثم بلغ فلو جدد إحرامه يقع عن فرضه وإلا فلا (١) وإنما جوز له التجديد لكون شروعه غير ملازم له بخلاف العبد البالغ إذا عتق فإنه ليس له أن يجدد إحرامه بالفرض الزوم الأحرام الأول في حقه بشروعه فليس له أن يخرج عنه إلا بأذنه وبضائه لإفساده (الرابع العقل) وهو شرط الوجوب والوقوع عن الفروض واختلف هل هو شرط الجواز أم لا؟ ففي البدائع لا يجوز أداء الحج من المجنون والصبي الذي لا يعقل كما لا يجب عليهما وقال ابن أمير حاج قال مثل شيخنا وغيرهم بصحة حج الصبي ولو كان غير ميم وكذا بصحة حج المجنون قلت فينبغي أن يجمع (٢) بينهما بجعل كلام صاحب البدائع في المجنون على من ليس له قابلية التوبة في الإحرام كالصبي الذي لا يعقل وكلام غيره على المجنون الذي له بعض الإدراكات الشرعية وعلى صحة حج الصبي الصغير المميز إذا تاب عنه وليه في التوبة ويؤيده ما في الحاوي والثانية والمنتقى عن محمد بن رجل أحرم بالحج وهو صحيح ثم أصابته حادثة قضى به أصحابه المناسك فلبث على ذلك سنين ثم أفاق قال يحزبه ذلك عن حجة الإسلام وأما عند الشافعي فيشترط أن يكون مقيما في كل من الأركان (فلا يلزم المجنون والمعتوه (٣) والسنة نوع من فنون المجنون في الضمني هو غلط الكلام فاسد التمييز إلا أنه لا يضرب ولا يشتم كالمجنون وقيل العاقل من يستقيم كلامه وأفعاله إلا نادرا والمجنون ضمه والمعتوه من يستوى ذلك منه وقيل المجنون من يفعل لا عن قصد مع ظهور الفساد والمعتوه من يفعل فعل المجنون عن قصد مع ظهور الفساد (فلو حج فهو نفل) الظاهر أنه مقيد بما إذا عقل التوبة وتلفظ بالتوبة كما قدما وإلا فيكون كصلاة بلا طهارة حيث لا يصح من فرض ولا نفل (وإن أفاق) أي عقل وارتفع عنه المجنون (قبل الوقوف لمجدد الأحرام) أي كالصبي إذا بلغ (سقط عنه الفرض والأفلا (٤) ولو حج) أي عاقلا (ثم جن بقى المؤدي فرضا) أي إن نواه فيها أداء أو أطلقه (فلو أفاق لا يقضي) لأن الإفاقة بعد المجنون ليست كالإسلام بعد الارتداد (ولو أحرم صحيح) أي عاقل ليس فيه مرض المجنون (ثم جن فأدى المناسك) أي بمباشرة لها أي بناية عنه في بعضها (ثم أفاق ولو بعد سنين يحزبه عن الفرض) لأنه يلزمه الطواف فإنه يشترط فيه النجاة اه داملأخون جان (١) قوله وإلا فلا: أي إن لم يجدد الإحرام للفرض بعد البلوغ لإيقع حجه عن فرضه بل يقع عما أحرم عليه من النفل لأن إحرامه انقلب للنفل فلا ينقلب لأداء الفرض فإن قيل الإحرام شرط في باب الحج بمنزلة الطهارة في حق الصلاة ولو توضأ صبي ثم بلغ بالسن فصل تلك الطهارة جازت صلاته قلنا الإحرام شرط يشبه الركن من حيث اتصال الأعمال فاعتبرنا شبه الركن فيما نحن فيه احتياطا في العبادات وقال الشافعي إذا بلغ قبل الوقوف أو عتق يقع عن الفرض وأصل الخلاف في الصبي إذا بلغ بالسن في أثناء الصلاة يكون عن الفرض عنده لا عندنا كذا في الهداية والفتح وسيجيء في المصنف والشارح في باب إحرام الصبي اه داملأخون جان (٢) قوله قلت فينبغي أن يجمع الخ: أقول تعقب العلامة ابن عابدين في رد المحتار بقوله قلت وفيه نظر بل التوفيق بجعل الأول على أدائها بنفسها والثاني على فعل الولي في الورولية وغيرها الصبي يحج به أبوه وكذا المجنون لأن إحرامهما عنهما وهما عاجزان كإحرامهما بنفسهما اه وكرر عليه الرافعي بالاعتراض حيث قال قوله وفيه نظر فيه تأمل فإن من له بعض إدراك منها يصح أداءه العبادة ولا مانع يمنع من الصحة فيه وأما مسألة إحرام الولي عنها فهي مسألة أخرى فإن إحرامهما عنهما صحيح ولو مع بعض إدراك اه (٣) قوله والمعتوه: اختار غير الإسلام عدم وجوب العبادات على المعتوه واختار البوسني وجوبها عليه احتياطا كذا في التبر اه حباب (٤) قوله الظاهر أنه مقيد بما إذا عقل الخ: قال القاضي عبيد في شرحه على المتن بعد قوله عبارة الشارح وفيه نظر لأنه إذا عقل التوبة يخرج عن كونه مجنونا لأن المجنون من لا يعقل التوبة اه كذا في الحباب (٥) قوله سقط عنه الفرض وإلا فلا: أي إن لم يبق أو أفاق بعد الوقوف واستمر بعد الإفاقة على إحرامه الذي عقده على جنونه فلا يحزبه ذلك عن الفرض وعليه أنب يحج إذا أفاق بعد

أصل الثبة ولا تجزئ فيه النيابة (والسفيه^(١)) أى حكم المذبح المحجور عليه^(٢) كالعاقل (الخامس الحرية^(٣)) أى الأصلية أو العارضة وهى شرط الوجوب والوقوع عن الفرض لاجواز اتفاقا (فلاحج على ملك) أى سواء كان قنا أو مكنا أو مدبرا أو أم ولد (فان حج ولو يذنب المولى فهو قتل لا يسقط به الفرض) أى لعدم كونه واجبا عليه حيث

الاستطاعة قاله المرشدى فى شرحه اه حجاب (١) قوله والسفيه : قال العلامة الشيخ عبد الله العفيف فى شرحه على منسك: السفيه خفة تمتع الإنسان على العمل بماله بخلاف مقتضى العقل مع عدم اختلاله اه حجاب (٢) قوله أى حكم المذبح المحجور عليه : قال فى شرح العفيف وحكم السفيه أى المتصف بالسفه المتقدم بيانه حجر عليه القاضى أم لا كالعاقل وتامه فى الكبير اه كذا أفاده العلامة يحيى الحباب وعجالة الكبير أما السفيه المحجور عليه على قول من يجوز الحجر عليه ومن لا فهو كفيره من العقلاء فى وجوب الحج وسنعتهم فى بيان أحكامه تفصلا فى آخر الباب إن شاء الله تعالى اه ونص عبارته فى آخر الباب هكذا فصل فى بيان حكم السفيه هو كفيره من العقلاء فى وجوب الحج عليه عند الإمام وصاحبيه وإن جوزا الحجر عليه قال شيخ الإسلام خواهر زاده فى مبسوطه فإن أراد حجة الإسلام لا يمنع منها لأنها واجبة عليه ولكن لا يدفع القاضى التفقة إليه لأنه متى دفع إليه ربما فسد بها ويذورها ويقول ضاع من فيعطى مرة أخرى ثم وثم حتى يأتى على ماله ولكن يدفع إلى تقة يريد الخروج إلى مكة معه حتى ينفق عليه ما يكفيه فى الطريق لكرانه وتفقهه وهديه إن كان قرن وإن كان أراد عمرة واحدة لم يمنع منها أيضا لا اختلاف العلماء فى وجوبها وإن أراد أن يقرن حجة وعمرة لم يمنع من ذلك وكذلك لا يمنع من التمتع فإذا قرن أو تمتع كان عليه الهدى إلا أنه لا يدفع إليه الهدى كيلا يتلفه ويقول ضاع حتى فأعطوني آخر ثم وثم إلى أن يأتى على جميع ماله ولكن يدفع إلى أمين تقة يريد الخروج إلى مكة حتى يذبح عنه بأمره إذا جاءه أو أن الذبح فإن أراد أن يسوق بدنة لمتعته فإنه لا يمنع من ذلك وإن كانت الشاة تجزىه وذلك لأن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما يقول الهدى بدنة وإنها بقرة أو جزور وعندنا الشاة تجزىه فالزيادة على قدر الشاة إلى تمام البدنة اختلطوا فى وجوبها فنهى من أوجب ذلك على القارن والمتنع ومنهم من لم يوجب فأوجبنا عليه ذلك احتياطاً كما أوجبنا العمرة فإن أحرم بالمحج أقرن ثم ارتكب شيئا من محظورات إحرامه بأن قتل صيدا أو حلق رأسه وما أشبه ذلك فإنه ينظر فى ذلك إن كان شيئا شرع له بدل من حيث الصوم كقتل الصيد وحلق الرأس عن أذى فإنه لا يكفر بالمسأل لأنه لو أمكن من ذلك يتوصل بذلك إلى إتلاف ماله حيث يرتكب هذا المحذور كل يوم وإن كان شيئا لا بد له من حيث الصوم كالطيب والحلق عن غير أذى والجماع فإنه يتأخر إلى أن يصير مصلحا كالعبد فإن جامع قبل الوقوف بمرة لم يمنع من المعنى فى إحرامه ولا تفقة العود من عام قابل للقاء. ولأنه فرض عليه كأصل حجة الإسلام إلا أنه يمنع من الدم للكفارة كأنه مصر فى حق هذا الحكم ولو أنه قضى حجه كله إلا طواف الزيارة ثم رجع إلى أهله فإنه يطلق له تفقة الرجوع إلى الطواف ويصنع فيها مثل ما يصنع فى ابتداء الحج ويؤمر الذى يلى التفقة عليه أن ينفق عليه راجعا حتى يطوف بالبيت لأن الرجوع عليه فرض للطواف ولو طاف جنباً ثم رجع إلى أهله لم يطلق له تفقة الرجوع لأنه قد فرغ من الحج وإنما بقى عليه بدنة لطواف الزيارة جنباً وشاة ترك طواف الصدر فيؤدبها إذا صلح وأما العمرة إذا أفسدها لا يلزم قضائها إلا بعد زوال الحجر وإن أحصر فى حجة الإسلام يبنى الذى أعطاه القاضى تفقته أن يعث الهدى عنه حتى يحل ويتنع من حج التطوع قال محمد فى الأصل فإن أهل بحجة تطوعا أو عمرة تطوعا لا يبنى للحاكم أن ينفق عليه لأنه لو أنفق عليه فى هذا أحرم فى كل سنة بحجة وفى كل شهر بعمرة فيتوصل إلى إفساد ماله به بحرؤه والله أعلم . كذا فى تقرير شيخ مشايخنا العلامة عبد الحق (٣) قوله الخامس الحرية : روى الحاكم من حديث محمد بن مبال حدثنا يزيد بن زريع تناشبة عن الأعمش عن أبى ظبيان عن ابن عباس رضى الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إياكمي حج ثم بلغ الخنث فله حجة أخرى وإياكمي حج ثم هاجر فعليه أن يصح حجة أخرى وإياكمي حج ثم اعتق فعليه حجة أخرى وقال صحيح

لا يملك المال ومقتضى قاعدة الامام مالك أنه يملك العبد إن ملكه مالك فلو حج بماله صح فرضه (١) (السادس الاستطاعة) وهي شرط الوجوب لاشراط الجواز والوقوع عن الفرض حتى لو تكلف الفقير وحج ونوى حج الفرض أو أطلق جازله وسقط عنه فرضه (وهي ملك الزاد) (٢) أي النفقة في المأوى والمعاد (والتحكم من الراحة) أي الاقتدار على ركوب المركوب (٣) حيث شاء من غير أو خيل أو بغل إلا أنه كره (٤) ركوب الخمار في المسافة البعيدة لعدم تحمله على المشقة الشديدة (عكس أو إجارة في حق الآفاق) أي ومن في معناه عن بيته وبين عرق مسافة سفر كما سيأتي بيانه (والزاد

على شرط الشيخين والمراد بالاعرابي الذي لم يهاجر من لم يسلم فإن مشركي العرب كانوا يحجون فنفي إجازته ذلك الحج عن الحج الذي وجب بعد الإسلام وتفرّد ابن المنهال برفعه بخلاف الأكثر لا يضر إذ الرفع زيادة في زيادة الثقة مقبولة وقد تأيد ذلك بموسل أخرجه أبو داود في مراسيله عن محمد بن كعب القرظي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيما صبي حج به أهله فأت أجره فإن أدرك قبله الحج وأيما عبد حج به أهله فأت أجره فإن اعتق قبله الحج وهذا حجة عندنا وبما هو شبه المرفوع أيضاً في مصنف ابن أبي شيبة حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس رضي الله عنهما قال احفظوا عني ولا تقولوا قاله ابن عباس أيما عبد حج إلى آخره وعلى اشتراط الحرية الاجتماع والفرق بين الحج والصلاة والصوم بوجهين كونه لا يتأتى إلا بالمال غالباً بخلافهما ولا ملك للعبد فلا يقدر على تملك الزاد والراحة فلم يكن أهلاً للوجوب فلذا لا يجب على عبيد أهل مكة بخلاف اشتراط الزاد والراحة في حق الفقير فإنه ليسير لا لأهلية فوجب على فقراء مكة والثاني أن حق المولى يفوت في مدة طويقة وحق العبد مقدم بإذن الشرع باقتدار العبد ونفى الله تعالى ما شرع إلا لتعود المصالح إلى المكلف وإرادة منه لإفاعة الجود بخلاف الصلاة والصوم فإنه لا يخرج المولى في استثناء منتهما فتح التقدير وقوله في استثناء منتهما أي عن ملك المولى فكان العبد في حقهما مبيع على أصل الحرية قال في النهاية وهذا لأن العبد ملك المولى فكان ما يحصل من منافع بدنه أيضاً ملك للمولى لما أن ملك الذات يوجب ملك الصفات بما لا ماستثنى عليه من القرب البدنية التي لا يخرج في استثنائه لمبي فيها وراء ذلك على أصل القياس اه بدر كذا في داملا اخون جان (١) قوله ومقتضى إلى قوله صح فرضه : أقول هو خلاف المقرر في مذهب مالك رحمه الله فإن حج العبد لا يقع فرضاً عنده قال في مختصر خليل الذي هو عدة مذهبه وشرط وجوبه أي الحج كوفوعه فرضاً حرية وتكليف وقت إحرامه اه كذا في الحجاب قال العلامة الشيخ أحد الترددي في شرحه على خليل فلا يجب على من فيه بقية رق ولا على صبي ولا يجنون ولا يقع منهم فرضاً ولو تووه اه (٢) قوله وهي ملك الزاد الخ : لأن الاستطاعة مفسرة في الحديث بها روى الحاكم عن سعيد بن أبي عروبة عن أنس رضي الله عنه في قوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً قيل يارسول الله ما السبيل قال الزاد والراحة وقال صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه وتابعه حماد بن سلمة عن قتادة ثم أخرجه كذلك وقال صحيح على شرط مسلم وقدرى من طرق أخرى صحيحة عن الحسن مرسلان من سعيد بن منصور وتما في فتح التقدير اه داملا ملخصاً (٣) قوله لا اقتدار على ركوب المركوب الخ : فيقال الراحة من الأبل خاصة وهو اللواتق الهادية وشروها وما في كتب الفقه من أنها المركب من الإبل ذكرنا كان وأنتي فإن قيل فسر القهستاني الراحة بما يجعله وما يحتاج إليه من الطعام وغيره وهي في الأصل البعير القوي على الأسفار والأحمال ويستوى فيه الذكر والأنثى الخ قلنا يحمل كلامه على الإبل لأن غير الإبل لا يحمل الإنسان مع ما يحتاج إليه في المسافة البعيدة وإن كان مراد القهستاني أعم من الإبل فالإيراد وارد عليه أيضاً وفي المجتبى لو ملك كرى حمار فهو عاجز عن النفقة قال في الدر لو قدر على غير الراحة من بدل أو حمار لم يجب قال في البحر ولم أره صريحاً وإنما صرحوا بالكراهة وقال الأذري من الشافعية اعتبار القدرة على البغل والخمار فيمن بيته وبين مكة مراحل يسيرة دون البعيدة لأن غير الإبل لا يقوى قال المصنف في الكبير وهو تفصيل حسن جداً ولم أر في كلام أصحابنا ما يخالفه بل ينبغي أن يكون هذا التفصيل مرادهم اه ود المختار كذا في داملا اخون جان (٤) قوله إلا أنه

قططى حق المكي (أى ومن في حكمه من ليس يوجد في حقه تلك المسافة) إن قدر على المشى) أى بلا كلفة ومشقة (وإلا فكالآفاق) أى وإن لم يقدر المكي على المشى لحكمه كالأفاق في اشتراط الرحلة له أيضا وإنما حملنا الآفاق على ما ذكرنا لأن وجوب المشى على أهل الخيف والصفراء ونحوهما فيه حرج عظيم لكن المصنف حمل الآفاق على ظاهره كما يظهر من قوله (والفقير الآفاق إذا وصل إلى ميقات^(١) فهو كالمكي) أى حيث لا يشترط في حقه إلا الزاد دون الرحلة إن لم يكن عاجزا عن المشى وينبغي أن يكون الفنى الآفاق كذلك إذا عدم الركوب بعد وصوله إلى أحد المواقف فالفقير بالفقير لظهور عجزه عن الركوب ليفيده يتعين عليه أن يتوى حج الفرض ليقع عن حجة الإسلام ولا يتوى نفلا على زعم أنه فقير^(٢) لا يجب عليه الحج لأنما كان واجبا عليه وهو آفاق فلما صار كالمكي وجب عليه فلو حج نفلا يجب عليه أن يصحح حجا ثانيا ولو أطلق يصرف إلى الفرض وعند الشافعي لو توى نفلا يقع عن فرضه فلم بهذا أن قولنا الحج لا يجب على الفقير إنما المراد به الآفاق قبل وصوله إلى الميقات فانه حينئذ إذا أراد دخول الحرم يجب عليه إحرام أحد النسكين وبدخوله إلى مكة ووصوله إلى الكعبة تعين عليه فرضية الحج سواء أحرم به أم لا وسيأتي زيادة تحقيق لذلك (ونصاب الوجوب) أى مقدار ما يتابع به وجوب الحج من الفنى وليس له حد من نصاب شرعى على ما في الزكاة بل هو (ملك مال يملئه) بالتشديد والتخفيف أى بوصوله (إلى مكة) بل إلى عرفة (ذاهبا) أى إليها (ورجائيا) أى راجعا إلى وطنه (راكبا جميع السفر لأماشيا) أى جميعه ولا يفرضه إلا باختياره فلا يلزم ركوب العقبة والتوبة^(٣) فهو ما يركب زاملا أو شق محمل^(٤)

كره ركوب الحمار الخ : قال قاضيان في فتاواه يكره ركوب الحمار والجل أفضل قال الشيخ القطعي في منسكه وأما البغل فلم أر أحدا تعرض له والظاهر أن حكمه حكم أمه فإن كانت أتاناً كره الحج عليه وإلا لا اه قال في البحر الرائق بعد ذكره كرامة الحج على الحمار والظاهر أنها تزييه بدليل أفضلية ما قبله اه حجاب ملخصا (١) قوله والفقير الآفاق إذا وصل إلى ميقات الخ : قال في المنسك الكبير : إعلم أن الفقير إذا وصل إلى مكة أو الميقات فقد صرحوا بوجوب الحج عليه لكن هل يشترط حصوله في أشهر الحج أو لا ففى وصل وجب عليه ومثله أهل مكة لم أجد تفسيرا فيه وإطلاقيهم الفقير إذا وصل إلى الميقات وجب عليه بدل على عدم اشتراط شهر الحج وكذلك عبارة الطحاوى ظاهرة في ذلك واشتراطهم إدراك الوقت ظاهرا أو صريح في اشتراط الأشهر في حقه لكن فيه خلاف كثير كسأقي والحاصل أن من اشترط إدراك الوقت يشترط على قوله ووصوله في الأشهر وعلى قول من لا يشترط إدراك الوقت يجب عليه وإن وصل في غير الأشهر وسيأتي بيان ذلك مفصلا كذا في الحجاب ملخصا قال في رد المحتار ونظيره ما سنده كره في باب الحج عن النهر من أن المأمور بالحج إذا وصل إلى مكة لزمه أن يمكث ليحج حج الفرض عن نفسه لكونه صار قادرا على ما فيه كما يستعمله إن شاماه تعالى اه (٢) قوله ولا يتوى نفلا على زعم أنه فقير : وكذلك الفنى الذى ذكره فإنه يحتمل أن يزعم أنه صار بفقد الرحلة مثل الفقير لا يجب عليه الحج ونوى النفل فلا يسقط عنه الفرض فالأنسب لإفادة هذا المطلب أن يصرح بهما جميعا مثل أن يقول الآفاق الواصل إلى الميقات إن كان فقيرا فهو كالمكي اه داملا أخون جان (٣) قوله فلا يلزم بركوب العقبة والتوبة : والعطف تفسيري قال في القاموس العقبة بالضم التوبة وذلك بأن يكتفى اثنان رحلة يتعقبان عليها يركب أحدهما مرحلة والآخر مرحلة لأنه غير قادر على الرحلة في جميع الطريق وظاهر إطلاعهم أن الحكم كذلك وإن لم يشق عليه ذلك فأما لو فعل ذلك باختيار منه بأن شارك آخر في دابة يتعقبان عليها بأن يركب هذا تارة والآخر أخرى فلا بأس بذلك من غير كراهة وفي شرعة الإسلام ولا بأس بتعاقب اثنين أو ثلاثة في ركوب دابة واحدة اه كذا أفاده في البحر اه حجاب (٤) قوله أو شق محمل : قال في البحر الرائق قد رأيت في كتب الشافعية أن من الشرائط أن يجد له من يركب في الجانب الآخر وهو المسمى بالمعادل فإن لم يجد لا يجب الحج عليه ولم أره لإمتنا ولعلمهم إنما لم يذكروه لما أنه ليس بشرط لإمكان أن يضع زاده وقربته وأمتعته في الجانب الآخر وقد وقع لي ذلك في الحجة الثانية في الرحلة لم أجد معادلا يصلح لي ففعلت ذلك لكن حصل لي نوع مشقة حين يقل الماء والزاد وإله أعلم بحقيقة الحال اه حجاب ملخصا قال في رد المحتار وما في البحر من أنه

وأما المحفة ^(١) فمن مبتدعات المرفهة فليس لها عرة (بنفقة متوسطة) متعلق ببلائه أى يجعله واصلا باضاق وسط معتدل لا يأسراف ولا يقتصر لقوله تعالى والذين إذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما (فاضلا) أى حال كون ملك المال أو ما ذكر من الزاد والراحلة زائدا (عن مسكنه) بفتح الكاف وكسر ها أى منزله الذى يسكنه هو ومن يجب عليه سكنه (وخادمه) أى من عبده وجارته المحتاج إلى خدمتهما (وفرسه) أى المقتدر إلى ركوبه ولو أحيانا وفى معناه غيره من البعير ونحوه (وسلاحه) بكسر السين أى عدة حربيه إن كان من أهله (وآلات حرفة) بكسر ففتح جمع حرفة أى عدة صنائعه التى يستعين بها على معيشته (وثيابه) التى يكتسبها (وأثاثه) أى متاع يته من فراشه وأوعيته (ومرمة مسكنه ^(٢)) أى إصلاح مكانه ولو فى بعض ضرورات شأنه (ونفقة من عليه نفقة وكسوته) أى نفقة من يجب عليه من عياله كنسائه وأولاده الصغار والبنات البالغات إذا كانوا من أهل الافتقار وأقاربه الفقراء من ذوى أرحام محارمه (ونفقات دينه) أى المعجلة والمؤجلة (واصدقة نسائه) أى مهورهن (ولو مؤجلة) أى فضلا عن المعجلة وقيل لا يشترط كونه فاضلا عن اصدقة نسائه يعنى المؤجلة دون المعجلة (إلى حين عوده) متعلق بفاضلا أى من ابتداء سفره إلى وقت رجوعه (ولا يشترط نفقة) أى بقاء نفقة (لما بعد إياه ^(٣)) أى لاستقلاله شهرا ولا يرد كما ورد فيه روايات ^(٤) عن بعضهم قال ابن الهمام والمسطور عندنا أنه لا يعتبر نفقة لما بعد إياه فى ظاهر الرواية (ومن له مال

يمكنه أن يضع فى الشئ الآخر أمته وذه الخير الرملى اه قال العلامة الرافى على قوله رذه الرملى أى بأنه إذا لم يجد معادلا فلا يبد قادرأ وقال أيضا وحيث قدرأى على الحمل كله فلا يلزم فى الوجوب اه فيفهم منه أن الحاج إن وجد معادلا لذلك وإلا فإن قدر على الحمل كله ولم يشق عليه فى حالة قلة الزاد والماء أو حال نزوله من نقل ذلك من شق الراحة إلى وسطها ثم إعادته إلى شقها عند ركوبه عليها فكذلك وإلا بأن لم يقدر على كله أو قدر وشق عليه ما ذكر فلا يبد قادرأ اه سئدى اه كلام الرافى (١) قوله وأما المحفة : بكسر الميم كما جزم به الجمهورى وغيره وحكى فى المشارق الكسر والفتح بلا ترجيح شبه المودج وقوله فمن مبتدعات المرفهة الخ قال الشيخ عبادة العفيف فى شرح منسكه بعد نقله ما ذكره الشارح ولا يخفى منابذته لما قرره من أنه يعتبر فى كل ما يلحق بحاله عادة وعرفا لكثير من المرفهين لا يقدر على الركوب إلا فى المحفة لاسباعه بعد المسافة فمن كان كذلك يبنى أن يعتبر فى حقه بلا رتاب والله أعلم بالصواب وأما من يقدر على الركوب فى غير ما من محمل ورأس زاملة فلا يقدر فى الركوب فيها وترك السفر ولو كان شريفا أو وجها أو ذا ثروة اه حجاب وأقره الشيخ عبدالحق وقال العلامة داملا قوله المحفة الظاهر أن المراد بها التخت المعروف فى زماننا المحمول بين جبلين أو بطنين لكن اعترضه الشيخ عبادة العفيف فى شرح منسكه بأنه منابذ الخاقانم فى عبارة الحجاب اه ابن عابد بن أقرى الكلام فى شمول الراحة لها والظاهر عدم شمولها كما يشير إليه كلام الشارح حيث قال من مبتدعات الخ فلا تكون داخله فى الاستطاعة المفسرة بالزاد والراحلة اه ملخصا (٢) قوله ومرمة مسكنه : مصدر وممرته ويرمه رما ومرمة أصله اه قاموس اه حجاب (٣) قوله ولا يشترط نفقة لما بعد إياه : قال العبادى فى منسكه وهنا فائدة يبنى للجماعة التنبه بها وهى أن عدم القدرة على ما جرت به العادة المحددة لكثير من أهل الثروة برسم الهدية للأقارب والأصحاب ليس بمنزلة من خص لتأخير الحج فإن هذا ليس من الحوائج الشرعية فمن امتنع من الحج لمجرد ذلك حتى مات فقد مات عاصيا فالخبر من ذلك اه ونحوه لابن أمير الحاج رحمه الله تعالى اه حجاب وأقره عبد الحق وفى رد المحتار وتنبه به ليس من الحوائج الأصلية ما جرت به العادة المحددة برسم الهدية للأقارب والأصحاب فلا يندر برك الحج لمجرده عن ذلك كما نبه عليه العبادى فى منسكه وأقره الشيخ اسماعيل وعزاه بعضهم إلى منسكه المحقق ابن أمير حاج وعزاه السيد أبو السعود إلى مناسك الكرماتى اه (٤) قوله كما ورد فيه روايات : قال فى الكبير عن أبى يوسف أنه يشترط مع هذه الشروط كلها أن يكون فاضلا عن نفقة عياله ستة يبد الرجوع إلى أهله وعند محمد شهرا وكذا روى عن أبى الحسن الكرخى وعند أبى عبد الله الجرجاني يوما وفى خلاصة الفتاوى وعن أبى حنيفة أن يكون

يلته) أى إلى مكة ذهابا وإيابا (ولا مسكن له ولا خادم) أى والحال أنه ليس له سكن يأوى إليه ولا عبد يتخدمه ويكون حواله وهو محتاج إلى كل منهما أو أحدهما (فليس له صرفه إليه) أى صرف المال إلى ماذكر من المسكن والخادم (إن حضر الوقت) أى وقت خروج أهل بلده للحج فانه تعين أداء النسك عليه فليس عليه أن يدفعه عنه إلخ (بخلاف من له مسكن يسكنه^(١) لا يلزمه يمه) والفرق بينهما مافى البدائع وغيره عن أبى يوسف أنه قال إذا لم يكن له مسكن ولا خادم وله مال يكفيه لقوت عياله من وقت ذهابه إلى حين إيا به وعنده درهم تبلغه إلى الحج لا ينبغي أن يجعل ذلك في غير الحج فإن فعل أثم لأنه يستطيع بملك الدرهم فلا يضر بالترك ولا يتضرر بترك شراء المسكن والخادم بخلاف بيع المسكن والخادم فانه يتضرر ببيعهما (وإن كان له) أى لشخص (مسكن فاضل) أى عن سكنه وعن يجب عليه مسكنه وإنما يؤجره أو يبيعه (أو عبد) أى لا يستخدمه (أو متاع) أى لا يمتنه (أو كتب) أى لا يحتاج إليها أو إلى بعضها وهى من العلوم الشرعية وما يتبعها من الآلات العربية وأما كتب الطب والنجوم والميتة وامتناف من الكتب الرياضية أو الأدبية فيثبت بها الاستطاعة سواء محتاج إلى استعمالها أم لا كما فى التاتارخانية (أو ثياب) أى لا يحتاج إلى لبسها (أو أرض) أى لا يزعمها أو زيادة على قدر حاجته من غلها (أو كرم) أى بستان عنب ونحوه من أشجار ثمر زائدة على مقدار التفكه بها (أو حوائط) أى من دكاكين وحمامات وسائر مستغلات فاضلات عن مقدار الحاجات (أو نحو ذلك) أى من لابل وبقر وغنم ترعى (بما لا يحتاج إليها) أى إلى لبنها وشعرها ولحما (يجب بيعها) (إن كان به) أى بشئها (وفاء بالحج) أى بنفقة أداء الحج وكذا يحرم عليه أخذ الزكاة إذا بلغ نصابا ولو لم يحل عليه الحول ويشاق به وجوب الأصحية وصدة القطر ونفقة ذى الرحم المحرم (وإن كان له منزل واسع يكفيه بعضه أو منزل) أى يكفيه منزل آخر (دونه) أى أقل منه سعة أو لطافة سواء وجد معه ذلك المنزل الثانى أم لا (أو عبد نفيس) أى من ترك أوحش ويكفيه للخدمة عبد هندي أو تونسي (فليس عليه يمه) أى يبع ماذكر من الراسع^(٢) والغالى والنفيس (والاقتصار بالدون) أى على استبداله بما دونه لكنه لو قبل فهو أفضل لكن لا يجب عليه لأنه لا يعتبر في الحاجة قدر ما لا بد منه كالإيجب عليه بيع المنزل والاقتصار على السكنى بالإجارة أو الإجارة اتفاقا وفى شرح الكرخى هشام عن محمد فممن كان في مسكنه أو فى كسوته أو فى خدمه فضل عن الكفاف يملكه زادا وراحلة فعليه الحج والمذهب عندنا ما تقدم قاله فى البحر وذكره المصنف فى الكبير وسكت عليه والصواب حل كلام محمد على ما إذا كان له مسكن وثياب وخدام زائدة عن مسكنه ولبسه وخدمته ثلاثا يملك المذهب (وإذا كان عنده طعام سنة لا يلزمه الحج) أى يبع بعضه وصرفه فى طريقه (وإن كان) أى الطعام (أو أكثر منه) أى من طعام سنة (يلزمه) أى يلزمه الحج إن كان فى بيع الزائد وفاء لأداء حجه (ولا تثبت الاستطاعة ببذل الغير) أى باعطائه غيره له (مالا) أى قدر زاد وراحلة (أو طاعة) أى خدمة لمن يحتاج إليها فى الطريق كالزمن (ملكاً) أى من جهة التملك فى المال والخادم (أو إباحة) أى بالإجارة فى الخادم والراحلة أو بالإجارة فى استعمال الزاد من المال فإن قتل المنة تدفع حصول الاستطاعة وفى الخبر أنه لو تبرع وله بالزاد والراحلة لا تثبت بذلك الاستطاعة وإن كان المتبرع أجنبيا ففيه قولان أحدهما أنها لا تثبت انتهى والظاهر أن القضية تكون منعكسة فانه من الأجنبى أقل من عطية القريب لاسيما وقد ورد أنت ومالك لأبيك^(٣) وثبت أن له قوت يوم بعد رجوعه أه بمجروفه كذا فى تقرير الشيخ عبد الحق^(١) قوله بخلاف من له مسكن يسكنه : قال الشيخ حنيف الدين المرشى فى شرحه على هذا الكتاب وما قاله العلامة ابن نجيم فى شرحه على الكنز كما فى الخلاصة من أنه لو لم يكن له مسكن ولا خادم وعنده مال يبلغ ذلك ولا يبق بعده قدر ما يجب به فإنه لا يجب عليه الحج لأن هذا المال مشغول بالحاجة الأصلية لا يتناقض ما قدمناه بأن يحمل مافى البحر بأن يكون ذلك المال غير كاف للحج لو أراد صرفه إليه أه يحى وقد تبع العلامة الحصكى فى الدر المختار مافى البحر وحل كلاهما فى رد المختار على ما إذا كان قبل خروج أهل بلده أه (٢) قوله أنت ومالك لأبيك : أخرجه ابن ماجه والطبرانى فى الأوسط والصغير وفى مسنده كلام

أطيب ما اكلم من كسبكم وإن أولادكم من كسبكم قالوا وكذا لو تصدق به عليه أو وجهه إنسان ما لا يصح به ولا يجب عليه القبول عندنا بخلاف ملة الماء للتعيم انتهى ولعل الفرق أن أمر الماء سهل مبدول عادة لاسيما وقد وجب عليه الطهارة الحقيقية والتيم طهارة ضرورية على وجه البديلة بخلاف ما هنا فإن الحج لا يجب قبل حصول المال ولذا قال (فإن قبل المال وجب) أي عليه الحج اجماعا (ولو امتنع الباذل) أي من البذل (بعد إحرام المبدول له) أي بأمر الباذل على ما هو الظاهر أو نزل التزامه منزلة الأمر له (يجبر) أي الباذل (على البذل) كذا في المحيط وفيه بحث لأن الوعد لا يجب عندنا مقتضاه ^(١) والقبول قبل القبض لا يفيد التملك خلافا لما لك في المستثنى قلل امتناعه بحول على قصد رجوعه إلى جهة فانه لا يمكن في ذلك بعد إجماعه لأنه أو قه في أمر لازم للإجماع بفرقه فانه لو بقي عين الموهوب في يد الموهوب له لكنه صار في حكم المستهلك لتعلق حق الخالق والمخلوق به والله سبحانه أعلم (والمعبر) أي شرعا (في حق كل) أي أحد من مردي الحج (ما يليق بحاله) أي عرفا وعادة (من شق بحمل) بكسر الميم الأولى وفتح الثانية أو بالعكس أي نصفه أو طرفه والمراد بالحمل المودج وفي معناه الشقذ المتعارف (أو رأس زاملة) أي بعير مفرد عليه أثنائه ومتاعه وزاده أو الحمل لغيره والركوب له (أو محارة) أي مما يؤتى من جهة التمام قد يركب فيه واحد أو اثنان (أو رحل) أي بعير مقتب ^(٢) والمقصود من الكل كل ما يمكنه الركوب في جميع أجزاء سفره وأثناء سيره فلا يجب عليه إذا قدر على قدر ما يركب عقبه بأن يستأجر اثنان بعيرا أو يشترك ملكا فيه فيتعاقبا في الركوب فرسخا فرسخا أو يوما فيوما أو منزلا فمثلا ومن تعب ركب أو نزل أو نحو ذلك والحاصل أنه يعتبر التمكن على الركوب في جميع السفر إلا أن المعتبر في حق كل أحد ما لا يلحقه مشقة شديدة فمن كان يستمسك على الراحة لم يعتبر في حقه إلا وجدانها عند الأربعة وإلا فيعتبر وجدان الحمل ونحوه مع الراحة قال ابن الهمام وهذا لأن حال الناس مختلف ضعفا وقوة وجللا ورفاة فالرفاه لا يجب عليه إذا قدر على رأس زاملة وهو الذي يقال في عرفنا راكب مقتب لأنه لا يستطيع السفر كذلك بل قد يهلك بهذا الركوب فلا يجب في حق هذا إلا إذا قدر على شق حمل ومثل هذا يتأق في الزاد فليس كل من قدر على ما يكتفيه من خبز وجبن دون لحم وطبخ قادر على الزاد بل وبما يهلك مرضا بمداومته ثلاثة أيام إذا كان مترفها معتاد اللحم والأغذية المرتفعة بل لا يجب على مثل هذا إلا إذا قدر على ما يصلح معه بدنه ولذا قال المصنف (وكذا) أي مثل ما اعتبر كل في حق الراحة ما يليق بحاله يعتبر (في الزاد من خبز وجبن أو لحم) عطف على

قوله لا يجب عليه القبول لأن شرائط أصل الوجوب لا يجب عليه تحصيلها عند عدمها قاله في البحر الرائق اه حجاب قال العلامة طاهر سنبل وكذا لا تثبت الاستطاعة يذل غيره الزاد والراحة حتى لا يجب عليه الحج عندنا وعند الشافعي يجب ولو امتنع عن البذل يجبر عليه بعد إحرام المبدول له وقيل لا يجبر والصحيح قولنا لأن الاستطاعة لا تثبت إلا بالملك وهو لا يثبت بالبذل والإباحة لأن المصنف قدرة المنع عن البذل كذا في المحيط وقد قلناه في البحر العميق عنه ظانا أن قوله لو امتنع عن البذل الخ مذهب لنا فتنه أهل المناسك فذكره الملاح رحمة الله في الباب وهو مفرع على مذهب الإمام الشافعي كما يعلم من عبارته السابقة على أنه مفرع على خلاف الأصح عند الشافعية غلط فيه شراح الباب خطب عشواء فتنه له فإنه موضع الزلل اه ^(١) قوله لأن الوعد لا يجب عندنا مقتضاه : أعلم أن الوعد المجرد لا يلزم الوفاء به شرعا إلا في صورة واحدة وهي إذا باعه ماله يما بأنا بنين فاشترى ثم وعده المشتري بأن يرد له الثمن صح الوعد ولزمه الوفاء به كافي الخيرية والحامدية وفيما سوى ذلك لا يلزم الوفاء بالوعد المجرد فلو أمر رجلا بأن يؤدي دينه عنه فوعده المأمور بذلك ثم امتنع من تأدية الدين لا يجبر لكن لو علق وعده بحصول شيء أو عدمه لزمه الوفاء بالوعد كما لو قال رجل لآخر بيع هذا الشيء لفلان وإن لم يملك ثم فأننا أعطيه لك فلم يعط المشتري الثمن لزم على الرجل أداء الثمن المذكور بناء على وعده المعلق لأن المواعيد إذا اكتسبت بصورة التعاقب تكون لازمة اه وانظر تمامه في شرح المجلة ^(٢) قوله أي بعير مقتب : يضم الميم اسم مفعول أي ذو القتب وهو

جين (وطيخ) عطف على لحم والراو بمعنى أو ليم أنواع الطبخ الشاملة لطبخ اللحم وشبهه (لاختلاف الناس ضعفًا وقوة) علل للحكيم السابقين من تفاوت الراحة والراد ونصب ضعفًا وقوة على التميز وهذا الذي ذكره المصنف كله في حق الآفاق ولذا قال (ومن كان داخل المواقيت فهو كالمكي في عدم اشتراط الراحة) أي إذا قدروا على المشي وقيل الراحة شرط مطلقاً لأن بين مكة وعرة أربع فراسخ^(١) وكل أحد لا يقدر على مشي أربع فراسخ ورجلاًى ماشياً كذا في المحيط وهو الظاهر المتبادر من إطلاق تفسيره صلى الله عليه وسلم الاستطاعة الزاد والراحة من غير تفرقة بين الأفراد الآفاية والمكة قال المصنف في الكبير فلا يجب عليهم الحج ما لم يقدر واعليها والأول أصح انتهى وفيه نظر ظاهر إذ الحكم السابق مقيد بن قدر وهو القليل النادر^(٢) والأكثر الأغلب أن كل أحد لا يقدر على المشي ومنه الأحكام التفهية على الأمور التالية فلذا أطلق صاحب المحيط وأما الزاد فلا بد منه في أيام اشتغالهم بنسك الحج كما صرح به غير واحد في التنايع لا بد لهم من الزاد قدر ما يكفيهم وعيالمهم بالمعروف وزاد في السراج الوهاج إلى عدمه لكن قال في فتاوى قاضيخان والنهاية إن كان مكياً أو ساكناً بقرب مكة كان عليه الحج وإن كان قعيداً ما يملك الزاد والراحة قال ابن الممام وفيه نظر إلا أن يريد إذا كان يمكنه تكسبه في الطريق وقال ابن العسيمي هو محمول على إذا لم تملكه مشقة أقول هذا بعيد جداً ونادر وقروا أن يعيش أحد بلا زاد في أربعة أيام وأما أمر التوكل فمخرج عن حكم العادة وعن فتوى العامة بل هو من أحوال الخاصة ثم أه قال الكرماني وجد أهل مكة عندنا من كان داخل المواقيت إلى الحرم وهو بعيد جداً ولذا قال ابن العسيمي وهذا فيه نظر فالراو أو جئنا الحج ماشياً على من كان داخل ذى الحليفة المشقة زائدة فالمتبر ما ذكره بعض الأصحاب أن حذ من كان حول مكة بمن أن يكون بينه وبين مكة أقل من ثلاثة أيام وهو الظاهر المطابق لليلة الحنيفة المدفوع

كما في القاموس الاكاف الصغير حول السنام قاله الحلبي اه حباب (١) قوله لأن بين مكة وعرة أربع فراسخ : لا يقال الصغير في قوله تعالى من استطاع إليه سبيلاً إلى البيت وأهل مكة لهم استطاعة إلى البيت لأننا نقول يلزم حينئذ أن لا تكون استطاعة إلى عرفات وإلى الوطن عند الرجوع شرطاً لا حد لوجوب الحج على المستطيع عموماً ثم إن صح هذا في حق أهل مكة لا يصح في حق من حوله على أنه يلزم حينئذ أن لا يشترط الزاد لأهل مكة ولن حولها أيضاً كما في النهاية فالوجه إرجاع الصغير إلى الحج واستطاعة السبيل إلى الحج هو الزاد والراحة ذهاباً وإياباً فيلزم اشتراطها في حق الكل بالنص وما ذكرنا من المعنى بقولهم لأنه لا يلحقهم مشقة زائدة فأشبه السبي إلى الجمعة فلا حجة به في مقابلة إطلاق النص على أن القياس على السبي إلى الجمعة باطل قطعاً بالنظر إلى أهل مكة فضلاً عن من داخل المواقيت لظهور أن من المواقيت ما بين مكة تسع مراحل أو عشر كذى الحليفة وإيجاب الحج على أهلها بدون راحة لا يخفى ما فيه من المشقة كذا في الدر اه داملاً اخون جان وقال العلامة الحصكفي في الدر المختار عند قول المتن وراحة فشرط القدرة على المحركة للآفاق لا يمكنه يستطيع المشي لشبهه بالسبي الجمعة اه قال في رد المحتار أي في عدم اشتراط الراحة فيه اه قال الرافعي في التقرير لكن وجه المشابهة بينهما غير تام فإن السبي إلى الجمعة إنما يجب على من سمع النداء أو لم يكن بينه وبين المهر مزارع وإن سمع النداء أو فرسخ على اختلاف في ذلك فمع اختلاف الروايات لا أدري وجه المشابهة في حق المكي والساعي إلى الجمعة مع أن بين مكة وعرة تسعة أميال اه سئى اه وقال العلامة طاهر سنبل في ضياء الأبرار عند قول صاحب الدر لشبهه بالسبي بالجمعة هذا التعليل لا يظهر فيمن كان في الحل وكان بينه وبين مكة أقل من مسافة سفر كيومين مع أنه لا يشترط في حقه الراحة فالأولى التعليل بعدم المشقة وأمن الانقطاع ولذا قيد المشي بالاستطاعة بخلاف الآفاق إذا استطاعه لاحتمال حدوث عارض وحصول الانقطاع اللهم إلا أن يقال التشبيه في مجرد السبي القادر عليه لكن يرد عليه الآفاق فالأولى ما ذكرناه اه (٢) قوله وهو القليل النادر : أقول الظاهر أنه لا نادر ولا قليل بل الأكثر الأغلب قادر عليه وقوله كل أحد لا يقدر الخ لا ينفصه لأنه يصدق إن كان القادر أكثر من العاجز ولو كان العاجز واحداً لأنه دفع لإيجاب كل قصده أعني أن لا يقدر عليه أحد

عنها الحرج في القضايا الشرعية وهو المنقول عن جماعة من أكابر الحنفية قضي السراج الوهاج ناقلًا عن الينابيع يجب الحج على أهل مكة ومن خولها يني من كان بينه وبين مكة أقل من ثلاثة أيام إذا كانوا قادرين على المشي وفي البحر الزاخر واسترط الراحة في حق من بينه وبين مكة ثلاثة أيام فصاعداً أما ما دون ذلك فلا يشترط إذا كان قادراً على المشي انتهى وأما ما ذكره غيرهم من الاطلاقات فقابل للتقييد بالمذكورات قضي الايضاح وإنما تشترط الراحة في وجوب الحج على من بعد من مكة فأما أهل مكة ومن حولهم فيجب عليهم إذا قدروا بغير راحة قال في البحر بمنزل أن يكون البعد مفسراً بثلاثة أيام فافرقها كما قال صاحب الينابيع وغيره وصحبنا ما ذكر في شرح مختصر الكرخي من أن أهل مكة ومن حولهم يجب الحج على القوى منهم بغير راحة لأنه لا تلحقه مشقة في الأداء فهذا كله قابل للتقييد بل متعين كما يدل عليه تعليقه بقوله لأنه لا تلحقه مشقة حيث يفهم منه أنه إذا كان تلحقه مشقة لا يكون من هذا القبيل وكان المصنف مال إلى ما فهم الكرماني من عمومات كلام الأصحاب غير ملتفت إلى تقييدهم في هذا الباب فبصر عن القول الأقرب إلى الصواب بقوله (وقيل بل من كان دون مدة السفر فر كان من مكة على ثلاثة أيام فصاعداً فهو كالآفاق في حق الراحة) يعني وفي حق الزاد في شرائط الحج بالأولى (وهو اختيار جماعة) أي بمن ذكرناه واختارناه^(١) (السابع) من شرائط الوجوب (الوقت)^(٢) وهو أشهر الحج كما قال تعالى الحج أشهر معلومات أي وقته فمن فرض فيه الحج الآية وهي عندنا شوال وذو القعدة وعشرة أيام من ذي الحجة وسائر خلاف بعض أمته الأئمة أو وقت خروج أهل بلده إن كانوا يخرجون قبلها فلا يجب إلا على القادر فيها أو في وقت خروجهم فان ملكه أي المال (قبل الوقت) أي قبل الأشهر أو قبل أن يتأهب أهل بلده (فله صرفه) أي فهو في سعة من صرف المال (حيث شاء) من شراء مسكن وخادم وتزوج ونحو ذلك (ولا حج عليه) أي وجوباً لأنه لا يلزمه التأهب في الحال (وإن ملكه فيه) أي في الوقت (فليس له صرفه إلى غير الحج فلوصرفه ليسقط الوجوب عنه وهذا تصرف بما علم ضمناً ومنطوق لما عرف مفهومه) لكن إن صرفه على قصدية إسقاط الحج عنه فكروه^(٣) عند محمد ولا بأس به عند أبي يوسف وقال ابن الميام والأولى أن يقال إذا كان قادراً وقت خروج أهل بلده إن كانوا يخرجون قبل أشهر الحج بعد المسافة أو قادراً أي أشهر الحج إن كانوا يخرجون فيها ولم يبح حتى القتر فقرر ديناً وإن ملك في غيرها وصرفها إلى غيره لأشبهه عليه ثم قال واقصر في الينابيع على الأول وما ذكرناه أولى لأن هذا أي ما ذكر في الينابيع يقتضي أنه لو ملك في أوائل الأشهر ويخرجون في أواخرها جاز له إخراجها ولا يجب عليه الحج وقال في البدائع أما إذا جاوزت الخروج والمال في يده فليس له أن يصرفه إلى غيره على قول من يقول بالوجوب على الفور فإن صرفه إلى غيره أتم انتهى والحاصل أن الأئمة إنما هو على القول بالفور وأما على القول بالتراخي فلا وأما وجوب الحج بذلك ثابت بالاتفاق وقال الكرماني

من الأشخاص أو يقدر بعضهم بعض قليل أو كثير فلم يلزم أغلبية العاجز وسيتقرب في هذه الصحفة هو عن البحر الزاخر وعن الينابيع أنه لا يشترط الراحة على من بينه وبين مكة أقل من ثلاثة أيام إذا كان قادراً على المشي فأعاد أن القدرة على المشي فيها دون السفر ليست بادر حيث بنوا على الأحكام الفقهية فكيف تكون القدرة عليه في أربع فراسخ نادراً لا يبي عليها الأحكام اه داملأخون جان^(١) قوله عن ذكرناه واختارناه : مثل صاحبي السراج والبحر الزاخر وكلاهما يوم أن له رتبة التجميع والاختيار اه داملأخون جان^(٢) قوله الوقت الخ : فهذا يفيد أن الاستطاعة مقيدة بالوقت وظاهر النص يفيد الإطلاق فلا بد للتقييد من دليل كذا في البدر أقول يمكن الاستدلال على تقييد الاستطاعة بالوقت بما رجحه من إرجاع الضمير في قوله تعالى إليه إلى الحج والحج له وقت معلوم بالإجماع وقبل الوقت لا يستطيع أحد إلى الحج السيل قطعاً والله أعلم اه داملأخون جان^(٣) قوله فكروه : لعل الكرامة جاءت من قصد الحيلة وإلا فتد محمد الوجوب على التراخي وسيد مرجح أنه لا إثم في التراخي فإن قيل إن كلام الشارح في الصرف قبل الوقت فلم يجب لا على الفور ولا على التراخي قلت فعل هذا كان على الشارح أن يعيد كره عند قول المصنف لله

وأما اعتبار القدرة على الخروج إلى الحج عند خروج أهل بلده فإن ذلك بمنزلة دخول وقت الوجوب كدخول وقت الصلاة فإنها لا يجب قبل وقتها كما هنا الآن ذلك يختلف باختلاف البلدان فيعتبر وقت الوجوب في حق كل شخص عند خروج أهل بلده بالتقيد بأشهر الحج في الآية (١) إنما هو بالنسبة إلى أهل القرى ومن حولها وللإشعار بأن الأفضل أن لا يقع الإحرام فيما قبلها على مقتضى قواعد الحنفية من أن الإحرام شرط خلافا للشافعية من أنه لا يجوز الإحرام قبل الأشهر لكونه ركناً مع الاتحاق على أن سائر أفعال الحج من طواف القدوم وسعى الحج ونحوهما لا يجوز قبلها (ولو أسلم كافر) أي أصلي أو مرتد (أولم يصي أو ألقى بمنجون أو عتق عبد) وكذا حكم الأماث (قبل الوقت غلغوا) أي كل واحد منهم (الموت) أي حلوله بأمارات تدل على نزوله (وهم موسرون) أي أغنياء قادرين على أداء الحج بمال أنفسهم (قيل ليس عليهم الإيصاء بالحج) أي لأنهم ما أدركهم الوقت ولا تلزم عبادة قبل دخول وقتها بناء على أن الوقت شرط الوجوب نفسه (وقيل يجب) أي الإيصاء بناء على أن الوقت إنما هو شرط للاداء لا للوجوب وقد وجب بالإيصاء (فإن أوصاه به فعل الأول) أي على القول بأن الوقت من شرائط الوجوب (لا يصح) أي الإيصاء (وصح) أي الإيصاء (على الثاني) أي القول بأن الوقت من شرائط الاداء وفيه أنه لا يلزم من عدم وجوب الإيصاء عدم صحته كما سيأتى بيان تحققه (والخلاف) أي المذكور (منى على أن الوقت شرط الوجوب أو الاداء) كما يثناه قولان أي هما روايتان عن أبي حنيفة وأبي يوسف وزفر ورجح ابن الهمام القول بأنه شرط الوجوب ونسب صاحب المجموع (٢) صحة الإيصاء إلى الإمام وصاحبه وخلافها إلى زفر معللاً بأنهم كانوا أهلًا للوجوب وقت الوصية فيصح إيصاؤهم بأن يبيع عنهم في وقته لعجزهم عنه ويؤيده ما في فتاوى قاضيانا من قولهم الصبي لحضرته الوفاة وأوصى بأن يبيع عنه صحة الإسلام جازت وصيته عندنا ويصح لجعل المذهب الجواز وهو لا يتناقض بجملة الوقت من شرائط الوجوب على المشهور والمرجح خلاف ما فهمه المصنف على ما ذكره في الكبير زبني عليه ما في المتوسط من صحة الإيصاء وعدمها قائل فانه موضع زال وموقع خلل (النوع الثاني) من أنواع شرائط الحج (شرائط الاداء) (٣) وحكمها أنه لا يتوقف وجوب الحج على وجودها بل يتوقف وجوب أدائها عليها فإن وجدت هذه الشرائط وماقبلها من شرائط الوجوب وجب عليه الاداء بنفسه وإن فقد واحد من هذه مع تحقق جميع ما سبقها لا يجب عليه الاداء بنفسه بل إما الاحجاج في الحال وإما الإيصاء به في المسأل ثم هذه الشرائط كلها تختلف فيها بخلاف الشرائط السابقة فإنها متفق عليها الا الوقت (٤) منها لكن الخلاف فيه ضعيف جداً ولذا أدرجه المصنف فيها . ثم شرائط هذا النوع خمسة (الأول منها) أي من شرائط الاداء (سلامة البدن عن الأمراض والعلل قليل الصحيح) إنه أي هذا الشرط الأول من النوع الثاني وهو سلامة البدن (من النوع الأول) وهو شرط الوجوب بحسب على ما قاله في النهاية وقال في البحر هو المذهب الصحيح (وقيل الصحيح أنه من الثاني) أي من النوع الثاني وهو شرط الاداء على ما صرح قاضيانا في شرح الجامع واختاره كثير من المشايخ ومنهم ابن الهمام (فعل الأول) وهو القول بأنه شرط الوجوب (لا يجب) أي الحج ولا الاحجاج

صره فالحاج داملان (١) قوله فالتقيد بأشهر الحج في الآية : حيث قال فمن فرض فمن الحج اه داملان (٢) قوله ونسب صاحب المجموع الحج : عبارة كما في الكبير واعتبرنا أيضاً صبي بلغ وكافر أسلم فتاب به قبل وقته قال شارحه وكان لكل منهما استطاعة الحج وبه أي بالحج عنهما وقبل وقته أي وقت الحج وقال زفر لا يصح إيصاؤهما لأن الحج لم يكن واجباً عليهما وبعد ما صارا أهلًا لم يدركا وقت الحج ولنا أنهما كانا أهلًا للوجوب وقت الوصية فيصح إيصاؤهما بأن يبيع عنهما في وقته لعجزهما عنه فهذا ما في المجموع وشرحه يدل على أن صحة الإيصاء على قول الإمام وصاحبه حيث عجز عن الاختيار بصيغة الجمع فينبغي الاعتدال عليه لأنه من مختار اه كذا في الحياض (٣) قوله النوع الثاني شرائط الاداء : اعلم أنها على قسمين الأول يعجز الرجال والنساء والثاني خاص بالنساء وقدم المصنف الأول كما ستراده حياض (٤) قوله إلا الوقت منها : أقول وإلا استطاعة كما قد حملت آنفاً إلا أن يريد اتفاق الفقهاء فإن المخالف في

ولا الايصاء به (على الاعمى والمقعّد) بصفة المجهول أى الذى أزم التعمّد ولم يقدر على القيام (والمفلوج) وهو الذى لم يقدر على الحركة بجميع بدنه أوبعضه (والزمن) بفتح فكسر أى صاحب الرض الزمن^(١) الذى لا يرجى برؤه (ومقطوع الرجلين) والظاهر أن مقطوع الرجل الواحدة ومقطوع اليدين كذلك^(٢) لظهور المخرج عليهما إن وقع التكليف للحج بأنفسهما ثم رأيت الكرمانى نص على مقطوع اليدين أيضا فمقطوع الرجل الواحدة بالأولى (والمرضى) أى حال مرضه (والمضروب^(٣)) أى الضعيف على ما فى القاموس والمراد به هنا الشيخ الكبير الذى لا يثبت على الراحة ولا يقدر على الاستمسك والتبوت عليها إلا بمشقة وكلفة عظيمة ولو كانت لهم مال وقوله فى الكبير سواء كان لهم مال أم لا لوجه له^(٤) أصلاً قال ابن الهمام فى المشهور عن أبى حنيفة أنه لا يلزمهم الحج قال فى البحر وهذا عند أبى حنيفة فى ظاهر الرواية وهو رواية عنهما وقال فى ظاهر روايتهما وهو رواية الحسن عن أبى حنيفة إنه يجب على هؤلاء إذا ملكوا الزاد والراحة وموّة من يرفعهم ويضعهم ويقدمهم إلى المأسك وهذا معنى قول المصنف (وعلى الثانى يجب) أى وعلى القول بأنه من شرائط الأداء يجب الحج والاحجاج أو الايصاء (ثم قيل) أى على هذه الرواية المبرر عنها بالقول الثانى (يجب عليهم بأنفسهم) وقبه نظر ظاهر إذ لا يخفى عن حرج باهر (وتيل فى أموالهم) أى يجب فى أموالهم بالإحجاج فى الخالصة الايصاء فى المال (وهو المختار عند جماعة) وهو رواية الأصل عن أبى حنيفة على ما فى البدائع من أن الاعمى لا حج عليه بنفسه وإن وجد زادا وراحة وقائماً وإنما يجب فى ماله إذا كان له مال وروى الحسن عن أبى حنيفة أنه يجب عليه أن يخرج بنفسه قال ابن الهمام وهو خلاف ما ذكره غيره عن أبى حنيفة فى الذخيرة والاعمى إذا وجد زادا وراحة ولم يجد من يقوده لا يلزمه الأداء بنفسه وهل يلزم الإحجاج بالمال؟ فهو على الخلاف بين أبى حنيفة وصاحبه كذا ذكره شيخ الإسلام وقال الكرمانى: اعمى إن وجد قائدا والزمن والمقعّدان وجدوا حاملاً يجب الحج على هؤلاء عند أبى حنيفة فى أموالهم دون أبدانهم إن كان لهم مال انتهى فاختار رواية الوجوب عليهم فى أموالهم وهو قولهما ورواية الحسن عن أبى حنيفة قال ابن الهمام إنها الأوجه وهو اختيار صاحب تحفة الفقهاء وصاحب البدائع انتهى (فتبين أن الحسن وروائين أحدهما هذه وهى أنه يجب على هؤلاء الإحجاج والأخرى أنه يجب الحج عليهم بأنفسهم وهى رواية شاذة على ما أشار إليه ابن الهمام وأما علم حقيقة الرام (والخلاف) أى المذكور فممن وجد (الاستطاعة وهو معذور) أى بالتوكل المذكور (أما إن وجدها وهو صحيح) أى سالم (ثم طرأ عليه العذر فالاتفاق) أى اتفاق الروايات أو اتفاق العلماء (على الوجوب) أى وجوب الحج (عليه) أى فى ماله (فيجب عليه الإحجاج) أى فى الحال أو الايصاء فى المال (الثانى) أى من شرائط الأداء على الأصح (أمن الطريق للنفس والمال) وقد اختلف فيه فمنهم من قال إنه شرط الوجوب وهو رواية ابن شجاع عن أبى حنيفة ومنهم من قال^(٥) شرط وجوب الأداء على ما ذكره جماعة من أصحابنا كصاحب البدائع والجميع والكرمانى وصاحب الاستطاعة الأصوليون على ما سبق اهـ (١) قوله أى صاحب المرض الزمن: قال فى المغرب الزمن الذى طال مرضه قال فى تحفة الأخبار وكأنه نحو السبل وذات الجنب اهـ حباب (٢) قوله ومقطوع اليدين كذلك: أقول فى مقطوع اليدين الواحدة هل هو كذلك أم لا لعدم المخرج؟ وفى الجوهرة مانعه قوله الايصاء أى أصحاب اليدين والجوارح حتى لا يجب على المريض والمقعّد والمقطوع اليد والرجل والزمن اهـ كذا فى الحباب (٣) قوله والمضروب بالعين المهمة والضاد المعجمة من المضرب وهو القطع لأنه قطع عن كمال الحركة وقيل بالعين والصاد المهملتين كأنه ضرب على عصبه فاقطعت أعضاؤه عن عملها كذا فى البحر العميق اهـ حباب (٤) قوله لا وجه له: أقول لافرق بين هذا الترتيد وبين القنادر بكلمة لوالصلية، غاية الأمر أن غنم الوجوب حيث تلتفت الأرضين جميعاً تأمل اهـ حباب وقال دامت لبيك شمرى مامعنى هذا الرد ولا مخالفة بينه وبين كلامه إلا ما يفهم من لو الوضعية المقتضية لعدم الوجوب فى صورة عدم المال بالأولى وهذا لا ينافى التسوية فى أصل عدم الوجوب وفى البحر العميق لا يجب الحج على مقعد ولا زمن ولا مريض مطلقاً أى سواء كان لهم مال أو لا ولا يجب الحج ولا الإحجاج وهو ظاهر لاستقرة فيه اهـ (٥) قوله ومنهم من قال:

الهداية وغيرهم (فن خاف من ظالم أو عدو أو سبع أو غرق أو غير ذلك) أى غير ما ذكر من قاطع طريق أو مكاس أو مناع (لم يلزمه أداه الحج) أى بنفسه بل بماله (والعبرة بالغالب^(١)) أى فى الأمن وغيره (برا) وبجرا فإن كان الغالب السلامة يجب) أى عليه أن يؤدى بنفسه (والا) أى إن كان الغالب القتل والمهلك (فلا) أى فلا يجب كذا قاله أبو الليث وعليه الفتوى وفى القنية وعليه الاعتقاد والمراد أنه لا يجب عليه أن يؤدى بنفسه بل إما أن ينجى غيره أو يرمى به (ويعتبر وجود الأمن وقت خروج أهل بلده) أى إلى زمان عوده (لأما قبله وبعده) على ما ذكره ابن الهمام ثم اعلم أنه قال الكرمانى ولو لم يتمكن من المضى وسلوك الطريق إلا بدفع شيء من ماله وتفقته كالمكس ونحوه قال بعض أصحابنا هو عذر ولا يجب الحج حتى أنهم قالوا يأم بدفع ذلك إلى الظلة ويجوز له أن يرجع من المكان الذى يؤخذ منه المكس والخفارة أى قبل الأخذ منه وفى القنية والمجتبى قال الورى للقادر على الحج أن يتمتع منه بسبب المكس الذى يؤخذ من القنافة وكذا لو كان فى الطريق خفارة وقال غير الورى يجب الحج وإن علم أنه يؤخذ منه المكس قال صاحب القنية والمجتبى وعليه الاعتقاد وفى النهاج وعليه الفتوى وقال ابن الهمام ما حاصله

القاتل به القاضى أبو حازم عبد الحميد بن عبد العزيز أخذ عن عيسى بن أبان عن محمد وعن بكر بن محمد المعنى عن محمد بن سماعة عن محمد وتفقته عليه الطحاوى وأبو طاهر الدباس قال الجامع أرخ القارى وفاته سنة ٢٩٧ اثنين وتسعين ومائتين وقال تفقته عليه الطحاوى ولقبه أبو الحسن الكرخى وحضر مجلسه وله كتاب المحاضر والسجلات وكتاب أدب القاضى وكتاب القرائض اه ثم ذكر بعض أخباره فى القضاة وتقدمه على الأمراء وذكر أيضا أن كنيته أبو حازم بالحاء المعجمة وكذا أرخ ابن الأثير فى الكامل وقال كان موته يفداه وكان من أفاضل القضاة وذكر ابن الأثير فى جامع الأصول فى ترجمة الطحاوى أن كنيته عبد الحميد أبو حازم بالحاء المهمة والزاه واقه أعلم وفى غاية البيان كان حاضيا حنفيا أصله من البصرة وسكن بغداد وكان ثقة ورعا عالما بفنون الحساب والقرائض حازقا فى عمل المحاضر والسجلات وقد كان أخذ العلم عن هلال بن يحيى البصرى وولى القضاء بالكوفة وغيرها أتم القوائد البيهقوجى قول أبى حازم ودليله أنه صلى الله عليه وسلم فسر الاستطاعة بأزاد والراحة حين سئل عنها فلو كان أمن الطريق منها لذكره وإلا لكان تأخيرا للبيان عن وقت الحاجة ولأنه مانع عن العبادة ولا تسقط العبادة الواجبة كالقيد من الظالم ودللى القول الأول وهو رواية ابن نجاش عن الوصول بدونه لا يكون إلا بمشقة عظيمة فصار من الاستطاعة وهى شرط الوجوب أتم فتح القدير باختصار (١) قوله والعبرة بالغالب إلى آخره: قال فى فتح القدير وما أتى به أبو بكر الرازى من سقوط الحج عن أهل بغداد وقول أبى بكر الاسكاف لا أقول الحج فريضة فى زماننا قاله فى سنة ست وعشرين وثلاثمائة: وقول التلجى ليس على أهل خراسان حج منذ كذا وكذا سنة كانت وقت غلبة التهب والخرق وكذا أسقطه بعضهم من حين خرجت القرامطة وهم طائفة من الخوارج كانوا يستحلون قتل المسلمين وأخذ أموالهم وكانوا يظنون على أماكن ويرصدون للحجاج وقد هجموا فى بعض السنين على الحجيج فى نفس مكة وقتلوا خلقا كثيرا فى نفس الحرم وأخذوا أموالهم ودخل كبرهم بغرمة فى المسجد الحرام ووقعت أمور شنيعة وهه الجند على أن عافى منهم وقد سئل الكرخى عن لا ييج خوفهم فقال ماسدت البادية من الآفات أى لا تحفل عنها كثرة الماء وشدة الجبر وهيجان السموم وهذا إيجاب منه رحمه الله ويحمله أنه رأى الغالب لندفاع شرم عن الحاج ورأى الصغار عدمه فقال لا أرى الحج فرضا منذ عشرين سنة من حين خرجت القرامطة اه أقول وقد صرح صاحب الكنز فى مسائل شتى كنفه من أصحاب المتون بأن قتل بعض الحجاج عذر فى ترك الحج والله أعلم وقال الحلبي فى تحفة الأخيار على الدر المختار أى فى كل عام أو فى غالب الأعوام وحديث فلا تكون السلامة غالبة اه كذا فى الجلباب قال داملا وقوله وهم طائفة من الخوارج: الظاهر أنه سهو من الناسخ وقبح بدل الروايف لانه عد فى المواقف القرامطة من القاب الاسماعيلية المندودة من الرافضة وأصلهم طائفة من المجوس والمزدكية والثنية

أن الأثم في مثله على الآخذ لاعلى المعطى^(١) فلا يترك الفرض لمصلحة عاص ثم على هذا يحتسب في الفاضل عن الحوائج الأصلية القدرة على ما يؤخذ منه من المكس والخفارة كما نص عليه الكرماني (الثالث) أي من شرائط الأداء على الصحيح كما ذكره ابن الهمام (عدم الخس) أي بالفعل (والمنتج) أي باللسان (والخوف) أي بالقلب (من السلطان) أي الذي يمنع الناس من الخروج إلى الحج في الكفاية والخائف من السلطات كالمرضى لوجود المانع وقتل عن شمس الإسلام من السلطان ومن بمناء من الأمراء ذوى الشأن ملحق بالمجبرين في هذا الحكم فيجب الحج في ماله يبنى إذا كان له مال غير مستغرق لحقوق الناس فذمته دون نفسه لأنه متى خرج من مملكته يخرب البلاد وتقع الفتنة بين العباد وربما يقتل في تلك الحالة وربما لا يمكنه ملك آخر من الدخول في حديقته فتقع فتنة عظيمة تغضى إلى مضرة بليغة لعامة المسلمين في أمر الدنيا والدين انتهى والظاهر أن هذا بالنسبة إلى من تكون سلطته ثابتة بالشرائط الشرعية وإلا فيجب عليه خلع نفسه وإقامة من يستحق الخلافة مقامه في أمره إن لم يفرغ عليه فساد عسكره (الرابع) أي من شرائط الأداء في خصوص حق النساء (الحرم الأمين) وهو كل رجل مأمون عاقل بالغ منا كتبها حرام عليه بالتأيد سواء كان بالقرابة أو الرضاة والصرية بشكاح أو سفاح في الأصح كذا ذكره الكرخي وصاحب الهداية في باب الكرامة وذكر قوام الدين شارح الهداية أنه إذا كان محرماً بالزنا فلا تسافر معه عند بعضهم وإليه ذهب القدوري وبه تأخذ انتهى وهو الأحوط في الدين وأبعد عن التهمة لاسيما في المسئلة خلاف الشافعية في ثبوت الحرية ثم يستوى في هذا أن يكون المحرم حراً أو عبداً مسلماً أو كافراً^(٢) [لأن يعتقد حل منا كتبها كالمجوسى أو يكون فاسقاً ماجناً بما لا يأتى أو صياً^(٣)] أو مجنوناً لا يفقه النساء الصالحات فلا يجوز لمن السافرة مع هؤلاء وقال حامداً بأس للراءة أن تسافر بغير محرم مع الصالحين وهو قول مالك وفي قول آخر لملك والشافعية تخرج مع نساء ثقات وفي آخر لها

وملحدة الفلاسفة وأما عند شوكة الإسلام وعجزهم عن معارضة أهل الإسلام لا يقول ولا بالفعل تأويل الشرائع على وجوه تعود إلى قواعد أسلافهم ورواوا اتحاد عقيدة طائفة من المسلمين أركانهم عقولاً وأحفظهم رأياً وأقبلهم للحالات والتصديق بالأكاذيب وهم الروافض فتحصنوا بالانتساب والتزود إليهم بالخروج على ما جرى على أهل البيت من الظلم والذل فيمكنهم شتم القدماء الذين يقولوا إليهم الشريعة حتى لا يلتفتوا إليهم فيظلموا من الدين فإن بقي منهم معتصم بظواهر القرآن والأخبار يوهونهم أن الظواهر غير مرادة ولها بواطن ثم يتمكنوا من إحضال سائر الفرق كذا في تلبس إبليس لابن الجوزي والمواقف وغيره اه وفي زماننا وفي عهد الأمن في أماكن الحرمين وغيرها أصبح مضرب الأمثال ومحل الإعجاب (١) قوله أن الأثم في مثله على الآخذ لاعلى المعطى: قال العلامة خير الدين الرملي في حاشيته على البحر الرائق أقول إن كان الأثم على الآخذ لكن وجود الضرر العائد على المعطى في ماله صيره عنراً في ترك الحج لا يكون الأثم لذلك ولو صح هذا لزم الحج مع تحقق القتل والتهب تأمل اه حباب قال المحقق السيد محمد أمين عابدين في حواشي البحر الرائق وأما ما قاله الرملي فلا يعني ما فيه إذ القتل والتهب المؤدى إلى الهلاك ليس كهذا بلا شبهة تدبر اه (٢) قوله أو كافراً فهم منه أن الكتابي يكون محرماً بآية المسلمة ومثله في الفتح والبحر وعامة الكتب لكن قال السيد الخوئي في حاشية الاشياء إذا لم يكن الفاسق محرماً للخشية عليها من فسقه فأحرى أن لا يكون الكتابي محرماً لها خشية أن يقتلها عن دين الإسلام إذا خلا بها قليلاً ثم اه كذا في الحجاب وأقر الخوئي حجة الله وأبو السعود اه تقرير الرافعي ولو حجت بغير محرم جاز حينها بالاتفاق كما لو تكلف رجل مسئلة الناس وسجج ولكنها تكون عاصية ومعنى قولهم لا يجوز لها أن تنج بغير محرم لا يجوز لها الخروج إلى الحج وأما الحج فيجوز وإذا سافرت بغير محرم وهي لا تقصر على القول فللرجل الشاب أن يزول ولو يأخذ أعضاء ريتنا لأجل الضرورة كذا في كنز العباد وإن كان ابن الزوج لا بأس به لأنه محرم لكنه لا يرفعها ولا يضعها لأنه يخاف على أن يقع في قلبه شيء كذا في التيجيس ذكره أبو البقاء في بحره اه داملاخون جان (٣) قوله أو صياً

أن تخرج وحدها إذا أمنت على نفسها قال السروجي وما أبعد من الصواب قول من أوجب على المرأة من مسيرة ستة ونحوها من غير محرم قال ابن أمير الحاج والأمر كما قال والأمة والمكاتب والمسدرة وأم الولد ومعتقه البعض يجوز أن السفر بغير محرم والفتوى على أنه يكره في زماننا وعبد المرأة ليس بمحرم^(١) ولو خصيا وكذا المنيب الذي جف مأواه في الأصح (والتزوج^(٢) للمرأة^(٣) إذا كانت على مسافة السفر من مكة) أي وإنما يشترط المحرم أو الزوج إذا كان بينها وبين مكة ثلاثة أيام فصاعداً أما لو كان أقل من ذلك^(٤) فلها أن تخرج بغير محرم أو زوج إلا أن تكون معتدة وروى عن أبي حنيفة وأبي يوسف كراهة الخروج لها مسيرة يوم بلا محرم فينبغي أن يكون الفتوى عليه لقساد الزمان (ولا يجرى) لا يكره (المحرم ولا الزوج على الخروج معها) أي في القول الصحيح خلافاً لأبي يوسف في رواية عنه أنه يجرى الزوج بالخروج معها وينفق عليها (ولا يجب عليها) أي على المرأة إذا لم يكن لها محرم (أن تزوج بمن يجرى بها) كذا في البدائع وقاضيان وغيرهما عن أبي شعيب عن أبي حنيفة أن من لا محرم لها يجب عليها أن تزوج بمن يجرى معها إذا كانت موسرة (وهل يجب عليها نفقة المحرم أو الزوج) أي إن امتنع من الخروج معها إلا بأن تنفق عليه (قيل نعم) أي وجب عليها ذلك إن كان لها غنى كما ذكره القدوري وقال في السراج الوهاج هو الصحيح (وقيل لا) أي لا يلزمها ولا يجب عليها ما لم يخرج المحرم بنفقته على ما ذكره الطحاوي وهو قول أبي حفص البخاري وفي منسك ابن أمير الحاج وهل يجب عليها نفقة المحرم والقيام برأسته؟ اختلفوا فيه وصحوا عدم الوجوب وفي السراج الوهاج التوفيق بين قول من يوجب عليها نفقة المحرم وبين قول من لا يوجب أن المحرم إذا قال لا أخرج إلا بالنفقة وجب عليها النفقة بالاجماع وإذا خرج من غير اشتراط ذلك لم يجب

أي مراعاة كما صرح بذلك في السراج الوهاج وفي التتوير والمراقب كإلغ قال الرافعي قول المصنف يعني صاحب التتوير والمراقب كإلغ جملة الرحم كسبي لأنه يحتاج إلى من يدفع ولذا كان الأب منه عن حجة الاسلام فكيف يصلح لحايتها والمحيطين والبدائع الذي يحتمل لأجرة له لكن ما في الجوهرة موافق لما في الخلاصة البرازية اه سندی كذا في تقرير الرافعي (١) قوله وعبد المرأة ليس بمحرم: لأن تحريم نكاحها عليه ليس على التأييد بدليل أنها إذا اعتقه جاز له نكاحها قاله في الجوهرة وقال مالك رحمه الله تعالى هو كالمحرم وهو أحد قولي الشافعي رحمه الله تعالى لقوله تعالى أو ما ملكت أيمانن ولأن الحاجة متحققة لدخولها عليها من غير استئذان ولنا أنه حل غير محرم ولا زوج والشهوة متحققة لجواز النكاح والحاجة قاهرة لأنه يعمل خارج البيت والمراد بالنص الإمام قال سعيد والحسن وغيرهما لا تفرنكم سورة النور فإنها في الإناث دون الذكور قاله في الهداية (٢) قوله والزوج: قال في البحر الرائق ولم أر من شرط في الزوج شروط المحرم وينبغي أنه لا فرق لأن الزوج إذا لم يكن مأمونا وكانت صبية أو مجنونا لم يوجد منه ما هو المقصود كما ذكرناه (٣) قوله للمرأة يجوز أن كانت المرأة أو شابة أو صبية بلغت حد الشهوة وأما الصبية التي لم تبلغ حد الشهوة فمسافر بغير محرم كذا في الكبير والله أعلم اه تقرير الشيخ عبد الحق (٤) قوله أما لو كان أقل من ذلك: يشكل عليه ما في الصحيحين لانسافر المرأة يومين إلا يومها زوجها أو ذو محرم منها وأخرجنا عن أبي هريرة مرفوعاً لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة إلا مع ذي محرم عليها وفي لفظ مسلم مسيرة ليلة وفي لفظ يوم وفي لفظ لابي داود يريد أن وهو عند ابن حبان في صحيحه والحاكم وقال صحيح على شرط مسلم والطبراني في معجمه ثلاثة أميال قليل له إن الناس يقولون ثلاثة أيام فقال وهو قال المنذرى ليس في هذه تباين فإنه يحتمل أنه صلى الله عليه وسلم قالها في مواطن مختلفة بحسب الأمانة ويحتمل أن يكون ذلك كله تمثيلاً لأقل الأعداد واليوم الواحد أول السدوق وأقله والاثنان أول الكثير وأقله الثلاث أول الجمع فكأنه أشار إلى أن مثل هذا في قلة الزمن لا يحل لها السفر مع غير محرم فكيف بما زاد وأما حاصله أنه نية بمنع الخروج أقل كل عدد على منع خروجها عن البلد مطلقاً إلا بمحرم أو زوج وقد صرح بالمنع مطلقاً إن حل السفر على

اتهم وهو تفصيل حسن وأما إذا حج الزوج (١) معها فلها نفقة الحضر دون السفر ولا يجب الكراء ثم اختلفوا أن الحرم أو الزوج شرط الوجوب أو الأداء كما اختلفوا في أمن الطريق فصح قاضيان وغيره أنه من شرائط الأداء وصح صاحب البدائع والروحي أنه من شرائط الوجوب وثمرة الخلاف (٢) مشهور وصنع المصنف يشعر بأنه من شرائط الأداء على الأرجح (٣) (والحق) أي المشكل (كالاتي) أي في الأحكام المختصة بالنساء فيشترط في حقها ما يشترط في حق المرأة احتياطاً (الخامس) أي من شرائط الأداء وقيل من شرائط الوجوب في حق النساء (عدم العدة) (٤) أي من طلاق بئن أو رجعي أو وفاة أو فسخ (ولو كانت معتدة عند خروج أهل بلدنا لا يجب عليها) أي الحج كما في شرح المجمع لابن فرشته وهو يشعر بأنه شرط الوجوب وذكر ابن أمير الحاج أنه شرط الأداء وهو الأظهر في حكم القضاء ثم إن سافر بها فلقها فيه تفصيل كثير يطلب من المنسك الكبير (٥) ثم اعلم أن شرائط هذا النوع أي النوع الثاني (كلها تختلف فيها) أي كما يتناهى في محالها (فصح بعضهم أنها شرائط الوجوب وصح آخرون أنها شرائط الأداء ومنهم من فرق لجعل بعضها من القسم الأول وبعضها من القسم الثاني وثمرة الخلاف تظهر في الوصية إذا شارف الموت) أي قاربه بغير سن أو يصف بنية لمرض (قبل حصول هذه الشروط فمن جعلها شرائط الوجوب لا يوجب عليه) أي على من وجدت فيه (الوصية بالأحجاج ومن جعلها شرائط الأداء يوجب عليها الوصية

للنوى في الصحيحين لا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم والسفر لمة ينطلق على ما دون ذلك وقد روى عن أبي حنيفة وأبي يوسف كراهية الخروج لها مسيرة يوم بلا محرم ثم إذا كان المذهب بإباحة خروجها مادون الثلاثة بغير محرم فليس لمزوج منعها إذا كان بينها وبين مكة أقل من ثلاثة أيام إذا لم تجد محرماً فضع التقدير (١) قوله وأما إذا حج الزوج معها فلها النفقة : قال في الكبير واعلم أن المرأة إذا حجت هل يجب على الزوج نفقتها؟ هذه المسئلة على وجهه فإن حجت حجة الاسلام بلا محرم ولا زوج فلا نفقة لها وإن حجت مع محرم دون الزوج فلا نفقة لها في قولهم جميعاً إذا كان قبل النفقة وإن كانت انتقلت إلى منزل الزوج ثم حجت بمحرم دون الزوج فقال أبو يوسف فلها النفقة وقال محمد لا نفقة لها قال في السراج الوهاج وهو الأظهر وعلى قول أبي يوسف يفرض لها نفقة الإقامة لا السفر وأما زيادة المؤونة التي تحتاج إليها المرأة في السفر من الكراء ونحوه فهي عليها لا عليه قاله في البدائع وإن أقامت بمكة بعد الحج إقامة لا تحتاج إليها سقطت نفقتها وإن طلبت نفقة ثلاثة أشهر قدر الذهاب والرجوع لم يكن على الزوج ذلك ولكن يعطيها نفقة شهر واحد لأنه يفرض شهر فشهري وفي موضع ولو أرادت الحج قال أبو يوسف هذا على وجهين إن لم يكن دخل بها فلا نفقة لها وإن دخل بها فلها النفقة على قدر السفر في البلد الذي هما فيه مقيان وليس عليه أسعار مكة والطريق اه وأما إذا حج الزوج معها فلها النفقة بالإجماع نفقة الحضر دون السفر ولا يجب الكراء ، وفي السراج الوهاج وأما إذا حجت التطوع فلا نفقة لها إجماعاً كذا في تقرير الشيخ عبدالحق (٢) قوله وثمرة الخلاف : قال في الكبير وثمرة الخلاف تظهر في وجوب الوصية إذا ماتت قبل وجود الحرم فن قال ذلك شرط الوجوب قال لا يجب الإيصاء ومن قال بأنها شرط الأداء قال يجب اه والله أعلم اه تقرير الشيخ عبدالحق (٣) قوله على الأرجح : وهو الذي رجحه في الفتع واختاره كثير من المشايخ اه جواب (٤) قوله العدة : وإن حجت وهي في العدة جاز حجها وكانت عاصية اه من البحر المتيق كذا في داملأ أخون جان (٥) قوله ففيه تفصيل كثير يطلب من المنسك الكبير : عبارته حتى لو كانت معتدة عند خروج أهل بلدنا لا يجب عليها الحج كذا في شرح المجمع لابن فرشته ثم عدم العدة شرط الوجوب أو الأداء ذكر ابن أمير الحاج أنه شرط الأداء عبارة الشارح تفسير إلى أنه شرط الوجوب ويحتمل أن يكون على حسب الاختلاف في أمن الطريق فإن حجت وهي في العدة جاز حجها وكانت عاصية وإن سافر بها ثم أطلقها فإن كان رجعياً تبعت زوجها رجوعاً أو مضى ولم تفارقه والأفضل أن يراجعا وإن كان بائناً أو مات عنها فإن كان إلى منزلها أقل من بدة السفر وإلى مكة مدة سفر فإنه يجب أن تعود إلى منزلها وإن كانت إلى مكة أقل مضت إلى مكة وإن كان من

به) أي بالإحجاج وهذا كله ظاهر ووجهه باهر ثم اعلم أنه قيل يشترط أيضاً (١) أن يكون الحاج متمكناً من أداء المكتوبات على الوجه المفروض في الأوقات قال الكرمانى لأنه لا يليق بالحكمة بإيجاب فرض على وجه يفوته فرض آخر قلت ولهذا أو وصل محرم إلى عرفات وبقى من وقت الوقوف زمن قليل بحيث لو ذهب إلى الموقف فاته المشاء وإن صلى المشاء فاته الوقوف قليل يصلى المشاء ويصير في حق الحج فاتناً للأداء وعاملاً للقضاء وهو الظاهر (٢) وقيل يدرك الوقوف (٣) ويقضى المشاء فإن في قوت الوقوف حرجاً عظيماً وتكلفاً جسيماً ويؤيد الأول أيضاً ما قال ابن الحاج المالكي لوضع صلاة وأخرجها عن وقتها لأجل فريضة الحج لا يجوز إجماعاً قال ودققال علياً نافي المكلف إذا علم أنه قوته صلاة واحدة إذا خرج إلى الحج فقد سقط الحج عنه انتهى وقد قال أبو القاسم الحكيم من أحمأنا من غزا في هذا الزمان غزوة واحدة فهاسته صلاة عن وقتها يحتاج إلى مائة غزوة لتكون كفارة لما فاته من الصلاة قلت ويدل عليه ما شرع من صلاة الخوف فإنه لو كان يجوز تأخيرها لما ارتكبوا فيها ما لا يجوز في غيرها حال الأمن بها ولما فاته صلى الله عليه وسلم صلاة في غزوة الخندق لأجل اشتغاله بأمر الكفار قال شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ملاً الله يوتهم وقبورهم ناراً وعن أبي بكر الوراق (٤) أنه خرج حاجاً إلى بيت الله الحرام فلما سار مرحلة قال لأصحابه ردوني فأتى ارتكبت سبعمائة كبيرة في مرحلة واحدة فردوه قلت ولعله عد الخواطر الذميمة ومداخل الرياء والسمعة والأحوال الدنيوية كإثابة صوفية فإن حسنات الأبرار سيئات المقربين الأحرار وإلا فارتككب سبعمائة في مرحلة واحدة من المحالات العادية من آحاد فساق الزمان فكيف يتصور من أفراد المشايخ الأعيان؟ ثم رأيت في حاشية المني أن المراد به ترك أداء الصلاة مع الجماعة لما في الحديث من ترك

الجانبيين أقل من مدة السفر فهو بالخيار إن شئت مضت وإن شئت رجعت إلى منزلها سواء كانت في المصر أو غيره وسواء كان معها محرم أو لا إلا أن الرجوع أولى وإن كان من الجانبيين مدة سفر فإن كانت في المصر فليس لها أن تخرج بغير محرم بإخلاف وإن كان ذلك في مفازة أو قرية لأنهم على نفسها وما لها فلها أن تمضي إلى موضع الأمن ثم لا تخرج منه حتى تمضي عنها وفي منسك القارسي وإن كان كل واحد من الطرفين في سفر فإن كانت في المفازة مضت إن شئت أو رجعت بمحرم أو غير محرم والرجوع أولى ولا يعتبر ما في الميمنة أو الميسرة من الأعمار والقرى وإنما المتبر ما في الطريق الذي بين يديها حتى أنه إذا كان في البين أو الشمال بلد أقل من مسيرة السفر لم يكن عليها أن تعدل عن الطريق إليه انتهت والله أعلم اه تقرير الشيخ عبدالحق (١) قوله يشترط أيضاً الخ: قال المصنف في الكبير ومن الشرائط إمكان السير وهو أن يبقى وقت يمكنه الذهاب فيه إلى الحج على السير المعتاد فإن احتاج إلى أن يقطع كل يوم أو في بعض الأيام أكثر من مرحلة لا يجب الحج اه كذا في الجواب (٢) قوله وهو الظاهر: قال العفيف في شرحه لأن الصلاة فرض عين ووقتها ضيق متعين وتأخيرها محسبة بخلاف قوت الوقوف فإنه لا جرم فيه إذا كان عن عذر ويمكن تداركه أداء فإن وقت الحج متسع إلى آخر العمر مع أن حصول الوقوف أمر موهوم أو مظنون وهذا محقق مقطوع به اه جاب (٣) قوله وقيل يدرك الوقوف الخ: ذكره صاحب السراج الوهاج نظراً إلى دفع الحرج فإن قضاء المشاء أمر سريع التدارك بخلاف ما يترتب على قوت الحج من التحلل بأفعال العمرة وقضائه في العام التائب وربما لا يكون له قدرة المجاورة بمكة أو عزم القدرة على الرجوع إليها من بلده ولذا قال صاحب التختة يصلى الفرض ماشياً مومياً على منذهب من يرى ذلك ثم يقضيه بعد ذلك احتياطاً قال الشيخ رحمه الله في المنسك الكبير في قول صاحب التختة وفيه ما فيه ولم يبين ما فيه اه جاب أقول سيذكر الشارح رحمه الله تعالى هذه المسئلة في أحكام المزدلفة اه (٤) قوله وعن أبي بكر الوراق: هو محمد بن عمرو الهمزى أنما يبلغ وحسب أحد بن خفرويه وله تصانيف في الرياضات وفي طبقات القيمي أحمد بن علي الوراق ذكره أبو الفرج محمد بن إسحاق في جملة أحمأنا بعد أن ذكر الكرخي فقال وله من الكتب شرح مختصر الطحاوى وذكر في القنية أنه خرج النخ وداختار كذا في

وكذا طواف الوداع (قبل يوم النحر ويصح بعده) أى ويصح طواف الزيارة بعد أيام النحر لكن يجب إتيانه فيها عند أبي حنيفة خلافاً لغيره (والمكان المسجد) أى ولو سطحه للطواف والمسمى للسعى (وعرفات) أى للوقوف (ومزدلفة) أى للجمع والمبيت والوقوف (وفى) أى لرى الجمار (والحرم) أى للذبح (فلا يصح شيء من أفعاله) أى من أعمال الحج وكذا أو واجباً أو سنة (فى غير ما اختص به) أى من أفعالها (ولا يصح حج من جامع قبل الوقوف) أى ولو كان يجب عليه إتمامه وقضاؤه (ولا أدائه) أى لا يصح أداء الحج (بأحرام الفاتت) أى للحج بأن فاته الوقوف (فى الثانية) أى فى السنة الثانية بل يجب عليه أن يأتي بأفعال العمرة لذلك الأحرام ويتحل منه ثم فى العام المقبل يأتي بأحرام جديد للحج (وأما غير المبيت) أى من الصغار (فلا تصح منه المباشرة) أى مباشرة الأحرام والطواف مما يحتاج إلى نية لكن يصح منه ما لا يتعلق للنية به كالوقوفين (وكذا الجنون وتصح) أى المباشرة (من وليهما)^(١) أى بأن ينوي عنهما ويتوب عنهما فيما عجزا عن مباشرته كالسعى والرى وكذا فيما لا يصح لهما مباشرته كالطواف ثم لهما لا يؤخذان بترك الواجبات وارتكاب المحظورات (وقيل تصح) أى المباشرة (من الجنون) وقد سبق مستوفى (النوع الرابع) (شرائط وقوع الحج عن القرض) سواء يصح النفل بدونه أم لا والجملة تسعة (الاسلام) فهو شرط لصحة وقوعه عن القرض والنفل أيضاً كما سبق (وبقاؤه) أى بقاء الاسلام (إلى الموت) أى إلى أن يموت عليه من غير ارتداد بينهما (والمقتل) فإن الجنون وإن صح مباشرة وليه عنه فإنه يصير فقلاً لا فرساً ، نعم لو كان حال الأحرام مغيثاً يعقل النية والتولية وأتى بهما ثم أوقفه وليه وبشرته سائر أموره صح حجه فرضاً إلا أنه يبقى عليه طواف الزيارة حتى يفيق فيؤدى بنفسه^(٢) (والحرية والبلوغ) فإن المملوك والصغير إذا حجا يقع حجهما فقلاً (والأداء بنفسه إن قبل) أى على الأداء بنفسه بأن يكون صحيحاً فلو أمر غيره بأن يحج عنه لا يجزئ عنه عن القرض وأما إذا كان هناك مانع من الأداء بنفسه بأن يكون مريضاً أو مجنوناً أو مجبوراً ونحوهما فإنه إذا حج غيره وضع عن فرضه لكن بشرط استمرار العذر إلى الموت وأما إذا لم يقدر على الأداء بنفسه كالغنى عليه لكن أحرم عنه قضاؤه ووقف فإنه يصح حجه فرضاً وكالاعى والمقدم والمفج ونحو ذلك فإنه إذا تكلف وحج بضع عن فرضه (وعدم نية النفل) أى فى إحرام حجه فإنه إذا نوى فقلاً سواء كان غنياً أو فقيراً فإنه يقع فقلاً خلافاً للشافعى وأما نية القرض فليست بشرط حتى يقع عن القرض بمطالبة الحج (والإفساد) أى وعدم إفساده بالجامع قبل الوقوف (وعدم النية عن الغير) أى بالنسبة إلى المأمور^(٣) (إلا فهو يقع عن فرض الأمر بشروطه) فلا يقع حج الكافر عن القرض ولا عن النفل

الأضلاع أى كالوقوفين والرى اهـ (١) قوله وتصح من وليهما : قال فى البحر الرائق معترضاً على قولهم إن حج الجنون فإن أفاق وجدد الإحرام أجزاءه عن القرض وإلا فلا أن حج الجنون لا يتصور منه الإحرام بنفسه وصحته من وليه تحتاج إلى قتل اهـ وأجاب فى التهر بأن معنى قولهم حج أى شرع فيه صورة بأن أتى بإحرامه وإن لم يعتبر وبأن مقتضى صحة إحرام الولي عن الصبي الذى لا يعقل صحته عن الجنون بجامع عدم العقل فى كل اهـ قال السيد أحمد الحموى فى شرح الكنىز بعد قوله وفيه تأمل فإن مراد صاحب البحر قتل عن الآثمة لا قياس الجنون على الصبي اهـ حباب قال الشيخ عبد الحق فى تقريره وفى الذخيرة قال فى الأصل وكل جواب عرفته فى الصبي يحرم عنه الأب فهو الجواب فى الجنون اهـ وفى الواجبة قيل الإحصار وكذا الصبي يحج به أبوه وكذا الجنون يقضى المناسك ويرى الجبار لأن إحرام الأب عنهما وهما عاجزان كإحرامهما بنفسهما اهـ وفى شرح المقدسى عن البحر العميق لاجب على مجنون مسلم ولا يصح منه إذا حج بنفسه ولكن يحرم عنه وليه اهـ فهذه القول مريحة فى أن الجنون يحرم عنه وليه كالصبي وبه اندفع ما فى البحر والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ عبد الحق وقوله وفى الذخيرة الخ مأخوذ من رد المختار (٢) قوله فيؤدى بنفسه : أى لتوقف الطواف على نية أصل الطواف لاعلى وصفه اهـ داملأخون جان (٣) أى قوله بالنسبة إلى المأمور : يعنى إذا حج المأمور عن الأمر ونوى الحج عن الأمر لا يقع عن

(إذا أسلم) إذ لا يحصل له ثواب العبادة حال أداؤه في الكفر (ولا المسلم) أي ولا يقع حج المسلم عن الفرض ولا عن النفل لبطان كل منهما (إذا ارتد بعد الحج وإن تاب) أي عن الكفر وأسلم (ولا المجنون والصبي والعبد) أي ولا يقع حج هؤلاء عن الفرض بخلاف النفل لما تقدم (وإن أفاق) أي المجنون (وبلغ) أي الصبي (وعتق) أي العبد (بعده) أي بعد أدائه حجه (ولا بأداء الفير) أي كالرفيق مأمورا ولا للغمي عليه (قبل العذر) أي قبل حصول الاعفاء والزمانة والصبي وكل مانع من الأداء فإنه لا يقع حيثن عن الفرض بل يقع نفلا إذا حج أحد عنهم بل ولو تحقق بعد العذر إلا أن العذر ما استمر وارتفع فإنه ينقلب نفلا (ولا بنية النفل) أي ولا يقع الفرض بنية النفل بل لا بد من نية الفرض أو مطلق النية ليقع عن الفرض (أو عن الفير) أي ولا يقع الفرض بنية عن الفير فإنه إذا حج عن الفير بأمر منه أو ببدونه ونواه عنه نفلا أو فرضا سواء قلنا بأن الحج عن الفير يقع عن الأمر أو المأمور فإنه لا يصح أن يقع عن فرض المأمور وفيه إغناء^(١) إلى أن المأمور يجوز أن يحج عن الفير مع أنه لم يحج عن نفسه إلا أنه مع الكراهة عندنا ولا يصح عند الشافعي بل يقع عن فرضه ولا تصح نيابة عن غيره (أوع الفساد) أي لا يقع الحج عن الفرض إذا باشر أفعال الحج مع تحقق فساده بالجامع قبل الوقوف (فهؤلاء) أي المجنون والصبي والعبد ومن يعدم (لوحوا) ولو بعد الاستطاعة أي في الصورة لأن العبد ليس له الاستطاعة وهي غير معتبرة في حق المجنون والصبي حيث لا يجب عليهما (لا يسقط عنهم الفرض) أي بل يقع لهم النفل (ويجب عليهم ثانيا) أي أن يحجوا فرضا (إذا استطاعوا) أي إن استمرت استطاعتهم أو تجددت بعد زوال العذر (وأما الفقير) أي الحقيقي وهو من ليس له مال (ومن يمناه) أي كونه له مال لكنه مستغرق بالدين أو بحقوق المسلمين كالظلة من الأمراء والسلاطين (إذا حج سقط عنه الفرض إن نواه) أي الفرض في إحرام حجه (أو أطلق النية) أي وإن لم يقيد بكونه نفلا أو نذرا (حتى لو استغنى) أي صار غنيا بمحصل المال من الوجه الحلال (بعد ذلك) أي بعد أدائه الحج بغير استطاعة (لا يجب عليه ثانيا) أي في المال خلافا للإمام أحمد^(٢) فإنه قال إذا حج بمال حرام فإنه لا يسقط عنه حجة الإسلام مع الاتفاق على أنه لا ثواب له في أدائه وأن حجه مردود عليه

(فصل فيمن يجب عليه الوصية بالحج) أي بأن يحج عنه بعد موته من ماله على ما سيجيء من الشروط في بابه (وهو كل من قدر على شرائط الوجوب) الأولى أن يقال وهو من وجد في حقه شرائط الوجوب (ولم يحج) أي بنفسه (فعلية الإيصاء به سواء قدر على شرائط الأداء أم لا) أي أم لم يقدر على شرائط الأداء لكن إذا وجد فيه شرائط الوجوب ولم يوجد شرائط الأداء فعليه الإحجاج في الحال أو الإيصاء في المال بخلاف من وجد فيه شرائط الأداء أيضا ولم يحج فإنه يمتن في حقه الإيصاء (أما إذا قدر على شرائط الأداء دون الوجوب) أي دون شرائط الوجوب

فرض المأمور وعليه حجة الإسلام بشرطه إن لم يحج أولا سواء قلنا يقع الحج عن الأمر كما هو ظاهر المذهب أو عن المأمور نفلا كما روى عن محمد على ما يأتي في باب الحج عن الفير لكن لم يظهر لي وجه إدخال المأمور والأمر ههنا ولا وجه دخول وقوع الحج عن فرض الأمر حيث لم يقع منه نية لا عن نفسه ولا عن غيره إلا أن يقال إنه جعل كلام المصنف بأن المراد وقوع حج ما عن فرض ما يجعل اللام في قوله الحج وفي قوله عن الفرض على الجنس أو العهد انتهى حاصله أنه لو توى أحد الفير لا يقع عن جنس الفرض أولا يقع؟ فرد من فرض الحج ورد عليه بأنه يقع عن فرض الأمر فقال في جوابه بأنه لا يقع حج المأمور عن فرض المأمور يعني اللام العهد الخارجى إلا أن يقال مراده في صورة انتفاء هذا الشرط أي إن نوي عن أحد وهو أعم من أنه أمره به أو لا؟ ففي صورة نيته عنه بأمره يقع عن الأمر بشرطه اه داملا خون جان (١) قوله وفيه إغناء: أي إذا لم يقع عن فرض المأمور علم أنه لم يقع حج الفرض اه داملا خون جان (٢) قوله بخلافه للإمام أحمد الن: لا يخفى عدم ملائمة لما قبله قال الكلام فيمن حج حال فقره لا فيمن حج بمال حرام اه حجاب وقال داملا لم يسبق ذكر الحج المال الحرام ولعله سقط شيء من العبارة اه

(قلا يجب الإيضاء عليه) لأنه ماوجب الحج عليه والإيضاء شرطه تحقق وجوب الأداء فإنه بمنزلة الكفارة والتقصاء وكذا لا يجب عليه الإحجاج لما ذكر فلا مفهوم لقوله فلا يجب عليه الإيضاء ولا في قوله فنبهه الإيضاء على الإطلاق (فصل) (وإذا وجدت الشروط) أي شروط وجوب الحج وأدائه ووجوب (فالوجوب على الفور) (١) أي يحتمل عليه في القول الأصح عندنا وهو اختيار أبي يوسف وأصح الروايتين عن أبي حنيفة كما نص عليه قاضيان وصاحب الكافي وبه قال مالك في المشهور وأحد في الأظهر والمأثور من الشافعية (فيقدمه غائف المزومة) أي من العنت (على التزوج) لحق تعلق وجوب الحج وسبقه (ويأثم المؤخر عن سنة الإمكان) أي أول في الإمكان وهذا طريق إمام الهدى أي منصور الماردي في كل أمر مطلق عن الوقت فإنه يحمل على الفور لكن عملاً لا اعتقاداً على طريق التبيين أن المراد منه الفور أو التراخي بل يعتقد مبهماً إن ما أراد الله به من الفور أو التراخي فهو حق خلافاً للشافعي فإن الوجوب عنده على التراخي وهو قول محمد (٢) ورواية عن أبي حنيفة ومالك وأحمد فلا يأثم عند عدم إذا حج قبل موته لكن إن مات ولم يحج بعد الإمكان ظهر أنه كان آثماً وثمرة الخلاف (٣) كثيرة الاختلاف محلها الكتب المبسطة (ولو لم يحج) أي من تحقق في حقه شروط الوجوب وقت خروج أهل بلده ولم يخرج (حتى اقتصر) أي هلك ماله بحيث لم يقدر على أداء الحج وراكباً أو ماشياً (تقرر) أي وجوب الحج (فدتمته) أي ديناً (ولا يسقط عنه بالفقر) أي بحدوده (سواء هلك المال) أي بنفسه (أو استهلك) وكذا الحكم إذا حرره له مانع من الأداء بنفسه كزوج عليه الحج وهو بصير ثم حرم ونحو ذلك فإنه لا يسقط عنهم الحج ما لم يحجوا (وله) أي يجوز لهذا الفقير (أن يستقرض للحج) أي لأدائه ويتوكل في أمر قضاءه فمن محمد أنه إن مات قبل أن يقضى دينه أوجب أن لا يؤخذ بذلك ولا يكون آثماً إذا كان من نيته قضاء الدين إذا قدر (وقيل يلزمه) أي الاستقراض وهو رواية عن أبي يوسف وضعفه ظاهر ولعله مقيد بمن يجد الاستقراض ومع هذا لا ينطو على أشكال فإن تحمل حقوق الله (٤) أخف من

(١) قوله على الفور: وهو الإتيان به في أول أوقات الإمكان من فارت القدرة غلظ استعير للسرعة ثم أطلق على الحال التي لا تراخي فيها مجازاً رسلاً قاله في الترهات حباب (قوله من العنت) أي الوقوع في الزنا بعد الحق (٢) قوله وهو قول محمد داخ: قال في البحر الرائق لأن الأمر إنما هو طلب المأمور به ولا دالة له على الفور ولا على التراخي ولأنه عليه الصلاة والسلام حج سنة عشر وفرضية الحج كانت سنة تسع فبعت أبا بكر الحج بالناس فيها ولم يحج هو إلى القابلة وأما أبو حنيفة وأبو يوسف فقالا الاحتياط في تعيين أول سنة الإمكان لأن الحج له وقت معين في السنة والموت في سنة غير نادر فتأخيره بعد التمكن في وقت تعرض له على القوات فلا يجوز وهذا حصل الجواب عن تأخيره عليه الصلاة والسلام إذ لا يتحقق في حقه تعريض القوات وهو الموجب للفور لأنه كان يعلم أنه يعيش حتى يحج ويعلم الناس مناسكهم تكليلاً للتبليغ أم حباب أقول قدم تحقيق ذلك فقد ذكر ذلك (٣) قوله وثمرة الخلاف الخ: قال العلامة ابن نعيم في بحر وثمرة الخلاف فظهر فيما إذا أخره فبلى الصحيح يأثم ويصير فاسقاً مردود الشهادة وعلى قول محمد لا وينبئ أن لا يصير فاسقاً من أول سنة على المذهب الصحيح بل لابد أن يتوالى عليه سنون فإن التأخير في هذه الحالة صغيرة لأنه مكروه تحريراً ولا يصير فاسقاً بارتكابها مرة بل لابد من الإصرار عليها وإذا حج في آخر عمره أو تفرغ الأثم اتفاقاً قال الشارح ولو مات ولم يحج آثم بالإجماع ولا ينبغي ما فيه فإن المشايخ اختلفوا على قول محمد فقبل يأثم مطلقاً وقيل إن عاق القوات بأن ظهرت له مخايل الموت في قلبه فأخره حتى مات آثم وإن لجأ الموت لم يأثم وينبغي اعتقاد القول الأول وتضعيف الثاني لأنه حيث ينفوت القول بفرضية الحج لأن فائدتها الإثم عند عدم الفعل سواء كان مضيقاً أو موسعاً اللهم إلا أن يقال فائدتها وجوب الإيضاء عليه قبل موته فإذا لم يرض يأثم ترك هذا الواجب لا ترك الحج أم قال الشيخ خير الدين الرمي في حاشيته عقب قوله وينبغي أن لا يصير فاسقاً من أول سنة أقول ولا يلزم من عدم صيرورته فاسقاً عدم وجوب التعزير عليه فإنهم صرحوا به في الخطبة على خطبة الفير السوم على سوم غيره وهو مكروه كراهة تعزير وإن التزير لا يختص بالكبائر أم حباب (٤) قوله فإن تحمل حقوق الله الخ: أجيب بأنه إنما يؤخذ بحق العبد إذا أخذه

فهل حول حقوق العباد (وإن وجد مالا وعليه حج وزكاة) الأولى وعليه زكاة وحج (يحج به) وذلك لأنهم ما اعتبروا في الفاضل أن يكون عن دين الله بل اقتصروا على دين العباد وكان مقتضى الظاهر أن يصرف المال إلى مصارف الزكاة أولا لتعلقه بذمته سابقا لكنهم أوجروا عليه الحج وتركوا في ذمته الزكاة جزأ لما صدر عنه من التأخير (قيل إلا أن يكون المال من جنس ما يجب فيه الزكاة) أى من التقود والسواهم (فيصرف إليها) وهو قيد حسن بل فيه تفصيل مستحسن على ما ذكر في خزنة الأكل من عليه زكاة ماله ألف وحج وفيه ألف يصرفها إلى الزكاة إلا أن تكون تلك الآلاف من غير مال الزكاة فتصرف إلى الحج إن أصابها في أو أن الحج أما إذا أصابها في غير أو أنه فتصرف إلى الزكاة (وله) أى ويصح له (أن يحج وعليه دين) أى للعباد (لا وفاء له) أى وليس لأحد أن يمتنه عن الذهاب إلى الحج إذا ثبت إفلاسه (وإن كان في ماله وقله بالدين) أى لعله أو بعينه (يقضى الدين) أى أولا بطريق الوجوب إذا كان معجلا قوله في الكبير الأفضل أن يقضى الدين ولا يحج ليس في محله أو محمول على دينه مؤجلا

(باب فرائض الحج)

الفرائض أعم من الأركان والشرائط وغيرهما كالإخلاص في العبادة (وواجباته وسنته) أى المؤكدة (ومستحباته ومكروهاته) فيذكر كل واحد من الحصة في فصل على حدة

(فصل في فرائضه : التية) أى نية الحج بالقلب وإقرارها باللسان أحب (والتالية أو ما يقوم مقامها) أى من الذكر أو تقليد البدنة مع السوق^(١) (وهذا) أى ما ذكر من التية والتالية^(٢) (هو الإحرام) وهو شرط للحج^(٣) من وجه ولذا يجوز قبل الوقت وركبه من وجه ولذا لو أحرم^(٤) صي فبلغ فإن جدد إحرامه للقرض وقع عنه^(٥) ولا فلا وما يدل أيضا على ركنيته اعتبار نيته فإن الشروط لا تحتاج إلى التية كما في شروط الصلاة إلا الطهارة عند التسمية فانها لا تصح بدون التية (والوقوف برفة) أى في وقته ولوساعة (وأكثر طواف الزيارة) أى في محله وهما ركنان^(٦) للحج وأما ما قيل من أن طواف الزيارة واجب فيجعل على أن الواجب بمعنى القرض كما وقع كثيرا في كلامهم نحو تجب الزكاة لما صرح به في البدائع وغيره أن الأمة قد اجتمعت على كونه ركنًا (ونيته) أى نية الطواف ولو على

لغير حاجة شرعية أما إذا أخذها ومن نية الخلاص ومات قبل الأداء لا يؤاخذ به ويعوض الله صاحب الحق بدل حقه اه حجاب (١) قوله أو تقليد البدنة مع السوق : دنا في الحج قال في الشربلاية أقول وينبغي أن يكون كذلك لو أراد العمرة ولم أره اه كذا في الحجاب (٢) قوله أى ما ذكر من التية والتالية : أى لا ما يتوهمه العوام من الإزار والرداء اه داملا اخون جان (٣) قوله وهو شرط للحج : أى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند الأئمة الثلاثة هو ركن اه حجاب (٤) قوله ولذا لو أحرم الحج : ولذا أيضا لو استدام فائت الحج الإحرام إلى عام قابل وقضى به الحج لم يجر كما في الكبير والله أعلم اه حجاب (٥) قوله وقع عنه : لأن إحرامه غير لازم لعدم أهلية الزوم عليه ولذا لو أحصر الصبي وتحمل لادم عليه ولا قضاء ولا جلاء عليه لا ركناب المحظورات فتح كذا في داملا اخون جان (٦) قوله وهما ركنان : إلا أن الوقوف أقوى من الطواف لأنه يفسد الحج بالجماع قبل الوقوف ولا يفسد به قبل الطواف ولأنه يؤدي في حال قيام الإحرام من كل وجه والطواف يؤدي في حال قيامه من وجه كذا أقاده في الكبير ويشكل عليه ما قالوا إن المأمور بالحج إذا مات بعد الوقوف برفقه قبل طواف الزيارة فإنه يكون مجزئا بخلاف ما إذا رجع قبله فإنه لا وجود للحج إلا بوجود ركنيه ولم يوجد فينبغي أن لا يجزئ الأمر سواء مات المأمور أو رجع بمرح قال العلامة المقدسي يمكن الجواب بأن الموت من قبل من له الحق وقد أتى برسئله وقد ورد الحج عرفة بخلاف من رجع اه والله أعلم تقرير عبد الحق أقول هو مأخوذ من رد المختار قال وأما الحاج عن نفسه فستذكر عن الباب أنه إذا

وجه الإطلاق وهي من شروط صحة الطواف^(١) فلا تعد من فرائض الحج هذه التية الاعلى طريق التبعة وكذا قوله (قيل وابتدأه من الحجر الأسود) فانه عنه بعضهم من فروض الطواف وبعضهم من سننه والمعتمد^(٢) أنه من واجبات لمواظبته صلى الله عليه وسلم عليه من غير دلالة قطعية على فرضيته وزاد في نسخة (والترتيب بين الفرائض) أى ومن الفرائض ترتيبها بأن يقع الاحرام أولاً ثم الوقوف ثم الطواف (وأداء كل فرض) أى ركز (في وقته) أى من الوقوف بعد زوال يوم عرفة إلى فجر يوم النحر ومن الطواف بعده إلى آخر العمر (ومكانه) أى من ارض عرفات للوقوف ونفس المسجد للطواف (والحق بها) أى بالفرائض (ترك الجماع قبل الوقوف) وإنما قال الحق لأن يفرض عمل محرم والجماع أمر محرم لكنه فرض تركه لأنه مفسد له ثم قال (وحكم الفرائض أنه لا يصح الحج إلا بها) أى بوجود جميعها (ولوترك واحدا منها) لا يصح أدائه قوله (لا يجبر بدم) سهو من القلم^(٣) لأن الحج إذا لم يصح كيف يقال^(٤) أنه يجبر أو لا يجبر وإنما الجبر من أحكام الواجبات كسجدة السهو في الصلاة والكفارة في ترك واجبات الحج بلا عذر وكذا في ارتكاب المحظورات ولو بالاعذار (ولا يخرج من الاحرام بالكلية ما بقي عليه شيء منها) أى من فرائض الحج فانه إن قاته الوقوف فلا بد ان يأتي بأفعال العمرة فيتحل منه وإن تحقق الوقوف فبقى إحرامه في حق النساء حتى يأتي بطواف الزيارة وإن كان يخرج من الاحرام في الجملة بعد الحل

(فصل في واجباته : الاحرام من الميقات^(٥)) أى لا بعده ويجوز قبله بل هو أفضل بشرطه^(٦) (والسعي بين المروتين^(٧)) أى بين الصفا والمروة ففيه تغليب كالعمرين والقمرين (والبداء بالصفا) وقد ذكر في البدائع والوجيز

أوصى بإتمام الحج بدنة تأكل اه (١) قوله وهي من شروط صحة الطواف : ولذا أسقطه في الكبير مع مايليه اه حباب وقال داملا قد قال إن الفرائض شاملة للشروط وشرط الجزء شرط للكل فامله أراد هذا بقوله لإعلى طريق التبعة لكن يرد عليه أنها لو كانت شرط صحة الطواف لزم من انتفاء التية انتفاء صحة الطواف وانتفاء صحة الجزء يستلزم انتفاء صحة الكل فلزم كونه من فرائض الحج اه (٢) قوله والمعتمد : أى من حيث الدراية كما قال الحق في الفتع وإلا فالرجوع في الرواية أنه سنة كما يأتي اه حباب (٣) قوله سهو من القلم : نسبة الشارح هذا إلى قلم الشيخ عما لا ينبغي لأنه إنما قال ذلك لدفع قوم أن من ترك واحدا من الفرائض المذكورة هل يجبر ذلك المروك بدم أولا ؟ فدفع توهمه بقوله ولا يجبر بدم فيحمل قول الشيخ على هذا فإنه جليل وباه طويل وإن كان مذكروه الشارح رحمه الله موجها إلا أن الحل على ما ذكرناه أولى اه حباب (٤) قوله كيف يقال الخ : أقول العالم بما ذكر ليس بكثير فكلام المصنف بالنسبة إلى من لا يعرف هذا الفرق اه داملا أخونجان (٥) قوله من الميقات : أى ميقات ذلك الشخص كأحد الميقات الخمسة بالنسبة إلى الأتقي ودخلها بالنسبة للحلي والحرم بالنسبة للسك اه حباب (٦) قوله بشرطه : وهو الأمن من ارتكاب المحظورات لما روى أن ابن مسعود رضى الله عنه أحرم من الشام وابن عمر أحرم من بيت المقدس ومنع بعضهم تقديمه كما يدل عليه قول البخارى في صحيحه باب ميقات أهل المدينة ولا يهلوا قبل ذى الحليفة قال شارحه القسطلاني لأنه لم ينقل عن أحد ممن جع مع النبي صلى الله عليه وسلم أنه أحرم قبلها والظاهر أن المصنف كان يرى المنع من الإحرام قبل الميقات اه كذا في الحباب وقوله إن المصنف يعنى به الإمام البخارى اه (٧) قوله والسعي بين المروتين : فإنه واجب لقوله عليه الصلاة والسلام اسعوا فإن الله كتب عليكم السعى قاله حين كان يطوف بين الصفا والمروة وبمثله لا يثبت الركن لأنه إنما يثبت عندنا بدليل مقطوع به وجميع السبعة واجب لا الأكثر فقط لأنهم قالوا لو ترك الأكثر لزمه دم وإن ترك الأقل لزمه صدقة فدل على وجوب الكل إذ لو كان الواجب الأكثر لم يلزم من الأقل شيء كذا قاله في البحر الرائق وعند الأئمة الثلاثة هو ركن لما روى أحمد أن النبي صلى الله عليه وسلم سعى بين الصفا والمروة وهو يقول اسعوا فإن الله كتب عليكم السعى قال اليطي رحمه الله ولنا قوله تعالى إن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما ومن تعاقب خيرا فإن الله شاكر عليم فرقع الجناح

وغيرهما أنه هو الأرجح لكن فيه أن البداية من واجبات السعي لامن واجبات الحج بلا واسطة والكلام فيها وكذا قوله (والشي فيه) أي في السعي وكذا في الطواف على ما سيأتي (واستدامة الوقوف بركة إلى الغروب لمن وقف نهراً) وفيه خلاف (١) سيأتي (وووقوف جزء من الليل (٢) أي له كذلك (٣) ومثابة الإمام في الاضاعة) أي بالنسبة إليه أيضاً بأن لا يخرج من أرض عرفة إلا بعد شروع الإمام في الاضاعة المعروفة فلو تأخر الإمام جاز له التقدم ولو تأخر عن الإمام لغزوة من زحمة وغيرها جاز وقبل المثابة سبب (والوقوف بمزدلفة (٤) أي ولو ساعة (٥) بعد الفجر (وتأخير الصلاتين (٦) أي العشاين إليها) بأن يؤدبهما في وقت العشاء بمزدلفة قبل ويؤدب جزء

والتخير بين الركبة والقرض كقوله تعالى فلا جناح عليهما أن يراجعا وقوله ومن تقطع خيراً كقوله فمن تقطع خيراً فهو خير له ويؤيده ما في مصحف ابن مسعود وأبي رضى الله عنهما فلا جناح عليهما أن لا يطوف بهما وهو وإن لم يثبت قرآنًا لا ينزل عن الخبر المسموع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن عائشة رضى الله عنها قالت لعروة يا ابن أختي طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم وطاف المسلمون فكانت سنة وإنما كان من أهل بئنة الطائفة لا يطوفون بين الصفا والمروة فلما كان الإسلام سأدا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فأنزل الله تعالى إن الصفا والمروة من شعائر الله الآية فقد نصت على أن السعي بينهما سنة ورواه البخاري ومسلم ولا يلزم من كونه مكتوباً أن يكون ركناً أو فرضاً لقوله تعالى كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية الآية والركبة لا تثبت بخبر الواحد بخلاف الوجوب اه حجاب قوله والبداية: بالكسر والمثاقمة وضمت الأولى للثانية والبداية بالياء مكان المعزة على قوله في المصباح وإنما كانت واجبة لقوله عليه الصلاة والسلام ابتدأ بها بدأ الله به وسيأتي في باب السعي عدداً من شرائطه وأن القول بالأعدل المختار هو الوجوب لا الشرط ولا السنة اه حجاب (١) قوله وفيه خلاف: سيأتي في فصل الدفع قبل الغروب ومتضمن كون استدامة الوقوف إلى الغروب واجبا لزوم الدم على من أفاض قبل الغروب وإن عاد قبله ترك الاستدامة واجبة وسيأتي أن الصحيح عدم لزومه فكانه مفترع على مقابلة اه حجاب (٢) قوله وووقوف جزء من الليل: قال الشيخ حنيف الدين المرشدي في شرحه على هذا الكتاب لأحاجة إليه لاستغناؤه بما تقدم من استدامة الوقوف إلى الغروب لاستزاه ذلك اللهم إلا أن يكون بأخر حدود عرفة بحيث إنه لما غربت الشمس خرج منها وما استمر إلى آخر الجزء المذكور اه أقول وكذا يقال فيما بعده فالثلاثة المذكورة في حكم الواجب الواحد فلها قال القاضي عياض في شرحه على هذا الكتاب من وقف نهراً وخرج من عرفة قبل الغروب ولم يعد أصلاً فقد ترك واجباً واحداً أو ثلاثة واجبات اه وإعلم أن الإمام مالك بن أنس رحمه الله ذهب إلى أن وقوف جزء من الليل فرض فلا حج لمن خرج من عرفة قبل الغروب عنده والله أعلم اه حجاب (٣) قوله له كذلك أي لمن وقف نهراً كالنبي قبله اه حجاب (٤) قوله والوقوف بمزدلفة: المشهور عند الأئمة الثلاثة أنه مستحب وقال ابن الماجشون وأبو عبيدة من المالكية وبعض الشافعية أنه ركن قال العلامة الزيلعي وقال الليث بن سعد ركن لقوله تعالى فإذا أقضتكم من عرفات فذكروا الله عند المشرع الحرام والحديث عروة أنه عليه الصلاة والسلام قال من وقف معنا هذا الموقف وقد كان أفاض من عرفات قبل ذلك فقد تم حجه على به تمام الحج وهو آية الركبة ولنا أن سودة رضى الله عنها استأذنت النبي صلى الله عليه وسلم أن تفيض بلبيل فأذن لها متفق عليه ولو كان ركناً لما جاز تركه كالوقوف بمرقة وعن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال أنا من قدم النبي صلى الله عليه وسلم ليلة المزدلفة في ضمعة أهل رواء الجماعة وماتلده لا يشهد له لأن المذكور فيه الذكر وهوليس بواجب بالإجماع اه كذا في الحجاب (٥) قوله ولو ساعة: أي عريفة لا نجوية اه دلا أخرجهان (٦) قوله وتأخير الصلاتين الخ: أي ما لم يخف فوتهما فإن خافه أداهما بحيث كان وجبة الوجوب حديث أسامة بن زيد رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دفع من عرفة حتى إذا كان بالشعب نزل فبال تقوضاً ولم يسبق الوضوء قلت الصلاة يا رسول الله فقال الصلاة أمامك

من الليل بها وهو شاذ أى وإنما ذكره صاحب الإيضاح منفردا به وفى كونه شاذ انظر إذ يلزم من وجوب تأخير الصلوتين إليها إدراك جزء من الليل بها لأن أن يراد بها غيره بأن يجعل واجبا مستقلا وأما بدوته أكثر الليل بها فهي سنة عندنا وواجب عند الشافعى وقيل ذكر (وروى الجار) أى فى الأيام الثلاثة لأن له الخيار ^(١) فى التفريق لدخول اليوم الرابع (وكون الرى الأول) وهو رى حجرة العقبة فى اليوم الأول (قبل الحلق) أى عند الامام مالك سواء كان منفردا أو غيره (وعدم تأخير رى كل يوم إلى ثمانية) أو مائة من أيام التشريق فانه يجب عليه أن يرمى كل يوم فى وقته فان أخره إلى ما بعده يكون قضاءه ويصير تأمنا كمن أخر صلاة عن وقتها إلى وقت صلاة أخرى (قبل والترتيب بين كل من الرى والحلق وبين الطواف وهو) أى وهذا القيل (خلاف المشهور) فاتهم نصوا على أن الترتيب بين الحلق والطواف ليس بواجب بل هو سنة فلو حلق بعد طواف الزيارة لأشبه عليه وكذا الترتيب بين الرى والطواف ليس بواجب بل سنة وأما الترتيب بين الرى والحلق فواجب كما سبق (والحلق) أى نفسه (أو التمتع) أى بدله بمقدار الربع من الرأس عند الإحلال فإن قلت الحلق قد عد من الواجبات وهو شرط ^(٢) للخروج من الإحرام والشرط لا يكون إلا فرضا خارجا عن الأركان قلت هو من حيث محبة وقوعه فى وقت جوازه وهو ما بعد إتيانه بالركن الأعظم فى الحج وبعد أكثر طوافه فى العمرة شرط وباعتبار إيقاعه فى وقته المشرع وهو أن يكون بعد الرى فى الحج وبعد السعى فى العمرة واجب والله أعلم (وكونه)

فركب قلنا جاء المرددة نزل فتوضأ فأسبغ الوضوء الحديث رواه البخارى ومسلم ومعناه وقتها أمامك إذ نفسها لا توجد قبل إيجادها وعند إيجادها لا تكون أمامه وقيل معناه المصلى أمامك أى مكان الصلاة وروى الأشرم عن ابن الوير أنه قال إذا أقض الإمام فلا صلاة إلا بجمع وهذا يدل على أن التأخير واجب قاله العلامة الزيلعي اه كذا فى الحساب (١) قوله أى فى الأيام الثلاثة لأن له الخيار الخ : دليل لتضييد بالأيام الثلاثة يعنى أن الرى واجب فى الأيام الثلاثة قطعا بلا رخصة واليوم الرابع لما كان له الخيار فى النفر لم يكن رمية مطلوبا منه قطعا فاذنفر لم يجب عليه رى ذلك اليوم أقول لا حاجة إلى التقييد بالأصل وجوب الرى فى الأيام كلها فانيته خفف فى اليوم الرابع وغير فيحمل كلام المصنف على ظاهره من الإطلاق على ما قاله القهستاني فى شرح المختصر أى رى سبعين حجرة اه داملا أخون جان (٢) قوله فإن قلت الحلق عد من الواجبات وهو شرط الخ : أقول كونه شرطا لا يدل عليه دليل قطعى بلا معارض وكونه محلا أول ليس بما اتفق عليه قال فى البحر عن قاضيان أن المحلل الأول الرى وأن المحلل الثانى الحلق والثالث الطواف ولفظه وبعد الرى قبل الحلق يحل له كل شئ الا الطيب والنساء وعن أبى يوسف يحل أيضا وإن كان لا يحل النساء والصحيح ما قلنا إن الطيب دافع إلى الجماع وإنما عرفنا حل الطيب بعد الحلق قبل الطواف بالآثر والأثر مافى الصحيحين عن القاسم عن عائشة رضى الله عنها قالت طيب طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لإحرامه قبل أن يحرم ويوم النحر قبل أن يطوف بالبيت بطيب فيه مسك ويدل على عدم كونه شرطا مافى الفتح ولا يأخذ من شرغير رأسه ولا من ظفره فإن قل لم يضره لأنه أوان التحلل وهذا كله بما يحصل به التحلل لأنه من قضاء التفت كذا علله فى المبسوط ثم نقل عن المحيط خلافة ووفق الطحاوى بأن الثانى قول الامام والأول قول صاحبه فظهر حال الشريطة وإنما الكلام فى إثبات كونه واجبا وقال فى الهداية والفتح فى ذلك أن التحلل من العبادة لا يكون إلا بالخروج منها ولا يكون ذلك بركتها بل بما ينافىها أو ما هو محظور فيها وهو أقل ما يكون بخلاف دم الإحصار لأنه على خلاف الأصل للحاجة إلى التحلل قبل أوان إطلاق المباشرة فتحلا وقوله تعالى ثم ليقتضوا نعمهم وهو الحلق واللبس على ماعن ابن عمر رضى الله عنهما وقول أهل التأويل أنه الحلق وقص الأظفار وقوله تعالى محققين الآية أخبر بدخولهم محققين فلا بد من وقوع التحليق وإن لم يكن حالة الدخول فى العمرة لأنها حال مقدرة ثم هو مبنى على اختيارهم فلا بد من الوجوب الحامل للوجود فيوجد الخبر به ظاهرا وغالبا ليطابق الأخبار غير أن هذا التأويل ظنى فثبت به الوجوب لا القطع اه وقوله أن يكون بعد الرى الخ فيه أن هذا واجب آخر سياتى

أى الحلق أوبده (في أيام النحر) أى من الأزمنة (وفي الحرم^(١)) أى من الأماكن ولو يغير منى (وطواف الزيارة) أى أكثره (في أيام النحر) على أى قول الإمام (وما زاد على أكثره ولو في غير أيام النحر والطواف من وراء الحطيم) أى الحجر (فيل) وابتدأه من الحجر الأسود) لكن الأصح أنه سنة مؤكدة عندنا إلا أن صاحب الوجيز ذكر أن الابتداء بالحجر الأسود في الطواف من الواجبات وهو ظاهر المواظبة^(٢) (والطهارة في الطواف) أى عن النجاسة الحكيمة وقيل بالنسبة (والتيامن فيه) وقال بعضهم إنه سنة (وسر العودة) أى ولو كان فرضاً من أصله مطلقاً (وطهارة قدر ما يستر به عورته من ثوبه) وفيه خلاف (والثني فيه) أعلم أن ما ذكره بعد طواف الزيارة في أيام النحر فهو من واجبات الطواف مطلقاً لامن واجبات الحج خصوصاً وكذا قوله (وركعتا الطواف^(٣)) ففيه مسأحة إذ ليست صلاة الطواف من واجبات الحج ولا من واجبات الطواف بل واجب مستقل غايته أنه مرتب على الطواف مطلقاً فهذا العموم يدخل في واجبات الحج خصوصاً في الجلة (وهذه الواجبات العامة) أى الشاملة للمكي وغيره (وأما الخاصة) أى لغير المكي (فظواف الصدر^(٤)) يقتضين أى الوداع (للتأقي) أى إذا لم يستوطن بمكة^(٥) قبل النفر الأول

فالأحسن في الجواب بأنه لا يلزم من توقف الخروج من الأحرام عليه أن يكون فرضاً قطعياً فقد يكون واجبا كتوقف الخروج من الصلاة على واجب السلام تأمل ابن عابدين أى فكأن أن الحلق في الصلاة فعل مناف للصلاة أو محظور فيه كالأكل والشرب والكلام والسلام والواجب منه لفظ السلام فكذلك الحلق للحج أمر مناف له أو محظور فيه شامل للحلق والرعى وقلم الظفر ونحوه على ما مر عن الفتح معزاً بالمبسوط وسيجيء بعض ما يتعلق بهذا المبحث كذا حققه داملاً أخونجان مع اختصار في كلامه وقوله وسيجيء أى في فصل وحكم الأحرام لزوم المعنى وإثمه أعلم (١) قوله وكونه في أيام النحر وفي الحرم: أى عند من يوقت بذلك فإن أقوال أئمتنا الأربعة مختلفة في زمان الحلق ومكانه فهو عند الإمام الأعظم رحمه الله تعالى موقت بالزمان وهو أيام النحر وبالمكان وهو الحرم وعند أبي يوسف غير موقت بواحد منهما وعند محمد موقت بالمكان فقط وعند زفر بالزمان فقط كذا في شرح الشيخ حنيف الدين المرشدي اه حجاب (٢) قوله وهو ظاهر المواظبة: قال في البحر الرائق والأرجح الوجوب للمواظبة ثم قال ولعل صاحب المحيط أراد بالنسبة التأكيد التي يعنى الواجب اه حجاب قال العلامة الرافعي في تحريره لا ينبغي أن الاستدلال بالمواظبة على الوجوب غير تام لما تقدم للتأريح أن المواظبة من غير نهي عن الترك لا تنهيه الوجوب اه سندی اه (٣) قوله وركعتا الطواف: قال في البحر إنها واجبة على الصحيح لما ثبت في حديث جابر الطويل أنه عليه الصلاة والسلام لما انتهى إلى مقام إبراهيم عليه السلام قرأ واغتسلوا من مقام إبراهيم صلى الله عليه وآله بالتلاوة قبل الصلاة على أن الصلاة هذه امتثالاً لهذا الأمر والأمر للوجوب إلا أن استفادة ذلك من التنية وهو ظني فكان الثابت الوجوب ويلزمه حكمتنا بمواظبته عليه الصلاة والسلام من غير ترك إذ لا يجوز عليه ترك الواجب اه وسذكر الفارح رحمه الله أن بعض مشايخنا قال إنها واجبة بعد الطواف الواجب دون غيره اه حجاب (٤) قوله فطواف الصدر: قال الزيلعي رحمه الله تعالى في شرح الكنز وقال مالك هو سنة وهو أحد قول الشافعي رحمه الله لأنه لو كان واجباً لما سقط عن المكي وعن الحائض ولنا ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال كان الناس ينصرفون في كل وجه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينفر أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت إلا أنه خفف عن الحائض متفق عليه وأهل مكة لا يصعدون فلا يجب عليهم لأن التوديع من شأن المفارقة ويلحق بهم أهل مادون الميقات لأنهم بمنزلة أهل مكة لا يصعدون فلا يجب عليهم لأن التوديع من شأن المفارقة ويلحق بهم قبل أن يحل النفر الأول أى بعد زوال يوم الثالث والنفر الثاني بعد زوال يوم الرابع وهو الثالث عشر من الشهر وإن نوى التوطن بمكة بعد زوال يوم الثالث عشر لا يسقط عنه طواف الصدر في قول أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف يسقط إلا إذا كان شرع فيه وإن نواه قبله يسقط بالاتفاق وإن بدا له الخروج بعده كذا في الفتح اه

(وروى القارئ والمتن قبل الذبح والهدى عليهما وذمهما قبل الحلق) لكن هذا الترتيب وما قبله إنما هو واجب عند الإمام (روى أيام النحر) أى وذمهما فيها وكذا وقوع الذبح في الحرم على ما ذكره في الكبير لكن فيه نظر إذ هو شرط لا يصح غيره وزاد في نسخة (قبل وطواف القدوم) في خزانة المتن أن طواف القدوم واجب على الأصح لكن الجمهور على أنه سنة مؤكدة (ويعلق بالجملة) أى جملة ما ذكرناه من واجبات الحج (ترك محظورات الإحرام) وفيه أن الاجتناب من المحرمات فرض وإنما الواجب هو الاجتناب من المكروهات التحريمية كما حققه ابن الهمام إلا أن فعل المحظورات وترك الواجبات لما اشتركا في لزوم الجزاء ألحقت بها في هذا المتن^(١) وزاد في نسخة (فصار المجموع) أى مجموع الواجبات بلحوق ترك المحظورات (خمس وثلاثين واجبا وحكم الواجبات لزوم الجزاء^(٢)) أى الدم كما في نسخة صحيحة (بترك واحد منها) وهو أحسن من قوله بتركها في الكبير (وجواز الحج) أى حجه معه (سواء تركه عددا أو بهوا) وكذا خطأ أو نسيانا جاهلا أو علما (لكن العائد) إذا كان عالما^(٣) (أثم) أى بتركه (ويستثنى من هذا الكل) وهو لزوم الجزاء بترك كل واجب (ترك وكفى الطواف) لكونه عبادة مستقلة ومع هذا فيه أنه لا يتصور تركهما^(٤) فكيف يستثنى (وترك الحلق لعذر) أى لعة في رأسه كما في نسخة والنسخة الأولى أم وأثم فإنه شامل لما إذا كان لم يوجد هناك حلق أو آفة حلق^(٥) ومع هذا فيه أن هذا داخل تحت الكل الآتي إن ترك الواجبات بعذر لا يوجب الجزاء (والبشرة) أى في جزء من الليل (بمزدلفة عند موجه^(٦)) أى القاتل بوجوبها وفيه أنه لا يظهر موجه^(٧) وسببه فانه يلزم من القول بالوجوب ترتب الجزاء على تركه إلا بعذر ولعل وجهه كونه مختلفا فيه وكذا ترك الابتداء بالحجر عند موجه (وترك تأخير المغرب إلى المشاء) أى عند القاتل بوجوبه وفيه البحث المذكور^(٨) (وترك

داملا اخون جان (١) قوله ألحقت بها في هذا المتن : به يظهر أن من الفرض ما يجبر تركه بالدم مثل ترك محظور محرم فرض وترك هذا الترك هو فعل ظنك المحظور بوجوب الدم فلا يرد ما أورده علي المصنف في قوله لا يجبر بدم بأنه سهوا داملا اخون جان وقد تقدم هذا عند قوله وحكم الفرائض الخ اه (٢) قوله لزوم الجزاء : أى الدم زاد الشيخ حنيف الدين المرشدى في شرحه على هذا الكتاب أو الصدقة اه حباب (٣) قوله إذا كان عالما : أقول في هذا التقييد نظر فتأمل اه حباب (٤) قوله ومع هذا فيه أنه لا يتصور تركهما : قال الشارح رحمه الله تعالى في فصل ركعتي الطواف اللهم إلا أن يقال إن المراد منه أنه لا يجب عليه الإبقاء بالكفارة للإسقاط بخلاف الصوم والصلاة حتى الوتر الواجب ولعل الفرق ما قدناه وهذا المسألة خلافية في البحر العميق وحكم الواجبات أنه يلزم دم مع تركها إلا وكفى الطواف اه ثم قال لكن يذكر الحدادى في شرح القنورى أنه إن تركهما ذكر في بعض المتناسك أن عليه دما ويؤيده ما في البحر الزاخر ومحلوا اجتنبان فإن تركهما فقلعه دم اه مختصرا اه حباب وقال داملا يمكن أن يعزم أحد بأن لا يصلها أبدا ولا يالى بالإنجم كما يشاهد من بعض عدم الصلوات مطلقا اه (٥) قوله حلق أو آفة حلق : قال الشيخ حنيف الدين المرشدى في شرحه على هذا الكتاب وأما إذا لم يجد آفة يحلق بها أو من يحلق له فذلك ليس بعذر ولا يجزئه إلا الحلق أو التقصير نص عليه الشيخ في الكبير وغيره وقول الشارح فيه ما فيه فإنهم لم يجعلوا ذلك عذرا كما علبت وإنما العذر ما ذكرنا لا غير فتنه اه حباب وقال داملا قوله إذا كان لم يوجد هناك حلق قال في الفتح ولو لم تذكر به قروح لكن تخرج إلى البداية فلم يجد آفة أو من يحلق لا يجزئه إلا الحلق أو التقصير وليس هذا بعذر اه وكذا يجزئه في هذا الكتاب في مثلك منى وقال بعده وإذا حلق أى المحرم رأسه أو رأس غيره ولو كان عمره عند جواز التحلل أى الخروج من الإحرام بأداء أفعال النسك لم يلزمه شيء فعلى هذا معنى قوله ليس هذا بعذر أنه لا يترك الحلق فالنسخة الأولى مخالفة للذهب إلا أن يقول العذر بالصلة كما فسره اه (٦) قوله عند موجه : وهو صاحب الإيضاح كما تقدم اه حباب (٧) قوله وفيه أنه لا يظهر موجه وسببه : أى موجب استنائه وسببه أى لم يظهر دليل سقوط جزاءه اه داملا استون جان (٨) قوله وفيه البحث المذكور : أى لم يظهر دليل الاستثناء اه داملا اخون جان

الواجب) أى جسفه (يعذر^(١)) أى معتبر شرعا (قال فى البدائع إن الواجبات كلها) أى فضلا عن بعضها أو المنعى كلا منها (إن تركها لعذر لا يثب عليه) لأن الضرورات تبيح المحظورات (وعما صرحوا) أى بقية العلماء (يثبت العذر فيه) أى ويترك وجوب الجزاء عليه (ترك المشى فى الطواف والسعى لمرض) وفى معناه كبر السن وقطع الرجل ونحو ذلك (وترك السعى لعذر) أى من النسيان^(٢) وخروج الرقاة وأمثال ذلك دون الرحمة فإنها ليست يبدل لجواز تأخيرها إلى وقت السعة (وتأخير طواف الزيارة عن أيامه) أى عند الإمام (لحيض أو نفاس) وكذا لحبس أو مرض ولم يوجد له حامل أو لم يتحمل الحمل (وترك طواف الصدر لها) أى لحائض والنفساء الدال عليهما الحيض والنفاس أى لأجل تحقق الحيض والنفاس (وترك الوقوف بمزدلفة) أى بالذهاب إلى منى فى الليل (لخوف الإحقة) أى ازدحام الناس والغلبة (والضعف) أى وضعف البنية من الشيوخ والنسوة (وأما ارتكاب محذور لعذر فليس بمسقط للجزاء) أى بالكلية بل عليه الجزاء لكن على وجه التخير والتخفيف حيث إنه صدر عنه من غير ارتكاب المصيبة

(فصل فى سنته) أى سنن الحج (طواف القدوم) أى على الصحيح خلافا لمن قال بوجوبه (للافاق) أى دون المكي^(٣) ومن فى معناه (المفود بالحج) أى لا بالعمرة (والمقارن) أى دون المتنوع فانه فى حكم المفرد بالعمرة أولا وفى حكم المكي بالحج ثانيا وأما المقارن فلكونه محرما بهما يأتى بطواف العمرة وسميها أولا ثم يأتى بطواف القدوم ويقدم سعى الحج أو يؤخره إلى ما بعد طواف الزيارة (والابتداء من الحجر الأسود) أى على الأصح^(٤) ومع هذا هو من سنن الطواف لا من سنن الحج (وخطة الإمام فى ثلاثة مواضع) الأول بمكة يوم السابع والثانى بمرقة يوم التاسع والثالث بمنى يوم الحادى عشر (والخروج من مكة إلى عرفة يوم التروية) أى بعد لجره حتى يصل خمس صلات فى منى (والبثيرة) أى كون أكثر الليل^(٥) (بمنى ليلة عرفة) أى لا بمكة ولا بمرقات إلا لحادث من الضروريات (والدفع منه) أى من منى بالتزويج وذكر باعتبار المكان والموضع (إلى عرفة) أى متوجها إليها (بعد طلوع الشمس والنفل بمرقة) أى على خلاف أنه اليوم أو الوقوف وهو الأصح كالحلاف فى غسل الجمعة هل هو اليوم أو الصلاة وكذا النفل للإحرام من سنن الحج ولعله أخره ليدركه فى محله (والبثيرة بمزدلفة والدفع منها

(١) قوله وترك الواجب يعذر: هذا التعميم قول صاحب البدائع ولذا أوردته عقبه قال العلامة القطيبي وعند صاحب البدائع لادم عليه فى كل نسك ترك لعذر سوله أورد فيه نص بخصوصه أم لا وعند غيره يجب عليه النية فيما لم ينص على سقوط النية فيه ويكون تخيرا بين إحدى الكفارات الثلاثة اه لكن قال القاضى عياد فى شرحه عقب عبارة البدائع ومن صرح أن هذا أصل عند أصحابنا الكروماتى عن الكرخى وفى البحر أن هذا حكم ترك الواجب فى هذا الباب اه قال الشرنبلالى وكل واجب فى الحج لا يجب بتركه لعذر شيه اه فتنه ولا تفتى يقول بعض مشايخ العصر إنما هذا الحكم فى الواجبات المنصوص عليها كالوقوف بمزدلفة فإن ذلك لم يكن عن قلة فى المسألة والاحتياط ما ذكرناه اه كذا فى الحجاب وسيأتى تنمة الكلام على ذلك فى باب الجنائيات (٢) قوله من النسيان: أقول يشكل عليه ما تقدم من قول المتن سواء تركه عبدا أو سواه لكن العامد آثم اللهم إلا أن يقال إنه راجع لجواز الحج للضرورة الجزاء تأمل اه حجاب (٣) قوله أى دون المكي: إلا أنه إذا خرج إلى الآفاق قبل أشهر الحج ثم عاد محرما بالحج أو القران فليجى طواف القدوم كما سيأتى فى المتن اه حجاب (٤) قوله أى على الأصح: قد تقدم عنه فى باب فرائض الحج أن بعضهم عده من فروض الطواف وبعضهم من سنته والمعتمد أنه من واجباته لمواظبته عليه الصلاة والسلام من غير دلالة قطعية على فرضيته قال الشيخ حنيف الدين المرشى والأصح أنه واجب كما قدمنا عن صاحب الوجيز والبحر وإن جرحه عنه الشيخ بصيغة التبريز اه كذا فى الحجاب (٥) قوله أى كون أكثر الليل: لا يظهر الداعى لهذا التفسير كيف وقد ذكروا أنه يخرج من مكة بعد طلوع الشمس ويمكث بمنى حتى تطلع الشمس على نبيذ من غد وعليه فيكون جميع الليل بمنى إلا أن يقال لو عرضت له حاجة فخرج ببعض الليل لا يكون خارجا

إلى متى قبل طلوع الشمس) أى لمن وقف بها (والتي توتى بنى لىالى أيامه) أى لمن اختار التأخر إلى يوم الرابع وإلا فليتين والمراد بالليالى هنا الآتية بعد أيامها لالماضية قبلها (والنزول بأبطح) أى بالمحصبولو ساعة (وهذه) أى هذه المذكورات (هى المؤكدة) أى السنن المؤكدة (وهى) أى باعتبار جميعها (أكثر مما ذكر) أى ههنا (كما سيأتى إن شاء الله تعالى) أى بقيتها فى أثناء أفعال الحج وأبوها وقد ذكر فى الصغير تسع عشرة ^(١) سنة مؤكدة (وحكم السنن) أى المؤكدة (الإساءة بتركها) أى لو تركها عمدا (وعدم لزوم شيء) أى من دم أو صدقة على فاعلها ^(٢) وحصول الأجر على الاتيان بالسنن لكن دون أجر الواجبات كما أن أجر الواجب دون أجر الفرض ولذا ثواب الخفية فى ركعتي الطواف ^(٣) والوتر ونحوهما أكثر من الشافعية كما أن ثواب قراء الفاتحة للشافعية فى الصلاة أزيد من الخفية

(فصل فى مستجاباته وهى أكثر من أن تحصر) أى تعد وتحصى (ولنذكر نبذا) بفتح فسكون شيئا قليلا يسيرا على ما فى القاموس وقوله (منا) يحتمل أن يكون من متعلقات ما قبله أو من متعدهات ما بعده (أفضل الحج) أى أفضل أعماله بعد فرضه وواجباته وسنن مؤكداته (الصبح) وهو رفع الصوت بالتلبية لكن لتبين المرأة فإن صوتها عورة وإظهارها عورة موجبة للفتنة والنفرة (والج) أى سيلان دم المندى والمراد هنا ما يفعل نفلوعا (والنفل) لدخول مكة ^(٤) أى للأفاق (والمزدلفة) ^(٥) أى للسكى وغيره أن ينشر (والنزول بقرب جبل الرحمة) أى إن لم يكن هناك رحمة ولا حظ ظلة ولا ظهور معصية وأما طلع الجبل فليس له أصل بل بدعة منكرة لا اختلاط الرجال بالنسوة (والجمع بين الصلوتين) أى بين الظهر والنصر جمع تقديم بشرطه المذكورة فى محله (بمرة) أى للسافر وغيره خلافا للشافعية ومن تبعه من خصه بالسافر (والإكثار من النماز) أى حال الوقوف وكذا إكثار التلبية مطلقا (والوقوف خلف الإمام) أى حال البناء إن وجد هناك القضاء (وبقره) أى الوقوف بقرب الإمام إن كان ممن يتقرب بقره كما ذكره فى قرب الحظيب ومثبه (والوقوف بالمشعر الحرام) أى فى فجر يوم النحر وهو موضع معروف من جملة المزدلفة والأفقى كلها موقف لإلا بطن محسر (وأداء الصلاة) أى صلاة الصبح (به) أى بالمشعر بفس (وروى جرة العقبة فى فوره) أى بعد طلوع الشمس فإنه يجوز الرى بعد لجره إلا أنه يستحب بعد طلوعها (فى اليوم الأول) أى إن لم يكن مزاحمة مؤذنة (وطواف الزيارة يوم النحر) أى أول أيامه والا فهو واجب فى أيامه (والمواظبة على الأعمال) أى الأذكار المذكورة فى الأحوال (وحكمها) أى حكم المستحبات (حصول الأجر) أى الزائد (بالاتيان)

للسنة أحجاب (١) قوله تسع عشرة سنة : أقول إلا أن ما زاده على المذكور هنا ليس من سنن الحج أصالة بل من سنن الإحرام والطواف أو السعى أحجاب (٢) قوله على فاعلها : أقول كذا فى النسخ والظاهر أن يقول على تاركها تأمل وبعبارة المنسك الكبير ولا شيء عليه بتركها لادم ولا صدقة إلا أنه يكون مسيئا فى المؤكدة أحجاب (٣) قوله ولذا ثواب الخفية فى ركعتي الحج : فيه أنه لا تأثير لاعتقاد الوجوب والسنية والفرضية فى مقدار الثواب وإنما التفاوت فى الأجر فى الفرض والواجب والسنة عند الله فالفاتحة ثوابها عند الله مقدار معين زائد إن كان فرضا وانقص منه إن كان واجبا لكل من الحنفى والشافعية قرأ الفاتحة فى الصلاة امتثالاً لقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب فقال كل إن شاء الله تعالى الثواب الزائد على تقدير كونها فرضا وإن لم يصب الحنفى بأن قال إنه واجب والثواب الاقتصار إن كان واجبا وإن أخطأ الشافعية بكونها فرضا وهكذا فى ركعتي الطواف والوتر واليدين والأضحية وغيرها والله أعلم أداما اخون جان (٤) قوله والنفل لدخول مكة : يشمل دخولا لأداء المنسك أو لطواف الزيارة يوم النحر كما نص عليه السرزلالى فى الأعداد فكان الأول للشارح عدم التشديد بقوله للأفاق أه أحجاب (٥) قوله والمزدلفة : لم يذكر النفل لوقوف مزدلفة وعده الشرنبلالى فى نور الإيضاح فقال عاطفا على ما يندب فيه الاغتسال والوقوف بمزدلفة غداة يوم النحر قال فى شرحه يعنى بعد طلوع فجر يوم النحر لأنه وقت الوقوف

لكن دون حصول اجر السنة وفوق اجر النافلة (وفواته) اي وفوات الاجر الكامل (البارك) إلا انه لا يلزم تاركها
الإساءة بخلاف السنة المؤكدة وبهذا يتميز عنها المستحبة وإلّا فاذكرهما مشتركاً القضية
(فصل في مكروهاته وهي كثيرة منها خطبة الامام بعرفة قبل الزوال) فان السنة ان تقع بعده وتأخير
الوقوف (اي في غير ارض عرفة (بعد الجمع بين الصلاتين) أي في مسجد نمرة (وتقديم الدفع من عرفة على الامام وتأخير
عنه) وهو إما كراهة تحريم أو تنزيه فهم ابناؤه على الخلاف في أن المتابعة في النافلة واجبة أوسنة (والرأي يحصى الجار) اي
المربة في الجرات فإنها غير مقبولة على مافي بعض الروايات (والمسجد) أي ويحصى المساجد لأن اخذ مافي المسجد
وإخراجه منه مكروه لاسيما في الرى به مهانة له (وبحجر كبير) لأن السنة مقدار النواة او الباقلا مع مافيه من احتمال
الاذى للكثير وبذا كسر الكثير لتحصيل الصغير بكره لانه فعل عبث يستغنى بغيره عنه (والاقتصار على خلق الربيع)
أو تقصيره (عند التحلل) أي عند خروجه من إحرام الحج أو العمرة بل في مطلق أحوال الحلق فإن الفرع منى
عنه حتى في حق أولياء الصغير وأما ما يفعله بعض علماء الأروام وجهالم من تخليع بعض الشعر في وسط الرأس المسمى
بالكاكل فهو من المكروهات الشنيعة ولا تغتات لما يذكره من الاعتذار البديعة بل يختار ابن الهمام أنه لا يصح
الخروج من الاحرام الا بخلق الكل كما هو مذهب مالك وهو ظاهر الأدلة في هذه المسئلة (والمبيت بمكة) الأولى أن
يقال بغير منى (ليلة عرفة وبغير منى أيام الرمي) أي لياليها (قبل والوقوف بعرفة) يضم فتح واد بين الحرم وعرفات
(وحجر) بكسر السين المهملة المشددة وهو واد بين المزدلفة ومنى (وقيل لا يصح) أي كل من الوقوفين (يهما) وهو الصحيح
(وترك كل واجب) كراهة تحريم (وسنة مؤكدة) أي كراهة تنزيه (وحكمها) أي حكم المكروهات (دخول النفس)
أي قص الثوب (في الرمل) أي الذي ترك فيه المستحب (وخوف العقاب) أي وتحقيق العقاب فيما ترك فيه السنة
المؤكدة وتحقيق المذاب في ترك الإيجاب (وعدم الجزاء فيما عدا الواجب) أي وعدم لزوم الجزاء من الدم أو الصدقة
في ترك شيء من المكروهات بخلاف ترك شيء من الواجبات (وأما محرماته) أي محظورات إحرامه وكذا مكروهاته
وآدابها (ومفسده) وهو الجماع قبل الوقوف (وماحاته) أي ماعد المذكورات (فستاق بعد) أي في فصول على حدة إلا أن
كلها من متعلقات الإحرام مطلقاً لا تعلق لها بالحج خصوصاً

(باب المواقيت)

جمع الميقات وهو زمان موقت أو مكان معين ولنا قال (وهي نوعان زمان ومكان) أي نوع منها منسوب إلى
الزمان وآخر إلى المكان (فالأول) وهو الزماني (شوال وذو القعدة وعشرة أيام من ذي الحجة) أي عندنا^(١) وتسعة
من ذي الحجة ببلية النحر عند الشافعي وذو الحجة كله عند مالك وبناء الخلاف^(٢) على أن المراد بقوله تعالى الحج
أشهر معلومات وقت أعماله ومناسكه أو وقت إحرامه أو ما لا يحسن فيه غيره من المناسك مطلقاً فان مالكا كره
العمرة في بقية ذي الحجة وأباحت في أولها صحح الإحرام به قبل شوال لكنه عده مكروهاً وإنما سمي بعض الشهر
شهرًا عند الجمهور إقامة البعض مقام الكل أو إطلاقاً للجمع على ما فوق الواحد مع السكون عن الكسر (ومن أحكامها)
أي ومن أحكام المواقيت التي من جعلها الميقات الزماني فكان حقه أن يقول ومن أحكامه ولا يبدأن يقال المني ومن

بالمزدلفة اه حباب (١) قوله عندنا: مذهبا مروى عن عبد الله بن مسعود وابن عباس وابن عمر وابن الزبير والشعبي
والنخعي والضحاك ولأن الله تعالى قال يوم الحج الأكبر قيل إنه يوم عرفة وقيل إنه يوم النحر . ومحال أن يسمى
يوم الحج وليس من الأشهر ولأنه يوم أدله ركن من أركان الحج اه حباب (٢) قوله وبناء الخلاف الخ : لم يظهر منه
المنى عليه لمذهب الشافعي وليس قوله وقت أعماله ومناسكه المنى له ولا لذهابا ولا لذهاب مالك فإن وقت أعمالها
بدون الطواف إلى آخر أيام النحر ومع الطواف إلى آخر العمر وقوله أو ما لا يحسن الخ هو المنى عليه لمذهب مالك
وقوله أو وقت إحرامه هو ما يفتي عليه . مذهبا لكنه يتوقف على بيان صحة الإحرام يوم النحر للحج من العام

أحكام أشهر الحج (صحة أفعال الحج فيها) أى من طواف القدوم وسعى الحج ونحوهما (ومنها عدم صحة شيء من أفعاله الواجبة) وكذا السنن والمستحبة (قبلها سوى الإحرام) فإنه يجوز عندنا مع الكراهة ولا يجوز عند الشافعية لكونه ركنا عتدم وشرطا من وجه عندنا (فلو أحرم به) أى بالحج ولو قبل الأشهر (وطاف) أى أكثر طواف القدوم (وسعى) أى بعد الطواف (له) أى للحج (في شوال^(١)) يقع سعيه) أى يعتبر (عن سعى الحج) ويجعل طوافه للقدوم عن سنن الحج أو واجباته على ما قيل (ولو فعل ذلك) أى ماذكر كله (في رمضان لم يجر) عندنا وكذا لو كان أكثر طوافه في رمضان وأقله في شوال فإنه لم يجر وكذا لو كان سعيه قبل طواف القدوم ولو في شوال (ومنها اشتراط وقوع الوقوف فيها) أى في الجملة (فلو اشتبه عليهم يوم عرفة فوقفوا) أى في يوم ظنوا أنه يوم عرفة (فإذا هو يوم النحر جاز ولو ظهر أنه الحادى عشر لم يجر) لما ساقى في محله لوقوعه في زمانه (ومنها اشتراط وجود أكثر أفعال العمرة) الصواب أكثر أشواط طواف العمرة (فيها لصحة التمتع وكذا القران) يحتمل الرفع والخفض أى حكمه أو وكذا يشترط لصحة القران وكان الأولى أن يقول والقران (ومنها لو أحرم يوم النحر بجمع وسعى له) أى فيه بعد طواف (ثم حج بذلك الإحرام من قابل يصح سعيه) لو وقعها في الأشهر وأما إحرامه فقد تقدم أنه يجوز تقدمه مطلقا (ومنها لو أحرم يوم النحر بعمرة وأتى بأفعالها أى في يوم النحر وإن كان تكروه العمرة في أيام النحر) ثم أحرم أى بعد خروجه من إحرامها (في يومه بجمع وحج من قابل يكون متمتعا) وهل يكون مسنونا أو غير مسنون؟ الظاهر الثانى قياسا على التمتع للمكي (وقيل لا) أى لا يكون متمتعا أصلا إذ شرط صحة التمتع أن يكون أداء للعمرة والحج في سنة واحدة على قول الأكثر (لا أكثر صرح به غير واحد وكذا ذكره في الكبير) (ومنها جواز صوم التمتع والقران) أى بالثلاثة (فيها لا قبلها) أى ولا بعدها حتى لا يجوز في أيام النحر كلها لحرمه الصوم فيها (ومنها كراهة العمرة فيها للمكي) أى إذا حج من عامه لأنه ممنوع عن التمتع والقران دون الآفاق^(٢) ولأن العمرة جازت في السنة كلها إلا أنها كرهت يوم عرفة إلى آخر أيام التشريق وقيل تكروه العمرة للمكي فيها مطلقا وجهه غير ظاهر قلنا (والثانى المكانى وهو يختلف باختلاف الناس وهم في حق المواقيت) أى المسكانية (أصناف ثلاثة أهل الآفاق) أى حقيقة أو حكما وهو من يكون خارج المواقيت (وأهل الحل) وهو من كان داخل الميقات فوق الحرم (وأهل الحرم) من المكي وغيره (فصل في مواقيت الصنف الأول وهم كل من كان منزله خارج المواقيت) وكذا كل من خرج إليهم وصار ملحقا بهم (فيقات أهل المدينة) وكذا من مر بها من غير أهلها (ذو الحليفة^(٣)) بالتصغير وهذا المكان آبار تسمى العوام آبار على ، قيل لأنه رضى الله عنه قاتل الجمن في بعض تلك الآبار وهو كذب من قاله ذكره ابن امير الحاج (ولأهل مصر والشام والمغرب من طريق تبوك) بفتح فضع غير منصرف وقيل منصرف وهى على ما فى القاموس أرض بين

المقبل وفي التفتح أنه يصح وكلام الشافعى مبنى على فوات الحج ولم يذكره ههنا اه داملا اخون جان (١) قوله في شوال : ولو بعد الغروب من ليلة الفطر كما قاله القاضى عيى في شرحه اه حباب (٢) دون الآفاق : أى فإنه غير ممنوع عن التمتع والقران وسياق للشارح رحمه الله في أول باب التمتع أن المتمتع بعد فرائه من العمرة لا يكون متمتعا من إتيان العمرة فإنه زيادة عبادة وسنذكر تحقيق ذلك وما يؤيده في فصل المتمتع على نوعين عند قول المصنف ولا يتم المتمتع قبل الحج (٣) هو أبعد المواقيت وهو ماء لبى چشم قال ابن حزم إنه على أربعة أميال من المدينة وقيل ستة وقيل سبعة وقيل ميل أو ميلان وهو وم وفيه مسجد يسمى مسجد الشجرة وقد خرب وعمر في سنة ثمان وثمانين ومائتين وألف قال العلامة القطبى في منسكه والمحرم من ذلك ما قاله السيد نور الدين على السهمودى في تاريخه قد اخبرني ذلك فكان من عتبة باب المسجد النبوى المعروف باب السلام إلى عتبة مسجد الشجرة بذى الحليفة تسعة عشر ألف ذراع بتقديم المشاة الفوقية وسبعمائة ذراع بتقديم السين واثنين وثلاثين ذراعا بذراع اليداى قلت وذلك دون خمسة أميال فإن الميل عندنا أربعة آلاف ذراع بذراع الحديط المستعمل الآن واه أعلم اه ابن عابدين كذا في داملا اخون جان

الشام والمدينة (الجحفة) يضم الجحيم وسكون الماء (وهي بالقرب من رايغ) بكسر الموحدة واديين الحرمين قرب البحر (فن احرم من رايغ) وهو الموضع الذي يحرم الناس منه على يسار الذهاب إلى مكة (قد احرم قباها) أي قبل الجحفة لانهما متأخرة عنه فيجوز التقدم عليا (وقيل الاحوط) أي الموجب للوجوب (ان يحوم من رايغ او قبله لعدم التيقن بمكان الجحفة) وذلك لانها كانت قرية جامعة على اثنين وثلاثين ميلا من مكة وكانت تسمى مهمة ^(١) فزل بها بنو عيل وهم اخوة عاد وكانت أخرجهم المالحق من يرب لحمام سيل فاجتصهم الجحاف فسميت الجحفة (ولاهل نجد اليمن) بالاضافة وكذا قوله (ونجد الحجاز ونجد تهامة) بكسر اولها (قرن) بفتح فسكون وهي قرية عند الطائف ^(٢) واسم الوادي كله وغلط الجوهرى في تحريكه وفي نسبة أويس القرنى إليه لانه منسوب إلى قرن بن رومان ابن ناجية بن مراد أحد أجداده كذا في القاموس (ولباق أهل اليمن وتهامة بالهم) وقال الملم جبل على مرحلتين من مكة (ولاهل العراق) أي أهل البصرة والكوفة ويسمونهم أهل العراق (وسائر أهل المشرق ذات عرق ^(٣)) بكسر فسكون ففي القاموس ذات عرق بالبادية ميقات العراقين (والأفضل أن يحرم من العتيق) أي احتياطاً (وهي) أي العتيق ولعله أنث باعتبار البقعة (قبل ذات عرق بمرحلة أو مرحلتين) أي على خلاف فيه (ومن ^(٤)) أي هذه المواقيت (لمن) أي لاهلهم كما في نسخة والمعنى لاهل الاماكن المذكورة المختصة لهذه المواقيت (وان أتى عليهم) أي على هذه المواقيت (من غير اهلهم) أي من غير أصحاب هذه المواقيت من المواضع المذكورة (وحكمها وجوب الإحرام منها لأحد النسكين) أي بالإجماع مع جواز تنديده عليها بلا خلاف (وتحريم تأخيرها عنها) أي لمن أراد أحد النسكين ايضاً بلا نزاع وإنما الخلاف ما ذكره بقوله (لمن أراد دخول مكة أو الحرم وإن كان قصد التجارة أو غيرها) أي من لإرادة التزامة أو دخول بيته (ولم يردسكا) أي عند دخوله فيها فنحننا يجب الإحرام مطلقاً وعند الشافعي لا يجب إلا إذا قصد نسكا (ولزم الدم بالتأخير) أي بتأخير الإحرام عنها، زاد في نسخة (وجوب أحد النسكين) أي إن لم

(١) قوله مهمة : بسكون الماء وفتح ما عداها فكذا ضبطت في رواية أبي ذر وضبطها العلامة العيني في شرح الهداية بكسر الماء وسكون الباء على وزن ميمشة وصحح قاله الشيخ عبد الله العفيف اه حجاب (٢) قوله وهي قرية عند الطائف : قال في المغرب وقرن ميقات أهل نجد جبل مشرف على عرفات اه ومثله في الصباح وفي شرح المصابيح وقرن جبل أملس كأنه يعضة في تدوره وهو مطل على عرفات وعليه جرى في البحر الرائق فقال هو جبل مطل على عرفة ومثله في شرح الشيخ عبد الله العفيف والشيخ عبد الرحمن المرشدى في شرح مناسك الكثر وشرح ابنه وشرح الشيخ حنيف الدين المرشدى قال القاضي عيّد في شرح هذا الكتاب وهذا الجبل يسمى عند أهل مكة وأهل تلك النواحي كرا بفتح الكاف والراء المهملة ويوافق ما ذكره الشارح رحمه الله ما في القاموس حيث قال في تعداده معنى قرن جبل مطل على عرفة والحجر الأملى التقي ميقات أهل نجد وهو قرية عند الطائف واسم الوادي كله اه وعبارة الشيخ القطي في منسكه وهو جبل فيه بعض القرى بقرب الطائف وبه مزارع وبساتين ويجب منها الفواكه إلى مكة اه أقول واسم القرية المذكورة الهداه (٣) قوله ذات عرق : في منسك القطي سميت بذلك لأن فيها عرقا وهو الجبل وهي قرية قد خربت الآن وعرق هو الجبل المشرف على العتيق والعتيق واد يسيل ماؤه إلى غورى تهامة قاله الأزهرى اه ولهذا قال في الباب والأفضل أن يحرم من العتيق وهو قبل ذات عرق بمرحلة أو مرحلتين اه من رد المختار قال العلامة طاهر سبيل هي بعد المضيق إلى جهة العراق وقبل العتيق فن أحرم منه فقد أحرم من الميقات يتيقن وقال العلامة الشيخ عابد مالكي في هداية الناسك هي قرية خربة في طريق من طرق الطائف أرضها سبخة تنبت الطرفا قيل هي الحد بين نجد وتهامة بينها وبين مكة مرحلتان وهي قرية من المعروف الآن بالسيل في طريق الطائف من تلك الجهة وعرق بكسر العين وسكون الراء المهملة هو الجبل المشرف على العتيق يسيل لا يعرف الآن ولعله المبطرف بالسيل اه والله أعلم (٤) قوله من النخ : قال في البحر وهذه المواقيت ما عدا ذات عرق ثابتة في الصحيحين وذات عرق

يحرم عند دخوله أو بعده إلى أن دخل مكة فيلزم التلبس بعمرة أو حجة ليقوم بحق حرمة القبة (واعيان هذه) أي المواقب فقط (ليست بشرط) ولهذا يصح الإحرام قبلها (بل الواجب عينا أو حذوها^(١)) أي محاذاتها ومقابلتها (فمن سلك غير ميقات) أي طريقاً ليس فيه ميقات معين (رأى أو جراً اجتهد وأحرم إذا حاذى ميقاتاً منها) أي من المواقب المعروفة (ومن حذى الأبعد أولى) فإن الأفضل أن يحرم من أول الميقات وهو الطرف الأبعد من مكة حتى لا يمر بشيء مما يسمى ميقاتاً غير محرم ولو أحرم من الطرف الأقرب إلى مكة جاز باتفاق الأربعة (وإن لم يعلم المحاذة^(٢)) فإنه لا يتصور عدم المحاذة (فعل مرحلتين من مكة) كجدة^(٣) المحروسة من طرف البحر (ولو ترك وقته) أي ميقاته الذي جاوزه (وأحرم من آخر) أي من ميقات آخر ولو أقرب^(٤) من الأول إلا أن الأول هو الأفضل (سقط عنه الدم) أي ولا يشترط في سقوط الدم عنه أنه يعود إلى ميقاته الذي تجاوز عنه بخصوصه لأن المقصود من الميقات تطهير الحرم المحترم وهو يحصل بأى ميقات اعتبره الشرع المكرم يستوى فيه الترتيب البعيد في هذا المعنى ويمكن أن يكون التقدير ولو ترك وقته انخص به وأحرم من ميقات آخر كالشامى إذا أحرم من ميقات الدنى أو عكسه جاز لكن قوله سقط عنه الدم يؤيد ما قدمناه من^(٥) المعنى (والدنى) أي ومن يمتنه (إن جاوز وقته) أي تجاوز عن ميقاته المعروف بذى الحليفة (غير محرم) حال مترددين جاز ومتعلقه وهو (إلى الجحفة كره^(٦)) وفاقاً) أي بين علمائنا خلافاً لابن أمير الحاج حيث قال هو الأفضل في هذا الزمان (وفى لزوم الدم خلاف) وفيه أنه

ثابت في صحيح مسلم وسنن أبي داود وأهله تقرير الشيخ عبدالحق (١) قوله أو حذوها: قال في البحر الرائق ولعل مرادهم بالمحاذة المحاذة القريبة من الميقات وإلا فآخر المواقب باعتبار المحاذة قرن المنازل وذكر بعض أهل العلم من الشافعية المقيمين بمكة في الحجية الواجبة للبد الضعيف أن المحاذة حاصلة في هذا الميقات فينبئ على مذهب الحنفية أنه لا يلزم الإحرام من رابع بل من خليس القرية المعروفة فإنه حينئذ يكون محاذياً لآخر المواقب وهو قرن فاجيته بجوابين الأول أن المصرى والشامى لم يكن لإحرامه بالمحاذة وإنما هو بالمرور على الجحفة وإن لم تكن معروفة وإحرامهم قبلها احتياطاً والمحاذة إنما تعتبر عند عدم المرور على المواقب الثانية أن مرادهم المحاذة القريبة ومحاذة المسارين بقرن بعيدة لأن بينهم وبينه بعض جبال والله أعلم بحقيقة الحال اه قال في التهذيب وأقول في الإواب الثانية ما لا يخفى لأن من لا يمتز على المواقب يحرم إذا حاذى آخرها قربت المحاذة أو بعدت اه كذا في الحجاب وقوله بعض أهل العلم المراد منه العلامة ابن حجر الهيتمي الشافعى رحمه الله اه تقرير الشيخ عبد الحق (٢) قوله وإن لم يعلم المحاذة الخ: إنما نفي العلم لأن عدم المحاذة في نفس الأمر غير متصور لأن المواقب تتم جهات مكة كلها فلا بد من محاذة أحدها قاله الشيخ عبد الله العفيف اه حجاب أقول مثله في رد المحتار وضياء الأبصار لكن في تقرير الرافعى عن السندى أن من رأى من جهة سواكن لا يجازى ميقاتاً ولا يسامته اه (٣) قوله بجدة: فإنها على مرحلتين عريقتين من مكة وثلاث مراحل شرعية ووجهه أن المرحلتين أوسط المسافات وإلا فالاحتياط الزيادة كذا في شرح نظم الكنز وأقول لعل وجهه أيضاً أن أقرب المواقب إلى مكة على مرحلتين عريقتين من مكة فقدر بذلك والله أعلم كذا في طوابع الأنوار العلامة الشيخ محمد عابد السندى اه تقرير الشيخ عبد الحق (٤) قوله ولو أقرب: أي إلى مكة ولو الوصلية بالنظر إلى قوله سقط عنه الدم ومفهومه أنه لو لم يكن الآخر أقرب إلى مكة من الأول سقط الدم بالطريق الأولى اه داملأخون جان (٥) قوله يؤيده ما قدمناه من المعنى: لأنه لو أحرم الشامى من ذى الحليفة لم يجب الدم من الابتداء اه داملأخون جان (٦) قوله كره وفاقاً: أي بين المشايخ إلا أن في ظاهر الرواية الكراهة تنزيهية لأنه لم يجب الإحرام من ذى الحليفة ولكن المستحب أن يحرم منها فتكون الكراهة في مقابلة المستحب فتكون تنزيهية وعلى ما روى عن أبي حنيفة من وجوب الإحرام من ذى الحليفة تكون الكراهة تحريرية لأنها في مقابلة ترك الواجب قاله الشارح اه حجاب وقال داملأ لم يرد بعلبائنا أثمتنا أو المشايخ المتقدمين إذ لا يخالفهم ابن الأمير وليس

لامعنى للخلاف لجوازه مع الكراهة ولله أشار إلى ما في النسخة أن من كان في طريقه ميقاتان يجوز أن يتعدى إلى الثاني على الأصح فإليه يكون متفرعاً على القول المقابل للأصح (ومحسب سقوطه) لأن الواجب عليه وقته مطلقاً إذا مر به إلا أنه يسقط عنه بالإحرام من غيره وهذا ظاهر كما قاله في الكبير لكن الأظهر أن يقال وصحح عدم وجوبه لأنه إذا كان في طريقه ميقاتان فالسالك غير في أن يحرم من الأول وهو الأفضل عند الجمهور خروجاً عن الخلاف فإنه متعين عند الشافعي أو يحرم من الثاني فإنه رخصة له وقيل بأنه أفضل بالنسبة إلى أكثر أرباب الفسك فإنهم إذا أحرموا من الميقات الأول ارتكبوا كثيراً من المحظورات بسبب وبغيره قبل وصولهم إلى الميقات الثاني فيكون الأفضل في حقهم هو التأخير والله أعلم وهذا يناقض ما في البدائع من جواز ميقاتاً من هذه المواقيت من غير إحرام إلى ميقات آخر جاز إلا أن المستحب أن يحرم من الميقات الأول كذا روى عن أبي حنيفة أنه قال في غير أهل المدينة إذا مر على المدينة جازها إلى الجحفة فلا بأس بذلك وأجب إلى أن يحرموا من ذي الحليفة لأنهم لما وصلوا إلى الميقات الأول لزمهم محافظة حرمة فكره لم تركها انتهى ومثله ذكره القسري في شرحه وبه قال عطاء وبعض المالكية والحنابلة ووجه عدم التناقض أن حكم الاستحباب المذكور نظر إلى الاحوط خروجاً من الخلاف في المسئلة والمسارة والمبادرة إلى الطاعة في التقديم وإن قوله الأفضل التأخير بناء على فساد أهل الزمان ومكثرة مباشرة العصيان ومثله قولهم التقديم على الميقات أفضل حتى قال بعض السلف من إتمام الحج الإحرام من ديرة أهله لكنه مقيد بمن يكون مأموماً من الوقوع في محظورات إحرامه إلا أن قول أبي حنيفة في غير أهل المدينة إشارة إلى أن أهل المدينة ليس لهم أن يتجاوزوا عن ميقاتهم المدين لهم على لسان الشارع وبه يجمع بين الروايتين المختلفتين عن أبي حنيفة فنه أنه لو لم يحرم من ذي الحليفة وأحرم من الجحفة أن عليه دعا وبه قال مالك والشافعي وأحمد وعنه مسبق من قوله لا بأس فيحمل رواية وجوب الدم^(١) على الدينين وعدمه على غيرهم والله أعلم

(فصل) في الصف الثاني وم الذين منازلهم في نفس الميقات أو داخل الميقات^(٢) إلى الحرم فوقهم الحرم الميقاتهم جميع المسافة من الميقات إلى ابتداء الحل (الحج والعمرة وم في سنة) أي جواز ورخصة وعدم لزوم كفارة (مالم يدخلوا أرض الحرم) أي بلا إحرام (ومن ديرة أهلهم أفضل) أي لما (ولهم دخول مكة بغير إحرام إذا لم يريدوا^(٣) نسكاً وإلا) أي وإن أرادوا نسكاً نفي النفي إثبات (فيجب) أي الإحرام حينئذ وهذا قد علم مما تقدم والله أعلم وما ينبغي أن يعلم أن مذهب الطحاوي من أصحابنا أن من كان في نفس الميقات فهو في حكم أهل الآفاق وقيل عن بعض العلماء أن من كان بين الميقات والحرم حكمه حكم أهل الآفاق أيضاً وقد قال سعيد بن جبير لاجع لترك الإحرام من الميقات وظاهره أنه جملة ركننا والمشهور عند الجمهور أنه واجب بنجر بدم ويمكن حل كلامه على مذهب العامة بأن يقال التفسير لاجع كاملاً

له رتبة الخلاف معهم كشيخه ابن الميام^(٤) قوله فيحمل رواية وجوب الدم الخ: قال في رد المحتار بعد نقله عبارة الشارع قلت لكن قل في الفتح عن كافي الحاكم الذي هو جمع كلام محمد في كتب ظاهر الرواية ومن جاز وقته غير محرم ثم أتى وقتاً آخر فأحرم منه أجزاء ولو كان أحرم من وقته كان أحب إلى^(٥) أه فالأول صريح والثاني ظاهر في الدللى أنه لا شيء عليه قلم أن قول الإمام المار في غير أهل المدينة اتفاقاً لا حتراراً وأنه لا فرق في ظاهر الرواية بين المتن وغيره أه (٢) قوله أو داخل الميقات الخ: قال في رد المحتار وينبغي أن يراد داخل حينئذ يخرج من كان بين ميقاتين كن كان منزله بين ذي الحليفة والجحفة لأنه بالنظر إلى الجحفة خارج الميقات فلا يحل له دخول الحرم بلا إحرام تأتلى أه تقرير الشيخ عبد الحق (٣) قوله إذا لم يريدوا نسكاً مقتضاه أنهم لو دخلوا مكة لحاجة ثم أحرموا منها لم يلزمهم شيء قال العلامة الشيخ قطب الدين في منسكه وما يجب التيقظ له سكان جدة بالجم وأهل حدة بالمهمل وأهل الأودية القريبة من مكة فإنهم في الأغلب يأتون إلى مكة في سادس ذي الحجة أو في السابع بغير إحرام

(فصل في الصنف الثالث يوم من كان منزله في الحرم) كسكان مكة ومنى (فوقته الحرم للحج) ومن المسجد أفضل أو من دورية أهله (والحل للعمرة) ليحصل لهم نوع من السفر وفي الجملة مشقة تجب زيادة الأجر ثم إحرام المكي من التمتع أفضل عندنا للعمرة ومن الجمرات عند الشامي بناء على أن الدليل القولي أقوى وهو مدعنا أو الدليل القولي وهو مذهبه (وكنك) أي مثل حكم أهل الحرم (كل من دخل الحرم من غير أهله وإن لم ينو الإقامة به كالقصد بالعمرة والتمتع) أي من أهل الآفاق (والحلال) أي وكفيرة الحرم (من أهل الحل إذا دخله) أي الحرم لحاجة أي غير إرادة للنسك (إلا من دخله) أي الحرم (تاركا وقته) أي ميقاته من الحل (فيجب عليه) أي على الداخل من غير إحرام (العود إليه) أي إلى الحل والأحرام منه فإن لم يدرك عليه الدم وأما أعلم ثم هل يأثم بترك العود؟ فإن كان قادرا عليه نعم وإلا فلا إلا أنه لا يجب عليه دم آخر ترك هذا الواجب فتأمل فإنه ما أوجبوا عليه العود إلا لتدارك العيب الأول ليكون فله عن الوجه الأول

(فصل وقد يتغير الميقات بتغير الحال) أي من كون الواحد في الحرم أو الآفاق أو ما بينهما من غير أهلها (فيكون ميقات الآفاق الحرم) والاصل أي إذا صار من أهلها (والمكي الحل أو الآفاق) أي على حسب اختلاف حاله (والضابط فيه) أي القاعدة الكلية في هذا الحكم (أن من وصل إلى مكان صار حكمه حكم أهله) أي إذا كان قصده إليه على وجه مشروع بخلاف ما إذا كان على غير وجه مشروع بأن جاوز الميقات من غير إحرام ودخل الحرم أو خرج المكي إلى الحل لأحرام الحج فإنه لا يصير حكمه حكم أهل ما خرج منه أو دخل إليه (فلو خرج المكي إلى الآفاق أو الحل لحاجة فهو وقته للحج أو العمرة) أي بطريق الأفراد إذا خرج في الأشهر وأما إن خرج قبلها فله التران والتمتع أيضا ^(١) (إلا إذا قصد) أي في خروجه إلى الآفاق أو الحل (ترك وقته) أي ترك ميقاته (عددا) لا لقصد آخر بل لأجل أن يدخل للأحرام كما قدمناه (والآفاق أو الحل) أي المنسوب إلى ما بين الميقاتين (إذا دخل مكة أو الحرم فهو وقته) أي فالحرم صار ميقاته (الحج والحل للعمرة) إلا إذا قصد أي بالمجاورة (ترك وقته) أي عددا (بأن دخل لأجل الأحرام لا غير) أي لأغراض الأحرام من المقاصد في الخروج

(فصل في مجاوزة الميقات بغير إحرام من جاوز وقته) أي ميقاته الذي وصل إليه سواء كان ميقاته الموضع المعين له شرعا أم لا (غير محرم) بالنصب على الحال (ثم إحرام) أي بعد المجاوزة (أولا) أي لم يحرم بعدها (ففيه العود) أي فيجب عليه الرجوع (إلى وقت ^(٢)) أي إلى ميقات من المواقيت ولو كان أقربها إلى مكة ولم يتعين عليه العود إلى خصوص ميقاته الذي تجاوزته بلا إحرام إلا في رواية ^(٣) عن أبي

ويحرمون من مكة للحج فلي من كان حنيفا منهم أن يحرم بالحج قبل أن يدخل الحرم وإلا فله دم لمجاورة الميقات بغير إحرام لكن للنظر هنا مجال إذا أحرم هؤلاء من مكة كما هو معتادهم وتوجهوا إلى عرفة ينبغي أن يسقط عنهم دم المجاوزة بوصولهم أول الحل ملين لأنه عود منهم إلى ميقاتهم مع الإحرام والتلبية وذلك مسقط لهم المجاوزة اللهم إلا أن يقال لا يند هذا عودا منهم إلى الميقات لأنهم لم يقصدوا العود إليه لتلافي ما زلزمهم بالمجاورة بل قصدوا التوجه إلى عرفة ولم يجد من تعرض لذلك وأما أعلم بالصواب أنه وقد نقله الشيخ عبد الله العفيف في شرحه وأقره اه حجاب وقال في رد المحتار عقب عبارة الترتيب وقال القاضي محمد عبيد في شرح منسكه والظاهر السقوط لأن العود إلى الميقات مع التلبية مسقط لهم المجاوزة وإن لم يقصدوا حصول المقصود وهو التعظيم ^(١) قوله والتمتع أيضا: فيه خلاف يأتي فيما بعده داملاخون جان ^(٢) قوله إلى وقت: أي ويحرم منه إن لم يكن له عذر فإن كان له تكوف الطريق أو الانقطاع عن الرقة أو ضيق الوقت أو المرض الشاق ونحو ذلك فأحرم من موضعه ولم يعد إليه لزمه دم ولم يأثم بترك الرجوع وأثم بالمجاورة اه داملاخون جان ونحوه في الحجاب ^(٣) قوله إلا في رواية: يفهم منه أن جنده في رواية العود إلى خصوص ميقاته متعين وليس كذلك قال في فتح القدير وعن أبي يوسف رحمه الله إن

يوسف الأولى أن يحرم من وقته كما صرح به في المحيط خروجاً من الخلاف (وإن لم يبد) أى مطلقاً (فعليه دم) أى لمجاورة الوقت (فلو أحرِمَ أَقَاتِي دَاخِلَ الْوَقْتِ) أى في داخل الميقات (وأهل الحرم) أى أحرَمُوا (من الخلل للصح ومن الحرم للعمرة أو أهل الخلل من الحرم) أى على عكس ما عين لهم من الوقت (فعليه العود إلى وقت) أى ميقات شرعى لهم لا ارتفاع الحرمه وتسقوط الكفارة (وإن لم يعودوا فعليه الدم) والآن لازم لهم (فإن عاد) أى المتجاوز (قبل شروعه في طواف) أى من طواف نسك كطواف عمرة أو قدوم (أو وقوف) أى في وقوف بركة (سقط) أى الدم (إن لم يمه)^(١١) أى من الميقات على فرض أنه أحرِمَ بعده وإلا فلا بد أن ينوى وبلي يصير محرماً حينئذ وقبل يسقط عنه بمجرد العود وإن لم يلب (وإن عاد) أى المتجاوز إلى الوقت (بعد شروعه) أى في أحدهما (كأن استلم الحجر) الأولى كأن نوى الطواف سواء استلمه أولاً^(١٢) وسواء ابتدأ منه أم لا بل الصواب أن يقال بأن نوى فانه ليس له لمسا بعده نظير في الباب (أو وقف بركة) أى من غير طواف قدوم (لا يسقط) أى الدم (والعود إلى ميقاته) أى الذى تجاوزه (أفضل) أى ولو كان أبعد للخروج عن الخلاف السابق ولأن الأجر على قدر المشقة (وليس) أى السواد لكور (بشرط) أى في سقوط الدم على ظاهر الرواية خلافاً لابي يوسف وفرواقه بل إليه) أى الرجوع إلى وقته (غيره) أى لغير وقته (سواء في سقوط الدم ومن جاوز وقته) أى الذى وصل إليه حال كونه (يقصد مكاناً في الخلل) كبستان بنى عامر أو جعدة أو حدة مثلاً بحيث لم يمر على الحرم وليس له عند المجاوزة قصد أن يدخل الحرم بعد دخول ذلك المكان (ثم بدله) أى ظهور أى حادث ; أن يدخل مكة) أى الحرم ولم يرد نسكاً حينئذ (فله أن يدخلها)

كان الذى رجع إليه محاذياً لميقاته أو أبعد منه فكيفاته وإلا لم يسقط الدم بالرجوع إليه فالصحيح ظاهر الرواية لما تقدمناه من أن كلا من المواقيت ميقات لأمله ولغير أهله بالنس مطلقاً بلا اعتبار المحاذاة اه فأفاد ذلك أن لا يكون الميقات الآخر أقرب إلى مكة من ميقاته فعلى هذا قوله فالأولى أن يحرم من وقته تخصيصاً بالخاص إذ يكفي في الخروج عن الخلاف العود إلى وقته أو ميقات آخر ليس أقرب منه اه دالاً اخون جان (١) قوله إن لم يذهب فقول الإمام وقال لا يسقط الدم بالعود محرماً لي أو لم يلب وقال زفر لا يسقط لي أو لم يلب لأن جنايته لا ترتفع بالعود وصار كمن أفاض قبل الغروب ثم عاد إلى عرفات وللأئمة الثلاثة أنه تدارك البرك في أوامه وذلك قبل الشروع في الأضال فيسقط الدم لأن الواجب عليه التعظيم بالكون محرماً في الميقات ليقطع المسافة التي بينه وبين مكة متصفاً بصفة الإحرام وهذا حاصل بالرجوع محرماً إليه وأزم الإمام التولية تحصيلاً للصورة بالفقر الممكن وفي صورة إنشاء الإحرام لابد من التولية أو ما يقوم مقامها وكذا إذا أراد أن يحج به بخلاف ما إذا رجع محرماً حتى جاوز الميقات فلي رجع ومعه ولم يلب لأنه فوت الواجب عليه في التعظيم وأما الإضاعة فإن الواجب عليه إذا وقف نهاراً إما الكون بها وقت الغروب أو مده إلى الغروب على حسب اختلافهم على ما تقدم والعود بعد الغروب لم يشارك واحداً منهما كذا في الهداية والفتح اه دالاً اخون جان (٢) قوله الأولى كأن نوى الطواف سواء استلمه أولاً الخ : ظاهر عبارة البحر الرائق أنه لابد في لزوم الدم وعدم إمكان سقوطه من الشوط الكامل حيث قال فلو عاد إليه بعد ما طاف شوطاً لا يسقط الدم عنه اه وبعبارة الدرر بأن ابتدأ الطواف أو استلم الحجر بالطف باو يقتضى أنه يكتفى بالاستلام فقط قال في الشرنبلالية فليحرر هل يجزئ الاستلام مانع للسقوط أو لابد فيه من الطواف اه فتأمل ما في الشارح اه حجاب وفي رد المحتار وبعبارة الهداية ولو عاد بعدما ابتدأ الطواف واستلم الحجر لا يسقط عنه الدم بالاتفاق قتال واستلم الحجر بالوار وفي بعض نسخها بالفاء قال ابن الكمال في شرحها إنما ذكره تنبيهاً على أن المعتبر في ذلك الشوط التام فإن المستوفى الفصل بين الشوطين بالاستلام وإلا فهو ليس بشرط أو مثله في العناية وعليه فالمراد بالاستلام ما يكون بين الشوطين لا ما يكون في أول الطواف ويؤيد قول البدائع بعدم طاف شرطاً أو شرطين به ظهر أن ما في الدرر من عطفه بأو غير ظاهر لاقتضائه الاكتفاء ببعض الشوط فافهم واه أعلم اه تقرير الشيخ عبد الحق في تقرير الرافعي على رد

أى مكة وكذا الحرم (بغير إحرام) وفيه إشكال (١) إذ ذكر الفقهاء في حلة دخول الحرم بغير إحرام أن يقصد بستان بنى عامر ثم يدخل مكة وعلى ما ذكره المصنف وقرره لم تحصل الحيلة كما لا يخفى فالوجه في الجملة أن يقصد البستان قصداً أولاً ولا يضرة قصده دخول الحرم بعده قصداً ثانياً أو عارضياً كما إذا قصد مدنى جدة لبيع وشراء أو لا ويكون في خاطره أنه إذا فرغ منه أن يدخل مكة ثانياً بخلاف من جاء من الهند مثلاً بقصد الحج أولاً وأنه يقصد دخول جدة تبعاً ولو قصد بيعاً وشراء لا يقال فصار كذهب الشافعى أنه إذا كان قصده الأصل أحد النسكين يجب عليه الإحرام والإفلافاً يقول هذا الذى ذكرنا فيما إذا لم يقصد أولاً في دخوله أرض الحرم فإنه إذا قصده ودخل بغير إحرام يجب عليه دم لملك حرمة الحرم والله أعلم (ومن دخل) أى من أهل الآفاق (مكة) أو الحرم (بغير إحرام) فعليه أحد النسكين) أى من الحج أو العمرة وكذا عليه دم المجاوزة أو العود (فإن عاد إلى ميقات من عامه فأحرم

المحترق في السندى بعد ذكر ما في البحر ونحوه بما يدل على اشتراط الشروط في لزوم الدم مانعه لكن ذكر الفارسي عن خزانة الآلال لو أحرم بعد ما جاوز الميقات فإن استلم الحجر ليس له أن يرجع وقطع التلبية اه ولذا قال في الباب وإن عاد بعد شروعه كأن استلم الحجر أو وقف بمرقة لا يسقط اه وهذا يفيد أن مجرد الاستلام مانع من السقوط فالظاهر أن التقيد بالشروط ليس بشرط كما أن قول الهداية بعد ما ابتدأ الطواف واستلم الحجر كل ذلك تمثيل باعتبار العادة والواقع لا للاحتراز بل مجرد ابتداء الطواف مانع من سقوط الدم أخذنا من اقتصار صاحب الهداية على ابتداء الطواف ولم يقبده بالشروط ولذا قال في الدرر بأن ابتداء الطواف أو استلم الحجر عطف بأو فاقضى أنه يكفي بالاستلام فقط كما في الشربلية واقضى الاكتفاء أيضاً ببعض الشروط حيث قال بأن ابتداء الطواف وابتداء الطواف بالشروع فيه وهو صادق ببعض الشروط ويدل عليه أيضاً قول الشارح فيما سياتى أو عاد بعد شروعه وقول المصنف لم يشرع في نسك فإن الشروع لا يتوقف على الشروط الكامل ولذا قال الشيخ على القارى عند قول صاحب الباب كأن استلم الحجر الأولى كان نوى الطواف سواء استلمه أولاً وسواء ابتداء منه أم لا اه وشيخنا الشيخ محمد طاهر سنبل رحمه الله وفق بين القولين حيث حل مجرد الاستلام على طواف العمرة فإن المستمر يقطع التلبية بمجرد الاستلام وبمجرده يكون منفلاً يعمل ما أحرم به بخلاف الحاج يعنى فيشترط فيه كمال الشروط وهذا توفيق حسن اه كلام الرافعى وهو نهاية التحقيق فعض عليه بناجذيك اه (١) قوله وفيه إشكال : أقول لا إشكال وما ذكره الشيخ هو ما ذكره الفقهاء لأن وجوب الإحرام عند الميقات على من يريد دخول مكة وهو حيث لا يريد دخولها وإنما يريد البستان فإذا وجدت هذه الإرادة عند المجاوزة كفته سواء قصد ذلك قصداً أولاً أو لا بل أقول ربما لا يتأتى له القصد الذى ذكره الشارح لأن من المعلوم ضرورة إنما هو قصد مكة لإداء النسك فإيكن أن يتأتى فيه أن يكون قصده البستان بخلاف ما إذا أتى الميقات يريد كونه قاصداً مكة أمكنه صرف ذلك القصد إلى محل آخر غيرهما فإذا فعل ذلك وقصد غير مكة ما هو بين الحرم والميقات التحق بأهله وكان دخوله مكة بغير إحرام على ما عرفت تأمل قاله الشيخ حنيف الدين الرشدى اه حجاب قال في رد المحتار عند قول صاحب البر وهذه حيلة لا فاقى يريد دخول مكة بلا إحرام ثم إن هذه الحيلة مشكلة لما علمت من أنه لا يجوز له مجاوزة الميقات بلا إحرام ما لم يكن أراد دخول مكان في الحل لحاجة وإلا فكل آفاق يريد دخول مكة لا بد أن يريد دخول الحل وقد علمنا أن التقيد بالحاجة احتراز عما لو كان عند المجاوزة يريد دخول مكة وأنه إنما يجوز له دخولها بلا إحرام إذا بدا له بعد ذلك دخولها كما قدمناه عر شرح ابن السبكي ومثلاً مستعسكين فلم أن الشرط لسقوط الأحرام أن يقصد دخول الحل فقط ويدل عليه أيضاً ما نقلناه عن الكافى من قوله وهو لا يريد دخولها أى مكة وإنما يريد البستان وكذا ما نقلناه عن البدائع من قوله فأما إذا لم يرد ذلك وإنما أراد أن يأتى بستان بنى عامر وكذا قوله في الباب ومن جاوز وقته يقصد مكاناً من الحل ثم بدا له أن يدخل مكة فله أن يدخلها بغير إحرام قوله ثم بدا له أى ظهر وحدث له يقتضى

بحج فرض (أى أداء) أو نذر أو عرفة نذر (أو قضاء) وكذا عمرسة ومستحبة (سقطه) أى بتلبيته للإحرام من الوقت (مازمه بالدخول من النسك) أى النذر المتمين (ودم المجاوزة وإن لم ينو) أى بالإحرام (عما لزمه) أى بالخصوص لأن المقصود تحصيل تعظيم البقرة وهو حاصل فى ضمن كل ما ذكر وهذا استحسان والتباس أن لا يسقط ولا يجوز إلا أن ينو ماوجب عليه للدخول وهو قول زفر كما لو تحولت السنة فإنه لا يجزئه إلا بالاتفاق عماره إلا بتعين النية ولعل الفرق بين صورتين عند الأئمة الثلاثة أن السنة الأولى كالعيار لما التزمه فيندرج فى ضمن مطلق النية ومقيدها بخلاف السنة الثانية لأنها ليست لما ذكرناه قابلة (وإن لم يعد إلى وقت) أى بل أحرم بعد المجاوزة (لما يسقط الدم ولو لم يحرم من عامه) أى لذلك النسك (لم يسقط) أى ماله (إلا أن ينو عماره) أى خصوصا (بالدخول) أى بسبب دخوله (ينفي إحرام) أى حينئذ (ولو دخلها مرارا) أى بغير إحرام (فقبله لكل دخول نسك حج أو عرفة) بيان لنسك وكذا لكل دخول دم مجاوزة ومن وم عدم وجوب الدم إذا لم يرد أحد النسكين كصاحب الإيضاح (١) شرح الإصلاح قد خالف الصواب فإنه مخالف لإطلاق الأصحاب بأن من جاوزه فأحرم يجب عليه دم المجاوزة إن لم يعد إلى الميقات (فإن أحرم) أى المتجاوز عن الميقات مرارا (من عامه بفرض أو نذر فهو) أى فأحرامه معتبر (عن الأخير منها) (٢) أى عن المتجاوز الأخير من المرات (وعليه قضاء البقرة وإن لم يحرم من عامه فكما مر) أى من التفصيل الذى سبق (ولو جاوزه كافر فأسلم أو صبي فبلغ أو مجنون فأفاق ثم أحرم من حيث هو) أى من حيث وصل بعد تغييره من حال عدم التكليف إليه (ولو فى مكة أجزاء) أى إحرامه (ولا دم عليه) لأنه صار من أهل محل إحرامه والمجاوزة وقتت له فى غير حال تكليفه (والبعد إذا جاوز) أى من غير إحرام وكذا إذا يأسر محظورا آخر عما

أنه لو أراد دخول مكة عند المجاوزة يلزمه الإحرام وإن أراد دخول البستان لأن دخول مكة لم يبدله بل هو مقصوده الأصلي وقد أشار فى البحر إلى هذا الاشكال وأشار إلى جوابه بما تقدم عنه من أنه لا بد أن يكون قصد البستان من حين خروجه من بيته أى بأن يكون سفره المقصود لأجل البستان لا لأجل دخول مكة كما قدمناه وأجاب أيضا فى شرح الباب بقوله والوجه فى الجملة أن يقصد البستان قصدا أوليا ولا يضره دخول الحرم بعده قصدا ضميا أو عارضا كما إذا قصد هندى جدة لبيع وشراء أولا ويكون فى خاطره أنه إذا فرغ منه أن يدخل مكة ثانيا بخلاف من جاء من الهند بقصد الحج أولا ويقصد جدة تبعا ولوقصد يما وشراءه وهو قريب من جواب البحر لأن حاصله أن يكون المقصود من سفره البيع والشراء فى الحل ويكون دخول مكة تبعا لكن يتأنيه قولهم ثم يدا له دخول مكة فإنه يفيد أنه لا بد أن يكون دخولها غير مقصود لأصالة ولأنما بل يكون المقصود دخول الحل فقط كما هو ظاهر جواب البحر وكلام الكافي والبدائع والباب وغيرها وهذا مناف لقولهم إنه الحيلة لآفاق يريد دخول مكة بلا إحرام لأنه إذا كان قصده دخول الحل فقط لم ينجح إلى حيلة إذا بداله دخول مكة على أن هذا أيضا فيمن أراد دخول مكة لحاجة غير النسك أما لو أراد النسك فلا يحل له دخولها بلا إحرام لأنه صار من أهل الحل فبقائه بمقامه وهو الحل كما مر مرارا فكيف من خرج من بيته لأجل الحج فافهم أنه قال العلامة الرافى فى تقريره قوله لكن يتأنيه قولهم ثم بداله دخول مكة الخ بتدفع الاشكال فى هذه المسألة بأن المجوز لدخول مكة غير محرم أحد أمرين الأول أن يقصد الحل لحاجة ثم يبدو له دخول مكة وهذا ما ذكره فى الكافي والبدائع والثاني أن يقصد دخول الحل قصدا أوليا مع قصد دخول مكة قصدا ضميا وهو ما أشار له فى البحر وذكره فى شرح الباب وهو مرادهم بالحيلة ومن ذكر القسم الأول لم ينف كفاية القسم الثانى فيعمل بكل النصين تأمل وقال الشيخ محمد طاهر سبل على ما نقله عنه السندى فى قول الشارح وهذه حيلة أى لمن أحكمها وقصد موضعا فى الحل لحاجة قصدا أوليا كما صرح به بالمبسوط وغيره ولا يضره قصده دخول مكة بعد قضاء حاجته (١) قوله كصاحب الإيضاح : دخل فى الكاف شارح الرقاية صدر الشريعة وصاحب الدرر (٢) قوله فهو عن الأخير منها : ويسقط عنه دم المجاوزة الأخيرة لما قبلها لأن الواجب

تجب فيه كفارة مالية وهو بالغ (ثم عتق فليده دم) أى بعد عتقه (وكذا لو لم يعتق ويؤديه بعد العتق) وهذا فرع غريب وحكم عجيب حيث لا يتصور أن يؤديه بعد العتق إذا لم يعتق اللهم إلا أن يتكلف ويقال التقدير ثم عتق بعد مجاوزته فوراً وكذا لو لم يعتق أى حيث يؤديه بعد العتق إذا عتق

(باب الإحرام)

وهو الدخول في التزام حرمة ما يكون حلالاً عليه قبل التزام الإحرام بالنية والتلبية (شرائط صحة) أى صحة الإحرام (الإسلام) وقدم عليه الكلام (والنية والذكر) والاولى (١) أن يقول والتلبية أو ما يقوم مقامها من الذكر (أو تقليد البدنة) أى مع السوق وفيه أن النية والتلبية نفس الإحرام وحقيقته لا شرطه (٢) بل الإحرام شرط للنسك والنية من فرائض الإحرام إذ لا يعتد بدونها لإجماع وإن لم يكن كذلك التلبية أو ما يقوم مقامها من فرائض الإحرام عند أصحابنا لأنهم صرحوا أنه لا يدخل في الإحرام بمجرد النية بل لابد من التلبية أو ما يقوم مقامها حتى لو نوى ولم يلبس لا يصير محرماً وكذا لو لم يلبس ولم ينو عن أبي يوسف أنه يصير محرماً بمجرد النية وهو مذهب الشافعي ومن تبعه وعلى المذهب أنه يكون شارعاً عند وجودها هل يصير محرماً بالنية والتلبية جميعاً أو بأحدهما بشرط وجود الآخر فالمتقدم ما ذكره حسان الدين الشهيد أنه يصير شارعاً بالنية لكن عند التلبية لا بالتلبية كايصير شارعاً في الصلاة بالنية لكن عند التكبير لا بالتكبير (وتمين النسك ليس بشرط) بل يكفي في صحته أن ينوي قلبه ما يحرم به من حج أو عمره أو قرآن أو نسك من غير تعيين (وضيح) أى إحرامه (مهما) وإن كان لابد من أن يصير مينا ومينا (وبما أحرم به الغير) أى مطلقاً به كما في حديث علي (٣) كرم الله وجهه حيث قال أحرمت بما أحرم به النبي صلى الله عليه وسلم (وشرط بقاء صحته الجماع) أى قبل الوقوف في الحج وقبل الطواف في العمرة لأن الجماع حينئذ مقدس لهما وفي تركه المفسد شرعاً مساحاً لا تنقضي لأن الشرط هو القرض المتقدم على الركن سواء يراد بقاؤه إلى آخر الفعل كالطهارة والنية في الصلاة وكذا ترك الارتداد مطلقاً (وشرط بقائه) أى بقاء الإحرام على حاله من غير رفضه (أن لا يدخله) أى الإحرام بحجة أو عمره أخرى (على جنسه) أى من إحرام حجة أو عمره سابقة (فيل إتمام الأول) أى قبل إتمام العمل المتعلق بالإحرام الأول وخروجه عن أعماله جميعاً (وكذا على خلاف جنسه) بأن يكون الإحرام الأول بحج أو عمره الثاني على خلافه (في صور) أى خاصة (تأني) أى سيأتى بيانها وأحكامها من الرضا وما يرتب عليه من الدم في باب إضافة أحد النسكين إلى الآخر (وواجباته) أى واجبات الإحرام (كونه من الميقات وصونه عن المحظورات) أى باعتبار انجبار تركها بالدماء والكفارات فلا ينافي أن ترك المحظورات من المفروضات (وسننه كونه) أى كون إحرامه بالحج لا مطلقاً لإحرامه لقيد بقوله (في أشهر الحج) أى لأقلها فإنه مكروه عندنا غير جائز عند الشافعي (ومن ميقات بلده) أى إن مر به

قبل الأخيرة صار ديناً في ذمته فلا يسقط إلا بتعيين النية وهكذا كلما أدى نسكاً سقط عنه آخر ما حرم في وقته قبل ذلك النسك كذا في شرح الطحاوي والبدائع قال في الفتح وينبغي أن لا يحتاج إلى تعيين بل لو رجع مراراً فأحرم كل مرة بنسك على عدد دخلائه خرج عن عهده ما عليه كما قلنا فيمن طهه برمان من رمضان نصار ينوي مجرد ما عليه ولم يمين الأول ولا غيره جاز وهذا لو كان من رمضان قاله في الترهات حباب (١) قوله والاولى : إنما قال الاول دون الصواب لأن قول المصنف والذكر شامل للتلبية وغيرها ووجه الأولوية أن الكلام يكون مشعراً بأصالة التلبية أم داملاً أخون جان (٢) قوله وفيه أن النية والتلبية نفس الإحرام وحقيقته لا شرطه : أقول يخالفه ما في التهر حيث قال في تعريفه وشرطه الدخول في حرمة مخصوصة أى التزامها غير أنه لا يتحقق شرعاً إلا بالنية مع الذكر أو الخصوصية كذا في الفتح فهما شرطان في تحققه لا لزاماً لهما كما توهمه في البحر حيث عرفه بنية النسك من الحج أو العمرة مع الذكر أو الخصوصية أم والمراد بالذكر التلبية ونحوها والخصوصية ما يقوم مقامها من سوق للهدى أو تقليد البدن والله سبحانه وتعالى أعلم كذا في تحرير الشيخ عبد الحق (٣) قوله كما في حديث علي : وروى مثله عن

كافي نسخة صحيحة لأن الواجب هو الإحرام من الميقات ويصح من غير الميقات أيضاً والسنة أن لا يعدل من خصوص ميقات بلده أو طريقه وهذا عام لطلاق الإحرام وكذا قوله (والنفل) وهو سنة الإحرام مطلقاً (أو الرضوخ) أى فى الثياب عنه لكن عند إرادة صلاة وكفى الإحرام ثم هذا النفل للظافة فى الأصل حتى يلزم الحائض والنفساء ولا يقوم مقامه التيمم بخلاف المحدث إذا أراد أن يصلي صلاة الإحرام (وليس لإزار وروده) فالأزار من الحقوق الرداء من الكسوف ويدخل الرداء تحت اليد اليمنى ويلقيه على كتفه الأيسر ويبقى كتفه الأيمن مكشوفاً كذلك فى الخرافة ذكره البرجندى فى هذا المحل وهو موم أن الاضطباع يستحب من أول أحوال الإحرام وعليه العوام وليس كذلك فإن محل الاضطباع المسنون إنما يكون قبل الطواف إلى انتهائه لا غير (والطبيب) أى استعمال الطبيب^(١) فى البدن والتوب قبل الإحرام سواء بقى جرمه أو بعده أو لم يقو فى الأول خلاف (وأداء الركنين) أى لسنة الإحرام (الافى وقت الكراهة) أى كراهة الفرض أو النفل (وتعيين التلبية) أى الواردة فى الروايات الحديثة من غير زيادة نقصان وقيل إن زاد جاز بل أحب (وتكرارها) أى ثلاثاً فى كل ماذكرها (ورفع الصوت بها) لشهادة الأرض والحجر والمدر والشجره إلا المرأة فإن صوتها عورة^(٢) فيجب صونها (إزالة التثنية) أى ما يرجب الرسخ (قبل النفل) يان للافضل وإلا فهو من السن قبل الإحرام مطلقاً (كتم الأظفار) أى اغفار اليد والرجل (وتنف الأبط) أى شعره وتوب عن التلف الأفضل لمن اعتاده حلقه (وحلق العانة) ويقوم مقام التنف والحلق إزالة الشعر بالتورة (ونية النفل للإحرام) فإن مطلق التنية يكتفى لحصول أصل السنة وكذا نية غسل الجنابة أو الحنض (وليس ثوبين) أى ايضين كما فى نسخة (جديدين) أى غير ملبوسين قياساً على الكفن أولكوتهما لم يمس الله فهما (أو غسيلين) تبعداً عن العجاسة وتنزيهاً عن الوساخة فيفيد أن أصل لبس الأزار والرداء سنة ونية الأوصاف مستحبة (والعلنين) أى

أبى موسى الأشعرى رضى الله عنهما وكلاهما فى الصحيحين اه حاب (١) قوله أى استعمال الطبيب الخ: عبارة الكبير فصل ويستحب أن يطيب ويدهن بأى دهن وطيب شاء عند أبى حنيفة وأبى يوسف سواء كان تبقى عينه بعد الإحرام أو لا فى المشهور من الرواية وهو قول محمد أولاً ثم رجح وقال يكره أن يطيب بطيب يبقى أثره بعد الإحرام كالمسك والغالية ونحوهما ويجب بذلك عنده دم وقول زفر مثل قول محمد وفى السروجى التطيب على قولها بما لا لون له وفى التكملة بقول محمد نأخذ وكذا قال الطحاوى فى شرح معاني الآثار وبه نأخذ وفى التاتارخانية والصحيح ما ذكر فى المشهور من الرواية وفى فتاوى قاضيهان لا يكره التطيب بما تبقى عنه فى الروايات الظاهرة وقال الطرابلسى وهو الأصح وجعل القراصاصارى شارح المنظومة الخلاف بين عمد وصاحبه أيضاً فيما لو ادمن بدهن قبل إحرامه فبقى أثره بعده وقال الكرماني هذا يعنى الخلاف فى البدن وأما فى التوب فيكره التطيب بما يبقى أثره بعد إحرامه كما ذكره محمد لأنه لا يزول سريماً وقال الطرابلسى والأولى أن يكون الطيب فى بدنه دون ثيابه محرراً عن الخلاف وفى الكفاية إذا كان الطيب فى الثوب بأن كان مصبوغاً بورس أو زعفران أو ملطخاً بمسك أو غالية بمنسلة وفى التفتح وقد قيل يجوز أى التطيب فى الثوب أيضاً على قولها وفى منار البيان أما الطيب فى الثوب فمن أبى حنيفة وأبى يوسف أنه كالبدن ومنها لا يلل لا يطيب إلا بما لا تبقى عنه كما هو قول محمد وإذا تطيب قبل الإحرام بما لا يبقى عنه بعد الإحرام ولكن تبقى رائحته فإنه يجوز بالإجماع بين أصحابنا قاله قاضيهان ويستحب أن يكون طيبه من المسك وفى التفتح وللأختلاف استحبوا أن يذيب جرم المسك إذا تطيب به بماء ورد ونحوه وفى المبسوط لو ادمن قبل إحرامه ثم وجد ريحه بعده لم يلزمه شيء كما لو دخل سوق الطارين فدخلت رائحة الطيب فى أفقه لم يلزمه شيء ولو انتقل الطيب من موضع إلى موضع بعد الإحرام بالوقوف ونحوه لم يضره ولا فدية عليه انتهت كذا فى تقرير الشيخ عبد الحق (٢) قوله فإن صوتها عورة: هذا ضعيف، قال فى الدر المختار عند قول المتن ولا يطيب جهرًا بل تسمع نفسها دفعا للفتنة وما قيل إن صوتها عورة ضعيف اه قال العلامة طاهر سنبل قوله ضعيف أى كما ذكره فى شروط الصلاة

وليس التحلين وإن جوز ليس غيرهما مما لا يستر الكمين في وسط الرجلين (والنية باللسان) لأن المعتبر المشروط هو قصد الجنان وإن جرى على لسانه خلاف ماوى قلبه فلا عبرة به (ونيته بعد الصلاة) أى على تقدير أنه صلى (بلا فصل) أى بلا فاصلة كثيرة (جالسا) أى حال كونه جالسا قبل أن يقوم أو يركب أو يمشى (وسوق الهدى) أى بعثه والتوجه معه والهدى شامل للابل والبقر والنعمة (وتقليده) أى تقليد الهدى تقطوعا أو غيره لكنه مقيد بالابل والبقر والحاصل أن تقليد الشاة ليس بسة اجماعا والابل والبقر يقدان اجماعا والتقليد هو أن يربط على عنق البدنة قطعة نمل أو شراك نمل أو عروة مزادقا ولحاش شجر قاي قشرها ونحو ذلك مما يكون علامة على أنه هدى قال الكرماني ويستحب أن يكبر عند التوجه مع سوق الهدى ويقول الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر، الله أكبر وقته الحمد (وتقديم الإحرام على وقته) أى ميقاته (المكانى) للأفاقي (أن ملك نفسه) أى بالاحتراز عن المحظورات الحفظ عن المحظورات

(فصل في محرماته) أى محرمات الإحرام (وهى كثير قوسياً بعضها) أى في المحظورات مفصلاً (ومنها تأخير الإحرام عن الميقات) فإن الإحرام منه واجب بقوله (وترك الواجبات) نعم بعد تخصيص (و) أما قوله (١) ارتكاب المحظورات) أى المحرمات المقيدة بحال الإحرام من بين الحالات (والانتفاع بها) أى الارتفاق بالمحظورات ولو بغير ارتكاب المباشرة بأن يكون إكراها أو نسيانا أو خطأ أو جهلا فإنه يفيد رفع الإثم مع تحقق الكفارات (وأما مفسده فالجماع) أى الحقيقي (قبل الوقوف) أى في الحج وقبل الطواف في المرة بخلاف ما بعدهما وزاد في نسخة (ومبطله الردة) أى الارتداد مطلقاً (لا الجنون والأغما) أى الحادثان بعد الإحرام أو بعد الإتمام (ومانعنه من المضى) أى مضى مثليه وشارعه (في موجه) بفتح الجيم أى مقتضاه من أداء النسك الذى أحرم به (قوت الوقوف) أى في الحج (أو الحصر) أى حبس البدن وغيره في الحج والعمرة وسببى حكمها (ورافقه الرضى) على ما سبقت بيانه (ومن مكروهاته تقديمه على وقته الزمانى مطلقاً) أى سواء ملك نفسه أو لم يملكها للخروج عن الخلاف (وعلى المكانى إن لم يملك نفسه) وإلا فالإحرام من ديرة أهله أفضل وقيل لزومه وتضييقه أكل (والإحرام بلا غسل) حتى للعائض والنفساء (أو وضوءه) أى نياية عن النسل لمن أراد الصلاة (وترك كل سنة) أى إلا بغير وعدم قدرة وهو تعميم بعد تخصيص (وإحرام القارن بالحج قبل العمرة) فإن السنة في حقه أن يحرم بالعمرة قبل الحج حتى في النية (والجمع بين النسكين المتحدین) كجنتين وعمرتين (مطلقاً) أى للأفاقي وغيره. بخلاف (وبين المختلفين) كالقران والتنع (للسكى) خلافاً للشافعى رحمه الله تعالى

(فصل في حكم الإحرام) أى بعد محتمه (لزم المضى) أى بإتمامه ويفسره قوله (وعدم إمكان الخروج منه إلا بعمل النسك) أى جنسه (الذى أحرم به) أى من حج أو عمرة وإن كانا نفلين (وإن أفسده) أى الإحرام بالجماع (إلا في الفوات) هذا استثناء من الاستثناء وما بينهما جملة اعتراضية من شرطية ووصفية والمعنى لا يخرج عن الإحرام بشيء إلا بعمل نسكه في جميع الحالات إلا في حال فوات الحج بفوات وقوفه (فبعمل العمرة) يخرج من إحرامه (والإحصار) أى وإلا في حال الإحصار في الحج والعمرة (فبذبح الهدى) أى يخرج (والجمع) أى وإلا في الجمع بين (النسكين فنية الرضى مع ترك الأعمال في صور) أى في بعض الصور المفروضة من المسائل (وبالشروع في الأعمال في أخرى) أى في صور أخرى (ولو بلانية الرضى في صور) كما سبقت تفصيلها في محالها (ووجوب القضاء) بالرفع عطقاً على لزوم (إذا خرج بغير فعل مأثور به) كما في الفوات والإحصار (أو بضعه فاسداً) كما في الجماع المذكور (وقيل لا في المظنون) أى إلا ليمين شرع بإحرام يظن أنه عليه (إذا أحصر) فإنه لا يجب حيثن عليه القضاء لأنه لا يجب عليه الأداء كما في

في بحث العمرة اهـ (١) قوله وأما قوله الخ: لعل فيه سقطاً حيث لم يظهر جواب أما ولا يصلح أن يكون جوابه قوله فإنه يفيد الخ إذ لا يصح نسبة رفع الإثم إلى المبتدأ الذى هو قوله ولا إلى مقوله الذى هو ارتكاب المحظورات والانتفاع بالمعظوف على المبتدأ في عبارة المصنف فإن الانتفاع بها مع المباشرة قصداً موجب الإثم والكفارة بما

الصلاة والصوم ، لكن هذا الحكم مقيد بحال الإحصار لأنه إذا احصر وتحال . لزم لاحتجاج إلى الأفضال للخروج فلا يلزم القضاء بخلاف ما إذا كان لإحرامه على غير وجه الظن ثم احصر فإنما يجب عليه القضاء عندنا خلافاً للشافعي وأما لو أحرم بحجة أو عمرة على ظن أنها عليه ثم تبين أنها ليست عليه يلزم المضي بخلاف الصلاة والصوم لعدم قوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله ولأه لا يشرع فسخ الاحرام أبداً إلا بالدم والقضاء . وذلك يدل على لزوم المضي مطلقاً بخلاف المظنون في الصلاة على ما حقه ابن الهمام (وشرط الخروج^(١) منه) أي من إحرام العمرة والحج في الجملة (الحلق أو التقصير) أي قدر ربيع شهر الرأس (في وقته) وهو باعتبار محتمه بعد طلوع الفجر في الحج وبعد أكثر الطواف في العمرة وأما باعتبار وجوبه فوقه بعد الرمي في الحج وبعد السعي في العمرة وأما باعتبار جوازِهِ فوقه طول عمره (إلا إذا تعذر) أي الحلق أو بدله بأن لا يوجد حائق أو آ^(٢) أو وجد لكن في الرأس علة مانعة من الحلق (فيسقط) أي التحلل ، بلا شيء ، أي من وجوب دم أو صفة أو ما إذا لم يكر في الرأس شعر أو يكرن فيه عرق فيجب أو يستحب إمرار المويش عليه ، إلا في الرض كما مر) فإنه يخرج من الاحرام بدون الحلق أو ما يقوم مقامه (وتحليل زوجته) أي ولا تقبيل زوجته (وملوكة) أعم من عبده وجاريته (بفعل محظور) أي محظور ما كما في نسخة أي أي محظور من محظورات الاحرام كالجماع للزوجة والجارية والتطبيب للحلق ونحوهما لها ولغيرهما (فإنه) أي المحرم من الزوجة والمملوك (يخرج منه) أي من الاحرام (بلا حلق) أي ولا تقصير بل بفعل ذلك المحظور

(فصل في الاحرام في حق الأمكان) أي باعتبار أحوالها (على وجوه) أي أنواع مختلفة الأحكام (الواجب) أي منها الوجوب كون إحرامه (من أي ميقات كان) أي سواء كان ميقات بده أو غيره (والسنة) أي والشريعة المقررة أن يكون إحرامه (من ميقات بده) أي دفعا للحرج عن الأمة فلا ينافيه قوله (والأفضل من دورة أهله) لأنه من باب المبادرة إلى العاطات والمسارة إلى الخيرات ولما فسره بعض السلف قوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله (والفاضل كل ما قدمه على وقته) أي من غير دورة أهله قبل وصول ميقاته لكن بشرط كونه في أشهر الحج (والحرام) أي المحرم (تأخيره عن الوقت) أي الميقات المعين له (والمكروه تجاوز وقته إلى أدنى منه) أي إذا كان في طريقه ميقاتان وهو ممن يملك نفسه بالحفظ عن المحظور وإلا قد سبق أن تأخيره إلى الميقات الثاني الفضل من إحرامه في الميقات الأول (ويصح في الكل) أي ويصح الاحرام في جميع الصور الموافقة والمخالفة حتى في المحرم مما تقدم إلا أنه يجب فيه أدم (فلا يشترط لصحة) أي لصحة الاحرام (مكان ولا زمان) خلافاً للشافعي في الثاني فإن الاحرام ركعي عنده فلا يصح قبل وقته وشرط عندنا فيصح إلا أنه يكره سواء ملك نفسه أم لا (وكذا لا يشترط) أي لصحة الاحرام (هيئة) أي صورية ولا حالة (فلو أحرم لأبسا المحيط أو مجامعا المنقذ في الأول صحيحا) أي ويجب عليه دم إن دام لبسه يوماً ولا نصدة (وفي الثاني قاسداً) أي انقذ حال كونه قاسداً فعمل ما يعمل فسد الحج من المضي فيه ثم قضاه من قبله في الطلب الفائق عن السخايق لو أحرم مجامعا فسد حججه ولازم المضي فيه مكننا أطلق وقياس ما ذكره في الصوم أنه إن نزع في الحال لم يفسد إحرامه ولا فسد انتهى ومعنى في الحال أنه لا يقع منه الإدخال بعد تحقق التنية والتلبية فإن الإخراج لا يسبى جماعاً من كل وجه فهو بمنزلة خلع الثياب فإنه لا يسبى إيساً لكنه لا يخلو عن التلبس والمباشرة بالكلية ولعل هذا هو وجه الإطلاق والقياس على الصوم قد يقال إنه مع التفارق لأن أمر الصوم مما سوح فيه جماع الناس بخلاف حال الإحرام واه أعلم بالمرام

(فصل في وجوه الإحرام) أي أنواعه بالنسبة إلى الخاص والعام وهي أربعة (قرآن) وهو الجمع بين العمرة والحج (وتتبع) أي بانتفاع المحظورات بين تحلله من العمرة وبين إحرامه بحيث إذا لم يسق الهدى (وأفراد بحجة) أي سواء

فقوله فإنه الخ متفرع على قوله ولو بغير الخ اه داملا اخبر جان (١) قوله وشرط الحرج الخ : قدم الكلام فيه في باب الواجبات اه داملا اخبر جان (٢) قوله بار لا يوجد حائق أو آلة : أقول قد سارده فنذكر اه حجاب

أن بعمره بعدها أو قبلها لكن في غير الأشهر (أو عمرة) أي سواء حج قبلها أو بعدها لكن لم يقع في أشهره أو لم يحج أصلاً أو من غير حج أو قبل وقته (وأفضلها الأول) أي القرآن وهو اختيار الجمهور من السلف وكثير من الخلف (ثم الثاني) أي التمتع هو أفضل عند الإمام أحمد بن حنبل (ثم الثالث) أي الأفراد بالحج وهو الأفضل عند الإمام مالك والشافعي (ثم الرابع) وفيه أنه لا وجه للأفضلية في حق أفراد العمرة بل الأفضل عند القائل بأفضلية أفراد الحج هو أن يفرد الحج ويفرد العمرة أيضاً وإلا فلا خلاف أن الاتيان بالعبادتين أفضل من الاكتفاء بواحدة على سبيل الانفراد (وهذه الوجوه) أي الأربعة (هي المشروعة) أي في الجملة لكن في جوازها تفصيل بالنسبة إلى أهل الأمانة ولنا قال (الأولان) أي القرآن والتمتع (للافتقار) أي جائزان أو مشروعان له (والآخران) وهما الأفراد أي المذكوران (مطلقاً) أي لمطلق الناس من الأفاق والمكي لقوله تعالى - ذلك - أي التمتع وفي معناه القرآن ولم يكن أهله حاضري المسجد الحرام، ثم هذا حكم وجوه الإحرام المشروعة المأمور بها في الجملة (وأما المنهي عنها) أي من أنواع الإحرام المتصورة (فالجمع بين الحجتين) أي بإحرام واحد أو بإدخال واحدة على أخرى قبل الفراغ من الأولى (والعمرتين) أي بينهما كذلك وهما مني تحريم فيجب عليه الرض ودعه على ما سيأتي في محله (وإدخال العمرة على الحج مطلقاً) أي للآفاق وغيره لكنه مني تزيه للآفاق ومني تحريم للمكي قال الشافعي رحمه الله أو أحرم من الميقات بحجة ثم أحرم بعمرته قبل أن يطوف كان قارناً أو هو قول الشافعي لقوله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع ولو أحرم بعمرته بعد ما طاف طواف القدوم كان قارناً أيضاً ويلزمه في هذه دم جبر على الصحيح انتهى وأما بالصورة الأولى فيصير قارناً مسيئاً وعليه دم شكر ونحن نزهه صلى الله عليه وسلم عن هذا النوع بل يقول أنه نواهما معا ونرى بالعمرة أولاً ثم بالحج واهه أعلم ولنا قال (وإدخال الحج على العمرة للمكي خاصة) إلا أنه يصح أدأؤهما ويكون قارناً مسيئاً يجب عليه دم جبر لا شكر (وكذا القرآن) أي الجمع بين التسكين معاً أو بإحرام عمرة ثم بحج من غير تحال بينهما (والتمتع) وهو الاتيان بالحج بعد فراغ العمرة بشرط وقوعهما في أشهر الحج (له) أي انتهى للمكي خاصة لما سبق وعلى ما تقدم حكاه (وأما تفسير الوجوه الأربعة فإن أفرد الإحرام بالحج) أي ولم يدخل عليه شيئاً (ففرد) أي فهو مفرد وحجه أفراد (وإن أفرد بالعمرة) أي ولم يدخل عليها شيئاً (فأما في أشهر الحرم أو قبلها) وهو شامل لما بعدها (إلا أنه أوقع أكثر أشواط طوافها) أي العمرة (فيها) أي في الأشهر وكذا إذا وقع من غير اختياره بنسيان وغيره (أولاً) أي لم يقع أكثر أشواط طوافها فيها (الثاني مفرد بالعمرة والأول) أي وهو الذي أوقع أكثر أشواط طوافها فيها (أيضاً كذلك) أي مفرد بالعمرة (إن لم يحل من عامه) كما قدمنا (أو حل) أي من عامه (وأم) أي زل (بأهله) أي السكان بالآفاق (المساكن صحيحاً) بأن يكون ما بين الإحرامين (أو لم يلب بينهما) وهو ظاهر (وأم) (المساكن فاسداً) بأن ألم بأهله حال كونه محرماً بحل (فتنتع) أي مسنون (إن سلم الفساد) أي في عمرته أو حجه (وإلا) أي فإن لم يسلم فيها أو في أحدهما (فان أفسد عمرته ففرد بالحل أو حجه فبالعمرة) أي وإن أفسد حجه ففرد بالعمرة (وإن لم يفرد الإحرام بواحدة منهما بل أحرم بهما معاً) أي في زمان واحد (أو ادخل لإحرام الحل على إحرام العمرة قبل أن يطوف للعمرة أربعة أشواط تقارن شرطاً) أي بحسب الشرع سواء كان مسيئاً أولاً (إن أوقع أكثر طواف العمرة في الأشهر وإلا) أي بأن أوقع أكثر طواف العمرة قبل الأشهر (فلن) أي تقارن من جهة اللغة دون الشريعة (فلزمه) أي دم القرآن شكر أو جبراً (في الشرعي لا غيره) أي لا في غيره وهو التتوي لأنه ليس بما يوجب الشكر ولا بما يقتضي الجبر (وإن أدخل) أي الآفاق (إحرام العمرة على الحل) أي على إحرامه (قبل أن يطوف للقدوم) أي قبل أن يشرع فيه (ولو شوطاً تقارن مسيئاً أو بعد ما طاف له) أي القدوم والمعنى إن وقع إدخاله بعد شروعه في طواف القدوم (ولو شوطاً) أي ولو كل شوطاً (فأيضاً مسيئاً) أي قارن مسيئاً (إلا أنه أكثر إساءة من الأول) وكان حقه أن يقول في الأول شوطاً وفي الثاني ولو شوطاً ليفترق القارنان وتبين حكمهما

فأمل ليظهر لك وجه الحلال^(١) وسيجيى بيانه في محله الأليق به

(فصل في صفة الاحرام) اى في كيفية صفة دخول المحرم في الاحرام لاحد التمكن على وجه السنن والاستحباب والافضلية (إذا أراد) اى الناسك (ان يحرم) اى يحج او عمرة لوجهما (يستحب ان يقص شاربه) اى تنظيها وخشبة لاطالته لو طال زمان الاحرام ولم يذكر حلق رأسه لأن المستحب هو إيقاع شعره^(٢) لوقت الخروج من الاحرام بحلقه تنظيلا لميزان اجره لانه صلى الله عليه وسلم واصحابه لم يكونوا يحلقون رؤوسهم إلا بعد فراغهم من مناسكهم غير ما وقع لسيدنا على رضى الله تعالى عنه ولا عبرة بما يفعله العامة من اهل مكة وغيرهم من حلق رؤوسهم عند قصد إحرامهم ولو كان مدة إحرامهم يسيرة (ويقل) بتشديد اللام المكسورة وتخفيفها اى يقطع (اغفاره) اى من يديه ورجليه (ويتنصف) وهو الأفضل لمن اعتاده (او يحلق إبطيه) اى شعرهما وهو متنازع فيه (ويحلق عاتيه) اى شعرها المقصود النظافة بأى نوع من أنواع الإزالة ولو بالثورة فيها وفيها قبلها ويجمع أهله اى امرأته أو جاريته (إن كان) أى أهله (معه) تحسبنا للفرج وحفظاً عن النظر لها (ويجوز^(٣)) عن لبس الخيط اى قبل الثبة والتلية (ويقتل) يسدر او نحوه) كالذلولك وماه الحار وغيره (ينويه) أى حال كونه يقصد اغتساله (الإحرام) أى ليحصل له الاجر التام وإلا فيكفيه أصل الفعل أو مطلق الثبة أو انضمام نية غسل الجنابة معه (أو يتوضأ) اى ينسل أعضاء وضوئه فإن ما لا يدرك كله لا يترك كله (والنسل أفضل) أى لانه سنة مؤكدة (والوضوء يقوم مقامه في حق إقامة السنة) أى المستحبة (لا الفضيلة) أى لافضلية السنة المؤكدة وفيه إشارة إلى أن التيمم لا يقوم مقام النسل مطلقاً إلا إذا أراد به صلاة الإحرام ثم للنسل إنما يقع عن السنة إذا تحقق معه الإحرام سواء صلى به أم لا (ويستاك) اى فى أول طهارته (ويسرح) بتشديد الراء اى يمشط (رأسه) أو شعر رأسه^(٤) بعد تدهيته أو قبله وكذا حكم لحية (عقب القننل) اى حال بقاء رطوبته (وهذا النسل أو الوضوء يستحب للحائض والنفساء والصبي) اى الذى لا يصلى ولا يقوم التيمم مقامه عند المعبر عن الماء) أى إلا لمن جاز له أن يصلى صلاة سنة الإحرام فإنه يقيم حيثن (ولو اغتسل ثم أحدث

(١) قوله فأمل ليظهر لك وجه الحلال : وتأملت فظهر وجه الحلال لأن الفرق بين القارئ في قلة الاسماء وكثرتها مبنى على وجود جزء من الطواف وهو شوط وعنده فمن وجد منه شوط فاسأله أكثر فكله لو مناسبة له لأنها تنفيذه لو زاد في الأشواط كان ذلك بطريق الأولى وأما من لم يوجد منه شوط سواء لم يشرع في الطواف أو شرع فيه ولم يكمل شوطاً فإسأله قليلة ، وهذا المعنى يفهم من لفظ قبل أن يطوف شوطاً وأما في صورة زيادة لو فيصير المعنى هكذا لو أحرم بالعمرة قبل صدور طواف القدوم ولو قبل صدور شوط منه كان مسيئاً ومفهوم قبيحاً وإن أحرم بها قبل صدور أكثر من شوط من طوافه كان مسيئاً بالطريق الأولى وعدم وجود الأكثر من شوط أهم من عدم صدور شوط وهو عين المنطوق فلا أولوية قال الشيخ يحيى الحباب المكي بل الظاهر أن يحذف شوطاً أيضاً إذا لوجه للتقيد به وإن علم الأكثر بالأولى أقول لو لم يقيد به لربما يتوهم في بادئ النظر أن المراد الطواف الكامل فافهم اه داملا اخون جان (٢) قوله ولم يذكر حلق رأسه لأن المستحب إيقاع شعره : أقول يخالفه مقاله العلامة ابن نجيم في البحر الرائق ونصه : يستحب حلق الرأس لمن اعتاده أو أراده وإلا قصره اه ومثله في التبر والنذر وشرح الشيخ المرشدى وقال العلامة القطبي في منسكه مائنه : وهل يحلق رأسه أم لا ؟ روى عن بعضهم أنه كان يؤخر حلق رأسه فلا يحلق إلا في نسك ليجتمع ذلك الشعر في ميزانه وعن محمد بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب أنه أراد الحج وكان من أكثر الناس شعراً فقال له عمر رضى الله عنه خذ من رأسك قبل أن تحرم وعن القاسم وطاوس وعطاء أنهم سئلوا عن الرجل يريد أن يهل بالحج يأخذ من شعره قبل أن يحرم قالوا نعم أخرجهما سعيد بن منصور اه حباب (٣) قوله ويجوز : عده من المستحبات لأنه ليس بواجب قبل الاحرام ولم يترقضا لنفاذه عليه حتى لو أحرم وهو لا لبس بالخيط يعتقد ويكره اه داملا اخون جان (٤) قوله أو شعر رأسه : صوابه أى شعر رأسه اه حباب

ثم توضأ، أى أو تيمم (والحرم لم ينل فضل الفضل) لأن كاله أن يصلى به (وقيل يتال) أى فضيلة السنة لأن السبل من سنة الإحرام ولهذا يستحب لمن لا يصح له الصلاة أيضاً أو يكون فى رقت كرامة الصلاة وهذا هو الأظهر وإن كان الجمع إذا أمكن أفضل وأكل قائل (ولو أحرم بلا غسل ووضوء) وكذا بلا صلاة (جاز) لأنه ليس من شرائط الإحرام ولا من واجباته (ويكره) أى حيث ترك السنة بلا معنوة (ويستحب أن يتطيب أو يدهن) بتشديد الدال أى يستعمل الطيب والدهن فى يدهن وكان الأول أن يقول يدهن ويتطيب ليتوجه قوله (بما لا يلقى أثره) أى من الطيب (أفضل) أى خروجهما من خلاف محمد وغيره (ويستحب أن يكون بالمسك وإذغاب جرمه بما ورد ونحوه) أى من الماء الصافى (والأول أن لا يطيب ثيابه) لأنه نوع من أثر بقاءه ^(١) لاسيما وقد يتفصل أحياناً عن يدهن فيكون لأنه لا يثبت طيب أو مستعمل الطيب فى أثناء إحرامه وانه أعلم

(فصل) ثم يتجرد عن الملبوس المحزم) بتشديد الراء المفتوحة أى المتنوع المنهى (على المحرم) من الخيط والمعصر ونحو ذلك (ويأس من أحسن ثيابه) لقوله تعالى خذوا زينتك عند كل مسجد أى إرادة كل عبادة (ثوبين جديدين) تشبيهاً بكفن الميت وهو الأفضل (أو غسيلين) أى للطهارة والنظافة (أيضين) وصف ثوبين وهو الأفضل من لون آخر كما هو فى أمر الكفن مقرر وقوله صلى الله عليه وسلم لبسوا الثياب البيض فإنها أطهر وأطيب وكفونوا فيها موتاكم رواء جماعة (غير غطين) بيان للأفضل وإلا فإذا لم تكن الخياطة على وجه الخيط المتنوع جاز (أزاراً) أى يستر العورة (ورداً) يستر الكفتين فإن الصلاة مع كشفهما أو كشف أحدهما مكروهة وإنما يسن الانضباط حال الطواف فقط خلافاً لما توهمه العوام من مباشرته فى جميع أحوال الإحرام (ويجوز) أى الإحرام (فى ثوب واحد) أى بأن يكتفى بما يجب عليه من ستر العورة (وأكثر من ثوبين) بأن يحصل واحد فوق واحد أو يبدل أحدهما بالآخر (وفى أسودين) وكذا فى أخضرين وأزرقين (أو قطع خرق) أى وفى خرق مقطعة أولاً (مخيلة) ثانياً (والأفضل أن لا يكون فيهما خياطة) أى أصلاً

(فصل) ثم يصلى ركعتين بعد اللبس أى لبس الأزارين وكذا بعد التطيب يتوى بهما أى بالركعتين سنة الإحرام ليعزز فضيلة السنة ولو أطلق جاز يقرأ ^(٢) فيهما الكافرون والأخلاص أى بعد الفاتحة لحديث ورد بذلك لما فهمنا من البراءة عن الشرك وتحقق التوحيد فهو بيان الأفضل وفى الظهيرة أن كثيراً من علاننا يقرأون بعد الكافرون ربنا لا تزغ قلوبنا الآية وبعد الإخلاص ربنا آتانا من لدنك رحمة الآية (ويستحب إن كان بالمقات مسجد) أى مأثور (أن يصلحها فيه) أى لتحصل له زيادة بركة المكان (ولو أحرم بغير صلاة جاز) أى جاز إحرامه لأفضله لكونه ترك السنة (ولذا قال (وكره) أى فعله إلا إذا كان وقت كرامة الصلاة لقوله (ولا يصلى فى وقت مكروه) أى للفرائض والتوافل اتفاقاً لأئمتنا خلافاً للشافعى وإتباعه ^(٣) حيث جوزوا الصلاة التى لما سبب فى الأوقات المكروهة بقول

(١) قوله من أثر بقاءه: الظاهر أن فى العبارة قلباً بأن الأصل من بقاء أثره جاز (٢) قوله ثم يصلى ركعتين بعد اللبس: روى جابر رضاه عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بذي الحليفة ركعتين عند إحرامه وحديث صل فى هذا الوادى المبارك مشهور أم داملأ اخون جان قال البدر العيني فى شرح البخارى عند حديث صل فى هذا الوادى قال الكرماني ظاهره أن هذه الصلاة صلاة الإحرام وقيل كانت صلاة الصبح والأول أظهر ثم قال وفيه مطلوبية الصلاة عند الإحرام وهو مذهب العلماء كافة إلا ما روى عن الحسن البصرى فإنه استحب كونها بعد فرض ثم قال الصلاة ركعتين من سنة الإحرام لأنه صلى الله عليه وسلم أمر بذلك أمر إرشاد وأنه صلى ركعتين ولا يصلحها فى الوقت المكروه أم (٣) قوله بخلافاً للشافعى وأتباعه حيث جوزوا الخ: أقول ما قاله المصنف فى الكبير هو الصواب فإن الشافعى وإن جوز الصلاة التى لما سبب فى الأوقات المكروهة لم يطلق السبب بل هو مفيد عتدهم بأن يكون متقدماً على الصلاة أو متأخراً لها وأما إن كان متأخراً كركعتي الإحرام وصلاة الاستخارة فتحرم فى أوقات الكرامة كما هو مسطور فى كتبهم أم

المصنف في الكبير لإبلى في الأوقات المكروهة بالاجماع ليس في محله وإن كان يمكن حمله على إجماع أئمتنا (وتجوز المكتوبة عنها) أي عن صلاة الاحرام وفيه نظر (١) لأن صلاة الاحرام سنة مستقلة كصلاة الاستخارة وغيرها مما لا تقوم القرينة مقامها بخلاف تحية المسجد وشكر الوضوء فإنه ليس لها صلاة على حدة كما حققه الحجة فتأدى في ضمن غيرها أيضاً قول المصنف في الكبير وتجوز المكتوبة عنها كتحية المسجد قياس مع الفارق وهو غير صحيح (وإذا سلم) أي فرغ من صلاته (فالأفضل أن يحرم) أي يشرع في الاحرام (وهو جالس) أي قبل أن يقوم (مستقبل القبلة في مكانه) هذا مستدرك زائد على الكبير مستثنى عنه بقوله حال كونه جالساً (فيقول بلسانه) أي استجاباً (مطابقاً لجنانه) بفتح الجيم أي موافقاً لما في قلبه وجواباً (اللهم أني أريد الحج) أي إحرامه أو إنشائه وينبغي أن يقيد بالفرض إن لم يكن حج قبله بخلاف في جواز الاطلاق عن الفرض ولا ينبغي أن يقيد بالنفل إذا كان فقيراً فإنه حيث لا يقع عن فرضه حتى إذا صار غنياً بعد وجوب عليه الحج فانياً على أن بعضهم قالوا إذا وصل إلى المقات صار فرضاً عليه فيقتضيه حج بنية النفل فلا يلزم في ذمته أن يحج للفرض بعده أيضاً (يسره ل) أي سهل أسبابه ووفق أعماله (وتقبله مني) أي بعد تمامه وزاد بعضهم وأغنى عليه وبارك في فيه . ولما كان الدعاء ظاهر الأخبار عتملاً للإنشاء وقائلاً أن ينوي به الأداد زاد للمصنف احتياطاً قوله (نويت الحج) فإنه نص يراد به الإنشاء قطعاً إلا إذا قصد به الإخبار أيضاً (وأحرمت به) أي دخلت في التزام اجتناب محرماته (فه تعالى) أي خالصاً مخلصاً من غير رياء ومهمة وقد تقدم أن الاحرام لا يصح إلا باقران التنية والتلبية يقول المصنف (ثم يلي) ليس كما ينبغي بل حقه أن يقول قيلي أو ويلي أي بالتلبية المتأخرة لأنها السنة وهي المذكورة بقوله (ليك اللهم ليك) أي أقت يابك إقامة بعد أخرى واجبت لذلك حرة بعد أخرى وجملة اللهم بمعنى بالله معترضة بين المؤكد والمؤكد (ليك لا شريك لك) أي على الإطلاق المراد به في التوحيد الحقيقي رداً على المشركين حيث كانوا يستثنون ويقدون بقولهم الا شريكاً هو لك تملكه وما ملك شيئاً من الملك حتى نفسه لا حقيقة ولا مجازاً ، وفي هذا حجة واضحة عليهم لكن عقول أضلها بأرجا (ليك إن الحمد والتمنة) هو بالكرس أولى من الفتح لتوهم العلة والمعنى أن التناء الجليل والشكر الجزيل (لك) أي لا لنفرك لعدم استحقاقه سواك (والملك) بالنصب وجوز الرفع وعلى كل فالخير مخوف أي لك وقوله (لا شريك لك) تأكيد لإفادة التوحيد واستحسن الوقف على الملك ثلاثاً يوم أن ما بعده خبره ويستحب أن يرفع صوته بالتلبية ثم يخفض صوته (ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم) لإجلالاً لكبرياء الله وعظمته (ثم يدعو بما شاء) ومن الآثار اللهم إني أسألك وشاك والجنة وأعوذ بك من غضبك والنار وكذا يستحب أن يقول اللهم أحرم لك شرى وبشرى ودنى من النساء والطيب وكل شيء حرمته على المحرم أبنتي بذلك وجهك الكريم وأما ما ذكره صاحب السراج الواحج أنه يقول ذلك ثم يلي فليس في محله لأن الاحرام لم يتحقق إلا باقران التنية والتلبية فلا معنى لفصل بينهما بهذا الدعاء والله أعلم وفي شرح الكنز واستحب بعضهم أن يقول بعد التلبية اللهم أغنى على فرض الحج وتقبله مني واجعلني من وفدك الذين رضيت عنهم وأرضيتهم وقبلت اللهم قد أحرم لك شرى وبشرى ولحي ودنى وعطائي (وإن أحرم بعد ما سار أو ركب) وكذا إذا قام أو مشى (ويستحب أن يذكر في إلهاله) أي في رفع صوته بالتلبية حال إحرامه (ما أحرم

حجاب قال داملاً رحمه الله الظاهر أن للشافعية في ذلك قولين قال الامام النووي في وقت من الأوقات المنهى فيها عن الصلاة لم يصلها هذا المشهور وفيه وجه لبعض أصحابنا أنه يصلها فيه لأن سببها إرادة الاحرام وقد وجد ذلك فقل المصنف اعتمد في الكبير على قولهم المشهور والشارح اعتبر قول البعض وظنه معتمداً عندهم مع اشتراط إطلاق السبب والله أعلم بالصواب والأصوب أنه أقول قال النووي في الإيضاح فإن كان الاحرام في وقت كراهة الصلاة لم يصلها على الأصح ويستحب أن يؤخر الاجرام إلى خروج وقت الكراهة ليصلها ما قال العلامة ابن حجر في حواشيه قوله لم يصلها هو المعتمد لتأخر سببها (١) قوله وفيه نظر: أقول هو مخالف لما تقرر في عامة كتب

به من حج أو عمرة (أى بافترادهما) (أو قران) أى باجماعهما (فيقول ليك بحجة) أى إذا أراد الحج فقط . وإلا فيقول ليك بعمرة أو ليك بعمرة وحجة ولواكتفى بماعينه منها في التية لكنى ولما كان الدعاء والتية المذكوران سابقا مصورين في الحج فقط قال (وإن أراد العمرة) أى وحدها (أو القران يذكرهما) أى العمرة وحدها أو القران بأن يقول اللهم إني أريد العمرة فيسرها لى وتقبلها منى نويت العمرة وأحرمت بها لله تعالى ليك بعمرة أو العمرة والحجة جميعا (في الدعاء والتية) أى كليهما غاية أنه بالتية بطريق القرصية لإفادة التعيين وفي الدعاء على سبيل الاستحباب كما في التلية (وفي القران) أى دعاء ونية (يقدم أى بطريق الاستحباب (ذكر العمرة على الحج) في اللفظ أى المقرون بالتية بأن يقول اللهم إني أريد العمرة والحج فيسرها لى وتقبلها منى نويت العمرة والحج وأحرمت بهما لله تعالى ليك بعمرة وحجة ويستحب زيادة قوله حقا تعبدورا (وإن كان إحرامه عن الغير) أى نيابة أو تطوعا (فليؤنعه) وهذا متعين ويستحب في الدعاء ذكره أيضا (ثم إن شاء قال ليك عن فلان) أى بحجة ونحوها وهو الأفضل ولو مرة (وإن شاء اكتفى بالتية) أى عنه ولم يذكره لا في الدعاء ولا في التية

(فصل وشرط التية أن تكون بالقلب) إذ لا يعتبر اللسان إجماعا بل قيل إنه بدعة إلا أنها مستحسنة أو مستحبة لتذكير القلب واستحضاره (فينوى بقلبه ما يحرم به) أى ما يقصد به الاحرام (من حج أو عمرة أى مفردين (أو قران) أى مجتمعين (أو نسك من غير تعيين) أى ولو احتاج بعده إلى تعيين وكذا إذا كان متهما مطلقا بنسك غيره (وذكره) أى يان ما يحرم (باللسان مع ذلك) أى مع قصد بقلبه (أفضل وليس) أى الجمع بينهما (بشرط اتفاقا (ولو نوى بقلبه ولم يتكلم بلسانه صح) أى إذا لى بلسانه (وإن جرى على لسانه) أى نوع من التية (خلاف ما نوى بقلبه) أى بالخصوص (فالعمرة بما نوى) أى في جهته (لا بما جرى) أى مضى على لسانه كما في باب الصلاة وهذا حكم التية وفي مناه حكم التلية ولذا قال (قل لى بحجة ونوى بقلبه العمرة أو لى بعمرة ونوى بقلبه الحج أو لى بهما جميعا ونوى أحدهما لى بأحدهما أونوى كليهما فالعمرة بما نوى) ثم التية وإن كانت فريضة لإتصاف إلا باللسان مع القدرة لكن لا يشترط فيها التعيين بل مطلق التية كاف في حصول الشرط

(فصل وشرط التية أن تكون باللسان فلو ذكرها بقلبه لم يعتد بها) أى بذلك التية السانبة (١) المجردة عن إحضار التية الجنائية (والأغرس يلزمه تحريك لسانه) أى إن قدر فإنه نص محمد على أنه شرط (وقيل لا) لا يلزم (بل يستحب) أى تحريكه في المحيط تحريك لسانه مستحب كما في الصلاة وظاهر كلام غيره أنه شرط أما في حق القراءة في الصلاة فاختلوا فيه والأصح أنه لا يلزمه التحريك قلت فينبى أن لا يلزمه في الحج بالأولى فإن باب الحج أوسع مع أن القراءة فرض قطعى متفق عليه والتية امر ظنى مختلف فيه (وكل ذكر يقصد به تعظيم الله سبحانه) أى ولو مشوبا بالدعاء على الصحيح (يقوم مقام التية كالتلهيل والتسييح والتحميد والتكبير وغير ذلك) أى من أنواع الثناء والتحميد (ولو قال اللهم) بمعنى يالله (بجزته) وهو الأصح في الصلاة أيضا كما في المحيط (وقيل لا) أى قياسا على الصلاة حيث لا يجوز فيها بدلا من تكبير الافتتاح عند بعضهم والفرق ظاهر (ويجوز الذكر) وكذا التية (بالعربية والفارسية وغيرهما) كالتركية والهندية ونحوهما (بأى لسان) أى بأى لغة ويان (كان) والجمهور على أنه يستوى فيه من يحسن العربية ومن لا يحسنها وهو الصحيح بخلاف افتتاح الصلاة عندهما فالقول أن باب الحج أوسع (والتية مرة فرض) وهو عند الشروع لا غير (وتكرارها سنة) أى في المجلس الأول وكذا في سائر المجالس إذا ذكرها (وعند تغير الحالات) كالإسباح والإسما والاسطر والخروج والدخول والقيام والقعود والمشي والوقوف

المذهب من أنه تجزئ المكتوبة عنها قال في البحر الرائق وتجزئ المكتوبة عنها كتبة المسجد اه حجاب (١) قوله أى بذلك التية السانبة الخ قال الحجاب قلت في العبارة قلب والصواب أن يقال أى بذلك التية القلبية الغير الحارجية على اللسان فتأمل قلت المناسب لعادة الشارح من رعاية السجع هكذا أى بذلك التية القلبية الغير الحارجية بالتية السانبة

وملافة الناس ومنازلهم والمراحة والتوسعة وأمثال ذلك (مستحب، يؤكد) أى زائد تأكيده على سائر المستحبات (والإكثار معانها) أى من غير قيد بتغير الحال (مندوب) أى مطلوب شرعا ومثاب عليه أجرا لكن مرتبة التذنب دون مرتبة الاستحباب (ويستحب أن يكرر التلبية في كل مرة) أى إذا شرعها (ثلاثا وأن يأتي بها) أى بالثلاثة (عل الولاء) بالكسر أى الموالاتة والمتابعة من غير فصل بينهما بنحو أكل طعام وشرب ماء (ولا يقطعها بكلام) أى أجنبى عن التلبية (ولورد السلام في خلالها جاز) يعنى ويجاز أن لا يرد في خلالها بل يؤخره حتى يرد بعد فراغها إن لم يقفه الجواب بالتأخير عنها (ويكره لفه) أن يسلم عليه) أى حال تليته جهرا وهل يستحب الجواب ميتة؟ الأظهر نعم (ولا ينبغي أن يخل) أى يقع إخلالا (بشيء من التلبية) أى من بنائها وإعرابها (المستوية) أى التي تقدمت والمقصود أنه لا ينقص شيئا منها (فإن زاد عليها) أى بعد فراغها لافى خلالها (فحسن) بل مستحب بأن يقول ليك وسعديك والخير كله يديك والرغاء إليك ليك إله الخلق ليك بحجة حقاً تعبدوا ورقاً ليك إن العيش عيش الآخرة ونحو ذلك، فما وقع مأثورا فيستحب زيادته وما ليس مروياً لجائز أو حسن : وقد أخرج البزار والبيهقي عن حذيفة رضى الله عنه قال يجمع الله الناس في صعيد واحد لاستسقم نفس فيكون أول من يدعى محمد صلى الله عليه وسلم فيقول ليك وسعديك والخير في يديك والمهدى من هديت وعبدك بين يديك بك وإليك لامنجا منك إلا إليك تباركت وتعاليت سبحانك رب البيت فعند ذلك يشفع فذلك قوله تعالى صي أن يملك بك مقاما محمودا كذا في البدور السافرة للسيوطي فهو صلى الله عليه وسلم أول من قال على أول من قال ليك في عالم الأرواح وأول من لم في بيت الأشباح (ويستحب إكثارها) أى غير مفيد بحال من الأحوال بل يستحب (تأمنا وقاعدا) وكذا مضطجعا وماشيا (راكبا وتارلا واقفا وسائرا طاهرا) وهو الأكل (ومحذا) أى بالحدث الأصغر لقوله (جنباً وحائضاً) وكذا غاسماً وعند تغير الأحوال) أى بما ذكر وعالم يذكر كهبوب الريح وطلوع الشمس وغروبها وأمثالها ويستثنى منها حال قضاء الحاجة (والأزمان) أى وقسم الأزمان المشتتة على تغير الأحوال وكذا تغير المكان (وكما علا شرقاً) فتحتجج أى صد مكانا عالياً إلا أنه يستحب حيثئذ ضم التكثير معها (أو هبط وأدبا) أى نزل مكانا منخفضاً لكن يستحب زيادة التوسيع أيضاً (وعند إقبال الليل والنهار) أى كما فهم من اختلاف الزمان (وبالإسحار) بكسر الهمزة أى بالهخول في وقت السحر لقولهم وإذا أسحر ويمحز فتح الهمزة على أنها جمع سحر أى في أوتها (وبعد الصلوات) أى فراغها (فرضا) أى أداؤه قضاء وكذا الوتر لأنه فرض عملا (ونفلا) أى ما ليس بفرض فيشمل السنة والتطوع وهذا الإطلاق هو الصحيح الملتزم المطابق لظاهر الرواية وأما ما خصه الطحاوى بالمكتوبات دون التواظف والقنوات فهو رواية شاذة كما قاله الأسديجاني اللهم إلا أن يقال أراد زيادة الاستحباب بعد الفرائض الزكية ولذا قال ابن الميام والتعمم أولى (وعند كل ركوب ونزول) كما استفيد من قوله راكبا ونازلا (ولقاء بعضهم بعضا) أى بعضا آخر كما تقدمنا (وإذا استيقظ من النوم) أى استنبه وكذا إذا قصد النوم وأراد له من جهة تغير الحالة (أو استعطف راحته) أى صرف عتات دابته من طريق إلى أخرى (وإذا كانوا جماعة) وألقاها هنا اثنان ولذا قال (لا يمشي أحد على تلبية الآخر) لأنه يشوش الخواطر ويغوت كمال سمع الحاضر (بل كل إنسان يلي بنفسه) أى منفردا بصوه (دون أن يمشي على صوت غيره) أى غلى وجه الغيبة لالتسبية وكذا قيل إن المداولة القرآنية إنما تستحب إذا كان قرا واحداً بعد واحد دون الميعة الاجتماعية على ما أحده القراء المصرية والشامية (ويستحب أن يرفع بها) أى بالتلبية (صوته) وكما بالغ فهو أحب لشهادة كل من بلته لكن لا يجب أن يقطع صوته وتضرره به نفسه لما ردد من أنه صلى الله عليه وسلم قال لبعض أصحابه حين تجارزوا عن الحد في رفع أصواتهم لبعض الأذكار في الأسفار اربعوا على أنفسكم فإنكم لاتدعون أصم ولا بليدا بل تدعون سمياً قريبا ولهذا قال ابن الحاج المالكي وليحذر عما يفعله بعضهم من أنهم يرفعون أصواتهم بالتلبية حتى يعمقوا حلقهم وبعضهم يخفضون أصواتهم حتى لاتكاد تسمع والسنة في ذلك التوسط اه هنا ذكره المصنف من ولا بالتلبية اللسانية المجردة الخ داملا اخون جان ونحوه في تهرير الشيخ عبد الحق

ان رفع الصوت بالتلبية مستحب فيه مسأحة لأن المختص أنه سنة كما صرح به قوام الدين في شرح الهداية وكذا قال المحقق ابن الهمام هوسنة فإن تركه كان مستيئلاً لشيء عليه ولا يبالغ فيه فيجهد نفسه كيلاً يتضرر ثم قال ولا يخفى أنه لا منافاة بين قولنا لا يجهد نفسه بشدة ورفع الصوت وبين الأدلة البالغة على استحباب رفع الصوت بشدة إذ لا تلازم بين ذلك وبين الاجتهاد إذ قد يكون الرجل جهورى الصوت عالياً طبعاً فيحصل الرفع العالي مع عدم تعب (إلا أن يكون في مصر) فإنه لا يستحب أن يرفع صوته خوفاً من الرياء والسمعة والأظهر أن يكون يتضرر فيصنف على بعض من حرر (أو امرأة) فإنها لا ترفع صوتها بل تسمع نفسها لاغير كما صرح به شارح الكنز ولأن صوتها عورة^(١) فرفضه يكشفه عورة (وبلي) أى حال إحرامه (في مسجد مكة) الظاهر أنه من غير رفع صوت مبالغ يشوش على المصلين والطائفين فإن ابن الضياء من علمائنا صرح بأن رفع الصوت في المسجد ولو بالذكر حرام (ومنى) أى وفى منى أو فى مسجدها كما ذكرنا (وعرفات) وكذا بعده في مزدلفة إلى أن يرى (لا في الطواف) أى لا يلى حال طوافه مطلقاً لأن اشتغاله حينئذ بالأدعية المأثورة أفضل وهذا إذا أريد به طواف القدوم أو طواف الفرض على فرض تقديمه على الرمي وإلا فلا تلبية في طواف العمرة ولا في طواف الفرض بعد الرمي (وسعى العمرة) أى ولا في سعى العمرة فإن التلبية تقطع بأول شروعه في طوافها وأما ما أطلق بعضهم من أنه لا يلى حالة السعى فتعين حملها على سعى العمرة أو سعى الحج إذا قدمه ثم لا خلاف في أن التلبية إجابة الدعوة وإنما الخلاف في البدأى من هو قليل هو الله تعالى وقيل هو رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل هو الخليل^(٢) عليه السلام قال المصنف في الكبير وهو الأظهر قلت إن كان المراد الإجابة الروحية فلا شك أنه الأظهر وإلا فهو صلى الله عليه وسلم أمر بالتداء أيضاً لقوله تعالى وأذن في الناس بالحج على خلاف فيه أن المأمور به إبراهيم أو هو عليهما الصلاة والسلام وقد نادى الناس بالحج عام الوداع ثم لا مريم أن البدأى المحقق هو الله سبحانه فالصواب أن الخطاب فيليك رب الأبواب لدلالة ما بعده من لفظ اللهم ولا شريك لك وغيره ودعوى الالتفات بما لا يلتفت إليه ولا يرجع عليه (ويقوم تقليد الهدى مقام التلبية) الهدى يشمل الإبل والبقرة والغنم فكان حق أن يقول تقليد البدنة كما صرح بقوله (وهو) أى تقليده (أن يربط) بكسر الموحدة وهى الفصصى وبعضها (في عتق بدنة) أى في رقبتها وهى متناولة للبقرة عندنا خلافاً للشافعى ولذا عطف عليها تصريحاً للمراد بقوله (أو بقرة واجب) أى هديها كقران ومتممة ونذر وكفارة (أو نفل) أى تقوع شامل للسنة فإنه يستحب الهدى لكل ناسك إن قدر عليه فقد أدى صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع مائة بدنة نحر منها ثلاثة وستين يده الشريفة عدد سنى عمره النيفة وأمر المرتضى بنحر البقية (قطعة نعل) أى كاملة أو ناقصة (أو مزادة) أى قطعة مزادة وعورتها وهى يفتح الميم كجرباب زوائد أو السفره التى غالبها من الجلد المصحوب فى السفر (أو لحاء شجرة) وهى بكسر اللام ممدود أى شجرها (أو نحوه) من شراك نعل وغير ذلك مما يكون علامة على أنه هدى ثلثا يتعرضوا له وإن عطب وذبح فلا يأكل منه إلا الفقراء دون الأغنياء (ويسوقها) أى يدفعها من ورائها فإن السوق ضد التودد (ويتوجه معها ناوياً للإحرام) أى بأحد النسكين معينا أو مهبأ أو جمعاً قال الكرماني ويستحب أن يكبر عند التوجه مع سوق الهدى ويقول الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر والله الحمد (فيصير بذلك) أى بما ذكر من التقليل والسوق مع التلبية على الصواب^(٣) كما صرح به الأصحاب (محرمات) أى ولزم يلزم لقيامهما مقام التلبية (لكن الأفضل أن يقدم التلبية على

(١) قوله ولأن صوتها عورة : تقدم ضعفه اهـ (٢) قوله وقيل هو الخليل : تقدم الكلام عليه اهـ (٣) قوله مع التلبية على الصواب : رد لما قاله الأسديجاني أنه لو قلدها وساقها قاصداً إلى مكة صار محرماً بالسوق نوى الإحرام أولم ينو، قالى فتح القدير وهو مخالف لما عليه العامة فلا يعمل عليه وفي البحار الراتق وقد يقال إن قصد مكينة فلا يحتاج معه إلى أية أخرى فلا مخالفة لما عليه العامة قالى النهر المحتبى الإحرام نية النكس ولا خفاء أن قصد مكة لا يستلزمه اهـ كذا في الحجاب قال المحقق ابن عابد بن منحة الخاتى وفيه نظير فإن من قصد مكة من البلاد النائية في أيام الحج لا يقصداه عادة إلا للنسك اهـ

التقليد) أى إذا جمع بينهما (لتلاصيح محرمًا بالتقليد) أى أولاً (لأن السنة أن يكون الشروع بالتلبية) يعنى فلو عكس القضية فانه الفضيلة (ولا يقوم الإشعار) وهو بكسر الهمزة شق جلد البدنة أو طعنها حتى يظهر الدم منها (مقابل التلبية) ولو توجه معها ناوباً (بل هو مكروه عند خوف السراية) أى فى قولهم جميعاً فان أبا حنيفة قال بركاها مطلقاً ومما قالوا بإباحته لكنه يكره عند خوف سرايته (وإلا) أى بأن لا يكون خوف السراية (لحسن) أى عندما (فى الإبل) دون البقر والتمم وكذا لوجلل البدنة من غير تقليد نوى الحج لا يصير محرمًا وإن توجه معها (والإبل تقلد وتجمل) بتشديد اللام المفتوحة فيها (وتشعر) من الإشعار (والبقر لا تشعر) أى بل تقلد وتجمل لكن يستحب التجليل والتقليد أحب منه والجمع بينهما أفضل (والتمم لا يفعل بها شيء من ذلك) أى بما ذكر من الأشياء الثلاثة (ولو اشترك سبعة) أو أقل (فى بدنة) أى إبل أو بقرة (فقلدها أحدهم بأمرهم) أى بأمر بقيتهم (صاروا) أى كلهم (محرمين إن صاروا معها) وينبغي أمرهم صاروا) أى وحده (محرمًا) أى لا بقيتهم (ولوبعث بالهدى) أى أرسله مع شخص أو سيئه وقدمه (ثم توجه) أى بعد ذلك (فإن كان) أى الهدى المبعوث (هدى قران أو مئة) أى هدى تتبع (فى أشهر الحج) وسبأى يانه (صار) أى صاحب الهدى المذكور (إن سار ناوباً) أى للإحرام والجملة الشرطية معترضة بين العامل وهو صار ومعموله وهو (محرمًا بالتوجه) أى إلى الكعبة حال سيره (وإن لم يكن لها) أى للقران والتممة (أولها) فى غير أشهره لا يصير محرمًا حتى يلحقها ويسوقها) والحاصل أن لإقامة البدنة مقام التلبية شرائط فيها التية وقد تقدمت ومنها سوق البدنة والتوجه معها والإدراك والسوق إن بعث بها ولم يتوجه معها فى بدنة التمة والقران فلو قلده هديه ولم يسق أو ساق ولم يتوجه معه لم يكن محرمًا على المشهور فى المذهب وأما إذا قلده البدنة وبعث بها على يد رجل ولم يتوجه معها ثم توجه بعد ذلك يريد النسك فإن كانت البدنة ينبر التمة والقران لا يصير محرمًا حتى يلحقها فإذا أدركها وساقها صار محرمًا لكن الحقوق شرط بالاتفاق وأما السوق بعد الحقوق فتختلف فيه فى الجامع الصغير لم يشترطه واشترطه فى الأصل فقال يسوقه ويتوجه معه قال غفر الإسلام ذلك أمر اتفاقى وإنما بشرط أن يلبسه وفى الكافى قال شمس الأئمة السرخسى فى المبسوط اختلف الصحابة فى هذه المسئلة فمنهم من يقول إذا قلدها صار محرمًا ومنهم من يقول إذا توجه فى أشهرها صار محرمًا ومنهم من يقول إذا أدركها فساقها صار محرمًا فأخذنا بالمتيقن من ذلك وقلنا إذا أدركها وساقها صار محرمًا لاتفاق الصحابة على ذلك رضى الله تعالى عنهم وأما قوله فى أشهر الحج ففراه أنه يصير محرمًا فى هدى التمة بالتقليد والتوجه إذا حصل فى أشهر الحج وأما إذا حصل فى غير ما فلا يصير محرمًا مالم يدركها ويسر معها. وكذا دم القران على ما ذكره بعضهم وأما بدنة التطوع والنسب والجزاء فلا يصير محرمًا كيف كان سواء كان فى أشهر الحج أم لا مالم يدركها ويسقها

(فصل فى إيهام التية وإطلاقها) (١) ومن نوى الإحرام) أى نفسه وكذا إذا نوى النسك (من غير تعيين حجة أو عمرة) أى أو إرادة جمع بينهما فكان حقه أن يقول أو قران كاقى الكبير (صح) (٢) أى إحرامه إجماعاً فيرتب عليه المحظورات (ولزمه) أى المضى فى أحد النسكين (وله أن يجمعه) أى ينبر لإحرامه الميم (لأيهما شاء) أى من أحد النسكين (قبل أن يشرع فى أعمال أحدهما) أى من أركانها (فإن لم يبين حتى طاف) أى العمرة أو مطلقاً (ولو شوطاً) (كان) أى صار لإحرامه للعمرة) أى مغتلباً ومصرفاً (أو وقف بركة) أى قبل الطواف (فللحجة) أى صار لإحرامه

لكنه فى رد المختار جزم بما قاله الشارح فليتنبه (١) قوله فى إيهام التية وإطلاقها : الظاهر أن هذا العطف للتفسير أى إطلاق التية عن إرادة الحج أو العمرة أو كليهما ثم رأيت بعض شراح الكتاب جعل العطف للبيان وجعل المراد من الإيهام أن يحرم بالنسك والمراد من الإطلاق أن ينوى الإحرام قطعاً قال فى المنسك الكبير قيل وهو أفضل من التمين والمشهور خلافه اهكذا فى الحجاب (٢) قوله صح : والأصل حديث على كرم الله وجهه حيث قدم من النبي فقال أهملت بما أهل به رسول الله صلى الله عليه وسلم فأجازه عليه الصلاة والسلام قاله فى فتح القدير اه حجاب

متعينا للحجة (وإن لم ينو) أى وإن لم يقصد الحج في وقوفه فإنه ينصرف إليه شرعا وكذا إذا لم ينو في طوافه فرض العمرة فإنه يتقلب إليه (ولو أحصر قبل الأضلاع) أى أضلاع الحج أو العمرة من أركانها وتحلل بدم (أو فاته الوقوف) أى بقوت وقته (أو جامع) أى قبل الوقوف أى فأفسده (تعيين) أى إحرامه المبهم (العمرة) في الصور الثلاثة ففي الأول يجب عليه قضاءها لا قضاء حجة وفي الثانية يفعل أضلاع العمرة ويحطل ولا حج عليه من قابل وفي الثالثة يجب عليه المضى في عمرة وقضاءها (ولو أحرم مبهما) أى أولا (ثم أحرم ثانيا بحجة فالأول والعمره) أى فالإحرام الأول المبهم معين بها (أو بعمرة) أى بأن أحرم مبهما ثم أحرم بها (فالأول للحجة) أى تعيين لها (وإن لم ينو بالتانى شيئا) أى معينا في صورتين (فهو قارن) أما إذا خرج من بيته يريد الحج فأحرم ولم ينو شيئا فعن أبي يوسف ومحمد أنه حج بناء على جواز العبادة بنية سابقة (ولو أحرم بما أحرم به غيره) أى ولم يعلم بما أحرم به غيره (فهو مبهم) أى فأحرامه أو حكمه كالمبهم (فيلزمه حجة أو عمرة) أى على ماسبق (وإن فات) أى وقوفه (تعيين العمرة وكذا لو أحصر) وكذا لو جامع فأفسده كما تقدم

(فصل هـ ولو أحرم بالحج) أى مطلقا (ولم ينو فرضا ولا تطوعا فهو فرض) لأن المطلق ينصرف إلى الكامل فإن كان عليه حجة الاسلام يقع عنها استحسانا بالاتفاق في ظاهر المذهب وقيل إذا بدأ بحجة وعليه حجة الاسلام فأحرم مطلقا كان تقلا ذكره الزاهدى (ولو نوى) أى الحج (عن الغير أو التندر أو النفل) أى التطوع (كان) أى حجه (عما نوى) أى ما عين له (وإن لم يحج للفرض) أى لحجة الاسلام بعد كذا ذكره غير واحد وهو الصحيح المعتمد المتقول الصريح عن أبي حنيفة وأبي يوسف من أنه لا يتأذى الفرض بنية النفل في هذا الباب وروى عن أبي يوسف وهو مذهب الشافعى أنه إذا حج بنية النفل يقع عن حجة الاسلام وكأنه قاس على الصيام المفروض لكن الفرق أن رمضان معيار لصوم الفرض بخلاف وقت الحج فإنه موسم إلى آخر العمر ونظيره وقت الصلاة وعنه أيضا إذا نذر بحجة وعليه حجة الإسلام فأحرم مطلقا كان تقلا (ولو نوى للندور والنفل) أى معا (قيل فهو نفل) وهو قول محمد (وقيل نذر) وهو قول أبي يوسف والأول أظهر وأحوط والثاني أوسع ويؤيد الثاني قوله (ولو نوى فرضا) أى حجة (ونفلا فهو فرض) أى عند محمد وكذا عند أبي يوسف على الأصح كما في البحر لكن في الكافي ولو نوى حجة الاسلام والتطوع فهو حجة الاسلام اتفاقا أما عند أبي يوسف فلأن نية التطوع غير محتاج إليها فقلت وعند محمد لما بطلت الجهتان فإنهما إذا تمارستا تساقطتا بقي الحج فتعين صرفه إليه (ولو نوى نصف نسك) أى مثلا (أو حجا لايطوف له) أى طواف الزيارة (ولا يقف) أى بمرقة لأجله (فعليه نسك) أى كامل لأنه لا يتجزأ وحكم المبهم تقدم (أو حج كامل) أى عليه بطواف ووقوف لأنهما ركنان له وكذا عليه سائر الواجبات واجتباب المحظورات (ولو أحرم) أى بحج (على ظن أنه عليه) نذر أى فرضا (تعيين عدمه) أى خلاف ظنه (لزمه المضى) أى لشرعه (وإن أفسده قضاءؤه) أى لزمه وهذا بخلاف الصلاة لما قدمناه (وإن أحصر) أى الظان المذكور (قيل) أى على مائى البدوى وكشف الأسرار شرح المنار (لا يلزمه القضاء) لأنه إذا أحصر وتحلل بالهم لا يحتاج إلى الأضلاع للخروج (وقيل يلزمه وحده) أى الزوم (في الغاية)

(فصل في نسيان ما أحرم به) أى المحرم بعد تعيين إحرامه أولا (أحرم بشيء) أى معين كحج أو عمرة أو قران (ثم نسيه) أى ما أحرم به ولم يرجع لنية قلته شيء (لزمه حج وعمرة^(١٧)) أى احتياطا أو لأنه الفرد الأكمل فاته التمتع الأفضل (يقتضى أيضا ما عليه) كالقران المعروف (ولا يلزمه هدى القران) أى تخفيفا عليه بسبب النسيان فإن الزوم نوع مؤاخذة ولو كان بالقيام لشكر بتوفيق الجمع بين النسكين ويكون فرقانين إحرام المتذكر والثانى في الجملة

(١) قوله لزمه حج وعمرة : أى ليخرج عن العهدة يقين فتح قاله داملا وفي عبدالحق في فتاوى قاضيخان إذا أحرم بشيء ونسيه لزمه حج أو عمرة هكذا ذكر أبو وهو مخالف لما في المحيط وغيره إلا أن يقال إن أو بمعنى الواو فإنه

لا يكون حكمهما واحدا من جميع الوجوه (ولو أحصر بجل) أى يتخلل (بهدى واحد) وهو دم التحلل عن مطلق نسك لما سبق (ويقتضى حجة وعمرة) أى احتياطا (إن شاء جمع بينهما) أى بالقران (أوفر) أى فصل بالفتح أو غيره (وإن جامع) أى قبل طواف العمرة (فعله المضي فيها وقضاؤها) أى لفسادها بالجمع وعليه شاتان وسقط عنه دم القران كما تقدم وأما إذا جامع بعد طوافهما قبل الوقوف فيفسد حجة دون عمرته وعليه دم لفساد الحج ودم للجاء في إحرام العمرة وعليه قضاء الحج فقط وسقط عنه دم القران ^(١) وباقى الصور سياتى فى محله (وعبارة بعضهم) أى كالكرماني والسروجي ومؤدى العبارتين واحد إلا أنه زاد حكم الشك فيه (وإن أحرم بنسك واحد معين فنيسه أو شك فيه قبل الإفعال) أى قبل أن يأتى بفعل من أفعال النسك (تحرى) أى اجتهد وطلب الأحرى لأن غلبة الظن تقوم مقام اليقين فى فروع مسائل الدين (وإن لم يقع تحريره على شيء) أى معين (لزمه أن يقرن) أى قرأنا لنؤاى وهو الجاعل المصوري للقران الشرعى الموجب للدم ولذا قال (بلا هدى) أى دم للقران على ما صرح به فى التاية وأما قوله فى المحيط فلا يكون قارئا فيحتمل على القران الشرعى للجمع بين العبارات فانه أولى من الحل على اختلاف الروايات (ولو أهل بشيتين) أى نسكين معينين (فسيهما) أى أنهما حجتان أو عمرتان أو حجة وعمرة (لزمه القران) أى الشرعى حلا لفعل المؤمن على الصلاح المستحسن فى الدين (ودمه) أى دم القران الموجب للشكر وهذا فى الاستحسان والقياس أن لزمه حجتان أو عمرتان ^(٢) (فلو أحضر بمش هديين) أى لانه فى إحرامين (وعليه قضاء حجة وعمرتين) لانا جعلناه قارئا بخلاف ما قبله إذ لم يعلم يقينا أن إحرامه كان بشيتين

(فصل فى إحرام المضى عليه من أغنى عليه ^(٣)) أى من توجه إلى البيت الحرام يريد حجة الإسلام فأغنى عليه قبل الإحرام (أو نام) أى هو مريض كاسياتى (فتوى ولي عنه رقيقه) أى بعد ما نوى رقيقه عن نفسه أو قبله بأن قال اللهم إني يريد الحج أو أريد الحج له فيسره وقبله منه ثم يلبى عنه (أو غيره) أى غير رقيقه (بأسره) أى السابق على إغنامه ونومه (أولا) أى أولا يأسره نصا بل فعل التغير باختياره (صح) أى إحرام الزريق أو غيره عنه مطلقا وسيأتى بيان الخلاف فيه (ويصير) أى المضى عليه (محرمًا) أى بنية رقيقة وتلبيته وربما يقال يكتفى تلبية رقيقه عنه بناء على جواز العبادة بنية سابقة (ولا يشترط) لصحة إحرامه (تجريدته عن لبس الخيط) لانه من باب ارتكاب المحظور (ويجوز عنه حجة الإسلام) أى بلا خلاف ^(٤) (ولو ارتكب) أى المضى عليه المحرم عنه غيره (محظورا) أى بمنزلة

جائز واقفه أعلم كذا أفاده فى المنسك الكبير اه ^(١) قوله وسقط عنه دم القران : موم لوجوبه عليه قبل الفساد ليس كذلك اه حباب ^(٢) قوله والقياس أن يلزمه حجتان أو عمرتان : هكذا فى النسخ بأو وهكذا فى شرح حنيف الدين المرشدى كما رأته بخطه والصواب الواو كما عرى بها فى المنسك الكبير والبحر العميق اه حباب ^(٣) قوله من أغنى عليه إلى قوله صح : قال فى الدر المختار ولم أر ما لوجن فأحرموا عنه وطافوا به المناسك وكلام الفتح قيد الجواز اه حباب قلت البحث لصاحب التهر وكلام الفتح هو ما نقله عن المتنق عن محمد أحرم وهو صحيح ثم أصابه عنه قضى به أصحابه المناسك ووقفوا به فكذلك كذا سنين ثم أفاق أجزاء ذلك عن حجة الإسلام اه قال فى التهر وهذا ربما يوسى إلى الجواز اه قال فى رد المختار وإنما قال يرمى إلى الجواز لامن حيث أن كلام الفتح فى المعتوه وكلامنا فى المجنون بل من حيث أن كلام الفتح فيما لو أحرم عن نفسه ثم أصابه المعتوه وكلامنا فيما إذا جن قبل أن يحرم عن نفسه وإياها الفتح إلى الجواز فى ذلك فى غاية الحفاة والله أعلم اه تقرير الشيخ عبدالحق ^(٤) قوله بلا خلاف : عبارة الكبير فمن توجه إلى البيت الحرام يريد حجة الإسلام فأغنى عليه قبل الدخول فى الإحرام فلي عنه رقيقه وعن نفسه ونوى وقد كان أمر أصحابه بذلك يصير المضى عليه محرمًا ولا يشترط التجريد والباس غير الخيط ويجزى عن حجة الإسلام بالاجماع لأن التابة فى التلبية عند العجز بنفسه بأسره جائزة بلا خلاف وأما إذا لم يأسره بذلك نصاً فأهلوا اه جاز أيضا عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف ومحمد لا يجوز ولو أغنى عليه بعد الإحرام بقضوا به المناسك يجزى اتفاقا ولو أحرم عنه

من محرمات الإحرام (لزمه موجه) فتح الجيم أى مقتضى المحذور من الدم أو الصدقة أو غيرهما وإن كان غير فاسد للمحذور (لا الرقيق) أى لاغيره لأنه أحرم عن نفسه بطريق الأصالة وعن المنى عليه بطريق النيابة كالولى بحرم عن الصغير فيقتل إحرامه عنه إليه فيصير محرماً كالنوى هو وولى ولذا لو ارتكب هو أيضاً محظوراً لزمه جزاء واحداً لإحرام نفسه ولا شيء عليه من جهة إملاله عن غيره، ثم اعلم أنه إذا أمر أصحابه ورقائه بذلك فلا خلاف فيه وأما إن لم يأمرهم بذلك نصاً فأمره جاز ذلك أيضاً عند أبي حنيفة خلافاً لما ولو أحرم عنه غير رفيقه بغير أمره لا رواية فيه واختلف المشايخ على قول أبي حنيفة قيل يجوز عنده وقيل لا يجوز وقد ذكر القولين فى المحيط والذخيرة قال ابن الهمام والجواز هو الأول قلت وهو الظاهر ثبوت عقد الأخوة بدليل قوله تعالى إنما المؤمنون إخوة وقوله عليه الصلاة والسلام المسلم أخو المسلم لا يخذله (ولو أفاق) أى المنى عليه بعد الإحرام عنه (أو استيقظ) أى التائم المريض بعد نومه الباعث على الإحرام عنه (لزمه مباشرة الأفعال) أى بقية أعمال الحج وكذا اجتناب المحظورات (وإن لم يبق قبل لا يجب) أى على الرقاة. (أن يشهدوا به) يضم أوله أى يحضروه (المشاهد) أى المشاعر (كالطواف) أى طواف الزيارة (والوقوف) أى بركة بينى وسائر الواجبات من وقوف مزدلفة تورى الجمره والسعى وإنما أقصر على الركبتين لأنهما المهم فى صحة الحج (بل مباشرة الرقعة) يضم فسكون ويجوز تليث الرأه وهم جماعة يراقفون بالطريق (يجزىه) لأن عهد المراقبة قائم مقام الأمر بالنيابة وهذا القول اختاره جماعة وجعله صاحب المبسوط الأصح وفى العناية الأصح أن نيابته عنه فى أدائه صحيحة إلا أن احضاره أولى لامتتين وقيل لا تنادى بأداءه وقته وإليه مال قاضيان وصاحب البدائع وغيرهما فى فتاوى قاضيان لو أحرم بالحج ثم أغنى عليه فطافوا به حول البيت على بغيره وأوقوه برفقات ومزدلفة ووضعوا الأحجار فى يد ورموا به وسعوا به بين الصفا والمروة جاز يئى وإلا فلا لكن عن محمد لورى عنه بالأحجار ولم يحمل إلى موضع الرى جاز والأفضل أن يرى الجوار يئىه ولا يجوز أن يطفأ عنه حتى يحمل إلى الطواف ويطلب به وكذا الوقوف بعرفة انتهى كلامه وهذا التفصيل حسن جداً وإليه أشار المصنف بقوله (وقيل يجب حمله فى الطواف) أى طواف الأضائة بأن يحمله الرقيق على ظهره أو ظهر غيره وينبى عنه الطواف فى أوله (والوقوف) أى باحضاره فى موقف عرة ولو ساعة ليكون أقرب إلى أدائه ولو كان مفيقاً وإليه مال شمس الأئمة السرخسى (لا فى الرى ونحوه) من وقوف المزدلفة والسعى لكونهما من الواجبات وهى دون الأركان فى الاعتبارات (ولو أغنى عليه بعد الإحرام) أى بعد تحقق إحرامه لنفسه (حمله متعين) أى على رفقائه (وقافاً) أى اتفاقاً فقد ذكر نحر الإسلام أنه إذا أغنى عليه بعد الإحرام فيطالب به المناسك فانه يجزىه عند أصحابنا جميعاً لأنه هو الفاعل وقد سبقت التية منه قال ابن الهمام ويشكل عليه اشتراط التية فى الطواف حيث لم توجد منه فالأولى أن يعطى بأن جواز الاستئابة فيما يعجز عنه ثابت فتجوز النيابة فى الأفعال ويشترط فيهم الطواف كما يشترط نيته إلا أن هذا يقتضى عدم تعيين حمله والشهود^(١) أى المحذور وهو الأصح على ما ذكره فى محل آخر

(فصل فى إحرام الصبي) ينمقد إحرام الصبي^(٢) المميز للتفل لا للفرس إذ لا ينمقد إحرامه عن حجة الإسلام إجماعاً بقوله فى الكبير عندنا ليس فى حمله (ويصح أدائه) أى مباشرة أفعاله (بنفسه) أى دون غيره بأمره أو بغير

غير رفقائه بغير أمره لا رواية فيه واختلف المشايخ على قول أبي حنيفة قيل يجوز عنده وقيل لا يجوز ذكر القولين فى المحيط والذخيرة وقال الشيخ ابن الهمام وهو الأول بينى الجواز انتهت باختصاره تقرير الشيخ عبدالحق (١) قوله عدم تعيين حمله والشهود : إلى ما عابرة ابن الهمام وتامها ولا أعلم تجرير ذلك عنهم اه قال المصنف فى المنسك الكبير قوله ولا أعلم الخ مشكل لأنه ذكر بنفسه أن ذلك لا يشترط فى الأصح والجواب عنه أن كلامه هنا فيمن أغنى عليه بعد الإحرام ومأمر من علم اشتراط الحمل والشهود فى الأصح إنما هو فى الذى أغنى عليه قبل الإحرام فلا تعارض اه كذا فى تقرير الشيخ عبدالحق (٢) قوله ينمقد إحرام الصبي المراد من الصبي الجنس فلا تخرج الآتى قاله المصنف اه

أمره لعدم جواز النيابة عند عدم الضرورة (ولا يصح من غيره) أى من غير الصبي المميز (الأداء) أى مباشرة الأفعال (ولا الإحرام) على ما في البدائع من أنه لا يجوز أداءه الحج بنفسه وكان حق المصنف أن يعكس في ذكرها حكمهما المرتب بينهما في وضعهما حيث قدم الإحرام على الأداء شرعا (بل يصحان من وليه) أى نيابة عنه (فيحرم عنه من كان أقرب إليه) أى في النسب (فلما اجتمع والد وأخ يحرم له الوالد) على ما في فتاوى قاضيننا والظاهر أنه شرط الأولوية وهذا كله مبنى على انعقاده فلا لكن في شرح المجمع وعندنا إذا أمل الصبي أو وليه لم ينقذ فرضا ولا خلا وفي الهداية ما يدل على انعقاده فلا ثم قال صاحب الهداية واختلف المتأخرون فنع بعضهم انعقاده أصلا وقيل ينقذ ويكون حج تمرين واعتياداته ويمكن الجمع بأنه لا ينقذ انعقادا ملما وينقذ نقلا غير ملزم لأنه غير مكلف ففائدته التعود بعمل الخير ويتفرع عليه أنه لو لم يفعل شيئا من المأمورات أو ارتكب شيئا من المحظورات لا يجب عليه شيء من القضاء والكفارات ويقوى ما ذكرنا في اختلاف المسائل واختفرا في حج الصبي قال أبو حنيفة لا يصح منه قال يحيى بن محمد معنى قول أبي حنيفة لا يصح منه على ما ذكره أصحابه أنه لا يصح صحة يتعلق بها وجوب الكفارات عليه إذا فعل محظورات الإحرام زيادة في الرقي لأنه يخرج من ثواب الحج وكذا يؤيد ما نقلنا في الفتاوى من أن اعتكاف الصبي وصومه وحجه صحيح شرعي بلا خلاف وأجره له دون أبويه انتهى وانقذت الأئمة الأربعة على أن الصبي يثاب على طاعته وتكتب له حسنات سواء كان ميّزا أو غير ميّز لكن اختلف أصحابنا هل تكون حسناته له دون أبويه أو يكون الأجر لوالديه من غير أن ينقص من أجر الولد شيء؟ ففي قاضيننا قال أبو بكر الإسكافي حسناته تكون له دون أبويه وإنما يكون للوالد من ذلك أجر التعليم والإرشاد إذا فعل ذلك وقال بعضهم حسناته تكون لأبويه يعنى أيضا بناء على التسبب والأحاديث تدل عليه فقد روى عن أنس بن مالك رضى الله عنه أنه قال من جملة ما ينفع به المرء بعد موته أن ترك ولدا تعلم القرآن والعلم فيكون لوالده أجر ذلك من غير أن ينقص من أجر الولد شيء (وبنى لوليه أن يجتهد) بتشديد نونه أى يحفظه ويوعده (من محظورات الإحرام) كلبس الخيط واستعمال الطيب ونحوها (وإن ارتكب) أى الصبي شيئا من المحظورات (لا شيء عليه) أى ولو بعد بلوغه لعدم تكليفه قبله (ولا على وليه) أى وإن كان سببا لأحرامه وقائما بمقامه في مباشرة أفعاله وكذا إذا فعل وليه محظورا فعليه دم واحد ولا يجب من جهة إهلاكه عن غيره شيء (وكل ما قدر الصبي عليه) أى المميز (بنفسه لا يجوز فيه النيابة عنه) بل يفعله هو بنفسه (والأى) أى وإن لم يقدر بنفسه عليه سواء كان ميّزا أو غير ميّز (جاء) أى فيه النيابة عنه (إلا ركني الطواف) لأن الولي لا يصلحها عن الصبي مطلقا كما أن الوصي لا يصلح ولا يصوم عن الموصى عندنا خلافا للشافعي لحيث إن كان الصبي ميّزا فيصلح ركني الطواف وإلا فيسقط عنه كسائر الواجبات وأما الطواف فلا بد أنه يطوف بنفسه إن كان ميّزا وإلا فيجعله وليه ويطوف به وكذلك حكم الوقوف وسائر المأمورات كالسعي وري الجرات (ولو أفسد نسك) فإنه لا يتصور منه الاضداد بالجماع ^(١) فالغنى أنه لو ترك أركانه جميعا كما يدل عليه قوله (أو ترك شيئا منه) أى من أركانه أو واجباته (لا جزم عليه) أى ترك الواجبات (ولا قضاء) أى ترك الأركان من المأمورات حيث شروعه ليس يلزم له لأنه غير مكلف في فعله (ولو بلغ في إحرامه) أى في أثنائه (فإن جده) أى إحرامه (الفرض) أى بعد بلوغه (قبل الوقوف) أى قبل قوته ^(٢) (سقط عنه) أى الفرض (والأى) أى وإن لم يجهد إحرامه للفرض بأن دام على إحرامه المعتقد لتفعل

حجاب (١) قوله فيه أنه لا يتصور منه الاضداد بالجماع : أقول لا ينبغي أن المراقب صبي ميّز أتى منه الجماع بلاهرية وسبحة التصريح به في النوع الرابع من الجنابات وقد صرح به الفقهاء في مسئلة التحليل فقال في الكنز حتى يطأ ما غيره ولو مراقبا إلى آخره فتأمل اهـ حجاب (٢) قوله قبل الوقوف أى قبل قوته : ومقتضاه أنه لو وقف بركة بعد الزوال فبلغ وقت الوقوف باق كان له أن يجهد الإحرام لمعوم قوله قبل قوته فإنه يشمل ما إذا وقف أولا ويدل عليه عبارة المبتنى بالنين المعجزة ونفسها ولو أحرم الصبي أو المجنون أو الكافر ثم بلغ أو افاق أو أسلم ووقت الحج

(فهو) أي لحجه (تقل) وكان القياس أن يصح فرضاً لو نوى حجة الاسلام حال وقوفه لأن الاحرام شرط كما أن الصبي إذا تطهر ثم بلغ فإنه يصح أداء فرضه بتلك الطهارة إلا أن الاحرام له شبه بالركن لاشتتاله على التية بحيث أنه لم يبدئه ما صح له كما أن الصبي لو شرع في صلاة ثم بلغ فإن جدد لإحرام الصلاة ونوى بها الفرض يقع عنه والإفلا (والمجنون كالصبي الغير المميز) أي في جميع ما ذكرناه من الانقضاء وغيره فلو أفاق المجنون الذي أحرم عنه وليه وجدد الاحرام قبل الوقوف يكون ذلك عن حجة الاسلام ثم المجنون حال جنونه لا شيء عليه إذا فعل المحظورات أو ترك الواجبات وذكر غير الاسلام البردوى وغيره أنه يثاب عليه إذا فعل شيئاً من الطاعات وأداء الواجبات بقوله (إلا أنه) إذا جازى بعد الاحرام يلزمه الجزاء) مبنى على ما ذكره في الذخيرة عن النواذر من أنه إذا جازى البالغ بعده ثم ارتكب شيئاً من محظورات الإحرام فإن فيه الكفارة فراقبته وبين الصبي لكنه مخالف لما صرح به الكرماني من أن المجنون لو ارتكب بعض محظورات الاحرام لا شيء عليه وهو محمول على إطلاقة المتأول لجنونه بعد الاحرام وهو المطابق للقواعد الأصولية أن المجنون والصبي خارجان عن التكليف الشرعي بل اظر أن هذا ما اتفق عليه الأئمة الأربعة وكذا قال عز بن جماعة وقيل عليه الكفارة ثم قوله (و) يصح منه (الأداء) أي بلا خلاف بخلاف ما إذا أحرم حال جنونه فإنه مما يختلف في صحته ففي البدائع إحرام الكافر والمجنون لم ينقد أصلاً لعدم الأهلية وهو لا ينافي ما قاله أيضاً من أنه ملحق بالصبي الذي لا يقلل فقال لا يصح منه أداء الحج بنفسه يعني بل يفعله عنه وليه فيوافقه ما قاله صاحب المحيط وخزاة الأكل أنه يحرم عنه أبوه

(فصل في إحرام المرأة هـ هي فيه) أي المرأة في حق الإحرام (كالرجل الا) في اثني عشر شيئاً منها (ان لها أن تلبس المحيط) أي المحزم على الرجل (غير المصوغ) أي بورس أو زهران أو عصفر إلا أن يكون غسيلاً لا ينفص (والخفين) أي ولها أن تلبس الخفين (والتفازين) على ما في شرح العوق للقدوري وشرح الكرخي وغيرهما وهو بضم القاف وتشديد الفاء متلبس المرأة وتغطي به يدها قال في البدائع لأن لبس التفازين ليس بالانتعاشية يدها وأنها غير ممنوعة عن ذلك وقوله عليه الصلاة والسلام ولا تلبس التفازين نهى نذب حملته عليه جمعا بين الدلائل بقدر الإمكان وسيأتي زيادة تحقيق في البيان (وتغطي راسها) أي لا وجهها إلا أنها إن غطت وجهها بشيء متجاف جاز وفي النهاية إن سدل الشيء على وجهها واجب عليها ودلت المسئلة على أن المرأة منية عن اظهار وجهها للأجانب بلا ضرورة وكذا

باق فإن جددوا الاحرام يجزئهم عن حجة الاسلام انتهت لكن نقل القاضي عيّد في شرحه على الباب عن شيخه العلامة حسن العجمي المسكن أن المراد به الكيتونة بركة حتى لو وقف بها بعد الزوال لحظة فبلغ ليس له التجديد وإن بقي وقت الوقوف وأيده الشيخ عبد الله العفيف في شرح منسكه بقوله صلى الله عليه وآله وسلم من وقف بركة ساعة من ليل أو نهار فقد تم حجه وقال وقد وقع الاختلاف في هذه المسئلة في زماننا فهم من أفتى بصحة تجديد الاحرام بعد ابتداء الوقوف ومنهم من أفتى بعدمها ولم يفرق فيها نصاً صريحاً ما ملخصاً وقال في طوابع الأنوار والمراد من قوله قبل وقوفه قبل دخول وقت الوقوف لأنه لو وجد بعد بلوغه وقد وقف بركة بعد الزوال ساعة لا يعتبر تجديده ذلك للإجماع على عدم صحة أداء حجتين في عام واحد بإحرام أو إحرامين فهذا الصبي لما بلغ ووقف بركة محرماً ثم حجه الذي أحرم به وصار حاجباً فلا فكيف يأتي بحجة أخرى وعن حكى الإجماع على ذلك السروجي والقاضي أبو الطيب من الشافعية كما نقله عنهم الشيخ وحقاؤه السندی في منسكه الكبير والقاضي محمد زادة المسكن في حاشيته اهـ وافته أعلم اهـ تقرير الشيخ عبد الحق وقال العلامة طاهر سنبل عند قول صاحب الدر قبل وقوفه بركة ماضه كذا في الهداية وغيرها ومنهوه أنه لو جدد بعد الوقوف لم يجزه ويحتدل أن يكون المراد قبل فوات الوقوف كما صرح به الملا على وعبارة المبني صريحة في ذلك حيث قال ولو جدد والوقت باق أجزاء عن الفرض وعبارة التاييب كذلك حيث قال فإن بلغ بعد ما أحرم ثم استأنف الاحرام وجدد التية أجزاء عن الفرض ولم يقيد بشيء وتقيد الهداية للأحرار عن عماد افاته وقت الوقوف ولا يلزمه من الاتيان بحجتين في عام واحد كما قيل لعدم تمام الأولى فيقطع قبل الركن الثاني ألا ترى

في المحيط وفي الفتح قالوا والمستحب ان تسدل على وجهها شيئا وتجاهيه (ولا ترفع صوتها بالتلبية) أي لا ترفع صوتها عورة^(١) فيفيد الحكم بنفيه عند الأجانب (ولا ترمل) أي في الطواف (ولا تضطجع ولا تسعى بين الميادين) أي بالاسراع والمروءة (ولا تحلق رأسها) لأنه مثله تحلق الرجل لجنته بل قصر (ولا تسلم الحجر) أي الأسود (عند المراحة) أي إذا كان هناك جمع من الرجال (ولا تصعد الصفا كذلك) أي عند المراحة (ولا تصلي عند المقام) أي قرب مقام إبراهيم عليه الصلاة والسلام (كذلك) أي وقت التراحم (ولا يلامها دم لترك الصدر) أي طواف الوداع وتأخير طواف الزيارة عن وقته أي وتأخير طواف الإفاضة عن أيام النحر (لعنر الحيفض والنفاض^(٢)) قيد في المستثنى لكن على مافي البدائع من أن ترك الواجب يعذر لا يوجب شيئا لا تكون صورتان^(٣) مما اختص به النساء وإن كان لا يتصور وقوعهما من غيرهن وكأنه في الكبر اعتمد عليه حيث قال إنه لادم عليها لتأخير طواف الزيارة عن أيامه بعذر ما، ثم زاد في الكبر أن لها أن تلبس الحرير والذهب وتحل بأى حل شأت عند عامة العلماء وعن عطاء أنه كره لها ذلك ثم قال وهذا الفرق في البحر والنتابة ولم يذكره الكرماني وهو أولى لأنه غير مختص بمجال الإحرام قلت بل الخلاف المذكور مختص بالإحرام وإلا فلا خلاف لعطاء وغيره في عدم كراهة لبس المرأة حريرا أو حليا (والختى) أي المشكل (فيه) أي في هذا الفصل (كالأثني) أي احتياطا لكن حاله في هيئة اللبس^(٤) مشكل (فصل في إحرام العبد والأمة) أي ولو كان لهما الرقية من حيية (ينعقد) أي إجماعا (إحرام المملوك) أي مذكرا كان أو مؤنثا (بأذن سيده) أي مالكه أو مالكته (وبغير إذنه لقتل) أي وبمنعقد أيضا للتلطع أي للعرض في صورتين (وللولى أن يحلله) أي يخرج من إحرامه بمخطور (أن أحرم بلا إذن وكره، أي تحليلة (بعده) أي بعد إذنه لأنه رجوع عن وعده وفي رواية عن أبي يوسف أن المولى إذا أذن لعبد في الحج فليس له أن يحلله لأنه أسقط حق نفسه بالأذن فصار كالحرة فلا يحتل إلا بالأحرام ثم ليس على المولى هدى لتحليله بل على العبد إذا أعتق وعليه أيضا أن يقضى ما أحرم به (وإن ارتكب) أي المملوك لمخطورا في إحرامه لزمه جزاءه أي في الجملة (فإن كان) جزاؤه (سوما) كلبه معذورا (ففي الحال) يلومه قبل حقه (وإلا) بأن كان الجزاء ماليا (بعد العتق) يكلف بأدائه ولو لزمه الآن في ذمته (ولو حتى في الإحرام لا يمكن فسخه) أي فسخ إحرامه وتجديد إحرام آخر

أنه لو ارتد البالغ بركة ثم أسلم وتحقق وقوفه ثانيا صح حجه ولا يكون إتيان بمجتنب في عام واحد نعم لو لم يبلغ بعد الوقوف قاصدا المصطفى ثم جدد لم يجر كما مر اه وقال داملأخون جان عبارة المصنف كأغلب كتب المنهبة فحتمل ما قرره الشارح وتحتل أن يكون معناه قبل أن يقف ويؤيد الثاني قوله لا أمام السرخسى فيه بسوطه في آخر المواقيت ولو أن الصبي أهل بالحج قبل أن يحلم ثم أحتم قبل أن يطوف بالبيت أو قبل أن يقف بركة لم يجزه عن حجة الاسلام عندنا إلا أن يحدد إحرامه قبل أن يقف بركة فيحتمل مجزؤه عن حجة الاسلام اه فالخالص أن كلا من الاحتمالين قد وجد ما يؤيده غير أن ما اختاره الشارح والعلامة طاهر سنبل فيه أرقق بالناس لا سيما بأهل الآفاق واه أعلم (١) قوله لأن صوتها عورة: تقدم أنه ضيف اه (٢) قوله لعنر الحيفض والنفاض: قال الشارح الشيخ المرشدى لكن هذا فيما إذا فاجأها الحيفض والنفاض عقب تحللها واستمر بها بحيث لم تجد وقتا تهدر فيه على أداء طواف الزيارة وفي وقته وفي طواف الصدر بأن أخذ أهلها في الرحيل والعذر مستمر بها وأما إذا وجدت وقتا بعده ولم تطفه ثم غشيها الحيفض أو النفاض فإدم متحتم عليها اه كذا في الحجاب (٣) قوله لا تكون صورتان الخ: أقول مبنى كلام المصنف على قول غير صاحب البدائع من تخصيص عدم وجوب الدم في واجبات معبودات لاقى الجميع اه داملأخون جان (٤) قوله لكن حاله في هيئة اللبس مشكل: هذا إذا كان إحرامه بعد البلوغ وأما إذا أحرم وقدره قال في الهداية قال أبو يوسف لا علم لبياسه لأنه إن كان ذكرا يكره له لبس الخيط وإن كان أنثى يكره له تركه وقال محمد يلبس لباس المرأة ولا شيء عليه لأنه لم يبلغ قال قوام الدين وعلى تحليلة ينبغي أن يجب عليه الدم احتياطا لاحتمال أن يكون ذكرا وفي شرح

للفرض لأن إحرامه ملزم له ^(١) فيجب عليه إتمامه (بخلاف الصبي إذا بلغ) أي فإنه يجوز له فسخه أي فسخ إحرامه وتجديده كاسبق (فيمنع) أي المملوك (فيه) أي في إحرامه تفلا (ولا يسقط به) أي بهذا الحج (الفرض) أي ولو فرض عليه بعد عقته

(فصل في محرمات الإحرام) أي محظورات إحرام أحد النسكين وبمنوعاته المشتملة على المكروهات التحريمية والشاملة للفسد منها (الرفق والسوق والجدال) أي المذكورة في الآية حيث قال فن فرض فيهن الحج فلا رقت ولا فسوق ولا جدال فالرفق هو الجماع عند الجمهور أو ذكره أو دواعيه مطلقا قيل وهو الأصح لأنه المبلغ في إفادة المبالغة أو حضرة النساء أو كل كلام غش وجور وزور والفسوق المعاصي كلها وخصت بحال الإحرام لأنها أوجب حيثئذ كلبس الحر رحلة الصلاة وقيل هو السباب وأما الجدال ^(٢) فهو أن يجادل رفيقه حتى يفضيه بالمنازعة القبيحة بخلاف الجدال على وجه النظر فامر من الأمور الدينية فإنه لا بأس به وأما الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالقواعد الشرعية فواجب على كل أحد في كل حال (والجماع) خص بالذكر اهتماما بحاله فإنه مفسد للنسك في بعض أحوال إحرامه ^(٣) (ودواعيه كالغلبة واللبس) وفي معناهما النظر بشهوة والكلام بمفسدة في الأجنبية (والمناخضة والمماقة) كان الأولى ذكرهما بالعكس (بشهوة) هذا القيد لما عدا الجماع بالنسبة إلى حلاله من المرأة والأمة (وإزالة الشعر) من الأبط والعانة وغيرهما (حلقا وتنقرا وتورا) أي استعمالا للتورة (وأحراقا) لو أمكنه (مباشرة) أي بنفسه (أو تمكيناً) أي لغيره حتى يترتب عليه الائتم والافق وجوب الجزاء والكفارة سواء يكون بتمكينه أو بغيره أكراما أو مناما ونحوهما (وحلق الرأس) أي وحلق المحرم رأسه أو رأس غيره حلالا كان أو محرما ما لم يفرقا عن أداء نسكهما وهو تخصيص بدتعميم وكذا الحكم في قوله (وتقصيره والشارب والإبط والعانة والرقبة وموضع المحاجم) وكذا موضع عجم (وقص اللحية) وكذا تنقها (وحلق رأسه أو رأس غيره ولو حلالا) أي ولو كان غيره حلالا وهذا تصريح بما علم ضمنا ويستثنى من ذلك قلع الشعر الثابت في العين (وقلم الأظافر) الأولى وقلم الظفر (وليس المخطط) أي على وجه المعتاد (والقميص) خص بالذكر لأنه لا يجوز لبسه ولو عدم الإزار اتفاقا لأنه يمكنه أن يأتزر به وفي البدائع وإن لم يجد رداء شق قميصه وارتنى به يبنى ليكون أقرب إلى السنة في خصوص الميتة فلا يتأني مافي البحر لا يحتاج إلى شق قميصه لأنه لو ارتدى بالقميص من غير شق لا بأس به (والسراويل) أي إلا عند عدم الإزار على ما صرح به الرازي لكنه ينبغي أن يحمل على سروال غير قابل لأن يشق ويؤتزر به ثلاثا يتأني قول الجمهور وإن لم يجد الإزار يفتق ماحول السراويل مأكلا موضع التكة ويؤتزر به ولو لبسه كما هو ولم يشقه فعليه دم (والعمامة) بكسر العين والمراد به النهي عن تغطية الرأس بلبس المعتاد الأعم من العمامة وغيرها فقوله (والقلنسوة) كالتمخيص (والبرقع) أي على الوجه (والبرنس) بضمين كالبرقع وهو قلنسوة طويلة أو كل ثوب رأسه منه دراعة كانت أوجبة أو محطرا

القدوري للقاضي ابن أبي الوفاء لأحرّم بعد ما بلغ قال أبو يوسف لا علم لي بلباسه وقال محمد بلبس لباس المرأة ولا شيء عليه اه لجل الخلاف فيها بعد البلوغ كما ترى والله أعلم قاله المصنف رحمه الله في المنك الكبير اه حجاب (١) قوله لأن إحرامه ملزم له: قال الشيخ المرشدي في شرحه اللهم إلا أن يكون صغيرا وقد أحرّم فأعق ثم بلغ قبل الوقوف فهو حيثئذ كالصبي وقد تقدم حكمه اه كذا في الحجاب (٢) وقوله وأما الجدال (الح) قال في رد المحتار أي الخصومة مع الرقاء والخدم والمكارن بحر، وما عن الأعرش أن من تمام الحج ضرب الجبال قبيل في تأويله إنه مصدر مضاف لفاعله لكن في شرح النقاية ورد أن الصديق رضي الله عنه ضرب جماله لتقصيره في الطريق اه قلت وحيثئذ فضره لا للجدال بل لتأديبه وإرشاده إلى مراعاة الحفظ والعمل الواجب عليه حيث لم يذجر بالكلام وبذلك يصح كونه من تمام الحج لكونه أمرا بمعروف ونهي عن منكر تأمل اه والله أعلم كذا في تقرير الشيخ عبد الحق (٣) قوله في بعض أحوال إحرامه: بأن وجد قبل الوقوف بركة في الحج أو قبل أكثر الطواف في العمرة اه حجاب

علي مافي القاموس فكان حقه أن يذكر بعد التلنوسة (وزر الطيلسان) مثله اللام والزور بفتح الزاي أي ربطه بالزور وعقده على عنقه ومحلّه فصل المكروهات كما سيأتي فانه إن أراد لبسه فوق رأسه فلا يحتاج إلى قيد زره (واقبائه) الظاهر أنه عطف على الطيلسان فيه مافيه والأولى أن يعطف على الخيط أي ولبسه لكن إذا أدخل يده في كفه وإلا فإن أدخل متكيه فيه بلا إدخال يافته بكمه وقال زفر عليه دم (ونحوه) أي من الجبة والفروة والباد والعباء (ولبس الحثيين) أي إلا أن لا يجعد ثنلين فانه يقطعهما أسفل من الكمين (والجورين) أي ولبسه سواء كانا متعلين أو غير متعلين (وكل ما يورى الكعب الذي عند معقد شراك النعل) أي في المفضل الذي في وسط القدم لا الكعب المتبر عند غسل الرجلين وكذا لبس المحرم القفازين لما قل عز الدين بن جماعة من أنه يحرم عليه لبس القفازين في يديه عند الأئمة الأربعة وقال الفارسي ولبس المحرم القفازين ولله محمول على جوازه مع الكراهة في حق الرجل فإن المرأة ليست ممنوعة عن لبسها وإن كان الأولى لها أن لا تلبسهما قوله صلى الله عليه وسلم ولا تلبس القفازين جمعا بين الدلائل كذا ذكره ولكن ليس فيه ما يدل على أن الرجل ممنوع من تغطية يديه اللهم إلا أن يقال هو نوع من لبس الخيط والله أعلم (ولبس ثوب مصبوغ يطيب) أي يورس أو زعفران أو حصر أو غيرها مما يطيب به غيظا كان أو غير غيظ (إلا أن يكون غسلا) أي مغسولا كثيرا بحيث أنه (لا ينفض) بتثديد الضاد المحجمة^(١) أي لا ينتثر أثر صبغه لما روى عن محمد أنه لا ينعلى أثر الصبغ إلى غيره أو لا تقوح منه رائحة الطيب وهو الأصح على مافي البحر الزاخر والبحر المتيق وقناوى قاضيخان والبدائع فالعبرة بالرائحة لا اللون ولهذا لو كان الثوب مصبوغا بصبغ ليس فيه طيب كالنمرة ونحوها فلا بأس بلبسه ولو قيل الفسل لأن فيه رائحة فقط والاحرام لا يمنعها وأما مافي المتقطعات من قوله لا يزين المحرم فمحمول على خلاف الأولى ونهى التنزيه عنه (وتغطية الرأس) أي كله أو بعضه لكنه في حق الرجل (والوجه) أي للرجل والمرأة وكذا قوله (والطبيب) أي استعمال الطيب بعد الإحرام (والتدهين) أي تدهين نفسه والأولى أن يقول والتدهن أو الدهن بالفتح والادمان أي استعمال الدهن مطبيا أو غير مطبى في بدنه وأما قوله في الكبر في ثوبه أو بدنه فيخص بالدهن المطيب على ما هو الظاهر (وأكل الطيب) أي وحده لكن عنده خلافا لما وسيأتي زيادة بيان (وشده بطرف ثوبه) أي ربط طيب يفوح ريحه بخلاف شد عود أو صندل مثلا في الفتح لا يجوز له أن يشد مسكا في طرف إزاره وهو لا يفيد العموم المستفاد من إطلاق المصنف (وقتل صيد البر) أي دون البحر وكذا اصطيداه (واخذه) أي إمساكه ابتداء والاعانة عليه (ودوام إمساكه في يده) أي اتبانا (والإشارة إليه) أي حال حضوره (والدلالة) أي حال غيبه (والإعانة عليه) أي بنوع من أنواع الإعانة كإعانة سكينة أو مناولة ومخسوط (وتفنيه) أي لا أخرجه عن محله من غير ضرورة داعية إليه (وكسريضه وتنف ريشه وكسر قوائمه وجناحه وحبله) أي حلب لبته (وشيه) وكان حقه أن يذكر عقب قوله وكسر ريشه لما عبر في الكبر عنه بقوله وشي ريشه أو المراد بالشي طيبه الشامل للصيد وبيضه بأي نوع من أنواعه (ويمه وشرأؤه وأكله) فيفيد أن قتله وطبخه وأكله كل واحد منها لا يحل فعله (وقتل القملة ورميها) أي في الشمس وغيرها ودفعها لغيره مطلقا (والأمر بقتلها والإشارة إليها أن قتلها المشار إليه) وفيه إن الإشارة منتهى عنها وإن كان الجواز لا يترتب إلا على مباشرة المشار إليه قتلها (ولقاء ثوبه في الشمس) أي في غيره بفسخه وتغليته (وغسله لحلاها) أي لأجل موتها قيد له لما قبله (وخضبرأسه ولحيته وعضوا آخرها خضبا وغسلها بالخطمي والوسم وتليده شمه) أي شر رأسه (ينخن) أي يشي غليظ (غير مائع) هذا بيان الواقع والأفحور مستدرك لفظا ومعنى حيث لا يتصور التليد بالمائع ولو تصور لمنع عنه أيضاً (ولو من غير طيب) وأما إذا كان تليد بطيب فحرامان قال ابن الهمام وما ذكره رشيد الدين البصروي وحسن أن يلد رأسه قبل الإحرام مشكلا لأنه لا يجوز استحباب التغطية الكائنة قبل الإحرام بخلاف الطيب انتهى ولله قاضيه عليه وهو ليس بعيد ولا يظهر لمعارض بل هو دون الطيب في مقام الارتفاق لأنه

(١) قوله بتثديد الضاد المحجمة : أقول يحرم وجه التشديد اه حجاب

إلصاق شعر الرأس بالصمغ ونحوه كيلا يخلط الغبار ولا يصيبه شيء من الهواء ويقهمن حر الشمس وهذا جائز عند الشافعي ومن تبعه ويؤيده ما رواه أصحاب الكتب الستة عن ابن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يهل ملداً أي يرفع صوته بالتلبية حال كونه ملداً اللهم إلا أن يقال تليده كان لضرورة (وقطع شجر الحرم وقلمه ورعيه إلا الإذخر) ذكره استطراداً تبعاً لما في النهاية وإن كانت حرمة لا تمتنع بحالة الإحرام على الخصوصية ولعل الوجه في ذكره مهنا أن تعرض الحرم لصيد الحرم ونحوه أشد حرمة وأقبح معصية والتلبية إلى أن كل حج ليس فيه ارتكاب المحذور فهو الحج المبرور كما أشار إليه صلى الله عليه وسلم بقوله من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه والتخصيص بالرفث مع دخوله في عموم الفسق لكونه مفسداً للحج وثلاثاً يتوهم جواز الجماع مع الحلال فإنه حرام بالإجماع (وغالب هذه المحظورات) أي المذكورة في فصل المحرمات (يجب الجزاء بمباشرتها) أي ما عدا الفسوق والجدال (وأما التي) أي المحظورات بمعنى المنوعات التي (لاجزاء فيها سوى الكراهة) استثناء منقطع (فهى هذه) أي المذكورات الآية بعد قوله هذا

(فصل في مكروهاته : إزالة التفت) بفتح تين أي الوسخ والندن وكذا التفت وهو تفرق الشعر لحديث الحاج التفت والتفت ولقوله تعالى ثم ليقتضوا تفثهم وظاهر الآية أن إزالة التفت حال الإحرام حرام ويؤيده ما في المحيط إزالة التفت حرام لكنه مقيد بما إذا كان الاعتقال بالماء الحار كما قال ابن الأثير (وغسل الرأس والحية والجسد) أي سائر البدن (بالدروغوه) كالأشنان والدلوك والصابون (ومشط رأسه) لا احتال قطع شعره به ولما فيه من التزين وإزالة التفت فكان الأولى أن يقول ومشط شعره ليشمل لحيته أيضاً (وحكة) أي حكة شعر رأسه وكذا الحيتوسائر جسده حكاً شديداً لما فيه من التعرض لقطع الشعر وإزالته وتفتة وأما قوله (إن افضى إلى قتل الهواء وإزالة الشعر) فقير ظاهر لأنه حيث يجد من المحرمات لا من المكروهات (وعقد الطيلسان على عنقه) فلا تقطيس من غير عقد فلا بأس به (ورقائه القيام والباه ونحوهما) كالجبة والقروة والباد (على منكبيه من غير إدخال يديه في كفيه) والظاهر أن إدخال إحدهما كذلك (وعقد الأزارو الرداء) أي ربط طرف أحدهما بطرف الآخر (وأن يخله) أي كل واحد منهما (بخلخال) كمنحوابرة (وشدهما بجبل ونحوه) من رباط ومنطقة [وليس الثوب المبخر] أي الذي يجره بعد الإحرام قال صاحب السراج الوهاج ولا بأس أن يلبس الثوب المبخر لأنه غير مستعمل بجزء من الطيب وإنما يحصل منه مجرد الرائحة وذلك لا يكون طيباً كمن قدم مع المطارين . وأغرب المصنف بقوله في الكبير ويرد عليه قوله إن المنع للطيب والرائحة لاللون انتهى حيث لا كلام في اللون ولا في الطيب لعدم الخلاف فيهما ولا في قيد الرائحة بالفعل كالشم وإنما الكلام للرائحة التي تحصل في الثوب أو البدن من غير قصد كالعود مع العطار ونحوه ممن لا يكون له ريح فائح (١) فإنه جائز بخلاف قفاس عليه لبس الثوب المبخر فإن بخوره لم يقع بفعله وشتمه لم يحصل بقصده مع أنه قال في المحيط على ما نقله عنه الفارسي إذا شم الطيب لا يكره وكذا لو أجرى أي ثوبه بطيب تبقى رائحته بعد الإحرام قوله (وشم الطيب) إما يختلف فيه وإما يحول على قصده وكذا ما ذكره في البحر الزاخر ويكره له شم الريحان والطيب والفسرجل والأترج وما أشبه ذلك انتهى ، وأبعد بعض الشافعية حيث قال يكره للصائم أن يرى الطيب ولومن بعد (ومسه) أي لمس الطيب (إن لم يلتقط) أي شمه من جرته إلى بدنه فإنه حيث نوع من استعماله بخلاف ما إذا تلقى به ريحه وبعقب به فوجهه فإنه لا ينصهر (وشم الريحان) أي المزهود (والثمار الطيبة وكل نبات له رائحة طيبة والجلوس في دكان عطار) وكذا معه (لاشتام الرائحة) بهذه النية (والزينة) لما قدمناه (وتعصيب شيء من جسده) قال ابن المهيمل ويكره تعصيب رأسه

(١) قوله ونحوه ممن لا يكون له ريح فائح : هكذا في النسخ والسرلاب ونحوه ممن لا يكون له ريح فائح كما لا يخفى والله أعلم ثم إنى رأيت مثل ما ذكرته في هذا الشرح قبيل باب دخول مكة فاصطفاً للجلوس في دكان عطار وكذا مع من له رائحة فائحة فلما حدثني الأولى والأخيرة أنه قرر عيب الحق

ولوعصب غير الرأس من يده يكره أيضا إن كان بلاعة انتهى وهو يفيد أن تعصيب أجزاء الرأس مكروه مطلقا موجب للجزاء بغير عذر إلا أن صاحب المنز غير آثم فالصواب أن يذكر تعصيب الرأس والوجه في المخطورات وتعصيب غيرهما في المكروهات والدخول تحت أستار الكعبة^(١) أي مع رافتها (إن أصاب رأسه أو وجهه) ولو بعضهما (ونظية أنه أودقته أي ما بين لحيه (أو عارضه) بكسر الراء^(٢) أي طرف وجهه (بشوب) متعلق بالنظية ويقد لها احترازا من نظيتها باليد (وأكل^(٣) طعام) أي غير مطبوخ (يوجد منه راحة الطيب) بخلاف المطبوخ فإنه لا يكره وكذا إذا كان المخلوط غير مطبوخ ولم يوجد منه الريح فإنه يحقن مغلوب مستهلك فلا شيء عليه وكذا حكم الشراب وهذا كله عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما عندهما فلا شيء عليه يأكل الزعفران فإنه يستعمل في الأطعمة فالنحو به أو لا في حنيفة إنه طيب حقيقة ولا تسقط هذه الحقيقة إلا للضرورة التبية للطعام بأن كان في طعام مسته التارأم لم يمس كذا في الشئ (وكب وجهه على وسادة) فإنه بمنزلة نظية وجهه فيكره (بخلاف خديه) أي وضعهما وكذا وضع رأسه على فاهه وإن كان يلزم منه نظية بعض وجهه أو رأسه إلا أنه رفع تكليفه لدفع الحرج فإنه الهيئة المعتادة في النوم بل الكيفية المستحبة فيه بخلاف كب الوجه فإنها الرقة الغير المتعارفة بل الكيفية المغفوعة عند أبواب المرومة^(٤)

(فصل في مباحاته: النسل) أي الاعتسالي بالماء القراح وماء الصابون والاشنان ويكره بالصدر كاسبق لكن يستحب أن لا يزيل الوسخ بأي ماء كانت بل بقصد الطهارة أو دفع التبار والحرارة (والنفس في الماء) حيث لا فرق بينه وبين النسل في هذا الباب مع ما فيه من الإيذاء أنه لا يضره النظية بالماء (ودخول الحمام) لغوية البدن وغيرها وكذا النسل بالماء الحار (وغسل الثوب) أي الطهارة أو النظافة لا تقصد قتل القمل والزينة (وليس الخاتم) أي لأنه سنة لمن احتاج إليه وإلا فالأولى تركه مطلقا (وقهله السيف) أي ونحوه (واقفال) أي مقاتله عدوه بدما أو دفعا علي وجه جوز شرعا (وشد الحيمان) بكسر فسكون أي ربطه في وسطه سواء كان فيه نفقته أو نفقة غيره (والمنطقة) بكسر الميم وقح الطاء أي وشدها وفي رواية عن أبي يوسف كراهتها إذا شد بها بربسم وفي أخرى عنه يكره إذا كان لها أربزم وهو حلقة لها لسان يكون في رأس المنطقة يشدها وعنه كراهة منطقة الحرير (والسلاح) وهو تميم بعد تخصيص السيف فذكر أحدهما معنى عن الآخر^(٥) (والاستقلال) أي قصد الانتفاع إلى الظل (بيت) أي من داخل أو خارج (ومحمل وعمارية) بفتح الميم وتقديد التحية أي محفة وفي الكبير هي مركب صغير كهذه الصبي أو قريب منه (وفسطاط) بضم الفاء أي خيمة كبيرة ولعل المراد بها ما لم يصل رأسه إليها أو فيه تجريد أريد به مطلق الخيمة (وثوب) أي مرفوع على عود أو بيده أو يد غيره بحيث لا يمس رأسه (وغیرها) أي وغير المذكورات كظلال الجدار والجل والجل وأمثالها (والاكتحال) بالاطيب فيه أي غلابا لسته وقوية للبصرة لا قصد الزينة (والنظر في المرأة) أي للاطلاع على الهيئة (والسواك) أي استعمال المسواك (وزرع الضرس) أي قلمه مطلقا

(١) قوله والدخول تحت أستار الكعبة: أي ولم يمكن من أن يرتب عليه فيه الجزاء وكذا يكره الصعود على عتبة الباب والصلاة على العتبة والتشبث بحلق الباب وسائر الحلق التي في أصول جدران الكعبة واستلام الركن الرقائ والشايب قاله الشيخ عبدالله المغيرة في شرحه على هذا الكتاب اه حجاب (٢) قوله بفتح الراء: أقول لعله بالكسر إذ ليس في كلامهم من الأسماء ما وزنه على فاعل إلا بعض أسماء تكلم وطابع وقليل من غيرها ككلام وليس هذا منها كذا في الحجاب وفي القاموس والعراض النافذة المريضة أو الكسيرة وصفة الحد كالعارضة فهما اه ويوجد في بعض النسخ بكسر الراء ولا غبار عليها اه (٣) قوله وأكل طعام: أي غير مطبوخ إلى قوله وكذا حكم الشراب: أقول ينبغي تأمل هذا الكلام مع مراجعة ما يأتي في فصل أكل الطيب وشره ليتضح ما فيه وإله أعلم اه حجاب (٤) قوله بل الكيفية المغفوعة عند أبواب المرومة: فقد روى ابن ماجه أنه صلى الله عليه وسلم لما مر من هو كذلك بالمسجد ضرب به برجه وقال قم واقعد فإنها بومة جهنمية قاله الشارح في شرح الشرائع اه حجاب (٥) قوله فذكر أحدهما معنى عن الآخر: فيه نظر

(والظفر المكسور) أى قطعه (والقصد أى الاقتصاد) (والحجامة) أى الاحتجام (بلا إزالة شعر) أى فى موضعها (وقلع الشعر الثابت فى العنق) وكذا قطع الرق والاختان واقفاء الدم والقرح (وجبر المكسور) أى إصلاح المكسور (وتصفيه بخرقة) وكذا تغطيته إذا لم يكن برأسه ووجهه (وليس الخز) وهو نوع من الثياب كالقطنى (والبن) أى سائر أنواع البن (والثوب الحرورى والمرورى والقصب) بفتحين أصناف من الثياب وهذا كله إذا لم يكن مخيطاً ولا حريراً ولا ملوناً بطيب (والبرد الملون كالمدنى) أصناف من الثياب بخلاف الأبرسم كما قاله الفارسى (والتوشع بالقميص) بأن يأتزبه ويجعل باقىه فى جانيه أو فى أحدهما وأما ما فعله بعض الجهلة من إخراج كم واحد فغير مفيد إذ يصدق عليه أنه لا لبس القميص على وجه المخطط (والارتداء به) أى بالقميص (والإتزار به) أى بالقميص على طريق الانفراد أو الاجتماع (وبالسرويل) أى الإتزار بها (والتحزم بالعامة) أى الإتزار بها من غير عدها فإنه حيثئذ لا يطلق عليه أنه لبس العامة إذ انتهى عنه هو اللبس المعتاد (وغرز طرفى ردائه فى إزاره) بل يستحب هذا عند إرادة صلاته للنهى عن الإسبال (وإلقاء القباء) ثوب مشهور (والعباء) كساء معروف (والقروة) وكذا البلاد (عليه) أى على نفسه (بلا إدخال منكيه) وقد سبق عنه هذا فى باب المكروهات فبناقضه ذكره فى المباحات (١) فالصواب أن يقول وإلقاء القباء ونحوه على نفسه وهو مضطجع إذا كان لا يعمد لبساً إذا قام كما ذكره فى الكبير اللهم إلا أن يقال مراده هنا بإلقاء القباء لبسه مقلوباً ومعكوساً لكن صرح فى باب المباحات من المنسك الصغير بل فقط وإلقاء القباء على منكيه بلا إدخال يديه فى كفيه (ووضع خده) وكذا رأسه (على وسادة) أى بلا خلاف لما تقدم (ووضع يده أو يده غيره على رأسه أو عنقه) أى بالاتفاق لأنه لا يسمى لبساً للرأس ولا مغطياً للأنف (وليس المداس) بكسر الميم وهو مايداس به الأرض من التعل المتعارف عند العرب (والججم) بفتح الجيمين معرب المداس على مافى القاموس (والمكعب) وهو الكوش الهندى الذى لا يغطى كعب الإحرام (والشمسك) (٢) وهو السرموزة البغدادية التى لا تغطى الكعب (والمصندلة) بصيغة المجهول فى البدائع رخص مشايخنا المتأخرون فى لبس المصندلة قياساً على الخف المقطوع لأنه فى مناه انتهى وهذا كله مع وجود الثقلين وقدرته عليهما إلا أنهم أفضل لكونهما على هيئة السنة والخروج عن خلاف بعض الأئمة (وتغطية اللحية مادون الذقن) لأنه ليس من الوجهه وهو بدل بعض منها (وأذنيه) لأنهما عضوان مستقلان ولو عدا من الرأس فى حكم المسح عندنا وعداً من الوجهه عند بعض السلف (وقفاء) لأنه عضو على حدة بلا خلاف فى القاموس اتفاقاً وراء العنق ويذكر وقد يد (وقاه) وهذا لا يصح مبنى ومعنى أما المبنى فلكونه مجروراً بالإضافة لفتح العبارة أن يقول فيه أو فقه وأما المعنى فلا نه جزء من أجزاء وجهه فليس ذلك مباحاً له بل كره له كتغطية ذقنه وأنفه ثم قوله (ويديه) بظاهاه يفيد جواز لبس القفازين وفيه بحث سبق وتقدم أنه حرام عند الأربعة فيحمل على تغطية يديه بمنديل ونحوه (وسائر بدنه سوى الرأس والوجه) أى كلهما أو بعضهما (والحل على رأسه إجابة بكسر همز وتشديد جيم أى مركناً أو طشتاً (أو عدلاً) بكسر العين أى نصف حل يعدل مثله (أو جوقاً) الظاهر أنه غير منصرف لأنه جمع على مافى القاموس لوعاء معروف والأظهر أنه معرب لجوال وزيد فيه القاف حال التثريب (أو طبقاً) أى صناً أو صفة (ونحو ذلك) كقد رولوح وباب (بخلاف حل الثياب) أى على رأسه ولو كانت بقية (٣) (وأكل ما استطاده) أى بغير أمره (حلل) أى فى الحل من غير أن يشاركه فيه محرم برجه

بل الصواب أن الخاص المقدم لا يتقن عن العام المؤخر اه (١) قوله فبناقضه ذكره فى المباحات : أقول يمكن دفع المناقضة بحمل ما تقدم على ما إذا حل منكيه دون كيه فتنبه اه حجاب (٢) قوله والشمسك : بضم الأول والثاني وسكون الثالث وقد يقال بالجيم وهى المصندلة ذكره فى المغرب وفى البحر المعرق والمصندلة المكعب اه فظهور أن المسمى واحد وتاثير الأسماء باختلاف اللغات اه حجاب (٣) قوله ولو كانت بقية : أطلق البقية وينبى أن يفيد ذلك بأن ينظر إماماً تكون مشدودة شدا قريباً بحيث لا يحصل هنا تغطية أو يحصل فإن كانت مشدودة فلا كراهة ولا جزء أيضاً وإلا فيكره ويجب

من وجوه الإغاة عليه وذبحه غير محرم في غير الحرم (وأكل طعام فيه طيب إن مسته النار) وكذا إن لم تمسه كما سبق (أو تميز) ففي النخبة وله أكل طعام فيه طيب عامسته النار وتغير وأما أكل طيب غيرته النار ولم يخلط بطعام أو خلط وطبخ ولم تغيره النار فيكره أكله إن وجد منه وأحق ولا يجب عليه شيء (والسمن) أي وله استعمال السمن بالأكل والشرب (والزيت) أي دهن الزيتون (والشعير) أي ودهن السمسم والمراد بهما الخالصان من الطيب المستفاد من عموم قوله (وكل دهن لا طيب فيه والصحم) أي دهنه وكذا الآلية والمراد كل هذه الأشياء ويحتل الأدهان بها أيضاً ففي خزانة الأكل لو غسل رأسه ولحيته بالصابون أو الحرض أو أدهن بزيت أو شحم لا بأس به لكن قال المصنف في الكبير قوله زيت مخالف لما في غيره من أن استعماله لا يجوز إلا في جراحة قلت ولعل كلام غيره من الزيت المطيب أو محمول على عدم الضرورة فلا منافضة ولا مخالفة ولذا أطلق في قوله (ودهن جرح) بفتح الدال وضم الجيم وقتحها (أو شقاق) بضم أوله وقطع شجر الحل وحشيشه رطباً وباساً) أفاد ذكره عدم القياس للحل على الحرم (وإنشاد الشعر) الذي لا إثم فيه فإن إنشاد الشعر التخيخ وإنشاده ممنوع مطلقاً في حال الإحرام أكثر حرمة إلا أنه لا يجب فيه شيء إلا التوبة (والزواج والتزويج) أي أصالة ونياحة خلافاً للشافعي حيث يحرّمهما حال بقاء الإحرام ولو قبل سعى الحج (وذيخ) الأبل والبقر والغنم والدجاج إجماعاً وهو بالتثايت والفتح أخف وأشهر (والبط الأهل) بخلاف الوحش فإنه صيد (وقتل الحوام) كالوزغ والحية والعقرب والذباب والبعوض والبرغوث ومن غريب ما وقع أنه سأل عراقي بعض أهل العلم عن قتل الذباب في حال الإحرام فقال سبحانه الله يقتلون أولاد رسول الله صلى الله عليه وسلم بغير حق وتخرجون عن قتل الذباب؟ هذا من أعجب العجائب (وحك رأسه برق) أي يطون أنامله ثلاثاً ينقطع شعره وكذا حكم لحية (وجسده) أي وحك سائر بدنه برق إن غاف سقط شيء من شعره وإن لم يمح فبأس بالملك الشديد ولو أدى وهذا معنى قوله (ولو بشده أو خروج دم والجلوس في مكان عطار) وكذا من له رائحة فائحة (للاستحمام رائحة) أي لا لقصد أن يشم رائحته أو يبق به من فائحته وزاد في الكبير وضرب خادمه أي إذا استحقه لضرب الصديق عبده الذي أضل الثقة التي كان عليها زاملته بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم ولم يمنه ويؤخذ منه ما اشتهر أن من تمام الحج ضرب الجمل على إضافة الصدر إلى مفعوله وإن حله بعضهم على أنه من إضافته إلى فاعله فيفيد كمال تحمله في سيئه (وإذا أتم إحرامه) أي بشرائطه وكل باجتناب محظوراته ومكروهاته (دخل مكة) أي بأدبائه (وفعل ما يأتي في بابه هذا) وفيه إشارة لطيفة إلى أن التقدير هنا

(باب دخول مكة)

أي آداب دخولها (زادها الله تعالى شرفاً وكرماً) أي كرامة (وتعظيماً) أي مهابة (وصفة أداما الأفعال) أي اللازمة أن يفعلها حينئذ (إذا وصل الحرم أول الحرم) المحترم وهو معين من كل جانب ^(١) بنوع من العلامة يبين بها الحل من الحرم المحترم وأما قوله في الكبير ووصل إلى الملبين فهو مومم أنه مختص بمن رجع من عرفات ^(٢) وليس كذلك كما يدل عليه بقية كلامه الآن (فعلية بالسكنة) أي الطمأنينة في الباطن (والوقار) أي الزانة المنافية للنخبة في الظاهر (والدعاء) أي وبلازمة الدعوات (بقضاء الأوطار) أي لأجل قضاء الحاجات الدينية والدنيوية (والاكثار

الخطوة) لأنه تعظيماً فلا تنقل قاله الشيخ حنيف الدين المرشدي في شرحه على هذا الكتاب اه حباب (١) قوله وهو معين من كل جانب الخ: قال في شفاء الغرام للحرم علامات بنيت وهي أنصاب مبنية في جميع جوانبه خلا حده من جهة جدّة وجهة الجمرات فإنه ليس فيها أنصاب وأول من نصب ذلك الخليل عليه السلام اه كذا في الحجاب (٢) قوله وهو مومم أنه مختص بمن رجع من عرفات: بل هو في غيرها من الجهات أيضاً كما قد ساء عنه من الشفاء اه حباب وبعبارة الكبير فإذا توجه الحاج إلى مكة زادها الله شرفاً وكرماً ووصل إلى الملبين وهو أول الحرم وقد جعل فيه علامة بين الحل والحرم فعليه بالسكنة والوقار انتهت بحرورها اه تحرير الشيخ عبد الحق

من الاستغفار) الأولى بالكسار (لحط الأوزار) أى لوضع أحمال الآثام وحتى ماسبق له من الذنوب فى الأيام (والأفضل) إن قدر (أن يدخله) أى الحرم (حافيا) لقوله تعالى اخلع ثيابك إنك بالواد المقدس طوى (راجعاً) أى ماشياً لقوله سبحانه يأتوك رجالاً أى مشاة وقدمهم على الركبان بقوله وعلى كل ضامر أى بعير ضعيف لطول الطريق يأتين من كل فج عبق إلى قوله ليطوفوا بالبيت العتيق وروى عن ابن عباس رضى الله عنهما أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام كانوا يدخلون الحرم مشاة حفاة وعن ابن الزبير قال سمع ألف نبي من بني إسرائيل لم يدخلوا مكة حتى عقوا أنفامهم بنى طوى فدخلوه صلى الله عليه وسلم بخلاف ما ذكر لدفع الخرج عن الأمة المرحومة لكونه نبي الرحمة وفيه إيماء إلى ماله من العظمة الزائدة على كل من له منزلة المرتبة (حاسراً) أى كاشف الرأس وفيه أنه أى الحرم لا يكون إلا مكشوف الرأس ولعله أراد أن المعذور أيضاً يكشفه ولو ساعة إن لم يكن فيه مضرة ليفيد نوع مذلة فى حضرة العزة كما أشار إليه بقوله (كسجون) أى مذنب محبوس أو عبد شارد مأخوذ (يعرض على الملك القنار) فإن السلطة تقتضى العزة الموجهة لتبهر المذلة المتخضعة للرحمة والمغفرة ويقول اللهم إن هذا حرمك وحرم رسولك حرم على ودى وعطى على النار اللهم أقمى من عذابك يوم تبعث عبادك (ثم يلى) أى يستمر على التلبية (ويثنى على الله تعالى) أى بالتسبيح والتحميد والتقديس والتعجيد (ويصل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم) لأنه الهادى إلى صراط الخيد (ويدعو) لنفسه أيضاً ولوالديه ومشايخه وأقاربه وأصحابه وسائر المؤمنين (إلى أن يصل بنى طوى) بضم الطاء منونا وغير منون وقد قرئ بهما فى القرآن وفى القاموس مثله الطاء وينون : موضع قرب مكة من طريق العمرة يعنى التثمين وقال ابن جماعة إن ذا طوى ما بين التثنية التى يصعد إليها من الوادى المعروف بالزاهر وبين التثنية التى ينحدر منها إلى الأبطح والمقابر وقيل غير ذلك قالت تيسر المكان الثمين فيها وإلا فبمخاضه (فيتنسل) أى من ماء بئر أو غيره (به) أى فيه (إن) دخل مكة (من طريقه) لأنه فيها بين الحرمين (والأحيث تيسر) أى مما قبله أو ما بعده أو فأى موضع من قرب مكة أن دخل من غير طريقه كن دخل من طريق العراق مثلاً فيتنسل من بئر ميمونة يطعمه مكة الذى يحذاه جبل حراء (وهو) أى هذا القبل (مستحب) أى الطهارة أو النظافة على قصد الدخول (حتى للحائض والنفساء ولا بأس بدخوله) أى الحرم والصواب بدخولها أى مكة (ليلاً ونهاراً) ولكن دخولها نهاراً (أفضل) أو التقدير لا بأس بالدخول ليلاً أو نهاراً وهو أى النهار أفضل وهذا قول الثنمى وإسحق من الشافعية وفى فتاوى قاضيهان المستحب أن يدخلها نهاراً لما كان ابن عمر رضى الله عنهما لا يقدم مكة إلا بآب بنى طوى حتى يصبح ويتنسل ثم يدخل مكة نهاراً ويذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه فعله رواء الشيعيان واللفظ لمسلم والمجهور على أنه يجوز له أن يدخل ليلاً أو نهاراً متى شاء من غير كراهة بل هما على السواء وقال بعض الناس يكره دخولها ليلاً ولعله كراهة تنزيه للنخاسة على أسبابه من الحرمانية (ويستحب) أى عند الأريفة (أن يدخل) أى مكة (من ثنية كداء) يفتح الكاف معدوداً على ما صححه صاحب القاموس وهى العقبة العليا على درب الملقى (من أعلى مكة) وهو الحجر لأن النبي صلى الله عليه وسلم دخل منها علم الفتح تفاؤلاً بالاستسلام ولأن إبراهيم عليه السلام دعا فيه بأن يجعل أقدسه من الناس تهوى إليهم ولأن باب البيت مثل الوجه والوجه فى أمثال الناس أن يقصد إليهم من وجوههم لا من ظهورهم (قيل) قائله الطرابلسى (وإن لم تكن) أى الثنية العليا (فى طريقه) بأن جاء مثلاً من جهة اليمن أو العراق (ينبغى أن يمرج) أى يميل من طريقه (إليها) أى إلى تلك الثنية ليدرك المثوبة على متابعة السنة السنية (فى الحج والعمرة) أى بلا فرق بينهما وهو ظاهر بالنسبة إلى الأفاقية من طريق المدينة النبوية وإلا فقد اعترض على الله عليه وسلم من الجمرات ولم يرو أحد أنه دخل من تلك الثنية وهذا كله إذا لم يكن ضيق وزحمة فإن كان فلا بأس أن يدخلها من أى موضع شاء خصوصاً فى هذا الزمان الذى ارتفع فيه الرخمة من غالب أفراد الإنسان عند حصول ضيق المكان (وقيل فى العمرة يدخل من أسفل مكة) ولعل هذا القيل ينص بمن خرج من مكة على قصد إحرامه للعمرة من التثمين وإلا فهو معارض بما ثبت فى السنة (وإذا رأى مكة) أى بلدها (دعا)

أى بقوله اللهم اجعل لى بها قرارا وارزقنى فيها رزقا حلالا ، وكذا إذا بلغ رأس الردم من أعلى مكة وهو المسمى الآن بالمسعى وكان يبدو البيت منه فهناك يقف ويدعو بما شاء من الدعاء وأحسن ما يقال فيه وفى غيره ربنا آتانا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة وقنا عذاب النار اللهم إنى أسألك من خير ما سألك منه نيك محمد صلى الله عليه وسلم وأعوذ بك من شر ما استأذك منه نيك محمد صلى الله عليه وآله وسلم (ويكون فى دخوله مليا) أى تارة (داعيا) أى أخرى (إلى أن يصل باب السلام) أو غيره من الأبواب الكرام والأول أفضل (فيبدأ بالمسجد) أى بدخوله تعظيما لبيت الله وتعظيلا لعباده إلا أن يكون له عذر بأن يخشى على أهله وماله الفتنة والضياع ولهذا قال تيمم للبحر الراخر وشرح القدورى (بعد حط أعتاله) أى فى موضع حصين ليكون ظهرا فارغا (وقله) أى قبل حطه (أفضل) أى دخوله فى المسجد (إن تيسر) وإن كانوا جماعة اشتغل بعضهم بحط الأعتال) أى بحفظها بعد حطها (وبعضهم بأداء الأفعال ولا يؤخره) أى دخول المسجد والطواف (لتخفيف ثياب ونحوه) أى من استعجز منزل وأكل وشرب (إلا لعذر وإن كانت امرأة لا تبرز للرجال) أى سواء جميلة أو غيرها (يستحب لها أن توخر الطواف إلى الليل) لأنه أسرها

(فصل يستحب) أى باتفاق الأربعة (أن يدخل المسجد من باب السلام) أى ولو دخل من أسفل مكة (مقدما رجله اليمنى) أى على اليسرى فى الدخول كما هو فى السنة مطلقا (داعيا مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم) أى يقول أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله اللهم اغفر لى جميع ذنوبى واقض لى أبواب رحمتك . ويناسب للمقام أن يقول ما روى اللهم أنت السلام ومنك السلام وإليك يرجع السلام حينما ربنا بالسلام وأدخلنا دار السلام تباركت ربنا وتعاليت باذا الجلال والإكرام (حاليا) إلا أن يستسخر) كما فى الاختيار وزاد فى كنز العباد وقبل عتبه (ولذا رأى البيت) أى الكعبة المظلمة (محل وكعب ثلاثا) قيد لها أو الأخير منهما (وصلى على النبي) صلى الله عليه وسلم (ودعا بما أحب) وقد روى الطبرانى أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا نظر إلى البيت قال اللهم زد نيك هذا تشريفا وتعظيما وتكريما وبرأ ومهابة (ومن أم الأدعية طلب الجنة بلا حساب) وهو مستلزم لحسن الحالة من غير أن يكون عليه عتاب (ولا يرفع يده عند^(١) رؤية البيت) أى ولو حال دماثة لعلم ذكره فى المشاهير من كتب الأصحاب كالقدورى والمهابة والكافى والبدائع فى قال السروجى المذهب تركه وبه صرح صاحب اللباب وكلام الطحاوى فى شرح معانى الآثار صريح أنه يكره الرفع عند أبى حنيفة وأبى يوسف ومحمد ونقل عن جابر رضى الله عنه أن ذلك من فعل اليهود (وقيل يرفع) أى يده كما ذكره الكرماني وسماه البصرى مستجبا وكأنهما اعتدما^(٢) على مطلق آداب الدعاء ولكن سنة متبعة فى الأحوال المختلفة ؛ أما يرى أنه صلى الله عليه وسلم دعا فى الطواف ولم يرفع يده حينئذ ؟ وأما ما فعله بعض العوام من رفع اليدين فى الطواف عند دعاء جماعة من الأئمة الشافعية والحنفية بيد الصلاة فلا وجه له ولا عبرة بما جوزه ابن حجر المكي . وقد بلغنى أن العلامة البرمطوشى كان يجرى من يرفع يديه فى الدعاء حال الطواف (ثم يتوجه نحو الركن الأسود ولا يشتغل بتحية المسجد) لأن تحية هذا المسجد الشريف هو الطواف^(٣) لمن عليه الطواف أو أراد به بخلاف من لم يرد وأراد

(١) قوله ولا يرفع يده ؛ أسند الشافعى عن ابن جريج أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا رأى البيت رفع يديه وقال اللهم زد هذا البيت تشريفا وتعظيما وتكريما ومهابة وزد من شرفه وكرمه من جهة أو أعظمه تشريفا وتعظيما وتكريما وبرأ ؛ ولنا أن الواقدى روى هذا الحديث عن ابن عباس ولم يذكر فيه رفع اليدين والواقضى ثقة عند علاننا كذا فى الفتح ويرد عليه أن الآيات مقدم على التسمية إذا كان التاني مختلفا فيه والتميت على خلافه اه داملا أخون جان (٢) قوله وكأنهما اعتدما الخ ؛ بل اعتمادا على ما أسنده الشافعى رحمه الله تعالى اه داملا أخون جان (٣) قوله لأن تحية هذا المسجد الشريف هو الطواف ؛ قال الشارح فى شرحه للتحية فإن لم يكن محرما فطواف تحية لقولهم تحية هذا المسجد الطواف وليس معناه أن من لم يقف لا يصل تحية المسجد كما فهمه بعض العوام اه قلت لكن قولهم تحية هذا المسجد الطواف

أن يجلس فلا يجلس حتى يصلي ركعتين تحية المسجد إلا أن يكون الوقت مكرها للصلاة (ولاشي آخر) أى من السنن الزائدة كصلاة الضحى والاشراق والتباعد (إلا أن يكون عليه فائتة) من الفروض أى وهو صاحب ترتيب (أو) كان يخاف فوت المكتوبة (أى نفسها (أو الوتر) أى فوته (وسنة واثبة) أى من السنن المؤكدة الثابتة أو البعيدة (أو فوت الجماعة) أى فى المكتوبة وكذا جماعة الجنائز (فيقدم كل ذلك على الطواف) أى طواف التحية وغيرها

(فصل فى صفة الشروع فى الطواف إذا أراد الشروع فيه) أى فى طواف بعده سعى فإنه يحتذى بسنن الاضطباع والرمال له (ينبغي أن يضطبع قبله) أى قبل شروعه فيه (بقليل) وليس كما يتوهمه العوام من أن الاضطباع سنة جميع أحوال الإحرام بل الاضطباع سنة مع دخوله فى الطواف على ما صرح به الطرابلس وغيره لكن قال ولو اضطبع قبل شروعه فى الطواف بقليل فلا بأس به وهذا يقتضى أفضلية الحية وما ذكره فى الأصل مطابق لما قاله ابن المهام فيفيد أفضلية الثبلة فيهما تبيين فى الجملة فقولاه فى الكبير ولاتنافية بين القولين كما لا ينبغي غير ظاهر كما لا ينبغي هذا واعلم أن الاضطباع سنة فى جميع أشواط الطواف كما صرح به ابن الضياء فلذا فرغ من الطواف فيترك الاضطباع حتى إذا صلى ركعتي الطواف مضطجعا يكره لكشف منكبيه وبأن الكلام على أنه لا اضطباع فى السعى (وهو) أى الاضطباع المستنون (أن يجلس وسط رداءه تحت إبطه الأيمن ويلقى طرفيه) أو طرفه (على كتفه الأيسر ويكون المنكب الأيمن مكشوفاً) أى على هيئة أرباب الشجاعة إظهاراً للجلادة فى ميدان العبادة (وهو) أى الاضطباع (سنة فى كل طواف بعده سعى) كطواف القدوم والعمرة وطواف الزيارة على تقدير تأخير السعى وبفرض أنه لم يكن لا بأساً فلا تنافية ما قال فى البحر من أنه لا يسن فى طواف الزيارة لأنه قد تحمل من إحرامه وليس الخيط والاضطباع فى حال بقاء الإحرام وهذا ظاهر ولكن من ليس أنخطئ لغيره هل يسن فى حقه التشبه به؟ ولم يترخص له أمهاتنا وذكر بعض الشافعية أن الاضطباع إنما يسن لمن لم يلبس الخيط أما من لبسه من الرجال فيمتنع فى حقه الإتيان بالسنة أى على وجه التكامل فلا ينافى ما ذكره بعضهم من أنه قد يقال يشرع له جعل وسط رداءه تحت منكبيه الأيمن وطرفه إلى الأيسر وإن كان المنكب مستورا بالخيط للغير قال فى عدة المناسك وهذا لا يعد لما فيه من التشبه بالمضطجع عند المنجز عن الاضطباع وإن كان غير مخاطب بما يظهر، قلت لا يظهر له قال ما لا يدرك كله لا يترك كله ومن تشبه بقوم فهو منهم (ثم يقف مستقبل البيت بجانب الحجر الأسود مما يلي الركن الثاني بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ويكون منكبه الأيمن عند طرف الحجر فينوى الطواف وهذه الكيفية مستحبة) أى الخروج عن خلاف من يشترط المرور على الحجر بجميع بدنه قال الكرماني وهو الأكمل والأفضل عند الكل لأن الخروج عن الخلاف مستحب بالاجماع (والثانية فرض) أى بأصلها وعندنا هذه الهيئة مستحبة وإلا فلا استقبال الحجر مطلقاً ونوى الطواف كفى عندنا فى أصل المقصود الذى هو الابتداء من الحجر سواء قلنا إنه سنة أو واجب أو فريضة أو شرط وهذا الاستقبال فى ابتداء الطواف سنة عندنا لا واجب كما فى شرح النقاية وأما ما ذكره المصنف فى الكبير ثم يمشى مستقبل الحجر ماراً إلى جهة يمينه حتى يجاوز الحجر فإذا جاوزه اقتل وجعل يساره إلى البيت ويمينه إلى خارج البيت فهذه كيفة مستحبة

يفيد أنه لو صلى ولم يقف لا تحصل التحية إلا أن يخص بترك الطواف بلا عن رفع المنذر تحصل التحية بالصلاة ثم رأيت فى شرح الباب أيضاً ما يدل على ذلك حيث قال فى موضع آخر إن تحية هذا المسجد بخصوصه هو الطواف إلا إذا كان له مانع فيصلى تحية المسجد إن لم يكن وقت كراهة أو ابن عابدين فكلما الشارح هنا حيث قال وإن أراد أن يجلس الخ فيبدأه غير مفيد بالمانع فقل مراده أن هذا المسجد من أفراد المسجد الذى تحيته فى الأصل هى الصلاة ولكن له مرة على ما سواه فتكون تحية زيادة على تحية غيره وهى الطواف المستعقب للصلاة فلذا لم يفعل هذه الزيادة لا يترك أصل التحية التى للمسجد فإنه بترك الطواف لم يخرج من كونه مسجداً أو دام الأخوان جان وقال العلامة الرافعى عند قول العلامة ابن عابدين لكن قولهم تحية هذا المسجد الخ مانعه الظاهر اعتماد ما نقله أولاً

عند بعض الشافعية وهو خلاف ما عليه عامة الأئمة وليس ما يدل عليه شيء من السنة فلا يكون دخلا في الخروج من الخلاف خلاف ما يشير إليه كلام المصنف في الكبير (ثم يمشى ماراً إلى يمينه) أى إلى جهة الأيمن من الطواف (حتى يمازى الحجر) أى يقابله (فيقف بجماله) أى بمقابله ويدنو منه غير مؤذ (ويستقبله) أى بوجهه وفيه خلاف المالكية ووافقهم الأمامية (ويستلم ويكبر ويمدو ويصلي ويدعو) أى يقول بسم الله والله أكبر والله الحمد والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابتك ووفاء بعهدك وإتباعاً لسنة نبيك محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وهو مار (ويرفع يديه عند التكبير) أى مقابلاً للحجر (حذاء منكبيه أو أذنيه) أى كما في الصلاة وهو الأصح (مستقبلاً ياطن كفيه الحجر) حال من ضمير يرفع (ولا يرفعهما عند التنية) أى إذا لم يكن لها مع التكبير معية (فانه) أى رفعهما عند التنية الواقعة قبل عازاة الحجر (بدعة) مكروهة عند الأربعة ولا يفرق ما يفعله الملبون الطواف من الجهة (ثم يستلم الحجر) أى يلمسه إما بالقبلة أو باليد على ما في القاموس (وصفة الاستلام) أى المستنون على وجه الكمال (أن يضع كفيه على الحجر) أى لا كفأ واحداً على هيئة المتكبرين فإن الحجر الأسود يمين الله في أرضه يصافح بها عباده (ويضع فيه بين كفيه) أى تشبهاً بحالة البجعة المستونة (وقبله من غير صوت) أى يسمع (إن تيسر) أى كل من الوضع والتفصيل (والأيسر) أى يمس وليس الحجر (بالكف) أى الأولى أى ياطنه موضع الوضع (وقبله) أى كفه بدل التفصيل (ويستحب أن يسجد عليه) أى يضع وجهه أو جبينه عليه على هيئة السجود (ويكرهه) أى السجود (مع التفصيل) أى مع تحفقه قبله (لأنه) قيد لما هو موافق لما قاله الشيخ رشيد الدين في شرح الكنز يسجد وكذا نقل السجود عن أصحابنا المزبوعين قالوا لا يسجد (وإن لم تيسر ذلك) أى جميع ما ذكر من الوضع والتفصيل والسجود والمسح بالكف (أسس الحجر شيئاً) أى من عصا ونحوها (وقبل ذلك الشيء) إن أمكنه أى الإمساس أو التفصيل (والأى) أى بأن لم يمكنه الإمساس أيضاً للرحمة وحصول الأذية أو لكون الحجر ملطخاً بالطيب وهو محرم (يقف بجماله) أى بحذاء الركن (مستقبلاً له رافعاً يديه مشيراً بها إليه كأنه واضح يديه عليه) يجوز بالإضافة وبالتنوين (مبسلماً مكبراً مهللاً حامداً مصلياً داعياً) وقبل كفيه بعد الإشارة صرح به) أى بالتفصيل بعد الإشارة (الحفادي) أى شارح التقدير وهو المسبب بالسراج الواجوب وكذا ذكر قاضيان وغيره وهو موافق للذهب الشافعي ويدل عليه حديث المحجج أنه صلى الله عليه وسلم كان يستلم بمحجن معه وقبل المحجن وأغرب ابن جماعة حيث قال والذي اختاره أنه لا بأس به ولكنه ليس مستنواً ثم استدلل برواية البخاري واستلم الحجر كلما مر به أن استطاع من غير إبطاء^(١) انتهى ووجه غرابته

عن شرح الباب فإن على ما قاله يلزم الركون في الحرج اهـ (١) قوله قال قوام الدين الكاكي الأولى الخ: قال الشيخ زين الدين بن نجيم في البحر الرائق وقول الكاكي الأولى أن لا يسجد عليه عندنا ضعيف اهـ قال في التهر وفيه نظر فإن صاحب الدار أدرك ما فيها اهـ كذا أفاده الحجاب أى أن الكاكي من أهل المذهب المأثور وهو أدرك المذهب من غيره فلا ينبغي تصحيح ما نقله قال العلامة السيد محمد أمين عابدين نقلت لكن استدل الكاكي إلى عدم ذكره في المشاهير وهو لا ينبغي ذكره في غير ما وقد استند في البحر إلى أنه فعله صلى الله عليه وسلم والقاروق بعده كإرواء الحاكم وصححه واستدرك بذلك متلاً على في شرح النقاية على ما مر عن الكاكي وأيده ما نقله ابن جماعة عن أصحابنا ثم رأيت قتلان غاية السروحي أنه كرم الله وجهه السجود على الحجر وقال إنه بدعة وجهر أهل العلم على استحباب الحديث حجة على اهـ على ما لا يهذبنا إجماع ما في البحر والباب من الاستحباب إذ لا ينبغي أن السروحي أيضاً من أهل الدار فهو أدرك ما نقله موافقاً للجمهور أولى وأحرى اهـ والله أعلم كذا في تقرير الشيخ عبد الحق (٢) قوله يستلم الحجر كلما مر به إن استطاع من غير إبطاء: هكذا في النسخ وعجالة الكبير وقال ابن جماعة والذي اختاره أنه لا بأس به ولكن ليس مستنواً ثم استدلل برواية البخاري ويستلم الحجر كلما مر به إن استطاع من غير إبطاء وإن اقتبح الطواف بالاستسلام وختم به

لا يخفى إذ لادلالة فيه على المدعى مع أن قواعدهم أن المطلق محمول على المقيد والعام يخص بالدليل مع كون القياس يقتضى ذلك أيضا لأن الإشارة بمنزلة وضع الكف فيتفرع التقييد في البدل على وفق الأصل المبدل منه فتأمل^(١) ثم لا يشير بالفهم ولا يرأسه إلى القلة إن تعذر التقييد (وسن الاستلام في كل شوط وإن استله في أوله وآخره أجزاء) أى عن أصل السنة أو المعنى كفاها ولا شيء عليه لكن قال في فتاوى السراجية وشرح المختار إن الاستلام في أول الطواف وآخره ستة وبينهما أدب وصاحب البدائع والكافي صرحا بأن السنة أن يستلم بين كل شوطين وكذا بين الطواف والسعي ولا تنافي بين القولين فإن استلام طرفيه أكد ما يتم ما ولعل السبب أنه يتفرع على استلام ما بينهما نوع من ترك الموالاة بخلاف طرفيهما ثم هل يرفع اليدين في كل تكبير يستقبل به في مبدل كل شوط أو يختص بالأول؟ فقال ابن الهمام إلى أن الثاني هو المعمول وظاهر كلام الكرماني والطحاوى وبعض الأحاديث يؤيد الثاني فينبغي أن يرفعهما مرة ويترك رضعهما أخرى فإن الجمع في موضع الخلاف مهما أمكن أخرى ثم إن كان معتبرا أو متمتعا يقطع التلبية بالشروع في الطواف بخلاف القارن والمفرد (وإذا فرغ من الاستلام) أى وما يتعلق به من الأحكام (أخذ عن يمين نفسه^(٢)) أى أو من يمين الحجر باعتبار حذائه ومآله واحد إذ المقصود التيامن الواجب وهو (بما يلي الباب وجعل البيت عن يساره) كما يستلزمه ما قبله (فيطوف سبعة أشواط) أى جمعا بين الركن والواجب (وراء الحطيم^(٣))

أجزأه انتهت بحروفها وعبرة ابن جماعة والذي اختاره أنه إن قبل ما أشار به فلا بأس بذلك وليس مسنونا لأن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم المدين عن الله تعالى مناسك الحج طاف على بعير كلما أتى الركن أشار إليه بشيء وكبر وراه البخاري فلو كان حقيقا لما يشار به مسنونا لنقل ذلك عنه صلى الله عليه وسلم تتوفر الدواعي على النقل ولم ينقل والله أعلم انتهت بحروفها وعبرة البخاري في كتاب المناسك (باب من أشار إلى الركن إذا أتى عليه) حدثنا محمد بن الحنفى قال حدثنا عبد الوهاب قال حدثنا خالد عن عكرمة عن ابن عباس قال طاف النبي صلى الله عليه وسلم على بعير كلما أتى الركن أشار إليه بشيء (باب التذكير عند الركن) أى الحجر الأسود اه عني وقسطاني حدثنا مسدد قال حدثنا خالد بن عبد الله قال حدثنا خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس قال طاف النبي صلى الله عليه وسلم بالبيت على بعير كلما أتى على الركن أشار إليه بشيء عنه وكبر انتهت بحروفها وأيضا فيه في كتاب الطلاق حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا أبو عامر عبد الملك بن عمير وقال حدثنا إبراهيم بن خالد عن عكرمة عن ابن عباس قال طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم على بعيره وكان كلما أتى على الركن أشار إليه وكبر انتهت بحروفها، فلم من هذه العبارات أن قوله ويستلم الحجر كلما مر به إن استطاع من غير إكراه سبق فلم فافهم والله أعلم اه تقرير الشيخ عبد الحق (١) قوله فتأمل: لعل وجهه أن الحكم في التقييد عليه تقبيل الحجر لا تقبيل اليد فالمدى إلى الفرع ليس عين حكم الأصل فالصواب أن يقاس على تقبيل الحجر على ما لا يخفى ويحتمل أن يكون وجه التأمل إن كان مراده قياس تقبيل اليد بعد الاستقبال للحجر والإشارة إليه على تقبيل اليد بعد وضعها على الحجر أن العلة في الفرع غير موجودة وهي كون اليد متبركة بالوصول إلى الحجر وإن قال إنه تقبيل اليد بعد الوضع كما يفيد قوله بمنزلة وضع الكف تقبيل اليد بعد وضع الكف لم يثبت بالسنة حتى يقاس عليه ومن شروط القياس أن يكون الحكم ثابتا في الأصل بالكتاب أو السنة أو الإجماع ثم رأيت في فتح القدير أنه استدلى على وضع الكف وتقبيله إن لم يستطع على تقبيل الحجر بحديث ابن عمر رضى الله عنهما أنه يستلم الحجر بيده ثم يقل بيده وقال ما تركته منذ رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله فعلى هذا ثبت تقبيل اليد في المبدل منه اه دأبنا أخون جان (٢) قوله أخذ عن يمين نفسه: قال الشيخ زين الدين في البحر الرائق والحكمة في ذلك أن الطائفة بالبيت مؤتم به والواحد مع الإمام يكون الإمام عن يساره وقيل لأن القلب في الجانب الأيسر وقيل ليكون الباب في أول طوافه لقوله تعالى وأتوا البيوت من أبوابها اه كذا في الحجاب (٣) قوله وراء الحطيم: ويسمى حظيرة إسماعيل وهو البقعة التي تحت الميزاب عليها حاجز كخسف دائرة بينها وبين البيت فرجة سمي بالحطيم لأنه حطم من البيت أى

أى الحجر وجوبا (ومن الحجر) إلى الركن الأسعد (إليه) أى إلى وصوله إليه ثانياً (شوط) وهذا على تقدير مراعاة الوجوب أو السنة أو الفرضية أو الشرطية في الكيفية الابتدائية وإلا فالقوة حاصلة من كل جزء من أجزاء حول البيت إلى انتهائه ولا يفرك ما يفعله بعض العامة على هيئة الخاصة من جعل ابتداء طواهم فيها بين الركنين لأنه مخالف للإجماع ولا يحسب القدر الزائد إلى الحجر عند الأكثر فتأمل وتدبر (ويرمل في الثلاثة) أى في دورات الأشواط (الأول) بضم ففتح مخفف جمع الأول ضد الآخر فإن مشى في الشوط الأول ثم تذكر لم يرمل إلا في شوطين وإن لم يرمل في الأولين رمل في الثالث، والحاصل أنه لم يرمل في الأربعة الأخيرة ولو تذكر بعد الثلاثة الأول لا يقال الأصل في الحكم أن يزول بزاله فانا نقول قد فعله صلى الله تعالى عليه وسلم بعد زوال المشروعية تذكراً لنعمة الأمن بعد الخوف ليشارك عليها هذه علة أخرى والحكم قد ثبت بطل متبادلة^(١) وانتفاء شخص العلة لا يؤثر في انتفاء نوع الحكم ولئن سلم فالحكم هنا مع عدم العلة فهو غير معقول المعنى فيكون بعيداً في المعنى (حول جميع البيت) يعنى فيرمل بين الركنين أيضاً خلافاً لمن خالف أى بعض الشافعية (وهو) أى الرمل (أن يسرع في المشى) أى لا مطلقاً بل كما قال (وهو كفتيه) أى يحركهما من جانبيه (ويروى) بضم فسكر أى يظهر (من نفسه الجلادة) أى في قيامه بالعبادة المؤدفة للشفاعة في ميدان المجاهدة (والقوة) أى على الطاعة والمقاومة كذا فسر قاضيخان في شرحه المصنف خلطه بما قيل هو الإسراع (مع تقارب الخطأ) بالضم والفتح جمع خطوة (دون الوثوب) بالضم أى التقفز (والمدور) بفتح فسكون أى العلق ثم الرمل ستة بقية على الصحيح وقيل الرمل لم يبق ستة في هذا الزمان (ويسمى في الباقي) وهو الأربعة (على هيئته) يسكر الهام أى سكونه وطمأنينته المعتادة في هيئته (والرمل بالقرب من البيت أفضل عند الإمكان) أى من غير مزاحمة في المكان ومداغة محزنة للإنسان وكذا نفس الطواف بلا رمل أيضاً إلا أنه ينبغي أن يراعى الخرج عن الخلاف بأن لا يمر بيده أو ثوبه على الشاذرون (والأ) أى وإن لم يمكنه بسهولة ولا بغير مداغة (فالطواف بالبد منه) أى من البيت بالرمل وكذا بغيره حيث (أفضل من القرب بغير رمل) أومع مداغة لأن نفس الرمل ستة والقرب فضيلة والآلة بالمداغة معصية (فإن ازدحم الناس) أى أى بحيث لا يمكنه الرمل من قريب ولا من بعيد (صبر) أى من أول الوهلة حتى تزول الراحة أى وتنكشف الغمة (فيرمل) لأن المبادرة مستحبة وهي لاندفاع الرمل الذي هو ستة مؤكدة وهذا معنى قوله (ولا يطوف بلارمل إلا إذا تقدر لمرض) وكذلك إذا تسر لكبر وغيره وأما عارته في الكبر فإذا ازدحم الناس في الرمل وقف حتى تزول الراحة ثم يسلك فيرمل فومع أنه يقف في الانتاء وهو مستبعد جداً عرفاً وعادياً فافهم من المخرج والمشفة ولكون الموالة بين الأشواط وأجزاء الطواف ستة متفق عليها بل قال بعض العلماء إنها واجبة فلا ترك للحصول ستة مختلف فيها واقعاء لم فلو حصل التزاحم في الانتاء فعمل ما يقدر عليه من الرمل وترك ما لا يقدر عليه فإن ما لا يدرك كله لا يتركه بعضه ثم قوله في الكبير ولا يطوف بدون الرمل في تلك الثلاثة لأنه لا بد له بخلاف استلام الحجر حيث لا يقف فيه عند الازدحام لأن الإشارة إليه بدل له فينبى أن يحمل على الإتيان لافي حال الابتداء والانتاء لعدم ما يربط عليهما من قوات الموالة مع الإمكان على أصل الاستلام الذي هو ستة مؤكدة فيهما (ويكون في طوافه) أى في جميع أشواطه

كسر وبالخير لأنه حجر منه أى منع قال في الفتح وليس الحجر كله من البيت بل ستة أذرع منه فقط اه رد المختار قال في تقرير الرافى التمسك والتحقيق أنه ستة أذرع وشبر اه (١) قوله بطل متبادلة : قال في البحر الرائق لحن غلبة المشركين كانت علة الرمل إيهام المشركين قوة المؤمنين وعند زوال ذلك يكون علة تذكر نعمة الأمن كأن علة الرق في الأصل استتكاك الكافر عن عبادة ربه ثم صار علة حكم التزاحم بركه وإن أسلم وكأخراج فإنه ثبت في الابتداء بطريق العقوبة ولهذا لا يثبت على المسلم ثم صار علة حكم الشرع بذلك حتى لو اشترى المسلم أرض الخارج لزم عليه كذا ذكره أكل الدين في شرح البردوى وقد رد المحقق ابن الهمام في باب العشر كون الحكم ملازماً لوجود العلة في الملل الشرعية لأن الملل الشرعية أمارات على الحكم لأمورثات فيجوز بقاء الحكم بعد زوال علة وإنما ذلك

أو أنواعه (ذاكراً) أى بسبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله على ما ورد الحديث به وفى حكمه سائر أذكار ربه وهو أفضل من قراءة القرآن من حيث عمله صلى الله عليه وسلم فى الأطلوة الواقعة فى حجه وعمرته لكن قد يقال إنه صلى الله عليه وسلم قرأ آية ربنا آتانا فى الدنيا حسنة الآية بين الركنين مشيراً إلى جوازه ومشعراً بأنه عدل عن القراءة دفعا للحرج عن الأمة ثلاثين هموا أن القراءة فى الطواف شرط أو واجب فيه كما فى الصلاة وأما ما قيل من أن قراءة آية ربنا إن كان على قصد البناء دون القراءة فهو مع عدم الاطلاع على الإرادة بعيد بحسب العادة أنه تفوته الفضيلة الجائزة بالجمع بين الحالتين كما هو مقتضى مقام أهل الجمع دون أصحاب التفرقة (داعياً) أى بالدعوات الماثورة وغيرها المتعارفة المشهورة فى محالها المسطورة ، ومن جعلها إذا تجاوز عن الركن أن يقول اللهم هذا البيت بينك وهذا الحرم حرمك وهذا الأمن أمناك وهذا المقام مقام المائد بك من التناول لا يقصد به مقام إبراهيم عليه السلام ولا يريد بالمائد أيضاً ^(١) بل أراد بالمقام هذا المكان وبالمائد جنس المستعبد أو خصوص نفسه للمتبعين إلى حرم ربه ومن المأثور اللهم تقنى بما رزقنى وبارك لى فيه واخلف ^(٢) على كل غائبة لى بخير لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير وإذا حاضى الركن العراقى يقول غير مشير إليه ولا سئل عليه اللهم لى أعوذ بك من الشك والشرك والتفارق والتفارق وسوء الأخلاق وسوء المنقلب فى الأهل والمال والولد ثم يقول وهو فى محاذة الميزاب اللهم أظنى تحت ظل عرشك يوم لا ظل إلا ظلك ولا باقى إلا وجهك من غير أن يقول ولا قاتل إلا خلقك ثموم المعنى القاسد ^(٣) واستقى بكأس محمد صلى الله عليه وسلم شربة لا ظلما بعدها أبداً وعند الركن الشامى اللهم اجعله حجاً مبروراً وسعياً مشكوراً وذنباً مقفوراً وتجارة لن تبور يا ظلم ما فى الصدور أخرجنى من الظلمات إلى النور وعند الركن اليمانى اللهم لى أسألك العفو والعافية فى الدين والدنيا والآخرة وفيها بين الركنين ^(٤) وربنا آتانا فى الدنيا حسنة الآية واعلم أنه لا يقف للبناء فى أثناء الطواف لافى الأركان ولا فى غيرها من المطاف فإن الموالاة بين الأشواط والأجزاء مستحبة ويصح ألفاظ الدعوات خصوصاً المأثورات لثلاثين فيها فيخفى عليه دخوله تحت قوله عليه الصلاة والسلام من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار (مصلحاً على النبي صلى الله عليه وسلم) أى فى أثناء دعوات الطواف أو بدل الدعوات فإنها من أفضل القربات أو بالخصوص عند الأركان لاسيما عند الركن الأعظم ويحذر كل الحذر من قول بعض الجهلة قبالة الحجر الأسود اللهم صل على نبي

فى العمل العقلى أه كذا فى الحجاب (١) قوله ولا يقصد به مقام إبراهيم ولا يريد بالمائد : قال العلامة ابن حجر المكي عند التكميل على هذا البناء وهذا أى مقام إبراهيم كما قال الجوينى وكذا قال الإمام التزالى فى الإحجام عند ذكر المقام يشير بينه إلى مقام إبراهيم ويقول اللهم إنى بينك عظيم ووجهك كريم وأنت أرحم الراحمين فأعذنى من النار وقول ابن الصلاح إنه غلط قاحش بل يعنى نفسه ليس فى محله لأن الأول أنسب واليقى إذ من استحضر أن الخليل استلذ من النار أى بنحو ولا يخفى يوم يعثرون أوجب له من الخوف والخشوع والتضرع ما لا يوجب له الثانى بعض مشاهدته على أنه لو لم يرد الأول لكان ذكره فى هذا المحل مخصوصه عرياً عن الحكمة أه كذا فى الحجاب (٢) قوله واخلف الخ قال الشارح رحمه الله فى شرح الحصن الحصين بمزة وصل وضم لام أى كى خلفاً على كل غائبة أى نفس غائبة لى بخير أى ملاسباً أو اجمل خلفاً على كل غائبة لى بخيراً قاله للتدنية فى القاموس خلف خلافة كان خليفته وبقى بعده واخلف الله عليك أى كان خليفة من تقديته عليك وأما ما لهج به بعض العامة من قوله على تشديد الياء فهو تصحيف فى المبنى وتحرص فى المعنى كما لا يخفى أه كلامه كذا فى الحجاب (٣) قوله لثموم المعنى القاسد : وهو أن يكون هناك خلق باق لغير الله تعالى أه حجاب (٤) قوله الركنين : أى الركن الذى فيه الحجر الأسود والركن اليمانى ويقال لها اليمانيان للتشليل والركنان الآخران يقال لهما الشاميان تلياً أيضاً فإن أحدهما الركن العراقى والآخر الشامى كذا قاله الشارح رحمه الله أه حجاب

قلبك فإنه مومم بالكفر من قائله (١) إلا أنه محول على الالتفات (٢) بناء على حسن الظن بالمؤمن وإنما أنشأ هذا التركيب من قول بعضهم اللهم صل على نبي قبله وقول آخرين صلى الله على نبي قبلك وهما كلامان مستحيان فركب منهما بعض العوام هذا الكلام من غير فهم المرام فوقعوا في الطعن واللام هذا ولم يعين الإمام محمد من أئمتنا لمشاهد الحج شيئاً من الدعوات فإن توقيتها يذهب بالركة لأنه يصير كمن يكرر محضونه بل يدعو بما بدا له ويذكر الله تعالى كيفاً ظهر له مضطرباً وإن ترك بالمأثور منها لحسن أيضاً على ما قاله غير واحد من أصحابنا لكن الأظهر أن اختيار المأثور عنه صلى الله عليه وسلم مستحب والمروى عن السلف مستحسن ويجوز الاكتفاء بما يرد على السالك إن كان أهلاً لذلك (ويستحب استلام الركن الثاني) بتخفيف الياء وجوز تشديدها أى الواقع من جهة اليمن (في كل شوط) أى حين وصوله والمراد بالاستلام هنا لمسه بكفيه أو يمينه دون يساره كما يفعله بعض الجهلة والمتكبره من دون قبيله والسجود عليه ثم عند المعجز من اليس للوحة ليس فيه التباة عنه بالإشارة وهذا الذى ذكرناه حسن فظاهر الرواية كما في رواية الكافي والهداية وغيرهما من كتب الرواية وقال الكرماني وهو الصحيح وذكر الطرابلسي وغيره عن محمد أن الركن الثاني في الاستلام والتقبل كالحجر الأسود وقال في النجاة وهو ضعيف جداً وفي البدائع لا خلاف في أن قبيله ليس بسنة، وفي السراجة ولا يقبله في أصح الأقاويل، وذكر الكرماني عن محمد أنه يستلمه ويقلب يديه ولا يقبله: والحاصل أن الأصح هو الاكتفاء بالاستلام والجهرور على عدم التقبل والاتفاق على ترك السجود فإذا جاز عن استلامه فلا يشير إليه إلا على رواية عن محمد. وأما الركنان الآخران فلا استلام فيهما ولا إشارة بهما بل ما بدعه مكروهة باتفاق الأربعة، ثم لا يخاف أن الإشارة في الركنين الثانيين أيضاً بدون المعز والوحدة غير معتبر فلا يترك ما يفعله بعض الجهلة والمتكبره (وإذا طاف سبعة أشواط استلم الحجر) أى بطريق السنة المؤكدة كما سبق (نظم به) أى كما بدا به ليقع ختامه مسكاً وفي الكبير ولا يلبي في حالة

(١) قوله فإنه مومم بالكفر من قائله: قال الشارح رحمه الله في كتابه الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة ما قلناه حديث اللهم صل على نبي قبلك يقول العامة عند تقبيل الحجر الأسود فلا أصل له ولا يتصور أن يكون أصل هذا اللفظ والمبنى فإنه كفر بحسب المعنى وقد صنف العلامة عبد الغني المغربي عالم الشام في زمانه تصنيفاً في ذلك وكفر قائله قلت وأصل هذا الخطأ إنما من العوام حيث إنهم سمعوا من بعض الأعلام اللهم صل على نبي قبله وهو صحيح ومن بعضهم صلى الله على نبي قبلك وهو صحيح أيضاً فغلطوا الكلمتين وجمعوا بين الصلاتين لحصل من التداخل هذا الفساد والله رءوف بالعباد أه كذا في الحجاب بزيادة ثم قال العلامة يحيى الحجاب وقال الشيخ ابن حجر المكي الشافعي في حاشية الإيضاح مانصه (فائدة) يقع لأكثر العوام أنهم يقولون عند تقبيل الحجر اللهم صل على نبي قبلك وهي مقالة قبيلة شعبة يمين زجرهم عنها لأن وضع هذا اللفظ قاض بأن ضمير الخطاب في قبلك يعود إلى الله تعالى وهذا كفر بنسبائه تكفير المجسمة وهو الذى يتجه ترجيحه إن اعتقد أنه جسم كالأجسام ولكن العامة إنما يقصدون بذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم قبل الحجر لا يعتقدون غير ذلك وإن كانت فاسدة من جهة الصناعة إلا أن يراد به الالتفات على بحث فيه لجئنا لا يوافقون بذلك إلا أن عرفوا ما يقتضيه هذا اللفظ ثم قالوه فينبون عنه فإن رجعوا وإلا أدبوا لما فيه من الشناعة والتجريح والإهانة وأما الكفر فلا يحكم به عليهم إلا إن اعترفوا أنهم عرفوا وضعه وقصدوه به وضموا إلى ذلك اعتقاد أنه تعالى جسم كالأجسام فمن فرض أنه أقر بذلك جميعه حكم بكفره وإلا فلا طلاق القول بأن ذلك كفر وحرام خطأ كما علمت عما قرره اه مختصر أقال الشيخ عبد الرحمن الرشيدى بعد قوله ولم أر من تعرض لهذه المسئلة من أئمتنا والحكم فيها واحد لأن القواعد لاتأني ما قاله الأئمة الشافعية فيها والله أعلم اه حباب (٢) قوله محمول على الالتفات: قال الشارح رحمه الله في كتابه الأسرار المرفوعة فيجمل قبلك جملة مستأنفة نحو قوله صلى الله عليه وسلم في خطبة الوداع هل يئنت قالوا نعم قال اللهم فاشهد فأنشئت عنهم في أثناء كلامه ووجه إلى الله تعالى تمام مراده ثم قال الشارح

الطواف أى جهراً أو يقيد بطواف العمرة والإناضة (ثم يأتى المقام) وهو مخالف لما ذكره فى الكبير فى هذا المقام حيث قال ثم يأتى الملتزم ثم يأتى المقام وسياق تحقيق المرام فى منشأ اختلاف علماء الأنام والمراد بالمقام مقام إبراهيم عليه السلام لقوله تعالى واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى أى لصلاة الطواف على وجه الاستحباب عند جمهور المفسرين والتفقهاء المختبرين (فصل خلفه) وهو الأفضل لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم وما حوله بما يطلق عليه اسم المقام عرفاً أو حيث تيسر له من المسجد الحرام أو غيره من الحرم ولو صلى فى بلاده جاز (ركعتى الطواف) وهما واجبتان عندنا سنتان عند الشافعى فيطلق فى التية من القرض أويقيد بالوجوب لا بالسنة لكن لو نوى سنة الطواف أجراه لأن المراد بالوجوب هنا القرض العملى لا الاعتقادى (يقراً) أى استجاباً عند الأربعة (فى الأولى) أى الركة الأولى بعد الفاتحة (الكافرون) بالرفع على الحكاية (فى الثانية الإخلاص) أى سورتها بعد الفاتحة وخصتها لدالتهما على التوحيد والتجديد (ويستحب أن يدعو بعدهما) ومن المأثور دعا آدم عليه الصلاة والسلام اللهم إنك تعلم سرى وعلائقى فأقبل معذرتى وتعلم حاجتى فأعطني سؤلّى وتعلم مافى نفسى فاغفر لى ذنوبى اللهم إنى أسألك إيماناً يشارفلى ويقينا صادقا حتى أعلم أنه لا يصيبنى إلا ما كتبت لى ورضا بما قسمت لى يا أرحم الراحمين روى أنه أوحى الله تعالى لى آدم يا آدم إنك دعوتى دعاء استجبت لك منه وغفرت ذنوبك وفرجت همومك وغومك ولن يدعو به أحد من ذريتك من بعدك إلا فعلت ذلك به ونزعت قرره من بين عينيه واتجرت له من وراء كل تاجر وأتته الدنيا وهى كارهة وإن لم يردمها على ما رواه الأزرقي والطبرانى فى الأوسط والبيهقى فى الدعوات وابن عساكر وورد أن آدم عليه السلام دعا به خلف المقام وفى رواية عند الملتزم وفى رواية عند الركن الباقى ولا مناقاة بين الروايات لاحتمال أنه دعا فى المقامات وأما ما أحدثه بعض الناس من إتيان المقام بعد الطواف فى وقت كراهة الصلاة والوقوف عنده للدعاء مستقبلاً إليه أو لى الكعبة فلا أصل له فى السنة ولارواية عن فقهاء الأمة عن الأئمة الأربعة (ثم يأتى الملتزم) وهو ما بين الركن والباب (١) (بعد أداء الركتين أو قبلهما) أقول ينبى أن يحمل هذا الخلاف بالنسبة لى من عليه السنى بقرينة سوق الكلام وبيان الزمل والاضطباع فى هذا المقام وأما من ليس عليه سنى فينبى أن لا يكون فى حقه خلاف أنه يأتى الملتزم ثم يصلى خلف المقام إذا لم يكن وقت كراهة كما عليه عمل العامة والخاصة وسياق زيادة تحقيق وتوضيح لهذه المسئلة (فيقتبض به) أى يتعلق بالملتزم أو بأستار البيت المعظم (بقرب الحجر ويضع صدره ويطنه وخده الأيمن عليه) أى تارة والأيسر أخرى والوجه بكاه مرة لأن المقصود حصول البركة وهو أنهم فى هيئة السجدة (رافعا يديه فوق رأسه) أى قائمتين (مبسوطتين على الجدار) وزاد ابن العجمى فى منسكه وبسط يديه اليمنى على الباب واليسرى على الحجر (داعياً) أى بما أحب ومن المأثور يا واجد يا ماجد لا تزل عنى نعمة أنعمت بها علىّ ومن المستحسن لى وقت يبابك والترمذ بأعتابك ارجو رحمتك وأخشى عتابك اللهم حرم شجرى وجسدى على النار اللهم كما صنت وجهى عن السجود لغفرك قض وجهى عن مسئلة غيرك اللهم يارب البيت العتيق اعتق رقابنا ورقاب آبائنا وأمهاتنا من النار يا كريم يا غفار يا عزيز يا جبار ويقول ربنا قبل منا إنك أنت السميع العليم وتب علينا إنك أنت التواب الرحيم (بالتضرع) أى مقروناً بإظهار الخضاعة والمسكنة (والابتهال) وهو زيادة المنلة فى الحضرة والمعزة (مع الخضوع) أى الخضوع الظاهر (والانكسار) وهو خضوع الباطن (مصلياً على النبي المختار) أى أولاً وآخرأ بعد الحمد والتثناء وسائر الأذكار (ثم يأتى زمزم) أى بئرأ (فيشرب من مائها) أى قائماً

والأظهر فى رفع الخلل أن يقدر مضاف فيقال قبل يمينك اه كذا فى الحجاب أقول ينبى لأنه قد ورد الحجر يمين الله فى أرضه وهو من التشابه كذا فى كشف الحجاب والالباس للعلامة اسماعيل الجراحى (١) قوله وهو ما بين الركن والباب : وقدره أربعة أذرع على الصحيح المشهور عند الجمهور وعن بعض السلف أن الملتزم ما بين الركن الباقى والباب المسنود فى ظهر البيت وهذا هو الجسنى المستجار ويقال له ملتزم عجائز قريش ومقداره نحو أربعة أذرع قاله الشيخ

وقاعداً وورادها مستقبلاً مبتدئاً بقوله اللهم إني أسألك علماً نافعاً ورزقاً واسعاً وشفاءً من كل داء ويسئ ويقتبس ثلاثاً ويحمد (ويصلح) أي يبالغ في شربه فإنه ورد آية ما بيننا وبين المنافقين أنهم لا يتصلحون من زمزم ويستحب أن يزرع دلواً بنفسه أن قدر ويشرب منه ويفرع الباقي على جسده وقيل يفرغ الباقي في البئر وهو ما لا يظهر وجهه وأما ما أشهر من أنه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك فعلى فرض صحته يحول على خصوصيته بما صرح في البخاري عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه أتى زمزم وهم يسقون فقال لولا أن تغلبوا ^(١) لزلت حتى أضع الحبل على هذه أي رقبته وفي مستد أحمد وغيره عنه أيضاً أنه صلى الله عليه وسلم أتى زمزم فزعنا له دلواً فشرب ثم عجمها فأفرغناها في زمزم ثم قال لولا أن تغلبوا عليها لزعزعت يدي فهذا صريح في أنه صلى الله عليه وسلم لم يزرع يده ^(٢) ولا صب بنفسه وإنما صب غيره للتبرك بسؤره على وجه العموم لكل من شرب من مائه كما أشار بمجه فيها إلى صلى الله عليه وسلم (ثم يعود إلى الحجر الأسود فيستلمه) أي كما سبق (أن قدر وإلا استقبله) أي ويشير كما قدم (وكبر وهلل وحده) أي على المصطفى (ثم مضى إلى الصفا) أي من باب الصفا استحباباً (فسمى) أي وجرباً وهذا الترتيب على ما ذكره الكرماني والسروجي والأصل أن كل طواف بعده سعى فإنه يعود إلى استلام الحجر بعد الصلاة وما لا فلا على ما قال قاضيخان في شرحه إن هذا الاستلام لافتتاح السعى بين الصفا والمروة فإن لم يرد السعى بعده لم يند إليه انتهى وقوله لافتتاح السعى أي لإرادته افتتاحه ولعل وجهه أنه صلى الله عليه وسلم لم يرد أن يمر عليه من غير إقبال إليه حال توجهه إلى الصفا بمقتضى المروءة والرفاء موجب الاستحسان بما فيه من محل المدب بالعمارة قال الكرماني وفي بعض الروايات يأتي الحجر أولاً ثم يأتي زمزم قال والأول أظهرين وهو أن يقدم زمزم قال ابن المهام ويستحب أن يأتي زمزم بعد الركعتين قبل الخروج إلى الصفا ثم يأتي المزم قبل الخروج وقيل يترجم المزم قبل الركعتين ثم يصلحها ثم يأتي زمزم ثم يعود إلى الحجر انتهى والثاني هو الأسهل والأفضل وعليه العمل وفي كثير من الكتب أن يعود بعد طواف القدوم وصلاته إلى الحجر ثم يتوجه إلى الصفا من غير ذكر زمزم والمزم فيما بينهما ولعل وجه تركهما عدم تأكدهما مع اختلاف قدم أحدهما (ثم إن كان المحرم مفرداً بالحج وقع طوافه) هذا (القدوم) أي لو نوى غيره لأنه وقع في محله وهو ستة للأفاق كما مر (وإن كان مفرداً بالعمرة) سواء كان في أشهر الحج أو غيره (أو مستمراً) بأن يكون مفرداً بالعمرة في الأشهر ناوياً للحج في سنته (أو قارناً) أي جامعاً بين النسكين في إحرامه (وق) أي طوافه هذا (عن طواف العمرة) أي في البيوت الثلاثة (نواه) أي نوى الطواف لفرض العمرة (أو لغيره) أي من القدوم والنفل ونحوه لتعيين معيار الوقت بخصوصه (وعلى القارن) أي بطريق الاستحباب (أن يطوف طوافاً آخر للقدوم) أي بعد فراقه من سعى العمرة لا يتداخل طواف القدوم في فرض عمرته كما ذهب إليه الشافعي رحمه الله تعالى بل مذهبا أن عليه طوافين وسعيين للجمع بين النسكين

عبد الله العفيف كذا في الحجاب (١) قوله لولا أن تغلبوا : يلفظ المجهول أي لولا أن يجتمع عليكم الناس إذا رأوا قد علمت لرغبتهم في الاقتداء بي فينبؤكم بالمكثرة لزلت أي عن راحتي وفي حاشية العلامة الحجاب لولا أن تغلبوا أي لولا كراهة أن يتلبك الناس ويأخذوا هذا العمل الصالح عن أيديكم اه كذا في تقرير الشيخ عبد الحق (٢) قوله فهذا صريح في أنه صلى الله عليه وسلم لم يزرع يده الخ : فيه أنه روى في كتاب الطبقات مرسل عن عطاء أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أقاض نزع بالبلد يعني من زمزم لم يزرع منه أحد فشرب ثم أفرغ الباقي في البئر وقال لولا أن يتلبك الناس على سقايتكم لم يزرع منها أحد غيري قال فزع هو بنفسه الدلو فشرب منها لم يصبه على نزع أحد واعتمد صاحب الهداية بهذه الرواية واستدل بها وجع العلامة ابن المهام بينها وبين حديث جابر الطويل في مسلم وما في معناه يحمل ما في الطبقات على عقب طواف الوداع وما في حديث جابر وغيره على عقب طواف الإفاضة اه داملا أخون جان

(باب أنواع الطواف)

الظاهر أنواع الطواف (وأحكامها) أى المتعلقة بكل منها ومنها يان أسمائها المشيزة عن أخواتها (أما أنواعها فسبعة) هذا يوم أن أحكامها أيضا متعددة معينة يذكرها على حدة وليس الأمر كذلك حيث لم يأت في كلامه وأما أحكامها فكذا بل إنما يذكر أحكامها في ضمن أنواعها فالظاهر أن يقول كافي الكبير وأنواعها سبعة (الأول طواف القدوم) ويسمى طواف التحية وطواف الفداء وطواف أول عهد بالبيت وطواف إحداث العهد بالبيت وطواف الوارد والورود (وهو ستة) أى على ما في عامة الكتب المستمدة في خزانة المفتين أنه واجب على الأصح (للافاق) دون الميقات والمكي (المفرد بالحج والقارن) أى الجامع بين الحج والعمرة معا (بخلاف المتمتع) أى المفرد بالعمرة مطلقا (والمستحب) ولو آفاقا (والمكي) أى وبخلاف المكي إذا كان مفردا بالحج (ومن بمنه) أى ومن سكن أو أقام من أهل الآفاق مكة وصار من أهلها فإنه لا يسن في حقهم) أى طواف القدوم إذا أفردوا بالحج (إلا أن المكي إذا خرج إلى الآفاق) أى قبل الأشهر فإنه لو خرج فيها ثم عاد إلى مكة ليس له القران أو التمتع على الوجه المسنون (ثم عاد محرما بالحج) أى مفردا (أو القران فعليه طواف القدوم) أى مستحبا حينئذ (وأول وقته) أى وقت أدائه (حين دخوله مكة) لأن أول وقت صحته دخول الأشهر (وأخوه وقوفه برفة) أى ينتهى بوقوفه برفة وإلا فأخرقت أدته باعتبار جوازه آخر أول يوم النحر فإن غابته الأشهر التي هي على أفعال الحج (فإذا وقف فقد فات وقته) أى سقط أدائه (وإن لم يقف فإلى طلوع فجر النحر) إذ هو نهاية وقت الوقوف وأما ما في المشكلات من أن وقته قبل يوم التروية فإنه خرج مخرج الغالب أويان لوقته الأفضل كذا حرره في الكبير لكن فيه أنه ليس الأفضلية على الإطلاق إذ الأفضل وقوفه حين قدومه وهو يختلف باختلاف زمان وروده (ولو قدم الآفاق مكة يوم النحر أو قبله) وهو يوم عرفة (بعد الوقوف) أى بعد وقوفه برفة وهو قيد لما (سقط عنه هذا الطواف) لأن عمله المسنون قبل وقوفه (ولو تركه) أى طواف القدوم مع القدرة عليه وسعة وقته (فذهب إلى عرفة) أى بعد إدراك زمن الوقوف^(١) (ثم بدا له) أى ظهر له أن يطوف طواف القدوم وتبين له أنه أخطأ في تركه (فرجع) أى إلى مكة (وطاف له) أى قدوم (إن رجع قبل الوقوف في وقته) وهو من ذوال عرفة إلى فجر يوم النحر (أجراه) أى طوافه عن سنة القدوم لوقفه قبل الوقوف (ولا) أى وإن لم يرجع أو رجع ولم يذكر الوقوف في وقته (لم يجزه) أى طوافه عن سنة القدوم لعدم حصول الوقوف بعده فوقع طوافه في غير محله (ولا اضطباع ولا رمل ولا سعى) أى بالأصالة (لأجل هذا الطواف وبما يفعل فيه) أى في طوافه (ذلك) أى ما ذكر من الاضطباع والرمل (إذا أراد) أى المفرد أو القارن (تقديم سعى الحج على وقته الأصلي وهو) أى وقته الأصلي (عقب طواف الزيارة) لأن السعى واجب والأصل فيه أن يتبع التلبية كما في التحفة لكن رخص لمخافة الرحمة تقديمه على وقته إذا فعله عقب طواف ولو خلا واختلطوا في الأفضل^(٢) من التقديم والتأخير في حق الآفاق وكذا بالنسبة إلى المكي لكن الأحوط في حقه التأخير لأنه لا زحمة في حقه لتوسع زمان السعى بالنسبة إلى فعله ولعل هذا وجه عدم جواز التقديم له عند الشافعي والخروج عن الخلاف مستحب بالإجماع (الثاني طواف الزيارة) ويسمى طواف الركن والافاضة وطواف الحج وطواف الفرض وطواف يوم النحر لكون وقوفه فيه أفضل (وهو ركن لا يتم الحج إلا به) لكنه دون الركن الأعظم وهو الوقوف برفة لفوات الحج بعبوته بخلاف الطواف فإنه يستمر بكأدائه في وقته الموسع إلى آخر عمره أو بجزء منه عند موته إن أوصى بإتمام الحج (وأول وقته) أى وقت جوازه وصحته (طلوع

(١) قوله أى بعد إدراك زمن الوقوف : أقول صوابه قبل إدراك زمن الوقوف لأنه إذا ذهب إلى عرفة بعد إدراك زمن الوقوف لا يفيد الرجوع مطلقا لخروج وقت الطواف بالوقوف فأتم له حجاب (٢) قوله لو اختلطوا في الأفضل الخ : أقول الخلاف في غير القارن وأما هو فلا يعلم خلاف في أفضلية تقديم السعى له بل لا تارتد على استئذان تقديم

الفتحر) من يوم التحرو ولا آخر له حق الجواز إلا أن الواجب فعله (في أيام النحر) أي عند الامام وفيه رمل الاضطباع أي إن كان لا يساكن سبق (وبعده) أي بعد طواف الزيارة (سعى) بالرفع وهو عطف جملة على جملة وقوله لا اضطباع معترضة (إلا إذا فعلها) أي الرمل والسعي لا الرمل والاضطباع لفساد المعنى (١) (في القعود) أي في حال طواف قدومه وفيه مساجحة (٢) (السعي لا يفعل في طواف الله ويميل في حال القعود والرمل لا يفعل في حال القعود بل في طوافه فالصواب أن يقول إلا إذا فعله أي السعي في القعود أي حال قدومه بعد طوافه سواء رمل في طوافه أو لم يرمل (فلا يرمل فيه) أي في طواف الزيارة (ولا يسعى بعده) لأن السعي لا يتكرر والرمل تابع لطواف بعده سعى (الثالث طواف الصدر) بفتحين بمعنى الرجوع ومنه قوله تعالى يومئذ يصدر الناس أشتاتاً ولذا سعى طواف الرجوع ويسمى طواف الوداع بفتح الواو وبكسرهما لموادعته البيت أو الحج لعدم محتجبه بدونه ويسمى حجه صلى الله عليه وسلم حجة الوداع لأنه صاحب بعده ويسمى طواف الإفاضة لكونه لا يصح إلا بعد المراجعة من الوقوف وأداء طواف ركعتين وطواف آخر عهد البيت لأنه يسن وقوعه حيثئذ عندنا ويجب عند القاضي وطواف الواجب لكونه واجباً دون الفرض الذي هو طواف الزيارة لكون طواف الزيارة ثبت بالدليل القطعي وهو قوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق وبالإجماع على كونه ركناً بخلاف طواف الوداع فإنه ثبت بالدليل الظني ويؤيده أنه يسقط بالعمرة وينجز بالدم لغير عمر وهذا معنى قوله (وهو) أي طواف الصدر (واجب) أي على الأقايق دون المسكن ومن معناه من استوطن بمكة قبل الفتح الأول (وأول وقته بعد طواف الزيارة) وأما ما في المشكلات من أن وقته بعد الفراغ من مناسك الحج فمحمول على وقت استجابه (ولا آخر له) كما تقدم (وليس فيه رمل) وكذا لا اضطباع فيه (ولا بعده وسعى) وكان حقه أن يقول ولا سعى بعده فليس فيه رمل ولا اضطباع لأنهما متفرعان على طواف بعده سعى (وهذه الأطوق الثلاثة) من القعود والزيارة والصدر (في الحج) أي في حقه خاصة (الرابع طواف العمرة وهو ركعتان) أي فرضاً أدائها وفيه اضطباع (ورمل) وهما ستان في (وبعده سعى) أي واجب (وأل وقته) أي وقت طوافه (بعد الإحرام بها ولا آخر له) أي في حق أدائها (الخامس طواف التذرع وهو واجب) أي فرض عملاً باعتقاد (ولا يختص بوقت) أي إذا لم يمتنع (لأن يكون عليه) أي على التذرع (غيره) أي غير التذرع الذي هو واجب غير معين بوقت (أقوى منه) أي يقدم حيثما الأقوى عليه من طواف فرض أو غيره من القروض أو واجب معين من التذرع أو غيره (السادس طواف تحية المسجد وهو مستحب لكل من دخل المسجد) أي المسجد الحرام (إلا إذا كان عليه غيره) أي من الأطوق (فيقوم هو) أي ذلك الغير (مقامه) أي يتوب مثابه ويدخل في ضمنه (كالمتمتع) أعم من أن يكون متمتعاً أولاً فإنه يطوف طواف فرض المعمر ويتدرج فيه طواف تحية المسجد كما ارتفع به طواف القعود الذي هو أقوى من طواف تحية المسجد وكذا إذا دخل المسجد من عليه فرض أو غيره فصل ذلك فإنه مقام صلاة تحية المسجد وذلك لأن تحية هذا المسجد الشريف ينحصر صومه بالطواف إلا إذا كان له مانع لحينه يصل تحية المسجد إن لم يكن وقت كراهية الصلاة (السابع طواف التطهر) أي التاقل لإفطار الطحاة أيضاً تطوع وهو لا يختص بوقت أي بزمان دون لزمان لجوازه في أوقات كراهية الصلاة عندنا أيضاً خلافاً للإمام

السعي له اه حجاب (١) قوله لفساد المعنى: لأنه إن كان استثناء من قوله وفيه رمل لا اضطباع كان معناه أن فعل الرمل والاضطباع في طواف القعود يضطجع في طواف الزيارة ولا يرمل فهو فاسد وإن كان استثناء من قوله وفيه رمل وبعد سعى كان معناه أن فعل الرمل والاضطباع في القعود لا يرمل ولا يسعى في الزيارة فهو أيضاً غير صحيح لأن الرمل والاضطباع بدون سعى غير معتبر فلا بد من فعلهما في الزيارة اه داملاً أخون جان (٢) قوله وفيه مساجحة والسعي الخ: حاصل كلامه أنه إن أراد بقوله في القعود في حال طوافه قدومه صحت ظرفية الطرف للرمل لا السعي وإن أراد به في حال القعود صحت ظرفية السعي لا للرمل أقول هذا لا ورود له لأن حال القعود شامل لحال طوافه تمتد من وقت دخوله مكة إلى الوقوف كما يستفاد الامتداد من قول الشارح إذا سعى لا يفعل في طواف القعود بل في حال

مالك رحمه الله تعالى وقوله (إذا لم يكن عليه غيره) يفيد أنه لا ينبغي أن يتطوع ويكون عليه غيره من الطواف ونحوه من سائر الفروض فإنه لا يليق بشخص عليه مالا أداء الزكاة أن يتطوع بالصدقة أو عليه قضاء صلوات فيأتي بنافلة من طواف أو صلاة وسائر عبادات متطوعات لكن مفهوم عبارته أنه إذا كان عليه غيره يختص هو بوقت وهو لا بأس به لأننا نقول يختص حيثما الفراغ عما عليه من غيره لكن لا يطريق في الجواز والصحة كما قيل على سبيل الزوم والقرينة (ولا بشخص) أي ولا يختص بجوازه ومحتته بأحد (إذا كان مسلماً) لكن لا بد أن يكون يميزاً عاقلاً فإنه لا يصح أيضاً من المجنون وغير المميز من الصغار (طاهراً) أي من الجنابة والحيض والنفس لأنه يحرم الطواف عليهم وكذا دخولهم المسجد إلا أنهم لو هجموا وفعلوا صح وعليهم الإثم والكفارة كما سيأتي في محله وكذا سئل في محله حكم الطهارة عن الحدث والحيث في البدن والثوب (ويلزم) أي إتمامه (بالشروع فيه) أي في طواف التطوع وكذا في طواف تحية المسجد وطواف القدوم وقوله بالشروع فيه أي بمجرد النية (كالصلاة) أي كما تلازم الصلاة بالشروع فيها بالنية مع تحقق سائر شروطها ويستثنى من هذا الحكم إذا شرع بظن أنه عليه فإنه لا يلزم في الطواف وفي المسئلة خلاف للشافعي حيث يقول المتطوع أمير نفسه إن شاء فعل وإلا فلا كما ورد لكن يدفع بأن المتطوع أمير نفسه قبل التزامه لقوله تعالى ولا تطولوا أعمالكم ولتلاصير العبادة ملعبة وللقياس على الحج والعمرة فإن الإجماع على أن من شرع فيها بنية النفل يلزمه إتمامهما لقوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله والله أعلم

(فصل في شرائط صحة الطواف) أي مطلقه (الاسلام) لأن الكافر ليس أهلاً للعبادة المحتاجة إلى النية وقد شرطت فيه لقوله (والنية) وهي شرط فيه عند الجمهور وقيل ليست بشرط أصلاً وإن نية الحج في ضمن الإحرام كافية ولا يحتاج كسائر الأفعال إلى نية مفردة وقيل النية ليست بشرط لكن الشرط أن لا ينوي شيئاً آخر وهذا كله في طواف الزيارة مع احتمال في طواف القدوم والصدور والعمرة وأما طواف النفل فلا أظن فيه خلافاً لعدم اندراجها في ضمن نية سابقة وسيأتي لهذه المسئلة في فصلها تمتة (والوقت) أي لبعض أفرادها وهو أكثر أنواعه (وكونه باليت) أي كون الطواف ملتصقاً به من خارجه (لافيه) أي لا واقفاً في داخله وكذا قال الشافعي لو مر ببعض ثيابه أو بدنه على الشاذرون (١) أو على جدار الحجر بطل طوافه وما التفت إليه علواً ناحيت إنيهما ليسا من البيت إلا بالدليل الظني لكن الأحوط رعايته والمقصود عندنا أنه لو طاف داخل البيت حول جدرانه لا يصح ثم كونه بالبيت ركن على ما هو الظاهر لأنه شرط (وفي المسجد) أي المسجد الحرام (ولو على سطحه) وسيأتي زيادة تحقيقه (وإتيان أكثره) لأنه مقدار الفرض منه والباقي واجب فيه وفي حقه شرطاً مساعداً له إذهو ركن أيضاً (قبل والابتداء من الحجر) أي عدم شرائط صحة الطواف في شرح المنار للكاكي والمطلب الفائق لتسريح كثر الدقائق أن الابتداء من الحجر الأسود شرط على الأصح لكن الأكثر على أنه ليس بشرط بل هو سنة في ظاهر الرواية ويكره تركها وعليه عامة المشايخ ونص محمد في الرقيات على أنه لا يجزئ أي الافتتاح من غيره قال في الكبير لمجمله فرضاً أقول بل جعله شرطاً كما سيجي، مصرحاً في كلام ابن الحماص حيث قال في شرح الهداية والافتتاح من غير الحجر يختلف فيه المتأخرون قيل لا يجزئ وقيل يجوز غير أن الافتتاح من الحجر واجب لأنه عليه الصلاة والسلام لم يتركه قط ثم ذكر في موضع آخر أن الافتتاح الطواف من الحجر سنة فلو اقتصر من غيره جاز وكره عند عامة المشايخ ولو قيل إنه واجب لا يبعد لأن المواظبة من غير ترك مرة دليله فيأثم به ويجزئه ولو كان في الآية إجمال لكان شرطاً كما قال محمد لكنه منتف في حق الابتداء فيكون مطلق التطوف هو فرض واقتصر من الحجر واجب للمواظبة كما قالوا في جعل الكعبة عن يساره والحاصل أنه اختار الوجوب وبه صرح في المنهاج فقلاً عن الذخيرة حيث قال في عد الواجبات والابتداء بالحجر الأسود وهو الأشبه والأعدل فينبغي أن يكون هو الممول

القدمون فإن حقيقة القدوم قبل الشرع في الطواف له دأماً اخون جان (١) قوله الشاذرون : هو الأفرز المنسب

(فصل) أى فى تحقيق النية (الشرط) أى لصحة الطواف المتوقف على النية على ما عليه جمهور الأئمة (هو أصل النية دون التعيين) أى لاتعيين الفرضية والوجوب والسنة ولا تعيين كونه للزيارة أو للصدر أو للقدم ونحو ذلك فانه ليس بشرط ولا واجب بل هو سنة أو مستحب فإذا ثبت ذلك (فلوطاف) أى دار حول البيت (ينوى طوافاً) أى أصلاً (بأن طاف طائلاً للغيرم) أى للبدن ونحوه (أو هارباً من عدو) أى ظالم أو غيره (أو لا يعلم أنه البيت) أى بيت الله تبارك وتعالى أو البيت الذى يجب الطواف به أو يستحب (لم يعتد به) أى لم يعتبر ذلك الطواف حينئذ وجد فيه النية الشرعية لأنه لم يقصد به القربة وإن حصل منه النية القنوية وهى مجرد إرادة العودة (ولو نوى أصل الطواف) أى على جهة القرية (جاز) أى لحصول أصل النية (ولو طاف طوافاً فى وقته) أى زمانه الذى عين الشارع وقوعه فيه (وقع عنه) أى بعد أن ينوى أصل الطواف لكونه معياراً له كما فى صوم أحد رمضان (نواه بعينه أو لا) أى أوامواه بعينه بل أطلقه (أو نوى طوافاً آخر) وهذا كله مبنى على أن التعيين ليس بشرط فى نية الطواف بخلاف الصلاة فإن التعيين لا بد منه فى الفرض والواجب وأما الصوم ففيه تفصيل ليس هذا محله والحاصل أنه إذا نوى طوافاً آخر يكون للأول وإن نوى الثانى فلا تمل النية فى تقديم ذلك عليه ولا تأخيرها عنه كما سياتى ومثاله ما ينيه بقوله (ومن فروعه لو قدم) أى من سفره (معتراً وطاف) أى بأى نية كانت (وقع عن العمرة) أى عن طوافها (أو حاجها) أى أو قدم حاجاً (وطاف قبل يوم التحريم) أى طوافه (للقدم أو تارناً) أى قدم تارناً وطاف طوافين من غير تعيين فيها (وقع الأول للعمرة والثانى للقدم ولو كان) أى طوافه (فى يوم التحريم) أى ونوى تفلاً أو وداعاً أو أطلقه (وقع الزيارة أو بعد ما حل النحر) أى بعد ما طاف الزيارة كما فى نسخة (فهو للصدر وإن نواه للتطوع) وكذا إذا أطلقه (فالحاصل أن كل من عليه طواف قرض أو واجب أو سنة إذا طاف) أى مطلقاً أو مقيداً (وقع عما يستحقه الوقت) أى من الترتيب المعتبر الشرعى (دون غيره) حتى لو رتب على خلاف ذلك أو أهمل ترتيبه أو تعينه (فيقع الأول عن الأول وإن نوى الثانى أو غيره) أى من الثالث ونحوه (والثانى عن الثانى وإن نوى غيره) أى من الأول وأمثاله (فلا تمل النية فى التقديم والتأخير إلا إذا كان الثانى أقوى من الأول) باعتبار المرتبة المرتبة كالقرض بالإضافة إلى الواجب والواجب بالنسبة إلى السنة فيبدأ بالأقوى أى فيعتبر ابتداءه بالأقوى وإن كان ضله على خلاف لأولى (كما لو ترك طواف الصدر ثم عاد ليحرام عمرة فيبدأ بطواف العمرة) لأن طواف العمرة أقوى لكونه فرضاً (ثم الصدر) أى ثم يأتى طواف الصدر ولم يحل الطواف مصر وفالاه مع أنه سبق تعلق الذم به لكونه واجباً ومترتبة دون القرض وهذا واضح جداً ولو طاف لعمرة ثم ثلاثة أشواط (ثم طاف للقدم كذلك) أى ثلاثة أشواط (فالأشواط التى طاف للقدم) أى بحسب النية (محسوبة من طواف العمرة) أى بموجب اعتبار الترتيب (فيق عليه للعمرة شوط واحد فيكمله) أيضاً وهذا ظاهر لكن استشكل عليه ما قالوا فيمن طاف لعمرة أربعة أشواط ثم طاف يوم النحر للزيارة فإن ثلاثة أشواط منه تحول لعمرة ولو قدم الأقوى لما قالوا بتحويل ثلاثة أشواط من الزيارة إلى العمرة لأن الثلاثة الأخيرة منه واجبة وإرادة فريضة والجواب أنه ليس بتحويل من القرض إلى الواجب بل من الواجب المتأخر إلى الواجب المتقدم الذى استحق أن يكون الطواف له أولاً فهو الأقوى من هذه الحجة مع أن تدارك الأول لا يتصور يدونه ويتصور تدارك الثانى بغيره وإمامنا ذكره فى الكبير بقوله بل من القرض إلى القرض كما إذا تارك الأول أكثر من طواف العمرة ففيه إن الظاهر فيما نحن فيه أنه من الواجب إلى الواجب كما حررناه ومع هذا لم يتنفع إلا إذا قيل من القرض إلى القرض إلى آخره لية. الأشكال على حاله اللهم إلا أن يقال ^(١) يصرف من طواف الزيارة شوط واحد إلى العمرة ليكمل ركنها فيكون من الواجب إلى القرض ثم قوله أو نقول إذا طاف ولو مفراً وقع الكل عن القرض أى

الخارج عن عرض جدار البيت قدر ثلث ذراع ثم رد المختار وهو يفتح الذال المعجزة كما فى الحجاب (١) قوله اللهم إلا أن يقال الخ : أقول لا يخفى ما فيه فإن المسئلة مفروضة فيمن طاف لعمرة أربعة أشواط فكيف يتم نقل شوط

السابق كما لو أطال الصلاة بقع الكل فرضاً فلا سؤال انتهى وهو من عجيب المقال لأن مبنى السؤال إنما هو على أن تقديم الأقوى هو المعتبر في الحال فإذا استوى الحكم في الفرعين فأن يتصور تقديم الأقوى في البين ثم لا يظهر أن المراد بالأقوى أعم من أن يكون حقيقة كسابق أو مجازاً لقوله (ولو طاف للعمرة بعضه) أي وترك بعض أشواطه ولا فرق بين القليل والكثير في المروك^(١) (ثم طاف للزيارة) أي كاملاً (يكمل طواف "عمرة من الزيارة") أي لاستحقاق طواف العمرة أولاً فهو أقوى من طواف الزيارة من هذه الحثية مع استوائهما في الركنية صرفة إلى طواف العمرة أولى سواء كانت المكتملة من فرائض طواف الزيارة أو من واجباته وأما القارئ إذا لم يدخل مكة ووقف بقرعة فعليه دم لرفض العمرة وعليه قضائهما كذا ذكره الشنقي ولعل هذا وجه تقييده ببعضه (وكذا لو طاف للزيارة بعضه ثم للصدر) أي جميعه (يكمل الزيارة من الصدر) وهذا ظاهر لا غبار عليه لأن طواف الزيارة أقوى من الصدرية ومرة فالصرف إليه أولى كالأقوى ومن جملة الفروع لو طاف يوم النحر عن نذر وقع عن طواف الزيارة ولم يجزئه عن النذر ثم تقييد الأحكام المذكورة بالطواف بقيد أن حكم السعي ليس كذلك فن بقى عليه سعي الحج وأحرم بعمرة وطاف وسعى للعمرة لم ينتقل سعيها إلى سعيه مع تقدم سعيه وقوة مرتبته ولعل وجه الفرق هو أن طواف الحج مشكور في الحج بخلاف السعي فلهذا لترك سجدة في ركعة وأتى بثلاث سجعات في ركعة أخرى جاز في تلك الصلاة دون غيرها وبهذا^(٢) يبين أنه لو كان عليه طواف الحج وطاف للعمرة لم ينتقل طوافها إليه مع أنه أحق لكونه أسبق

(فصل في طواف المعنى عليه والتأني) أي من المرضى (ولو طافوا) أي الرقعة (بالمعنى عليه محمولاً أجزاء ذلك) أي الطواف الواحد المشتمل على فعل الفاعل والمفعول (عن الحامل) أي أصالة (والمحمول) أي وعنه نياية (إن نوى) أي الحامل (عن نفسه وعن المحمول) أي معاً أو واحداً بعد واحد. قبل الشروع (وإن كان) أي ولو كان الحمل (بغير أمر المعنى عليه) أي بناء على أن عقد الرقعة متضمن لفعل هذه المنفعة وهذا إذا اتفق طوافهما بأن كان لعمرتهم أو لزيارتهم ونحوهما (وكذا إن اختلف طوافهما) أي وصفاً واعتباراً (بأن كان لأحدهما طواف العمرة وللآخر طواف الحج) أو لأحدهما فرضاً والآخر واجباً (فيكون طواف المحمول عما أوجه إحرامه) أي من فرض العمرة أو طواف القدوم أو الزيارة (وطواف الحامل كذلك) أي على وقت ما اقتضاه إحرامه من الاطوفة المذكورة (ولو طافوا بمرض وهو نائم من غير انحاء) فقيه تفصيل (إن كان بأمره وحلوه على فوره) أي ساعته عرفاً وعادة (يجوز والا) أي بأن طافوا به من غير أن يأمرهم به أو فعلوا بد أمه لكن لا على فوره (فلا) أي لا يجزئه عن الطواف وتفصيله على ما يحصل به توضيحه مافى الكبير لو أن رجلاً مريضاً لا يستطيع الطواف إلا بمحمولاً وهو يعقل نام عن غير عته لحمله أصحابه وهو نائم فطافوا به أو أمرهم أن يحمله ويطوفوا به فلم يفعلوا حتى نام ثم احتملوه وهو نائم أو حلوه حين أمرهم بحمله وهو مستيقظ فلم يدخلوا به الطواف حتى نام على رؤسهم فطافوا به على تلك الحالة ثم استيقظ روى ابن مساعة عن محمد أنهم إذا طافوا به من غير أن يأمرهم لا يجزئه ولو أمرهم ثم نام لحمله بذلك وطافوا بأجزاءه ولو قال لبعض عبيده^(٣) استأجر لي من يطوف بي ويحملني ثم غلبته عيناه ولم يمس الذي أمره بذلك من فوره بل تشاغل بغيره طويلاً ثم استأجر قوماً يحملونه وآتوه وهو نائم فطافوا به قال ابن مساعة استحسن إذا كان على فوره ذلك أنه يجوز فأما إذا طال ذلك ونام فاتوه وحلوه وهو نائم لا يجزئه عن الطواف ولكن الأجر لازم بالامر قال ابن مساعة

من الزيارة إليها ليكمل ركنها اه حباب (١) قوله ولا فرق بين القليل والكثير في المروك: أقول سيأتي في شرائط صحة القرآن أنه لو طاف للعمرة أقله ثم وقف بقرعة ارتقضت عمرته فلم يكمل طواف العمرة من الزيارة إذا كان المروك منها الأكثر بل ترتض بالكفة وإله أعلم ثم إن رأيت الشيخ حنيف الدين المرشدي تعقب كلام الشارح بما ذكرته فقه الحد والملة اه حباب (٢) قوله وهذا يبين الخ: يبين أن يتأمل فيه فله يقضى أن لا ينتقل طواف الحج إليها فتدبر اه حباب (٣) قوله ولو قال لبعض عبيده: عبارة فتح القدير لبعض من عنده اه داملاً اخون جان أقول قد

والقياس في هذه الجملة أن لا يجوز به حتى يدخل الطواف وهو مستيقظ بنوى الدخول فيه لكن استحسنا إذا حضر ذلك فقام وقد أمر أن يحمل طواف به أنه يجزئه قال ابن الممام وحاصل هذه الفروع الفرق بين التأم والمغنى عليه في اشتراط صريح الآذن وعدمه انتهى وقد أطلقوا الأجزاء بين حالتي النوم والانعاش في الوقوف ولعل الفرق أن الوقوف لا يتوقف صحته على التنية لعدم اشتراطها فيه اكتفاء بالتدريج نية في ضمن نية الإحرام توسعة على العباد في الرخصة بخلاف الطواف فإن التنية شرط فيه عند الجمهور على ما سبق فالتنى وجود حقيقتها في حق المغنى عليه بالاكتفاء عن تحقق حكمها بالنسبة إلى الرقعة بناء على عقد المودة والمشاركة في المهنة واعتبر الأمر الصريح في المريض التأتم لقيام نية مقام نية لأن حاله أقرب إلى الشعور من حال المغنى عليه والله أعلم (وإن لم ينو الحامل الطواف) أى أصله (بل نوى) أى الحامل بطوافه (طلب غريم) أى مثلاً (فإن كان المحمول عاقلاً) أى ميقناً أو مستيقظاً (ونوى الطواف) أى قربته، أجزأه) أى المحمول لتحقق نية (دون الحامل) لتفقد قصده الشرعى (وإن كان المحمول مغنى عليه) وكذا التأتم والمجنون والمستلة بالمال (لم يجزئه) أى للطواف لهما (لا تفتاء التنية) أى الشرعية (منه) أى من المحمول (ومنه) أى الخالين المال عليه الحامل وكان الأولى أن يقول منهما وعلم منه أنه لو نوى الحامل عن نفسه ولم ينو المحمول جاز للحامل دون غيره سواء كان ميقناً أو لا (وإن نوى من استأجره لا يعتد بنية) أى بنية المستأجر الحامل للمحمول إذا كان ميقناً أو تأتما بخلاف ما إذا كان مغنى عليه أو تأتما فإن فيه تفصيلاً كما قدم والله أعلم وبأن حقه أن يقول بنية له وإلا فنيته لنفسه صحيحة ولو كان حمله بناء على إجارته كما إذا علم طائف غيره فإن طوافها يجب عن كل منها إذا وجد التنية لها

(نصل في مكان الطواف • مكانه حول البيت لآفيه) أى لاقى داخله كما مر (داخل المسجد^(١)) أى سواء كان قريباً من البيت أو بعيداً عنه بعد أن يكون في المسجد (ويجوز) أى الطواف (في المسجد) أى في جميع أجزائه (ولو من وراء السور) أى الأسطوانات (وزمزم) وكذا المقامات (ولو طاف على سطح المسجد ولو مرتقا على البيت) أى من جدرانه كما صرح به صاحب الغاية (جاء) لأن حقيقة البيت هو الفضاء الشامل لما فوق البناء من الهوى ولذا صحت الصلاة فوق جبل أبي قيس إجماعاً حتى لو انتهت البيت نموز بالله^(٢) جاز الصلاة إلى البقعة وفيها أيضاً عندنا خلافاً

راجعت عبارة المنسك الكبير فوجدتها مثل عبارة الشارح اه (١) قوله داخل المسجد: وإن وسع حتى بلغ طرف الحرم فإن المسجد وسع في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ثم في عهد عمر رضي الله عنه واتخذ له جدرأ دون القامة ثم في عهد عثمان رضي الله عنه واتخذ له الأروقة ثم وسعه ابن الزبير ثم الوليد بن عبد الملك ثم المنصور ثم المهدي واستقر الرأي عليه اه حجاب أقول يؤخذ من كلام العلامة القفطي في تاريخ مكة المسمى بالإعلام بأعلام بيت الله الحرام أن ابتداء بناء هذا المسجد المشاهد الآن هو في ست جمادى الأولى سنة ثمانين وتسعمائة في زمن السلطان سليم الثاني فكل جانبين من المسجد وهما الجانب الشرقي والجانب الشمالي وتم بناء الجانب الغربي والجانب من المسجد بجميع شرفاته وأبوابه ودرجاته من داخل المسجد وخارجه في أيام السلطان مراد بن السلطان سليم المذكور وكان ذلك في آخر سنة أربع وثمانين وتسعمائة فيكون لهذا البناء الآن في عام ١٣٥٤ ثمانية وثمانون سنة فيتأوه أقدم من بناء الكعبة لأن بناءهما تم في سنة ألف وأربعين كما تقدم اه (٢) قوله حتى لو انتهت البيت نموز بالله الخ: للشارح رحمه الله تعالى رسالة في هذا المغنى نصها بسم الله الرحمن الرحيم رب زدني علماً يأتي هذا السؤال من عتيد بعض أبواب الكمال بناء على تشكيك من ليس له اطلاع على حقيقة الحال وصورة ما قول علمائنا الأعلام وقهائنا ذوى الأنعام في أن الحج فرض وسيله البيت لقوله تعالى وقه على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً وقوله عز وجل من قائل على التحقيق وليطوفوا بالبيت التتيق فإن كان المراد من البيت الجدران الأربعة فيأتهلدها واندهامه والعبادة بالله تعالى هل يسقط الحج عن المسلمين والحال أن جميع شرائط الوجوب والآداء موجودة سوى البيت أو ذكر البيت وأريد البقعة فبقى

لشأنه في الصلاة في داخلها بلا حائل لتحقق الحرج العام بالنسبة إلى من كان خارجها بخلاف أهل الداخل فأنهم

الغرض كما كان وجواز طواف البقعة بلا جدران كجواز الاستقبال إلى آخر السؤال (الجواب) وبالله التوفيق ولعلنا يتة
أتمه التحقيق أن حكم الطواف في الحج وغيره حكم الصلاة في اعتبار بقعة غيره لماسح في الحديث أن الطواف صلاة
أو كالصلاة حكمها إلا فيما استثنى منها ولا أظن إلا الإجماع على ذلك من غير النزاع فيها هناك وإنما نشأ
هذا التردد من قول بعض المنطقيين الذين حرم اعتناء مذهبه واعتبار مشرهم عند المحققين حيث عرفوا مطلق البيت
بأنه ذو جدران وسقف ومن بعض الفقهاء بناء على اعتبار العرف في باب الحلف حيث قالوا من حلف لا يدخل هذا
البيت فدخله بعد ما نههم وصار محراما لم يحتج لأن اسم البيت قد زال بالانهيار لزوال مساه وهو البناء الذي يات
فيه اه ولا يخفى أن الكلمة التي هي القبلة غير موضوعة البيوت لتغير ما يتغير البنية في القاموس البيت من الشعر والمدر
والقصر والقبر والكعبة وبيت الشاعر فاليست يطلق على الكلمة باعتبار البقعة مع قطع النظر عن البنية إلا لكان ذكرها
مستدركا مع قوله والمدر فإنه يسم الحجر ثم إنه لم يذكر أحد من الفقهاء في باب الحج أن وجود جدران البيت وسفقه
من شرائط وجوبه أو أداته فن خالف الأعيان فعليه البيان ولم يذكره أيضا في موانع وجوب الحج وإعذار سقوطه
فن زاد عليهم بعده منها فيجب أن يخرج من عهده بمصادر عنه فيها هذا وما يؤيد ما قرأناه ويقوى ما حررناه أمور
منها أن الله سبحانه وتعالى رفع بيته هذا البيت الذي عظم شأنه إلى السماء في زمن طوفان نوح عليه السلام وهو المسمى
الآن بالبيت المعمور الذي يطوف حوله الملائكة الكرام ثم لم يبق بعده إلا الخليل بأمر الرب الجليل وقد صرح أن هودا
وصالحا عليهما السلام وغيرهما من الأنبياء اقتنخا حجرا البيت الحرام وقصدوا هذا المكان العظيم بالإكرام فدل على
أن ساحة البقعة هي المعتبرة في حجة الإسلام وقد قال الله تعالى أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده ومنها أن
إبراهيم عليه الصلاة والسلام حين دعا بقوله ربنا إني أسكنت من ذريقك لم تكن البنية ولا البقعة مشهودة وإنما
بناء حين بلغ إسماعيل مناه كما قال الله تعالى وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل مع أن في نفس هذه
الآية إشارة إلى أن المراد بالبيت هي البقعة لا البنية فإنه سبحانه وتعالى قال القواعد وهي الأساس والجدر من البيت
العظيم الشأن فدل على أن البيت كان موجودا قبل تحقق الجدران وأما حمله على المعنى المجازي باعتبار ما يؤول إليه
فلنا به تقول لأن الحمل على المعنى الحقيقي مهما أمكن لا يجوز العدول عنه إلى المعنى المجازي كما هو مقرر في الأصول
ومنها أن قوله تعالى وإذ بوأنا لإبراهيم مكان البيت يدل على أن البيت كان موجودا لكن لم يكن في نظر الخلق مشهودا
ومنها أن قوله تعالى وطهر بيتي للطائفين والماكفين والركع السجود صريح في أن القدر المشترك لأرباب الطواف
والصلاة والاعتكاف هو البقعة المثيفة لا البنية الرفيعة ولا يمكن حمل أحد المعنيين على الحقيقة والآخر على المجاز
ولاجمله من قيل استعمال الاسم المشترك في معنيه فإن كلا الطريقين ليس علي قواعد أصول أتمتا الحنفية وأصولهم
الحنفية بل يقولون في مثل هذا عموم المجاز المرسل فتأمل ثم الحكمة في كون هذه البقعة هي المعتبرة دون الهيئة المصورة
أنها زينة التحلي الإلهي على بحر الماء قبل خلق السماء فاضطرب البحر وهذا القدر وصدر عنه دخان خارج إلى الهوى
يلجئ منه السماء ثم وقع فيه البناء مرة بعد أخرى بحسب القصد أنها بيت التوب كقلب العبد ومحل تجليات رحمته
سبحانه ولا اعتبار للقالب بحسب التالب ولذا ورد أن الله لا ينظر إلى صوركم وأعمالكم ولكن ينظر إلى قلوبكم
وأحوالكم والإيماء إلى أن هذه البقعة أصل بنية نبي آدم كما قال الله تعالى منها خلقناكم مرجع أفراد العالم في أواخر
القدم كما قال وفيها نميتكم ومنشأهم ثانيا بعد العدم كما قال ومنها نخرجكم تارة أخرى فكانهم أمروا بأنهم في زينة
الطاعات وعدة العبادات من الطواف والاعتكاف والصلاة بل في جميع الحالات وسائر الأوقات فانظر إلى أصل
معنهم وتوجهوا إلى فضل معنهم قد ورد خير المجالس ما استقبل القبلة هذا الله تعالى إلى سواء الطريق وأعتق رقابنا
بركة بيته العتيق وحسبنا الله تعالى ونعم الوكيل تمت

يكونون جميعاً محصوراً أو واحداً مغموراً فلا حرج بالنسبة إليهم لاسيما إذا كان يمكنهم الخروج وبهذا يدفع ما قاله صدر الشريعة في شرح الوضوء إن هذا فرع عجيب من الشافعية وإنما حقت أما هذه المسألة من المشايخ البكرية هذا ولوطاف خارج المسجد فع وجود الجدران لا يصح إجماعاً وأما إذا كان جدرانها منهدمة فكذلك عند عامة العلماء خلافاً لمن لم يعتد بخلافه

(فصل في واجبات الطواف) أي الأفعال التي يصح الطواف بدونها وبغيره بالدم تركها وهي سبعة الأول الطهارة عن الحدث الأكبر والأصغر أي وإن فرق بينهما في حكم الإثم والكفارة وهما من التجاسات الحكيمة ووجوبها عنهما وهو الصحيح من المذهب وهو إحدى الروايتين عن الإمام أحمد وقال ابن شجاع هو ستة ونقل النووي في شرح مسلم عن أبي حنيفة استحبابها وكأنه أخذ من قول ابن شجاع والجمهور على أن الطواف كالصلاة في اعتبار الشرائط كلها إلا ما استثنى بفعله عليه الصلاة والسلام من ترك الاستقبال وجواز المشي ونحو ذلك ثم إذا ثبت أن الطهارة عن التجاسة الحكيمة واجبة فلو طاف معها يصح عندنا وعند أحمد ولم يحل ذلك ويكون عاصياً ويجب عليه الإعادة والجزاء إن لم يمد وهذا الحكم في كل واجب تركه (الثاني قيل) أي قال بعضهم إن من واجبات الطواف أيضاً (الطهارة عن التجاسة الحقيقية) أي وسواء في الثياب الملبوسة أو الأجزاء البدنية وفي معناها الأجزاء الأرضية عند بعضهم (والأكثر على أنه) أي هذا النوع من الطهارة في الثوب والبدن (سنة) أي مؤكدة (وقيل) وهو خلاف ظاهر الرواية (قدر ما يستر به عورته من الثوب واجب) أي طهارته (فلو طاف وعليه قدر ما يورى العورة طاهر والباقي نجس جاز) أي ولا يلزم منه إلا أنه يكره له ذلك وقيل عليه دم (والأصح بمذلة الريان) لأن الأكثر له حكم الكل عند الأعيان وفي النجاسة إذا طاف في ثوب كنه نجس فهذا والذي طاف عريان سواء وسيأتى حكم الريان وأما ما وقع في الطرابلسي من أنه لو غس ثوبه في بول فهو كالوصل عريانا فهو ينجس لعدم القائل باشتراط ذلك لا صرح في البدائع من أن الطهارة عن النجس ليست من شرائط الجواز بالإجماع وهذا في الثوب والبدن على ما صرح بهما الأصحاب وأما طهارة مكان الطواف فقد ذكر عن ابن جماعة عن صاحب الغاية أنه لو كان في موضع طوافه نجاسة لا يبطل طوافه وهذا يفيد نفي الشرطية والقرضية واحتمال ثبوت الوجوب أو السنة والأرجح عدم الوجوب عند الشافعية (الثالث) أي من الواجبات (ستر العورة) ولو طاف مكشوفاً أي قدر ما لا تجوز الصلاة معه (وجوب الدم) أي إن لم يمد به (والمانع) أي قدره (كشف رجب العضو) أي من أعضاء العورة بالنسبة إلى الرجل والمرأة والإمامة كما فصلت ذلك في محله (فأزاد) أي على قدر الأربع (كما في الصلاة) أي عند أبي حنيفة ومحمد حيث قالوا (وإن انكشف أقل من الأربع لا يمنع ويجمع المتفرق) وأما ما نقل عن السروجي من أنه لو ظهر شعرة من شعراتها أو ظفر من ظفر رجلها لم يصح طوافها كالمصلاة فهو غلط من الناقل لأن السروجي إنما ذكر ذلك عن الثوري على مقتضى مذهب الشافعي (الرابع) أي من الواجبات (المشي فيه لقادر) ففي الفتح المشي واجب عندنا وعلى هذا نص المشايخ وهو كلام محمد وما في فتاوى قاضيان من قوله والطواف ماشياً أفضل تساهل أو محمول على الناقل بل ينبغي في النافذة أن يجب لأنه إذا شرع فيه وجب فوجب المشي انتهى لكن قد يقال بالفرق بين ما يجب بإيجاب الله تبارك وتعالى وبين ما يجب بفعل العبد ولذا جوز قضاء الوتر وقت الكراهة دون أداء ركعتي الطواف مع أنه لم يلزمه بوصف المشي مع الاتساع في الطمع ولهذا جوز بلا حذر في صلاة التفل ترك القيام الذي هو ركن في الفرض عند القدرة (فلو طاف) أي في طواف يجب المشي فيه (راكباً أو محملاً أو زحفاً) أي على استه أو على أركبته أو جنبه أو ظهره كالسطيح (بلا عذر فعلياً للإعادة) أي مادام بمكة (وأولهم) أي تركه الواجب (وإن كان) أي تركه (يعذر لاشي عليه) كما في سائر الواجبات (ولو نذر) أي وهو قادر على المشي (أن يطوف زحفاً) وهكذا ما في معناه (لزمه) أي الطواف (ماشياً) لالتزامه بالوجه الأكيد بخلاف من شرع زحفاً بنية التفل لأن المشي في حقه هو الأفضل كما قدمناه وأما أعلم ويؤيده ما في الكبير ثم إن طافه زحفاً أعاده كذا في الأصل وذكر القاضي في شرح مختصر الطحاوي أنه إذا طاف زحفاً

أجزأه لأنه أدى ما أوجب على نفسه هكذا حكى في البدائع وذكر الطرابلسي في هذه المسئلة قيل عليه الإعادة وإلا
 قدم وقيل لا يلزمه شيء انتهى فتحقق أن المسئلة خلافية وأما ما ذكره ابن المهام في المناقشة في أن الإجزاء لا ينبغي مافي
 الأصل من الإعادة والجزاء فدفع لما يستفاد من تعليقه بقوله لأنه أدى ما أوجب على نفسه ثم قوله ولو كان خلافا
 كان مافي الأصل هو الحق لأن من ترك واجباً في الصلاة وجب عليه الإعادة أو سجدتنا السهو وإن لم يفعل قلنا صحة
 صلاته تندفع بالفرق الذي ترونه سابقاً في التزام عبادته (الخامس) أي من الواجبات (الثامن) صرح بوجوه الجمهور
 من الأصحاب وهو الصحيح وقيل ستة وقيل شرط وفي الفتح الأصح الوجوب (وهو أخذ الطائفة) أي شروعه (عن
 يمين نفسه وجعل البيت عن يساره) تأكيد لما قبله وما ذكره في الفتح وغيره من جهة الباب فتؤدى الكل واحد
 لأن المراد بين الحجر عند استقباله أو لوقوعه في بين الباب (وضده أخذه عن يساره) وجعل البيت عن يمينه (وهو
 الطواف المنكوس) الظاهر أنه الطواف المقلوب والمنكوس وأما المنكوس فهو أن يجعل رأسه من جهة اليمين
 ورجله من جهة الشمال ومنه قوله تعالى «ثم نكسوا على رؤوسهم فني القاموس نكسه قلبه على رأسه كنكسه وأما
 مافي الكبير من أنه ذكر في منسك الروي عن السروجي وليس شيء من الطواف يجوز مع استقبال البيت إلا قبالة
 الحجر انتهى وهو غلط منه لأنه إنما ذكره السروجي عن الشافعية وقد صرح في النهاية ومنسك السنجاري ولواستقبل
 البيت بوجهه وطاف معتزلاً وجعل البيت عن يمينه ومشي القهقري أو من معتزلاً مستبصر البيت لا يبطل عندنا لأن
 المسامير به مطلق الطواف عندنا وهو الموران حول الكعبة وقد أتى به إلا أنه أخل في وصفه ولأنه عبادة لا تبطل
 بالكلام فلا تبطل بترك الترتيب أو تركه الصفة اه ولا ينبغي أن ما نقل عن السروجي يمكن حمله على ما يوافق المذهب بأن
 يقال معنى لا يجوز يحرم فعله تركه الواجب وأما قيامه بقوله ولأنه عبادة تبطل بالكلام فلا تبطل بترك الترتيب
 أو ترك الصفة فمع ظهور الفارق بينهما ليس للترتيب دخل فيهما والحاصل أن وجوب الثيامن يفيد أن من
 أتى بخلافه من الصور المذكورة المخالفة للثيامن في الهيئة والكيفية يحرم عليه فعله ويجب عليه الإعادة أو لو لم
 الجزأ ومن ذلك ما رأينا من بعض المجانين على صورة المجاذيب من أهل الامكار أنه طاف على هيئة
 السباع الدوار فإنه لا شك أنه يحرم عليه لاشتراكه في الإقبال والإدبار والمشي باليمين واليسار (السادس) من
 الواجبات (قبل الابتداء من الحجر الأسود) وقد قدم أنه المختار لابن المهام وغيره والا كثرون على أنه ستة وقيل
 فريضة وشرط (السابع الطواف وراء الحطيم) أي جدار الحجر (قلو لم يطف وراه بل دخل الفرجة التي بينه وبين
 البيت) أي وخرج من الفرجة الأخرى (طواف فعله الإعادة أو الجزأ) أي كما سيأتي (ثم الواجب أن يعيده على
 الحجر) أي فقط كما يصور (والأفضل إعادة كله) أي ليؤتيه على الوجه الحسن المستحسن عند العلماء وللخروج به
 عن خلاف بعض الفقهاء وهذا عند الأكثرين من أئمة المذهب خلافاً لظاهر كلام الكرماني فعليه أن يعيد الطواف
 ولما صرح به ابن المهام حيث قال فيجب إعادة كله ليؤدى على الوجه المشروع انتهى وهو ظاهر لأنه كما يجب عليه
 تدارك نقصانه من أصل الطواف يجب عليه تدارك وصفه الواجب كما في ترك سائر الواجبات الأصلية والوصفية
 وهذا كله بناء على أن كون الحجر من اليمين ثبت بالأدلة الظنية خلافاً لما قاله الشافعية (وهو صورة الإعادة على الحجر
 أن يأخذ عن يمينه خارج الحجر) أي مبتدئاً من أول أجزاء الفرجة أو قبله بقليل للاحتياط (حتى ينتهي إلى آخره)
 أي من الشق الآخر كما قرر (ثم يدخل الحجر من الفرجة) أي التي واصل إليها (ويخرج من الجانب الآخر) وهو
 الذي ابتدأ من طرفه (أو لا يدخل الحجر بل يرجع ويتنقذ من أول الحجر) وهو الأولي لتلا جعل الحطيم الذي هو
 من الكعبة وهو أفضل المساجد طريقاً إلى مقصده إلا إذا نوى دخول البيت كل مرة وطلب البركة في كل مرة ثم
 في الصورة الأولى من الإعادة لا يبعد عوده شوطاً لأنه منكوس وهو بخلاف الشرط أو الواجب فلا يكون محسوباً
 ولهذا قال (مكناً) أي مثل ما ذكر من صورتي الإعادة (يفعل سبع مرات) أي إن تركه في جميع أحوال الطواف وإلا
 فبقدرة (ويضيحه فيه) أي ويضلل في حال إعادته ما يستحق الطواف وجوباً أو ستة (من رمل) إن كان فيه رمل

أو اضطباع (وغيره) من ثامن ونحوه (فإذا أعاده خط الجزاء) وهو ظاهر (ولوطاف على جدار الحجر قبل يجوز) إشارة إلى ما في الكنز من أنه ينبغي أن يجوز لأن الخطيم كله ليس من البيت (وينبغي تقصيده بما زاد على حدهم وقد سته أو سبعة أذرع) وقال في الكبير لكن يرده على أن بعضه منه هو سبعة أذرع فلا يثوب عن الواجب ذلك التقدير انتهى وفيه نظر لا يخفى لأن شارح الكنز صرح بأن الخطيم كله ليس من البيت لعمدة أن بعضه منه سواء يكون ستة أذرع أو سبعة ولا شك أن ذلك البعض داخل في الخطيم مع الزيادة لخلاف في ذلك والحاظ عار عن الكل احتياطاً؛ نعم على مقتضى مذهب الشافعية أنهم جعلوا الجدار حكمه حكم البيت وأنه واقع في محل سائط البيت قد يقال لأنه حيث لا يجوز عندهم الخروج عن الخلاف مستحب بالإجماع (وقيل غير ذلك) أي غير ما ذكر من التسوية السبعة في مقدار الخطيم من البيت حتى قيل كله منه وإنه سبحانه وتعالى أعلم (فصل في ركعتي الطواف وهي) أي صلاة الطواف (واجبة) أي مستقلة لا سنة كما قال الشافعي في قوله (بعد كل طواف) أي ولأدنى ناقصاً (فرضا كان) أي الطواف كركن الحج والعمرة (أو واجبا) كالصدر والذئذ (أو سنة) كالنوم (وكذا مستحباً) كتحية المسجد (أو قفلاً) كالطويع بلا فرق بين الأطويع خلافاً لما روي عن النبي حيث قال ينبغي أن تكونا واجبتين على أثر الطواف الواجب قال ابن الهمام وهو ليس بشيء لاطلاق الأدلة وفيه أن إطلاق الأدلة لا ينافي قول التقيد في المسئلة إن صح فيها وجه من وجوه المقايضة (ولا تختص) أي هذه الصلاة بزمان ولا مكان) أي باعتبار الجواز والصحة وإلا فباعتبار القضية تختص بوقوعها غيب الطواف إن لم يكن وقت كراهة وتختص بإيقاعها خلف المقام ونحوه من أرض الحرم (ولا قوت) أي إلا بأن يموت (فلو تركها لم يجبر بدم) وفيه أنه لم يتصور تركها كيف يتصور الجبر اللهم إلا أن يقال المراد منه أنه لا يجب عليه الإيصاء بالكفارة للاسقاط بخلاف الصوم والصلاة حتى الوتر الواجب ولعل الفرق ما قدمناه هذا والمسئلة خلافة في البحر العميق وحكم الواجبات أنه يلزم دم مع تركها إلا ركعتي الطواف انتهى ووجهه أنه واجب مستقل ليس له ثقل بواجبات الحج ولعدم قبور تركها كما في بعض التماسك ولا تجبران بالدم فانهما في ذمة مالم يصلهما إذ لا يختصان بزمان ولا مكان لكن ذكر الحدادي في شرح الفتاوى أنه إن تركها ذكر في بعض التماسك أن عليه دماً ويؤيده ما في البحر الزاخر وما واجبتان فإن تركها فقله دم وفي منسك الأكثر على أنه لو تركها لا يلزم دم وبه قالت الشافعية وقيل يلزم انتهى ولعله محمول تركه على القوت بالموت فيجب عليه الإيصاء ويستحب للورثة أداء الجزاء (ولو صلاها خارج الحرم ولو بعد الرجوع إلى وطنه جاز ويكره) أي كراهة تنزيه لتركها للاستحباب كما سيأتي أو تحريم لخالفه الموالاة أو لها جميعاً (والسنة الموالاة بينهما وبين الطواف) أي فراغه إن لم يكن وقت الكراهة وإلا فصل بعد فرض المغرب قبل السنة إن كان في الوقت سنة (وتستحب مؤكداً) فيفيد أن مراتب الاستحباب مختلفة كمراتب السن المؤكدة (خلف المقام) لمواقفة فله صلى الله عليه وسلم على وفق الآية التكريمة واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى لاسياً وقد قيل في الآية إن الأمر للوجوب وهذا يقتضي أن تكون الصلاة خلفه من السنة ويحفظه ما حوله وسائر أماكن القضية من الحرم لأز فيه قولاً لبعض المفسرين أن المراد بمقام إبراهيم هو الحرم بجمعه ولذا قال (وأفضل الأماكن لأدائها خلف المقام) وفي معناه ما حوله من قرب المقام كما يشير إليه من التبعيض في الآية الشريفة وكون الخائب أفضل لاختياره الحضرة النبوية (ثم في الكعبة) أي داخلها (ثم في الحجر تحت الميزاب) أي خصوصاً (ثم كل ما قرب من الحجر إلى البيت) أي من قوس سبعة أذرع وما دونها (ثم باقي الحجر ثم ما قرب من البيت) أي في حوايه وجوانبه خصوصاً محاذة الأركان ومقابلة المآذن والباب ومقام جبريل عليه الصلاة والسلام (ثم المسجد) أي جميعه لكن المظان الذي محل المسجد رتبة على الله عليه وسلم أفضل إلا أنه لا يصلح بحث يمشي على الطائفتين ويحوجهن إلى المرور بين يدي المصلي^(١) (ثم الحرم) أي مكة وما حولها من أعلام الحرم المحترم (ثم لافضلية بعد الحرم)

(١) قوله ويحوجهن إلى المرويين يدي المصلي: أقول قال العلامة الشيخ قطب الدين الحنفي في منسكه فرع غرب رأيت بخط تلامذة الكمال ابن الهمام في حاشية فتح القدير إذا صلى في المسجد الحرام ينبغي أن لا يمنع المار لما روى

أى بالنسبة إلى هذه الصلاة من حيث اختصاصها بالحرم وهو لا ينافى أنه لو صلاها في المسجد النبوي أو المسجد الأقصى لأفضليتها بالإضافة إلى ما عداهما (بل الإساءة) أى حاصلة لمجاوزه عن حد أدائها من المكان الذى هو المستحب والزمان الذى هو السنة إلى غيرها من الأمكنة والأزمنة (والمراد بما خلف المقام) أى بالموضع الذى يسمى خلف المقام (قل ما يصدق عليه ذلك) أى خلف المقام أو المقام (عادة وعرفا مع القرب) وهذا القيل متعين فإن من صلى آخر المسجد وراه المقام لا يدرك فضيلة خلف المقام باتفاق علماء الأئمة فإن العرف خصه بما هو مفروش بحجارة الرعام (وعن ابن عمر رضى الله عنهما أنه كان إذا أراد أن يركع خلف المقام جعل بينه وبين المقام صفا أو صفين) أى مقدارهما أو الشك أو للتويع المقيد للتخير (أو رجلا أو رجلين) يحتمل الشك والتويع كذلك ثم يحتمل أن المراد قدر ما يقف رجل أو رجلان فيوافق ما قبله أو كان يتأخر عنهما بالفعل متحررا إلى مقامه صلى الله عليه وعلى آله وسلم إن صح مرغوبا ولعل وجه تأخره عليه الصلاة والسلام على تقدير محبته عن قرب المقام التزه عن مشابهة عبدة الأصنام في تلك الأيام أو كان وقت الزحام وعدم التفات العوام لخير الأنام (رواه عبد الرزاق) وأما ما في رواية الشيخين عن عائشة رضى الله عنهما فركع عند المقام ركعتين وفى روايتهما عن جابر ثم تقدم إلى مقام إبراهيم فقرأوا اتخذوا من مقام إبراهيم مصلى فجعل المقام بينه وبين البيت هذا وقال الكرماني وحيث ماضى من الحرم يجوز وقال مالك^(١) والثوري إن لم يصلهما خلف المقام لم يحزروا عليه دم ولأن المراد بمقام إبراهيم فى الآية الحرم كله لأن أكثر الصحابة صلوا ركعتي الطواف فى المسجد دون المقام وكذا فى الحرم بنى طوى وغيره لحفلنا فعله عليه الصلاة والسلام على بيان الأفضل فى المقام انتهى وفيه بحث لا يخفى لأن الإمام مالكا صح عنه ما نسب إليه ويتمسك بأن الأمر الوجوب فى حق المقام وقوله عليه الصلاة والسلام بين للرام وغاية احتجاجنا عليه بفعل الصحابة الكرام وهو لا ينافى كون الأمر للوجوب غاية الخلاف فى أن المراد بالمقام عموم الحرم أو خصوص المقام مع أن أحدا من علمائنا لم يقل بالوجوب فى هذا المقام (ويستحب) أى عند الأربعة (أن يقرأ فى الأولى بسورة الكافرون) القراءة تعدى بالباء وغيرها الكافرون بالرفع على الحكاية (وفى الثانية الإخلاص)^(٢) أى سورتها (ويستحب أن يدعو بعدها) أى بعد صلاة الطواف (لنفسه لمن أحب) أى من أقاربه ومشائخه وأصحابه (والمسلمين) أى ولعمومهم (ويدعو بدعاء آدم عليه السلام) وقد قدمناه (ولو صلى أكثر من ركعتين) أى لطواف واحد (جاء) إلا أن الوائد على الركعتين يكون قطعاً (ولا تجزئ المكتوبة) أى المفروضة الإلهية (والمنذورة) أى المفروضة الإنسانية (عنها) أى عن صلاة الطواف لكونها واجبة مستقلة (ولا يجوز اقتداء مصلى ركعتي الطواف بثله لأن طواف هذا) الأول أن يقول لأن طواف كل (غير

أحمد وأبو داود عن المطلب بن أبي وداعة أنه رأى النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم يصلي على باب بني سهم والناس يحرمون بين يديه وليس بينهما ستره وهو يحمل على الطائفين فيها يظهر لأن الطواف صلاة فصار كركب بين يديه صفوف من المصلين ثم رأيت فى البحر الصيق حتى عن ابن جماعة عن مشكلات الآثار للطحاوى أن المروزي بنى المصلين بحضرة الكعبة يجوز اه أفاده الحجاب وفى رد المحتار تنبيه ذكر فى حاشية المدنى لا يمنع المار داخل الكعبة وخلف المقام وحاشية المطالاف اه كذا فى تقرير الشيخ عبد الحق^(١) قوله وقال مالك الخ : قال فى المنسك الكبير وما ذكره الكرماني من اختصاصها بالمقام عن مالك فغير مشهور عنه اه والله أعلم اه تقرير الشيخ عبد الحق أقول قال العلامة الشيخ حسين مفتي المالكية فى توضيح المناسك ويستحب أن يركعها بالمسجد وأن يكون خلف المقام إن لم يؤد إلى مروره بين يدي المصلين أو مرورهم بين يديه وأما محتملها فى أى مكان حتى لو طاف بعد العصر أو بعد الصبح ز آخر الركعتين فانه يصلهما حيث كان ولو فى الحيل مالم ينقض وضوءه وإلا فمباق يانه فإن كانتا من طواف واجب أو فرض فتكره صلاتهما فى الكعبة والحجر على الأرجح وكذا البوتر وأما ركعتا الطواف النفل فتبدان فى الحجر والبيت اه^(٢) قوله وفى الثانية الإخلاص : أى اقتداء بقوله صلى الله

طواف الآخر) في اختلاف السبب كصلاة الظهر والعصر وإن كان الطوافان من نوع واحد والصلاة من جنس متحد (ولو طاف بصبي) أي غير مميز (لا يصل عنه) أي ركعتي الطواف لأنه لا تصح النيابة عندنا في العبادة من الصوم والصلاة كما حقق في إسقاطهما (ويكره تأخيرهما عن الطواف) لأن الموالاة بينه وبينهما سنة (إلا في وقت مكروه) فلذا قال كما قيل (ولو طاف بعد العصر يصلي المغرب ثم ركعتي الطواف) لكونهما واجبتين ولسبق تعلقهما بالذمة قبل السنة (ثم سنة المغرب) ويؤيده ما قلنا في صلاة الجنائز إذا حضرت يصلي المغرب ثم الجنائز ثم سنة المغرب ولا شك أن هذا مثله لأن حكم الواجب والقرض سواء في العمل وإن كان بينهما فرق في الاعتقاد (ولا تصلي) بصيغة المجهول أي لا تصلي هذه الصلاة (إلا في وقت مباح) أي لسنة زمانه (فإن ضلها في وقت مكروه) كما سيأتي بيانه (فيل صحت مع الكراهة) أي إن أداها (ويجب عليه قطعها) أي في أثناءها (فإن مضى فيها) أي بأن كلها (فالأحجب أن يعيدها) ^(١) لعموم القاعدة أن كل صلاة أدت مع الكراهة التزنية يستحب إعادةتها ومع الكراهة التحريمية يجب إعادةتها وأوقات الكراهة أي لهذه الصلاة وهي أعم من التحريمية والتزنية (بعد طلوع الفجر إلى طلوع الشمس قدر ربح) لكن عند الطلوع حرام كما هو عند الغروب وكذا ما خصه بقوله (وقت الاستواء) أي قرب أوانه لعدم إدراك حقيقة زمانه ^(٢) (وبعد العصر) أي أدائه (إلى أداء المغرب) أي حتى بعد الغروب قبل أداء القرض (وعند الخطبة) أي الخطب كلها إلا أن عند خطبة الجمعة أشد كراهة (وشروع الإمام) أي إمام مذهبه ^(٣) (في المكتوبة) لما ورد إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة وفي سنة الصبح تفصيل طويل متعلق بالمسئلة (وبين صلاتي الجمع يرفقات) أي في جمع التقديم (ومزدلفة) أي في جمع التأخير لمن يجمع بينهما كما يستفاد من قيد الجمع وأعلم أنه صرح الطحاوي وغيره بكراهة أداء ركعتي الطواف في الأوقات الخمسة المني عن الصلاة فيها عند أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وقتل عن مجاهد والنخعي وعطاء جواز أدائها بعد العصر قبل اصفرار الفسح

عليه وسلم نهر أنه رد المختار (١) قوله فالأحجب أن يعيدها : قال العلامة ابن عابدين في رد المختار بعد نقله عبارة المصنف من قوله فإن ضلها في وقت مكروه إلى قوله فالأحجب أن يعيدها ما نقله وفي إطلاقه نظر لما مر في أوقات الصلاة من أن الواجب ولو لم يكره ركعتي الطواف والنذر لا يعتد في ثلاثة من الأوقات المنية أعني الطلوع والاستواء والغروب بخلاف ما بعد الفجر وصلاة العصر فإنها تمتد مع الكراهة فيها اهـ (٢) قوله أي قرب أوانه لعدم إدراك حقيقة زمانه . فكأنه أراد به أن كل أحد لا يدرك حقيقة ولوأدركها المحاسب فهو أن واحد لا يمكن فيه أداء صلاة والنهي يعتمد على تصورهما فيه فالمراد هو المنع عن الصلاة بحيث يقع جزء منها في ذلك الآن وهذا على تقدير إرادة استواء النهار العرفي وهو من الطلوع إلى الغروب وإن أريد النهار الشرعي وهو من أول الصبح إلى الغروب فلا يحتاج إلى التأويل فنصفه من الضحوة الكبرى فهو إلى الزوال زمان تمتد وعرفاقي التهستان الأول إلى أئمة ماوراء النهر والثاني إلى أئمة خوارزم كذا في رد المختار (٣) قوله أي إمام مذهبه : قلت هذا مبني على رأيه ولابد في المسئلة من النقل عن أئمة المذهب وقد اعترف هو بأن تعدد الجماعات حدث بعد زمان المجتهدين فتكلم كل بشئ فقال هو بأن الأول أن يصلي مع إمام مذهبه وقد رد عليه كثير من المحققين وكيف استدلل هنا على هذه المسئلة مع تنبيه إياها بتحديث إذا أقيمت الخ والحديث مطلق والمراد بالإمام إمام الجماعة الأولى بأى مذهب كان والجماعات المتأخرة يدع قبيحة ومكروهات تحريمية باتفاق محقق المذاهب الأربعة علي ما في البر المنير وفي رد المختار هذا مبني على أنه لا يكره تكرار الجماعة وقد ألف جماعة من العلماء رسائل في كراهة ما يفعل في الحرمين الشريفين وغيرهما من تعدد الأئمة والجماعات وصرحوا بأن الصلاة مع أول إمام أفضل ومنهم صاحب المنسك والشرع التزوني وأن بعض المالكية أتى بمنع ذلك على المذاهب الأربعة اهـ يعرض اختصار ثم نقل عن البيهقي الجواز وهو غير قابل للاعتبار اهـ داملا اخونجان أقول وفي زماننا . أصبح الإمام واحدا في جميع الصلوات وانتهت تلك الاختلافات

وبعد الصبح قبل طلوع الشمس أى قبل احمرار آثارها قال الطحاوى وإليه نذهب والحاصل أنهم فرقوا في المسئلة حيث جوزوها وقت الكرامة التنزيهية دون زمان الكرامة التحريمية إلحاقا لصلاة الطواف من حيث إنه واجب بالقرائن وسائر الواجبات والمحققون فرقوا بين قضاء الوتر وأداء ركعتي الطواف ولو كانا واجبين بأن الأول واجب بإيجاب الله تعالى عليه والآخر بإيجاب العبد على نفسه بالتزامه لقول الطواف ولو كان واجبا عليه وهذا تحقيق وتدقيق ويؤيد ما ذكرناه ماعلة الطحاوى فيما اختاره بقوله ولما كانت الصلاة على الجنائز كالصلاة الفائتة كانت صلاة الطواف مثله يجوز أدائها في هذين الوقتين لأن وجوبها كوجوب صلاة الجنائز انتهى وفيه مباحث لا تخفى تظهر في المبالغة بين كلامه وبين ما ذكرنا فيما تقدم والله أعلم (فصل في سنن الطواف - استلام الحجر مطلقا) أى من غير قيد الأولوية والآخرية والانتائية وإن كان بعضها أكد من بعض بل قيل يستحب فيما عدا طرفيه ويمكن أن يكون مراده بالإطلاق استواء التخييل والسجود وعدمهما (والاضطباع) أى في جميع أشواط الطواف الذى سن فيه كما صرح به ابن الضياء خلافا لما ترجمه قوله (والرمل في الثلاثة الأول) لأن المتبادر أن الظرف قيد لما (والمشى على هيئة في الباقي) من الأشواط الأربعة أو المراد في باقي الأشرطة بكلمها بأن لا يسرع إسرعا لما يفرغ عليه من تقويس الحائط وأذية التدافع ولا يمشى مشى المتهاون لما يترتب عليه من خوف الرياء والسمة والعجب والغرور ودعوى الشعور والحضور (في طواف الحج والعمرة) قيد للاضطباع والرمل لكنهما من سنن طواف بعده سعى لا يقال قد زالت علة الرمل والاضطباع وهى موجبة لزوال حكمهما لأننا نقول زوال عتهما ممنوع فإن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رمل واضطبع في حجة الوداع تذكرا لنعمة الأمن بعد الخوف لي شكر الله عليها وقد أمرنا بتذكر النعمة في مواضع من كتاب الله تعالى ويجوز أن ثبت الحكم بطل متواترة فحين غلبه المشركين كان علة الرمل لإسقام المشركين قوة المؤمنين وعند زوال ذلك كان علة تذكر نعمة الأمن (والاستلام) أى استلام الحجر (بين الطواف والسعى) أى بينه لكن لا مطلقا (بل لمن عليه السعى) وأراد أن يسعى حيثن سواه صلى ما بينهما والترم وأى زمزم أم لا (ورفع اليدين عند التكبير مقابلة الحجر) أى في الابتداء للخلاف في الأثناء (والابتداء من الحجر) أى ابتداء الطواف منه أهم من أن يكون باستلام واستقبال أم لاسنة (هو الصحيح) أى خلافا لمن قال إنه شرط أو فرض أو واجب كما اختاره ابن الممام وهو باعتبار الدليل أظهر وإن كان الأول عليه الأكثر (واستقبال الحجر في ابتداءه) أى بخلاف استقباله في أثنائه فانه مستحب (والموالة) أى المتابعة (بين الأشواط) أى أشواط الطواف وكذا أشواط السعى وكذا بين الطواف والسعى لكن التابع بينهما على التوسعة بخلافه فيما بين الأشواط وأجزاء الأشواط والظاهر أن يراد بها الموالة العرفية لا أنه لا يقع فيه مطلق الفاصلة لتجريد الشرب ونحوه في أثناء الطواف (والطهارة عن النجاسة الحقيقية) أى في الثياب والأعضاء البدنية وكذا في الأجزاء المكنية (فصل في مستحباته استلام الركن اليماني) أى من غير قبله ووضع جهة (وأخذ الطواف عن يمين الحجر) أى باعتبار وضعه فانه على يمين الباب لا باعتبار مستقبله والمراد من الأخذ أى شروعه فيه بالنية بلارفع يداً يقف قبيل الحجر مستقبلا ثم يطوف متيامنا (بحيث يمر جميع بدنه عليه) أى على الحجر (وتخييل الحجر) أى بالاتفاق والظاهر عده من السنن المؤكدة لثبوته بالأحاديث الواردة ولعله أراد أن تتلوه مستحب (والسجود عليه) يعنى مع التخييل كما سبق (ثلاثا) لما ورد في بعض الروايات ولكنها غير مشهورة (وإتيان الأذكار والأدعية فيه) أى من المأثورة وغيرها (وأن يكون طوافه قريبا من البيت) أى بشرط الاحتراز عن الأذية (وللرأه اليد) أى إن كان زحمة الرجال أو لم يكن وقت الطواف مختصا بالنساء (وأن تقوف ليلا) لأنه أسترها وإن كانت عجزة مستورة (والطواف وراء الشاذن) أى للخروج عن الخلاف فانه مستحب بالإجماع وهو بفتح النال المعجمة الزيادة الملاصقة بالبيت من الحجر الأسود إلى درجة الحجر ثم كذلك الحجر (واستئناف الطواف لو قطعه) أى ولو بعدد والظاهر أنه مقيد بما قبل إتيان أكثره (أو قبله) أى ولو ببعضه (على وجه مكروه) أى قياسا على استحباب إعادته لو أكمله على وجه مكروه (وترك

(الكلام) أى الكلام المباح لأنه يتنافى الخضوع (وكل عمل يتنافى الخضوع) أى التذلل له سبحانه كالتلمذ على ماصرح به في الكبر وكذا الالتفات بوجهه إلى الناس لغير ضرورة ووضع اليد على الخاصرة أو على القفا ونحوها وأما ما توهمه بعض من لا روية له ولا دراية من استحباب وضع الدين كالصلاة فهو نفاً من غفلته عما تواتر فعله صلى الله عليه وسلم من الإرسال^(١) في الطواف فليس فوق أدب من أدبه به أدب مستحب ولا فوق آداب الأصحاب وأتباعهم من الأئمة الأربعة

(١) قوله تواتر فعله صلى الله عليه وسلم من الإرسال : فيه أن الأحاديث ساكنة عن الوضع والإرسال ومأثرت بحديث فيه التصريح بالإرسال فكيف يقول تواتر وقوله فإن الأصل التني حتى يتحقق الثبوت لا ينفعه لأن الوضع والإرسال في ذلك سواء ولو كان متواتراً لم يحتاج في الاستدلال إلى ما ذكر من قبض المحجن وعمل الخاص والعالم أه داملاً أخون جان. أقول للشارح رحمه الله تعالى رسالة في هذه المسئلة نصها : بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي أنزل الكتاب غير ذي عوج وأرسل الرسل سلفاً في ما حرج . والصلاة والسلام على من بين المخرج وبين طريق إلى الحج وسائر النج وعلى آله وصحبه التابعين له في سلوك كل نوع من الفج . أما بعد فيقول الملتجئ إلى رحمة ربه الباري على ابن سلطان محمد المروى القارى قد سئلت عن وضع اليد على الصدر في الطواف وأقول لا يجوز حتى في مذهب الجوز لمن أراد الله لعينه وصف الانكشاف إلى أن طالبى بعض إخوانى وأعز أقرانى بنقل صريح أو دليل صحيح في منع ذلك المطلب على أنه روى عن بعض علمائنا بمن هو معتبر عند فضلائنا أن الحنفى المذهب ينفى له هذا الوضع المستحب فأقول وبالله التوفيق ويده عنان أزمة التحقيق : إن الأصل في الأشياء المكتنزة هو الدم وإنما احتج إلى إثبات وجوب وجود ذى الكرم والجود بنعت القدم لثلا يلزم النسبة لغير المتناهى فلا بد من معرفة الأشياء كما هو مقرر في محله الأليق به ثم من آداب البحث والجدل كما عليه أرباب النحل والمال أن المانع للبحث إلى إثبات بل المبتدع مقرر على نقل إن كانت القضية من قبيل تعليلات ونقل تقع عن ثقة بعدها قطع علاقه نسبة غير معتبر عند أرباب العقول كما هو مصرح في الأصول . إذ من شروط التواتر فضلاً عن الآحاد أن يتنى إلى محسوس يلصق للاعتقاد ويتنى عليه الاعتقاد فإذا عرفت ذلك كذلك ولم يبق لك شبه هناك فأقول لو لم يندم المنع ما وصل إلى حد الجمع منها أنه عليه الصلاة والسلام قال لصحبه الكرام خذوا عني مناسككم فإني الأمر المنتم فلو وضع يده عليه الصلاة والسلام لاقتدى به أصحابه الكرام وتبعهم السلف العظيم ونقله الينا علماء الإسلام ولا يتصور زيادة الأدب على كآل آدابه عليه الصلاة والسلام حيث قال أدبى ربي فأحسن تأديبى ومنها أن الأئمة الأربعة وأتباعهم من فقهاء الأمة لم يذكروا وضع اليد للطواف في هذا الباب لا من السنن ولا من المستحبات ولا من الآداب فلم بذلك أنه غير مشروع وأن نقل خلافه صريح ممنوع مع أن فعله يوم النواصم بأنه خير موضوع ومنها أن عمل أهل الحرمين حجة لاسياً إذا انضم اليهم من غيرهم جماعة وقد أجمعوا بحسب قهلم واعتبار قهلم أن وضع اليد ليس بسنة وقد ثبت في الحديث أن هذه الأمة لا يجتمع على الضلالة فإن قلعتهم يجوز القياس على الصلاة لما صح في الحديث الطواف حول البيت مثل الصلاة لأنكم تتكلمون فيه فمن تكلم فيه فلا يتكلم إلا بخير . رواه الترمذى في جامعه والحاكم في مستدركه والبيهقى في شعبه عن ابن عباس رضى الله عنهما مرفوعاً وفي رواية عنه أن الطواف بالبيت صلاة ولكن الله أحل فيه المنطق فمن نطق فلا ينطق إلا بخير . وفي رواية عنه أيضاً الطواف صلاة فأقول أهيه الكلام قلت لأن ما قد تقدمت كالتصديق مقام المرام ولا يجوز معارضة الصر بالقياس عند الكرام على أنه قياس مع الفارق فإن مداره على الحركة وهو غير ملائم إلا بإرسال الجارحة فإن الدين للساير بمنزلة الجناحين للطائر فاندفع بهذا ما توهم ابن حجر حيث قال ويمكن أن يؤخذ بصوم هذا الحديث أن يكون الوضع مستجاباً مع أن هذا القول منه ليس في مذهبه بمعتبر ولا عمل به لا بنفسه ولا تبعه أحد من أصحابه فتدبر وأيضاً الطواف من حيث كونه عبادة سميت صلاة والمراد أنه كالصلاة من جهة الطاعة الموجبة للسعادة ولا ناسوج فيه استقبال القبلة ووجوب القراءة وسائر أركانها من الركوع والسجود والقعدة بل بجهة شروطها من الطهارة وسر

وإجماعهم ويكنى للستد عدم ذكره في مناسكهم فإن الأصل هو الذي حتى يتحقق الثبوت بخلاف وضع اليدين في الصلاة لما صح في البخارى وغيره وما يدل على عدم وضعه صلى الله عليه وسلم كون المحجن في قبضته المانع ظاهراً من قبضته نعم كان مقتضى مشابهة الطواف للصلاة من حيث العبادة أن يكون فيه الوضع أيضاً لكنه صلى الله عليه وسلم من حيث إنه نبي الرحمة لم يفعله دفئاً للخرج عن الأمة وما يدل على عدم فعله عليه الصلاة والسلام اتفاق الخاص والعام على الإرسال حال طوافهم وقد قال صلى الله عليه وسلم لا يجتمع أمتى على الضلالة وقد قال تعالى ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ماتولى ونضله جهنم وساءت مصيراً وهذا يبين أنه يقال الوضع مكروه لأنه خلاف السنة المأثورة ونظيره ما قال الطرابلسي وينبغي أن تكره الصلاة على المروءة بعد السعي لأنه ابتداء شعار انتهى فلي المتبدع المخترع إثبات الوضع في الطواف والصلاة بعد السعي بديل من كتاب أو سنة وإلا فالمانع والثاني لا يحتاج إلى دليل كما هو مقرر في آداب البحث ثم لا يخفى ما فيه من الزيادة والسمعة والغرور والسجب واقتداء الجمهور به لاسيما إذا كان على هيئة طلبة العلم أو صورة الصوفية (والإسرار) بالكسرى الاخفاء (بالذكر والأدعية) وفيه بحث لأنه يجب الاخفاء إذا كان الجمهور مشوشاً طائفتين والمصلين قد صرح ابن الضياء أن رفع الصوت في المسجد حرام ولو بالذكر ولعله أراد بالأسرار المبالغة في الاخفاء تبعيداً عن السمعة والرياء (وصون النظر) أى حفظه (عن كل ما يشغله) أى عما هو في صدره من الحضور

(فصل في مباحاته الكلام) أى الكلام المباح واعلم أن المباح ما يستوى طرفاه من الفعل والتكريم والمستحب ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه وقد سبق له أن ترك الكلام مستحب فلا يكون الكلام داحياً فتناقض قولاه (١) وقد صرح ابن الهمام بأن المباح من الكلام في المسجد مكروه (٢) يأكل الحسنة فكيف في الطواف وهو في حكم

المرقون نحو ما ليست عندنا من شروط صحة الطواف إلا الثانية فإنه لا بد منها لتمام العبادة عن العادة بأخلاص الطوية وما ذلك كله إلا لدفع الخرج عن الأمة الأمية ولاتصاف هذه الملة بالبساطة السمحاء الخفيفة حتى يقدر على القيام بها الضعيف كالجهوز والصية لا يقال الوضع والإرسال كلاهما محتاج إلى إثبات ووقوع الحال فإنما تقول أصل وضع الإنسان بدون الوضع في جميع الأحوال وإنما يمرض وضع اليد في بعض الأحوال إذا ثبت فيه قول من الأقوال لا يقال سلمنا أنه بدعة لكنها مستحبة فإنما تقول كل بدعة مزاحمة للسنة فإنها مردودة غير مقبولة لقوله عليه الصلاة والسلام من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو رد رواه الشيخان وفي رواية لمسلم من عمل عملاً ليس فيه أمرنا فهو رد وصح عن ابن مسعود رضي الله عنه ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن ولا شك أنه أراد بهم جميعهم أو الجمهور منهم لقوله عليه الصلاة والسلام عليكم بالسواد الأعظم فلا عبرة بما اختاره بعض المتشيعين في الظواهر والله أعلم بالصنائع والسرائر مع أنه صلى الله عليه وسلم قال إن إناة لا ينظر إلى صوركم ولا إلى أعمالكم ولكن ينظر إلى قلوبكم وأحوالكم فالعبرة بالقلب الذي هو في الحقيقة هو بيت الرب لا مجرد الخشوع في الهيئة المشوبة بالرياء والسمعة فينبغي أن يطوف كإن عمر رضي الله عنهما حيث قال كنا نراى الله فلا يدري أحدنا بميمته من يساره ولا يلتفت إلى سواه أو يكون في مقام الإحسان موصوفاً بما فيه عليه الصلاة والسلام حيث قال أن تعبد الله كأنك تراه فتراقبه في الدنيا ومشاهدته في القمى ولتلقا مقام الإنسان مع الذين أحسنوا بالحنس في خدمة المولى بالوجه الأول ابتغاء لوجه ربه الأعلى تمت الرسالة المذكورة (١) قوله فتناقض قولاه : أقول قيد الشيخ عبد الله العفيف في منسك إباحة الكلام باحتياجه إليه وبه يزول التناقض ويدل عليه قوله في المكروهات والكلام الفضول اه حجاب (٢) قوله بأن المباح من الكلام في المسجد مكروه : قيده في الظاهرية بأن يجلس لأجله فإنه حينئذ لا يباح بالاتفاق لأن المسجد مابني لأموال الدنيا وفي صلاة الجلابة الكلام المباح من حديث الدنيا يجوز في المسجد وإن كان الأول أن يشتغل بذكر الله تعالى كذا في الترتاشي هشدي وقال البيهقي مانصه وفي المدارك ومن الناس من يشتري لهُ الحديث المراد بالحديث الحديث المتكرر كما جاء الحديث في المسجد

الصلاة كما رواه الترمذى وغيره عن ابن عباس مرفوعاً الطواف حول البيت مثل الصلاة إلا أنكم تتكلمون فيه فمن تكلم فيه فلا يتكلم إلا بخير من ذكر الله، يعنى أوما في معناه ولا شك أن التهيؤ المؤكد يحتمل على الكراهة التحريمية أو التزنية كما هو مقرر في القواعد الأصولية (والسلام) لكن لا على من يكون مشغولاً بذكره وأما جوابه فمقتضى كفاية على إطلاعه وكذا جواب العاطس الحامد وأما قوله في الكبير ولا بأس بأن يفتي في الطواف ويسلم ويرد جوابه ويحمد عند العاطس ويرد جوابه فردود في الردين لقرضيتهما ومدفوع في الحمد عند الطاسة لأنه من السنن المؤكدة مطلقاً والحمد من الأذكار المشروعة في الطواف فلا يقال في حقه لا بأس فانه يقع في موقع يكون له بعض البأس وأنه أن يكون خلاف الأولى وكذا عده السلام مطلقاً من المباح فان فيه نظراً ظاهراً إذ قالوا إنه من السنة التي هي أفضل من الفريضة التي هي جوابها والحاصل أن المسلم عليه لا يخلو عن أنه مشغول بذكره فيكرهه فيكرهه السلام عليه إن علم اشتغاله وإلا فيكون سنة بدليل قول ابن عمر اعتذاراً عن مسلم عليه وهو في غير شعور لاستغراقه في حضور كنا نقرأ الله وإفاه أعلم إرادته معنى الاحسان أن تعبد الله كأنك تراه (والافتاء والاستفتاء) أي الأفادة والاستفادة العلمية في قواعد العربية وامام معرفة المسائل الشرعية فهي أفضل من العبادات التولية بل قد تجب بطريق الكفاية أو الجهة البينية (والخروج منه حاجة) أي ضرورة (والشرب) أي لعدم تأديته إلى ترك الموالاة لقلة زمانه بخلاف الأكل المانع عن الموالاة وأما قوله في الكبير ويكره الأكل والشرب فنناقض^(١) قوله فيه أيضاً ويشرب ويفعل كل ما يحتاج إليه (والطواف في نعل أو خف إذا كانا طاهرين) أي وإلا فيكون مكروهاً لأحراماً كما يتوهمه السوامة لما سبق من أن الطهارة عن النجاسة الحقيقية سنة مؤكدة لكن في التلطين ولو طاهرين ترك الأدب كما ذكره في البدائع إلا أنه يحتمل على حال عدم العذر (ترك الأذكار) وكذا الأدعية في الكبير ولو سكت في جميع الطواف أو ترك الاضطباع والرمل والاستلام فطوافه صحيح باتفاق الأربعة لكنه مسمى انتهى قوله مسمى لاصح على إطلاعه بل يعمل على ما عدا السكوت فإن فعل المباح لا يوجب الإساءة وإنما الإساءة في ترك السنة وفعل الكراهة (وقراءة القرآن) أي في نفسه لما قالوا في غير موضع يكره أن يرفع صوته بالقرآن في الطواف ولا بأس بقراءته في نفسه فهذا هو الأظهر وعن أبي حنيفة لا يفتي للرجل أن يقرأ القرآن رافضاً صوته في الطواف ولا في نفسه قال وهو الأصح انتهى وهو مختار بعض الشافعية كالخليمي والأوزاعي وفي المتن وعن أبي حنيفة لا يفتي للرجل أن يقرأ في طوافه ولا بأس

بأكل الخسنة كما تأكل البهيمة الحشيش اه قد أفاد أن المنع خاص بالمشكر من القول أما المباح فلا: قال في المصنف الجلوس في المسجد للحديث مأذون به شرعاً لأن أهل الصفة كانوا يلزمون المسجد وكانوا ينامون ويتحدثون ولهذا لا يجل لأحد منه كذا في الجامع البرهاني أقول يؤخذ من هذا أن الأمر بالمنع منه إذا وجد بعد الدخول بقصد العبادة لا يتناول اه كذا في البر المختار وحاشيته رد المختار من كتاب الصلاة وكتب العلامة الرافعي على قوله وقال البيهقي ما نصه الخ ما لفظه لا تنافي بين ما في الشارح وما نقله الحنفى وذلك بأن تعبد عبارة الجلال بما إذا لم يجلس لأجل الحديث ويجعل ما أفاده في المداكر من أن المنع خاص بالمشكر على المنع على سبيل الكراهة التحريمية وأما المباح فيكرهه كراهة تنزيه بالتقييد المذكور في الظهيرة ويجعل ما في المصنف على ما إذا لم يجلس لأجله ويشهد له تعليل بحال أهل الصفة فإنهم ما جلسوا إلا للعبادة وقوله في المصنف الحديث اللام فيه مجرد التعدية لا التعليل وقوله يؤخذ من هذا أن الأمر الخ أي مما تقدم من حال أهل الصفة أن الأمر بالمنع منه كالنوم والأكل لا يتناول المنع لكن فيه أنهم وإن كانوا يأكلون وينامون بعد دخولهم فهم غير ممنوعين عن ذلك لأننا جازنا ذلك لم تحقق الضرورة فهم وهم الفقير فلا يقال في حق غيرهم كذلك إلا في الكلام فالكلام مستور في حكمه اه كلام الرافعي (١) قوله فنناقض الخ: قلت لا مناقضة فيه لما سيجيء في محبت الكراهة أن فيه خلافاً قليل إنه مكروه والأكثر أنه مباح فذكره هنا وفي موضع من الكبير أنه مباح قول الأكثر وما ذكره في موضع آخر من الكبير من أنه مكروه قول البعض اه

بذكر الله تعالى انتهى وهو قابل أن يجعل على رفع الصوت وأما قوله ولا بأس بذكراته فوم أن السكوت هو السنة وليس كذلك ولا يتصور أن يقيد برفع الصوت في الذكر فإنه ممنوع ولعله أراد بأنه لا بأس بالأذكار المصنوعة المسطورة من غير الأذكار والأدعية المأثورة (وإنشاد شعر محمود) وكذا إنشائه والمراد المحمود ما يباح في الشرع وإلا فلا يكون من قبيل الأشعار المستفاد منها العموم فهو داخل في المستحبات والشعر المذموم حرام أو مكروه مطلقا وفي الطواف أقبح (والطواف راكبا أو محمولا لعذر) فان الضرورات تبيح المحظورات

(فصل في محرماته: الطواف) أي جنس الطواف حال كون الطائف (جنباً أو حائضاً أو نفساً) حرام أشد حرمة (أو محدثاً) وهو دونهم في الحرمة لأنه يحتاج إلى الطهارة الصغرى ولما ساقى من الفرق في الكفارة (أو عرياناً) أي كاشف العورة قدر ما لا تصح به الصلاة (أو راكبا أو محمولا أو زحفاً) أي بأنواعه (بلا عذر) قيد الثلاثة أو الأربعة (أو منكوساً) أي مقلوباً وكذا منكوساً (أو داخل الحجر) أي الحطيم (وترك شيء منه) أي من الطواف إلا أن ترك الأربعة حرام وترك الثلاثة كراهة تحريم (ولو نفل) أي هذا كله حرام ولو كان الطواف نفلاً (ولا مفسد للطواف) وإنما يطله الارتداد - نموذجاً بآرك وتعالى منه

(فصل في مكروهاته: الكلام الفضول) أما محتاج إليه بقدر الحاجة فباح كما سبق لكن الصمت أفضل لقوله عليه الصلاة والسلام من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت (والبيع والشراء) وهما مكروهان في المسجد مطلقاً ففي الطواف أشد كراهة بل حكايتهما مكروهة أيضاً (وإنشاد شريعى) بفتح الراء أي يتخلو (عن حد وثنا) وفي معناهما ما يتخلو من إفادة علم وموعظة وترغيب وترهيب (وقيل مطلقاً) فيحمل على الكراهة التنزيهية لأن الاشتغال بالأذكار والأدعية أفضل (ورفع الصوت ولو بالقرآن والذكر والدعاء) أي بحيث يشوش على الطائفتين والمصلين (والطواف في ثوب نجس) أي غير قدر معفوته وهذا مبنى على ما قيل من أن الطهارة عن قدر ما يستبرأ به عورته من الثوب واجب أو سنة (وترك الرمل والاضطباع) أي لإحالة الضرورة (لن عليه) أي بطريق السنة (وترك الاستلام) أي المسنون وهو استلام الحجر لا الركن اليماني فإنه إن تركه لا بأس به فإنه مستحب وتركه إخلال الأول (وتفريق الطواف) أي الفصل بين أشواطه (تفريقاً كثيراً) فاحشاً سواء مرة أو مرات لترك الموالاة لكن قيد الكثرة بظاهاه يفيد نفي القلة على ما قدمناه من جواز الشرب (والجمع بين أسبوعين فأكثر من غير صلاة بينهما) لما يترتب عليه من ترك السنة وهي الموالاة بين الطواف وصلاته لكل أسبوع عند أبي حنيفة ومحمد سواء انصرف عن شفع أو وتر وعند أبي يوسف لا بأس به إذا انصرف عن وتر وإن فعل صلى لكل أسبوع ركعتين فلو انصرف عن شفع كره اتفاقاً (إلا في وقت كراهة الصلاة) لأنه لا كراهة حينئذ بالجمع شفعاً ووتراً اتفاقاً لكن يؤثر ركعتي الطواف إلى وقت مباح (ورفع اليدين عندنية الطواف) أي إذا لم تكن مقرونة بالتكبير حال استقبال الحجر وإلا فهو سنة كما سبق (والطواف عند الخطئة) أي مطلقاً لإشماره بالأعراض ولو كان ساكناً (وإقامة المكتوبة) فإن ابتداء الطواف حينئذ مكروه بلا شبهة وأما إذا كان يمكنه إتمام الواجب عليه وإحاطة بالصلاة وإدراك الجماعة فظاهر أنه من الأولى من قطعه (والأكمل) في أثناء طوافه للزومه ترك الولاية أو مخالفته حسن الأداء (وقيل الشرب) إلا أنه سويح فيه عند الأكثر لقلة زمانه ولورود وقوعه مرفوعاً وموقوفاً في شأنه (والطواف حاقناً^(١)) بكسر القاف والنون أي قياساً على الصلاة في تلك الحالة أي المشتتة ففي معناه الحازق والحاقب والجنبان والنضبان والله أعلم (فصل في مسائل شتى) المشهور عند أرباب التصنيف أن يعترا المسائل المتفرقة التي لا يجمعها فصل ولا باب من كتاب بقوله مسائل شتى من غير انضمام الفصل أو الباب (طاف) أي كاملاً (ونسى ركعتي الطواف) وفي نسخة

داملاً اخون جان (١) قوله والطواف حاقناً: هو مدافع البول والحاقب مدافع الغائط والحازق مدافعهما وقيل مدافع الرجاء ابن عابدين عن الحزائن إله داملاً اخون جان

صححة وكتبه (ولم يتذكر إلا بعد شروعه في طواف آخر) هذه المسئلة متفرقة علي سنية الموالاة بين الطواف وصلاته (فإن كان) أي التذكر (قبل تمام شوط رفته) أي تركه وقطعه لتحصيل سنة الموالاة (وبعد إتمامه) أي إتمام شوطه الذي بمنزلة ركعة (لا) أي لا يرفضه (بل يتم طوافه الذي شرع فيه) أي كالو تذكر بعد شوطين بالاولى (وعليه لكل أسبوع ركعتان) أي اتحافا إذ لا يتدرج أحدهما في الآخر ولو انفصلا صورة (ولو طاف قرضا) أي طواف فرض لمعمرته أو زيارته (أو غيره) أي غير فرض من واجب كطواف صدر وتندر أو من سنة كطواف قدوم أو من نفل كطواف تطوع (ثمانية أشواط) أي زيادة واحدة علي سبعة (إن كان) أي الطائف حين شرع في هذا الشوط (علي ظن أن الثامن سابع فلا شيء عليه كالظنون) أي كطواف الظنون ابتداء فإنه ليس عليه شيء بتركه كما سبق في محله لكن فيه أنه إذا غلب علي ظنه أن الثامن سابع يجب عليه إتيانه ويحرم عليه تركه فلا معنى لقوله فلا شيء عليه كالظنون، اللهم إلا أن يقال مراده أنه ظن أولا أنه سابع ثم تبين له ويقن أنه الثامن فلا شيء عليه يشروعه في طواف آخر حيث كان مبنيا علي ظنه كما يدل عليه قوله (وإن علم) أي حال ابتدائه (أنه الثامن) أي لكن فعله بناء علي الوهم أو الوسوسة لاعلي قصد دخول طواف آخر فانه حينئذ يلزمه اتحافا بخلاف ما تروونه كما قال (اختلف فيه) أي تردد نيته حين دخوله في ذلك الشوط (والصحيح أنه يلزمه) أي احتياطا (تتمة سبعة أشواط للشروع) أي لشروعه المزمع (ولو طاف أسابيع) أي متفرقة أو مجمعة وترا أو تفعا (ولم يصل بينهما) أي بين كل طوافين منها وكان الأظهر أن يقول بينها أي بين الأسابيع سواء كان طوافه في أوقات كراهة الصلاة أولا (فعلية لكل أسبوع ركعتان علي حدتين) أي مستقتلين لامتفردتين ولا متدرجتين في ضمن فرض أو سنة (ولو شك في عدد الأشواط) أي بالزيادة أو النقص (في طواف الركن) أي ركن الحج أو العمرة (أعاده) أي احتياطا (ولا يبنى علي غالب ظنه بخلاف الصلاة) أي ولو كانت نافذة ولعل الفرق بينهما كثرة الفصولات المكتوبة وبندرة الطواف من أركان الحج والعمرة ثم مفهوم المسئلة أنه إذا شك في عدد أشواط غير الركن لا يبيده بل يبنى علي غلبة ظنه لأن أمر غير الفرض مبنى علي التوسعة والظاهر أن طواف الواجب في حكم الركن لأنه فرض علي فكان الأولى أن يقال في طوافه الفرض ليشمله (وقيل إذا كان يكثر ذلك) أي الشك في طوافه الموجب لوسوسته سواء كان الطواف ركنا أو غيره (يتحري) أي قياسا علي الصلاة فانه يستأنف إذا كان أول مرة أو قليلة نادرة ويتحري عند كثرة الشك علي غلبة ظنه أو يبنى علي الأقل المتيقن في أصله (ولو أخبره عدل بمعد) أي مخصوص بخلاف لما في ظنه أو علمه أيضا (يستحب أن يأخذ بقوله) أي احتياطا فيما فيه الاحتياط فيكذب نفسه لاحتمال نسيانه ويصده لانه عدل لا غرض له في خبره (ولو أخبره عدلان وجب العمل بقولهما) أي وإن لم يشك لأن عليين خير من علم واحد ولأن إخبارهما بمنزلة شاهدين علي إنكاره في فعله أو إقراره (وماحب العذر الدائم) أي حقيقة أو حكا (إذا طاف أربعة أشواط ثم خرج الوقت توشا) أي قياسا للطواف علي الصلاة (وبني) أي عليه وآتي بالباقي من الواجب (ولاشيء عليه) أي بفعله ذلك تركه الموالاة بمصر والظاهر أن الحكم كذلك في أقل من الأربعة إلا أن الإعادة حينئذ أفضل لما حتم والله أعلم (ولو سادته امرأة في الطواف لا يفسد) أي طوافهما لأن الطواف ليس كالصلاة حقيقة ولذا جاز إتمامه بوضوء آخر ولأن المحاذاة المقدسة لما شروط لم تصور وجود جميعها في تلك الحالة (والطواف متملا) أي لا تخفقا (ترك الأدب) أي المستفاد من قوله تعالى فاعلم نعليك إلا لضرورة التحب (والتحدث فيه بما لا يبنى غفلة عظيمة) أي عن مرتبة الحالة الكريمة لقوله تعالى الذين هم في صلاتهم خاشعون والذين هم عن الغلو معرضون ولحديث من حسن إسلام المرء تركه مالا يمينه مطلقا فكيف حالة المناجاة وأثناء العبادات (ولو ترك الأذكار) أي والأدعية المأثورة وغيرها مما يستحب إكثاره حينئذ (فسكت في جميع طوافه جاز) وهذا مستترك قد ذكره في المباحات (ولو ترك الرمل والاضطباع) أي فيما يستأن له (والاستلام) أي المسنون (فطوافه صحيح) أي باتحاق الأربعة (لكنه مسمى) أي بتركه السنة إذا كان من غير معصرة وذكر ترك هذه الثلاثة في المكروهات (والاشتغال بالأذكار أفضل من

قراءة القرآن فيه) أى فى الطواف وفهم من كونه أفضل أنه لو قرأ القرآن جاز لكن لا مطلقاً لأن رفع الصوت به وبالدكر والأدعية فضلاً عن غيرها متنوع ولذا قال (وإن قرأ فى نفسه لأبأس) اعلم أن صاحب التجنب صرح بأن الذكر أفضل من القراءة فى الطواف وقال الكرماني لأبأس أن يقرأ فى نفسه ولقطة لأبأس عدل على أن الأولى هو الاشتغال بالدعاء دون القراءة وسمع ابن عمر رضى الله عنهما رجلاً يقرأ القرآن فى الطواف فصكه فى صدره فسأله دطاء عنه فقال له محدثة أى بدعة غير مستحسنة وهى محمولة على رفع صوته لا على مجرد القراءة كما يومئذ إرادته فى الكبير من إطلاق العبارة ثم قال فى الفتح والحاصل أن هدى النبي صلى الله عليه وسلم هو الأفضل ولا تثبت عنه فى الطواف القراءة بل الذكر وهو المتوارث عن السلف والمجمع عليه فكان الأولى. أقول الظاهر أنه صلى الله عليه وسلم إنما عدل عن القراءة مع أنه أفضل الأذكار والأدعية لقوله صلى الله عليه وسلم من شغله القرآن عن ذكرى ومستلقى أعليته أفضل ما أعطى السائلين للرحمة على الأمة يدفع الحرج عن العامة ولم يرد نيه عليه الصلاة والسلام عن القراءة ليدل على الكراهة كما ذكرها جماعة. نعم لو قيل إن الدعاء المأثور أفضل من القراءة كما هو القول الصحيح عند الشافعية لكان له وجه وجهه وتبينه نيه وأما الخلاف فى غيره فلا يظهر وجهه وهذا كله يبين أن يكون محل طواف الركن فان أمر التوافل مبنى على التوسعة (ويبين أن يفزه طوافه عن كل مالا يرتقيه الشرع) أى من القول والفعل ظاهراً وباطناً (ومن النظر إلى مالا يحل) أى من المردان والنسوان بشهوة (واحتقار من فيه) أى ومن استخفاف من فيه (نقص) أى فى الخلق أو الهيئة (أو جهل بالمناسك) أى عمداً أو خطأ (ويبين أن يعلمه) أى الجاهل (يرفق) أى بطلاقة ومهولة قال الله تبارك وتعالى ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة (ولأبأس) أى الطائف الغير المتأدب (عقوبة سوء الأدب) أى فى كل باب (فليس الإساءة على البساط) أى بساط قرب الجنب (كالإساءة مع العباد) أى بالمعد ولو على الباب لحصول الحجاب (وطواف التطوع أفضل^(١)) من صلاة التطوع للفرابة وعكسه لأهل مكة) أى ومن فى منافع من الموطئين بها وذلك لأن الصلوات وإن كانت أم العبادات وأفضل موضوع فى الطاعات إلا أنها تصور كثرتها فى جميع الجهات والطواف يختص بوجوده بالكعبة ذات البركات وفى المسئلة خلاف الشافعية وبعض المالكية ثم ذكر فى البحر تباعاً للزمن جماعة. واعلم أنه لا يسن ولا يستحب رفع اليدين عند نية الطواف قبل استقبال الحجر على المذاهب الأربعة ولا يسن عند استقبال الحجر إلا على مذهبينا وإنما ذكرت هذا ونهت عليه لأن كثيراً من العوام يرفعون أيديهم عند نية الطواف والحجر عن يمينهم بكثير ويبالغ بعضهم فى الجهل فيتوسوس عند النية مع رفع يديه كما يتوسوس عند افتتاح الصلاة وما هكذا فعله صلى الله عليه وسلم فليجتنب ذلك فإنه بدعة وظل بدعة ضلالة انتهى والحاصل أن رفع اليدين فى غير حال الاستقبال مكروه وأما الابتداء من غيره حتى بما بين الركنين كما فعله من لا عقل له وهو فى صورة الفقهاء وسيرة المشايخ والأولياء فهو حرام أو مكروه كراهة تحريم أو تنزيه بناء على أقوال غدتنا من أن الابتداء بالحجر شرط أو فرض أو واجب أو سنة وإنما يستحب أن يكون الابتداء بالنية من قبل الحجر للخروج عن الاختلاف لا بحيث إنه يقع فى الأمر المكروه بلا خلاف ثم اعلم أن بعض الشافعية وافقوا مذهبينا فى رفع اليدين عند ابتداء الطواف كما فى الصلاة ويستحب أيضاً فيه عندهم ابتدأه بالتكبير وعن ابن الملقن أنه لو قيل بوجوبه ولم يجد كما يحسنه الطبري انتهى لكن رده ابن جماعة بقوله والأظهر عندي وجوده إما وجوباً إن ثبت به المواظبة وإما استحباباً إن وجد تركه أحياناً لتوافق هيئة ابتداء

(١) قوله وطواف التطوع أفضل الخ : قال فى البحر يبنى قسيده بزمان الموسم وإلا فالطواف أفضل من الصلاة مطلقاً اه أى للسكى والآفاق فى غير الموسم وفى شرح المرحشدى على الكنى قوله إن الصلاة أفضل من الطواف ليس مرادهم أن صلاة ركعتين مثلاً أفضل من أداء الأسبوع لأن الأسبوع مشتمل على الركعتين مع زيادة بل مرادهم به أن الزمان الذى يؤدى فيه أسبوعاً هل الأفضل فيه أن يصرفه للطواف أم يشغله بالصلاة؟ اه والله أعلم تقرير الشيخ عبد الحق

الطواف الصلاة في الجمع بين التنية والتكبير ورفع اليدين والارسل مشيراً إلى التني والإيماء إلى معنى التوحيد المستفاد من قول لا إله إلا الله ولنا ورد التلليل أيضاً هنا بالخصوص فالجمع أولى في حضرة المولى . ومن البدع المستنكرة ما يفعله كثير من الجهلة من ملازمة التزام البيت وقبيله عند إرادة الطواف قبل الشروع فيه إذ الذي سته على الله عليه وسلم وهو النائب عن الله سبحانه وتعالى إنما هو الابتداء من الحجر فلا يناسب البداء بغيره وأيضاً كان ابتداءه منه مقروناً بالنية لا كما يفعله بعض العامة من قبله أولاً ثم التنية ثم التقليل فإنه خلاف الموضوع المنروع . ثم بما أحدثه بعض الجهلة الموسوسة بآداب الطواف عن محتاط في طوافه المرور على الشاذرون ليخرج من الخلاف أولاً في مذهبه من حكم شرط الصحة فإنه حين يستلم الركبتين أو أحدهما يرجع فتهقرى وراه فيؤذى من خلفه ويتأذى بدفعه بحيث قد يؤدي إلى فتنة عظيمة وذلك لجهله بالمسئلة فإنه يكتفي بالخروج عن المهددة بأن يقف في محله ويقيم رجله في موضعه ثم يستلم ويرجع إلى حاله فيطوف من غير عود إلى خلقه ومن المنكر الفاحش ما يفعله الآن نسوة بمكة في تلك البقعة من الاختلاط بالرجال ومزاحمتهم لهم في تلك الحالة مع تزين بأنواع الزينة واستمالهن ما يفوح منه الروائح العطرة فيشوش بذلك على متورعي الطائفتين ويستجلبن بسببه نظر الباقيين وربما طاف بعضهم بكشف شيء من أعضائهن لاسياً من أديهن وأرجلهن وقد تقع عاصتهن فتفتنض الطهارة عند الشافية وتندم صفة طوافهن وطواف من سهن ومن المنكرات في صور العبادات دخول بعض الأكابر من الطلبة من عديم وخدمهم فيدفعون الناس من قدامهم وأطرافهم فيزيدون الطاعة ويزيدون المعصية وكذا مزاحمة العامة ومدافعتهم في الطواف حال العجلة لاسياً عند استقبال الحجر الأفضل فانهم لا يرعون الأول من المستحق الأول بل يتقدمون عليه ويدفعونه ويؤذونه فضررم أكثر من نفعهم في طوافهم وربما يستجلبون البيت في مزاحمة الطواف ويضيق المطاف أو يستدبرونه في المطاف فيخرجون عن حكم التيامن الذي هو واجب عندنا وشرط عند الشافعي ثم أحسن من يطوف في هذا الزمان القاسد بطريق العجلة أن يقول الطريق الطريق أو حاشاك حاشاك وهو أول بدعة ظهرت في الإسلام حتى في الأسواق وأزقة العام ومن جملة المنكرات قعود الصغار والكبار والعميان والعرجان حتى النسوة في بعض الأحيان من الشاذين حول البيت رافعين أصواتهم بالطلب أو ساكتين أو قاعدين في طريق الطائفتين مع كشف عورتهم وترك صلواتهم مع المصلين ومنها دخول الجانين ورفع أصواتهم بالكلمات المهمة وإدخال الصغار المتجسسين وأمثال ذلك من إدخال المحففات والقرب والمحارث وغير ذلك مما يجب إنكاره قلباً ولساناً وبدأ لاسياً على مشايخ الحرم والقضاة وشيخ البوابين ورئيس المفتين وغيرهم ممن يأكل الوظائف المحرمة من وجوه كثيرة مع غير قيام بما يجب عليه من الخدمة فنسأل الله العفو والعافية وحسن الخاتمة

(باب السعي بين الصفا والمروة)

(إذا فرغ من الطواف) أي الطواف الذي بعده سعى (فالسنة أن يخرج للسعي على فوره) أي ساعته من غير تأخير (فإن أخره لعذر) أي لضرورة أو ليسترجم أي ليحصل له الرخوة ثم دأب إليه القوة (فلا بأس به) أي لا يكون سيئاً (وإن أخره لعذر غير) أي من استراح غيرهما (فقد أساء) أي تركه الموالاة التي هي سنة بين الطواف والسعي (ولا شيء عليه) أي من الجزاء بالهم أو الصدقة (ويستحب أن يخرج) أي السعي (من باب الصفا) أي المعروف بمن أبواب المسجد (فإن خرج من غيره جاز) كافي البائع وغيره (ويضم رجله اليسرى للخروج) أي كما هو مطلق آداب الخروج من المسجد ولكن هنا دقيقة وهي أنه يستحب أن يقدم اليسرى ويؤخر اليمنى عكس آداب الدخول ويستحب مطلقاً خلع الهمي أولاً وكذا لبس اليمنى ابتداء فعليك بمحافظه الجمع ومراعاة الجميع (ثم توجه إلى الصفا) لكن قيل إن يوصله يستحب أن يقول أبداً بما بدأ الله تعالى بإن الصفا والمروة من شئنا الله فمن حج البيت أو أعمار فلا جناح عليه أن يطوف بهما ومن تطوع خيراً فإن الله شاكر عليم كما ورد في الحديث (روى عنه عليه) أي يطلع على الصفا (حتى يرى البيت) أي الكعبة (من الباب) أي باب الصفا المحاذي لها (لا من فوق الجدار) أي لا يؤتمر أن يصعد بحيث إنه يرى البيت من فوق

جدار المسجد (أن أمكنه) أى الصعود لرؤية البيت من الباب حقيقه أو محاذاة فإن المطلوب الحقيقى هو الابتداء من الصفاء ومن سنه الاستقبال وأما رؤية البيت فشرط الكمال (وإلا فقد رما يمكنه) واعلم أن كثيرا من درجات الصفاء دفنت تحت الأرض بارتفاعها حتى أن من وقف على أول درجة من درجاتها الموجودة أمكنه أن يرى البيت فلا يحتاج إلى الصعود وما يفعله بعض أهل البدعة والجهالة المتوسوسة من الصعود عليه حتى يلمسوا أنفسهم بالجدر فهو خلاف طريقة أهل السنة والجماعة (ويستقبل البيت) أى ولو لم يره لأن الاستقبال أحسن هيات الأحوال لاسيما وهو من آداب الدعاء (ويرفع يديه نحو منكبته) أى مقابلهما (جاعلا يطنهما نحو السياه) لأنها قبلة الدعاء (كما للدعاء) أى كما يرفعهما لطلب الدعاء فى سائر الامكنة والأزمته على طبق ما وردت به السنة لا كما يفعله الجهلة خصوصا معلى التبرياء من رفع أيديهم إلى آذانهم وأكتافهم ثلاثا كل مرة مع تكبيرة فإن السنة الثابتة بخلافه فيرفع يديه من غير ارسال إليه (فيحمد الله تبارك وتعالى) أى يشكره (ويثنى عليه ويكبر ثلاثا) قيد الثلاثة من الحمد والثناء والتكبير دون الرفع معها كما توهمه العبارة (ويهلل ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو للمسلمين ولنفسه بما شاء) كان من حقه تقديم نفسه (ويكرر الذكر مع التكبير ثلاثا) وهذا مما قد علم والحاصل أنه إذا رفع يديه يقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر والله الحمد الحمد على ما هدانا الحمد لله على ما أولانا الحمد لله على ما أهدانا الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله لا إله إلا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شئ قدير لا إله إلا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وأمر جندموهزم الأحزاب وحده لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون اللهم كما هديتني للإسلام أسألك أن لاتزعجه منى حتى توفانى وأنا مسلم سبحانه الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وأتباعه إلى يوم الدين اللهم اغفر لى ولوالدى وللمشائى وللمسلمين أجمعين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين (ويطلب القيام عليه) أى باطالة الأذكار والدعوات لديه وفى العدة لصاحب المداينة ومكت فيه قدر ما يقرأ سورة من المفصل وذكر بعضهم قدر ما يقرأ خمسا وعشرين آية من البقرة (ولا يجل) أى بالنزول عنه فإنه مقام إجابة الدعوات وقضاء الحاجات وهل هو مختص بهذه الفضيلة لمن يكون مباشرة وعمرة أو عام فى كل حالة والظاهر الأول وعلى الثانى جرى العمل (ثم يخط نحو المروة) أى يزل متوجها إليها حال كونه (داعيا ذاكرا ماشيا على هيئته) بكسر الهاء أى سكونه فى حالته (حتى إذا كان) أى الطائف أو المكان (دون الميل) أى قريه وقيله (المعلق) أى على يساره (الكائن فى ركن المسجد) أى من جداره (قيل بنحو ستة أذرع سعى سعيًا شديدا) المذهب الصحيح هو أنه إذا وصل إلى الميل أو قبيله شرع فى الإسراع المبالغ فيه وقيل يسى قبل الميل بنحو ستة أذرع وهو منسوب إلى مذهب الشافعى سقى الله ثراه وذكر أيضا فى بعض المناسك لاصحابنا. وأما ما ذكره البرجندى من أن السعى بين الصفا والمروة واجب عندنا على الرجال دون النساء خطأ واضح إذ السعى المخصوص بالرجال هو الإسراع بين الميلين وإلا فالسعى المطلق بين الصفا والمروة واجب إجماعا على الرجال والنساء ثم اغرب أيضا حيث قال وفى الخزانة أن السعى بين الميلين سنة ولعل مراده بكون السعى بين الميلين سنة أن واجب السعى يتأدى فى أى موضع كان مما بين الصفا والمروة والسنة أن يقع السعى الواجب فى هذا الموضع انتهى وهو خطأ أيضا حيث توهم أن السعى فى الموضعين بمعنى واحد ولم يدرك أن السعى الواجب بين الصفا والمروة بمعنى الشئ المطلق والسعى بين الميلين بمعنى الإسراع ولم يعرف أن ما بين الميلين بعض مما بين الصفا والمروة وأن الطريق منحصر فيما بين الميلين قائل فإنه موضع زلل والحاصل أنه يكون ساعيا (فى بطن الوادى) أى باعتبار ما كان ساعيا فإن ما بين الأيالك كان منخفضا وطرفاهما من جهة الصفا والمروة مرتفعان وأما الآن فبقي نوع من الارتفاع فى شق الصفا بخلاف طرف المروة ليسعى فيه (حتى يجاوز الميلين) أى الإخضرين أو مجاذيها والأول أحوط (بفناء المسجد) بكسر الفاء أى الكائنين بجداره الخارج منه (وقفا دار العباس) والمعنى أن

أحدهما ملحق بالفناء والآخر منها بخارج داره المنسوبة إليه في زمته صلى الله عليه وسلم ويقول في سببه هذا رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم إنك أنت الأعز الأكرم اللهم اجعله حيا مبرورا وسعيا مشكورا وذنبنا مغفورا اللهم اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين وللمؤمنات يا عيب الدعوات وربنا قبل منا وربنا آتنا، وأما لما (ثم) أي بعد وصوله إلى الميادين الاخيرين (يمشي على هيئة حتى يأتي المروة) والمقصود أنه لا يجرى من أول الصفا إلى آخر المروة ولا أنه يمشي على هيئة في جميع ما بينهما كما يفعله بعض الجهلة أو المتكبر (فيمسح عليها إن كانت ثم) يفتح الثاء وتشديد الميم أي هناك (مصد إلى أن يبدو له البيت) أي تظهر الكعبة (إن أمكن) أي الصعود إليه البدو وأما اليوم فليس ثم مصد لأن أدنى المروة تحت القعد المشرف عليها وإنما جعلت درجات وراها واقفة فوقها فمن وقف على الدرجة الأولى بل على أرضها يصدق عليه أنه طلع عليها فلا يحتاج إلى أن يطلع ولا أن يلقى بالجدار الذي وراها كما يفعله الجهلة من المتبذرة والمتسوسة (ويقول على المروة جميع ما فعله على الصفا من الاستقبال) أي بأن يميل إلى يمينه أدنى ميل ليصير متوجها إلى جهة البيت وإلا فالبيت الشريف لا يبدو اليوم بناء على حجب البنان (والتكبير والذكر) أي الشامل للتليل والتحميد وغيرهما (والدعاء) أي المشتغل على الصلاة والثناء (ثم يزل منها) أي متوجها إلى الصفا (داعيا ذاكرا) ويمشي على هيئة فإذا بلغ الميادين سعى كما مر، أي تقا (هكذا) أي مثل ما ذكرنا من الأوصاف (يفعل ذلك) أي في سببه (سبعة أشواط يبدأ) أي وجوبا (بالصفا) أي أول مرة (ويختم بالمروة) في آخر الكرة وهذا معنى قوله (من الصفا إلى المروة شوط والود منها إلى الصفا شوط آخر) أي في ظاهر الرواية وهو المختار خلافا للطحاوي وبعض الشافعية حيث قالوا إنه من الصفا إلى المروة ثم الود إلى الصفا شوط وهكذا سبع مرات فيقع البدء والختم كلاهما بالصفا وهو خلاف طريق الاصطفا وسعى المصطفى فإنه كان ختمه بالمروة على ما صح في السنة وإنما قالوا على شوط الطواف حيث إنه من الحجر إلى الحجر وقد صرحوا بأن الخروج من هذا الخلاف لا يستحب لضعفه (ويستحب أن يكون السعي بين الميادين فوق الرمل) بفتحين وقد سبق (دون العدو) بفتح فسكون وهو جرى شديد كجرى القرس ومنه قوله تعالى والعباديات ضحبا أقسم بخيل الفزاة وفي معناها التناقت للحجاج (وهو) أي السعي بين الميادين (سنة في كل شوط) أي من أشواط السعي بخلاف الرمل في الطواف فإنه يختص بالثلاثة الأول خلافا لمن خص هذا السعي أيضا بالثلاثة الأول كما ذكر في المحيط والمسك القارسي لكن الصحيح المولود عليه هو الأول على ما نص عليه في الهداية والذكاوي والبدائع وغيرها من الثمن والشروح ثم الاضطباع في السعي مطلقا عندنا كما حققناه في رسالة خلافا للشافعية (فلتركة) أي السعي بين الميادين (أو هرول) أي أسرع (في جميع السعي فقد أساء) أي ترك السنة (ولاشيء عليه) أي من الدم والصدقة (وبلى في السعي الحاج) أي إن وقع سببه بعد طواف التقديم (لالمعتمر) ولو كان متمتعا لأن تليته تقطع بالشروع في طوافه ولا الحاج إذا سعى بعد طواف الإفاضة لا تقطع تليته بأول رمي الجرة (وإن عجز عن السعي بين الميادين) أي بسبب الازدحام (صبر) أي من أول الوهلة (حتى يجد فرجة) أي فرصة من الأزمنة الحالية (والا تقبض بالساعي في حركته) أي في الجلة لأن ما لا يترك كله لا يترك كله (وإن كان على دابة) أي لعذر فإن المشي في السعي واجب عندنا (حركهما من غير أن يؤذي أحدا) أي من الركبان والمشاة (وليتحرز) أي كل الاحتراز (عن أدنى غيره) أي بكل وجه من وجوهه فإنه حرام يجمع عليه داخل تحت القسوق المتبى عنه (وتعرض نفسه للأذى) أي لتأذي من غيره مع عدم تحمله وحصول جزعه ووصول نزاعه

(فصل في شرائط صحة السعي) وهي سبعة بعد أشواطه وقد سبق أن السعي بنفسه واجب خلافا للشافعية حيث قال إنه فرض وركن (الأول) أي الشرط الأول وجعله في التكبير ركننا للسعي وهو الصواب (كيوته بين الصفا والمروة) أي بأن لا ينحرف عنها إلى أطرافها (سواء كان يفعل نفسه) أي ماشيا أو راكبا (أو بفعل غيره) بأن كان منمى عليه ولو بغير أمره) وكذا إن كان يحنوا أو صغيرا أو غيرهم (أو مريضا أو مريضا بصحة) أي بأمر كل منهما (فسيبه)

أى بكل منهم (محمولا أو راكبا يصح سعيه لحصوله) أى لحصول سعيه (كأننا بينهما) أى بين الاثنين (ولا يجوز فيه
النيابة إلا للمعنى عليه قبل الإحرام) يعنى إذا دام إغماؤه إلى حال سعيه أو أفاق حيثذ وفيه أنه إذا حدث له الإغماؤه
بعد إحرامه ميقنا يبنى أن يكون كذلك لكن لا ضرورة في ثباته للسعى إذ يمكنه سعيه محمولا بخلاف نيابة الإحرام
فإن النيابة فيه جوزت للضرورة ولتلبث على الخروج عن عهدة عقد الرقعة والظاهر أن التقدير لا يجوز في أمر الحج
النيابة المطلقة إلا للمعنى عليه قبل الإحرام فإنه يجوز وحيثذ نيابة الرقعة في عقد الإحرام عنه وإلا فلو كان ضمير
فيه راجعا إلى السعى فلا معنى لتقدير الإحرام فتأمل فإنه مزالة الأقدام وأيه أعلم بحقيقة المرام (الثاني أن يكون)
أى السعى (بعد طواف) أى كامل ولو نفلا (أو بعد أكثره) أى أكثر أشواطه (فلوسعى قبل الطواف) أى أكبر
جنسه (أو بعد أقله لم يصح) لعدم تحققه (ولوسعى بعد أربعة أشواط صح) كرهه للاهتمام بأمره وإلا فهو مستدرك
في ذكره (الثالث تقديم الإحرام عليه) أى إحرام حج أو عمرة (فلوسعى قبله) أى قبل الإحرام ولو بعد طواف
(لم يجز) لأن السعى من واجبات الحج والإحرام شرطه والواجب الزكي وبغيرهما لا يصح بدون الشرط ولما كان
بعض الشروط يشترط بقاؤه إلى الفراغ عن جميع الأركان كالطهارة في الصلاة وبعضها لا يشترط دوامه بل يكفي تحققه
أولا قبل الشروع في أركانه كالتباعد (وأما وجود الإحرام) أى ثبوت بقائه بعد تحقق ابتدائه (حالة السعى فإن كان)
أى السعى (سعى الحج) سواء كان قارنا أو متمتعا أو مفردا (وقد سعى قبل الوقوف) هذا خطأ بحسب العريية من أن
الجملة المصدرة بقى منصوبة المحل على الحالية المتحققة في الأزمنة الماضية والحال أنه ليس كذلك فيما أراد من المسئلة
الفقهية إذ كان الصواب أن يقول وهو يسعى قبل الوقوف بالصيغة المضارعية بمعنى أنه يريد سعيه مقدما عليه بل حسن
المقابلة أن يقول فإن كان سعيه للحج قبل الوقوف (فيشترط وجوده) أى ثبوت بقائه لعدم حلول زمان تحلله (وإن
كان) أى سعيه (لحج بعده) أى بعد الوقوف (فلا يشترط) أى وجود الإحرام لجواز أن يكون بعد تحلله من
إحرامه (ولا يسن) أى وجوده أيضا لجواز سعيه قبل حلقة لكن مع الكراهة فإنه يسن الترتيب بين الرى والحلق
والطواف والسعى فكان حقه أن يقول بل ويسن عدمه إذ لا يلزم من نفي كونه وجوده سنة وقوع سعيه بعد خروجه
من إحرامه سنة (وإن كان) أى سعيه (سعى العمرة فلا يشترط فيه وجوده) أى وجود بقائه لأنه ليس بشرط بل ركن
فيها حال ابتدائه كما ساقى ويتفرع عليه أنه لو طاف ثم حلق ثم سعى صح سعيه وعليه دم تحلله قبل وقته وسبقه
على أدله واجبه وقد قال الكرماني أما الإحرام فقال بعض أصحابنا هو ركن في العمرة والأصح أنه ليس بركن بل
هو شرط لصحة أدائها أى في الجملة وهو لا يدل على كونه شرطا لجميع أجزائها (وهل يجب) أى وجود بقائه (حال
سعيه الظاهر) أى المتبادر من إطلاق التوهم وما فرغوا عليه بعض المسائل (نعم) أى يجب بل هو المتعين لعدم ظهور
رواية بخلافه فقد قال الطرابلسي تبعا لما في الميسوط ولا يبنى له في العمرة أن يحل حتى يسعى بين الصفا والمروة
لأن سعى العمرة لا يؤدى إلا في إحرامها بخلاف سعى الحج فإنه يؤتى به بعد التحلل من إحرامه انتهى وقوله
لا يبنى بمعنى لا يصح له كما يدل عليه آخر كلامه - وما يشعر بأنه شرط أو بمعنى يجب أن لا يحل بحلق أو تقصير
حتى يسعى بينهما فإنه لو خالفه يجب عليه دم ولا يسقط عنه السعى اتفاقا فهو الذى يبنى أن لا يقال غيره وانه أعلم
واضطرب كلامه في الكبير عما ليس في نقله جمع كثير (الرابع) من شرائط صحة السعى (البداءة بالصفا والختم بالمروة
فلو بدأ بالمروة لم يفتد بذلك الشوط فإذا عاد من الصفا كان هذا أول سعيه) وهنا في الرواية المشهورة على ما في
البدائع حتى لو بدأ بالمروة وختم بالصفا يلزمه إعادة شوط واحد يعنى بأن يعود من الصفا إلى المروة ليحصل البداءة
بالصفا والختم بالمروة ويكون شوطه الأول من المروة إلى الصفا ساقط الاعتياز وهذا يستوى فيه القول بالشرط
والوجوب بل بالنسبة المؤكدة أيضا لأن الإعادة مطلوبة في تكميل كل من الأحوال الثلاثة ثم قال صاحب البدائع
وروى عن أبي حنيفة أن ذلك ليس بشرط ولا شيء عليه ولو بدأ بالمروة كذا في المحيط وهو يدل على كون الابتداء
بالصفا سنة وأنه لا شيء عليه من لزوم الجواز وإن كان ترتب على تركه الإساءة والإعادة كما صرح به في الكبير حيث

قال وعن أبي حنيفة لا شيء عليه لأنه ليس فيه إلا ترك الترتيب أي الذي هو سنة وهو اختيار الكرماني لأنه قال الترتيب في السعي ليس بشرط عندنا حتى لو بدأ بالمروة ثم أتى الصفا يجوز ويمنه لكنه مكر وملا فيه من ترك السنة ويستحب إعادة ذلك الشوط ليكون البداية على وجه السنة وهذا في الطرابي تجب البداية بالصفا والختم بالمروة للكل لا لكل شوط فمن الصفا إلى المروة شوط ومن المروة إلى الصفا شوط وهو الأصح وإلى الأصح أشار محمد بقوله يبدأ بالصفا ويختم بالمروة وكذا ذكر في الهداية والكافي وغيرهما البداية بالصفا ثم استدلوا بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم ابدأ بما بدأ الله به أي بصيغة الأمر فإن الأصل فيه أن يكون الوجوب كما قال ابن المهام وهو يفيد الوجوب بمعنى خصوصاً مع ضخمة قوله صلى الله عليه وسلم لتأخذوا عني مناسككم أي عموماً والحاصل أن القول بالأعدل المختار من حيث الدليل هو الوجوب لا الشرط ولا السنة في ابتداء السعي بين الصفا والمروة وأما عده في الكثير الختم بالمروة أيضاً من الشروط أو الواجبات فلا يظهر له وجه لأنه إذا وقع الابتداء على وفق الوجوب وتم عدد السعي المطلوب حصل المقصود وإن زاد على المحدود للاتفاق على صحة السعي على وفق مذهب الطحاوي وغيره مما يلزمه الختم بالصفا مع أهم قالوا لا يستحب الخروج عن الخلاف في هذه المسئلة لوضوح ضعفه وإفاه أعلم وقد أغرب في الكثير حيث قال والواجب لا ينافي الاشتراط لأن ثمة الخلاف على القولين لا تظهر فإنه إذا بدأ من المروة يلزم إعادة شوط واحد أو جزاءه إن لم يعد سواء قلنا بالوجوب أو الاشتراط لأن صاحب البدائع صرح بنفسه بوجوب الجزاء بترك شوط انتهى وفيه أنه إذا قلنا بالاشتراط ولم يعد يلزمه جزاء ترك السعي كله لعدم صحة المشروط بدون الشرط وإذا قلنا بالوجوب لزمه جزاء ترك شوط واحد وإن لم يفرق بما قلنا فلا معنى للاختلاف في التمييز بالشرط الذي هو من الفروض المؤكدة والواجب الذي هو أحط مرتبة من القرض في باب الحج والعمرة إجماعاً وعندنا في جميع الأبواب اتفاقاً وأما ما ذكره صاحب البدائع من وجوب الجزاء بترك شوط فهو بناء على رواية كون الابتداء واجباً لا شرطاً ولا سنة كما هو ظاهر عند من جمع بين الأقوال المتفرقة اللهم إلا أن يقال الشوط هو حصول الابتداء بالصفا ولو كان في الأثناء غايته أنه يلزمه ترك شوط واحد في الانتهاء وهو من ترك الواجبات فيلزمه جزاء الواجب ونظير الابتداء من الحجر الأسود في الطواف إلا أن في الطواف يحتاج إلى إعادة نية الابتداء في الانتهاء بخلاف السعي فإنه لا يشترط فيه النية ولو في الابتداء والتحقق أن الشوط الأول في الطواف والسعي إذا لم يكن مبدؤاً هو مشروع لا يصح وقوعه ولا يثاب عليه بناء على القول بالشرط ويصح أدائه لكن يماق عليه عقاباً دون عقاب ترك القرض بناء على القول بالوجوب وعلى كل تقدير يلزمه الجزاء أو الإعاد في الشوط الآخر إما بناء على عدم صحة الشوط ويقام شوط آخر في ذمته إذا قلنا بإن الابتداء شرط وإما بناء على عدم إتيانه الشوط الأول بوصف الوجوب فمكانه لم يأت فيجب عليه الإعادة أو يجب عليه الجزاء لترك الواجب وعدم تداركه بالإعادة (الخامس أن يكون السعي بعد طواف) أي أي طواف كان (على طهارة عن الجنابة والحيض) وكذا حكم النفاس (فإن لم يكن طاهراً) أي عنهما (وقت الطواف لم يجر رأساً) أي أصلاً (هكذا صرح به صاحب البدائع) وهذا أمانة كون التطهر عنهما شرطاً وإلا فلا كون واجباً لجواز سعيه ناقصاً وانجبر بالدم وقد تقدم أنه واجب (وأما الطهارة عن الحدث الأصغر في الطواف) وكذا طهارة البدن والثوب والمكان (فليست بشرط لصحة السعي) فيصح سعيه كاملاً وإن كان طوافه ناقصاً وحاصل ما في البدائع ملخصاً أن حصول الطواف على الطهارة عن الحدث الأكبر شرط جواز السعي سواء كان طاهراً وقت السعي أم لا وإن لم يكن طاهراً وقت الطواف عنه لم يجر سعيه مطلقاً سواء كان طاهراً في وقت سعيه أم لا لكن فيه إشكال وهو أن الطهارة ليست من شرائط صحة الطواف فكيف تكون شرطاً لكون السعي بعد طواف على طهارة بل الشرط هو وقوع السعي عقب طواف صحيح لا بعد طواف كامل مشتمل على أدائه واجبه وقد سبق أن الحدث الأكبر والأصغر من واجبات الطواف لا من شرائط صحته وإنما قال ابن المهام وماتى البدائع من قوله إن حصول الطواف على طهارة عن الحيض من شرائط جواز السعي

تساهل أى تسامح حيث نزل الواجب منزلة الشرط ولأن الطواف الذى هو الركن القوى إذا صح مع الجنابة فالسعى بعده أولى إن يصح ولأنه إن كان طواف المحدث معتد به من وجه كذلك طواف الجنب معتد به من وجه ولهذا يتحلل به فكما يصح السعى بعد طواف مع الحدث اتفاقاً كذلك ينبغي أن يصح مع الجنابة لعدم الفرق بينهما فى الاعتداد فى حق التحلل وهذا يتدفع ما قاله فى الكبير من أنه يشترط لصحة السعى أن يكون بعد الطواف على الطهارة عن الجنابة كما قاله فى البدائع ولا يشترط كونه على طهارة عن الحدث كما فى غيره فارقين الحدث الغليظ والختيف وأغرب حيث قال مستدلاً دلى مدعاه وقد صرح بالفرق فيما نحن فيه الكرماني والطرابلسي وصاحب الفتح أيضاً فيمن طاف للقدوم على غير طهارة وسعى بعده إن كان جنباً فعليه إعادة السعى وجوباً وإن لم يعد فعليه الدم وإن كان محدثاً يعيد السعى استجابة وإن لم يعد لاشيئه عليه فهذا صريح أيضاً فى اشتراط الطهارة فى الطواف لصحة السعى انتهى وهذا خطأ ظاهر لا يخفى لأن فيما ذكره عن الجماعة تصريحاً بصحة السعى بعد طوافه جنباً غابته أنه يجب عليه إعادة السعى بعد طواف كامل وإن لم يعد فعليه الدم والله أعلم (السادس الوقت) وهو أشهر الحج لكن يشترط تقدم الاحرام (لسعى الحج) أى بخلاف سعى العمرة فإنه لا يشترط أن يقع فى الوقت إلا إذا كان قارناً أو متمتعا (فلو أحرم بالحج وسعى له) أى كاملاً أو ناقصاً ولو بعد طواف (قبل أشهر الحج لم يصح سعيه) لأن السعى من الواجبات والوقت شرط لجميع أفعال الحج إلا أن الاحرام شرط يصح وقوعه قبل الوقت لكن يكره للخروج عن الخلاف أو لأن له شهياً بالركن (ولو سعى فيها) بأن أوقع سعيه بعد أكثر طواف القدوم (أو بعد مضيتها) بأن سعى عقيب طواف الإفاضة بعد مضى يوم النحر (صح) والحاصل أنه يشترط لسعى الحج دخول وقته ابتداءً لا حصوله بقاء فلا يجوز تقديمه عليه ويصح تأخيره عنه (السابع إثبات أكثره) فلو سعى أقله فكأنه لم يسع) والظاهر أن الأكثر هو ركنه لا شرطه

(فصل فى واجباته) أى واجبات السعى منها أو أولها (إكمال عدده سبع مرات) وهو إثبات ثلاثة أشواط من آخره (فإن ترك أقله صح سعيه) لأنه أنى ركنه كما فى الطواف (وعليه صدقة ترك ما بقى) أى بعد كل شوط متروك صدقة وكان القياس أن يجب عليه دم بترك كل ما بقى ولعل الفرق بين الأقل فى الطواف والسعى أن الأول تكيل للقرض والثانى تكيل للواجب والأول أقوى فيجب بتركه دم والثانى أدنى فيجب بتركه صدقة (والمنشئ فيه فإن سعى راكباً أو محملاً أو زاحفاً) أى بجميع أنواعه مما لا يطلق عليه أنه مشى (ينير عن فعله دم ولو بعد ثلاثيه عليه) وهذا واضح (وكونه فى حالة الاحرام فى سعى العمرة) أى بناء على ما سبق من أن الاحرام فيه واجب لا شرط لكن فيه أنه إن سعى بعد التحلل مل يجب عليه دم واحداً لجنابة الحلق أو دم آخر أيضاً لابتعاد السعى فى غير حالة الاحرام (وقطع جميع المسافة بينهما وهو أن يلقى عقبيه بهما) وكذا عني حافر دابته إذا كان راكباً وهذا هو الأحوط (أو يلقى عقبيه فى الابتداء بالصفاء وأصابع رجليه بالمروة وفى الرجوع عكسه) وهذا هو الأظهر لكن تصويرهما إنما كان يتصور فى العهد الأول حيث يوجد كل من الصفاء والمروة مرتفعاً عن الأرض ولما فى هذا الزمان فليكون دفن كثير من اجزائهما لا يمكن حصول ما ذكر فيهما فيسكنى المرور فوق أوائلهما ثم الظاهر أن هذا يضاركن أو شرط فى الأشواط الأربعة ولذا لم يذكر والترك قطع المسافة شيئاً من الكفاية ثم رأيت قول الطرابلسي صريحاً والشرط أن يقع جميع المسافة بين الصفاء والمروة وتقبه المصنف بقوله فى الكبير وهو ليس بظاهر لأن مذهب الشافعية لا مذهبنا ويعمل قوله على أنه شرط لاستيفاء هذا الواجب لا لصحة لكن ينبغي أن تستوفى المسافة بينهما لأنه واجب وإن لم يكن شرطاً انتهى وفيه أن الصواب كونه شرطاً لصحة هذا الواجب الذى يجب فيه الاستيفاء (وإنما يخالف مذهبنا مذهب الشافعي فى جعلهم السعى ركناً ونحن نعدّه واجباً وأقله أعلم

(فصل فى سنته) أى سنن السعى وهى خمس (الموالاة بينه وبين الطواف) وقد سبق الكلام عليها (والصعود على الصفاء والمروة) أى بعد تحقق قطع المسافة إن كان ثم مصعد لها أو لم يحصل صعودهما فى ضمن طى سعيهما (والموالاة

بين أشواطه) هذا بخلاف بظاهره لما قاله في الكبير والمواالة ليست بشرط بل هي مستحبة فلو فرق السعي تفرقا كثيرا كان سعي كل يوم شوطا أو أقل لم يطل سعيه ويستحب أن يستأنف يعني إن فعله بنبر عذر ثم الظاهر أن المواالة بين أجزاء شوط السعي أيضا مستحبة ومع هذا في إعادة السعي المؤدى برك الاستحباب محل نظر إذ السعي ليس عبادة مستقلة ولذا لا يبد تكراره طاعة بخلاف الصلاة والطواف ونحوهما (والمرحلة بين الميادين) وقد تقدمت (وسر العورة) أي سنة فيه مع أنه فرض في كل حال ثلاثا يترجم وجوب الجزاء بركه أو لأنه يأتي بركه في السعي إثم تارك السنة لأجل السعي مع "بوت" إثم ترك القرض والتعير في الكبير^(١) بالواجب بدل القرض تساهل ولعل الفرق بين الطواف والسعي حيث جعل سر العورة واجبا في الطواف وسنة في السعي إعاة إلى تفاوت مراتبهما فإن الطواف ركن في التمسك بخلاف السعي فإنه من واجباتها ولخصوص ورود حديث لا يطوفن بالبيت عريان ولكون الطواف كالصلاة في الجملة والحاصل أنه لو تصور أنه يطوف أو يسعى عريانا ولم يكن هناك أحد ففي الطواف يكون تاركا للواجب وفي السعي يكون تاركا لسنة وإن كان هناك ناس فيحرم عليه لكن يصح فعله ولا يجب عليه شيء في سعيه دون طوافه

(فصل في مستحباته: الذكر والدعاء) أي من المسأور وغيره (والطهارة) في الثوب والبدن (عن النجاسة) الحقيقية والحسية كبرى وصغرى (والنية) الأولى ذكرها في السنن ليترتب على فعله الموبة الكاملة ولكونها شرطا عند الخلابة خلافا لثلاثة ولعلمهم أدرجوا نية في ضمن التزام الإحرام بجميع أفعال الحرم به فلو شئ من الصفا إلى المروة هاربا أو بائنا أو متزها أو لم يدركه مسمى جاز سعيه وهذا ترسة عظيمة كعدم شرط نية الوقوف وري الجرات والخطى (والخشوع) أي ظاهرا وباطنا (وطول القيام عليها) مذكوره (وتكرار الذكر) أي المدة كور سابقا عليها (ثلاثا واستئنافه لوفرة) أي أشواط سعيه أو أجزاء شوطه برك المواالة التي هي السنة فيه ولكن لو أقيمت الصلاة المكتوبة أو الجنازة وهو يسعى ينبغي أن يصلي ويؤتي وكذا لو عرض له مانع أو باع ولم يدركه أو الاستئناف ولعل وجه الفرق بينه وبين الطواف أن تكرار السعي غير مشروع بخلاف الطواف (وأداء ركعتين بعد فراغه منه في المسجد) كذلك فتاوى قاضيان وغيره وهو لا ينافي ما في منسك السروجي ليس للسعي صلاة لأنه محمول على نفي صلاة واجبة كما للطواف الصلاة على المروة لأنه ابتداء قال الطرابلسي وينبغي أن تكره شعار وسجى زيادة تحقيق لهذه المسئلة

(فصل في مباحاته: الكلام) أي المباح الذي لا يشغله لما سبق والأفضل ترك الفضول وما لا يمتنيه في جميع أوقاته فكيف في سعيه الذي من جملة عباداته (والأكل والشرب) وفيه أن هذا بما رس كون المواالة فيه سنة، ثم سوح الشرب في الطواف لقلة زمانه بخلاف الأكل اللهم إلا أن يكون الأكل بحيث لا يقطع المواالة في السعي مع أن مثل هذا العمل في الطواف مكروه ولعل الفرق أن أمر الطواف أعظم من أمر السعي (والخروج منه لأداء مكتوبة) أي للجماعة وغيرها وفيه أن هذا الخروج إما فرض أو واجب أوسط فعدمه من المباحات غير ظاهر وترك المواالة للغير لا بأس به (أو صلاة جنازة) هذا قد يعد من المباحات إذا كان هناك من يخرج عن عدة فروض الكفايات والإبان يكون هو متبنا لها فيكون فرضا عليه

(فصل في مكروهاته: الركوب من غير عذر) هذا ليس كما ينبغي لأن المشي في السعي واجب وتركه حرام موجب للدم اللهم إلا أن يحمل المكروهات على معنى الأعم الشامل للكرهة التحريمي والتنزيهي (وتفرقة تفرقا كبيرا) أي فإنه يتنافى المواالة المعدودة من السنة (والبيع والشراء والحديث إذا كان يشغله) فيثلاثة والمعنى يشغله عن الحصول

(١) قوله والتعير في الكبير الخ: عبارة الكبير وسر العورة فيه سنة مع أنه واجب في كل حال في السعي وغيره إما ثلاثا يوم وجوب الجزاء بركه أو لأنه يأتي بركه في السعي إثم تارك السنة لأجل السعي مع إثم ترك الواجب انتهت بمحرفها اه تقرير الشيخ عبد الحق

ويُدفعه عن الذكر والدعاء أو يمنعه عن الموالاة (وترك الصدود) أى إذا كان ثم مصعدا واحتاج إلى الصدود للتحقق أو لرؤية الكعبة (والهرولة) أى وتركها فلها ستة (وتأخيرها) أى وتأخير السعى (عن وقته) أى عن زمانه المختار تأخيرا كثيرا من غير عذر (وترك ستر العورة) وهو من الحرام المحض مطلقا وفي حال السعى أقيح وأشنع إلا أنه لا يجب عليه شيء. وكأنه لهذا المعنى ذكره في المكروهات

(فصل فإذا فرغ من السعى يستحب له أن يصلي ركعتين في المسجد) لما روى المطلب بن أبي وداعة قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين فرغ من سعيه جاء حتى إذا حاذى الركن فصل ركعتين في حاشية المطاف وليس بينه وبين الطائفين أحد. رواه أحمد وابن ماجه وابن حبان وقال في رواية رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي حذو الركن الأسود والرجال والنساء يمرون بين يديه ما بينهم وبينه سرية وعنه أنه رآه عليه الصلاة والسلام يصلي بمأبى باب بني سهم وهو الذى يقال له اليوم باب العمرة لكن على هذا لا يكون حذو الركن الأسود والله أعلم بحقيقة الحال كذا ذكره ابن الهمام وفيه أنه لا دلالة في الحديث أن صلاته هذه من مستحبات السعى لاحتمال أن تكون لتحية المسجد حين أراد أن يقعد من غير قصد له إلى طواف وأما ما عله بعضهم بقوله ليكون ختم السعى فكتم الطواف بطريق المقابلة مع أنه لا حاجة إليها لما تقدم من الرواية فيعارضه قولهم (ولا يصلى على المروة) فإن قياسه كان يقتضى جوازه واستحبابه وحل فعله صلى الله عليه وسلم على بيان الأفضل إن ثبت أن صلاته للسعى والله أعلم (ثم إن كان الفارغ منه) أى من السعى (قارنا أو متمتعا) لكن لا مطلقا بل مقيدا بما وصفه بقوله (ساق الهدى أو مفردا بالحج) أى من أول الوهلة (فإنه قيم بمكة حراما) أى محرما محرما عليه محظورات الإحرام (فلا يقصر، ولا يحلق ولا يلبس الخيط) وهذا كله من التفريقات بالاختصاص (ويطوف بالبيت كلها بدا له) أى ظهر له قصد وإرادة لآته عبادة مستقلة وإكثاره بالإجماع مستحب إلا أن المالكية يقولون بركاعته في الأوقات المكروهة (بلا رمل ولا اضطباع) لاختصاصهما بطواف بعده سعى وهو منى كما صرح به بقوله (ولا سعى بعده) أى بعد طواف النفل لأن السعى إنما هو من واجبات الحج والعمرة ولا تعلق له بالطواف إلا أنه لا يصح إلا بعد طواف (ويصلى لكل أسبوع ركعتين) لكون هذه الصلاة من الواجبات عقب كل طواف فرض أو نفل (ولا يترك التلبية في الأحوال كلها في المسجد وخارجه) بالتحقق أو التنبه إلا أنه لا يرفع صوته في المسجد وحال الطواف بحيث يشوش على الصليين والطائفين وأما قوله في الكبير ولا يلبى حالة الطواف لافى القدوم ولا غيره فغير صحيح على إطلاقه (إلى أن يرى جرة العقبة^(١) إلا حال كونه في الطواف) لا يخفى أن استثناءه من قوله إلى أن يرى غير مستقيم فهو يتعلق بما سبق استثناءه مفردا من أم الأحوال وفيه ما تقدم والله أعلم (ولا يمتنع أى المتنع مطلقا حال إقامته بمكة) أى لكونه متلبسا بالإحرام ولأن المقصود بمكة لما صار من أهلها امتنع التمتع في حقه (فإن فعل أساء) أى سواء كان محرما أو حلالا (ولزمه دم) أى للرفض أو دم جبر للتمتع على خلاف السنة (سواء كان في أشهر الحج) وهو ظاهر بالنسبة إلى الكل (أو قبلها) وهذا يختص بما إذا كان مفردا بالحج وأحرم قبلها (وإن كان الفارغ متمتعا) أى من وصفه أنه (لم يسق الهدى أو مفردا بعمرة) أى في غير الأهر سواء ساق الهدى أم لا (فعلية أن يحلق) فيه إلا أنه لا يجب عليه أن يخرج من إحرامه بل له اختيار في إقامته (ويحلق) أى ويخرج من إحرامه وهو تأكيد وإلا فليس عليه أن يأتي بسائر محظورات إحرامه بعد الحلق والتقصير بل يباح له كما قال تعالى وإذا حللتم فاصطادوا (ويقطع التلبية عند شروعه في طواف العمرة) وهذا يختص بالمعتمر والمتنع الذى لم يسق الهدى ومن في معناه دون القارن (وهو) أى المتنع المذكور أى (بعد حلقه) كما في نسخة (حلل) أى عارج عن الإحرام (فعل) أى ما يريد فعله من الحلل (كما يفعل

(١) قوله إلى أن يرى جرة العقبة: أقول يشكل عليه أن المتنع الذى ساق الهدى لا يلبى بعد شروعه في الطواف مالم يحرم بالحج تأمل اه حجاب

(الحلال) أى ما يجوز له من الأفعال والظاهر أنه يجوز له الإتيان بالعمرة ^(١) حيث أنه غير ممنوع منها لكرامتها في الأزمنة المخصوصة وإنما كرهت العمرة للسكى في أشهر الحج لأن الغالب أنه يصح فيه تمتعا مسبقا بقوله (فإن لم يكن متمتعا) أى بل كان معتمرا (اعتمر كلما بدا له قبل أشهر الحج) ليس على إطلاقه بفهمه (وإلا كثار منها) أى من العمرة (أفضل) أى من إتلاها وهذا واضح جدا وقوله (قبل أشهر الحج) احتراز عما بعدها في حق البعض وكان حق العبادة أن يقول ويستحب إكثارها قبل أشهر الحج وإضافتها في رمضان أفضل لكن المالكية يقولون بكرافة إعادة العمرة في سنة والشافعية يجوزون إكثارها حتى في الأشهر. بقى الكلام في أن إكثار الطواف أفضل أم إكثار الاعتكاف؟ والأظهر تفضيل الطواف لكونه مقصودا بالذات ومشروعية في جميع الحالات ولكراهة بعض الدلاء إكثارها في سنة مع أن بعض الفقهاء قالوا العمرة مختصة ^(٢) بالأفاق فليس لأهل مكة أن يخرجوا إلى الحل ويعتمروا وجعلوا حديث عائشة رضى الله عنها من مختصاتنا أنه صلى الله عليه وسلم فسح إحرام حجاج أصحابه إلى العمرة للحكمة المفردة بخصوص تلك السنة عند الجمهور خلافا للحنابلة ^(٣) وعائشة رضى الله عنها كان لها عذري إتيان أفعال العمرة حيث.

(١) قوله والظاهر أنه يجوز له الإتيان بالعمرة الخ: هذا هو الحق وسيأتى استيفاء الكلام على هذه المسألة المهمة بما يزيل الشكوك والتمهات إن شاء الله تعالى (٢) قوله مع أن بعض الفقهاء قالوا العمرة مختصة بالخ: الجمهور على خلاف هذا القول قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري عند قول الإمام البخارى بأن عمرة التمتع مانعه يعنى هل تتمين لمن كان بمكة أم لا وإذا لم تتمين هل لها فضل على الاعتكاف من غيرها من جهات الحل أولا؟ قال صاحب الهدى لم ينقل أنه صلى الله عليه وسلم اعتمر مدة إقامة بمكة قبل الهجرة إلا داخل إلى مكة ولم يعتد قط خارجا من مكة إلى الحل ثم يدخل مكة بعمرة كما يفعل الناس اليوم ولا ثبت عن أحد من الصحابة أنه فعل ذلك في حياته إلا عائشة وحدها اه وبعد أن قلته عائشة بأمره صلى الله عليه وسلم دل على مشروعيته واختلف السلف في جواز الاعتكاف في السنة أكثر من مرة فكرهه مالك وغالقه مطرف: طائفة من أتباعه وهو قول الجمهور اه وفى كشف القناع للعلامة منصور الهوتى الحنبلى مانسه وأهل مكة ومن بها من غيرهم سواء كانوا في مكة أو في الحرم كنى ومزدلفة إذا أرادوا العمرة فمن الحل لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر عبد الرحمن بن أبى بكر أن يعمر عائشة من التمتع. متفق عليه ولأن أفعال العمرة كلها في الحرم فلم يكن بد من الحل ليجتمع في إحرامه بين الحل والحرم بخلاف الحج فإنه يخرج إلى عرفة فيحصل الجمع ومن أى الحل جاز ومن التمتع أفضل للتعب السابق وهو أى التمتع أدناه أى أقرب الحل إلى مكة وقال في موضع آخر ولا بأس أن يعتد في السنة مرارا وهى أى العمرة في غير أشهر الحج أفضل منها في أشهر الحج وأفضلها في رمضان ويستحب تكرارها فيه أى في رمضان لأنها تعدل حجة الحديث ابن عباس مرفوعا عمرة في رمضان تعدل حجة متفق عليه اه (٣) قوله خلافا للحنابلة: والظاهرية وعامة أهل الحديث في قولهم إنه يفسخ الحج إذا طاف للقعود إلى عمرة وظاهر كلامهم أن هذا واجب وقال بعض الحنابلة نحن نشهد أنا لو أحرمنا بحج لرأينا فرضا فسخته إلى عمرة فتاديا من غضب رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك أن في السنن عن البراء بن عازب رضى الله عنه خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه فأحرمنا بالحج فلما قدمنا مكة قالوا اجعلوها عمرة فقال الناس يا رسول الله قد أحرمنا بالحج فكيف نجعلها عمرة قال انظروا ما أمركم به فافعلوا فرددوا عليه القول فغضب ثم انطلق حتى دخل على عائشة رضى الله عنها غضبان فأتته الغضب في وجهه فقالت من أغضبك أغضبك الله قال وما لا أغضب وأمر أمرا فلا أتبع وفى لفظ مسلم دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو غضبان فقلت ومن أغضبك يا رسول الله أدخله الله النار قال وما شمرت أنى أمرت الناس بأمر فإذا هم يترددون الحديث وقال سلمة بن شبيب لأحمد كل أمرك عيسى حسن إلا حلق واحدة قال وما هى قال تقول يفسخ الحج إلى العمرة فقال يأسلة كنت أرى لك عقلا عندى في ذلك أحد عشر حديثا يحاجها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

فلما عزم النبي صلى الله عليه وسلم للخروج من مكة إلى المدينة قالت يارَسُولَ الله ذهب كل الناس بحجة وعمره وأنا أكون محرومة عن الاعتبار فأمر أباها أن يعتصم بها من التمتع فكلها في حكم الأتاق باعتبار هذا المعنى وأما ما روى عن ابن الزبير رضي الله عنهما أنه أتى العمرة وأمر الناس بها عند إتمام بناء الكعبة في سبع وعشرين من رجب فخلوه على أنه مذهب صحابي لاجبة فيه علي غيره والله أعلم (ويكره فيها) أي في أشهر الحج (الاعتبار لكل من كان بمكة) سواء يكون مكيًا أو أفاقيًا سكن بها خوفًا من أن يحج بعده في تلك السنة فيصير متمتعًا مسيئًا مخالفة السنة (أو داخل اليقات) أي لقوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام إلا أن الآية تدل على اختصاص التمتع وما في

أثرهما لقولك ولتورد منها ما في الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنهما قدم النبي صلى الله عليه وسلم صبيحة رابعة مبلين بالحج فأمرهم أن يجعلوه عمرة فتعاضدوا ذلك عندهم فقالوا يارَسُولَ الله أي اخل قال الحبل كله وفي لفظ وأمر أصحابه أن يجعلوا إخراجهم للعمرة إلا من كان معه الهدى وفي الصحيحين عن جابر رضي الله عنه أنه قال فأمروا النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وليس مع أحد منهم هدى غير النبي صلى الله عليه وسلم وطلحة إلى أن قال فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يجعلوها عمرة الحديث وفيه قالوا أنتطلق إلى منى وذكر أحدنا بقطر - يعنون الجناح - وجاء مفسراً في مسند أحد قالوا يارَسُولَ الله أيروح أحدنا إلى منى وذكره بقطر منيا قال نعم وأعاد الحديث قبله فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال لو استقبلت من أمرى ما استعبرت ما أهديت ولولا أن معي الهدى لأحلت وفي لفظ فقام فينا فقال قد علمت أني أتاكم في وأصدقكم وأبركم ولولا هدى لحلت كما تحلون وفي لفظ في الصحيح أيضاً أمرنا لما أحللتنا أن نحرم إذا توجهنا إلى منى قال فأحللتنا من الأبطح فقال له سراقه بن مالك بن جعشم يارَسُولَ الله ألعاننا هذا أم للأبد وفي لفظ أرايت متمتعاً هذه ألعاننا هذا أم للأبد وفي السنن عن الربيع بن سبرة عن أبيه خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى إذا كان بصفان قال له سراقه بن مالك المدلجي يارَسُولَ الله أقض لنا قضاء قوم كأنما ولدوا اليوم فقال إن الله عز وجل قد أدخل عليكم في حجة عمرة فإذا قدمتم فن تعافوا بالبيت وسمى بين الصفا والمروة فقد حل إلا من كان أهدي، وظاهر هذا أن مجرد الطواف والسعي يحل المحرم بالحج وهو ظاهر مذهب ابن عباس رضي الله عنهما قال عبد الرزاق أنا ميمر عن قتادة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال من جاء مهلاً بالحج فإذن الطواف بالبيت يصيره إلى عمرة شاء أو أبي قلت إن الناس يشكرون ذلك عليك قال هي ستة نبيهم صلى الله عليه وسلم وإن زعموا وقال بعض أهل العلم كل من طاف بالبيت بمن لأهدى معه من مفرد أو قارن أو متمتع فقد حل إما وجوباً وإما حكماً وهذا كقوله عليه الصلاة والسلام إذا أدبر النهار من مهنا وأقبل الليل من مهنا فقد أظفر الصائم أي حكاماً أي دخل وقت فطره فكذا الذي طاف إما أن يكون قد حل وإما أن يكون ذلك الوقت في حقه ليس وقت إفرامه وعامة الفقهاء المتجهدين على منع التسخخ والجواب أولا بمعارضة أحاديث التسخخ بحديث عائشة رضي الله عنها في الصحيحين خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام من أهل بالحج ومنا من أهل بالعمرة ومنا من أهل بالحج والعمرة وأهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج فقام من أهل بالعمرة فأحلوا حين طافوا بالبيت وبالصفا والمروة وأما من أهل بالحج أو بالحج والعمرة فلم يخلوا إلى يوم النحر وبما صرح عن أبي ذر رضي الله عنه أنه قال لم يكن لأحد بعدنا أن يصير حجة عمرة وأنها كانت رخصة لنا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم وعنه كان يقول فيمن حج ثم فسحها عمرة لم يكن ذلك إلا للركب الذين كانوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ورواه أبو داود عنه وروى النسائي عنه بإسناد صحيح نحوه ولأبي داود بإسناد صحيح عن عثمان رضي الله عنه أنه سئل عن متمتع الحج فقال كانت لنا ليست لكم وفي سنن أبي داود والنسائي من حديث بلال بن الحارث عن أبيه قال قلت يارَسُولَ الله أرايت فسح الحج في العمرة لنا خاصة أم للناس عامة فقال بل لنا خاصة ولا يمارضه حديث سراقه حيث قال ألعاننا هذا أم للأبد فقال بل للأبد لأن المراد ألعاننا فعل العمرة في أشهر الحج أم للأبد لأن المراد فسح الحج إلى العمرة وتبام

معناه من القرآن دون العمرة المفردة من غير إقرانها بحجة في تلك السنة (ولا يخرج المتمتع) أى الفاعل من إحرام العمرة كما يفهم من سوق كلامه في الكبير أيضا (إلى الآفاق) لئلا يطل تمتعه على قول بعض (وتقصيه) ما ذكره قوام الدين في شرح الهداية معزياً إلى شرح الطحاوى لوساق الهدى ومن يتبع التمتع فلما فرغ من العمرة بدله أن لا يتبع كان له ذلك ويقبل هديه ماشاء ولو بدله أن يبعج من عامه ذلك فهو على ثلاثة أوجه في وجه يكون متمتعاً عليه هديان هدى لأجل التمتع وهدى لأجل إحلاله بعد ماساق الهدى وهو فيها إذا أحرم بمكة ولم يرجع إلى أهله وفي وجه لا يكون متمتعاً ولا يجب عليه شيء وهو فيها إذا عاد إلى أهله بعد ما حل من عمرته وحج من عامه ذلك وفي وجه اختلفا فيه وهو ما إذا خرج من الحقات بعد ما حل ولكنه لم يلم بأهله فعند أبي حنيفة كأنه بمكة وعليه هديان وعندهما لا يكون متمتعاً كأنه رجع إلى داره

(باب الخطبة)

أى خطبة يوم السابع من ذى الحجة (وخروج الحاج) أى يوم الثامن (من مكة إلى عرفة) وكان الأولى أن يقول إلى عرفة من مكة ليستقيم قوله (والإحرام منها) أى من مكة وزاد في الكبير وما يتعلق بذلك وهو محتاج إليه هنا كذلك ثم الإحرام من مكة هو الأفضل لكن الأكل أن يكون من المسجد والحطيم أولى أو من ديرة أهله وإلا فلا إحرام للسكى وغيره للحج يجوز من جميع أجزاء الحرم (إذا كان اليوم السابع من ذى الحجة فالسنة أن يغضب الإمام بعد الظهر ^(١)) أى به بدلاته (خطبة واحدة لا يجلس فيها) بيان للوحدة (يبدأ بالتكبير ثم بالتلبية) كان القياس تقديم التلبية بل لا مناسبة للتكبير إلا إن ثبت وروده في السنة ولا يصح قياسه على خطبتي العيد لأن التكبير ستة فيها خاصة (ثم بالخطبة) أى المتعارفة كما بينه بقوله (بسم الله) أى يشكره على عطائه (ويثنى عليه) أى يذكره بأسمائه وصفاته (ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم) أى وعلى آله وأصحابه وأتباعه وأحبابه (ثم يعلم الناس فيها المناسك) أى آدابها المتعلقة من يومه ذلك (كالخروج إلى منى) أى في يوم الثامن بعد طلوع الشمس (والمبيت بها ليلة عرفة) أى ليكون جامعا في منى بين خمس صلوات في مسجد الخيف كما وردت به السنة (والروح إلى عرفات) أى بعد طلوع الشمس من فجر عرفة (والصلاة) أى بمسجد نغرة بالجمع المعروف لكن بشرائطه (والوقوف بعرفة) أى في وقته وبيان كيفية آدابه (والأضحية بها) أى مع الإمام (وغير ذلك) أى من الأحكام المتأصلة لمقام ذلك المقام (ثم الخطبة) المنسوبة (في الحج ثلاث أولها هذه) أى المذكورة بمكة (والثانية بمرقة قبل الجمع بين الصلاتين) أى الظهر والعصر (والثالثة بمنى في اليوم الحادى عشر فيفصل بين كل خطبة يوم) لأن الموالاة ربما تورث اللالة خلافا لفرق حيث يغضب عنده في ثلاثة أيام متواليات أولها يوم التروية وآخرها يوم النحر (كلها خطبة واحدة بلا جلسة) ففتح الجمع أى مرة من الجلوس (في وسطها) أى في أواسط جميعها (والخطبة يوم عرفة) أى فانه بخطبتين يفصل بينهما جملة واحدة (وطها) أى محل جميعها (بعد ما صلى) أى الإمام (الظهر لإبارة فانه) أى الشأن رقبيل أن يصلى الظهر) أى والعصر بالأولى

الكلام في فتح القدير (١) قوله فالسنة أن يغضب الإمام بعد الظهر : قال الإمام الرافى في فتح العزيز شرح الوجيز ويستحب للإمام أو من ينوبه أن يغضب بمكة في اليوم السابع من ذى الحجة بعد صلاة الظهر خطبة واحدة بأمر الإمام الناس فيها بالتدو إلى منى ويتخير بما بين أيديهم من المناسك وعن أحد أنه لا يغضب اليوم السابع لنا ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب الناس قبل يوم التروية يوم واحد وأخبرهم بمناسكهم اه قال الحافظ ابن حجر في تلخيص المحيد حديث أنه صلى الله عليه وسلم خطب الناس قبل يوم التروية يوم واحد وأخبرهم بمناسكهم الحاكم والبيهقي من حديث ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان قبل التروية يؤم خطب الناس فأخبرهم بمناسكهم اه وقال الإمام النووي في شرح المهذب حديث ابن عمر في الخطبة قبل يوم التروية يوم واحد رواه البيهقي وإسناده جيد اه وفي كشف القناع العلامة منصور البهوتي الحنبلى مانصه ولا يغضب يوم السابع بعد صلاة الظهر بمكة لعدم وروده اه

(وكلها سنة) أى بخلاف خطبة يوم الجمعة فإنها فريضة بل شرط ويجب الانصات عند سماع الخطب كلها وفى الجمعة أكد إلأنه إذا كان بعيداً جازله القراءة والذكر خفية

(فصل فى إحرام الحاج من مكة المشرفة: اعلم أن الحاج يجب أن يريد الحج من الذين سكنوا مكة (على أنواع) أى ثلاثة (إما أن يكون مكيًا) أى أصلياً (فلا يجوز له إلا الأفراد بالحج) كأمير مراراً (أو أفاقياً دخل بعمره) أى سواه صار مقياً بمكة أم لا حال كونه (متمتاً) أى باتيان أكثر طواف عمرته فى الأشهر (أولاً) أى لم يكن متمتاً بل دخل بعمره قبل الأشهر وأقام بمكة (ساق) أى غير المتمتع (الهدى أول يسق حل منها) أى من عمرته أى لعدم سوته (أول يحل) أى منها لأجل سوته (بحكمه) أى حكم الأفاق المذكور فى جميع الصور المسطورة (كالمسكى) أى فلا يجوز له إلا أفراد الحج بالنية وليس مناه أنه ليس له إلا الأفراد بالحج كما سبق وفى قوله لحكمه كالمسكى إشارة إلى ذلك (وإن دخل) أى الأفاق وكان حتى العبارة أو دخل والمعنى أو أفاقياً دخل (ربحج فلا يحتاج إلى تجديد الاحرام) أى لعدم خروجه منه (أو بمقتات) عطف على قوله مكيًا والمراد به من كان بين المقات والحرم (فهو وإن دخل مكة لحاجة) أى لغیر حجة وعمره (فكالمسكى) أى فى أنه يحرم بالحج وحده من الحرم (وإن دخل) أى أراد دخول مكة (لتقصده الحج فعليه أن يحرم من الحل بالحج المقد) بفتح الراء وإنما لم يذكر العمرة لأن المقات كالمسكى فى منعه من العمرة فى أشهر الحج بنية التمتع (والأفضل للتمتع وغيره) أى يريد الأفراد من مكة (أن يسجل الاحرام) أى بالحج فى رقبته (فكلما سجل فهو أفضل) أى إذا كان مصوناً عن الوقوع فى المحذور (بمدخول أشهر الحج) لأن الاحرام قبلها وإن جاز لكنته بكمه مطلقاً مكيًا كان أو غيره مأموناً أم لا (وإذا أراد الاحرام بالحج من مكة يوم التروية أو قبله فالأفضل) أى باعتبار مجموع ما ذكره وإلا فالسنة (أن يقتل) لأن القتل أثر فى جلاء القلوب لمشاهدة الحضرة وإذهاب درن الغفلة يحس ذلك أرباب القلوب الصافية (ويتعطى) كأمير (ثم يدخل المسجد فيطوف سبعا) أى طواف تحية المسجد وإن قدر عليه (ثم يصل ركعتين) وفى نسخة ركعتيه وهو الأولى (ثم ركعتي الاحرام) لكن كل منهما إعادة مستقلة لأن صلاة الطواف واجبة وصلاة الاحرام سنة مؤكدة فدخلها تحت الأفضل بالنسبة إلى الترتيب (فيحرم عقيبهما) أى عقيب ركعتي الاحرام حال جلوسه قبل القيام على ما سبق (ثم إن أراد) أى المسكى ومن يمنعه تقديم السعى على طواف الزيارة) أى مع أن الأصل فى السعى أن يكون عقيباً لمناسبة تأخير الواجب عن الركن إلا أنه رخص تقديمه فى الجمعة ليلة الزحمة فيؤخذ (بتفيل بطواف) لأنه ليس للسكى ومن فى حكمه طواف التقديم الذى هو سنة للأفاق فى أى المسكى بطواف نفل (بعد الاحرام بالحج) ليصح سميّه وأما إذا كان متمتاً سواء ساق الهدى أم لا فيطوف طواف التقديم (يضطع فيه) أى فى أشواط جميع طوافه قدوماً أو نفلاً (ويرمل) أى فى الثلاثة الأولى (ثم يسعى بعده وهل الأفضل تقديم السعى أو تأخيره إلى وقتة الأصل) وهو بعد أداء ركعتيه كما أشرنا إليه (قبل الأولى) والأولى أن يقيد بالأفاق (وقيل الثانى) وصححه ابن الممام وهو الظاهر خصوصاً للسكى فإن فيه خلافاً للشافعى والخروج عن الخلاف لكونه أحوط مستحب بالإجماع فينبغى أن يكون هو الأفضل بلا خلاف وتزاح (والخلاف) أى المذكور سابقاً (فى غير القارن) وهو المقد مطلقاً والمتمتع أفاقياً بلا شبهة أو مكيًا فيه مناقضة (أما القارن فالأفضل له تقديم السعى) أى ويجوز تأخيره بلا كراهة (أو يسن) أى فيكره تأخيره لأنه صلى الله تعالى عليه وسلم طاف طوافين وسعى سبعين قبل الوقوف برفة

(فصل فى الرواح) أى الذهاب وهو الأولى بأن يعبر به لاختصاصه فى أصل اللغة بالسير فى آخر النهار (من مكة إلى منى) بكسر الميم منونا ومقصوداً بالصرف باعتبار الموضع والمنع باعتبار البقعة وسميت بذلك لما يبنى فيها من البناء أى يراق ويصعب من أمنى النطقة ومناتها إذا دفقها ومنه قوله تعالى من نطفة إذا نبتى (فاذا كان يوم التروية وهو الثامن من ذى الحجة) وسعى به لأنهم كانوا يرونون إبلهم فيه استعداداً للوقوف يوم عرفة إذ لم يكن فى عرفات ماء جار كزماننا. جرى الله ساعيه عن الحاجة خيراً (رواح الإمام مع الناس) أى يجتمعون أو مفترقين (بعد طلوع الشمس) وهو الصحيح كما قال ابن الممام (من مكة إلى منى فيقيم بها) أى فيصبر فيها (ويصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء

والفجر) وفي المبسوط والكافي للحاكم الشهيد يستحب أن يصلي الظهر بئى يوم التروية فيه إجماعاً إلى أنه لو تأخر بعد طلوع الشمس ولحق صلاة الظهر بئى لم يفته الاستحباب ولعل هذا معنى قوله (ولو خرج من مكة بعد الزوال فلا بأس به) أى إذا صلى الظهر بئى وأما ما ذكره في المحيط والمفيد يستحب كونه بعد الزوال فليس بشئ على ما صرح به في الفتح ^(١) وقد صرحوا بما إذا وافق يوم التروية يوم الجمعة أنه أن يخرج إلى منى قبل الزوال لكونه وقت سفرة الخروج وعدم وقت وجود الجمعة وبعده لا يخرج مالم يصل الجمعة ^(٢) لوجوبها عليه فيكره له الخروج قبل أدائها لكن ينبغي أن يقيد بما إذا صلى الإمام الجمعة يوم التروية إلا أنه هل يجب عليه ^(٣) أن لا يخرج حتى يصل أو يستحب في حقه أن يخرج قبل الزوال؟ محل بحث (وإن بات بمكة) وكذا بركة وغيرها فالأولى أن يقول بغير منى (تلك الليلة جازوا أساء) أى ترك السنة على القول بها قال القارنى تبعاً لما في المحيط الميث بها سنة وقال الكرماني ليس بسنة وإنما هي للتأهب والاستراحة وفي المبسوط ويستحب أن يصلي الظهر يوم التروية بئى ويقم بها إلى صليحة عرفة، وأما ما ذكره المصنف في الكثير من قوله ويدل أيضاً على سنية ذلك استحبابهم الأفع من منى بعد الطلوع فليس في محله فانه هذه السنة مختصة لمن بات بئى. ثم قوله ولا كلام في أن الخروج من مكة يوم التروية سنة لما في الهداية والكافي وغيرهما ولو بات بمكة ليلة عرفة وصلى بها الفجر ثم غدا إلى عرفات ورمى بئى أجزاءه ولكنه أساء بتركه الاقتداء به صلى الله عليه وسلم وزاد الكرماني على هذا وقال لأن الرواح إلى منى يوم التروية سنة التأهب للخروج إلى منى وعرفة وترك السنة مكروه فصرح بسنيته بئى فكلامه متناقض وهذا وهم فانه ليس الكلام فيمن بات بمكة ليلة عرفة وإنما الكلام فيمن بات بركة ليلة عرفة فلا تنافض بين كلاميه ولا منافاة بين قوله وبين ما في شرح الجامع ولو بات بمكة وخرج يوم عرفة إلى عرفات كان مخالفاً لسنة فأما ما في موضع زلل ومحل خلل (ويستحب أن يكون في خروجه من مكة ودخوله مكة ملياً داعياً ذا كرا)

(فصل في الرواح من منى إلى عرفات: فإذا أصبح) أى بئى (صل الفجر بها) أى لوقت المختار وهو زمان الاسفار وفي قارى قاضيان بئى فكانه قاسه على جزز مردقة والأكثر على الأول فهو الأفضل (ثم يمكث) أى هنئاً وسوية (إلى أن تطلع الشمس) أى تشرق (على غير) يفتح مثل فتوكر موحدة جبل بئى بحاذة مسجد الخيف على يسار السائر إلى عرفات (فإذا طلعت) أى الشمس (توجه إلى عرفات) أى ليكون على وقت السنة (مع السكنية) أى في الباطن (والوقار) أى في الظاهر (ملياً) أى في حال (مهلاً مكبراً) أى في أخرى وكذا حامداً مسبحاً مستغفراً (داعياً) ^(١) ذا كرا) تعمم بعد تخصيص (مصلياً على النبي صلى الله عليه وسلم) أى في الابتداء والانتها والأتناء (ويلى ساعة فساعة) أعاد ذكر التلبية اهتماماً لها لأنها أفضل الأذكار والأدعية حال الإجماع (وإن راح قبل طلوع الفجر) أى بعد يتيوتة أكثر الليل فيه كلام سبق (أو قبل طلوع الشمس أو قبل أداء الفجر جازاً) أى حجه لاضاه لقوله (وأساء)

(١) قوله على ما صرح به في الفتح: قال فيه ولم يبين في المبسوط وقت الخروج واستحب في المحيط كونه بعد الزوال وليس بشئ. وقال المرغيناني بعد طلوع الشمس وهو الصحيح لما عر ابن عمر رضي الله عنهما أنه عليه الصلاة والسلام صلى الفجر يوم التروية بمكة فلما طلعت الشمس راح إلى منى فصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح يوم عرفة اه (٢) قوله وبعده لا يخرج مالم يصل الجمعة: زاد في البحر الرائق كما إذا أراد أن يسافر يوم الجمعة من مصره اه أقول لكنه قدم في باب الجمعة ما لفظه وفي التجنيس الرجل إذا أراد السفر يوم الجمعة لا بأس به إذا خرج من العمران قبل خروج وقت الظهر لأن الوجوب بآخر الوقت وآخر الوقت هو مسافر فلم يجب عليه صلاة الجمعة اه كذا في الحجاب (٣) قوله إلا أنه هل يجب عليه: أى على الإمام الذي يقيم الجمعة فأما اه حجاب (٤) قوله داعياً: يستحب عند التوجه إلى عرفات أن يقول اللهم إليك توجهت وعليك توكلت وجهك أرزئت فأجعل ذنبي مغفوراً وحجى مبروراً وارحمى ولا تخينني وبارك لي في سفري وانقض بركات حاجتى إنك على كل شئ قدير قاله في الفتح اه

ولأن ترك أداء الفجر حرام لا يجوز (ويستحب أن يسير إلى عرفة على طريق ضب^(١)) بفتح ضاد معجمة وتشديد موحدة وهو اسم الجبل الذي حذاء مسجد الخيف في أصله وطريقه في أصل المأزمين عن يمينك وأنت ذاهب إلى عرفات (ويجوز على طريق المأزمين) اقتداءً بفضله صلى الله تعالى عليه وسلم لكن تركه أكثر الناس في زماننا هذا لما فيه من كثرة الشوك وغلبة الخوف وغلّة الشوك لاكثر الحجاج ، والمأزمان مضيق بين مزدلفة وعرفة وهو بفتح ميم وسكون همزة ويجوز إبداله وكسر زاي (وإذا وقع بصره على جبل الرحمة دعا) أى سبح وكبر وهلل ويحمد واستغفر وقد أخرج ابن أبي الدنيا في كتاب الأضاحي وابن أبي عاصم والطبراني معاً في المعجم والطبراني في الدعوات عن ابن مسعود قال ما من عبد ولا أمة عالة في ليلة عرفة بهذه الدعوات سوى عشر كلمات ألف مرة لا لم يستل الله شيئاً إلا أعطاه إياه إلا عطية ربح أو إرادتها ثم سبحانه الذي في السماء عرشه سبحانه الذي في الأرض موطنه سبحانه الذي في البحر سبيله سبحانه الذي في النار سلطانه سبحانه الذي في الجنة رحمة سبحانه الذي في القبر قضاءه سبحانه الذي في المراء روحه سبحانه الذي رفع السماء سبحانه الذي وضع الأرض سبحانه الذي لا ملجأ ولا منجاة من الآلهة قيل له أنت سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال نعم (ثم لي أن يدخلها) أى عرفات ثم يستمر عليها إلى أول رمي الجمرات

(باب الوقوف بعرفات وأحكامه)

وعرفات كلها موقف إلا بطن عرفة كافي السنة (إذا دخل عرفة نزل بها مع الناس حيث شاء) لأن الأفراد عنهم نوع فخير وتكر عليهم والحال حال التواضع والمسكنة لهم فإن الإجابة مع الجماعة أربى فصار هذا الكيف أخرى إلا إذا كان القرب إليهم مما يعيده عن الذكر والحضور في المناجاة أوبيه على رؤية المنكرات وحصول المكروهات لكن لا يزل بعيداً في المقام المخصوص بحيث لا يأمن من اللصوص ولا في الطريق الجادة كيلا يضيق على المارة (والأفضل أن يزل بقرب جبل الرحمة) وهذا لا يناق ماذكره ابن الممام من أن السنة أن يزل الإمام بمنزلة ولا مأوضه رشيد الدين بقوله ينبغي أن لا يدخلها حتى يزل بمنزلة قريباً من المسجد إلى زوال الشمس ويضرب بها مضربه إن كان له فإن ماذكره بالنسبة إلى الإمام لا بالإضافة إلى الخاص والعام مع إسكان الجميع على سيل النزول أنه يزل أولاً بمنزلة ثم يقرب جبل الرحمة فلا معنى لقوله في الكبير وهذا خلاف ماذكره الأصحاب ولعلها مشياً على ظاهر الحديث والله أعلم بالصواب ثم إنه يستحب التزول بقرب جبل الرحمة على فرض عدم الزحمة وقد نزل الفلذة (فاذا نزل) أى بعرفات (يمكث فيها) أى لا يخرج عنها بحيث يفوت جزء من أوقاتها وقوفها (ويشتغل بالدعاء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والذكر) أى بأوعاه وفي الحديث أفضل ما قلته أنا والتيتون من قبل يوم عرفة لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير، ويكثر من الاستغفار لنفسه ولوالديه ومشايخه وأقاربه وأصحابه الأخيار ولعلماء المسلمين والمسلمات الأحياء منهم والأبوات (والثانية) أى تارة فتارة واستمر على الطاعة والعبادة ولم يشغل بأمر العبادة إلا مقدار الضرورة والحاجة (إلى أن تزول الشمس فاذا زالت اغتسل) أي لو قوف عرفة على الصحيح لاليومه وهو سنة مؤكدة (أو توشأ) وهو رخصة (والفضل أفضل) يعنى وأجره أكثر لكن الأولى أن ينتقل قبيل الزوال ليكون أول وقوفه على وجه الكمال (وقدم حوائجه) أى بما يتعلق بالأكل والشرب وأمثالهما قبل الزوال وتفرغ من جميع العلائق وتوجه بقلبه إلى

حباب (١) قوله على طريق ضب : هو المسعى الآن بطريق القناطر لما فيه من قناطر عين مكة المشرفة وقد تركت هذه السنة في هذا الزمان لكون الحجاج يطعمون من طريق المأزمين ومن أراد إقامة خيف عليه من اللصوص بل شاهدنا من نهى فيه لإرادته ذلك كما ترك أكثر الحجاج سنة المبيت بمنى ليلة عرفات ولا يأمن بها إلا بعض المشاة وماذا لك إلا ترجيح العادات على العبادات . رزقنا الله اتباع نبيه صلى الله عليه وسلم اه من حاشية طاهر سنبل . أقول وفي زماننا يمكن لكل حاج أن يأتي جميع سنن المناسك وغيرها بكل اطمئنان ولا يخشى إلا الله تعالى لأن الأمن

ربا لائق لقوله تبارك وتعالى «وتبذل إليه تبيلا» ففروا إلى الله

(فصل في الجمع بين الصلاتين بركة) اعلم أن هذا الجمع للنسك عندنا فيستوى فيه المسافر والمقيم خلافا للشافعي ومن تبعه في تخصيصه بالمسافر ثم له شروط سيأتي بسطها وشرحها فإذا قد شرط منها يصلي كل صلاة في الخيمة على حدة في وقتها بجماعة أو غيرها (وإذا أرادوا الجمع) وهو متين على الإمام القائم مقامه عليه الصلاة والسلام فيراعى جميع الشرائط والأحكام (فإذا اغتسل وزالت الشمس سار إلى المسجد) أى مسجد نعمة (١) وهو في أواخر عرفة بقرها (٢) بل قيل إن بعضه منها (من غير تأخير) أى في سيره ثلاثا بوقت شيء من أوقات وقوفه لكن الأولى حينئذ

ولله الحمد والمئة عام في جميع السبل (١) قوله أى مسجد نعمة: بفتح التون وكسر الميم وفتح الراء قال الشيخ حنيف الدين المرشدى المسمى بمسجد إبراهيم ولم يصف إليه لكونه بناء بل لكونه صلى في موضعه هذا قبل أن يبنى هذا إذا كان المراد به الخليل عليه الصلاة والسلام كما جرم به الرافضى والنووى وقيل إنه منسوب إلى إبراهيم الذى ينسب إليه أحد أبواب المسجد الحرام ويقال له مسجد عرنة اه كذا في الحجاب وعرنة: أى يضم الدين وبالتون كذا فيه ابن الصلاح في منسكه وقال الشيخ محب الدين الطبري في القرى والمتعارف فيه عند أهل مكة وتلك الأمانة مسجد عرنة بالغاء اه وفي منسك ابن العمى وهذا المسجد بنى في أوائل دولة بني العباس وفي المدونة وكرد مالك بنان مسجد عرنة وإنما حديث بنيائه بعد بنى هاشم بعشر سنين اه حجاب (٢) قوله وهو في أواخر عرفة بقرها: جزم صاحب الغاية بأن مسجد عرنة ليس من عرفات وقال الطرابلسي قيل مقدم هذا المسجد في طرف وادى عرنة لاقى عرفات حتى لو وقع جداره الغربي لسقط في بطن عرنة اه ولم أر مثل هذا لغيره من الأصحاب وكأنه أخذ من كلام الشافعية وأه أعلم كذا في البحر العميق اه حجاب وقال العلامة طاهر سنبل في حواشيه المسألة ضياء الأصار عند قول صاحب الدر المختار وعرفات كلها موقف إلا بطن عرنة بفتح الراء وضما واد من الحرم غربي مسجد عرقة ماضيه قوله واد من الحرم فيه انظر فإن المشاهدة تقتضى خلاف ذلك إذ لا شك أن عرقة بعد الملبين المنصويين لحدرة عرقة من جهة القبلة وهى من جهة المغرب وبين هذين الملبين والملبين المنصويين لحد الحرم نحو ميل لها بينهما عرقة تولا يعد أن يكون بعض عرنة في الحرم لأن ميلها عند إلى الحرم ثم رأيت في إروضة الإمام الناطقي ماضيه وعرقة ليست من عرقة وعرقة ليست من الحرم اه وقوله غربي مسجد عرقة هذا يقتضى أن شرقي المسجد من عرقة وأن غربيه من الحرم يتناول ما مر أن عرنة في الحرم أما هذا فقد مر ماضيه وأما المسجد المذكور فهو بالمشاهدة بين على حد عرقة وعلى حد الحرم وهى تقتضى أن يكون في عرنة والموضع الذى هو فيه يسمى نعمة ولهذا يسمى مسجد نعمة وكثير من عبارات أهل المذهب دالة على أنه كله بعرنة وعبارات المتن تشير إلى ذلك قريبا ثم صل بعد الزوال الظهر والبصر الخ ثم إلى الموقف اه أى تهرج بعد الجمع إلى الموقف، قل على أن موضع الجمع ليس من الموقف وصرح به في غاية اليان بأنه ليس في عرقة وكذا في غاية السروجي كما في المنسك الكبير وصرح في التبيين أن نعمة في عرقة حيث قال إذا دخل عرقة يزل مع الناس حيث شاء وقرب الجبل أفضل وعند الشافعي بطن نعمة أفضل لزوله عليه الصلاة والسلام فيه، قلنا نعمة في عرنة ونزوله عليه الصلاة والسلام لم يكن عن قصد اه وقال في البحر العميق قال الطرابلسي قيل مقدم هذا المسجد في طرف وادى عرنة لاقى عرفات حتى لو وقع جداره الغربي لسقط في بطن عرنة اه ولم أر مثل هذا لغيره من الأصحاب وكأنه أخذ من كلام الشافعية اه ماضى البحر العميق قلت وما ذكره المؤلف قد قلته في البحر الرائق عن القرطبي وابن حبيب من المالكية ليقبى لهذا فلان كثيرا من الناس يقتصر على الوقوف بالمسجد المذكور ولا يصلون إلى حدود عرقة ولا يمتحن أن الوقوف بعرقة هو الركن الأعظم في الحج فينبغي لمن كان به أن يصل إلى خلف الملبين من جهة عرقة ولو لحظة فإن لم يفعل الذى يظهر أنه لا يصح حجه عندنا وقد شاهدنا كثيرا من الحجاج التازلين من عرقة يصلون إليه قبل غروب الشمس ويقفون عنده انتظارا للغروب فإذا غربت نزلوا إلى المزدلفة فينبغي أن يكون

أن يسير إليه قبل الزوال ليذكر أوله بعد وصوله وإلا فلازمه أنه بعد تحقق وقوفه جمع بين صلاتيه والسنة بخلافه ولعله صلى الله عليه وسلم نزل أولاً بنمرة لرعاية هذا المعنى ولقد خرج بالحرج بالذهاب والإياب في المني (فأذابه) أي المسجد (صعد الإمام الأعظم المنبر) وهو الخليفة إن وجد فيه شروط الخلافة أو السلطان إن أخذها بالقول والشوكة (أو نائبه) وهو الخطيب المنصب من جانبه (و يجلس عليه) أي من غير سلام عندما (ويؤذن المؤذن بين يديه قبل الخطبة كما في الجمعة) وهو الصحيح المطابق لظاهر الرواية وهو لا ينافي ما روى عن أبي يوسف أنه يؤذن المؤذن والإمام في القسطنطين ثم يخرج بعد فراغ المؤذن من الأذان فيخطب لأن المراد بقوله بين يديه أي قدومه وعند قرب حضوره فاجلته فجعل حالة وهذا معنى قول صاحب المبسوط هذا معنى قوله الأول فتأمل (فأذافرغ) أي المؤذن (قام الإمام فخطب خطبتين قائماً) يجلس بينهما جلسة خفيفة (١) كالجمعة (وصفة الخطبة) أي كيفيتها على طريق السنة (أن يحمد الله تعالى) أي يشكره على نعمائه (ويثنى عليه) أي ويثني بأنواع ثنائه من ذكر صفاته وأسمائه (ويلى ويلى ويكر) وهذا التكبير في محله لأن يوم عرفة عندما من جملة أيام التشريق (ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويعطى الناس) أي ينصهم بأن يهدم في الدنيا ويرغبهم في الآخرة ويبين لهم أن له الآخرة والأولى فذكره وشكره في كل حال هو الأولى (ويأمرهم) أي بالمعروف (وينهاهم) أي عن المنكر لاسيما فيما يتعلق بأحوالهم عند تلبس إحرامهم من أفعالهم (ويعلمهم المناسك) أي بقيتها (كالوقوف بعرفة ومزدلفة والجمع بهما) أي بشرائعهما وآدابهما (والرعى) أي رمى بجرة العبة في اليوم الأول (والذبح) أي فم يجب عليه ويستحب له (والحلق) أي ومراعاة الترتيب بين الثلاثة ووقوع الآخرين في الحرم (والطواف) أي طواف الزيارة في أيام النحر وأن أولها أفضلها وجزا في لياليها (وسائر المناسك التي هي إلى الخطبة الثالثة) وهي الواقعة ثاني أيام النحر (ثم يدعو الله تعالى) أي لهولامة المسلمين (وينزل ويقيم المؤذن فيصل بهم الإمام) أي لا غيره (الظهر) ثم يقيم فيصل بهم العصر في وقت الظهر هو المسمى بجمع التقديم (والحاصل أنه يصلى بهم الظهر والعصر فوق وقت واحد) وهو الظهر لكن الإجماع فيه الإجماع (بأذان واحد وإقامتين) (٢) وأما ما ذكره قاضيان في شرح الجامع ويصلى الظهر والعصر في آخر وقت الظهر فيه أنه يلزم منه تأخير الوقوف وينافي حديث جابر رضى الله عنه حتى إذا زاحت الشمس فإن ظاهره أن الخطبة كانت في أول الزوال فلا تقع الصلاة في آخر وقت الظهر ولا يبعد أن يكون مراده أنه يصلى الظهر والعصر بعده لاقبله للإجماع إلى أنه يصلى الظهر في أول وقت والعصر في آخر وقته أي الظهر بالإضافة إلى صدقه لأنه يصلها معاً في آخر وقت الظهر ولا أنه يصلى الظهر في آخر وقت الظهر والعصر في أول وقت العصر كما أول هباتنا الأحاديث الثالثة على الجمع بين الصلاتين في السفر والله أعلم (ويسر) أي الإمام وجوباً (القرامة في الصلاتين) أي على أصلهما عند الأربعة ولا يجمع فيها البتة (بخلاف الجمعة) أي فإنها صلاة مستقلة بشرائعهما أحكامها (ويكره للامام والمأموم) أي ممن أراد الجمع بين الصلاتين على ما صرح به قاضيان (أن يشتغل) أي كل منهما (بالسنن) أي بسنة الظهر الجيدة وسنة العصر القليلة (والطلوع) أي الثالثة على ما ذكره في البدائع والتحفة

وقوفهم خلف العدين من جهة عرفة لافي هذا الموضع لما مر اه كلام العلامة طاهر سنبل رحمه الله أقول ولو أذاقوا في هذا الموضع إلى غروب الشمس بعد ما وقفوا بعرفة بعد الزوال ولو لحظت قد تم حجهم إلا أنه فات عليه الجمع بين جزء من الليل والنهار بعرفة وهو واجب على من وقف نهاراً كما مر وحيتك فيجب عليهم تركه موجه (١) قوله يجلس بينهما جلسة خفيفة: فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب على ناقته فكيف الجلسة بينهما ولم يذكر عرفات متبرحني يقال لعله خطب بها على المنبر صكناً في البر من ابن المزاة داملاخون جان أقول كتب المذهب جميعها موافقة لما قرره الشارح رحمه الله وبغاية البغض الرائق عند قول صاحب الكنز ثم انخطب يعني خطبتين بعد الزوال والأذان قبل الصلاة يجلس بينهما كما في الجمعة للاتباع اه وظاهره أنه مبنى على نفس من الشارح كما يفصح عنه قوله للاتباع والله أعلم (٢) قوله وإقامتين: وإنما اقتصر فيها على أذان واحد لأنه للإعلام بدخول الوقت وقد جمعها وقت واحد

(أو شيء آخر)^(١) أى عمل آخر بالأولى كالأكل والشرب والكلام (فإن اشتغل بصلاة أو عمل آخر) أى اشتغلا بعد فصلا (ولو بغير) أى لعله أو حاجة (ما) أى مقدار ما (يقطع فور الأذان) أى عرفا (أعاد الأذان) أى فى ظاهر الرواية وعن محمد لا يبعد (والإقامة للصبر) والمقصود إعادة الأذان وإلا فالإقامة لا بد للصبر منها نعم إن وقع الفصل بين الإقامة والصبر فبعد الإقامة أيضا وأما ما ذكره فى الذخيرة والمحيط والكافي بأنه لا يشتغل بين الصلاتين بالنافلة غير سنة الظهر فغير صحيح لما قال فى التتبع هذا بنافى حديث جابر فصل الظهر ثم أقام فصلى الصبر ولم يصل بينهما شيئا وكذا بنافى إطلاق المشايخ فى قولهم ولا يتطوع بينهما بشئ. فإن التطوع يقال على السنة انتهى ولعلمهم لم يطلخوا على الحديث وأخذوا من مفهوم التطوع الغالب إطلاقه على غير السنن المؤكدة وقوله أعلم (وإن كان التأخير) أى تأخير العصر (من الإمام) أى من جانبه وبسببه (لا يكره للمأموم أن يتطوع بينهما) والسنة الأولى (إلى أن يدخل الإمام فى العصر) وينبني أن يكون كذلك حكم اشتغال المأموم بعمل آخر لعذر ثم إن كان الإمام مقبلا أتم الصلاة وأتم معه المسافرون أيضا) أى وكذا المقيمون (وإن) أى الإمام (مسافرا قصر) بالتخفيف تكون القصر واجبا على المسافر فلو أنه أساء (وأتم المقيمون) أى بعد سلام الإمام إذ يحرم قيام المأموم قبل السلام (فإذا سلم قال لم) أى لأجل المقيمين (أتموا صلاتكم بأهل مكة) الأولى حذف الجملة التداية (فإذا قوم سفر) بفتح فسكون اسم جمع لسافر بمعنى مسافر كصحب وصاحب والأولى أن يقول فأتى مسافر والحاصل أن الامام إن كان مقبلا فلا يجوز القصر للمسافرين والمقيمين وإن كان مسافرا فلا يجوز القصر للمقيمين (لا يجوز للقيم) أى ولو كان إماما (أن يقصر الصلاة) أى لا اختصاص القصر بالمسافر إجماعا وإنما الخلاف فى كونه الجمع للنسك والسفر (ولا للسافر أن يقتدى به) أى بالمقيم (إن قصر) أى لعدم صحة صلاته بالقصر هذا وقد قال ابن الضياء فى الشرع شرح المجمع ذكر فى المماك أن الحاج إذا دخل أيام العشر مكة^(٢) ونوى الإقامة خمسة عشر يوما أودخل قبل أيام العشر لكن بقى إلى يوم التروية أقل من خمسة عشر ونوى الإقامة لا يصح لأنه لا بد له من الخروج إلى عرفات فلا يتحقق منه نية الإقامة خمسة عشر يوما وقيل كان سبب تفقه عيسى بن أبان هذه المسئلة قال فدخلت مكة فى أول العشر من ذى الحجة مع صاحب لى

بمخلاف الإقامة غالبا إبان الشروع فى صلاة أخرى بعد الأولى فلذلك يقيم لها إقامتين اه تقرير عبد الحق (١) قوله أو شيء آخر: أقول هو بمومته يتناول تكبير التشريق فلا يفصل به بين الصلاتين بركة ومزدلفة بل يكبر بعد الصلاتين عملا بقوله المفتى به ويؤيده ما ذكر العلامة الشيخ عبد الله الغيفى فى إجابة السائلين حيث قال ما نصه سئل العلامة السيد محمد صادق بن أحمد بادشاه عن تكبير التشريق هل يجب على الإمام الأعظم ومن اقتدى به فيها بين كل من صلاتي الجمع بركة ومزدلفة الإتيان به لمصاحبه به أتممتا من أن العمل والتفتوى على قولهما وهما رحمهما الله لم يشترطا شيئا عما شرط الإمام من المصبر وغيره أم لا يجب وهل إذا أنرا به يد قاطعا لغير الأذان أم لا فأجاب بمقتضى كلامهم أن هذه الكيفية أعنى العصر بعد الظهر فور أو العشاء بعد المغرب كذلك لا خلاف فى مراعاتها عند الجمع حتى لو وقعت بالاشتغال بعمل عبادة كان أم لا كره وأعيد الأذان للعصر والإقامة للعشاء وما ذاك إلا للاتفاق على ورودها عنه صلى الله عليه وسلم وقوله أعلم كذا أفاده الجاب ومثله فى تقرير الشيخ عبد الحق لكن نظر فيه العلامة السيد محمد أمين عابدين فى رد المحتار وحواشى البحر الرائق ولفظ عبارته فى رد المحتار قلت وفيه نظر فإن الوارد فى الحديث أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر ثم أقام فصلى الصبر ولم يصل بينهما شيئا فبه التصريح بترك الصلاة بينهما ولا يلزم منه ترك التكبير ولا يقاس على الصلاة لوجوبه دونها ولأن مدته يسيرة حتى لم يعد قاصلا بين الفريضة الآتية والحاصل أن التكبير بعد ثبوت وجوبه عندنا لا يسقط هنا لا بدليل وما ذكر لا يصح للدلالة كما علمته، هذا ما ظهر لى وانه أعلم اه ولم يتقنه العلامة الزافى فى تقريره عليه فيظهر أنه موافقه ثم رأيت العلامة طاهر سنبل قرر أيضا نحو ما فى رد المحتار اه (٢) قوله أن الحاج إذا دخل أيام العشر مكة: وفى خمس وعشرين من ذى القعدة اه سندى كذا فى الزافى

وعزمت على الإقامة شهراً لحطت أتم الصلاة فلقيني بعض أصحاب أبي حنيفة فقال أخطأت فانك تخرج إلى منى وعرفات فلما رجعت من منى بدا لصاحبي أن يخرج وعزمت على أن أصاحبه فجعلت أقصر الصلاة فقال لي صاحب أبي حنيفة فانك مقيم بمكة^(١) فلما تخرج منها لأصير مسافراً قلت في نفسي أخطأت في سنة واحدة في موضعين ولم ينفعني ما جمعت من الأخيار فدخلت مسجد محمد واشتغلت بالفقه انتهى ولا ينبغي أن هذا الخطأ إنما هو على مقتضى قواعد الحنفية دون الشافعية فان عدم مدة الإقامة أربعة أيام ثم بين ظاهر كلامي صاحب الامام تمارض حيث حكم في الأول بأنه مسافر فلا يجوز له التمام وحكم في الثاني بأنه مقيم فلا يجوز له القصر مع أن المسئلة بجعلها ولعل التقدير فلما رجعت إلى منى ونويت الإقامة بمكة مع صاحبي بدلى الخ هذا وأصل المسئلة على ما في المتن وعلى ما صرح به قاضيان من أن الكوفي إذا نوى الإقامة بمكة ومنى خمسة عشر يوماً لم يصير مقيماً لأنه لم ينو الإقامة في أحدهما خمسة عشر يوماً مفهوم هذه المسئلة أنه لو نوى في أحدهما خمسة عشر يوماً صار مقيماً بحيث للمسافر إذا دخل مكة واستوطنها أو أراد الإقامة فيها شهراً مثلاً فلا شك أنه يصير مقيماً ولا يضره حيث خرج إلى منى وعرفات ولا تنتقض إقامته إذا لا يشترط تحقق كونه خمسة عشر يوماً متوالية بها بحيث لا يخرج منها وإلا أعلم (ولو خطب قبل الزوال أو لم يخطب أصلاً صح الجميع) أي لأن الخطية ليست من شرائط صحة الجميع بل هي سنة (وأما) أي برك السنة وإقامتها قبل وقتها المسنون وقبل يمين الخطبة (ويكره التنفل بعد أداء العصر في وقت الظهر) وكان الأولى أن يقول ولو في وقت الظهر لأنه صلاه في وقت المشروع له وقد كره الشارع الصلاة بعده مطلقاً فلها لو أخر فرض العصر عن وقته لا يكره التنفل في وقته فعلة الكراهة ليست وصول وقت العصر بل كون الوقت بعد حصول العصر (صرح به بعضهم) وهو مومم أنه جائز عند بعضهم كإدلاله عليه قوله في الكبير وأعلم أنه هل يكره التنفل بعد أداء العصر في وقت الظهر فهذا مشعر بأنه متردد في ذلك مع أنه نقل ما في نظم القرائن لأنه لا ينتقل بعده وعبارته ولا نفل بعد العصر في عرفات هـ وقد جمعت والظاهر ما يتغير وفي شرحه أسند المسئلة إلى القنية (ولا يصح أداء الجمعة بمرة) أي لكونها غير مصر ولا تصير مجمع الحقائق فيها لعدم البيوت والمساكن بخلاف منى فلها وإن كانت قرية لا يجوز الجمعة بها في غير موسم الحج عندنا على خلاف ما ساقى بيانه وأما ما حكى القرطبي عن أبي حنيفة وأبي يوسف جواز الجمعة بعرفات فهو غلط لأنه كيف يتصور أنه صلى الله عليه وسلم في حجة

(١) قوله فانك مقيم بمكة: قال العلامة الشامي في رد المحتار أقول ويظهر من هذه الحكاية أن نيته الإقامة لم تعمل عملها إلا بعد رجوعه لوجود خمسة عشر يوماً بلانية خروج في أثنائها بخلاف ما قبل خروجه إلى عرفات لأنه لما كان عازماً على الخروج قبل تمام نصف شهر لم يصير مقيماً ويحتمل أن يكون جدد نية الإقامة بعد رجوعه وهذا سقط ما أورده العلامة القاري الخ ووجه السقوط أن التوالت لا يشترط إذا لم يكن من عزمه لخروج إلى موضع آخر لأنه يكون ناوياً الإقامة في موضعين نعم بعد رجوعه من منى صحت نيته لزمه على الإقامة نصف شهر في مكان واحد وإلا أعلم اه بحروفه وقال العلامة الشامي في منحة الخالق على البحر الرائق بعد نقل عبارة العلامة علي القاري المذكورة أقول وكذا استشكل العلامة ابن أمير حاج قوله إنك مقيم ثم أجاب بأنه سماه مقيماً بناء على زعمه الأول وأقول وبالله التوفيق لإشكال أصلاً فان المفهوم من هذه الحكاية أنه إذا نوى الإقامة بمكة شهراً ومن نيته أن يخرج إلى عرفات ومنى قبل أن يمكث بمكة خمسة عشر يوماً لا يصير مقيماً لأنه يكون ناوياً لإقامة مستقبلية فلا تعتبر فإذا رجع من منى وعرفات إلى مكة وهو على نيته السابقة صار مقيماً لأن الباقي من الشهر أكثر من خمسة عشر وهنا كذلك لأن فرض المسئلة أنه دخل في أول الشهر ومعلوم أن الحاج يخرج في اليوم الثامن إلى منى ويرجع إلى مكة في اليوم الثاني عشر فلما دخل مكة أول العشر ونوى إقامة شهر لم تصح نيته أول المدة لأنه لا يحصل له إقامة خمسة عشر يوماً إلا بعد رجوعه من منى فلذا أمره صاحب الإمام بالقصر أول المدة وبالتمام بعد العود لأنه لما عاد إلى مكة وهو على نيته السابقة كان ناوياً أن يقيم فيها عشرين يوماً بقية الشهر هنا مظهره وإلا أعلم اه بخروفيه فافهم اه تحرير الشيخ عبدالحق

الوداع لم يصل صلاة الجمعة بها ويجوز أحد من الأئمة جوازها بالهم إلا أن يقال بتداخل خطبة السنة في خطبة الجمعة (فصل في شرائط جواز الجمع) منها تختلف فيها ومنها متفق عليها واختلف أن الجمع سنة أو مستحب وأما ما وقع في بعض الناسك من أن تقديم العصر عند أبي حنيفة واجب لصيانة الجماعة فينبغي أن يحمل على الوجوب القوي بمعنى الثبوت (الأول تقديم الإحرام بالحج عليها) وفيه إجماع إلى أنه لو كان محرمًا بالعمرة عند أداء الظهر محرمًا بالحج عند أداء العصر لاجتزائه الجمع كما هو عند أبي حنيفة خلافًا لهم ولو كان محرمًا بالعمرة عند الصلاتين لم يجر عند الكل (لأن صلى الظهر) أي بجماعة مع الإمام وهو حلال (ثم أحرم بالحج وصلى العصر لم يجر العصر) أي إلا في وقتها كما في ظاهر الرواية عند أبي حنيفة خلافًا لها فهذا من المختلف فيه والمتفق عليه هو وجود الإحرام بالحج في العصر (وقيل يشترط كون الإحرام قبل الزوال) وهذا ضعيف لأن الصحيح على ما قاله الزيلعي هو أنه يكفي بالتقديم على الصلاتين لحصول المقصود (الثاني تقديم الظهر على العصر حتى لا يجوز تقديم العصر على الظهر) وهذا من المتفق عليه ووجه ظاهر ولا يتصور أن يفعل بخلافه إلا سهواً أو نسياناً فلذا قال (ولو صلى الإمام الظهر والعصر فاستبان) أي ظهر وتبين (أن الظهر) أي صلاته (حصلت قبل الزوال والعصر بعده وأن الظهر صلى بغير وضوء والعصر به) أي بوضوء مجدد أو غيره (بلزمه إعادتهما جميعاً. الثالث الزمان وهو يوم عرفة) أي بعد الزوال قبل دخول العصر وهو متفق عليه وكذا قوله (الرابع المكان وهو عرفة وما قرب منها) الصحيح أن يكون المكان خارجاً لعملة صلى الله عليه وسلم ولما ذكر الحيازي في ضمن تعليل وهو سلنا أن جواز التقديم للحاجة إلى امتداد الوقوف لكن المتفرد غير محتاج إلى تقديم العصر لاستدامة الوقوف لأنه يمكنه أن يصلي العصر في وقته في موضع وقوفه إذ لا يتقطع وقوفه بالصلاة بخلاف المصلين بجماعة حيث لا يمكنهم أداء الصلاة بالجماعة في الموقف لأنه موضع هبوط وصعود لا يمكن تسوية الصفوف فيها فيحتاجون إلى الخروج منه والاجتماع لصلاة العصر فيه فيتقطع وقوفهم وامتداد الوقوف إلى غروب الشمس واجب انتهى لكن فيه أن الصلاة بالجماعة ممكنة في الموقف أيضاً لسعة مواضع عرفات واستمرارها لا يمكن فيها من الجهات وإنما المبوط والصعود عند جبل الرحمة وعرفات كلها موقف للإبطن عرفة مع أن تسوية الصفوف سنة تسقط عند الضرورة على أن العبادة في أثناء الوقوف الذي هو من جملة الطاعة أفضل فتركه صلى الله عليه وسلم واختار الجمع بالجماعة خارج عرفة لإدخاله للحرج عن الأمة فانه نبي الرحمة وقد وسع في شرائط محبة الرقة، والحاصل أن المكان هو مكان ما كان صلى الله عليه وسلم صلى فيها وجمع بين الصلاتين بها ويلحق به ما في معناه مما قرب من عرفات من سائر الجهات لإيقاعه في عرفات وبهذا تبين لسادق المصنف في الكبير كذا ذكروا المكان ولم يبينوا أي موضع هو، أما عرفات فلا شك فيه وأما خارجه فهل يصح الجمع فيه أم لا ثم أغرب وأتى بما ذكر عن الحيازي ظناً أنه حجة له وهو عليه كما لا ينبغي علي من أدباً أدى مسكناً (الخامس الجماعة فيها) وهذا عند أبي حنيفة خلافًا لما (فصل في الظهر وحده والعصر مع الجماعة أو بالعكس أو صلهاما وحده) أي متفرداً فيها (لا يجوز العصر قبل وقته) أي عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف وعندهما لا يجمع بينهما المتفرد أيضاً ثم حكم الجماعة مع غير الإمام الأكبر أو نائبه كحكم المتفرد قوله (السادس الإمام الأعظم أو نائبه) فلو صلى بهم رجل بغير إذن الإمام) أي وجمع بينهما (لم يجر العصر) أي عند أبي حنيفة وجاز عندهما (ولو أدرك ركعة من كل واحدة من الصلاتين مع الإمام جاز) وبانه أدرك ركعة من الظهر ثم قام الإمام ودخل في العصر فقام الرجل يقضي ما فاتته من الظهر فلما فرغ منه دخل في صلاة الإمام أي العصر وأدرك شيئاً من كل واحدة من الصلاتين مع الإمام جاز له تقديم العصر بلا خلاف ولو صلى الظهر بجماعة لكن لامع الإمام لم يجر تقديم العصر عنده وهو الصحيح خلافًا لها، ثم من الشرائط المختلف فيها أن يكون أداء الصلاتين جميعاً بالإمام أو نائبه عند أبي حنيفة حتى لو صلى الظهر مع الإمام ثم العصر بغيره أو بالعكس لم يجر العصر له إلا في وقتها قال الطرابلسي وعن محمد فيها إجازات أميرهم وليس فيهم خوسلطان فقدموا رجلاً أقام بهم الجمعة جاز فنهنا إذا قدموا رجلاً يصلي بهم بجزءه وتعبه المصنف في الكبير لقوله ويمكن أن يقال إن هذا الجمع ليس كالجمعة لأنها فرصة فلزم يقدموا أحداً فانهم القرض تقيت العذر

وكثرة اتباعه وكال ملته وصدر عنه أيضا هذا الدعاء يوم الأحزاب وقت محته وشدة أحوال أمته للاشعار بأن الدنيا لا عبرة بها ولا نعيم. بأنه لا يدوم شرها كما لا يدوم خيرها وروى ابن أبي شيبة موقفا عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه إذا صلى العصر ووقف برفة رفع يديه ويقول الله أكبر لله الحمد ثلاثا لا إله إلا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد اللهم اهدني بالهدى وتقى وفي رواية واعصني بالقوى واغفر لي الآخرة والأولى ثلاث مرات اللهم اجعله حجا مبرورا وذنباً مغفورا ثم يرد يديه فيسكت قدر ما يقرأ إنسان فاتحة الكتاب ثم يعود ويرفع يديه ويقول مثل ذلك حتى أفاض وأخرج الترمذي وابن خزيمة والبيهقي عن علي رضي الله تعالى عنه قال كان أكثر دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم عشية يوم عرفة اللهم لك الحمد كالذي نقول وخيرا مما نقول اللهم لك صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي وإليك مآتي ولك ربي ترائي اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر ووسوسة الصدر وشتات الأمر اللهم إني أسألك من خير ما تجي به الربيع وأعوذ بك من شر ما يجي به الربيع وأخرج الطبراني في الدعاء عن ابن عمر أنه كان يرفع صوته عشية عرفة يقول اللهم اهدنا بالهدى وزينا بالقوى واغفر لنا في الآخرة والأولى ثم يخفص صوته ويقول اللهم إني أسألك رزقا طيبا مباركا اللهم إنك أمرت بالدعاء وفتيت على نفسك بالاجابة وإنك لا تخلف الميعاد ولا تنك عهذك اللهم ما أحببت من خير لحبي إلينا ويسره لنا وما كرهت من شيء فكرهه إلينا وجنبناه ولا تنزع منا الإسلام بعد إذ هديتنا وأخرج الطبراني في الدعاء عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كان من دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم عشية عرفة اللهم إنك ترى مكاني وتسمع كلامي وتعلم سرى وعلائي ولا تخفى عليك شيء من أمري أنا البائس الفقير المستغيث المستجير الوجه الشفق المقر المعترف بذنبي أسألك مستلة المسكين وأتبت إليك ابتال المذنب الدليل وأدعوك دعاء الخائف المضطر من خضعت لك رقبته وفاضت لك عيناه ونخل لك جسده وورغم الله اللهم لا تجعلني بدعا لك ربي شقيا وكفي رفا رحيا يا خير المستولين ويا خير المطيعين وأخرج البيهقي في الشعب عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من مسلم يقف عشية عرفة بالموقف فيستقبل القبلة بوجهه ثم يقول لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير مائة مرة ثم يقرأ قل هو الله أحد مائة مرة ثم يقول اللهم صل على محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد وعلينا معهم مائة مرة إلا قال الله تعالى يا ملائكتي ما جزاء عبي هذا سبحي وعلاني وكبري وعظمي وعرفي وأتني على وصلي على نبيي أشهدوا يا ملائكتي أني قد غفرت له وشفعته في نفسه ولو سألتني عبي لشفعته في أهل الموقف انتهى ولعل بعض العلماء أخذوا من هذا الحديث أنه يقال في الموقف سبحان الله مائة مرة والحمد لله مائة مرة والله أكبر مائة ولاحول ولا قوة إلا بقائمة مائة والاستغفار مائة وأخرج ابن أبي شيبة وغيره عن علي كرم الله وجهه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر دعائي ودعاء الأنبياء قبل برفة لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يجي ويميت وهو على كل شيء قدير اللهم اجعل في سمعي نورا وفي قلبي نورا اللهم اشرح لي صدري ويسر لي أمري وأعوذ بك من وساوس الصدر وفتنات الأمر وعذاب القبر اللهم إني أعوذ بك من شر ما يلج في الليل وشر ما يلج في النهار وشر ما تنهب به الريح وشر بوائق الدهر وأخرج الجندی عن ابن جريج قال قال بغتي أنه كان يأمر أن يكون أكثر دعاء المسلم في الموقف ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار (فقف) أي الإمام وغيره (هكذا) أي مستقبلا داعيا (إلى غروب الشمس) لما أخرجه البيهقي في الشعب عن بكير بن عتيق قال حججت فتوسمت رجلا أهدنى به فإذا سالم بن عبد الله في الموقف يقول لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد الحمد لله وهو على كل شيء قدير لا إله إلا الله وحده ونحن له مسلمون لا إله إلا الله ولو كره المشركون لا إله إلا الله ربنا ورب آبائنا الأولين ثم يزل يقول هذا حتى غابت الشمس ثم نظر إلى وقال حدثني أبي عن أبيه عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يقول تبارك وتعالى من شفه ذكرى عن مسئلي أعطيت أفضل ما أعطى السائلين انتهى وفيه إسماء إلى دفع إشكال مشهور وهو أنه صلى الله عليه وسلم قال أكثر دعائي ودعاء الأنبياء قبل برفة

لا إله إلا الله وحده لا شريك له الخ مع أنه ليس فيه دعاء (١) فأشار إلى جوابه بأن الله تعالى يعطى على هذا التاء أفضل ما يعطى على الدعاء وأجيب أيضا بأن غرض التاء هو تعرض الدعاء بل هو أبلغ في مقام الاعتناء لكرثيد الأول أن المراد به مطلق الذكر ما أخرج ابن أبي شيبة عن صدقة بن يسار قال سألت مجاهدا عن قراءة القرآن أفضل يوم عرفة أم الذكر قال لا بل قراءة القرآن انتهى ويؤيده ما روى عنه صلى الله عليه وسلم من شغله القرآن (٢) عن ذكرى ومستقى أعطيه أفضل ما أعطى الذاكرين والسائلين هذا وأخرج ابن أبي الدنيا في كتاب الأساحي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال وهو يعرفات لأدع هذا الموقف ما وجدت إليه سبيلا لأنه ليس في الأرض يوم أكثر عتقا للرقاب فيه من يوم عرفة فأذكروا فيه من قول اللهم أعق رقبتي من النار وأوسع لي في الرزق الحلال واصرف عني فسقة الجن والإنس فإنه عامة ما أدعوه به ويروي عن الفضيل بن عياض أنه لم يزد عشية عرفة على واسوأتاه منك وإن غفرت لي (ويلى) أى الواقف (ساعة لساعة) أى بعد ساعة (في أثناء الدعاء) أى جنسه من الدعوات فإن التلبية حال الإحرام من أفضل العبادات (ويلهم) أى الإمام القوم (المناسك) أى مناسك الحج والظاهر أن هذا مستدرك لأن محل التسليم وقت الخطبة المهدودة اللهم إلا أن يحمل على أنه إذا سئل عن شيء من المناسك في أثناء الدعاء هنالك (وليحتمل في أن يقطر من عينه قطرات فإنه دليل الإجابة) وعلامة السعادة كما أن خلافه أمارة القساسة فإن لم يقدر على البكاء فليبتك بالتضرع والدعاء (وليكن على طهارة) أى ظاهرة وباطية (وليبتاعد من الحرام) أى من استعماله (في أكله وشربه ولبسه وركوبه ونظره وكلامه وليحذر من ذلك) أى من مجموع ما ذكر (كل الحذر) أى خصوصا في ذلك اليوم المعتبر (وليحتمل في أن يصادف) أى يجد ويوافق (موقف النبي صلى الله عليه وسلم) أى إن تيسر من غير حصول ضرر وإلا فقد قال صلى الله عليه وسلم وقفت ههنا وعرفات كلها موقف إلا بطن عرنة (قيل هو) أى موقف النبي الأعظم صلى الله عليه وسلم (التجوة) بفتح الفاء وهى الفرجة وما اتسع من الأرض (المستطبة) أى المرتفعة بالنسبة إلى سائر أرض عرفات (التي عند الصغرات السود الكبار عند جبل الرحمة بحيث يكون الجبل يمينك) وأما ما في بعض النسخ موقفا لما في الكبير من زيادة قبالتك يمين فصد عن غير يقين ثم اليمين مقيد بقوله (إذا استقبلت القبلة والبناء المربع) أى الموضع في رأس اليمين (عن يسارك قليل وراه) أى وراء ذلك الموقف (فإن ظفرت بموقفه الشريف فهو النفاة في الفضل والاقف ما بين الجبل والبناء المذكور على جميع الصغرات والأماكن التي بينهما فعلي سهلها تارة وعلى جبلها) الأولى وعلى حزنها بمعنى صعبها (أخرى رجاء أن تصادفه فيفاض عليك من بركاته) أى بركات موقف النبي صلى الله عليه وآله وسلم لكن قد يقال هذا لم يقع من السلف

(١) قوله مع أنه ليس فيه دعاء: قيل لابن عيينة هذا ثناء فلم يسمه رسول الله صلى الله عليه وسلم دعاء فقال التناء على الكريم دعاء لأنه يعرف حاجته فتح، قلت ويشير بهذا إلى خبر من شغله ذكرى عن مستقى أعطيه أفضل ما أعطى السائلين ومنه قول أمية بن أبي الصلت في مدح بعض الملوك

أذكر حاجتي أم قد كفاني ثناءك إن شيمتك الحياة

إذا أتى عليك المرء يوما كفاه من تعرضك التناء

أورد المختار (٢) قوله من شغله القرآن: قال الإمام الكبير أبو محمد قاسم المعروف بالشاطبي الأندلسي في الشاطبية

روى القلب ذكر الله فاستق مقبلا ولاتد روض الذاكرين فتمجلا

وأثر من الآثار مثاة عذبه ومأمته العبد حسنا وموتلا

ولا عمل أنجى له من عذابه غداة الجزا من ذكره متقبلا

ومن شغل القرآن عته لسانه ينل خير أجر الذاكرين مكملا

وما أفضل الأعمال إلا اقتاحه مع الحتم حلا وارجمالا موصلا اهـ

ولم يحفظ من آفة الخلف مع ما فيه من تغير الحال وتشويش البال فالأولى أن يقف في مقام يحصل له الحضور من غير فتور ولا قصور وأما صود الناس لجبل فليس له أصل أصلاً وحرص الناس على الوقوف فيه ومكثهم عليه قبل وقته وبعده وإفاد التيران عليه لية عرة واختلاط الرجال والنساء يومها من البدع المستنكرة هذا وأخرجه الطبراني في الأوسط عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أفاض من عرفات وهو يقول (إليك تمدد قلقي وضيقها مخطافا دين الناصري دينها) كذا في الدر المنثور قال صاحب القاموس تلقى وضيقها بطانها هـ إلا وفي النهاية الرضين بطلان منسوج بعضه علي بعض يشد به الرجل البعير كالخزام للسر

(فصل في شرائط صحة الوقوف) أي من سبق الإحرام وغيره وقد افترض منه وهو ساعة وقته (والواجب) كالاستنامة بعده (وسنته) كالغسل (ومستحباته) كدعوته (ومكروهاته) كالنفقة في حاله (أما شرائطه) أي الحصة (فالأول) أي منها (الإسلام) فلا يصح وقوف الكافر (كما سبق) (الثاني الإحرام) لزوم تحقيق الإحرام ووجود الإسلام بسبب النية والتلبية فانها فرضان فيه ولذا لا يجوز الإحرام قبل الإسلام بخلاف سائر شرائط الأحكام كالوضوء قبل الصلاة فان النية ليست بشرط لها عند علمائنا الأعلام ثم المراد الإحرام (بمحج) أي لا بعمرة (محج) أي معتبر شرعاً (غير فائت) يدل عنه أو يبان منه لكن فيه أن لا يقال من شرائط صحة الوقوف عدم فوت وقته بل يقال من شرائط صحة وقفه وقوعه في وقته فلا يجوز قبله ولا بعده من أن الوقت جعل شرطاً برأسه كما سيجيء في محله وكذا قوله (ولا فاسد) لا يتخلو عن نوع مسامحة لأن الشرط حكم وجودي قدماً لا يتعلق به أمر عدوي تأخراً (فقر) وقته غير محرم) أي مطلقاً (أو محرماً بعمرة أو محرماً بمحج فائت لم يصح وقفه^(١)) إن كان المراد بمحج فائت أي فائت الآن بأن سبق له الوقت وخرج زمانه فهذا لأبأس بل لكن أخذه من العبارة خفي جداً مع أنه إذا تحلل الفائت بعمرة ثم أحرم بمحج صح إحرامه ويتحقق شرط وقفه في قابل وإن كان المراد بمحج فائت لم يقل ذلك قوله لم يصح لصحة وقفه حينئذ وكذا الكلام في قوله (وكذا لو وقف بإحرام حج فاسد) ثم قوله (لم يسقط به الحج) بحث خارج عما نحن فيه لأن الكلام في صحة الوقوف وعدمها (وإن لزمه المضي) وفيه أنه إذا لم يصح الشيء^(٢) فكيف يلزمه المضي فيه والحاصل أنه أراد أحرم وأفسد إحرامه بالجماع قبل الوقوف لا يصح وقفه بعد ذلك كإحرامه وإن كان يلزمه الوقوف والمضي في بقية أمهاله ثم القضاء من قابل وخلاصته أن فساد الحج ليس كفساد الصلاة وبقي صورة أخرى وهي أنه لما أفسد إحرامه بالجماع قبل وقفه فلو أحرم بمحج بعد لا يصح له ذلك (الثالث المكان) أي عرفات (فقر أخطأه) أي فضلاً عن نعمته ونسيانه وجهه (لم يجوز وقفه بغير عرة) أي ولو يعطى عرة (الرابع الوقت) أي الزمان (وأوله زوال الشمس يوم عرة) أي حقيقة أوحكاماً كقدم وهذا عند الأئمة الثلاثة خلافاً للحنابلة فان زمان الوقوف عندهم يصح في يوم عرة مطلقاً وإنما السنة بعد الزوال والله أعلم (وأخره طلوع الفجر الثاني) أي الصادق المبرر عنه بالصبح المستبشر دون المستطيل المشبه بذهب السرحان للمسعى بالصبح الكاذب (من يوم النحر) وهذا من المتفق عليه عند الأئمة (الخامس كونه يوم عرة في وقته) الظاهر أن هذا ركنه لعدم تصوره بدونه نعم وقته وشرطه ثم كونه فيه يكفي لحصول الفرض الذي هو الركن (ولو لحقة) أي ساعة لغوية (سواء كان نواحي) أي الوقوف أو الحج (أولاً)

(١) قوله أو محرماً بمحج فائت لم يصح وقفه : قال القاضى عبيد في شرحه أى مطلقاً بالاجماع لما علمت أن أداء الحج بإحرام الفائت لم يصح لما قدمنا أن الأداء من طام الإحرام شرط لصحة الوقوف والحج فلو أحرم بمحج فائت ثم استمر على إحرامه إلى السنة الثانية ووقف به من غير أن يجد إحراماً آخر لهذه السنة لم يصح حجه خلافاً لما توهمه الشارح هذا مراد الشيخ لا ما قال من اليوم البعيد في هذه العبارة تأمل اه حجاب وقاد دلا أخون جان قوله فلا بأس به فيه أنه غير متصور لأنه إذا فاته الوقت كيف يقال إنه وقف وإن أراد أنه وقف بعد الوقت فهو راجع إلى الشرط الرابع اه (٢) قوله وفيه أنه إذا لم يصح الشيء الخ : هذا متدفع بقوله والحاصل فالأيراد تنبيهه بلا حائل اه داملاً

أى لا يكون نايوا لكن بشرط تقدم إحرامه (عالمه بأنه) أى بأن مكانه (عرة) وكذا حكم زمانه (أو جاهلا) أى غافلا أو مشتغلا عنه (نائما أو يقظان) أى مستيقظا مستنبها (مفيقا أو مغنى عليه مجنونا) كان حقه أن يقول عاقلا أو مجنونا لأن الاعباء مرض ينشئ العقل وينليه والمجنون عارض يسلبه وتقدم ما يتعلق بهما من جهة إحرامهما (أو سكران) أى بوجه مشروع أو بغيره وكان حقه أن يقول صاحيا أو سكران لا كما قال في الكبير عاقلا أو سكران (بجنازا) أى مارا غير واقف (مسرا) كان الأولى أن يقول أو مسرا ثلاث يوم أن يكون وصفا لمسرا مفيدا قيدا احترازيا (طائما أو مكروها عددا أو جنبا حائضا أو نفساء) وكذا سائر الشروط المعتبرة في صحة الصلاة من كونه عاريا أو لابسا أو قائما أو جالسا (ليلا) أى ليلة النحر الذى إلى الوقتة إلى طلوع الفجر (أو نهارا) أى بعد الزوال إلى الغروب والأولى تقديم النهار على الليل وذلك لما في المحيط وغيره أن الليالي كلها تابعة لأيام المستقبل لا الأيام الماضية إلا في الحج فلينها في حكم الأيام الماضية كلية عرة تابعة ليوم التروية وليلة النحر تابعة ليوم عرة (وأما القدر المقروض من الوقوف فساعة لطيفة) أى لحقة قليلة وهى الساعة الثغوية دون التجوية والعرفية ثم لا يظهر فرق بين^(١) القدر المقروض وبين الشرط الخامس الذى هو كيوته بكرة في وقت ولو لحظة (وأما الواجب) أى فيه كما في نسخة يعنى الوقوف وهذا لمن وقف بكرة قبل الغروب لا مطلقا كما يدل عليه قوله (فدال الوقوف من الزوال إلى الغروب) والأولى أن يقال مدال الوقوف بعد تحققه مطلقا إلى الغروب وهذا الواجب نص عليه في البدائع وغيره مع ذلك أيضا صرح في المحيط وغيره بواجب آخر وهو قوله (ووقوف جزء من الليل) وهما متلازمان ولا يتصور أنه كما هو إلا في من وقف في آخر جزء من أجزاء بكرة بحيث إذا تحقق غيبة قرص الشمس صار من غير وقتها الحاصل أنه إذا وقف ليلا فلا واجب في حقه حتى لو وقف ساعة أو مر بركات ليلا لا يلزمه شيء لأن امتداده ليس بواجب على من وقف ليلا وأما إذا وقف نهارا فيجب عليه امتداده منه إلى حين الغروب وأما قوله في الكبير^(٢) فقدر الواجب عليه الامتداد من حيث تزول الشمس إلى أن تقرب فغير صحيح على إطلاقه بل مفيد بما إن وقف قبل الزوال أو عنده وأما أن وقف بعده فنحن يجب الامتداد (وأما سنة فالتسل) كما سبق (والخطبة) أى مسجد نمرة (وكرنبا) أى الخطبة (بعد الزوال قبل الصلاة والجمع بين الصلاتين) أى الظهر والعصر بشروطه ولا يخفى أن هذه الثلاثة ليست من سنن أصل الوقوف بل من سنن مستقلة لأن من تبعها بالوقوف فلذا عدها من منها ولذا قال (والتوجه إلى الوقوف بعده) أى بعد الجمع أو بعده ما ذكر من الجميع (بلا تأخير) وفيه أنه يجوز لمن يكون^(٣) بركات يوم عرة ويغوثه من أول الزوال لكنه مسمى بترك السنن إذا وقف يجب استدامته إلى الغروب وهذا مناقض لقوله الواجب مدال الوقوف من الزوال إلى الغروب فتدبر (والدفع مع الإمام) أى لاقيله (والإفاضة في الحال) أى ألا يمتد (بعد وقوف جزء من الليل) أى ولو تأخر الإمام بغيره أو بغيره (وأما مستحباته فلا كثر من التلبية) الظاهر أنه من مستحبات الاحرام ولعله عده من مستحبات الوقوف لزيادة الاهتمام (والثناء والذكر والاستغفار) أى المأثورة وغيرها (والتضرع) أى إظهار الضراعة والمسكنة (والخشوع) أى المقرون بالخضوع (وتقوية

أخون جان (١) قوله ثم لا يظهر فرق الخ: قال القاضي عيّد لا يخفى أن هذا بيان مقدار الفرض من الوقوف وذلك في شرائط صحة الوقوف اه تأمل اه حجاب وقال داملا أخون جان الفرق أن الركن هو الموعوض أى كون الشخص بكرة والشرط هو العارض أى حصول الوقوف وعدم تصوره بدونه لكون هذا العارض لازما قائم اه (٢) قوله وأما قوله في الكبير الخ: إن عيادته في المتوسط مساويتها في الإطلاق فكيف يحمل ما هنا خلاف الأولى وما في الكبير غير صحيح فتأمل اه حجاب (٣) قوله وفيه أنه يجوز لمن يكون الخ: تأمل معناه وقال القاضي عيّد في شرحه لهذا الكتاب وفي الشرح كلام لإطائل نعمه فتدبر اه حجاب وقال داملا أخون جان على قول الشاويح فتدبر ما نصه تدبر فلم يظهر لي المراد ولا درست كيفية ورود الإبراد لأن كلام المصنف كان في الإمام وبين منه بخارج عرفات فالسنة في حقه بعد الجمع بين الصلاتين التوجه بلا تأخير للوقوف فإن أخروا التوجه أساوا ترك السنة ويجب عليهم الوقوف بعد وأما من

الرجاء) أى غلبة الظن بقبول الدعاء (والوقوف بقرب الإمام) أى إن كان في قربه قرب بالمقام (وخلفه) أى مع قربه وكذا بينه وبينه ويجوز أن يدعى (وكونه) أى كون الراقب (راكبا أو الزول مع الناس) كما سبق (والترجى إلى القبلة) وهى عين الكعبة والبطية (والاستعداد للوقوف قبل الزوال) أى بالفراغ عن الاشتغال لحضور البكال وحصول الحال (والنية) أى نية الوقوف بقلبه (ورفع اليدين) أى إلى جهة السماء التى هى قبلة مطلق الدعاء (للدعاء) أى لأجله كما هو من أدائه (وتكرار الدعاء ثلاثا واقتناحه وختمه بالحمد والصلاة) وهذه الثلاثة أيضا من مستحبات مطلق الدعاء (والطهارة) أى الظاهرة والباطنية (والصوم لمن قوى) أى قدره بلا مشقة حاصلة لديه (والفطر للضعيف) أى العاجز عنه وعن القيام بالدعاء وعن سعة التحمل بظيق الخلق المؤدى إلى أن يكون مؤذى الخلق وأما ما فى الحاتمة ويكره صوم يوم عرفة بعرفات وكذا صوم يوم التروية لأنه يجزئه عن أداء أفعال الحج فىنى على حكم الأغلب فلا ينافيه ما فى الكرماتى من أنه لا يكره للحاج الصوم فى يوم عرفة عندنا إلا إذا كان يضعفه عن أداء المناسك فينتد تركه أولى وفى الفتوى إن كان يضعفه عن الوقوف والدعوات فالمستحب تركه وقيل يكره أى صومه وهى كراهة تنزيه ثلاثا يسهل خلقه فى وقفه فى محذور أو محذور وكذا صوم يوم التروية لأنه يجزئه عن أداء أفعال الحج انتهى وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم أفطروا يوم عرفة مع كمال القوة إلا أنه أراد دفع الحرج عن الأمة لكنه لم يمتدح أحدا من صومه فلا وجه لكراهته على الإطلاق بل لا بد أن تهدى بالتنزيه على الوجه المشروع فى تقدمه والله أعلم (والبروز) أى الظهور (لشمس الالمن) فى نفسك أى النجاء ولا يستغل من الشمس فى الموقف إذا لم يشغل ذلك عن دعائه (وترك الخاصصة) وهى المجادلة المتأخرة مع المكاري والرفقة بحيث يجرى إلى البداءة ونحوها من الخاصصات الدينية بخلاف المضاجات فى الأمور الدينية (والاكثار من أعمال الخير) من إطعام الطعام وسق الشراب والتصدق على الفقراء والاحسان إلى الجيران والترحم على المساكين واعتناق الرقاب وأمثال ذلك (وأما مكروهاته فتأخير الراح إلى الموقف بعد الجمع) أى ترك النية (والوقوف بعرة^(١)) والصحيح أنه لا يجوز وهذا قول ضعيف ينسب إلى الإمام مالك كما صرح به الكرماتى بأنه يجوز الوقوف بها حيث قال قال مالك فى من عرفة حتى لو وقف بعرة أجزاء وعليه دم كذا روى القاضى أبو الطيب عن مالك وهذا خلاف مذهب الفقهاء جميعا ونص أصحابه أنه لا يجوز أن يقف بعرة كما هو مذهبنا انتهى ونقل القرافي فى من نص بين المالكية اتفاق الأربعة على عدم جواز الوقوف بعرة فأفهم واغتموا فيه سبحانه أعلم وقال ابن المأمون وأعلم أن ظاهر كلام القدوري والمدائبة وغيرهما فى قولهم عرفة كلها موقف إلا يطين عرفة ومزدلفة كلها موقف إلا وادى تحسر أن المكانيين ليسا بكان وقوف فلز وقف فيهما لا يجوز كما لو وقف فى منى سواء قلنا إن عرفة ومحسرا من عرفة ومزدلفة أولا وبكذا ظاهر الحديث وكذا عبارة الأصل عن كلام محمد ووقع فى البدائع حيث قال وأما مكانة بينى الوقوف بمزدلفة فيجزئ من أجزاء مزدلفة إلا أنه لا يبنى أن ينزل فى وادى محسر وروى الحديث ثم قال فلو وقف بأجزاء مع الكرامة فذكر مثل هذا فى بطن عرفة أعنى قوله إلا أنه لا يبنى أن يقف فى بطن عرفة لأنه عليه السلام نهى عن ذلك وأخبر أنه وادى الفيضان انتهى ولم يصرح فيه بالأجزاء مع الكرامة كما صرح به فى وادى محسر ولا يبنى أن الكلام فيهما واحد وما ذكره غير مشهور من كلام الأصحاب بل الذى يقتضيه كلامهم عدم الإجزاء (والنزول على الطريق والمطبة قبل الزوال) لاستلزام ما ترك الستة (والوقوف مع الغفلة) إلا أنه ليس فيه الاساءة لأن ترك الغفلة خصلة مستحبة فكرهته تنبيهية وتأخير الأفاضة بعد الترويب) أى من غير ضرورة (والترجى قبل الترويب) وهو خلاف الأولى لأنه يجوز له أن يتوجه قبل الترويب إلا أنه لا يخرج من أرض عرفة قبل الترويب لاسيما إذا كان بعين الوجه فإنه حينئذ لا يتوجه إليه مطلق الكراهة وإن كان مزاده بالتوجه الأفاضة بالخروج قبل الترويب فهو حرام موجب لدم لكن قوله بطريق الوصول (وإن لم يتجاوز حدود عرفة) صريح فى إرادته المعنى الأول فتأمل (وأداء المغرب بعرة) وكذا أداء المشايخ أحكهما فى الطريق قبل وصوله

كان بمنزلة يوم عرفة فلا يتصور فى خفيه تأخير التوجه اه (١) قوله والوقوف بعرة: يوجد فى المتن المجردة عليه ما نهى والصحيح أنه لا يصح ثم رأيت ما تابا فى المسألة التى شرح عليها الشيخ جليل الدين المرشى وكذا سقطت من

إلى مزدلفة في وقت العشا وكان ينبغي أن يقال إنه حرام لأن الجمع بمزدلفة واجب وأداؤه حاشيت فاسد إلا أنه لما كان التدارك يمكنه بإعادته بمكانه وزمانه عد مكروها ثم فساده موقوف لأنه يجب عليه الإعادة لما لم يطلع الفجر فإذا لم يعدها انقلب صحتها وهذا بمقتضى قواعدها وأما في مذهب الشافعي فيجب على المكي أن يصلي المغرب في وقتها والمسافر غير في إفرادها وجهها مع غيرها جمع قديم أو تأخير (والإيضاح) أي الاسراع في السير راكبا أو مائيا وفيه اختلاف كثير قيل كما قال (إن أدى إلى الإيذاء) فلا إيضاح مكروه والإيذاء حرام والحاصل أنه إذا دفع الإمام والناس فليهم السكنة والوقار وإن وجد فرجة أسرع من غير أن يؤذى أحدا في المحيط لأن اسراع الكل يؤدي إلى إيذاء البعض فيكره حتى إن أمكنه الاسراع بلا إيذاء فالسنة أن يسرع فيبقى بذلك الخواص لا العوام وفي مبسوط شمس الأئمة زعم بعض الناس أن الإيضاح فيه سنة ولنا قول به انتهى ولا منافاة بينهما على ما توهم المصنف وقال في الكبير وعلى هذا أكثر المتون والشروح كالحداية والبدائع والمجمع والعناية والفتح والكفاية وعلى الأول صاحب المحيط والكرمانى والزيلى والطرابلسى والشنى انتهى ووجه عدم المناقاة أن من يقول بالإيضاح سنة يشترط أن لا يقرب عليه أذية وأمان شاهد الإيضاح في هذه الأيام من الخواص والعوام كالانعام فلا يتوقف عن الإلقاء بأنه حرام (والدفع قيل الغروب حرام) أى موجب للدم وفيه تفصيل مذكور يأتي في فصله

(فصل في حدود عرفة^(١)) وفيه اختلاف كثير قيل كما قال الحد الأول ينتهى إلى جادة طريق الشرق كما في نسخة

نسخة الشارح رحمه الله أصحاب (١) قوله فصل في حدود عرفة : قال الإمام النووي في شرح المذهب وأما حد عرفات فقال الشافعي رحمه الله هي ما جاوز وادى عرة بين مضمومة ثمراء مفتوحة ثم نون - إلى الجبال القابلة بما يلي بساكن ابن عامر هذا نص الشافعي وتابعه عليه الأصحاب وقتل الأزرقي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال حد عرفات من الجبل المشرف على بطن عرة إلى جبال عرفات إلى وصيق - بفتح الواو وكسر الصاد المهملة وآخره قاف - إلى ملتقى وصيق ووادى عرة قال بعض أصحابنا لفرقات أربع حدود أحدها ينتهى إلى جادة طريق الشرق والثاني إلى حافات الجبل الذى وراء أرض عرفات والثالث إلى البساكن التى تلى قرية عرفات وهذه القرية على يسار مستقبل الكعبة إذا وقف بأرض عرفات والرابع ينتهى إلى وادى عرة قال إمام الحرمين ويعطيف بمنعرجات عرفات جبال وجوها المقبة من عرفات وأعلم أنه ليس من عرفات وادى عرة ولا نمرة ولا المسجد المسمى مسجد إبراهيم وقاله أيضا مسجد عرة بل هذه المواضع خارجة عن عرفات على طرفها الغربى بما يلي مزدلفة ومنى ومكة هذا الذى ذكرته من كون وادى عرة ليس من عرفات لا خلاف فيه نص عليه الشافعي واتفق عليه الأصحاب وأما نمرة فليست أيضا من عرفات بل بقربها هذا هو الصواب الذى نص عليه الشافعي في مختصر الحج الأوسط وفي غيره وصرح به أبو على البدينى والأصحاب ونقله الرافعى عن الأكرينى قال وقال صاحب الشامل وطائفة من عرفات وهذا الذى نقله غرب ليس بمعروف ولا هو في الشامل ولا هو صحيح بل إنكار الحسن ولما تقابقت عليه كتب العلماء وأما مسجد إبراهيم فقد نص الشافعي على أنه ليس من عرفات وأن من وقف به لم يصح وقوفه هذا نص به قطع الماوردى والمتولى وصاحب البيان وجهور الرافعى وقال جماعة من الخراسانيين منهم الشيخ أبو محمد الجوينى والقاضى حسين في تعليقه وإمام الحرمين والرافعى مقدم هذا المسجد من طرف وادى عرة لافى عرفات وآخره في عرفات قالوا فمن وقف في مقدمه لم يصح وقوفه ومن وقف في آخره صح وقوفه قالوا ويشهد ذلك بصخرات كبار فرشت هناك قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح ووجه الجمع بين كلامهم ونص الشافعي أن يكون زيد في المسجد بيد الشافعي هذا القدر الذى ذكره وأما أعلم قلت قال الأزرقي في هذا المسجد ذرع سبعة من مقدمه إلى مؤخره مائة ذراع وثلاث وستون ذراعا قال ومن جانب الأيمن إلى جانبه الأيسر من عرفة والطريق مائتا ذراع وثلاث عشرة ذراعا قال وله مائة شرفة وثلاث شرفات وله عشرة أبواب قال ومن حد الحرم إلى مسجد عرة ألف ذراع وستائة وخمس أذرع قال

(والثاني إلى جبال التي وراء أرض عرفات) أي يقبى إلى أطراف الجبال التي من ورائها (والثالث إلى البساتين التي تلي قرية عرفات وهذه القرية على يسار مستقبل الكعبة إذا وقف بأرض عرفات والرابع يقبى إلى وادي عرة)

(فصل في الدفع قبل الغروب) فإذا دفع قبل الغروب فإن جاوز حد عرة بعده أي يد الغروب (فلا شيء عليه) أي اتناها (وإن جاوزه) أي حد عرة (قبله فليدم) أي قابل للسقوط بالود إليه في وقته (فإن لم يصب أصلاً أي مطلقاً (أودع بعد الغروب لم يسقط الدم) لأنه لم يتدارك ماقامه من الإفاضة بعد الغروب (وإن عاد قبله فدفع) أي مع الإمام (بعد الغروب مقبلاً) أي الدم (على الصحيح) أي على القول الصحيح كما في التمتع وهذا هو المخلص والإقية إن استدامة الوقوف إذا كانت من الواجبات فينبى أن لا يسقط عنه الدم لعدم تداركها إلا أن يقال سقوط الدم عن ترك واجب (١) وهو لا ينافي وجوبه عن ترك واجب آخر (ولو تد) بفتح النون وتشديد الهمزة الميملة أي نهر (٢) أي بالقلبة عليه (بغيره) أي مثلاً (فأخرجه) أي خذله على خروجه اضطراراً (من عرة قبل الغروب لزمه دم) (٣) وفيه أن ترك الواجب لعدم سقوط الدم (وكذا لو تد بغيره) أي شرد وجهه (ففيه) أي صاحبه باختباره لا خذله

(فصل في اشتباه يوم عرة: وإذا التبس هلال ذي الحجة) أي اشتبهت غرته بسلخ ذي القعدة (فوقول بعد إكمال ذي القعدة ثلاثين يوماً ثم تبين شهادة) أي مقبولة وفي الكبير شهادة قوم (أن ذلك اليوم) أي الذي وقفا فيه (كان يوم النحر) على مقتضى الشهادة (فوقولهم صحيح وجهم تام) أي كامل غير ناقص استحياساً (ولا قبل الشهادة) أي بعده بخلافه حيث قالوا وبني الحاكم أن لا يسمع هذه الشهادة وإن كانوا عدولاً ويقول قدم سج الناس انصرفوا (ولو ظهر أنه يوم التروية (٤) أو الحادي عشر لا يجزئهم فيه) وفيه أن قوله ولو ظهر لا يتصور تقريباً ومن مسجد عرفات هذا إلى موقف النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ميل واهة أعلم. وأعلم أن عرة ونمرة بين عرفات والحرم ليستان واحد منهما وأما جبل الرحمة في وسط عرفات فإذا علت عرفات بعدد ما قتال المأوردى قال الشافعي حيث وقف الناس من عرفات في جوانبها وتواحيها وجبالها وسهلها وطبائعها وأوديتها وسوقها لتروية بني الحجاز أجزاء قال فأما إن وقف بغير عرفات من ورائها أو دونها عامداً أو نائياً أو جاهلاً بها فلا يجزئها وقال مالك يجزئها وعليه دم واهة أعلمه كلام الإمام النووي (١) قوله سقوط الدم عن ترك واجب: أي الوقوف يجزئ من الليل وقوله واجب آخر أي امتداد الوقوف إلى الغروب كأنه أراد أن ما قبله المصنف من سقوط الدم المزداد به سقوط دم ترك الوقوف يجزئ من الليل لادم ترك الامتداد بل هو لازم فلا يرد على المصنف ما أوردناه بقولنا فينبى الخ أقول على ما قرره لو لم يصب أصلاً لزم عليه الدمان ولم يقل به أحد وإن أعاد يد الغروب لزمه دم ترك الامتداد دون ترك الوقوف يجزئ من الليل موافقاً لما قاله وليس الكلام فيه وإنما الكلام فيما لو عاد قبل الغروب فعل القول الصحيح يسقط الدم الواحد الذي وجب بترك الامتداد لأنه تداركه في وقته وعلى القول المقابل للصحيح لا يسقط وجهه أن الواجب مد الوقوف إلى الغروب وقد فات ولم يتداركه فيقرر موجه وهو الدم وهذا الذي قاله الشارح ههنا إن استدامة الوقوف إلى قوله لعدم تداركها قد أجاب عنه في الفتح بأن وجوب الدم مطلقاً غير متروك بل الواجب مقصود النفر بعد الغروب ووجوب الدم يقع النفر كذلك فهو لنفيه وقد وجد المقصود فسقط ما وجب له كالسج للجمعة في حق من في المسجد وغاية الأمر أن يدر ما وقفه قبل دفعه في حق الركن وبغير عوده الكائن في الوقت ابتداء وقوله وبذلك يحصل الركن والواجب من غير لزوم دم اه ولعل الشارح شغل عن مراجعة التمتع مع أنه قال كما في الفتح وإلا كان عليه التكلم في منع الحقيق وإسقاطه ولا يسقطه قوله إذا كان من الواجبات بل اللازم عليه ثبات صحتها واجبة مع أنه قال في محبة الواجبات إنه لا يتصور انشكاك الله من وقوف جزء من الليل واستثنى صورة لا يتصور اه دالملاخون بيان (٢) قوله لزمه دم: أقول هذا الحكم في التمتع والجوهزة وبغيرهما من كتب المذهب. وأما قول الشارح وفيه الخ لغيره أن النفر المسقط إذا كان من قبل من له الحق دون غيره وههنا ليس كذلك فشمأل اه حجاب (٣) قوله ولو ظهر أنه يوم التروية: استشكل المحقق في فتح القدير فتصور قبول الشهادة

على ماسبق فلا يظهر أن يقول ولو وقفوا يوم التروية على ظن أنه يوم عرفة لا يجزئهم وكذا لو وقفوا في الحادى عشر لا يجزئهم (ولو شهدوا) أى الشهود عند الامام (عشية عرفة) أى ليلتها (برؤية الهلال) أى في ليلة تكون الليلة عاشر شهره (فإن بقي من الليل ما) أى مقدار (يمكن أن يقف فيه الامام) أى بعد وصوله اليه (مع عامة الناس) أى جميعهم (أو أكثرهم لومة أن يقف) أى فيها وقبل تلك الشهادة (وإن لم يقف) أى بعد تلك الشهادة وإمكان إدراك أكثرها (فات جميعهم) أى فيتحللون بأفعال العمرة من إحرامهم (وإن لم يبق من الليل) أى من تلك الليلة التي وقعت فيها الشهادة (ما يمكنه الوقوف فيه مع أكثرهم لكن الامام ومن أسرع معه يدرك الوقوف وأما المداة) جمع الماشى (وأصحاب القمل) من أرباب العيال وأصحاب الازمال الثقيل (فلا يدركونه لم يعمل بتلك الشهادة ويقف من الند بعد الزوال وإن كان) أى بحال (يمكن الوقوف) أى يمكن أن يلحق الإمام الوقوف (مع أكثر الناس فوقه مع أكثرهم) إلا أنه قد ترك ضعة الناس جازو قوفهم وإن لم يقفوا فاتهم الحج فاجتبر فيه الأمم إلا كرا الاقل) على ما صرح به في الهداية والكافي والبدائع والكرمانى وغيرهم خلافا لما روى عن محمد أنه إذا جاء الإمام أمر مكشوف وهو يقدر على الذهاب إلى عرفة ومن أسرع معه فليذهب هو وليقف ومن لم يقف معه فاته الحج وإن كان لا يدرك هو ولا غيره فلا يبنى أن تقبل شهادتهم على هذا وإن كثروا ولا يقف إلا من الند لكن قال الطرابلسى ولا يبنى أن يقبل في هذه شهادة الواحد والاثنين ونحو ذلك في الاستحسان وأما في القياس فتقبل شهادة العدلين وأما الذى تقبل فيه شهادة العدلين قياسا واستحسانا إذا كان القوم يقدرون على الوقوف على ما أمروا به ومعناه أن الشهود إذا شهدوا في زمان لا يمكنهم الوقوف نهارا أو يجتاهون إلى الوقوف بها ليلا لا تقبل فيه شهادة العدلين وتفصيله ما في شرح الكنز أن شهود يوم التروية أن اليوم يوم عرفة ينظر فإن أمكن للإمام أن يقف مع الناس أو أكثرهم نهارا قبل شهادتهم قياسا واستحسانا للتمكن من الوقوف وإن لم يقفوا عشيتهم فاتهم الحج وإن أمكنه أن يقف معهم ليلا لا نهارا فكذلك استحسانا حتى إذا لم يقفوا فاتهم الوقوف وإن لم يمكنه أن يقف ليلا مع أكثرهم لا تقبل شهادتهم ويأمرهم أن يقفوا من الند استحسانا (ولو وقف الشهود بعد ما ردت شهادتهم على رؤيتهم) أى بناء على ما رأوا عليه الهلال (لم يجوز وقوفهم وعليهم أن يعيدوا الوقوف مع الامام وإن لم يعيدوه فقد فاتهم الحج) أى لأن وقوفهم بعد رد شهادتهم كالأقوف (وعليهم أن يطولوا بعمره وقضاء الحج من قابل) وكذا لو وقف بشهادتهم قوم لم يجزهم ولو وقف الشهود مع الامام بعد ما ردت شهادتهم عليهم تام وهم وغيرهم في الحج سواء وإن استيقوا أنه يوم النحر (ولو شهد عدول) أى ثلاثة أو أكثر (على رؤية الهلال في أول العشر من ذي الحجة فرأى الامام) أى القاضي (أن لا يقبل ذلك) أى كلام الشهود (حتى يشهد جماعة كثيرة ومضى على رأيه) أى استمر على ما رأى ووقف في يوم هو يوم النحر في شهادة الشهود ووقف الناس معه والشهود (أجزام ولو غالته الشهود ووقفوا قبله لا يجزئهم ولا عبرة باختلاف المطالع

هذه المسئلة لأنه لا شك أن وقوفهم يوم التروية على أنه التسع لا يعارضه شهادة من شهد أنه الثامن لأن اعتقاده الثامن إنما يكون بناء على أن الأول من ذي الحجة ثبت بإكمال عدة ذي القعدة واعتقاده التاسع بناء على أنه روى قبل الثلاثين من ذي القعدة فهذه شهادة على الإثبات والقائلون إنه الثامن سائل ما عندهم نفي محض وهو أنه لم يروه ليلة الثلاثين من ذي القعدة ورواه الذين شهدوا نفي شهادة لا مفارض لها ما خلاصه أن الشهادة على خلاف ما وقف الباب لا يثبت بها شيء مطلقا سواء كان قبله أو بعده وهو إنما يتم أن لو حصر التصوير فيها ذكر بل صورته لو وقف الإمام بالناس ظنا منه أنه اليوم التاسع من غير أن يثبت عنده رؤية الهلال فنشهد قوم أنه اليوم الثامن فتدتين خطأ ظنه والتفاد كالممكن فهو شهادة لا مفارض لها ولهذا قال في المحيط لو وقفوا يوم التروية على ظنه أنه يوم عرفة لم يجزهم وبهذا التقرير علم أن المسئلة تحتاج إلى تفصيل ولا بد فيه بل هو متعين قائله في البحر الرائق أقول وأثبت تصوره في بعض شروح الشافعية بأن يشهد شاهدان برؤية ذي الحجة ليلة الثلاثين من ذي القعدة ثم باتا كافرين أو فاسقين أو حباب

فيكون برؤية أهل المغرب أهل المشرق وإن ثبت في مصر لزوم سائر الناس) تأكيد لما قبله وكان الأولى تقديم هذا وتأخير ما قبله لأنه متفرع عليه (في ظاهر الرواية) وعليه أكثر المشايخ وبه كان يفتي الفقيه أبو الليث وشيخ الأئمة الحنفية وهو مختار صاحب التجريد والكافي وغيرهم من المشايخ وقال شارح الكنز والمجمع والتفائية لأشبه الاعتبار بالمطالع وقال في الفتح الأخذ بظاهر الرواية أحوط (وقيل يعتبر في أهل كل بلد مطلع بلدهم إذا كان بينهما مسافة كثيرة) وقدر الكثير بالشهر.

(فصل في الأفاضة من عرفة وإذا غربت الشمس أقاض الامام والناس معه) أي قبله أو بعده من غير تأخر عنه لغیر ضرورة (وعليهم السكينة) أي سكون الباطن المعبر عنه بالطمأنينة (والوقار) أي الرزاة في الظاهر عند الحقة (فإن وجد فرجة) أي فضاء ووسعة (أسرع المشي بلا لذاء) لأن الإسراع سنة والإيذاء حرام (وقيل لا يسن الإيضاح) أي الإسراع المؤدى إلى الإيذاء أو الضياع كما تقدم أولاً يسن في زماننا لكثرة الأذى على ما شاهدناه وإلا فلا وجه لنسبة الإيضاح الثابت بالإجماع مع أن الإسراع هو المفهوم القوي للأفاضة بموجب السماع في القاموس أقاض الناس من عرفات أسرعوا منها إلى مكان آخر وكل دفعة إفاضة وفي الحديث اندفعوا (ويستحب أن يسير إلى مزدلفة على طريق المازمين دون طريق حنب) كما تقدم (وإن أخذ غيره) أي غير طريق المازمين (جاء) أي لكنه خلاف الأولى وأما ما يتوهمه العلوم من أن المرور بمعين الميئين شرط أو واجب أو سنة فهو من وساوس الشيطان ليوقعهم في المهلكة (ولا يجتمع أحد على الامام) أي عند الأفاضة (إلا إذا خاف الزحام) أي شدة المراكمة (أو كان به علة) أي مرض أو حاجة ضرورية (ولو تقدم أحد على الامام أو الغروب) بأن توجه إلى إفاضة الامام وقبل غروب الشمس (ولم يجر حدود عرفة) أي لمجاوزها بل وقف في آخر أجزائها (فلا بأس به وإن ثبت مع الامام) أي حتى ينفض بعد الغروب منه (فهو أفضل) أي إن لم يكن له عذر (ولو مكث قليلاً بعد الغروب وإفاضة الامام) أي لو تأخر في زماننا قليلاً لا يعد في العرف تأخراً (جاء) وإذا كان كثيراً جاز بغير ذكره بغيره (ولو أبطل الامام بالدفع أي بالأفاضة بعد تحقق وقتها (دفعوا قبله) أي سواء كان تأخره بغيره أو بغيره (ويستحب أن يكون في سيره ملياً مكبراً مهلاً مستغفراً داعياً مصلياً على النبي صلى الله عليه وسلم ذاكراً كثيراً يابكاً) أي وإن لم يقدر على البكاء يكون متباكياً (حتى يأتي مزدلفة ولا يصلي المغرب ولا العشاء برفقات ولا في الطريق) لما سبق (ولا يرجع على شيء) أي في الطريق (حتى يدخل مزدلفة وينزل بها)

(باب أحكام المزدلفة)

أعم من الواجب والدمية (فإذا وافى مزدلفة) أي قاربها (يستحب أن يدخلها ماشياً) أي تأدباً وتواضعاً لأنها من الحرم المحترم (ويغتسل لدخولها) أي زيادة للطهارة والنظافة (إن تيسر) أي كل من المشي والغسل (وينزل قرب جبل قروح) أي إن تيسر وهو بضم القاف وفتح الزاي جبل بالمزدلفة عنده مسجد ويسمى بالمشر الحرام وهو أفضل مواضع مزدلفة (عن يمين الطريق أو يساره) متعلق ينزل (ويكره النزول على الطريق) أي الجادة التي يمر عليه كل جنس من الرقيق

(فصل في الجمع بين الصلاتين بها يستحب التحجيل في هذا الجمع) أي فلا ينبغي أن يؤخره إلا بغير (فصل الغرض) أي جنسه الشامل للجمع بينهما (قبل طهره) أي قبله إن كان في أمن ورضى المكاري به (وينبغي جماله) أي لأنه أهون عليها من وقوفها أو لإرادته حفظها كما يدل عليه قوله (ويقبلها) بكسر القاف أي يربط رجلها بالمقال وهو الحبل الذي يربط به ومنه قوله صلى الله عليه وسلم أحقر وتوكل أي تسبوا واعتمد على الرب (فإذا دخل وقت العشاء) أي تحقق دخوله (أذن المؤذن ويقيم) أي سواء يصلي وحده أو جماعة (فصل في الامام بالمغرب) أي صلاته (بجماعة في وقت العشاء) أي أولاً (ثم يتبعها) أي يقب صلاة المغرب (العشاء بجماعة) أي ثانياً جمع تأخير فلا عكس بينهما أعاد العشاء (ولا يبعد الأذان والإقامة العشاء بل يكفي بأذان واحد وإقامة واحدة) وقال زفر بأذان

وإقامتين وهو اختيار الطحاوي وهو القياس على الجمع الأول وظاهر الحديث ولذا اختاره ابن الهمام أيضاً (ولا يتطوع بينهما) أى بل يصلّى سنة المغرب والعشاء والنوتر بعدهما كما صرح به مولانا عبد الرحمن الجامى قدس الله سبحانه وتعالى سره الناس فى منسكه (ولا يشتغل بشيء آخر) أى من أكل وشرب وغيرهما بلا ضرورة (فإن تطوع) أى مطلقاً (أبو تشاغل) أى بما يند فصل فى العرف (أعاد الإقامة للعشاء دون الأذان) خلافاً لغير حيث يعيدهما وقيل لعاد الإقامة فى التطوع والأذان فى التمشى وقيد الفصل بالنقل إذ لو فصل بغائنة لا يعاد الأذان اتفاقاً على ما فى شرح الدرر (ويؤتى المغرب اداً لا قضاء) كما صرح به فى البحر الزاخر وغيره خلافاً لما يترجمه العامة (١) فإنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لمن قال له فى وقت المغرب أما نصلى يا رسول الله الصلاة أمامك أى وقتها وراءك (والجماعة سنة) أى مؤكدة (فى هذا الجمع) أى كما هى سنة فى سائر الصلوات المكتوبة وقد يقال إنه واجب إن لم يكن مانعاً (وليس الصواب ليست أى الجماعة (بشرط) أى فى هذا الجمع اتفاقاً (فلو صلاهما وحده) أى منفرداً (جاز) أى ولو جمعاً لكن الأفضل أن تصلّى بجماعة والسنة أن تصلّى مع الإمام كما فى الحاروى وأما ما ذكره البرجندى فى شرح النفاية معزياً إلى الروضة من أنه لا يجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة إلا مع إمام ذى سلطان عند أبي جنيّة وعندهما يجمع بعير إمام فهو خلاف المشهور فى المذهب وليس عليه العمل (وشرايط هذا الجمع الاحرام بالحج) أى لا بالعمرة فلا يجوز هذا الجمع لغير المحرم بالحج وأما ما ذكره الإمام المحبوبي من أن الاحرام لا يشترط يجمع المزدلفة فغير صحيح لغيرهم بأن هذا الجمع يجمع نسك ولا يكون نسكاً إلا بأحرام الحج (وتقديم الوقوف برفة عليه) أى سواء وقف بهاراً أو ليلاً. أما لو قدم هذا الجمع بمزدلفة ثم وقف فلا يجوز جمعه السابق (والزمان والمكان والوقت) والفرق بين الوقت والزمان أن الثاني أعم كما فصله بقوله (فأما الزمان فلية النحر) أى إلى طلوع فجر العيد (وأما المكان فمزدلفة حتى لو صلى الصلاطين أو أحدهما قبل الوصول إلى مزدلفة) وكذا بعد التجاوز عنها إلى منى مثلاً (لم يحز) أى جمعه فى غيرها (وعليه إعادتهما بها إذا وصل) (٢) وكذا إذا رجع وفى تفصيل العقول للمحبوبي إذا صلى المغرب فى يوم عرفة وقتها فى

(١) قوله خلافاً لما يترجمه العامة : أقول وأما قول صاحب البحر الرائق والمغرب قضاء فقد رده فى النهر حيث قال ويؤتى فى المغرب الأداة لا القضاء كما فى السراج وبه اندفع ما فى البحر الرائق فى أن المغرب يقع قضاء اه كذا فى التجاب (٢) قوله وعليه إعادتها بها إذا وصل : قال العلامة السيد محمد أمين عابدين فى رد المحتار عند قول صاحب التوير ولو صلى المغرب والعشاء فى الطريق أو فى عرفات أعاده ما ظله أى أعاد ما صلى قبل العلامة الشهاوى فى منسكه هذا فيما إذا ذهب إلى المزدلفة من طريقها أما إذا ذهب إلى مكة من غير طريق المزدلفة جاز له أن يصلّى المغرب فى الطريق بلا توقف فى ذلك ولم أجد أحداً صرح بذلك سوى صاحب النهاية والعناية ذكره فى باب قضاء القوائى وكلام شارح الكنز أيضاً يدل على ذلك وهى قاعدة جلية اه وكذا صرح به فى البناء فى الباب المذكور أيضاً اه ذكره بعض المحققين عن خط بعض العلماء قلت ويؤخذ هذا من اشتراط المكان لمنعه هذا الجمع كما مر وبأنى فإنه بعيد أنه لو لم يمر على المزدلفة لزم صلاة المغرب فى الطريق وفى وقتها لعدم الشرط وكذا لو بات فى عرفات فتنه اه كلام رد المحتار وذكر نحوه فى حواشى البحر وقال العلامة طاهر سنبل قوله ولو صلى المغرب فى الطريق أى فيما بين عرفة والمزدلفة بعد أن وقف برفة حتى لو كان فى الطريق وهو ذاهب إلى عرفة قبل الوقوف بها فغربت الشمس صلى المغرب فى وقتها وخطى العشاء ولو دخل وقتها فى أى موضع أيضاً كما يؤخذ من كلامهم وهل يعيدها لو وقف بعد ذلك فوصل إلى المزدلفة ليلاً أن قبل بعدم وجوب الإعادة فوجه ظاهر لانه لا يجب عليه الجمع حين أدامها ولا تأخيرها إلى المزدلفة لعدم الوقوف برفة وقد سقطا عن ذمته والساقط لا يعود وإن قبل بالإعادة ظه وجه حيث أذكر وقت الجمع بالمزدلفة والأول أظهر والثاني أحوط وأما من وقف برفة إلى الغروب ثم أراد الوصول إلى موضع غير مزدلفة كالعابدية ونحوها ليست بها ثم يقف بالمزدلفة فى وقت الوجوب هل يجب عليه الجمع والوصول إلى مزدلفة لأجله هو

الطريق أو بعرفات يجب عليه الإعادة عند ما خلا فالأبى يوسف ولو أخرها عن وقتها صلاها في وقت المشاء لا يلزمه الإعادة بالإجماع أى بالاتفاق إلا أنه لا بد أن يقيد بأن صلاهما في مزدلفة (ولا يصل) أحد أحدهما (بخارج المزدلفة) أى مطلقاً إلا إذا غاف طلوع الفجر فيصلي (أى فيه كما في نسخة (حيث هو) أى لضرورة إدراك وقتها أصل الصلاة وفوت وقت الواجب للجمع ولو كان في الطريق أو بعرفات أو متى ونحوها وهذا بلا خلاف وهما مسئلة مهمة معرفتها متعينة وهى أنه لو أدرك المشاء ليلة النحر وغاف لو ذهب إلى عرفات يفوته المشاء ولو اشتغل بالمشاء يفوته الوقوف فقبل يشتغل بالمشاء وإن فاتته الوقوف لأنها فرض عين وقتها ضيق متعين وتأخيرها مصيبة بخلاف فوت الوقوف فإنه لا حرج على صاحبه إذا كان عن عذر ويمكنه التدارك فإن الحج وقته متسع إلى آخر العمر مع أن حصول الوقوف أمر موهوم أو مظنون وهذا محقق مقطوع على أنه ليس في الشرع أنه يترك حصول فرض لحصول فرض آخر لاسيما والصلاة أم العبادات ولازمة للعبد في جميع الحالات وهذا هو الظاهر المتبادر من الأدلة القليلة والاعتبارات العقلية وهو مختار الرافض خلافاً للتوارى قدس الله سرهما من الأئمة الشافعية وبهذا يتبين خسارة من تفوته الصلوات في طريق الحج أو يؤدبها على وجه غير جائز كما هو مبين في محلها وذكر صاحب السراج الوهاج أنه يدع الصلاة ويذهب إلى عرفات وكأنه نظر إلى دفع الحرج بالنسبة إلى المتأخر في هذا الوقت فإن قضاء المشاء أمر سهل سريع التدارك على فرض وقوع العمر بخلاف ما يترتب على فوت الحج من التطل بأفمال الممرة وقضاء الحج في العام المقبل فإنه صعب الوصول وشديد الحصول وربما لا يكون له القدرة بالمجاورة ولا القدرة على المراجعة ولذا قال صاحب النخبة يصل الفرض ماشياً مومياً على مذهب من يرى ذلك ثم يقضيه بعد ذلك احتياطاً وهذا قول حسن وجمع مستحسن خلافاً للبصفت حيث قال وفيه ما فيه ولم يبين ما فيه ولا ما ينافيه وينبغي أن يكون هذا في حج الفرض والنفل قلت وهذا متعين فهما لأن التعل يصير فرضاً بالشرع في إحرامه إجماعاً وحكم فتهما واحد اتفاقاً ثم زيد في بعض النسخ هنا (ولو لم يدهما حتى طلعت الفجر عادت إلى الجواز) انتهى وهو في غير محله إذ مضمونه أنه لا يصلهما في عرفات أو في الطريق فإنه لو صلاهما في غير مزدلفة في وقتها فإنه يجب عليه إعادتهما فيها قولاً يدهما حتى طلع انقلب صلاة

محل تأمل ثم رأيت في التبيين ما يفيد عدم الوجوب والأحوط وصوله إلى المزدلفة والجمع بها لأن ما لا يثم الواجب إلا به فهو واجب ولعل هذا وجه ما قيل إن يتوهم جزء من الليل بمزدلفة واجب ثم رأيت المتأخر على جميع إليه لكن في المنسك الكبير لللا رحمه الله معزياً إلى العناية أنه لو صلى المغرب في عرفات توقف فإن وصل بعد ذلك إلى مكة من طريق آخر لا يمر بالمزدلفة صحته اه ولم أره في العناية ورأيت في منسك الشهاوى معزياً إلى النهاية أنه لو وصل إلى المزدلفة من غير طريقها المعتاد أنه يصل للمغرب في الطريق وقال يرى في شرحها بأن ذهب إلى المزدلفة على طريق ضنب أو غيره ولم أره في النهاية ولا في نهاية الكفاية وخطري أن العزو وقع فيه تحريف فله في النية فراجعتها أيضاً فلم أره فيها ولله وهم سرى إلى التأملين عن النهاية والنائية من قولها ومن صلى المغرب في طريق المزدلفة وحده اه والحال أنه حال من المغرب لا من الطريق فأمل قائم محل زلل لاسيما ما ذكره يرى وأما ما في الكبير فوجهه ظاهر لكن إن صح النقل وكثير من الناس في هذا الزمان يزولون إلى مزدلفة من طريق ضنب وينبغي الجزم بوجوب الجمع عليهم ثم رأيت في منسك القارى ما يؤيده ثم رأيت ما نقله في الكبير عن العناية مذكوراً في آخر باب قضاء الفوائت وقال في النهاية نحوه فصح ما في الكبير لا ما في منسك الشهاوى وشرحه والمحصل أن من عزم على عدم المرور بالمزدلفة تلك الليلة فعليه أن يصلي كل صلاة في وقتها لعدم استكمال شروط الجمع اه كلام العلامة طاهر سنبل وقد أحسب أن أقل عبارة العناية التي استند عليها من ذكر من الملأ إتماماً للقائمة ونفساً: إن من صلى المغرب بعرفات يتوقف فإن أقاض إلى المزدلفة في وقت المشاء تنقلب صلاته نقلاً وطومه إعادتها مع المشاء في المزدلفة وإن لم يقض إليها بل توجه من طريق آخر إلى مكة صحته اه

المغرب إلى الجواز بعد ما حكم عليها بالنساق فان ذلك الحكم وقوف لإيجاب الإعادة ولا إقضاء صلاحيته وقتهما إلا أن ترك الجمع الواجب عليه ثم علم أن تأخير المغرب والعشاء إلى مزدلفة واجب كاصرح به الزدوى ومال إليه بعض المشايخ واختار ما بن الماهم وذهب بعضهم إلى فرضيته كالترتيب بين الفرائض وعليه مثنى أكثر الشراح لكن الظاهر أن المراد بالفرض هو الفرض العملي هنا لأنه ثابت بالدليل القطعي وكذا يجب الترتيب بين الصلوتين حتى لو قدم العشاء بمزدلفة بصلي المغرب ثم بيد العشاء وإن لم يعد العشاء حتى طلع الفجر عادت العشاء إلى الجواز (وأما الوقت) أي الخاص (وقت العشاء) أي للصلتين لكن على خلاف في اشتراطه ففي شرح المظنونة لحافظ الدين إن المشايخ اختلفوا على قول أبي حنيفة ومحمد فبيها إذا صلى المغرب بمزدلفة قبل غيوبة الشفق ففهم من اعتبر شرط الجواز للمكان فقال يجوزته ومنهم من قال لا يجوز فمكانه اعتبر الوقت والمكان جميعاً انتهى وعليه مثنى صاحب البدائع فقال فيما إذا صلى في غيرها قد دل الحديث على اختصاص جوازها في حال الاختيار والإمكان برمان ومكان وهو وقت العشاء بمزدلفة ولم يوجد فلا يجوز ويؤمر بالإعادة في وقتها ومكانها مادام الوقت قائماً وكذا في كشف الزدوى وذكر في المتن لو صلاها بعد ما جاوز المزدلفة جاز وهو خلاف ما عليه الجمهور وإذا ثبت وجوب هذا الجمع بالمزدلفة في وقت العشاء فلو صلى المغرب في وقتها أو العشاء والمغرب في وقت العشاء قبل أن يأتي بمزدلفة أو بعد ما جاوزها لم يجز وعليه إعادتها ما لم يطلع الفجر في قول أبي حنيفة ومحمد وزفر والحسن وقال أبو يوسف يجوزته ولا يعيد وقد أساء ترك السنة ولو لم يعد حتى طلع الفجر وعادت إلى الجواز وسقط القضاء اتفاقاً إلا أنه يأنم تركه وعن أبي حنيفة إذا ذهب نصف الليل سقطت الإعادة لذهاب وقت الاستحباب (فلو وصل إلى مزدلفة قبل العشاء لا يصلي المغرب حتى يدخل وقت العشاء) صرح به غير واحد في غير موضع وأما إذا بات بركة مثلاً أو تعدى إلى منى فيجب عليه أن يصلهما في أوقاتها (ويغارق هذا الجمع جمع عرفة من وجوه الأول أن هذا الجمع واجب بخلاف جمع عرفة فانه سنة أو مستحب) وكان الفارق هو الحديث السابق (الذي لا يشترط فيه السلطان ولا نائبه) أي من القاضي والخطيب (الثالث لا يشترط فيه الجماعة) أي بخلاف الجمع بركة فإنه لا يصح بدون الجماعة (الرابع أنه لا تسن له الخطبة) وهذا مندرج في الشرط الثاني (الخامس أنه إقامة واحدة) أي عند من يقول به وهو الأكثر من أصحاب المذهب (بخلاف الجمع بركة فانه بأقامين) أي اتفاقاً

(فصل في البيوتة بمزدلفة) وهي على مافي القاموس موضع بين عرفات ومنى لأنه يتقرب فيها إلى الله تبارك وتعالى أو لاقتراب الناس إلى منى بعد الإفاضة أو ليجي الناس إليها في زلف من الليل أو لأنها أرض مستوية مكنوسة وهذا أقرب، قلت لكن ما قبله للمقام أنسب وذكر الطحاوي أن للمزدلفة ثلاثة أسماء مزدلفة والمشرع الحرام وجمع والأصح كما قال الكرماني أن المشرع الحرام فيها لا عينها إلا أنه يطلق عليها أيضاً مجازاً ومنه قوله تعالى فإذا أفضت من عرفات فاذكروا الله عند المشرع الحرام لأنه أراد به المزدلفة جميعها لكن ذكر الجزء الأفضل وأراد الكل في مطلق العمل فتأمل (والبيوتة بهامة مؤكدة إلى الفجر) عندنا (لا واجبة) أي كعند الشافعي ولا ركن كإقالات بعضهم نفسه صاحب الهداية إلى الشافعي والمراد بها كون أكثر الليل فيها (فبيوتة تلك الليلة بها) أي كإليدرك الوقوف بها لجزء (ويستعمل بالعدم) أي وغيره من الأذكار وتلاوة القرآن والتلبية ونحوها (يمثل ما اشتغل به بركة إن تيسر له وتبينى إحياء هذه الليلة) أي (بالصلاة والتلاوة والذكر) أي بأنواعه (والتضرع والادعاء) وهذا مستدرك ولعل وجه إعادته تعليقه بقوله (لأنها) أي ليلة مزدلفة (جمعت شرف الزمان) أي لكونها ليلة العيد من وجه وليلة عرفة من آخر بل آخر أشهر الحج عند قوم (والمكان) أي الحرم عموماً والمشرع خصوصاً (ويسأل الله تعالى إرضاء المحصور ولا يتهاون في ذلك) أي لا يتساهل بل يبلغ بالتضرع إلى الحق تبارك وتعالى لينتخلص من مظالم الخلق (فإن الإجابة موعودة فيها) والصواب أن الإجابة الموعودة واقعة في وقوف صبحها لسارواه ابن ماجه وغيره عن عباس بن مرداس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا لأمة أي الحاجين عشية عرفة بالمغفرة فأجيب إن قد غفرت لهم ما خلا المظالم فإني أخذ المظالم منه قال أي رب إن شئت أعطيت المظلوم من الجنة وغفرت للظالم فلم يجب عشية فلما أصبح بالمزدلفة أعاد الدعاء فأجيب إلى ما سألت قال فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم

أو قال تبسم فقال له أبو بكر وعمر باني أنت وأمي إن هذه ساعة ما كنت تضحك فيها فما الذي أضحكك أضحك الله سنك قال إن عدو الله إبليس لما علم أن الله عز وجل قد استجاب دعائي وغفر لآمتي أخذ الثراب فجعل يحنثه على رأسه ويدعو بالويل والثبور فأضحكتني ما رأيت من جرحه

(فصل في الوقوف بها) الوقوف بها أي بعد طلوع الفجر (واجب^(١)) أي عندنا لاستنكا عليه الشافعي (وشرائط صحته شرائط جمع الصلاة) أي من تقديم الاحرام والوقوف بركة والزمان والمكان والوقت إلا أنه لا فرق هنا بين الزمان والوقت بخلافه هناك على ما سبق (وأول وقته طلوع الفجر الثاني) أي ظهور الصبح الصادق (من يوم النحر) أي الأول (وأخيره طلوع الشمس منه فن وقف قبل طلوع الفجر أو بعد طلوع (الشمس لا يمتد به) وهذا واضح (وقدر الواجب منه ساعة ولو لطيفة) أي قليلة ولو لحظة (وقدر السنة امتداد الوقوف) أي من مبدأ الصبح (إلى الإسفار جدا) أي إلى الإضاءة بطريق المبالغة بحيث تكاد الشمس تطلع (وأما ركته) أي ركز هذا الواجب (فكيف توترته بمزدلفة) أي دون غيرها كإدائ محسر (سواء كان) أي وقوفه (فعل نفسه أو بفعل غيره بأن يكون محمولا بأمره أو بغير أمره وهو تأمير أو معنى عليه أو بمنزلة أو سكران نواه) أي الوقوف (أولها علم بها) أي بالمزدلفة أنها محل وقوف (أول يعلم ولوترك الوقوفها بدفع) الأول بأن دفع (ليلا ففعله دم) أي محتم لتركه الواجب (إلا إذا كان لعله) أي مرض (أو ضعف) أي ضعف بنية من كبر أو صغر (أو يكون) أي التأسك (امرأة تخاف الإحرام^(٢)) فلا شيء عليه ولو مر بها في وقته) أي وقت وقوفه (من غير أن يبيت بها) صوابه^(٣) من غير أن يمكث فيها (جاز) أي وقوفه (ولا شيء عليه) لأنه أتى بركن الواجب وهو حصول الوقوف ضمن المرور كافي عرفة والاستدامة غير واجبة هنا بخلافها بركة (ولو وقف بعد ما أفاض الإمام قبل طلوع الشمس) ظرف لوقف لا لأفاض (أو دفع قبله) أي قبل الإمام بعد أن وقف بعد الفجر (أو قبل أن يصلي الفجر) أي فيه (أجزاء ولا شيء عليه) أي من الدم والكفارة (وأساء لتركه الامتداد وأداء الصلاة بها) وكذا لتركه الاضاعة مع الإمام منها (وأما مكان الوقوف فجاءه من أجزاء مزدلفة أي جزء كان) لكن الموضع المسمى بالمحسر الحرام أفضل أجزائه لوقوفه صلى الله عليه وسلم به (والمزدلفة كلها موقف إلا وادي محسر) بكر السنين المشددة (وحد المزدلفة ما بين مازني عرفة أي مضيق طريق عرفة (وقرني محسر بيننا وشمالا من تلك الشعاب) أي الأودية (والجبال) وكذا التلال (وليس المأزمان ولا وادي محسر من المزدلفة وطول مزدلفة قبل ميل وقيل ميلان وأول محسر^(٤) من القرن) أي أعلي الجبل (المشرف من الجبل الذي على يسار الذهاب إلى منى)

(فصل) أي في آداب الوقوف بمزدلفة (فإذا انشق الفجر) أي فلق الصبح (يستحب أن يصلي الفجر بنفلس) بفتح تين أي بشائبة ظلمة من آثار الليل من غير إسفار لما ورد من فعله صلى الله عليه وسلم بها هكذا فهو مخصوص من قوله صلى الله عليه وسلم أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر ولعل وجه تعجيلها فيها تفرغها للوقوف بها والاستعداد

(١) قوله الوقوف بها واجب: أي في حق من يمكنه الوقوف وأما من لم يمكنه ذلك بأن أدرك عرفة في آخر وقتها فلم يمكنه الوصول إلى المزدلفة قبل طلوع الشمس فينبغي أن ينقطع عنه بلا شيء كما يسقط عنه وقوف عرفة نهاراً قال الشيخ في منسكه ولم أر من تعرض لذلك ولكنه قياس ظاهر ولا ينكره ماهر لأن كل واحد منهما واجب والعذر فيهما واحد قاله في شرح مناسك الكثر اه حباب (٢) قوله أو يكون امرأة تخاف الإحرام: كذا قيده بالمرأة في الكافي وأطلقه في المحيط والكرمانى حيث قال أو كان يخاف الإحرام أو سياتى التعميم في كلام الشارح رحمه الله حيث قال عند قول المبائن في باب الجنابة في وقوف مزدلفة أو كانت امرأة تخاف الإحرام أو نحوها من نفوس الرجال اه حباب (٣) قوله صوابه الخ: لا يظهر له وجه فانه يقتضى أن عبارة المتن خطأ وليس كذلك فكان الصواب ترك الصواب والتعير بالأول اه حباب (٤) قوله وأول محسر: لم يذكر آخره قال الشيخ حنيف الدين المرشدى في شرحه لهذا الكتاب وآخره أول منى وطوله ميل وقيل محسر خمسمائة ذراع وخمس وأربعون ذراعاً اه حباب

للزول إلى متى (مع الامام) أي الخليفة أو غيره من الأئمة (وإن صلى فردا جازا فإذا فرغ منها فاستحب أن يأتي الامام والناس) أي عمومهم (المشعر الحرام) أي إن لم يصل فيه (وهو جبل قرح الذي عليه البناء اليوم ويقف مستقبل القبلة والناس وراءه) أي خلف الامام أو يمينه أو يساره (والأفضل أن يقف على جبل قرح إن أمكنه وإلا فتحت أو بقره) في القاموس المشعر الحرام وتكسر ميمه موضع بالمزدلفة وعليه بناء اليوم ووم من ظنه جيلا بقرب ذلك البناء انتهى وفي الكشف المشعر الحرام قرح وهو الجبل الذي يقف عليه الامام وعليه المبعدة وكذا صحح الشافعية أن المشعر الحرام هو قرح لا جميع المزدلفة كما قيل وقال حافظ الدين في تفسيره وقرح جبل صغير في آخر مزدلفة وفي القاموس قرح جبل بالمزدلفة والله أعلم وأما ما يزرعه العوام إن من طلع إلى سطح البناء فيه وزل على رأسه من دوجة في وسط هذا البناء إلى أن يخرج من أسفله فغفر له ما كان عليه من قتل النفس ونحوه فهو باطل لا أصل له بل الوارد في هذا المقام أن الله تعالى يغفر لعبده حقوق العباد إذا كان حجه مقبولا ويستحب أن يدعو ويكبر ويهلل ويحمد الله تعالى ويثنى عليه ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويكثر التلبية ويرفع يديه للدعاء (بسلا) أي مسبوطين (ويستقبل بهما وجهه ويذكر الله كثيرا ويسأل الله حوائجه ولا يزال كذلك إلى أن يسفر جدا) أي إسفارا كثيرا (وهو) أي على ما روى عن محمد في حده (أن يثني من طلوع الشمس قدر ركعتين أو نحوه فيدفع) أي هذا بطريق التقريب (والأفضل أن يكون وقوفه بعد الصلاة) أي فلو وقف أو لا ثم صلى مسفرا جاد والله أعلم

(فصل في آداب التوجه إلى متى فإذا فرغ من الوقوف) أي من وقوف مزدلفة (وأسفر جدا فالسنة أن يفيض مع الامام) أي مع إفاضته (قبل طلوع الشمس) وأما ما في مختصر القدوري فإذا طلعت الشمس أفاض فقول بمعنى قرب طلوعها وفي فتاوى السراجية ثم يأتي إلى متى قبل طلوع الشمس أو حين طلوعها أو بعدها كيف يتيسر قال المصنف في الكبير وهذا خلاف ما تقدم إلا أن يرايه الجواز فلا خلاف، أقول ولا منافاة في كلامه لأنه أراد إذا أفاض قبل طلوع الشمس من المشعر فيأتي متى بحسب ما يتيسر سواء كان قبل طلوع الشمس أو حين طلوعها أو بعدها، والحاصل أن الإفاضة على وجه السنة أن يكون بعد الاسفار من المشعر الحرام حتى لو طلعت الشمس عليه وهو بمزدلفة لا يكون بخلاف السنة (فإن تقدم على الامام أو تأخر عنه جاز) أي ولو لم تكن الإفاضة معه (ولا شيء عليه وكذا لو دفع بعد طلوع الشمس) سواء أفاض معه أم لا لا يلزم منه شيء ويكون مسينا تركه السنة والحاصل أن الإفاضة مع الامام من مزدلفة سنة بخلاف الإفاضة معه من عرفة فإنه واجب (فإذا دفع) أي أفاض (فليكن بالسكينة والوقار شعاره) أي دأبه وعادته (التلبية) أي كثرت (والأذكار فإذا بلغ بطن محسر) أي أول واد به (أسرع قدر رمية حجر إن كان ماشيا وحرك دابته) أي للأسراع (إن كان راكبا) وهذا يستحب عند الأئمة الأربعة فقد روى أحمد عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم أوضع في وادي محسر أي أسرع وفي الموطأ أن ابن عمر كان يحرك راحلته في محسر قدر رمية حجر وسمى بذلك لأن قيل أصحاب الفيل حسر فيه أي أعني وقيل لأن إبليس وقف فيه متحسرا ويسمى وادي النار لأن رجلا اصطاد فيه فزلت عليه نار فأحرقته وكذا ذكره المحب الطبري ويقول في مروره اللهم لا تهلكنا بفضلك ولا تهلكنا ببذالك وعافنا قبل ذلك (ثم خرج إلى متى سالكا الطريق الوسطى التي تخرج إلى العقبة) أي إن تيسر ولم يكن فيه زحمة

(فصل في رفع الحصى) (يستحب أن يرفع من المزدلفة سبع حصيات مثل النواة أو الباقلاء وهو المختار) وقيل مثل بندق القوس وقيل مقدار الحصة (يرمي بها بحجرة العقبة) أي في اليوم الأول (وإن يرفع من المزدلفة سبعين حصاة أو من الطريق) أي طريق مزدلفة (فهو جائز وقيل مستحب) أي أخذ السبعين على ما ذكره بعض المشايخ لكن قال الكرماني وهذا خلاف السنة وليس مذهبا مافي البدائع والاسيحاوي والتخفة من أنه يأخذ حصي الجار من المزدلفة أو من الطريق فينبغي حمله على الجار السبعة وكذا ما في الظهيرية من أنه يستحب التقاطها من فوارع الطريق وكان

ابن عمر رضي الله تعالى عنهما يأخذ الحصى من جمع وكذا ماقى المحيط والكافى أنه يأخذ الحصى من قوارع الطريق ثم جمهور الشافعية على أنه يلتقط ليلاً وقال البغوى نهارة لحديث ورد فيه (ويجوز أخذها من كل موضع) أى بلا كراهة إلا من عند الجرة أى فإنه مكروه لأن جرائها الموجودة علامة أنها المرددة فإن المقبولة منها ترفع لتثليل ميدان صاحبها إلا أنه لو فعل ذلك جاز وكره وقال مالك لا يجوز وفى الهداية يأخذ الحصى من أى موضع شاء (إلا من عند الجرة) فإن ذلك يكره قال ابن الهمام أنه لا ستة ذلك بوجوب خلاصتها الاساءة (والمسجد) أى مسجد الحنيفة وغيره فإن حصى المسجد صار محترماً يكره إخراجه خصوصاً بقصد ابتذاله (ومكان نجس فإن فعل) أى كلاً منها (جاز وكره) قال فى الفتح وماهى إلا كراهة تنزيه (ويكره أن يأخذ حجراً كبيراً فيكرسه صفاراً ولو أخذها) أى السبعة وغيرها (من غير مزدلفة جاز بلا كراهة ولو روى كباراً أو نجساً جاز مع الكراهة وتذب غسلاً) أى يستحب أن ينسل الحصى مطلقاً والله أعلم

(باب مناسك منى)

اعلم أن منى شعب طوله ميلان وعرضه يسير والجبال المحيطة بها ما أقبل منها عالية فهومن منى وليست العقبة منها (١)

(١) قوله وليست العقبة منها : عزاه فى البحر إلى الأزرق واعترضه العزم بن جماعة بأنه لم يقل أحد أن جرة العقبة ليست من منى كيف وقد قالوا بأن منى ناحية منى أه ويؤيده قوله عليه الصلاة والسلام إن أول نسكنا بنى أن نرى ثم نذبح ثم نحلق أه حاب أقول قال فى رد المحتار عند قول المسان وروى جرة العقبة مانصه هى تلك الجرات على أحد منى من جهة مكة وليست من منى ويقال لها الجرة الكبرى والجرة الأخيرة فهستأنى أه وقال الإمام النووى فى الإيضاح اعلم أن حد منى ما بين وادى محسر وجره العقبة ومنى شعب طوله نحو ميلين وعرضه يسير والجبال المحيطة به ما أقبل منها عليه فهو من منى وما أدبر منها فليس من منى ومسجد الحنيفة على أقل من ميل مما على مكة وجره العقبة فى آخر منى مما على مكة وليست العقبة التى تنسب إليها الجرة من منى وهى الجرة التى يابى رسول الله صلى الله عليه وسلم الأنصار عندها قبل الهجرة أه قال العلامة ابن حجر الهيتمى فى حواشيه قوله وجره العقبة فى آخر منى ظاهره أن الجرة من منى وهو ما اعتمدته المحب الطبرى وزعم أن خلافة الآلى لم ينقل عن أحد واعتمدته أيضاً ابن جماعة وزعم أن قولهم إن منى ناحية منى يستلزم كونه منها وليس كما زعم إذ لا استلزام ألا ترى أن الطواف ناحية البيت وهو خارج به لا يصح داخله لكن صريح قول المصنف قبل ذلك حد منى ما بين وادى محسر وجره العقبة أن جرة العقبة ليست من منى وهو ما نقله فى المجموع عن الأزرق والاصحاب واعتمدته فقال قال الأزرق والاصحاب فى كتب المذهب حد منى ما بين جرة ووادى محسر وليست الجرة ووادى محسر من منى أه وبه يعلم أن المذهب الذى لا يحد منى بعتاده أن الجرة ليست من منى وكلام الأزرق هو العمدة فى هذا الشأن باتفاقهم صريح فيه حيث قال ذرع ما بين جرة العقبة ومحسر سبعة آلاف ذراع ومائتا ذراع أه وتبعه على هذا غيره وهو يرد على المحب قوله لم ينقل عن أحد أن الجرة ليست من منى ووجه رده ما هو من الاتفاق على أن الأزرق هو العمدة فى هذا الشأن وقد علمت أن عبارته مصرحة بأنها ليست من منى وأن غيره تبعه على ذلك ولعل المحب سها عن كلامه هذا وإلا لم يسمه قوله لم ينقل عن أحد لاسيما مع قول الأزرق عن عطاء أن ابن جريج قال له أين منى قال من العقبة إلى وادى محسر وفى رواية الفاكهاتى عنه حد منى رأس العقبة مما على منى إلى محسر وهما صريحان فى خروج الجرة عن منى وبه يزداد التعجب من قول المحب لم ينقل عن أحد فإن قلت قد علم مما تقدم تناقض كلام الإيضاح إذ قوله أولاً ما بين وادى محسر وجره العقبة يناقض قوله آخراً جرة العقبة فى آخر منى قلت يمين فراراً من التناقض وليوافق كلامه فى المجموع الذى نقله عن الاصحاب تأويل قوله فى آخر منى أى فى قرب آخرها أو المراد الآخر فى الظاهر للاحتمال أه كلام ابن حجر رحمه الله تعالى (فائدة) فى منى خمس آيات أحدها أن ما قبل من الحصىات يرفع والثانية أنساعها للصبيح مع ضيقها فى الإصين والثالثة

(فادأني يوم النحر) أي بعد الوقوف (تجاوز عن الجرة الأولى) وهي التي تلي مسجد الخيف (والثانية إلى جرة العقبة) وهي التي تلي مكة (أي جانبها) (من غير أن يشتغل بشئ آخر قبل رميها بدخول وقتها) وهو أول الفجر جوازاً وبعد طلوع الشمس استحباباً وبعد الزوال جوازاً في الليل كراهة (ويقف) أي حيث يرى موقع الحصاة (في بطن الوادي) أي من أسفله لأعلى (ويحمل منى عن يمينه والكعبة عن يساره ويستقبل الجرة ثم رميها بنج حصيات) أي متفرقات واحدة بعد واحدة (يكبر مع كل حصاة يدعو) فيقول بسم الله أكبر رغم الشيطان ورضا الرحمن اللهم اجعله حجاً مبروراً وسعيًا مشكوراً وذنباً مغفوراً (ويقطع التلية بأولها أي بأول الحصيات) (وكيفية الرمي) أي المستحبة والافتحار مشايخ بخاري أنه كيفاً روى جاز على مافي المرغيباني (قل) وهو الذي ذكره صاحب الهداية وقال شارح المجمع هو الأول (أن يضع الحصاة على ظهر أهبامه اليمنى ويستمر عليها) أي على رميها (بالمسحة) أي بامساكها (وقيل) وهو الذي صرح به في النهاية والفتح وغيره (بأخذ بطرف إبهامه وسبائته) الأولى مسبحة (وهو الأصح) لأنه الأسير والمعتاد عند الأكثر (وهذا) أي كله (بيان الأولوية وأما الجواز فلا يتقيد بهيمة) أي كيفية دون أخرى (بل يجوز كيفاً كان لأنه لا يجوز وضع الحصاة ويجوز طرحها لكنه خلاف السنة والأفضل روى جرة العقبة راكباً وغيرها) أي ورمى غيرها (ماشياً ولوروى من فوق العقبة جاز) أي أجزأه (وكره) لأنه خلاف السنة إلا من عذر (ويستحب أن يكون بينه) أي بين الرامي (وبين الجرة) أي موضع وقوع الحصى (خسة أذرع فأكثر) لأن مادونها وضع وهو غير جائز أو طرح وهو خلاف السنة وفي الفتح وما قدر به بخمسة أذرع في رواية الحسن فذلك تقدير أقل ما يكون بينه وبين المكان في المستون (ويسن أن يكبر مع كل حصاة) كما سبق (ولو سجد أو هلك وأتى بذكر غيرها) كالتحديد والتجديد وسائر أذكاره سبحانه (مكان التكبير جاز ولو ترك الذكر) أي رأساً ورمى بالغفلة عن المولى والاشتغال بأمور الدنيا (قد أساء) أي تركه سنة المصطفى (ويستحب الرمي باليمين) أي وحدها (ويرفع يد حتى يرى يابض إبطة) كما صرح في التوبة (وإذا فرغ من الرمي لا يقف للدعاء عند هذه الجرة في الأيام كلها بل ينصرف داعياً) ولعل وجه عدم الوقوف للدعاء هنا على طبق - أثر الجرات تضيق المكان ومزاحمة أهل الزمان (ولا يرمى يومئذ غيرها) أي سوى جرة العقبة من الجرات وسأني بيان أحكام الرمي وشرائطه وواجباته في فصل على حدة

(فصل في قطع التلية) يقطع التلية مع أول حصاة يرميها من جرة العقبة في الحج الصحيح والفاسد سواء كان مفرداً أي بالحج (أو متمتاً أو قارناً) وهذا هو الصحيح من الرواية على ما ذكره قاضيان والطرابلسي (وقيل لا يقطع التلية إلا بعد الزوال) كما في المحيط ولعله محمول على من لم يرم قبله فإن السنة في حقه أن يرمى قبل الزوال فله أن يلي قبل يرميه بخلاف ما بعد الزوال فإنه خرج وقت السنة الرمي فيقطع التلية وإلا فلازم أنه إن لم يرم مطلقاً جاز له التلية إلى آخر عمره وهو بعد جداً ثم رأيت أنه بنى على رواية أبي يوسف كما سيجي صريحاً وأما ما نقله شارح المجمع عن المحيط أن القارن يقطع حين يأخذ في الطواف الثاني لأنه يتحل بعد فئتين حله على أن المراد به القارن الذي فاته الحج لما في الحائري قال محمد فأتى الحج إذا تحلل بالعمرة يقطع التلية حيث يأخذ في الطواف وإن كان قارناً فاته الحج يقطع التلية حيث يأخذ في الطواف الثاني (ولو حل قبل الرمي أو طاف قبل الرمي والحلق والذبح قطعها) أي قطع التلية وما بعد الحلق قبل الرمي في الاتفاق وأما بعد طواف الزيارة قبل الرمي والحلق فيلزم قول أبي حنيفة ومحمد وروى عن أبي يوسف أنه يلي

كون الحداة لا تخطف منها اللحم والزبابة كون الذباب لا يقع في الطعام وإن كان من شأنه أن لا ينفك عنه كالسل والسكر والخامسة قلة البعوض بها وقد نظمها بعضهم فقال
وأتى منى خمس فنها اتساعها لطجاح بيت الله لوجاوزوا الحداد ومنع حدأة خطف لحم بأرضها
وقلة وجدان البعوض بها عدا وكون ذباب لا يمايق طعمها ورفع حصي المقبول دون الذي رذا

ما لم يخلق أول تزل الشمس من يوم النحر فهذا يؤيد ما قرناه سابقاً (وإن لم يرم حتى زالت الشمس لم يقطعها حتى يرمى إلا أن تغيب الشمس يوم النحر فينتد يقطعها) وهذا روى عن أبي حنيفة وكأنه رضى الله عنه راعى جانب الجواز في إلقاءه وإن كان فاته وقت السنة وعن محمد ثلاث روايات فظاهر الرواية كأي حنيفة ورواية ابن سماعة فيمن لم يرم قطع التلبية إذا غابت الشمس من يوم النحر وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة ورواية هشام إذا مضت أيام النحر ذكره في البدائع وغيره كذا في الكبير ولا يظهر فرق بين الروایتين المذكورتين عن أبي حنيفة وأيضاً تعيد الحكم بمضى أيام النحر دون التثريق غير واضح إذ وجه التأخير هو بقاء وقت القضاء لهم إلا أن يقال معنى أيام النحر أول جواز النحر فلا معنى لجواز التلبية بعده (ولو جاز قبل الرمي فإن كان قارناً أو متمتعا قطع) أي التلبية (وإن كان مفرداً لا) وهو قول أبي حنيفة ورواية عن محمد وروى عن ابن سماعة عن محمد أنه لا يقطع

(فصل في الذبيح) فإذا فرغ من رمي جرة العقبة يوم النحر انصرف إلى وحله أي منزله (ولا يشتغل بشيء آخر) أي من البيع والشراء ونحوهما لما لا ضرورة له فيه (ثم إن كان مفرداً) أي بالمحج (يستحب له الذبيح) أي مرتباً فيذبح ويحلق فلو حلق فذبح لشيء عليه (وإن كان قارناً أي متمتعا يجب عليه الذبيح) أي إن قدر على قيمته أو على ذبحته (وإلا فالصوم) أي فصيام عشرة أيام على ما سبق فلو لم يصم الثلاثة أو صام عند عجزه ثم قدر على الذبيح تعين عليه الذبيح (وتقديم الذبيح على الحلق واجب عليهما) أي حيثئذ (ومستحب للمفرد) أي مطلقاً (والأفضل أن يذبح بنفسه إن كان يحسن ذلك) وإلا يستحب له الحضور عند الذبيح ويدعو قبل الذبيح أو بعده فيقول وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض إلى قوله وأنا من المسلمين اللهم تقبل مني هذا النسك أو هذه الأضحية واجعلها قرباناً لوجهك وعظم أجرى عليها (ويكره الدعاء بين التسمية والذبيح ولا يحتاج إلى التبة عند الذبيح) ويكفيه التبة السابقة وكلما كان الهدى أعظم أي هيئة أو أكثر قيمة (وأحسن فهو أفضل ويستحب كون الشاة يضاد وقيل قوائمها وأرأسها أسود وسائرها أبيض) وتماه يعرف في باب الأضحية (ويستحب أن يكون مذبحها أو منحرها مستقبل القبلة) وأن يكون شفرته حادة غاية الحدة ويحفر حفرة في الأرض لدمها ويشد ثلاث قوائمها يدها وإحدى رجلها ثم يستقبل القبلة والشفرة في يده على هيئة إحرام الصلاة ويقول ما تقدم وبأخذ مقدمة الهدى بيده اليسرى وينظر عنه التي ينظر بها إلى الذابح ثم يأخذ الشفرة بيده اليمنى ويضعها على مذبحه أو منحره ويمر الشفرة سرياً ويسمى الله تعالى حالة وضع الشفرة والامرار فيقول بسم الله والله أكبر، وعن شمس الأئمة يكره مع الواو ويقطع المروق الأربعة أو الأكثر منها فإذا قطع حل قوائمه ثم يقوم ويدعو بالقبول له ولكافة المسلمين

(فصل في الحلق والتقصير) قدم الحلق لأنه أفضل وفي ميزان العمل أهمل ولتقديمه في قوله تعالى محققين رؤوسكم ومقصرين ولقوله صلى الله عليه وسلم اللهم أرحن المحلقين قالوا والمقصرين فأعاد وأعادوا حتى قال في الثالثة أو الرابعة والمقصرين لأسباب واللفظ له إيماء إلى التقصير من جهة تعلقهم بالشعر الذي هو زينة عند العرب بالوصف الكبير وهذا في حق الرجل أما المرأة فليس لها إلا التقصير لما سبق من أن حلق رأسها مثله كحلق الرجل البعية (فإذا فرغ من الذبيح حلق رأسه^(١)) ويستقبل القبلة للحلق ويبدأ بالجانب الأيمن من رأس المخلوق هو المختار) كما في منسك ابن النعمي والبحر وقال في النخعة وهو الصحيح وقد روى رجوع الإمام عما نقل عنه الأصحاب لأنه قال أخطأت في الحج في موضع كذا وكذا فذكر منه البداءة يمين الحائق فصح تصحيح قوله الأخير واندفع ما هو المشهور عنه عند المشايخ أن المختار في البداءة يمين الحائق فيبدأ بشقه الأيسر من المخلوق ولو وقف الحائق من وراء المخلوق حال كونهما مستقبلين لاجتماع الابتداء يمين الحائق والمخلوق وارتفع الخلاف في حق الحال على الوجه الأكمل، ثم إذا تقرر هذا الجنب فلا بد

أه منحة الحائق بإيضاح (١) قوله حلق رأسه: فيده لأن الحلق ونحوه لا يكون محلاً إلا إذا كان فالرأس لوجوبه بالنسب أمالو حلق من باقي شعر جسده فلا يحل بذلك وعليه الكفاية في الأصح كذا في شرح الكوناه جاب

من الترجيح ولعل هذا هو بسبب تردد الامام مع اطلاعه على ما ورد عنه عليه الصلاة والسلام حيث نظر إلى أن الثامن هل هو معتبر بالنسبة إلى الفاعل أو المفعول والمتبادر هو الأول فتأمل قال في الفتح بعد ما ذكر حديث خلق النبي صلى الله عليه وسلم وهذا يفيد أن السنة في الحلق والبداءة يمين المخلوق رأسه هو خلاف ما ذكر في المذهب وهو الصواب وقال السروجي وعند الشافعي يبدأ يمين المخلوق وذكر كذلك بعض أصحابنا ولم يزل أحد والسنة أولى وقد صح بداءة رسول الله صلى الله عليه وسلم بشق رأسه الكريم من الجانب الأيمن وليس لأحد بعده كلام وقد كان يجب التيامن في شأه كله وقد أخذ الإمام بقول الحجام ولم ينكره ولو كان مذهبه خلافه لما واقفه قلت لعله لما كان متردداً في القضية وفي القول بالأرجحية رأى قتل الحجام على وجه النظام الموروث من زمنه عليه الصلاة والسلام إنقاد له في ذلك المقام واعترف عنه بخطئه فيها وقعه من خلافه في المرام واقفه سبحانه أعلم ثم إذا أراد الحلق يستحب أن يفيض الماء على ناصيته (ويدعو) أي عند الحلق فيقول الحمد لله على ما هدانا وأتم علينا وقضى عنا نكسنا اللهم هذه ناصيتي بيدك فأجمل لي بكل شجرة نوراً يوم القيامة وأمع عنى بها سيئة وأرفع لي بها درجة في الجنة العالية اللهم بارك في نفسي وقبل مني اللهم اغفر لي وللحقين والمقصرين يا واسع المغفرة آمين (ويكبر عند الحلق وبعده) ولعل وجه التذكير كونه في أيام التشريق (ويدعو له ولوالديه ولشائخه) لأنهم في معناها لمعموم الترية وربما يكونون أولى منهما بخصوص تربيتهم في الأمور الدينية (ويدفن مالحق أو قصر وهو مستحب) لأنه بعض أجزائه فيقاس على كله سال موته (ولا يأخذ من شعر لحيته ولا من شاربه ولا ظفره قبل الحلق) وكذا بعده لما أطلق الطرا بلى حيث قال وإن فعل لم يضره قال الكرماني وعندنا لا يستحب وإن فعل لم يضره وقال الزيلعي ويستحب له إذا حلق رأسه أن يقص ظفره وموشاربه ولا يأخذ من لحيته شيئاً مثله ولو فعله لا يجب عليه شيء انتهى وفيه أنه ورد في السنة إصلاح اللحية بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يكون أخذها مثله بل حلقها مثله كما سيأتى نعم الظاهر أنه لا يستحب شيء من ذلك سوى الحلق أو التقصير في هذا المقام اقتداء به صلى الله عليه وسلم وإن كان الحلق متضمناً للإذن بقضاء التفت بعد فراغ الإحرام في البدائع وليس على الحاج إذا حلق أن يأخذ من لحيته فله تعالى فإن هذا ليس بشيء لأن الواجب حلق الرأس بالنص ولأن حلق اللحية من باب المشقة ولأن ذلك تقصير بالنصاري وفي الفتح ولا يأخذ من شعر غير رأسه ولا من ظفره فإن فصل لم يضره لأنه أوان التحلل وهذا كله مما يحصل بالتحلل لأنه قضاء التفت كذا علل في المبسوط قوله (ويستحب بعده أخذ الشارب وقص الظفر) ليس على إحلاته (ولو قص أظفاره أو شاربه أو لحيته أو طيب قبل الحلق فعليه موجب جنائته) فيه أنه إذا كان شيء ما ذكر قبل الحلق لكنه في أوانه لا يوجب شيئاً كقله ابن المهام عن المبسوط معللاً لكنه مناقض بما نقله عنه المصنف في الكبير حيث قال وبعبارة المبسوط ليس على الحاج إذا قصر أن يأخذ شيئاً من لحيته أو شاربه أو أظفاره أو يتنثر فإن فعل لم يضره ثم علله بما مر ثم ذكر في آخر الباب وإذا لم يبق على المحرم غير التقصير قيداً بقص أظفاره فعليه كفارة وذلك لأن إحرامه باق ما لم يحلق أو يقصر فعليه يكون جنابة على الإحرام ويؤيده ما في خزائن الأكل إذا لم يبق على المحرم إلا التقصير قيداً فلم الأظفار أو قص الشارب أو أخذ اللحية لومه كفارة لذلك وفي الكافي وليس للمحرم أن يلم أظفاره قبل الحلق أو التقصير لبقائه في الإحرام وفي المحيط أبيع له التحلل ففصل رأسه بالخطي وقلم أظفاره قبل الحلق فعليه دم لأن الإحرام باق في حقه لأنه لا يتحلل إلا بالحلق لكن ذكر الطحاوي أنه لا دم عليه عند أبي يوسف ومحمد لأنه أبيع له التحلل فيقع به التحلل انتهى فدل على أن المسئلة خلافية بين الأئمة الثلاثة ويؤيده ما في الفتح ولو غسل رأسه بالخطي بعد الرى قبل الحلق يلزمه دم على قول أبي حنيفة على الأصح لأن إحرامه باق لا يزول إلا بالحلق انتهى والحاصل أن قول أبي حنيفة هذا هو الأصح بل قال الجصاص لأعرف فيه خلافاً والصحيح أنه يلزمه الدم لأن الحلق أو التقصير واجب فلا يقع التحلل إلا بأحدهما ولم يوجد فكان إحرامه باقياً فإذا غسل رأسه بالخطي فقد أزال التفت في حال قيام الإحرام فيلزمه الدم انتهى وبما يؤيده أن هذا الاختلاف في الحاج لأن المعتز لا يميل له قبل الحلق شيء ما مر اتفاقاً على ما ذكره المصنف مستنداً إلى ما في الآثار عن الطحاوي

واقه أعلم (والسنة خلق جميع الرأس أو قصره جميعه وإن اقصر على الربع جازع الكراهة) أي تركه السنة والاكتفاء بمجرد الواجب (وهو) أي الربع (أقل الواجب في الخلق) وكذا في التقصير وفيه إجماع إلى أنه إذا خلق كله أو قصره يكون من كمال الواجب ويندرج الواجب في ضمن السنة كأندرج الفرض في ضمن الواجب إذا قرأ فاتحة في الصلاة وهذا عندنا وعند مالك قيل وأحد أيضا لا يخرج عن الإحرام إلا بخلق الكل أو قصيره واختاره ابن المظالم (١) وهو الظاهر من حيث الأدلة الظاهرة في هذا المقام ومفارقة القياس بينه وبين المسح في المرام (وأما التقصير فأقله قدر أتمته) وهو بتقليم الميم والمهزة تسع لفات فيها الظفر (من شعر ربيع الرأس والخلق مستنون للرجال) أي أفضل (ومكرره للنساء والتقصير مباح لمن) والظاهر أنه مستحب لمن لثقه صلى الله عليه وسلم فعل بعض الصحابة له ودعائه لمن (ومستنون) أي مؤيد (بل واجب لمن) لكراهة الخلق كراهة تحريم في حقهن إلا للضرورة (ومن لا شعر له على رأسه يجرى المومي) وهو آلة الخلق (على رأسه وجوباً هو المختار وقيل استحباباً) وقيل استئناساً وهو الأظهر (ولو أزال الشعر بالنزوة) أو الخلق أو التف يده أو استأنه يعني في التقصير (بفعله أو بفعل غيره أجزأ عن الخلق) فيه إجماع إلى أن الخلق أفضل فقوله أو الخلق مستدرك مستثنى عنه وصوابه بالحرق بالرايا في الكبير (ولو تمدد الخلق لمارض) أي لمة في رأسه توجب حلقه كصداع ونحوه أو قد آفة الخلق أو الخالق (تعين التقصير أو التقصير) أي تمدد لكون الشعر قصيراً (تعين الخلق وإن تمدد جميعاً لمة في رأسه) بأن يكون شعره قصيراً أو رأسه فروج يضره الخلق (سقطاً عنه وحل بلائى) أي بلا وجوب دم عليه لأنه ترك الواجب بعينه كصرح به في البحر الآخر (والأحسن أن يؤخر) هذا الشخص (الاحلال إلى آخر أيام الشعر) أي إن كان يرجو زوال العذر (وإن لم يؤخره فلا شيء عليه) للحلول وقته وتحقق عذره وتوم زواله (ولو خرج إلى البداية فلم يجد آلة أو من يحلقه لا يجزئه إلا

(١) قوله واختاره ابن المظالم : حيث قال في الفتح وأعلم أنه اتفق كل من الأئمة الثلاثة أبي حنيفة ومالك والشافعي رحمهم الله تعالى أنه يجزئ في الخلق التقدير الذي يجزئ به المسح في الوضوء ولا يصح أن يكون هذا منهم بطريق القياس كما تنبيه عبارة المصنف لأنه يكون قياساً بلا جامع يظهر أثره وذلك لأن حكم الأصل على تقدير وجوب المسح ومحل المسح وحكم الفرع وجوب الخلق وعلمه الخلق التحلل ولا يظن أن محل الحكم الرأس إذ لا يتعد الأصل والفرع وذلك أن الأصل والفرع هما محلان لحكم المشبه والمشبوه والحكم هو الوجوب مثلاً ولا قياس يصور عند اتحاد محل الإتيان به حيث يتعد الحكم الأصل وهو وجوب المسح ليس فيه معنى يوجب جواز قصره على الربع وإنما فيه نفس النص الوارد وهو قوله تعالى وامسحوا برؤوسكم بناء إمعالي الإجمال والتحقق حديث المغيرة بياناً أو على عدمه والمقادير بسبب الباء لصاق اليد كلها بالرأس لأن الفعل حيث يصير متدياً إلى الآلة بنفسه فيشملها وتقام اليد يستوعب عادة الربع فتمين قدره لأن فيه معنى ظهر أثره في الاكتفاء بالربع أو بالبيض مطلقاً أو تعين الكل وهو متحقق في وجوب حلقه عند التحلل من الإحرام ليمتنى الاكتفاء بالربع من المسح إلى الخلق وكذا الأخران وإذا انتفت صفة القياس فالمرجع في كل من المسحة وحلق التحلل ما يفيد نصه الوارد فهو الوارد في المسح دخلت فيه الباء على الرأس التي هي المحل فأوجب عند الشافعي التبييض وعندنا وعند مالك لا بل اللاصق غير أننا لاحظنا تمدن الفعل لآلة فيجب قدرها من الرأس ولم يلاحظه مالك رحمه الله فاستوعب الكل أوجله صلة كما في فامسحوا بوجوهكم في آية التيمم فالتقصير وجوب استيعاب المسح وأما الوارد في الخلق فن الكتاب قوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمين محققين رؤوسكم من غير باء والآية فيها إشارة إلى طلب تخليق الرؤوس أو قصرها وليس فيها ما هو الموجب لطريق التبييض على اختلافه عندنا وعند الشافعي رحمه الله وهو دخول الباء على المحل ومن السنة فعله عليه الصلاة والسلام وهو الاستيعاب فكان مقتضى الدليل في الخلق وجوب الاستيعاب كما هو قول مالك وهو الذي أدب الله تعالى به واقه سبحانه أعلم اه بعبارة كنا في داملأ اخون جان

الحلق أو التقصير) إذ ليس خروجه هذا بعذر (وإذا حلق) أى المحرم (رأسه) أى رأس نفسه (أو رأس غيره) أى ولو كان محرماً (عند جواز التحلل) أى الخروج من الإحرام بأداء أفعال النسك (لم يلزمه شيء) الأولى لم يلزمه ما سوى شيء. وهذا حكم يعم كل محرم في كل وقت فلا مفهوم لتقييد المصنف في الكبير بقوله عند جواز الحلق يوم النحر (فصل في زمان الحلق ومكانه وشرائط جوازه) يختص حلق الحاج بالزمان والمكان) أى عند أبي حنيفة ولا يختص بواحد منهما عند أبي يوسف على ما في الهداية وشرح الجامع وغيرهما وذكر الكرماني والبروجي عن أبي يوسف أن الحلق يختص بالزمان لا بالمكان وعند محمد يتوقف بالمكان وعند زفرتين بالزمان لا بالمكان (وحلق المعتبر بالمكان) أى يختص عند أبي حنيفة ومحمد خلافاً لأبي يوسف وزفر وأما الزمان في حلق المعتبر فلا يتوقف بالاجماع (فالزمان) أى في حلق الحج (أيام النحر الثلاثة) أى لياليها (والمكان الحرم) أى للحج والعمرة (والتنخيص) أى في التوقيت (للتضمين) أى بالدم (لالتحلل) فلا حلق أو قصر في غير ما توقيت به لزمه الدم ولكن يحصل به التحلل في أى مكان وزمان أتى به بعد دخول وقته) أى أو أن يحمله (وأول وقت صحة الحلق في الحج طلوع فجر يوم النحر ووقت جوازه بلا جابر) أى بلا كفارة (بعد رمى جرة العمرة لأنه قبله موجب للدم عند أبي حنيفة وآخر وقت الوجوب غروب الشمس من آخر أيام النحر ولا آخر له في حق التحلل) أى خروجه من إحرامه (وأول وقت صحته في العمرة بعد أكثر طوافها وأول وقت حله بعد السعي لها) كذا في بعض النسخ وزيد في بعضها (فشرط وقوع الحلق معتبراً قبله بعد طلوع فجر النحر في الحج وإتيان أكثر الطواف في العمرة) انتهى وهو مستدرك مستقي عنه (وذبح الهدى في الحرم في المحصر) أى مطلقاً وهو مرفوع عطفاً على قوله قبله في النسخة الزائدة وكان حقه أن يقول وبعد ذبح الهدى في الحرم في حق المحصر لها أو لأحدهما إذ وجوده قبل ذلك كعدمه في حق التحلل والله أعلم

(فصل في حكم الحلق: حكمه التحلل) أى حصول التحلل به وهو صبروته حلالاً (فيباح به جميع ما حظر) بصيغة المفعول أى منع (بالإحرام من الطيب) وفيه خلاف مالك على ما ذكره الزيلعي لأنه من دواعي الجماع كما يحرم سائر الدواعي من القبلة واللبس وذكر ابن فرشته في شرح المجمع معزياً إلى الحائفة الصحيح أن الطيب لا يحل له لأنه من دواعي الجماع انتهى والذي صرح به غير واحد بإباحة جميع المحظورات من الطيب (والصيد ولبس المخيط وغير ذلك إلا الجماع ودواعيه) كالقتيل واللبس على ما ذكره الكرماني لكن في منسك الفارسي والطرابلسي ولا يحل الجماع فيها دون الفرج بخلاف اللبس والقبلة انتهى ولعل مرادهما أن اللبس والقبلة مكروهان بخلاف الجماع فيادون الفرج فإنه حينئذ حرام فلا تنافي (فانه) أى الجماع (وتوابعه يتوقف حله على الطواف) أى طواف الإفاضة (ولكن إن وجد) أى الطواف (بعد الحلق وإن طاف قبل الحلق لم يحل له النساء كغيرها) ففي النسخة ذكر الفارسي أن المذهب عندنا أن الرمي ليس بمحطل وإن بعد الرمي قبل الحلق لا يحل له شيء من المحظورات وفي الجوهرة شرح القدوري ولو طاف للزيارة قبل الحلق لم يحل له الطيب والنساء وصار بمنزلة من لم يطق كذا في الكرخي وهذا يفيد أن الطيب حكمه حكم الجماع يخلق به نكاحاً وإباحة والحاصل أنه لا يحصل التحلل عندنا إلا بالحلق أو ما يقوم مقامه وأن الرمي ليس بمحطل حتى لو رمي لا يتحلل في حق اللبس ونحوه مالم يحلق أو يقصر كما صرح به الكرماني وغيره إلا أنه محال في حق الحلق ولكن لو حلق قبل الرمي حل بالاتفاق وكذا الذبح ليس بمحطل إلا في حق المحصر على ما تقدم والله أعلم (باب طواف الزيارة)

(إذا فرغ من الرمي والذبح والحلق) أى مرتين أو غير مرتب (يوم النحر) أى أول أيامه (فالأفضل أن يطوف للعرض في يومه ذلك) وهذا باتفاق العلماء (وإلا ففي الثاني) أو في (الثالث) وكذا الحكم في لياليها (ثم لأفضلية) أى بخروج وقت الفضيلة (بل الكراهة) أما عند الإمام فكراهة تحريرية موجبة للدم وأما عندنا فتحريرية وهذا إذا كان بلا عذر (فاذا دخل المسجد) أى المسجد الحرام من باب السلام كما سبق عليه الكلام (بدأ بالطواف) أى لا بالصلاة إلا فيما استثنى (فيطوف سبعة أشواط بلا رمل فيه وسعى) أى وبلا سعى (بعده) أى بعد الطواف (إن قدمها) أى

الزمل والسعي لأنهما لم يشعرا إلا مرة (وإلا) أى وإن لم يقدمهما (رمل فيه وسعى بعده وإن قدم السعى لا الرمل سقط الرمل وأما الاصطباع فساظ مطلقا في هذا الطواف) أى سواء سعى قبله أو بعده لا يساكن أو غير لا يس وفى الأخير نظر ظاهر ووجه تقدم (ثم بعد الطواف صلي ركعتيه عند المغام وهو الأفضل أو غيره) أى من مواضع المسجد أو الحرم (ثم خرج للسعى) أى بعد استلام الحجر (إن لم يقدمه فيسعى كأمرو سقوط السعى والرمل مفيد بما إذا أتى به) أى بالرمل (في طواف كامل) أى وسعى بعده (وإلا فلو طاف لقدم جتبا أو محدثا ورمل فيه وسعى بعده ففعله إعادته) وفى الحديث نداء وفى الجنابة إعادة السعى حتبا والرمل) أى وإعادته (سنة) والحاصل أن الرمل سنة تابعة للطواف وجوبا أو ندبا (وإذا طاف) أى طواف الزيارة (حل له النساء أيضا) والحاصل أنه إذا فرغ من الطواف حل له كل شئ حرم عليه من النساء وغيرها لكن بالخلق السابق لا بالطواف ولأن الحلق هو المحلل دون الطواف غير أنه آخر عمله إلى ما بعد الطواف فى بعض الأشياء فإذا طاف عمل عمله بجملة أن فى الحج إحلالا لإحلالا بالخلق ويحل به كل شئ إلا النساء وإحلالا بطواف الزيارة ويعمل به النساء أيضا لكن الثانى بسبب الأول بدليل أنه لو لم يخلق حتى طاف لم يحل له شئ حتى يخلق وأما السعى عندنا من الواجبات فلا يتوقف الإحلال عليه خلافا للشافعى فإنه ركن عنده (وهذا الطواف هو المقروض فى الحج ولا يتم الحج إلا به) أى لكونه ركنا بالاجماع (والفرض منه أربعة أشواط وما زاد فواجب)

(فصل أول وقت طواف الزيارة طلوع الفجر الثانى من يوم النحر فلا يصح قبله) خلافا للشافعى حيث يجوز بعد نصف الليل منه (ولا آخر له فى حق الصحة فلو أتى به ولو بعد ستين صبح ولكن يجب فعله فى أيام النحر) أى أوليائها عند الامام ويسن إجماعا فيكره تأخيرها عنها بالاتفاق تحريما أو تنزيها (فلو أخره عنها) أى بغير عنده (ولو إلى آخر أيام التشريق لزمه دم) أى على الأصح لما قاله فى الغاية وإيضاح الطريق هو الصحيح وفى بعض المواضع وبه بقاء وهو المذكور فى المبسوط وقاضيان والكافى والبدائع وغيرها خلافا لما ذكره القندورى فى شرح مختصر الكرخى أن أخره إلى آخر أيام التشريق ونبه الكرماني صاحب المنافع والمستصفي

(فصل فى شرائط صحة الطواف) أى طواف الزيارة وإن كان بعضها لمطلق الطواف (الإسلام) وكذا العقل والتمييز (وتقديم الإحرام) أى بالحج (والوقوف) أى تقديمه وهو من عماد قبله إذ لا يصح الوقوف بدون الإحرام (والنية) أى أصلها لاتمينتها (إتيان أكثره) وفيه أنه ركن لا شرط (والزمان) أى أدائه بعد دخول وقته (وهو يوم النحر) أى أيامه وجوبا (وما بعده) أى جوازا ولو إلى آخر عمره (والمكان) وهو حول البيت داخل المسجد (أى ولو على السطح لا خارجة ولو لم يكن حجاب جدار) (وكونه بنفسه) أى وكون الطواف بنفس الناسك بل بناية عنه وهو ركن الطواف (ولو محمولا) أى بعذر أو بغيره (فلا يجوز النيابة إلا للبعثى عليه قبل الإحرام) (أى على الصحيح سواء طاف عنه واحد بأمر أو بعينه فإنه يقع عنه وقيل بل يشترط حضوره فيطاف به بالصبي غير المميز) (وأما العقل والبلوغ والحرية فليس) أى كل واحد منها (بشرط) وفيه أن النية من الشروط وهى لا تتصور من المجنون وغير المميز فهما فى حكم المنعى عليه وقد قال فى الكثير وأما شرائط وجوبه فأحرام الحج والإسلام والعقل والبلوغ وأما الحرية فليست بشرط الوجوب فيجب على العبد ولا يجب على الصبي والمجنون والكافر (وواجباته المنى والقادر والتمام السبعة والطهارة عن الحدث) أى مطلقا (وسر العورة وفعله فى أيام النحر) وقد سبق الشكل (وأما الترتيب بينه) أى بين طواف الزيارة (وبين الرمي والخلق) أى كونه بعدهما (فسته وليس بواجب) تأكيد لما قبله وكذا الترتيب بينه وبين الحلق حتى لو طاف قبل الرمي والحلق لا يثبى عليه إلا أنه قد خالف السنة فيكره على ما صرح به غير واحد إلا أن أبا النجاء ذكر فى منية الناسك وجوب الترتيب بين ذلك (ولا مفسد للطواف) وإنما يبطئه الزدة (ولا قوت قبل الممات ولا يعجز عنه البذل) أى الجزء (الإلزامات بعد الوقوف بمرقة) متعلق بالوقوف (وأوصى بأتمام الحج تحب البدنة لطواف الزيارة وجاز حجه) أى صح وكل لكن فى الطرابلس عن محمد فبين مات بعد

وقوله بركة وأوصى باتمام الحج يذبح عنه بدنة للزدلفة والرى والزبارة والصدر وجاز حجه فهذا دليل على أنه إذا مات بركة بعد تحقق الوقوف يجبر عن بقية أعماله البدنة فلا ينافى ما في الميسوط أنه يجب البدنة لطواف الزيارة إذا فعل بقية الأعمال إلا الطواف ويؤيده ما في فتاوى قاضيان والسراجية أن الحاج عن الميت إذا مات بعد الوقوف بركة جاز عن الميت لأنه أدى وكمن الحج أى ركنه الأعظم الذى لا يفتى إلا بقواته لقوله صلى الله عليه وسلم الحج عرفة وهو لا ينافى ما سبق من وجوب البدنة فإنه يجب من مال الميت حيثن

(فصل فإذا فرغ من الطواف) أى طواف الزيارة (رجع إلى من فصل الظهر بها) أى بنى أو بمكة على خلاف فيها ذكره ابن الممام والثاني أظهر قللاً وعلاً أما النقل فلما ورد من كتب السنة أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بمكة وأما العقل فلأنه عليه الصلاة والسلام لاشك أنه أسفر جناً بالمشعر الحرام ثم أتى منى في الضحوة فنحر يده الشريفة ثلاثاً وستين بدنة وعلى رضى الله عنه أكل المائة ثم قطع من كل واحدة قطعة فطبخت فأكل منها ثم حلق وأتى مكة وطاف وسمى فلاد من دخول وقت الظهر حيثن الصلاة بمكة أفضل فلا وجه لعدوله إلى منى ثم لا يمارض حديث الجماعة حديث مسلم باقراده أنه صلى الظهر بمنى ^(١) قال ابن الممام ولاشك أن أحد أشربين وم ^(٢) وإذا تمارضا

(١) قوله أنه صلى الظهر بمنى : أخرج مسلم عن ابن عمر أنه عليه الصلاة والسلام أقاض يوم النحر ثم رجع فصلى الظهر بمنى قال نافع وكان ابن عمر يفيض يوم النحر ثم يرجع فيصلى الظهر بمنى ويذكر أن النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم فعله والذي في حديث جابر الطويل الثابت في مسلم وغيره من كتب السنن خلاف ذلك حيث قال ثم ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأقاض إلى البيت فصلى الظهر بمكة أه فتح القدير (٢) قوله ولاشك أن أحد الخبرين وم : قال العلامة الآبى في شرح مسلم عند حديث ابن عمر ثم رجع فصلى الظهر بمنى ما لفظه : هذا وم من بعض الرواة والصحيح ما في حديث جابر أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بمكة ويشدله أيضاً حديث أنس بعده أنه صلى العصر يوم النحر بالأبطح وإنما صلى الظهر بها يوم التروية أه وأقره العلامة السنوسى وقال الإمام الثورى في شرح المذهب قد ذكرنا أن الأفضل أن يطوف الإفاضة قبل الزوال ويرجع إلى منى فيصلى بها الظهر هذا هو المذهب الصحيح وبه قطع الجمهور ثم قال وقد صرح في هذه المسئلة أحاديث متعارضة يشك على كثير من الناس الجمع بينهما حتى أن ابن حزم الظاهرى صنف كتاباً في حجة النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم وأتى فيه بنفائس واستقصى وجمع بين طرق الأحاديث في جميع الحج ثم قال ولم يبق شيء لم يبين لي وجهه إلا الجمع بين هذه الأحاديث ولم يذكر شيئاً في الجمع بينهما وأنا أذكر طرفها ثم أجمع بينهما إن شاء الله تعالى فهذا حديث جابر الطويل أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أقاض يوم النحر إلى البيت فصلى بمكة الظهر رواه مسلم وعن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أقاض يوم النحر ثم رجع فصلى الظهر بمنى قال نافع وكان ابن عمر يفيض يوم النحر ثم يرجع فيصلى الظهر بمنى رواه مسلم وعن عبدالرحمن بن مهند قال حدثنا سفيان يثى الثورى عن ابن الزبير عن عائشة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم أخر الطواف يوم النحر إلى الليل رواه أبو داود والترمذى وقال حديث حسن وذكر البخارى في صحيحه تعليقاً بصحة جزم فقال وقال أبو الزبير عن عائشة وابن عباس أخر النبي صلى الله عليه وسلم الطواف إلى الليل قال البيهقى وقد سمع أبو الزبير من ابن عباس وفي سماعة عن عائشة نظر قاله البخارى قال البيهقى وقد رويتنا عن أبي سلمة عن عائشة أنها قالت حججنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأقضنا يوم النحر قال وروى محمد بن إسحاق بن يسار عن عبدالرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت أقاض رسول الله صلى الله عليه وسلم من آخر يوم حين صلى الظهر ثم رجع إلى منى ورواه عمر بن قيس عن عبدالرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم أذن لأصحابه فرأوا البيت ظهيرة وزار رسول الله صلى الله عليه وسلم مع نسائه ليلاً قال البيهقى وأصح هذه الروايات حديث ابن عمر وحديث جابر وحديث أم سلمة عن عائشة هذا كلام البيهقى قلت فظاهر

ولابد من صلاة الظهر في أحد المكاين في مكة بالمسجد الحرام أولى ابوت مضاعفة الفرائض فيه ولو تجشمنا الجح
حلتا فله بنى على العادة انتهى كلامه لكن لا يخفى أن قوله وإذا تعارضا أراد به أنه على تسليم أنها تعارضا إلا أن
قوله حلتا فله بنى على الاعادة غير ظاهر لأن الاعادة مكرمة عندنا فالأولى أن يحمل على الجواز بأنه أمر أصحابه
المتظرين له بأداء الظهر بنى أو صلى معهم نافلة والحاصل أن هذا بالنسبة إلى ماصدر عنه صلى الله عليه وسلم وإلا
فأصحابه رضى الله عنهم بعضهم صلوا معه وبعضهم صلوا بنى أما قبل الطواف أو بعد فراغهم منه قبل دخول وقت
الظهر فلا ينافى كلام أصحابنا مما يشير إلى أنه يصل بنى كما صرح به في البحر الزاخر (ولا يبيت بمكة ولا في الطريق)
لأن البيوتة بنى لياليها ستة عندنا وواجبة عند الشافعي (ولو بات) أكثر لياليها في غير منى (كره) أى تنزيها (ولا
يلزمه شيء) أى عندنا (والسنة أن يبيت بنى ليالى أيام الرى) أى إن تأخر وإلا ففى لياليتين (ثم إذا كان اليوم الحادى
عشر وهو ثانى أيام النحر خطب الامام خطبة واحدة بعد صلاة الظهر لا يجلس فيها بخطبة اليوم السابع) أى قبل يوم
التروية (يسلم الناس أحكام الرى) أى فى بقية الأيام (والسفر) أى الأول والثانى (وما يأتى من) أمور (المتناسك) من
السعى وأحكام العمرة ونحو ذلك من الحث على الطاعات والخروج عن السيئات (وهذه الخطبة ستة) أى عندنا وعند
الامام مالك (وتركها غفلة عظيمة) وكان الناس تركوها مدة مديدة لكن الله سبحانه أحيانا بعد ما تمها فرحم الله
من سعى فيها (ويجمع) بتشديد الميم أى يصل الجمعة خلافاً لمحمد بنى) أى أيام الموسم (إذا كان فيه أمير مكة: أى وحده) (أو الحجاز)
أى عمومها الشامل لمكة كالشرف حفظه الله ووقته لما يرضاه (أو الخليفة) أى السلطان بنفسه (وأما أمير الموسم)
أى كأمراء محامل الحاج (فليس له ذلك) أى التجميع اتفاقاً (إلا إذا استعمل على مكة) أى جعل عاملاً وأميراً عليها
(أو يكون) أى الأمير (من أهل مكة) أى وإن لم يستعمل عليها كذا فى الكبير وفيه بحث حيث لم يظهر الفرق بين
كونه من أهل مكة أو من غيرهم واقصيانه أعلم، ثم فى شرح المنية الحلبي أنه لا يصل بها العيد اتفاقاً للاشتغال فيه
بأمور الحج انتهى وأراد بالاتفاق الإجماع اذ لا خلاف فى المسئلة بين علماء الأمة وبينى أن لا يترك صلاة الجمعة
لأسيا بمسجد الخيف خصوصاً من كثرة الصلاة فيه أمام المنارة القديمة المتصلة بالقبلة فيصلى فيها بحراباً فإنه بنى موضع
احجار كانت هناك وكان مصلى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم عند الاحجار موضع حراب القبة وقيل إنه محل
الأنبياء ومصلى الاعنياء وقيل فيه قبر آدم على نيتنا وعليه الصلاة والسلام

(باب رمى الجمار وأحكامه)

اعلم أن رمى الجمار واجب وإن تركه فله دم (أيام الرى أربعة) أى اجمالا منها أيام النحر ثلاثة ومنها أيام التشريق
ثلاثة (فالיום الأول نحر غاصر ولا يجب فيه الرى جرة العقبة واليومان بعده نحر وتشريق) ويجب فهما رمى الجمار
الثلاث (والرابع تشريق خاص) ويجب فيه رمى الجمار الثلاث إن لم ينز قبل طلوع فجره قوله (وفى هذه الثلاثة)
أى من الأيام التى يقال لها التشريق (يجب رمى الجمار الثلاث) أى فى الجمعة
(فصل فى رقت رمى جرة العقبة يوم النحر: أول وقت جواز الرى فى اليوم الأول) أى من أيام النحر (يدخل

أنه صلى الله عليه وسلم أقاض قبل الزوال وطاف وصلى للظهر بمكة فى أول وقتها ثم رجع إلى منى فصلى بها الظهر
مرة أخرى إماماً لأصحابه كاصلى بهم فى بطن نخلة مرتين مرة بطائفة ومرة بطائفة أخرى فروى جابر صلاته بمكة
وابن عمر بنى وهما صادقان وحديث أم سلمة عن عائشة محمول على هذا وأما حديث أبي الزبير وغيره لجوابها من وجهين
أحدهما أن روايات جابر وابن عمر وأبي سلمة عن عائشة أصح وأشهر وأكثر رواية فوجب تقديمها ولهذا رواه مسلم
فى صحيحه دون حديث أبي الزبير وغيره والثانى أنه يتأول قوله آخر الطواف يوم النحر إلى الليل أى طواف نسائه
ولابد من التأويل للجمع بين الأحاديث، فإن قيل هذا التأويل يردّه رواية القاسم عن عائشة فى قوله وزاد رسول الله
صلى الله عليه وسلم مع نسائه ليلا فجاوبه لعله عاد للزيارة للطواف الإفاضة فزار مع نسائه ثم عاد إلى منى فبات

بطلوع الفجر الثاني من يوم النحر) أظهره زيادة ليانه (فلا يجوز قبله وهذا وقت الجواز مع الاساءة) أى تركه السنة من غير ضرورة (وآخر الوقت) أى وقت أدائه (طلوع الفجر الثاني من غده) وهو اليوم الثاني من الأيام (والوقت الممنون فيه) أى فى اليوم الأول (بطلوع الشمس ويمتد إلى الزوال ووقت الجواز بلا كراهة من الزوال إلى الغروب وقيل مع الكراهة ووقت الكراهة مع الجواز من الغروب إلى طلوع الفجر الثاني من غده ولو أخره إلى الليل كره) إلا فى حق النساء وكذا حكم الضمضاء (ولا يلزمه شيء) أى من الكفارة لكن يلزمه الاساءة تركه السنة (وإن كان بعد لم يكره) أى تأخيره (ولو أخره) أى رمى اليوم (إلى الغد لزمه الدم والقضاء) أى فى أيامه

(فصل فى وقت الرمى فى اليومين) أى المتوسطين (وقت رمى الجمار الثلاث فى اليوم الثاني والثالث من أيام النحر بعد الزوال فلا يجوز) أى الرمى (قبله) أى قبل الزوال فهما (فى المشهور) أى عند الجمهور كصاحب الهداية وقاضيان والكافى والبدايع وغيرها (وقيل يجوز الرمى فهما قبل الزوال ^(١)) لما روى عن أبى حنيفة أن الفضل

بها وإنه أعلم اه كلام الإمام التوى رحمه الله تعالى (١) قوله وقيل يجوز الرمى فهما قبل الزوال الخ : هذه المسئلة اختلفت فيها أنظار العلماء فمنهم من جوز الرمى قبل الزوال ومنهم من منع ومنهم من فصل فأجاز الرمى فى اليوم الثاني من أيام التشريق لمن أراد التفريق قبل الزوال وقد ألف العلامة داملا اخونجان رسالة فى منع الرمى قبل الزوال فى اليوم الثاني وماك نصها : بسم الله الرحمن الرحيم بعد الحمد والصلاة فهذه جملة متعلقة بمسئلة روى الجمار بعد يوم النحر فى خصوص وقته قال فى الهداية وإذا زالت الشمس من اليوم الثاني من أيام النحر روى الجمار الثلاث بعد الزوال الخ ثم قال بعد بيان كيفيته وإذا كان من الغد روى الجمار الثلاث بعد زوال الشمس كذلك وإن أراد أن يتعجل التفريق إلى مكة وإن أراد أن يقيم روى الجمار الثلاث فى اليوم الرابع بعد زوال الشمس الخ قال فى الفتح أفاد أن وقت الرمى فى اليوم الثاني لا يدخل إلا بعد الزوال وهكذا فى اليوم الثالث اه وفى البحر وأشار أى صاحب الكنز بقوله بعد الزوال إلى أول وقته فى ثاني النحر وثالثه حتى لورى قبل الزوال لا يجوز ثم قال وطاهر الرواية أنه لا يدخل وقته فى اليومين إلا بعد الزوال اه وفى منسك سنان الروى وقال أصحابنا إن وقت أداء روى الجمار فى اليوم الأول والثاني من أيام التشريق من زوال الشمس الخ ومثله فى عامة المتون والنروح وقال العيني فى شرح البخارى إن الرمى فى أيام التشريق محلّه بعد الزوال وهو كذلك وقد اتفقت عليه الأئمة وخالف أبو حنيفة رحمه الله فى اليوم الثالث منها فقال يجوز الرمى فيه استحسانا وقال إن روى فى اليوم الأول من التشريق أو الثاني قبل الزوال أعاد وفى الثالث يحزبه وقال عطاء وطاوس يجوز فى الثلاثة قبل الزوال اه فأفاد أن رواية تجوز الإمام الرمى قبل الزوال إنما هو فى اليوم الثالث من أيام التشريق قط وفى باب المناسك فلا يجوز قبله فى المشهور وقال شارحه أى عند الجمهور كصاحب الهداية وقاضيان والكافى والبدايع وغيرها وقال بعد نقل قول القيل وهو خلاف ظاهر الرواية وقال فى فصل صفة الرمى بعد الزوال أى على الصحيح من الأقوال وقال فى فصل مكروهات الرمى والصحيح أنه لا يصح قبل الزوال فى اليومين المتوسطين ويكرهه فى اليوم الرابع عند الإمام خلافا لما حيث لا يصح قبل الزوال فى ذلك اليوم أيضا عندهما اه فأفاد أن ما قبل من رواية جوازه قبل الزوال فى اليومين المتوسطين ومن رواية جوازه فى خصوص ثالث النحر لمن أراد التفريق غير صحيحين وخلاف ظاهر الرواية وخلاف ما فى المتون وخلاف الإجماع قال عمل بواحدة من تلك الروايتين أوهما غير جائز لا يتم أن لباب المناسك من المتون لأننا نقول ليس هو منها لأن فيه كثيرا من مسائل الشروح والفتاوى وإنما المتون التى تقدم على الشروح والفتاوى هى المتون المقدمة المنكفلة لبيان أقوال الإمام كمتنصر الطحاوى والكرخى والقنورى والحاكم وخزانة الفقه لأبى الليث وأمثالها حتى لم يعدوا منها الرقابة وتنحصر ما لحظ قول الامامين واستحسانات المتأخرين فضلا عن الدرر والملتقى والتتوير وقته الكيدانى وفى الدر المختار الحكم والفتايا بقول المرجوح جهل وخرق للإجماع وكذا العمل لنفسه رد المختار عن الشربلالية ولا يتر أحد بما فى الخزانة من أن العالم الذى يعرف معنى

أن يرمى فيها بعد الزوال فإن رُمي قبله جاز تحمل المروى من فعله صلى الله عليه وسلم على اختيار الأفضل

التصوص والأخبار وهو من أهل الدراية يجوز أن يعمل بها وإن كان مخالفاً له لأن مثل هذا العام في زماننا بل في كثير من الأزمنة الماضية في رضة النقاء أو في صلبه نعم كثير بين الناس مجرد الدعوى والإفتاء بالجهل والخطأ بل قاصداً خلاف الصحيح معادلاً غاصاً بصرفه عن القول بأن الملقى لابد أن يكون مجتهداً ولو فرض وجود عالم موصوف بما ذكر فلا يجوز له مخالفة المذهب هنا لكون المذهب فيما نحن لم يرد في خلافه نص ولا خبر والمذكور في الحفظة أنه يجوز له العمل بالنصوص والأخبار والذي يدعى العلم والاجتهاد يرى قبل الزوال بمجرد تسويل الشيطان بلاستد وإستناد وهو النفس الغالبة العناد فإذا لم يصح العمل بالقول المرجوح فكيف يعمل بالقول الغير الصحيح والإفتاء والعمل به أقبح كل قبح وضلال وإضلال جهال عن طريق الحق الصحيح الصريح وقد تقرر في كتبنا أنه لا يبعد عن ظاهر الرواية إلا إذا صحح خلافه في كتاب مشهور تلقته الفحول بالقول كالمقابلة والكافي وفيما نحن فيه صحح نفس ما في ظاهر الرواية لاخلافه على ما عرفت وهو أيضاً مما اتفق عليه أصحابنا والأئمة الآخرون وفي الدر المختار رسم الملقى أن ما اتفق عليه أصحابنا في الروايات الظاهرة بقى به قطعاً ما سبأ أن ظاهر الرواية دليله ظاهر قال العلامة ابن المهام في فتح القدير وجه ظاهر الرواية أن الرمي تعبدى يحض لا يدرك بالعقل فيجب اتباع النقل وهو فعله عليه الصلاة والسلام الرمي في هذين اليومين بعد الزوال ومال إلى قول الإمامين في اليوم الرابع بأنه لا يجوز الرمي فيه أيضاً قبل الزوال وقال في قوته ولا شك أن المعتمد في تعيين الوقت للرمي في اليوم الأول من أول الثمار وفيما بعده بعد الزوال ليس إلا فعله عليه الصلاة والسلام كما لا يفضل في غير ذلك المكان الذي يرمى فيه عليه الصلاة والسلام وإنما رمي عليه الصلاة والسلام في اليوم الرابع بعد الزوال فلا يرمى قبله وهذا الوجه يندفع المذكور لأبي حنيفة رحمه الله لوقر بطريق القياس على اليوم الأول إلا إذا تقرر بطريق الدلالة أنه والمذكور لأبي حنيفة رحمه الله أنه لم يظهر أثر التخفيف في اليوم الرابع بطريق الترك لأن يظهر آخره في جوازه في الأوقات الأولى واليوم الثاني والثالث لم يظهر ذلك فلا يظهر هذا مع أن الصحابة رضی الله عنهم أجمعين أيضاً فهموا من فعله عليه الصلاة والسلام أن وقت الرمي في أيام التشريق بعد الزوال وبدل عليه ما رواه البخاري وأبو داود عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كنا نتعين فإذا زالت الشمس رمينا وحيثن ذلك خلافه يشبه خلاف الإجماع فما يفعله كثير من الناس من الرمي قبل الزوال فهو خطأ موجب للدم ومحل للإنكار والذم أكونه مخالفاً لصحيح الرواية ولظاهر الرواية وللتون والإجماع ولا يسوغ الاختيار سيما للعلماء بكل ما يوجد في كتاب غير ملتفت إلى ما هو الصحيح والصواب والمعتمد في الكتب المشهورة المعتبرة بها ولعل الذي نقل القول الضعيف أو الغير الصحيح إنما نقله للاحتراز عنه لا ليجنّده كل من سمعه وإن لم يكن قصده ذلك كان الاتق ترك ذكره ثلثاً يفتقر به الجهال وقول القليل في التماسك هنا مثل ما قيل لورمت الرمي بين السجدين جازت الصلاة فافتقر به كثير من المصلين وأخذوا به وصاروا من أسرق السارقين مع أنه فرق كثير بين القبيلين لأن الوظيفة أي فريضة السجدة وهي وضع الجبهة تتأدى هناك والوظيفة فيما نحن فيه أي وجوب الرمي هنا لا تتأدى ومثله أيضاً ما قيل في جواز المرور أمام المصلي بلا تأخير بمكة مخالفاً للتون والشروح والأحاديث وشروحها قاطبة مستدلاً بحديث لا يدل على منعها ولا يقاوم ما في الصحيح فوافق هذا القول طبع من يميل إلى الآهون وترك ما فيه الأجر الجزيل الأجسن فتجاسروا على المرور أمام المصلي وأنكروا قبح هذا الأمر الجلي بل اعتقدوا أنه جميل وأنه عليه التحويل هذا وعلى تقدير التنزيل من عدم صحة تلك الرواية عمشة لصاحب القليل لاشك في كراهة الرمي قبل الزوال على ما في كتب المذهب وفي الباب وشرحه في تعداد مكروهات الرمي قال وقوله أي الرمي قبل الزوال في سائر الأيام أي كما في بعض الروايات الضعيفة والصحيح أنه لا يصح إلح فكيف يرتكب المكروه عنه من كان يريد الحج المبرور سيما من كان حجه فحلاً وإن كان مراده التفرج والعبور لا الثواب ولا الحج المبرور فالحج المبرور لا يجوز أن لا يلقى الحج

كما ذكره صاحب المتن والكافي والبدائع وغيرها وهو خلاف ظاهر الرواية وفي المسئلة رواية أخرى هي بينهما جامعة

سواء لبس لباس الإحرام حياء من ملام الأتنام وتباعداً عن كثرة الجداول والكلام ويخرج إلى عراقات وقبائش من الليالي والأيام ويزل بركة حيث تشبته نفسه وهواه ودفع منه قبل الغروب فراوا عن الزحمة الجالبة للرحمة ولا يزل بالشعر الحرام إذ لا فرجة فيه ولا له مرام ويأتى قبل الناس بنى ويأخذ مكاناً يتنى ولا يشغل بالرى وغيره وينفر منه قبل الكل مستجلاً إلى غير غيره لكن هذا للجبال لأن رسم بالعلم الكامل لثلاث يقتدى به الجهلاء مستندين بأن السلام الثلاثي فعل هذا ولا وجه لمن اعترض بالزحمة لأن الرحمة قبل الزوال أكثر منها بعد الزوال ولأن نبي الرحمة عليه وعليه الصلاة والسلام لم يرخص لأحد بالرى قبل الزوال في النهار وإنما رخص للراحة بالرى في الليالي الآتية مع أنه عليه الصلاة والسلام كان رخص للضعفة أهل في الدفع من مردلفة لكثرة الإحرام وقت الإسفار في ذلك الزمان لو قوف الكل بمردلفة من التضرع إلى الإسفار لافي هذه الأزمنة لتفوق الأكثرين من مردلفة الموعودة لإجابة الدعاء قبل وقت الوقوف من بعد العشاء أو نصف الليل مع الزحمة وكذلك الزحمة في التضرع من قبل الزوال أكثر منها في التضرع الزوال كما تشهد به المشاهدة لكثرة الراغبين إلى الراحة التاركين للكرامة يرمون الجار قائلين رجماً للشيطان وحربه وليس لبليس وخيله في ذلك الوقت في المرى بل راكبون وضاحكون على أخلاقهم يسوقونهم إلى أسواقهم ومشترياتهم بأشواقهم هذا ولا يقاس مانع فيه على الدفع من مردلفة للضعفة لاستنفاء بعض شروط القياس وهو كون الأصل معقول المعنى وقال المحققون أمور الحج تعبدية محضة لا تترك بالمقل سبب الرمي إلى شخص يظن أن الشيطان هناك والحال أن الشيطان يجري في الصدور وهو إذا قال المؤمن الله أكبر يفر إلى الروحاء وله ضراط ويرجع إليه حين يسكت ويوسوس ولأن القياس وظيفة المجتهد ولم ينقل عنه أنه أجاز الرمي قبل الزوال لعذر الزحمة قياساً على تقديم الضعفة من مردلفة لعذر الزحمة وإنما أجازها في اليوم الرابع بدليل دلالة النص لا بالقياس والآل يرد عليه ما أورده ابن المهام على مامر وقيل وجه ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما إذا انتفض النهار حل الثغر والصدر والانتفاخ الارتفاع فيه أن في سنده طلحة بن عمرو ضعفه البيهقي وأيضاً يحتمل أن يكون المراد بالانتفاخ الارتفاع الكامل أى الاتصاف المتصل بالزوال وقد قرر أنه إذا تطرق الاحتمال بطل الاستدلال وأيضاً القياس مع القار في الأصل لأن تقديم الضعفة في زمنه صلى الله عليه وسلم كان تخليصاً لم من الزحمة في ذلك الزمان وفي أزمته أخذ أهلها المناسك من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يغيروها فمن تلك المناسك أنهم كانوا يدفعون بأجمعهم من مردلفة قرب طلوع الشمس ولا شك في وقوع الزحمة في ذلك الوقت وأما الثغر من متى فلم يكن مضيقاً بوقت واحد بل موسع في اليومين وأجزائها وأما بعد مخالفة كثير من الناس تلك الطريقة فعلة القياس وهي الزحمة مرتفعة في الأصل والقرع على مامر فالزحمة في الإسفار ليست أكثر منها في الليل أو الإسفار فلا تختص الضعفة من الزحمة إن كانت نافرة من الزحمة وأكثر نساء زماننا تزيد الفرجة والزحمة ومعلوم أنه لا يعمل بقول كل كتاب بل لابد من كتاب معتمد مشهور متداول بين أهل المذهب ولا يعمل بما في الكتب المقتضية إلا إذا تلقته العلماء بالقبول ألا ترى أن العلماء تركوا الاعتدال ببعض مافي الهداية المقبولة شرقاً وغرباً كقوله بعدم قص الوضوء بإخراج الدم من النفطة بالعصر ونحوه وأن العلامة ابن المهام وتليذه العلامة قاسم لم يعتمد على فتوى الإمام أبي المفاخر السديدي في شرح المنظومة بأنه قال وقد جاء عن الإمام أبي حنيفة رحمه الله في جمع التفاريق أنه رجع إلى قول الصحابين بأن الشفق هو الحرة وعليه الفتوى وتبعه المحبوبي وصدر الشريعة حيث قال المحقق وتليذه بأن كلام السديدي غير مقبول لأنه خلاف ظاهر الرواية وخلاف الحديث لما جاء في حديث ابن فضيل وأن آخر وقتها حين يغيب الأفق وغيوبه يستقوط البياض الذي يعقبه الحرة وإلا كان بادياً وأن فتواه بناء على ظن ضعيف اه فيستفاد منه أن بعض المشايخ وإن قال والفتوى على قولها فيما عاقله وكان دليل الإمام واضحاً ومذهبه ثابتاً لا يلتفت

لكنها مختصة باليوم الثاني من أيام التشريق لما في المرتبتي وأما اليوم الثاني من أيام التشريق فهو كالיום الأول من أيام التشريق لكن لو أراد أن يتفر في هذا اليوم له أن يرى قبل الزوال واندمى بقده فهو أفضل وإنما لا يجوز قبل الزوال لمن لا يريد التفر كذا روى الحسن عن أبي حنيفة (والوقت المستون في اليومين يمتد من الزوال إلى غروب الشمس ومن الغروب إلى طلوع الفجر وقت مكروه) أى اتفاقا (وإذا طلع الفجر) أى صباح الرابع (ففقدت وقت الآداء) أى عند الإمام خلافا لما (ويؤى وقت القضاء) أى اتفاقا (إلى آخر أيام التشريق فلو أخره) أى الرمي (عن وقته) أى المعين له في كل يوم (فعليه القضاء والجزاء) وهو لزوم الدم (ويضوت وقت القضاء بغروب الشمس من الرابع) أى كما سبق

(فصل في وقت الرمي في اليوم الرابع من أيام الرمي : وقته من الفجر إلى الغروب) أى وليس يقبمه ما بعده من الليل بخلاف ما قبله من الأيام والمراد وقت جوازه في الجملة (إلا أن ما قبل الزوال وقت مكروه وما بعده مسنون) وفي البائع مستحب ولم يذكر الكراهة قبله وهذا عند الإمام وأما عندهما فلا يجوز قبل الزوال في اليوم الرابع اختيارا بما قبله (وبغروب الشمس من هذا اليوم فوت وقت الآداء والقضاء) أى اتفاقا (بخلاف ما قبله) أى قبل غروب الشمس منه (ولو لم يرم يوم النحر) أى اليوم الأول (أو الثاني أو الثالث رماه في الليلة المقبلة) أى الآتية لكنا من الأيام الماضية (ولا شيء عليه سوى الاساءة) أى تركه السنة (إن لم يكن بمنزلة) أى ضرورة (ولو رمى ليلة الحادى عشر أو غيرها عن غدا) أى من أيامها المقبلة (ليصبح لأن الليل في الحج) أى في حقه (في حكم الأيام

إلى فتواه ولا يعمل بها وأنه وإن وجدت صيغة الفتوى في مكان ولو من المشايخ لم يلزم قبول قوله للأخبرين لاحتمال فتواه على ظن ضعيف ورد العلامة السكاكي ما حكاه عن جماعة من أصحابنا من القول بالوجود على الحجر الأسود عند الاستلام حيث قال وعندى الأولى أن لا يسجد لعدم الرواية في المشايخ على ما مر في فتح القدير والعلم من الله العلم الخبير حرره العبد الحقير أخو جان الفاضل في بحر التفسير سنة ١٣١٤ . هذا نص الرسالة بحرفها على ما فيها من كلمات ليست على الأسلوب العربي الفصيح وقد أحبت أن أزيد مطالع هذا الكتاب فائدة في إتمام هذا البحث فأقول قال العلامة الشيخ طاهر سنبل في ضياء الأبرار وأحرز في المحيط بقوله في ظاهر الرواية عما ذكره الحاكم في المنتقى عن الإمام أنه لو أراد التفر في اليوم الثالث قبل الزوال جاز له أن يرى كذا في المبسوط وكثير من المعبرات وهي رواية عن أبي يوسف كذا في شرح الطحاوى وعلى هذه الرواية عمل الناس اليوم وفيها رحمة من الحق ويظهر أن المراد بما قبل الزوال على كل من الروايتين من طلوع الفجر لانه أول النهار والخروج وقت رمي اليوم الذى قبله اه وقال العلامة الشيخ عبد الحق في حواشى المدارك المسماة بالأكبل مانعه فائدة عظيمة في الضوء المنير على المنبك الصغير العلامة أبى على جمال الدين محمد بن محمد قاضى زاده الحنفى الأنصارى رحمه الله وذكر الحاكم في المنتقى أن الإمام أبى حنيفة رضى الله عنه يقول إن الأفضل أن يرى في اليوم الثاني والثالث بعد الزوال فإن رضى الله عنه جاز اعتبار يوم النحر في جرة العقبة إلا أن بعد الزوال أفضل لأن النبي صلى الله عليه وسلم فعل كذلك فان ذلك محمول على الأفضلية والأولوية وعلى الطرابلسى فقال إن المشروع في هذين اليومين رمى الجمار الثلاث فوجب توسيع وقته لتطبيقه وهناك قول آخر مخصوص بيوم النفر اختاره صاحب الظهور وعبارته وأما الثاني من أيام التشريق فهو كالיום الأول من أيام التشريق على ما بينا ولو أراد أن يتفر في هذا اليوم له أن يرى قبل الزوال وإنما لا يجوز قبل الزوال لمن لا يريد التفر واختار هذا القول كثير من المشايخ في باب النفر الأول فقالوا إن وقت جواز النفر الأول بطول جوف الصبح منه قال في البحر العميق وهذا إنما يتأتى على رواية الحسن فهو اختيار منهم لقول الحسن فهو قول مختار يعمل به بلا زجب وعليه عمل الناس وبه جزم بعض الشافعية حتى زعم الإسنى أنه المذهب كذا فيها من الجراء

الثاني صفحة ١٤١ . اه

الماضية للمستقبل) أى فيجوز رمى اليوم الثانى من أيام التهر لية الثالث ولايجوز فيها رمى اليوم الثالث كما أن الوقوف جائز فى لية العاشر ولايجوز فيها من أفعال ذلك اليوم من الوقوف بمزدلفة والرمى ونحوهما (ولو لم يرم فى الليل) أى من ليل أيامها الماضية أداء (رماء فى النهار) أى فى نهار الأيام الآتية على التأليف (قضاء) أى اتفاقا (وعليه الكفارة) أى الهم عند الإمام ولاشئ عليه عندما (ولو أخر رمى الأيام كلها إلى الرابع متلافضا كلفاهيه) أى فى الرابع اتفاقا (وعليه الجزاء) أى عنده (وإن لم يقض حتى غربت الشمس منه) أى فى اليوم الرابع (وقلت وقت القضاء) أى وسقط الرمي لنهاب وقته وعليه دم واحد اتفاقا (وليست هذه الليلة) أى ليلة الرابع عشر (تابعة لما قبلها) ليق وقت الرمي فيها بخلاف الليالى التى قبلها كما صرح به ابن الهمام

(فصل فى صفة الرمي فى هذه الأيام) أى الثلاثة على وجه يشمل الوجوب والسنة وسائر الأحكام (وإذا كان اليوم الثانى) أى من أيام التهر (وهو يوم القتر) ففتح كاف وتشديد راء أى يوم القرار لعدم جواز التفرغ إلا بعده (رمى الجمار الثلاثة بعد الزوال) أى على الصحيح من الأقوال (وقدم صلاة الظهر على الرمي ويبدأ بالجمرة الأولى) أى وجوبا وهو الأحوط أو سنة وعليه الأكثر رمى التى تلى مسجد الحيف والمزدلفته وهذا معنى قوله فىأتيان من أسفل منى أى من جهة طريق مكة (ويصعد إليها ويعلموها) أى لارتفاع مكانها بالنسبة إلى جرة العقبة (حتى يكون) أى حين وصوله عند الجرة (ماعن يساره أهل معا عن يمينه) أى من الشاخص فلا يكون مصعد إليه حين إقباله عليه (ويستقبل الكعبة) أى القبلة التى هى جهتها (ويجعل يمينه) أى بين نفسه (وبين مجتمع الحصى خمسة أذرع أو أكثر لا أقل) أى بطريق الاستحباب (ثم يرميها بيمينه) أى استحبابا (بسج حصيات) أى وجوبا (مثل حصى الخذف) بفتح حاء وسكون ذال مجتمعتين فى القاموس الخذف كالضرب رميك بمصاة أو نواة أو نحوها يأخذ بين سبائك الخذف به أو بمحذة من خشب (يكبر مع كل حصاة) أى قائلا بسم الله اكبر الخ (ثم) أى بعد الفراغ منها (يتقدم عنها) أى عن الجرة (قليلا ويتحرى عنها قليلا) أى مائلا إلى يساره (وعبارة بعضهم ويتحرى أمامها) بفتح الهززة أى يزل قدمها وهو لا ينافى ما تقدم من انحراف قليل عنها (فيقف بعد تمام الرمي) أى للدعاء (لا عند كل حصاة) أى كافى بالتابع ولا عقب كل حصاة كما فى شرح القدورى بل يدعو عندما وهو راميها (مستقبل القبلة) حال من ضمير يقف (فيحمد الله ويكبر ويهل ويسبح ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو ويرفع يديه كاللحام) أى حذر منكبيه ويجعل باطن كفيه نحو القبلة فى ظاهر الرواية وعن أبى يوسف نحو السماء واختاره قاضيان وغيره والظاهر الأول (بسلا) أى مبسوطتين (مع حضور) أى للقلب (وخشوع) أى فى القلب لأنه علامة خضوع الباطن (وتضرع) أى اظهار ضراعة ومسكنة وحاجة (واستغفار) أى طلب مغفرة وتوفيق توبة (ويمكث كذلك) أى على ذلك الحال (قدر قراءة سورة البقرة) كما اختاره بعض المشايخ (أو ثلاثة أحزاب) أى ثلاثة أرباع من الجزء (أو عشرين آية) يعنى وهو أقل المراتب واختاره صاحب الحاوى والمضنرات (ويدعو) أى لنفسه (ويستغفر لآبويه وأقاربه ومعارفه وسائر المسلمين) أى عموما (ثم يأتى الجرة الوسطى فيصنع عندما كما صنع عند الأولى) من الرمي والدعاء (قل إلا أنه لا يتقدم عن يساره كما فعل قبل) أى قبل ذلك فى الجرة الأولى (لأنه لا يمكن ذلك هنا بل يتركها يمين) أى ويميل إلى يساره كثيرا (ولفظ بعضهم ويتحرى ذات اليسار) أى ينزل إلى جهة يساره (يميل إلى الودى ويقف بطن المسبل) أى وما يقرب إليه بعيدا عن الجرة (متقطعا) أى منفصلا (عن أن يصيبه حصى الرمي فينمل جميع ما فعل قبلها من الوقوف والدعاء وغيره ثم يأتى الجرة القصوى) أى البعدى لأنها أقصى الجرم من منى وأقرب إلى مكة فاتها خارجة عن حد منى (وهى جرة العقبة) وهى الأخيرة من الجرات فى الأيام الثلاثة (فيرميها من بطن الودى) أى لاهن أعلاه (كما رمى فى اليوم الأول) أى بجميع أحكامه (ولا يقف عندها فى جميع أيام الرمي للدعاء) أى لأجلها منفردا بل كما قال (ويدعو) أى عند الجرة (بلا وقوف) أى فى آخره (والوقوف) أى بعد الفراغ من الرمي (عند الأولين) أى من الجرات الثلاثة (سنة فى الأيام كلها ثم الأفضل أن يرمى جرة العقبة راكبا وغيرها ماشيا فى

جميع أيام الرمي) لأنه يعقب الرواح إلى الرجل وهذا مختار كثير من المشايخ كصاحب الهداية والكافي والبدائع وغيرهم وهو مروي عن أبي يوسف وقال أبو حنيفة ومحمد الرمي كله راكبا أفضل كما روى أنه صلى الله عليه وسلم^(١) فعل كذلك وفي الظهيرة أطلق استحباب المشي إلى الجمار ولعله حل فعله صلى الله عليه وسلم على يان الجواز ورفع الحرج عن الأمة أو العذر كما قيل في الطواف والسعي وأما ما ذكره في الكثيرين أن هذا هو المروي من فعله صلى الله عليه وسلم أيضا في غير جرة العقبة يوم النحر فانه ربما رواه راكبا وسائر ذلك ماشيا على ما رواه غير واحد من أئمة الحديث مصححا فيه بحث لأنه معارض لما سبق فيحتاج إلى الترجيح لعدم إمكان الجمع فانه صلى الله عليه وسلم لم يحج إلا حجة واحدة اللهم إلا أن يقال إنه رمى يوما راكبا ويوما ماشيا والله سبحانه أعلم وأما ما ذكره في مقدمة التزوي من أنه يصلي ركعتين عند الجمرات بعد الفداء إلا في جرة العقبة فانه لا يدعو ولكن يصلي فليس في المشاهير من الكتب الفقهية ولا في الأحاديث المروية

(فصل ثم إذا فرغ من الرمي) أي في اليوم الثاني (رجع إلى منزله) أي إن لم يكن له حاج في غير رحله فانه أنسب بفعله صلى الله عليه وسلم ولعل هذا محمل قول الكرماني ولا يرجع على شيء بل يرجع إلى منزله (وبيت تلك الليلة) أي أكثرها (بني) لأنه ستة عندنا وواجب عند الشافعي وتسمى هذه الليلة ليلة النفر الأول (فإذا كان من الند وهو اليوم الثالث من أيام الرمي) أي والثاني من التشريق والثاني عشر من الشهر (ويسمى يوم النفر الأول) لقوله تعالى فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه (رمي الجمار الثلاثة بعد الزوال) أي كما في ظاهر الرواية (على الوجه المذكور بجميع كفيته) أي في اليوم الخامس عشر (وإذا رمى وأراد أن ينفر في هذا اليوم من منى إلى مكة جاز بلا كراهة) أي لما سبق من الآية (وسقط عنه رمي يوم الرابع) أي فلا إثم عليه ولا جزاء فيه (والأفضل أن يتم ويرمي في اليوم الرابع) أي لفعله صلى الله عليه وسلم ولقوله تبارك وتعالى ومن تأخر فلا إثم عليه من اتقى إشارة إلى هذا هو الأول لمن اتقى المولى (وإن لم يتم) أي لبرد الإقامة (نفر قبل غروب الشمس) أي من يومه (فإن لم ينفر حتى غربت الشمس يكره له) أي الخروج في تلك الليلة عندنا ولا يجوز عند الشافعي (أن ينفر حتى يرمي في الرابع ولو نفر من الليل قبل طلوع الفجر من اليوم الرابع لا شيء عليه) أي من الجزاء وإنما يكره له كما سبق (وقد أساء) أي تركه السنة ولا يلزمه رمي اليوم الرابع في ظاهر الرواية نص عليه محمد في الرقيات وإليه أشار في الأصل وهو المذكور في المتن وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه يلزمه الرمي إن لم ينفر قبل الغروب وليس له أن ينفر بعده حتى لو نفر بعد الغروب قبل الرمي يلزمه دم كما لو نفر بعد طلوع الفجر وهو قول الأئمة الثلاثة وهو المراد بقوله (وقيل ليس له أن ينفر بعد الغروب فإن نفر لزمه دم) أي عند الأئمة الثلاثة ورواية الحسن عن أبي حنيفة (ولو نفر بعد طلوع الفجر قبل الرمي يلزمه الدم اتفاقا)

(فصل فدمى اليوم الرابع: إذا لم ينفر وطلع الفجر من اليوم الرابع من أيام الرمي وهو الثالث عشر من الشهر) وهو آخر أيام التشريق (ويسمى يوم النفر الثاني) لقوله تعالى ومن تأخر أي عن يومين فلا إثم عليه (وجب عليه الرمي في يومه ذلك فيرمي الجمار الثلاث بعد الزوال كما مر) لما عليه الجمهور (فإن رمى قبل الزوال في هذا اليوم صح مع الكراهة) أي عندنا خلافا لما ولغيرهما ثم وجه الكراهة غائلته السببه وكأنه رضى الله عنه حل فعله صلى الله عليه وسلم على يان الأفضل فأما (وإن لم يرم حتى غربت الشمس قلت وقت الرمي) أي أداء وقضائه (وتعين الدم)

(١) قوله كما روى أنه صلى الله عليه وسلم الحج: قال في البدر: الله أعلم بهذا والذي رواه أبو داود وغيره عن ابن عمر كان يأتي الجمار الثلاثة بعد يوم النحر ماشيا ذاهبا وراجعا وينفر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك وفي لفظ أحمد عنه أنه عطفه برمي الجمرات يوم النحر راكبا وسائر ذلك ماشيا ويحرم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك الحج ماشيا له (م) كذا في دأمل أخون جان

أى إلا إذا كان قوته عن عنفر (وإذا أراد أن ينفر ومعه حصا دفعها إلى غيره إن احتاج) أى غير إليه (ولا فيطرحها في موضع طاهر) أى خفية تنجسها عنها وكان المتاسب ذكر هذه القضية في النفر الأول وكذا قوله (ودفعها ليس بشئ) أى كما يفعله بعض العوام (ورميا على الجرة) أى زيادة على العدد المسنون (مكروه) أى مخالفته السنة وأما قول الأوغاني صاحب النخبة من أنه لو نفر قبل الرابع رمى حصاة يوم الرابع في هذا اليوم أى في اليوم الثالث فإنه ليس بشئ لأن كل بدعة ضلالة، هذا وقد روى أبو داود والبيهقي عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه كان يأتي الجمار في الأيام الثلاثة بعد يوم النحر ماشيا ذاهبا وراجعا ويخبر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك قال الطبري في الحديث دلالة على أن النبي صلى الله عليه وسلم استكمل الأيام الثلاثة بمنى وبه صرح ابن حزم في صفة حجة صلى الله عليه وسلم فقال أقام بها يوم النحر وليلة القربى ويومه وليلة النفر الأول ويومه وليلة النفر الثاني ويومه وهذه أيام التشريق وأيام منى انتهى ولذا صرح أصحابنا والشافعية بأن الأفضل أن يقيم رمى يوم الرابع فإنه من باب تكميل العبادة وللذين أحسنوا الحسنى وزيادة

(فصل في أحكام الرمي وشرائطه وواجباته) مما عطف تفسير لأحكامه وكان حقه أن يقول وأما شرائطه فثلاثة (الأول وقوع الحصى بالجرة) أى متصلا بها (أو قريبا منها فلو وقع بعيدا منها لم يجز) والبعد والقرب بحسب العرف ولذا قال في الفتح فلو وقعت بحيث يقال فيه ليس بقريب منه ولا بعيد فالظاهر أنه لا يجوز أى احتياطا (وقرب القريب بثلاثة أذرع والبيد بما فرحها) وهذا القول لما تعلقه في الكبير عن بعض المتأسكين من أن الفاصل بين القريب والبيد قدر ثلاثة أذرع فما دون ثلاثة أذرع قريب وكذا الثلاثة قريب ثم قال وعبر بعضهم فقال القريب قدر ذراع ونحوه ولعله أراد به ما ذكره هنا بقوله (وقيل القريب ما دون الثلاثة ولو وقف الحصى على الشاخص) أى أطراف الميل الذى هو علامة للعمرة (أجزاء) ولو وقف على قمة الشاخص ولم يزل عنه فالظاهر أنه لا يجزئه (البلد) كما في النخبة بناء على ما ذكره من أن محل الرمي هو الموضع الذى عليه الشاخص وما حوله لا الشاخص. ثم اعلم أن مقام الرامى بحيث يرى موضع حصاه على مافي الهداية قال في الفتح وما قدر بخمسة أذرع فدرواية الحسن فذلك تقدير أقل ما يكون بينه وبين المكان في المسنون انتهى والحاصل أنه يعتبر في ذلك كله مكان وقوع الجرة لا مكان الرامى حتى لو رماها من بعيد فوقعت الحصاة عند الجرة أو قربها أجزاء وإن لم يقع كذلك لم يجزه على مافي البدائع ولو سقطت حصاة من يده عند الجرة يأخذ حصاة من غير حصى الجرة فيرميها مكانها وإن أخذ من حصى الجرة أجزاء وقد أساء كذا ذكره ولا بد أن يقيد بما إذا اختلطت الجرة الساقطة بسائر الجرات وأما إذا عرفت بينها وأخذها ورمى بها فلا بأس (الثاني الرمي) أى دون الوضع والطرح (ولو وضعها لم يجز) لأنه لا يسمى رميا (ولو طرحها جاز) لأنه نوع رمى (ويكره) لأنه تارك للسنة (الثالث وقوع الحصى في الرمي بفعله) أى حقيقة (فلو وقعت على ظهر رجل أو حمل وثبتت عليه حتى طرحها الحامل لم يجز) أى وكان عليه إعدادها (وكذا) أى لم يجز (أو أخذها الحامل ووضعها) لأنه حصل الوضع بفعل غير الرامى فكذا لو أخذها ورمها أو طرحها (ولو سقطت عنه بنفسها) أى من غير تحريك أحد لها (في سبتها) ففتحتين أى في طريقها (ذلك عند الجرة أجزاء) أى نظرا إلى مقصده الأول وإن أخطأ الطريق قتأمل (وإن لم يدر أنها وقعت في الرمي بنفسها أو بنفض من وقعت عليه وتحريكه ففيه اختلاف) أى في جوازه وعدمه (والاحتياط أن يعيده) أى خروجها عن الخلاف (وكذا لو رمى وشك في وقوعها موقعها فلا يحوط أن يعيده) وهذا كله ذكره الكرماني (الرابع تقريق الزميات) أى السبعة (فلو رمى بسبع حصيات جملة) أى دفعة واحدة (لم يجزه) إلا عن حصاة واحدة لأن المتصور عليه تفرق الأنفال لا عين الحصيات فإذا أتى بفعل واحد لا يكون إلا عن حصاة واحدة لا تدريجها في ضمن الجملة وكان القياس لا يجزئه عن واحدة أيضا ومع هذا يلزم أن يكون مكروها لمخالفته السنة وفي الكرماني إذا وقعت متفرقة على مواضع الجرات جاز كالجميع بين أشواط الحد بعذر بقواحد فلو وقعت على مكان واحد لا يجزى وقال مالك الشافعي وأحمد لا يجزئه إلا عن حصاة واحدة كيفما كان لأنه مأمور بالرمي سبع مرات قال في الكبير

والذي في المشاهير من كتب أصحابنا الاطلاق في عدم الجواز كاهو قول الثلاثة لما قسمنا من المدايق غير هاتين وفيه ان
ما ذكره من الهداية هو مطلق قابل للتقييد بل فيه ما يفيد التأييد حيث قال ولو رمى بسبع أو أكثر جملة واحدة فهي
واحدة فيلزمه ست سواها انتهى ولا يخفى أن قوله جملة واحدة إذا حمل على حقيقة من الواحدة أولا وأخرا
فلا غبار عليه ولا خلاف فيه وإنما الكلام إذا رمى جملة واحدة ووقت متفرقة فإنه يحصل به تفرق الأفعال في الجملة
كما قاس الكرمانى بالجمع بين الأسواط في الحد بضربة واحدة إذا وقعت في أجزاء الأعضاء متفرقة وهذا قياس ظاهر^(١)
ومسكوه مكابر مع أن عبارة القوم مطلقة وهذه مقيدة^(٢) بخلاف كلام الأئمة الثلاثة قائم صرحوا بعموم الحكم عندهم
حيث قالوا كيفما كان فتأمل في هذا البرهان ثم أغرب المصنف حيث قال ولأن الرمي لا يقع إلا متفرقة وإنما تقع
بجمعة إذا وضعها فقولهم إذا رمى بسبع فهي واحدة ظاهر في عدم الجواز كيفما كان انتهى وغرابته لا يخفى لأن قوله
لا يقع الرمي إلا متفرقا مناقض لقولهم إذا رمى بسبع فهي واحدة ولأن الكلام في الرمي لا في الوضع لأنه لا يجوز بلا
خلاف ثم قال ويؤيد ذلك بما علل به صاحب البائع قوله فإن رمى بسبع فهي عن واحدة لأن التوفيق ورد بتفريق
الرميات فوجب اعتباره انتهى وفيه أنه اعتبر تفرقه آخر كما أن التوفيق ورد في الحد بتفريق الضربات حقيقة ثم
اعتبر تفرقها مجازا بقوله وهذا صريح في رد مافى الكرمانى مردود عليه إذ ليس بصريح ولا بتلويح بل يؤخذ منه
ما حققه الكرمانى بالتفصيل وأما منسب إلى الغاية من أنه لو رمى بسبع حصيات جملة واحدة دفعة واحدة لا يجزئه عند
الأئمة الأربعة فهو محمول على أن كلا من الرمي والوقوع وقع دفعة واحدة كما أشار إليه بالجمع بين قوله جملة واحدة
ودفعة واحدة ثم هذا التفصيل في كلام الكرمانى لا ينافي ما ذكره في النفاة قال في المحيط والبدائع والوبرى هي واحدة
من غير تفصيل ووجهه أنه جمع في موضع فيه تفرق فانه مدفوع بأنه تفرق بعد جمع فالنظر إلى آخر الأمر لا إلى
أوله كما إذا وقعت الحجرة فوق بئير ثم سقطت إلى المرمى وهو كذلك في هذا المسمى ثم قال صاحب النفاة وقال في
شرح البخارى قال أبو حنيفة يجزئه وقوله باطل أى على الإطلاق وصحيح عند التقييد والتفصيل فيه تأييد لكلام
الكرمانى حيث نسب إلى الإمام ولو وقع الخطأ من جهة الإطلاق في مقام تفصيل المرام (ولو رمى بمحصيات إحداها
عن نفسه والأخرى عن غيره جاز ويكره) أى تركه السنة فانه يفتنى أن يرى السبعة عن نفسه أولا ثم رميها من

(١) قوله وهذا قياس ظاهر : فيه أن من شرائط القياس أن لا يكون حكم الأصل معدولا عن القياس وهما حكم
الأصل معدولا عنه لأن المعروف من مائة جلدة مثلا ضرب السوط مائة مرة لأن يجمع السياط ويضربها مرة
واحدة يقع السياط على الأجزاء متفرقة فعدل عن مقتضى القياس لورود النص في جواز ما ذكر كما في قوله تعالى وخذ
يدينك ضمانا فاضرب به ولا تعتد وأيضا من شروط القياس أن لا يغير حكم نص وهما غيره على ما عترف هو بأن
المخصوص عليه تفرق الأفعال لأعين المحصيات وهذا ظاهر يظهر به حال الناظر والله أعلم بالسرائر أنه لا بد
للقياس من جامع وهو غير محقق هنا لأن العلة في الحد إحصاء الألف لينجزر والألف يصل إليه وإن جمع بين الأسواط
ولا يتصور إحصاء الألف في الرمي فلا يجزى فيه القياس فضلا عن كونه ظاهرا وأيضا قد مر مرارا أن المحققين على
أن أمر الحج تعبدي لا يترك بالعقل على ما لا يخفى اه داملا اخونجان

(٢) قوله مع أن عبارة القوم مطلقة وهذه مقيدة : أى عبارة الهداية فيه أنه قال أولا إن مافى الهداية قابل للتفصيل
جزم بكونه مقيدا مع أن ما وجهه التقييد لا يفيد أصلا لأن حقيقة رمى بسبع حصيات جملة واحدة إيقاع فعل الرمي
مرة واحدة سواء وقعت بجمعة أو متفرقة لأن قوله جملة واحدة حال عن المفعول أى حال كون المحصيات بجمعة
والحال قيد للعامل فالمنى أن المحصيات جملة واحدة حال تعلق الرمي به وأما وقوعها في الحمل بجمعة ليس
باختيار الرامي لحقيقة الوحدة أولا أى حال الرمي لا آخرها فعبارة الهداية مثل عبارات القوم مطلقة شاملة للوقوع
بجمعة ومتفرقة وهذا معنى كلام الأئمة كيف ما كان فيصح قول المصنف وهو قول الثلاثة اه داملا اخونجان

غيره نيابة وعجزته موهمة أنهمو رماها جملة جاز فإن صح هذا متقولا فهو يؤيد ما قاله الكرماني لكن لابد من أن يقيد
 بوقوعهما متفرقين ومع هذا فحل هذه المستقلان تذكر بعد قوله (الخامس أن يرى بنفسه فلا يجوز نيابة عند القدرة
 ويجوز عند العذر فلو رمى عن مريض) أى لا يستطيع الرمي (بأمره أو معنى عليه ولو بتفويضه أو صبي) غير مجزئ
 (أو مجنون جاز والأفضل أن توضع الحصى فى أكفهم فيرمونها) أى رماهم وأما عبارة فى الكبير ومن كان مريضا
 أر معنى عليه لا يستطيع الرمي يوضع الحصاة فى يده فيرمى بها وإن رمى عنه غيره بأمره جاز والأول أفضل فغير
 صحيحة لأن الرمي عن المريض بتفويضه لا يجوز كما ذكره هنا بخلاف المعنى عليه فإنه ليس له شعور أصلا والمريض
 له شعور فى الجملة قابل لأن يبه ويطلب الإذن منه ثم المريض ليس على إطلاقة فى الحالى عن المتفق عن محمد إذا
 كان المريض بحيث يصلى جالسا رمى عنه ولا شيء عليه انتهى ولعل وجهه أنه إذا كان يصلى قائما فله القدرة على
 حضور الرمي راكبا أو محمولا فلا يجوز النيابة عنه فتعير المصنف عن هذا القول بقوله (قيل فى حد المريض أن
 يصير بحيث يصلى جالسا) ليس فى محله لأنه مشعر بأن هذا ضعيف وأن الصحيح هو إطلاق المريض والحال أنه
 ليس كذلك ويؤيده ما ذكرناه فى المبسوط والمريض الذى لا يستطيع رمي الجواز توضع الحصاة فى كفه حتى يرمى بها
 وإن رمى عنه أجزاء بمنزلة المعنى عليه انتهى ولا شبهة أن كل مريض لا يتصور أن يجعل كالمعنى عليه فى الغاية ثم
 المريض والمعتوه والمعنى عليه والصبي توضع الحصاة فى أكفهم فيرمونها أو يرمون بأكفهم أو يرمى عنهم ويجزئهم
 ذلك ولا يعمد ولا فدية عليهم وإن لم يرموا إلا المريض انتهى وهذا تفصيل حسن كما لا يخفى (السادس أن يكون الحصى
 من جنس الأرض) أى وإن لم يطلق عليه اسم الحصى إذا كان من أجزاء الأرض (فيجوز بالحجر) أى ولو كان كبيرا
 (والمدى وقلق الأجر) أى كسره وقطعه واللبن بالأولى فليس ذكر الأجر للاحتراز (والطين) أى التراب المخلوط
 بالماء لكن الظاهر أن يكون التراب أغلظ (والنوزة) وهى الجص (والغرة) وهى الطين الأحمر المسى بالآرمنى
 (والملح الجبل) أى لا البحرى لأن غالب أجزاء الماء المسالخ (والكحل والكبدية والزربخ والمرداسنج وقبضة
 من تراب والأحجار النفيسة كالزبرجد والزمرد والبلخس والبلور والعقيق واختلف فى الأثوث والفيروزج) قال
 ابن الممام فى شرح الهداية وظاهر الإطلاق جواز الرمي بهما لأنهما من أجزاء الأرض وفيهما خلاف منه الشارحون
 وغيرهم وأجازوه بعضهم ومن ذكر الجواز القارى فى منسكه انتهى وكذا الزيلعي ومن ذكر عدم الجواز الكاكي فى
 شرحه على ما ذكره المصنف عنهما (والأفضل أن يرمى بالأحجار) أى الصغار المسماة بالحصى (ولا يجوز بما ليس
 من جنس الأرض كالذهب والفضة والؤلؤ والعنبر والمرجان) زاد فى الكبير والجواهر وهو غفلة عما سبق من جواز
 الأحجار النفيسة (والخشب) أى لأنه وإن كان من جنس الأرض لكنه يرمد كما أن المعدن يذاب (والبصرة) لكن
 فى القول للإمام المحبوبي ولو رمى فى موضع الرمي بالعرات مكاث الجرات يجوز ولو رمى بالجواهر والآلات
 والذهب والفضة لا يجوز والفرق أن رمى الجواز عرف بخلاف القياس ورمى العرات فى معناه لأنه يقصده رمى الشيطان
 والاستخفاف به وليس فى رمى الجواهر ما ذكرنا من المعنى فلا يجوز انتهى وهو معنى دقيق لا يخفى لكن الجمهور نظروا
 إلى أن الرائد هو الحصى فيشمل جميع الأرض فى المعنى فانه يشارت الصوفية أشبه فى المني ولذا قال فى المبسوط
 وبعض المتشقة يقولون إنه لورى بالبصرة أجزاء لأن المقصود إهابة الشيطان وذات يحصل بالبصرة ولينا نقول بهذا
 (السابع الوقت) وقد تقدم بيان زمان جواز الرمي ووقت سنيه ووقت كرافته ووقت أدائه وقضائه فهو معن عن
 قوله (الثامن القضاء فى أيام فلونك رمى يوم يجب قضاؤه فيما يعمد مع وجوب الكفارة) وفيه أن الكلام فى شروط
 الرمي لا فى واجبه أداء أو قضاء (التاسع إتمام العدد أو تيان أكثره) وفيه أن هذا ركن الرمي لا شرطه (فلو نقص
 الأقل منها) أى من السبعة بأن رمى أربعة وترك ثلاثة أو أقل (لزمه جزاؤه) أى كما سيأتى (مع الصحة) أى مع صحة
 رميه بلصو له ركنه (ولو ترك الأكر) أى بأن رمى ثلاثة أو أقل (فكانه لم يرم) أى بحيث إنه يجب عليه دم كالترك السكل
 (ولا يشترط الموالاة بين الرميات) أى بين رمى الحصيات متتالفا وكذا بين رمي الحشرات على خلاف فيه كما سيأتى (قيل

تسن) أى الموالاة سنة مؤكدة (ليكره تركها والرجل والمرأة فى الرمي سواء) إلا أنهما فى الليل أفضل لرفه إسماء إلى أنه لا يجوز الثيابة عن المرأة بغير عذر ويكره الرمي بحصى الحجر والنجس والمسجد مع الجواز أى والإساءة لما سبق (ولا يشترط جهة الرمي) أى عند وقوفه (فمن أى جهة من الجهات رماها صح إلا أنه يستحب أوبسن الجهة المذكورة) كما تقدم (ولا يشترط أن يكون الرمي على حالة مخصوصة من قيام) لأنه لو رمى وهو قاعد على الأرض أو على الدابة جاز (واستقبال) وإن كان هو الأفضل (وطهارة) وهى الأكمل (أو قرب أوبعد بل على أى حال رمى ومن أى مكان رمى صح) أى رمية (إلا أنه يسن وقوفه للرمي بخرنخسة أخرج من الحجر أو أكثر ويكره ما أقل وكان حقه أن يذكر قوله ولا يشترط بدفعه من جميع الشروط فقط بعد قوله (العائر الترتيب فى رمي الجمار على قول بعض) ففي الميسوط للرخسى فإن بدأ فى اليوم الثاني بحجرة العقبة فرماها ثم بالجرة الوسطى ثم بالتي تلي المسجد ثم بذلك فى يومه يبعد على جرة الوسطى وجرة العقبة لأنه نسلك شرع مرتباً فى هذا اليوم فما سبق أو أنه لا يتبته فكان جرة الأولى بمنزلة الافتتاح لجرة الوسطى والوسطى للعقبة فما أدى قبل وجوب افتتاحه لا يكون معتداً به كمن سجد قبل الركوع أو سعى قبل الطواف والمتدنه من رمية الحجر الأولى فلهذا يبعد على الوسطى والعقبة انتهى وهو صريح فى إفادة هذا المعنى (والأكثر على أنه سنة) كما صرح به صاحب الدائع والكرمانى والمحيط وقاروى السراجية وقال ابن الهمام (والذى يقضى عندى استئذان الترتيب لأميته) (فليبدأ بحجرة العقبة ثم بالوسطى ثم بالأولى وهى التى تلي مسجد الخيف ثم بذلك فى يومه فانه يبعد الوسطى والعقبة حتماً) أى وجوباً عند البعض (أوسنة) مؤكدة عند الأكثر (وكذا لوترك الأولى ورمى الآخرين فانه يرمى الأولى ويستقبل الباقية) أى يأتى بالوسطى والعقبة وجوباً أوسنة (ولو رمى كل حجرة ثلاثاً ثم الأولى بأربع ثم أماد الوسطى بسبع ثم القصوى بسبع) كما فى المحيط ثم قال أيضاً (وإن رمى كل واحدة بأربع ثم كل واحدة ثلاثاً وثلاثاً ولا يبعد) أى لأن الأكثر حكم الكل وكأنه رمى الثانية والثالثة بعد الأولى (وإن استقبل فهو أفضل) أى ليكون رمية على الوجه الأكمل ونظيره ما روى عن محمد (ولو رمى الجمار الثلاث فإذا فى يده أربع حصيات ولا يدري من أين من يرمى على الأولى ويستقبل بالباقيتين) لاحتمال أنها من الأولى فلم يجرى الآخرين (ولو كن ثلاثاً عاد على كل حجرة) أى من الجمار الثلاث (واحدة واحدة) أى من الحصيات (ولو كانت حصاة أو حصيتين يرمى) أى بالترتيب إعادة (على كل واحدة) أى من الجمار (واحدة واحدة) ولا يبعد لأن الأكثر حكم الكل) فإنه يرمى كل واحدة بأكثرها انتهى كلام محمد قال فى الفتح وهذا صريح فى الخلاف (ولو رمى أكثر من سبعة يكره) أى إذا رماه عن قصد وأما إذا شك فى السابع ورماه وتبين أنه الثامن فانه لا يضره هذا وقد ناقضه فى الكبير بقوله (ولو رمى بأكثر من السبع لا يضره) (وأما واجباته فتعديه على الحلق) وتأخير الحلق عنه وهذا عند الإمام بناء على أن الترتيب بينهما من واجبات الحج فعده من واجبات الرمي غير ظاهر (والقضاء فى الوقت مع الجمار) وهذا أيضاً قد علم من الشرط السابع وهو الوقت الشامل للأداء والقضاء والحاصل أن الرمي هون من واجباته الحج إما أداه أو قضاء فإذا فاتت وهما تعين الدم لترك الرمي اتفاقاً والله أعلم

(فصل فى مكروهاته الرمي بعد الزوال فى يوم النحر) أى أخافا بل إجماعاً (وقبله فى سائر الأيام) أى كما فى بعض الروايات الضعيفة والصحيح أنه لا يصح قبل الزوال فى اليومين المتوسطين ويكره فى اليوم الرابع عند الإمام خلافاً لما حيث لا يصح قبل الزوال فى ذلك اليوم أيضاً عندهما (وبالحجج الكبير) أى سواء رمى به كثيراً أو رمى به مكسوراً (وحصى المسجد والحجرة والنجس) كما تقدم (والزيادة على العدد) أى على السبع كما سبق (وترك الجهة المستونة والقيام له بقره) وهو القدر المستون كما ذكر (وترك الترتيب) أى بين الجمار على قول (وطرح الحصى)

(فصل فى النحر) أى الخروج من منى والرجوع إلى مكة (وإذا فرغ من الرمي وأراد أن ينثر إلى مكة فى النحر الأول أو الثانى) على ما سبق بيانهما (توجه إلى مكة وإذا وصل إلى الحصب) بفتح الصاد المشددة (وهو الأبطح) ويسمى الحصباء والبطحاء والخيف قيل هو موضع بين مكة ومنى وهو إلى منى أقرب من هذا غير صحيح والمعتمد ما ذكره غير أنه مناهى عن مكروهه وسبأى بيان حده (فالسنة أن ينزل به ولو ساعة ويدعو أو يقرأ على راحلته ويدعو) أى يتأدى على اختلاف الروايات فى البحر الزاخر

والنابغ والمضمرات وقف فيه ساعة على راحته يدعو وقال شمس الأئمة السرخسي وصاحب الهداية والكافي وغيرهم إن الزول به ستة عندنا فلو تركه لأعز بصير مسيئا وكذا عند الشافعي وغيرهم أنه يستحب قال القاضي عياض إنه يستحب عند جميع العلماء (١) (والأفضل أن يصل به الظهر والعصر والمغرب والمشاء ويجمع هجمة ثم يدخل مكة) كما صرح به ابن المظالم والطرابلسي وهذا صريح في أنه ينفر من متى قبل أداء صلاة الظهر وبه صرح بعض الشافعية أيضا لكنه خلاف ما تقدم من استحباب تقديم الظهر على الري مطلقا وفي القاموس اتحصيل هو الزوم بالمحصب الشعب الذي يخرج به إلى الأبطح ساعة من الليل (وحد المحصب) أي على الصحيح (ما بين الجبل الذي عند مقابر مكة والجبل الذي يقابله مصعدا) أي حال كونه سائرا إلى جهة الأعلى. (في الشق الأسير وأنت ذاهب إلى متى مرتقا عن بطن الوادي وليس المقبرة من المحصب ولو ترك الزول) أي وما في حكمه من الوقوف (بالمحصب بصير مسيئا) أي إن كان بلا عذر وفي السراجية وإذا مضت أيام التشريق فإنهم يعتمرون ماشاؤا بنية أنفسهم وآبائهم وإخوانهم انتهى ويؤخذ أن لا يخرج من مكة حتى يختم القرآن فإن ذلك مستحب في المساجد الثلاثة وفي مهبط الوحي أكد وأتم واهه أعلم

(باب طواف الصدر)

بفتحين وهو الرجوع ويسمى طواف الوداع (هو واجب على الحاج الآفاق) أي دون المشي والميقاق والمراد به (المفرد) لقوله (والمتمتع والقارن ولا يجب على المتمتع) أي ولو كان آفاقا (ولا على أهل مكة) حقيقة أو حكما كما سيأتي (والحرم) كأهل منى (والحل) كالوادي والخليص وجدة (والمواقيت) أي الميمنة للأفاقيين (وفانت الحج والمصر) أي في الحج (والجنون والسي) لعدم تكليفهما (والحائض والنفاس) لعذرهما (ومن نوى الإقامة الأبدية) أي الاستيطان (بمكة قبل حل الفراق الأول من أهل الآفاق) لكن قال أبو يوسف إن أحبه للسك أي ومن في معناه لأنه وضع لحتم أفعال الحج (وشرائط محته أصل نية الطواف لا التحين) أي لاتمين الصدر إذا وقع في محله لقوله (وأن يكون بعد طواف الزيارة) وهذا بيان وقته الذي هو شرط لصحة وقوعه عنه كما سيأتي (وإتيان أكثره وكونه بالبيت) كلاهما من أركان مطلق الطواف لا أنهما شرطان له ولا أنهما خصوصية بهذا الطواف (وأما وقته فأوله بعد طواف الزيارة فلو طاف بعد الزيارة طوافا) أي أي طواف كان (يكون عن الصدر) أي يقع عنه سواء نواه أم لا (ولو في يوم النحر) أي وإن وقع في أول أيام النحر مع أنه بقي من أفعال الحج أشياء ومحل الوداع هو الفراغ من الأعمال (ولا آخره) كما صرح به في الفتح أي إلى آخر عمره في حق الوجوب (فلو أتى به ولو بعد سنة يكون أداء لا قضاء) ففي البدائع ويجوز في أيام النحر وبمدها ويكون أداء لا قضاء حتى لو طاف الصدر ثم أطال الإقامة بمكة ولم يتخذها دارا جاز طوافه وإن أقام سنة بعد الطواف إلا أن الأفضل أن يكون طوافه عند الصدر ولا يلزمه بالتأخير عن أيام النحر شيء بالإجماع (ويستحب أن يجعله) أي طواف الصدر (آخر طوافه عند السفر) أي وأما عند العزم على خروجه وإرادته مباشرة سفره كما هو واجب عند الشافعي وليس المعنى أن يجعله آخر طوافه بأن

(١) قوله عند جميع العلماء : عن ابن عباس وعائشة رضي الله عنهما أن الزول ليس بسنة وأنه صلى الله عليه وسلم مازله بقصد بل ليكون اسمحله لخروجه ولأنه عليه الصلاة والسلام قال نحن نازلون غدا بخيف بني كنانة حيث تقاسمت قريش علي كقرم رواء البخاري ومسلم وغيرهما وقال ابن عمر رضي الله عنهما إن الزول به سنة قبيل إن رجلا يقول إنه ليس بسنة فقال كذب أتأخيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر رواء البخاري ومسلم وأي سنة أقوى من هذا وكان ابن عباس وعائشة رضي الله عنهما يقولان ذلك ظنا منهما فلا يعارض المرفوع وأيضا المثبت مقدم على النافي قاله الشيخ عبد الله العفيف في شرحه باختصار يسير وقال في البحر الرائق وكان الكفار اجتماعوا فيه وتحالفوا على إضرار رسول الله صلى الله عليه وسلم فنزل عليه الصلاة والسلام به إراءه بقلم لطف صنع الله تعالى به وتكرمه بنصره فصار ذلك سنة كالرمي في الطواف له حجاب

لا يطوف بعده ولو استمر في مكة إلى حين سفره ففي البدائع عن أبي حنيفة أنه قال ينبغي للإنسان إذا أراد السفر أن يطوف طواف الصدر حين يريد أن يفر أي من مكة وهذا يان الوقت المستحب لا يان أصل الوقت وعن أبي يوسف والحنبل إذا اشتغل بعده بمكة بعده وعن أبي حنيفة إذا طاف للصدر ثم أقام إلى العشاء قال أحب إلى أن يطوف طوافاً آخر ثلاثاً يكون بين طوافه وبقائه حائل (ولو أقام) أي تأخر (بعده) أي بعد طوافه (ولو أياماً) أي ثلاثة ليصح قوله (أو أكثر فلا بأس) وفيه أنه إذا كان خلاف المستحب فلا يقال له لا بأس ولذا قال (والأفضل أن يعيده) أي يلقع مستحباً (ولا يسقط) هذا الطواف (عنه) أي عن الحاج الآفاق (هذا الطواف بنية الإقامة) سواء بعد التفر الأول أو قبله (ولو ستين) أي ولو كانت مدة الإقامة ستين كثيرة (ويسقط بنية الاستيطان) وهو جعل المكان وطناً باتخاذ داراً لا يريد الخروج عنه بلا عود (بمكة أو بما حولها) أي من أما كن الحرم أو الحلال فيما دون الميقات (إن نواه) أي الاستيطان (قبل حل التفر الأول) أي قبل أن يحل الخروج من منى وهو اليوم الثاني من أيام التشريق بعد الزوال وهذا بالآفاق (ولو نواه بعده لا يسقط) أي عنه في قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف يسقط عنه في الحالين إلا إذا شرع فيه (وإن نوى) أي الاستيطان (قبل التفر ثم بدا له الخروج) أي ظهر له في رأيه الخروج للسفر وعدم الاستيطان (لم يجب) أي طواف الصدر حينئذ (كالمكي إذا خرج) أي أراد الخروج (لا يجب عليه) أي طواف الصدر

(فصل) ومن خرج ولم يطفه أي طواف الصدر (يجب عليه العود بلا إحرام) لأنه لا يشترط وقوعه حالاً لإحرام من أصله فطوفه (مالم يجاوز الميقات) قيده بقوله يجب لا لقوله بلا إحرام ولذا قال (فإن جاوزه لم يجب الرجوع ويجب الم) أي دفأ الحرج عنه مع التمسك للساكنين به لمساكني (وإن عاد) أي ولو قصد طواف الصدر وإسقاط الدم عنه (فعليه الإحرام بممرة أو حج) أي لا يكون طواف الصدر حينئذ لا يصح بلا إحرام لمساكني بل لاجل أن كل من أراد دخول الحرم يجب عليه الإحرام بأحد التمسكين (فإن رجع) أي بالإحرام (بدأ بطواف العمرة) لكونه الأقوى (ثم بالصدر) كما في البدائع وغيره (ولا شيء عليه) أي من الدم والصدقة لسقوط ما وجب عليه بالعود (بالتأخير) أي عن زمانه وأما قوله في الكبير عن مكانه فهو في يانته (ويكون مسيئاً) كما صرح به الطحاوي لكن فيه إن ترك الاستنجاب ليس فيه إساءة بل ترك السنة ولعل الطحاوي ذهب إلى أن السنة أن يقع طواف الصدر قبل خروجه ويستحب أن يقع في آخر أحيانه فلا ينافي ما قالوا ولا آخر له (والأولى) أي كما قالوا (أن لا يرجع بعد المجاوزة ويعتد ما لانه) أي عدم رجوعه ويعتد دمه (أنفع للفقراء) أي من حيث انتفاعهم بالدم وأيسر عليهم من جهة السهولة وعدم المشقة مع فوت وقت النفية (وإذا طهرت الحائض قبل أن تقارق ببيان مكة يلزمها طواف الصدر وإن جاوزت) أي جذران مكة (ثم طهرت لم يلزمها) أي الطواف أو العود لأنها حين خرجت من العمران صارت مسافرة بدليل جواز القصر فلا يلزمها العود ولا الدم (ولو طهرت في أقل من عشرة) أي ولو بمضي العادة (فلم تغتسل ولم يذهب وقت صلاة) أي حينئذ (حتى خرجت من مكة لم يلزمها العود) أي من البیان لأنها خرجت حائضاً حكاماً بخلاف ما إذا اغتسلت أو ذهب وقت صلاة فإنه يلزمها العود للطواف وكذا إذا طهرت بعد عشر (ولو خرجت) أي من البیان (وهي حائض ثم طهرت) أي سواء اغتسلت أم لا وقوله في الكبير ثم اغتسلت قيد أضافي (فرجعت إلى مكة) أي مع أنه لا يجب عليها العود ولكن عادت باختيارها (قبل مجاوزة الميقات لزمها الطواف) لأنه بعد ما صارت كأنها لم تخرج (والنفساء كالحائض) أي في هذا الحكم (وليس على الحواشي إلى التمسك) أي مثلاً من مواضع الحل (وداع) أي طواف له خلافاً للثوري فإنه إذا أراد الخروج من الحرم مطلقاً سواء قصد الآفاق أو لا يأمره بطواف الصدر تعظيماً للحرم كما أن الداخل الحرم من أهل الآفاق مطلقاً ومن أهل الميقات عند إرادة أحد التمسكين يجب عليه الإحرام (فصل في صفة طواف الوداع) أي كيفية عند إرادة الرجوع إلى أهله (وإذا دخل المسجد بدأ بالحجر الأسود)

أى بعد التية (فيستله) أى على ماسبق (ثم يطوف سبعا) المشهور على الألسنة بالفتح بدون التاء. ولا يظهر وجهه (١)
 فانه لو أريد به عدد الاشواط لقليل سبعة اللهم إلا أن يقال سبع مرار ويكون المعنى بقوله يطوف يدور في القاموس
 الأسبوع من الأيام والسبوع بضمهما وظاف باليت سبعا وأسبوعا وسبوعا وفي النهاية طاف باليت أسبوعا أى سبع
 مرات ومنه الأسبوع للأيام السبعة ويقال سبوع انتهى وأما ما يتداوله العامة سبعا بالضم فلا معنى له لانه جزء من
 أجزائه السبعة كالربع والثمن والعشر ونحوها (بلا رمل ولا اضطباع ولا سعى بعده) لأن التنفل هذه الثلاثة غير مشروع
 (ثم يصلى ركعتين) أى في غير الوقت المكروه (خلف المقام أو غيره) أى من المسجد الحرام (ثم يأتى زمزم فيشرب
 منه) أى مستقبلا البيت الحرام قائما أو قاعدا ويتصلع منه ويتنفس ثلاثا ويرفع بصره في كل مرة وينظر إلى البيت قائلا
 في أول كل مرة بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وفي المرة الأخيرة اللهم إني أسألك رزقا واسعا
 وعليا نافعا وخفا من كل داء (ويصحب) أى من ماله (على رأسه ووجهه وجسده) أى سائر بدنه اغتسالا للترك (ويستقي
 بنفسه) أى من الماء من غير أن يستعين بأحد إن قدر عليه (ثم يأتى الملتزم) أى ويدعو فيه (ويأتى الباب) أى باب الكعبة
 (ويقبل التبة ويدعو ويدخل البيت إن تيسر) أى حيث ذلك لكن فيه أنه يتأني خروجه عقيب طوافه فوراً كما أنه لو صلى العشاء
 مثلا بعد طوافه وهذا الترتيب الذي ذكره هو المشهور من الروايات وقيل يرجع بعد صلاة الطواف إلى الملتزم ثم يأتى
 زمزم ثم ينصرف منها والاول أصح كاصرح به الكرمانى والزيلعى ويؤيده ما في البدائع من أن الكرخى ذكر أن عند
 أبي حنيفة إذا فرغ من الطواف يأتى المقام فيصلى عنده ركعتين ثم يأتى زمزم فيشرب من مائها ويصحب على وجهه ورأسه
 ثم يأتى الملتزم انتهى (وصفة الالتزام أن يضع صدره وخده الأيمن على الجدار ويرفع يده اليمنى إلى عتبة الباب ويتعلق بأستار
 البيت) أى كالتعلق بطرف ثوب مولاة (ويشتبك بها) هو بمعنى يتعلق (ساعة) أى زمانا قليلا فيعرف (متضرعا متخشعا
 داعيا باكيا مكبرا مهلا مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم حامدا) أى مثنيا وشاكرا (ثم يستلم الحجر ويرجع) أى وراه
 لما في العيون (ووجهه) أو بصره (إلى البيت متباكيا) أى إن لم يكن باكيا (متحسرا على فراقه حتى يخرج من أسفل المسجد)
 أى استحبابا (قبل من باب العمرة) والأصح أنه من باب الحزورة كما عليه عمل العامة ويؤيده ما رواه الترمذى وابن ماجه
 من أنه صلى الله عليه وسلم وقف على الحزورة وقال والله انك لحير أرض الله وأحب أرض الله ولولا أنى أخرجت
 منك ما خرجت (٢) (وقيل) أى في صفة رجوعه (ينصرف ويمشى ويلتفت إلى البيت كالمترحم على فراقه) وهذا أظهر
 وأيسر على الأكثر به ويحصل الجمع بين اختلاف الأدلة والروايات كما سبق من هيئة الرجوع ذكر في الهداية والكافي
 والجمع وغيرهما وقال الطرابلسي وما يفعله الناس من الرجوع القهقري بعد الوداع فليس فيه سنة مريية وأثر محكي
 وقد نقله الأصحاب أى أصحاب المذهب لانه إن أراد أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فينا فيه قوله وأثر محكي مع أنه
 صلى الله عليه وسلم قال أصحابي كالنجم بأهم اقتديتم وورد عليكم بسقى وستة الخلفاء الراشدين من بدى هذا
 وقال الزيلعى بعد ما ذكر هذا الرجوع وفي ذلك إجلال البيت وتعظيمه وهو واجب التعظيم بكل ما يقدر عليه البشر
 والمادة جارية به في تعظيم الأكابر والمشكر لذلك مكابر ، أقول إن كان المراد به الطرابلسي ففيه إنما يشكر كونه سنة
 لا كونه جائزا أو بدعة مستحسنة (والحائض) وكذا النفساء (تقف عند باب المسجد) أى أى باب أو باب الحزورة

(١) قوله ولا يظهر وجهه إلى قوله لقليل سبعة : أى لأن الاشواط جمع شوط وهو مذكر فيجب تأنيث عدده بالتاء
 أقول قال الفاكهي في شرح القطر ومحل ما ذكره إذا لم يحذف المدود فإن حذف جاز حذف التاء مع المذكر نحو
 أربعة أشهر وعشرا وفي الحديث واتبعه بست من شوال إله كذا في الحياض ونحوه في دملأ أخون جان (٢) قوله
 ولولا أنى أخرجت منك لما خرجت : فيه دلالة على أنه لا ينبغي للمؤمن أن يخرج من مكة إلا أن يخرج منها
 حقيقة أو حكما وهو الضرورة الدينية والدنيوية ولذا قيل الدخول فيها سعادة والخروج منها شقاوة قاله الشارح
 رحمه الله إله حياض

وهو الأفضل (وتدعو وتضئ) أى تركب أو تمشى (ويستحب خروجه من التبة السفلى من أسفل مكة) أى إن كان من طريقه (ويصدق عند الخروج بشئ) أى على مساكين الحرم المحرم (ويسير إلى مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم) ليكون ختامه مسكا ويكون سيره جامعا بين الحرمين الشريفين وزيارته وورسها لمؤذنة بشهادته لله بالوحدانية ولتبيته بالرسالة إن لم تسبق له الزيارة أو تيسر له الإعادة فإن العود أحد

(باب القرآن)

(القرآن) بكسر القاف مصدر بمعنى المقارنة وهو فى اللغة الجمع بين الشئين وفى الشرع ما سأل بينهما من الجمع الخصوص (وهو أفضل من الأفراد) أى بالحج (والتمتع) والأولى أن يقول أفضل من التمتع والإفراد لأن التمتع عندنا أفضل من الأفراد خلافا لما للشافعى حيث قال إن الأفراد أفضل مطلقا وسأى بينهما والفرق بينهما (وهو) أى القرآن (أن يجمع الألفى) أى لا المكي والميقاتى ليكون قرانه مستونا (بين الحج والعمرة) الأولى بين العمرة والحج (متصلا) بأن يترجمها مما أو مقرونا بكلام موصل (أو منفصلا) أى بكلام مفصول أو بأن أدخل أحرام الحج على العمرة (قبل أكثر طواف العمرة ولو) أى وإن كان انفصاله (من مكة ويؤديهما) أى وأن يؤدى أفعال العمرة والحج (فى أشهر الحج) بأن يوقع أكثر طواف العمرة وجميع سعيها وسعى الحج فيها ولو قدم الإحرام وبعض طواف العمرة عليها (وصفته) أى هيئته الاحتمالية (أن يحرم بالعمرة والحج معا) أو متعاقبا (مر الميقات) أى لا بعده وجوبا (أو قبله) أى ولو من دورة أهله (وهو الأفضل) أى لمن قدر عليه إلا أن تقدمه على الميقات الزماني مكروه مطلقا (وقول اللهم إني أريد العمرة والحج فيسرهما لي) أى سهلها ووفقني عليهما (وتقبلهما منى نويت العمرة والحج وأحرمت بهما لله تعالى ليك بعمرة وحجة إلى آخره) الأولى أن يقول ليك الخ ثم يقول ليك بعمرة وحجة (ويقدم العمرة على الحج فى التية والتلبية والبقاء) أى المذكور (استجابا) أى لمراعاة سبق فعلها فيكون بمنزلة السنة القبلية فى الصبح (وإن قدم الحج فى الذكر) أى فى ذكره فى التية وغيرها (جاء) أى نظرا إلى تعظيم القرض وتقدمه رتبة كما قال تعالى وأتموا الحج والعمرة لله مع أن المورد هو الأحصاء فى الاعتبار (وإن قدمه إحراما) أى بأن أدخل إحرام العمرة على إحرام الحج (كره) لأنه خلاف السنة (ولو اكتفى بالتية) أى فيها (ولم يذكرهما بالتية) وكذا فى البقاء (جاء) لكنه خلاف الأولى لقوله (ويستحب ذكرهما فيها ولومرة) أى لما ورد من السنة (ولو كان نسكاه) أى حجه وعرته (عن الغير) أى عن غيره كما فى نسخة (يقول اللهم إني أريد العمرة والحج عن فلان) أو العمرة عن فلان والحج عن فلان وأحرمت بهما لله تعالى أى عنه كما فى نسخة أو عنهما

(فصل فى شرائط صحة القرآن) كان يمكن أن يقول شرائط القرآن فإن المشروط لا يتحقق صحته بدون الشرط (الأول أن يحرم بالحج قبل طواف العمرة كله أو أكثره) وهو أربعة أشواط صحيحة (فلو أحرم به بعد أكثر طوافها لم يكن قارنا أى شرعا وإن كان قارنا لغويا ثم إن طاف فى أشهر الحج يكون متمتعا وإن طاف قبلها لا يكون قارنا ولا متمتعا) (الثانى أن يحرم بالحج قبل إفساد العمرة) أى بالجامع قبل طوافها فلو أحرم بعمرة فأفسدها ثم أدخل عليها الحج لا يصير قارنا ولا متمتعا وحجته صحيحة يلزمه فعلها وعمرته فاسدة يجب عليه مضيا وقضاؤها (الثالث أن يطوف للعمرة كله) بالنصب أى كل طوافه (أو أكثره قبل الوقوف برفة) أى فى وقته وفى رواية قبل التوجه إليها والصحيح أنه لا يصير رفضا بمجرد التوجه إلى عرفة حتى يقف بها على ما صحه صاحب الهداية والكافي وهو ظاهر الرواية وهو الاستحسان وفى رواية الحسن والطحاوى عن أبى حنيفة يصير رفضا بمجرد التوجه إلى عرفات وهو القياس وفى الفتح والصحيح ظاهر الرواية أقول ويمكن الجمع أن يكون الرضى بالتوجه والارتضاء بتحقيق الوقوف وثمره الخلاف فيها إذا توجه إلى عرفة ثم بدله فرجع من الطريق قبل الوقوف برفة فطاف لعمرة وسعى لها ثم وقف برفة هل يكون قارنا؟ جواب ظاهر الرواية يكون قارنا (فلو لم يطف لها) أى لعمرة كله أو أكثره أو بعد ما طاف الله كتلافة أشواط (حتى وقف برفة بعد الزوال) أى كما صرح به قاضيان وإن أطلق

الوقوف من غير قيد كونه بعد الزوال أو قبله في الهداية وغيرها وفي الكفاي للحاكم لا يصير رافضيا لعمرة حتى يقف بعد الزوال وقال ابن الميام وهو حق لأن ما قبله ليس وقتا للوقوف فخلوله بها كطلوله بنبرها وفي السراج الوهاج ولو وقف بزنة قبل الزوال لا يكون رافضيا لأنه لا عبرة بهذا الوقوف فيرجع إلى مكة ويطوف لعمرة فلو لم يرجع حتى وقف (ارتفعت عمرته) أى ولومن غيرنية رفضه إياها ثم إذا ارتفعت عمرته فقلبه دم لرفضها وقضاؤها بعد أيام التشريق (ويطوف قرائه وسقط عنه دمه) أى دم القرآن للشكر المترتب على نعمة الجمع من أداء النسكين (ولو طاف أكثره) أى أكثر طواف عمرته (ثم وقف) لمصر رافضيا للوقوف لأنه أنى بالأكثر في قارنا لحينئذ (أتم الآقمنة) أى من طواف عمرته (قبل طواف الزيارة) لاستحقاقها في الذمة قبله ولو كان الباقي من الأشواط واجبا وهو دون الأقوى من طواف ركن الحج (الرابع أن يصونها عن الفساد) أى بالجماع وكذا عن الردة (فلوأفسدهما بأن جامع قبل الوقوف وقبل أكثر طواف العمرة) وفي بعض النسخ بلفظ أو التنوية وهو غير صحيح لما سيأتى (يطوف قرائه وسقط عنه الدم) أى لفسادهما وأما ما ذكره البرجندي من أنه ينبغي للقارن أن لا يخلق بين العمرة والحج ولا لفساد إحرامه بل يخلق في يوم النحر خطأ من وجهتين أحدهما أن الفساد منحصر في وقوع الجماع قبل الوقوف وثانيهما أن الإحرام لا يفسد بالجماع بل يفسد الحج ولهذا يجب عليه إتمام أفعاله ثم قضاؤه في عام آخر فتدبر (وإن ساقه) أى الدم (معه) يصنع به ماشاء) أما إذا جامع بعد ما طاف لعمرة أربعة أشواط فسد حجه دون عمرته وسقط عنه دم القرآن (الخامس أن يطوف للعمرة كله أو أكثره في أشهر الحج فان طاف الأكثر قبل الأشهر لم يصرف قارنا وإن طاف الأهل قبلها وأكثره فيها كان قارنا) وهذا بحسب الظاهر ينافية ما في التتارغانية رجل جمع بين حجة وعمرة ثم قدم مكة وطاف لعمرة في شهر رمضان كان قارنا ولكن لا هدى عليه قال المحقق ابن الميام وهل يشترط في القرآن أن يفعل أكثر أشواط العمرة في أشهر الحج ذكر في المحيط أنه لا يشترط وكأنه مستند في ذلك إلى ما روى عن محمد فمين أحرم بهما ثم قدم مكة وطاف لعمرة في رمضان أنه قارن ولا هدى عليه قال إنه غير مستلزم لذلك وإن الحق اشتراط فعل أكثر العمرة في أشهر الحج لأنه المتمعن بالعمرة إلى الحج في أشهر الحج ووجوب الشكر بالدم ما كان لإلّا فعل العمرة فيها ثم الحج فيها وهذا في القرآن كما في المتمعن قال وما روى عن محمد يراد به القارن بالمعنى القوي إذ لا شك في أنه قرن أى جمع ألا ترى أنه نبي لازم القرآن بالمعنى الشرعى المأذون فيه وهو لزوم الدم ونفي اللازم الشرعى نفي اللزوم الشرعى انتهى والذي يظهر لي أنه قارن بالمعنى الشرعى أيضا كما هو المتبادر من إطلاق قول محمد وغيره أنه قارن وبذلك أنه إذا ارتكب محظورا يتعد عليه الجزاء وغايته أنه ليس عليه هدى شكر لأن أدائه لم يقع على الوجه المستنون المقرر في الشريعة من إضاح أكثر العمرة في الأشهر فانه من وجه في حكم من أفرد بعمرة في غير الأشهر ثم أفرد بالحج فانه ليس بقارن لإجماعا (السادس أن يكون آفاقيا ولو حكما فلا قران للكي) أى الحقيقي (إلا إذا خرج إلى الآفاق قبل أشهر الحج قيل ولو فيها فيصح منه القرآن لصيرورته آفاقيا حكما) أى كما أنه لا يجوز القرآن للآفاق إذا دخل مكة وصار من أهلها حكما هذا وفيه أن اشتراط الآفاق إنما هو للقران المستنون لا لصحة عقد الحج والعمرة وكذا تقديم العمرة على الحج في الأشهر كما تقدم وانه أعلم (السابع عدم قواف الحج فلو فاته لم يكن قارنا وسقط الدم) وفي عده شرطا لصحة القرآن مسامحة لا تخفى

(فصل) أى فيها لا يشترط فيه (ولا يشترط لصحة القرآن عدم الإلزام) وهو النزول بأهله محرما كان أو حلالا فهو على نوعين إلزام صحيح مبطل كما في المتمعن إذا ألم بأهله بعد عمرته والماء فاسد غير مبطل كما في القارن فاذا عرفت هذا (فيصح) أى القرآن ولا يسقط عنه دمه (من كوفي رجع إلى أهله بعد طواف العمرة) أى في أشهر الحج ثم عاد إلى مكة لكونه محرما وإن ألم بأهله (ومن مكى خرج إلى الآفاق) أى ويصح القرآن من مكى خرج إلى الآفاق ثم عاد إلى مكة فقرن وطاف لعمرة في الأشهر ثم حج من عامه فانه مع كونه ألم بأهله صح قرائه لكونه محرما قال ابن الميام ومقتضى الدليل اشتراط عدم الإلزام للقران المأذون فيه وأفاد المصنف في الكبير وأجاد بقوله واعلم أن الإلزام

الصحيح المبطل الحكم لا يتصور في حق القارن وأما الإلزام المفسد مع بقاء الإحرام فهو لا يطل التمتع الذي يشترط فيه عدم الإلزام فكيف يصح أن يقال إنه لا يشترط في القارن أو يشترط فيه وكيف يصح تصوير مسألة الكوفى وغيره دليلا على ذلك لأنه لم يحصل منه إلزام صحيح ويمكن أن يجاب عنه بأنه قد يتبر الإلزام الفاسد مانعا كما في المكي وإلا أزم القول بصحة تمتع المكي إذا ساق الهدى أو لم يسقه ولكن لم يتحلل من العدة حتى أهل بالحج ولا قائل به فهنا أيضا لو اعتبر إلزام القارن لما صح قران المكي الخارج إلى الألفاق فصح القول بعدم الاشتراط وغيره انتهى والأظهر أنه لما كان القارن في معنى التمتع والتمتع يشترط فيه عدم الإلزام فهنا على أنه لا يشترط عدم الإلزام في القارن مع قطع النظر أنه يتصور فيه أولا يتصور فتدبر (ولا إحرامه) أى لا يشترط أيضا إحرام القارن (من الميقات) أى كما يتوهم من بعض المتن والروايات (فلو أحرم بهما أو بأحدهما بعد الميقات) أى بعد مجاوزته (ولو من مكة) أى أدخلها (يصير قارنا ولكن مع الإساءة) كان حقه أن يقول لكن مع الحرمة والجزاء إذا أحرم بهما بعده لأنه يجب عليه أن يحرم بأحدهما من الميقات ومع الإساءة إذا أحرم بأحدهما لأنه يمين أن يحرم بهما منه (ولا تقديم إحرام العمرة على الحج) أى على إحرامه (فإن قدمه عليهما) بأن أحرم بالحج ثم أحرم بعد ذلك بالعمرة فإنه يكون قارنا بلا خلاف إلا أن فيه تفصيلا (فإن كان أدخلها عليه قبل طواف القدوم يصير قارنا مسيئا) أى لخالفته السنة فيكره فله لأن السنة تقدم إحرام العمرة على الحج (وعليه دم الشكر) أى اتفاقا لأن في الجملة جمع بين الباديتين ولو مع الإساءة (وإن كان) أى أدخلها عليه (بعد الشروع فيه) أى بعد شروعه في طواف القدوم (ولو شوطا فهو أكثر إساءة من الأول) أى لأنه آخره غاية التأخير حتى أدخلها بعد شروعه في أفعال حجه (وعليه) أى مع هذا (دم شكر) عند شمس الأئمة فإيا كل منه (وقيل جبر) وهو قول صاحب الهداية ونظر الإسلام فلا يأكل منه (ويستحب له رفض العمرة) أى لخالفته السنة قال ابن الهمام بعد ما ذكر في القولين السابقين ولم يرجع أحدهما وقوله رفض العمرة في هذه الصورة مستحب يؤنس به في أنه دم شكر (وكذا) أى يستحب له رفض العمرة أيضا لخالفته السنة لكنه لا يؤمر بذلك حتى فإن رفضا قصدا عليه دم لرفضها وهو دم جبر بلا شك ولو لم يرفضها ومضى فهو مسمى بوجوب حكمة وهذا كله (إن كان) أى إذا دخلها عليه (بعد الطواف) أى طواف القدوم (أو أكثره) فيلزمه العمرة فإن مضى لهما جاز وصير مسيئا أ ش إساءة من أدخلها قبل أن يطوف للقدوم وعليه دم بجمعه بينهما اتفاقا لكن اختلفوا أنه دم جبر أو شكر فصح الأول صاحب الهداية واختاره نثر الإسلام وتبهما المصنف بقوله (وعليه دم جبر) أى كفارة (وقيل شكر) أى دم نسك وهو قول شمس الأئمة وقاضيان والمحجوب وصاحب البدائع (وإن أدخلها بعد الوقوف) أى بركة (لم يكن قارنا) لكن يلزمه العمرة ويلزمه رفضها اتفاقا (وعليه دم رفضا أولا) لكن إن رفضا يجب دم لرفضها وعمره مكانها وإن مضى فيها أجزاء وعليه دم جبر بقوله (وعليه رفضا حتما) أى وجوبا كان حقه التقديم ثم هذا الإدخال السابق (سواء أحرم بها قبل الحلق) أى ولو قبل يوم النحر (أو بعده) أى بعد الحلق (ولو في أيام التشريق) وكذا قبل طواف الزيارة وأما إذا أهل بالعمرة بعد الحلق أو بعد الطواف أو بعدهما على ما يدل عليه كلام الزيلعي حيث قال يجب عليه دم لأنه قد جمع بينهما في الإحرام أو في بقية الأفعال ثم قال فإن قيل كيف يكون جامعا بينهما وهو لم يحرم بالعمرة إلا بعد تمام التحلل من إحرام الحج بالحلق وطواف الزيارة قلنا قد بقي عليه بعض واجبات الحج فيصير جامعا بينهما فعلا وإن لم يكن جامعا بينهما إحراما فيلزمه الدم لذلك ثم قيل لا يرفضها وبعض فيها كذا ذكر في الأصل وقيل إنه ليس بمجبرى على ظاهره وإن معنى قوله لا يرفضها أى لا ترتفع من غير رفض كما في النائية والكفائية وقال في البحر قال مشايخنا يريد به أنه بعض في إحرام العمرة لا في أفعالها لأنه نهى عن العمرة في هذه الأيام والعمرة عبارة عن الأفعال فلا يلزم رفض إحرامها بل رفض أفعالها وإن مضى في أفعالها لا شيء عليه لأنه أداها كما ألزم قال في الكبير وقوله لا شيء عليه فيه نظر لما صرح هو وغيره أن عليه دما كما سيأتى قلت فيه إن عليه دما لإدخال العمرة على الحج لا لأفعالها في أيام التشريق فلا إشكال ويحمل عليه ماني الظهيرية من عدم لزوم الدم سواء طاف لها في أيام التشريق

أو لم يطف والمأصل أن الأصح وجوب الرضى كما نص عليه غير واحد قال أبو جعفر الهندوانى ومشافنا على هذا أى وجوب الرضى فإن رضها فله الدم والقضاء وإن لم رضها فله دم جبر يلجمه بينهما كما فى الفتح والبحر وغيرهما ومنه يعلم مسألة كثيرة الوقوع لأهل مكة وغيرهم أنهم قد يمترون قبل أن يسعوا الحجهم ^(١) فافهم والله أعلم

(فصل فى بيان أداء القرآن إذا دخل) أى القارن (مكة بدأ بأفعال العمرة وإن أخرها فى الإحرام) أى ذكرها أو إحراما (يطوف لها سبعا ويضطجع) وفى نسخة مضطجعا فيه أى فى جمع طوافه (ويرمل فى الثلاثة الأولى ثم يصلى ركعتين ويسعى بين الصفا والمروة) وهذه أفعال العمرة بأكملها إلا أنه ممنوع من التحلل عنها لكونه محراما بالحج معها فيتوقف تحلله على فراغه من أفعاله أيضا وكذا قال (ثم يطوف للقدوم) وهو من سنن الحج (ويضطجع فيه ويرمل إن قدم السعى) أى أراد تقديمه وهذا ماعليه الجمهور لما قالوا من أن كل طواف بعده سعى فالرمل فيه سنة وقد نص عليه الكرماتى حيث قال فى باب القرآن يطوف طواف القدوم ويرمل فيه أيضا لأنه طواف بعده سعى وكذا فى خزنة الأكل وإنما الرمل فى طواف العمرة وطواف القدوم مفردا كان أو قارنا وأما ما نقله الزيلعى عن النافى للسرورى من أنه إذا كان قارنا لم يرمل فى طواف القدوم إن كان رمل فى طواف العمرة بخلاف ماعليه الأكثر (ثم يتم حراما) أى محراما لأن أو أن تحلله يوم النحر فإن حاق يكون جنايته على إحرامين لما فى المحيط والمتقى عن محمد فإن طاف لعمرة ثم حلق فله دمان ولا يخل من عمرته بالحق كالتمتع إذا ساق الهدى وفرغ من أفعال العمرة وحلق يجب عليه دم ولا تحلل بذلك من عمرته (وحيث كالقارن) أى فى بقية أفعاله والمأصل أن القارن عليه طوافان وسبعمائة لكن السنة أن يكونا مرتين كما ذكر من أنه باتى أولا بطواف السمرة ثم بسبعين ثم بطواف القدوم ثم بسعى الحج موافقا لقطعه صلى الله عليه وسلم (ولو طاف طوافين) أى متوالين متقدمين (وسعى سبعين) أى متأخرين متساويين أو متمايزين وكذا الحكم فيما إذا كانا مرتين (للمعرة والحج) أى إجمالا (ولم ينو الأول) أى من الطوافين (للمعرة والثانى للصبح أو نوى على العكس) أى بأن نوى الأول للقدوم والثانى للمعرة (أو نوى مطلق الطواف) أى فيها (ولم يعين) فيه أن هذا هو عين الأول فتأمل فإن الطواف العارى عن مطلق النية لا يسمى طوافا فى الشريعة. نعم لا يلزمه تعيين النية بل مطلقها ويسن التمييز (أو نوى طوافا آخر) أى فى الطوافين أو فى أحدهما (تطوعا) أى كان ذلك الآخر فضلا أو سنة أو غيره (أى نذرا أو طواف إفاضة أو وداع (يكون الأول للمعرة) أى معتبرا (والثانى للقدوم) أى شتيئا (وكره له ذلك) أى ذلك الجمع مخالفة السنة ومن وجوه كثيرة

(فصل فى هدى القارن والمتنع: يجب) أى إجماعا (على القارن والمتنع هدى شكرا لما وفقه الله تبارك وتعالى للجمع بين النسكين فى أشهر الحج يسفر واحد) وهذا عندنا وهو عند الشافعى دم جبر لما حقق فى قوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضرى المسجد الحرام (وأدناه) أى أدنى الهدى هنا (شاة) بإجماع الفقهاء إلا أن الجورور أفضل من البقرة وهى أفضل من الشاة (وكل ما هو أعظم) أى اسم أو انجم قحة (فهو أفضل) لصفه فى طريق المولى فالأعلى والأغلى هو الأولى (والأفضل لها) أى للقارن والمتنع (سوة بينهما ولكل منهما أن يأكل) أى استجابا (من هديه ويطعم) أى منه (من شاء غنيا أو فقيرا ويستحب) أى لصاحب الأضحية (أن يتصدق بالثك ويطعم الثلث) أى بأن يطبخه ويطعمه (ويدخر) أى يحفظ (الثلث) ذخيرة له ولعاليه (أو يهدى الثلث) أى يعطيه ويهديه لأقربائه وجيرانه وأجانه ولو كانوا أغنياء وهو بدل من يطعم وإن كان ظاهر كلام البدائع أنه بدل من يدخر (ولا يجب التصديق بشئ منه) أى من هدى التمتع والقران (ويسقط) أى وجوب الدم (بالذبح) أى بالإعطاء أو الإباحة ولو بالتخية (فلورسق بعد الذبح لم يجب غيره وشرائط وجوبه) أى وجوب الهدى (القدرة عليه) أى على عبته أو مثله وعينه موجودة (وصحة القران أو التمتع) لما سبق (والعقل) أى على تقدير صحة حج المجنون (والبلوغ) أى لعدم الوجوب

(١) قوله قبل أن يسعوا الحجهم: زاد الشيخ حنيف الدين المرشدى فى شرحه عقب قوله فيصرون جامعين بينهما

علي الصبي ميذا أو غيره (والحرية فيجب على المملوك الصوم) قدرته عليه (لا الهدي) لنقد ملكه إلا أنه إذا لم يصم يجب عليه في ذمته أن يذبحه بعد التمتع (ويختص) أي جواز ذبحه بالمكان وهو الحرم) فلا يجوز ذبحه في غيره أصلاً وأما المكان المسنون في المبسوط أن الستة في الهدايا أيام النحر من غير أيام النحر فكهى الأولى انتهى والظاهر أن المروة أفضل مواضع مكة لهذا المعنى (والزمان) أي ويختص جواز ذبحه بالزمان أيضاً (وهو أيام النحر) حتى لو ذبح قبلها لم يجز ويجوز ذبحه بعد أيام النحر والتشريق قال ابن الهمام والمراد بالاختصاص يعني أيام النحر من حيث الوجوب على قول أي حنيفة والأول ذبح بعدها أجزأ إلا أنه تارك للواجب وقبلها لا يجوز بالاجماع وعلى قولها في القليلة كذلك وكونه فيها هو السنة عندهما (وأول وقته) أي زمان جواز هذا الدم (طلوع التبرج من يوم النحر فلا يجوز قبله) أي اتفاقاً (وأخره من حيث الوجوب) أي عند الامام وكذا من حيث السنة عند صاحبيه وغيرهما من الأئمة (غروب الشمس من آخر أيام النحر) ولكن أولها أفضلها (وفي حق السقوط) أي عن الذمة (لا آخره) أي في حق الاعتداد باعتبار الزمان إلا أنه مقيد بالمكان (والوقت المسنون) أي أوله (بعد طلوع الشمس يوم النحر ويجب أن يكون) أي الذبح (بين الرى والحلق) أي في حق القارن والتمتع (وبين الذبح) أي ذبح الهدايا (في أيام النحر حتى ويجوز بمكة والحرم كله) إلا أنه يكره لما سبق من السنة (ولومات) أي القارن أو التمتع القادر على الهدي (قبل الذبح فعليه الوضوء به) أي وجوباً فيعتبر من الثلث (فإن لم يوص سقط) أي وجوبه عن المروة (وإن تبرع عنه الوارث صح) أي تبرعه وسقط وجوبه عنه لكن بناء على الرجاء كما في الوضوء بالحج وأما قوله في الكبير إذا مات قبل إراقة الدم سقط عنه الدم إلا أن يوصى به فيعتبر من الثلث أو تبرع عنه المروة فيه بحث ظاهر (فصل في بدل الهدي إذا عجز القارن أو التمتع عن الهدي) أي هدى القارن أو التمتع (بأن لم يكن في ملكه فضل) أي مال زائد (عن كفافة) أي ما يكفي من الخلل في غفاية الميشطة (فقد ما يشتري به الدم) أي من النقود أو العروض (ولا هو) أي الدم أو الهدي بعينه (فملكه) وسيأتي في آخر الفصل تمام قصصه (وجب الصيام عليه عشرة أيام) أي كاملة بحجة (فيصوم ثلاثة أيام قبل الحج) الأولى في الحج كما قاله سبحانه وتعالى والمراد في أشهره وكأنه أراد قبل إحرام الحج بالنسبة إلى التمتع لكنه مناقض بقوله الآتي بعد إحرام العمرة وسيأتي الكلام عليه مفصلاً (وسبعة بعده) أي إذا رجع كما في الآية وهو يشمل رجوعه وانصرافه من حجه يعني إذا فرغ من أماله كما ذهب إليه أبو حنيفة رحمه الله وأتباعه ويحتمل رجوعه ووصوله إلى أهله وبلده كما خصه به الشافعي رحمه الله وأتباعه فقوله في الكبير وسبعة إذا رجع إلى أهله ليس في محله للاتفاق به (وشرايط صحة صيام الثلاثة) أي عن القارن والتمتع ثمانية وهي (أن يصوم الثلاثة بعد الإحرام جهات القارن) أي في حقه خاصة بخلاف التمتع فإن فيه خلافاً كما سيأتي فلو صام الثلاثة ثم قرن لا يجوز صومه بالإجماع وأما إذا أدخل أحدهما على الآخر فالظاهر أنه كذلك لكن اختلافه كما اختلفوا في التمتع كما يستفاد من قوله (وبعد إحرام العمرة في التمتع وأن يكون) أي صيام الثلاثة (في أشهر الحج) فلو قرن قبل أشهر الحج وصامهما لم يجز ولو صام بعد ما دخل الأشهر جاز بعد تحقق الإحرام ثم اعلم أن كل ما هو شرط في صوم القارن فهو شرط في صوم التمتع بخلاف الإحرام الحنفية ليس بشرط لصحة صوم التمتع في ظاهر المذهب على قول الأكثر بل يشترط أن يكون بعد إحرام العمرة فقط فلو صام التمتع في أشهر الحج بعد ما أحرم بالعمرة قبل أن يحرم بالحج جاز لأن وجود الإحرام حالة (١) صوم الثلاثة شرط في جواز صوم القارن وأما صوم التمتع فلا كثر على عدم اشتراط ذلك ففي البتائع وهل يجوز له بعد ما أحرم بالعمرة في أشهر الحج قبل أن يحرم بالحج قال أصحابنا يجوز سواء طاف لعمرة أو لم يطف انتهى وهو ظاهر في هذا المعنى لكن ليس بصريح في الدعوى إذ يمكن حمله على التمتع الذي ساق الهدي وكذا ذكره في المدارك فعليه صيام ثلاثة أيام في وقت الحج وهو أشهره ما بين الإحرامين إحرام العمرة

أفضلاً فيلزمهم حيث لا بد من ذلك فافهم اه كذا في الحجاب (١) قوله لأن وجود الإحرام حالة صوم : لعله

وإحرام الحج وكذا ما في شرح الكنز ووقته أشهر الحج بين الإحرامين في حق التمتع انتهى وفيهما ما سبق من جهة
 المبنى مع ما في عبارتهما من إيهام لأنه لا يصح صومه بعد الإحرام بالحج وليس كذلك لما سيأتى من أنه والمستحب
 أو التمتع وأما ما في مناسك الأبرار وفي المختار وشرحه الاختيار من أنه إن لم يجد صام ثلاثة أيام آخرها يوم عرفة
 وإن صامها قبل ذلك وهو محرم فظاهره أنه لا يجوز صومه حال كونه حلالا اللهم إلا أن يحمل قولها وهو محرم
 على أنه قد أحرم بالعمرة كما قال غيرهما إن شرط إجرائها وجود الإحرام بالعمرة في أشهر الحج ولا يخفى بعده وقد
 ذكر إمام الهدى أبو منصور الماتريدى أن القياس أنه لا يجوز الصوم ما لم يشرع في الحج يعنى قياسا على القرآن ولأن
 إحرامه بالحج هو السبب لأن يكون متمتعا ويتوجه عليه الصوم فإنه بمجرد أن يريد الحج بعد عمرته في الأشهر لا يسمى
 متمتعا وهو قول زفر والإمام الشافعي فالأحوط أن لا يصوم الثلاثة إلا بعد إحرامه بالحج لأنه جائز اتفاقا بخلاف
 صومه بين الإحرامين وأيضا في الآية الشريفة دلالة واضحة على هذا المعنى حيث قال فمن تمتع بالعمرة إلى الحج أى
 متضمنة إلى إحرامه فاستيسر من الهدى فهذا صريح في كون التمتع هو السبب للهدى أصالة وللصوم نية لا مجرد
 جزء منه إذ يمكن تخلف الجزء الآخر عنه، وهذا وقول الماتريدى إن القياس علم جواز الصوم ما لم يشرع في الحج
 يفيد أن التمتع عليه وهو القرآن لا يكون فيه خلاف ثم القرآن قيس على التمتع المذكور في الآية فيتعين أن يكون
 حكمهما واحدا وهو يتوقف على الجمع الذى قدمناه فى فرق بينه وبين من قرن فعله البيان وأما ما قيل من أن السبب
 هنا مركب فيكون وجود الجزء الأول حيث يتوقع وجود الجزء الثانى فنقوض بكفارة العين حيث لم تصح بمجرد
 حصول العين قبل الحنث فإن الحنث المرتب على العين هو السبب كما أن هنا إلحاق الحج بالعمرة هو السبب في التمتع
 وكذا إلحاقها بها وعكسه في القرآن والله سبحانه وتعالى أعلم ثم اتفق الأصحاب على أن من الاستحباب أن يصوم ثلاثة
 أيام متوالية بعد الإحرام بالحج آخرها يوم عرفة لكن إن كان يضعفه الصوم في يوم التروية ويوم عرفة عن الخروج
 والوقوف والدعوات فالمستحب تركه وتقديمه على هذه الأيام حتى قيل يكره الصوم فيها إن كان يضعفه عن القيام
 بحجها قال في التمتع وهو كراهة تنزيه اللهم إلا أن يسيء خلقه فيوقعه في محذور وعن عطاء من أنظر يوم عرفة
 ليتقوى على الدعاء كان له مثل أجر الصائم انتهى وأقول بل أقوى لأن نية المؤمن خير من عمله مع ما فيه من زيادة
 الخير بسبب الفطر كما ورد ذهب المفطرون بالأجر اليوم حيث قاموا بخدمة الإخوان في السفر من ضرب الخيمة
 وسائر الهنة وضعف الصائمون عن القيام بمصالحهم والحاصل أن كل ما أخر صيام هذه الثلاثة إلى آخر وقتها فهو أفضل
 لاحتمال القدرة على الأصل (وأن يقع) أى تمام هذا الصيام (قبل يوم النحر) فإن لم يصم أصلا أو صام يوما أو
 يومين حتى دخل يوم النحر فقد فات البدل وهو الصوم ووجب الأصل وهو الهدى ولا يسقط عنه مدة عمره ففى
 قدر عليه أراقه بمكة ^(١) ولا يجوز له أن يصوم الثلاثة في أيام النحر والتشريق وبعدها لقوات الوقت (وأن ينوى)
 هذا الصوم (من الليل) فلو نوى قبل غروب الشمس أو بعد طلوع الفجر لم يجزه كما أنه في جميع الكفارات في الحج
 وغيره لا بد من النية بالليل (وأن يكون عاجزا عن الهدى في أيام النحر) الأظهر أن يقال ^(٢) وأن يكون غير قادر
 على الدم وقت الحلق أو التقصير فإنه إذا قدر عليه فيها بعد تحلله لم يضره حيث يصح صومه كما سيأتى مصرحا في كلامه
 (فلا يعتبر قدرته قبلها) أى قبل أيام النحر (ولا بعدها فلو صام الثلاثة وهو قادر) أى على الدم قبل أن يشرع في صوم
 الثلاثة أو في خلالها أو بعد ما صام كلها (ثم يجز يوم النحر) أى قبل حلقه (جاز صومه ولو صام) أى الالة (فتقيرا)

سقط منه لفظه بالحج بعد قوله الإحرام اه داملا أخون جان (١) قوله ففى قدر عليه أراقه بمكة : قال في منيع الغفار
 فلو لم يقدر على الهدى تحلل وعليه دمان دم التمتع ودم التحلل قبل الهدى اه ومثله في الزيلعي قال الشارح رحمه الله
 في شرح النجاة كذا قالوا وفيه بحث إذ الترتيب واجب عند من يقول به وهو يسقط بالذبح اه كذا في الحجاب
 (٢) قوله الأظهر أن يقال الخ : أقول يرد عليه ما سيأتى من قوله وإن لم يتحلل حتى مضت أيام النحر فأيسر لم يجب

أى عاجزا (ثم أيسر) أى قدر على الهدى (يوم الحر) أى فيه تفصيل (فان كان) أى اقتداره (قبل الحلق بطل الصوم) أى حكمه (ووجب الدم) أى قدرته على الأصل قبل حصول المقصود بالبدل كالوجود الماء فى خلال التيمم أو بعده قبل الصلاة (وإن كان) أى اقتداره على الدم (بعده) أى بعد الحلق أو التقصير ولو فى أيام النحر (صح الصوم) أى حكمه كواجب الماء يعدم تيمم وفرغ من صلاته (ولا شيء عليه^(١)) أى ولا يجب عليه الهدى لاستقرار البدن فى موضع الأصل ولا يجمع بين البدل والمبدل فتأمل (وإن لم يتحل حتى مضت أيام النحر فأيسر) أى قدر على الهدى (لم يجب الهدى وأجزأ صومه) وهكذا روى الحسن عن أبي حنيفة رضى الله عنه لأن الذبح موقت بأيام النحر فإذا مضت قد حصل المقصود وهو إباحة التحلل بلا هدى فكانه تحلل ثم وجد الهدى وزاد فى الكبير وأن يكون أدائها على الوجه المسنون فلو أداها على غير وجه السنة بأن أحرم القارن لعمره بعد طواف القدوم فلا يجوز له الصيام وعليه دم كما مر وكذا المكي إذا قرأ أو تمتع فانه مسمى وعليه دم جبر ولا يجوز له الصوم وإن كان معسرا لا يجزئ الهدى كما صرح به فى السراج الوهاج وغيره والحاصل أن الصوم إنما يقع بدلا عن دم الشكر لانه دم الجبر فاحفظ هذه الكلية لنفسك فى كل قضية ومن المشروط أيضا أن يقع صومها فى أشهر الحج من تلك السنة حتى لو صام الثلاثة فى العام القابل وفى وقت الحج لم يجزه كما صرح به فى المنافع وأما الإحرام فى أشهر الحج بالمران أو التمتع فليس بشرط بل لو أحرم فلها وطاف للعمرة فيها أكثره فيها جاز (وأما صوم السبعة فشرط صحتها تثبت الثانية أى كسائر الكفارات) (وتقديم الثلاثة) أى لتكون السبعة معها عشرة كاملة (وأن يصوم) أى السبعة (بعد أيام التشريق) أى حرمة الصوم فى أيامه وقد صرح فى البدائع والبحر الزاخر أنه لا يجوز صومها فى أيام النحر والتشريق (ويستحب أن يصوم الثلاثة متتابعة آخرها يوم عرفة) كما مر (ولا يجب التسايع فيها ولا فى السبعة ولكن يستحب) أى فى السبعة كما فى الثلاثة (ويجوز صيام السبعة) أى بعد الفراغ من أفعال الحج فانه لا يجوز قبله بالإجماع (بمكة) وكذا فى غيرها قبل الرجوع إلى الأهل عندنا سواء نوى الإقامة بمكة أو لم ينو (والأفضل) أى المستحب (أن يصومها بعد الرجوع إلى أهله) أى خروجها عن خلاف الشافعية وأما إن نوى الإقامة بمكة جاز له صوم السبعة بمكة إجماعا وقال ابن الممام وأما صوم السبعة فلا يجوز تقديمه على قصد الرجوع من منى بعد إتمام عمل الواجبات لأنه معلق بالرجوع انتهى وفيه أن المراد بالرجوع فى الآية عند علمائنا هو الفراغ من الحج سواء رجع من منى أو أقام بها وعند الشافعية هو الرجوع إلى أهله فتقديمه بالرجوع من منى

الهدى وأجزأه صومه اه لأنه فاقده وقت الحلق ومع ذلك أجزأ الصوم اه حباب (١) قوله صح الصوم ولا شيء عليه : أقول يخالف ذلك ما قاله العلامة الشرنبلالى فى حاشيته حيث قال ثم بعد ثلاثين سنة من آفة على لحقت لزوم ذبح الهدى لوجوده فى أيام النحر بعد الحلق كما لو وجده فيها قبل الحلق وأنه لا يتحل بذبح الهدى ولا الرمي وليس التحلل إلا بالهلق لكن لا يظهر عمله فى حل النساء قبل الطواف ولثاقه رسالة محبتها تيسير الهدى لما استيسر من الهدى اه كذا فى الحلياب وقد بحث العلامة السيد محمد أمين عابدين فى رد المحتار وبين ما فى كلام الشرنبلالى من الخلل ونص عبارته على قول صاحب الدر المختار (ولو قدر عليه فى أيام النحر قبل الحلق بطل صومه) قوله ولو قدر عليه أى على الدم وقوله بطل صومه أى حكم صومه وهو خلقية عن الهدى فى إباحة التحلل بالحلق والتقصير وفى قوله فان الهدى أصل فى ذلك لعدم جواز التحلل قبله لوجوب الترتيب بينهما كما مر والصوم أى الثلاثة الأيام فقط خلف عن الهدى فى ذلك عند العجز عنه فصار المقصود بالصوم إباحة التحلل بالحلق أو التقصير فإذا قدر على الأصل قبل التحلل وجب الأصل لتقدمته عليه قبل حصول المقصود بخلافه كما لو قدر التيمم على الماء فى الوقت قبل صلاته بالتيمم بخلاف ما لو قدر على الهدى بعد الحلق أو قبله لكن بعد أيام النحر وعن هذا قال فى فتح القدير فان قدر على الهدى فى خلال الثلاثة أو بعدها قبل يوم النحر لزمه الهدى وسقط الصيام لأنه خلف وإذا قدر على الأصل قبل تأدي الحكم بالتحلف بطل الخلف وإن قدر عليه قبل الحلق قبل أن يصوم السبعة فى أيام الذبح أو بعدها لم يلزمه الهدى لأن

لا قاتل به^(١) وانه أعلم ثم أعلم أنه إذا قرن العبد أو تمتع ولم يصم الثلاثة حتى جاء يوم النحر فتحتل فعليه دمان إذا عتق دم للقران أو التمتع ودم لإحلاله قبل^(٢) الذبح كذا ذكره في الكبير ولا خصوصية لهذا الحكم بالعبد فإن حكم الحر كذلك في تمدد الدم وإن عجز القارن والمتنع عن الهدى والصوم بأن كان شيخاً فانياً في دينه ولا يجوزته القدية عن الصوم كذا في شرح الزيارات للثاني وقبه بحث لأنه إذا كان عاجزاً عن الهدى انتقل حكم الوجوب إلى الصوم وإذا عجز عنه فالتياس أن تجزئته القدية عنه كما في الصوم وإلا فلا معنى لبقائه على دينه فينبغي أن يسقط عنه الصوم كما قالوا فيمن صام الثلاثة وتمكن من صوم السبعة فلم يصم حتى مات سقط عنه الدم فهذا مع عدم تمكنه من الصوم أولى بأن يسقط عنه الدم وانه أعلم ثم اختلف أصحابنا في تعريف حد التني في باب الكفارات فقال بعضهم قوت شهر فإن كان عنده أقل منه جاز له الصوم وقال محمد بن مقاتل من كان عنده قوت يوم وليلة لم يجز له الصوم إن كان الطعام الذي عنده مقدار ما هو الواجب عليه وهو موافق لما روى عن أبي حنيفة وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله أنه إذا كان عنده قدر ما يشتري به ما وجب وليس له غيره لا يجزئ الصوم وقال بعضهم في العامل بيده أى الكاسب يمسك قوت يومه ويكفر بالباقي ومن لم يعمل يمسك قوت شهر على ما ذكره الكرماني وهو تفصيل حسن إلا أن هذا إذا لم يكن في ملكه عين المتخصص لأنه إن كان في ملكه فلا يجوز له أن يصوم كما صرح به في الخلاصة والبدائع ولو كان عليه دين كما ذكره بعضهم عن أبي يوسف وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله إن كان له فضل من مسكنه وكسوته عن الكفاف وكان الفضل باقى درهم فصاعداً لا يجزئ الصوم

(فصل في قران المكي : لقران لأهل مكة) أى حقيقة أو حكماً (ولا لأهل المواقيت وهم الذين منزهة في نفس الميقات) وكذا من حاذاه من غيرهم (ولا لأهل الحل وهم الذين بين المواقيت والحرم) وهذا لقوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهلها ضرى المسجد الحرام، والإشارة إلى التمتع وفي معناه القران (فمن قرن منهم) أى ولو بإضافة أحد النسكين إلى الآخر (كان مسيئاً وعليه دم جبر) أى كفارة لإساءته سخياً لأن قرانه غير مسنون ليكون عليه دم شكر (ويؤزمه ورضى العمرة) أى تلا يكون عمله مخالفاً للنية (فإذا رخصها فعليه دم الرضخ) وهو دم جبر (وإن لم يرضخ) بأن معنى

التحلل قد حصل بالحق فوجود الأصل بعده لا ينقض الخلق كروية التيمم الماء بعد الصلاة بالتيمم وكذا لو لم يجد حتى مضى أيام الذبح ثم وجد الهدى لأن الذبح مؤقت بأيام النحر فإذا مضى فقد حصل المقصود وهو إباحة التحلل بلا هدى وكأنه تحلل ثم وجد ولو صام في وقته مع وجود الهدى ينظر فإن بقي الهدى إلى يوم النحر لم يجزه للقدرة على الأصل وإن ملك قبل الذبح جاز للجزع عن الأصل فكان المتبر وقت التحلل اه ونحوه في شرح الجامع لقاضيخان والمحيط والزيلعي والبحر وغيرهما من كتب المذهب المتبرة وللشربلالي رسالة سماها بديعة الهدى لما استيسر من الهدى عالج فيها ما في هذه الكتب وادعى وجوب الهدى بوجوده في أيام التحرس سواء حلق أو لا متمسكاً بقولهم العبرة لا أيام النحر في العجز والقدرة وترك اشتراطهم بعد ذلك عدم الحلق لإقامة الصوم مقام الهدى وادعى أيضاً أن كلام الفتح وغيره يدل على أنه يتحلل بالهدى أصلاً وبالخلق خلفاً وإن الحلق خفف عن الهدى ولا ينبغي عليك أنه ليس في كلام الفتح ذلك وأن اتباع المنقول واجب فلا يعول على هذه الرسالة وقد كتب علي هامشها في عدة مواضع بيان ما فيها من الخلل وانه تعالى أعلم اه كلام رد المختار وكتب العلامة الزايفي على قول صاحب رد المختار وإن قدر عليه قبل الحلق الخ ما نصه عبارة الفتح بعد اه أقول وهو الصواب كما لا ينبغي بدليل قوله فيما بعد لأن التحلل قد حصل بالخلق اه (١) قوله فتقيده بالرجوع من منى لا قاتل به : أقول يمكن أن يجاب عنه بأنه إنما أناط الحكم بالرجوع من منى لأن غالب الحاجاج غير مقيمين بها فيعد فرائضهم يتوجهون إلى مكة جزءاً، ثم رأيت هذا الجواب لبعض الأفاضل في هامش رد المختار فقال الحمد والمئة اه (٢) قوله ودم لإحلاله قبل الذبح : تفيد بأن إحلاله قبل الذبح لعذر العجز عنه فلا يجب به شيء بناء على ما ذكره في البدائع وتذكر ما قدمناه عن الفارح في شرح النفاية اه جاب

عليها (قدم الجمع) أى مع الإساءة عليه وهو دم جبر كما سبق وأيضاً إن جنى جناية قبل الرض يلزمه ما يلزم القارن الآفاق (ولو دخل الآفاق في مكة في أشهر الحج بعمرة فأفسدها) أى بجراح قبل طواف العمرة أو أتمها (ثم أحرم بمكة) أى منها وفى حكمها أرض الحرم كلها (بعمرة وحجة) أى مما أوتدأخلا (رض العمرة) ومضى فى حجة وعليه عمرة ودم (لأنه صار كالملك) أى حكاً فى منعه من القرآن (ولو خرج) أى تائباً إلى الآفاق (قرن) أى بعد ما اعترف فى أشهر الحج فأفسدها وأتمها (كان قارناً) أى مستوناً (ولو خرج المكي) ومن فى معناه (إلى الآفاق قبل أشهر الحج) وهذا بلا خلاف (وقيل ولو فيها) أى ولو خرج فى الأشهر ويدل عليه ما سبق (صح قرانه ولزمه دم شكر) والحاصل أن المكي ممنوع من أن يقرن بمكة وأما إذا خرج إلى الآفاق بأن جاوز الميقات قبل أشهر الحج أو بعدها وقرن صح قرانه ويكون مستوناً ولا يطل بالإمام بأهله لأنه لا يشترط لصحة القرآن عدم الإمام كالكوفى إذا قرن ثم عاد إلى الكوفة لم يطل قرانه كذا هنا ويدل المحبوى وصاحب المدرط بأن المكي إذا أصبح قرانه إذا خرج من الميقات إلى الكوفة ملا قبل دخول أشهر الحج أما إذا خرج بعد دخولها فلا قران له لأنه لما دخلت أشهر الحج وهو داخل المواثيق قد صار ممنوعاً من القرآن شرعاً فلا يتغير ذلك بخروجه من الميقات هكذا روى عن محمد قال التجارى وهو الصحيح وأطلق صاحب الهداية والكافى والجمع وغيرهم المكي إذا خرج إلى الكوفة وقرن صح قرانه قال فى البحر وهو محمول على ما قاله صاحب المبسوط والمحبوى لكن قال ابن الهمام قد يقال إنه لا يتعلق به خطاب التمتع مطلقاً بل مادام بمكة فإذا خرج إلى الآفاق التحق بأهله لما عرف أن كل من وصل إلى مكان صار ملحقاً بأهله كالآفاق إذا قصد بستان بنى عاصم حتى جاز له دخول مكة بلا إحرام وغير ذلك فإطلاق المصنف أى صاحب الهداية هو الوجه انتهى والأظهر أن فى المسئلة خلافاً لما فى الكرماني قال ابن سماعه عن محمد إذا دخلت عليه أشهر الحج وهو بمكة أو داخل الميقات ثم خرج لم يصح قرانه عند أبي حنيفة وهو الصحيح قال فى البحر وتقيده بقوله عند أبي حنيفة يقتضى أن يصح عندهما وأما ما فى المنسك القارى من أن المكي إذا خرج إلى الميقات وأحرم بعمرة وحجة معافاته يرفض العمرة فى قولهم فى البحر أنه محمول على ما إذا خرج إلى الميقات بعد أن دخلت عليه أشهر الحج وهو بمكة

(باب التمتع)

وهو فى اللغة بمعنى التلذذ والانتفاع بالشيء وفى الشريعة كما قال (وهو الترفق) أى لتبر المكي (بأداء النسكين) أى العمرة والحج (فى أشهر الحج فى سنة واحدة من غير إمام) أى بأهله (بينهما إماماً صحيحاً) أى بأن يكون حالة تحله من عمرته وقبل شروعه فى حجة وزاد بعضهم فى سفر واحد كما ذكره صاحب الهداية وزاد آخرون بإحرام مكي للحج وإنما سمي متمتاً لانتفاعه بالتبر إلى الله تعالى بالعبادتين كما اختاره المصنف أو لتمتعهم بمظهورات الإحرام بعد تحله من العمرة أو لانتفاعه بسقوط العود إلى الميقات ولا يبعد أن يقال لتمتعهم بالحياة حتى أدرك إحرام الحجة (وهو أفضل من الأفراد) أى عندنا فى الروايات المشهورة وهو الصحيح فى شرح المنظومة أن التمتع أفضل من الأفراد بالإجماع بين أصحابنا فى ظاهر الرواية والله أعلم

(فصل فى شرائطه) وهو أحد عشر شرطاً (الأول أن يطوف للعمرة كله أو أكثره فى أشهر الحج) فلو طاف للعمرة جنباً أو محدثاً فى رمضان ثم أعاده فى شوال وحج من عامه لم يكن متمتاً اتفاقاً أما عند الكرخى ومن وافقه فلا لأنه لا يرتفع الأول بالإعادة وأما عند أبي بكر الرازى ومن معه إن كان يرتفع الأول بالإعادة لكن لا يكون متمتاً لما أنه نص عليه محمد فى الأصل والحلية لم يدخل مكة بعمرة قبل الأشهر يريد التمتع أو القرآن أن لا يطوف بل يصير إلى أن تدخل أشهر الحج ثم يطوف فإنه متى طاف طوافاً ما وقع عن العمرة على ما تقدم ولو طاف السكك أو أكثره ثم دخلت أشهر الحج فأحرم بعمرة أخرى داخل الميقات ثم حج من عامه لم يكن متمتاً عند السكك لأنه صار حكمه حكم أهل مكة بدليل أنه صار ميقاته بمقامهم قال الكرماني إلا أن يخرج إلى أهله أو ميقات نفسه على ما ذكره

الطحاوي ثم يرجع محرماً بالعمرة انتهى والظاهر أن هذا الحكم بالنسبة إلى الآفاق ^(١) الذي صار في حكم المكي بخلاف المكي الحقيقي فإنه ولو خرج إلى الآفاق في الأشهر لا يصير متمتعا مستنوا لما سبق ولما سبأني من اشتراط عدم الإلزام في التمتع هذا والظاهر أن التمتع بعد فراغه من العمرة لا يكون متمتعا من إتيان العمرة ^(٢) فإنه زيادة عبادة وهو وإن كان في حكم المكي إلا أن المكي ليس ممنوعاً عن العمرة فقط على الصحيح وإنما يكون ممنوعاً عن التمتع كما تقدم والله أعلم (الثاني أن يتم إحرام العمرة على الحج) وهذا مستغنى عنه بقوله (الثالث أن يطوف للعمرة كله أو أكثره) أي في أشهر الحج (قبل إحرام الحج) ولو لم يطف قبل إحرام الحج أو طاف أهله ثم طاف كله أو أكثره الباقى بعد إحرامه للحج لا يكون متمتعا بل قارناً ولو طاف أكثره قبل إحرام الحج وأهله بعده كان متمتعا (الرابع عند إفساد العمرة) فلو أحرم بالعمرة في أشهر الحج ثم أفلسها وأتمها على الفساد وحل منها ثم حج من عامه ذلك قبل أن يقضيا لم يكن متمتعا ولو قضى عمرته وحج من عامه فقيه تفصيل محله الكتب المبسوطه (الخامس عند إفساد الحج) فلو لم يفسد عمرته بل أقصد حجته لم يكن متمتعا (السادس عدم الإلزام) أي التزول (بالأهل للإماما جميعاً وهو أن يرجع إلى وطنه خللاً) والعمرة بالمقام والتوطن لا بالمولد والمنشأ ووجود الأهل فيصح تمتع الآفاق وإن كان معه أهله ولا يصح من المكي وإن لم يكن له أهل (فإن حل) أي الآفاق (من عمرته) أي في الأشهر (ورجع إلى أهله ثم حج) أي ولو من عامه (لم يكن متمتعا ولو رجع قبل الطواف أو بعده قبل الحلق ثم عاد) أي رجع أي حال كونه محرماً بعمرته وحج أي من عامه (كان متمتعا) أي لعدم صحة الإلزام كما قال (وهذا هو الإلزام الفاسد) أي التزول المعتبر في منع الشرع للتمتع (وهو أن يرجع حراماً إلى وطنه) وهو أعم من أن يكون محرماً بعمرته أو حجه والحاصل أن الإلزام صحيح وهو يطل التمتع بالاتفاق وقاسد وهو لا يبطئه عندهما خلافاً لمحمد وتفسير الأول أن يرجع إلى وطنه وأهله بعد أداء العمرة خللاً ولا يكون العود إلى مكة مستحقاً عليه ثم يعود إلى مكة ويحرم بالحج وقال الفارسي وعند محمد ليس من ضرورة صحة الإلزام كونه خللاً ولكن شرطه أن لا يكون العود مستحقاً عليه وفيه إشكال لأن عدم استحقاق العود شرط عندهما إلا أن يقال المعتبر عند الاستحقاق والمفروض بأن ترك أكثر طواف العمرة لا الواجب بأن ترك الحلق وأما عندهما فيعتبر الاستحقاق المفروض والواجب وكذا المستحب عند أبي يوسف لأن الحلق في الجرم مستحب عنده وتفسير الثاني أن يعود إليه حراماً ويكون العود مستحقاً عليه وجوباً أو استحباباً ولها تعريفات كثيرة مبسوطه في محلها (والرجوع إلى داخل الميقات بمنزلة مكة) أي بمنزلة رجوعه إلى مكة وقد سبق حكمه (وإلى خارجه) أي والرجوع إلى خارج الميقات حال كونه (غير بلده قبل هزككة وقيل هو كبره) أي من الآفاق (السابع أن يكون طواف العمرة كله أو أكثره والحج) بالرفع أي وأب (يكون الحج معها) في سفر واحد فلورجع إلى أهله قبل إتمام الطواف ثم عاد وحج فإن كان أكثر الطواف في السفر الأول لم يكن متمتعا لأنه اجتمع له نسكان في سفرين (وإن كان أكثره في الثاني) أي من سفره (كان متمتعا) هكذا أطلقه قاضيخان ولم يحله إلى قول أحد من الأئمة بل ذكر حكماً مسكوتاً فيه وكذا أطلق في المحيط والمبسوط ولم يحكم فيها خلافاً لقول المصنف ^(٣) (وهذا الشرط على قول محمد خاصة على مشاهير) أي وأما على قولها المشهور عنهما فلا، لما صرح به غير واحد أن من عاد إلى أهله بعد الطواف كله قبل الحلق ثم رجع وحج فإنه متمتع عندهما ولا رد على ما ذكرنا قولهم في تفسير التمتع هو التزقيق هو التزقيق بأداء النسكين في سفر واحد لأن من قبله كصاحب الهداية صرح بنفسه أن بالعود محرماً لا يطل تمتعه فلم أن أداهما في سفر واحد ليس بشرط كذا

(١) قوله والظاهر أن هذا الحكم بالنسبة إلى الآفاق الخ: يريد رحمه الله تعالى بيان الفرق بين المكي الحقيقي والمكي الحكي اه

(٢) قوله والظاهر أن التمتع بعد فراغه من العمرة لا يكون متمتعا من إتيان العمرة: تقدم من الفاسد أنه نص على جواز عمرة التمتع وسبأني تمام الكلام على ذلك إن شاء الله تعالى اه (٣) قوله قول المصنف الخ: خبره غير ظاهر ولعل

قوله في الكبير والظاهر أنه شرط لإلانه أنه من أن يكون حقيقة أوحكا واقعة سبحانه أعلم (التامن أداؤها في سنة واحدة) أي على قول الأكثر كما صرح به غير واحد (فلوطاف العمرة في أشهر الحج) من هذه السنة وحج من السنة الأخرى لم يكن متمتعا كما صرح به الزيلعي (وإن لم يلزم بينهما) أي ولو لم يقع بينهما الإسلام ، صحيح كما بينه قوام الدين في شرح الهداية (أوتى حراما إلى الثانية) في الفتاوى التاتارغانية مزميا إلى التفريد رجل اعتمر في شهر رمضان أي أحرم بعمرة فيه وأقام على إحرامه إلى عام قابل ثم طاف لعمرة في شوال وحج من عامه لم يكن متمتعا انتهى وذكر بعضهم أن هذا ليس بشرط قال ابن الهمام وقلنا لم يصح من عامه يعني عام القبل أماعام الإحرام فليس بشرط بدليل ما في نوادر ابن سماعه عن محمد فبين أحرم بعمرة في رمضان وأقام على إحرامه إلى شوال من قابل ، طاف لعمرة في العام القابل ثم حج من عامه ذلك أنه متمتع لأنه باق على إحرامه وقد آتى بأفعال العمرة والحج في أشهر الحج فصار كأنه ابتداء الأحرام بالعمرة في أشهر الحج (التاسع عدم التوطن بمكة) وهو المقام بها أبدا (فلو اعتمر) أي في أشهر الحج (ثم عزم على المقام بمكة أبدا) أي بالتوطن فيها ، لا يكون متمتعا ولمل وجهه أن سفره الأول اقطع بوطنه فيها فلا يقع حجه وعمرته في سفر واحد (وإن عزم شهرين) أي مثلا (وحج كان متمتعا) كما ذكره في خزائن الأكل عن أبي يوسف وذكر عن ابن جماعة اتفاق الأربعة على أنه لو قصد القرب مكة فدخلها ناولا الإقامة بها بعد الفراغ من النسكين أو من العمرة أو نوى الإقامة بها بعد ما اعتمر فليس بحاضر أي من حاضري المسجد الحرام الذين منعوا من التمتع والظاهر أنه أراد بالإقامة عدم الاستيطان فيوافق ماسبق من البيان (العاشر أن لا يدخل عليه أشهر الحج وهو حلال بمكة) أي قبل الاعتبار سواء كان مكيا أو مستوطنا أو مقما فيها أو مسافرا منها (أو محراما) أي أو أن لا يدخل عليه الأشهر وهو محرم (ولكن قد طاف للعمرة أكثره قبلها) وانحاصل أنه لو دخلت عليه الأشهر وهو حلال أو محرم ثم أحرم بعمرة من المقات أول لم يحرم وحج لا يكون متمتعا (إلا أن يعود إلى أهله فيحرم بعمرة) فيكون حينئذ متمتعا اتفاقا وخرج إلى ما وراء المقات فيكون متمتعا عند ما يخرج من مكة قبل أشهر الحج إلى موضع لأهله التمتع والقران وأحرم بالعمرة ودخل محراما فهو متمتع في قولهم جميعا على ما ذكره الكرماني وفيه ما تقدم وأول التوزيع قاهم (الحادي عشر أن يكون من أهل الآفاق) والاتفاق كل مكان داره خارج المقات فلا تمتع لأهله ولا لأهل داخله (والعمرة للتوطن فلو استوطن المكي في المدينة مثلا فهو آفاق ولو استوطن الآفاق بمكة كالمدني وغيره (فهو مكّي) إلا أنه قد قدم أن المتمتع بالاتفاق إنما يصير مكيا إذا اعتمر في الأشهر ثم استوطن بها وأنه لا يضره الإقامة وإن كانت شهرين (ومن كان له أهل بمكة وأهل بالمدينة) أي مثلا واستوت إقامته فيهما أي بأن لم يستوطن في إحداها أكثر من الآخر (فليس يتمتع وإن كانت إقامته في إحداها أكثر لم يصحرا به) أي بلحكم فيه (قال صاحب البحر ويبنى أن يكون الحكم للكبير) أي لا أكثر كان إقامته بالمدينة أي مثلا يكون متمتعا أو بمكة فلا (أطلق في خزائن الأكل) أي عبارته (بالمع) أي حيث قال كوفي له أهل بمكة وأهل بالكوفة لم يكن له تمتع انتهى وليس فيه تصريح بالمنع بل هو مطلق قابل للتجديد على مقتضى القاعدة أن لا أكثر حكم الكل وكذا ما أطلقه الكرماني بقوله ولو كان له أهل بالكوفة وأهل بالبصرة ورجع إلى أهله بالبصرة ثم حج لم يكن متمتعا لكن إطلاق الآية وهي قوله تعالى ذلك لم يكن. يكن أهله حاضري المسجد الحرام يؤيد إطلاق المشايخ العظام ولأن المنافع من صحة التمتع هو الإسلام ولا شك في حصوله سواء كثرت الإقامة أو قلت بالمقام وأيضا قد صرحوا بأنه إذا دخل مصر أو تزوج فيه أنه يصير مقما بنفس التزوج بلانية الإقامة في رواية وأغرب المصنف في الكبير حيث ذكر هذه المسئلة وفرع عليها أنه ينبغي أن لا يصح تمتع من دخل متمتعا فتزوج بمكة وهو على نية الرجوع لأنه صار مكة وطنا له وعلى زوايه أنه لا يصير مقما بنفس التزوج من غير نية الإقامة يكون متمتعا وهذا مقتضى القواعد انتهى ووجه غرابته من وجوه كما لا يخفى لأنه لا يوجد مستوطن غير مقم

ولأنه إذا تزوج وهو على نية الرجوع كيف قصير مكة وطائفة ولا مرية في تفاوت الحكم بين الإقامة والاستيطان ولأن جواز التمتع للآفاق مقيد بعدم الاستيطان لا بعدم الإقامة كما سبق وإنما منع المكي من التمتع وهو من أهل داخلها للآية السابقة ولهذا صرح الطحاوي بأن الآفاق إذا تمتع معه أهله وأمراته فإنه يكون متمتعاً انتهى وكلام الأصحاب أيضاً ظاهر فيه كالإختصاص وأما ما صرح به أبو إسحق الفهري بأنه لو استوطن المكي في العراق أو غيره من الآفاق فليس يحضر بالآفاق ولو استوطن الغريب بمكة فهو حاضر المسجد بخلاف فراده أن من لم يكن أهله حاضراً المسجد الحرام يجوز له التمتع ولو كان هو من مكة أصلاً ومشأاً ومن كان على خلاف ذلك لا يكون له تمتع لأن العبرة بالحالة الحاضرة والإقامة الحاضرة والمراد بأهله نفسه كما ذكره أهل التفسير

(فصل في تمتع المكي) أي في حكم تمتعه ومن في معناه (ليس لأهل مكة) أي المقيمين بها (وأهل المواقيت) أي نفسها وما سادها (ومن بينها وبين مكة) أي بين الحل من داخل المواقيت وبين الحرم المحترم (تمتع) للآية المذكورة (فمن تمتع منهم كان عاصياً) أي تخلفته الآية (ومسيئاً) أي في فعله تركه السنة (وطيلة لإسائه دم^(١)) أي دم جبر

(١) قوله فمن تمتع منهم كان عاصياً ومسيئاً وعليه لإسائه دم : اعلم أن هذه المسئلة من مظان مزية الإقدام بسبب ما فيها من الاختلاف بين علماء الأئمة وزيادة القليل والقال في كل عصر بين قول الرجال حتى أنها أفردت بالتأليف وكثرت فيها الرسائل والتصانيف وقوى كل مصنف رأيه وروى غيره بالتزيف وإن أردت الوقوف على حقيقة الحاصل فاعلم أن المشايخ في المسئلة ثلاثة أقوال أحدها ما ذكره المسائل وهو القول المشهور الذي عليه الجمهور ومن نص على ذلك صاحب العناية والتحفة وغاية البيان والمحيط والجوهرة والكرمانى والاسيحاوي القول الثاني كراهة العمرة المفردة للمكي في أشهر الحج وإن لم يصح من عامه وإليه ذهب صاحب البدائع وإليه رجح المحقق ابن الميامن كما سبقت القول الثالث عدم كراهة العمرة للمكي في أشهر الحج وإن صح من عامه إلا أنه لا يدرك فضيلة التمتع ولا يلزمه الدم وإليه جرح صاحب النهاية وإليه ذهب القاضي أبو زيد الدبوس في الأسرار حيث قال ولا تمتع عندنا ولا قرآن لمن كان وراء الميقات على معنى أن أئمه لا يجب نسكاً أما التمتع فلا أنه لا يصير متمتعاً للأئمة الذي يوجد منه بينهما ولا يكره له ذلك وأما القران فيكره ويلزمه الرضخ ثم قال بعد ورقة والمكي يعتصر في أشهر الحج ولا يكره ذلك ولكن لا يدرك فضيلة التمتع لأن الإمام بأهله قطع متمتعاً كما يقطع متمتعاً الآفاق إذا رجح بين النسكين إلى أهله بمعنى ما ذكرنا هناك والقران يصح من المكي إذا قيل من غارح الميقات وعليه الدم اه حجاب وقال السيد محمد أمين طابدين في رد المحتار عند قول التنوير وشرحه والمكي ومن في حكمه يفرد فقط ولو قرن أو تمتع جاز وأساء وعليه دم جبر ما نصه قوله ولو قرن أو تمتع جاز وأساء الخ أي صح مع الكراهة للنهي عنه وهذا ما مشى عليه في التحفة وغاية البيان والعناية والسراج وشرح الاسيحاوي على مختصر الطحاوي واعلم أنه في التمتع ذكر أن قرأه لا تمتع ولا قرآن لمكي يحتمل نفي الوجود ويؤيد أنهم جعلوا الإمام الصحيح من الآفاق مطلقاً تمتعه والمكي لم بأهله فيقبل تمتعه ويحتمل نفي الحل بمعنى أنه يصح لكنه يأثم به للنهي عنه وعليه فاشتراطهم عدم الإمام لصحة التمتع بمعنى أنه شرط لوجوده على الوجه المشروع الموجب شرعاً للتفكر وأطال الكلام في ذلك والذي حط عليه كلامه اختيار الاحتمال الأول لأنه مقتضى كلام أئمة المذهب وهو أولى بالاعتبار من كلام بعض المشايخ يعني صاحب التحفة وغيره بل اختار أيضاً منع المكي من العمرة المفردة في أشهر الحج وإن لم يصح وهو ظاهر ديانة البدائع وغالقه من بعده كصاحب البحر والنهر والمنع والشرنبلالي والقاري واختاروا الاحتمال الثاني لأن إيجاب دم الجبر فرع الصحة ولما في المتن في باب إضافة الإحرام إلى الإحرام من أن المكي إذا طاف شوطاً للعمرة فأحرم صحيح ورضه فإذا لم يرض شيئاً أجزأه قال في التمتع وغيره لأنه أدى أفعاله كما التزمها إلا أنه منهي والنهي عن فعل شرعي لا يمنع تحقق الفعل على وجه مشروعية الأصل غير أنه يحتمل إثمه كصيام يوم النحر بعد نذره اه فهذا يناقض ما اختاره في

وجناية لكفارته قال في البدائع بقيت العمرة في أشهر الحج في حقهم مصيبة أي تخالفهم السنة إذا أرادوا الحج تلك
الفتح أولا أي فإن هذا تصريح بأنه يتصور قران المكي لكن مع الكراهة وتعمامه في الشربلية أقول وقد كنت
كتبت على هامشها عتبا حاصله أنهم صرحوا بأن عدم الإلزام شرط لصحة التمتع دون القران وأن الإلزام الصحيح
مبطل للتمتع دون القران ومقتضى هذا أن تمتع المكي باطل لو ورود الإلزام الصحيح بين إحراميه سواء ساق الهدى
أولا لأن الآفاق إنما يصح إسماء إذا لم يسق الهدى وحلق لأنه لا يبق العود إلى مكة مستنفا عليه والمكي لا يتصور
منه عدم العود إلى مكة لكونه فيها كما صرح به في القاية وغيرها وفي النهاية والمراجع عن المحيط أن الإلزام الصحيح
أن يرجع إلى أهله بعد العمرة ولا يكون العود إلى العمرة مستنفا عليه ومن هذا قلنا لا تمتع لأهل مكة وأهل
المواقيت اه أو بخلاف القران فانه يتصور منهم لأن عدم الإلزام فيه ليس بشرط ولعل وجهه أن القران المشروع
ما يكون بإحرام واحد للحج والعمرة وما الإلزام الصحيح ما يكون بين إحرام العمرة وإحرام الحج وهذا يكون
في التمتع دون القران فمن هنا قلنا إن تمتع المكي باطل دون قرانه وهذا قول ثالث لم أر من صرح به لكن يدل عليه
تصريح البدائع بعدم تصور تمتع المكي وأما قوله في الشربلية إنه خاص بمن لم يسق الهدى وحلق دون من ساقه
لو لم يسقه ولم يحلق لأن إسماء حينئذ غير صحيح فغير صحيح لما علت من التصريح بأن إسماء صحيح ساق الهدى أو لا يدل عليه
أيضا عبارة المحيط المذكور فكذا ما مر من الفرع المذكور في باب إضافة الإحرام فانه صريح في عدم بطلان قرانه ثم رأيت
ما يدل على ذلك أيضا وذلك ما في النهاية عن الاسرار للإمام أبي زيد الدبوسي حيث قال ولا تمتع عندنا ولا قران لمن كان وراء
المقات على معنى أن الدم لا يجب نسكا أما التمتع فانه لا يتصور للإمام الذي يوجد منه بينهما وأما القران فيكره ويلزمه
الرفض لأن القران أصله أن يشرع القارن في الإحرامين معا والشروع معا من أهل مكة لا يتصور الاختلاف في أحدهما
لأنه إن جمع بينهما في الحرم فقد أخل بشرط إحرام العمرة فان ميقاته الحل وإن أحرم بهما من الحل فقد أخل بمقات
الحجة لأن ميقاتها الحرم والأصل في ذلك أهل مكة فلذا لم يشرع في حق من وراء المقات أيضا اه أي أن من كان
وراء المقات أي داخله لم يحكم أهل مكة فهذا صريح في أن أهل مكه ممن في حكمهم لا يتصور منهم التمتع ويتصور منهم القران
لكن مع الكراهة للاختلاف بمقات أحد الإحرامين ثم رأيت مثل ذلك أيضا في كاف الحاكم الذي هو جمع كتب ظاهر الرواية
ونصه: وإذا خرج المكي إلى الكوفة لحاجة فاعتصر فيها من علمه وحج لم يكن متمما وإن قرن من الكوفة كان قارنا اه
ونقله في الجوهره مغللا موضحا مراجعها وعلى هذا قول المتون لا تمتع ولا قران لمكي معناه نفي المشروعية والحل
ولا ينافي عدم التصور في أحدهما دون الآخر والقرينة على هذا تصريحهم بعدم بطلان التمتع بالإلزام الصحيح فيها لو عاد
التمتع إلى بلده وتصريحهم في باب إضافة الإحرام بأنه إذا قرن ولم يرض شيئا منهما أجزاء هذا ما ظهر لي فاشتبه
فانك لا تجده في غير هذا الكتاب واه أعلم بالصواب وقال العلامة الشيخ طاهر سنبل في ضياء الأبصار عند قول
صاحب الدر ولو قرن أو تمتع مانعه بأي أتى بصورة التمتع كما في المبسوط لأنه لا يتحقق منه التمتع لأنه لم يأهله للإماما
جميعا وانفقوا على أنه إذا جمع بين إحرام العمرة والحج أنه يجب عليه دم جبر كما تقيد المتون وغيرها في باب إضافة
الإحرام إلى الإحرام أو ما إذا تكرر بمصر فتمثل منها ثم حج من عامة فهو مانعاً لما لو لم يستقل اختيار المكي في أشهر الحج فيها
خلاف حاصله ما ذكره مولانا الشيخ الشير بالحلب في حاشيته على شرح المنسك الأوسط لللال على ثم كما ساق عبارة
الحجاب المتقدمة ثم قال يقول العبد الضعيف لا يخفى أن ما ذكره القاضي أبو زيد يوافق مذهب الإمام الشافعي في
عدم وجوب الدم لكنه يخالفه في عدم تحصيل ثواب التمتع فانه عند الشافعي أفضل من إفراذ الحج بلا عمرة لكن
ما ذكره شيخنا من الثلاثة الأقوال ما ذكره كثير من أهل المذهب من أن المكي ومن في حكمه ممن عن التمتع كما أنه منهي
عن القران ليس على إطلاعه بل هو مقيد بما إذا كان في مكة وأما في حكمها سواء قرن أو تمتع منها أخرج إلى المقات لأجل

السنّة لما في النحلة ومع هذا لو تمتوا جاز وأساءوا ويحب عليهم دم الجبر وفي الكرماني لا يجوز لهم أن يضيفوا

القران أو التمتع وأما إذا خرج المكي ومن في معناه إلى الآفاق لحاجة ولو في الأشهر فانه يصير حكمه حكم أهل الآفاق في الاحرام لانه صار ملحقاً بهم فلا تنكره له العمرة كما لا يكره له القران كما بينته في الرسالة المذكورة في أول القران اه أقول يعني بالرسالة المذكورة رسالته المسماة نزعة المشتاق في حل عمرة المكي والمحقق به من الآفاق وسأقتل لك الرسالة المذكورة بعضها وإن كان بعض ما فيها تقدم ذكره زيادة في إيضاح هذه المسئلة لأن الموضوع المهم الذي مثل هذه المسئلة سيما إذ اختلفت فيه الانظار يحتاج ولا بد إلى أكيدات وإيضاحات ليتقرر في ذهن الناظر وتزول عنه التشتاوت وهذا نص الرسالة المذكورة

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي لم يجعل علينا في الدين من حرج المظهر ديت به البراهين الساطعة والحجج والصلوة والسلام على المبعوث بالمة الخفيفة السمحة السهلة اليسار على آله وأصحابه وأنباعه ماطلع نعيم وأضاء ، أما بعد فانه لما وقع لكثير من الناس الحرج التام في هذا الزمان لما اشتهر وانتشر من أهل العلم في هذا الاوان بأن من كان من أهل مكة في الآفاق ووصل إليها في أشهر الحج وأحرم بعمرة يكون عاصياً ومن كان في مكة من أهل الآفاق وخرج منها ثم عاد إليها وأهل بعمرة كان غاوياً فامتنع الحاج من الوصول إلى الطائف لهذا مع احتياجهم إلى ذلك وحصل لأهل مكة الواصلين إليها منه في هذه الأشهر التحير في المسالك خوفاً من طول مدة الإحرام وارتكاب الآثام فلم يزل العبد العاجز الفقير المعترف بالتقصير يراجع كتب المشايخ المتقدمين راجياً الوقوف على ما يزيل هذا الحرج المبين إلى أن فتح الكريم الفتاح وأضاء صبح الحق ولاح فأردت يأن ذلك والله الهادي لكل سالك فأقول مستعيناً بالله قاتلاً للاحول ولا قوة إلا بالله اعلم أن عمرة المكي في أشهر الحج قد وقع فيها الخلاف في القديم والحديث بين علمائنا في كتب الفقه وشروح الحديث وحاصل ذلك ما ذكره مولانا وشيخنا المرحوم الشيخ يحيى بن الشيخ صالح في حاشيته على شرح المنسك الأوسط للملا على حيث قال في باب تمتع المكي وأرجز في المقال قوله فمن تمتع منهم كان عاصياً ومسيئاً وعليه لإساءته دم ، اعلم أن هذه المسئلة من مظاهر مذلة الأقدام بسبب ما فيها من الاختلاف بين علماء الآثام وزيادة القيل والقال في كل عصر بين حلول الرجال حتى أنها أفردت. بالتأليف وكثرت فيها الرسائل والتصانيف وقوى كل مصنف رأيهم وروى غيره بالترفيف وإن أردت الوقوف على حقيقة الحال فاعلم أن المشايخ في المسئلة ثلاثة أقوال أحدها ما ذكره الماتن وهو القول المشهور وعليه الجمهور ومن نص على ذلك صاحب العناية والتحفة وغاية البيان والمحيط والجوهره والكرماني والاسيحاقي القول الثاني كراهة العمرة المفردة للمكي في أشهر الحج وإن لم يجز من عامه وإليه ذهب صاحب البدائع وإليه رجح المحقق ابن الهمام كما سيأتى القول الثالث عدم كراهة العمرة للمكي في أشهر الحج وإن حج من عامه إلا أنه لا يدرك فضيلة التمتع ولا يلزمه الدم وإليه جنت صاحب التباية وإليه ذهب القاضي أوزيد الدبوبي في الأسرار حيث قال ولا تمتع عندنا ولا قران لمن كان وراء الميقات على معنى أن الدم لا يجب نسكاً أما التمتع فلاه لا يصير متمتعاً للإمام الذي يوجد منه بينهما ولا يكره له ذلك وأما القران فيكرهه ويلزمه الرض ثم قال بعد ورقة والمكي يشتر في أشهر الحج لا يكره له ذلك ولكن لا يدرك فضيلة التمتع لأن الامام بأهله قطع تمتع الآفاق إذا رجع بين التمكن لاهله بمعنى ما ذكرنا هناك والقران يصح من المكي إذا قبل من خارج الميقات وعليه الدم اه ما ذكره شيخنا قلت ماذهب إليه صاحب البدائع هو مأخوذ بما ذكره الامام الزعفراني مرتب الجامع الصغير وشارحه في الشرح المذكور لكن ما ذكره كثير من أهل المذهب من أن المكي ومن في معناه منى عن القران كما أنه منى عن التمتع ليس على إطلاقه بل هو مقيد بما إذا كان في مكة أو مافى حكمها سواء قرن أو تمتع منها أو خرج إلى الميقات لأجل القران أو التمتع في الثانية المكي إذا خرج إلى الميقات وأحرم بحجة وعمرة مما قلناه يرفض الحجة وتامه فيها وحله على ما ذكرناه أولاً مما ذكره الملا على قبيل التمتع أنه محمول على ما إذا خرج في الأشهر

العمرة إلى الحج ولا الحج إلى العمرة انتهى وهذا يفيد أن المكي إذا أتى بعمرة ليس عليه شيء إلا أنه ممنوع من إضافة

لما في المبسوط في باب الجمع بين الإحرامين وإن دخل يعني الآفاق بعمرة فأفسدها في أشهر الحج فقضاهما ثم خرج حتى جاوز الميقات ثم قرن بعمرة وحجة كان قارنا لأن أكثر ما فيه أن حاله كحال المكي متى حصل بمكة بالعمرة الفاسدة وقد بينا أن المكي إذا خرج من الميقات ثم قرن حجة وعمرة كان قارنا له يعني إذا خرج من الميقات إلى الآفاق لا لأجل القرآن بل لحاجة كما يدل عليه ما بينه سابقا وسنذكره وإنما حملنا عبارة كل منهما على ما ذكرناه لئلا يقع التناقض بين كلامي هذين للإمامين المظليين ولما هو معلوم من كتب المذهب أن من وصل إلى موضع على وجه مشروع كان حكمه حكم أهله إلا فلا محل ما في الثانية على ما إذا خرج في الأشهر يناقضه ما في المبسوط كما لا يخفى وفيه أيضا الآفاق إذا أقصد عمرته وخرج من مكة ولم يجاوز الوقت إلى الحل في أشهر الحج وأهل بعمرة فليس يتمتع لأن أشهر الحج لما دخلت وهو داخل الميقات حرم عليه التمتع كما هو حرام على أهل مكة ومن هو داخل الميقات فلا تنقطع هذه الحرمة بخروجه من الميقات بعد ذلك كما في حق المكي ومن هو داخل الميقات له يعني إذا خرج لأجل الإحرام بالعمرة ليكون متمتعاً فلذا حرم عليه التمتع ولم يذكر فيه خلافاً ما إذا خرج إلى بلدة أخرى يعني لحاجة فقد ذكره بعد وذكر أن في تمتعه خلافاً بين الإمام وصاحبه فيها إذا خرج إلى غير بلدته وسنذكره ولولا الفرق بينهما لما ذكره بعد فتنبه لفتاوى كلامهم وأما إذا خرج المكي ومن في مناه إلى الآفاق لحاجة فإنه يصير حكمه حكم أهل الآفاق في الإحرام ففي المبسوط في باب المواقيت والمكي إذا خرج من مكة لحاجة فلم يجاوز الوقت حتى عاد لله أن يدخل مكة بغير إحرام وإن جاوز لم يكن له أن يدخل مكة إلا بإحرام لما قلنا أن من وصل إلى موضع خاله في حكم الإحرام كحال أهل ذلك الموضع اه وفي شرح الجامع الصغير للإمام الزعفراني ما نصه : تمتع فرغ من عمرته وخرج إلى الحل فأحرم بالحجة ووقف فقلبه دم لانه لما أتى بالعمرة وفرغ منها صار حاصلاً في مكة ومن كان في مكان كان حكمه حكم أهل ذلك المكان كالآفاق الذي قصد البستان صار كالبستان كذلك ههنا هذا الآفاق صار كالكمي فإذا أحرم خارج مكة فقد أدخل قصداً في إحرامه فيجبر بالدم وهذا إذا خرج إلى الحل يريد الإحرام أما إذا خرج لحاجة له لاشئ عليه لما مر اه وفي غاية البيان في باب مجاوز الوقت بمقتولوا إذا خرج المكي يريد الحج فأحرم ولم يصل إلى الحرم ووقف بقرعة فقلبه شاة قالوه هذا فيما إذا خرج لا أراد الحج أو أما إذا خرج لحاجة لم يجاوز الميقات ثم أحرم بالحج ووقف بقرعة لا يجب عليه شيء إلا أنه التحق بالآفاق اه وهو صريح في أن من وصل إلى مكة من أهل المدينة وغيرهم كالحجاج وأحرم بعمرة في أشهر الحج وحل منها ثم طلع إلى الطائف فقتله أو غيره ثم أحرم بالحج منه ونزل على عرفة لاشئ عليه سوى دم التمتع وبه صرح في غاية البيان في باب التمتع وإليه أشار في الكفر بقوله ولو اعتمر كوفي فيها وإقام بمكة أو بعمرة وحج صح تنتمه اه وكذا المكي ومن في مناه إذا وصل إلى الطائف مثلاً فإنه يصير حكمه في حال الإحرام حكمهم فله أن يدخل إلى مكة في الأشهر بعمرة وله أن يقرن كما صرح به كثير من أهل المختار في المبسوط في باب المواقيت بعد أن ذكر أنه لا يتمتع المكي ومن وراء المواقيت ولا يقرن قال إلا أن المكي إذا كان بالكوفة فلما انتهى إلى الميقات قرن بين الحج والعمرة وأحرم بهما صح ويؤممه القرآن لأن صفة القرآن من يكون حجة وعمرته ميقاتيتين يحرم بهما جميعاً مما وجدت هنا في حق المكي اه فقوله إذا كان بالكوفة فيه إشارة إلى أنه لم يخرج من مكة لأجل القرآن وقوله ويؤممه دم القرآن صريح في أن قرأته يكون مستوراً ولا يكون منياً عنه وذلك لما مر أن من وصل إلى موضع على وجه مشروع كان حكمه حكم أهله وقوله من يكون حجة وعمرته ميقاتيتين أي على وجه مشروع وذلك لا يكون إلا للآفاق ومن الحق به كالمكي الواصل إلى الآفاق لأجل القرآن وإطلاعه صحة قرأته شامل لما إذا خرج المكي من مكة في أشهر الحج وقد صرح به في باب الجمع بين الإحرامين وقد ذكرناه سابقاً لكن ذكر في الباب الذي قبله ما نصه وروى ابن سباعة عن محمد بن محمد رحمه الله أن المكي إذا قدم الكوفة إنما يجوز له أن يقرن إذا

الحج إليها سواء في أمثالها أو بعدها وهذا لا ينافي ما ذكره العلامة عمر النسفي في تفسير التيسير من أن حاضري المسجد كان خروجه من الميقات قبل دخول أشهر الحج أما إذا دخلت أشهر الحج قبل خروجه من الميقات فقد حرم عليه القرآن والفتح فلا يرتفع ذلك بالخروج عن الميقات بعد ذلك وظاهر من جزئه بخلافه في باب الجمع بين الإحرامين وإطلاق صحة القرآن منه في باب المواقيت أن ما ذكره فيها هو ظاهر الرواية وأن هذه رواية نوادر بن سماعة ومن قوله هنا قد حرم عليه القرآن والفتح أنه لو خرج قبل أشهر الحج لايحرم عليه القرآن ولا الإحرام بالعمرة في الأشهر وإن لم يكن متمتعا فلذا قال في القادم من الكوفة بعد ذكر ما مر أنه يصح قرأه ولو اعتصر هذا المكي في أشهر الحج ثم حج من عامه ذلك لا يكون متمتعا لأن الألفاق إنما يكون متمتعا إذا لم يلم بأهله بين النسكين المسامحة والمكي هنا يلم بأهله المسامحة صحيحا بين النسكين جلالا لأنه لم يسق الهدى وكذلك إن ساق الهدى لا يكون متمتعا بخلاف الألفاق إذا ساق الهدى ثم ألم بأهله محرما كان متمتعا لأن العود هنا مستحق عليه فيمنع ذلك صحة المسامحة بأهله وهنا العود غيره مستحق عليه وإن ساق الهدى فكان المسامحة بأهله صحيحا فلذا لم يكن متمتعا به بقوله ولو اعتصر هذا المكي أي القادم من الكوفة وقوله لا يكون متمتعا أي أصلا لقد شرط الفتح كما بينه وظهر من عبارته أنه لا يكون متمتعا منيا عن الإحرام بالعمرة كما أنه غير منهي عن القرآن فلذا كان عليه دم القرآن كما صرح به والقرآن بما صدقات التمتع بنظم القرآن كما في الفتح بحيث لم يكن القرآن منيا عنه فكذا التمتع لو صح عنه لكنه لم يوجد فقد شرطه بل عدم كراهة العمرة في حق القادم من الألفاق أولى لأن المشايخ اختلفوا في كراهة عمرة المكي إذا أتى بها في أشهر الحج على ما مر مع اتفاقهم على نية عن القرآن وعدم جوازها فإذا جاز له القرآن لجواز العمرة بالأولى وبحكم ما في المبسوط في كثير من المنبريات في المحيط إذا خرج المكي إلى كوفة وقرن صح قرأه ولو خرج إلى الكوفة وأهل بالعمرة واعتصر ثم حج لم يكن متمتعا لأنه صار مسلما بأهله بين الحج والعمرة وهكذا في غيره هذا إذا خرج المكي ومن في معناه إلى الألفاق قبل أشهر الحج أما إذا خرج منها قاصدا التمتع والقرآن فهو منهي عنه كما مر وأما إذا خرج منها لحاجة لزيارة أو تزهر أو تجارة أو غير ذلك ثم رجع فأراد القرآن في جواز قرأه روايتان كما مر فاطلاقا ما مر عن المحيط والمبسوط في أحد المواضع فكثير من المنبريات وتصريح صاحب المبسوط في باب الجمع بين الإحرامين بأنه يكون قارنا كما قلناه عنه صريح في جواز قرأه وفي الفتح قيد المحبور قرآن المكي بأن يفرج من المواقيت إلى الكوفة مثلا قبل أشهر الحج أما إذا خرج بعد دخوله لافاق قرآن له لأنه لم يدخل أشهر الحج وهو داخل الميقات فقد صار بمنوعا عن القرآن شرعا فلا يعتبر ذلك بخروجه من الميقات هكذا روى عن محمد أنه وفي منسك الكرماني عن ابن سماعة عن محمد إذا دخلت أشهر الحج وهو بمكة أو داخل الميقات ثم خرج إلى الكوفة لم يصح قرأه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الصحيح لكن قال في الفتح بعد ما ذكر ما مر وقد يقال إنه لا يتعلق به خطاب التمتع مطلقا بل مادام بمكة فإذا خرج إلى الألفاق التحق بأهله لما عرف أن كل من وصل إلى مكان صار مسلما بأهله كالألفاق إذا قصد بيتان بنى عامر حتى جازله دخول مكة بالإحرام وغير ذلك وأصل هذه السكينة الإجماع على أن الألفاق إذا قدم بعمره في أشهر الحج إلى مكة كان إحرامه بالحج من الحرم وإن لم يرق بمكة إلا يوما واحدا فاطلاق المصنف حينئذ هو الوجه يعني به ما ذكره صاحب الهداية بقوله ومن كان داخل الميقات فهو بمنزلة المكي حتى لا يكون له منعة ولا قرآن بخلاف المكي إذا خرج إلى الكوفة وقرن حيث يصح لأن حرمة وجهه ميقاتين فصار بمنزلة الألفاق أه وقدما أن ظاهر المبسوط أن إطلاق صحة القرآن ظاهر الرواية سواء خرج من مكة قبل الأشهر أو فيها ثم رأيت في شرح الجامع الصغير لولانا القاضي غير الذين قاضين وغيره ما يؤيد حيث قال في وفيه ولو خرج المكي إلى الكوفة لحاجة ثم عاد فقرن وأحرم من الميقات بحجة وعمرة كان قارنا لأن القارن من يجمع بين الإحرامين من الميقات وقد وجد وروى عن محمد أنه قال إنما يكون قارنا إذا خرج من الميقات إلى الكوفة قبل أشهر الحج الخ حيث جزم بالإطلاق ثم ذكر أن التفصيل المذكور رواية عن محمد رحمه الله وفي البدائع نحوه وفي المحيط الرضوي ولو اعتصر كوفي في أشهر الحج

الحرام ينبغي لهم أن يمتنعوا في غير أشهر الحج ويغردوا أشهر الحج للحج لأنه أراد التنبيه لهم بترك عزمهم للتأقوا فأنفسها وأنهم ثم جاوز وقتها ثم قرن كان قارنا وكذلك المسكى لأن القرآن لا يتعلق له بالسفر كما تمتع اه يقول العبد الضعيف ويمكن الجمع بين الروايتين بأنه إن خرج إلى الكوفة مثلا في الأشهر فاصدا القرآن لا يجوز قرانه لخروجه للإحرام على وجه غير مشروع وإن خرج لحاجة ثم رجع فلا انتهى إلى الميقات أراد القرآن فانه يصح قرانه لأنه لما وصل إلى الآفاق لا لأجل الإحرام فقد وصل إليها على وجه مشروع فانه لا مانع من خروجه لحاجة لجواز له القرآن لأنه صار ملحقا بهم بخلاف ما إذا خرج على وجه غير مشروع بأن خرج لأجل الإحرام فاصدا ترك ميقاته فانه لا يلحق بهم كما مر وأما إذا أراد الإحرام بعمرة فينبغي أن يكون على هاتين الروايتين بل على القول بالجواز جواز العمرة أولى لما في القرآن من الجمع بين الإحرامين المنبئ عنه المسكى إذا كان بمكة اتفاقا كما صرح به المتن في باب إضافة الإحرام إلى الإحرام بخلاف العمرة المفردة له فقد مر ما فيها من الخلاف وفي كثير من المنعرات ما يشير إلى عدم كراهتها له ففي البداية من الهداية وإذا قدم الكوفي بعمرة في أشهر الحج وفرغ منها وقصر ثم اتخذ البصرة دارا ثم احتضر في أشهر الحج وحج من عامه ذلك لم يكن متمتعا عند أبي حنيفة وقالا هو متمتع اه وعمل ذلك في غاية البيان للسؤال الأول من مسألتنا ^١بداية بأن السفر الأول باق مالم يرجع إلى وطنه الذي ابتداء السفر منه ألا ترى أن الرجل ينتقل من بلد إلى بلد وبعد ذلك سفرا واحدا فإذا كان السفر الأول قائما من وجه وجب عليه دم الشكر احتياطا فصار كأنه لم يرجع من مكة وعمل الثانية فقال لما إن السفر الأول انتهى بالخروج إلى موضع لأهله التمتع والقران وهذا لإنشاء سفر وقد حصل له في هذا السفر في أشهر الحج نسكان صحيحان فيكون متمتعا ولأبي حنيفة رحمه الله إن السفر الأول باق من وجه لما قال في المسئلة الأولى فصار كأنه لم يرجع من مكة اه وفي المحيط البرهاني أحرم بعمرة وفرغ منها ونحل وأقام بمكة حتى دخل عليه أشهر الحج فأحرم بعمرة أخرى لم يكن متمتعا لأنه بمنزلة أهل مكة ولا تمتع في حق أهل مكة فإن خرج من مكة ثم عاد محرما بالعمرة لم يكن متمتعا إلا إذا رجع إلى أهله في قول أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف وعمد رحمه الله إذا خرج إلى موضع لأهله التمتع والقران وهو ما وراء الميقات فهو متمتع وإن خرج قبل دخول أشهر الحج إلى موضع لأهله التمتع والقران فأحرم بالعمرة كان متمتعا في قولهم اه قلت وجه قول الإمام في المسئلة الخلافية مامر عن غاية البيان أنه لم يؤذ العمرة والحج في سفر واحد لقاء السفر الأول من وجه وإن أذاهما في أشهر الحج في عام واحد لا لكونه ألم بأهله إذ لا أهل له بمكة لأنه لم يتخذها وطنًا فدل ما ذكر على عدم وجوب التمتع عليه عند الإمام لأعلى كراهة العمرة له كما أن المسكى المستوطن لو أتى بالعمرة في هذه الصورة لا يكون متمتعا لإلزامه بأهله لا لكراهة العمرة له ففي شرح الجامع الصغير للإمام الزعفراني : مكى قدم متمتعا وساق الهدى أو لم يسق وحج من عامه لا يكون متمتعا لأن التمتع لا يتحقق في أهل مكة لأنه لم يأهل فيها بين ذلك اه ونحوه في كثير من المنعرات كشروح الجامع والظهيرية وغيرها قوله قدم أي من الآفاق كما في الظهيرية وغيرها وإطلاقهم شامل لما إذا خرج من مكة في الأشهر أو قبلها وقوله لا يتحقق في أهل مكة أي في هذه الصورة أما لو كان بمكة وأحرم بعمرة وطاف لها ثم أحرم بالحج فانه يتحقق منه إلا أنه منبئ عنه فيلزم دم جبر كما في كثير من الكتب في باب إضافة الإحرام إلى الإحرام لكن في المبسوط وعليه دم لأنه صار كالتمتع وهو منبئ عن التمتع اه وظاهره أنه لا يتحقق منه التمتع أصلا لإلزامه بأهله وإن ألم محرما لعدم استحقاق العود عليه فيحمل قولهم من تمتع منهم الخ على من أتى بصورته وإن لم يتحقق منه التمتع فبما إذا قدم من الآفاق فلا يكون متمتعا أصلا تمتعا مسنونا ولا مكروها أعماد تمتع المسنون فلنفسه شرطه كما مر وأما المكروه فلأنه لا موجب لذلك لأنه لما خرج إلى الآفاق لحاجته فليس من حاضري المسجد الحرام حيث أنه التحق بأهل الآفاق وفي هذه الصورة يرجح ما استقر عليه كلام الحق ابن المهام آخره حيث ذكر عن الإمام وصاحبه ما يفيد أن المسكى لا يكون متمتعا أصلا ثم قال ومقتضى كلام

في محظور تتمتعهم ولا يظنوا أن ذا القعدة من الأزمته الفاضلة للعمرة مطلقا لو وقع عمره صلى الله عليه وسلم الأربعة
أمة المذهب أول بالاعتبار من كلام المشايخ اه ولم نر أحدا من الشراح ولا من غيرهم ذكر كراهة العمرة للكنى ومن الحق
به في هذه الصورة وأما ما نقله في البحر من المبسوط أنه لو دخلت أشهر الحج والآفاق في المقات حرم عليه التمتع كما هو
حرام على أهل مكة فلا تنقطع هذه الحرمة بخروجه من المواقيت بعد ذلك اه فقد قدمنا أنه ينبغي حمله على ما إذا
خرج لأجل الإحرام وموجب الحل أنه ذكره من غير خلاف بين الإمام وصاحبه ثم قال بعد أسطر فإن رجع إلى
بلدة أخرى ثم عاد قضى عمرته وحج من عامه لم يكن متمتعا في قول أبي حنيفة رحمه الله بناء على الأصل الذي قررناه
أنه ما لم يصل إلى بلده فهو في الحكم كأن لم يخرج من مكة فلا يكون متمتعا وعندهما يكون متمتعا لأن من أصلهما
أنه بخروجه من المقات انقطع حكم السفر في حق التمتع بمنزلة ما لو رجع إلى بلده فإذا عاد متمتعا وحج من عامه
كان متمتعا لأداء النسكين في سفر واحد اه فلو لم يحمل الأول على ما ذكرناه إكان تكرارا محضا ووقع التناقض
في كلامه كما لا ينبغي فلذا حملنا ما ذكره ثانيا على ما إذا خرج لحاجة كما هو المتبادر من عبارته . تنبيه ذكر في الحاتية
أن الآفاق لو اعتسر في أشهر الحج فأفسدها ثم قضاهما بعد ما رجع إلى المقات يكون متمتعا اه وهو بظاهره يناقض
ما مر من المبسوط أنه يحرم عليه التمتع كما هو حرام على أهل مكة ومن هو داخل المقات فلا تعلق هذه الحرمة
بخروجه من المقات اه وما ذكره في كثير من المعترات حتى المتون حيث ذكر فيها أنه لو أفسد العمرة وقضاهما
وحج لا يكون متمتعا إلا أن يعود إلى أهله ولكن لا متنافضة حيث قال في الحاتية بعد ما مر ولولم يقض الفاسدة حتى
رجع إلى موضع لأهله المتعة والقران ثم عاد وقضى العمرة الفاسدة وحج من عامه ذلك قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى
لا يكون متمتعا إلا أن يرجع إلى أهله ثم يعود محرما بالعمرة وعندهما يكون متمتعا فلم من آخر كلامه أن قوله في
المسئلة الأولى يكون متمتعا أى عندهما أما عند الامام فلا يكون متمتعا لأنه لم يرجع إلى أهله وينبغي أن يقيد قوله
في المسئلة الأولى بأنه يكون متمتعا أى عندهما بما إذا خرج من المقات لا لأجل الإحرام لأنه لو خرج لأجله فقد
أراد التمتع وهو ملحق بأهل مكة فليس له ذلك وبما ذكرناه يحصل التوفيق بين ما في المبسوط والحاتية . تنبيه آخر
ذكر الكرماني في منسكه أن المكي إذا تمتع بعد أن خرج إلى الآفاق فإن لم يجاوز المقات إلا في أشهر الحج فليس
بمتمتع وعندهما تمتع وإن جاوز الوقت قبل أشهر الحج كان متمتعا عند الكل اه وهو مناقض لما ذكره شراح
الجامع الصغير والهداية وغيرهم بل لما ذكره هو أيضا في موضع آخر من منسكه موافقا لم أنه لا يكون متمتعا لأنه
يلم بأهله بين العمرة والحج ويتمين حل ما فيه على المكي المقيم بمكة الملتحق بأهله في الإحرام وهو من أهل الآفاق
فإن هذا حكمه كما مر من المحيط ونحوه في المبسوط وغيره (خاتمة) نسأل الله حسنا إذا علمت ما قدمناه فاعلم أن من
وصل إلى الطائف لتبديد أو تنزه أو لحاجة غير ذلك ثم أراد النزول من الطائف إلى مكة في أشهر الحج لا يخلو إما
أن يكون مكيًا ومن في معناه كأهل المقات فنودهم إلى مكة أو غيره فن كان مكيًا فإن خرج من مكة وجاوز المقات
قبل أشهر الحج ثم عاد فيها كما يناه لاسيا على رواية جواز القران له ومن كان آفاقيا غير طائفي فإن خرج من مكة
وجاوز المقات قبل أشهر الحج ثم عاد فيها وأحرم بعمرة وخضع من عامه فهو متمتع على قول الكل وإن خرج إلى الطائف في أشهر
الحج ثم وصل إلى الطائف ثم عاد فيها وأحرم بعمرة وحج من عامه فهو متمتع على قولها ويلزمه دم التمتع عندهما وليس بمتمتع
عند الإمام لعدم أدائها في سفر واحد لبقاء السفر الأول من وجوه كما مر فلا يلزمه دم التمتع عندهم لكن تكريم عمرته فيما يظهر
كما بيناه فلا يلزمه دم حجير والأولى في حقه ذم الهدي المتمتع على قولها يخرج من الخلاف وإن كان وصل إلى مكة في أشهر
الحج محرما بغيره وهل منها ثم طلع إلى الطائف وعاد إلى مكة محرما بالعمرة . أيضا فيظهر أنه متمتع على قول الكل
بلا كراهة أما على قول الإمام فلقائه سفره الأول من وجه فيكون متمتعا وأما عدم كراهة إحرامه بالعمرة مرة ثانية
بعد خروجه إلى الآفاق على وجه مشروع فلعدم ما يوجب ذلك وأما ما اختلف فيه المتأخرون من كراهة تكرار العمرة
للمتمتع أو عدم الكراهة فينبغي أن يكون ذلك لمن كان بمكة وأما على قولها فلا نه لما وصل إلى الطائف إن لم ينو الإقامة

كلها في ذي القعدة فإن هذا الحكم ليس على إطلاقه بل مقيد بمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام كما أشار إليه في كلامه وأما ما ذكره في النهاية من أن المكي لا يكره له أن يستمر في أشهر الحج لكن لا يدرك فضيلة التمتع فحصول على ما قدمناه لأن الغالب أن المكي لا يتخلف عن الحج فإذا أتى بعمرة في أشهر الحج وحج فاته فضيلة التمتع المسنون لوقوعه في الإساءة وأما قوله في النهاية أيضا إن المكي عندنا من أهل القرآن والتمتع أيضا لكن للتمتع شرط لا يوجد من دونه بمكة أي لأجل الإساءة فحصول على أنهما يصحان منه أو المراد بأنه إذا خرج من الميقات جاز له الأمران

به خمسة عشر يوما فقولها كقول الامام وإن نوى الإقامة به فقد بطل سفره الأول فإذا أحرم في نزوله إلى مكة بعمرة وحج من عامه فقد أدامها في سفر واحد في عام واحد فيكون متمتعا وهذا التفصيل على قولها ذكره في المصنف وشرح المجموع وملا مسكين وإن كان الواصل إلى مكة طائفا وأحرم بعمرة وفرغ منها وحل ثم عاد إلى مكة متمتعا مرة ثانية وأكثر من ذلك كل ذلك في أشهر الحج ثم حج من عامه فهو متمتع بلا خلاف هذا إذا أحرم التناول إلى مكة بعمرة أما إذا أحرم بالحج ثم وصل إلى مكة أو إلى عرة للوقوف بها فإن كان مكيًا أو آفاقيا غير طائفي لم يأت بعمرة في أشهر الحج فهو مفرد بالحج وإن خرج من مكة في أشهر الحج بلام حيث كان خروجه لحاجة وكذا إذا كان طائفيا ولو أتى بعمرة في أشهر الحج إذا لم يسق الهدى. وإن كان آفاقيا غير طائفي وكان قد أتى من الآفاق بعمرة في أشهر الحج ثم وصل فيها إلى الطائف ولم ينو الإقامة به فهو متمتع على قول الكل (إقضاء) قد يقع من بعض الناس إذا أنزلوا من الطائف إلى مكة الحيلة المشهورة بقصدون مكانا في الحل ولم يمسحوا به وذلك لأنهم يقصدون مكة قصدا أوليا ولا يستأجرون النوازل إلا إلى مكة ويقولون يقصد مكانا في الحل حيث لا تنفصلهم هذه الحيلة فينبغي لمن أرادها أن يقصد الوصول إلى نحو الزعماء في طريق الطائف في الحل لنحو التزود في بستانها قصدا أوليا فينبغي أن يستأجر إليها قطة لتصح نيته ثم إذا وصل إليها لو أراد دخول مكة بلا إحرام لله ذلك وإن لم ينو الإقامة بها على المذهب والحاصل أنه لا بد أن يقصد مكانا في الحل قصدا أوليا كما هو صريح كلام أهل المذهب فلا عرة بأبحاث بنص المتأخرين المخالفة لصريح عبارات المتقدمين في المتن ولو دخل كوفي البستان لحاجة لدخول مكة بلا إحرام قال في المحيط البرهاني بعد أن نقل نحوه من الجامع الصغير ومعنى المسئلة: الآفاق إذا جاوز الميقات لا يريد دخول مكة وإنما أراد موضع آخر وراء الميقات خارج الحرم نحو بستان بني عامر وما أشبه ذلك ثم بدأ به أن يدخل مكة فحاجة لله أن يدخلها بغير إحرام وهذا هو الحيلة لمن أراد دخول مكة بغير إحرام أن لا يقصد دخول مكة وإنما يقصد مكانا آخر وراء الميقات خارج الحرم ثم إذا وصل لذلك المكان يدخل مكة بلا إحرام وهذا لأن الذي لا يقصد دخول مكة وإنما يقصد مكانا آخر لا يلزمه الإحرام وفي المبسوط قال يعني الحاكم الشهيد وإن أراد الكوفي بستان بني عامر لحاجة له فله أن يجاوز الميقات غير محرم لأن وجوب الإحرام عند الميقات على من يريد دخول مكة وهذا لا يريد دخول مكة وإنما يريد البستان وليس في تلك البقعة ما يوجب تعظيها ولها لا يلزمه الإحرام فإذا حصل بالبستان ثم بدا له أن يدخل مكة لحاجة له كان له أن يدخلها بغير إحرام لأنه لما حصل بالبستان حلالا كان مثل أهل البستان ولأهل البستان أن يدخلوا مكة لحوائجهم من غير إحرام فكذلك لهذا الأجل وهذا هو الحيلة لمن يريد دخول مكة من أهل الآفاق بغير إحرام إلا أنه روي عن أبي يوسف رحمه الله أنه نوى الإقامة بالبستان دون خمسة عشر يوما ليس له أن يدخل مكة إلا بالإحرام لأن نيته الإقامة خمسة عشر يوما يصير مستوطنا بالبستان فيصير بمنزلة أهل البستان وإذا نوى الإقامة دون خمسة عشر يوما فهو ماض على سفره فلا يدخل مكة إلا بإحرام وجه ظاهر الرواية هو أنه إذا حصل بالبستان قبل قصده دخول مكة فإنيما قصد دخول مكة بعدما حصل بالبستان فكان حاله كحال أهل البستان. هذا ما يبرر الله به. ثم بحمد الله وعونه وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا والحمد لله رب العالمين. انتهت الرسالة المذكورة

من التمتع والقران فإنه يصير حيثن حكم المكى كالآفاق وقال ابن المصنف عند قول صاحب الهداية وليس لأهل مكة تمتع ولا قران يحتل في الوجود أى في الشرع فالمراد في الصحة وكذا قوله أى ليس يوجد لهم حتى لو أحرمت مكى بعمره أو بهما وطاف للعمرة في أشهر الحج ثم حج من عامه لا يكون متمتعا ولا قارنا انتهى وهو احتمال مردود للاجماع على صحة عمرته وقران حجه وأنه متمتع أو قارن مسمى. ولعله أراد احتمال العبارة مع قطع النظر عن مطابقة الرواية ولذا قال ويحتل في الحل كإقبال ليس لك أن تصوم يوم النحر ولا أن تنقل عند الغروب والطلوع حتى لو أن مكيا اعتبر في أشهر الحج وحج من عامه أو جمع بينهما كان متمتعا وقارنا آثما لقوله إياهما على وجه منى عنه ويواظف ما في غاية البيان ومن تمتع منه أو قرن كان عليه دم وهو دم جناية لا يأكل منه ثم يهل ما في التحفة ثم قال فإذا كان الحكم في الواقع لزوم دم الجبر لزوم ثبوت الصحة لأنه لا جبر إلا لما وجد بوصف التقصان لما لم يوجد شرعا فان قيل يمكن كون الدم للاعتبار في أشهر الحج من المكى للامتتع وهذا قائل بين حنفية العصر من أهل مكة ونازعهم في ذلك بعض الأفاقيين من الحنفية من قريب وسجرت بينهم شروط ومتمتع أهل مكة ما في البدائع من قوله ولأن دخول العمرة في أشهر الحج إلى أن قال وقع رخصة للآفاق ضرورة لغزائفة سفر للعمرة نظرا له وهذا المعنى لا يوجد في حق أهل مكة ومن بمنام فلم تكن العمرة مشروعة في أشهر الحج في حقهم فبقيت العمرة في أشهر الحج في حقهم معصية انتهى ملخصا لكن ما في البدائع من البدائع لأنه مخالف لما ذكر غير واحد خلافا وقد أطلق أصحاب المتن بأن العمرة جائزة في جميع السنة وإنما نكروه في يوم عرفة وأيام النحر وأيام التشريق والإطلاق يشمل المكى وغيره ولم يصرح أحد بأن المكى ممنوع من العمرة المفردة على ما فهمناه وإنما هو ممنوع من التمتع للآية المذكورة فما ذكره من كون العمرة المفردة من أهل مكة معصية مخالف للكتاب والسنة ومتاف للدراية وإزواية وقد صرح صاحب النهاية بأن المكى لا يكره له أن يستمر في أشهر الحج فن أن لمؤلا. منع العمرة المفردة للمكى وقد أطلق أنه سبحانه حيث قال وأتموا الحج والعمرة لله والعمرة بمعموم اللفظ لا بخصوص السبب لورود الآية في العمرة والآفاق وأما كون العمرة في أشهر الحج من أجل الفجور فهو من عبارات أهل الجاهلية وللبالغة في دفع هذا الاعتقاد الفاسد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه بفسخ الحج إلى العمرة وقال دخلت العمرة في أشهر الحج من غير أن يقيد للآفاق وغيره ولذا قال في التمتع بعد ذلك إنكار أهل مكة على هذا أي ما ذكرناه من اعتبار المكى في أشهر الحج أن كان مجرد العمرة غفلا بلا شك وإن كان لهم بأن هذا الذي اعتبر منهم ليس بحيث يتخلف عن الحج بل يجب من عامه فصحيح بناء على أنه حيث أنكار لثمة المكى لا مجرد عمرته فإذا ظهر لك صريح هذا الخلاف منه في إجازة العمرة من حيث هو مجرد عمرة في أشهر الحج انتهى لكن في الكلام أن مجرد علمهم لا يكفي في الإساءة الفعلية إلا أن يراد بها الإساءة الفعلية والحاصل أن عمرته المجردة لا تكون مكروهة لازمة للكفارة بل تكون مانعة من التمتع فلو كرر المكى ومن بمعناه من المشتع الآفاق العمرة في أشهر الحج وحج من عامه لا يكره عليه الدم خلافا لمن لا يتحقق المستثناة وهو ما قد علم وأغرب ابن الهمام بعد تحقيق مقام المرام حيث قال ثم ظهر لي بعد تحويل ثلاثين عاما أن الوجه منع العمرة للمكى في أشهر الحج سواء حج من عامه أولا ثم قال بعد ما أطلع غيري رجحت أن التمتع يتحقق ويكون مستأنا بقول صاحب التحفة لكن الأوجه خلافه لتصریح أهل المذهب من أبي حنيفة وصاحبيه في الآفاق الذي يعتبر ثم يعود إلى أهلها لم يكن ساقا الهدى ثم حج من عامه بقوله يطل تمتعه وتصريحهم بأن من شراف التمتع مطلقا أن لا يمل بأهله بينهما إلما ما صحيحا لوجود المشروط قبل وجود شرطه وقال ومقتضى كلام أئمة المذهب أولى بالاعتبار من كلام بعض المشايخ انتهى ملخصا وفيه أن الجمع بين كلام أئمة المذهب وقول المشايخ هو الأولى بالاعتبار بأن قول قولهم يطل تمتعهم مرادهم يطل تمتعهم المسنون لا تمتعهم القوي لتحققه بلا مزية عندهم وكذا تصريحهم في الشرط بأن الشرط إنما هو في التمتع المسنون لا لطلاق التمتع والإلا فلامعنى لوجوب الدم وإياه سبحانه وتعالى أعلم وأما الجواب عن الإلام فهو أن إمام أهل مكة ليس يضرهم لما وقع اتفاق عليه الإلام من أن الآفاق إذا كان معه أهل صح له التمتع وإنما يضره الإلام إذا كان بعد فراقه من عمرته سافر

إلى بلده أو قريته من نحو كوة أو بصرة ونزل بأهله كما هو مقرر في محله وهذا غاية التحقيق والله ولي التوفيق فانظر إلى ما قال ولا تنظر إلى من قال إن كنت من أهل الحال ثم رأيت المسئلة منقولة بينها مصرحة في شرح الطحاوي حيث قال وإنما لم يأت أهل مكة أن يؤدوا العمرة والحج فإن قارنوا أو تنموا فقد أساءوا ويجب عليهم الدم لاسأمتهم ولا يباح لهم الأكل من ذلك الدم ولا يجزئهم الصوم وإن كانوا مصرين كذا في التاتارخانية (ولو خرج المكي إلى الآفاق) كالمدنية والكوفة (في أشهر الحج أو قبلها) يعني دخل مكة بمكة في أشهر الحج وحج من عامه (لا يكون متمما) أي على طريق السنة لوجود الإلزام (سواء ساق الهدى) أي مع كون إمامه بأهله بحسب الظاهر مع فاسدا لكونه محرمًا (أو لم يسقه) فإنه حينئذ يقع الإمامه صحيحا لكونه حلالا وذلك لأن سوقه الهدى لا يمنع صحة الإمامه بخلاف الكوفة إذا ساقه لأن العود مستحق عليه فأما المكي فلا يستحق عليه العود فصح الإمامه مع السوق كما يصح مع عدمه على ما صرح به غير واحد كصاحب البدائع والكرمانى وشرح الهداية وغيرهم لكن الكرمانى ناقضه في منسكه حيث قال في فصل حكم المكي إذا قرن أو تمتع فلم يجاوز المكي الميقات إلا في أشهر الحج فليس يتمتع وعند هما تمتع وإن جاوز الوقت قبل أشهر الحج كان متمما عند الكل لأن أشهر الحج قد دخلت وهو في مكان قد جاز لأهله التمتع والقران يجاز له التمتع أيضا انتهى ويؤيده أن أهل التفسير قالوا إن المراد بأهله في قوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضرا المسجد الحرام نفسه سواء يكون له أهل معه أم لا وقد ذكر عز بن جماعة في منسكه أن المكي إذا خرج إلى بعض الآفاق لحاجة ثم رجع وأحرم بالعمرة في أشهر الحج ثم حج من عامه لم يلزمه الدم بانفاق الأربعة انتهى والمراد بدم لزوم الدم دم الجبر المتفرع على تركه السنة لأن دم التمتع سواء يكون شكرا عندنا أو جبرا عند غيرنا فهو لازم اتفاقا المقصوده أن تتمته حينئذ يكون مستنونا غير مكروه بخلاف لكن لا بد من قيد خروجه من مكة إلى الآفاق قبل أشهر الحج عندنا فإن المسئلة فيها تفصيل على ما سبق وكلام الكرمانى يحمل على الوقتين (١) الأعلى التفاضل كما توهم المصنف في الكبير وأنى بأجوبة كلها ضعيفة إلا الجواب بأن في المستقروايتين وبأن ما ذكر أو لا مطلق يحمل على أنه فيمن خرج في أشهر الحج عند أبي حنيفة لا غير ثم ذكر ثانيا مفصلا هذا وما في شرح المجمع للمصنف أن المكي إذا خرج إلى الكوفة وقرن أو تمتع صح ببنائه أن يحمل على أحد نوعيه أو صح على إطلاعه لكن فيه التفصيل المذكور من حيث أن تتمته إمامسون فيجب دم شكرا وغير مستون فيجب دم جبر ولا يبعد أن يفرق بين المكي المستوطن وبين المكي المقيم فيمتنع تمتع الأول دون الثاني حيث إن سفره أبطل إقامته (٢) فيصدق عليه أنه جمع بينهما بسفر واحد وهذا كله إذا كانت خروجه إلى الآفاق قبل الأشهر وأما بعد دخوله فلا يجوز خروج المكي ومن بمناء على قصد التمتع بلا نزاع لأنه حينئذ ليس من أهله والله أعلم ثم اعلم أن المصنف ذكر أن كل من مسكه داخل المواقيت فهو كالمكي بلا خلاف

(١) قوله يحمل على الوقتين: يعني كلامه الأول من أنه لا يصح تمتع المكي محمول على ما إذا خرج إلى الآفاق في أشهر الحج وكلامه الثاني في منسكه من أنه تمتع عند الكل محمول على ما إذا خرج قبل أشهر وإنما يصح هذا لو كان كلامه الأول مطلقا محتملا للخروج في الأشهر أو قبلها وأما إذا كان مثل عبارة المصنف مصرحا بالتعميم من قوله في أشهر الحج أو قبلها في ما يظهر من قول الشارح على ما صرح به غير واحد كصاحب البدائع والكرمانى بالغ فلا يتم الترجيح داملا أخون جان (٢) قوله حيث إن سفره أبطل إقامته: بخلاف المكي المستوطن فإن سفره لا يبطل وطنه الأصلي فلما خرج إلى الآفاق ورجع إلى مكة صح الإمامه وبطل تتمته ولم يصح الإمام المقيم بطلان إقامته بالسفر فبأن التفرق على هذا لا على كون الجمع في سفر واحد ولا لزوم صحة تمتع الأول أيضا فإنه يصدق عليه أيضا أنه جمع بينهما في سفر واحد لكن يرد على ما ذكرته من البناء أيضا بأن المراد بالأهل نفسه ومعنى حجة الإمام ليس النزول بأهله حلالا بل معناه عدم كون العود مستحقا عليه ففي هذا المعنى لا فرق بين المستوطن والمقيم فإن كل واحد منهما العود غير مستحق عليه إله داملا أخون جان

عنتنا وكذا من في نفس المواقب وأما الآفاق إذا دخل الميقات أودخل مكة بمكة وحل منها قبل أشهر الحج فارت
مكث بها حتى يخرج فهو كالمكي وإن خرج إلى الآفاق قبل الأشهر فكألافاق أو فيها فكمالكى عتدأ حنيفة وكألافاق عتدها
(فصل ولا يشترط لصحة التمتع إحرام العمرة من الميقات) أى كما يومه بعض الروايات (ولا لإحرام الحج
من الحرم) أى لكون الإحرام من الميقات من جهة الواجبات (فلو أحرم العمرة داخل الميقات ولو من مكة أو
للحج من الحل) أى ولو من عرفة (ولم يلزم بينهما لمساها صحيحا) أى يرجوعه إلى وطنه حلالا (يكون متمتعا) أى
على الوجه المسنون (وعليه دم ترك الميقات) أى من الحرم أو الحل في الصورتين (ولا يشترط أيضا أن يحرم
بالعمرة في أشهر الحج) أى بل يشترط أن يقع أكثر طوافه فيها (ولا أن يكون النسكان عن شخص واحد) لجواز أن
يكون أحدهما عن نفسه والآخر عن غيره (حتى لو أمره شخص بالعمرة وآخر بالحج) أى وأذا نفي التمتع (جاء)
لكن دم التمتع عليه في ماله وإن كان فقيرا فقبله الصوم

(فصل التمتع على نوعين متمتع يسوق الهدى) أى من أول إحرامه (ومتمتع لا يسوقه والأول أفضل) أى
زيادة إفاضة الصدقة على فنية التمتع (فإذا أحرم بالتلبية) قده بها لأنها أفضل مما قام مقامها من السوق ونحوه (ولأن
الجمع بينهما أفضل بأن يحرم بالتلبية قبل التقليد والسوق ثم بعد ذلك (ساق هديه وهو) أى السوق بمعنى الدفع من
ورائه (أفضل من القود) أى من جره من قدمه (إلا أن ينساق) أى الهدى لصعوبته (فيقوده) أى لعذر ضرورة
(ويقلد البنية) أى الأبل والبقر (بزيادة) أى قطعة من طرف ظرف زاد وهو جراب أو سفرة من جلد (أو نعل
أو لحاء شجرة) بكسر اللام أى قشرها وهذا كله إعلام بأنه هدى ثلاثا يتميز حمله لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تحلوا
شعائر الله ولا الشهر الحرام ولا الهدى ولا الثلاث ولا آتين البيت الحرام يبتغون فضلا من ربهم ورضوانا (والتقليد
أفضل من التجليل وإن جله مع التقليد حسن وتركه لا يضر) لأنه ليس بسنة بل مستحسن (ويجوز الإشعار وقيل
يكراه) قال في المحيط هو الصحيح وقيل بدعة لأنه مثله وقيل يسئ وهو الأصح وفي المحيط هو الصحيح لما ورد في
الأخبار وثبت في الآثار قد قال الطحاوى والشيخ أبو منصور الماتريدى لم يكرهه أبو حنيفة أصل الإشعار وكيف
يكراه ذلك مع ما اشتهر فيه من الأخبار وإنما كرهه إشعار أهل زمانه لأنه رآهم يأتون في ذلك على وجه يخاف منه
هلاك البنية بسرايته خصوصا في حر الحجاز فرأى الصواب في سد هذا الباب على العامة لأنهم لا يفقهون على الحد
فأما من وقف على ذلك بأن قطع الجسد دون اللحم فلا بأس بذلك قال الكرماني وهذا هو الأصح. قال صاحب
اللباب فعلى هذا يكون الإشعار المختص المختار عنده من باب الاستحباب وهذا هو أليق بمنصب ذلك الجنب وهو
اختيار قوام الدين والإمام ابن الهمام وافقه أعلم بالصواب وأما عتدأ بن يوسف ومحمد فالإشعار مكروه في البرق والتتم
وحسن في الإبل وقيل سنة كذا في المحيط، وحكى أن القدورى اختار قولهما وكان يرى الفتوى عليه (وهو) أى
الإشعار لثمة بمعنى الإعلام وشروط (أن يظن بالرمح) أى مثلا (أسفل سنام البنية من قبل اليسار) أى على ما اختاره
المتأخرون من علاننا وحكاية نحر الإسلام وقال قاضيان والكرماني عن أبي يوسف وقال حسان الدين الشيد في
شرح الجامع وهو الأشبه وقيل إنه من قبل العين كما في زواية عن أبي يوسف (حتى يخرج) أى منه (الدم) ثم يبلطخ
بذلك الدم سنامها) أى ليكون ذلك علامة كونها هديا كالتقليد (ثم إذا دخل مكة) أى هذا التمتع الذى ساق الهدى
(طاف وسمى لعمرة وأقام محرما) أى لأن سوقه مانع من إحلاله قبل يوم النحر (ولو حل لم يتحل من إحرامه)
أى لعمرة بل يكون جنابة على إحرامها مع أنه ليس محرما بالحج (ولو لم يدم) أى كما صرح به الزيلعي إلا أن يرجع إلى
أهله بعد ذبح هديه وخلقه في المحيط فان ذبح الهدى فرجع إلى أهله فله أن لا يبيع لأنه لم يوجد في حق الحج إلا مجرد
الثبة فلا يلزمه الحج وإن أراد أن ينحر هديه ويحل ولا يرجع ويبيع من عامه لم يكن له ذلك لأنه مقيم على عزيمة
التمتع فيتمتع الهدى من الإحلال فان فله ثم يرجع إلى أهله ثم حج لاشئ عليه لأنه غير متمتع ولو حل بمكة فنحر هديه
ثم حج قبل أن يرجع إلى أهله لزمه دم فتمتع وعليه دم آخر لأنه حل قبل يوم النحر (وإن بدا) أى ظهر (له أن لا يبيع

صنع هديه ماشاء ولا شيء عليه) لما في شرح قوام الدين معزيا إلى شرح الطحاوي ولو ساق الهدى ومن نيته التمتع فلما فرغ من العمرة بدا له أن لا يتمتع كان له ذلك ويفعل هديه ماشاء (ولو أراد أن يذبح هديه ويحج لم يكن له ذلك) أي لما سبق (وإن نحره ثم رجع بعد الحلق إلى أهله ثم حج لشيء عليه) أي لانه غير متمتع كما تقدم (ولورجع إلى غير أهله من الآفاق يكون متمتعا وعليه هديان هدى التمتع) أي في محله (وهدى الحلق قبل الوقت) أي في أي وقت شاء. (وأما المتمتع الذي لم يسق الهدى إذا دخل مكة طاف) أي فرضا (لعمرة) أي في أشهر الحج (وسعى) أي وجوبا (وحلق) أي استحبابا لقوله (وإن أقام حراما) أي محرما (جاز) وقال الكاكي شارح الهداية وظاهر كلام صاحب الكتاب أن التحلل حتم لمن لم يسق الهدى وذكر الاستيعابي والوبري والزيلعي أنه بالخيار إن شاء أحرم بالحج بعد ما حل من عمرته بالحلق أو التصير وإن شاء أحرم قبل أن يحل من عمرته وواقعهم ابن الهمام أيضا في هذا الملام (وليس عليه) أي على المتمتع (طواف القدوم) أي بالاختاق كما صرح به الكرماني وغيره والمراد قبل الإحرام بالحج أو مطلقا لأنه صار من أهل مكة حيثئذ وليس عليهم طواف القدوم في حجتهم إلا أنهم إذا أرادوا أن يقدموا السعي فلا بد أن يطوفوا ولو فلا يصح سعيهم بعده لكن قال في الهداية ولو كان هذا المتمتع بعد ما أحرم بالحج طاف وسعى قبل أن يروح إلى منى لم يزل في طواف الزيارة ولا يسعى بعده قال صاحب الهداية في قوله طاف أي طواف القدوم وتبته في ذلك الشراح كتاج الشريعة وصاحب الكفاية وصاحب العناية وفي خزانة الأكل وإن كان متمتعا إن شاء طاف للقدوم للحج قال المصنف وكلهم قالوا ذلك بعد ذكرهم أنه ليس على المتمتع طواف القدوم وغالطهم قوام الدين وسماه طواف نافلة تبعا لما في شرح مختصر الكرخي وكذا الكرماني سماه طواف تطوع قلت أما قولهم ليس على المتمتع طواف القدوم فمحمول على ما إذا لم يرد تقدم السعي أولان طواف النية اندرج تحت طواف فرضه للعمرة كالدراج صلاة تحية المسجد في فرض صلاه بعد دخوله وقولهم ثم يحج المتمتع بعد عمرته كالغفرد دليل على أنه يأتي بطواف القدوم وأما قولهم المكى ليس عليه طواف القدوم فليس المعنى أن التمتع ملحق به حيث إنه يحرم من حيث أحرم المكى به إذ التمتع في حكم الآفاق من وجه ولهذا قالوا في ترميضة الجامع بين نسكين بسفر واحد وإذا كان في حكم المسافر كل نسك يلزمه طواف القدوم في حجه كالقارن وتسمية بعض الأئمة فلاوطوعا لا ينافي كونه قدوما لأنه سنة ويطلق عليها أنها تطوع نافلة ويؤيده أن المفهوم من النهاية أن طواف النية مشروع للتمتع وأنه يشترط للأجزاء اعتباره طواف تحية لكن ابن الهمام طعن في عبارة النهاية وقال بل المقصود أن السعي لابد أن يترتب شرعا على طواف فإذا فرضت أن التمتع بعد إحرام الحج تنفل لطواف ثم سعى بعده سقط عنه سعى الحج ومن قيد لإجزائه يكون الطواف المقدم طواف تحية فليته اليان انتهى وهو بمنزلة العيان لأن تعيين النية في طواف الركن والفرض إذا لم يكن شرطا فكيف في طواف التحية اللهم إلا أن يقال مراد صاحب النهاية بالأجزاء أن يكون الطواف وقع بعد الإحرام فإنه حيثئذ لا يكون إلا تحية والله أعلم بما قصده من النية (ويطوف) أي المتمتع (باليات) أي لا بين الصفا والمروة (مابدا له) أي سنع له وأراد أنه لأن الطواف عبادة مستقلة يجوز تكرارها بخلاف السعي فإنه لا يتكرر (ولا يمتنع) أي التمتع (قبل الحج) وهذا بناء على أن المكى ممنوع من العمرة المفردة أيضا وقد سبق أنه غير صحيح بل إنه ممنوع من التمتع والقرآن وهذا التمتع آفاق غير ممنوع من العمرة لجاز له تكرارها (١) لأنها عبادة مستقلة أيضا كالطواف (فإذا كان يوم النحر) أي

(١) قوله لجازه تكرارها الخ: قال العلامة ابن عابدين في منحة الخالق حاشية البحر الرائق من باب التمتع مانصه وقد ذكر في الباب أن التمتع لا يمتنع قبل الحج قال شارحه هذا بناء على أن المكى ممنوع من العمرة المفردة أيضا وقد سبق أنه غير صحيح بل لأنه ممنوع من التمتع والقرآن وهذا التمتع آفاق غير ممنوع من العمرة لجازه تكرارها لأنها عبادة مستقلة أيضا كالطواف اه وفي حاشية المذنب أن ما في الباب مسلم في حق المتمتع السابق الهدى أما غير السابق فلا لأنه خلاف مذهب أصحابنا جميعا لأن العمرة جائزة في جميع السنة بلا كراهة إلا في خمسة أيام لا فرق في ذلك بين المكى والآفاق كما صرح به في

المتنع بنوعيه (بالحب وقوله أفضل) لزادة أيام العبادة (فان كان) أى هذا المتنع (ساق الهدى) أى قبل ذلك (بصير محرما بإحرامين) فيلزمه دمان فى كل جنابة على نسكين (وإلا فيأحرار واحد) أى فالحظوظ غير متدد (وكلما قدم الإحرام على يوم التروية فهو أفضل ساق الهدى) وهو ظاهر وقد سبق (أولا) أى لم يسبق لكن بقيدان يكون متمكنا من عدم الوقوع فى الحظوظ (والأفضل أن يحرم من المسجد) والحطيم أفضل أما كنه (ويجوز من جميع الحرم ومن مكة أفضل من خارجها) أى بالنسبة إلى سائر الحرم (ويصح) أى لإحرامه (ولو خارج الحرم ولكن يجب كونه) أى كون إحرامه (فيه) أى فى الحرم (إلا إذا خرج إلى الحل لحاجة) أى لفرض صحيح لا بقصد إحرامه منه (فأحرر منه لاشيء عليه بخلاف ما لو خرج بقصد إحرام) أى منه فقط وأما ما فى الهداية من أن الشرط أن يحرم من الحرم فمحمول على شرط الوجوب لا على شرط الصحة لما فى الجامع الصغير وغيره من أن المتنع إذا خرج من الحرم وأحرر بالحب فعليه دم وقالوا لو عاد إلى الحرم قبل الوقوف سقط عنه الدم وقد قال الخبازى عند جوابه عن قولهم المتنع من تكون حجة مكة أن هذه النسكة لبيان أن ميقات المتنع فى الحج ميقات أهل مكة ولو أن المكى خرج من الحرم وأحرر بالحب يصير محرما بالإجماع وإن كان ميقاته الحرم فكذلك هنا وهذا لأن الأصل فى المتنع أن تكون حجة مكة ولو أحرر خارج الحرم يصير متمكنا انتهى (ولو أراد تقديم السعى تنفل بطواف واضطجع ورمل فيه) كما سبق (ثم سعى بعده ثم راح إلى عرفات) هذا وقال ابن العجيمى قال بعض العلماء من أراد تحصيل ما قاله غالب العلماء فليدخل المسجد ويطوف سبعا ثم يصلى ركعتي الطواف ثم يصلى سنة الإحرام ويعنى بما سبق له فى آداب الإحرام من الغسل وإزالة الثفت واستعمال الطيب وغير ذلك ثم اعلم أنه إذا أحرر المتنع بالحج فان كان قد ساق الهدى أو لم يسق ولكن أحرر به قبل التحلل من العمرة صار كالقارن فيلزمه بالجنابة ما يلزم القارن وإن لم يسقه وأحرر بعد التحلل صار كالقارن بالحج إلا فى وجوب دم التمتع وما يتعلق به وانه أعلم

(باب الجمع بين النسكين المتحدين)

أى تحجبتين أو عمرتين (أو أكثر) من التثنتين (إحراما أو أفضالا) يتميز بسيأتى بينهما فى فصلين (وهو) أى الجمع المذكور (مكروه مطلقا) أى سواء يكون آفاقيا أو مكيا إذ المراد بالاطلاق جميع أنواع صور الجمع^(١) فى الجران الجمع بين إحرامى الحج وإحرامى العمرة بدعة بالاتفاق بين الأصحاب وفى الجامع الصغير للثلاثى أنه جرام لأنه من أكبر الكبائر وكذا ذكره السجاري لكن لا يظهر وجه قولها فى المحيط إن الجمع بين إحرامى العمرة مكروه وفى الجمع بين إحرامى الحج روايتان أظهرهما لا يكره وهذا أيضا مشكل يحتاج إلى بيان الفرق ثم فى النهاية إضافة الإحرام إلى الإحرام فى حق المكى ومن بمناء جنابة^(٢) وفى الكرماني لا يجوز ولعل الكرماني أراد إضافة إحرام أحد النسكين المتحدين إلى الآخر والنهاية أراد إحرام أحد النسكين المختلفين فلا اختلاف بل أراد إحرام العمرة إلى إحرام الحج بدليل قوله (وكذلك إضافة إحرام الحج فى حق الآفاق إضافة) وكرامة يعنى كما فى العناية (بخلاف إضافة إحرام الحج إلى إحرام العمرة) أى للآفاق (فانه يجوز له بلا كرامة دون المكى) فانه يكره له ذلك مطلقا

(فصل فى الجمع بين الحجتين أو أكثر) أما الجمع (أى بينهما) إحراما فهو أن يبل من الأهلل وهو رفع الصوت والمراد به هنا أن يحرم (بهما معاً) أى بجمعتين (أو على التعاقب) أى متعاقبين إحداهما عقب الأخرى

النهاية والمبسوط والبحر وأخى زاده والعلامة قاسم وغيرهم اه بلفظه قلت فإى فعله جهلة معنى الغرياء من منعهم من إتيان العمرة للمتنع الذى لم يسق الهدى هو على خلاف المذهب ويتسبب عن المنع المذكور حرمان الغرياء من عبادة لها ثواب عظيم لا يتيسر لهم فيها فى بلادهم وربما ضاق عليهم الوقت فلا يمكنهم فعلها بعد نزولهم من عرفات ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم (١) قوله جميع أنواع صور الجمع : وهى أربعة أقسام إدخال إحرام الحج على العمرة والحج على مثله والعمرة على مثله والعمرة على الحج اه من مرة المختار (٢) قوله فى حق المكى ومن بمناء

منها (مع بقاء وقت الوقوف بمرة) أى من زوال يومها إلى انتهاء وقتها وهو فجر يوم النحر وقاعدة التقيد ببقاء وقت الوقوف هى أنه لو وقف بمرة ثم أحرم بالثانى ليلة المزدلفة قبل طلوع الفجر يوم النحر لم يلزمه الثانى عند محمد وعندهما يلزمه ويرتفع ببقاء وقت الوقوف (فإذا أهل بمجتنب مما قصدا) أى فرائدا على اثنين (كشترين) أى وثلاثين مثلا (أو بحجة ثم حجة) أى مفترقتين (لزمه جميع ذلك) أى كل ما ذكر من العدد المسطور من التثنية والزيادة (غير أنه يرض إحداها فى الحية وفى التعاقب الثانية) والأظهر أن يقول والثانية فى التعاقب وهذا عند أبى حنيفة وأبى يوسف وأما عند محمد فى الحية يلزمه إحداها وفى التعاقب الأولى فقط قال فى البدائع وثمرة الخلاف تظهر فى وجوب الجزاء إذا قتل صيدا فتدعها يجب جزاء أن لانقاد الإحرام بهما وعنده جزاء واحد لانقاد الإحرام بإحداها انتهى وهذا مشكل لما فى الكافي قال أبو يوسف يصير رافضا لإحداها كما فرغ من قوله ليك بمجتنب ثمرة الخلاف تظهر فى وجوب الجزاء بالجناية قبل الرض فتدأبى حنيفة جزاء أن وعند محمد واحد كذا عند أبى يوسف لارتفاض إحداها بلا مك (وإنما يرتفع) أى ما يرتفع إلا (إذا صار إلى مكة) أى فى ظاهر الرواية عن أبى حنيفة كما نص عليه فى المبسوط وذكر التدوير فى شرحه مختصر الكرخى أنها الرواية المشهورة عنه وروى عنه أنه لا يصير رافضا لإحداها حتى يشرع فى الأعمال وهذا معنى قوله (أو شرقى فى الأعمال كالطواف أو الوقوف بمرة) وثمرة الخلاف تظهر فيما إذا جنى قبل السير أو الشروع فعليه دمان عند أبى حنيفة للجناية على إحرامين ودم عند أبى يوسف لارتفاض إحداها قبلهما وكذا عند محمد واحد لعدم انعقاد إحداها وهذا معنى قوله (فلو لم يسر أباما ولم يشرع فى عمل) الواو بمعنى أو لما سبق من القولين (فهو محرم بإحرامين) أى عند أبى حنيفة (فيأزمه جزاء أن بارتكاب الجناية كالقارن) أى خلافا لما سبق عنهما (ولو أحصر فدمان) أى على الخلاف المذكور (ولو جامع) أى الجامع بين المجتنبين قبل السير أو الشروع على الخلاف (فعليه ثلاثة دماء دم للررض) فإنه يرض إحداها ويمضى فى الأخرى ويقضى حجة وعمره مكان التى رفضها (ودمان للبياع) أى لجنايته على إحرامين (وبعد الارتفاض) أى وإذا جامع بعد الارتفاض (بالسير أو الشروع فى العمل جزاء واحد) أى عليه دم واحد اتفاقا (ثم إذا ارتقتضت إحداها لزمه دم الرض وقضاء الحج المفروض من قابل وعمره) أى ولومه عمره لأنه صار كاللثام وأما قوله فى الكبير وقضاء عمرته فمسألة (ولو قاته الحج) أى غير المفروض (فعليه حجتان وعمره) وذكر الفارسي فى منسكه والطرابلسي وصاحب البحر العميق أنه لو أهل بمجتنب ولم ينج من عامه ذلك فعليه حجتان وعمرتان وقال المصنف هكذا أطلقوه وليس بمطلق بل إن كان عدم حجه من عامه لقوات فعليه عمره واحدة فى القضاء لاجل الذى رفضه وليس عليه لثامت عمره لأنه قد غلغل بأفعال العمرة وإن كان عدم الحج لاحصار فعليه عمرتان فى القضاء لخروجه من الإحرامين بلا فعل انتهى وهو تحقيق حسن كالابن (ثم إن قاته هذا الرض لزمه دم الرض) أى أيضا (أوقبله) أى أوقاته قبل الرض (فكذلك فيما يظهر) قال المصنف (قلت ولو أهل بها بمرة) أى مما أو متعاقبتين (فى وقت الوقوف ارتقتضت إحداها بلا فصل) أى اتفاقا بين أبى حنيفة وأبى يوسف (وكذا فى ليلة المزدلفة بعد الوقوف لاقبله) أى لاقبل وقت الوقوف (كالابن وأه أعلم) قلت هذا مستفاد من قولهم وإنما يرتفع عند أبى حنيفة إذا شرع فى الأعمال والحاصل أن الفرد إذا أحرم بحجة أخرى وهو واقف بمرة ليلا أو نهارا لزمه عند ما خلافا لمحمد ويصير رافضا لما بالوقوف عند أبى حنيفة وعند أبى يوسف كما انعقد الإحرام وعليه دم للررض وعمره ويقضى الحج من قابل وكذا لو أهل بحجة ليلة مزدلفة جزاء أو بنهر ما ارتقتض الثانية (وأما الجمع أمالاهو أن يحرم بالثانى بدفوات وقت الوقوف فلو أحرم بحج ووقف بمرة ثم أحرم بحج آخر يوم النحر فإن كان) أى إحرامه بالثانى (بعد الحلق للأول) أى لحجه الأول (لزمه الثانى) أى عند الكل (ولاشيه عليه لادم) أى لجناية الجمع (وللارض) أى ولا يرض شيئا بل يمضى فى الأول (ويبقى محرما) أى بالثانى (الى قابل) أى فيؤدى الثانى حيثن (وإن كان) أى إحرامه بالثانى (قبل الحلق لزمه^(١)) جناية : أى دون الآفاه من رد المختار (١) قوله وإن كان قبل الحلق لزمه : قال فى الفتح ثم إن وقف يوم عرفة أو

أى الحج (أيضا وعليه دم الجمع) أى اتفاقا بين الإمام وصاحبه (وبعضى فى الأول وهو) أى دم الجمع (دم جبر ويلزمه دم آخر) أى اتفاقا (سواء حلق للأول بعد الإحرام الثانى) أى للجناية عليه وهذا واضح (أولا) أى أول ما يخلق حتى حج من العام الذى فعله دم عند أبى حنيفة لتأخير الحلق وعندهما لاشئ عليه (ولو حلق بعد أيام النحر فعليه دم ثالث) أى عند أبى حنيفة لتأخير الحلق خلافا لما وقال الكرماني إذا أحرم يوم النحر بحجة أخرى من سنته تلك فقد أبى حنيفة إن كان حلق فى الأول بعد ما طاف للزيارة لزمه الإحرام ولادم عليه وإن لم يخلق فى الأول أو حلق ولم يطف للزيارة لزمه الإحرام أيضا وعليه دم بجمعه بين الإحرامين لأن إحرام الحج الأول قد بقى ببقاء طواف الزيارة وقد دخل عليه إحرام حج آخر فيكون جامعا بين الإحرامين فيلزمه دم كما إذا جمع بين الإحرامين انتهى وهو لا ينافى ما ذكره غيره كصاحب الهداية وشراحه والكافى وغيرهم من أنه لو أهل بالثانى بعد الحلق لا يلزمه دم مطلقا من غير قيد بما بعد الطواف فأطالهم لا يأتى ما يقيد الكرماني خلافا لما ذكره المصنف فى الكبير (ومن فاته الحج فأهل بحجة أخرى) أى بعد ما فاتته الأولى (لزمه رفضها) أى رفض الأخرى (ودم) أى للرفض (وعمر قوجتان) بل عمرتان وحجتان إلا أنه يحتل بأفمال عمرة قتيق فى ذمته عمرة وحجتان

(فصل فى إباح بين العمرتين) اعلم انهم اتفقوا فى وجوب الدم بسبب الجمع بين إحرامى العمرة واختلقوا فى وجوبه بسبب الجمع بين إحرامى الحج وقالوا فيه روايتان أحصهما الوجوب وبه صرح القمى وغيره وقيل ليس الا زواية الوجوب قال ابن المظالم وهو الوجه (الحكم فيه) أى فى الجمع بين العمرتين (كالحكم فى الحجتين) أى فى الجمع بينهما سواء (فى العمرة والتعاقب والازم والرفض ووقته) أى وقت الرفض (وغير ذلك) أى عما سبق فى الجمع المتقدم لكن لا كله بل بعضه (بما يتصور) أى وجوده (فى العمرة) أى فى الجمع بين أفرادها ثم المنية واحدة لا يحتاج الى بيانها وأما المعاقبة فينبأ بقوله (فلا أحرم بعمره طواف لما شوطا أو كله) أى بطريق الأولى (أول ما يطف شيئا) كان الأخضر حذف هذه الجمل والاكتفاء بقوله (ثم أحرم بأخرى قبل أن يسى للأولى لزمه) أى خلافا لمحمد (رفض الثانية^(١)) ودم للرفض وفضل المرفوض الأولى المرفوضة لأنها العمرة ولعله ذكره باعتبار كونه نسكا (ولو طاف وسعى للأولى ولم يبق عليه إلا الحلق فأهل بأخرى لزمه) أى العمرة الأخرى اتفاقا (ولا يرفضها) أى الأخرى والأولى أن يقول ولا يرفض شيئا (وعليه دم الجمع وإن حلق للأولى قبل الفراغ من الثانية لزمه دم آخر) أى للجناية على الثانية اتفاقا (ولو بعد) أى ولو حلق للأولى بعد الفراغ من الثانية (لا) أى لا يلزمه دم آخر (ولو أفسد الأولى) أى من العمرتين بأن جامع قبل أن يطفو (ثم أهل بالثانية) أى بإدخالها (رفضها) أى رفض الثانية (وبعضى فى الأولى) أى حتى يتنهما ويكمل أفعالها (ولو نوى رفض الأولى وأن يكون) أى ونوى أن يكون (عمله لثانية لم ينفعه) أى قصده هذا (فانه لم يكن رفضه) أى معتبرا (إلا للأولى وكذا هذا) أى هذا الحكم (فى الحجتين) ومن أحرم لا ينوى شيئا معينا فشرع فى الطواف أى طاف ثلاثة أشواط أو أقل (ثم أهل بعمره رفضها) لأن الأولى تميزت عمرة أى حيث أخذ فى الطواف حين أهل بعمره أخرى صار جامعا بين عمرتين فيجب عليه رفض الثانية كما تقدم

(باب إضافة أحد النسكين)

أى المختلفين (إلى الآخر والجمع بينهما معاستون للاتفاق) أى حقيقة أو حكما بلا خلاف بل هو أفضل أنواع الحج

لية المزدلفة رفضها وعليه دم الرفض وحجة وعمرة مكانها وبعضى هو فيها وهذا قولها وأما عند محمد فأحرامه باطل وإنما يرفضها لأنه لو لم يرفضها ووقف لما كان مؤديا حجتين فى سنة واحدة وكذا فى ليلة المزدلفة لو لم يرفضها وعاد إلى عرفات لوقف بقصير مؤديا حجتين فى سنة واحدة ثم ذكر ما ذكره المصنف بقوله بعد قوات الوقوف اه دأما أسخون جان (١) قوله لزمه رفض الثانية : نظر فيه رد المختار بما أتى فى كلامه صفحة ١٦٢ أنه لو جمع بين العمرتين قبل السعى للأولى ترتفع أحدهما بالشرع والسير من غير نية الرفض بقوله هنا لزمه رفض الثانية فيه نظر

عندنا كما سبق (ومكروه للمكي) أي ولن في معناه كما تقدم (فإن جمع المكي بينهما) وكذا الميثاق (فرض العمرة ومعنى في الحج) أي في أعماله فقط (أما الإضافة فلي قسمين) لأنه إما إضافة الحج إلى العمرة أو بالعكس ولا ثالث لها (الأول إضافة الحج إلى العمرة وهو أن يحرم بالعمرة أولاً ثم بالحج قبل أن يطوف لها أو بعد ما طاف لها) أي قبل أن يتحل منها (والثاني إضافة العمرة إلى الحج وهو أن يحرم بالحج أولاً ثم بالعمرة قبل أن يطوف طواف القدوم أو بعده) كان الأخير أن يقول قبل سعيها (فالأول) أي القسم الأول وهو إضافة الحج إلى العمرة (جائز بلا كراهة للأفاق) بل مستحب لجل فعله صلى الله عليه وآله وسلم جمعا بين الأحاديث المختلفة على ما حقه ابن حزم وتبعه النووي^(١) وغيره (مكروه للمكي) للآية الشريفة (والثاني مكروه لها) لكن بالنسبة إلى المكي أشد كراهة وأعظم إساءة من الأفاق بل حل بعض العلماء كالشافعي فله صلى الله عليه وآله وسلم على هذا القسم جمعا بين الروايات والله سبحانه وتعالى أعلم (أما تقرعات القسم الأول فالأفاق إذا أدخل الحج) أي إحرامه (على العمرة) أي على إحرامها (فإن كان) إدخاله عليها (قبل أن يطوف لها أكثره أولم يطف شيئا) أي كما فهم ما قبله (فقارن) أي مسنون (وعليه دم شكر وإن كان بعد ما طاف لها أربعة أشواط في أشهر الحج فهو متمتع إن حج من عامه ذلك بلا إمام وإلا) أي وإن لم يحج من عامه أو حج لكن مع الإمام (ففردهما) وهذا غير ظاهر في الصورتين الأخيرتين لأن الأفاق إذا طاف أكثر أشواط العمرة في الأشهر وأحرم بالحج كيف يتصور أن يكون مفردا بهما^(٢) أو بأحدهما وكذا إذا حج وألم بينهما فإنه لا شك أن إمامه حينئذ فاسد غير صحيح فكيف يصح مفردا من غير رفض لأحدهما (وأما حكم المكي ومن يمتناه) أي الميثاق (ومن صار من أهلها من الأفاقين) (إذا أدخل الحج على العمرة) بأن أحرم بعمرة في أشهر الحج أو في غيرها بعمرة ثم أدخل عليها إحرام حجة فهذا على ثلاثة أوجه (إن كان) أي إدخاله (قبل أن يطوف لها برفض عمرته) أي اتفاقا (وعليه دم الرفض وإن مضى فيها) أي حتى قضاها (جائز) أي أجزاء (وعليه دم الجمع) أي بين التمسكين ولو فعل هذا آفاق كان قارنا لما تقدم (وإن كان) أي إدخاله (بعد ما طاف أكثره برفض حجة) أي اتفاقا (وعليه دم ولو فعل هذا آفاق كان متمتعا) (ولو كان) أي وإن كان إدخاله (بعد ما طاف الأقل فكذلك) أي عند أي حنيفة فيرفض الحج (وعليه دم وحجة وعمره) أي قضاؤها إن لم يحج من عامه ذلك (وإن قضى الحج من سنته ذلك) أي بينهما وخصوصه (بأن أحرم به بعد الفراغ من العمرة فلا عمرة عليه) كما صرح به القدوري في شرحه يختصر الكرخي وشمس الأئمة الكردي والزيلعي (ولو مضى فيها جاز) أي أجزاء (مع الإساءة) أي إساءة الكراهة (وعليه دم الجمع ولو أن كوفيا دخل مكة بعمرة فأفسدها) أي بجماع قبل طوافها (وأنها) أي كل أعمالها من طوافها وسعيها (ثم أحرم بمكة) أي منها (بعمرة وحجة برفض عمرته وعليه دم) أي الرفض (وقضاؤها لأنه) أي الكوفي (صار كالمكي) أي بعد دخوله مكة (ولا فرق في حق المكي بين أن يجمع بينهما في أشهر الحج أو غيرها) بل في غيرها أشد كراهة لو قبح إحرام الحج في غير وقته (فلو أهل المكي بعمرة طواف لها أكثره في غير أشهر الحج ثم أهل بحجة) أي في غير أشهره (فعلیه دم) كما صرح به صاحب الميسر معللا بأنه أحرم بالحج قبل أن يفرغ من العمرة وليس للمكي أن يجمع بينهما فإذا صار جامعا من وجه كان عليه الدم انتهى (ولو فعل ذلك آفاق لم يجب عليه شيء)

فدبر اه (١) قوله وتبعه الخ: لعله اطلع على قول النووي في بعض مصنفاته وإلا فكلام النووي في شرح المذهب على ما نقله المولوى أبو الحسن في حاشية الفتح عن البحر على خلاف ذلك حيث قال والصواب الذي نأخذ به أنه صلى الله عليه وسلم أحرم بالحج أولاً ثم أدخل عليه العمرة فصار قارنا وإدخال العمرة على الحج جائز عندنا على أحد القولين وعلى الأصح لا يجوز لنا وإجازة لابي صلى الله عليه وسلم إلى آخر ما نقله في أول باب القرآن في صفحة ١٢٩ (٢) قوله كيف يتصور أن يكون مفردا بهما الخ: أجاب عنه القاضى عبيد في شرحه بأن مراد المصنف أنه طاف لعمرة أربعة أشواط وتحلل فإن تحلله صحيح بعد إتيائه بأكثرها فيصح الإمامه فيبتين كونه مفردا ويسمى

إلا أنه مسمى كما تقدم واقعه أعلم (وأما تعريفات القسم الثاني) وهو ما إذا أهل بالحج أولا ثم بالعمرة ثانيا (فإن كان) أي الحرم بهما (مكيا أهل أولا بالحج ثم بالعمرة فقلبه رخصها) أي رخص العمرة على كل حال (وإن مضى عليها) أي ولم يرضها (جاز) أي أجزأه (ولزمه دم وإن كان) أي الحرم بهما (أفاقيا أدخل العمرة على الحج) أي فقيه تفصيل إن كان إدخاله (قبل أن يشترع في طواف القدوم فهو قارن مسمى) أي وعليه دم شكر لقلعة إسماعيل ولعدم وجوب بر رخص عمرته^(١) (وإن كان) أي إدخاله (بعد ما شرع فيه) أي ولو قليلا (أو بعد إتمامه) أي تكميل طواف قدومه بالطريق الأولى (وهو بمكة أو عرفة فكذلك) أي حكمه كسابق فإن يقال (هو قارن مسمى أكثر إساءة من الأولى) فيه أنه حينئذ ليس حكمه كذلك فكان حقه أن يقول فهو أكثر إساءة وعليه دم جبر و قيل شكر وحينئذ يستقيم قوله (ويستحب له رخص العمرة) والحاصل أنه ليس حكمه كحكمه في جميع الوجوه ولا في بعضه إلا في كونه قارنا موصوفا بمطلق الإساءة ولو أهل بها في أيام النحر والتشريق قبل الحلق (وجب الرخص) أي أقصاها (والموت والقضاء كذا بعد الحلق) أي يجب الرخص والدم والقضاء على الأصح وفي شرح ابن أبي ليلى لأنه جمع بينهما في الإحرام أو في بقية الأفعال فإن قيل كيف يكون جامعا بينهما وهو لم يحرم بالعمرة إلا بعد تمام التحلل من إحرام الحج بالهلق وطواف الزيارة قلنا قد بقي عليه بعض واجبات الحج وهو ردى الجمار في أيام التشريق قصير جامعا بينهما فعلا وإن لم يكن جامعا بينهما إحراما فليزمه الدم لذلك انتهى ولعله لم يذكر السعي مع أنه من الواجبات للحج لأنه قد تقدم على الوقوف وقد يعقب طواف الزيارة وقيل إذا أحرم بالعمرة بعد الحلق لا يرضها كذا في الأصل قال الزيلعي والأصل أنه يرضها احترازا عن ارتكاب المنهي عنه لأن العمرة منهي عنها في خمسة أيام وتأويل ما ذكره في الأصل أنها لا ترض من غير رخص لها انتهى ولا يخفى أنه يستفاد منه أن العمرة قبل السعي بعد أيام التشريق أهون في الأمر وأيسر في الوزر فبني أن يقال بتأخير دم الرخص إذا تعددت العمرة دفعا للحرج المدفوع بل الظاهر من وضع المسئلة في إحرامه بالعمرة أيام التشريق أن فيها بعدها ليس كذلك^(٢) ولو كان باقيا على السعي لاسيما برواية الأفضل أنه لا يرضها بعد حلق ثم من صحح الرخص علل بكون إحرامهما وقع في الأيام المنهي عنها فلا يلزمه شيء بعدها أصلا سواء بقي عليه مسمى أولا واقعه أعلم (ولو لم يرض في صورتين أجزأه وعليه دم الجمع ولو فات الحج فأحرم بعمرة قبل أن يتحلل) أي بأفعال العمرة لقوات حجه (فعلية رخص العمرة) أي اللاحقة

(فصل) أي في القضايا الكلية من هذا الباب (كل من لزمه رخص الحجة في البابين) أي في باب الجمع بين النسكين وباب إضافة أحدهما إلى الآخر بجميع أقسامها (فعلية لرفضها دم وقضاء حجة وعمره) أي لأنه في معنى فانت الحجة (وكل من لزمه رخص العمرة فليهدم وقضاء عمره) لا غير لأنه في معنى فاسد العمرة (وكل من لزمه الرخص) أي للجمع بين الإحرامين (ولم يرض) أي أحدهما (فعلية دم الجمع) ثم عدم الرخص إنما يتصور إذا جمع بين حجة وعمره أو بين الحجتين بعد الوقوف أو بين العمرتين قبل السعي (أي ليرفض) أي ليرفض (الامن جمع) بين الحجتين قبل فوات وقت الوقوف أو بين العمرتين (قبل السعي الأولى في هاتين الصورتين) أي من الجمعين (ترفض إحداهما من غير أن يرض لكن إماما السير إلى مكة أو الشروع في أعمال إحداهما كمر) أي من الخلاف في الحائضين (وكل من جمع بين الإحرامين) أي المختلفين أو المختلفين (لجئ قبل الرخص فقلبه مثلا ما على المفرد) من الجزاء في تلك النجاسة كاقارن (وبعد الرخص) أي

مدخلا للحج على العمرة لأنه بقي عليه بعض أفعالها كبقية الأشواط والسعي اه كذا في الجواب (١) قوله ولم يدم وجوب رخص عمرته: قال في رد المحتار الأولى أن يقول ولم يدم تدب رخص عمرته بخلاف ما إذا أحرم لها بعد طواف القدوم للحج فإنه يتدب رخصها كما يأتي اه (٢) قوله أن فيها بعدها ليس كذلك: اعترضه في رد المحتار بقوله لكن يضافه ما علمته من الهداية لتعليل فالسعي وإن جاز تأخيره عن أيام النحر والتشريق لكنه إذا أحرم بالعمرة فليهدم يهدم جامعا بينهما وبين أعمال الحج إلخ عبارته اه

رفض ما يجب عليه رفضه (ففيه جزاء واحد) أى كالتمتع^(١) وبقى من الكليات أن كل دم يجب بسبب الجمع أو الرض فهو دم جبر وكفارة فلا يقوم الصوم مقامه وإن كان معسرا ولا يجوز له أن يأكل منه ولا أن يطعمه غنيا بخلاف دم الشكر ثم أعلم أن من جمع بين الحجتين أو العمرتين أو حجة وعمره ورض إحداهما فرضها عليه دم للرفض وهل يلزمه دم آخر للجمع أم لا؟ فالذكر في عامة الكتب أن دم الجمع إنما يلزمه فيما إذا لم يرفض إحداهما أما إذا رفضها فليذكر فيها إلا دم الرض بل المفهوم منها تصرحا وتلويحا عدم لزوم دم الجمع ووقع في البحر أنه إذا جمع بين الحجتين أو العمرتين ثم أرفض إحداهما لزمه دم الرض ودم آخر للجمع بين إحداى العمره وفي وجوب الدم بسبب الجمع بين إحداى الجمع وروايتان أحدهما الوجوب انتهى وتبعه أبو النجاشي في منسكه فقال فيما إذا جمع بين الحجتين أو العمرتين يلزمه رفض إحداهما ودمان للرفض والجمع

(باب في فسخ إحرام الحج والعمره)

أى غيرهما (لا يجوز ولا يصح) تأكيد ويان (فسخ إحرام الحج إلى العمره عند الثلاثة) أى عندنا وعند مالك والشافعي (خلافا لأحمد) حيث ذهب إلى ظاهر الحديث حيث قال سراقه ألعائن هذا أم لا يد قال لا بد، وغيره ذهبوا إلى أنه كان ذلك من خاصة تلك السنة لأن المقصود منه كان صرفهم عن سنن الجاهلية وتمكين جواز العمره في أشهر الحج في نفوسهم حيث كانوا يقولون إن العمره في أشهر الحج من أجز الفجور ويدل عليه ما روى عن بلال بن الحارث أنه قال قلت يا رسول الله فسخ الحج لما غاة أركن بعدنا قال لكم خاصة والجواب عن الحديث الأول أن المشار إليه بهذا هو الإتيان بالعمره في أشهر الحج لافسخ الحج بالعمره وهو أن يفسخ نية الحج بعد ما أحرم به ويقطع أفعاله ويجعل إحرامه وأفعاله للعمره وكذا لا يجوز فسخ العمره بجمعها حجاً عند الثلاثة) أى من الأئمة (أو الأربعة) أى بينهم بناء على أن المسئلة فيها وروايتان عن الإمام أحمد وانه أعلم

(باب الجنائيات)^(١)

أى إلى ارتكاب المخطورات الشاملة للمفسدات وترك الواجبات (المحرمة) أى جنى عدا بغير يجب عليه الجزاء) أى جزاء فعله وهو الكفارة (والاثم) أى وتدارك اثمه هو التوبة عن المصيبة (وإن جنى بغير عمد) أى بخطأ

(١) قوله كالتمتع: يجب تقييده بما إذا لم يسق الهدى وحل من إحرامه وإلا فعليه جزاء آن وكان الأول أن يقول كاللقد قاتل اه حيا وانه أعلم

(٢) (باب الجنائيات) لما فرغ من ذكر أقسام المحرمين وأحكامهم شرع في بيان عوارضهم باعتبار الإحرام والمحرم من الجنائيات والقوات والإحصاء وقدم الجنائيات لأن الأداء القاصر أفضل من الدم وجمعها باعتبار أنواعها وهى في اللغة ما تنجيه من شر أى تحذره تسمية بالمصدر من جنى عليه جنایة وهو عام إلا أنه خص بما يحرم من الفعل وأصلها من جنى الثمر وهو أخذه من الشجر وفي الشرع اسم لفعل محرم شرعا سواء حل بمال أو نفس إلا أن الفقهاء خصوا لفظ الجنائة بالفعل في النفوس والأطراف وخصوها في المال بدم النصب والمراد من الجنائة هنا أى في باب الحج معنى خاص منه وهو ما يكون حرمة بسبب الإحرام أو الحرم وحاصل الأول سبعة نطقها العلامة الشيخ قطب الدين عليه رحمة الله القوى المتين بقوله محرم الإحرام يأمر يدرى إزالة الشعر وقص الظفر واللبس والوطء مع الدواحي والطيب والدهن وحيد السر

اه زاد في البحر ثامنا وهو ترك واجب من واجبات الحج فلو قال: محرم الإحرام ترك واجب: كان أحسن وحاصل الثاني التعرض لصيد الحرم وشجره قال في البحر ونزع بقوله بسبب الخ ذكر اجماع بحضرة النساء لأنه منهى عنه مطلقا فلا يوجب الدم وقال العلامة السيد أحمد الطحطاوى رحمه الله وفيه أن ذكره إنما نهى عنه مطلقا بحضرة من لا يجوز قربانه أما مع الخلط فلا يمنع منه إلا الحرم وهو داخل فيما تكون حرمة بسبب الإحرام وإن

أو نسيان أو كره أو جهل فيما لم يجب عليه (أو يندر فقله الجزاء دون الآثم) فالصواب أن يقول فلا بد من الجزاء على كل حال والتوبة في بعض الأنفال (ولا بد من التوبة على كل حال) فيه أنه لا يجب التوبة إذا كانت بغير أو بغير قصد والمقصود أنه إذا جنى عبدا بلا عذر ثم كفر فلا يتوهم أنه لا يتوجه عليه الآثم ولا يجب عليه التوبة فقد ذكر ابن جماعة عن الآثمة الأرمية أنه إذا ارتكب محظور الإحرام عامدا بآثم ولا يخرج من القدية والعزم عليها عن كونه عاصيا قال النووي وربما ارتكب بعض العامة شيئا من هذه المحرمات وقال أنا أفتدى متوهما أنه بالتزام القدية يتخلص من وبال المصيبة وذلك خطأ صريح وجهل قبيح فانه يحرم عليه الفعل فإذا خالف آثم ولزمته القدية وليست القدية مبيحة للأقدام على فعل المحرم وجهالة هذا الفعل بجهالة من يقول أنا أشرب الخمر وأزني والحديث يظهر في ومن فعل شيئا مما يحكم بتحريمه فقد أخرج حجه عن أن يكون مبرورا انتهى وقد صرح أصحابنا بمثل هذا في الحدود فقالوا إن الحد لا يكون طهارة من الذنب ولا يعمل في سقوط الآثم بل لا بد من التوبة فان تاب كان الحد طهارة له سقطت عنه العقوبة الأخروية بالإجماع والا فلا لكن قال صاحب الملتقط في باب الأيمان إن الكفارة ترفع الآثم وإن لم توجد منه التوبة من تلك الجنابة انتهى ويؤيده ما ذكره الشيخ نجم الدين النسفي في تفسيره التيسير عند قوله تعالى فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم أي اصطاد بعد هذا الابتداء (١) قيل هو العذاب في الآخرة مع الكفارة في الدنيا إذا لم يقب منه فإنها لا ترفع الذنب عن المصر انتهى وهذا تفصيل حسن (٢) وتقييد مستحسن يجمع به بين الأدلة والروايات والله أعلم بمقائق الحالات (ثم لافرق في وجوب الجزاء فيما إذا جنى عامدا أو خاطئا (٣) أي عطلنا (مبتدأ أو عائدا) خلافا لمن قال في العائد للصيد إن له العذاب الآثم فقط (٤) دون الجزاء (ذا كرا) أي متذكرا لأحرامه (أو ناسيا عالما أو جاهلا) أي بالمسئلة (طائما أو مكرها) أي بفعله (نائما أو منتبها) أي عند مباشرته (سكران أو صاحيا) أي حال عمله أو تركه (مضى عليه أو مفقاه مذكورا أو غيره موسرا أو معسرا) أي غنيا أو فقيرا (بمباشرة) أي جنى بمباشرة نفسه (أو بمباشرة غيره به بأمره) أي حال كون مباشرة غيره بأمره (أو بغيره) أي بغير أمره (ففي هذه الصور أجمعها يجب الجزاء) أي بلا خلاف عند أئمتنا (وهذا) أي الذي ذكرناه (هو الأصل) أي القاعدة الكلية (عندنا) أي خلافاً لنيرنا في بعض الصور السابقة (لا يتغير) أي هذا الأصل (غالباً) ولعله أشار إلى ما ساقى من أنه إذا طيب محرم محرماً لآثمه على الفاعل ويجب الجزاء على المقول (فاحفظه) أي هذا الأصل فانه كثير النفع في هذا الفصل (ثم الجنابات) أي المحظورات على المحرم (باعتبار جنسها) أي المتولفة (على أنواع) أي مختلفة (٥) (فقد كرر كل نوع على حدة) أي حكم كل واحد بانفراده ليعرف تفاسيها بعد معرفة إجمالها

كان لا يجب عليه شيء والله أعلم فأفاده الشيخ عبد الحق وهو مأخوذ من رد المحتار (١) قوله أي اصطاد بعد هذا الابتداء : هكذا قلته عنه في رد المحتار قال بعض الأفاضل في هامشه لعل الصواب إبداله بالابتلاء لأنه المقتضى ذكره في الآية وليس للابتداء فيها ذكر أصلاً تأمل اه وقال العلامة الرافعي لعله الابتلاء كما يفيد صدر الآية اه (٢) قوله وهذا تفصيل حسن التبع : أي فيحمل ما في الملتقط على غير المصر وما في غيره على المصر وقد ذكر هذا التوفيق العلامة نوح في حاشية الدرر اه رد المحتار (٣) قوله عامدا أو خاطئا : قال قرآن دل على وجوب الجزاء على العائد وعلى آثمه بقوله لينوق وبال أمره وجاءت السنة من أحكام النبي صلى الله عليه وسلم بوجوب الجزاء في الخطأ كما دل عليه الكتاب في العمد وأيضاً قتل الصيد لإتلاف والإتلاف مضمون في العمد والنسيان لكن العائد آثم والمخطئ غير ملوم اه جاب (٤) قوله خلافاً لمن قال في العائد للصيد إن له العذاب الآثم فقط : قاله ابن عباس رضي الله عنهما فإن مذهبه أن العائد لقتل الصيد لا جزاء عليه ويقال له اذهب يتقم الله منك واستبدل بقوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه حيث ذكر الانتقام وسكت عن الجزاء وأجيب بأنه استفاد بالطريق الأولى اه جاب (٥) قوله على أنواع أي مختلفة أي سبعة اه

في ضمن فصولها (النوع الأول في حكم اللبس إذا لبس المحرم) أي بالحج والعمرة أو بهما ^(١) (المحيط) ^(٢) أي الملبوس المحمول على قدر البدن أو قدر عضو منه بحيث يحيط به سواء كان بجماعة أو نسج أو لوصق أو غير ذلك وكذا حكم تغطية بعض الأعضاء بالخط أو غيره (على الوجه المتأد) أي بأن لا يحتاج في حفظه إلى تكلف عند الاشتغال بالعمل وضده أن يحتاج إليه بأن يجعل ذيل قميصه مثلاً أعلى وجبهه أسفل (فصله الجواهر) أي الآتي تفصيله (وتفسيره) أي تعريف المحيط المحظور على ما في الفتح (أن يحصل بواسطة الحياطة احتمال على البدن) أي بوضعه وصنعه (واستمسك) أي بنفسه من غير إمساكه (فأيهما) أي من الاحتمال والامتسك (اتقيا اتقيا لابس المحيط) أي لاتقاء الكل باتقاء البعض وفيه أنه يرد على البلاد المشتغل بالوصق فإنه ليس فيه خياطة مع أنه عد من المحيط اللهم إلا أن يراد بالحياطة انضمام بعض الأجزاء ببعضها فيصلح أن يكون لفزاً بأن يقال ماثوب يحرم لبس للمحرم مع أنه ليس بمخيط اختافاً؟ (فاذا لبس مخيطاً) أي على الوجه المتأد (يوماً كاملاً) أي نهراً شرعياً وهو من الصباح إلى الغروب (أولية كاملة فله دم ^(٣)) أي اتقاء والظاهر أن ^(١) المراد مقدار أحدهما فيفيدان من لبس من نصف النهار إلى نصف الليل من غير انفصال وكذا في عكسه لومه دم كإشعار إليه قوله (وفي أقل من يوم) أي مقدار نهار ولو ينقص ساعة (أولية صدقة ^(٤)) وهي نصف صاع من بر (وكذا لو لبس ساعة)

(١) قوله إذا لبس المحرم بالحج أو العمرة أو بهما الخ: أطلق اللبس فشملاً ما إذا أحدث اللبس بعد الإجماع أو أحرم وهو لا يلبس قدام على ذلك بخلاف اتقاءه بعد الإجماع بالطيب السابق عليه قبله للنص ولولاه لأوجبه فيه أيضاً كذا أفاده في البحر الرائق اهـ شيخ عبد الحق (٢) قوله المحيط: قال الشيخ حنيف الدين في شرحه هو بالهاء المهملة أو المسجمة والأول أشبه اهـ كلامه أقول وعلى الأول قللم فيه مضومة لأنه اسم فاعل من الإحاطة وعلى الثاني فهي مفتوحة اهـ حجاب (٣) قوله فله دم الخ: لما علم أن كمال العقوبة بكمال الجنابة وهو بكمال الارتفاق وهو بالدوام لأن المقصود من كل منهما دفع الحر والبرد واليوم يشتمل عليهما فوجب الدم والجنابة قاصرة فبإدونه فوجب الصدقة قال في البحر الرائق وقال الشافعي يجب الدم بنفس اللبس لأنه محظور لإحرامه عني كذا في الجلباب (٤) قوله والظاهر الخ: قال الشيخ حنيف الدين المرشدي ولم أر ذلك لغيره فيما اطلعت عليه من المناسك وغيرها اهـ حجاب أقول قد نقل كلام الفارح العلامة ابن عابدين في المختار وسكت عليه والظاهر أنه موافق على ذلك لكن قال العلامة مطهر سنبل في ضياء الأبصار عند قول صاحب الدرر يوماً كاملاً أولية كاملة مانصة قال الملا علي والظاهر أن المراد مقدار أحدهما فيفيد أن من لبس من نصف النهار إلى نصف الليل من غير انفصال كذا في عكسه لومه دم اهـ قلت للمتنصوف في أكثر كتب المتقدمين ذكر اليوم فقط وفي فتح القدير وقوله في وجه التقدير يوم لأنه يلبس فيه ثم يزعم عادة فيد أنه لا يقتصر على اليوم بل لابس الليلة الكاملة قال يوم في الجزء الجريان المعنى المذكور فيه ونص عليه في الأمر وغيره قلت نص عليه أيضاً في المحيط إرضوى وعمل في المتوسط لوجب الدم بلبس اليوم الكامل بأن اللبس إنما يتم جنابة لابس مقصود واللبس المقصود في الناس يكون عادة في يوم كامل فإن أصبح بلبس الثياب ثم لا ينزعها إلى الليل فإذا لبس في هذه المدة تكاملت الجنابة بامتناع مقصود فتكفيه صدقة اهـ وفي البدائع أن اللبس أقل من يوم ارتفاق ناقص لأن المقصود دفع الحر والبرد وذلك باللبس في كل اليوم ولهذا اتخذ الناس في العادة للهار لباساً ولليل لباساً ولا يزعمون لباس النهار إلا في الليل فكان اللبس في بعض اليوم ارتفاقاً قاصراً فيوجب كفارة قاصرة وهي الصدقة كتص ظفر واحد اهـ فقتضى ما ذكره عدم اعتبار المقدار ووجوب صدقتين فيما ذكره الملا ولا يظهر وجه ما ذكره إلا على ما روى عن محمد من اعتبار قسطين الدم فتأمل اهـ (٥) قوله وفي أقل من يوم أولية صدقة: قال العلامة العفيف في شرح منسكه بئ أن يقال لو أن شخصاً أحرم بنفسه وهو لا لبس المحيط وأدى ذلك النسك بتامه في أقل من يوم وحل منه ماذا يلزمه بجنابة اللبس في ذلك النسك لم أر في المسئلة نصاً صريحاً ومتنزه ما قاله من أن الارتفاق الكامل لا يحصل إلا بلبس يوم كامل أولية

أى نجومية (١) وهى جزء من أجزاء اثني عشر حالة اعتدال الليل والنهار (قصدية) أى معروفة القدر (وفى أقل من ساعة) أى عرفة لا لغوية لأنها أقل ما يطلق عليه الزمان (قصة) بالثقاف المفتوحة والصاد المهمة وتضم ما حل كلك على مافى القاموس وأما التبعة بالمجعة فهو ما قبضت عليه من شئ. وليس يناسب المقام (من بر) يضم موحدة من حنطة أو قبضتين من شعير هذا وعن أبى يوسف فى أكثر من نصف يوم أولية دم إقامة للأكثر مقام الكل وهو قول أبى حنيفة وألا ثم رجع عنه على ما ذكره فى البحر وهذا يؤيد ما قدمناه من اعتبار المقدار وكذا ما روى عن محمد بن أبى نعيم فى بعض اليوم قسطة من الدم حتى لو لبس يوما الإساعة فقلبه من قيمة الدم بمقدار ما لبسه عنده وأما ما ذكره رشيد الدين عن أبى يوسف أنه إذا لبس قليلا أو كثيرا فقلبه دم فغريب جدا (ولو لبسه) أى الخيط (أياما) أى من غير نزوع وأداء جزاء (فقلبه دم واحد) أى إذا كان لبسه بعذر أو بغير عذر بخلاف ما إذا كان بعضه بعذر وبعضه بغير عذر فإنه يتعدد الجزاء فيلزمه دم غير فى الأول ويحتم فى الثانى (فان أراق) أى الدم (لذلك) أى لأجل ذلك اللبس (ثم تركه عليه يوما آخر فقلبه دم آخر) أى لجناية ثانية بعد كفارته للجناية الأولى وهذا بالاتفاق وكذا إذا خلعه وأراق ثم لبسه بعده بلا خلاف (ولو لبس) أى قيصا مثلا (يوما مثلا) أى أو ليلا أو مقدار أحدهما متصلا (ثم نزع) أى خلعه (ثم لبسه ثم تركه) أى ترك لبسه (فإن كان نزع على عزم الترك) أى بأن لا يريد لبسه أو بدله فى حال إحرامه (فقلبه كفارة

كاملة أن تلزمه صدقة اللهم إلا أن يوجد نص صريح بخلاف ذلك فليكن المعمول وانه أعلم فان قلت التجرد عن لبس الخيط فى النسك مطلقا واجب سواء طال زمن إحرامه أم قصر وتقدير اللبس باليوم واليلة لا باعتبار كمال الارتفاق إنما هو إذا طال زمن إحرامه أما إذا قصر وذلك بأن أدى نسكه فى أقل من يوم أو ليلة وحل منه فالذى يظهر أنه حصل له فى نسكه هذا ارتفاق كامل وحيتذ يكون تاركا لواجب من واجبات إحرامه فينبى أن يجب عليه موجه وهو الدم قلت هذا كلام لا شك فى قياسه ولكن مع ذلك يحتاج إلى نقل صريح فى ذلك وانه أعلم بما هنالك اه كلام العفيف ورأيت فى كتابى تليذه الفاضل عبد الله افندى عتاق سؤالا فى ذلك تردد فى جوابه بين وجوب الصدقة أو الدم كما وقع لشيخه لكنه مال فى آخر كلامه إلى الدم وانه أعلم اه حباب ونقل العلامة ابن عابدين فى رد المحتار نحو ذلك عن بعض شراح المناسك وكذلك فى حواشى البحر الرائق قال العلامة طاهر سنبل بعد ما نقل عبارة العفيف المذكور مانصه قلت وهو كلام حسن إلا أن آخره يوم أن كل واجب يجب بتركه دم وقد ذكرنا فيما مر أن ماوجب الجزاء فيه فهو واجب سواء كان الواجب فيه دما أو صدقة نصف صاع من بر أو أقل من ذلك وما ذكره يتصور فيمن أحرم بممرة من نحو التعميم وميل الخاطر هنال إلى وجوب الدم عليه لحصول الارتفاق الكامل له فى جميع نسكه كما ذكرناه وتعليل المبسوط الذى أسلفناه قد يشير إليه حيث ذكر أن تكامل الجناية يكون بالاستمتاع بالمقصود ولا ريب أن اللبس فى جميع أزمان الاحرام استمتاع مقصود عادة وارتفاق كامل اه أقول ويتصور ذلك فى الحج كن وقف بعرفة ليلا محرما لا يلبس ومضى عليه أقل من ليلة بل يتصور أن ينتهى نسك الحج فى نحو ساعتين الآن مع وجود السيارات (١) قوله وكذا لو لبس أى نجومية: قال الشيخ حنيف الدين المرشدى فى شرح قول المتن ساعة هى القطعة من الزمن عند الفقهاء من ليل أو نهار كما علمتة أنقلا كما بقوله أهل المقات وبه فسر الشارح الساعة المذكورة ولا شك فى مخالفتها لما ذكره الفقهاء اه حباب وقال فى رد المحتار عند قول البر وفى الأقل صدقة أى نصف صاع من بر وشمل الأقل الساعة الواحدة أى الفلكية وما فى دونها خلافا لما فى خزنة الأكل أنه فى ساعة نصف صاع وفى أقل من ساعة قبصة من بر اه بحر ومضى فى الباب على مافى الخزنة وأقره شارحه واعترض بمخالفتها لما ذكره الفقهاء اه قال العلامة طاهر سنبل بعد نقله عبارة البحر الرائق المذكور لكن ذكر الإمام أبى العباس النافى فى الروضة نحو مافى الخزنة فهو مقيد لما فى المتن فلذا مشى عليه أهل المناسك كالفارسي والملا رحمة الله وغيرهما وبما ذكرناه يتدفق مافى البحر اه ونقل نحوه العلامة الرافعى عن السننى

أخرى) أى البسه ثانياً (ولاً لا^(١)) أى وإن لم ينزعه على عزم الترك بل نزعه على قصد أن يلبسه ثانياً أو خلعه ليلبس بدله (لا) أى لا يلزمه كفارة أخرى لتداخل لبسه وجعلهما لباساً واحداً حكماً فإن الترك مع عزم الفصل كالوجود (ولو جمع اللباس^(٢)) أى أنواعه (كله مما) أى فى مجلس واحد^(٣) (من قبض وقبأ وعبامة وقلنسوة وسراويل وخف) يان مجلس اللباس (وليس) أى دأوم على لبس جميعها (يوماً أو أياماً) أى ولم ينزعها أو نزعه ليلاً للثوم ويعاد لبسها نهاراً ويلبسها ليلاً للبرد وينزعها نهاراً (فعلية دم واحد) مالم يزم على الترك عند الخلع فإن عزم على الترك عند نزعه ثم لبسه تعدد الأجزاء إن كفر للأول بالاتفاق وإن لم يكفر له فتعددهما دمان وعند محمد دم واحد قال فى الفتح موافقاً لما فى البدائع (وهذا) أى ما ذكرنا من اتحاد الأجزاء على لبس الخيط محله (إذا اتحد سبب اللبس فإن تعدد السبب كما إذا اضطر إلى لبس ثوب فلبس ثوبين فإن لبسهما على موضع الضرورة) أى بينهما (نحو أن يحتاج إلى قبض) أى مثلاً (فلبس قبضين أو قبضاً ورجة أو يحتاج إلى قلنسوة فلبسها مع العمامة فعلية كفارة واحدة) لأن محل الجنابة متحد فلا نظر إلى الفعل المتعدد (يتخير فيها) لوقوع أصل الجنابة للضرورة ما صرح به فى المحيط وكذا إذا لبسهما على موضعين للضرورة هما فى مجلس واحد بأن لبس عمامة وخفا بعد فرغهما فعلية كفارة واحدة وهى كفارة الضرورة لأن اللبس على وجه واحد فيجب كفارة واحدة (وإن لبسهما على موضعين مختلفين موضع الضرورة وغير الضرورة كما إذا اضطر إلى لبس العمامة فلبسها مع القميص مثلاً أو لبس قبضاً للضرورة وخفين من غير ضرورة فعلية كفارتان كفارة الضرورة يتخير فيها وكفارة الاختيار) أى غير حالة الاعتذار (لا يتخير فيها) أى بل يتعمد الكفارة عنها انتهى وخالفهما الطرابلسى حيث قال ولو لبس قبضاً للضرورة وخفين من غير ضرورة فعلية دم وفدية كذا ذكره فى الكيف على سبيل الاعتراض ويمكن دفعه بأن قال مراده الدم المتختم لغير الضرورة والفدية المخيرة فى الضرورة وفى الكرماتى ولو لبس قبضاً للضرورة فلما مضى بعض اليوم لبس قبضاً آخر وليس قلنسوة لغير ضرورة حتى مضى اليوم فعلية فى لبس القميص كفارة واحدة كفارة الاضطرار وفى لبس القلنسوة كفارة أخرى غير الاضطرار لأن هذا اللبس غير اللبس الأول أى لاختلاف الوصفين كونها بسنر وبغيره فكانا كشيتين متباينين سواء فى مجلس أو مجلسين انتهى وهذا الحكم فى الخلق بأن خلق بعض أعضائه لعذر وبعضها لغير عذر ولو فى مجلس تعدد الأجزاء وهكذا فى الطيب والله أعلم (ولو كان به حى غيب) بكسر الغين المعجمة وتشديد الموحدة أى بأن تأتى يوماً بعد يوم ونحو ذلك (لمجلس لبس الخيط يوماً) أى للاحتياج إليه (وينزع يوماً) للاستثناء عنه لما دامت الحى

(١) قوله وإلا: كلام المائتين يشمل ما إذا نزعه على قصد العود أو نزعه من غيرنية عود ولا ترك فقههما لا يتعدد الأجزاء ويدل عليه كلام البحر حيث قال فالخاص أن اللبس شيء واحد ما لم يتركه ويمزم على الترك اه فكان الأولى للشراح حذف قوله بل نزعه الى آخره اه حباب (٢) قوله ولو جمع اللباس كله الى قوله فعلية دم واحد: عللوا ذلك بأن الجنابة واحدة وهو يفيد أن تغيط الرأس والوجه من جملة الخيط قال العلامة ابن نجوم وهو التحقيق وتعبه فى التهر فارجع اليه إن شئت اه حباب قال فى منحة الخالق فى التهر التحقيق أن بين لبس الخيط والتنظية عموماً وخصوصاً مطلقاً فاجتماعاً فى التنظية فى نحو الواقية المخيطة وتفرّد التنظية بوضع نحو الشاش ما ليس بخيطاً على رأسه وهذا كافى فى صحة التناير اه (٣) قوله أى فى مجلس واحد: قال فى رد المحتار عند قول صاحب الدر ولو جمع ما يلبس ما منه ما لفتة على قوله أو لبس خيطاً أى لو جمع اللباس من قبض وقبأ وعبامة وقلنسوة وسراويل وخف ولبس يوماً فعلية دم واحد إن اتحد السبب كما فى الباباى أن كان لبس الكل للضرورة أو لغيرها فلو اضطر للبس تعدد الدم كما يأتى وظاهر ما ذكرناه لا يلزم لبس الكل فى مجلس واحد خلافاً لما يقيد به القارى بل يكفى جمعها فى يوم واحد ويدل عليه قوله فى الباباى يتحد الأجزاء مع تعدد اللبس بأمر من اتحاد السبب وعدم العزم على الترك عند النزوع وجمع اللباس كله فى مجلس أو يوم اه أى مع اتحاد السبب كما علت أو لم لبس البعض فى يوم والبعض فى يوم آخر فتعدد الأجزاء وإن اتحد السبب اه

تأخذه فاللبس متحد وعليه كفارة واحدة وإن زالت هذه وحدثت أخرى اختلف حكم اللبس فتعدهما كفارتان كفر للأول وأولا وعنده كفارة واحدة إن لم يكفر وإن كفر فكفارة أخرى على ما في البدائع وغيره (أو حصره عند) أي في حصن ونحوه (فاحتاج إلى اللبس للقتال أياما) أي مثلا (يلبسها إذا خرج عليه) أي على العدو أو بعكسه (ويزعمها إذا رجع) أي هو أو عدوه (أو لم يزعم أصلا) أي ولورجح العدو (أو لم يرجع) أي العدو (ولكن يلبس في وقت ويزع في وقت) أي والعلة قائمة بأن لم يذهب هذا العدو فان ذهب وجاء عدو غيره لزمه كفارة أخرى (أو كان به) أي وقع بالمحرم (ضرورة أخرى) أي غير ضرورة الإحصار (لأجلها يلبس في النهار) أي للاحتياج إليه (ويزع في الليل للاستئناس عنه أو فعل بالعكس) أي بأن لبس في الليل وززع في النهار (لبرد أو غيره) من الضرورات (أو لم يزعم ولو مع الاستئناس عنه والعلة لازمة) جملة حالية مفيدة أن بقاء العلة قامت مقام الضرورة الدائمة (فأدام العذر) أي موجودا حقيقة وحكما (فاللبس متحد في جميع ذلك) أي في جميع ما ذكر من الصور (وعليه كفارة واحدة) أي للتداخل (يتخير فيها) أي لا يرتكبه معذورا (فإن زال العذر الفلاني لأجله لبس) أي بالكلية (يقين) أي زال يقين (فزع) أو لم يزعم وحدث عذر آخر) أي فلبس (أو لم يحدث عذر ولكن دام على اللبس) أي بلا عذر (فعليه كفارة أخرى إلا إذا كان على شك من زوال العذر فاستمر) أي على لبسه (فعليه كفارة واحدة ما لم يتيقن زواله) وهذا كله توضيح قد علم نيانه من قيده الزوال السابق يقين والأصل في جنس هذه المسائل أنه ينظر إلى اتحاد الجهة واختلافها لا إلى صورة اللبس لكن هنا دقيقة وهي أنه إذا كان بقاء العذر حكما وزواله حقيقيا فالظاهر أنه يجب عليه زوعه لا يكون عاصيا وإن سقط عنه الكفارة في هذه الصورة لبقاء العلة في الجملة ولزواله ليسان بمرافعه دم وفي أقله صدقة ولو أني القياد أي ونحوه كالعلماء (على منكيه وزعمه بمرافعه دم) أي اتفاقا (وإن لم يدخل يديه في شيء) كما صرح به في النهاية وشمس الأئمة والاسيحاوي والبدائع لأن الزعم منزلة الإدخال ولذا قال (وكذا لو لم يزره ولكن أدخل يديه في شيء) وكذا إذا أدخل إحدى يديه في شيء ولو لم يزره لأنه بمنزلة الزوال الواحد ولأنه يصدق عليه حيث ذكر تعريف المحيط على ما سبق ويؤيده ما في بعض النسخ من أفراد الضميرين (ولو ألقاه) أي على منكيه (ولو يزر ولم يدخل يديه في شيء فلا شيء عليه) أي من أجزاء (سوى الكراهة) استثناء منقطع أي لكن الكراهة ثابتة لخالفته السنة ولا يبعد أن يكون الاستثناء متصلا أي لا شيء عليه من الأحكام إلا الكراهة وهذا عندهم خلافا لفرق حيث قال عليه دم (ولو لم يجد سوى سروال فلبسه من غير فتق) أي شق ولم يلبس على هيئة الاتزار (فعليه دم) أي في المشهور من الرايات خلافا للرازي حيث قال يجوز له لبس السراويل من غير فتق عند عدم الإزار وهذا بظاهره يقتضي جواز لبس السراويل عند عدم الإزار بلا لزوم شيء وإلا كانت قوله كقول الجمهور كما توهمه بعض الطلبة وتفقه به ولكنه ليس بلازم لأنه قد يجوز ارتكاب المخطور الضرورة مع وجوب الكفارة وكالحلق للأذى وليس المحيط للعذر فكنا قول الرازي بالجواز لا يلزم منه القول بعدم وجوب الكفارة وقد صرح الطحاوي في الآثار بإباحة ذلك مع وجوب الكفارة فقال بعد ما روى حديث من لم يجد الثعلين فلبس الخفين ومن لم يجد إزارا فلبس سراويل فذهب إلى هذه الآثار قوم فقالوا من لم يجدهما لبسهما ولا شيء عليه وغالتهن في ذلك آخرون فقالوا أما ما ذكرتموه من لبس المحرم الخفين والسراويل على حال الضرورة فتحن نقول ذلك ونبيح له لبسه للضرورة التي هي به ولكن نوجب عليه مع ذلك الكفارة وليس فيها رويتموه نفي لوجوب الكفارة ولا فيه ولا في قولنا خلاف شيء من ذلك لأننا لم نقل لا يلبس الخفين إذا لم يجد الثعلين ولا السراويل إذا لم يجد الإزار ولو قلنا ذلك دنا مخالفين لهذا الحديث ولكن قد أعجزنا له لباس كما أباح النبي صلى الله عليه وسلم ثم أوجبتنا عليه مع ذلك الكفارة بالذات القائمة الموجبة لذلك ثم قال هذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف وعبد ربههم الله تعالى انتهى ما ذكره المصنف في الكبير عنه وقد زاد الطحاوي حديث ابن عمر مرفوعا من لم يجد ثعلين فلبس خفين وليشققهما من عند الكعبين فهذا فيه دلالة صريحة على أن السراويل إن كان وسيعا يجب عليه أن يشقه ويلبسه على هيئة الإزار فإن لبسه من غير شقه فعليه دم بحكم وأما إن كان ضيقا فلبسه يكون معذورا ويجب عليه فدية يتخير

فيها ولعل كلام الرازي محمول عليه والحاصل أن قول المصنف عليه دم فيه تفصيل كما ذكرناه وكذا قوله (غير أنه يجوز له لبسه) ليس على إطلاقه بل إنما يجوز لبسه إذا لم يمكن شقه وللبسه إزارا كما يشير إليه قوله (بخلاف القميص فإنه لا يجوز لبسه) أي من غير الفتق والأتزار إلا إذا كان هناك عذر آخر من الأعذار (ولو عصب شيئا من جسده سوى الرأس والوجه فلا شيء عليه) أي من الجزء (ويكره إن كان) أي تعصيه (بغير عذر) أي تركه الستوبغني استثناء الكفين أيضا لما تقدم من أنه ممنوع من لبس القفازين وهذا كله في حق الرجل ولذا قال (ولا يجب على المرأة لبس الخيط شيء) أي لا من اللحم ولا من الصدقة ثم الخيط من حيث هو مباح لها وأما بالنسبة إلى المصبرغ بورس أو زعفران فإنها فيه كالرجل من لودم اللحم إلا أن المصبرغ إذا كان غيطا ينبغي أن يجب دمان على الرجل دم للمخيط ودم للطيب وعلى المرأة دم واحد للطيب فقط في الناية إن لبس ثوبا مصبرغا زعفران أو عصفر مشعا يوما أو أكثر فعليه دم وفي أقل من يوم صدقة ولو كان غيطا ينبغي أن يكون عليه دمان لبس الخيط واستعمال الطيب كما لو لبس رأسه بالحناء انتهى وهو جلي كما لا يخفى (نتية) أي هذا تنبيه أي منه للنية على إيضاح ماسبق مما أجل فيه (قد يتعد الجزء) أي كفارة المحذور (في لبس واحد بأمور) أي خمسة (الأول التكفير بين البسين بأن لبس ثم كفر ودام على لبسه ولم يزع) عطف تفسير وكذا إذا نزع وكفر ثم لبس (والثاني تعدد السبب) أي بأن لبس في موضعين أحدهما لعذر والآخر لغير عذر أو لعذر آخر سواء يكون على وجه الاستمرار أو الانفصال بينهما بالقطع والاسترجاع (والثالث الاستمرار على اللبس بعد زوال العذر) وهو داخل فيما سبق من تعدد السبب وكذا قوله (والرابع حدوث عذر آخر) مثله ما تقدم فتدبر (والخامس لبس الخيط المصبرغ بطيب) أي كورس وزعفران وعصفر (الرجل) وخس به لأن التمدد بالنسبة إليه وأما بالاضافة إلى المرأة فلا تعدد بل جنابة واحدة وهذا إذا لبسه على الوجه المعتاد وإلا فعليه جنابة واحدة أيضا (ويتحد الجزء) أي وقد تعدد الكفارة عكس ماسبق (مع تعدد اللبس بأمور) أي ثلاثة (منها اتحاد السبب) بأن لبس في موضعين من الجسد كليهما بعذر أو كليهما بغير عذر (وعلم العزم على الترك عند النزاع) أي إذا كان السبب متحدا (وجمع اللباس كله في مجلس أو يوم) مع اتحاد السبب وأعلم أنه ذكر بعضهم ما يفيدان اليوم في اتحاد الجزء في حكم اللبس بالمجلس في غيره من الطيب والحق والقص والجماع كما سيأتي لأنه ذكر الفارسي والطرابلسي أنه إن لبس الثياب كلها مما وليس خفين فعليه دم واحد وإن لبس قيصا بعض يومه ثم لبس في يومه سراويل ثم لبس خفين وقلنسوة فعليه كفارة واحدة عقيد باليوم لا بالمجلس وفي الكرمانى ولو جمع اللباس كله في يوم واحد فعليه دم واحد لوقوعه على جهة واحدة وسبب واحد فصار بجنابة واحدة ومثله ما ذكره بعضهم في حلق الرأس إذا حلقه في أربع مجالس عليه دم واحد وقيل عليه أربع دماء وقد صرح في منية الناسك بتعدد الجزء في تعدد الأيام حيث قال وإن لبس البعامة يوما ثم لبس القميص يوما آخر ثم الخفين يوما آخر ثم السراويل يوما آخر فعليه لكل لبس دم، وذكر الفارسي عن الخيط ولو أخر روى الجار كلها إلى اليوم الأربع رماها عن التأليف وعليه دم واحد عند أبي حنيفة لأن الجنائيات اجتمعت من جنس واحد فيعتقل بها كفارة واحدة كما لو لبس قيصا وسراويل وبقا انتهى فأمل فإنه لا يخفى عليك الفرق بين القضيتين من أن المشبه به محتمل أن يكون محمولا على مجلس واحد ويوم واحد وأن يكون مختلفا في ذلك وهذا هو المحيط إذا اضطر إلى تعطيل رأسه فلبس قلنسوة ولف عمامة يلزمه كفارة واحدة ولو وضع قيصا على رأسه وقلنسوة يلزمه الضرورة فدية يتخير فيها بلبس القلنسوة ويلزمه دم القميص لأنه لا حاجة للرأس إلى القميص بخلاف القلنسوة والبعامة هكذا ذكره الفارسي والطرابلسي وهو غريب مخالف للأصول والفروع لأن الموجب هو التعطيل وقد حصلت بواحد منها ولا يتعد الجزء بتعدد اللباس في موضع واحد سواء كان لعذر أم لا اللهم إلا أن يحمل على أن الضرورة ملجئة إلى قدر قلنسوة غير مستوجبة للرأس بأن يكون ريشه ليس فيه عذر فوضع على رأسه قيصا بحيث غطى رأسه جميعه فإنه حينئذ فيه جزآن بلا شبهة جزء لغير عذر وجزء لمكان الضرورة (وحد القليل كالיום) أي في جميع ما ذكر على ما نص عليه صاحب المحيط والأسرار (فيجب بلبسه ليلة كاملة ثم انتهى) وهذا يدل أيضا

على أن المتبر هو مقدار اليوم لاعتبه الوارد كما قررناه سابقا وبهذا صح قياس الليل على اليوم على ما اعتبره القوم
 (فصل في تغطية الرأس والوجه) أى كليهما أو أحدهما فإن الرجل ممنوع من تغطية الوجه لا غير ثم تغطية الرأس
 حرام على الرجل إجماعا كتغطية وجه المرأة وأما تغطية وجهه فحرام كالمرأة عندنا وبه قال مالك وأحمدى رواية (ولو
 غطى جميع رأسه أو وجهه) أى جميع وجهه (بخط أو غيره يوما وليلة) وكذا مقدار أحدهما (فعلية دم) أى كامل
 بلا خلاف (وفى الأقل من يوم) وكذا من ليلة (صدقة والرابع منهما كالكل) قياسا على مسحهما واعلم أنه إذا ستر
 بعض كل منهما فاشتهر من الرواية عن أبي حنيفة أنه اعتبر الربع فتغطية ربع الرأس يجب عليه ما يجب بأكمله كما ذكر
 فى غير موضع وهو الصحيح على ما قاله غير واحد وعن أبي يوسف أنه يعتبر أكثر الرأس على ما نقل عنه صاحب
 الهداية والكافى والمبسوط وغيرهم ونقله فى المحیط والخيرة والبدائع والكرمانى عن محمد لكن قال الزيلعى وقياس
 قول محمد أن يعتبر الوجوب فيه بحسبه من الدم انتهى وكذا الحكم فى الوجه على ما نص عليه فى المبسوط والوجيز
 وغيرهما وأما ما فى خزنة الأكل وإن غطى ثلث رأسه أو ربه لا شيء عليه بخلاف الحلق فهو شاذ يخالف لكلام
 غيره بل لكلامه أيضا لأنه قال فى موضع آخر وتغطية ربع وجهه أو ربع رأسه يجب عليه ما يجب بأكمله اللهم إلا أن
 يقال أراد بقوله لا شيء عليه أى من الدم لا من الصدقة ويكون بناء على قولها لا على قول الإمام الأعظم وإنه أعلم
 ثم لو غطى رأس محرم أو وجهه وهوناه يوما كاملا فعلى المحرم الذى حصل له الارتفاق دم حتى إن كان لغير عذر
 وإن كان لعذر دم تخيير (ولو عصب من رأسه أو وجهه أقل من الربع) أى يوما أولية (فعلية صدقة) أى اتفاقا (ولو
 حمل على رأسه عما يقصد به التغطية) أى بحسب الآلف والعادة (لزمه الجزاء) أى من الدم والصدقة (وإن كان عما
 لا يقصد به ذلك) أى التغطية (كإجانة) بكسر الهمزة وتشديد الجيم أى مركب (أو عدل) بكسر العين وقد فتحت أى
 أحد شق حل الدابة (أو جواتق) أى خيشر أو خيشة وتقدم ذكره (أو مكتل) بكسر الميم وفتحها أى ما يكتال فيه
 عما يصنع من خوص (أو طاسة) وهى إناء يشرب منه على ما فى القاموس والمعروف أنها ظرف نجاس من نحاس
 أو صفر (أو طست) بسين مهمة وأما بالمعجمة فتجمة^(١) (أو حجر أو مدر أو صفر أو حديد أو زجاج أو خشب ونحوها)
 أى من فضة وذهب وورق مما يغطى كل رأسه أو بعضه (فلا بأس به) لكن تركه أفضل لمخالفة ظاهر السنة (ولا
 شيء عليه)^(٢) أى من الدم والصدقة (ولو غطى رأسه بطين لزمه الجزاء وإن خضبه بالحناء) أى وحصل به التليد (فعلية)
 فديتان^(٣) فدية التغطية وأخرى للتطيب) وكذا إذا لظنه بالصندل بأن يجرمه عما يجرى حره ويرده (وهذا) أى

(١) قوله وأما بالمعجمة فتجمة: ظاهر القاموس أنه لفظة حيث قال الطيب الطرس أبدا من أحد السنين تاء وحكى بالشين المعجمة
 أحباب (٢) قوله ولا شيء عليه: قال القاضى عيسى فى شرحه إذا لم يقصد به التغطية أما إذا قصد به التغطية فلا شبهة فى وجوب
 الجزاء عليه يؤيده قوله ولو غطى رأسه بطين إلى آخره اه كذا فى الحجاب (٣) قوله وإن خضبه بالحناء فعلية فديتان:
 قال الشيخ حنيف الدين المرشى أى لأن الحناء طيب ثم إن دام على ذلك يوما وليلة فعلية دمان وإن قل قدم
 وصدقة فالدم لأجل الطيب لأنه لا يشترط دوام اليوم فيه والصدقة لقصور الجناية بدم الاستمرار عليه يوما كاملا
 أولية كاملة اه وقال فى الشربلية يشكل أى وجوب الفديتين بقولهم إن التغطية بما ليس بمعتاد لا يلزم دم وقد
 ألزموا بالتغطية بالحناء فليتأمل اه أقول يستفاد جوابه بما قدمناه عن شرح القاضى عيسى فتذكر اه حجاب وقال فى رد
 المحتار عند قول التثوير وشرحه أو خضب رأسه بحناء رقيق أما المتليد ففيه دمان مانصه التليد أن يأخذ شيئا من
 الحطيم والآس والصبغ فيجعله فى أصول الشعر ليتليد . بحر . فالمناسب أن يقول أما التثيين قال فى الفتوح فإن كان تثيينا
 فليد الرأس ففيه دمان الطيب والتغطية إن دام يوما وليلة على جميع رأسه أو ربه اه أما لو غطاه أقل من يوم فصدقة
 وهذا فى الرجل أما المرأة فلا تمنع من تغطية أسفار استشكل فى الشربلية الزام الدم بالتغطية بالحناء بقولهم إن التغطية
 بما ليس بمعتاد لا توجد شيئا قلت وقد يجب بأن التغطية بالتليد معتادة لاهل البوادي لدفع الشمس والوسخ عن الشعر اه
 وقال العلامة طاهر منبى عند قول صاحب الدرر أما المتليد ففيه دمان مانصه استشكله فى الشربلية بأن التغطية بما ليس

الحكم بتعدد الجزاء. (إن كان الخناء أى ونحوه من الطيب (جامدا) أى مغطيا (وإن كان مائعا فلا شيء عليه للتغطية) وزاد في الكبير لعدم حصولها وفيه أنه لا يحصل لهذه الزيادة كالاحتجى على أرباب الإفادة فالصواب أن يقال فلا شيء عليه لإجزاء الطيب دون التغطية (ولو لب رأسه) أى من غير طيب (فعلية الجزاء) كما في جوامع الفقه والتلبيد هو أن يأخذ شيئا من الصنع والخطي والآس ويجمعه في أصول الشعر لتليد (وليس للرأفة أن تنقب^(١)) أى تلبس الثقاب وهو البرقع (وتغطى وجهها) أى بأى شيء كان (فإن فعلت) أى ما ذكر من تغطية الوجه (يوما فليها دم وفي الأقل صدقة) كما صرح به في الجوهرة

(فصل في لبس الخفين: إذا لبسها قبل القطع قدم) وفيه أن بعد القطع ما يسمى خفا فالعبارة المحذرة (إن لبسها يوما فليها دم وفي أقل من يوم صدقة) وكذا حكم الليل كله أراؤه (وإن لبسها بعد القطع أسفل من موضع الشراك) وهو الكعب الذي في وسط القدم فلا شيء عليه أى عندنا، وأغرب الطبري والنووي والقرطبي^(٢) لحكا عن أبي حنيفة أنه يجب عليه الفدية إذا لبس الخفين بعد القطع عند عدم التعلين كذا قاله المصنف والصواب عند وجود التعلين لما حكي

باعتدالات توجب دما ونفقه الحلي عنه وأقره ومجاوب عن استحكاله بأن التغطية لا فرق فيها بين المتأد وغيره فقد صرحوا بأنه لو غطاه بطين أو غيره لزمه الجزاء وإنما فرقوا بين المتأد وغيره في الخل فلرحل على رأسها يستاد به التغطية كالتياب كان تغطية وإن كان لا يستاد به التغطية كالإجابة والعلست لم يكن تغطية وينبئ عقيدة بما إذا لم يقصد به التغطية كما قدمناه (١) قوله وليس للمرأة الخ: قال العلامة السيد محمد بن مبرغني ولو سدلكت على وجهها شيئا وجافته أى أبعدته عنه جاز بل ندب أو ووجب كما في الكبير عن النهاية نعم ينبغي إن محضرة الرجال سدلته وإن بيوتهم رفعت ويكره لها أن تلبس البرقع لأنه يمس الوجه فلا يستمر يوما أو ليلة لزم دم وهل لو استمر قدر أحدهما إذا كان متفرقا جمع والذي يفهم من أبواب كثيرة أن حكم المجتمع إذا بلغ ذلك كحككه وقال شيخنا لم أر نصا صريحا في الباب وإن كان أقل من يوم أو ليلة صدقة فلو لبست البرقع عند حضور الرجال ونزعته عند عدمه لا يضر إذا عادت إليه مرة أخرى ويكون الموجب واحدا إلا إذا عرت عند النزاع أن لا تعود فيستكر الموجب واقعه أعلم أنه كذا في تعليق الشيخ عبدالحق وقال العلامة طاهر سنبل عند قول صاحب البرق وتغطية ريع الرأس أو الوجه كالكل مانعه أى على المشهور وإذا تلثمت المرأة يوما أو ليلة فليها دم على المشهور أيضا فما في منسك الفارس عن خزاة الأكل للمرأة تغطية للقم فهو خلافه إلا أن يحمل على تغطيته باليد لا بالتوب ولو عصبت من وجهها أقل من الريع فليها صدقة والعصابة في العادة لا تستر ريع الوجه وقد ذكروا أن المرأة إذا غطت وجهها بلا حائل يوما كاملا أو ليلة فليها دم وإلا لصدقة وصرحوا بأنها إذا فعلت ذلك لضرورة تغير في الكفارة كذا في البحر الزاخر وغيره ولم أر من صرح بأن تغطيته بلا حائل عند وجوب الأجناب أنه يكون عدوا لها والذي يظهر أنه ليس بمنذر لها لإمكانها ستر وجهها بحائل حيث لا يصيب وجهها كما هو المروى عن عائشة رضي الله عنها والثالب في نسائه أهل مكة لبسن البراقع حيث خرجن إلى الركوب فإذا ركن كشفن وجوههن لركوبهن في الشقاق المستورة فلا يستمر ستر وجوههن بل يكون ذلك في كل مرة أقل من ساعة فلكية بحيث كان ذلك يلزمهن لكل مرة قصة من طعام كما سيذكره اه (٢) قوله وأغرب الطبري والنووي والقرطبي: الأول في القرى بأخبار أم القرى والثاني في شرح مسلم والثالث في المفهم اه حجاب وعبارة المصنف رحمه الله في الكبير وأغرب الطبري والنووي والقرطبي وصاحب كتاب راحة الأمة في اختلاف الأمة لحكا عن أبي حنيفة أنه يجب الفدية إذا لبس الخفين بعد القطع عند عدم التعلين وأيضا حكى الطبري عن أبي حنيفة أنه إذا كان قادرا على التعلين لا يجوز له لبس الخفين ولو قطعهما وهذا كله خلاف المذهب بل قال في المطلب الفائق وهذه الرواية ليس لها وجود في المذهب بل هي منسقة اه وفي منسك عز بن جماعة وإن شاء قطع الخفين من اليكبين ولبسهما ولا فدية عند الأربعة انتهت واقعه أعلم كذا في تعليق الشيخ عبدالحق

الطبرى أيضا عن أبى حنيفة أنه إذا كان قادراً على التعلين لا يجوز له لبس الخفين ولو قطعهما لكن هذا كله خلاف المذهب ولعله رواية عنه إلا أنه قال في المطلب الفائق وهذه الرواية ليس لها وجود في المذهب بل هي مفتعلة انتهى وفيه أن نسبة الافتعال إلى العلماء غير مناسبة وكذا ادعاء الإحاطة المستزمنة لنفى الرواية في المسئلة نعم في منسك عرو بن جماعة وإن شاء قطع الخفين من الكعبين وليسهما ولا فدية عند الأربعة انتهى لكن ليس فيه دلالة صريحة على المدعى من جواز لبسهما مع وجود التعلين والظاهر أن لبسهما حينئذ يخالف السنة فيكره ويحصل به الإساءة (ولو وجد التعلين بعد لبسهما) أى بعد لبس الخفين المقطوعين (يجوز له الاستدانة على ذلك) أى عندنا كما في الكرماني وفيه إشعار بأن المسألة تختلف فيها قال ابن المصنف أطلق المشايخ جواز لبسهم ومقتضى النص أنه مقيد^(١) بما إذا لم يجد نعلين أقول الظاهر أن قيد علم وجدان التعلين لوجوب قطع الخفين بخلاف ما إذا وجدنا فانه لا يجب القطع حينئذ لما فيه من إضاعة المال عتبا وهو لا ينافي ما إذا قطعهما وليسهما مع وجود التعلين والله أعلم (ويجوز لبس المقطوع مع وجود التعلين) كما صرح به ابن الصمى لكن لا ينافي الكرامة المرتبة على مخالفة السنة هذا ولم أر من صرح فيمن لبس خفا واحدا والظاهر أن يكون الحكم متحدا إذا لم يكن مجلس لبسهما متعددا (النوع الثاني في الطيب: الطيب ما يطيب به ويكون له رائحة مستلذة) عطف تفسير (ويتخذ منه الطيب) أى كما في بعض أفراده الآتية كالسك والكافور والبنبر والعود) لكنه بنفسه غير طيب بل يعالج فيه بمساعدة النار حتى يصير طيبا (والعالية) وهى المجموعة من الأربعة المتقدمة بخلاف اللند بفتح النون وتكسر فائه مجموع من الثلاثة الأولى (والصندل) وهو أيضا يصير طيبا بسبب الحك (والورد) أى طريا وبابسا (والورس) وهو نبات كالسهم ليس إلا باليمن يزرع فيبقى عشرين سنة على ما فى القاموس (والزعفران والصفر) بالضم (والحناء) بالمد ويقصر (والخيزى)^(٢) بكسر الحاء المعجمة وتشديد الياء الأخيرة نوع من الأزهار (والكاندى) بالذال المعجمة لا بالهمزة كما فى السنة العامة وهو شجر له ورد يطيب به الدهن على ما فى القاموس (والبان)^(٣) شجر لحب ثمره دهن طيب (والبنفسج والياسمين)^(٤) ورداق معروفان (والزئبق) بالنون كجفر دهن الياسين وورد (وما الورد والرحمان) عطف على ماء الورد (والزرجس والسنبلين)^(٥) نوعان من الورد (والزيت الخالص) أى غير المختلط بالطيب فدهن من الطيب محل بحث فإن الزيت هو الدهن الحاصل من الزيتون وكذا قوله (والشيرج)^(٦) البحث أى الخالص وسيجيء تحقيقهما فى فصل الدهن (والخطمى والقسط) بالضم

(١) قوله قال ابن المصنف الى قوله مقيد بالخ: لعله قاله فى موضع آخر وأما كلام ابن المصنف فى موضع حكم اللبس هكذا وقد ورد النص باطلاق ذلك قال عشمى أى بإجازته لكن لا مطلقا بل إذا لم يجد التعلين فاطلاق الأصحاب ليس كما ينبئ الوجه تنقيح الجواز بما إذا لم يجد نعلين كما عليه الحنابلة اه كذا أفاده داملا أخون جان (٢) قوله والخيزى: هو دهن الخطمى كما فى شرح الشيخ حنيف الدين المرشى اه حجاب (٣) قوله والبان قال فى القاموس فى فصل الباء وباب النون والبان قرية بمصر، وقرية بتيسابور وغيره ولحبه ثمره دهن طيب وحيه نافع للرش والنش والكلف والحصف والبهق والسفة والجرب وتقرى الجلد طلاء بالخل وصلاية الكبد والطحال شربا بالخل ومثقال منه شربا متى مطلق بلغا خاصا اه وقال فى موضع آخر البرش: محرركة نكت صفار تخالف سائر لونه والنش محرركة نقط يعنى وسود او يقع تقع فى الجلد تخالف سائر لونه والكلف محرركة شىء يملو الوجه كالسهم ولون بين السواد والحمرة والحمرة كدورة تملو الوجه والحصف بالتحريك الجرب الياسين والبهق محرركة يابض رقيق ظاهر البشرة لسوء مزاج والسفوف محرركة بالتسكين السفة الرجل النذل اه (٤) قوله والياسمين: فارسي معرب وسينه مكسورة كذا فى البحر العميق اه عبد الحق (٥) قوله والسنبلين: قال فى المصباح المنير هو مشموم معروف فارسي معرب وهو قبيل بكسر الفاء قانون أصلية أو نعلين قانون زائدة مثل غيلين قال الأزهرى ولا أدري اعربى هوام لا اه كذا فى عبد الحق (٦) قوله والشيرج: معرب من شير وهو دهن السهم وربما قيل للدهن الأبيض والصير قبل أن يتغير شيرج

عود هندي وعري علي ماني القاموس) وأما التطيب فهو إلصاق الطيب بدهن أو ثوبه فلا يجب شيء بشم الطيب والنفواكه الطيبة وإن كان) أي الشم (مكروها) إذا قصد به الشم (لعدم الإلصاق) متعلق بقوله لا يجب والمراد بالإلصاق اللصوق والتعلق بحسب الريح لا بالتصاق جزء الطيب ولهذا لوربط بثوبه ^(١) مسكا أو نحوه يجب الجزاء. ولوربط العود لا يجب لوجود الإلصاق في الأول دون الثاني وانه أعلم (والحرم رجلا كانت أو امرأة ممنوع من استعمال الطيب في بدنه وإزاره وردائه وجميع ثيابه وقرائشه ومسه) أي ومن لمسه (وشمه) ^(٢) أي بقصده (فاذا طيب عضوا كاملا) أي فا زاد (ففيه دم وفي أفه) أي في أقل من كمال عضوه (صدقة) أي في الصحيح وهو المذكور في الأصل وسائر المتون وهو اختيار صاحب الهداية والكافي والجمع وغيرهم وعضوه صاحب البدائع وغيره وفي المتن إذا طيب ريع العضو فعليه دم وإن كان دونه فصدقة وقال محمد في أقل من العضو يجب بقدره من الدم (والعضو كالرأس واللبة والشارب واليد والفتخ والساق والمضد ونحو ذلك ثم إن كان الطيب قليلا فالعبرة بالعضو) أي لا بالطيب (وإن كان) أي الطيب (كثيرا فالعبرة بالطيب) أي لا بالعضو وهذا هو الصحيح كما قاله شيخ الإسلام وغيره توفيقا بين الأقوال حيث قالوا إذا استعمل طيبا كثيرا فاحشا فعليه دم وإن كان قليلا فصدقة واختلف المشايخ في الفاصل بين القليل والكثير كما اختلفوا في موجب تطيب العضو وبعضه قيل الكثير كالعضو الكامل الكبير كالرأس والوجه والساق والفتخ والقيل مادون ذلك كذا فسر هشام عن محمد وبهجه بعضهم وقيل الكثير ريع العضو الكبير والقليل مادونه والفتخ أبو جعفر الهندواني اعتبر الكثرة والقلة في قس الطيب لأن العضو قال إن كان الطيب في نفسه كثيرا بحيث يستكره الناظر ككفين من ماء الورد وكف من الغالية وكف من المسك بقدر ما يستكره الناس يكون كثيرا وإن كان في نفسه قليلا والقليل ما يستكره الناس وإن كان في نفسه كثيرا وكف من الغالية وكف من المسك) أي علي ما فسره الفارسي والمحيط محمد ^(٣) (والكثير ككفين من ماء الورد وكف من الغالية وكف من المسك) أي علي ما فسر الفارسي والمحيط (والقليل ككف من ماء الورد) وفيه لأن عد الأقل من الكف في المسك قليلا مجل بحث فالمتقدم ما تقدم وانه أعلم واختاره ابن المهام أيضا فتهم (ولو طيب بالقليل عضوا كاملا فعليه دم ولو طيب بالكثير أقل من عضو فعليه دم) وكذا إذا طيب بالكثير عضوا كاملا كما يستفاد من الصورة الأولى بالأولى (ولو طيب أقل من عضو يطيب قليل فعليه صدقة) وإذا عرفت ذلك (فالصدقة مشروطة بشرطين) أحدهما قلة الطيب وثانيهما أقل من العضو (والدم بواحد)

تشبيها به لصفاته وهو بفتح الشين مثال زنب وصيل وصيل وهذا الباب باتفاق ملحق بباب فعل نحو جعفر ولا يجوز كسر الشين لأنه يصير من باب درم وهو قليل ومع قلته فأمكنه محصورة وليس هو منها اه مصباح كذا في داملا اخون جان (١) قوله ولهذا لوربط بثوبه مسكا الخ : قال في البحر الرائق ولذا صرحوا بأنه لو أجر ثوبه بالبخور متعلق به كثير فعليه دم وإن قليلا فصدقة لأنه انتفاع بالطيب بخلاف ما إذا دخل بيتا دعا أجرة فيه فتعلق بثيابه راحة فلا شيء عليه لأنه غير متعلق بعينه وانه أعلم اه عبد الحق . قال المحقق ابن عابدين في حواشي البحر غل قوله بخلاف ما إذا دخل بيتا الخ مانعه انظره مع قوله عقبه ولا فرق أيضا بين أن يقصده أولا اه

(٢) قوله ومسه وشمه : لكن هذان ليسا علي إطلاعهما فينبغي أن يقيد بما إذا التزق بعضوه شيء من جرمه وإلا لطلق الشم والمس ليس بمنوع عنه ثم يكره له ذلك وإن قصد به وإن لم يقصده فلا كراهة فيه كما تقدم قاله الشيخ حنيف الدين المرشدي أقول ويمكن أن يجاب بأن مراده بالمتع ما هو أعم من موجب الجزاء أولا فأتأمل اه حجاب (٣) قوله وإلى كل قول أشار محمد : حاصل التوفيق بين الأقوال الثلاثة أن من اعتبر العضو بقية بحالة قلة الطيب ومن اعتبر ريع العضو بقية بحالة كثرة الطيب ومن اعتبر كثرة الطيب ببلوغ المدهون ريع عضو كبير اه من هاشم رد المختار لبعض الأفاضل والذي يؤخذ من كلام صاحب رد المختار اعتبار ما رجحه صاحب البحر وهو القول الأول وهو ما ذكر في المتون من أنه إن طيب عضوا كاملا قدم وإلا فصدقة اه

إما طيب كثير ولو في بعض العضو وإما عضو كامل ولو طيب قليل هذا وفي المبسوط استلم الركن فأصاب يده أو
فه خلق كثير فله دم وإن كان قليلا فصدقه (ولو طيب) أي المحرم (جميع أعضائه في مجلس واحد فله دم وإن كان)
أي تطيب الأعضاء (في مجلس فلكل طيب) أي على كل عضو (كفارة على حدة) أي سواء كفر الأول أو لا عندهما
وقال محمد عليه كفارة واحدة مالم يكفر للأولى (ولو طيب مواضع متفرقة يجمع ذلك) أي من كل عضو (فإن بلغ
عضوا) أي كاملا (فله دم وإلا فصدقه) أي ولو كان بقا الطيب ساعة إذ لم يقيد أحد هنا بيوم أو ليلة وسبق
التصريح بهذه المسألة

(فصل في الكحل المطيب: إن اكتحل بكحل فيه طيب فإن كان) أي الاكتحال به (مرارا كثيرة) ظاهره أن
يكون تسع مرات لأن أقل المرات ثلاثة وأقل كثرة الثلاثة تسعة (قبل وهي) أي المرات الكثيرة (ثلاث)
وهذا غايف للقواعد المعتمدة والأظهر ثلاث مرات هو حد الكثرة في هذه المسألة كما أن حد القلة مادون الثلاثة
ثم الجملة معترضة وقوله (فله دم) جزاء للشرطية المتقدمة (وإن كان مرة أو مرتين فله صدقة) كما صرح
به الحاشي وفيه دلالة على أن المراد بالكثرة المعبرة هي ما فوق المرتين من الثلاثة المطلقة الموافقة للروايات
المعتبرة في المبسوط وجوامع الفقه إن اكتحل بكحل فيه طيب فله صدقة إلا أن يكون كثيرا فله دم قال ابن
الهام فيد^(١) تفسير المراد بقوله إلا أن يكون كثيرا أنه الكثرة في الفعل لا في نفس الطيب المخالط فلا يلزم بمرة
واحدة وإن كان الطيب كثيرا وقصر الاستيعاب في شرح الطحاوي وصاحب الخزانة وغيرها الكثرة بالمرار فقالوا
إن فعل ذلك مرارا فله دم وهو المروي عن محمد انتهى بقوله مرارا كثيرة تبع فيه عبارة الكافي والكوراني لكن
يفني في تأويله أن يقال كثيرة ضعف يان أو تفسير أو تأكيد لقوله مرارا دفعا لما اعتبره المنطقي من أن أقل
الجمع مرتان لأنه وصف لما قبله ثلاثا يأتي المحذور المذكور فيما تقدم والله أعلم (ولو اكتحل بكحل ليس فيه طيب
فلا بأس به) إلا أن الأولى تركه لما فيه من الزينة إلا إذا كان عن ضرورة (ولا شيء عليه) أي من الدم والصدقة
ولو من غير عضو

(فصل في أكل الطيب وشربه) أي جامدا أو مائعا (لو أكل طيبا كثيرا^(٢)) (وهو) أي الأكل الكثير (أن

(١) قوله قال ابن الهام فيدأخ: فيه أن هذا الكلام عمالا يدخل في الأوهام فضلا عن الأنهام لأن الضمير في قوله يفيد
على صنيع الشارح راجع إلى ما في المبسوط وجوامع الفقه وليس في عبارتهما إلا لفظ كثيرا وهو محتمل بين الكثرة في
الطيب وكيف يفيد لفظ إلا لأن يكون كثيرا أن المراد بهذا القول أحد محتمليه وجاء هذا الخلط بسبب الاختلاف في نقل
كلام الكيال وكلامه في الفتح هكذا في فتاوى قاضخان إن اكتحل بكحل فيه طيب مرة أو مرتين عليه الدم في قول
أبي حنيفة رحمه الله يفيد تفسير المراد بقوله إلا أن يكون كثيرا أنه الكثرة في الفعل لا في نفس الطيب فله دم قال ابن
ما في المبسوط فلا غبار فيه وهو ظاهره داملا اخرون جان (٢) قوله لو أكل طيبا كثيرا: كذا في كثير من الكتب
كالمبسوط والمحيطين وغيرهما في الباب وغيره وهو أن يلتصق بالكثرة وقال الملا على على مقاله غير واحد من المشايخ
وقال القاضي علي بن جاد الله في حاشيته على منسك الفارسي وهو مقتضى كون الأكثر يقوم مقام الكل فيه عما يوجه
لكن اشتراط الكيال في العضو كما مر يتنافى يقول البند الضعيف لعاهم فرقوا بين القم وغيره لكونهم جنسه عضوا
حكما إذ اللسان بمنزلة عضو وأعلى الحلق آخر القم فلذا أقاموا الأكثر منه مقام العضو الكامل ثم رأيت في الفتح
بأن عدم اعتباره بهذا لكثرة الطيب اه قلت وهو مستفاد بما قدمناه عن المبسوط وغيره وقولهم أن يلتصق فيه إشارة
إلى أنه لو أكل قليلا من الزعفران مثلا وإن عمقه بنبيب الرقيق لا يلتصق به عين الطيب بل أثره فلا يكون موجبا
لدم بل للصدقة وهو مفهوم ما قدمناه عن المبسوط وغيره وقد اتفقوا على أن الزعفران طيب وأما التوابل كالترنفل
والهيل والقرقة والكباب فقتلني ماذكره في المحيط الرضوي حيث قال وكل شيء من الطيب مما يقصد أكله عادة

يلتصق أى يلتزق (بأكثره) أى على ماقاله غير واحد من المشايخ (بحب الدم) أى عند أبى حنيفة (وإن كان) أى
 المأكول أو المشروب (قليلا بأن لم يلتصق بأكثره) أى بأن كان أقل من الأكثر (فقلية الصدقة) أى عنده وأما
 عند أبى يوسف ومحمد لا يجب شيء بأكل الطيب قل أو أكثر كذا فى الكافي والجمع وغيرهما ثم ظاهر المذهب أن
 المراد من الصدقة نصف صاع وقال فى الجمع وفى قليلة صدقة بقدره وقبه أن هذا إنما يستعمل على قاعدة محمد فى
 الأجرة (هنا) أى ما ذكرناه كله (إذا أكله) أى الطيب (كما هو) أى من غير خلط وطبخ له (أما إذا خلطه بطعام
 قد طبخ) كالزعفران والأفاويه من العارصين وغيره (فلا شيء عليه) أى أخافا (سواء مسه النار أولا) فيه أنه إذا
 خض الطعام بطبخ كيف يصح عمومه وهذا لأن قوله قد طبخ ظاهره أنه حال ولو جعلناه صفة لطعام وصرنا ضمير
 مسه إلى الطيب يشكل ماسياتى من الفرق الصريح بينهما فى كلام الزيلعي (وسواء يوجد ريحه أولا^(١)) وفى المحيط

إذا خلط بالطعام صار تبعا للطعام وسقط حكمه اه فلم أنه إذا كان بحيثاً كان كالزعفران وعبرة الفتح صريحة فيه
 وبه صرح الملاعلى عن المطلب أيضا إلا أنه ذكر كالفتح من جملة النجىل والذى يظهر أنه كاللفعل والكون والشر
 ونحوها ليست من الطيب لأنه لا يقصد بها تطيب الدم عادة بخلاف ما مر فلي هذا لو أكل المحرم المبيد والترفيل
 والكباب ونحوها ولو للتداوى فقله الجواز إلا أنه فى الضرورة بخير ويظهر أن الثلاث الترفلات ونحوها قليل لما
 ذكرناه ووجوب الجزاء بأكل الطيب قول الإمام وأما عندهما فلا شيء بأكله قليلا كان أو كثيرا ذكره ملاعلى ومز
 مذكور فى شروح المنظومة والجمع وغيره الكنى فى التمييز فى الطيب البحث صدقة عندهما وتبعه السيوطى ولعل ما فى التبيين فى الطيب
 البحث وما فى المنظومة فى المخلوط بالطعام إن لم يمس النار وكان غالبا أما إذا مسه النار أو كان متلوا فلا شيء فيه اتفاقا كما سياتى عن
 المحيط الرضوى ما يفيد به محتمل خلاف الرواية عنهما وشرب الطيب البحث كما للورد كالأكل كما هو ظاهر وإن لم أر مصرحا بأنه
 لا فرق فى تطيب المعصومين أن يكون الطيب جامدا أو ما تسمى رابت فى المحيط الرضوى ما هو كالصريح وسنذكره وينبئ أن
 يبدو وجوب الدم بما إذا كان كثيرا وإلا صدقة إلا إذا استوعب القدم لاسم اه من ضياع الألبار للعلامة الشيخ طاهر سنبل
 رحمه الله قوله بشكل الخ : أقول لإشكال فإن كلام الزيلعي أوجب الدم فيما لم يمس النار وفاء فيما مسه وهو موافق
 لما هنا فتأمل كذا أفاده الحجاب (١) قوله وسواء يوجد ريحه أولا : لكن فى منسك ابن أمير الحاج ما يخالفه حيث
 جعل فى الحلوى المضافة إلى أجزائها شيء من أنواع الطيب الجزاء كما نقله عنه العلامة ابن نجيم فى بحره بعد أن ذكر
 أنه لا شيء فى أكل ما يتخذ من الحلوى المبخرة بالعود ونحوها وإنما يكره إذا كانت رائحته توجد منه فقال بخلاف
 الحلوى المسمى بالقارورت المضاف إلى أجزائها المساور والمسك فيحكم بوجود الجزاء مع أن الحلوى مما يطبخ
 فقله ما يفعله أهل مكة المشرفة من الشيء المسمى عندهم بالمعمول وهو عجين يمشى بطنه بالورز المخلوط معه الزعفران
 والمسك والمساور وغيرها من الأفاويه ويقضى أنه يجب بأكله الجزاء وهو خلاف المشهور قاله الشيخ حنيف الدين
 الرشدى فى شرحه كذا أفاده العلامة يحيى رحمه الله وقوله لحكم بوجود الجزاء قال فى البحر فإن فى أكل الكثير
 دما والقليل صدقة والله سبحانه وتعالى أعلم بحقائق الأحوال اه أفاده العلامة الشيخ عبد الحى وقال العلامة طاهر
 سنبل عند قول الدر المختار ولو جعله فى طعام قد طبخ مانصه ظاهره أنه جعله فى طعام مطبوخ سواء جعل فيه قبل
 طبخه أو بعده طبخه والموجود فى بعض الكتب الأول فى شرح الطحاوى ولو جعل الطيب فى الطعام فطبخه فلا بأس
 أن يأكله لأنه يخرج من حكم الطيب وصار طعاما وكذلك كل ما غيرته النار من الطيب ولا بأس بأكله ولو كان ريح
 يوجد منه ولم تغيره النار يكره إذا كان يوجد منه رائحة الطيب وإن أكل فلا شيء عليه اه وفى التبيين لو أكل زعفرانا مخلوطا
 بطعام أو طيب آخر ولم يمس النار يلزمه دم وإن لم يمسه فلا شيء عليه لأنه صار مستهلكا وعلى هذا التفصيل فى المشروب اه
 لكن فى كثير من المعبريات التعميم فى المبسوط وأما إذا جعل الطيب فى الطعام فقد صار مستهلكا فيه إن كان فى طعام
 قد مسه النار وإن كانت فى طعام لم يمس النار مثل الملح وغيره فلا بأس به أيضا لأنه صار متلوا فيه والمطلوب

كل شيء من الطيب مما يقصد أكله عادة إذا خلط بالطعام صار تبعا للطعام وسقط حكمه قال في المطلب قد دخل فيه كالمستهلك إلا أن يكون الزعفران غالبا على الملح فيجوز هو والزعفران سواء اه و ذكر فيه قبله ولا بأس بأن يأكل الطعام الذي صنع فيه الزعفران والطيب هكذا روى عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يأكل السكياج الأصفر في إحرامه اه ونحوه في البدائع زاد فيه عن ابن عمر أنه كان يقول لا بأس بالحبص الأصفر المحرم اه وهو الحلوى المرعرقا في الهندية عن السراج وفي المحطين نحو ما في المبسوط ونحوه في الفتوح وكثير من الشروح وفي شرح الطحاوي بعد ما ذكر ماسر عنه وكذلك لوجعل الزعفران في الملح فأكله فلا شيء عليه ولو أكل عين الطيب مخلوطا بالطعام فعليه الدم إذا كان كثيرا اه يعني الطعام التبر المطبوخ الشامل بالملح وأراد بالكثير ما كان غالبا كما صرح به غيره لأن ذكر حكم المطبوخ في عبارته السابقة وهذه المبررات تخالف ظاهر عبارة التبيين ويظهر للعبد الضعيف أنه لا مخالفة لما ذكره الأربلي أراد به ما ذكره في شرح الطحاوي آخره أنه لو أكل عين الطيب المخلوط بالطعام الذي لم تمسه النار فعليه دم فإذا تأملت عبارته فهي صريحة في ذلك حيث قال ولو أكل زعفرانا ولم يقل طعاما وهو موافق لكلامهم فلذا حل الملا رحمه الله عاونه في الكثير على ما إذا كان الطيب غالبا فانتقبه الملا على غير وجهه وبما ذكرناه علم أنه لا فرق بين ما إذا طبخ الطعام ثم وضع فيه الطيب أو لم يطبخ أصلا و خلط به إلا أنه تعتبر القلة فيما لم يطبخ ولا تعتبر في المطبوخ كما يفيد ماسر عن المبسوط وينبغي حمل عبارة المؤلف على ما إذا خلط بطعام فطبخ لقوله بعده وإن لم يطبخ ولو عبر بما ذكرناه لكان أولى بقي أن عبارة شرح الطحاوي تفيد كراهة أكل المطبوخ إذا وجد فيه رائحة الطيب والموجود في كثير من الكتب أن الكراهة فيما إذا لم يكن مطبوخا كما أشار إليه المؤلف وبه صرح الحلبي بحقه ولذا اعترض الملا على علي الباب حيث ذكر ذلك قلت عبارة شرح الطحاوي صريحة فيما إذا لم تغير النار الطيب وعبارة غيره فيما إذا غيرته فلا يكرهه حيث وجد به أولا وهو صريح عبارة البدائع ولعل عبارة شرح الطحاوي في النسخ الصحيحة وإن لم تغيره النار كما يظهر من حوى المبراة فتكون كصرح عبارة البدائع فظهر من كلامهم أن المراد بالتغيير تغيير الطعم بحيث لا يبق كطعمه السابق وأما ما ذكره ابن أمير الحاج من أن الحلوى المسماة بالقاروت المضاف إلى أجزاءها الماورد والمسك يجب فيها الجزاء فقله عنه في البحر وأقره فيه نظر ظاهر إذا الحلوى في العادة تطبخ فإن كانت الحلوى المذكورة مطبوخة بعد وضع الطيب فلا جزاء فيها كما علمت من نصوص المذهب وإن كان الطيب لا يضاف إليها إلا بعد الطبخ وكان غالبا فسلم إلا أن هذا بعيد في المادوق علم مما ذكرناه أن ما يفعله أهل مكة في زمن الحج من حلويات كمعول وغيره لا جزاء فيه ويظهر أن التارتيف الطيب المخلوط به فلا كراهة فيه أيضا وإن وجد به ولو لم يذكر المؤلف ما إذا اختلط الطيب بمشروب وقد علمت من عبارة التبيين السابقة أن التصفيل فيه كالما كولو عليه فإذا كرم الملا على التبريل بخلط القرفل بالقهوة فيه ونظر وما ذكره شيخنا في حاشيته أنه يؤخذ منه أنهم لم يفرقوا في المشروب بين أن يكون مطبوخا أو لا فلو شربها مرارا فله الدم اه فلقد استحضارته حين الكتابة لما في التبيين فلا جزاء فيها يطبخ بالقهوة المذكورة وكدواء طبخ بهيل ونحوه لأنه صار مستهلكا وأما إذا لم يطبخ فلا يخلو إما أن يكون كالمشروب مائعا كما الكاوي وماء الورد ونحوهما أو جامدا كقرفل وهيل ونحوهما خلط بمشروب فإن كان مائعا فهو كالطيب الخالص إلا إذا كان مخالطه غالبا في المحيط الرضوي وليس شرب دواء فيه طيب كأكل دواء فيه طيب لأن من الطيب ما يقصد شربه فإذا خلط بمشروب لم يصير تبعا لمشروب مثله إلا أن يكون غالبا كما لو خلط اللبن بالماء فشربه صبي شئت حرمة الرضاع إلا أن يكون الماء غالبا اه فقوله وليس شرب دواء فيه طيب الخ يشير به إلى الفرق بين الأكل والشرب عندهما حيث قال بأن الزعفران ونحوه يستعمل في الاطعمة ولا يستعمل استعمال الطيب فإذا استعمل استعمال الطعام يكون طعاما استعمالا فالتحق بالطعام عرفا وسقط اعتبار الطيب فيه كذا ذكره قبل أي فلا جزاء فيه عندهما كما مر بخلاف الشرب إلا إذا كان المشروب غالبا على الطيب المماثل له أي المانع فلا جزاء فيه

الافاويه كالقرنفل والزنجبيل والدارصيني ونحو ذلك انتهى وفيه أن الطيب ليس بقيد بل الاعتبار للعادة وغيره ما في الخلط وانه أعلم (إلا أنه يكره) أى أكل الطيب المخلوط المطبوخ (إن وجد ريحه) هذا لم يذكره في الكثير ولم أره متقبلاً في كلام غيره فمع قيد الطيب محل بحث لأنه بالخلط والطيب يصير مستهلكاً فلا يستبر وجوده أصلاً وإلا فيشكل بالنسبة إلى مطبوخ يوجد منه رائحة الافاويه وانه أعلم ثم رأيت الزيلى قال ولو أكل زعفراناً خطأ بطعام أو طيباً آخر ولم تمسه النار يلزمه الدم وإن مسه فلا شيء عليه لأنه صار مستهلكاً قال المصنف ولم يقيد بالنلبة في لزوم الدم فيحمل على المقيد وإلا فيخالق لما في الفتح وقد قالوا فيما لو جعل الزعفران في الملح إن كان الزعفران غالباً فعليه الكفارة وإن كان الملح غالباً فلا شيء عليه وفي المتن إذا غسل المحرم يده بأشنان فيه طيب فإن كان إذا نظر إليه قالوا هذا أشنان فعليه صدقة وإن قالوا هذا طيب فعليه دم انتهى وليس فيها ما يفيد التقيد بل مطلق يقيد بما ذكره الزيلى فيحمل على غير المطبوخ فتأمل فانه موضع الزلل (وإن خلطه بما يؤكل بلا طيب كالزعفران بالملح فالمعبرة بالنلبة) أى بنلبة الأجزاء لابغلبة اللون (فإن كان الغالب الملح) أى أجزاؤه لا طعمه ولونه (فلا شيء عليه) أى من الجزء (غير أنه إذا كان رائحته موجودة كره أكله) لكونه مغلوباً غير مطبوخ فانه كالستهلك لأنه مطبوخ مستهلك (وإن كان الغالب الطيب) أى أجزاؤه أى على أجزاء الملح مثلاً (ففيه الدم) فانه حينئذ كالزعفران الخالص لأن اعتبار الغالب عدماً عكس الأصول والمقول فيجب الجزاء وإن لم تظهر رائحته قال ابن أمير الحاج ولم أرهم تعرضوا في هذه المسئلة للتفصيل بين القليل والكثير كما في مسئلة أكل الطيب وحده وإنه يأتبانه لجدير فيقال إن كان الطيب غالباً أكل منه أو شرب كثيراً فصدقة وإلا فلا شيء عليه غير أنه يكره إن وجد ريحه منه ثم يتيقن أن يقال ما الفرق بين القليل والكثير في هذا فيجيب بأنه لعل الكثير ما يبيده العدل الذي لا يشوبه شره ونحوه كثيراً والتقليل ما عداه وانه سبحانه وتعالى أعلم (ولو خلطه بمشروب) تخلط الزعفران أو القرنفل بالقهوة (فإن كان الطيب غالباً) أى باعتبار أجزائه (ففيه الدم وإن كان مغلوباً ففيه الصدقة إلا أن يشرب مراراً فففيه الدم) كذا في الفتح

وإنما فسرناه بالمائع لتنظيفه بخلط الماء بالين ولقوله لم يضر تباعاً لمشروب مثله ومنه يعلم أن نحو السكر الجلول إذا خلط بشحومات الورد فانه إذا كان ماء الورد مغلوباً كما هو الغالب عادة لأجزاء فيموتل الملا على نحوه عن الطرابسى وأقره وأيده وأصله من المحيط ونحوه في منسك القارصى عنه وإن كان الخاطل للشرب جامداً في الفتح ولو خلط بمشروب وهو غالب ففيه الدم وإن كان مغلوباً فصدقة إلا أن يشرب مراراً فدم فإن كان المشروب تداوياً تخير في خصال الكفارة أم وينبغي أن يحمل على المجلس الواحد وإلا ففي كل مرة صدقة وإنما حملنا عبارته على ما إذا كان الطيب جامداً لئلا تتفاضل عبارته مأمراً بمن المحيط ولأن الضمير في قوله ولو خلطه على ما هو المتبادر من عبارته عائد إلى الزعفران ويظهر فرق بين المائع والجامد لأن المائع من الطيب إذا كان مغلوباً يصير مستهلكاً في المشروب لكامل امتزاجه به بخلاف الجامد لبقاء عينه فلذا وجب في المغلوب الصدقة وكلام المحيط صريح في أن المائع تعتبر فيه النلبة بالأجزاء ولم يذكر في الفتح بماذا تكون النلبة وذكره تلبذه ابن أمير الحاج بأن الفرق بين الغالب وغيره إن وجد من الخاطل رائحة الطيب كما قبل الخلط وحس الذوق السليم بطعمه فيه حساً ظاهراً فهو غالب وإلا فهو مغلوب وأما قول الملا على في تعليقه لأن المائات كثرة الأجزاء فتغير ظاهر لانه لو كان كذلك لما احتج إلى إدراكه بالذوق السليم وإنما وقع الاشتباه بسبب عبارة الطرابسى المأخوذة من المحيط وبما ذكرناه يتدفع ما عترض به الملا على على الملا رحمه الله لكن لا في كل الصور كما تلبه بما ذكرناه فافهم هذا ويقع لأهل مكة في حال الإحرام بتخير أرواق شربهم بالمستكى وبعضهم بالعود أيضاً ولم أر من نص على أن المستكى طيب ولكن يصدق عليه تعريفة إذ يتغيره ويظهر أن لا شيء فيه لأنه ليس بعين الطيب بل رائحته وأثره منفردة لأجزاء فيه صرحوا به في مواضع لكن إذا قصد هذا فظاهر الكراهة ويقع لبعض نسايتهم وضع الميل والقرنفل في الماء ويظهر أن لا شيء فيه إلا إذا استعمل

وغيره (قيل) قاله ابن أمير الحاج (والفرق بين التالب وغيره إن وجد من المخالط) بفتح اللام (رائحة الطيب كما قبل الخلط وحس) أى أدرك (النوق السليم) أى من العلة الصفراوية ونحوها (يطعمه فيه حسا ظاهرا فهو غالب وإلا فهو مغلوب) أى لأن المناط ^(١) كثرة الأجزاء هذا وفى الطرايطى وغيره وليس شرب دواء فيه طيب كآكل دواء فيه طيب لأن من الطيب ما يقصد شربه فإذا خلط بمشروب لم يصير تبعا لمشروب مثله إلا أن يكون المشروب غالبا كاللبن المخلوط بالماء فى الرضاع انتهى ويؤيده أن ماء الورد المخلوط بالماء مهما كان صالحا يوجد منه الرائحة الطيبة فيعت من الطيب وإذا صار قاسدا بغلبة الماء عليه خرج عن كونه طيبا وهذا يتدفع ما قاله فى الكبير ^(٢) وحاصل هذا الفرق بين خلط الطيب بالشراب وبين خلطه بالطعام إذا كان الطيب مغلوبا فى المشروب وإن كان هو غالبا والطيب مغلوبا يجب وفى الطعام إن كان هو غالبا والطيب مغلوبا لا يجب شيء. وإن كان الغلبة للطيب فلا فرق بينهما

(فصل فى التداوى بالطيب: ولو تداوى بالطيب) أى المحض الخالص (أو بدواء فيه طيب) أى غالب ولم يكن مطبوخا لما سبق (فالتصق) أى الدواء (على جراحته تصدق) أى إذا كان موضع الجراحة ^(٣) لم يستوعب عضوا أو أكثر (إلا أن يفعل ذلك مرارا فيلزمه دم) لأن كثرة الفعل قامت مقام كثرة الطيب (ثم مادام المرح باقيا) أى بأن لم يبرأ ودام الالتصاق أو يوضع ويرفع (فعلية كفارة واحدة وإن تكررت عليه الدواء) أى لبقاء حكم العلة الموجبة (وكذا إذا خرجت قرحة أخرى) أى فى ذلك الموضع أو فى محل آخر (قيل أن تبرا الأولى فدواها) أى بالطيب (مع الأولى تكفيه كفارة واحدة مالم تبرا الأولى) أى لحصول التداخل حين بقاء العلة المشتركة (فإن برأت الأولى ثم دأوى الثانية فعليه كفارتان) كفر للأولى أو لا عندهما وعند محمد كفارة واحدة مالم يكفر للأولى

(فصل لا يشترط بقاء الطيب) أى المستعمل بعد الإحرام (فى البدن) بخلاف الثوب لما ساقى (زمانا) أى فى مقدار زمن معين من يوم أو ليلة ونحوها (لوجوب الأجزاء) أى من الدم والصدقة وكان الأولى أن يقال لا يشترط لبقاء الطيب زمن معلوم فإنه لا يتصور بقاء الطيب بلا تحقق زمان ومع هذا فيه إشكال لما ذكر فى البحر الزاخر من أنه إذا خضب بالحناء قدام يوما فعليه دم وإلا فصدقة (ويشترط ذلك) أى الزمن من المعين (فى الثوب) أى إذا أصابه طيب وثمرة الفرق ما ذكره بقوله (فلو أصاب جسمه) أى كله أو عضوا كاملا أو أكثر أو أقل (طيب كثير

عين الطيب كالماء الورد ووضع فى الماء ففيه الجزاء كامر وهذا متعارف عندهم وإلا إذا كان أثره ظاهرا فينبى وجوب الصدقة اه كلام العلامة طاهر سنبل وإنما سقنا عبارته برمتها مع طولها لاشتغالها على تفاسى وتنبهات قل أن توجد مجموعة هكذا إلا فى عبارته وألفه المهم للصواب (١) قوله لأن المناط الخ: لعله لأن المناط فإنه إن كان المناط كثرة الأجزاء كان قول ابن أمير الحاج كقول من سبقه وهو ظاهر ثم رأيت البدر المنير حكى قول ابن أمير الحاج عن البحر وكان فيها حكاية بعد قوله وإلا فهو مغلوب هكذا إلا أن المناط أكثر الأجزاء فحمدت الله تعالى اه داملا أخونجان أقول قد تقدم فى عبارة العلامة طاهر سنبل أنه غير ظاهر أيضا اه (٢) قوله وهذا يتدفع ما قاله فى الكبير: عبارة الكبير والضابط فيه أن خلط الطيب بغيره على وجه إما أن يخلط بطعام مطبوخ فى هذه الصورة لاحكم الطيب سواء كان غالبا أو مغلوبا وإما أن يخلط بما كثر غير مطبوخ ففيه الحكم بالأغلبية إن غلب الطيب وجب الدم وإلا فلا شيء عليه وإما أن يخلط بمشروب ففيه الحكم للطيب سواء غلب غيره أو لا غير أنه غلبة الطيب يجب الدم وفى غلبة غيره يجب الصدقة وإما أن يخلط بما يستعمل فى البدن كالأشنان ونحوه فحكمه مثل حكم خلطه بمشروب انتهت وهكذا فى فتح مسالك الرمز واقفه سبحانه وتعالى أعلم اه من تعليق الشيخ عبدالحق (٣) قوله أى إذا كان موضع الجراحة الخ: أما إذا استوعب عضوا فيجب الدم ثم فى قوله أو أكثره نظر إذ لم يقل بحد أن أكثر العضو كالعضو غير ما تقدم عن المنتقى أن الربيع كالكل ولعله تحريف من التاسخ وأصل العبارة والأكثر منه أى من العضو فتأمل وغيرة الشرح التى بأيدينا والأكثر وهى لاغبار عليها اه

ففيه دم وإن غسل من ساعته) أى من فوره سواء باشر بتغسه الغسل أم لا (ويبنى أن يأمر غيره) أى بأن وجد غير محرم (فينسله) أى غيره ثلثا يصير عاصيا باستعماله حال غسله وإن زال الطيب بسبب الماء اكتفى به فى المتقى لإبراهيم^(١) عن محمد إذا أصاب المحرم طيب ففعله دم ، قلت وإذا اغتسل من ساعته؟ قال وإن اغتسل من ساعته (وإن أصاب) أى الطيب (ثوبه خشكة) أى أزاله بالحلك (أو غسله فلا شيء عليه وإن كثر وإن مكث) أى دام (عليه) أى على ثوبه (يوماً ففعله دم وإلا فصدقة) فى المتقى لهشام عن محمد خلق البيت أو القبر إذا أصاب ثوب المحرم خشكة فلا شيء عليه وإن كان كثيراً وإن أصاب جسده منه كثير ففعله الدم قال ابن الهمام وهذا يوجب التردد أى يقتضى التردد فى العلة الموجبة للفرق بين البدن والثوب فى استعمال الطيب فإن التماس يقتضى أن جنس المحظورات بجميع أنواعها يكون فى حكم واحد باعتبار القلة والكثرة فى نفس الجنابة وكذا فى حق زمن المخالفة وليس فى الأدلة المنقولة من الأحاديث المروية إلا الحكم بطريق العموم فلا بد للمجتهد أن يعرف مأخذ الأئمة فى اختلافات القضية فمن هنا جاء^(٢) التردد بخلاف المقلد فإنه يكفيه نقل صحيح عن بعض أصحاب المذهب فى العمل به وأغرب المصنف^(٣) حيث قال قلت بل يوجب الفرق بين الثوب والبدن ووجه غرابته لا يخفى فإن هذا الفرق ظاهر عند من يفرق بين الفرق والقلم فكيف يفصل عنه المحقق العلم

(فصل فى تطيب الثوب إذا كان الطيب فى ثوبه شراً فى شرب) أى مقدار مما طولا وعرضا (فهو داخل فى القليل فإن مكث) أى دام (يوماً ففعله صدقة أو أقل منه قبضة) كذا فى المجرى والفتح (ولو ليس مصبوغاً بمصير أو ورسم أو زعفران مشبهاً)^(٤) بفتح الباء صفة مصبوغاً (يوماً ففعله دم وفى أنه صدقة) كما فى خزائن الأكل والولوالجلى وغيرهما وأشار إليه فى المبسوط (ولو علق) بكسر اللام المخففة أى تعلق (بشئ غيره) كثير من خلق البيت بفتح الحاء المعجمة

(١) قوله فى المتقى لإبراهيم الخ: عبارة الفتح فى المتقى لإبراهيم عن محمد الخ ثم قال بعد قوله ففعله دم فسأله عن الفرق بينه وبين ليس القميص لإيجاب الدم حتى يكون أكثر اليوم قال لأن الطيب يعلق به تقتل وإن اغتسل الخ ثم نقل رواية هشام عن محمد كذا ذكره الشارح بعد هذا ثم قال وهذا يوجب التردد وهذا ظاهر فى أن المشار إليه بقوله وهذا ماقى المتقى من روايتى إبراهيم وهشام عن محمد أوروا رواية هشام فقط ومراده بالتردد فى اشتراط البقاء زماناً لأن ما رواه هشام يحتمل البقاء وعدمه لا التردد فى العلة كما فهمه الشارح لأنه لا يخفى أن الكفارات لا تثبت بالقياس والراى عند الأصحاب سيما تهديراتها بل لابد من معرفتها من نص من كتاب وستة أم داملاً اخونجان باختصار (٢) قوله جاءه: أى ابن الهمام لجعله الشارح مجتهداً مع أنه لم يدع الاجتهاد إلا أن يكون مراده أنه قوة الاجتهاد حتى قالوا إنه لو ادعى الاجتهاد كان معاصروه ومن يبدى يسلمون له ذلك أم داملاً اخونجان

(٣) قوله وأغرب المصنف الخ: عبارة المصنف فى الكبير وهل يشترط بقاء الطيب عليه زماناً لوجوب الجزاء أولاً فى المتقى لإبراهيم عن محمد إذا أصاب المحرم طيب ففعله دم قلت وإن اغتسل من ساعته قال وإن اغتسل من ساعته وفيه هشام عن محمد خلق البيت أو القبر إذا أصاب ثوب المحرم خشكة فلا شيء عليه وإن كان كثيراً وإن أصاب جسده منه كثير ففعله الدم قال فى الفتح وهذا يوجب التردد أم قلت بل هذا يفرق بين الثوب والبدن فيشترط فى الثوب بقاءه لاقى الجسد وتحقيق ذلك ماقى جوامع الفقه ولو أصاب يده من طيب الكعبة فغسل من ساعته ففعله دم ويبنى أن يأمر غيره فينسله بخلاف ما إذا غسل من ثوبه وماسياً فى الفصل الآتى غير أنه ذكر فى البحر الزاخر فيما إذا خضب بالحناء فدام يوماً ففعله دم وإلا فصدقة لما سياتى وإن زال الطيب بسبب الماء اكتفى به انتهت رآته أعلم الخ تعليق الفيض عبدالحق (٤) قوله مشبهاً: أى بحيث يبيع رائحته وقيد بذلك لأنه لو كان غير مشبع لا يجب فيه شيء وإن كان مصبوغاً بالطيب لعدم الاشباع وظهور الرائحة فيه أم حباب قال فى المختار فاحت ربح المسك من باب قال وباع وثقوساً أيضاً وثقوساً بفتح الواو وفيحاً بفتح الياء يقال قاح الطيب إذا انقزع ولقال فاحت ربح خيثام

وضم اللام^(١) طيب مركب من زعفران ونحوه على ما في النهاية (فعليه دم) على ما في المحيط (وإن كان قليلا فعليه صدقة ولو دخل بيتا جديدا) يضم همزة وكسر ميم أى بحرفيه وطال مكثه بالبيت (فعلق ثوبه رائحته) أى يسيرة (فلا شيء عليه) كذا في البدائع وقيد باليسير ولم يقيد به في الفتح والبحر الزاخر (ولو أجر ثوبه فعلق به) أى ثوبه (كثير) أى من الطيب (فعليه دم أو قليل فصدقة) وإن لم يعلق به شيء فلا شيء عليه) أى أصلا (وكان المرجح في الفرق بين القليل والكثير) أى في تطيب الثوب (العرف إن كان) أى عرف هناك (وإلا فما يقع) أى كثيرا (عند المبتلى) بفتح اللام أى في رأى المبتلى به (ولو أجر ثوبه قبل الأحرام ولبسها ثم أحرم لاشئ عليه) فيه أن التطيب في البدن للإحرام مستحب خلافا لما لك فاته لا يجوز عنده تطيب تيق رائحته فإن تطيب منه وجب غسله ويكره التطيب في الثوب اتفاقا كذا ذكره في اختلاف الأئمة (لأنه لا بأس بقاء الطيب الذى تطيب به قبل الإحرام) فيه أنه لا يجوز^(٢) بقاء الطيب الذى له جرم عند عهد وأما ما لا جرم له فلا خلاف في جواز بقائه وإنما الخلاف فيما إذا تطيب بعد الأحرام وكفر ثم بقى عليه الطيب فنهى من قال ليس عليه بالبقاء جزاء ومنهم من قال عليه الجزاء ثانيا والرواية توافقه في المتنى لحشام عن محمد إذا مس طيبا كثيرا فأراق دما ثم تركه على حاله يجب عليه تركه دم آخر فلا يفتنه هذا الذى تطيب قبل أن يحرم ثم أحرم وترك الطيب (وكذا لا بأس بشمه) هذا مناقض لقوله لا يجب^(٣) شيء بشم الطيب ولو كان مكروها لعدم الاتصال (وانتقاله من مكان إلى آخر) أى لو انتقل الطيب من مكان إلى مكان من بدنه لأجزاء عليه اتفاقا كذا في الكبير وهو مخالف للقياس^(٤) لأنه يصير استعمال عضوين وهو موجب لجوابين غاية أنه بغير تعدد منه ثم في التحير بالانتقال دليل على أنه ينقله من مكان إلى مكان يشهد الجزاء

(فصل في ربط الطيب ولو ربط مسكا أو كافورا أو عنبرا كثيرا) أى بما يفوح منه رائحة طيبة (في طرف إزاره أو رداءه) لزمه دم ولو قليلا فصدقة) وفيه أنه لا بد من قيد ودام عليه يوما لما تقدم وإن ربط العود فلا شيء عليه وإن وجد رائحته كذا في البحر الزاخر وغيره لكن فيه أن العود ليس له رائحة إلا بالنار ولو فرض وجود عود له رائحة بالمسك مثلا فلا شك أن حكمه كالعبر وغيره لأن العلة هي الرائحة هذا وفي بعض المتناسك إذا ربط مسكا كثيرا في طرف إزاره لزمه دم كما إذا كل طيبا كثيرا وفي قليله صدقة وفي كتاب رحمة الأئمة في اختلاف الأئمة واستعمال الطيب في الثياب والبدن حرام الحرم وقال أبو حنيفة يجوز حمل المسك واستعماله على ظاهر ثوبه دون بدنه انتهى وهو مخالف لما في كتب الأصحاب والله أعلم بالصواب

(فصل في الحناء ولو خضب رأسه أولحيته أو كفته بمحنا فعليه دم إن كان) أى الحناء (ماتما وإن كان ثخيناً) قيد رأسه فنهى البعان على الرجل دم الطيب ودم للتنطية) أى ودم واحد على المرأة للتطيب فقط (وهذا) أى الإطلاق أو الحكم (إن دام يوما أوليلة) على جميع رأسه أو ريشه وإلا فصدقة للتنطية أى فأقل من يوم (ودم للطيب) أى مطلقا وأعلم أنه ذكر في البحر الزاخر وجوب الدم بالخصاب مقيد بما إذا دام عليه يوما كاملا قال

(١) قوله وضم اللام: أى وبالقلب اه حباب (٢) قوله فيه أنه لا يجوز الخ: ما عرفت وجه هذا الإراد لأنه إنما إن ادعى المصنف الاتفاق وإلا فالظاهر أن مقصود المصنف بيان قول الإمام ثم قوله لا يجوز الخ مخالف لما في الهداية حيث قال وعن محمد أنه يكره ولما في البحر العميق أيضا اه داملا اخون جان (٣) قوله هذا مناقض لقوله لا يجب الخ: أقول لا مناقضة بينهما ولا مخالفة اه حباب (٤) قوله وهو مخالف للقياس الخ: قد مر أن النسك على خلاف القياس مع أن هذا القياس مخالف لحديث رواه أبو داود عن عائشة رضى الله عنها كنا نخرج مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى مكة فنضم جباهنا بالمسك المطيب عند الإحرام فإذا عرفت إحداها سال على وجهها فقرأ النبي صلى الله عليه وسلم فلا يتأنا. إلا أن يقول الشارح في الجواب عن الثاني بأن الحديث في التطيب قبل الإحرام

وإن كان أقل صدقة وهو بخلاف ما قدمناه (١) من أنه لا يشترط بقاء الطيب زماناً في الجسد بخلاف التوب ولهذا أطلقوا وجوبه في أكثر الكتب بلا تقدير زمان وفي الحديث إذا خضبت المرأة كفها بالحناء وهي محرمة وجب عليها دم ، هذا يدل على أن الكف عضو كامل لأنه أوجب في تطيبه الدم كذا في شرح القنوري

(فصل في الوسمة) بسكون السين وكسرهما وهو الأنفص والاول أشهر (وهي نبت يصعب به) أي بورة ويكون على نوعين وهي ورق الثيل (فلو خضب رأسه بالوسمة فإن كانت متلبدة فعليه دم للتغطية إن دام يوماً أو أقله صدقة وإن كانت مائنة فلا شيء عليه لأنها ليست بطيب وقيل فيه دم) على ما ذكره قاضيخان عن أبي حنيفة رحمه الله (وقيل صدقة) وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة (وقيل إن خاف قتل الدواب أطعم شيئاً) كافي البدائع وخزانة الأكل وفي المتن عن محمد إذا خضب رأسه بالوسمة فعليه دم في قيس قول أبي حنيفة وفي قول أبي يوسف عليه طعام وفي الميسوط إذا خضب رأسه بالوسمة فعليه دم للالتصاف ولكن لتغطية الرأس به وهذا هو الصحيح وإن خضب لحية به فليس عليه دم ولكن إن خاف أن يقتل الدواب أطعم شيئاً انتهى وهو المتمد لأن الوسمة ليس بطيب على ما صرح به قاضيخان

(فصل في الخطمي) بالكسر ويفتح نبات على مافي القاموس (ولو غسل رأسه به فعليه دم) عند أبي حنيفة (وقال صدقة) كذا في الجمع وشرحه والبدائع وشرح الكنز والفتح والمائة والبحر الزاخر وغيرهما وقيل قوله في الخطمي العراقي لمرآة وقولها في الخطمي الشامي فإنه لا راحة له فلا خلاف وقيل بل الخلاف في العراقي على مافي الزيلعي والفتح وغيرهما وزاد ابن فرشته في شرح المجموع حيث قال ولا شيء في استعمال غيره اتفاقاً يعني غير العراقي وقال الطرابلسي بناء على عدم الخلاف فيجب الدم في الخطمي العراقي بالاتفاق (٢) ودمان إن لبس رأسه وحصل به التغطية وعلى الخلاف لا يجب في غير العراقي شيء بالاتفاق ومتن كلام المصاص وجوب الدم بالاتفاق بين الإمام وصاحبه (ولو لبس رأسه به وحصل التغطية لزمه دمان) أي لما ذكرناه (ولو غسل رأسه أويده بأشنان) بضم أوله (فيه الطيب) أي فيظن فيه (فإن كان من رآه ساء أشناناً فعليه صدقة وإن ساء طيباً فعليه دم) أي اختاراً للغة كذا في قاضيخان (ولو غسل رأسه بالخرض) بالضم والضمين الأشنان (والسايون والدسروغوه) أي بالمرآة فيه ولا اختلط به طيب (لا شيء عليه) أي بالإجماع كما صرح به الاسدياني وغيره وأما ما ذكره ابن جماعة إذا غسل رأسه أو لحية بالخطمي أو السد فعليه دم فليس بصحيح في الصدر الخالص

(فصل في الدهن) بالفتح مصدر بمعنى الادهان وبالضم اسم فالتقدير استعماله (ولو ادهن) بتشديد الدال بدهن مطب وهو ما أتى فيه الأنوار كدهن البنفسج والورد والياسمين والبان (والخيري) الظاهر أن هذه الأشياء لها دهن مأخوذ منها فيكون غير مألوف في الأنوار فانه نوع آخر من الدهن المطيب والمقصود أنها وسائر الادهان التي فيها طيب إذا استعمل به (عضوا كاملاً) على مافي البدائع (فعليه دم) أي اتفاقاً (وفي الأقل من عضو صدقة) وذكر بعضهم الكثرة بأن ادهن كثير أو لم يقدر بشيء وقيد البرجندی بما يستكره الناظر ولعل محله إذا استعمل الكثير فيما لا يكون عضواً كاملاً على ما تقدم واه أعلم وفي التوارد ولو ادهن ربيع رأسه أو لحية فعليه دم قال المصنف ولعله

وكلامنا في التطيب بعده اه داملأ اخون جان (١) قوله بخلاف ما قدمناه الخ: قال الشيخ حنيف الدين المرشدي أقول لا عطفة بينه وبين ما تقدم لأن مافي البحر إنما هو بسبب التغطية الخاصة بالختاب لأبطل الطيب وقد علمت أن التغطية الخاصة به متى كانت يوماً أو ليلة قتها الدم وإن كانت أقل من ذلك فالصدقة هنا هو الذي ينبغي أن يحمل قول صاحب البحر عليه اه انتهى حجاب (٢) قوله فيجب الدم في الخطمي العراقي بالاتفاق: قال الشيخ حنيف الدين المرشدي في شرحه فيجب أن يجب الصدقة في الشئ أيضاً بالاتفاق اه كذا في الحجاب وقال المصنف في الكبير قولم بناء على عدم الخلاف يجب الدم في العراقي بالاتفاق يقتضي أن يجب الصدقة في الشئ أيضاً بالاتفاق اه والله سبحانه

تقريع على رواية الربع في الطيب والصحيح خلافها (وإن ادهن بدهن غير مطيب كازيت الخالص^(١)) والحل وهو دهن السمسم وأكثر منه فعليه دم) أى عند أى حنيفة وصدة عندهما وروى ابن المبارك عن أبي حنيفة مثل قولهما كذا في شرح الجامع (وإن استعمل منه فعليه صدقة) أى اتفاقاً (وهذا) أى الحكم السابق (إذا استعمله على وجه الطيب وأما إذا استعمله على وجه الدواى أو الأكل فلا شيء عليه) أى اتفاقاً انتهى ووجهه غير ظاهر كما لا يخفى^(٢) (فلو أكل الزيت الخالص عن الطيب أو الحل) أى الخالص (أو دواى بهما شقوق رجليه) أى مثلاً (أو جراحة أو أظفر في أذنيه أو استعط) أى في أنفه (فلا شيء عليه ولو ادهن بسمن أو ألبه أو ألبه أو ألبه أو ألبه عليه ولا فرق بين الشعر والجسد في الدهن) أى في وجوب الجزء به خلافاً للفارسي حيث قال ولا يدهن المحرم رأسه ولحيته ولو دهن ساقيه زيت أو شحم لا بأس به اهـ وهل يمنع الدهن في الثوب وذكر الفارسي ولو أحرم في إزار فيه طيب أو دهن يوجد منه رائحة قدر شرب في شرب فشكت ساعة أطعم نصف صاع من برّ وإن قلّ قبضة إلا إذا لم يورما نصف صاع وفي الكثير الفاحش دم إذا كان يوماً قال المصنف جعل الدهن في الثوب كالطيب فإذا أراد بالدهن المطيب منه فصحيح لأنه طيب وأما غير المطيب فبعد لا اتفاق فيه انتهى ولا يخفى أنه قد ادهن بوجود الرائحة منه فلا يتصور منه إرادة غير المطيب أصلاً

(فصل ولا فرق بين الرجل والمرأة في الطيب ولا بين المأدب والناسي والمكره والطائع والقاعد) أى المتعمد (وغيره) أى المخطئ (ولو طيب محرم) أى من غير استعماله (محرم أو حلالاً لا شيء على الفاعل) أى من الجزء كما لو ألبسه الخيط وإلا فلا شك أن تطيب المحرم وإلباسه الخيط حرام على المحرم وغيره من حيث التسبب (ويجب الجزء على المفعول) أى لارتقائه به وكان مقتضى التماس أن يكون على الفاعل أيضاً كما لو حلق محرم رأس محرم في غير أوان التحلل وسيأتي^(٣) ما يبين الفرق بينهما (النوع الثالث في الخلق وإزالة الشعر وقلم الأظفار) إزالة الشعر أعم من الخلق والتقصير فيشمل التصف والتتور والقطع والحرق ونحو ذلك (إذا حلق رأسه كله أو ربعه) أى فصاعداً فعليه دم وإن كان أقل من الربع فعليه صدقة^(٤) (وهذا هو الصحيح المختار الذي عليه جمهور أصحاب المذهب وذكر الطحاوي في مختصره أن في قول أبي يوسف ومحمد لا يجب الدم مالم يخلق أكثر رأسه (وإن كان) أى المحرم أى رأسه (أصلح) من الصلح محركة انحسار شعر مقدم الرأس نقصان مادة الشعر في تلك البقعة وقصورها عنها (إن بلغ شعره ربع رأسه) أى ولو كان باقياً أو لو بلغ شعره المتفرق ربع رأسه قد حرق رأسه (فعليه دم وفي أقل منه صدقة ولو حلق لحيته أو ربعها فعليه دم وفي أقل من الربع صدقة وإن بلغت لحيته الغاية في الخلق) يعنى (إن كان قدر ربعها كاملة) حال من الفاعل (فعليه دم وإلا فصدقة) على مافي الفتح (ولو حلق رأسه ولحيته وإبطيه وكل بدن في مجلس واحد فعليه دم واحد وإن اختلفت المجالس فلكل مجلس موجه) بفتح الجيم أى ما يوجهه جنائيه فيه عندهما وعند محمد دم واحد مالم يكفر للأول (ولو حلق رأسه فأراق دماً ثم حلق لحيته في مجلسه وتعالى أعلمه تعليق الشيخ عبدالحق^(١)) قوله كالزيت الخالص : قال في البحر الرائق أراد بالزيت دهن الزيتون أهـ فأداه الشيخ عبدالحق^(٢) قوله غير ظاهر كما لا يخفى : قال في الهداية لأنه ليس بطيب في نفسه إنما هو أصل الطيب وهو طيب من وجه فيشترط استعماله على وجه التطيب بخلاف ما إذا دوى بالمسك وما أشبه اهـ ومر حكم الدواى اهـ داملاً اخون جان وقال في رد المحتار عند قول صاحب البرّ قلّ أكله أو استعطه أو دواى به جراحة أو شقوق رجليه أو أظفر في أذنيه لا يجب دم ولا صدقة اتفاقاً ما نصه لأنه ليس بطيب من كل وجه فإذا لم يستعمل على وجه التطيب لم يظهر حكم الطيب فيه اهـ وبذلك ظهر الوجه وانضم الفرق اهـ (٣) قوله وسيأتي : أى في فصل حلق المحرم رأس غيره اهـ حباب (٤) قوله وإن كان أقل من الربع فعليه صدقة : أطلقه فشمّل ما إذا كانت شعرة واحدة فظاهره أن فيها نصف صاع كما هو المراد بالصدقة عند الاجلاق قال في البحر لكن ذكر قاضيان في فتاواه إن تنف من رأسه أو من أنفه أو لحيته شعرات فلكل شعرة كف من طعام وفي خزانة الأكل في خصلة نصف صاع فظهر بهذا أن في كلام المصنف اشتباهاً لأنه لم يبين الصدقة ولم يفصلها اهـ أقول وكان المأدب اعتمد على ما سيذكره من التفصيل في فصل سقوط الشعر اهـ حباب

لزمه دم آخر) السكل من المرتبتي وأما إن حلق الرأس ولبس المحيط في مجلس يارمه دمان ولو لم يكفر بينهما اتفاقاً لانهما جنسان مختلفان فلا يتداخلان على ما في شرح الجامع (ولو حلق رأسه في أروبة مجالس في كل مجلس ربما فليه دم واحد) اتفاقاً ما لم يكفر للاول لانهما أجناس متفقة ولو كانت في مجالس مختلفة كذا في الفتح ومنسك الفارسي وغيرهما وإليه أشار في الكافي وشرح الكنز وفي البحر الزاخر قدم واحد بالإجماع ويخالفه بظواهره ما ذكره الحجازي في حاشيته على الهداية إذا حلق ربع الرأس ثم حلق ثلاثة أرباعه في أزمان متفرقة يجب عليه أروبة دماء لأن حلق كل ربع جناية موجبة للدم فإذا اختلف أزمان وجودها نزل ذلك بمنزلة اختلاف المكان في تلاوة آية السجدة فلا يتداخل انتهى والظاهر أن مراده بالأزمان الأيام لا المجالس المتعددة في يوم واحد (ويجمع المتفرق في الحلق كافي الطيب) أي يجمع متفرقة (فلو حلق ربع رأسه من مواضع متفرقة فعليه دم)

(فصل في الشارب والرقبة ومواضع المحاجم والإبط وغيرها) كالعادة ونحوها (إن أخذ) أي بالقص ونحوه (من شارب) (١) أي بضعه (أو أخذه كله أو حلقه عليه صدقة ولو حلق الرقبة كلها فعليه دم) أي اتفاقاً (ولو حلق بعضها فصدقة) أي ولو كان ربهما فصاعداً كذا في شرح الكنز بعد إدراج الإبط أيضاً معللاً بأن الربع من هذه الأعضاء لا يمتنع بالكل لأن المادة لم تجز في هذه الأعضاء بالاقصار على البعض فلا يكون حلق البعض ارتفاقاً كاملاً حتى لو حلق أكثر أحد إبطيه لا يجب عليه إلا الصدقة وفي الطرابلسي جعل الأكثر كالكل وإليه يشير كلام البدائع وفي شرح الجامع لقاضيخان لو حلق الرقبة كلها يلزم الدم في قولهم فكذا إذا حلق قدر الربع انتهى وهو قياس منه لكن في شرح النقاية موافقاً لما سبق من شرح الكنز إنما وجب الدم بمحلق ربع الرأس وربع اللحية ولم يجب في غيرها إلا بمحلق جميع العضو لأن العادة جرت في الرأس واللحية بالاكشفاء البعض ولم تجز في غيرها به انتهى والثانية كالرقبة (ولو حلق مواضع المحاجم) قيل وهما صفحتا العنق وما بين الكاهلين من الرقبة (فعليه دم) أي عند أبي حنيفة وعندهما صدقة والخلاف فيها إذا كان حلقهما بالحجامة وأما إن كان لغيرها فعليه الصدقة اتفاقاً إلا إذا كان قدر ربع الرقبة ففيه ماس من الخلاف ويدل عليه ما في شرح الكنز حيث قال عليه صدقة لأنه قليل فلا يوجب الدم كما إذا حلقه لغير الحجامة ولأن حنيفة رحمه الله إن حلقه لمن يحتاج مقصود وهو المعتبر بخلاف الحلق لغيرها (ولو حلق الإبطين أو أحدهما أو تنف) أي إبطيه أو أحدهما (أو طلى بنورة فعليه دم وفي أقل من إبط صدقة) قال ابن الميامن هذا الإطلاق هو المعروف وفي فتاوى قاضيخان في الإبط إن كان كثير الشعر يمتد فيه الربع لوجوب الدم وإلا فلا أكثر لكن في شرح الكنز لو حلق أكثر أحد إبطيه لا يجب عليه إلا الصدقة بخلاف الرأس واللحية انتهى والملة ماسبق كما لا يخفى ويؤيده ما في المحيط والبدائع ولو تنف من أحد الإبطين أكثره فعليه صدقة ولا يجب دم (ولو حلق الصدر أو الساق أو الركبة أو الفخذ أو العضد أو الساعد فعليه دم) كما اختاره غير الإسلام وصاحب الهداية وكثير من المشايخ (وقيل صدقة) يشير إلى ما في المبسوط متى حلق عضواً مقصوداً بالحلق فعليه دم وإن حلق ما ليس بمقصود فصدقة ثم قال وما ليس بمقصود حلق شعر الصدر والساق وما هو مقصود حلق الرأس والإبطين ومثله في البدائع والقرطبي وفي النخبة وما في المبسوط هو الأصح وذكر البرجندى عن الحصر (٢) ما يشير بأن حلق الصدر

(١) قوله إن أخذ من شارب الخ: في حلق الشارب ثلاثة أقوال المذهب وجوب الصدقة كما في الكافي للحاكم الشهيد الذي جمع كلام محدوصه في غاية البيان والمبسوط لأنه تبع اللحية وهو قليل لأنه عضو صغير سواء حلق كله أو بعضه ، القول الثاني أن في أخذ شارب حكومة عدل يعني ينظر إلى الشارب كم يكون من ربع اللحية فيلزمه عن الصدقة بقدره حتى لو كان مثل ربع ربهما لزمه ربع قيمة الشاة أو ثمنها قسمتها ، والقول الثالث لزوم الدم بحلقه وقال العلامة السيد محمد ياسين ميرغني والتقصير حكاه حكم الحلق في أحد الزوايتين الزاجحة له وألفه سبحانه وتعالى أعلم اه تعليق الشيخ عبدالحق (٢) قوله عن الحصر: عبارة المنسك الكبير وفي الحصر اه وهو من مقول البرجندى اه

والساق والساعد يوجب الصدقة لا غير بالاتفاق وقد صرح بذلك في الخزانة أيضاً انتهى والذي في عامة الكتب وجوب الدم فيها قال ابن الميام والحق أنه يجب في كل منهما أى الصدور الساق الصدقة (وإن حلق أمله) أى قل ما ذكر من كل عضو (فصدقة ولا يقوم الربيع من هذه الأعضاء مقام الكل) لما سبق وأما العانة فعضو مقصود صرح به قاضيان. في شرح الجامع وصاحب الاختيار والزبلي والطرابلسي والشمسي وإليه أشار في الكافي والبدائع وشرح المجموع والفتح ومنسك الفارسي فيجب فيه الدم وفي الخزانة إن في حلق العانة الدم إن كان الشعر كثيراً انتهى وجعل الشمسي الركبة مثل العانة

(فصل في حكم التقصير: حكمه حكم الحلق في وجوب الدم به) أى في كله أو ربه (والصدقة) أى في قليله (قلو) قصر كل الرأس أو ربه فعليه دم وفي أقل من الربيع صدقة ولو قصرت المرأة قدر أتملة أى فماعداً (من ربيع شعرها) أى قزائداً (فعلها دم) على ما صرح به في الكافي والكرمانى وهو الصواب قياساً على التحلل ووقع في الكفاية شرح الهداية أن التقصير لا يوجب الدم والله أعلم

(فصل في سقوط الشعر) لا يخفى أن الشعر إذا سقط بنفسه لا محذور فيه ولا يحظر لاحتال قلعه قبل إحرامه وسقوطه بغير قلعه ولملهم أرادوا أنه إذا سقط بسبب فعل المحرم بأن أحس به وأدركه جثت بلزمه الجزاء الذى ذكره (ولو سقط من رأسه أوليته ثلاث شعرات عند الوضوء أو غيره) أى حين مسه وحكه وفيه إيماء إلى ما قدمناه (فعلية كف من طعام) كما روى عن محمد على إطلاقه من غير قيد لكل شعرة (أو كسرة) أى من خبز (أو تمر) لكل شعرة) وبخلافه مافى قاضيان وإن أخذ المحرم من شارب أو من رأسه أو مسح لحيته فأتى منها شعر يطعم مسكيناً وفي البدائع ولو أخذ شيئاً من رأسه أو لحيته أو لمس شيئاً من ذلك فأتى منه شعرة فعليه صدقة وكذا ذكر الترمذى وقيل لو لمس لحيته فوقعت منها شعرة أو شعرتان تصدق بشعرة أو تمرتين كذا في الكبير بصيغة التريض فيتأى ما اختاره هنا فتأمل فانه موضع زلل (وإن خبز عيد) أى مثلاً (فاحرق شعر يده فعليه صدقة إذا أعتق) وفيه أنه إذا كان شعر يده كاملاً فالتياس وجوب الدم في جوامع الفقه وإن خبز فاحرق بعض شعره يتصدق وفي المحيط إذا خبز العبد المحرم فاحرق بعض شعر يده في التور فعليه إذا عتق صدقة وإن أطلى من غير أى فعليه دم إذا أعتق وقوله من غير أى أى بغير عذر قيده لأنه إذا كان عن عذر يتعين الصوم على العبد فوراً هذا وفي الحاوى عن المتنى عن محمد وإن كان الساق مقدار العشر من شعر الرأس أو اللحية فعليه دم وقال ابن الميام ومافى مناسك الفارسي من قوله وما سقط من شعرات رأسه ولحيته عند الوضوء لزمه كف من طعام عن محمد بخلاف مافى قاضيان وإن تنف من رأسه أو ألقاه أو لحيته شعرات ففي كل شعرة كف من طعام إلا أن يزيد على ثلاث شعرات فإن بلغ عشراً لزمه دم وكذا قوله إذا خبز فاحرق ذلك غير صحيح لما علمت من أن القدر الذى يجب فيه الدم هو ربيع من كل منها انتهى وفيه أنه يمكن^(١) حمل كلام قاضيان على رواية عن محمد كما في المتنى ثم الظاهر أن الألف حكمه ليس حكم الرأس بما تقدم والله أعلم (ولو تأثر شعره بالمرض فلا شيء عليه) فانه ليس باختياره وكسبه^(٢) (ولو نبتت شعرة في عيته فلا شيء عليه بإزالته)

(١) قوله وفيه أنه يمكن إلخ: ببني أن يقيد كلام المسان ببعض كما ذكره في الكبير فوافق مافى جوامع الفقهاء المحيط على أنه قد سبق أن الأصح مافى المتوسط من عدم الفرق في وجوب الصدقة بين استيعاب العضو وعدمه حيث كان غير مقصود بالخلق عادة فتأمل اهـ حجاب (٢) قوله فانه ليس باختياره وكسبه: أقول قد نبهنا فيه ماسبق من أنه لا فرق في باب الجنابات بين المختار وغيره إلا في الإثم وعدمه وظله في البحر الزاقي بأنه ليس لازمة بل هو شين اهـ أفاده الحجاب وعبارة الكبير وفي منسك علي بن إبيان الفارسي إذا تأثر شعره بالمرض أو بالنار فلا شيء عليه وقوله أو بالنار بخلاف لما في غيره أو يحتمل على عدم المباشرة بالنار بأن كان ناعماً أو محمراً بخلاف ما إذا كان مباشراً به بالخز والطبخ لحصول السبب منه والله سبحانه وتعالى أعلم انتهت فافهم والله أعلم اهـ تعليق الشيخ عبدالحق

كما لو صال عليه صيد فقتله كذا ذكره السروجي وابن أمير الحاج (ولو خلع جلدة من رأسه بشعرها لم يلزمه شيء) أي لقصد إزالة الجلدة لإزالة شعرها (ولو حلق أو تفت خصلة من رأسه) وهي بضم الخاء المعجمة شعر مجتمع أو قليل منه (فعليه صدقة) أي نصف صاع على ما في خزانة الأكل

(فصل في حلق المحرم رأس غيره وحلق الحلال رأسه) أي رأس المحرم (إذا حلق محرم رأس محرم) أي غير نفسه (أو حلال فعليه صدقة سواء حلق بأمره أو بغيره) أي بغير رأس المحلوق طائفا أو مكرها (وإن حلق الحلال رأس محرم فلا شيء على الحالق الحلال) على ما صرح به في البدائع والكرمانى والعناية والحاوى (وقيل عليه صدقة) وإليه ذهب الزيلعي^(١) وابن الهمام والشعنى ووجهه غير ظاهر^(٢) إذ الحلال غير داخل في موجبات محظورات الاحرام وهل يحرم عليه أويأى فعله هذا أو يكره؟ الظاهر الأخير لظاهر قوله تعالى ولا تحلقوا رؤوسكم إذا لمضى لأن أمروا بحلق رؤوسكم أو لا تحلق بضمكم رأس بعض ولعل هذا أيضا وجه من أوجب الصدقة ثم إن حلق محرم أو حلال رأس محرم فعلى المحلوق المحرم بمجدهم ولا يرجع به على الحالق وقال زفر والقاضى أبو حازم يرجع به. أقول الأظهر التفصيل وهو أنه إن كان بأمره واختياره فلا يرجع به وإلا بآن حلقه وهو نائم أو مكره فيرجع وهذا لا ينافي أنهم أطلقوا وجوب

(١) قوله وإليه ذهب الزيلعي: قال الزيلعي في تبين الحقائق قصارت المسئلة بالقسمه العقيلة على أربعة أقسام إما أن يكونا محرمين فيجب على الحالق الصدقة وعلى المحلوق الدم أو الحالق حلالا والمحلوق محرم فذلك الحكم فيه أو كان الحالق محرم والمحلوق حلالا فيجب على الحالق الصدقة لا غير أو كانا حلالين فلا يجب عليهما شيء اه لكن في حلق المحرم رأس حلال تصدق بما شاد وفي غيره الصدقة نصف صاع كما في الفتح والبحر واه سبحانه وتعالى أعطاه تعليق الشيخ عبدالحق (٢) قوله ووجهه غير ظاهر الخ: أقول هذا عجيب حيث يقول وإليه ذهب الزيلعي وابن الهمام ولا ينظر إلى ما ذكروا من الوجه الذى قاله صاحب الهداية قال ابن الهمام في شرحها فإذا حلق الحلال رأس محرم فقد باشر قطع ما استحق الآمن بالإحرام إذ لا فرق بين لا تحلقوا حتى تحلوا وبين لا تعصوا شجر الحرم فإذا استحق الشجر نفسه الآمن من هذه البارة استحق الشعر أيضا الآمن فيجب بتفويته الكفارة بالصدقة وإذا حلق المحرم رأس حلال فالارتفاق الحاصل له برفع ثقت غيره إذ لا شك في تأذى الإنسان بثقت غيره مجده من رأى نثار الرأس شعنا وسخ الثوب تغل الرائحة وما سن غسل الجملة بل ما كان واجبا لإلا لذلك التأذى إلا أنه دون التأذى بثقت نفسه فقصرت الجنابة فوجبت الصدقة والمصنف أجرى الوجه الأول في هذا وقد يمنع بأن استحقاق الشعر الآمن إنما هو بالنسبة إلى الإحرام حالنا أو محنونا فإن خطاب لا تحلقوا للحرمين فلذا خصصنا به الأول بقى أن المحرم إذا حلق رأس المحرم اجتمع فيه تقويت الآمن المستحق والارتفاق بإزالة ثقت غيره وقد كان كل منهما بافتراده موجبا للصدقة فربما يقال بشكال اختابة هذا الاجتماع فيقتضى وجوب الدم على الحالق كما قال أبو حنيفة في الادهان بالزيت البحت حيث أوجب الدم لاجتماع أمور لو انفرد كل منهما لم يجرجه كتليل الشعر وأصالته الطيب وقتل الهوام فتكاملت الجنابة بهذه الجملة فوجب الدم اه ما تعلق الفرض به فظهر بهذا وجه هذه المسألة ووجه ما بعدها فإن كان لشارحنا كلام في الدليل كان اللازم أن يذكره بعد ذكر الدليل وإن كان كلامه مبينا على قول ابن الهمام وقد يمنع فهذا لا يناسب جلالة مقام الشارح فإن هذا لا ينفعه لأن حاصله أن الوجه في وجوب الصدقة في مسأة حلق المحرم رأى حلال الارتفاق برفع ثقت الغير وجعله صاحب الهداية إزالة الآمن عما يستحق الآمن فتنه بأن شعر رأس الحلال لا يستحق الآمن والمستحق له شعر المحرم كما في المسألة الأولى وهذا ظاهر لا يخفى لحرره الحقيق إلى غفو المولى اه داملا أخون جان (تنبيه) محل وجوب الصدقة على المحرم إذا حلق رأس محرم إذا كان في غير أوان الحلق كما به عليه العلامة طاهر سنبل وسياق في باب الحلق في كلام المصنف رحمه الله أما إذا كان في أوانه كالفرأغ من أعمال الحج أو أعمال العمرة فلا شيء فيه وقد رأيت ما يغلط في ذلك وفيق على الحالق حينئذ يلزم الصدقة وهو غفلة عن قيد

الصدقة على الخالق المحرم سواء كان مخلوق حلالا أو حراما على ما صرح بالسوية في البدائع كأنوم المصنف في الكبير لأن صريح عبارة الأصل في المبسوط وفي الكافي الحاكم هكذا وإن حلق المحرم رأس حلال تصدق بشيء وإن حلق المحرم رأس محرم آخر بأمره أو بغير أمره فعلي المخلوق دم على الخالق صدقة انتهى وفرق بين المستثنين لظهور تفاوت الخالطين في ارتكاب الجنائين فإن هذه العبارة على ما في الفتح إنما تقتضي لزوم الصدقة المقدرة بنصف صاع فيما إذا حلق رأس محرم وأما في الحلال يقتضي أن يطعم أى شيء شاء كقولهم من قتل قلة أو جرادة تصدق بما شاء وأزادة المقدرة في عرف إطلاعهم أن يذكر لفظ صدقة فقط فافهم فإن قلت إذا حلق المحرم رأس غيره محرما أو حلالا يجب الجنابة بخلاف ما إذا لبس المحرم محرما لباسا مخطئا فإنه لا يجب عليه شيء كما صرح به في التاتارغانية قلت لورود النهي عنه ^(١) إجمالا في قوله تعالى ولا تحقروا رؤسكم محتملا هذه الصورة وغيره على ما قدمناه بخلاف الإلباس فإنه لا يعرف نهى عنه ^(٢) في الشرع نعم قد يقال لإلباسه حرام كما صرحوا في الإلباس والدين للصغير الثوب الحرير إلا أن ذلك الحكم عام غير مختص بحال الإحرام واقعا على البرام (وإن أخذ المحرم من شارب محرم أو حلال أو قص أفطاره فعليه صدقة) كما في المحيط والمبسوط ويؤيده ما في الفتاوى السراجية لو أخذ المحرم شعر محرم أو ظفره فعليه صدقة (وقيل إذا حلق أو أخذ من شعر حلال أو قلم أفطاره أطعم ماشاء) على ما في الهداية والكافي وغيرهما وكذلك قال في الجامع الصغير أطعم ماشاء

(تصل في قلم الأفطار: إذا قص أظفار يديه ورجليه أويد أو رجل واحدة في مجلس واحد فعليه دم واحد) لا تخاد المجلس ^(٣) في المسئلة الأولى ولا ارتفاق بمضو كامل في الثانية ^(٤) (وإن قلم أقل من يد أو رجل فعليه صدقة لكل ظفر نصف صاع) أى في قول أبي حنيفة الآخر وهو قول صاحبه (إلا أن يبلغ ذلك) أى مجموعه ^(٥) (دما فينقص منه ماشاء) على ما في البدائع وغيره (وقيل ينقص نصف صاع) على ما في البحر الزاخر ولعل مراده ^(٦) أنه لا ينقص أكثر من نصف صاع فيما إذا قلم كثيرا ومع هذا لو اختار الدم فله ذلك هذا وقال زفر بقلم ثلاث منها يجب الدم لأن الأكثر كالكل ^(٧) وهو قول أبي حنيفة أولا وقال محمد في كل ظفر خمس الدم ولعل في المسئلة عنه روايتان

المسئلة فليحذر واقه المرفق (١) قوله قلت لورود النهي الخ: جوابه هذا مبنى على ما ذكره من أن وجهه غير ظاهر وإلا فلم يكن يحتاج إلى هذا لأن في الحلق ارتقا للخالق لاقى الإلباس اه داملا أخون جان (٢) قوله فإنه لا يعرف نهى عنه: فيه أنه ورد في الكتب الستة لا تلبسوا القصيص الحديث وهو مثل ولا تحلقوا اه داملا أخون جان (٣) قوله لا تخاد المجلس: في المسئلة الأولى وهي ما إذا قص أظفار يديه ورجليه فتداخت لأنها نوع واحد كالإبلاجات المتعددة في جماع واحد حيث لا تزيد على مهر واحد وإن كثرت اه حباب (٤) قوله ولا ارتفاق بمضو كامل في الثانية: وهي ما إذا قص أظفار يديه أو رجل واحد في مجلس واحد وإنما وجب الدم في هذه الصورة وإن كان الأصل عدم وجوبه إلا بقص الدين والرجلين لأن اليد الواحدة أو الرجل الواحدة ربع ذلك فالحق بالكل احتياطا كربع الرأس في الحلق والجامع بينهما كالارتفاق لا الاعتداء اه حباب (٥) قوله مجموعه: دفع لما عسى أن يؤم من أن معنى قول المتن إلا أن يبلغ ذلك أى نصف الصاع الواجب بقص ظفره دما الخ ويعين ما قاله الشارح رحمه الله تمليل عدم وجوب الدم بعدم تنأى الجنابة لعدم ارتفاق كامل فلا يجب أن يبلغ قيمة الدم وإن اختار الدم فله ذلك وليس عليه غيره اه حباب (٦) قوله ولعل مراده: دفع لما أورد عليه من أنه قد يكون الواجب نصف صاع ويساوى قيمة الدم فكيف ينقص على قول صاحب البحراء حباب (٧) قوله لأن الأكثر لكل: أجيب بأن وجوب الدم في اليد الواحدة إنما هو لو كنتم تاربعا لمجموع الأظفار كما سرفلا يمكن أن يقام الأكثر منها مقام الكل لأنها ملحقة بنبر ما فكيف يلحق أكثرها ولو لوجاز ذلك لجاز أن يلحق أكثره بفقال إذا قص الظفرين قد قص أكثر الثلاثة وكذلك إذا قص ظفر أو نصف ظفر قد قص أكثر الظفرين وهكذا إلى ما يتأهى قال ابن الهمام وهذا كلام خطاي لا لتحقيق أى كان يجب أن يقام أكثر الثلاثة أيضا كالظفرين ثم يقام أكثرهما

(ولو قلم في أربعة مجالس في كل منها طرفاً) بفتحين أى جانباً من العيين والشمال (من أربعة) أى أطراف باعتبار يديه ورجليه (ففيه أربعة دماء كفر للأول أولم يكفر) أى عندهما وعند محمد مالم يكفر للأول (وإن قلم خمسة أظافر يد أو رجل ثم قلم أظافر يده أو رجله الأخرى فإن كان) أى قليمهما (في مجلس فليدم أو يجلسين قدامان وإن قص خمسة أظافر) أى من الأعضاء الأربعة (متفرقة أو قلم من كل يد ورجل أربعة أظافر فبلغ جلستها ستة عشر ظفراً فليده صدقة لكل ظفر نصف صاع إلا إذا بلغت قيمة الطعام دماً فينقص منه ما شاء) أى كما مر (وإن اختار الدم فله ذلك) واعلم أن محمداً اعتبر عدد الحسة لا غير ولم يعتبر الضريق والاجتماع وهما اعتبرا مع عدد الحسة صفة الاجتماع وهو أن يكون من محل واحد (ولو انكسر ظفره أو انقطع شظية) أى فلقه (منه قطعاً أو قطعاً لم يكن عليه شيء) كذا أطلق في الهداية وغيرها وعلى بأنه لا ينمو بعد الانكسار (وقيل ذلك إذا كان بحيث لا ينمو) أى لا يزيد كما في المبسوط والبدائع (ولو كان بحيث لو تركه ينمو فليده صدقة) علي ما صرح به في المبسوط (ولو قطع كفه وفيه أظافره لم يلزمه شيء) ^(١) (لأنه قصد به قطع الكف لا ظفره هذا وفي المحيط وقاضخان وجوامع الفتى فيما إذا قص المحرم أظافر غيره فحكمه حكم الحلق وعن محمد رواية أنه لا شيء عليه في قلم أظافر غيره وفي البدائع وإن قلم المحرم أظافر حلال أو عزم أو قلم الحلال أظافر محرم فحكمه حكم الحلق وقد ذكرنا ذلك فيما تقدم واه أعلم

(فصل وما ذكرنا من لزوم الدم والصدقة عينا) أى معينا (في الأنواع الثلاثة) أى المتقدمة من البس والطيب والحلق وكذا حكم القلم لمدرك سياتي (إنما هو) أى باعتبار حكمه المطلق في حالة الاختيار بأن ارتكب المخطور بغير عذر أمافي حالة الاضطراب بأن ارتكبه بغير كرمض وعلة) أى ضرورة (فهر) أى صاحبه (غير بين الصيام) أى صيام ثلاثة أيام (والصدقة) أى على ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع (والدم ومن الاخذ لوالهي) أى بجميع أنواعها (والبرد) أى الشديد (والحر) كذلك (والجرح والقرح والصداع) أى وجع الرأس كله (والشفقة) أى وجع شق من رأسه (والقمل) أى كثرت في شعر رأسه كما في الكرمانى والقاسمى والحدادى (ولا يشترط دوام العلة ولا أداؤها إلى التلف بل وجودها مع تعب ومشقة يبيع ذلك) كما صرح الحدادى وجعل القاسمى ليس بالسلاح لنجوف القتال ظراً وهو واضح وتعبه المصنف بقوله وفيه تأمل لأنهم لا يحملون الإكراه من الأعداء لأنه من جهة العباد فهذا مثله انتهى والفرق ظاهر ^(٢) لأن لبسه إنما هو لدفع الأذى فهو في معنى الحر والبرد والقمل ونحو ذلك (وأما الخطأ والسيان والإغما والإكراه والنوم والرق) فيه بحث ^(٣) فإن المملوك مخير بين أن يصوم في حاله رقة وأن يطعم ويندب بعد عتقه إذا كان عن عذر (وعلم القدرة على الكفارة) أى إذا صدر عنه بغير عذر (فليست) أى هذه الأشياء (بأعذار في حق التخير ولو ارتكب المخطور بغير عذر فراجبه الدم عينا أو بالصدقة ^(٤)) أى مبينة

وهكذا إلى أن يجب بقطع جوهري لا يتجزأ من فلامه ظفر واحد اه أقاده الحجاب (١) قوله لم يلزمه شيء: علي وفاق ما تقدم في قطع الجلمة من رأسه وعليها الشعر اه حجاب (٢) قوله والفرق ظاهر: فيه نظر إذ دفع الأذى موجود في الإكراه أيضاً فلا فرق وقوله في معنى الحر منوع بأن هذه علة سماوية والقتال من قبل العباد كالإكراه فأمل اه حجاب (٣) قوله والرق فيه بحث الخ: قال الشيخ حنيف الدين المرشدى فيه نظر وذلك لأن البعد في وجوب الجزاء عليه كالحرق غير أنه إذا كان ارتكب المخطور لعذر عذر قائم متحم عليه ولا يجزىه البذل عنه وكذلك الصدقة لكن حيث كان معدوم الملك يبق ذلك إلى حال عتقه فيؤديه وفي ارتكابه المخطور لعذر هو فيه غير أيضاً كالحرق في إحدى الكفارات الثلاث فأصل التخير موجود غير أنه إن اختار الصوم لزمه في الحال وإن اختار الدم أو الصدقة تأخر عنه إلى حال عتقه لما قلنا من انتفاء الملك في حقه فلم يكن مخالفة بينهما فأمل اه حجاب (٤) قوله ولو ارتكب المخطور بغير عذر فراجبه الدم عينا أو بالصدقة: أى معية باختلاف الجنابة فلا يجوز عن الدم أى المتحم طعام ولا صيام ولا

باختلاف الجنابة (فلا يجوز عن الدم) أى المتنجس (طعام ولا صيام ولا عن الصدقة صيام فإن تعذر عليه ذلك) أى ما ذكر من الدم والصدقة (بقي في ذمته) أى إلى وقت قدرته (وإذا تطيب) وكذا إذا أكله أو شربه (أو استحلى بكحل مطيب أو لبس) أى غيظا (أو حلق) أى عضوا منه (أو قل) أى أظفار يده (لغز) قيد للسلك (فهو غير) أى بين أشياء ثلاثة (إن شاء ذبح شاة) أى في الحرم وأهدى (وإن شاء تصدق على ستة مساكين) وهم من أهل الحرم أفضل (ثلاثة أصوع) بفتح فسكون فضم جمع صاع (من بر) أى حطلة (لكل مسكين نصف صاع وإن شاء صام ثلاثة أيام وهذا) أى ما ذكر من الأنواع الثلاثة (فبا يجب فيه الدم) على وجه التخيير (وأما ما يجب فيه الصدقة) أى فيما فعله عن عذر بأن طيب ربع عضو أو لبس أقل من يوم (فيه يخير بين الصوم والصدقة) أى وجوب تخيير (والأ فيجوز له اختيار الدم أيضا (فإن شاء تصدق بنصف صاع) أى فيما أطلق عليه الصدقة (أوما وجب عليه من الصدقة) أى فيما أوجبوا عليه من أن يطعم شيئا (ولو أقل من نصف صاع على مسكين) فأوهذه للتنويع وأما قوله

عن الصدقة صيام فإن تعذر عليه ذلك أى ما ذكر من الدم والصدقة بقي في ذمته إلى وقت قدرته قال المصنف في الكبير إذا فعل المحظور من الأنواع المتقدمة من غير ضرورة فواجبه الدم عينا أو الصدقة فلا يجوز عن الدم طعام ولا صيام ولا قيمة ولا عن الصدقة صيام فإن تعذر عليه ذلك بقي في ذمته أبدا فإن مات فعليه الإيصاء إن ترك مالا وشذ الفارسي وقال وإن لبس ما لا يحل لبسه من غير ضرورة أراق دما لذلك وإن لم يجد صام ثلاثة أيام اه بحروفة قال العلامة الحجاب قوله فلا يجوز عن الدم الخ أقول صرح في الظهيرية بأنه إن لم يجد دما صام ثلاثة أيام ومثله في الأسرار والمحيط فلا وجه لقول العلامة ابن نجيم بأنه غريب وسيجيء تحقيقه إن شاء الله تعالى اه وقال العلامة الشيخ ابن عابدين رحمه الله في رد المحتار على الدر المختار ومافى الظهيرية من أنه إن عجز عن الدم صام ثلاثة أيام ضعيف كما في البحر اه وبعبارة البحر ومن الغريب ما في فتاوى الظهيرية هنا فإن لبس ما لا يحل له لبسه من غير ضرورة أراق لذلك دما فإن لم يجد صام ثلاثة أيام اه فإن الصوم لا مدخل له في موجب الجنابة بل يكون الدم في ذمته إلى الميسرة وإنما يدخل الصوم فيما إذا فعل شيئا للعذر كما سيأتى انتهت ونص عبارة البحر الآتية هكذا وقيد بالعذر لأنه لو فعل منها شيئا لتغير لزمه دم أو صدقة معينة ولا يجزئه غيره كما صرح به الإمام الإسيجاني وهذا أظهر ضعف ما قدمناه عن الظهيرية من أنه إن لم يقدر على الدم يصوم ثلاثة أيام ولم أره لتغيرها اه وقال العلامة الشيخ محمد طاب السندی عليه رحمة الباری في طوابع الأنوار (قائدة) قد قدمنا قريبا أنه إذا ارتكب شيئا من الجنابات بنى عذر يلزمه دم أو صدقة ولا يتخير فيه قال في البحر ولا يجزئه غيره كما صرح به الإمام الإسيجاني وهذا ظهر ضعف ما قدمناه عن الظهيرية من أنه إن لم يقدر على الدم يصوم ثلاثة أيام ولم أره لتغيرها اه وقال الشيخ محمد طاهر سنبل إذا لم يجد الدم صام ثلاثة أيام في المحيط البرهاني والظهيرية ونقل الفارسي نحوه عن الذخيرة قال ونقل شيخنا نحوه عن الأسرار ولا ينافيه ما في شرح الطحاوى وغيره أنه يجب الدم لا يجزئه غيره وينبغي أن يحمل على ما إذا وجد في الباب وشرحه بما للكبير على خلافه وما في البحر الرائق أيضا ففيه ما فيه اه قلت وفي هذا جواب عن قول صاحب البحر حيث قال ولم أره لتغيرها وفي الفتوى بهذا رفق على الضعفاء والمساكين والحدقة رب العالمين اه مقاله العلامة الشيخ محمد عابد السندی وفي المتن في حل المتن للعلامة السيد محمد ياسين ميرغني عليه رحمة الله التي وأما إذا فعل جميع المحظورات من غير عذر يجب في كل موجه من الصدقة والدم ويكون متعلقا بذمته حتى يفعله ولا يسقط عنه بالصوم وذكر العلامة عم سیدی الوالد مولانا السيد أمين ميرغني أن الشخص إذا عجز عن الدم في وقته كفاه الصوم وفي ذلك سمة عظيمة ذكر ذلك في رسالة الوم في جواز الصوم عن الدم ومن بعض قوله قال في المحيط البرهاني في نوع اللبس من الفصل الخامس وإن لبس ما لا يحل لبسه من غير ضرورة أراق لذلك دما فإن لم يجد صام ثلاثة أيام وفي المتن ويلبسه ما لا يحل لبسه بنى ضرورة يلزمه دم وبقره صام ثلاثة أيام إلى غير ذلك من النصوص فإن ترم بتحقيق ذلك فليكن بالرسالة اه بحروفة واقه سبحانه وتعالى أعلم اه تعليق الشيخ عبدالحق

(أو صام عنه يوما) عن نصف صاع ^(١) فهي للتخير قال القارمى وعن أبي يوسف ما فعله الحرم من محظورات الإحرام عن ضرورة لا تبلغ دما لم يجزه الصوم وهو كما لو ضله من غير ضرورة ومثله قتل البرجندى عن الظهيرة وفى أمالى الحسن قال أبو حنيفة يجوز فيه الصوم وهو قول أبي يوسف (وكل صدقة في جناية الإحرام غير مقدرة فهي نصف صاع من بر أو من صاع تمر أو شعير الأماجيح بقتل القملة أو الجرادة) استثناء منقطع فإن جنايتهما مقدرتوكذا قوله (وإزالة شمرات قليلة واللبس أقل من ساعة ونحو ذلك) أى من قلم أصعب ^(٢) (وأما الصدقة المقدرة) أى فى الكفارات الخفية (فهي ثلاثة أصوع وما ذكر من اتحاد الجزاء في تعدد الجناية إنما هو فيما إذا اتحد جنس الجناية) أى بخلاف ما إذا اختلف جنسها (فاللبس جنس والطيب جنس والحلق جنس وقلم الأظفار جنس) أى وقس على ذلك (فإذا جمع بين الأجناس المختلفة فى مجلس واحد لم يتحد الجزاء بل يتعدد لكل جنس موجه) ففتح الجيم أى الذى أوجهه الشارع بحسب اختلاف موجه

(فصل وإذا ألبس الحرم محرما أى إذا كساه خيطا ونحوه وإذا كان حلالا فبالأولى (أو طيه أو غطى رأسه أو وجهه فلا شيء على الفاعل) لأنه غير ممنوع من هذه الأفعال بالنسبة إلى غيره (وعلى المفعول الجزاء) أى إذا كان محرما لحصول الارتفاق به ولو عن غير قصد وكذا إذا قتل الحرم قتل غيره لاشي عليه بخلاف ما لو حلق رأس غيره كما مر (النوع الرابع فى حكم الجماع ودواعيه وهو) أى الجماع (أغلظ الجنايات) أى أعظمها وزرا وأشدها أثرا (يفسد به الحج والعمرة) أى إذا وجد قبل أدائه وكنهما عند الأئمة الأربعة وفى شرح النفاية للشمس السمرقندى عند قوله أفسد حجه أى قصه نقصانا فاحشا ولم يطله كما فى المضمرات قال المصنف فأفاد أن المراد من الفساد نقص الفاحش لا البطلان وهو قيد حسن يزيل بعض الاشكالات قلت من جعلها المضى فى الأفعال لكن فى عدم الإبطال أيضا نوع من الإشكال وهو القضاء إلا أنه يمكن دفعه بأنه يؤدي على وجه الكمال واقعه أعلم بالحال (وحده) أى تعريف الجماع (التقاء الختانين) فى القبل (وتنقيب الحشفة) أى فى الدبر ولوا كنى بالثاني كان أخضر وأظهر ولكنه نقل ماذكره بعينه فى النفاية (وشراط كونه مفسدا خمسة) أى أمور (الأول أن يكون الجماع فى القبل أو الدبر حتى لو وطئ فيها دونهما) أى من الأخاذ ونحوها وكذا إذا أمتى أو اختلم (أوليس) أى مس بلاحائل (أوعاقت أو باثر) أى مباشرة فاحشة بأن مس فرجه فرجها ليس بينهما سائل (بشهوة) قيد للأربعة (فأنزل) أى ولو أنزل ^(٣) (لم يفسد) أى بالإجماع وفيه أن هذه الأشياء كلها من مقدمات الجماع ودواعيه فلا يسمى جماعا ^(٤) فكيف يكون شرط فى الإفساد (الثاني أن يكون) أى الجماع (فى الآدمى) ^(٥) سواء كان حلالا أو محرما والظاهر أن يستثنى الميتة والصغيرة التى لا توطأ

أقول وقد أقر السلامة الرافى فى تقريره على رد المختار ماذكره السندى عن السلامة طاهر سنبل (١) قوله عن نصف صاع : أقول وكذا جمادونه لأن الصوم لا يتجزأ واقعه أعلم اه حباب (٢) قوله من قلم أصعب : أقول فيه نظر لما تقدم أن فى قلم الأصعب نصف صاع اه حباب (٣) قوله أى ولو أنزل : عطف على مقدر أى ولولم يزل ولو أنزل فيفيد عدم الفساد فى صورة عدم الانزال بالطريق الأولى اه داملأخونجان (٤) قوله فلا يسمى جماعا : وإن لم يمس جماعا صورة ومعنى فهو جماع معنى كما قال صاحب الهداية فيه معنى الاستمتاع الخ ثم إن المصنف لم يقل إنها جماع بل قال لو وطئ وقوله فكيف يكون شرطا لا يفهم منه المراد إذ لم يقل أحد أنها جماع وإذا كانت جماعا كانت شرطا فى الإفساد بل قالوا إن الشرط الجماع صورة ومعنى وهذه الأشياء ليست منها فلا تفسد وهذا لا يخفى فيه اه داملأخونجان (٥) قوله الثاني أن يكون فى الآدمى : لا يشترط أن يكون من الآدمى لما قال البعر الرافى قبله عن معراج الدراية ولو استبخلت ذكر حمار أو ذكرا مقطوعا ولو لم يمس آدمى فيفسد حجه بالإجماع اه وتعبه الجلبى بقوله أنظر الفرق بين ما إذا كان وطئ بهيمة حيث لا يفسد وبين هذا كذا أفاده العلامة الحباب أقول الفرق بينه وبين ما إذا كان وطئ بهيمة حيث لا يفسد حجه أن داعى الشهوة فى النساء أتم فلم تكن فى جانبين قاصرة بخلاف الرجل إذا جامع

(فلا يفسد بوطء الهيمة وإن أنزل) كما صرح به قاضيان وغيره ثم الجماع في القبل مفسد بالإجماع وأما في الدبر فتندمها مفسد وكذا عند أبي حنيفة في الأصح وفي رواية أخرى عن أبي حنيفة أنه في دبر الرجل والمرأة لا يفسد وعليه دم والاول أصح (الثالث أن يكون قبل الوقوف بعرة) أي قبل وقوفها (فلا يفسد إن كان بعده) أي بعد تحقق الوقوف ولو ساء (وهذا في الحج وفي العمرة قبل أكثر الطواف) أي فانه ركنها (فلوطاف أكثره ثم جامع لا يفسد عمرته، الرابع التقاء المختانين) أي وماق معناه من تنقيب الحشفة وفيه أن هذا حده وركنه فكيف يكون شرطه (فلا يفسد قبله) وفيه ما تقدم من أنه ليس بجماع حيثئذ (الخامس أن لا يكون حائل) أي حاجز ومانع (بين الفرجين يمنع الحرارة) أي من أحد الطرفين (فلولف ذكره بخرقه وأولجه) أي أدخله (إن منع الحرقة وصول حرارة الفرج إليه لا يفسد ولا يفسد) كما في النخبة والثانية (ولو أحرم بجماع فسد) أي صح إحرامه وفسد حجه ويلزمه المضى هكذا أطلق (١) في المطلب الفائق (وقيل هذا) أي الفساد (إن لم ينزع في الحال وإن نزع في الحال لم يفسد) قياسا على ما ذكره في الصوم وهكذا ذكره ابن جماعة عن الحنفية (ويستحق الجماع من الصبي) أي المراهق (والجنون فيفسد نسكهما) (٢) أي على القول بصحة إجماع الجنون أو على تقدير أنه حدثه وأحرم عن طريقه كالنهي عليه أو كما صرح به ابن جماعة فيمن أحرم عاقلا ثم جن لجامع فانه عند الحنفية كالعامد وأما قول المصنف (٣) التحقيق في مسئلة الجنون أنه إن أحرم عاقلا ثم جن ثم أفق بعد أداء الحج ولو يستثنى حكمه المائل وإلا فكالمصلي فحل بحث لظهور التحقيق والقول بالتوفيق (لأنه لا إجراء) أي من الدم (ولا اقتضاء عليهما) على ما حكاه الاسيغاني وقيل الجنون عليه الكفارة انتهى وكذا لا مضى عليهما في إحرامهما لعدم تكليفهما في سألما (ولا فرق فيه) أي في الجامع بالنسبة إلى هذا الحكم وإن كان يتفاوت بالإثم وعدمه (بين العامد والناسي والطائع والمكره) بفتح الزاء (والبيقظان) بفتح فسكون أي المتنبه من التوم

بهيمة واقه سبحانه وتعالى أعلم اه تعليق الشيخ عبد الحق وقال العلامة طاهر سنبل عند قول صاحب الدر وكذا لو استدخلت ذكر حمار الخ مانعه قال عشميه الحلبي أنظر الفرق بين ما إذا وطئ بهيمة حيث لا يفسد حجه وبين استدخالها ذكر الحمار وتأمل قلت لعل الفرق على تسليم هذه الفروع بأن الرجل لا يحصل استمتاع كامل بوطء الهيمة بخلاف المرأة إذا استدخلت ذكر حمار أو ذكرا مقطوعا لما قالوا من زيادة شبهتها وهذا الفرع ذكره في البحر عن معراج الدراية وذكره العمري في النهاية لكنه عاظم لما في عامة المعبريات من أنه إذا جامع فيها دون الفرج وأنزل أو لم ينزل لا يفسد حجه ولا عمره لأن القياس أن الجماع لا يفسد لكن ورد النص على خلاف القياس بالقساده فتعلق الجواب بالجامع حقيقة ولولا ذلك النص لم تقل بأن الجماع مفسد هذا حاصل ما ذكره في المبسوط والمحيطين والبدائع والفتح وكثير من الكتب وفي الفتح ما يلزم به القساده والدم على الرجل يلزم مثله على المرأة الحائضة والمرأة في الجماع بمنزلة الرجل ونحوه في البدائع وكثير من الكتب وصرحوا في موجبات النسل أنها لو استدخلت ذكر بهيمة لا يجب عليها النسل وما ذاك إلا لكونه ليس في معنى الجماع وقيدوا فساد حجهما يكون الصبي جامع مثله وذكره لا يكون أدنى من الذكر الماتع وطوع والحاصل أن هذا الفرع شاذ وينبغي حل الفساد فيه على التقصان ليوافق كلام الجمهور اه (١) قوله هكذا أطلق: أي من غير أن يقيد بعدم التزويج في الحال كما قيد به صاحب القيل الآتي اه حباب (٢) قوله يفسد نسكهما كما صرح به الروالو الحلبي وصاحب المحيط ويؤيده أن القسدة للصلاة والصوم لا فرق فيه بين المكلف وغيره فكذلك الحج وما في الفتح من عدم فساد نسك الصبي بجماعه ضعفه العلامة ابن نجيم في بحره اه حباب أقول ونحوه في رد المحتار (٣) قوله وأما قول المصنف الخ: عبارة المصنف في الكثير وفي منسك عن ابن جماعة فيمن أحرم عاقلا ثم جن لجامع فانه عند الحنفية كالعامد ثم قال وقال الحنفية إن الجماع يتحقق من الصبي والجنون وحكي الاسيغاني أن الصبي لو أفسد الحج لاقتضاء عليه ولا كفارة وكذا الجنون لا كفارة عليه وقيل عليه الكفارة اه والتحقيق في مسئلة الجنون أنه إن أحرم عاقلا ثم جن ثم أفق بعد أداء الحج ولو يستثنى حكمه المائل وإلا فكالمصلي انتهت فافهم

(والناثم) وكذا المخطئ والمعنور (والحج والعمرة والفرض والتفل) وكذا الواجب منهما بالنذر (والرجل والمرأة والحر والعبد) أى إذا كانا عاقبين بالعين محرمين فإن كان الزوج صديداً جامع مثله أو مجنوناً أو حلالاً فقد حجبوا المرأة صبية أو محرمة أو غير محرمة فيفسد حجها^(١) ومضى في التحقيق إلى أنه إذا جامع الصبي ففسد حجه كما لو تكلم في صلاته أو أكل في صومه انتهى وهو ظاهر غير أنه لا قضاء عليه ولا جزاء لقلل فائدة حكمه^(٢) أنه لا يثاب عليه وأيضاً يؤمر بعصيه وقضائه استحباباً (ولا يجب الافتراق في القضاء على الرجل والمرأة) متعلق بلا يجب والمراد بهما الزوجان (إلا إذا خافا المواقعة) أى المجامعة ثانياً (فيستحب) أى حينئذ (أن يفرقا^(٣) عند الإحرام) وقيل في موضع المواقعة وتفصيل هذه المسئلة أن الزوج والمرأة إذا أفسدا نسكهما لا يفرقان في القضاء عندنا إلا إذا خافا المواقعة فيستحب عند الإحرام وأما ما في الجامع الصغير وليست الفرقة بشئ. أى أمر ضرورى وقال قاضيه خان يعنى ليس بواجب وقال زفر ومالك والشافعى يجب إفرقهما وهو أن يأخذ كل واحد منهما طريقاً آخر كذا فسره في البحر الزاخر وأما وقت الافتراق فنحننا وزفر إذا أحرمنا وعند مالك إذا خرجا من البيت وعند الشافعى إذا اتيا إلى مكان الجماع (فصل فإذا جامع في أحد السيلين قبل الوقوف) أى بمرقة (فسد حجه وعليه شاة وبعضى في حجه) أى فى بقية أفعاله من الرمي والحلق والطواف ونحو ذلك (حتا) أى وجوباً (فيقتل جميع ما يغله في الحج الصحيح) أى ولا يكتفى بما بقى عليه من الأركان فقط (ويجنب ما يجنب فيه) أى من المحظورات جميعاً (وإن ارتكب محظوراً) أى كالجماع ثانياً وسائر الجنائيات (فعليه ماعل الصحيح) أى من الجزاء من غير تفاوت (وعليه قضاء الحج من قابل^(٤)) أى ستة آتية (ولا عمرة عليه^(٥)) إن كان مفرداً أى بالحج وأفسده بخلاف فاقم الحج فانه يتحلل بأفعال العمرة ثم يقضى حجه من قابل قال فى البحر ومن جعل حكم من فسد حجه كفاته الحج بأن يخرج بأفعال العمرة لا بأفعال الحج فهو غلط لأن الرواية مصرحة فى سائر الكتب أن من أفسد حجه بعضى فى الحج كما بعضى من لم يفسده وصرح بعضهم بشتم ذلك فسلم أن فسد الحج بعضى فيه ولا يتحلل بأفعال العمرة بخلاف الفاتى انتهى وقوله صرح بعضهم بالشتم يشير إلى خلاف فيه والله أعلم

(فصل وإن كان المفسد قارئاً) ففيه تفصيل (فإن جامع قبل الوقوف وقبل طواف العمرة) أى أكثره (فسد حجه وعمرته) أى كلاهما (وعليه المعنى فهما وعليه شاتان) أى للجنائيات على إحرامهما وقضاؤهما وسقط عنه دم القرآن) أى الموضوع للشكر فإنه إنما يكون على العبادة الصالحة لا الفاسدة (وإن جامع بعد ما طاف لعمرة كله أو أكثره فسد حجه دون عمرته) لأداء ركنها قبل الجماع (وسقط عنه دم القرآن) لفساد حجه الذى باجتماعه معها كان قارئاً (وعليه دمان) أى لجنائياته المتكررة حكاً (دم لفساد الحج) أى للجامع قبل الوقوف المؤدى إلى فساد الحج (ودم للجامع فى إحرام العمرة) لعدم تحمله عنها (وعليه قضاء الحج فقط) أى لصحة عمرته كما فى البدائع (وإن جامع بعد طواف العمرة وبعد الوقوف قبل الحلق) أى ولو بمرقة (لم يفسد الحج ولا العمرة) لإدراك ركنها (ولا يسقط

والله سبحانه وتعالى أعلم اه) تعليق الشيخ عبد الحق (١) قوله فيفسد حجها : أى المرأة دون الصبي وعكسه فيها بعده ثم اعلم أن هذه عبارة الشيخ فى المنسك الكبير وما ذكره فى المجنون والصبي مخالف لما ذكره هنا فأتمل اه حجاب أقول يظهر أن الشارح والمصنف فى الكبير ربما صاحب فتح القدير وقد علت ساجها ضعف قوله فلا جرم أن يكون ما مضى عليه فى التحقيق هو الصواب والتحقيق (٢) قوله لقلل فائدة حكمه الخ : جواب سؤال تقييده فإن قيل إذا فسد حج الصبي وقلم لا قضاء عليه فافائدة حكمه ؟ اه حجاب (٣) قوله فيستحب أن يفرقا الخ : هذا إن كان ثم طريقتان وإلا فيشددان مهما أمكن فى المراحل والمنازل قاله الشيخ حنيف الدين المرشدى اه حجاب (٤) قوله وعليه قضاء الحج من قابل : أى ولو تفلأ لوجوبه بالثروع اه رد المحتار (٥) قوله ولا عمرة عليه الخ : اللهم إلا أن يفرته بعد الفساد فهو كمن فاته قبله فيتحلل بأفعال العمرة ولعل القائل بذلك هـ هذا مراده قاله حنيف الدين المرشدى فى شرحه اه حجاب

عنه دم القارن) أى لفضة أداها حيث أتى بأركانها لكن عليه بدنة الحج وشاة العمرة (ولو لم يطف لعمرة ثم جامع بعد الوقوف فعليه بدنة للحج) أى للجناية عليه (وشاة لرفض العمرة وقضاؤها ولو طاف القارن أى طواف الزيارة (قبل الحلق ثم جامع فعليه شاتان) بناء على وقوع الجناية على إحرامه لعدم تحلل الأول المرتب عليه تحلل الثاني (فصل ولو جامع مراراً قبل الوقوف في مجلس واحد مع امرأة واحدة أو نسوة فعليه دم) أى واحد^(١) (وإن اختلط المجالس) أى مع واحد أو مع جماعة (يلزمه لكل مجلس) (ولو تعدد فيه الجماع (دم على حدة) أى عندهما وقال محمد عليه دم واحد في تعدد المجالس أيضاً ما لم يكفر عن الأول على ما في الميسوط والبدائع (ولو جامع في مجلس آخر ونوى به رفض الفاسدة فعليه دم واحد) أى في قولهم جميعاً كما ذكره في البدائع والفتح وغيرهما ولا شيء عليه بالجماع الثاني على ما في قاضيهان وخزانة الأكل (وكذا لو تعدد الجماع) أى بعد الأول بقصد الرفض فيه دم واحد (كما في الفتح) (ولو في مجالس أو مع نسوة على ما في البحر الزاخر وأما ما في النخبة من أنه لو جامع ثانياً فعليه شاة إذا لم يرد بالجماع الأول رفض الإحرام فلا طائل تحته لعدم الاحتياج إلى تعقيد إرادة الرفض في الجماع الأول لتصرعهم بأنه إذا نوى الرفض في الثاني فعليه جزاء واحد وهذا وما يلزمه الفساد والدم على الرجل مثله على المرأة وإن كانت مكروهة أو نائمة أو ناسية وإنما يفتى بذلك الإثم وإذا كانت مكروهة حتى فسد حجها ولزمها دم هل ترجع على الزوج؟ قال في البدائع لا ترجع عليه ولم يذكر خلافاً وقال في خزانة الأكل والفتح من ابن شجاع لا ترجع وعن القاضي أبي حازم ترجع (فصل وإن جامع بعد الوقوف بمرة) أى ولو ساعة (قبل الحلق) أى ولو حال الوقوف (وقبل طواف الزيارة كله أو أكثره) أى بأن طاف منه أربعة أشواط (لم يفسد حجه) أى لأدائه الركن الأعظم الذى لا يفوت إلا بفوته وهو الوقوف لقوله صلى الله عليه وسلم الحج عرفة (وعليه بدنة) أى لجامعه قبل الحلق لأنه لما سوغ له في أمر الفساد عظم له في أمر الجناية تأكيداً للمحافظة (سواء جامع عامداً أو ناسياً) أى فإنه عليه بدنة كما في عامة الكتب وذكر الحدادى في شرح القدورى ناقلاً عن الوجيز أنه إنما تجب البدنة إذا جامع عامداً أما إذا جامع ناسياً فعليه شاة انتهى وهو خلاف ما في المشاهير من الروايات حيث لا فرق بين الناسي والعامد في سائر الجنايات وقد صرح قاضيهان بقوله ولو جامع امرأته بعد الوقوف بمرة لا يفسد حجه وعليه جزور : جامع ناسياً أو عامداً (ولو جامع بعد طواف الزيارة كله أو أكثره قبل الحلق فعليه شاة) كذا في البحر الزاخر وغيره ولعل وجهه أن تعظيم الجناية إنما كان مراعاة لهذا الركن وكان مقتضاه أن يستمر هذا الحكم ولو بعد الحلق قبل الطواف إلا أنه سوغ فيه لصورة التحلل ولو كان متوقفاً على أداء الطواف بالنسبة إلى الجماع وسيأتى لهذا مزيد تحقيق في جماع القارن بعد الحلق قبل الطواف (ولو جامع بعد الطواف والحلق لأشياء عليه) أى ولو قبل السعي خلافاً للشافعي فإنه عنده من أركان الحج حتى لا يجزئ له حيث عقد التكاح (ولو جامع قبل الحلق والطواف ثم جامع ثانياً بلا قصد الرفض) أى بلانية رفض الإحرام فبقي تفصيل أى بالجماع الثاني (فإن كان) أى الجماع المتكرر (في مجلس) أى واحد (فعليه بدنة واحدة وإن كان في مجلسين فعليه للأول بدنة والثاني شاة) أى عندهما وعند محمد إن كان ذبح الأول بدنة يجب للثاني شيء وأما

(١) قوله فعليه دم أى واحد : أى ولا يلزمه للجماع الثاني شيء مع أن نية الرفض باطلة لأنه لا يخرج عنه إلا بالأعمال لكن لما كانت المحظورات مستندة إلى قصد واحد وهو تعجيل الاحلال كانت متحدة فكفاه دم واحد ولهذا نص في ظاهر الرواية أن المحرم إذا جامع النساء ورفض إحرامه وقام يصنع ما يصنع الحلال من الجماع والطيب وقتل الصيد عليه أن يعود حراماً كما كان حراماً ويلزمه دم واحد لما ذكرنا كما ذكره في الميسوط والتأويل الفاسد معتبر في دفع اليمان كالباغي إذا أتلف مال العادل فإنه لا يضمن لأنه أتلف عن تأويل كذا في الكافي وسيأتى في فصل ارتكاب المحرم المحظورات على نية الرفض إنما تعتبر عن زعم أنه خرج منه لجهله بمسئلة عدم الخروج وأما من علم أنه لا يخرج منه بهذا المقصد فإنها لا تعتبر منه كذا في الحياض

إن قصد بالثاني رفض الإحرام وإلا فلا يجب الثاني وقصد الإحلال فعليه كفارة واحدة في قولهم جميعا سواء كان في مجلس واحد أو يجالس مختلفة على مافي البدائع

(فصل ولو جامع) أي القارن (أول مرة) احترازاً عما تكرر على ماسبق (بعد الحلق قبل الطواف فعليه شاة) كما في الهداية والكناف والمجمع من غير ذكر خلاف وأما لو لم يلق وطاف للزيارة أربعة أشواط ثم جامع كان عليه الدم على مافي الهداية وقيل بدته كما ذكره في الناية مزيلاً إلى المتوسط والبدائع والأسيجاني لو جامع القارن أول مرة بعد الحلق قبل طواف الزيارة فعليه بدته للحج وشاة للعمرة لأن القارن يتحلل من إحرامين بالحلق إلا في حق النساء فهو محرم بهما في حقهن قال ابن الهمام وهذا يخالف ما ذكره القدوري وشرحه لأنهم يوجبون على الحاج الشاة بعد الحلق وهؤلاء أوجبوا البدته عليه ثم في الناية ليس بخالفة بل تخصيص بإخراج حكم لما عم غيره ومثل هذا كثير في كلامهم ثم في الناية أيضاً مزيلاً للوري أن القارن لو جامع بعد الحلق قبل طواف الزيارة يجب عليه بدته للحج ولا شيء عليه للعمرة لأنه خرج من إحرامها بالحلق وبقي لإحرام الحج في حق النساء واستشكله شارح الكنز لأنه إذا بقي محرماً بالحج فكذا في العمرة يعني من أمر الجماع والذي يظهر أن الصواب قول الوري لأن إحرام العمرة لم يهد بحيث يتحلل منه بالحلق من غير النساء ويبقى في حقهن بل إذا حل بعد أهلها حل بالنسبة إلى كل ما حرم عليه وإنما عهد ذلك في إحرام الحج فإذا ضم إلى إحرام الحج إحرام العمرة استمر كل على ما عهد له في الشرع إذ لا يزيد القرآن على ذلك الضم فينطوي بالحلق إحرام العمرة بالكلية كذا حققه ابن الهمام وأطلق في المسعودي حيث قال أن جامع بعد الحلق قبل الطواف فعليه بدته وهذا الإطلاق هو الأظهر لأن حلقة بالنسبة إلى الجماع كالحلق ويستوى فيه القارن والمفرد قال ابن الهمام وقول موجب البدته أوجه لأن المذكور في ظاهر الرواية إطلاقاً لزوم البدته بعد الوقوف من غير تفصيل بين كونه قبل الحلق أو بعده

(فصل وشرائط وجوب البدته بالجامع أربعة الأول أن يكون الجماع بعد الوقوف والثاني أن يكون قبل الحلق والطواف) أي عند الجمهور وأما على قول المحققين فقبل الطواف مطلقاً سواء حل أو لم يحل ثم في الحقيقة كون الجماع بعد الوقوف أو قبل الحلق والطواف موجب للبدته لأنه شرط لوجوبها وقد علم بما سبق نعم قوله (والثالث العقل والراجح البلوغ) لاشك أنهما من شرائط وجوبها مع أنهما من شروط وجوب جميع الكفارات لا بخصوص وجوب البدته

(فصل) (ولو طواف الزيارة جنباً ثم جامع ثم أعاده) أي الطواف (طاهراً) أي عن الحدثين (فعليه دم) أي لعدم كمال طوافه وفيه أنه إذا صح طوافه كان القياس عدم وجوب شيء عليه ولذا قال محمد أما في القياس فلا شيء عليه ولكن أبا حنيفة استحسن ما ذكر وكذلك قول أبي يوسف وقولنا أي في المستثنين ويستفاد منه الفرق بين الحدثين مع أن الطهارة منهما عدت من الواجبات نظراً للقلطة والخفة فوقع الحكم على وقفها وفيه ما تقدم وأهملنا والتحقيق أن هذا القول وهو وجوب الدم بعد الإعادة مبني على انقضاء الأول بالثاني فإنه حينئذ يكون الأول نافلاً والثاني فريضاً ولا شك أن طواف النافلة جنباً موجب للدم وينقلب الأمر كأنه جامع بعد طواف كامل وما سبق من أن من طاف طواف الزيارة جنباً ثم أعاده طاهراً ولم يتحلل بينهما جامع مبني على أن الثاني جابر للأول وهو القياس إلا أنهم عدلوا عنه هنا لحلق فصل المؤمن على الوجه الأكمل ونظيره ما روي عن شمس الأئمة الرضخاني أن من ترك الاعتدال تلزمه الإعادة ومن المشايخ من قال تلزمه ويكون الفرض هو الثاني ولا إشكال في وجوب الإعادة لأنه الحكم في كل صلاة أدت مع كراهة التحريم ويكون جابراً للأول لأن الفرض لا يتكرر وأما جعله الثاني فيقتضي عدم سقوطه بالأول وهو لازم ترك الركن لا الواجب اللهم إلا أن يقال إن ذلك امتنان من الله سبحانه وتعالى إذ يحسب الكامل وإن تأخر عن الفرض لما علم سبحانه أنه سيوفيه ويؤيده أنه إذا أعاد الفرض من الصلاة قليل الفرض هو الأول وهو المأمور وقيل الثاني وقيل الأمر مفوض إلى الله سبحانه وتعالى (ولو طافه) أي

طواف الزيارة كله أو أكثره (علي غير وضوء) أي محدثاً (أو طاف أربعة أشواط طاهراً ثم وطئ لا يلزم شيء) أي في المستثنين (١) ويستفاد منه الفرق بين الحدين مع أن الطاهرة مهما عدت من الواجبات نظراً للنفطة والخفة فوق الحكم على فقهاويه ما تقدم والله سبحانه أعلم (سواء أعاد) أي الطواف في الصورتين (أولم يبد) كما في الحاوي وغيره (ولو طاف أربعة أشواط من طواف الزيارة في جوف الحجر أو فصل ذلك في طواف العمرة ثم جامع فسدت عمرته وعليه قضاءها وشاة وعليه في الحجة بدنة) أي سواء حلق قبل الطواف أو لم يحلق على خلاف ما سبق والمسئلة مروية عن محمد وفي إشكال وهو أن الطواف حول الحجر من الواجبات فإذا تركه صح طوافه لما أوجب لفساد العمرة ووجوب البدنة في الحجة ولعل الجواب أن هذا هو القياس لكنهم استحسنوا ذلك كما استحسنوا ما قبله ولعل وجه الاستحسان عموم الحديث قيمين جامع قبل طواف الركن وهو ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه سئل عن رجل وقع بأهله وهو بمنى قبل أن يفيض فأمره أن يضر بدنة رواده مالك وابن أبي شيبة وهو أرجح مما رواه ابن أبي شيبة أيضاً عنه (٢) أنه جاءه رجل قتال ياباً أبا عبد الرحمن ورجل جاهل بالسنة بعيد الشقة قليل ذات اليد قضيت المناسك كلها غير أنى لم أزر البيت حتى وقعت على امرأتى فصال بدنة وحج من قائل فإنه متروك بمضنه على ما سقته ابن المهام ولا يبعد أن يراد بقوله وحج من قائل تحريض له على أن يؤديه بوجه كامل (ومن فاته الحج إذا جامع فعليه المضى في إحرامه) أي ليس عليه تجديد إحرام بل إحرامه صحيح يأتي بأفمال العمرة بدلا عن الحجة (وعليه دم) أي لجامعه قبل التحلل (وقضاء الفائت) أي من الحج (وليس عليه قضاء العمرة التي يتحلل بها) أي ولو وقع الجماع في تحملها قبل طوافها لأن المقصود من هذه العمرة إنما هو التحلل من إحرام الحجة بالتبعية لا بحسب التية بخلاف العمرة المبتدأة المقصودة لذاتها المستحقة في نيتها وهذه المسئلة أيضاً عن محمد منقولة وفي الحاوي عن المتتقي من محمد أيضاً أنه قال (ولو أن قارناً فاته الحج فطاف لعمرة) أي ولم يحلق (ولم يطف لما فاته من الحج حتى جامع فعليه كفارتان) لعدم خروجه من الإحرامين (وكذلك لو فعل) أي القارن (ذلك) أي الجماع (بعد ما طاف للعمرتين جميعاً) أي ولو سقى (إلا أنه لم يحلق رأسه) أي ولم يقصر (ولو أنه) أي القارن (حين فاته الحج ظن أنه قد بطل حجه) أي بفوته الوقوف فطاف لعمرة وسعى ثم حلق رأسه وجامع بعد ذلك مراراً (فعليه للحلق دمان) لجنايته على إحرامين (وعليه لكل ما جامع) أي بجمعه (دمان) أي ولو وقع في مجالس - (ولا يجب عليه أكثر من دمين لأنه فعل ذلك) أي الجماع (على قصد الرض) أي على وجه الإحلال عنهما حين ظن أنه قد أحل حين حلق رأسه على وجه الإحلال وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد انتهى ما في الحاوي عن المتتقي (ولو أهل بحجة أو عمرة وجامع فيها ثم أحرم بأخرى ينوي قضاها قبل أدائها فهي هي) أي هي على حالها ولا أثر لنية قضاها (وإحلاله بالثاني) جملة استثنائية معلة أي لأن إحلاله به (أي يصح ما لم يفرغ من الفساد وكانت نيته لغراً والعبد إذا جامع) أي قبل الوقوف أو بعده قبل الحلق (مضى فيه) أي في إحرامه بإتمام أفعاله (وعليه هدى) أي بدنة أو شاة بحسب اختلاف حاله (وحجة) أي إذا كان قبل الوقوف (إذا عتق) ظرف لما (سوى حجة الإسلام)

(فصل في حكم دواى الجماع) ولوجامع فيما دون الفرج: أي من الفخذ ونحوه (قبل الوقوف أو بعده أو باشر) أي مباشرة فاحشة (أو عاتق) ولو بالمرى (أو قبل أو لمس بشهوة) قيد للكل (فأزول أو لم يزل) أي في الجميع (فعليه دم) كما في المبسوط والهداية والكافي والبدائع وشرح المجمع وغيرها وفي الجامع الصغير اشترط الإزالة في المس لوجوب الدم وصحة قاضين في شرحه ونقل عن محمد بن الفضل أنه إنما يجب الدم على المرأة بتقيل الزوج إذا

(١) قوله أي في المسألتين: هما الجنابة المذكورة ومسألة الحدث الآتية وقوله فيما سيأتى أي في المسألتين هما مسألة طواف الجميع محدثاً ومسألة طوافه أفله محدثاً اه داملأ أخون جان (٢) قوله أيضاً عنه هذا بخلاف لما في الفتح حيث ذكر بدله ابن عمر ويدل على ما ذكرنا قوله يا أبا عبد الرحمن اه داملأ أخون جان

وجدت ما تجد عند وطء الزوج من اللذة وقضاء الشهوة (ولا يفسد حجه بشئ من الدواعي) أى أصلاً بلا خلاف سواء أنزل أو لم ينزل وسواء وجدت قبل الوقوف أو بعده كما نطق به سائر الكتب المتقدمة وبه قال الشافعي وأحمد في رواية وقال ابن المنذر أجمع أهل العلم أن الحج لا يفسد إلا بالجماع انتهى ووقع وفي الفتاوى السراجية ولو لمس بشهوة فأمنى يفسد وكذلك إذا لم ينه على ماقى الميسوط ومنهاج المصلين ومنية الملقى وهو شاذ ضعيف على ما صرح به السروجي وفي المنافع يعني بالفساد نقصان الفاحش انتهى وفيه أنه مناف لما قدم واقعه أعلم (ولو قبل امرأته مودعاً لها إن قصد الشهوة) أى بتقيل المرأة (فعلية التقدية وإلا) بأن قصد المودعة (فلا) أى فلا غدية عليه (وإن كان قال لا قصدت هذا) أى هذا الأمر من الشهوة (ولا ذلك) أى قصد الدواعي (لا يجب شيء) لأن الشرط تحقق الشهوة وعند عدم قصد يوجب الشبهة والمسئلة في أهبة المناسك بزيادة أو قدمت امرأته من مكان (ولو نظر إلى فرج امرأة فأمنى) أى فأنزل (أو تفكر) أى في أمر الجماع (أو احتلم فأنزل لأشئ) عليه) كما في عامة الكتب وفي الترتائى ولا شيء في الإيماء بالنظر لأنه ليس بجماع وعن أبي حنيفة عليه دم (ولو استنى بالكف) أبى سواء قصد الشهوة أو رفع الكلفة (إن أنزل فعليه دم وإن لم ينزل فلا شيء عليه) كذا في الفتح وغيره وفي البحر الزاخر وخزانة الأكل لو استنى بكفه فأنزل فعليه دم عند أبي حنيفة انتهى والرجل والمرأة في ذلك سواء (ولو جامع بهيمة فأنزل فعليه دم ولا يفسد حجه وإن لم ينزل فلا شيء عليه) وكذا لو جامع فيا دون الفرج فلم ينزل لا يفسد حجه عند الأئمة الأربعة (النوع الخامس في الجنائيات في أفعال الحج) أى في حقها (كالطواف) أى الزيارة وغيرها (والسمى والحلق والرمي والوقوفين) أى بعرة والمزدلفة لكن سبق حكم الوقوف بعرة (والذبح) كان حقه أن يقول كالوقوفين والرمي والذبح والحلق والطواف والسمى بحسب وجودها ويرتب الفصول على أثرها.

(فصل في حكم الجنائيات في طواف الزيارة) أى في شأنه وألحاحه (ولو طواف الزيارة جنباً أو حائضاً أو نفساء) بضم فتح أى ذات نفاس وولادة (كله) أى كل الطواف (أو أكثره) وهو أربعة أشواط فعليه بدنة وقمعة متداً به في حق التحلل) أى باعتبار النساء إن وقع بعد الحلق (ويصير طاهراً) أى ترك الواجب وهو الطهارة من الحدث الأكبر (وعليه أن يعيده) أى طوافه ذلك مادام بمكة (طاهراً) أى من الحدثين (حتماً) أى وجوباً وهو تأكيد لما يستفاد من قوله وعليه وقبل استحباباً قال في الهداية والأصح أنه يؤمر بالاعادة في الحدث استحباباً وفي الجنابة إيجاباً (فإن أعاده سقطت عنه البدنة) وأما المحصية فوقرة على التوبة أو معلقة بالمشيئة ولو كفرت بالبدنة (ولو رجع إلى أهله) أى وقد طافه جنباً وما أعاده (وجب عليه العود لإعادته) كما في الهداية والكافي والزيلعي والبدائع معلاً بقوله لفاحش النقصان مشيراً إلى أنه لو طاف محدثاً لا يجب عليه العود (ثم إن جاوز الوقت) أى ميقات الأفاق (يعود بإحرام جديد) أى عندئذ كقول يهود بذلك الإحرام على ما في الكافي (وإن لم يجاوزه عاد بذلك الإحرام) (١) أى اتفاقاً (فإذا عاد بإحرام جديد بأن أحرم بممرة يبدأ طواف الممرة ثم يطوف الزيارة) كما في الفتح وغيره لأن طواف العمر أقوى حيثئذ ولو كان طواف الزيارة أسبق ومستويات طواف الممرة في الركنية لحصول أدائه في الجملة (ولو لم يعد بمرة بدنة أجزاءه) لكن الأفضل هو العود على ما في الهداية والكافي في البدائع لأنه المرعوف في المحيط طبع الدم أفضل لأن الطواف وقمعة متداً به وفيه نفع للفقراء (ثم إن أعاده في أيام النحر) أى طاهراً (فلا شيء عليه) وهو طاهر (وإن أعاده بعد أيام النحر سقط عنه البدنة) أى اتفاقاً (ولو لمه شاة لتأخير) أى عند أبي حنيفة على مقتضى قاعدته وفيه أن طوافه قد وقع صحيحاً (٢) ويمكن

(١) قوله عاد بذلك الإحرام : لأنه في حكم المكي مادام في أرض الحل لكن لا يفتي ما في العبارة من التساع إذ الإحرام الأول قد تم وأقصى فكيف يعود به وكان الظاهر أن يقول عاد بلا إحرام اه حباب (٢) قوله وفيه أن طوافه قد وقع صحيحاً الخ : أقول أجاب عنه في الترهيع قال : وإنما وجب الدم بالإعادة بعد النحر لأن النقصان لما تفاحش كان كتركه من وجه لجعل وجود جابر به كوجوده اه وهو مأخوذ من كلام المحقق في الفتح وأورد فيه جواباً آخر فارجح إليه إن

هذا القدر في سقوط وجوب الترتيب عند أدائه ولا يظهر اعتبار الترتيب حال قضائه بعد اعتبار اعتداده (ولو طاف أهله جنباً فله لكل شوط صدقة^(١) نصف صاع وإن أعاده سقطت) أي الصدقة وبقيت المعصية (ولو ترك الطواف كله أو طاف أهله وترك أكثره) أي ورجع إلى أهله (فله حتماً) أي وجوباً اتفاقاً (أن يعود بذلك الإحرام ويطوفه) أي لأنه محرم في حق النساء ولا يجوز إحرام المرأة على بعض أقوال الحنابلة والشافعية والسني ولو بعد الحلق من التحلل الأول (ولا يجزئ عنه) أي عن ترك الطواف الذي هو ركن الحج كله أو أكثره (البدل) وهو البذلة لأنه ترك ركنين فلا يقوم مقامه غيره بل يجب الإتيان بعينه ولا يجزئ عنه البدل (أصلاً) أي سواء عاد إلى أهله أو لم يعد (وإذا أعاد الطواف) أي طواف الزيارة (طاهراً وقطافه جنباً) أي أولاً (فالمعتبر هو الأول والثاني جبرله) أي نقصانه بترك الواجب على مذهبه الكرخي وصحبه صاحب الإيضاح إذ لا شك في وقوع الأول معتداً به حتى حل به النساء اتفاقاً واستدل الكرخي بما في الأصل من أنه لو طاف المرأة جنباً أو محدثاً في رمضان ثم أعاده في أشهر الحج ورجع من عامه لم يكن متبهماً وذهب أبو بكر الرازي إلى أن المتبر هو الثاني والأول انقضى به وصحبه شمس الأئمة السرخسي واحتج الرازي بما إذا أعاده بعد أيام التشريق يجب عليه الدم فلو كان الطواف هو الأول والثاني جبر له لما وجب الدم انتهى وهذا وجه إشكالي فيما تقدم واهه أعلم قال الكرماني والأول أقرب إلى الفقه وقال ابن الهمام قول الكرخي أولى قال في البحر الزاخر وقائمة الخلاف تظهر في إعادة السعي فعمل القول الأول لا يجب وعلى الثاني يجب قلت ويؤيد الأول أنه إذا لم يعد الطواف لأشبهه عليه من إعادة السعي والدم بتركه اتفاقاً (ولو طاف للزيارة كله أو أكثره محدثاً فله شاة وطيه الإعادة استنجاباً) أي مادام بمكة (وقيل حتماً) أي بناء على ما في بعض نسخ الميسر من أن عليه أن يعيده والأول أصح (فإن أعاده سقط عنه الدم سواء أعاده في أيام النحر أو بعدها ولا شيء عليه للتأخير لأن النقصان فيه يسير بخلاف الجنب حيث يجب فيه عليه الدم للتأخير ولأشبهه عليه ههنا للتأخير) على ما في الهداية والكافي وغيرهما وفي البحر الزاخر هو الصحيح وفيه دليل على أن العبرة للأول في الحدث وإلا لوجب دم للتأخير عن أيام النحر على ما في الفتوح (وقيل يجب عليه للتأخير دم) قال قوام الدين ما ذكره صاحب الهداية سهوً لأن تأخير النسك عن وقته يوجب الدم عندناي حذيفة فكيف لا يكون الدم إذا أعاد الطواف بعد أيام النحر وقد حصل تأخير النسك عن وقته على أن الرواية في كتب من تقدمه مصرحة بخلاف ذلك ولذا قال في شرح الطحاوي: إذا أعاد طواف الزيارة بعد أيام النحر يجب عليه الدم سواء كانت إعادته بسبب الحدث أو الجنابة وبه جزم صاحب البدائع وصحح في

شئت كذا أفاده الحياث وقوله وأورد فيه أيضاً جواباً آخر حيث قال أو تقول الواجب عليه فعل الطواف في أيامه خالياً عن النقص الفاحش الذي ينزل منزلة الترك لبعضه فيأخذه يكون موجداً لبعضه ووجب عليه البعض الآخر أي صفة الكمال وهو تكامل الصفة وهو الطواف الجابر فوجب في أيام الطواف فإذا أخره وجب دم كما إذا أخر أصل الطواف أم بمجروفة واهه سبحانه وتعالى أعلم اه تعليق الشيخ عبدالحق (١) قوله ولو طاف أهله جنباً فله لكل شوط صدقة إلخ: أقول يخالفه ما في غاية البيان حيث أوجب الدم وكذا في البحر الرائق حيث قال عند قول المتن: وبدء لوجنباً قيد بالركن وهو لا أكثر لانه لو طاف الأقل جنباً ولم يعد وجب عليه شاة وإن أعاده وجبت عليه صدقة لتأخير الأقل من طواف الزيارة لكل شوط نصف صاع أم جاب وأقره الشيخ عبدالحق وفي رد المحتار: أما لو طاف أهله جنباً ولم يعد وجب عليه شاة فإن أعاده وجبت صدقة لكل شوط نصف صاع لتأخير الأقل من طواف الزيارة بحر، لكن في الباب لو طاف أهله جنباً فله لكل شوط صدقة وإن أعاده سقطت تأمل اه وقال العلامة طاهر سبل عند قول صاحب الدر ولو جنباً فبذلة ما نصه أي إذا طاف كله أو أكثره فلو طاف أهله جنباً فله دم كذا في البحر وشرح الطحاوي وغيرهما فما في الكبير والباب من أن عليه صدقة يظهر أنه وهم ناشئ بما في الميسر وغيره أنه لو أخر الأقل فله صدقة اه

المرآح الواج قول صاحب الهداية قال في المطلب إنه الأظهر انتهى ووجه ما تقدم من أن طوافه معتبه به بخلاف
 لحيث يجب سقوط الترتيب بوقوعه فإنما يلزمه الإعادة وجوبا أو استحبابا تحصيلاً لتكامل العبادة كما إذا صلى
 صلاة ذات نقصان فإنه يجب لإعادتها وجوبا بترك الواجب واستحباباً بترك السنة ولو خرج وقتها ولم يقل
 أحد بقضاء تلك الصلاة ولا بعدم اعتدادها في مراعاة الترتيب بها والله أعلم (وقيل صدقة لكل شوط)
 على ما في خلاصة الفتاوى وشرح الجامع لقاضيان لزمه صدقة أي للتأخير كما سيأتي صريحاً (ولو طاف الأقل محدثاً
 فعليه صدقة) أي نصف صاع من برعى ما في المحيط (لكل شوط) أي اتفاقاً لما في البحر الزاخر فعليه صدقة
 في الروايات كلها وتسقط الإعادة بالإجماع لكن في البرى إن طاف أقله محدثاً فعليه صدقة لكل شوط نصف صاع
 فإن أعاده بعد أيام النحر لا يسقط عنه الصدقة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى للتأخير انتهى ويجب حمل كلام البرى (١)
 على ما ينه الاسيحابي بأن المراد بالصدقة الغير الساقطة جنسها الشامل للصدقة الواجبة للتأخير لأن الصدقة اللازمة
 من أجل طوافه محدثاً لا يسقط فإنه لا وجه له أصلاً والله أعلم (ولو ترك من طواف الزيارة أقله وهو ثلاثة أشواط
 فأدونها أو طاف كله) وكذا حكم أكثره (راكباً) أي على دابة (أو محملاً) أي على ظهر آدمي (أو زحفاً) أي بأنواعه
 (من غير عذر) قيد الحالات كلها وكان حقه أن يؤخره عن قوله (أو عارياً) فإنه إذا طاف عارياً بمنزله لم يجب عليه
 شيء أيضاً لأن ستر العورة من الواجبات وترك الواجب بمنزله مسقط للدم كما تقدم من أن ستر العورة في الصلاة مع
 كونه شرطاً لها يسقط عند السجود عنه (أو منكوساً) أي مقلوباً أو معكوساً (أو في جوف الحجر) ذكر في الكبير (٢)
 هنا من غير عذر وفيه أنه لم يتصور عذر فهما (فعليه دم) أي ولا تجزئه الصدقة إن لم يعده (وإن أعاده سقط) أي
 الدم عنه (ولو عاد إلى أهله بمشاة) أي أجزاءه أن لا يعود ولا يلزم التحويل بمشاة أو قبيتها فتذبح عنه في الحرم
 ويتصدقها (وإن اختار العود يلزم إحرام جديد إن تجاوز الوقت) أي كما سبق بيانه وأما ما في الحاشي لوطاف
 منكوساً كره ذلك ولا شيء عليه فخالف لما عليه الجمهور ولعله أخذ من التجريد وقد قال الكرماني إنه واقع سها
 من الكاتب لا من المصنف (٣) انتهى وكان ينبغي أن لا يقتصر على الكاتب (٤) فإنه محتمل لها ولأن السهو من المصنف
 لا يتحقق فيه فإنه غير معصوم لكن يمكن حمل كلامه على ما يوافق الجمهور بأن يراد بالكره الكراهة التحريمية على
 ترك الواجب وقوله ولا شيء عليه أي غير هذا من نقصان الابلان ولا وجوب البدنة ولا فرضية العود ونحو ذلك
 (ولو طافه ركباً أو محملاً أو زحفاً بمنزله كرض) ومنه الإغناء والجنون (أو كبر) أي بحيث يضعف عن المشي فيه
 فيكون حكمه حكم الزمن والمقد والمفوج (فلا شيء عليه) أي لا من الدم ولا من الصدقة (ولو أخر طواف الزيارة كله
 أو أكثره عن أيام النحر فعليه دم) أي عند أبي حنيفة (ولو أخر أقله فعليه صدقة لكل شوط)

(فصل ولو طاف الزيارة جنباً وطاف المصدر طاهراً) أي من الحدثين أو من الأكبر فيه تفصيل (فإن طاف المصدر
 في أيام النحر فعليه دم ترك المصدر) إن لم يطف طوافاً آخر (لأنه) أي المصدر (انتقل إلى الزيارة) لاستحقاقه أولاً
 ولكون الأقوى بالاعتبار هو الأولى كما مر (وإن طاف الزيارة ثانياً) أي في أيام النحر (فلا شيء عليه) أي لا تنتقل

(١) قوله ويجب حمل كلام البرى الخ: قال الشيخ حنيف الدين المرشدي أقول لم يظهر وجه قول الشارح المذكور
 لأن كلام البرى ليس فيه ما يدل على بقاء الصدقة الأولى اللازمة له بطوافه محدثاً وأنه لا تسقط عنه بالإعادة بل كلامه
 موافق لما قال الاسيحابي وأن الواجب هو الصدقة لأجل التأخير لا لتيره فتأمل اه أفاده الحجاب

(٢) قوله ذكر في الكبير الخ: عبارة الكبير ومن ترك من طواف الزيارة ثلاثة فأدونها أو طاف كله أو أكثره
 ركباً أو محملاً أو عارياً أو منكوساً أو زحفاً أو في جوف الحجر من غير عذر فعليه دم ولا تجزئه الصدقة إن لم يعده
 وإن أعاده سقط عنه الدم انتهى اه تعليق الشيخ عبد الحق (٣) قوله لا من المصنف: يعني مصنف التجريد. كذا أفاده
 المصنف في الكبير اه تعليق الشيخ عبد الحق (٤) قوله وكان ينبغي ألا يقتصر على الكاتب: أي وهو يشمل الناخب

الزيارة إلى الصدر لاستحقاقه حيث (وإن طاف الصدر) أى حقيقة أوحكا (بعد أيام التحر فعليه دمان دم ترك الصدر) أى لتحويله إلى الزيارة (ودم لتأخير الزيارة) وهذا عند أبي حنيفة وأما عندهما فدم واحد ^(١) (وإن طاف الصدر ثانياً سقط عنه دمه) وكذا لو طاف للثقل فانه ينتقل إليه ويسقط عنه دمه (وإن طاف الزيارة محدثاً وللصدر طاهراً) أى من الحديثين (فإن حصل الصدر في أيام التحر انتقل إلى الزيارة ثم إن طاف للصدر ثانياً فلا شيء عليه) وكذا لو طاف طواف الثقل (وإلا) أى إن لم يطف ثانياً (فعليه دم تركه) أى ترك الصدر اتفاقاً فانه من الواجبات بخلاف (وإن حصل الصدر) يبدأ أيام التحر (لا ينتقل إليها عليهم) أى اتفاقاً ^(٢) (لطواف الزيارة محدثاً) والفرق ^(٣) في أن الوجه الأول وجب نقل طواف الصدر إلى الزيارة فيجب بترك الصدر دم بالاتفاق وتأخير الزيارة عنده دم آخر وفي إقامة هذا الطواف مقام الزيارة فائدة وهى إسقاط البدنة عنه وأما ما في الوجه الثاني لم ينتقل طواف الصدر إلى طواف الزيارة فوجب الدم لطواف الزيارة محدثاً بالاتفاق ولا شيء عليه للتأخير بالإجماع كذا ذكره غير واحد (ولو طاف للزيارة محدثاً وللصدر جنباً فعليه دمان) أى في قولهم دم لطواف الزيارة محدثاً ودم لطواف الصدر جنباً كذا في قاضيان (ولو ترك من طواف الزيارة أكثره فطاف للصدر كل منه طواف الزيارة) أى ونقص من الصدر (وعليه دمان) أى اتفاقاً (دم لتأخير الزيارة) أى باعتبار أكثره (ودم ترك أكثر الصدر) أى لانتقاله إلى الزيارة (وإن طاف لكل واحد منهما أقل يكمل طواف الزيارة من طواف الصدر ثم ينظر في الباقي من الزيارة إن كان أكثره فعليه إتمامه فرضاً ولا ينوب عنه الدم) لأن الدم إنما ينوب عن الواجب (وعليه دم لتأخير) أى عن أيام التحر (وإن كان الباقي من الزيارة أقله فعليه دم ترك الأقل منه) أى من طوافها (وصدقة لتأخير) أى لتأخير الأقل منه (وعليه دم ترك الصدر) أى إن كان كله وأكثره وأما في أقله فعليه صدقة لكل شوط إلا أن يبلغ دماً فينقص منه ما أحب والحاصل أن ترك طواف الزيارة لا يتصور إلا إذا لم يكن طاف للصدر فانه إذا طاف له انتقل عنه إلى طواف الزيارة

(فصل حائض ظهرت في آخر أيام التحر) أى وبقي قليل من زمان يومه (ويمكنها) أى بعد سير مسافتها إلى المسجد (طواف الزيارة كله أو أكثره وهو أربعة أشواط قبل الغروب فلم تطف فعليها دم لتأخير وإن أمكنها أقله فلم تطف لاشئ عليها ^(١)) (إلا أن الأفضل بل الواجب أن تطوف مهما أمكن فإن مالا يدرك كله لا يترك كله وليصح كون ترك الباقي عن عذر (ولو حاضت في وقت قدر) أى حال كونها قادرة (على أن تطوف فيه أربعة أشواط فلم تطف) أى قبل الحيض (لزمها دم التأخير) وفيه نظر إذ هذا الحكم لا يستقيم بالقياس إلى ما ذكرنا في الصلاة ^(٢) من أن من هو أهل فرض في آخر وقته يقضيه فقط لامن حاضته فيه وإنما يصح تمشيته على قول زفر

ومصنف الكتاب يعنى ويحذف قوله لامن المصنف اهـ (١) قوله وأما عندهما فدم واحد: أى ترك الصدر ولا شيء بالتأخير عندهما اهـ حجاب (٢) قوله ولا ينتقل وعليه دم اتفاقاً: أقول عبارة الشيخ حنيف الدين المرشدى في شرحه هكذا وإن حصل طواف الصدر بعد أيام التحر لا ينتقل عنده إذ لا فائدة في نقله وعليه دم لطواف الزيارة محدثاً وعندهما ينتقل إذ في الثقل فائدة وهى سقوط الدم للحديث ولا يجب للتأخير شيء لكنه يجب عليه طواف الصدر فإن طاف لاشئ عليه ولا فيجب الدم بتركه حيث انتقل الأول للزيارة ثم عدم الفائدة في الثقل عند الإمام إنما يتصور على القول بوجوب الدم بالإعادة في الحدث يبدأ أيام التحر للتأخير وأما على القول بعدم وجوبه ففيه فائدة وهى سقوط الدم للحديث وعلى القول الأول أيضاً لا يخلو عن فائدة وهى حصول الطواف كاملاً فتأمل انتهت عبارته اهـ حجاب (٣) قوله والفرق: أى بين مسألة الجنابة ومسألة الحدث حيث نقل الصدر إلى الزيارة في المسئلة الأولى وإن كان بعد أيام التحر ولم ينتقل في المسئلة الثانية إذا وقع بعد أيام التحر فتأمل اهـ حجاب (٤) قوله وإن أمكنها أقله فلم تطف فلا شيء عليها: أقول كان الظاهر وجوب الصدقة لتأخير الأقل من غير عذر كما تقدم في المسئلة التي قبل الفصل وانه أعلم (٥) قوله بالقياس إلى ما ذكرنا في الصلاة الخ: أقول لا يقل عليه لأن سبب الوجوب هو البت لا الوقت في الطواف

من أنها إذا حاضت في آخر الوقت لم يسقط عنها وتقصيها إذا طهرت وفي الظهيرة عن أبي يوسف إذا حاضت المرأة وقد بقي من الوقت ما لا يمكن أداء الفرض فيه لم تقضها وهذا التقيد جيد أنه لو بقي مقدار ما يمكن أداء الفرض فيه ينبغي أن تقضى عند أبي يوسف (ولو حاضت فوقت تقدر على أقل من ذلك لم يلزمها شيء) كان القياس أن يجب عليها صدقة، ثم إذا عرفت ذلك التفصيل (فهولم) أى بجملا (لا شيء على الحائض) وكذا النساء (لتأخير الطواف) أى طواف الزيارة كما في الفتاوى السراجية وغيرها (مقيد بما إذا حاضت في وقت لم تقدر على أكثر الطواف) أى قبل الحيض (أو حاضت قبل أيام النحر ولم تظهر إلا بعد مضي أيام النحر) أى جميعها وحاصله ما في البحر الزاخر من أن المرأة إذا حاضت أو نفست قبل أيام النحر فطهرت بعد مضيها فلا شيء عليها وإن حاضت في أثنائها وجب الدم بتفريط فيها تقدم واقع أعلم وفيه أيضا ما يتعلق بهذه المسئلة في باب الإجارة وعن أبي يوسف في امرأة ولدت يوم النحر قبل أن تطوف فأبى الجلال أن يقيم معها قال هذا عذر في نقص الإجارة ولو ولدت (١) قبل ذلك وبقي من مدة النفاس كدة الحيض وأقل أجبر الجلال على المقام انتهى (ولو انقطع دمها) أى دم الحائض (بدواء أولا) أى لا بدواء (أولم ينقطع) أى بالكابة (فاغتسلت أولا) أى أو ما اغتسلت (وطافت) ثم عاد دمها في أيام عادتها يصح طوافها ولو لمها بدنة وكانت عاصية) أى من وجهين لدخول المسجد ونفس الطواف (وعليها أن تيده طاهرة) أى من الخديتين (فإن أعادته سقط ماوجب) أى من البدنة وعليها التوبة من جهة المعصية ولو مع البدنة

(فصل في الجنابة في طواف الصدر . ومن ترك طواف الصدر كله أو أكثره فعليه شاة) أى ترك الواجب (وما دام في مكة يؤمر بأن يطوفه) وفيه أنه مادام بمكة لا يصدق عليه أنه تركه ولعله أراد أنه ما لم يفارق جدران مكة (وإن ترك ثلاثة أشواط منه فعليه لكل شوط صدقة) أى فيقطع ثلاثة مساكين لكل مسكين نصف صاع من بر (ولو غافه) أى الصدر (جنباً فعليه شاة) علي ما في الهداية والكاظمي والجمع ومحمّد صاحب خزائن الأكل وغيره وذكر الطرابلسي وشارح الهداية أن في رواية أبي حفص الكبير يلزمه صدقة وكذا ذكره صاحب المبسوط ممللاً بأن طواف الجنب متدبّر فلا يجب بسبب هذا النقصان ما يجب بتركه (وإن طافه محدثاً فعليه صدقة لكل شوط) وفي المحيط وإن طاف الصدر جنباً فعليه شاة وكذا لو طاف محدثاً في رواية أبي حفص وفي رواية أبي سليمان عليه صدقة لأن نقصان الحدث أقل فيجب الأقل من الدم وفي البدائع وعليه شاة إن كان جنباً وإن كان محدثاً فقه روايتان عن أبي حنيفة وفي رواية عليه الصدقة وهي الرواية الصحيحة وهو قول محمد وأبي يوسف وفي رواية عليه شاة ولا يخفى ما في المبسوط والمحيط من التناقض فيما بينهما لأنه جعل في المبسوط رواية أبي حفص في الصدقة وجعلها في المحيط بالدم وكذا صرح الحجازي بأنه في الدم واقعا علم ثم إذا أعاد الطواف سقط عنه الجزاء ولا يجب بالتأخير شيء اتفاقاً كذا في المشاهير وفي المفيد يجب دم لتأخير طواف الصدر عنه والصحيح أنه لا يجب به شيء بل لا يتصور تأخيره إذ ليس له وقت محدود يجب وجوده فيه وإنما تأخيره تركه وفيه الدم واقع أعلم

(فصل في الجنابة في طواف القدوم . ولو طاف للقدوم) أى كله أو أكثره على ما هو الظاهر (جنباً فعليه دم) على ما قاله بعض مشايخ العراق واختاره صدر الشريعة (وقيل صدقة) قال صاحب العناية الظاهر وجوب الصدقة

وفي الصلاة السبب هو الوقت لا مطلقاً بل الجزء المقارن للأداء ولم يوجد فيمن حاضت في آخر الوقت على ما بين في الأصول اه دأمل اخون جان (١) قوله ولو ولدت قبل ذلك إلى قوله أجبر الجلال على المقام : أقول يفهم منه أنه يجبر في الحيض على المقام وقال في اختلاف الأئمة وإن حاضت المرأة قبل طواف الإفاضة لم تنفرت حتى تطوف وتطهر ولا يلزم الجلال جنباً عليها بل ينفر عن الناس ويركب غيرها مكانها عند الصائفي وأحمد وقال مالك يلزمه جنب الجمل أكثر مدة الحيض وزيادة ثلاثة أيام وعند أبي حنيفة أن الطواف لا يشترط فيه الطهارة فطوف وترحل مع الحاجة اه أهاده الحجاب

فما إذا طاف للقدوم جنباً وكان حقه أن يقول المصنف فعليه صدقة وقيل لا شيء عليه ^(١) لما في مبسوط شيخ الإسلام وشرح الطحاوي ليس لطواف التحية محدثاً ولا جنباً شيء. ومثله عن الطحاوي في المحدث (ولو طافه محدثاً فعليه صدقة) على ما في عامة الكتب وصرح به عن محمد وهو مختار القدوري وصاحب الهداية وغيرهما (لكل شوط نصف صاع من بر إلا أن يبلغ ذلك دماً فينقص منه ماشاء) وفي البحر الزاخر فينقص منه نصف صاع (ولو تركه) أي طواف القدوم (كذلك فلا شيء عليه لأنه ليس بواجب) إلا أنه كره له ذلك وأسأه تركه السنة (ولو أعاده) أي طواف القدوم (طاهراً) من الحدثين (في الجنابة أو الحدث) أي في طوافه الذي طاف جنباً أو محدثاً (سقط عنه الجزاء) أي من الدم أو الصدقة وفي المحيط ولو طاف جنباً يلزمه الإعادة والرمل ودام إن لم يمد وقال محمد ليس عليه أن يعيد طواف التحية لأنه سنة وإن أعاد فهو أفضل (وحكم كل طواف تطوع حكم طواف القدوم) في البائع قال محمد ومن طاف تطوعاً على شيء من هذه الوجوه فأحب إلينا إن كان بمسكه أن يعيد الطواف وإن كان رجع إلى أهله فعليه صدقة سوى الذي طاف وعلي ثوبه نجس انتهى يعني لا شيء عليه لأن طهارة الثوب ستة فيكره طوافه ولا يلزمه شيء. وأما ما في بعض نسخ الكبير ولو شرع فيه أو في طواف التطوع يجب عليه إتمامه ولو ترك بعضه لم أجد فيه قصرين. ويبنى أن يكون الحكم بالحكم في طواف الصدر فإنه وجب بالشروع فيه بحث ^(٢) لأن طواف الصدر واجب بأصله فكيف يقاس عليه ما يجب بشروعه فالظاهر أنه نظير صلاة النفل وصومه حيث يجب عليه إتمامه وأنه لا يلزمه تركه شيء سوى التوبة عن المحصية

(فصل في الجنابة في طواف العمرة ولو طاف العمرة كله أو أكثره أو أقله ولو شوطاً جنباً أو حائضاً أو فحشاً أو محدثاً فعليه شاة) أي في جميع الصور المذكورة (ولا فرق فيه) أي في طواف العمرة (بين الكثير والقليل والجنب والمحدث لأنه لا مدخل في طواف العمرة للبدنة) ^(٣) أي لعدم ورود الرواية (ولا للصدقة) والله أعلم بما

(١) قوله وكان حقه أن يقول المصنف فعليه صدقة وقيل لا شيء عليه إلخ : أقول كأنه ترك حكاية هذا القليل لما قال في البحر أن التبعيد ذكر نحو ما هنا وهذا ظهر بطلان ما في غاية البيان معنياً إلى الاستيعابي من أنه لا شيء عليه لو طاف للقدوم محدثاً أو جنباً لأنه يقتضي عدم وجوب الطهارة للطواف ولأن طواف التطوع إذا شرع فيه صار واجباً بالشروع ثم يدخله التقص بترك الطهارة فيه غاية الأمر أن وجوبه ليس بإيجاب الله تعالى ابتداءً فأظهرنا التفاوت في الحظ من الدم إلى الصدقة فيما إذا طافه محدثاً ومن البدنة إلى الشاة فيما إذا طافه جنباً أه أفاده الحجاب . قال العلامة ابن عابدين رحمه الله تعالى في حواشي البحر على قوله وهذا ظهر بطلان ما في غاية البيان إلخ قال في التبر ماقاله الاستيعابي موافق لما في مبسوط شيخ الإسلام كما في الدراية وجزمه في المحيط بحكم لا يقتضي عدم وجوبه ألا ترى أنه لا شيء عليه لو طاف مع النجاسة كما مر مع وجوب التحايا عنها على الطائفتين ثم القول بضغفه له وجه أه (٢) قوله فقيه بحث لأن طواف الصدر إلخ : قال في تحفة الأخيار إن هذا الفرق لا تأثير له لأن العبارة بحال التلبس لا بما قبل ذلك أه أفاده الحجاب وفي رد المحتار وقد يقال وجوبه بالشروع بمعنى وجوب كاله وقضائه بأصله ويلزم منه وجوب الإتيان بواجباته كصلاة النافلة حتى لو ترك منها واجبا وجب إعادتها أو الإتيان بما يجبر مآثره منها كالصلاة الواجبة ابتداءً وهنا كذلك ولو ترك أنه يجب فيه الصدقة ولو ترك أكثره يجب فيه الدم لأنه الجابر لترك الواجب في الطواف كسجود السهو في ترك الواجب في النافلة والله أعلم أه مجروفه والله سبحانه وتعالى أعلم أه تعليق الشيخ عبدالحق وقال العلامة طاهر سنبل ويظهر أنه لو ترك الأول من طواف القدوم فكذلك وكذا كل طواف تطوع لأنه كالقدوم لوجوبه بالشروع ولما ذكرناه أنه لو طاف أقل طواف القدوم محدثاً فعليه صدقة وهذا على القول المختار من وجوب الجزاء في طواف القدوم وبه يندفع اعتراض الملا على ما في طواف الكبير حيث قال وكيف يقاس ماوجب بالشروع على ما كان واجبا بأصله والحال أنه قل عن محمد أن عليه صدقة أه (٣) قوله لا مدخل في طواف العمرة للبدنة

فيه من الدراية بخلاف طواف الزيارة) أى فى أن البدنة ثبتت على تركها فى الستة ظهرا أصلها فى الجملة يصلح للمقايضة (وكذا لو ترك منه) أى من طواف العمرة (ألفه ولو شوطا فقله دم) وهذه تصرح بماعلم تلويحا (وإن أعاده) أى الأقل منه (سقط عنه الدم ولو ترك كله أو أكثره فعليه أن يطفئه حتى) أى وجوبه بالوفضا (ولا يجزئ عنه البدل أصلا) لأنه ركن العمرة (ولو طاف القارن طوافين للعمرة والقنوم وسعى سبعين محدثا) قبله الطواف (أعاد طواف العمرة قبل يوم النحر ولا شيء عليه وإن لم يعد حتى طلع فجر يوم النحر لزمه دم لطواف العمرة محدثا وقد فات وقت القضاء) أى الإعادة لتكميل الأداء (ويبىد الرمل فى طواف الزيارة) أى لو قوع طواف القنوم محدثا (ويسعى بعده) أى بعد طواف الزيارة (استحبابا) أى مراعاة للاحتياط (وإن لم يعدهما) أى الرمل والسعى (فلا شيء عليه فى الحديث) أى الأصغر حال طوافه (وفى الجنابة) أى فى طوافه جنباً (إن لم يعد السعى فعليه دم) أى تركه السعى هذا وقال محمد لبس عليه إعادة طواف التنية لأنه ستة وإعادته أفضل وفى المبسوط لا يجب عليه أن يبىد طواف العمرة وإن أعاد فهو أفضل والدم عليه على كل حال لأنه لا يمكن أن يعمل الممتد به للطواف الثانى لأنه حصل بعد الوقوف ضررنا أن المعتبر هو الأول للحالة وهو ناقص فيجب الدم ولم يذكر قول أبى حنيفة وأبى يوسف وقيل على قولها ينبى أن يسقط عنه الدم بالإعادة لأن رفع التقصان عن طواف العمرة بدم الوقوف صحيح وإذا ارتفع التقصان بالإعادة لا يلزمه الدم (ولو طاف للعمرة محدثا وسعى بعده فعليه دم إن لم يعد الطواف ورجع إلى أهله) تركه الطهارة فى الطواف وأمامادام بمكة فعليه أن يبىد السرىين تقصان الطواف فى السعى الذى بعده وإلا فالطهارة مستحبة فى السعى (وليس عليه شيء بترك إعادة السعى) أى إذا لم يعد الطواف بالاتفاق (ولو أعاد الطواف ولم يعد السعى لاشىء عليه) كذا قيل وصححه صاحب الهداية وهو مختار شمس الأئمة السرخسى والإمام المحبوبي (وقيل يجب عليه دم ترك إعادة السعى فيما إذا أعاد الطواف) وذهب إليه كثير من شارحي الجامع الصغير كقاضين خان والقرتاوى والحسائى والقواعد الظهيرية بناء على انفساخ الطواف الأول بالثانى وإلا كان فرضين أو الأول فلا يعتد بالثانى ولا قائل به فلم كون المعتبر الثانى وقوع السعى قبل الطواف فلا يعتد به فيجب الدم بتركه بخلاف ما إذا لم يعد الطواف واران دما لذلك حيث لا يجب عليه لأجل السعى شيء لأن بإعادة الدم لا يرتفع الطواف الأول ولا ينسخ وإنما ينجره نقصانه فيكون متقدرا فى موضعه فيكون السعى فى عقبه فيعتبر والجواب على ما فى الفتوح منع الحصر بل الطواف الثانى معتد به والأول معتد به فى حق الفرض وهذا أسهل من الفسخ خصوصا وهذا نقصان بسبب الحديث الأصغر وأيضا من قال بالانفساخ هنا يرد عليه ماسبق من الاتفاق على عدم الانفساخ فى الحديث مع أن شمس الأئمة القائل بالفسخ فى الجنابة لا يوجب الدم ههنا فلو انفسخ فى الحديث لأوجب الدم والله أعلم

(فصل ولو طاف فرضا) كالركنين (أو واجبا) كالصدر والتندر (أو قفلا) كالقنوم والتحية والتطوع (وعليه) أى على ثوبه أو بدنه (نجاسة أكثر من قدر الدم كره) أى تركه السنة فى مراعاة الطهارة (ولا شيء عليه) أى من الدم والصدقة وهذا قول العامة وهو الموافق لما فى ظاهر الرواية كما صرح فى البدائع وغيره أن الطهارة عن النجاسة ليس بواجب فلا يجب شيء تركها سوى الإساءة وأماما منفسك القارى ويكره استعمال النجاسة أكثر من قدر الدم والأقل لا يكره فحمل بحث إذ الظاهر أنه يكره مطلقا على تفاوت الكراهة بين كثرة النجاسة والثقة وهذا لا ينافى أن القدر القليل مغفور فإن الخروج عن الخلاف مستحب بالإجماع والمستحب خلافية وترك المستحب مكروه نهيى لأنه خلاف الأولى ومتناف للاحتياط فى الدين (وقيل عليه دم) أى فى جميع الأحوال (إلا إذا كان قدر ما يورى عورته

ولا للصدقة وألفه : أقول يخالفه ما ذكره العلامة ابن نجيم فى بحره عند قول الماتن أو طاف لعمرة وسعى محدثا ونص عبارته بكون طواف العمرة كله محدثا والأكثر كالكل لأنه لو طاف محدثا وجب عليه لكل شوط نصف صاع من حنطة إلا إذا بلغ قيمته دما فيقتض منه ماشاء اهـ ومثله فى السراج الوهاج أه حجاب وقال فى رد المحتار

طاهرا والباقي نجسا فلا شيء عليه) وفي المرتبة الثانية إذا طاف طواف الزيارة في ثوب كله نجس فهذا ومالوطاف عريانا سواء فإن كان من الثوب قدر ما يستر عورتها طاهرا والباقي نجسا جاز طوافه ولا شيء عليه وفي النجاسة ولو طاف طواف الزيارة في ثوب كله نجس فهذا والذي طاف عريانا سواء وأعاد مادام بمكة ولادم عليهما فإن خرجا لزمهما دم انتهى وهذا في العريان ثابت وأما في الثوب النجس فيخالف للجمهور وقد قال الإمام ابن الهمام أن ما ذكر في نجاسة الثوب كله الدم لأصله في الرواية هذا ولو طاف مكشوف العورة قدر ما لا يجوز الصلاة معه وهو ربع العضو أجزأه وعليه دم وإن كان للتطوع فعليه صدقة (ولو طاف فرضا) أي بقينا أو ظنا (أو نفلا) أي سنة أو تطوعا (على وجهه يوجب التقصان) أي كليا أو جزئيا (فعليه الجزاء) أي دما (١) أو صدقة (وإن أعاده سقط عنه الجزاء في الوجوه كلها) أي بالاتفاق (والإعادة أفضل) أي مادام بمكة (من أداء الجزاء) لأن جبر الشيء بحسنه أولى (ولودرجع إلى أهله) أي ولم يعمده (فعليه العود) أي في بعض الصور يجب وفي بعضها هو الأفضل (أو يمتد الجزاء) وهو أفضل من عوده (وكل طواف يجب في كله دم ففي أكثره دم) لأنه أقيم الأكثر مقام الكل (وفي أهله صدقة) أي لحقة الجنابة (إلا في طواف العمرة فإن كثيره وقليله سواء) (٢) أي مستوفي وجوب الدم كما تقدم وأهله أعلم

(فصل ولو ترك ركعتي الطواف) أي بأن لم يصلهما في مواضع المحترم من الحرم وإلا فلا يتصور تركهما حتى يقال (لا شيء عليه ولا تسقطان عنه) أي بخروجه من أرض الحرم ودخول غير أشهر الحج (وعليه أن يصلهما) أي في أي مكان وزمان شاء (ولو بعد سنين) أي إلى أن يأتيه اليقين إلا أنه يكره تأخيرها من غير عذر مع أن التأخير فيه الآفات وقد قال تعالى فاستبقوا الخيرات

(فصل في الجنابة في السعي) ولو ترك السعي كله أو أكثره فعليه دم) أي تركه الواجب (وحجه تام) أي صحيح لكنه ناقص ينجز بالدم خلافا للشافعي فإنه يقول إنه ركن لا يتم الحج إلا به (وإن تركه لعذر فلا شيء عليه) أي تركه سائر الواجبات بعذر على ما صرح به صاحب البائع فيحمل لإطلاق عبارة صاحب الهداية وغيره على عدم الضرورة كما صرح به ابن الهمام في شرح الهداية (ولو ترك منه) أي من السعي (ثلاثة أشواط أو أقل فعليه لكل شوط صدقة إلا أن يبلغ ذلك دما فله الخيار بين الدم وتقبيص الصدقة) أي بقدر ما شاء أو بقدر نصف صاع (ولو سعى كله أو أكثره راكبا أو محمولا بلا عذر فعليه دم وإن كان بعذر فلا شيء عليه) أي كما لو تركه أصلا من عذر مثل الزمن إذا لم يجد من يجعله على ما في منتهك السجاري (وإن سعى أهله راكبا) وكذا محمولا (بلا عذر فعليه صدقة) أي لكل شوط على ما في منتهك أبي النجاء (ولو سعى قبل الطواف) أي جنسه أو قبل الطواف الصحيح (لم يعتد به) أي بذلك السعي فإن سعى حيث كالمعذور (فإن لم يعمده فعليه دم) أي اتفاقا (ولو ترك السعي) أي من أصله (ورجع إلى أهله) أي بأن خرج من الميقات (فأعاد العود) أي إلى مكة (يعود بإحرام جديد) أي لدخوله الحرم إذ سعى الحج بعد الوقوف لا يشترط فيه الإحرام بل ويسن عده وكذا سعى العمرة لا يشترط وجوده بعد حلقه بل يجب تحققه قبل حلقه وأهله أعلم وقد تقدم أنه إذا عاد بإحرام جديد فإن كان بعمره فيأتي أولا بأفعال العمرة ثم يسعى وإن كان يحج فيطوف أولا بطواف القدوم ثم يسعى بعده (وإذا أعاده سقط الدم) قال في الأصل والدم أحب إلى من الرجوع لأن فيه منفعة الفقراء قلت ومحنة الأغنياء (ولو ترك السعي لعذر كالزمن إذا لم يجد من يجعله فلا شيء عليه) وكذا الحكم في سعى العمرة أي كما سبق (ولو ترك الصعود على المروتين) تغليا للبروة (لا شيء عليه) ويكره لأن الصعود إذا كان ثم مصعد من المستحبات (ولو أخر السعي عن أيام النحر ولو شهرا) بل ولو سنين (لا شيء عليه)

والظاهر أنه قول آخر أهله سبحانه وتعالى أعلم اه تعليق الشيخ عبدالحق (١) قوله أي دما : هكذا في النسخ بالنصب والوجه رفعه لأن ما بعد أي عطف يان على ما قبلها فينبغي في إعرابه وهو الرفع بالابتداء هنا فتأمل اه جواب (٢) قوله فإن كثيره وقليله سواء : تقدم ما فيها

عليه) إلا أنه يكره له (وكذا الحكم في سعي العمرة) وأما ما ذكره الفارسي من أنه إذا أخره حتى مضت أيام النحر لزمه دم إن رجع إلى أهله وإن كان بمكة سعى ولا شيء عليه فشيء ما مضى أحد إليه ^(١) (ولو سعى) أي بين الصفا والمروة (ولم يبلغ حد المروة مثلاً ولكن يبق إلى ما) أي موضع (بينه) أي بين الساعي أو الموضع (وبين المروة مقدار الثلث) أي وتحقق الثلثان ما قبله من حد الصفا (ثم يرجع إلى الصفا) أي إلى آخر حده هكذا قبل سبع مرات يجزئه (لتحقق الأثر) (وعليه دم) أي ترك الأقل كذا ذكره الفارسي والظاهر أن عليه تركه مقدار كل شوط صدقة كما سبق إذ لم يهد أن ما في ترك كله دم يكون في تركه أيضاً دم (ولو طاف لحجته وواقع النساء) أي جامع جنسهن (ثم سعى بعد ذلك أجراه) أي سعيه المتأخر لخروجه عن الإحرام بالكعبة بعد الحلق والطواف وفيه خلاف الشافعي كما مر

(فصل) هذا فصل وصله أصل ^(٢) (أما جنائيات الوقوف بركة) أي مما يتعلق بها (فقد تقدم ذكرها) يعني وأما جنائيات ما بعده فتذكرها مرتبة في فصول على حدة

(فصل في الجنائيات في الوقوف بالمزدلفة) ولو ترك الوقوف بالمزدلفة) أي في فجر يوم النحر (بلا عذر لزمه دم وإن تركه بعذر بأن كانت به علة) أي مرض مانع من وقوفه بها (أو ضعف) أي في بيته أو مشيه (أو كانت امرأة) أي ونحوها من نفوس الرجال (تخاف الزحام) أي في طريق من أي في ضيق أما كتبها (فلا شيء) أي من الدم والصدقة (عليه) أي على تاركه (ولو ترك المبيت بها) أي بالمزدلفة في ليلتها بأن بات أكثر الليل في غيرها (لم يلزمه شيء) أي عندنا لما صرح به أصحابنا في كتب المذهب أنه سنة فيكره تركها بغير ضرورة وذكر في اختلاف المسائل هل يجب البيوتة بمزدلفة جزأ من الليل في الجملة قال أبو حنيفة يجب ولا شيء عليه في تركها مع كونها واجبة عنده انتهى ولعل وجهه أن وجوبها إنما هو تبع لوجوب أداء العشائين فيها والصلاة لاعتقائها بالنسك فكذا ما يتعلق بها (ولو فاتته الوقوف) أي بمزدلفة (بالإحصار) أي بمنته في عرفة مثلاً (فعليه دم) وهذا غير ظاهر لأن الإحصار من جملة الأعداء الهام إلا أن يقال إن هذا مانع من جانب المخلوق فلا تأثير له في إسقاط دم الوجوب الإلهي وبديل عليه قول صاحب البدائع فيمن أحصر بعد الوقوف حتى مضت أيام النحر ثم غلب عليه أنه طه دماً لترك الوقوف بمزدلفة ودماً لترك الرمي ودماً لتأخير طواف الزيارة واستشكل ^(٣) بأن أي عذر أعظم من الإحصار وأوجب بأن الإحصار بعدو لا يمرض كما يدل عليه قوله ثم غلب عليه والإحصار بعدو ليس بغير سقوط الدم لأنه إكراه وهو ليس بعذر لأنه من جهة العباد ^(٤) ألا ترى ما قالوا من أنه لو أكره على محذور الإحرام كالطيب واللبس فإنه لا يتخير في الجزء بين الصوم والدم والصدقة بل عليه عين ما وجب عليه

(فصل في الذبح والحلق ولو ذبح شيئاً من الهدم الواجبة) أي كدم القتران والتمتع والنسحر (في الحج والعمرة)

(١) قوله فشيء ما مضى أحد إليه : قال الشيخ حنيف الدين المرشدي قال ذلك ودأ على الفارسي مع أنه لم يخالف ما تقدم بل ما قاله هو عين ما قالوه فما أعلم ما الذي جنح إليه الشارح وفهمه من عبارة الفارسي حتى قال ما قال فكأنه فهم أن الفارسي يجعل أن السعي كطواف الزيارة مؤقت بأيام النحر كما هو مذهب الإمام فإذا لم يأت به لزمه الدم بذلك وهو بعيد جداً كيف وقد قيد الفارسي لزوم الدم بالرجوع إلى الأهل حيث قال لزمه دم إن رجع إلى أهله وإن كان بمكة سعى ولا شيء عليه وهي عبارة ظاهرة في المراد سائلة من الانتقاد نعم لو كانت مطلقة ربما كان يتفهم ذلك أم حجاب (٢) قوله وصله أصل : يعني أن الأصل واللاق عدم ترجمته بفصل على حدة لعدم اشتغاله على مسائل فكان ينبغي وصل قوله أما الخ بمسائل الفصل الذي قبله أم حجاب (٣) قوله استشكل : المستشكل والمجيب هو صاحب البحر الرائق أم (٤) قوله لأنه من جهة العباد : قال في رد المحتار آخر باب الإحصار قلت ولتأد مستلة ترك الوقوف لحرف الزحام لما مر في التيمم أن الحرف إن لم ينشأ بسبب وعيد العبد فهو سماوى أم

أى مجتمعين أو منفردين (خارج الحرم) أى عن أرضه المحدودة المعلومة من كل ناحية بالعلم (لم يسقط عنه) أى ذلك الدم (وعليه ذبح آخر) أى بدلا عما تقدم وهذا متفق عليه بين أصحابنا وأما إذا ذبح الهدى المطبوع به والأضحية فى غير الحرم فلا شيء عليه وهذا ما يتعلق بمكان الذبح وأما ما يتعلق بزمانه فينبه بقوله (ولو أخر القارن أو المتمتع) أى بخلاف المفرد (الذبح عن أيام النحر فعليه دم) عند أبى حنيفة لأنه واجب عنده وستة عندهما وكذا الترتيب بين الحلق والذبح والرى واجب عنده على القارن والمتمتع وستة عندهما وأما الترتيب المذكور فى حق المفرد فستة اتفاقا (ولو حلق فى الحل) أى فى غير الحرم الشامل لئى وغيرهما مع كونه سنة فى منى (أو أخره عن أيام النحر فعليه دم) أى عند الإمام وأما عند غيره فقد سبق خلاصهم (سواء كان مفرداً أو غيره) أى قارناً أو متمتعاً

(فصل فى ترك الترتيب بين أفعال الحج) (ولو حلق المفرد أو غيره) أى من القارن والمتمتع (قبل الرى أو القارن أو المتمتع) أى أر حلقاً (قبل الذبح أو ذبحاً قبل الرى فعليه دم) أى واحد فى المسئلة الأولى ودمان عند أبى حنيفة فى المسائل الباقية دم للقران والتنع دم للتحلل قبل الذبح وترك الترتيب الواجب عنده وعندهما عليه دم للقران أو التنع والحاصل أن المصنف إنما ذكر الدم المختلف فيه وترك المتفق عليه لوضوحه ومن المعلوم أن الدم المختلف فيه دم جبر والمتفق عليه دم شكر والصحيح أن وجوب دم الجبر بمجموع التقديم والتأخير على ما حققه ابن الميام وقيل عليه دمان للجبر فى بعض الصور فى الكافى قال بعضهم دم القران واجب إجماعاً ويجب دم آخر إجماعاً بسبب الجنابة على الإحرام لأن الحلق لايجل إلا بعد الذبح ويجب دم آخر عند أبى حنيفة بتأخير الذبح خلافاً لما وإليه مال صاحب الهداية ومن خطأ صاحب الهداية فلفظه عن هذه الرواية وفى الكبير كلام كثير يظهر به الدراية (ولو طاف) أى المفرد وغيره (قبل الرى والحلق لأشئ عليه ويكره) أى تركه السنة وهى الترتيب بين الثلاثة

(فصل فى الجنابة فى رى الجمرات) (ولو ترك رى يوم) أى من أيام النحر (كله) أى سبع حصيات فى اليوم الأول وإحدى وعشرين فى بقية الأيام (أو أكثره كأربع حصيات فما فوقها فى يوم النحر أو أحد عشرة حصاة فما بعده أو أخره إلى يوم آخر فعليه دم) أى تركه أو تأخيره (وإن أخره إلى الليل) أى الآتى (فلا شيء عليه) أى اتفاقاً إلا فى رواية عن أبى يوسف لأنه لا رى فى الليل وعليه دم والمشهور عنه خلافها وإن لم يرم حتى أصبح رماها من القد وعليه دم عند أبى حنيفة للتأخير لا عندهما وإن لم يرم من القد ولا من بعده حتى مضت أيام الرى بغروب الشمس من آخر أيام التشريق وهو اليوم الرابع من أيام الرى فعليه دم بالاتفاق لترك الرى والحاصل أن الرى موقت عند أبى حنيفة وعنهما ليس بموقت فإذا أخر رى يوم إلى يوم آخر فنتهه يجب القضاء مع الدم وعنهما يجب القضاء لا غير لأن الأيام كلها وقت لها وأما إذا خرج وقتها فوجب دم أيضاً عندهما ترك الرى وهو قول أكثر العلماء والأصح عند الشافعية (وإن ترك الأقل أو أخره كحصاة أو حصاتين أو ثلاثة فى اليوم الأول وعشر حصيات فما دونها فيما بعده) أى بعد اليوم الأول (فعليه لكل حصاة صدقة إلا أن يبلغ ذلك دماً فينقص منه) كما مر مراراً (ولو ترك رى الأيام كلها فعليه دم واحد)

(فصل فى ترك الواجبات يندر) (ولو ترك شيئاً من الواجبات بعذر إلى شيء عليه) على ما فى البدائع وكذا الكرماتى لكن يرد على تعيينها تخصيصهم عدم لزوم شيء فى ترك طواف الصدر وتأخير الزيارة للبرأة مطلقاً (وأطلق بعضهم وجوبه) أى الدم (فيها) أى فى الواجبات إذا تركها (إلا فيما ورد النص) أى التصريح به عن بعض العلماء (وهى ترك الوقوف بالزدلفة) كما صرح به فى الهداية والكافى وغيرهما (وتأخير طواف الزيارة عن وقته) كما صرح به فى السراجية وغيرهما (وترك الصدر) أى طوافه (للحائض والنفساء) قيد للسنتين كما صرح به الطحاوى وأبو الليث وصاحب الهداية والكافى والمجمع وغيرهم (وترك المشى فى الطواف والسعى) كما صرح به فى المجمع والخصاص وغيرهما (وترك السعى) كما نص عليه صاحب البدائع بخصوصه فى موضع (وترك الحلق لعلق رأسه) إذا تذر معها الحلق أو التقصير على ما صرح به فى البحر الآخر هذا وفى النخبة أن بعض الأصحاب أطلق وجوب الدم فى ترك الواجب يندر

وبغير عنر قياساً على ارتكاب المحظورات وأجابوا عن طواف الصدر بأنه ورد فيه النص وغيره لا يقاس عليه قال المصنف وفي إقصاره على الصدر نظر لورود النص في غيره كالوقوف بمزدلفة والركوب في الطواف انتهى وفيه أن مراده ماورد فيه النص النبوي وتمثله بطواف الصدر لكون الكلام فيه لا يستلزم نفي غيره وانه أعلم (النوع السادس في الصيد وما يتعلق به) قال الله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم والسبابة وحرم عليكم صيد البر مادتم حرماً أي محرمين وقد قال بعض العلماء إن قتل الصيد من الكبار ثم الصيد مصدر بمعنى الاصطياد وقدرابه الصيد وكلامهم حرام على المحرم وأراد المصنف تعريف المعنى الثاني^(١) بقوله (الصيد هو الممتنع) أي بقوانينه وأجناحه عن أخذه (التحرش من الناس في أصل الخلقة) أي فلا عبرة بالأمر العارض عن الوحشة والأنس (فالظبي والقيل والحمام) يعني ونحوهما من البهائم والطيور (المستأنسات صيد^(٢)) والبحر والبقرة والشاة أي ونحوها من الحيل (المتوحشات ليست بصيد^(٣)) وأما المتولد من الظبي كانت الأم ظلياً فهو صيد وإلا فلا كما صرح به في المحصر على ما نقله العلامة البرجندى في شرح القاية (وهو) أي الصيد (نوعاً برى) أي منسوب إلى البر (وهو ما يكون تولد في البر سواء كان لا يعيش إلا في البر) أي أيضاً (أو يعيش في البر والبحر) أي جميعاً (وبحرى وهو ما يكون تولد في البحر) أي سواء يعيش في البحر أو يعيش فيها أيضاً وفي احتمال ما يكون تولد في البر ولم يعيش إلا في البحر وكذا عكسه فالعبرة بالتولد لأنه الأصل (لأنه الأصل) أي مكان العيشة لأنه العارض وهذا التعريف هو المولود عليه على ما ذكر في الكافي والبدائع والنهاية شرح الهداية وقد يوجد من الحيوانات أن يكون في بعض البلاد وحشية الخلقة وفي بعضها مستأنسة كالجاموس فانه في بلاد السودان متوحش^(٤) ولا يعرف منه مستأنس عندهم (ثم البحرى حلال اصطياده للحلال والمحرم بجميع أنواعه) أي من البهائم (سواء كان مأكولاً أو غيره) كالسمك والضفدع والسرطان والسلحفاة وزاد بعضهم القساح (وكلب الماء وغير ذلك وأما طيور البحر فلا يحل اصطيادها لأن تولدها في البحر) كذا ذكره في البدائع والمحيط بطريق العموم وبعضهم قديماً يؤكل منه وفي منسك الكرماني وغزاة الأكل أن الذي يرخس من البحر للحرم وهو السمك خاصة وكذا هو في الأصل قال ابن القيم والاول هو الأصح لأن قوله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه يتناول بحقيقته عموم ما في البحر انتهى والظاهر أن البحر لو وجد في أرض المحرم يحل صيده أيضاً للعموم الآية ولشمول قوله صلى الله عليه وسلم هو الطيور وماؤه لحل ميتته وقد صرح به الشافعية حيث قالوا لا تفرق بين أن يكون البحر في الحل والمحرم وصرحوا بأن ما وجد في بر أو ماء مستنقع أو في عين فهو بحر (والصيد البرى حرام على المحرم في الحل والمحرم وعلى الحلال في الحرم إلا ما استثنى) أي استثناء الشارع (وهو) أي البرى (مأكول وغيره) فالأكل حرام أي اتفاقاً (اصطياده كله) أي جميع أصنافه (كالظبي وحمار الوحش وبقرة الوحش) أي وإن تألفا (والأرنب والحمام المصونة) وكذا سائر الطيور المصونة على الأصح في الفتح في الطيور المصونة روايتان واختار فيها أنها صيد قال الطرابلسي في المطهرة المصونة روايتان من غير ترجيح قال المصنف المذكور في البدائع وغيره أن الروايتين في جزئيات في رواية يضمن قيمتها مصونة وفي أخرى غير مصونة وههنا جعل الروايتين في صيدتهما قلت يحتمل وجود الروايتين في صيدتهما واعتبار قيمتهما (والمسرول وغيره) أي غير المسرول من الحمام (والبط والأوز) في القاموس البط واحد البط للأوز وهو بكسر ففتح فتح تشديد البط وكان بينهما نوع منافية في الوصف (والجراد والنامة) واحدة النعام يوح من الطير شعبة بالبحر ولا تحمل ولا تطير شبه بها النفس عند الصوفة (وجميع الطيور المأكولة وغير ذلك) أي ما ذكر من الحيوانات المأكولة

(١) قوله تعريف المعنى الثاني: وهو ما كان معنى المصنوع اه حجاب (٢) قوله فالظبي والقيل والحمام المستأنسات صيد: أي وإن كان زكاتها بالذبح اه حجاب (٣) قوله والبحر والبقرة والشاة المستوحشات ليست بصيد: أي وإن كانت زكاتها بالمقرآن للظهور اليه في الصيدية أصل الخلقة وفي الذكاة الإمكان وعدمه اه حجاب (٤) قوله فانه في بلاد السودان متوحش: قال في رد المحتار وظاهره أن المحرم منهم في بلاد يحرم عليه صيده مادام فيها اه

(وغير المأكول كالفيل والاسد والنمر والفهد والضبع والضب) اعلم أن غير المأكول إن كان مبتدأ بالأذى غالباً فله الحرم أن يقتله ولا شيء عليه نحو الأسد والذئب والنمر والفهد وإن لم يكن مبتدأ بالأذى غالباً فله أن يقتله إن عدا عليه ولا شيء عليه إذا قتله وهو قول أئمتنا الثلاثة وقال زفر يلزمه الجزاء وإن لم يمد عليه لايأح له أن يبتدى. يقتله فإن قتله ابتداء فعليه الجزاء عندنا (واليرجح) بفتح أوله دابة معروفة ولهما من أوهو بالضم (والسمور) في القاموس السمور ككتور دابة يتخذ من جلدها فراء مشنة والسمرة الغول (والدلق) بفتح الدال المهيمة واللام دوية كالسمور معربة دله (والسجاب) بكسر السين دابة يستعمل من جلدها فراء مشنة أيضاً ولم يذكره في القاموس (والعلب) بالفتح معروف وهي الآثي والذكر بالضم (والخنزير والقرد والصقر والبازي واليوم) بالضم طائر (والعقاب) بالضم (وغراب الذرع) أي الذي يأكله (والنسر) طائر (وفي ابن عرس) بكسر العين دوية جمعة بنات عرس (والسنور) بكسر السين وتشديد النون المفتوحة أي الهر (الوحشي روايتان) أي عن أبي حنيفة في العتاي لاشي عليه في ابن عرس خلافاً لما قال ابن الهمام وأطلق غيره لزوم الجزاء من غير ذكر خلاف وذكره في البدائع فيما يحل تملكه ثم قال قال أبو يوسف ابن عرس من سباع الموام والموام ليس بصيد وفي الطرابلسي روى الحسن عن أبي حنيفة السنور الأهلي والوحشي ليس بصيد وروى هشام عن محمد أن السنور يجب الجزاء بقتله قال ابن الهمام وفي رواية هشام عن محمد ما كان منه برياً فهو متوحش كالصيد يجب قتله الجزاء وفي البحر الزاخر في السنور الوحشي روايتان وأما الأهلي فليس بصيد ثم اعلم أن في الفيل والقرد والخنزير خلافاً أيضاً في المحيط إن قتل خنزيراً أو قرداً يجب القيمة خلافاً لما

(فصل إذا قتل الحرم صيداً فعليه الجزاء ولو ضرب بطن ظلية فألقت جثثاً ميتاً ثم ماتت) أي الظلية (فعليه قيمتها جميعاً وإن عاشت الأم قتها) أي يلزمه في حق الأم (ماقص) أي من قيمتها قبل إلقائها (وفي الجثتين الميت قيمته حياً) أي مفروضاً (ولو قتل ظلية حاملها فعليه قيمتها حاملها)

(فصل في الجرح ولو جرح صيداً) أي ولم يمت (فعليه ما نقص من قيمته) أي قبل الجرح (ولو مات منه) ولو بعد ذلك (فعليه قيمته) أي كاملة (ولو جرحه فغاب عنه) أي فغاب الصيد عنه أو هو عن الصيد (ثم وجده ميتاً) أي فينظر فيه (إن مات بسببه) أي بواسطة جرحه (وجب الضمان) أي ضمان جميع قيمته (وإن مات بسبب آخر فعليه ضمان الجرح) وهو مقدار ما نقص من قيمته (وإن لم يعلم شيئاً وجب الضمان) أي احتياطاً (ولو لم يمت فإن برأ) بفتح الراء وكسرهما أي صح وتغاف (ولم يبق له) أي لجرحه (أثر) أي علامة تيب به (لم يضمن شيئاً وإن بقي) أي أثله (ضمن النقصان وإن لم يعلم أنه مات أو برأ أولاً) أي أو لم يعلم أنه مات أو ما برأ والحاصل أنه لم يعلم وجود موته أو برئه ولا دهمهما (فعليه القيمة) أي في الاستحسان لكن في القياس يضمن النقصان (ولو جرحه مستهلكاً) بكسر اللام أو فتحه حال من القاتل أو المقسول (بأن قطع قوائمه) أي قوائمه الصيد من البهائم (أو تنف ريش طائر أو كسر جناحه فخرج) أي الصيد بسبب ما ذكر (عن حيد الانتاع) أي جهته وقصرته وإمكانه (فعليه قيمته كاملة فإن جرحه فأدى الجزاء) أي جزاء جرحه (ثم قتله لومه جزاء آخر وإن لم يؤد) أي جزاء الجرح (حتى قتله لجزاء واحد) أما لو جرح صيداً فكفر عنه قبل أن يموت ثم مات فأجزأه الكفارة التي أداها على ما في البدائع وغيره في الميسر روى الحرم صيداً جرحه ثم كفر ثم رآه بعد ذلك قتله فعليه كفارة أخرى وإن لم يكفر عنه في الأولى لم يضره ولم يكن عليه فيها شيء إذا كفر عنه في هذه الأخيرة إلا ما قصه الجرح الأول قال شمس الأئمة يريد به إذا كفر بقيمة صيد مجروح فأما إذا كفر بقيمة صيد صحيح فليس عليه شيء آخر وفي منسك الطرابلسي ولو جرح صيداً فكفر ثم قتله يكفر أخرى ولو لم يكفر حتى قتله وجب عليه كفارة واحدة وما قصته الجراحة الأولى وفي الفتح ولو جرح صيداً ولم يكفر حتى قتله وجب كفارة واحدة وما قصته الجراحة الأولى ساقط وكذا قال في البدائع وليس عليه للجراحة شيء لأنه لما قتله قبل أن يكفر عن الجراحة صار كأنه قتله دفعة واحدة وذكر الحاكم في مختصره إلا ما قصه

الجرحة الأولى أى يلزمه ضمان صيد مجروح لأن ذلك الضمان قد وجب عليه مرة فلا يجب عليه أخرى انتهى وحاصله تداخل الجنائين ومآله إلى جناية واحدة كما حققه ابن المهام تبعاً لما في البدائع فهو الموعول بقدر وتأمل (ولو جرحه) أى الصيد (وبقي أثره أو تنف شره ولم يبت خن ماقصه ولو جرح صوته) أى قطعه (أو جرحه) أى لبته (فعلية قيمتها) أى قيمة الصوف واللبن على ماق البحر الآخر، وفي البدائع: ولو جلب صيدا فعليه ماقصه الجلب كما لو أتلف جزءاً من أجزائه وقد جمع الطرابلسي بين الروايين حيث قال وإذا جلب صيدا فعليه ماقصه وقيمة اللان انتهى ولعله يحتمل على ما إذا شربه بنفسه بخلاف ما إذا أطعمه الفقراء (ولو ضربه) أى الصيد (فرض) أى بسبب ضربه فانقصت قيمته أو زادت) أى قيمته (ثم مات فعليه أكثر القيمتين من قيمته وقت الجرح أو وقت الموت ولو جرحه محرماً بعمرة ثم أضاف إليها) أى إلى عمرته (حجة الجرحه) أى كذلك (فمات منها) أى من المجرأحين (فعلية للعمرة قيمته صحيحاً وللحجة قيمته مجروحاً) أى وبه الجرح الأول (ولو قتل صيداً) أى في الحل أو الحرم (مألوكة) أى الغير (فعلية قيمته للفقراء) أى كفارة (وقيمة لمالكة) أى غرامة

(فصل ولو نفر صيداً) بتشديد الفاء أى أخرجه عن حرمة وجعله نافراً عن مكانه (فمن) بتثنية المثلة أى زلق وسقط (فمات) أى بسببه (أو أخذه) أى عثر ولم يمت لكن أخذه (سبح) أى من أسد ونحوه (أو انصدم) أى لم يمت لكن تصادم (بشجر أو حجر في فوره) أى في ساعة نفرة ومات أو جرح (ضخته) ويصنع (أى إن لم يمت في عهده) أى ضمانه (حتى يعود) أى يرجع حاله (إلى عادته في السكون) أى سكون القلب واطمئنان الحامل (فإن ملك) أى مات الصيد (بعد السكون فلا شيء عليه) لأنه عاد الآن إلى ما هو عليه كان فسقط ما بينهما من الضمان (ولو نفر) بتخفيف الفاء أى تنفر (الصيد) أى من أحد (بغير ضخته) أى اختياره (وتنفيره) عطف تفسير (فانكسرت رجله) أى بالعمرة ونحوها (لم يلزمه شيء) لأن التنفر طبعه فينسب إلى ضخته بخلاف ما لو أفرغه هو أو نفرة (ولو نفرة) بالتشديد جعله نافراً (قتل) أى الصيد النفر (صيد آخر ضخته) وكذا لو أرسل كلبه فجرحه آخر ضخته كل منهما (ولو روى سهما إلى صيد فأصابه وأفضده) أى وجأزه (إلى آخر) أى وأصابه (قتلها فعليه جزاؤها وكذا لو اضطرب السهم في الصيد فوقع) أى الصيد أو السهم (على بضة أو فرخ فأظفها) أى أهلك الثلاثة (ضمنها) أى لومه ضمان الصيد والبيض والفرخ (ولو ركب) أى المحرم (دابة أو ساقها) أى من ورائها (أو قادها) أى من قدامها (قتلف صيد يوقشها) يسكون اللقاف وتحرك أى حسها وحركتها (أو عضها) أى بسنها (أو ذنبها) أى بتحريكها (أو روثها أو بولها) بأن وقع فيها وصار سبباً لإتلافها (ضخته) أى جزاءه (ولو افضت) أى الدابة التي هو راكبها (بنفسها) أى من غير اختياره في جرحها وسيرها (فأظفت صيدا لم يضمن)

(فصل في صيد يجنى عليه رجلان أو أكثر اشترك جماعة) وأظفها اثنان عند جماعة (محرمين) أى حال كونهم محرمين والتقدير كانوا محرمين (في قتل صيد) متعلق باشتراك (في الحل أو الحرم) صفة صيد (فقتلوه بضربة واحدة) أى بدفعة ولو حصل من كل واحد منهم ضربة واحدة (فعلى كل واحد) أى منهم قليلاً كانوا أو كثيراً (جزاء كامل^(١)) أى على حدة (ولو كانوا محلين) أى غير محرمين اشتركوا (في صيد الحرم) أى قتله (فعلهم جزاء واحد^(٢)) ولو كان أحدهم محرماً والباقي أى الباقون (محلين يقسم الجزاء) أى الكامل (على عديم) أى على عدد رؤسهم (كأن لم يكن فيهم محرم وعلى المحرم) أى بانفراده (جزاء كامل) أى على حدة (ولو كان أحدهما محرماً والآخر حلالاً) أى وقتلا صيد الحرم بضربة واحدة (فعلى المحرم جزاء كامل) أى قيمته كاملة (وعلى الحلال نصف الجزاء) أى نصف قيمته

(١) قوله جزاء كامل : لأن كل واحد بالتركة يصير جانياً جناية تفوق الدلالة فيتعدد الجزاء بتعدد الجناية كذا في الهداية اه داملأه اخبرن جان (٢) قوله فعلهم جزاء واحد : لأن الواجب فيه بدل الحل لإجزاء الفعل وهو الجناية حتى لا يدخل الصوم فيه فلا يتعدد اه حجاب

صحيحا (ولو كان شريك الحلال أو المحرم من لا يجب عليه الجزاء) أى لكونه غير مكلف بالفروع (بالصبي والمجنون والكافر فعلى المحرم جزاء كامل وعلى الحلال ما يخصه على القسمة إذا قسمت على العدد) أى عدد الرؤس (ولو كانوا) أى قتلة الصيد (قارنين) أى جامعين بين النسكين (فعلى كل واحد) أى منهم جزاء أى جزاء لإحرام العمرة والآخر للآخرى (ولو قتله قارن أو مفرد وحلال بضربة) أى دفعة واحدة فى الحرم فعلى القارن جزاءن وعلى المفرد جزاء واحد وعلى الحلال تلك الجزاء) أى تلك القيمة صحيحا (ولو ضربه كل واحد ضربة) أى والمسئلة بمخالها (ووقعت أى الضربات (معا) أى دفعة واحدة ضمن كل واحد ما نقصته ضربته محيطا على الحلال تلك قيمته مضروباً بالضربات الثلاث (وعلى المفرد قيمته منقوصاً بها) أى بالضربات (وعلى القارن قيمتان منقوصاً بهما فإن بدأ الحلال) أى ابتداء بضربه (وتبقى المفرد وتلك القارن ثلث من كله) أى من أجل ضرب كل مذكر (ضمن الحلال نقصان جنايته صحيحا وتلك قيمته) أى وضمن ثلثها (وبه ثلاث جراحات) الجلة حالية والمسئلة كذا مذكورة فى الكافى وغيره وفى خزانة الأكل أيضا وعليه تلك قيمته وبه الجراحات الباقى قال فى المحيط ذكر الجصاص أى هذا سهوى ما ذكره فى الكافى فإن ما فى الخزانة قابلة للتأويل قال والصحيح أن يضمن تلك قيمته وبه الجراحتان الأخيرتان سوى الجراحة التى ضمنها انتهى (وضمن المفرد ما نقصه جرحه بمجروحاً بالجرح الأول وقيمته) وبه ثلاث جراحات كذا فى الكافى ومنسك الفارسى وفى خزانة الأكل وعليه قيمته وبه الجرح الثانى انتهى وهو غير ظاهر كما لا يخفى فالصواب وبه الجرح الأول الذى صدر من الحلال فى المحيط ذكر فى الأصل أنه يضمن منقوصاً بالجرح الأول والثانى وهذا سهو من الكاتب لأن الجرح الثانى فعله فلا يرفع عنه ما انتقص بفعله وإنما يرفع عنه ما انتقص بفعل غيره انتهى وهو فى غاية من الجلاء وبه يعرف فساد ما ذكره رشيد الدين على المفرد قيمته وبه الجرح الأول والثالث قال وهو الصحيح انتهى ولعل محله إذا كانت الضربات دفعة واحدة لكن المصنف ذكره فى الكبير فى هذا المقام والله أعلم بحقيقة المرام (وضمن القارن ما نقصه جرحه وهو مجروح بجرحين وقيمتين) أى وضمن أيضا قيمتين (وبه الجراحات الثلاث) كذا فى الكافى ومنسك الفارسى وفى المحيط وعلى القارن جزاءن وبه الجراحتان الأولىان وفى خزانة الأكل عليه ما نقصه جرحه من قيمته وبه الجرحان الأولان وعليه قيمتان وبه الجرحان الأولان انتهى والأظهر هنا ما فى الكافى والفارسى وبه الجراحات الثلاث وإلا لزم جزاء الجرح الثالث مكثراً كما لا يخفى (ولو كانت الجناية الأولى مهلكة) أى موجبة لملاك الصيد بسبب عدم إمكان امتناعه (بأن قطع يده أو رجله أو فقا عينه) أى أعضائها والمسئلة بمخالها (ضمن الحلال قيمته صحيحا والمفرد قيمة مجروحاً بالجرح الأول والقارن قيمتين مجروحاً بالجرحين الأولين) أى وضمن القارن قيمتين وبه الجنايتان الأولىان كذا فى الكافى وفى الطرابلسى على المفرد قيمته وبه الجراحة الأولى إن كانت الأولى قطع يدها والثانية فقه العين ليكون استهلاكاً من غير الجنس وإن كانت كل واحدة منهما قطع يد فالصحيح أن المفرد يضمن قيمته وبه الجراحة الأولى والثانية والثالثة ولا شيء على الحلال بالسراية لأنه ضمن مرة بكالها (ولو جرح حلال صيد الحرم غير مهلك بجرحه حلال آخر مثله) أى مثل جرحه غير مهلك (ومات منهما) أى من الجرحين (فعلى الأول) أى البادى من الحلالين ما نقصه جرحه وهو صحيح وعلى الثانى ما نقصه جرحه وهو جريح وما بقى من قيمته فلهما نصفان ولو كانا محرمين) أى والمسئلة بمخالها (ضمن الأول كل قيمته وبه الجرح الثانى وضمن الثانى كل قيمته وبه الجرح الأول ولو كان أحدهما محرماً والآخر حلالاً) والمسئلة بمخالها (ضمن الحلال نصف قيمته وبه الجرح الثانى والمحرم كل قيمته وبه الجرح الأول)

(فصل فى تغيير الصيد بعد الجرح .. ولو جرح) أى حلال (صيد الحرم فرادى فى بدن) أى فى جزء من أجزاء ذاته والأولى فى بدنه (كاجلاء يابض السنين ونحوه أو سره) أى فى قيمته (كأن كانت قيمته يوم الجرح عشرة) أى عشرة دراهم مثلاً (ثم صارت) أى قيمته (خمس عشرة) أى درهما (ثم مات من الجراحة) أى من أثرها (فعلية) ما نقصه الجراحة وقيمته يوم مات) وهذا هو المذهب وعن أبى يوسف فى غير رواية الأصول أن الحلال لا يضمن

الزيادة في صيد الحرم بعد الجراحة سواء كانت زيادة سعر أو بدن (ولو قصت قيمته ثم مات فإن كان النقص في سعره ضمن قيمته يوم الجرح ويحيط عنه النقصان الذي ضمن) أي ثلاثا يتكرر عليه الضمان (وإن نقص في بدنه من غير الجراحة ثم مات) أي من الجراحة يحيط عنه النقصان ولو جرح صيد الحرم فكفر ثم مات وقد زادت قيمته أي سمرأ أو بدناً (غرم الزيادة ولو جرح محرم صيد الحل ثم حل وزادت قيمته ومات قبل التكفير ضمن النقصان وقيمه كاملة يوم مات وإن مات بعد التكفير والتحل) بأن كفر بعد ما حل (ثم مات لم يضمن شيئاً)

(فصل في حكم البيض: ولو كسر بيض نعام أو غيرها فعليه قيمة البيض) أي قيمته كاملة (مالم يفسد) على ما في الهداية وأفاد قيد عدم الفساد لأنه لا شيء عليه في المنزلة وفي الفتح واتفق بهذا ما قاله الكرماني إن كسر بيضة منقورة فإن كانت بيضة نعام وجب عليه الجزاء لأن لقشرها قيمة وإن كانت غير نعام لا شيء عليه انتهى وما ذكره الكرماني هو مذهب الشافعية ولذا قال المصنف (وإن كانت بيضة منقورة) أي مطلقاً (١) فلا شيء عليه وإن خرج منها أي من البيضة (فرخ ميت فعليه قيمة الفرخ حياً ولا شيء في البيض) ففي المحيط لو علم أنه كان ميتاً قبل الكسر لا يضمن شيئاً وإذا ضمن الفرخ لا يجب في البيض شيء لأن ضمانه لأجله (ولو أخذ بيضاً اسم جنس للبيضة (وتركها تحت دجاجة ففسدت فعليه الجزاء وإن خرج) أي وإن لم تفسد وخرج (منها فرخ وطار فلا شيء عليه ولو نفر صيداً عن بيضه ففسد ضمن)

(فصل في أخذ الصيد وإرساله) أي في يان حكمهما . واعلم أن الصيد (٢) يصير آمناً بثلاثة أشياء بإحرام الصائد أو بدخوله في أرض الحرم أو بدخول الصيد فيه (ولو أخذ صيداً) أي في الحل (وهو محرم) أو حلال في الحرم (لم يملكه ويجب عليه إرساله) ثم الأخذ لا يخلو من وجهين إما أن يأخذه وهو محرم أو يأخذه ثم يحرّم فلو أخذه وهو محرم وجب عليه إرساله مطلقاً قال (سواء كان في يده أو في قصفه معه أو في بيته ولو لم يرسله حتى ملك وهو محرم أو حلال فعليه الجزاء ولو أرسله محرم آخر من يده فلا شيء على المرسل) وكذا عليه (٣) كما هو الظاهر (وإن قتل) أي محرم آخر (فعل كل واحد منهما جزاء كامل وللآخر أن يرجع بما ضمن على القاتل) أي عند أصحابنا الثلاثة وقال زفر لا يرجع وهذا كله (إن كفر بالمسال وإن كفر بالصوم فلا يرجع عليه) على ما صرح به في المتن (ولو كان القاتل صياداً أو مجنوناً أو كافراً فعلى الآخذ الجزاء ويرجع بقيمته على القاتل ولا جزاء على القاتل) ابتداء لعدم تكليفه (ولو قتل) أي الصيد (بهيمة في يده فعليه الجزاء ولا يرجع) أي به (على أحد) أي من صاحب البهيمة أو راكمها وساقها وقائدها والمسئلة مصرحة في البحر الزاخر (ولو أرسل) أي محرم (صيده هو) أي من صاده بنفسه أو وقع في يده (أو غيره من يده ثم وجده في يد إنسان بعد ما حل) أي من إحرامه (فليس أن ينزعه) أي يأخذه (بمن هو في يده) لكونه كان في ملكه أولاً وقد خرج بالإرسال عن كونه ملكاً له (بخلاف المسئلة الآتية) وهي ما لو أخذه حلال حيث يجوز له ذلك كما سيأتي (ولو أخذ صيداً في الحل وهو حلال ثم أحرم ملكه) أي ملكاً مستترا حيث لم يخرج بالإحرام عن ملكه (ثم إن كان الصيد في يده لزمه إرساله على وجه لا يضيع ملكه) أي إن شاء بقاءه في ملكه (بأن يخله) أي يرسله (في بيته) أي مطلقاً عليه فإن الإستدامة على أخذ الصيد في حكم ابتداء صيده (وإن

(١) قوله أي مطلقاً: يعني نعاماً أو غيرها قال في البحر الرائق لأن ضمانها ليس لذاتها بل لمرضى الصيد وهو مفقود في الفساد وهذا يعني قول الكرماني إذا كسر بيضة نعام منقورة وجب الجزاء لأن لقشرها قيمة وإن كانت غير نعام لا يجب شيء وذلك لأن الحرم بالإحرام ليس منبياً عن التعرض للقشر بل للصيد فقط وليس للمنزلة عرصة الصيدية كذا في فتح القديرات جاب (٢) قوله واعلم أن الصيد الخ: كذا في الكبير ومثلهما في البحر الرائق وعبارته ثم الصيد إنما يصير آمناً بثلاثة أشياء بإحرام الصائد وبدخول الصيد الحرم وبدخول الصائد في الحرم وفي الأخير خلاف زفر ونحن نقول الداخل الحرم يحرّم عليه الاصطياد مطلقاً اهـ (٣) قوله وكذا عليه: أي وكذا لا شيء عليه أي على الآخذ أولاً اهـ

لم يرسله حتى مات في يده لزمه الجزاء وإن كان الصيد في بيته) وكذا إذا كان في قفصه حال إحرامه لافي يده (لا يجب إرساله حتى لو لم يرسله ثبات لا يضمن) أى على الصحيح وقيل لو كان القفص في يده يجب إرساله ، ثم اعلم أنه إذا أخذ صيدا وهو محرم فهاك بعد ما حل يجب عليه الجزاء كما مر أما إذا أخذه قبل الإحرام ثم أحرم وهو في يده ثم هلك في يده بعد ما حل هل يجب الجزاء أم لا : قال الكرماني عندنا إن أحرم وهو معك للصيد ولم يرسله حتى هلك الصيد في يده وهو محرم أو حلال فله الجزاء لأنه لما أحرم وهو في يده يجب إرساله فإذا تلف قبل الإرسال صار متعدياً فيه فيضمن كما لو اصطاده في حالة الإحرام (وإن أرسله إنسان من يده ضمن المرسل قيمته) أى عند أبي حنيفة رحمه الله وقال لا يضمن شيئاً (وإن وجدته بعد ما حل) أى خرج من الإحرام (في يد أحد فله أن يزعه منه) أى يأخذه من يده لدمد خروجه من ملكه بخلاف ما تقدم (حلال اصطاد صيد الحرم فقتله في يده حلال كان على كل واحد جزاء كامل ويرجع الأخذ على القاتل ولو اشترى أى المحرم (صيداً لزمه إرساله) أى في الصحراء ونحوه مما يمكنه الامتناع به (ولو أرسله في جوف البلد لا يبرأ) أى لا يتخلص من الضمان لأنه لا يصير به متمتاً متوارياً فلم يعتبر. ولذا قال (ولو أخذه أحد يكره أكله) أى له ولغيره كشبهه في ملكه (ولو أخذ صيد الحرم فأرسله في الحل فقتله رجل فعلى الأخذ الجزاء ولو لم يقتل) أى ولو أرسله في الحل ولم يقتله رجل آخر (فلا يبرأ أيضاً من الضمان حتى يعلم وصوله إلى الحرم أمناً) وكذا إذا أخذ محرم صيدا غيبه حتى مات فله جزاءه وإن لم يقتل

(فصل في الدلالة والإشارة ونحو ذلك) أى من الرسالة والإعانة والأمروا عارة الآلة : ثم في الأسرار أن الإشارة والدلالة واحد وقيل الدلالة باللسان والإشارة باليد انتهى والتحقيق أن الدلالة في الغائب والإشارة في الحاضر (وهي) أى الدلالة ونحوها (حرام) أى على المحرم (مطلقاً) أى في الحل والحرم وعلى الحلال في الحرم ثم الدلالة من المحرم توجب الجزاء عليه (إلا أنه) أى الشأن (لوجوب الجزاء بها) أى بالدلالة ونحوها (شرائط) أى ست (فالاول أن يتصل بها القتل) أى يحصل بسببها (فلو لم يقتله) المدلول (فلا شيء على الدال) أى بمجرد سيده (وإن قتله فعلى كل واحد منهما جزاء كامل الثاني أن يبي الدال محرمًا إلى أن يقتله الآخر فإنه ثم حل فقتله المدلول فلا جزاء على الدال لكن يأثم) أى بدلالته السابقة لأنها كانت حينئذ من المعصية (الثالث أن لا ينفك الصيد) أى لا يتخلص منه بعد دلالته (فلو انفلت) أى أولا (ثم أخذه) أى ثانيًا من غير دلالته (لا شيء على الدال) أى بطلان دلالته بانفلاته لكن يأثم بتلك الدلالة كما سبقت إليه الإشارة (الرابع أن لا يعلم المدلول الصيد) أى الغائب (ولا يراه) أى الصيد الحاضر (حتى لودله) وكذا لو أشار له (والمدلول يعلم به) أى برؤية أو غيرها (من غير دلالة لا شيء على الدال) لأن دلالته لكونها تحصيل الحاصل كالدلالة حيث لا تأثير لها (إلا أنه يكره لذلك) أى لظهور المعصية منه في دلالته على فعل السيئة (الخامس أن يصدقه^(١)) أى الدال المدلول (في دلالته حتى لو كذبه ولم يتبع الصيد حتى دله عليه آخر فصدقه فقتله فالجزاء على الدال الثاني فلو لم يصدق الأول ولم يكذبه بأن أخبره فلم يره) أى فاته حينئذ يحتمل إخباره بالصدق والكذب بخلاف ما إذا كان مشاهدا ظاهرا فانه لا يحتمل أن لا يصدقه ولا أن يكذبه (حتى دله آخر فطلبه وقته كان على كل واحد منهما) أى من الدالين (الجزاء) لأنهما لما اجتماعا في إخبارهما صدقهما (كما على القاتل) أى جزاء كامل وأما إذا لم يصدقه وطلبه من غير دلالة آخر فقتله لم يكن الجزاء الا على القاتل على ما هو الظاهر (السادس أن يكون الدال محرمًا) فيه أن هذا معلوم من العنوان فهو ليس من الشرائط بل من الأركان (فلو كان) أى الدال (حلالاً في صيد الحرم والحل) أى في حال دلالتهما فلا شيء عليه (إلا أنه) أى الشأن (محرم عليه ذلك) أى فعل الدلالة لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الأثم والدون وكذا إذا كانا حلالين في صيد الحرم فلا شيء على الدال في الوجهين وعلى المدلول الجزاء إذا قتله في صورتين وقال

(١) قوله الخامس أن يصدقه : قال في رد المحتار وليس معنى التصديق أن يقول له صدقت بل أن لا يكذبه اهـ

زفر وهو رواية عن أبي يوسف يجب الجزاء على الدال الحلال أيضا في صيد الحرم وفي المأثور في إذا دل الحلال محرما في الحرم عليه نصف قيمته وفي الجامع لاشئ عليه عندهما انتهى وفي الناية عن الخزانة لودل حلال حلالا على صيد الحرم فقتله فعليه قيمته وعلى الدال نصفها وقال أبو يوسف لاشئ على الدال انتهى والمذكور في المشاهير من الكتب عدم لزوم شيء على الدال مطلقا عند أصحابنا الثلاثة خلافا لزفر (ولا يشترط كون المدلول محرما) أي في ضمان الدال المحرم (فلو دل محرما حلالا فيدخل فقتله) أي المدلول المدلول عليه (فعل الدال) أي المحرم (الجزاء) ولا شيء على المدلول) أي الحلال وأما لو كان الدال محرما والمدلول حلالا فقتله المدلول فعلى كل واحد منهما جزاء كامل في صيد الحرم وفي صيد الحل الجزاء على الدال المحرم ولا شيء على المدلول الحلال (ولو أمر محرما محرما بقتل صيد فأمر المأمور ثالثا) أي محرما آخر (فقتله) أي الثالث (فالجزاء على الأمر الثاني دون الأول ويوجب) أي الجزاء (على القاتل) أيضا (ولو دل الأول وأمره) أي وأمره أن يأمر غيره (وأمر الثاني ثالثا فقتله) أي الثالث (فالجزاء على كل من الثلاثة) ففي الطرابلسي لو أمر محرما بقتل صيد فأمر المأمور محرما آخر فقتله فعلى كل واحد منهما الجزاء وفي البحر الزاخر وقيل على كل من الثلاثة الجزاء في الفتح فالجزاء على الأمر الثاني لأنه لم يمتثل أمر الأول حيث لم يأمره بالأمر بخلاف ما لودل الأول على الصيد وأمره فأمر الثاني ثالثا بالقتل فانه يجب الجزاء على الثلاثة (وكذا لو أرسل محرما محرما إلى محرم بدله على صيد بأن قال إني فلانا يقول لك في موضع كذا صيد كذا) وكذا لو قال صيد مطلقا على ماهو الظاهر (فذهب فقتله فالجزاء على كل من الثلاثة ولو قال محرم خلف هذا الحائط صيد فاذا خلفه صيد كثيرة فقتلها فعلى الدال في كل واحد جزاء) كذا في المحيط (ولو رأى) أي الدال^(١) (واحد) أي من الصيد (فدل عليه) أي على الصيد الواحد (فاذا عنده) أي عند الصيد المدلول عليه (غيره) أي من الصيد أيضا (لا يضمن الدال إلا الأول) الذي تعلق به الدلالة فقط كذا عند أبي يوسف (ولو قال) أي الدال (خذ أحد هذين) أي الصيدين (وهو) أي والحال أن الدال (يراهما) أي الصيدين جميعا (فقتلهما) أي المدلول (فعل الدال جزاء واحد) وكذا إذا كان يرى أحدهما بالأولى (وإن كان) الدال لا يراهما (فعله جزاء) لأن المطلق ينصرف إلى السكك بخلاف المقيد (ولو رأى) أي محرم (صيده) في موضع لا يقدر عليه) أي في مكان صعب لا يستطيع الوصول إليه (فذهب آخر على الطريق) أي على طريق أخذه أو على طريق يوصل إليه (فذهب إليه فقتله فعلى الدال الجزاء) أي جزاء الدال أيضا (ولو استأمر سكيناً أو قوساً أو سلاحاً) تعميم بعد تخصيص (أو نشاباً) يضمن تشديد أي سهماً تخصيص بعد تعميم والحاصل أنه إذا استأمر محرم أو حلال آلة يستعين بها (من محرم ليذهب به الصيد فذهب به) أي فأعاره فذهب به (فإن كان) أي المستعير (لا يجد سواها) أي غير تلك الآلة المستعارة (فعلى المغير الجزاء وإن كان يجهل غيرها فلا شيء عليه) إلا أنه يكره له ذلك كما هو ظاهر وهذه المسئلة مطلقة على ما ذكر محمد بن الأصم بقوله ولو استأمر محرم من محرم سكيناً ليذهب به صيدا فلا جزاء على صاحب السكين ويكره له ذلك انتهى واختلف فيه المشايخ فالأكثر يقولون بتأويل هذه المسئلة وهو إن كان المستعير يتوصل إلى قتل الصيد بغيره لا يضمن وإن كان لا يتوصل إليه إلا بذلك السكين يضمن المغير كما صرح به في السير بقوله على صاحب

(١) قوله ولو رأى أي الدال : أي المحرم الدال وقوله فدل عليه أي محرما آخره (٢) قوله وهو أي والحال أن الدال يراهما : يخالفه من القاضي عياض في شره وهو أي المأمور يراهما فقتلهما أي المأمور فعلى الدال جزاء واحد لأنه إنما أمر بأخذ واحد فقط فيكون مضمونا عليه دون غيره وإنما وجب عليه الجزاء بقتله وإن كان عالما بهما لأن عدم العلم إنما يشترط في الدلالة لافي الأمر والمسئلة تعلها في المحيط معزى إلى المتن وإن كان المأمور لا يراهما فعليه أي على الأمر جزاء أن لا يوجد الدلالة وهي موجهة انتهت قال الشيخ عبد الله الصفي في شره وفي منسك الفارسي ولو أن محرما أشار إلى صيد فقال لرجل خذ ذلك الصيد فأخذه وصيد آخر كان في الوكر فعلى الأمر الجزاء في الأول دون الثاني أم أفاده الحجاب والله سبحانه وتعالى أعلم

السكين الجزء. وقال شمس الأئمة السرخسي والأصح عندي أنه لا يجب الجزء على كل حال وفي البدائع بعد ما ذكر فرق الشايخ: ونظير هذا ما قالوا لو أن حرما رأى صيدا وله قوس أو سلاح يقتل به ولم يعرف ذلك في أي موضع فله محرم على سكينه أو على قوسه فأخذه فقتله إن كان يجد غير مادل عليه بما يقتل به لا يضمن الدال فإن لم يجد غيره ضمن وفي الطرابلسي محرم رأى صيدا لا يقدر عليه إلا أن يرميه بشيء فله محرم على قوس ونشاب أو روعه إليه ذلك فعلى كل واحد منهما جزء كامل وفي منسك ابن النجاء ومعي السكين إذا لم يجد ما يذبح به سواها ضمن بخلاف معيار القوس فإنه يضمن مطلقا لأنه لا يرمى بغيره وانه أعلم (ولو أمر أو دل حلال في الحل محرم على صيد فعليه الاستغفار) أي التوبة بشروطها المختبرة من الندامة والعزم على عدم الرجعة (ولا يلزمه شيء) أي من الجزء وأما إذا أعان محرم حرما أو حلالا على صيد ضمن

(فصل في البيع والشراء والهبة والنصب^(١) لا يجوز) أي لا يحل ولا يتعقد (بيع المحرم صيدا في الحل والمحرم) أي سواء كان في يده أو قصصه أو موزله (ولا بيع الحلال في الحرم ولا شراؤه من محرم ولا حلال) وهذا بما اتفقوا عليه إلا أن أكثرهم ذكروا بلفظ البطلان وبعضهم بلفظ الفساد (فإذا باعه) أي المحرم الصيد (أو ابتاعه) أي اشتراه (فهو) أي العقد من البيع والشراء. (باطل سواء كان) أي الصيد (حيا أو مذبوحا في الإحرام أو الحرم ولو هلك الصيد) أي مات بعد البيع (في يد المشتري فإن كانا) أي العاقدان (محرمين أو حلالين في الحرم) قيد الحلالين (لزمهما الجزء وإن كانا) أي العاقدان (في الحل فعلى المحرم منهما) كان حقه أن يقول وإن كان أحدهما حلالا فعلى المحرم فقط (ويضمن المشتري للبايع أيضا^(٢) نفساد البيع ولو وجه محرم فهلك عنده فعلى الموهوبه جزء الصيد) أي حقه تعالى (وضمان لصاحبه) أي نفساد الهبة (ولو أكله فعليه جزء ثالث^(٣)) وعلى الواهب جزء واحد) أي إذا كان محرمًا بخلاف ما إذا كان حلالا وأطلق في المحيط وغيره وجوب الجزء على البايع وقيد صاحب البدائع بما إذا لم يقدر على فسخ البيع (ولو أخرج صيدا من الحرم فباعه في الحل من محرم أو حلال فالبايع باطل وكذا لو أدخل صيد الحل الحرم ثم أخرجه وباعه ولو وكل محرم حلالا ببيع صيد) فباعه (جاز) أي يمه لعدم انتساب هذا الفعل إلى الموكل وهذا عند أبي حنيفة

(١) قوله فصل في البيع والشراء والهبة والنصب: أعلم أن الحرم لا يملك الصيد بالشراء ولا الهبة ولا بالميراث ولا بالوصية فإن قبضه بعد الشراء دخل في ضيائه وإن هلك في يده لزمه حقه تعالى ولزمته قيمته أيضا لمالكه فإن رده عليه سقطت عنه التهمة ولم يسقط الجزء إلا بارساله كذا في البحر الزاخر لكن قوله ولا بالميراث فيه نظر لما في الطرابلسي أن المحرم يملك الصيد بالأرث وفي البحر الرائق والمراد من قولهم إن المحرم لا يملك الصيد بسبب ما من الأسباب الاختيارية كالشراء والهبة والصدقة والوصية وأما السبب الجبري فيملكه كما إذا ورث المحرم من قريبه صيدا كما صرح به في المحيط أنه نعم في السراج الوهاج أنه لا يملكه وانه سبحانه أعلم به حجاب وفي التتوير وشرحه الدر المختار والصيد لا يملكه المحرم بسبب اختياري كشرائه وجهة بل بسبب جبري كالأرث وجعله في الأشباه بالاتفاق لكن في التبر عن السراج أنه لا يملكه بالميراث وهو الظاهر قال في رد المحتار عند قوله وهو الظاهر هذا من كلام التبر حيث قال وهو الظاهر لما سيأتى أي من كون الصيد محرم العين على المحرم ولم يظهر في وجه ظهوره إذ بعد تحقق سبب الأرث وهو موت المورث لا بد من قيام نص يدل على كون الإحرام مانعا من إرث الصيد كقيامه على الموانع الأربعة وكون الصيد محرم العين على المحرم بقوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما ولذا منع من سائر التصرفات لا يدل على منع إرثه فإن الحرة محرمة العين أيضا وتورثه (٢) قوله ويضمن المشتري للبايع أيضا: هذا إذا كان قد اصطاده البايع وهو حلال ثم أحرم فباعه وأما إذا اصطاده وهو محرم فلا ضمان على المشتري للبايع ولأنه لم يملكه كما هو المقرر وانه أعلم به حجاب (٣) قوله ولو أكله فعليه جزء ثالث: أي عند الإمام لما سيأتى أن المحرم إذا أكل من ذبيحته فعليه قيمة ما أكله سواء كان قبل التكفير أو بعده بخلاف أكل غيره اه حجاب

وعندهما باطل (ولو وكل حلال حلالاً) أى يبيع صيد أوشراه (ثم أحرم الموكل قبل القبض) أى ولو قبل قبض المشتري فضلاً عما بعده (جاء أيضاً) وهذا يستفاد من المسئلة الأولى بالطريقة الأولى والحاصل أنه على قياس قول أبي حنيفة رضى الله عنه جاز البيع وعلى قياس قولها يطل (ولو باع صيداً في الحل) أى من حلال (وهو) أى والحال أن البائع بنفسه (في الحرم جاز) أى يبيع مع انقاده فيه (ولكن يسلمه بعد الخروج إليه) أى إلى الحل وإنما جاز يبيع عند أبي حنيفة خلافاً لمحمد على مافى الفتح والراجحة والبدائع وفي الثانية عن الجامع أن أبا يوسف مع محمد (ولو تبايعا) أى الحلان (صيداً في الحل ثم أحرمهما) أى كلاهما (أو أحدهما فوجد المشتري به عيار رجح بالفتنسان وليس له الرد) لأن الرد والإقالة بيع ثانٍ وهذا منتهى في حقهما (ولو باع حلالان صيداً ثم أحرم أحدهما قبل القبض انفسخ البيع) هذا وفي الفتح إن دخل الحرم بصيد فباعه رد البيع إن كان قائماً ووجب قيمته إن كان هالكا سواء باعه في الحرم أو بصد ما أخرجه إلى الحل لأنه صار بالإدخال من صيد الحرم فلا يحل إخراجه بعد ذلك وفي الكافي أخرج ظلية من الحرم وباعها جاز لأنها مملوكة وتوجب الإرسال لابنائى الملك انتهى وقد صرح فى الكافي بفساد بيعه في الحرم لجوازه مخصوص بخارجه لكن يخالفه ماسر عن الفتح من عدم الفرق وفي شرح الكنز والفرق في ذلك بين أن يبيعه في الحرم أو بعد ما أخرجه منه فباعه خارج الحرم لأنه صار بالإدخال من صيد الحرم فلا يحل إخراجه بعد ذلك انتهى وفي فتاوى البزازی والمنصورية إذا أدخل صيداً في الحرم ثم أخرجه وباعه في الحل من محرم أو حلال فالبيع باطل (ولو اصطاده) أى رجل (وهو محرم ثم باعه وهو حلال جاز) أى يبيع (ولو غصب حلال صيد حلال ثم أحرم الغاصب والصيد في يده) جملة حاله (لزمه إرساله وضمانه) أى ضمان قيمته (لصاحبه) أى للغصوب منه (ولو دفعه لصاحبه^(١)) أى ولم يرسل (برئ من الضمان ولم ير من الجزاء) أو أسامى لو أحرم الغصوب منه ثم دفعه إليه فبطل كل واحد منهما جزاء (لا إن طلب) أى هلك وضاع (قبل وصوله إلى يده) وإن أخرجه أحد إلى الحرم لم يحل ولو اصطاده صاحبه أى الغصوب منه (وهو حلال وأدخله الحرم يضمن الغاصب) أى على قول أبي حنيفة لأنه لم يرد إلى مالكه خلافاً لما، ثم اعلم أنه لا يجوز بيع ما ذبح من صيد الحرم محرماً كان الذابح أو حلالاً وكذا ما ذبحه المحرم من الصيد على مافى البدائع ثم المحرم لا يملك الصيد بالشرأ ولا بالهبة ولا بالإرث ولا بالوصية فإن قبضه بعد الشراء دخل في ضمانه فإن هلك في يده لزمه الجزاء حتى الله تعالى والقيمة للمالك فإن رده عليه سقطت القيمة ولم يسقط الجزاء إلا بإرساله كما في البحر الزاخر وانه أعلم

- (١) قوله ولو دفعه إلخ: هذا يلتزمه فيقال أى غاصب يجب عليه عدم الرد مع قيام الغصوب بل لورد يجب عليه الضمان ويأثم كما ذكره في الفتح والبحر الرائق اهـ حجاب (٢) قوله حرام: أى اصطياؤه لأنه استحق الأمن بسبب الحرم للحديث الصحيح إن الله تعالى حرم مكة لا يحتل خلاها ولا يعضد شوكها ولا ينفر صيدها فقال العباس إلا الإذخر فإنه لقبورنا ويوتنا فقال عليه الصلاة والسلام إلا الإذخر متفق عليه وعلى ذلك انعقد الإجماع قاله الشيخ عبد الله الغنيق اهـ حجاب (٣) قوله خمس فواقي: معنى التسقي فبين شئبين وكثرة الضرر فبين اهـ حجاب (٤) قوله ولقطه خمس قتلن حلال إلخ: ففي هذه الرواية القرب بدل الغراب اهـ حجاب

وفي حكمه (ولو أدخل محرم أو حلال) صيد الحبل (الحرم صار حكمه حكم صيد الحرم) أي فعلية لإرساله وإن ذبحه فعلية جزاؤه (ولو أدخل) أي كل منهما (بازيا) أي في الحرم (فأرسله) أي فسيبه (فقتل حمام الحرم) أي مثلا (فلا شيء عليه) أي لخروجه عن تصرفه وعدم انتساب فعله إليه (ولو أرسله للقتل) أي لقتل الحمام ونحوه (فعلية الجزاء) لأنه يطلق عليه أنه صاد بالصيد (ولو قتل صيدا بعض قوائمه في الحبل وبعضها في الحرم فعليه الجزاء) أي من غير نظر إلى الأقل والأكثر من القوائم في الحبل والحرم (ولو كان قائما في الحبل) أي بجميع قوائمه (ورأسه في الحرم فلا شيء عليه) لأن مدار التيام على القوائم في الصيد القائم يترتب قوائمه كما في النواذر عن محمد (ولو كان مضطجعا في الحبل وجزء منه) أي أي جزء كان (في الحرم فهو من صيد الحرم) قال الكرماني إذا كان مضطجعا في الحبل ورأسه في الحرم يضمن قيمته لأن العبرة لرأسه انتهى وهو موم أن الجزء المعتبر هو الرأس لا غير وليس كذلك بل إذا لم يكن مستقرا على قوائمه فيكون بمنزلة شيء ملق وقد اجتمع فيه الحبل والحرم فيرجع جانب الحرم احتياطا في البدائع إنما تعتبر القوائم في الصيد إذا كان قائما عليها وجميعه إن كان جميعا انتهى وهو بظاهرها كما قال في النهاية يقتضي أن الحبل لا يثبت (١) إلا إذا كان جميعه في الحبل حالة الاضطجاع وليس كذلك في المبسوط إذا كان جزء منه في الحرم حالة التوم فهو من صيد الحرم والله أعلم (ولو كان) أي الصيد على أغصان متدلية إلى الحرم وأصل الشجر (في الحبل ضمن) إذ المعتبر في الصيد مكانه من الأغصان المتدلية لأصل الشجرة (ولو أخرج ظلية) الظاهر أن يقيد بكونها حاملا (من الحرم فولدت) أي خارجة (ثم ماتت هي والولد فعليه قيمة الجميع) وهل يشترط لصيان الولد تمكنه من الرد إلى الحرم ففيه تخريجان مذكوران في المحيط فأكثر المشايخ على أنه يشترط التمكن من الإرسال فلو هلك الولد قبل التمكن منه لم يضمن لعدم المنع وإن هلك بعده ضمن لوجود المنع بعد طلب صاحب الحق وهو الشرع وبعضهم على أنه لا يشترط فيضمن مطلقا لاثبات الدليل مستحق الامن (ولو أدى الجزاء) أي جزاء الظلية (ثم ولدت ظليسا عليه جزء أو لادها إذا مات ولو ذبح) أي أحد (هذا الصيد في الحبل) أي بعد إخراجهم من الحرم كما هو مروى عن محمد (قبل التكفير أو بعده كرها) أي أو الانتفاع به تنزهها كما صرح به عن محمد (ولو باعوه واستامن بشئته في الجزاء جاز) أي كان له ذلك قال في البدائع لأن الكراهة في حق الأكل خاصة ويجوز به الانتفاع للشترى كافي قاضيان (وقيل البيع باطل) قال ابن الممام والذى يقتضيه النظر أن التكفير أعني أدائه الجزاء إن كان حال القدرة على إعادة أمنا بالرد إلى مأمنها لا يقع كفارة ولا يجل بعده التعرض لها وإن كان حال العجز عنه بأن هربت في الحبل خرج به عن عهده فلا يضمن (٢) ما يصدق من أولادها إذا ماتت (٣) وله أن يصطادها وإن أدى الجزاء قبل العجز ثم ماتت لومه الجزاء لأنه الآن تعلق خطاب الجزاء وهذا الذي أدب الله به ويكره اصطفاها بعد الجزاء بعد الحرب

(١) قوله يقتضي أن الحبل لا يثبت الخ: هكذا قل هذه العبارة العلامة ابن عابدين في رد المحتار عن الشارح وكتب عليه العلامة الزاوي مافيه في هذه العبارة شيء تأمله إذ ليس مراد البدائع بقوله وجميعه الخ أن الحبل لا يثبت إلا إذا كانت جميعه في الحبل بل مراده أي أن جزءا منه إذا وجد في الحرم كفي الحرم ولا اعتبار بخصوص القوائم ولو كان مقتضى عبارة البدائع ما ذكره في النهاية لكان مافيه مسلما ولا يعترض عليه بما في المبسوط اه وهو تدقيق مهم فقه دره ما أحكم فهمه (٢) قوله فلا يضمن إلى قوله يصطادها إلى آخره: عبارة الفتح بعد قوله يصطادها هكذا وهذا لأن المتوجه قبل العجز عن تأمينها إنما هو خطاب الرد إلى المأمن ولا يزال متوجها ما كان قادرا لأن سقوط الأمر إنما هو بفعل المأمور به مالم يعجز ولم يوجد فإذا عجز توجه خطاب الجزاء. وقد صرح هو يعني صاحب الهداية بأن الأخذ ليس سببا لصيان بل القتل بالنص فالتكفير قبله واقع قبل السبب فلا يقع الا فلا إذا ماتت بعد هذا الجزاء لزمه الجزاء لأنه الآن تعلق به خطاب الجزاء هذا الذي أدب به وأقول يكره اصطفاها بعد هذا الجزاء بعد الحرب ثم ظفر بها تشبيه كون دوام العجز شرط لجزاء الكفارة إلا إذا اصطفاها ليردها إلى الحرم اه ولعل نسخة الفتح عند الشارح أكثر غلطا من نسختنا والله أعلم لكنه قال اه ملخصا من تلخيص محل آه دامنا اخون جان (٣) قوله إذا ماتت: عبارة الفتح متن اه دامنا اخون جان

انتهى ملخصا (ولو خرج الصيد بنفسه من الحرم) أى إلى الحل زحل أخذه) لاقتال وصفه من صيد الحرم إلى صيد الحل (ولأن أخرجه أحد من الحرم لم يجل) وأما إن دخل الصيد في الحرم من الحل صار حكمه حكم صيد الحرم سواء كان ملوكا أم لا... وادخل بنفسه أو أدخله غيره حلال أو يحرم ولا يدخل منه شيء في الحرم جبا لإلوجب إرساله قال محمد في الأصل ولاخير فيما يرخص به أهل مكة من الحجل والعاقيب وهو كل ذكر أو أنثى من النعيج ولو أدخل شافى صيد الحل الحرم ثم ذبحه فيه ليس للحقن أكله لما قالوا إنه لو ذبح شاة وترك التسمية عمدا أنه ميتة لا يجل للحقن تناوله فكذلك هذا (ولو روى حلال من الحرم صيد الحل ضمن) خلافا لزم (وكذا) أى ضمن (لو رمى من الحل إلى صيد في الحرم ولو رمى صيدا في الحل فهرب فأصابه السهم في الحرم ضمن) وفي البدائع والحاوى قال محمد وهو قول أبى حنيفة فيما أعلم وقال الكرماني كان عليه الجزاء ولا يأتى كل أيضا وهذه المسئلة مستتانة من أصل أبى حنيفة لأن عنده المختار في الرى حالة الرى دون حالة الإصابة في جميع المسائل الا في هذه المسئلة احتياطيا وفي وجوب الضمان لأنه اجتمع فيه جهة الموجب والمسقط فترجع بجانب الموجب احتياطيا انتهى وصرح في المبسوط أنه لا يلزمه جزاء ولكن لا يجل تناوله وعلى هذا إرسال الكلب (ولو رمى في الحل وأصابه في الحل فدخل الحرم فمات فيه لم يكن عليه جزاء ولكن لا يجل أكله) أى احتياطيا وفي الكبير يجل أكله قياسا ويكره استحسانا (ولو كان الرأى في الحل والصيد في الحل الا أن بينهما قطعة من الحرم) أى فاصلة (فر فيها السهم لاشى عليه) ولا بأس بأكله أيضا لأن الرى والإصابة حصلا في الحل ومرور السهم في الحرم إذا لم يصب الصيد لا يكون اصطيدا في الحرم كذا في المبسوط والكرماني (ولو أرسل بازيا في الحل) أى لقص الصيد (فدخل) البازي بنفسه من غير قصد مرسله (الحرم يقتل صيدا) أى من صيد الحرم (لاشى عليه) قال ابن الممام لو أرسله إلى صيد في الحل وهو حلال فتجاوز إلى الحرم فقتل صيدا لاشى عليه وكذا لو طرد الصيد حتى أدخله في الحرم فقتله فلا شيء عليه قال ولا يشبه هذا الرى وصرح في البدائع في هذه المسئلة بأن لا يؤكل الصيد (ولو أرسل كلبا على ذئب في الحرم أو نصب له) أى الذئب (شبكة فأصاب الكلب صيدا أو وقع في الشبكة صيد فلا جزاء عليه) لأن مقصده قتل الذئب الذى هو حلال له وإرساله الكلب على الذئب ونصب الشبكة له مباح لجواز قتله في الحل والحرم فلم يكن متعديا (ولو نصبها) أى الشبكة (لصيد ففعله الجزاء) أى إذا صاد صيدا وهو ظاهر (ولو نصب خيمة فتعلق به) أى بحماله (صيد) أى فأخذه (أو خسر بئرا للقاء فوقع فيه صيد لاضمان عليه) أى على كل من التاصب والحافر (ولو أخذ حلال صيد الحرم فدفعه إلى حلال آخر ثم دفعه الثاني إلى آخر) أى وحلم جرا (فدبحه) الآخر ففعله كل واحد) أى منهم (قيمة تامة) قياسا على قوم تعاوتوا على قتل واحد حيث يقتصر من جميعهم لكن يشكل هذا بما قالوا لو اشترك حلالان في قتل صيد الحرم ففعلهما الجزاء جزاء واحد بخلاف ما إذا صاد حلال صيد الحرم فقتله في يده حلال آخر ففعله كل واحد منهما جزاء كامل وللأخذ أن يرجع على القاتل بالضمان (ولو أسك حلال صيدا في الحل وله فرخ في الحرم فمات) أى فمات الصيد في يده ومات الفرخ في محله ضمن الفرخ في محله (ضمن الفرخ لا لأنهم ولو أغلق) أى محرم (بما هو في البيت طيور) أى مجبوسه وخرج إلى منى) أى مثلا (فمات الطيور عطشا) أى من جهة العطش أو ذات عطش يبنى عطشا (فعله الجزاء) لأنه تسبب في موتها (ولو أخرج صيد الحرم فأرسله في الحل لا يبرأ من الضمان الا أن يعلم وصوله إلى الحرم أمنا) أى إذا أمن هذا ولو دل حلال حلالا أو محرما في صيد الحرم فلا شيء على الدال في قول أصحابنا الثلاثة وقد أساء وأثم وقال زفر عليه الجزاء وفي الحاوى وهو رواية عن أبى يوسف

(فصل في قتل الجراد: ولو قتل جرادة في الاحرام أو الحرم تصدق بشيء من طعام^(١)) أى ولو قليلا لقوله

(١) قوله تصدق بشيء من طعام: قال في البحر الرائق وأما وجوبها بقتل الجراد فلأن الجراد من صيد البر فإن الصيد ما لا يمكن أخذه إلا بحيلة ويقصده الأخذ وقال عمر بن موسى أنه قد تمرة خير من جرادة فأوجبها على من قتل جرادة

(وتمرة خير من جرادة) أى على ماورد عن بعض الصحابة وفى مبسوط السرخسى فيه القيمة (ولو قتلها مملوك فى إحرامه إن صام يوما) أى لجرادة واحدة (قد زاد) أى على قدر الجزء وهو أكل الاداء الآن الصوم لما لم يتجزأ لا يجوز أقل من يوم (وإن شاء جمعها حتى تصير عدة جرادات) تقوم نصف صاع من بر (فيصوم يوما) أى كما فى المحيط فيكون جزءا وفاقا (ولو وطئ جرادا عامدا وجاملا فعليه الجزاء) أى إذا تفصنته شئ ما وهلك (الا أن يكون كثيرا قدس الطريق فلا يضمن) كذا فى البحر الزاخر ولعل العلة فيه دفع المخرج (ولو شوى جرادا) وكذا أيضا (فأكله بعد ما ضمت فلا شئ عليه للأكل) أى إذا ضمن قتله لا يحرم أكله سواء أكل هو أو غيره لحلال أو محرم بخلاف الصيد (ويكرهه قبل الضمان) أى فإن باع جاز ويجعل ثمنه فى الفداء إن شاء وكذا شجر الحرم ولبن الصيد كذا ذكره بعضهم وذكر قاضيان فى شرح الجامع الصغير محرم قطع شجرة من الحرم أو شوى أى صيد فى الحرم أو غيره أو حلب صيدا أو شوى جرادا فعليه الجزاء فى جميع ذلك يعنى القيمة ويكرهه بيع هذه الأشياء فإن باع جاز وبذلك ثمنه بخلاف الصيد الذى قتله المحرم لأنه ميتة فلا يجوز بيعها وإذا ملك الثمن إن شاء جمعه فى القيمة التى يؤدبها وإن شاء جمعه فى غيرها ولشترى أن ينتفع بذلك من حيث التناول لأن البيض والجراد لا يحتاج فيه إلى الذكاة والحلال والمحرم فيما لا يحتاج إلى الذكاة سواء وإنما لا يباح للأول لأنه كان صيدا فى حقه وليس بصيد فى حق الثانى انتهى وتبين الفرق بين الآخذ والمشتري فى إباحة التناول كالإيجنى (ويجوز) أن يبيعه (وبعده) أى بعد الضمان

(فصل فى قتل القمل) (إن قتل محرم قملة) وكذا إن ألقاها (تصدق بكسرة وإن كانت) أى القملة (اثنين أو ثلاث قبضة من طعام وفى الزائد على الثلاث بالناس ما يبلغ نصف صاع) كذا فى البدائع والفتح وهو الذى روى الحسن عن أبي حنيفة وفى الجامع الصغير فى قلة أطعم شيئا وهذا يدل على شئ يسير قال فى الأخيرة وهو الأصح وعن أبي يوسف فى القملة كف من طعام وعن محمد كسرة خبز وكذا عن أبي حنيفة وأبي يوسف ولم يذكر فى ظاهر الرواية مقدار الصدقة وفى عيون المسائل فى قلة أطعم كسرة خبز وفى اثنين أو ثلاث أطعم قبضة من طعام وإن أكثر أطعم نصف صاع قال فى النوبة وما فى العيون والجامع الصغير يشير إلى أنه لا يشترط فيه القليل وهو الأصح (ولو ألقى) أى المحرم (توبه فى الشمس أو غسله لتصدق هلا كها) علقها فعليه الجزاء وهو نصف صاع من حنطة إن كان القمل كثيرا على ما فى المحيط (وإن فعل) أى كلامن الإلقاء والنسل (لتغير قصد الهلاك فلا شئ عليه) أى ولو هلك القملة (ولإلقاء القملة كقتلها ولو قال) أى محرم لحلال (ادفع عن هذا القمل أو أمره بقتلها أو أشار إليها بقتلها) أى الحلال وكذا إذا دفع توبه ليقول ما فيه ففعل (فعل الأمر الجزاء والدلالة فيها موجبة كما فى الصيد) فى التجنيس لأن الدلالة موجبة فى الصيد فكذا ما فى حكمه (ولو قتل محرم قمل غيره فلا شئ عليه) كما فى البحر عن الفتاوى (ولا شئ على الحلال بقتلها فى الحرم) وكذا لو قتل المحرم قملة فى غير بدنه بأن كانت على الأرض أو نحوها فلا شئ عليه (فصل فيما لا يجب شئ بقتله فى الإحرام والحرم ولو صال صيد) أى ما كوله (أو سبغ على المحرم) أى مطلقا

كارواه مالك فى الموطأ وبه أصحابنا لمذهب أما ما فى سنن أبي داود والترمذى عن أبي هريرة قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى حجة أو غزوة فاستقبلنا رجل من جرادة فجعلنا نضربه بأسيافنا وقبينا فقال صلى الله عليه وسلم كلوه فإنه من صيد البحر قد أحباب النوى رحمه الله فى شرح المهذب - بأن الحفاظ اتفقوا على تضعيفه لتضعيف أبي الهزم وهو بضم الميم وكسر الزاى وقبح الهاء بينهما واسمه يزيد بن سفيان وفى رواية لآبى داود عن أبي هريرة قال السبق وغيره يميون غير معروف اه فليس هنا حديث ثابت ثبت أنه من صيد البر بإيجاب عمر فيه الجزاء بحضرة الصحابة وقد روى السبق بست صحيح عن ابن عباس أنه قال فى الجرادة قبضة من طعام اه وقوله رجل من جرادة قال فى القاموس الرجل بالكسر الطائفة من الشئ أو القطعة العظيمة من الجرادة اه منحة الخائف

أو على الحلال في الحرم قتلته لاشئ عليه) أى عند الأربعة وقال زفر عليه الجزاء وفي المحيط والمتقى إن أمكن دفع الصائل بغير سلاح قتلته ففليه الجزاء ولو لم يصل ابتداء قتلته ففليه الجزاء بالاتفاق وفي الطرابلسي إن تعرض شئ من صوالى الطير لحرم إن أمكن دفعه بغير سلاح قتلته ففليه الجزاء وإن لم يمكن إلا بسلاح فلا شئ عليه كالقناب والنسر ويضمن بما يؤكل لحمه ولا يعتبر ابتداءه بخلاف السبع (ولاشئ مطلقا) أى لا قليلا ولا كثيرا وسواء في الحل أو الحرم محرما أو غيره (بقتل الذئب والكلب الأهلي والوحش والعقور وغيره) إلا أنه يأنم في قتل غير العقور على ما في ظاهر الرواية (والحسداء) كئنة (والغراب الذى يأكل الجيف) جمع جيفة وهى النجاسة (وإن كان الصيد ما أكل اللحم كحمار الوحش لا يعتبر ابتداءه ويضمن) ففي أمة المناسك ولو كان الذى ابتداء بالأنى صيدا هو ما أكل اللحم كحمار الوحش ونحو ذلك يجب الجزاء بقومه عدلان كذا ذكره الطحاوى (ولو خلس حماما من سنور) بكسر سين مهمة وتشديد نون مفتوحة أى هر (فقات لا تخمان عليه وكذا أكل فل يراد به إصلاح الصيد ولا شئ بقتل هوام الأرض) أى حشراتنا في الحل والحرم والإحرام ولا جزاء بقتلها ولا إثم على فعلها (كالجمرة والعقارب والقنبرة) أى الأهلية والبرية (والخنثاف جمع خنثاف دوية سوداء) (والجعلان) بكسر الجيم وسكون الميم جمع الجعل يضمن وقع دوية معروضة (وأم حين وصباح الليل والنمل) أى السوداء والصفراء التى تؤذى وأما ما لا تؤذى فلا يحل قتلها لكن لا يجب الجزاء (والسلحفات) بكسر السين وقع اللام دابة معروضة (والقراد) يضمن القاف حلة التدى وحلة لإحليل الفرس دوية (والقنفذ) يضمن القاف والقواء والدال المهملة وقد تكون معجمة (والسنور) أى الأهل وفي البرى روايتان (وابن عرس) بكسر الميم دوية جمها بنات عرس هكذا يجمع الذكور والأنثى على ما في القاموس (الأهلي) أى خلافا للوحش (والبعوض) مفردة بعوضة وهى التاموس سميت به لضغف بنيتها فكانها بعض حيوان (والبراغيث) جمع البرغوث (والذباب) سمي به لأنه كلما ذب أب أى كلما دفع رجع (والحلم) بفتحين جمع الحلمة وهى الصغيرة من القردان أو الضفدعة حنذ (والزنبور) أى مطلقا للسمل وغيره (والوزغ) بفتحين جمع وزغة وهى سام أبرص سميت بها لحقتها وسرعة حركتها (والسرطان) بفتحين دابة نهرية (والبق) فى القاموس البقة البعوضة ودوية مفردة حمرها مننتة (والصرصر) قال صاحب القاموس الصرصور دوية كالصرصر كهدد وقدفد والصرصر الديك (ويجوز له) أى للمحرّم وكذا لمن هو فى الحرم (ذبح الإبل والبقر والغنم والدجاج والبط الأملئ الذى لا يطير) أى لاستنائه بأمله (فصل فى ذبيحة المحرم) وكذا ذبيحة الحلال فى الحرم (إذا ذبح محرّم) مطلقا (أو حلال فى الحرم صيدا) ففعله حرام بلا شبهة مع هذا (فدبيحته يئنة) عندنا وكذا عند مالك وأحمد رضى الله عنهما (لا يحل أكلها) له مع أنه يجب عليه ضيائه (ولا لغيره من محرّم حلال) أى كما هو حكم الميتة إلا حالة الضرورة (سواء اصطاده) أى تولى صيده بنفسه أو أمر غيره أو أرسل كلبه أو بازيه (هو) أى ذابحه (أو غيره) أى ذابحه مطلقا كما بينه بقوله (محرّم أو حلال ولو فى الحل أو أرسل كلبه أو بازيه) فى الحرم بالأولى (ولو) الأظهر (لو) أكل الحرم الذابح أى بخلاف غيره فى أحدوصفيه (منه) أى من ذلك المذكور (شيا) أى قليلا أو كثيرا (قبل أداء الضيائن) وهو ظاهر لحصول التداخل (أو بعده) لعدم تصور تعدد الجنابة (فعليه قيمة ما أكل) عند أبي حنيفة قال لا شئ عليه من جهة أكله بل يكفيه الاستنفار (ولو أكل منه غير الذابح) أى سواء يكون محرما أو حلالا (فلا شئ عليه) أى لا كاه رسوى الاستنفار وهذا فى قولهم جميعا لكن فيه تفصيل قال الحلواني والقاضى شارح الطحاوى والترمذى وصاحب المصنوع لو أكل الذابح منه قبل أداء الضيائن لا يلزم مشى للأكّل بالإجماع والجزاء الواحد ينوب عنهما جميعا للتداخل بالاتفاق وفى الجوهره قيل هو على الخلاف أيضا وقال القدورى لا رواية فى هذه المسئلة فيجوز أن يقال يلزمه جزاء آخر ويجوز أن يتداخلتم لافرق بين أن يأكل المحرم بنفسه أو يطعم كلبه فى لزوم قيمة ما أطعم لأنه انتفع بمحظور لإحرامه (ولو أكل الحلال بما ذبحه فى الحرم بعد الضيائن) أى بعد أداء جزائه (لا شئ عليه) أى اتفاقا كما صرح به فى شرح المجموع (للأكّل) أى سوى الاستنفار له بخلاف نفس الذابح فإنه يلزمه الكفارة والتوبة (ولو اصطاد حلال فذبح له محرّم أو اصطاد محرّم فذبح له حلال فهو ميتة)

أى وكذا لو اصطاده حلالا فنجبه محرما أو بالعكس (ولو شوى محرم يعضا أو جرادا أو حلب صيدا وأدى جزاءه ثم أكله فلا شيء عليه للآكل) أى سوى الاستغفار (ويجوز له) أى للمحرم المذكور (تناول اللبن والبيض والجراد مع الكرامة ويجوز لغيره) أى لغير محرم مثله وكذا الحلال أكله (من غير كراهة) واعلم أنه صرح غير واحد كصاحب الإيضاح والبحر الزاخر والبدائع وغيرهم بأن ذبح الحلال صيد الحرم يجعله ميتة لايجل أكله وإن أتى جزاءه من غير تعرض لخلاف وذكر قاضيان أنه يكره أكله تنزيهاً وفى اختلاف المسائل اختلفوا فيها إذا ذبح الحلال صيداً فى الحرم فقال مالك والثايفي وأحمد لايجل أكله واختلف أصحاب أبى حنيفة فقال الكرخي هو ميتة وقال غيره هو مباح والله سبحانه أعلم (ولو اضطر المحرم) بصيطة المجهول أى ألقائه الضرورة (إلى الصيد) أى أكل المصيد أو إلى الاصطياد للأكل (والميتة) أى وإلى أكل الميتة (يتناول الصيد) لأن حرمة أكل الصيد بما اختلف فيه من أصله بخلاف أكل الميتة فالصيد أحل فى الجلة من الميتة لاسيما وهو قابل لتداركه بالكفارة كما أشار إليه بقوله (ويؤدى الجزاء) أى بعد ذلك وهذا عند أبى حنيفة وأبى يوسف وأما عند زفر يتناول الميتة لاالصيد وفى التجنيس وقاضيان الميتة أولى على قول أبى حنيفة وعمد وقال أبو يوسف والحسن يذبح الصيد ويكفرو ولو كان الصيد مذموحا بأن ذبحه محرم آخر فالصيد أولى عند الكل على ما ذكره فى الفتح ولعل الوجه ما قدمناه وإذا وجد مال مسلم وصيداً يذبح الصيد ويكفر بالاتفاق كذا ذكره بعضهم ولعل وجهه أن الظلم القاصر أولى من المتدنى

(فصل يجوز للحرم) أى بالإجماع (أكل ما اصطاده الحلال لنفسه فى الخل أو للحرم وذبحه) أى الحلال لاغيره لكن بشروط بينها بقوله (إن لم يدل) أى الحلال (عليه) أى على الصيد (محرم) أى مطلقاً (ولا أمره بصيده) أى باصطياده وهذا مستفاد مما قبله بالاولى فكان حقه أن يقدمه عليه (ولا أعانه عليه) أى بمناولة آلة للاصطياد أو الذبح (ولا أشار إليه) كان حقه أن يذكره بعد قوله إن لم يدل عليه (فإن فعل شيئاً من ذلك) أى عما ذكر من المخطورات (لم يجز) وأما إذا اصطاده خلال لايجل محرم من غير أمره به ففى جواز أكله خلاف لمالك وأما إذا اصطاد الحلال صيداً بأمر المحرم فقيه خلاف عندنا فذكر الطحاوى تحريره على المحرم وقال الجرجاني لايجرم وقال التدورى هذا غلط واعتمد على رواية الطحاوى قال فى المحيط وهو الصحيح وهو المذكور فى عامة الكتب وأما ما وقع فى بعض نسخ شرح الهداية لأن الهامم أنه إذا اصطاد الحلال محرم صيداً لم يأمره اختلف فيه عندنا فهو خطأ والصواب صيداً أمره على ما فى بعض النسخ ثم هذا فى الأمر وأما الدلالة فهل هى محرمة فى الهداية والكافى أن فيها روايتين وفى شرح الكنز وشرطه أن لا يكون دالاً على الصيد وهو المختار (التوع السابغ فى أشجار الحرم) أى فى حكمه (ونباته) أى وسائر ما نبت فيه من الشوك وغيره (وهى) أى أشجاره ونباته (أنواع) أى أربعة فى الحكم مختلفة (الاول كل شجر أنبت الناس) أى حقيقة (وهو من جنس ما ينبت الناس) أى عادة (كالزعر) أى المزروعات (الثانى ما أنبت الناس وهو ليس ما ينبتونه عادة كالأراك) بفتح الهمزة وهو شجر المسواك (والثالث ما نبت بنفسه وهو من جنس ما ينبت الناس فهذه الأنواع) أى الثلاثة (يجز قطعها) وكذا قطعها والاتئاع بها (ولا جزاء فيها) أى بقطعها (وأما النوع الرابع فهو كل شجر نبت بنفسه وهو من جنس ما لا ينبت الناس) أى عادة (كأثم غيلان) بفتح غين معجمة (فهذا يحظر القطع) أى قطع كله أو بعضه (والقطع) وفى مناه إحقاقه (على الحرم والحلال بملوكا كان) أى الشجر بأن يكون فى أرض مملوكة لأحد (أو غير مملوك إلا اليابس) لعدم إطلاق الشجر والنبات عليه حيث قد فانه صار حطباً ينفع به أو عوداً يبنى عليه (والإذخر) بكسر هـ وسكون ذال معجمة وكسر خاء معجمة نبت معروف يوضع على سطح المارة وفوق بناء القبر ويؤخذ منه التسول وقع استنشاؤه باستدعاء العباس عم النبي صلى الله عليه وسلم بقوله إلا الإذخر فانه لقينا وقبرنا فقال إلا الإذخر (فلو قطع شجرة) أى رطباً (أو خشياً) أى ما نبت بنفسه وهو رطب (فعله قيمته فإن كان مملوكاً) أى بأن نبت بنفسه فى أرض مملوكة فقطعه أو قلمه (فعله قيمتان قيمة لحق الشرع وقيمة للمالك) كذا أطلقه بعضهم وتبعهم المصنف وذكر فى العناية أنه على قولها زاد ابن الهمام وأما على

قول أبي حنيفة فلا يتصور (١) لأنه لا يتحقق عنده تملك أرض الحرم بل هي سواها عنده (٢) ثم وجوب الجزاءين إذا لم يكن الشجر مملوكا للقاطع ولا يابسا فإنه إن كان مملوكا فله قيمة واحدة لحق الشرع وإن كان يابسا فله قيمة لمالكه ولا شيء عليه لحق الشرع وإن كان اليابس مملوكا أو غير مملوك لأحد فلا شيء عليه اتفاقا (ولو اقتلعت شجرة) أي يابسة في الحرم (إن كانت عروها لاتسقى فلا بأس بقطعها) أي بقطع عروها كذا عن محمد (ولو قطع شجرة) وكذا إذا قطع غصنا منها (فمزمع قتلها ثم غرسها) أي مكانها (فتبت ثم قتلها ثانيا فلا شيء عليه) لما سبق من الإشارة إليه (ولو حش الحشيش) أي حشيش الحرم (فإن خرج مكانه مثله سقط الضمان وإلا) أي بأن لم يعد مكانه مثله بل أخلف دون الأول (لا) أي لا يسقط الضمان بل كان عليه ما قصص وإن جف أصله كان عليه قيمته (شجرة أصلها في الحل وأغصانها في الحرم فهي من شجر الحل ولو كان أصلها في الحرم) أي وأغصانها في الحل (فهي من شجر الحرم) لأن أصلها بمنزلة قدم الإنسان والأغصان في مرتبة الأركان فالدار على الأصل عند ذي الاعتبار (ولو كان بعض أصلها في الحل وبعضه في الحرم فهي من شجر الحرم) احتياطا لجانب الحرم (ويجوز قطع الأذخر وطباو يابسا) كما علم في مقدم (وأخذ الكأء) بفتح فسكون فهمزة نبات معروف فيه دواء للعين في حديث صحيح الكأء من المن وماؤها شفاء للعين وزيد في رواية والمن والجنة (وما جف) بتشديد الفاء أي يبس (من الشجر والحشيش) كما سبق حكمها وفي نسخ الأصل وما جني بضم جيم وكسر نون وقطع ياء أي ما اجتنى من الزهر والثر منها (أو انكسر) أي انقطع وانقطع منها بنير فعل أدى مكلف (ولا ضمان فيه) ويحل الانتفاع به (ويحرم قطع الشوك والعوسج) وهو نوع من الشوك (ولا ضمان فيه) علي ما ذكره عز بن جماعة عن الحنفية (ولو حفر حفرة للنخ) بفتح الحاء لينخ فيها (أو للوضوء) أي ليتوضأ من مائها (أو ضرب) عطف على حفر أي بني (الفسطاط) وهو الخيمة (أو أوقد ناراً أو مشى هو ودابته فاقطع به) أي يسبب ما ذكر (شيء من الحشيش) أي يذبح به زهرة أرض الحرم (فلا شيء عليه) أي في الجميع ولعل العلة فيه أن الضرورات تبيح المحظورات (ولا يجوز اقتحام المساوئ من أراك الحرم وسائر أشجاره إذا كان أخضر) لأنه يؤدي إلى ارتكاب الحرم والسواك بذلك الأراك ما انحصر (ويجوز أخذ الورق ولا ضمان فيه إذا كان لا يضر بالشجر) على ما صرح به في البحر الزاخر (ولا يجوز رمي الحشيش) أي حشيش الحرم في قول أبي حنيفة ومحمد وأحمد وقال أبو يوسف ومالك والشافعي لا بأس به (ولو ارتقت دابته حالة المشي) وكذا حالة الوقوف إذا لم يمكنه منها (لا شيء عليه) لو وقع رعيها من غير اختياره وهذا مما اتفق عليه كما في شرح البدور (ويكره الانتفاع بالقنوع) وكذا حكم المقطوع (من نبات الحرم وإن أدى قيمته) أي سابقا (وإن باع) أي بعد القطع والقطع (بجاز وكره ويتصلق بثمرته) وقيل لا بأس بصرفه في حوائجه (وبجاز للشرى الانتفاع به من غير كراهة) وعن أبي يوسف لا بأس لغيره من محرم أو حلال بالانتفاع به وفي البدائع ولو اشترى إنسان من القاطع لا يكره لأن تناوله بعد إقطاع الفاء له (وحكم الحلال والحرم) أي من الرجل والمرأة (في أشجار الحرم واحد وكذا على القارن فيها جزاء واحد) لأن السبب وهو منك حرمة الحرم متحد (واقه سبعائه وتعالى أعلم) وبالاتقان حكم أحكامه حكم (باب في جزاء الجناباب وكفارها)

عطف تفسير للجزاء (وكيفية أدائها وما يتعلق بذلك) أي بتفصيل أحكامها (اعلم أن الكفارات كلها واجبة على التراخي) وإنما الفور بالمسارعة إلى الطاعة والمساواة إلى إسقاط الكفارة أفضل لأن في تأخير العبادات آفات ولذا قيل عجلوا بأداء الصلاة قبل الفوت وأسرعوا بقضائها قبل الموت (فلا يأثم بالتأخير) أي بتأخير أداء الكفارة

(١) قوله فلا يتصور : قد يقال إن عدم التصور ممنوع لأنه قد بينت الشجر أو الحشيش على الجدران والأسطحة

وهي مملوكة عنده أيضا حتى جاز بيعها اتفاقا فلا خلاف عنده قاله الشيخ حنيف الدين المرشد في شرحه اه حجاب

(٢) قوله بل هي سواها عنده : المراد بالسواها الأوقاف والأقلام سائبة في الإسلام قاله في البحر الرائق اه حجاب

(عن أول وقت الإمكان) أى ابتداء زمان القدرة عليها (ويكون أى المكفر (مؤدياً لا قاضياً فى أى وقت أدى) أى من أيام دهره لما سبق من أن أمره ليس محولاً على فوره (ولمّا يتضح عليه الوجوب فى آخر عمره) بأن بقى منه قدر ما يتيسر له القيام بأمره وهو ليس على إطلاقه إذا لم يعلم أحد آخر عمره ولذا أبدل عن قوله فى آخر عمره بقوله (فى وقت يغلب على ظنه أنه لو لم يؤده لقات) أى وقته أو أداؤه (فإن لم يؤد فيه) فى ذلك الوقت (قات) أى عقبه (أثم) أى بتأخيرهِ حيث وجب عليه الوصية بالأداء) أى بأداء الورقة أو غيرهِ لتتدارك تأخيرهِ (ولو لم يوص لم يجب فى التركة ولا على الورقة ولو تبرع عنه الورقة جاز) ويرجى تجاهه (ولا يصومون عنه) بل يتبرعون عنه بغير الصيام من ذبح الهدى أو إعطاء الطعام (والأفضل تعجيل أداء الكفارات) أى مسارعة للخيرات

(فصل فى شرائط وجوب الكفارة فيها الإسلام) فلا يجب على كافر لأنه ليس من أهل الكفارة الموجبة للقربة والمتقتضية نحو السيئة (والمقل والبالغ فلا يجب على صبي ومجنون) أى لا على أنفسهما (ولا على ولهما) فى جميع الأحوال (إلا إذا جن بعد الإحرام) أى بعد النية والتلبية (ثم أفاق ولو بعد سنتين فيجب عليه جوار ما ارتكبه فى الإحرام) أى من المحظورات لكن بإسقاط الآثام (ولا على كافر) لما سبق وكان الأول أن يقدم هذا القرع ليكون مقابلاً لما فى الأصل بحسب ألف والنشر المرتب (وأما الحرية فليست بشرط) أى لافها بوجوب الصيام ولا فها يقتضى الإطعام لكن فرق بينهما فى وقت الأحكام (فيجب على المملوك الصوم فى الحال) أى قبل العتق ولو بالتراخي (فها يجوز فيه الصوم وأما الدم والصدقة فيجب عليه أداؤه بعد العتق فيكون وجوباً موقوفاً) ومنها القدرة (على أداء الواجب) وهى الاستطاعة المالية من غير اعتبار نصاب ولا حولان حول (وهو أن يكون فى ملكه فضل مال على كفايته) أى زيادة على مقدار كفايته من نفقته وكسوة له ولأن يجب عليه مؤتته ويكون فاضلاً عن دينه ومالاً به له من نحو مسكنه (لحينئذ يؤخذ به الطعام أو الدم أو لم يكن) الأول أولاً يكون أى أو هو أن لا يكون (له فضل مال) أى زائد عن احتياج حال (ولكن فى ملكه) أى موجود (عين الواجب عليه من طعام أو دم صالح للتكفير) أى لتكفير تلك الجناية (فإذا كان فى ملكه ذلك وجب عليه أداؤه) أى من غير اعتبار مال (سواء كان عليه دين أولاً) وسواء يحتاج إليه فى المستقبل أولاً (والمتبر فى القدرة وقت الأداء لا وقت الوجوب) وما يتفرع عليه مظاهر جندا لا يحتاج إلى بيان أبداً (وأما التائب والمنعى عليه فيجب عليهما الجزاء بارتكاب المحظورات) أى ولو كان الآثم مرفوعاً عنهما فى فعلهما المخذور لعدم اختيارهما فى تلك الحال (فلو اقلب التائب على صيد قتلته) أو على طيب فتلطخ به أو تغطى بثوب من غير شعوره وأمثال ذلك (فضله الجزاء) أى بحسب ما فعله كذا فى المحيط (وكذا المنعى عليه) أى حكمه حكم التائب لاحكم المجنون والفرق بينهما أن المجنون مسلوب العقل فلا يكون مكلفاً والمنعى عليه مغلوب العقل فلا يخرج من دائرة التكليف وما يتعلق به من التشريف والتعنيف (ويستوى فى وجوب الجزاء الرجل والمرأة) أى إذا كانت الجناية تعمهما ^(١) ولا يختص بأحدهما ^(٢) (والعاقد والناسى) إلا أن الفرق بينهما فى الإثم وعدمه (والخاطئ والساهى) عطف تفسير ^(٣) لما قبله الفرق بينهما وبين الناسى أن الخاطئ يتذكر أصل المحظورات ولا يقصد فعل المخذور لكنه يقع الأمر على خلاف قصده بخلاف الناسى فإنه ينسى المنهى عنه ويقصد فعله ويتعمده ويطابق فعله مقصده (والطائع) أى الفاعل بطوعه واختياره (والمكروه) بفتح الراء أى من أجبر على فعله من غير رضاه (والمبتدئ) أى الفاعل ابتداء من غير سبق منه لتلك الجناية (والمعاند) الذى يعود ثانياً فى ارتكاب تلك المصيبة حيث يجب عليه كفارة أخرى للجناية الثانية وفى المسئلة خلاف لابن عباس وبهض السائق فى قتل الصيد بخصوصه حيث قالوا إن العائد فيه لأخذه الكفارة بل لا بد له من العقوبة الدنيوية أو الأخروية لظاهر قوله تعالى ومن عاد

(١) قوله إذا كانت الجناية تعمهما : أى كالجماع والطيب وإزالة الشعر اه داملا اخون جان (٢) قوله ولا يختص بأحدهما : كلبس الخيط وستر الرأس اه داملا اخون جان (٣) قوله عطف تفسير : غير ظاهر بل الظاهر خلافه كما

فيقتسم الله منه (والحاج والمعتز) أى مفرداً بهما أو مقرباً (والمعتز و غيره) والفرق بينهما في الاثم وعدمه ويحتمل الدم وعدمه في بعض الكفارات (والاثم واليقظان) وقد علم حكمهما (والصاحي والسكران) وإنما عليه (ثم سكره) إن نشأ عنه التعدى به (والمحقق والمنعى عليه) وقد سبق حالهما (والمباشرة بالنفس) أى ويستوى فعله بنفسه على إطلاقة (أو بالغريم) سواء بطلوعه أو كرمه (قلو ألبسه أحد) أى ما يوجب كفارة (أو طليه أو حلق رأسه) أى قبل حلول إحراره (وهو نائم أو لأفعل المفعول جزء سواء كان) أى فعل الفاعل (بأمره) أى بأمر المفعول به رضاه (أو لا) (فصل في جزاء أشجار الحرم ونباته) وهو أعم من الأشجار لفة وإن كان متغيراً له عرفاً فإن الشجر له سابق بخلاف النبات ولذا قال (إذا جنى على نبات الحرم) أى بقطعه أو قلمه أو رعيه (فعلية قيمته) أى بتفصيل تأتى صفته (كبراً كان الشجر أو صغيراً) وكذا يستوى أن يكون الفاعل محرماً أو حلالاً حتى على القارن فيه جزء واحد (فيشتري بها) أى قيمته (طعاماً) من الحبوب التى يؤكل منها (يتصدق به على الفقراء) أى فقراء الحرم أو غيره (كل فقير نصف صاع من بر) بضم موحدة وتشديد راه أى حنطة ولا يجوز أن يعطى لفقير أهل منه (إن كثُر) أى الطعام (وإن كان أقل من نصف صاع) وكذا إذا كان نصف صاع (أعطى لفقير واحد وإن شاء اشترى بالقيمة هدباً ويتصدق بلحمه على الفقراء) وقد تابع هنا لبيان الأولى ولذا قال (ولو تصدق به على فقير واحد جاز ويجوز الهدى في جزء شجر الحرم بشرط أن تكون قيمته قبل الذبح مثل قيمة الشجر فيتأدى الواجب بالإراقة ولو سرق بعد الذبح لاشئ عليه) اعلم أن في الهدى روايتين ففى رواية لا يجوز ولا تأدى بمجرّد الإراقة بل لابد من التصديق بلحمه وفى رواية يجوز بعد أن يكون قيمة اللحم بعد الذبح مثل قيمة الشجر وإن كان دونه لا يجزى به عن القيمة وكذا لو سرق المذبح وجب أن يقيم غيره مقامه لأنه لا مدخل للإراقة على هذه الرواية وفى رواية أخرى يجوز فيه الهدى فتكون الأحكام المذكورة على عكسها كذا فى الفتح وغيره، وقال صاحب الجمع: وفى رواية يجوز وهى ظاهر الرواية بشرط أن يكون الهدى قبل الذبح مثل قيمة الصيد فيتأدى الواجب لو سرق المذبح كذا فى المصنف، وعلى هذا يختص ذبحه بالحرم (وإن شاء تصدق بالقيمة) ثم إذا أدى قيمته ملكه وكره الانتفاع به وإن باعه جاز، ويكره بخلاف صيد الحرم والحرم، فإنه لا يجوز بيعه (ولا يجوز الصوم في جزء شجر الحرم) أى عند أمتنا الثلاثة وعن زفر روايتان

(فصل في جزاء صيد الحرم، إذا قتل صيده) أى محرم أو حلال (فعلية قيمته فإن بلغت هدباً) أى إن وصلت قيمته الصيد ما يشتري به هدباً يغير بين أشياء كما قال (اشترى بها) أى اشترى الهدى بقيمة الصيد (إن شاء) أى وذبح وتصدق به (وإن شاء اشترى بها طعاماً) أى من بر أو شعير (تصدق به كما مر) فى الفصل السابق (ويجوز فيه الهدى) أى بنفسه من غير تصدقه (بشرط أن تكون قيمته قبل الذبح مثل قيمة الصيد) أى على الأصح مما سبق (الخلافاً فيه) (ولا يشترط أن يكون مثلهما بعد الذبح) كما ذكره بعضهم (وأما الصوم فى صيد الحرم) أى فى كفارته (فلا يجوز للحلال) أى لجنايته (ويجوز للحرم) فى شرح القنورى أن الإطعام يجزى فى صيد الحرم ولا يجوز الصوم عند علمائنا الثلاثة وعند زفر يجزى وفى المختلف لا يجوز الصوم بالإجماع قال صاحب الجمع فيجوز أن يكون فى الصوم عن زفر روايتان فتأمل كل واحد رواية ثم هذا فى الحلال وأما الحرم فظاهر كلامهم أنه يجوز له الصوم والهدى بلا خلاف لأنه لما اجتمع حرمة الإحرام والحرم وتعدى الجمع بينهما وجب اعتبار أقرامهما وهو الإحرام فأخيف الحرمة إليه ورتب عليه أحكامه ضرورة وبه صرح فى شرح القنورى فقال أما الحرم إذا قتله فى

يظهر من الفرق ولم يذكر الفرق بين السهو والنسيان لعدم الفرق بينهما عند الأصوليين والفقهاء وأهل اللغة وفرق الحكماء بأن النسيان زوال الصورة عن المذكر والحفاظة والسهو زوالها عن المذكر كقط وقيل الأول عدم ذكر ما كان مذكوراً والثانى غفلة عن المذكور وغيره كذا فى رد المختار عن شرح التحرير اه داملا اخون جان

الحرم فإنه يتأدى كفرته بالصوم وفي شرح الكنز يلزمه جواز آن على التماس وفي الاستحسان يلزمه جواز واحد لأن حرمة الإحرام أقوى من حرمة الحرم فيجب اعتبار الأقوى ويضاف الحرمة إليه عند تعذر الجمع بينهما انتهى ولا يخفى أن الجمع بينهما ممكن بتعدد جزائهما وكذا في كون حرمة الإحرام أقوى نظرا لا يخفى إذ حرمة الحرم أهم حيث يشمل الحلال والمحرم بل موجب حرمة الإحرام هي حرمة الحرم اللهم إلا أن يقال كونه أقوى من حيث أنه جمع بين حرمة الحرم والإحرام ولذا كان التماس أن يلزمه جواز آن

(فصل في جزاء الصيد مطلقا في الإحرام والحرم وصفه أذاته وقدره وكيفيته وجوبه) إذا قتل المحرم صيدا فعليه قيمته يقومه ذوا عدل (١) أي على الأصح (لها بصارة قيمة الصيود) الأولى بقيمة الصيد بلفظ الجنس الشامل للقليل والكثير والخاص والعام (في المقتل) أي مكان قتل ذلك الصيد إن كان يباع فيه الصيد (أي جنسه أو خصوصه) (أو في أقرب مكان من العمران إليه) أي إلى المقتل وتكون من صفة المكان كايته بقوله (الذي يباع فيه الصيد ويعتبر الزمان الذي أصابه) أي الصيد (فيه) على الأصح لاختلاف القيمة باختلاف الزمان كما يختلف باختلاف المكان (ويشترط التقويم عدلان) أي لظاهر القرآن (غير الجاني) مما نسب عزم جماعة إلى الخفية ولعله لعل التهمة (وقيل الواحد يكنى) أي يمكنه بقوله الواحد من غير أن يكون هو الجاني لكن المقتل أحوط وهو الأظهر (وسواء كان الصيد مما له نظير كالنعامة نظير البعير والحمار والوحش شبيه البقر والظبي كالغنم (أو كان مما ليس له نظير) كالنميمة وقد أبعد من جعلها نظير الشاة في شرها عبادا لا بد من الشبه الصوري في الجملة وفي المسألة خلاف محمد الشافعي ومن تبعه ما حيث قال لا يجب النظر فيها له نظير من النعم ولا يقوم في النعماء بدنة وفي الحمير والوحش بقرة وفي الظبي والضبع شاة وفي الأرنب عتاق وفي البربوع جفرة ولا يشترط عند محمد من تبعه في النظر القيمة فسواء كانت قيمة نظيره مثل قيمته أو أقل أو أكثر والمذهب المختار أن لا يجوز النظر إلا إذا كانت قيمته مساوية لقيمة المقتول وإن لم يكن الصيد نظير كالحمير والبصقور وسائر الطيور ففيه القيمة بالاتفاق بيننا (ثم إن بلغت قيمته هديا فالقاتل بالخيار) وقيل الخيار إلى الحكيم (بين الطعام) أي إطاعامه (والصيام والهدى وإن لم تبلغ من هدى فهو خير بين الطعام والصيام وإن اختار الهدى) أي إعطاؤه (فإن بلغت القيمة) أي قيمة الصيد (بدنة أو بقرة) وكان حقه أن يقول أو شافوا لعلها بكرها لظهور أمرها (إن شاء اشتراها) أي بدنة أو بقرة (قيمة الصيد) إذا بلغت أحدهما فبشر البدنة أو ذبح البقرة (أو اشترى بها) أي بقيمة أحدهما (سبع شياه إلا أن شراء البدنة) وهي الإبل والبقر كان الأولى أن يقول إلا أنت البدنة الواحدة (أفضل من الأغنام) أي الشياه المتعددة فإن الفضيلة الكيفية أعلى من الإفادة الكمية (وإن فضل شيء من القيمة) أي بعد أن اشترى ببعضها بدنة أو بقرة أو شاة (إن شاء اشترى به) بما فضل من القيمة (هديا آخر إن بلغته) أي هديا (وإن شاء صرفه إلى الطعام) من أنواع الحبوب (وأعطى كل مسكين نصف صاع) أي من بر أو صاع من شعير ونحو ذلك (وما فضل) أي وأعطى ما فضل من إعطاء كل مسكين (إن كان أقل منه) أي من نصف صاع (لفقره) أي لمسكين آخر وفي التعبير بالفقر (٢) وتارة بالمسكين أخرى إشعار بأن لا فرق بينهما في إعطاء (وإن شاء صاع من كل نصف صاع يوما أو عن الباقي) أي وكذا عن الفائض منه (إن أقل) أي وإن أقل من نصف صاع فيصوم يوما كاملا لعدم تصور تجزئ الصوم في أقل من اليوم (كافي الصيد الصغير الذي لا تبلغ قيمته هديا) فإنه خير بين الإطعام والصيام (ولا يجوز في الهدى إلا ما يجوز في الأصحية) من السن وهذا قول أبي حنيفة جلا فلاح محمد حيث جوز صغار النعم من الضأن وهو الأثمن من أولاد النعم ماله ستة أشهر ومن الجفرة وهي من أولاد الضأن ماله أربعة أشهر وعن أبي يوسف درويثان والأصح من روايته كرواية عن أبي حنيفة من أنه يجوز الصغار على وجه الإطعام وفي الفتح حتى لو لم يبلغ قيمة المقتول إلا عتاقا أو جلا كفر بالإطعام

(١) قوله ذوا عدل : قال في البحر الرائق أراد بالعدل من له معرفة وبصارة بقيمة الصيد لا العدل في باب الشهادة اهـ

(٢) قوله وفي التعبير بالفقر وتارة بالمسكين حق العبارة وفي التعبير بالفقر تارة وبالمسكين أخرى اهـ

أو الصوم بالهدى ثم قال كما ذكر المصنف (فلا يتصور التكفير بالهدى إلا أن تبلغ قيمته جذعا عظيما من الضأن أو ثنيا من غيره) ثم قال وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد بكفر بالهدى وإن لم يبلغ ذلك ومنهم من جعل قول أبي يوسف كقول محمد انتهى (ولا يجوز الصغار كالجفرة) فتجيم وسكون فاء (والنفاق) فتجيم عين مهملة (والحل) فتجيم الجذع من أولاد الضأن فادونه (إلا على وجه الإطعام) على خلاف ماسبق (بأن يعطى كل فقير من اللحم ما يساوي قيمته نصف صاع من بر ويجوز أن تصدق بلم الهدى على مسكين واحد أو مساكين) ويجوز الصدقة في الإماكن كلها عندنا ولا يتجسس بالحرم خلافا لغيرنا (ويسقط بالذبح فلو ضاع بعده لاشى عليه) لأن المقصود هو الإراقة (وإن اختار الطعام للتكفير اشتراه بالقيمة) أى بقيمة الهدى (وأعطى كل مسكين نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو شير) وكذا حكم الدقيق والسويق (ولا يجوز أن يطعم المسكين أقل من نصف صاع) كما هو الأصح في صدقة الفطر (إلا أن يفضل) أى من الصبيان الواجبة (أو يكون الواجب أقل منه) أى من نصف الصاع (فيعطيه لمسكين واحد) لأن ما لا يدرك كله لا يترك بضه (وإن أعطى أكثر من نصف صاع لفقير) أى واحد (فهر) أى الزائد (تطوع وعليه أن يكمل بحسابه) وهذا بخلاف الشاة في الهدى (وإذا فضل أقل منه) أى من نصف الصاع (إن شاء صام عنه يوما أو أطعمه مسكينا) أى من غير الذين أعطاهم سابقا (ويجوز الإياحة في جزاء الصيد) أى في صدقته بخلاف الحلق كما سبأنا (وإن اختار الصيام يقوم الصيد) أى الصيد المقتول (طعام) ثم يصرم عن كل نصف صاع من بر أو صاع من غيره) أى مكان طعام كل مسكين (يوما وإن كان الواجب دون طعام مسكين) أى أقل منه (بأن قتل عصفورا) وهو طائر مشهور (أوربوعا) ما أن يطعم القدر الواجب) أى ولو كان أقل من نصف صاع (وإذا أن يصوم عنه) أى مع كونه أقل منه (يوما وله أن يختار الصوم مع أن القدرة على الهدى والطعام) خلافا لغيره (ويجوز له الجمع بين الصيام والطعام والدم في جزاء صيد واحد بأن بلغت قيمته هدبا) أى متعددة (فدبح هدبا وأطعم عن هدى وصام عن آخر) وعلى هذا لو بلغت قيمته هدين كان له الخيار إن شاء ذبحهما أو تصدق بهما أو صام عنهما أو ذبح أحدهما وأدى بالآخر أى الكفارات شاء أوجع بين الثلاث كما صرح به شارح المجموع

(فصل في ما لا يحل الصيد إيمان يكون ما كوله اللحم كالظبي وحمار الوحش والحمام (أو غيره) أى غير ما كوله اللحم كسباع الطير والأسد والذئب ونحو ذلك (فإن كان) أى الصيد (الأول) أى ما كولا (فتجب قيمته بالغة ما بلغت هدين أو أكثر وإن كان) أى الصيد (الثاني) أى غير ما كوله (فتجب قيمته أيضا غير أنه لا يجاوز دما) أى في ظاهر الرواية (حتى لو قتل فيلًا لا يجب عليه أكثر من شاة) وذكر الكرخي أنه لا يبلغ دما بل ينقص من ذلك وقال زفر يجب قيمته بالغة ما بلغت كافى ما كوله اللحم (ولو كان القتال) أى قاتل الصيد (قارنا فليجرا أن) أى عندنا (لا يجاوز دمين) وأما إن قتله محرمان فعلي كل واحد منهما الجزاء لا يجاوز به الدم

(فصل في ما لا يحل الصيد إيمان يكون ما كوله اللحم كالظبي وحمار الوحش والحمام (أو غيره) أى غير ما كوله اللحم كسباع الطير والأسد والذئب ونحو ذلك (فإن كان) أى الصيد (الأول) أى ما كولا (فتجب قيمته بالغة ما بلغت هدين أو أكثر وإن كان) أى الصيد (الثاني) أى غير ما كوله (فتجب قيمته أيضا غير أنه لا يجاوز دما) أى في ظاهر الرواية (حتى لو قتل فيلًا لا يجب عليه أكثر من شاة) وذكر الكرخي أنه لا يبلغ دما بل ينقص من ذلك وقال زفر يجب قيمته بالغة ما بلغت كافى ما كوله اللحم (ولو كان القتال) أى قاتل الصيد (قارنا فليجرا أن) أى عندنا (لا يجاوز دمين) وأما إن قتله محرمان فعلي كل واحد منهما الجزاء لا يجاوز به الدم

(فصل في ما لا يحل الصيد إيمان يكون ما كوله اللحم كالظبي وحمار الوحش والحمام (أو غيره) أى غير ما كوله اللحم كسباع الطير والأسد والذئب ونحو ذلك (فإن كان) أى الصيد (الأول) أى ما كولا (فتجب قيمته بالغة ما بلغت هدين أو أكثر وإن كان) أى الصيد (الثاني) أى غير ما كوله (فتجب قيمته أيضا غير أنه لا يجاوز دما) أى في ظاهر الرواية (حتى لو قتل فيلًا لا يجب عليه أكثر من شاة) وذكر الكرخي أنه لا يبلغ دما بل ينقص من ذلك وقال زفر يجب قيمته بالغة ما بلغت كافى ما كوله اللحم (ولو كان القتال) أى قاتل الصيد (قارنا فليجرا أن) أى عندنا (لا يجاوز دمين) وأما إن قتله محرمان فعلي كل واحد منهما الجزاء لا يجاوز به الدم

(فصل في ما لا يحل الصيد إيمان يكون ما كوله اللحم كالظبي وحمار الوحش والحمام (أو غيره) أى غير ما كوله اللحم كسباع الطير والأسد والذئب ونحو ذلك (فإن كان) أى الصيد (الأول) أى ما كولا (فتجب قيمته بالغة ما بلغت هدين أو أكثر وإن كان) أى الصيد (الثاني) أى غير ما كوله (فتجب قيمته أيضا غير أنه لا يجاوز دما) أى في ظاهر الرواية (حتى لو قتل فيلًا لا يجب عليه أكثر من شاة) وذكر الكرخي أنه لا يبلغ دما بل ينقص من ذلك وقال زفر يجب قيمته بالغة ما بلغت كافى ما كوله اللحم (ولو كان القتال) أى قاتل الصيد (قارنا فليجرا أن) أى عندنا (لا يجاوز دمين) وأما إن قتله محرمان فعلي كل واحد منهما الجزاء لا يجاوز به الدم

أوقية الفراح التي توكّل انتهى فقام

(فصل في جزاء اللبس والتغطية) أي المخطورين (والطبيب والخلق وقلم الاظفار) أي على إطلاقها (إذا فعل شيئاً من ذلك) أي ما ذكر من الأشياء المخطورة (على وجه الكمال) أي مما يوجب جنابة كاملة بأن لبس يوماً أو طيب عضواً كاملاً ونحو ذلك (فإن كان) أي فعله بغير عذر فله الدم عينا (أي حتماً معينا وجزماً مائداً لا يجوز عنه غيره) أي بدلاً أصلاً (وإن كان) أي صدوره عنه (بغير) أي معتبر شرعاً (فهو بخير بين الدم والطعام والصيام) أي بتفصيل يأتي فيها من الأحكام (ولو كان موسراً) أي غنياً (قادراً على الدم أو الطعام فإن اختار الطعام) أي إعطاه أو أطعمه أو تملكه (فله أن يطعم منه ستة مساكين) أي من مساكين الحرم وهو أفضل أو من غيرهم (كل مسكين نصف صاع من بر) كالقنطرة (أو دقيقه أو صاعاً من تمر أو شعير) وسويق كل ودقيقه بحسب أصله وفي الهداية الأولى أن يراعى في الدقيق والسويق القندور القيمة معنأماً يؤدي نصف صاع من دقيق البر مثلاً يبلغ نصف صاع من بر ويختلف في الزبيب فقالوا نصف صاع وهي رواية الحسن عن أبي حنيفة . وهذا قد ذكر في الكافي أن أداء القيمة أفضل وعليه القوي لأنه دفع حاجة الفقير وقيل المنصوص عليه أفضل لأنه أبعد عن الخلاف فهو أحوط في العمل فلو وجب عليه إطعام ستة مساكين فأطعمهم ثوباً واحداً عنه فإن أصاب كل مسكين ما يبلغ قيمته نصف صاع من بر جاز وإلا فلا (ويجوز فيه التملك) أي تملك المنصوص عليه بالإعطاء والتسليم بلا خلاف وكذا تملك قيمة المنصوص عليه عندنا لكن لا يجوز أداء المنصوص عليه بعضه عن بعض باختيار القيمة سواء كان من جنسه أولاً فلا تجزئ الحنطة بالقيمة وكذا لا يجوز التمر عنها بالقيمة حتى لو أدى نصف صاع من حنطة جديدة عن صاع من حنطة وسط وأدى نصف صاع من تمر يبلغ قيمته نصف صاع من بر أو أكثر لا يعتبر بل يقع عن نفسه ويلزمه تكبير الباقي (والإباحة) أي ويجوز فيه الإباحة أيضاً بالوضع والتفويض للفقير وهذا عند أبي يوسف خلافاً لمحمد وعن أبي حنيفة روايتان والأصح أنه مع الأول لكن هذا الخلاف في كفارة الحلق عن الأذى وأما كفارة الصيد فيجوز الإطعام على وجه الإباحة بلا خلاف (وإن أراد أن يطعم طعام الإباحة يصنع لهم طعاماً) على مقدار ما يجب عليه (ويمكنهم منه) بأن لا يكون هناك مانع وحاجر عنه (حتى يستوفوا أكلتين) أي مرتين من الأكل (مشبعين غداً وعشاءً) بدل من أكلتين أو عطف بيان لها إلا أن يجوز كونها سمحاً وعشاءً وغداً وعشاءً من لكن الأولى فأن غداً لا يغني عن عشاءهم قطع لا يجزئ لكن إن غداً وأطعم قيمة العشاء أو بالعكس جاز والمستحب أن يكون مآدوماً وفي الهداية لا بد من الإدام في خبز الشعير وفي المصنف غير البر لا يجوز إلا بأدام وفي البدائع يستوي كون الطعام مآدوماً أو غير مآدوم حتى لو غداً وعشاءً خبزاً بلا إدام أجزاء وكذا لو أطعم خبز الشعير أو بوقاً أو تمرًا لأن ذلك قد يؤكل وحده ثم المتبر هو الشبع التام لا مقدار الطعام حتى لو قدم أربعة أرغفة أو ثلاثة بين يدي ستة مساكين وشعروا أجزاء وإن لم يبلغ ذلك صاعاً أو نصف صاع ولو كان أحدهم شعبان قبل لا يجوز وإليه مال شمس الأئمة الخواري وافته سبحانه أعلم (وإن اختار الصيام فعليه صوم ثلاثة أيام) والأولى التوالى للسرعة إلى الكفارة والمسابقة إلى الطاعة والخالفه القوت بالفقير أو الموت (ويجوز) أي صومه (ولو متفرقاً وإن لم يفعل شيئاً منها) أي من الأفعال المخطورة المذكورة (على وجه الكمال) بأن ليس أقل من يوم أو تقبيل قليلاً ونحو ذلك (فله) أي لكل جنابة ناقصة (نصف صاع من بر أو صاع من غيره) أي حتماً (لا يجوز فيه الصوم إن كان) أي فعله ذلك (بغير عذر) أي شرعي (وإن كان) أي صدوره عنه (بغير فهو بخير بين الصدقة) أي المذكورة (وصوم يوم) أي ولا يجب عليه هدي فإن أهدى فيجوز بالأولى إذا قسمة على ستة مساكين وأصاب كل منهم من اللحم ما يساوي قيمة نصف صاع من بر أو صاع من غيره (فصل في أحكام الدماء وشرائط سبواها، أعلم أنه حينئذ أطلق الدم) أي في عبارات القوم من أصحاب المناسك (فالرأى الشاة وهي تجزئ في كل موضع) أي من مواضع الجنائيات (إلا في موضعين الأول إذا جامع الحاج بعد الوقوف بمرقة) أي في زمانه إلى أن يخلق في أوانه (فاته يجب عليه بدنة) وهي بعير أو بقرة (والثاني إذا طاف طواف الزيارة

جنباً أو حائضاً أو نفساً فيجب فيه أيضاً بدنة ولا تملك لها في الحج) فيه نظر (١) إذ تقدم أنه إذا مات بعد الوقوف وأوصى بإتمام الحج تجب البدنة لطواف الزيارة وجاز حجه وكذا عند محمد يجب في النعامة بدنة كما سبق ثم قوله في الحج باعتبار مفهومه المعتبر في الرواية احتراز عن العمرة حيث لا يجب البدنة بالجاء قبل أداء طواف العمرة ولا أداء طوافها بالأوصاف الثلاثة وهذا كله أحكام الدماء (أما شرائط جواز الدماء) غشمة عشر شرطاً (فالأول منها) أى من الشرائط (أن يكون الهدى ثنياً) وهو من الإبل ماطن في السادسة ومن البقر ماطن في الثالثة ومن النياه ما دخل في الثانية (لما فوقه) أى جائز بالأولى (أو جنساً من الضأن) وهو مائى عليه أكثر التنقل ما في المجموع وقيل الجذع ماله ستة أشهر وقيل سبعة وقيل ثمانية (وهذا كله إذا كان عظيماً) أى في الاستحسان وتفسيره أنه لو خلط بالثني أشبه على الناظر أنه منها وأما إذا كان صغير الجسم فلا يجوز له إلا أن يتم ستة كاملة وطعن في الثانية كما في المنز (والثاني أن يكون) أى الهدى (سالمًا من العيوب) أى المعتبرة في الأنحية فلا يجوز مقطوع الأذن كلها أو أكثرها ولا التي في أصل الخلفة لا أذن لها وقتل ابن جاعة عن أصحابنا أنه لا يجزئ التي خلقت لها أذن واحدة قال وهو مقتضى قول الشافعي وكذا لا يجوز مقطوعة الذنب والأنف والالية كلها أو أكثرها ولا التي يبس ضرعها الذاهية ضوء إحدى عينها ولا الجذع التي لا تخ لها ولا العرجاء التي يمنع عرجها من مشيها ولا المريضة التي لا تعاف ولا التي لا أمثال لها إلا إذا كانت تمتنع على الأصح ولا التي لا تستطيع أن ترضع فصيلها ولا الجلالة ويجوز التي شقت أذنهما طولاً أو من قبل وجهها وهي متبالية أو من خلفها أو كان على أذنهما وكذا الجرباء إذا كانت مميعة وكذا الحولاء وكذا الجباء التي لا ترون لها وكذا الخصى والمجنونة ويجوز الحامل مع الكراهة . هذا وقال ابن جاعة مذهب الأربعة أن تجزئ الشرقاء التي شقت أذنهما والخرقاء وهي التي خرقت أذنهما والخرقاء وهي المسحوتة الأذن من ك أو غيره (والثالث ذبحه في الحرم) بالاتفاق سواء وجب شكراً أو جبراً سوى الهدى الذي عطف في الطريق كما سيأتي بيانه (والرابع تأخيرها عن الجناية فلو ذبح ثم جنى لم يجزه) كما حقق في كفارة اليمين قبل الحنث خلافاً للشافعي (والخامس أن يكون من النهم) المذكورة من الشاة والبيير والبقرة فلا يجوز نحو الدجاجة خلافاً لما يتوهمه العامة (والسادس الذبح فلو تصدق به حياً لم يجز) نعم لو أعطاه وولطه بذبحه وأكله جاز (والسابع التصديق على قدير فلو أعطاه) أى المتصدق لحم هديه (لغنى لم يجز) بخلاف الفقير فإنه إذا أخذه ووجهه لغنى أو باع إياه جاز لما في حديث بريرة فلو تصدق أحد على قدير طعاماً أو دماً وأراد الفقير أن يعلم غيره ما أخذه سواء كان ذلك الفير هو المصلط أو ابنه أو غنياً آخر يجوز على سبيل التملك لتبدل الملك كتبدل المين ولا يجوز على سبيل الإباحة لعدم تبدل الملك لأنه يأكله على ملك الفقير فلا يجوز ثم الغنى من له مائتا درهم فاضلاً عن مسكنه وماله به منه وعن دينه وإن كان له أقل منه فهو فقير حل له أخذ الصدقة فلا يجوز إطعام الغنى تملكاً وإباحة وأما ابن السبيل المنقطع عن ماله وكذا ما كان له وعليه دين يطالب من جهة العباد يجوز إطعامه تملكاً وإباحة (والثامن عدم الاستهلاك فلو استهلكه بنفسه بعد الذبح بارت باعه ونحو ذلك) بأن وجهه لغنى أو أنقله أو ضمه (لم يجز وعليه قيمته) أى ضمان قيمته للفقراء فيصدق بها عليهم بأن كان مما يجب التصديق به خلاف ما إذا كان مما لا يجب عليه التصديق به فإنه لا يضمن شيئاً كما بينه بقوله (إلا في هدى القران والمنحة) أى التمتع (والتطوع فإنه لا يجب) أى على مستهلكه (فيها شيء) أى من الضمان لا بدلهوا لقيمت (ولو هلك) أى المذبح (بعد الذبح بغير اختياره بأن سرق سقط) أى الضمان (ولا شيء عليه) أى في التوعين السابقين إذا هلك قبل الذبح ولو بغير اختياره يلزمه غيره في التوعين ولا يجوز تصديق القيمة فيما وجب شكراً أو جبراً إذا هلك قبل الذبح ولو باع لحمه جاز بيعه في التوعين إلا فيما لا يجوز له أكله

(١) قوله وفيه نظر : أقول مراد الشيخ بقوله ولا تملك لها في الحج باعتبار جنائته يعنى أن الجناية التي تجب فيها البدنة في الحج هو ما ذكره الشيخ وبه يتدفع النظر المذكور قاله الشيخ حنيف الدين المرشدى اه حباب

ويجب التصديق به فعليه التصديق بضمنه في البائع قال ابن الهمام وليس له بيع شيء من لحوم الهدايا فإن باع شيئا أو أعطى الجزاء أجرة منه فعليه أن يتصدق بقيمته وقال الطرابلسي ولا يعطى أجرة الجزاء منها فإن أعطى صار الكل لحما إذا شرط إعطائه منه يبق شريكا له فيها فلا يجوز الكل لقصد اللحم وإن أعطاه من غير شرط قبل الذبح ضمنه وإن تصدق بشيء منها عليه من غير الأجرة جاز إن كان أهلا للتصدق عليه (والناسخ عدم اشتراك من يريده لغير القرية فيما يتصور الاشتراك كالبدنة) من الأبل والبقرة بخلاف الشاة ولو اجتمع على جماعة ما يوجب أنواعا من الصدقة إلا إذا كان على وجه القيمة وينوب كل مسكين قدر قيمة نصف صاع من حنطة أو صاع من غيرها (فلواشرك سبعة في بدنة) جاز عند الأئمة الأربعة بشرط قصد القرية من جميع السبعة (فإن كانوا) أى الشركاء السبعة (كلهم يريدون القرية) أى القرب في الجملة ولو كان اختلاف بينهم من جهة نوع القرية (جاز وإن كان أحدهم يريد اللحم) أى لنفسه أو لغيره (لم يسقط عن أحد منهم) أى ما يجب عليهم وكذلك أحد الشركاء ليس من أهل القرية كالكافر ثم اعلم أن لكل من وجب عليه دم من المناسك جاز أن يشارك ست نفر قد وجب الدماء عليهم وإن اختلف أجناسها من دم قران وتتمتع وإحصار وجزاء صيد ونحو ذلك واتحاد الجنس أفضل وإن اشترى جزورا أو بقرة لحمة مثلا ثم اشترك فيها ستة معه بعد ما أوجبه لنفسه خاصة لا يجوز لأنه لما أوجبه صار الكل واجبا عليه وليس له أن يبيع مما أوجبه هديا فإن فعل فعليه أن يتصدق بضمنه لكن إن نوى عند الشراء أن يشرك فيها ستة نفر أجزأته والأفضل أن يكون ابتداء الشراء منهم أو من أحدهم بأمر باقيهم وأى الشركاء نحرها في مكانه وزمانه أجزأ الكل ثم يقسم اللحم بالوزن فلو اقتصموا جزاء لم يجز إلا إذا كان مع شيء من الأكارع والجلد اعتبارا بالبيع على ما في شرح المجموع (والمأثر أن يكون الذبح) أى وقوعه (يوم النحر) المراد به جنسه (أو بعده) أى مضى يوم النحر (في هدى المتعة والقران) اعلم أنه لا يتخضع ذبح هدى بأيام النحر الأحدى المتعة والقران بالإجماع فلا يسقط ذوبح قبلها خلافا لما بعدهما وذهب القنوري إلى أن هدى التطوع يختص بأيام النحر أيضا والجمهور على خلافه وهو الصحيح فيجوز ذبحه قبل يوم النحر كما صرح به في الأصل إلا أن ذبحه في يوم النحر أفضل لإجماع وأما هدى الإحصار فلا يختص بأيام النحر عند أبي حنيفة خلافا لما على ما في عامة الكتب ووقع في الفتش أن أبا يوسف مع أبي حنيفة ولعله عنه روايتان (والحادى عشر النية) أى بأن يقصد به عن الكفارة وأن تكون النية مقارنة لفعل التكفير فإن لم تقارن الفصل أو تأخرت عنه لم يجز (والثاني عشر أن يتصدق به على من يجوز التصديق عليه) أى من الفقراء والمساكين ولو من مساكين غير الحرم إذا كانوا من المصارف (فلا يجوز) أى تصدقه (لوقصد به على أصله) أى من أبيه وجدته وأمه وجدته ولو علوا (أو فرعه) أى من ابنه وبنته وأولادها وإن سفلوا فلا يجوز إعطائهم تليكا وإباحة فلو أطعم أخاه أو أخته جاز إذا كانا فقيرين ولو أطعم ولده أو غنيا على ظن أنه أجنبي أو فقير ثم تبين حاله بخلاف ذلك جاز عند أبي حنيفة ومحمد وعن أبي يوسف لا يجوز (أو مملوك) أى من قن أو مدبر ونحوه إلا مكاتبه (أو هامشى) على الأصح وقيل يجوز في زماننا قال الطحاوى وبه تأخذ (أو زوجته) أى امرأة المتصدق (أو زوجها) أى زوج المتصدقة (ويجوز) أى تصدقه (على الذمي) أى إذا كان قديرا من جميع الكفارات عندهما وقال أبو يوسف لا يجوز إلا النذر والتطوع ودم المتعة (والمسلم أحب) وكل من هو أتق أفضل (ولا يجوز لحرق ولو مستأنا والثالث عشر أن يكون الذبح من المسلم أو الكتابي) والظاهر أنه يكون مقيدا بأن لا يكون مشركا لله يعيسى أو عزيرو وقد سمي الله خاصة (والرابع عشر التسمية) ولو كان الذابح شافى المذهب وتركه عدلا يجوز (والخامس عشر الملك) أى الملك السابق على الذابح فلو ذبح شاة لغيره فأجازاه أو ضمنه فلكه جاز (ولا يشترط في التصديق به) أى بلحمه (عبد المساكين) كما اشترى عند العامة من اعتبار عدد السبعة (فلو تصدق به على فقير واحد جاز) ولو بدفعة واحدة وهل يشترط عددا المساكين صورة في الأطعام تليكا وإباحة قال أصحابنا ليس بشرط حتى لو دفع طعام ستة مساكين وهو ثلاثة أصح إلى مسكين واحد في ستة أيام كل يوم نصف صاع أو غدي مسكينا واحدا وعشاه ستة أيام أجزأه

عندنا أما لو دفع طعام ستة مساكين إلى مسكين واحد في يوم دفعة واحدة أو دفعات فلا رواية فيه واختلف مشايخنا فقال بعضهم يجوز وقال غامتهم لا يجوز إلا عن واحد وعليه الفتوى (ولا قراء الحرم) أى ولا يشترط أن يعطى قراء الحرم (ولا الحرم) أى ولا أن يتصدق به في أرض الحرم (فلو تصدق به على غيرهم) أى غير قراء الحرم (أو أخرجه) أى لجه (من الحرم بعد الذبح) أى بعد ذبحه في الحرم (تصدق به) أى في خارج الحرم سواء على قراء الحرم أو غيرهم (جاز وقراء الحرم أفضل) أى مطلقا (إلا أن يكون غيرهم أوج) أى أكثر حاجة وأظهر فاقة منهم (ولا يجوز عن الم) أى بدلا عنه (أداء القيمة) أى صرف قيمته ولو جاز (إلا إذا أكل أو أنلف بما لا يجوز) أى له (الأكلا منه فقبله قيمته) أى حينئذ (يتصدق بها) أى على الفقراء ثم اعلم أن الأضحية واجبة على كل مسلم حر مقيم موسر ويستوى فيه المقيم بالأمصار والقرى والبوادي ^(١) فلا تجب على المسافرين ولا على الحاج إذا كان محرما ^(٢) وإن كان من أهل مكة كذا في الخزانة ^(٣) ولعل وجهه أنه يجب على الحاج دم قران أو منحة ويستحب لم دم أفراد فيسقط عنهم دم الأضحية تخفيفا عليهم كما سقط عنهم صلاة العيد إجماعا وكذا صلاة الجمعة بنى عند بعضهم قال السنجارى في منسكه ولا تجب الأضحية على المسافر والحاج لأن فيه إلحاق المشقة بالمشقة وتجب على أهل مكة لعدم المشقة فيهم ولعله أراد بأهل مكة من لم يبعث منهم ولا يمد أنه إذا أراد عمومهم فقد قال الحدادى ^(٤) وأما أهل مكة فتجب عليهم وإن كانوا حجوا كذا في الكرخي وذكر في الحجندى أنها لا تجب على الحاج إذا كان محرما وإن كان من أهل مكة وأهله سبحانه أعلم

(١) قوله ويستوى فيه المقيم بالأمصار والقرى والبوادي : لكن المقيم بالأمصار يؤخر الذبح إلى انقضاء صلاة العيد ولو ضحى قبل الصلاة لم يجر بخلاف سكان القرى والبوادي فلهم أن يضحوا بعد انشقاق الفجر من النحر وقال الشيخ الشرنبلالي في حاشية الدرر من الأضحية (تنبيه) قال في مبسوط السرخسي ليس على أهل منى يوم النحر صلاة العيد لأنهم في وقت صلاة العيد مشغولون بأداء المناسك فلا يلزمهم صلاة العيد ويجوز لهم التضحية بعد انشقاق الفجر كما يجوز لأهل القرى إياه وبه يظهر ما في كلام الشيخ إبراهيم يرى في حاشية الأشباه والنظائر من كتاب العيد والذبايح حيث قال وفي شرح الطحاوى الصغير ولو ضحى قبل الصلاة لم يجر وإن كان في موضع لا يجوز فيه صلاة العيد جاز أن يضحي بعد انشقاق الفجر من يوم الأضحية وإنما ينظر إلى موضع الأضحية لآل موضع المضحي إياه أقول يؤخذ من هذه أن منى لا يجوز فيها الأضحية إلا بعد الزوال لأنها موضع تهجز فيه صلاة العيد إلا أنها سقطت عن الحاج ولم يزد في ذلك قللا مع كثرة المراجعة ولا صلاة العيد بمكة لأنها ومن أدركناه من المشايخ لم فصلها بمكة وأه أعلم ما سلب في ذلك أنه أقاده الحجاب (٢) قوله ولا على الحاج إذا كان محرما : أقول لم يظهر وجه التقييد بقوله إذا كان محرما وهل يكون الحاج إلا كذلك أه حجاب (٣) قوله كذا في الخزانة : أنه وأهقه ظاهر ما في الأصل للإمام محمد رحمه الله ونسبه قال أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال الأضحية واجب على أهل الأمصار ما خلا الحاج أه وقال الأسيجاني في شرحه على مختصر الطحاوى والأضحية إنما تجب على البالغين العاقلين الأحرار المقيمين ولا تجب على المسافرين ولا على الحاج إذا كان محرما من أهل مكة أه حجاب (٤) قوله فقد قال الحدادى : يؤيده قول الإقناني في غاية البيان قال القنورى في شرح مختصر الكرخي قال في الأصل ولا تجب الأضحية على الحاج المسافر فأما أهل مكة فتجب عليهم وإن حجوا كذا ذكره في شرحه أه وفي حاشية الدرر للعلامة الشرنبلالي ما نصه وذكر في الأصل أنه لا تجب الأضحية على الحاج وأراد بالحاج المسافر وأما أهل مكة فتجب عليهم الأضحية وإن حجوا كذا في البدائع وقال في مبسوط السرخسي وفي الأصل قال هي واجبة على أهل الأمصار ما خلا الحاج وأراد بأهل الأمصار المقيمين وبالحاج المسافرين فأما أهل مكة فلهم الأضحية وإن حجوا أه قلت فاه في العمرة عن الحجندى أنه لا تجب على الحاج إذا كان محرما وإن كان من أهل مكة أه يحمل على إطلاق الأصل ويحمل كما

(نصل في أحكام الصدقة) وهي التي في الجناية النافضة وهي تارة مقدرة كما ستجىء مفيدة وأخرى مطلقة ولذا قال (حيث أطلق الصدقة فالمراد نصف صاع من بر أو صاع من غيره) كالتمر والشعير (إلا في جزاء اللبس) أى لابس مالا يجوز له لبسه وفي معناه التغطية (والطيب والحلق) أى للرأس وغيره من أعضاء البدن وفي معناه القص وسائر إزالة الشعر (والقلم) أى تقليم الأظفار فإنه حينئذ (إذا فعل شيئاً منها) أى من المحظورات المذكورة (كلا) أى على وجه كمال بأن لابس يوماً أو طيب عضواً كاملاً ونحو ذلك (بغير) أى بخلاف ما إذا كان يغير عنده فإنه يحتم فيه الهم (فالمراد فيه) أى في هذا النوع أى من الجناية بغير (من الصدقة ثلاثة أصوع من بر أو ستة أصوع من غيره) أى مع تخفيفه أيضاً بين الهدي وصيام ثلاثة أيام (وإلا) عطف على الاستثناء السابق (في قتل الجراد) أى وإن كثرت (والقمل) أى إذا لم يرد على عدد الثلاث (وسقوط شعرات) أى قليلة بسبب قطعه أو حلقه لا بمجرد السقوط (واللبس) أى إلا في اللبس إذا كان (أقل من ساعة فيها) أى في الصور المذكورة ونحوها (يطهر شيئاً) أى من الصدقة (ولو يسيراً) أى ولو كانت قليلة لحديث تمره خير من جرادة (وهذا الذى ذكره أحكام الصدقة) وأما شرائط جوازها فتسعة وكان حق أن يقول سابقاً فصل في أحكام الصدقة وشرائط جوازها ثم يقول وأما شرائط جوازها (فالأول التقدير) أى المقدار الكامل من أنواع المطعومات (وهو أن يكون نصف صاع من بر أو صاعاً من تمر أو شعير) اتفاقاً (أو زبيب) أى على الأصح لما فيه من خلاف سبق (فلا يجوز أقل منه) أى من التقدير المذكور من أحد النوعين (وإن زاد فهو تطوع) أى يثاب عليه (ويعتبر الصاع وزناً) أى من جهة وزنه (وهو) أى الصاع (أن يسع ثمانية أروطال) ومعرفة الرطل المتوقف عليه علم مقدار الصاع محله الكتب المبسوطة وقد بينه صدر الشريعة في شرح الوفاة وقد نحتته فوجدته نصف صاع قهرياً من الحب المصرى إذا لم يكن مغرباً قدر كيل مكى وربع من الكيل المتعارف في زماننا ومن القيمى النظيف مقدار كيل واحد منه ثم اعلم أن الطماوى قال الصاع ثمانية أروطال بما يستوى كيله ووزنه ومعناه أن الدس والماش والزبيب يستوى كيله ووزنه وما سوى هذه الأشياء يكون الوزن فيها أكثر من الكيل كالشعير فتارة يكون الكيل أكثر كالمطلع فتقدير المكيال بما لا يختلف كيله ووزنه فإذا كان المكيال يسع ثمانية أروطال من الدس والماش فهو الصاع الذى يكال به الشعير والتمر (الثاني الجنس) أى الجنس الخاص الشامل لأنواع المطعومات (وهو البر ودقيقه وسوقه والشعير ودقيقه وسوقه والتمر والزبيب فهذه أربعة أنواع لا خامس لها) أى من الأنواع (التي يجوز أدائها من حيث التقدير وأما غيرها من أنواع الحبوب) حكمه كما عدا المطعومات من الأمتعة (فلا يجوز) أى أدائها (إلا باعتبار القيمة كالأرز) بضمينتين تقشيد زى (والنرة) بتخفيف الزاء (والماش والدس والحبس) بضم تقشيد ميم مضمومة (وغير ذلك) من الحبوبيات المطعومات كالباقلا وغيره (وكذا الأقط) بفتح فسكر (لا يجوز إلا على وجه القيمة وكذا الخبز ولو من بر يعتبر فيه القيمة) أى قيمة نصف صاع منه فلا يجوز أى دفع عين الخبز (وزناً) أى مقدار وزن نصف صاع وهو الصحيح وقيل إذا أدى منون من خبز الحنطة يجوز (ولا يجوز أداء المنصوص عليه بعضه) بالجر على البدل مما قبله (عن بعض) أى بعض آخر من المنصوص عليه (سواء كان من جنسه) الأولى من نوعه فإن الجنس هو المنصوص عليه (أولاً) بأن يكون من نوعه الآخر (فلو أدى نصف صاع من حنطة جيدة عن صاع من حنطة وسط) أى فيها إذا كان الواجب عليه صاعاً وهذا مثال اختلاف قدر المتجانسين (أو نصف صاع) أى أداء (من تمر تبلغ قيمته نصف صاع من بر أو أكثر) بأن بلغ قيمته صاعاً مثلاً (لمجر) وهذا مثال اختلاف النوعين (وجوز ذلك) أى الاختلاف (في خلاف الجنس) أى المنصوص عليه بأنواعه إذا أعطى (باعتبار القيمة) أى لا باعتبار الوزن (فلو أدى ثلاثة أمثاله من النرة) أى ونحوها من الرز

حله على المسافر أه مافى الحاشية كذا فى الجواب لكن فى رد المحتار من كتاب الأضحية وحله فى الشربلية على المسافر وفيه نظر ظاهر اه

والدمس (تبلغ قيمتها من الحنطة جاز) لكن لا مطلقا بل إذا أراد أن يجعل الذرة بدلا عن الحنطة أما (إذا أراد أن يحمل الحنطة بدلا عن الذرة) بأن يعطى أقل من منوى الحنطة يبلغ قيمتها من الذرة ما يبلغ قيمة نصف صاع من الحنطة (فلا يجوز والأولى أن يراعى في الدقيق والسويق القدر والقيمة) أى احتياطا على ما صرح به صاحب الهداية (وهو) أى ومعتنا (أن يؤدى من دقيق البر نصف صاع تبلغ قيمته نصف صاع من بر) وعن أ. يوسف أداء نصف صاع من دقيق أولى من البر (يجوز أداء القيمة في السكك دراهم أو دنانير أو قلوفا أو عروضا أو ماشاء) أى من الأمتعة (والدقيق أولى من البر) وفيه ما تقدم وعن أبي بكر الأعمش تفضيل الحنطة (والدراهم أولى من الدقيق والبر) ففي الكافي أن أداء القيمة أفضل وعليه الفتوى لأنه أدفع لحاجة الفقير (وقيل المنصوص أولى) لأنه أبعد من الخلاف وهو المستحب وطريق الأكل (الثالث أن لا يعطى الفقير أقل من نصف صاع من بر) كما هو الأصح فيما نصوا عليه من صدقة التطر (فلو تصدق به) أى بالأقل منه (على فقيرين أو أكثر) بالأولى (لم يجز إلا أن يكون الواجب أقل منه) أى من نصف صاع من بر فإنه يجوز أن يدفع لفقير واحد فهو استثناء من الحكم السابق لا من الفرع اللاحق (ولو أعطاه) أى الفقير الواحد (أكثر منه) أى من نصف الصاع (فهو) أى الزائد منه (تطوع له) أى لا يحسب من صدقة الواجبة عليه (الرابع أهمية محل المصروف إليه الصدقة) أى المذكورة وغيرها (وهو أن لا يكون غنيا) أى شريفا (وهو من له مائة درهم) أو عثرون مقال ذهب أو نصاب آخر من النصب (فاخلا عن مسكنه) الذى يحتاج إلى سكنه هو أو من يكون في مؤنته (وكسوته وأثاثه) أى متاع بيته من فرش وأدوات من نحاس وغيره (وفرسه) أى المحتاج لركوبه (وخادمه) أى الذى لا يستغنى عنه (ولا يشترط فيه تحويل الحول ولا التمام) أى إمكانه لقلة زمانه (غلاف الزكاة) حيث يشترط فيه حولان الحول لا مكان النحر باعتبار اختلاف الفصول (ويجوز إطعام ابن السبيل) وكذا إعطاؤه والمراد به المسافر (المتقطع عن ماله) ويستوى فيه متقطع الزفارة والحجاج وغيرهم في جواز إعطائهم ولو اختلف الحكم في كثرة الثواب بالنسبة إلى بعضهم لاختلاف حالهم (ولا يملك) أى ولا يملك غنى لرجوع ماله إليه في ماله لأن العبد وما في يده لم يملكه (ولا طفله) أى الولد الصغير لفتى بخلاف ولده الكبير إذا كان فقيرا (ولا هاشيا ولا يملكه كولا مولاه) أى معتوقه وقيل يجوز دفعه إليهم في زمانا وبه أخذ الطحاوى (ولا حريبا ولو مستائما) أى من دخل دار الاسلام بأمن (ويجوز لأهل الذمة) على خلاف في بعض الكفارات كما تقدم (وأن لا يكون) أى الآخذ (أصل المكفر) أى أبا تصدق أو أمه أو أحدا من أجداده وجداته (ولا فرقه) من أبنائه وبناته وأولادهما (ولا زوجته ولا زوجها) وكان حق أن يقول ولا يملكه (ويجوز للأخ والأخت) وكذا سائر الأقارب ولو من ذى الرحم المحرم الذى يجب عليه فقمتهم كالم والعمة والحال والخالة (ولو أطمع) أى أحدا (على ظن أنه أهل للإطعام أو الإعطاء) بأن أعطى ولده على ظن أنه أجنبي أو غنيا على ظن أنه فقير (فظهر خلاه جاز) على الصحيح (إلا في يملكه) أى فيما إذا تبين أن الذى أعطاه يملكه فإنه لا يجوز (الخامس التأخير عن الجناية) فإن سبب الكفارة فعل المحظور فلو فعلها على الجناية لا يجوز كما لو قدم كفارة التبين على الحنث فإنه لا يجوز عتدا خلافا للشافعى ومن واقعه (السادس أن يكون الفقير ممن يستوفى الطعام) أى ممن يقدر على استيفاء أكلتين مشبعتين في الحلة (وهذا) الشرط (في طعام الإباحة خاصة) لأن التملك إذ يجوز تملك الصغير بشرطه (فلو كان فيهم) أى فيما بين الفقراء والمساكين (فقط) أى صغير يأكل ويشرب إلا أن أكله يسير لا يبلغ مبلغ بالغ كبير (لا يجوز ولو كان مراقبا جاز) لأن ما قرب الشئ يعطى حكمه ولأنه قد يأكل مالا يأكله بالغ (السابع وهو أيضا مختص بطعام الإباحة) وهو ظاهر من قوله (أن يطعمهم في وقتين) أى مختطفين (غدا وعشاء أو سحورا وعشاء أو) بأن يطعم في وقتين متتابعين بأن يكونا (غداين أو عشاءين) وكذا سحورين (والأول أولى) بناء على أن المتبادر من لفظ الإطعام هو الاستيفاء التام عن الطعام وقوله عليه وعلى آله الصلاة والسلام أغنهم عن السؤال (وإن أقصر) أى في إطعامهم (على وقت) واحد بأن غنم قط أو عشاء لا غير (لم يجز) أى ولو كانوا كثيرين (الثامن أن يكون الطعام) أى الحاضر (مشبعا)

بكر الباء أى قدر ما يمكن إشباعهم (فى الوقتين جميعاً) أى كل منهما بانفرادهما (ولو كان فيهم شعبان) اختلف المشايخ فيه (قيل لا يجوز) وإليه مال شمس الأئمة الحلواني وقيل يجوز والأول أصح (والمعتبر هو الشيع) على مافى الذخيرة ولو قدم طعاماً قليلاً (لا قدر الطعام) فلو قدم إليهم طعاماً قليلاً لا يبلغ قدر الواجب وشبعوا منه جاز (حتى لو قدم أربعة أرغفة أو ثلاثة بين يدي ستة مساكين) وشبعوا أجزاء وإن لم يبلغ ذلك صاعاً أو نصف صاع (ولا يشترط الإدام فى خبز البر) والمستحب أن يكون مأدوماً (واختلف فى غيره) أى فى غير البرقى المصنوع غير البر لا يجوز إلا بإدام وفى الهداية لا بد من الإدام فى خبز الشعير وفى البدائع سواء كان الطعام مأدوماً أو غير مأدوم حتى لو غداهم وعشاهم خبزاً بلا إدام أجزاء وكذلك لو أطعم خبز الشعير أو سويقاً أو تمرًا لأن ذلك قد يؤكل وحده انتهى كلامه (ولو جمع بين طعام التملك والإياحة) حقاً أن يقول بين التملك والإياحة أو بين الإعطاء والإطعام (بأن غداهم أو أعطاهم قيمة المشاء) وكذا إن عشاهم وأعطاهم قيمة الغندلاء والسحور (أو نصف النصوص) أى ربع صاع من بر أو نصف صاع من تمر (جاز) بخلاف (وكذلك إن أعطى كل مسكين نصف صاع من شعير أو تمر ومدأ من بر جاز) على ما ذكره فى الأصل وفى البقالى إذا غداه وأعطاه مداً فيه روايتان وإليه أعلم (التاسع النية المقارنة) بكسر الراء أى المتصلة (لفعل التكفير فإن لم تقارنه) أى الفعل بأن تقدمت عليه وتأخرت عنه (لم يجوز) وهذا آخر الشروط الوجودية (ولا يشترط عدد المساكين) أى فى الإطعام من جهة التملك والإياحة (صورة) أى بل يعتبر عدم معنى (فلو دفع طعام ستة مساكين) مثلاً وهو ثلاثة أصع (مثلاً) أى وكذا حكمه فى الأقل أو الأكثر (إلى مسكين واحد فى ستة أيام) أى مثلاً (كل يوم نصف صاع) من بر أو صاعاً من غيره (أو غدى مسكيناً واحداً وعشاه) أى واحداً. كلاهما (ستة أيام أجزاء) أى بلا خلاف عندنا (أما لو دفعه) أى طعام جمع من المساكين (إليه فى يوم واحد) أى إلى مسكين واحد (دفعه أو دفعات) أى فى يوم واحد (فلا يجوز إلا عن واحد) أى بدلاً عن طعام واحد وعن مسكين واحد عند عامة المشايخ وعليه الفتوى وقال بعضهم يجوز ولا رواية فيه عن أئمتنا وأما لو أطعمه طعاماً بإياحة فلا يجوز بلا خلاف

(فصل كل صدقة تجب فى الطواف) أى بعد أداء ركعتيه من أربعة أشواط (فهى لكل شوط نصف صاع) وبترك الثلاثة جميعها يجب دم وكذا بترك شوط من السعى صدقة كما يجب بترك كل أشراطه دم (أو فى الرى فلكل حصاة صدقة) وفى ترك كله دم (أو فى قم الاظفار) إذا كان أقل من خمس (فلكل ظفر) أى صدقة (أو فى الصيد) أى فى نقصائه أو فى صيد الحرم إذا لم يكن تبلغ قيمته هدياً (ونبات الحرم فعلى قدر القيمة) أى تجب الصدقة: ثم اعلم أنه إذا وجب الدم بشئ من اللباس والطيب والحلق والقلم حتى بأن لم يكن عن ضرر وكان جنباً به فلا فلا يجوز عنه غيره وإن وجب على التخير بأن صدر عنه شئ منها معذوراً فإن اختار الدم اختص بالحرم فلو ذبحه فى غير الحرم لا يجزئه عن الذبح لكن إن تصدق ببلعه ودفع إلى ستة مساكين كل مسكين قدر قيمة نصف صاع يجزئه على ما صرح به فى شرح الطحاوى

(فصل فى أحكام الصيام فى باب الاحرام) أى كفارته (وله شرائط) أى خمسة (الأول النية) أى نية الكفارة فلا يتأدى بدون النية (الثانى تبيت النية وهو أن ينوى) أى يقصد الصوم قبله (من الليل) أى بعضه من أوله أو آخره (فلو نواه نهاراً) بأن أصبح ولم ينوه من الليل ثم نهاراً ولو قيل الزوال أو نوى قبل غروب الشمس (لم يجز) أى لا يصح صومه عن الكفارة بالاجماع وهذا حكم ثابت فى جميع الكفارات كالتيمن وجزاء الصيد والقران واتقوا الحلق وغيرها (الثالث تعيين النية وهو أن ينوى الصوم عن الكفارة) أى الخصوصية (فلا يتأدى بمطلق النية ولا بنية الغنى ولا بنية واجب آخر) كالنذر وكفارة التيمن ونحوهما (الرابع أن ينوى الصوم والمضاف إليه بأن يقول صوم المتمة) أى مثلاً (أو جزءاً من الحلق) أى مثلاً (أو غيرها) أى من أنواع الكفارات (ولو لم يصفه) بأن اقتصر على نية الصوم من غير أن يضيفه أو أضافه إلى شئ آخر (لم يجز) أى فى جميع الكفارات لقوت شرط التعيين فهذا الشرط مندرج فيما قبله

فأحدهما مكرر مستغنى عنه (الخامس أن يصوم في غير الأيام المنية ورمضان) أما كون صومه في غير رمضان فالشرط ظاهر لأن صومه ينصرف حيثن إلى فرسه إلا في بعض الصور ففي الفصول الهادية إذا توى المريض أو المسافر في رمضان عن واجب آخر كان صومه عما توى عند أبي حنيفة وهكذا ذكر في الهداية وقال في الكافي عند أبي حنيفة إذا صام المسافر بنية واجب آخر يقع عنه وأما المريض فالصحيح أن صومه يقع عن رمضان وأما في الأيام المنى عنها فيجزم الصوم فيها لكن كونه شرطاً أن لا يقع صومه فيها فحل بحث لأنه ينقذ الصوم فيها لو نذر صوم يوم منها فإنه يجب أن لا يصوم فيها فلو صام صح قال المصنف في الكبير ومن أختار الصوم أو وجب عليه الصيام في أى جزء كان صام في أى موضع شاء وأى زمان شاء قال في البحر يوم النحر أو غيره قال وهذا مخالف لما قالوا إنه لا يجوز صوم هذه الأيام المنية مطلقاً قلت لا مخالفة ولا منافاة قلت كلامهم محمول على الحرمة مع الصحة ومافى البحر على الصحة مع الحرمة وكذا على هذا يحمل ما نقل عن الطحاوى في شرح الآثار ليس لأحد صومها في مدة ولا قرآن ولا حصار ولا غير ذلك من الكفارات ولا من التطوع وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ويحمد أيضاً انتهى وقوله ولا من التطوع صريح في المدعى إذ يصح صوم التطوع فيها بلا خلاف مع الحرمة إجماعاً ثم أغرب المصنف في تفريعه حيث قال قُتِبَ أنه لا يجوز صوم يوم النحر وأيام التشريق عن كفارة الصيد وغيره من كفارات الحج بقوله في البحر يوم النحر غير مأخوذ قلت لا يخفى أنه لا يلزم من عدم الجواز لكونه حراماً عدم صحته عنه لأنه ليس شرطاً وأما قول الكرماني ويصوم سبعة أيام بعد أيام النحر فقال السروجي هو سهو انتهى يعنى صوابه بعد أيام التشريق أقول يمكن دفعه بأنه قد يطلق أيام النحر تنظيلاً بحيث يشتمل أيام التشريق كمنكسه فراه أن يصوم السبعة بعد الأيام المنية لتلايق في الحرمة ولادالة فيه على أن كون الصيام في غيرهما من شروط الصحة (ولا يشترط في شيء منها) أى من الكفارة (التابع) أى تتابع الصيام فإن شاء فرقه وإن شاء تابعه وهو الأفضل بناء على استجواب المسارعة إلى الطاعة لكن يجب عندنا التابع في صوم كفارة العين لقراءة ابن مسعود رضي الله عنه بعد قوله تعالى لم ينجد لصيام ثلاثة أيام متتابعات خلافاً للشافعي رحمه الله حيث ما اعتبر القراءة الشاذة (ولا الحرم) أى كون صومه فيه فيجوز صومه في غيره حيث شاء وإن كان في الحرم أكل نظراً إلى مضاعفة الحسنة (ولا الإحرام) أى لا كون صومه في حال مباشرة الإحرام (إلا في صوم القران) أى وما بينهما من التمتع (الثلاثة) أى الأيام المتقدمة على السبعة من العشرة وكان حقه أن يقول إلا في صوم الثلاثة للقران والمتعة وتوضيحه أنه لا يجوز صومها قبل أشهر الحج ولا قبل إحرام الحج والعمرة في حق القارن ولا قبل إحرام العمرة في حق المتمتع (وصيام اللبس والطيب والحلق وقلم الأظفار ويقتدر ثلاثة ثلاثه) أى لكل من الأربعة ثلاث أيام بتقدير الشرع (وصيام جزاء الصيد على حسب الطعام) أى المستفاد من قيمة الصيد (مكان طعام كل مسكين يوم) وهذا في صيد الحل حيث يجوز فيه الصوم ولو بلا عذر ومن غير حيز وأما جزاء صيد الحرم وحلبه ونبتة فلا يجوز الصوم عنه سواء كان قادراً أو عاجزاً معذوراً أو لا وكذا لا يجوز للصوم مطلقاً وكذا لا يجوز للقارن والمتمتع الاعتدال من العجز عن الهدى ولا بارتكاب محذور ولو بمنزلة ما سبق من المحظورات الأربعة إذا صدرت بعد ذلك أما ما عداها فلا يجوز فيه الصيام أصلاً سواء كان قادراً على ما وجب عليه من إهم والصدقة أو كان عاجزاً عنه (ومن عجز عن الصوم لكبر) وكذا لمرض لا يرجى بركه (لا يجوز له الفدية من الصوم كالإذا وجبت عليه كفارة الأذى) أى كفارة دفعه بأن جلق رأسه بعد القتل ونحوه (فلا يجوز له الهدى) أى عيته أو ثمنه (ولا طعام ستة مساكين) مثل ما سبق قبله لكن يشترط عدم القدرة على كله (ولم يقتدر على الصوم) أى لكبر ونحوه (وأراد أن يطعم عن صيام ثلاثة أيام ثلاثة مساكين لم يجز إلا ستة مساكين) أى إلا إطعامهم كلاً لتبين الشارع وتغييره بين الأشياء الثلاثة من هدى أو طعام ستة مساكين يقتدر معلوم أو صيام ثلاثة أيام فلا يجوز معارضة النص بالقياس على الإطعام والصوم في باب الصيد ثم الظاهر أنه يجب عليه إطعام الثلاثة بحسب القدرة وإطعام الثلاثة الأخرى يكون عليه متأخراً إلى حالة الاستطاعة (وكذا المتنع) وفي معناه القارن (إذا لم يجد الهدى ولم يقتدر على الصوم) أى على صوم الثلاثة في وقته

أو كان قادراً وقد فاته أول يفتر على الصوم مطلقاً (لم يحز أن يطعم عن الصيام) أى مكانه على مافي البحر الواسع لأن الشارع أوجب الهدى عليه عند القدرة والصوم المين عند العجز فلا يجوز الدلول عنهما إلى غيرهما أصلاً.

(فصل اعلم أن الكفارات) أى ما يجب من الجزاء في الإحرام (كلها) أى جميعها (على أربعة أنواع) ووجهه الحصر لأنه (إما أن يجب الدم عينا) أى مينا حتماً (أو الصدقة عينا) أى من غير تخيير ولا ترتيب (أو على الترتيب) أى أوجب أحدهما على وفق الترتيب بين الشئتين المذكورين (الدم) أى عند القدرة (والصوم عند العجز عنه) أى عن الدم (أو على التخيير) أى أوجبا مع غيرهما وهو الصوم على التخيير الوارد عن الشرع (بين الدم والصوم والصدقة) كان حقه أن يقول بين الصوم والصدقة والدم موافقة على ترتيب الآية المشعرة بوجوب الأهون فالأهون رحمة على الأمة ثم هذه قواعد كلية وتفرع عليها مسائل جزئية فاذا عرفت هذه الأصول فابن عليها الفروع من التقول (لحيث وجب الدم عينا لا يجوز عنه) أى بدله (غیره من الصدقة والصوم والقيمة) أى لاقية الهدى ولا قيمة الصدقة وإنما يسقط الدم بالإفراقة في الحرم (وحيث وجبت الصدقة عينا يجوز عنها الدم) أى بالأولى لأنه الأعلى لأنه يشترط أن يتصدق بالدم على شرائط الإطعام بأن يعطى كل مسكين قيمة نصف صاع لأقل ولا أكثر ولا يسقط عنه بالإفراقة كما يسقط الدم بل إن ملك يجب ضمانه ويجوز ذبحه خارج الحرم (والقيمة) أى ويجوز عن الصدقة المفروضة من نصف صاع بر أوصاف غيره قيمتها (ولا يجوز عنها) أى بدل الصدقة (الصوم) أى وإن كان عاجزا عن أداء عين الصدقة وقيمتها (وحيث وجب أحد الشئتين على الترتيب الدم والصوم) يجوز فهما أنواع الإعراب الثلاثة (لا يجوز عنه الصدقة) أى بدلا عن الدم ولا عن الصوم (والقيمة) أى ولا قيمة الدم (وحيث وجب) أى أحد الأشياء الثلاثة (على التخيير بين الثلاثة يجوز عنه بدلا) أى عن الدم (الصدقة) أى المقدرة (والقيمة) أى وقيمة الدم على وجه الإطعام وكان حقه أن يقول والصوم أو يجوز له فيه الصوم أيضا لما قال في الكبير فاذا فعل أحدهما خرج عن المهلة ولا شيء عليه غيره ولو أدى الأشياء الثلاثة كلها عن كفارة واحدة لا يقع إلا واحد وهو ما كان أعلى قيمة ولو ترك الكل يعاقب على ترك واحد منها وهو ما كان أدنى قيمة لأن الفرض يسقط بالأدنى وحينما يجوز أداء القيمة بدلا عن غيرها فهو الأفضل عند المتأخرين وعليه الفتوى كما قاله في النخبة

(فصل ٥ ولا يجوز للتكفر) أى مكفر الجناية في ذبح الهدى (أن يأكل شيئا من الدماء) أى الواجبة عليه للجزاء (لإدمان القران والتمتع والتطوع) استثناء منقطع لأن دم القران واعتق وإن كان مما يجب عليه إلا أنه دم شكر ودم التطوع مما لا يجب عليه فالتمتع لكن دم القران والتمتع والتطوع له أن يأكل شيئا منه بل يستحب له أن يأكل بعضه كما في الأصحبة (ولا يجوز أداء أجرة الجزاء منه) أى من لحم الهدى وغيره (فإن أعطى) للجزاء شيئا منه (غرم قيمته) أى ضحنا بتصدفها في غير الهدايا (الثلاثة) من دم القران والتمتع والتطوع لكن هذا إذا لم يشترط أداء الأجرة منه وأعطى متبرعا أو أخذه الجزاء بنفسه من غير مقابلة أجرتة (ولو شرط الأجرة منه لم يحز في جميع الدماء الواجبة للجزاء وغيرها) (وكذا لا يجوز له أن يأكل من صدقته) وهى أعم من أن تكون دما أو غيره فإن أكل منها شيئا غرم قيمته (ولو أعطى الفقير الدم أو الصدقة ثم أراد الفقير) أى هو يبعثه (أن يطمعه منه) أى المتصدق من تصدقه (أو يطعمه غيره ممن لم يحل له الصدقة) أى مطلقا كالتمنى أو لم يحل له تلك الصدقة من أصل المتصدق وفرعه وعملوكه (فإن أطعمه) أى كلا منهم (تعليفا) ببيع أو مبة (جاز) أى إطعامه لإمام أو أكلمهم (وإن أطعمه) أى كلا منهم (إباحة) بطريق الإباحة (لم يحز) لأنه يكون رجوعا للتصدق إلى صدقته وأكل الغير المستحق على نسيل حرمة

(فصل في جنابة الملوكة) قنا أو غيره من مدبر أو مكاتب أو مأذون أو أم ولد (كل ما يملكه المملوك المحرم) أى ببيع أو عمة من أنواع المحظورات سواء كان إحرامه بإذن سيده أم لا فقيه تفصيل (فإن كان) فعله المحظور (ما يجوز فيه الصوم) أى في تكفيره أصالة أو بدلا (يجب عليه في الحال) أى قبل التمتع زوجيا متراخيا في الأداء

فيجوز له الصيام قبل المتى وبعده (وإن كان) أي قبل المحذور (بما لا يجوز) أي الصوم (فيه) أي في تكفيره (بل الدم عينا أو الصدقة عينا) أي محتا من غير تخيير ولا ترتيب (فعلية ذلك) أي فيجب عليه أن يفعله (إذا عتق) في المال لا في الحال لتعلق جزائه بالمال وهو لا يملكه في الحال (ولا يبدل) أي من كل الدم والصدقة عينا (بالصوم وإن أدى ذلك) الجزء المال (في حال الرق لا يجوز) قيل لأنه لا ملك له وفيه أن هذا يصلح أن يكون علتان للوجوب لأنني الجواز ولذا اختلف في جواز التبرع عنه كما بينه بقوله (وإن تبرع عنه مولا أو غيره لم يجز) علي مافي البدائع وغيره (وقيل يجوز) إذ جوز الكرماني ما إذا تبرع عنه مولا أو غيره ونقل عن الطحاوي أنه لا يجوز انتهى لكن بقي ما إذا استدان في ذمته لاسيا وهو مأذون في معاملته أو زمان مكاتبته لم أر من تعرض له مع أنه أولى بالجواز من التبرع عنه إذ لم يعرف في الشرع جواز التبرع للمالي عن أحد في حياته بعد ما استقر وجوبه في ذمته (أما دم الإحصار فيجوز إذا بثت عنه مولا) أي هدياً ليحل به كإساقى في محله ولعل وجهه أن منفعة إحلاله ترجع إلى مالكة (فصل في جنابة القارن ومن يمنه) كالمتنع الذي ساق المهدى وغيره بكساقى يانه (كل شيء) أي من المحظورات (يفعله القارن) أي الحقيق أو الحكمي (بما فيه جزء واحد على المفرد) أي بالحب أو العمرة (فصل القارن جزآن) أي أحدهما لإحرام حبه والآخر لإحرام عمرته أو جزآن لإسراى حبه وعمرته وهذه قاعدة كلية من قواعد مذهبتنا يبنى عليها فروع جزئية (إلا في مسائل) استثناء الأئمة الحنفية على خلاف في بعضها كما سنبينها (الاولى منها) إذا جاوز الميقات بفرض إحرام ثم قرن) أي أحرم بعمره وحية بعد المجاوزة من غير المأودة (فعله دم واحد) لأن محظوره هذا قيل تلبسه لإحرامهما مع أنه لا يجب على من وصل الميقات إلا أن يحرم بأحدهما وليس من شرط القارن أن يحرم بهما من الميقات بل الواجب عليه عند إرادة مجاوزة الميقات أن يحرم بهما أو بأحدهما بتخيير فيهما ولو نذر بهما فلا وجه لقول زفر إنه عليه دمان وأما لو جاوز الميقات فأحرم صحيح ثم دخل الحرم فأحرم بعمره يلزمه دمان بالاتفاق ولعل هذا هو مراد المصنف بقوله (إلا إن أحرم بالحج من الحل والبعرة من الحرم) أي في سنة واحدة (أو بهما من الحرم) أي بعد مجاوزة عن الميقات الاتفاق (فعله دمان) أي لمجاوزة الميقاتين^(١) بالنسبة إلى السكينة ولهذا لو أحرم من الميقات بعمره أو حية ثم أحرم بعد تجاوزه بحية أو عمره لا يجب عليه شيء أصلا لعدم محذور (الثانية) لو قطع شجر الحرم فعليه جزء واحد وفيه أنه لا مدخل له في الإحرام مطلقاً حتى يستثنى عما يجب على القارن جزآن فيما على المفرد جزء واحد (الثالث) لو نذر حية أو عمره ماشياً قرن وركب) أي في زمان لا يجوز له أن يركب (فعله دم واحد)^(٢) لأن أو التنويعية لا تقيد بمعنى الجمعية فضلاً عن المية (الرابعة) لو طاف الزيارة جنباً أو على غير وضوء) كان الأخصر والأظهر أن يقول أو محدثاً ولعل المراد بالوضوء الطهارة الحقيقية أو الحكيمية عند جواز التيمم بالشروط الشرعية (أو للعمرة كذلك) أي طاف لها جنباً أو محدثاً (فعله جزء واحد) إذ لا فرق بينه وبين المفرد فجنابة طواف الزيارة مختصة بالحج سواء يكون مفرداً أو قارناً وسواء خرج من إحرامه بالحل أو لا وجنابة طواف العمرة خاصة بالمفرد للعمرة كما يدل عليه أو التنويعية بخلاف ما إذا طاف القارن لعمرته جنباً أو محدثاً والزياره كذلك فإنه لا شك من تعدد الجزاء وهذا معنى قوله (وإن طاف لها كذلك فعليه جزآن) أي سواء كان مفرداً بكل منهما أو قارناً بهما (الخامسة) لو أقض قبل الإمام من مرة) أي من غير عذر ولم يتحقق الفروب (فعله دم واحد) لأنه من واجبات الحج خاصة ليس له تعلق

(١) قوله لمجاوزة الميقاتين : فيه أنه لا يصدق عليه أنه جاوز ميقات العمرة فإن المجاوزة إنما تتحقق إذا خرج إلى الحل لإحرام العمرة ولم يحرم من الحل حتى دخل الحرم ثم أحرم وإن أراد بالمجاوزة مجاوزته في ابتداء دخوله أرض الحرم فذلك غير موجب للدم وقال ابن الممام في تعليل الدمين فليس كلاهما للمجاوزة بل الأول لما والثاني ترك ميقات العمرة فإنه لما دخل مكة التحق بأهلها وميقاتهم في العمرة الحل اه داملأخون جان (٢) قوله فعليه دم واحد : أي للركوب كما في المنسك الكبير

ياحرام العمرة (السادة لو ترك الوقوف بمزدلفة) أى يغير عنذر (فعله دم واحد) لما مر (السابعة لو حلق قبل الذبح فعليه دم واحد) مع ما فيه من الخلاف في وجوب الترتيب والعلة ما تقدمت (الثامنة لو أخر الحلق عن أيام التحرف فعليه دم واحد) لما سبق (التاسعة لو أخر الذبح عنها فعليه دم واحد، العاشرة لو ترك الرمي) أى كله أو بعضه بما يجب عليه دم أو صدقة (فعله دم واحد) أو جزاء واحد (الحادية عشر لو ترك أحد السبعين) أى سعى العمرة أو الحج (فعله دم واحد) لتقصان حجه أو عمرته (الثانية عشر لو ترك طواف الصدر) يفتحان أى طواف الوداع (فعله دم واحد) لأنه متعلق بالحج الآفاقى دون المتمتع مطلقا، واعلم أنه قال في الكبير يمكن أن يدخل الرابع وما بعده في اختلاف المشايخ في القارن إذا جنى بعد الوقوف ويمكن أن لا يدخل في الاختلاف بل يبقى على الاتفاق لما علل بعضهم بأن هذه الأفعال لا تعلق لما بالعمرة بخلاف الصيد ونحوه انتهى وهذا هو الظاهر الذى لا يتصور خلافه كما لا يخفى ثم قال أما الرابع والخامس فظاهر وأما السادس أى الذى جعل في الصغير^(١) هو السابع فعلى تخرج شيخ الإسلام لا يكون جناية إلا على إحرام الحج وعن تخرج غيره يكون جنايته على الإحرامين قلت لا يظهر وجه تعدد جنايته باعتبار الحلق قبل الذبح إذا وقع بعد الصبح وأما إذا حلق قبل الصبح فلا شك أنه جناية في حقهما فعليه دمان ولا يتصور خلاف حيث قل محل التخيير باختلاف الوقتين وأما قول المصنف في الكبير ويمكن أن تكون جنايته على أحدهما أيضا غلطاً ظاهراً إذ لا يصح كون جنايته حيث عد على العمرة فقط دون الحج ثم قال وأما اختلاف المشايخ فيها إذا جنى بعد الوقوف فقال شيخ الإسلام خواهر زاده^(٢) ومن تبعه كصاحب النهاية والكفاية وقوام الدين الاتقان وغيرهم أنه يلزمه جزاء واحد ونسب ذلك صاحب النهاية إلى علمائنا حيث قال علماؤنا إذا قتل القارن صيداً بعد الوقوف قبل الحلق لزمه قيمة واحدة وذكر في الكافي اتفاق علمائنا على ذلك قلت لعل كلامهم محمول على ما قبل الحلق بعد وأنه وزمان جزاءه وكلام غيره على ما قبله حين يحرم عليه حلقه بلا خلاف ولا يبعد أن تحمل هذه المسئلة على صيد الحرم كما يشير إليه قوله لزمه قيمة واحدة لما سبق من أن من قتل صيد الحرم فعليه قيمته محرماً كان القاتل أو حلالاً فإن قوله محرماً متناول لما يكون محرماً بالنسكين أو بأحدهما وبهذا يندفع جميع ما أورده علماء الأنام على شيخ الإسلام على ما ذكره المصنف فقال واعترض شارح الكنز على صاحب النهاية فقال وهذا بعيد فإن القارن إذا جامع بعد الوقوف يجب عليه بدنة للصحوشة للعمرة وبعد الحلق قبل الطواف شاتان انتهى كلامه لكن لا يتم مراده إذ كلام النهاية صدر في مقام الفرق بين المستثنين فإنه حل قوله بعد الحلق على زمانه الذى يصح له حلقه لأنه إذا جامع بعد الوقوف ثم حلق قبل الصبح ثم طاف في وقته فلا شك أنه يجب عليه بدنة للصحوشة وعمرة للعمرة فوافق تحقيق ما قرأناه وتحقق ما حررناه هذا واتصر له ابن الهمام فقال إنما هو معنى ما في النهاية قول شيخ الإسلام ومن تبعه وأكثر عبارات الأصحاب مطلقة وهى الظاهرة والقرع المنقول يدل على ما قلنا قلب لا منافاة بين المطلق والمقيد والفرع المنقول بعد تقيد المطلق بالوجه المنقول هو المقبول قال المصنف ثم شيخ الإسلام قيد لزوم

(١) قوله الذى جعل في الصغير: أى وهو هذا المتن بالنسبة إلى الكبير وإن كان هذا المتن هو المتوسط اهـ (٢) قوله خواهر زاده: قال العلامة عبدالحى الكوثرى في الفوائد البية صفحة ٢٥٢ طبع الكازان (قائمة) المشهور بخواهر زاده عند الإطلاق اثنان محمد بن الحسين البخارى ومحمد بن محمود الكردرى وضبطه السمعاني بضم الحاء المعجمة وفتح الواو والهاء بينهما ألف وبعد الهاء راء ساكنة ثم زاءى معجمة وبعدها ألف ثم دال مهملة معناه ابن اخت عالم وكذا ذكره صاحب الجواهر المضيفة وقال الكوثرى في ترجمة محمد بن الحسين قد علمنا من هذا التصحيح أنهما لا يحسنان في الفارسية فإن في خواهر زاده وجهين (الأول) رسمى والألف ثابت والحاء مفتوحة (والثاني) لفظى والألف دليل الإمامة والواو على كلا الوجهين غير مفتوحة ولفظ زاده بالراء المعجمة والبدال المهمة مشتقة من زايد بن يعقوب التوليد اهـ

الدم الواحد بنير الجماع وقال في الجماع بعد الوقوف شاتان قلت يحمل هذا على جنيته قبل الحلق قبل وقت صحته ويؤثر قوله بعد الوقوف بأن يقال بعد زمان الوقوف وهو طلوع الصبح وبهذا يلتم الكلام ويتم النظام ثم وجه تخصيص الجماع بالشاتين لعظمة الجنابة لتوقف جوازه على طواف الزيارة وحاصله أنه يجب عليه شاة واحدة لجماعه قبل الحلق فاندفع بهذا ما اعترض على ابن الهمام بقوله فلا يخلو من أن يكون إحرام العمرة بعد الوقوف يوجب الجنابة عليهم^(١) شيئا أولا فإن أوجب لزم شمول الوجوب وإلا فشمول الدم انتهى ملخصا قلت التحقيق هو الفرق في مقام التدقيق بأن يقال إحرام العمرة بعد الوقوف يوجب الجنابة عليهم كما قبله إلى أن جواز حلقه وخروجه من الإحرامين فإذا جنى قبل الحلق بنير الجماع لزمه دم واحد وهو ارتكاب المحذور قبل التحلل وأما إذا كان جماعا فإنه يجب دم لما تقدم وآخر لأن تحلله هذا الوقوع محققا ومحذور آخر لم يؤثر للجماع بالاجتماع في خروجه من إحرام الحج بالنسبة إلى الركن وإلا فيلزم أن يصح وقوعه من غير ثبوت شرطه وهذا يرفع استبعاد صاحب العناية لقول شيخ الإسلام حيث قال في وجه العدول إحرام العمرة بعد الفراغ من أفعالها لم يبق إلا حق التحلل خاصة فكان قبل الوقوف وبعد سواها انتهى ولا يخفى أن الأمر لو كان سواء لما حكموا على القارن بتعدد الدم إذا جنى جنابة من المحظورات المتعلقة بنفس الإحرام وبعد فراغه من أفعال العمرة جميعها إلا الحلق وهذا وقد أجاب شيخ الإسلام ومن تبعه من الشراح الكرام عن اعتراضهم على الجماع بأنه ليس كثيره من المحظورات لأنه أعظمها حتى يفسد الحج بخلاف غيره فلا يقاس عليها انتهى كلامهم وما قدمناه تبين بحمل مرادهم والله ولي التوفيق قال المصنف رحمه الله (وما ذكرناه من لزوم الجزاءين على القارن أي الجماع بين إحرام العمرة والحج بنية واحدة أو بنيتين (هو حكم كل من جمع بين الإحرامين) أي سواء يكون على وجه السنة (كالتمتع الذي ساق الهدى أو لم يسقه ولكن لم يجل من العمرة حتى أحرم بالحج) أي وإن خالف الأفضل أو يكون على وجه الإساءة بأن يكون القارن من أهل مكة ومن في مناهم (وكذا كل من جمع بين الحجتين أو العمرتين) أي بنية واحدة أو بنيتين أو يادخل أحدهما على الأخرى ولم يرفض الثانية منهما (وعلى هذا لو أحرم بمائة حجة أو عمره ثم جنى قبل رفضها ففعله مائة جزاء) وسيأتي بيان الرفض وما يتعلق به في محله

(فصل في جنابة المكروه والمكروه) بكسر الراء في الأول وقصفا في الثاني وقدم المكروه لأن جنيته أعظم لتعلق الأثم به بخلاف المكروه وإن كان في الجزاء سواء (إذا أكره محرم محرما على قتل صيد) سواء يكون من صيد الحرم أو من غيره (فصل كل واحد منهما جزاء) أماني حق المباشر فظاهر وأما في حق الآخر فلأن هذه الكفارة تجب على المحرم بالدلالة فكذا هنا بلا فرق في الحالة وقوله (كامل) أي لانهض بأن ينصف الجزاء بينهما كما يقتضيه القياس العقلي (وإن أكره حلال محرما) أي على قتل صيد (فالجزاء على المحرم) أي قتل نسبة الفعل إليه حقيقة (ولا شيء على الحلال) أي سوى الاستغفار (ولو في صيد الحرم) لأن الحلال ولو لم يجل له صيد الحرم إلا أن إكراهه فعل مجازي فلا يترتب عليه إلا الإثم الأخرى لا الجزاء الذي يترتب على الاستحسان والإلحاق القياس لا شيء عليهما أما الأمر فلازه حلال وأما المأمور فلازه صار آلة المكروه بالإلجام التام فينعدم منه الفعل على وجه النظام كما في إكراه قتل أحد^(٢) من أهل الإسلام (وإن أكره محرم حلالا على صيد) فيه تفصيل (إن كان في صيد الحرم فقل المحرم جزاء كامل) أي لكمال جنيته (بحمله على مباشرة) وعلى الحلال نصفه لصدوره عنه بنير اختياره وكان القياس أن

(١) قوله يوجب الجنابة عليهم: لعله عليه كما في المنسك الكبير وقال فيمنحة الخائف عند قول البحر يوجب الجنابة عليه شيئا ماضيه أي على إحرام العمرة وقوله فإن أوجب الأظهر فإن أوجب أي الجنابة وقوله لزم شمول الوجوب أي في الجماع وغيره وقوله وإلا أي وإن لم توجد شيئا لزم شمول الدم أي عدم الوجوب في الجماع وغيره

(٢) قوله كما في إكراه قتل أحد إلخ: أي فإنه إنما يجب القصاص على المكروه بالكسر فقط لو مكلفا لأن القاتل كالآلة لا تنور وشرحه من باب الإكراه

لا يجب عليه شيء إلا أنهم أوجبوا بعض الكفارة لما ظهر عنه صدور تلك الحرمة (وإن كان) أي إكراه الحرم للحلال (في صيد الحلال فإجزاء على الحرم) لما تقدم من أن إكراهه من حيث الإثم والجناية فوق مرتبة كل من الإشارة والدلالة (وإن كانا) أي المكروه والمكروه (حلالين في صيد الحرم إن توعده بقتل كان الجزاء على الأمر) أي لتوعده بالأمر الملتزم (وإن توعده بحبس كانت الكفارة على الأمور القاتل خاصة) أي حيث باشر المخطور المحقق بناء على ما توفّر ضرر الحبس المطلق وقال الحاسمي في وجه الفرق بينهما إن هذا الجزاء في حكم ضمان المألو ولهذا لا يتأدى بالصوم ولا يجب بالدلالة ولا بتعدد الفاعلين فلو توعّد محرم على قتل الصيد فأبى حتى قتل كان مأجوراً وإن ترخص بالرخصة فله ذلك ويجب عليه الجزاء استحساناً ، بق صورة أخرى وهي أن المكروه والمكروه لو كانا محرمين وقد توعده بالحبس وجب الجزاء على الأمر كما يجب على المأمور لأن تأثير الإكراه بالحبس أكثر من تأثير الدلالة والإشارة ويجب الجزاء بهما قبل الإكراه بالحبس أولى واثقه سبحانه أعلم

(فصل في ارتكاب الحرم المحظور) بالنصب أي الممنوع فعله من الحرم حال كونه محرماً (على تيقض الإحرام) متعلق بالارتكاب كما يتبين من أصل الكتاب (اعلم أنه إذا نوى رفض الإحرام) أي قصد ترك الإحرام مباشرة المحظور على وفق ظنه (لم يجعل يصنع ما يصنعه الحلال من لبس الثياب) أي الممنوعة من الخيط ونحوه (والتطيل والحلق والجماع وقتل الصيد) وأمثال ذلك (فإنه لا يخرج بذلك من الإحرام) أي بالإجماع (وعليه) أي يجب (أن يعود كما كان محرماً) أي ولا يرتكب بعد ذلك محظوراً ما (ويجب دم واحد يلبيح ما ارتكب ولو فعل كل المحظورات) أي استحساناً عندنا وبه قال مالك إلا في الصيد فإنه لا يتدخل عنده وقال الشافعي وأحمد عليه لكل شيء فعله دم وعندنا أنه أسند ارتكاب المحظورات إلى قصد واحد وهو تعجيل الإحلال فيكفيه لذلك دم واحد سواء نوى الرفض قبل الوقوف أو بعده إلا أن إكراهه يفسد الجماع قبل الوقوف ومع هذا يجب عليه أن يعود كما كان حراماً لأنه بالإفساد لم يصير خارجاً منه قبل الأعمال فكذلك بنية الرفض والإحلال واثقه أعلم بالأحوال (وإنما يتعدّد الجزاء بتعدد الجنابات إذا لم ينو الرفض) أي في أول ارتكابه واستمر عليها ثم بنية الرفض (إنما اعتبر بمنزعه أنه يخرج منه) أي الإحرام (بهذا القصد) أي في ارتكابه الجنابة (لمجمله مسئلة عدم الخروج) أي بحكم هذه المسألة وما يرتب عليها (وأما من علم أنه لا يخرج منه بهذا القصد فإنها لا تعتبر منه) وكذا ينبغي أن لا تعتبر منه إذا كان شاكاً في المسئلة أو ناسياً لما واثقه سبحانه أعلم قال الكرماني ولو أصاب الحرم صيداً كثيرة ينوي بذلك رفض الإحرام متأولاً فعليه جزاء واحد وقال الشافعي لا يعتبر تأويله ويلزمه لكل محظور وكل صيد كفارة على حدة لأن الإحرام لا يرتفع بالتأويل الفاسد فوجوده وعدمه بمنزلة واحدة فتعدد الجنابات في الإحرام ولنا أن التأويل الفاسد معتبر في دفع الضمانات الدنيوية كالبغي إذا ألتف مال للمعادل أو أراق دمه لا يضمن لما ذكرنا وإذا ثبت هذا صار كأنه وجد من جهة واحدة بسبب واحد فلا يتعدّد الجزاء فصار كالوطء الواحد انتهى ولا يفتي أن حكم البغي فيما ذكره أنه إنما لا يجب عليه الضمان إذا اعتقد أنه على الحق أما إذا اعتقد أنه على الباطل يجب عليه ضمان ما ألتف فهذا مثله فيكون في حكمه

(باب الإحصار)

الحصر لغة الحبس عن السفر ونحوه كالإحصار وشرعاً كإتلاف (هو المنع عن الوقوف) أي بمرقة (والطواف) أي جميعهما (بعد الإحرام في الحج) يستوى فيه كإتلاف (الرفض) أي ولو نذراً (والنفل) أي ابتداءً فإنه يجب إتمامه بعد إكراهه أداء أو قضاؤه بعد إفساده إجماعاً لقوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله ، فالشافعي خالف أصله هنا من أن الشروع بالنفل غير ملازم لإتمامه ودليلنا نص هذه الآية خصوصاً ودلالة آية ولا تطولوا أعمالكم عموماً مع أن الآية السابقة تكني في باب المقايضة (وفي العمرة) أي والإحصار فيها هو المنع (عن الطواف) أي بعد الإحرام (بها) أي بها (لا غير) إذ ليس فيها ركن إلا الطواف بخلاف الحج فإن معظم أركانه الوقوف (فإن قدر) أي المحرم بالحج سواء كان قارناً أو مفرداً (على الطواف أو الوقوف فليس بمحصّر) في ظاهر الرواية لأنه إن منع عن الطواف

قط وقت ويؤخر الطواف ويبقى محرماً في حق النساء وإن منع عن الوقوف فقط يكون في معنى قامت الحج فيتمثل بعد فوت الوقوف عن إحرامه بأفوال العمرة ولادم عليه ولا عمرة في القضاء قيل وفي هذه المسئلة (١) خلاف بين الإمام وأبي يوسف حيث قال سأله عن المحرم يحصر في الحرم فقال لم يكن محصراً قلت ألم يحصر التي صلى الله عليه وسلم وأصحابه بالحديبية وهي من الحرم (٢) قال نعم لكن كانت حيث دار الحرب وأما الآن فهي دار الإسلام والمنع فيه عن جميع أفعال الحج نادر فلا يتحقق الإحصار وقال أبو يوسف أما عندى فالإحصار بالحرم يتحقق إذا غلب العدو على مكة حتى حال بينه وبين البيت يعنى أويته وبين الوقوف بعرفة وأقول ولا يبعد من غير العدو وأيضاً بأن حبسه حاكم عنهما وأما ما ذكره الطرابلسي من أنه إذا دخل مكة وأحصر لا يكون محصراً أى شرعاً فمحمول على ما ذكر في الأصل مطلقاً بخلاف ما ذكر محمد في التوارد مفصلاً بقوله وإن كان يمكنه الوقوف والطواف لم يكن محصراً والا فهو محصر وقد قالوا الصحيح أن هذا التفصيل المذكور قول الكل على ما ذكره الحماص وغيره ومحممه القدوري وصاحب الهداية والكافي والبدائع وغيرهم قال ابن المهام والذي يظهر من تعليل منع الإحصار (٣) في الحرم تخصيصه بالعدو وأما إن أحصر فيه بغيره فالظاهر تحققه على قول الكل وهذا غاية التحقيق وأقول التوفيق (ويتحقق) أى الإحصار عندنا (بكل حابس يحبس) أى مانع يمنه (وهو) أى الحابس (على وجهه) أى وجهها اثنا عشر وجهها (الأول العدو المسلم أو الكافر) أى مما سواه في هذا المنع ولو لم يكن كل واحد منهما سلطاناً خلافاً للشافعي فإن الإحصار عنده مختص بالكافر لأن قضية الحديبية كانت سبب نزول الآية لكن الثبوت بعموم اللفظ ومعناه المستفاد من اللغة لا بخصوص السبب كما قرر في محله (ولو أحصر العدو طريقاً) أى إلى مكة أو عرفة (ووجد) أى المحصر (طريقاً آخر) ينظر فيه (إن أضرب سلوكها) لطوله أو صعوبة طريقه ضرراً معتبراً (فهو محصر) أى شرعاً (ولاً) فلا) أى وإن لم يتضرر به فلا يكون محصراً في الشريعة وإن كان محصراً في اللغة (الثاني السبع) بفتح سين وضم موحدة وجوز سكنها وقبحها والمراد به السبع الصائل من الأسود والغر والفهد وفي معناه الكلاب المقنور إذا كان عاجزاً عن دفعه (الثالث الحبس) أى في السجن ونحوه من منع السلطان ولو نفيه بعد ما تلبس بإحرامه (الرابع الكسر) أى حدوث كسر العظم (والرج) أى المانع عن الذهاب (الحامس المرض الذي يزيد بالذهاب) أى بناء على غلبة الظن أو بإخبار طبيب حاذق متدين (السادس موت المحرم أو الزوج للراءة) أى في الطريق وزاد في نسخة إن كان على مسيرة سفر من مكة ولا بد من هذا القيد على القول الأصح وهذا حكم قد أحدهما بعد وجوده لحبس ونحوه في مدة سفر وكذا قبله كما قال (وعدهما ابتداء) أى في المحصر كما بينه بقوله (فلو أحرمت) أى بفرض أو نقل (وليس لها محرم ولا زوج فهي محصورة) شرعاً إذا كان بينها وبين مكة مسافة سفر (السابع هلاك النفقة) فإن سرفت نفقتها) وكذا إن ضاعت أو نهبت أو فقت (إن قدر على المشي فليس بمحصر ولا فحصر) على ما في التجنيس لكن هذه الشريطة (١) ليست في محلها بل موضعها الوجه الثامن وهو هلاك الزوجة هلاك النفقة إحصار على الإطلاق إلا إذا كان قريباً من عرفة أو مكة بحيث لا يحتاج إلى تلك المسافة إلى وجود النفقة وأما هلاك الزوجة فلا شك أنه

(١) قوله قيل وفي هذه المسئلة: قاله علي بن الجسدي كما في النائية وقبح القدير (٢) قوله وهي من الحرم: قال في فتح القدير فيه أن الحديبية من الحرم وهو خلاف ما ذكره البخاري أنها من الحل وما ذكره المصنف وغيره من مشايخنا أن بعضها من الحرم اهـ والحديبية بتخفيف الياء الثانية أقصع من تقيلها وهي بقر من مكة على طريق جعدة دون مرحلة اهـ أبو السعود على ملا مسكين (٣) قوله من تعليل منع الإحصار: أى تعليل الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى اهـ (٤) قوله لكن هذه الشريطة: يعنى قوله إن قدر على المشي ليست في محلها الخ قال الشارح المرشد بصدق اللهم إلا أن يكون مع إهلاكها ربما يعجز عن المشي لعدم ما يستأجر به واحتله أو تموت به فيؤول أمره إلى العجز فيعطى له حكمه حالاً اهـ كذا في الحجاب وقوله الشريطة صوابه الشريطة اهـ

يحتاج إلى قيد مقدم وكذا إلى قوله (وإن قدر عليه) أي على المشي (الحال) أي في الوقت الحاضر (إلا أنه يحتاج العجز) أي بناء على غلبة الظن كما صرح به أبو يوسف على في البدائع (في بعض الطريق) أي باعتبار الوقت المستعمل (بماز له التحلل) كما ذكر ابن سماعه عن محمد وإنا اعتبر قدرته على المشي هنا بخلاف ما قبل تلبس الإحرام حيث جعل الرحلة شرط الوجوب ولو كان قادرا على المشي لأن في الأول حربا ظاهرا بخلاف ما هنا لقرب المسافة غالبا ولا التزامه بإحرامه المأزوم له شرعا (التمس هلاك الرحلة) ولا تلازم بينه وبين ما قبله ولذا غاير المصنف بينهما بلفظه نعم إن كانت الهم زائدة كافية لرحلة أخرى توجد هناك فلا حصر وكذا إذا كانت الرحلة موجودة والثغرة مفقودة وهو قادر على المشي وعاجز بدون الثغرة ويتصور بينهما اتفاق قيمتها فإنه لا يحد محصرا (التامع العجز عن المشي) أي ابتداء من أول إحرامه وله قدرة على الثغرة على الرحلة فإنه محصر حيثئذ (المأثر الضلالة عن الطريق) أي طريق مكة أو عرفة (وقيل ليس هذا محصر لأنه إن وجد من يمشي الهدى على يديه فذلك الرجل يهديه إلى الطريق وإن لم يجد فلا يمكن التحلل) ففي ميسوط شمس الأئمة السرخسي أن من ضل الطريق عندنا محصر إلا أنه إن وجد من يمشي بالهدى على يديه فذلك الرجل يهديه إلى الطريق فلا حاجة إلى التحلل وإن لم يجد من يمشي الهدى على يديه فإنه لا يتحلل لسجده عن تبليغ الهدى محله قال في الفتح فهو كالمحصر الذي لم يقدر على الهدى قال وهذا إذا ضل في الحل وإن ضل في الحرم فعلى قول من أثبت الإحصار في الحرم إذا لم يجد أحدا من الناس له أن يذبح عنه إن كان معه هدى ويحل انتهى وأما ما ذكره في شرح الجامع الصغير لقاضيخان والذي ضل الطريق لا يكون محصرا بالإجماع لأنه إن لم يجد من يمشي الهدى على يديه لا يمكن التحلل وإن وجد لا يكون ضالا فقيه بحث لأن من لم يجد من يمشي الهدى على يديه فلا شك أن يكون محصرا إلا أنه لا يمكن التحلل فهو كالمحصر الذي لم يقدر على الهدى لجاز له أن يرجع إلى بلده ويتوقف تحمله على بحث هديه من مكانه وأيضا بمجرد تحقق ضلالة الطريق يحد محصرا ثم إن وجد بعده من يده زال إحصاره ولذا جزم السرخسي بقوله محصرا ثم استثنى وهذا تبين أنه لا معنى لقوله (١) وقيل لأن مضمونه متفق عليه فكان حقه أن يقول المأثر ضلالة الطريق إلا إذا وجد من يدل عليه هذا وفي الغاية أن الضلال من عدد الشهر ورؤية الهلال فليس محصرا بل هو قاتل الحج (الحادي عشر منع الزوج زوجته في الحج النفل) بخلاف الفرض بحجة الإسلام أو الواجب كالنذر ثم في معنى إحرام الحج النفل إحرامها بالعمرة (إن أحرمت بغير إذنه) بخلاف ما إذا أخذ لها ابتداء فإنه ليس له منها انتهاء (والمولى مملوك) أي وكذا منع المالك مملوكه ولو في الجملة كالمدبر والمستولدة (عبدا كان أو أمة) إن أحرمها بغير إذن سيدهما (فلو أحرمت أي المرأة (ينفل بغير إذن الزوج) ولها محرم فتعها زوجها فهي محصورة) تتبع حقه بها (وإن لم يكن لها زوج فإن كان لها محرم) أي وهو مسافر معها (فليست بمحصرة وإلا) أي وإن لم يكن لها محرم أيضا (فمحصرة) أي شرعا إذ لا يجوز لها السفر بدون محرم أو زوج إلا إذا كانت المسافة دون مدة السفر (وإن أحرمت بإذنه ولها محرم) أي كما تقدم (لا تكون محصورة) أي في الجملة (وإن منها الزوج) أي ولو على تقدير منه إياها مع أنه لا يجوز له منها بعد إذنه إياها لأن الزوج أسقط حقه بإذنها (ولا يجوز له أن يحلها) أي يفك إحرامها بمحظور يكافئها (بعد الإذن وإن لم يكن لها محرم) أي وقد أحرمت بإذن زوجها (وخرج الزوج معها) أي ثم امتنع من الذهاب بها (فكذلك) أي لا تكون محصورة (وإن لم يخرج) أي الزوج (معه) ابتداء (فهو محصورة) لأن خروجها حيثئذ معصية وكان القياس أن يكون امتناعه في حكم موته أو حبسه فتصير محصورة وهذا كله في نكاح النفل (وإن أحرمت بحجة الإسلام ولها محرم) أي يذهب معها (ومنها الزوج) أي سواء كان إحرامها بإذنه أم لا (لا تكون محصورة) إذ ليس للزوج منها عن الفريضة بد تحقيق الاستطاعة (وإن لم يكن لها محرم فإن خرج الزوج معها فليست بمحصرة) وهذا واضح (وإن

(١) قوله أنه لا معنى لقوله: أي قول المصنف اه

لم يخرج) أى الزوج معها (فهى محصورة) فإن الزوج لا يجبر على الخروج ولا يجوز أن يأذن لها زوجها بخروجها (كما لو أحرمت بحجة الإسلام ولا زوج ولا محرم ولا يجوز لها الخروج بنفسها) أى فى صورتين إذا كانت المسافة بعيدة (ولو أحرمت بالفرض) أى بلا إذن زوجها (قبل أشهر الحج) أى فينظر (إن كان أهل بلدها يخرجون قبل الأثر) أى عادة فى حصول وصولهم إلى مكة (فليس الزوج منها وإلا فله منها) أى إلى حين دخول أشهر الحج عليها أو وقت خروج أهل بلدها إذا كان تقدمها فى أزمنة كثيرة لقوله (وإن أحرمت قبل خروجهم) فيه تفصيل إن كان بأيام يسيرة أى بأن لم يصل إلى حد الكثرة المقابل للقة (لا يمتنعها) بل يحتمل المضرة اليسيرة لحصول الفوائد الكثيرة (وإلا فله ذلك) أى لئلا يتضرر هنالك وينبغى أن يكون تفصيل إحرامها قبل الأشهر كذلك لعدم الفرق بينهما (وإن أحرمت فى أشهر فليس له أن يحلها) أى ولو كان خروج أهل بلدها متأخرا عن إحرامها لأنها علمت بما هو أفضل فى حقها (وأما المملوك إذا أحرم فتمه المولى فهو محصر سواء أحرم بإذنه أو لا) هذا بخلاف لقهوم ماذكره فى الكبير حيث قال ولو أحرم العبد والأمة بنين إذن المولى فهو محصر (إلا أنه يكره له المنع بعد الإذن) أى إذا لم يحدث له ضرورة وإلا فلا كراهة إذ حجه لا يكون إلا نافعة والضرورات تبيح المحظورات (ولو أذن) أى المالك (لأتمه التزوجة فليس أزوجه منها ولا تحلها) ولعله يحول على ما إذا لم يؤث لها مكاناً ولا يتوجه عليه نفقة لأجلها (الثانى عشر المدة) أى عدة الطلاق إذا سبق حكم موت الزوج (فلو أملت بحجة الإسلام أو غيرها) أى فبالأولى (فطلقتها زوجها فوجب عليها المدة صارت محصورة وإن كان لها محرم) وذلك لأنها ممنوعة من الخروج عن بيتها ويجب عليها أن يكون فى محل طلاقها ميتها فإ وقوع فى بعض النسخ من زيادة قيد إذا كانت على مسيرة سفر من مكة ليس فى موقعه قائما وإن كانت بمكة وطلقها زوجها بعد إحرامها ليس لها أن تخرج إلى عرة إلا لأنها تتحل بأفضل العمرة متى شابت أن تتحل بها بعد تحقق فوت الوقوف بها (وكل من عرض له) أى من الرجال والنساء (أحد هذه الوجوه) أى الحائصة المانعة من إتمام إحرام الحج (بعد الإحرام) أى تحققه بالنية والتلبية (قبل الوقوف بمرقة فهو محصر) أى لفة وشرعاً (ولو وقف بمرقة) أى فى زمان الوقفة (ثم عرض له ما منع لا يكون محصراً) أى شرعاً ولو كان محصراً لغير عرفه (ففى محرم فى حق كل شيء) أى من المحظورات إن كان المانع فى يوم عرة أو ليلة المزدلفة أو بعد غريوم النحر بقيد يثبته بقوله (إن لم يحلق) أى بعد دخول وقت صحت (وإن حلق) أى جئت (فهو محرم فى حق النساء لا غير) أى من الطيب وغيره (إلى أن يطوف للزيارة) أى لأجل طوافها الذى هو ركن (فإن منع) أى عن بقية أفعال حجه بعد وقوفه (حتى مضت أيام النحر فعليه أربعة دماء) أى يجتمع (لترك الوقوف بمزدلفة) وفيه أن تركه بعذر ^(١) لا يوجب الدم نعم لو قدر المنع بعد إمكانه للوقوف (بها فعليه دم الرمي) وفيه أيضاً أنه من الواجبات التى يسقط الدم بتركها للعذر لاسيما وهو ممنوع فى آخر أيام التشريق فإنه يجب عليه أن يقضى ما فاته من الرمي سواء وقع المنع بعد خروجه من منى أو قبله إن منع من الرمي وهو بها فلا دم عليه لسقوطه بالعذر (وتأخير الطواف) أى عن أيام النحر (وتأخير الحلق) أى عن أيامه أيضاً على مقتضى قول أبى حنيفة وقد عرفت القاعدة الكلية أن ترك الواجب بعذر لا يوجب الدم وأغرب فى الكبير بقوله فإن منع حتى معنى أيام النحر والتشريق ثم خلى سبيله سقط عنه الوقوف بمزدلفة ورى الجمار وعليه دم ترك الوقوف بمزدلفة ودم ترك الرمي إلى آخر ما قاله فإنه مناضة فى مجارته ومعارضة فإنه إذا سقط عنه الوقوف والرمي فكيف يجب عليه دم لأجلهما (ودم خامس لو حلق فى الخل) أى بناء على القول بكونه واجبا أن يقع فى الحرم وفيه ما تقدم ثم اعلم أنه اختلف هل له أن يحلق فى الخل فى الحال أو يؤخر الحلق إلى ما بعد طواف الزيارة قبل ليس له أن يحلق فى غير الحرم لأن تأخيره عن الزمان أهون منه فى غير المكان وقيل له ذلك إذ ربما لو أخره ليحلق فى الحرم يمتد الإحصار فيحتاج إلى الحلق فى الخل فينبو الزمان والمكان وإلى

الأول أشار في الأصل وإلى الثاني وهو الجواز أشار في الجامع الصغير وألفه سبحانه أعلم (وسادس لو كان قارنا أو متمتعا لقوات الترتيب) أى عند من يقول به وقد عرفت أنه يسقط دمه بالعذر اتفاقا (وعليه أن يطوف للزيارة) أى ولو إلى آخر عمره لكونه ركنا ولأنه لا يخرج عن الإحرام في حق النساء بدونه (والصدر) أى إن خلى وهو بمكة إن كان آفاقا وإلا فلا (ويحقق الإحصار) أى بمنته عن الطواف والوقوف (في الحرم) أى جميعه المشتغل على بلد مكة ومسجده (كما في الحل) أى كما إذا أحصر عنهما في أرض الحل وهو ما عدا أرض الحرم سواء دخل في الميقات أم لا (ومن أفسد حجه بالجامع إذا أحصر فهو كالذى لم يفسده) أى في وجوب إتيان باقي الواجبات واجتناب سائر المحظورات (وعليه دم الفساد) أى جناية موجبة للإفساد (ودم المحصر) أى خلاصه عنه بالتحلل (والقضاء) أى عليه قضاء تلك الحجة من قابل

(فصل في بيع الهدى) أى طريق إرساله لأجل إحلاله (إذا أحصر المحرم بحجة أو عمره) وكذا إذا كان محرما بهما على ماسيأتى ياته (وأراد التحلل) أى الخروج من إحرامه بخلاف من أراد الاستمرار على حاله منتظرا زوال إحصاره (١) (يجب عليه أن يبعث الهدى) لقوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى (وهو) أى الهدى (شاة وما فوقها) أى في الكنية بأن يزيد على واحدة ماشاء أو في الكيفية بأن يذبح بقرة أو ينحر ناقة (وتجوز البدنة) أى من الإبل والبقرة (عن سبعة) أى سبعة أشخاص (أو يبعث ثمن الهدى ليشتري به) أى المبعوث أو غيره بشفته (الهدى) أى ما يصح أن يكون هديا وفيه إجماع إلى أنه لا يجوز أداء الصدقة بتلك القيمة (ويأمر أحدا بذلك) أى بإشترائه الهدى وهو مستدرك بما فهم عما سبق (فيذبح عنه) أى ويكفيه نيابة عنه (في الحرم) خلافا للشافعي حيث جوز ذبحه حيث أحصر ولو في الحل كما قرر في محله (ويجب أن يواذعه يوما معلوما) أى وقتا معيناً (يذبح فيه حتى يعلم وقت إحلاله) أى زمان خروجه من إحرامه وهذا في إحرامه للحج على ما عند الإمام من أنه يجوز ذبح هديه ولو قبل يوم النحر وإن كان ذبحه فيه أفضل لإجماع وأما عندهما حيث لا يجوز ذبحه قبل يوم النحر فلا حاجة إلى المواذعة لأنها عين يوم النحر وقاله نعم يمكن حمله على إطلاقة عند الكل باعتبار ما بعد أيام النحر فإنه لا بد من تعيين وقته أو في أيامه فيحتاج إلى تعيين زمانه وقد علم بذلك أنه لا يتوقف ذبحه في العمرة في الاتفاق فيحتاج إلى المواذعة فيها بلا خلاف (ثم إنه) أى المحصر (لا يلحق ببعث الهدى) أى بمجرد (ولا يوصله إلى الحرم حتى يذبح في الحرم) أى عنه وليه فيه (ولو ذبح في غير الحرم لم يتحل به من الإحرام) أى بل هو محرم على حاله كغيره فلا يخلق رأسه ولا يفضل شيئا من محظورات إحرامه حتى يكون اليوم وأذعه ويعلم بتحقيق ذبح هديه فيه وهذا مشكل جدا حيث لم يعتبروا غلبة ظنه وصرحوا بأنه لو ظن أن الهدى قد ذبح يوم المواذعة ففعل من محظورات الإحرام شيئا ثم تبين عدم الذبح فيه كان عليه موجب الجناية حتى لو حلق يجب عليه القدية وكذا لو ظن أنه ذبح في الحرم وقد ذبح في الحل فكأنه لم يذبح ولم يحل من إحرامه وعليه أن يبعث بآخر حتى يذبح في الحرم أما لو أذعه يوما فذبح قبله جاز استسناا بالاتفاق كذا ذكره والظاهر أنه يجوز أيضا في القياس فتأمل لينكشف عنك وجه الالتباس (وإذا ذبح في الحرم) أى في وقته المدين له أو قبله (حل) أى من إحرامه لحل له جميع محظوراتاه (ولو كان المحصر قارنا) أى بعمره وحجة (يبيع هديين) أى بخروجه من الإحرامين والأفضل أن يكونا معينين معينين (ولو لم يبين أيهما للحج وأيها للعمرة لم يضره) لأنه لا يشترط تعيين الثانية (ولو يبعث) أى التنازل (بهدي واحد ليتحل من الحج) أى من إحرامه (ويبقى في إحرام العمرة) أى محروما في حكمها (لم يتحل من واحد منهما) أى لعدم تصور انفكاك أحدهما فقيده دلالة على أنه إن أراد بذلك الهدى أن يتحل من العمرة فقط مع بعد

(١) قوله منتظرا زوال إحصاره: أى فإنه يجوز له ذلك فأفاد المصنف والشارح أن التحلل رخصة في حقه حتى

لا يعتد لإحرامه فيشقى عليه اه

هذه الإرادة شرعا وعادة فليس له اللهم إلا إذا كان محصرا من الطواف دون الوقوف فإنه يتصور ذلك منه لكن صرحوا بأن القارن إذا وقف بمرة قبل أن يأتي بأكثر طواف العمرة ارتفعت عمرته وبطل قرانه وسقط عنه دمه (ولو يمشي) أي القارن (من هديين فلم يوجد ذلك القدر) أي التثنى (بمكة إلا هدي واحد فذبح) أي ذلك الهدي وحده (لم يتحل عن الإحرامين) أي جميعهما (ولا عن أحدهما) أي لما تقدم بينهما وقد ذكر الحسن في منسكه هذا المسألة بعينها (ولو أحصر مفرد وبمش هديين يحل بذبح أولهما ويكون الثاني تقطوعا) بخلاف القارن والفرق ظاهر بينهما (ولو أحرم) أي شخص (بشيء واحد) أي بنفسك غير معين (لا ينوي حجة ولا عمرة) أي بقصد معين (ثم أحصر يحل هدي واحد وعليه عمرة) أي استحسانا وحجة وعمرة قياسا على ما ذكره (ولو بعينه) أي أحرم بشيء سماه وبينه (ثم نسيه وأحصر يحل هدي واحد وعليه حجة وعمرة) وكذلك إن لم يحصر ووصل مكة أو عرفة فعليه حجة وعمرة وعليه ما على القارن في جميع أحكامه (وإن أحرم بشيئين فأنحصر بمش هديين وعليه حجة وعمرتان) أي استحسانا وحجة وعمرة قضاء لفوت حجة وعمرة قضاء لعمرته وهذا بناء على حسن الظن به ومحل الحسن به حيث صرف إحرامهما للمنيان إلى القارن دون الحجتين أو العمرتين لكراهة الجمع بينهما ولما فيه من تفصيل أيضا بينه بقوله (وإن جمع بين الحجتين أو العمرتين فأحصر) أي فينظر (فإن كانت قبل السير إلى مكة يلزمه هديان) أي عند أبي حنيفة خلافا لأبي يوسف (أو بعده) أي بعد سيره إلى مكة (فهدي واحد) أي يلزمه أو فعليه وهذا بالاتفاق وعند محمد هدي واحد في الوجين سار أو لم يسر أملا لو أحصر وسار فوصل إلى مكة لم يبق محصرا على قول الإمام فإن لم يقدر على الأعمال صبر حتى يفوته الحج فيتحلل بأفعال العمرة كذا في الفتح وقال يجب أن يكون هذا في الإحصار بالمدى قال المصنف في الكبير ولا يخفى أنه إنما يتأتى على رواية منع الإحصار بالحرم مطلقا وهو خلاف الصحيح كما مر انتهى ويعني به أن الصحيح هو التفصيل المذكور فيما سبق مما يفيد أنه إن قدر على الطواف دون الوقوف فيأتي بأفعال العمرة أولا ثم ينتظر فإن فاتته الوقوف تحلل عن إحرام الحج بأفعال العمرة يقول ابن الممام نقلا عن الإمام فإن لم يقدر على الأعمال محمول على أعمال الحج كما لا يخفى وتقدم أن الجمهور على تسوية الإحصار بالمدى وغيره كما اختاروه في تفسير الآية المختصة بالمدى وفي قضية العمرة إذ العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب مع أن القول بعدم اعتبار الإحصار إذا وقع من المسلم أعم من أن يكون ظاهرا مجبسه أو عادلا باستحقاقه بوجوب حرجا عظيما في بقاء إحرامه وقد قال تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج ملة أبيكم إبراهيم وهي الملة الخفيفة السمحاء لأسما مع المساحة الخفيفة في عموم البلوى ولو كان وقوعه نادرا في القضاء (ولو طاف القارن وسعى لحجته وعمرته) أي بأن طاف طواف العمرة وسعى لها ثم طاف طواف القدوم وسعى لحجته (ثم أحصر قبل الوقوف بمرة) أي عن الوقوف والطواف جميعا (فإنه يمشي هدي واحد) أي ويحل به كما في نسخة (ويبقى حجة وعمرة لحجته ولا عمرة عليه لعمرته) أي لأنه أتى بكاملها في أول قضيته ولم يبق منها إلا حلول وقت حلته وصحته (ولا يحل بما طاف وسعى لحجته لأن ذلك) أي سعيه بعد طواف قدومه (إنما يجب) أي وقوعه (بعد القوات) أي بعد فوت حجه فيظل يفوته لأن الأصل في السعي أن يقع بعد طواف الزيارة قبل الوقوف^(١) وإنما يجوز تقديمه عند أمن القوات لدفع المضرة الناشئة عن كثرة الزاحمة (ولو أحصر عبد) أي مملوك (إن أحرم) بنذر إذن المولى (فالولي يمشي الهدي ندبا) أي إن شاء تخليص عبده من الإحرام الذي يكون خلافا له في الاستخدام وإنما قال ندبا لأن إحرامه إذا لم يكن عن أدته فيجوز له تحلله فيفقدان إحلاله يمشي هديه أفضل فتأمل (ولو بأذنه) أي ولو كان إحرامه بأمره (فقليل يمشي حيا) أي وجوبا كما صرح به في عزارة الأكل أنه يجب على المولى بمش الهدي ووجه ما ذكره القاضي

(١) قوله قبل الوقوف: يظهر للمأجزان الصواب حذف هاتين الكلمتين لأن طواف الزيارة لا يكون قبل الوقوف اه
ثم وجدت في نسخة صحيحة مخطوطة بعد الوقوف وهي لا غبار عليها اه

في شرح مختصر الطحاوي أن علي المولى أن يذبح عنه هدبا في الحرم فيحل لأن هذا المموجب ليلية ابتلى بها العبد
ياذن المولى فصار بمنزلة التثنية (وقيل بدبا) كان الأول أن يقول قبل يجب بته على المولى وقيل لا يل يجب على العبد
لما في تلوي قاضيان لو أحرم ياذن المولى ثم أحصر لا يجب دم الاحصر على المولى ويجب على العبد بعد التثنية
ولما في البدائع قولا عن القنوري في شرحه مختصر الكرخي ولو أحصر العبد بعد ما أحرم ياذن المولى لا يلزم المولى
إنفاذ هدي لأنه لو لم يلزمه لحق العبد ولا يجب للعبد على مولاه حتى فإن أخذه وجب عليه أن يبعث هدي لأنه
إذا أعتق صار بمن له عليه حق فصار كالحر إذا حج غيره فأحصر فإنه يجب على المحجوج عنه أن يبعث الهدى وكذا
ذكر الكرماني مثل القنوري وفي البحر الزاخر ولو أمر المولى عبده أن يحج عنه فأحصر لم يلزم المولى إنفاذ هدي
فإن أخذه لزم المولى أن يبعث هدي قال المصنف في الكبير فجعل المسألة في الأمر وجعلها صاحب البدائع وغيره في
الأذن قلت وعلى تقدير فرق بينهما فإذا كان الأمر غير موجب للبعث قبل الأولى أن لا يكون الإذن باعثا على بعث
المولى كما لا يخفى فحرم من قول الأكثر أن عدم الوجوب هو المعتبر بل ويتبين أن يحمل إطلاق نقل الأكل على
ما ذكره فيما إذا أعتق عبده في مقام الفصل وأما تحليل القاضي وهو الباجي المالكي فظاهره أنه مبنى على قاعدة
المالكية في أن المملوك يصبر ما كاتملك المالك فيكون أدائه عنه كذلك رأما القول بكونه ندبا فلم أر من صرح به
فيكون في حقه ناقلة (ولو أعتقه) أي المولى (بعد الإذن) أي إذنه بالإحرام (يجب على المولى بعث الهدى) كما سبق من المنقول
ولو لم يظهر باعتبار المعقول فإن المقيس عليه الذي ذكره بقوله كالحر ليس نظير العبد من كل وجه والقياس مع الفارق
ليس من النوع المقبول (ولو أحصر صبي أو مجنون) أي فتحت كل منهما (فلا شيء عليه) أي لادم ولا قضاء عليهما
قياسا على ما إذا فلا شيئا من المحظورات أو تركا عملا من الواجبات (ثم إنه إنما يجب على المحصر بعث الهدى إذا أراد
التحلل به) أي بسبب ذبح هديه (أما إذا صبر) على تحمل مشقة إحرامه (حتى يرتفع المانع) أي الباعث على حصره
وحسبه (فيتحلل بأفعال الحج) أي حقيقة أو حكما بأعمال فائت الحج إذا كان محرما بالحج (أو العمرة فلا يجب عليه
الهدى) أي إذا كان محرما بهما كما سبق إليه الإشارة (وإذا بعث) أي المحصر (الهدى) أوقمته إلى مكة (فليس عليه)
أي وجوبا (أن يقيم بمكانه) أي المحصور فيه (حتى يذبح) بل له أن يرجع إلى أهله أو حيث شاء أي وله أن يصبر في
مكانه لكن في صورتين يكون محرما إلى وقت تحقق ذبحه (وإن عجز المحصر عن الهدى بأن لم يجد هدي) أي عنه أصلا
(أو لا يجد ثمنه) أي ولا يكون عنده عنه (أو من يبعث يده بقي محرما حتى يجد فيتحلل به أو يذهب إلى مكة فيحل
بأفعال العمرة كالفات) أما أن استمر لا يقدر على وصول مكة ولا على الهدى بقي محرما أبدا لا يحمل بالصوم ولا بالصدقة
وليسا بدل عن هدي المحصر عند أبي حنيفة ومحمد وهذا هو المذهب المعروف وهو ظاهر قول أبي يوسف وبني عليه
قوله (ولا يجزئ عن الهدى بدل لا صوم ولا صدقة) وروى عن أبي يوسف في المحصر أنه إن لم يجد هدبا قوم الهدى
طعاما فيصدق به على كل مسكين نصف صاع وإن لم يكن عنده طعام صام لكل نصف صاع يوما فيتحلل به قال في
الأمال وهذا أحب إلى يعني لأن فيه خلاصا عما فيه الحرج العظيم قال في الكبير قلنا قياس يخالف النص في غير
المقيس فلا يقبل^(١) فإت لا نص في المسئلة عن الشارع لا من الكتاب ولا من السنة والمقيس عليه موجود في الشريعة وهو
كفارة صيد الحرم بطريق التخيير وكفارة الخلق بمنزلة على الترتيب فيقبل وكيف لا يقبل وهو اجتهد بعض المجتهدين
المطليين على قواعد أصول الدين كآبي يوسف وقد تبعه الشافعي أيضا مع جلالة في المرغيناني والتبعة عند الشافعي

(١) قوله قياس يخالف النص في غير المقيس فلا يقبل : هذا كلام المحقق في الفتح وعبارته قلنا قياس يخالف النص في عين
المقيس عليه وأراد بالنص قوله تعالى (ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله) وقد أقر المحقق العلامة ابن عابدين في رد
المحتار وقوله قلت لا نص الخ هذا قول العلامة القاري وقد أقره العلامة السندي في طوابع الانوار كما ذكره العلامة
الرافعي وكذا العلامة طاهر سنبل في ضياء الأبرار

يصوم عشرة أيام وهذا قول أبي يوسف آخر أقول ولعلهما قلنا على من لم يجد الهدى عن كان قارنا أو تمتعا كما
 نزل به القرآن أيضا والحاصل أن هذا وجه ما قيل يصوم عشرة أيام ثم يتحل ويصوم عشرة أيام من كان قارنا أو تمتعا كما
 يصوم ثلاثة أيام وكفارة صيد الحرم وجه ما قيل يصوم بإزاء كل نصف صاع يوما فلكل وجهة وطريقة غير خارجة
 عن قواعد الشريعة فكن متأديا في حق الأئمة ولا تأس المملوك بالصعلوك في غمة السلوك (ولا يفيد اشتراط الاحلال
 عند الإحرام شيئا) أي لا من سقوط الدم ولا من حصول التحلل بدونه والمعنى أن المحصر لم يحل إلا بالذبح في الحرم
 سواء اشترط عند إحرامه الإحلال بنذر ذبح عند الإحصار أم لا وهذا المسطور المذهب في كتب المذهب وذكر في
 الإيضاح قال أبو حنيفة الشرط يفيد سقوط الدم ولا يفيد التحلل ونقل الكرماني والسروجي عن محمد أنه إن كان قد
 اشترط الاحلال عند الإحرام إذا حصر جازله التحلل بنهر هدى (تنبيه) أي للعالم التنبيه (المرأة إذا أحرمت يصح
 نقل ولو ياذن الزوج أو المملوك ولو ياذن المولى لخلها فليهما الهدى) أي لأنهما صارا بمنزلة محصرين (ولكن
 لا يتوقف تحللها على ذبح الهدى) أي كما يوقف تحلل المحصر على ذبحه (بل يحل في الحال) أي المرأة والمملوك (إذا
 فعلا أدنى شيء من المحظورات كتقص ظفر بأمر الزوج أو المولى) أعلم أن الذي يتحل بنهر الهدى فكل محصر منع
 عن المضى في موجب الاحرام شرعا لحق العبد كالمراة العبد المنوعين بحق الزوج والمولى فإن أحرمت المرأة أو الأئمة
 أو العبد بنهر ياذن الزوج والمولى فلهما أن يحلها في الحال من غير ذبح الهدى التحلل وعلى المرأة أن تبع الهدى
 أو ثمنه إلى الحرم ليذبح عنها هدى الكفارة وعليها حجة وعمرة إن كان إحرامها بحجة وعمرة إن كان بعمره بخلاف
 مالومات زوجها أو محرما في الطريق فاتها لا تحلل إلا بالهدى ولعل الفرق بين المستثنين أن إحصار الثانية حقيق
 وإحصار الأولى حكى ثم على العبد هدى الإحصار بعد التق وحجة وعمرة كما سبق من تفصيل الاحرام ولو أحرم
 العبد ياذن المولى كرهه تحليه لوحله حل وعند أبي يوسف وزفر أنه ليس للمولى إذا أذن لعبد في الحج أن يحلله وهذا
 هو الظاهر وإن كان الصحيح جواب ظاهر الرواية كما في البدائع ولو أحرم العبد أو الأئمة ياذن المولى ثم باعها نفذ البيع
 وجاز للشتر أن يحلها بلا كراهة وليس له الرد باليب (١) عندنا ثلثة التلاثة وعند زفر ليس له ذلك وله الرد باليب وعلى
 هذا الخلاف إذا أحرمت الحرة يصح نقل ثم تزوجت فلزوج أن يحلها عندنا خلافا لفر كذا ذكره القاضي والخلاف
 في شرح الطحاوى وذكر القدورى الخلاف بين أبي يوسف وزفر قلت وهذا هو المعتبر (أما إذا أحرمت المرأة بحجة
 الاسلام) أي بنهر ياذن زوجها (ولا يحرم لها) جملة حالية وكذا قوله (ومتنها زوجها) أي لعدم وجود محرم لها على
 مقتضى مذهبنا (أومات زوجها أو محرما في الطريق) أو في مكانها (وهي محرمة) أي بائن إحرام كان (ولو يصح تطوع) أي
 مع أنها عليها حج فرض (فاتها لا تحلل إلا بالهدى في الحرم) أي لأنها في حكم المحصر (وإن حلها زوجها) أي بشئ من محظورات
 الاحرام (لا تحلل إلا بالهدى في حج الفرض) أي في حج يكون عليه فرضا بخلاف ما إذا أحرمت بنقل ولو بالاذن وليس عليها
 حجة الاسلام فإن لم يكن يحلها من ساعته ولا يتأخر تحليه إياها إلى ذبح الهدى وعليها الهدى وحجة وعمرة فتأمل في المقام ليطهر
 لك حقيقة المرام، ثم أعلم أن المسئلة خلافية في الكبر لو أحرمت بحجة الإسلام بنهر إذنه ولم تجد محرما ذكر في الأصل
 أن الزوج أن يحلها بنهر هدى وذكر الكرخي أنه لا يحلها إلا بالهدى وكذا في المبسر في الفرض لا تحلل إلا بالهدى
 وعن محمد إن أحرمت ياذن الزوج قبل أشهر الحج لله أن يحلها وإن أحرمت في أشهر الحج فليس له أن يحلها وإن كان
 في بلاد بعيدة يخرجون منها قبل أشهر الحج فأحرمت في وقت خروج أهل بلدها لم يكن له أن يحلها وإن أحرمت قبل
 ذلك بقدر متفاوت كان له أن يحلها إلا أن يكون إحرامها قبل ذلك بأيام يسيرة كذا في الحامى إلا أن حق العبارة

(١) قوله وليس له الرد باليب : هذه المسئلة مذكورة في الفتح والمنسك الكبير والبحر الرائق وكتب المحققين
 ابن عابدين على قوله في البحر وليس له الرد باليب مانعه لأنه يمكن إزالته بالتحلل اه أقول يفهم من هذا التعليل
 أن المراد باليب هنا هو الإحرام اه

أن يقول في صدر الجملة فإن أذن الزوج لها بحجة الإسلام مطلقاً فأحرمت قبل أشهر الحج إلى آخره فإنه إذا أذن لها أن تحرم قبلها فليس له تحليلها على ما لا يخفى، ثم الإذن قبل الإحرام ظاهر وأما بعده فخاصل أيضاً بقوله أصبت أو أحسنت أو وضعت فضلك أو أجزت أو أذنتك في السير إلى مكة ونحو ذلك ولا يبقى مجرد قوة إحرامها والسكوت عنها (فصل في التحلل) أى في آدابه (وإذا علم) أى المحصر (أنه) أى الشان (قد ذبح هديه) أى الذى بعته (بالحرم) أى في أرض الحرم (وإذا أن يتحلل) أى يخرج من إحرامه لعدم لزومه عليه (بفعل أدنى ما يحظره من الإحرام) أى يمنع من بقائه والأولى أن يقال أدنى ما يحرم بالإحرام من قصر شارب أو قلم ظفر أو تطيب عضو (لا يجب عليه التحلل) أى ولا التقصير خلفاً عنه (وإن فعله حسن) أى مستحسن وهو يحتمل أنه مندوب أو سنة أو مباح كما سيأتي بيانه (ولا يخرج من الإحرام بمجرد الذبح) أى ولو في الحرم (حتى يتحلل بفعل) أى من محظورات الإحرام ولو بنهر حلق فإن الحلق ليس بشرط عندهما على مافى البحر الزاخر وعند أبي يوسف عليه الحلق وإن لم يفعل فلا شيء عليه وهذا يقتضى أنه مسنون لا واجب فلا خلاف كذا في الطرابلسي وقال الحجازي وهذا يدل على أن الحلق مندوب إليه للمحصر وليس بواجب ولا مسنون عنده وأن المراد من قوله عليه استحساناً (١) لا غير لأن ترك الواجب يوجب الدم وترك السنة يوجب الإساءة ولم يذكر واحداً من الأمرين فعلى هذه الرواية لا يتحقق الخلاف في المسئلة بخلاف ما روى في التواتر عن أبي يوسف أنه واجب عليه لا يسهه تركه فإن ترك فعله دم وفى مختصر الطحاوى أن لا ييوسف ثلاث روايات في رواية يجب وفى رواية يستحب وفى رواية لا شيء عليه انتهى وفى شرح الآثار للطحاوى تكلم الناس في المحصر إذا نحر هديه هل يحلق رأسه أم لا فقال قوم ليس عليه أن يحلق ويمن قال بذلك أبو حنيفة ومحمد وقال آخرون بل يحلق فإن لم يحلق حل ولا شيء عليه ويمن قال ذلك أبو يوسف وقال آخرون يحلق ويجب ذلك عليه انتهى والتقصير على حكم الحلق (٢) كما لا يخفى ومال الطحاوى إلى هذا القول أقول ولعله لأنه مستفاد من ظاهر ماورد في الإحصار من الآية وما صدر عنه صلى الله تعالى عليه وسلم في الحديثية من التأكيد والمبالغة في أمر الحلق من غير الاكتفاء بالتقصير كما ينضج حكمه في علم الحديث والتفسير هذا وفى النخبة اختار قوام الدين شارح الهداية وجوب الهدى مطلقاً سواء كان في الحل أو الحرم، ثم اعلم أنه لا يجوز ذبح المحصر إلا في الحرم عندنا وكذا عند مالك فإذا ذبح فقد حل بمجرد الذبح ويتفرع عليه قوله (ولو ذبح) أى الهدى في أرض الحرم (فسرق) أى بعد ذبحه (لا شيء عليه) لأنه إنما يجب عليه الإراقة لا الاعطاء (وإن لم يسرق تصدق به) أى تمليكاً أو إباحة ولو في أرض الحل (٣) (ولو ذبح قبل الميعاد يوم) أى مثلاً (جاز) أى تحله به بخلاف ما إذا كان بعده ولو بساعة (ولو ظن) أى المحصر (أنه) أى الهدى (ذبح) في أرض الحرم (فتطهر خلافة) أى بأن لم يذبح أو ذبح في الحل أو بعد الميعاد والحال أنه ارتكب بعض المحظورات بناء على ظن أنه خرج من الأحرام بذلك الذبح (فصلى ما ارتكبه من المحظورات الجزاء) أى من أنواع الكفارات (وإن أكل من الهدى الوكيل) ولو يأذن الموكل (ضمن) قيمة ما أكل إن كان غنياً أى مالك نصاب (ويتصدق بها على الفقراء) أى عن المحصر (ولو ذبح المأمور) أى هدى المحصر (ثم زال إحصاره) أى إحصار الأمر (لجام) وكذا إذا لم يحرم (لم يضمن) المأمور شيئاً

(فصل في زوال الإحصار: إذا زال إحصار المحصر بالحج فهو) أى زواله (لا يتخلو عن أحد الوجوه احتمه) ووجه المحصر أنه (إما أن يزول) أى الإحصار قبل بعث الهدى أى وهو ظاهر ولا يتصور تعدده فهو الوجه الأول

(١) قوله استحساناً : عبارة المنسك الكبير استحباباً اه (٢) قوله والتقصير على حكم الحلق : أى قصر الشعر أى قصمه على حكم الحلق أى كأنه على حكمه أى مثل الحلق وهذه العبارة ليست في المنسك الكبير أى بها الشارح ليان حكم التقصير وإن كان وأصحها (٣) قوله ولو في أرض الحل : أى بعد أن يكون ذبحه في الحرم كما هو موضوع المسئلة حتى لو ذبح في الحل وتصدق به في الحرم لا يجوز ولا يسقط عنه أقاده في المنسك الكبير

(أو بعده) يعني وهو لا يخلو أن يكون كما قال (في وقت يقدر على إدراك الحج والهدى) أي معا وهو الوجه الثاني (أو) في وقت لا يقدر على إدراكهما جميعا وهو الوجه الثالث (أو يقدر على إدراك الهدى دون الحج) وهو الرابع (أو بالعكس) بأن يقدر على إدراك الحج دون الهدى وهو الخامس فإذا عرفت ذلك (ففي الوجه الأول وهو أن يزول) أي الإحصار (قبل البعث) أي بعث الهدى (والثاني) أي في وجهه أيضا (وهو أن يزول في وقت يقدر على إدراكهما يلزمه) أي في الوجه ^(١) (التوجه) أي يجب عليه المضى بالاتفاق (ولا يجوز له التحلل) أي حينئذ (ويضل يديه ما يشاء) أي من يصح أو مئة أو صدقة ونحو ذلك (وفي بقية الوجوه) أي من الوجوه الخمسة وهي الوجوه الثلاثة (لا يلزمه التوجه ويعجز له أن يحل بالهدى) أما في لا يقدر على إدراكهما جميعا فلا يلزم المضى لعدم تاقدهما وجاز له التحلل اتفاقا وأما في لا يقدر على إدراك الهدى دون الحج فكذلك لا يلزمه المضى اتفاقا على ما في الروايات المشهورة في المذهب إلا ما جاز في رواية خزاعة الأكل حيث قال قلو بعث بالهدى ثم قدر أن يدركه قبل أن يحل بمسه أن يقيم ويحل بالهدى إلا إذا لم يقدر على إدراكه فإنه بظاهره قد يتبادر منه أن ضميره راجع إلى الهدى كما توهم ^(٢) المصنف على ما يفهم من كلامه في الكبير ولكن الصواب أن مرجعه إلى الحج وإلا فيلزم تناقض بين كلاميه حيث يصير التقدير ثم قدر أن يدركه إلا إذا لم يقدر على أن يدركه فأدرك (إلا في الوجه الأخير) وهو أن يقدر على إدراك الحج دون الهدى (الأفضل له التوجه) الصواب أن يقال جاز له التحلل ولا يلزمه المضى استحسانا (وفي رواية يجب) أي يلزمه المضى ولا يجوز له التحلل قياسا وهو قول زفر ورواية الحسن عن أبي حنيفة وهو الأفضل اتفاقا ثم قوله (وهو) أي الوجه الأخير (أن يدرك الحج دون الهدى) بيان للمعنى المتقدم وقد تقدم ثم هذا الوجه إنما يتصور على مذهب أبي حنيفة لأنهم الإحصار عنه لا يتوقف بأيام التحرر بل يجوز قبلها فيصور إدراك الحج دون الهدى وبه قال الشافعي وأحمد في رواية وأما على مذهب أبي يوسف ومحمد فلا يتصور ^(٣) هذا الوجه في المحصر لأن دم الإحصار عندهما يتوقف بأيام التحرر فمن يدرك الحج يدرك الهدى وأما المحصر بالعمرة فيصور في حقه بالاتفاق لعدم توقفه بأيام التحرر من غير خلاف (وإن زال إحصار القارن لكن لا يدرك الحج ولا الهدى ولا يلزمه التوجه) أي إلى مكة لعدم القائمه بتدرك أحدهما (بل إن شاحل بالهدى) أي صبر حتى يحل بذي الحج الهدى (وإن شاء توجه) أي إلى مكة (ليتحلل بأفعال العمرة) ولا شك أن هذا هو الأفضل (وله) أي لقارن المحصر (في هذا) أي في ضمن هذا الحكم المذكور من التخيير المعلوم (قائمه) أي عظيمة (هي أنه لا يلزمه عمرة في القضاء) لكن فيه إشكال حيث ورد هنا اعتراض وسؤال وبأنه إذا كان المحصر قارنا فينبغي أن يجب عليه إتيان العمرة التي وجبت عليه بالشروع في القارن حيث قدر عليها وأجيب بأنه لا يقدر على أدائها بالوجه الذي التزمه وهو كونه على ما يقرب عليه الحج إذ يفوت الحج فأت بذلك كذا في الجبازي والفتح (وأما المحصر) أي

(١) قوله يلزمه أي في الوجه : حقه في الوجهين الأول والثاني ثم رأيت هكذا في نسخة صحيحة مخطوطة فالحققة اه
(٢) قوله كما توهم المصنف الخ : عبارة الكبير والثالث أن يقدر على إدراك الهدى دون الحج فلا يلزمه المضى اتفاقا كذا في المشاهير وفي خزاعة الأكل لو بعث بالهدى ثم قدر أن يدركه اه وهذا مخالف إلا أن يرجع الضمير إلى الحج انتهت بحجروها واثقه سبحانه وتعالى أعلم اه تعليق الشيخ عبدالحق (٣) قوله وأما على مذهب أبي يوسف ومحمد فلا يتصور : كذا ذكره صاحب الهداية والنسفي في الكافي وشارح الكنز وغيرهم وضور في الجوهره ذلك على قولها أيضا وذلك بالإحصار في عمرة فإنه لو أحصر بها وأمرم بذبح الهدى عند طلوع فجر التحرر ثم زال الإحصار قيل الفجر أمكنه إدراك الحج دون الهدى لأن الذبح يخص بمن فصلت عليه أنه أدرك الحج دون الهدى فقد تصورت المسئلة على قولها أيضا وإن خصا الذبح بيوم التحرر وتعبه في البحر الرائق بأن الإحصار بعمرة ليس بإحصار لما يأتي فلو قال أحصر بمكان قريب من عمرة لاستقام اه كذا في الجبازي لكن قال العلامة ابن عابدين في حاشية البحر دفعه في النهر بأن منشأ اعتراضه التحريف لأن النسخة لو أحصر بعمرة بالنور ولا فكيف يصح أن يكون بحيث يدرك الحج اه

المحصر (إن زال إحصاره قبل بيعت الهدى أو بعده في وقت يقدر على إدراكه) أى إدراك الهدى فى الصورتين (يلزمه التوجه) أى إجماعاً (وإن لم يقدر على إدراك الهدى) أى بعد بيعته (لم يلزمه التوجه) أى بالاتفاق بين الإمام وصاحبه (ولا يتصور فى حقه) أى المحصر المحصر (علم إدراك العمرة) لأن وقتها جميع العمر من غير تعيين شهر وتقيد يوم بخلاف الحج فإنه مختص بزمان مخصوص، ثم اعلم أنه إذا زال إحصاره بعد فوات الحج ولم يبعث الهدى صار حكمه حكم الفائت فقد ذكر عن ابن جماعة في منسكه أن عند الحنفية إذا صابر الإحرام متوقفاً زال المحصر ففاته الحج والمحصر دائم تحلل بعمره ولا يكون محصراً ويجب عليه القضاء ولا يحتاج إلى إحرام جديد للعمره عند أبي حنيفة ومحمد بل يؤدى بها إحرام الحج وعند أبي يوسف يحتاج إلى إحرام جديد للعمره ولو لم يتطل لا يبيح في العام القابل بذلك الإحرام وتعبه المصنف في الكبير بأن قوله عند أبي يوسف يحتاج إلى إحرام جديد وهم لأن عنده ينقلب لإحرامه إحرام عمره من غير تجديد كما سيأتى بيانه في باب الفوات انتهى وسيجيء برهانه إن شاء الله تعالى لكن قول ابن جماعة والمحصر دائم تحلل بعمره ولا يكون محصراً ظاهر التناقض ولعل مراده أن حصره عن الوقوف مستمر ولا يكون محصراً عن الطواف قائل ثلاث قطع في محل الخلاف

(فصل) في بعض فروع الإحصار (إن بيعت) أى المحصر بمحبة أو عمره (المهدي) ثم زال إحصاره وحدث إحصار آخر) أى من المحصر الأول والآخر (فان علم) أى المحصر (أنه يدرك الهدى) أى حياً (ونوى به إحصاره الثاني) أى بعد تصور إدراكه جاز وحل به أى إن سمحت شروطه (وإن لم ينو لم يحجز) أصلاً (ولو بيعت هدنيا لجزأ صيد وقلد بدنة وأوجها تطوعاً ثم أحصر) أى الأمر ونوى الأول فنوى (أن يكون) أى الهدى فى الصورتين (لاحصاره جاز وعليه إقامة غيره مقامه) أى لجزأ صيده وإيجاب تطوعه خلافاً لأبي يوسف

(فصل في قضاء ما أحرم به إذا حل المحصر) أى من إحرامه مطلقاً (بالذبح) أى بذبح الهدى فى الحرم فى قضاء ما أحرم به تفصيل بيته بقوله (فإن كان إحرامه) أى الذى حل به منه (للحج) أى قتل (فعليه قضاء حجة وعمره) فيه أنه لا يصح إطلافة بل يحتاج إلى تقيد^(١) مفيد على ما ذكر محمد فى الأصل عن أبي حنيفة حيث قال فإن بيعت وقت الحج عند زوال الإحصار وأراد أن يبيح فى عامه ذلك أحرم وحج وليس عليه نية القضاء ولا عمره عليه وذكر ابن أبي مليك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة وعليه دم إن قصد الإحرام الأول وإن تحولت السنة فعليه قضاء حجة وعمره ولا تسقط عنه تلك الحجة إلا بنية القضاء وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أن عليه قضاء حجة وعمره فى الوجوهين جميعاً وعليه نية القضاء فلهما وهو قول زفر ثم اعلم أنه إذا أحصر فى حجة القرض وخل منها يلزمه القضاء عند الأربعة كما فى التطوع عندنا وأحد فى رواية (وإن كان) أى المحصر (قارناً فعليه قضاء حجة وعمرتين ويحجز) أى عند إرادة القضاء (إن شاء يقضى بقران) أى بأن يجمع بين حجة وعمره ثم يأتى بعمره (أو أفراد) أى بكل من الثلاثة وهذا إذا لم يقضى فى سنة الإحصار أما إذا زال الإحصار بعد التحلل بالذبح والوقت يسع تجديد الإحرام والأداء قائماً عليه عمره القرآن على ما هو فى رواية الأصل كذا ذكره ابن الممام (وإن كان) أى المحصر (معتبراً فعليه عمره لا غير) وقضاؤها فى أى وقت شاء لأنه لا يس لها وقت معين (وتجب نية القضاء) أى فيها إذا كان الإحصار بمحبة اتفاقاً (إذا قضاء) أى ما أحرم به (بعد تحول السنة فى النفل) أى فى إحرام غير القرض (أما إن قضاء فى عامه ذلك أركان حجة) أى الذى أحصر به وتحلل عنه بذبح هديه (حجة الإسلام) أى أول فرضه (فلا يحتاج إلى نية القضاء وإن تحولت السنة) أى بأن ينزى حجة الإسلام من قابل قضاء لأنها باقية فى خدمته ما لم يؤدها ولم يخرج وقتها ليصير قضاء لأن العمر كله وقت أدائها كذا ذكره ابن الممام وأشار إليه قاضيان (وكذلك وجوب العمره مع الحج فيها إذا قضى بعد تحول السنة وإن قضاء فى عامه لا يجب عليه عمره) وأيضاً إنما

(١) قوله بل يحتاج إلى تقيد: أقول سيصرح المصنف بذلك التقيد عن قريب اهـ جاب

تجب العمرة مع الحج فيما إذا أحصر بالحج إذا حل بالذبح أما إذا حل بأفعال العمرة فلا عمرة عليه في القضاء لأنه صار كالقائت (فإذا زال إحصائه) أي المحرم بالحج (بعد التحلل) أي بالهدى (وأرد أن يحج من عامه ذلك الوقت يسع تجديد الإحرام) أي والأداء (فإن أحرم بحج فليس عليه نية القضاء ولا عمرة عليه وكذا المرأة إذا حلها زوجها) أي بعد ما أحرمت بحجة النافلة (ثم أذن لها) أي بالإحرام (فأحرمت وحجت في عامها ذلك) وكذا إذا تحولت الستة فأحرمت على ما ذكره القاضي في شرح مختصر الطحاوي (ولو لم يحل المحصر بالذبح حتى فاته الحج فتحلل بأفعال العمرة فلا عمرة عليه في القضاء) يعني أيضا كافي نسخة (ويستوي في وجوب القضاء المحصر بالحج الفرض والنفل والمظنون والمفسد والحاج عن الغير^(١) والحرة والبدن إلا أنه) أي وجوب القضاء (على البدن) أي ومن في معناه (يتأخر وجوب أداء القضاء إلى ما بعد العتق) واعلم أنه إذا أحرم على ظن أن عليه الحج ثم ظهر عدمه فأحصر فلا قضاء عليه كما صرح به الزدودي وصاحب كشف الأسرار لكن ذكر السروجي في النافذة شرح الهداية أن الظان في الحج يلزمه المضي فيه والقضاء لو أفقده واختلفوا في القضاء لو أحصر ثم تحلل فيه لا يلزمه القضاء لأنه صح خروجه من الإحرام والأصح لزوم القضاء لأن الإحرام في الأصل لازم التحلل لدفع الحرج والمخافة فيا دون ذلك تبقى صفة الزوم معتبرة

(باب القنات)

هو يفتح القاء مصدر كالقنات على ما في القاموس (قائت الحج هو الذي أحرم به ثم فاته الوقوف بمرقة ولم يدرك شيئاً منه) أي من زمن الوقوف ومكانه (ولو ساعة لطيفة) أي لغوية لعارفة (ولو أدرك ساعة من وقته) أي مع مكانه (نهاراً) أي بعد زوال عرفة (أولياً) أي ليلة المزدلفة إلى طلوع فجرها (قد تم حجه) لقوله عليه الصلاة والسلام من أدرك عرفة قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج ورواه الطبراني بسند حسن عن ابن عباس فكان الأول للصف أن يقول قد أدرك حجه لأنه لا يتم لإبركته الثاني وهو طواف الزيارة أجمعاً لأن يحاول ويؤول بأن مراده بالتمام تصويره واحتماله وبأن قوله (وأن القنات والقنات) عطف تفسير لما قبله ولنا قال الشيخ عمر التنسي رحمه الله في تفسيره قد تم حجه أي أمن القنات فاته لم يبق عليه ركن إلا الطواف بالبيت وذلك لا يفوت أي لأن جميع العمر وقته والا فقد يتحقق القنات بالموت وقد يقال لا يفوت به أيضاً إذا جوزوا تداركه يدة هذا وقد وقع في عبارتهم ثم حجه أيضاً فتحتمل ولنا قال ابن الهمام لاشك أنه ليس التمام باعتبار عدم بقاء شيء عليه فهو باعتبار أمن الفساد والقنات (ثم إذا فاته الوقوف بمنذر) وهو ظاهر أنه لا حرج عليه (أوبغير عنذر) أي مع أنه أثم (سقط عنه أفعال الحج) أي بقيتها (وعليه أن يتحلل بأفعال العمرة صورة^(٢)) عند أبي حنيفة ومحمد كما يأتي بيانه (فيطوف ويسعى ثم يعلق أو يقرص إن كان) أي القنات (مفرداً) أي بالحج (وعليه قضاء الحج من قابل) أي عام آت (ولا عمرة عليه ولا دم) أي بخلاف المحصر وقال الحسن بن زياد عليه السلام وأشار في شرح الكز إلى استحباب الدم للقنات عندنا (ولا طواف للصدر) أي عليه اتفاقاً (وإن كان) أي القنات (قارناً) أي فينظر (فاته إن كان قد طاف

(١) قوله والحاج عن الغير: في فتح مسالك الزمن في شرح مناسك الكز للشيخ عبدالرحمن بن عيسى العمري الملقب بمكة المكرمة والحاج عن الغير إذا أحصر لزمته حجة وعمرة عن نفسه كذا في الحاروي ولو أحصر في حجة القضاء بعد الأحرام بها كان عليه حجتان وعمرتان وكذا كلما أحصر، ذكره في المتن أنه يجوز وهو ممكن في المناسك الكبير أنه تعليق الشيخ عبدالحق (٢) قوله وعليه أن يتحلل بأفعال العمرة صورة: لأن إحرامه بعد ما انعقد صحيحاً لا سيلاً إلى الخروج منه إلا بأداء الحج والعمرة كن أحرم منهما فهما لما تقدم عليه الخروج بأفعال الحج تعين الخروج بأفعال العمرة وفي المحيط العمرة من الحج تنزل منزلة التطوع من المكتوبة وإن فاته المكتوبة بأن خرج وقت الجمعة فاته يتحلل من تحريمه المكتوبة بالطوع فكذا هنا قاله الشيخ عبد الله العفيف اه باب

لعمرته قبل القنوت فهو كما لم يرد) أى لأنه بأدوم كتبها خرج من عهدتها (وإن لم يصف لها) أى قبل القنوت (فانه يطوف أولاً لعمرته ويسعى لها ثم يطوف طوافاً آخر لقنوت الحج ويسعى له ويحلق وقد سقط عنه دم القران) أى لأنه دم شكر مرتب على توفيق الجمع بين العبادتين (وعليه قضاء حجة لا غير) أى لفراغ ذمته من إحرام عمرته (وإن كان) أى الفات (متمتاً بطل تتمه) أى لأن شرط وجود حجه في سنة عمرته (وسقط عنه دم) لما سبق وجهه (وإن سافه) أى الهدى (معه يفعل به ماشاء) أى إن كان الهدى لتمتة بخلاف ما إذا كان هدبه قطعاً كما لا يخفى (وعليه قضاء حجة فقط) أى لقراغه عن عمرته بالكلية إن لم يسق وفي الجملة إن ساق (ويقطع القارون) أى الفات (التلية إذا أخذ في الطواف الذي يتحل به) لأنه لما فات وقت قطع تليته بأول روى الحصة صار كأن طوافه هذا قام مقام بقية أفعال حجه ولا يقطع عند طواف عمرته لأنه في حكم أثناء أفعال حجه وكان حقه التقدم إلا أنه أخر لضرورة القنوت، ثم اعلم أن أصحابنا اختلفوا فيما يتحل به فائت الحج أنه يلزمه ذلك لإحرام الحج أو بإحرام العمرة فقال أبو حنيفة ومحمد هو بإحرام الحج وقال أبو يوسف بإحرام العمرة ويقلب لإحرامه عمرة وقال لا يقلب والمؤدى ليس أفعال العمرة حقيقة بل مثل أفعال العمرة تؤدى بإحرام الحجة وهذا معنى قول المصنف صورة مما سبق فتدبر والدليل على صحة ما ذكرناه قوله (ولو جامع الفات قبل طواف) أى الذى يتحل به مع السعى بعده (فليس عليه قضاء العمرة التي يتحل بها) أى أنها فاته هذا دليل على أن المؤدى ليس أفعال العمرة حقيقة قوله (لأنها ليست بعمره) ليس على ظاهره بل معناه أن أفعالها ليست بأفعال العمرة حقيقة بل صورة كما بينه بقوله (إنما هي مثل أفعالها) ومن الدليل أيضاً على صحة قولنا إن فائت الحج لو كان من أهل مكة يتحل بالطواف كما يتحل أهل الأفاق ولا يلزمه الخروج إلى الحل ولو اقلب لإحرامه إحرام عمرة وصار معتبراً لزمه الخروج إلى الحل كذا ذكره وفيه بحث (١) ظاهر على ما لا يخفى ثم ثمة الخلاف (٢) تظهر فيما إذا فاته الحج فأهل بحجة أخرى حل بأفعال العمرة من الأولى ويرفض الأخرى عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف يعضى في الأخرى لأنه محرم بالعمره أضاف إليها حجة وعند محمد لا يصح لإحرامه بالتاني (ولو أهل الفات بحجة أخرى قبل الفراغ من الأولى فإن كان بنوى به) كان الآخر والأظهر أن يقال فإن نوى به (قضاء الفات فهي هي) أى بينها وتفسيرها قوله (ولا يلزمه بهذا الإحلال شيء) أى سوى التي هو فيها فيتحل بالطواف والسعى كما لو لم يهل به (ونيته) أى بالتانية (لنو) أى لا اعتبار لها (وعليه قضاء الأولى لا غير) أى لكون الثانية لقراً (وإن نوى به) أى بإحلاله (حجة أخرى برفضها) أى الحجة (ويحل بأفعال العمرة) لما تقدم مع ما فيه من الخلاف (وعليه قضاء حجتين وعمرة ودم) أى عند أبي حنيفة خلافاً لما تقدم عنهما (ولو أهل) أى الفات بحجة (بعمره ورفضها) وهذا بالاتفاق لأنه جمع بين العمرتين لإحراماً على قول أبي يوسف وعلا على قولها (وعليه قضاؤها والدم والحج) أى قضاؤها أيضاً بالاتفاق (ومن أهل بحجتين ثم فاته الوقوف تحلل بعمره واحدة) أى لا بعمرتين كما هو ظاهر القياس (وعليه مامر) أى من قضاؤها والدم والحج (ولو أن الفات لم يتحل) أى بأفعال العمرة (وبنى محرماً إلى قابل لحج بذلك الإحرام لم يصح حجه (٣) ومن أهل بحجة لجامع) أى قبل الوقوف كما يدل عليه قوله (ثم فاته الحج) أى الوقوف كما في نسخة (فليعدم لجامع ويحل بأفعال العمرة ولو

(١) قوله وفيه بحث: كأن وجهه والله أعلم لأنه قد ينتفر في الحالة المذكورة لأن إقلاها عمرة أمر ضروري في حال بقاء الإحرام لا ابتداءه وقد ينتفر في حال البقاء ما لا ينتفر في الابتداء كذا في الحجاب (٢) قوله ثم ثمة الخلاف: قال الشيخ عبد الله المنقب وله ثمة أخرى وهي سقوط العمرة التي عليه في عمره بهذه العمرة عند أبي يوسف خلافاً لما أفتاه الحجاب ومكناً في المنك الكبر اه تعليق الشيخ عبد الحق (٣) قوله لم يصح حجه: لأن موجب إحرام حجه تغير شرعاً بالقنوت فلا يرتب عليه غير موجه فلا يتمكن أبو يوسف في الاستدلال بهذا على صيرورته إحرام عمرة اه فتح أفتاه داملاً اخون جان

(حج) أى القائم من قابل (قضاء) أى لحجته (فأفسده) أى بالجماع (لم يكن عليه إلا قضاء حجة واحدة) أى كن أفسد صومه بالجماع ثم قضاء وأفسده فإنه لا يجب عليه إلا قضاء يوم واحد وليس عليه كفارة أخرى لأفساد يوم القضاء كما لا يخفى (ولو قدم محرم بحجة لظاف للقدوم وسعى ثم فاته الحج) أى بفوت الوقوف (فعلية أن يحل بأفعال العمرة) أى من طواف فرض لها وسعى آخر بعدها (ولا يكتفيه طواف التحية الأول) بالرغم تمت للبضاف (ولا السعى) أى ولا يكتفيه السعى المتقدم (في التحلل) أى في الخروج عن إحرام حجته حتى لو كان قارناً والمسئلة بحالها لا يجب قضاء عمرته التى قربها لأنه قد أذاها (ولو أرت قارناً لم يطف لعمرته ففاته الحج وجامع) الأول أن يقول لجامع يعنى وهو لم يطف بعد لعمرته القرآن ولا لعمرته التى يتحلل بها (فعلية أن يضى في السريرتين وعليه دمان للجماع وقضاء عمرته القرآن) أى لأنه أفسدها ولا يجب عليه قضاء التى يتحلل بها (وفاته الحج لا يكون محصراً) أى للاحقة ولا حكا (ولا يحل يمك الهدى) أى بل عليه أن يحل بأفعال العمرة (والعمرة لا تقوت) أى بالإجماع لأنها غير مؤقتة

(فصل الأسباب الموجبة لقضاء الحج) أربعة (القوات) أى فوت الوقوف (والإحصار) أى عن الوقوف فإنه في حكم القوات ولو كان فرق بينهما في كيفية التحلل عن إحرامهما (والإفساد) أى بالجماع ولو كان يلزمه إتيان بقية أفعال الحج (والرفض) أى رفض إحرام الحج بعد إحرامه به سابقاً فإنه يجب عليه قضاء الثاني بالاتفاق وزاد في الكبير وتغليل الرجل زوجته وأمته عبده أى إذا أحرموا بالحج على تفصيل ماسبق ثم قال ويلحق بها دخول مكة بغير إحرام أى فإنه يجب عليه إحرام أحد النسكين منهما الحج أو العمرة ولعل هذا وجه الالتحاق حيث لا يجب عليه تعيين الحج لكن في إطلاق القضاء عليه مساعحة لأن القضاء فرع قوت الأداء هذا ولا يشترط لسقوط القضاء إحرامه من حيث أحرم أولاً ولا من الميقات وإنما يجب الإحرام من الميقات مطلقاً ثم هذه الأسباب الأربعة موجبة لقضاء العمرة إلا القوات لعدم قصوره في حقها لأن جميع العمر وقتها (وحكم قوات الحج عن العمر) أى بعد إقضائه قبل تحقق أداته (أنه إذا مات من عليه الحج) أى فلا يخلو عن أحد الوجوه الثلاثة (إن أوصى بالاحجاج عنه) أى على الوجه الذى يأتي تفصيله (يجم عنه) أى بشروطه (ويسقط به عنه القرض) أى إجماعاً (وإن لم يوص به) أى مطلقاً أو إيصاء غير صحيح (أثم) أى تحقق أثم ترك حجه ويقي في ذمته فهو تحت حكم الله ومشيتة باعتبار مغفرته وعقوبته وهذا (١) إذا لم يوص عنه أحد من غير وصيته (وان تبرع عنه الورثة) أى من ماله (٢) أو من عتدهم فالأجنبي في حكمهم (تجزئه) أى هذه الحجة عما في ذمته (إن شاء الله تعالى) اعلم أن من عليه الحج إذا مات من غير وصية يأثم بلا خلاف أما على القول بالوجوب على القور فلا إشكال وأما على القول بالوجوب على الراخي فإن الوجوب يتضح عليه آخر العمر في وقت يحتمل الحج وحرم عليه التأخير فيجب عليه أن يفعل إن كان قادراً وإن كان عاجزاً عن الفعل بنفسه عجزاً مقررأ ويمكنه الأداء بماله بأنابه غيره مناب نفسه بالوصية فيجب عليه أن يوصى به فإن لم يوص به حتى مات أثم بتفويته الفرض عن وقته مع إمكان الأداء في الجملة فيأثم لكن يسقط عنه في حق أحكام الدنيا حتى لا يلزم الوارث الحج من تركته وإن أحب الوارث أن يجمع عنه حج قال الإمام الاعظم وأرجو أن يحرمه ذلك إن شاء الله تبارك وتعالى

(١) قوله وهذا : لعل المشار إليه بهذا قول المصنف أثم لما فرغه عليه بقوله فهو تحت حكم الله ومشيتة وإلا لآثم ملازمته إذ مفهومها أنه لو حج عنه أحد من غير وصية لا يدخل تحت حكمه تعالى ومشيتة وهو يخالف لما بعده من قول المصنف المأخوذ من قول الإمام رحمه الله إن شاء الله تعالى بل كل من عمل تحت حكم الله تعالى ومشيتة سواء عمله الإنسان بنفسه أو غيره بوصيته حقيقة وإنما فرق الإمام بين ما أوصى به حيث لم يقيد بالمشيتة وبين ما لم يوص به حيث قيد به نظراً للظاهر اهـ داملاً تحون بيان (٢) قوله من ماله : قال الشيخ حنيف الدين المرشى أقول فيه نظر لأن يموتة انتقل ما كان إليهم فأنى أن يقال من ماله المهم إلا أن يجعل باعتبار ما كان اهـ حجاب

(باب الحج عن الغير)

اعلم أن الأصل في هذا أن للإنسان أن يجعل ثواب عمله لغيره من الأموات والأحياء حجاً أو صلاة أو صوماً أو صدقة أو غيرها كتلاوة القرآن وسائر الأذكار فإذا فعل شيئاً من هذا وجعل ثوابه لغيره جاز بلا شبهة ويصل إليه عند أهل السنة والجماعة ^(١) لكن الاستحجار لا يصح عندنا في باب الحج على ما صرح به في التلخيص وكذا صرح بعدم الجواز في الواقية وجمع البحرين والختار والمحيط قال الزيلعي وكره المجلد إن وجد في مراده به ضرب الإمام المجلد على الناس الذين يخرجون إلى الجهاد لأنه يشبه الأجر على الطاعة لتحقيقه حرام فيكره ما أشبهه فقد صرح ابن الميمون بأن حقيقة الأجرة على الطاعة حرام لما أشبهها بمكروه وعمله المعنى بأن الجهاد حتى الله تعالى فلا يجوز أخذ الأجرة عليه فإذا تمحص أجرة كان حراماً وإذا أشبهها كان مكروهاً وهو إلى الحرام أقرب انتهى وقال مالك والشافعي بجواز ذلك في الصدقة والمبادة المالية وفي الحج ولا يجوز في غيرها من الطاعات كالصلاة والصوم وقرأة القرآن وغيره ولنا ما روى أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال كان لي أبوان أبرهما حال حياتهما فكيف أبرهما بعد موتهما فقال له عليه الصلاة والسلام إن من البر بعد البر أن تصلي لهما مع صلاتك وأن تصوم لهما مع صيامك رواه البارقيعي وعن علي رضي الله تعالى عنه مرفوعاً من مر على القابر قرأ قل هو الله أحد إحدى عشرة مرة ثم وهب أجرها للأموات أعطى من الأجر بعدد الأموات رواه البارقيعي وعن أنس رضي الله عنه أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا رسول الله إنا نتصدق عن موتانا ونحج عنهم وتدعو لهم فهل يصل ذلك إليهم قال نعم إنه يصل إليهم ويفرحون به كما يفرح أحدكم بالطبق ما إذا أهدى إليه رواه أبو حفص الكبير العسكري ^(٢) وعنه عليه الصلاة والسلام أنه ضحى بكيتين أملحين ^(٣) أحدهما عن نفسه والآخر عن أمته رواه الشيخان أي جعل ثوابه لأمنته وهذا تعليل منه صلى الله عليه وسلم أن الإنسان ينفعه عمل غيره والاقتداء به هو الاستمسك بالعروة الوثقى وأما قوله تعالى وأن ليس للإنسان إلا ما سعى فيه معان كثيرة ^(٤) ليس هنا محل بسطها

(١) قوله عند أهل السنة والجماعة : قال المحقق في فتح القدير ليس المراد أن المخالف لما ذكر خارج عن أهل السنة والجماعة فإن مالك والشافعي رضي الله عنهما لا يقولان بوصول العبادات الدينية المحضة كالصلاة والتلاوة بل غيرها كالصدقة والحج بل المراد أن أصحابنا لم يكال الاتباع والتمسك ما ليس لغيرهم فببر باسم أهل السنة فكانه قال عند أصحابنا غير أن لهم وصفاً حبره وخالف في كل العبادات المعتزلة اهـ (٢) قوله أبو حفص الكبير العسكري : يضم العين المهملة وتسكين الكاف وفتح الباء الموحدة من تحت واسمه معقل بفتح الميم وإسكان العين المهملة وهو أبو عبد الله وقال أبو اليسر توفي أيام يزيد روى له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة وثلاثون حديثاً كذا في أبواب السوء على ملا مسكين قلنا عن شيخه عن التهذيب (٣) قوله أملحين : أفعل من الملمحة وهي يياض يخالفه السواد وعليه أكثر أهل اللغة وقيل يياضه أكثر من سواده وقيل التي يياض ويؤيد الأول قول عائشة رضي الله عنها هوالذي ينظر في سواد ويأكل في سواد ويمشي في سواد ويرك في سواد يعني أن هذه المواضع من بدنه سود وياضه أبيض والله سبحانه أعلم اهـ تطبيق الشيخ عبد الحق (٤) قوله فيه معان كثيرة فقد قال ابن عباس رضي الله عنهما إنها منسوخة بقوله تعالى (والذين آمنوا واتبعتهم ذريتهم بإيمان) الآية أدخل الأبناء الجنة بصلاح الآباء وقيل خاصة بقوم موسى وإبراهيم لأنه وقع تحكاة عما في صحفهما على نبيينا وعليهما الصلاة والسلام بقوله (أم لم نبأ بما في صحف موسى وإبراهيم الذي وفي) وقيل أراد بالإنسان الكافر وأما المؤمن فله ما سعى أخوه وقيل ليس له من طريق العدل وله من طريق الفضل وقيل اللام في الإنسان بمعنى على كقولته تعالى (وإن أسأتم فلها) أي فعلها وكقولته تعالى (ولهم الجنة) أي عليهم وقيل ليس له إلا سعيه لكن قد يكون سعيه مباشرة أسبابه بشكثير الإخوان وتحصيل الإيمان وقيل ليس للإنسان من سعى غيره نصيب إلا إذا وهبه له لغيره يكون له وفيه أقوال أخرى وأما قوله عليه الصلاة والسلام إذا مات ابن آدم انقطع

قال المصنف (إن لم يكن كل من وجب عليه الحج) أى حجة الإسلام والقضاء أو الشرف وهو قادر على الأداء بنفسه وحضره الموت أو غافه يجب عليه الوصية بالإحجاج عنه بعد موته فإن قدر عليه أولاً (ويجزى عن الأداء بنفسه) أى بعده (يجب عليه الإحجاج) أى بأن يصح عنه في حال حياته أو بعد موته (إن فرط) أى قصر (في التأخير) بأن وجب عليه فلم يخرج إليه في عامه وفيه الإيماء إلى أن وجوب الإيصاء إنما يتعلق بمن لم يصح بعد الوجوب إذا لم يخرج إلى الحج حتى مات فأما من وجب عليه الحج لحج من عامه فأتى في الطريق لا يجب عليه الإيصاء بالحج لأنه لم يؤخر بعد الإيجاب ولم يقصر في هذا الباب كذا في التجنيس والفتاوى السراجة قال ابن المهام وهذا قيد حسن وتفصيل مستحسن ينبغي أن يحفظ (وإن مات قبل التمكن من أدائه سقط عنه الحج) أى وجوب نفقته في الجملة ولو لم يحصل شروط البقية (ولا يجب عليه الوصية به) أى بالإحجاج عنه بعد موته ففي كتاب رحمة الأمة في اختلاف الأئمة من زعم الحج فلم يصح حتى مات قبل التمكن من أدائه سقط عنه الفرض بالاتفاق وإن مات بعد التمكن لم يسقط عنه التأخير وأحد هذا ولما أطلق فيما سبق قوله ويجزى عنه بقوله (ويتحقق العجز بالموت والحبس والمرض) أى ويعدونهما بالإكراه (والمرض الذي يرجى زواله) أى كالزمن والقالج (وذهاب البصر) أى بأن صار أعمى (والمرج) فتحتين (والمرم) فتحتين أى الكبربى الذى لا يقدر على الاستمسك معه (وعدم الحرم) أى بالنسبة إلى المرأة (وعدم أمن الطريق) أى باعتبار الغلبة (كل ذلك إذا استمر إلى الموت) والحاصل أن وجوب الإيصاء إنما يثبت ابتداء إذا كان صحيح البدن عند أبي حنيفة على الصحيح فمن لم يكن صحيح البدن لا يتعلق به وجوب الإيصاء فلا يجب عليه الإحجاج وعندهما إذا كان له مال تعلق به وإن كان زماً أو مفلوباً على ما سبق من أن شرائط عندنا صحة الجوارح خلافاً وقد تقدم في باب شرائط الحج من أن قولها رواية الحسن عنه قال ابن المهام وهو أوجه واختارها الكرماتى

(فصل في شرائط جواز الإحجاج) أى مطلقاً (والثانية عن حجة الإسلام) أى خاصة وجملة عاشر (الأول وجوب الحج) أى بالمال (فلو أصبح قهراً أو غيره من لم يجب عليه الحج عن القرض) أى عن فرضه وهو متعلق بأصح (لم يجوز حج غيره عنه) أى عن فرضه (وإن وجب بعد ذلك) لأن الثبوت السابقة لا يجوز عن وجوب العبادة اللاحقة ثم ما ذكره إنما هو شرط وجوب الحج لا شرط جواز الإحجاج وكذا قوله في الكبير ومنها أن يكون له مال يجب به الحج فالظاهر أن يقال ومنها أو الأول أن يكون له مال يصح عنه ويضرب عليه حيث أن قال ولو كان قهراً صحيح البدن لا يجوز حج غيره عنه فرضاً بخلاف حجه عنه فلا إن دام به الفقر إلى أن يموت لأن المال شرط الوجوب فإن من لا مال له لا وجوب عليه فلا يثوب عنه غيره في أداء الحج الواجب ولا واجب كذا في البدائع والمحاوى وقد قال صاحب السراج الوهاج في قول من قال ولو حج على الفقير فدام به الفقر إلى أن يموت لم يجزه الحج أراد بذلك من كان له مال ثم افقر وإلا فالفقير لا حج عليه انتهى وهو تهيد كما لا يخفى (الثاني العجز المستدام من وقت الإحجاج إلى وقت الموت) أى فإن زال قبل الموت لم يجز حج غيره عنه فرضاً (فلو أصبح المعذور) أى كالمرضى سواء يرجى برؤه أم لا وكالحبوس (كان أسره) أى أمر وقوع حج غيره عنه (موقوفاً) إن استمر فقره) أى مما يمنعه عن أدائه حجه بنفسه (إلى الموت) أى بأن مات وهو مريض أو محبوس (جازوا أن زال فقره) أى بزوال حجه أو برئه من مرضه ونحوه قبل الموت في وقت يمكن له أن يؤديه بنفسه (وجب عليه الأداء بنفسه) أى المباشرة بفعله (وظهرت فقرة الأول) وهذا أول من جازته في الكبير لم يجز حج غيره فأصل ثم المرأة إذا لم تجد محرماً ولا زوجاً لا تخرج إلى الحج إلى أن يبلغ الوقت الذى تعجز عن الحج لحيث تبث من يصح عنها أما قبل ذلك فلا يجوز لثوم وجود الحرم فإن يثبت رجلاً إن دام عدم الحرم إلى أن ماتت فذلك جائز كالمرضى وفي شرح النقاية البرجندى قال الإمام أبو بكر محمد بن الفضل إذا لم تجد محرماً تبث من يصح عنها فإن دام عدم الحرم عمله إلا من ثلاث فلا يدل على انقطاع عمل غيره. وأما قوله عليه الصلاة والسلام لا يصوم أحد عن أحد ولا يصل أحد عن أحد فهو في حق الخروج عن المدة لاني حق الثواب والله سبحانه وتعالى أعلم إله تعليق الشيخ عبدالحق

إلى موتها فذلك جائز وقيل لا يجوز لها ذلك لتوهم وجود المحرم يعني الزوج أو ظهور أمر آخر وانه أعلم وهذا كله مبنى على أن عدم هذه الأعذار ليست من شرائط الوجوب بل من شرائط الأداء وأما قوله في الكبير والإحجاج عن الزمن والأصح على أصل أن حنفية جائز لأن الزمانة والعنى لا يرجمي زوالها عادة فوجد الشرط وهو العجز المستند إلى وقت الموت كذا في البدائع فشكل لأن سلامة البدن شرط الوجوب على الصحيح من مذهب أبي حنيفة فلا يجب الإحجاج بلا شبهة ومافله عما في الفتوح قوله ولو أوجروا عنهم يعني الزمن والأصح والمقدد والمفلوج ونحوهم وهم آيسون من الأداء بالبدن ثم صحوا وجب عليهم الأداء بأنفسهم وظهرت نفية الأول فلا إشكال فيه على كل قول فتأمل (الثالث وجود العذر قبل الإحجاج) وفيه أن هذا الشرط شمله ما قبله (قلو أحج صحيح) أى غيره (ثم عجز لا يجزئه) أى كما في قاضيان الخلاصة قال ابن المهام وهو صحيح لأنه أدى قبل وجوب سبب الرخصة (الرابع الأمر بالحج) فلا يجوز حج غيره عنه بنهر أمره إن أوصى به) أى بالحج عنه فان أوصى بأن يحج عنه فقطوع عنه أجني أو وارث لم يحج (وإن لم يوص به) أى بالإحجاج (فتبرع عنه الوارث) وكذا من أهدى أهل التبرع ونحوه (الحج) أى الوارث ونحوه (بنفسه) أى عنه (أو أوصى عنه غيره جائز) أى ذلك التبرع أو الحج أو الإحجاج أو ما ذكر جميعه والمعنى جائز من حجة الاسلام إن شاء الله تعالى كما قاله في الكبير وحاصله أن ما سبق يشكم لجوازها بالتب وهذا مقيد بالمشيئة في منسك السروجى لومات رجل بعد وجوب الحج ولم يوص به فحج رجل عنه أوصى عن أبيه أو أمه عن حجة الاسلام من غير وصية قال أبو حنيفة يجزئه إن شاء الله تعالى وبعد الوصية قال يجزئه من غير مشيئة أى من غير ذكر المشيئة وقيد الاستثنائية (الخامس عدم اشتراط الأجرة) أى على الصحيح كما سبق إليه التلويح فان شرط وقع الحج عن الحاج دون الأمر وهذا الشرط أعنى عدم جواز الاستئجار عليه مذكور في عامة الكتب كالهداية والقنطورى والكافي والكنز وغيرها مما يسر عدما وصرح في المهناج فقال ولا يجوز الاستئجار على الحج عنه وصورة كما قال المصنف (فلو استأجر رجلا بأن قال له استأجرتك على أن تحج عنى بكذا لا يجوز حججه عنه) زاد في الكافي ولا يقع حجة الاسلام عن المأمور (وإن قال أمرتك أن تحج عنى من غير ذكر الإجارة يجوز) قال ابن المهام ففى فتاوى قاضيان من قوله إذا استأجر المحبوس رجلا ليحج عنه حجة الاسلام جازت الحجة عن المحبوس إذا مات في الحبس وللأجير أجر مثله في ظاهر الرواية مشكل لاجرم ^(١) أن الذى فى الكافي الحاكم أبى الفضل فى هذه المسئلة ولو أنفق

(١) قوله لاجرم أن الذى إلى قوله ولو أنفق من نفسه : لعل فيه تحريفا من الناسخ كما يعلم من رد المحتار حيث قال وعبارة كافى الحاكم على ما قاله الرضى رجل استأجر رجلا ليحج عنه قال لا يجوز الإجارة وله نفقة مثله ويجوز حجة الإسلام عن المسجون إذا مات فيه قبل أن يخرج له ومثله في البحر عن الاستيعابى لا يجوز الاستئجار على الحج فلودفع إليه الأجر فحج يجوز عن الميت وله من الأجر مقدار نفقة الطريق ورد الفضل على الورثة إلا إذا تبرع به الورثة أو أوصى الميت بأن الفضل للحاج له مناصاً ثم قال وقول الحنفية له أجر مثله يشربان الإجارة فائدة مع أنها باطلة كالاستئجار على بقية الطاعات وأجاب بعضهم بأن المراد من أجر المثل نفقة المثل كما عبر به في الكافي وإنما سماها أجراً مجازاً وهذا أحسن مما قيل إنه مبنى على مذهب المتأخرين القائلين بجواز الاستئجار على الطاعات لما عليه مما قدمناه أول الباب من المتأخرين لم يطلقوا ذلك بل أفتوا بجواز الاستئجار على التعليم والأذان والإمامة للضرورة لا على جميع الطاعات كما أوضحه المصنف في منتهى كتاب الاجارات وإلا لزم الجواز على الصوم والصلاة ولا يقول به أحد ولا ضرورة للاستئجار على الحج لإمكان دفع المال إليه لينفق على نفسه على حكم ملك الميت بطريق الثبابة كما عرفت التصريح به عن المبسوط والتمون المصرح فيها بجواز الاستئجار على التعليم ونحوه لم يذكر فيها جوازها على الحج بل المصرح به في عامة المتن المذهب أنه لا يجوز الاستئجار على الحج كالكنز والوقاية والجمع والخيار ومواهب الرحمن وغيرها بل قال العلامة الشرنبلالى في رسالته بلوغ الأرب أنه لم يذكر أحد من مشايخنا

من نفسه هي العبارة المحررة وزاد إيضاحها في المبسوط فقال وهذه الثقة ليس يستحقها بطريق الموضع بل بطريق الكفالة انتهى فحينئذ إنما سماه أجبراً مجازاً لا مراداً لكن ما ذكر في كتاب آداب المفتين لا يجوز الاستئجار على الحج فإن فعل جاز وله ثقة مثله لا قبل هذا التأويل ويمكن أن يقال إنه قصد التسمية بذكر الاستئجار ويحق الأمر بأداء الحج عنه فيصح وقد صرح بهذا التعليل الكرماني فقال لأنه إذا فسدت الإجارة في الأمر بأداء الحج عنه فوجب ثقة مثله وفي الكفاية لو استأجر الحج عنه من المفتات وقع الحج عن المحجوج عنه في رواية الأصل عن أبي حنيفة انتهى وبه كان يقول شمس الأئمة السرخسي وهو المذهب والله أعلم (السادس أن يحج بمال المحجوج عنه) أي الميت (فإن تبرع الحاج عنه بمال نفسه لم يحج) أي عنه حتى يحج بماله والمعتبر في ذلك أن يكون أكثر الثقة من مال الأمر والقياس كون الكل من ماله إلا أن في التزام ذلك حرجاً بيننا فأسقط اعتبار القليل استحساناً ولنا قال (وإن أنفق أكثر الثقة من مال الأمر والأقل من ماله يجوز وإن أنفق الكل أو الأكثر من مال نفسه إن كان في المال المدفوع إليه وفاء) أي لحجه (يرجع به فيه) أي لأنه قد يبتلى بالاتفاق من مال نفسه لينية الحاجة ولا يكون المال حاضراً فيجوز ذلك كما قاله ابن الهمام (ويجز به وإن لم يكن فيه وفاء بالثقة فالحكم للأكثر فإن كان الأكثر من مال الميت جاز وإلا فلا) ففي قاضيان إذا لم يكن مال الميت فأنفق من مال نفسه فإن كان أكثر الثقة من مال الميت فهو جاز وإلا فهو ضامن وفي الكرماني إن انتقص المال عن ثقة الطريق فاستدان وأنفق من مال نفسه إن كان معظم الثقة من مال الميت فهو جاز وإلا فهو ضامن وفي خزانة الأكل لوضاعت الثقة في الطريق فحج المأمور عن الميت من مال نفسه فانه تطوع البيت ولا يرجع بالثقة على أحد (ولو حج عنه ابنه) أي مثلاً وإلا فكذلك حكمية ورثة (من ماله) أي من مال نفسه (ليرجع في التركة جاز) أي إن أوصى بأن يحج عنه (ولو حج لا يرجع لم يحج وإن أمره الميت) أي بأن يحج عنه من ماله ينهر رجوعه في خزانة الأكل ولو حج الوارث عن الميت على أن لا يرجع في التركة لم يقع عن الميت عن فرضه وإن أمره الميت هذا وفي قاضيان إذا أوصى بأن يحج عنه فأحج عنه الوارث من مال نفسه ليرجع من مال الميت جاز وإن يرجع من مال الميت ولو فعل ذلك أجنبى لا يرجع ولو أوصى بأن يحج عنه فأحج الوارث من مال نفسه لا يرجع عليه جاز لبيت عن حجة الإسلام انتهى وفيه بحث لا يخفى^(١) (ولو خلط الثقة) أي من مال الميت (بمال نفسه بضمن) أي الثقة بالخلوة (وإن حج وأنفق) أي من مال نفسه

جواز الاستئجار على الحج اه قلت لو قيل بمجوازه لزم عليه هدم فروع كثيرة منها ما مر من أن المأمور ينفق على حكم ملك الميت وأنه يجب عليه رد الفضل واشتراط الاتفاق بقدر مال الأمر أو أكثر وإن أوصى لودفع المال لو ارث ليحج به لا يجوز إلا بإجازة الورثة وهم كبار لأنه كالتبرع بالمال فلا يجوز الوارث بلا إجازة الباقي كما في الفتح ولو كان بطريق الاستئجار لم يصح شيء من هذه الفروع كما أوضحناه في رسالتنا شفاء العليل فافهم اه رد المختار كذا في دأما اخون جان وقال العلامة الرافعي على قول صاحب رد المختار ولا ضرورة للاستئجار على الحج الخ مانصه قد يقال الضرورة في هذا الزمن داعية للقول بصحة الاستئجار عليه لعدم من يقوم به عن الغير مكتفياً بثقة الذهاب والإياب فهو كالاستئجار على تعليم القرآن الذي قال يصح للمتأخرون وحديث يستحق المأمور أجره زيادة عن الثقة للذهاب والإياب اه وقال في موضع آخر مألوفة في رسالة بنوخ الأرب لنوى القرب للشرنقلاي لا يجوز الاستئجار على الطاعات كتعليم القرآن والثقة والأذان والتذكير والحج والغزو يعني لا يجب الأجر وعند أهل المدينة يجوز وبه أخذ الشافعي ونصير وعصام وأبو نصر والفقهاء أبو الليث رحمهم الله تعالى من الخلاصة والمعجب بعد ذكره ذلك قال ولم يذكر أحد من مشايخنا جواز الاستئجار على الحج وجوزوا الاستئجار على باقي القرب لأنه لا ضرورة في الاستئجار عليه اه قلت وقد قل محقق علماء السند الشيخ محمد هاشم في الرسالة المسماة بفرائض الإسلام أنه صرح في البحر العميق وشرح المنسك المتوسط للرشدي قلاً عن الكفاية لأبي الحسن التندري بجواز الاستئجار على الحج وبوقوعه عن حج فرض المحجوج عنه قالوه رواية الأصل عن أبي حنيفة زاد في البحر العميق أنه الصحيح اه من السندى اه كلام الرافعي رحمه الله تعالى (١) قوله وفيه بحث لا يخفى: أي لما مر من أنه

(جاء) أى حجه عنه (وبرئ من الضمان) أى باتفاقه ولم يتوقف على برائة الورثة قال الطرابلسي لو أخذ مال الميت وخطله بمال نفسه وحج عنه وأتفق خمسمائة درهم قال محمد يجوز الحج عن الميت ولا ضمان عليه بالخط (ولو اتجر بمال الميت) أى من غير خط بمال نفسه (وربح فيه يحزبه الحجة) أى ويدفع الزيادة إلى الورثة لكن في الكرماني وإن أخذ الدرهم ليحج عنه بها فاشترى بها متاعا لتجارة قال هذا رجل خائن لا يجوز ويكون الشراء لنفسه والحج عنه نفسه وهو ضامن انتهى وهو مخالف باطلاله لما في منسك الفارسي لو أخذ المال واتجر وربح فيه وحج عن الميت قال أبو حنيفة يحزبه الحجة وهو قول أبي يوسف وقال محمد يضمن جميع المال للميت والحج عنه نفسه وفي المحيط ولو اشترى بها متاعا لنفسه للتجارة وحج بمثلها عن الميت رد النفقة والحج عنه نفسه ذكره في المنتقى وفي إجماع إلى الفرق بين من يشتري بها للتجارة متاعا لنفسه أو نفعا لمال الميت تبرعا لكن روى هشام عن أبي يوسف قال يتصدق بالربح وقد أجزأت الحجة عن الميت في قول أبي حنيفة وهو الأصح كما لو خطبها بدرهم نفسه حتى صار ضمانا ثم حج عن الميت وفي قول الربيع له هذا وفي الكرماني ذكر الفقيه أبو الليث في فتاويه وفي التوازل سئل بعضهم عن رجل يأخذ الدرهم ليحج عن الميت فأفق من هذه الدراهم قبل الخروج قل أو كثر صار ضمانا للمال فإن حج كان ذلك عن نفسه وحج الميت على حاله (السابع أن يحج رابعا إن اتسع المال) أى ثلثه (فلو حج ماشيا ولو بأمره) أى بالحج ماشيا (يضمن^(١) النفقة وكذا لو لم يأمره) أى وخج المأمور ماشيا (وأمسك مؤنة الكراء لنفسه) أى فانه يضمن النفقة ويحج عنه رابعا لأن نفقة الركوب أكثر فكان الثواب أوفر وكذا قال محمدان حج على حمار كره له والجل أفضل كذا علمه المصنف في الكبير والأظهر أن كراهته لكونه غير محتمل للسفر البعيد أو لأنه على خلاف السنة بقرينة قوله والجل أفضل لا لكون نفقة ركوبه أكثر فانه قد يكون نفقة ركوب الحمار أوفر ثم العبارة في الركوب والمشى للأكثر فلو قطع أكثر الطريق ماشيا فهو كقطع الكل ماشيا وركوب الأكثر كركوب الكل ثم خصم الجواز ماشيا على الاتفاق محمول على ما إذا اتسعت النفقة للركوب كما أشار إليه بقوله (وإن ضاقت النفقة عن الركوب) أى بأن كان ثلث ماله لا يبلغ إلا أن يحج ماشيا (الحج عنه ماشيا جاز) لكن لو قال رجل أنا أحج عنه من بلده ماشيا روى عن محمد لا يحزبه ويحج عنه من حيث يبلغ رابعا وروى الحسن عن أبي حنيفة إن أحجوا عنه

يشترط في الحج عن الغير إذا كان بوصية الاتفاق من مال المصحوج عنه احترازاً عن التبرع كما مر بيانه فتجزئه فيما لو أحج من ماله لا ليرجع مخالف لذلك ولذا لم يحز فيما لو حج الوارث بنفسه لا ليرجع قال السيد أحمد رحمه الله ويفرق بين هذه وبين ما إذا حج الوارث بنفسه لا ليرجع حيث لا يجوز لأن هذه حصل فيها ثواب المال للأمر إلا أن الوارث دفعه عنه بخلاف الثانية فإن الوارث لم يدفع مالا وإنما أتى بالأعمال اه وقال الشيخ محمد أمين رحمه الله لا يظهر فرق بينهما لما علمت من أن مقصود الميت بالصيغة ثواب الاتفاق من ماله وهو حاصل فيما لو حج الوارث أو أحج عنه ليرجع دون ما أتفق لا ليرجع فهما واستشكل ذلك في الشرعية أيضاً والتفرقة بأنه في الاحتجاج قام الوارث مقام الميت بخلاف ما إذا حج الوارث بنفسه فانه لم يحصل منه دفع المال بل ما حصل منه إلا مجرد الاتصال فلم يحز مالم ينو الرجوع في ماله غير ظاهر لأن حجه بنفسه لا بد له من النفقة أيضاً فافهم وقال العلامة الحجاب قوله وفيه بحث لا يخفى لعل وجهه أن قوله ولو قل ذلك أجني لا ليرجع يقتضى جواز الحج عن الميت مع عدم الرجوع وليس الأمر كذلك والله أعلم اه بحروفه فافهم والله سبحانه وتعالى أعلم اه تعليق الشيخ عبد الحق (٧) قوله فلو حج ماشيا ولو بأمره يضمن الخ: كذا نقله في رد المحتار وسكت عليه وكتب عليه العلامة الرافعي مانعه هكذا عبارة الباب ولا يظهر الضمان فيما لو أمره به ماشيا أو قوع الحج عن الأمر فلا ولا ضمان لما أتفقنا لأن ذلك بمنه عبارة البحر عن البدائع ومنها الحج رابعا حتى لو أمر بالحج لحج ماشيا يضمن النفقة ويحج عنه رابعا لأن المفروض عليه هو الحج رابعا فيصرف مطلق الأمر بالحج إليه فإن حج ماشيا فقد خالف فيضمن اه فلي هنا يكون معنى قوله في الباب

من بلده ماشيا جاز وإن أحجوا عنه من حيث يبلغ راكبا جاز ولعل وجه الأول زيادة كمية المسافة ووجه الثاني فضيلة الكيفية (ولو أوصى أن يعطى بعيره هذا) أى بعينه وخصوصه (رجلا) أى ولو غير معين (يحج عنه فأكره الرجل) أى أعطاه بالكره والأجرة (وأفق الكراء على نفسه) أى بالطريق (وحج ماشيا جاز) أى عن الميت استحسانا قال الطرابلسي وهو الأصح وقال ابن الممام وهو المختار ثم يراد بالبيع إلى ورة الميت قال أبو الليث في التوازل وعندى أن الحج عن نفسه وهو ضامن نقصان البعير إلا أن يكون الميت فرض إليك ذلك (الثامن أن يحج عنه من وطنه إن اتسع الثلث) أى ثلث مال الميت (وإن لم يتسع) أى الثلث (يحج عنه من حيث يبلغ^(١)) أى استحسانا (وإن لم يمكن) أى أن يحج عنه بثلث ماله (من مكان بطلت الوصية) ولعل المكان مقيد بما قبل المواقيت وإلا فيأدى شيء يمكن أن يحج عنه من مكة وكذا الحكم إذا أوصى أن يحج عنه بماله وصى مبلغه فانه إن كان يبلغ أن يحج عنه من بلده حج عنه منه وإلا فن حيث يبلغ (ومن خرج) أى بنفسه (حاجا) أى مريدا للحج لا قاصدا لغيره كالتجارة ونحوها (فما في الجامع الصغير وفي شرح جامع الكبير ولو خرج ومات فإن عين مكانا يعني من الموضعين المعهودين وهو مكان الموت أو بلده لا غير يحج عنه منه وإلا فن موضع الموت استحسانا وفي القياس من بلده وقال شمس الأئمة إذا كان غنيا حين خرج وأطلق أن يحج عنه يحج عنه من وطنه وإن صار غنيا في المكان الذي مات فيه يحج عنه من ذلك الموضع وكذا إذا خرج للحج عند أبي حنيفة وقالوا يحج عنه من حيث بلغ ولو خرج للحج ثم أقام في بعض البلاد حتى تحولت السنة ثم أوصى بالحج مطلقا يحج عنه من بلده اتفاقا وفي شرح الجامع لقاضي خان لو خرج لغير سفر الحج كالتجارة فمات في الطريق وأوصى بأن يحج عنه يحج عنه من وطنه اتفاقا (وكذا) أى الخلاف (لو مات الحاج عنه في الطريق يحج عنه من وطنه) أى عنده ومن حيث بلغ الأول عندهما (ولو كان للموصى أوطان) أى متعددة (يحج عنه من أقرب أوطانه إل مكة وإن لم يكن له وطن) أى مطلقا (فن حيث مات) أى لأنه صار بمنزلة وطنه وأما ما وقع في الكبير من قوله وإن لم يكن له أوطان فليس في محله إذ لا يلزم من نفي جمعه نفي مفرده ثم قال في الفتح ولو عين مكانا جازته اتفاقا (ولو أوصى) أى من له وطن (أن يحج عنه من غير بلده يحج عنه كأوصى) أى على وفق ما أوصى به (قرب) أى ذلك المكان الموصى به (من مكة أو بعد ولو أوصى خراساني بمكة أو مكي بالري) بفتح الراء وتشديد اليا. بلد بالعراق (يحج عنهما من وطنهما) أى عند إطلاق وصيتهما فن محمد في خراساني أدركه الموت بمكة فأوصى أن يحج عنه يحج عنه في خراسان وعن أبي يوسف في مكي قدم أرى لحضره الموت فأوصى أن يحج عنه يحج عنه من مكة أقول وهذا إذا كانا غنيين في بلادهما وأما إذا صار المكي غنيا في الري والخراساني بمكة وأوصيا فبينى أن يحج عنهما من موضع فرض الحج عليهما (ولو أوصى مكي) أى سكن بالري مثلا ومات فيه فأوصى وكان حقه أن يقول ولو أوصى المكي لكون اللام للهد والمعنى أوصى ذلك المكي (أن يقرن عنه بقرن عنه من الري) لأنه لا قران لأهل

ولو بأمره أنه أمره بالحج المطلق وليس معناه أنه أمره به ماشيا اهـ (١) قوله من حيث يبلغ: أقول فيه أنه لو كان ثلثه لا يصح إلا بأن يحج من مكة فظاهره جواز ذلك ويحج به عنه من مكة لكن من جهة الشروط على ما استقف عليه أن ميقات الأمر شرط لجواز ذلك فلو أحرم المأمور من مكة لا يصح وإطلاق المتن هنا يقتضي الجواز ولم أر من تعرض لذلك ويمكن أن يجاب عنه بأن ذلك عند الإطلاق وأما عند التبيين فلا كما صرح به الشيخ رحمه الله بقوله ولو أوصى بأن يحج عنه من غير بلده يحج عنه كالأوصى وأما حالة الإطلاق فيشكل قاله الشيخ حنيف الدين المرشد في شرحه أقول يمكن أن يجاب بأن وجوب كونه من ميقات الأمر عند اتساع الثلث أما عند ضيقه عنه فلا يجب ذلك وإن أطلق رحمه الله أعلم كذا أفاده العلامة يحيى الحباب رحمه الله أعلم اهـ بتليق الشيخ عبد الحق أقول وهذا بحث مهم ينبغي حفظه لأن رأيت كثيرا من الجهلاء يمتنعون لإخراج البدل من مكة مع قلة النفقة وانه المأمور للصواب

مكة (وإذا وجب الحج من بلده) أى فى المسائل التى مر ذكرها (فأصح الوصى من غير بلده يضمن) أى ويكون الحج له ويحج عن الميت ثانياً لأنه خالف (إلا أن يكون ذلك المكان) أى الذى أوجبه عنه (قرباً منه) أى من وطنه (بحيث يبلغ إليه ويرجع إلى الوطن قبل الليل) أى لئلا يتخذ لا يكون مخالفاً ولا ضامناً ثم إن كان تلك ماله لا يبلغ أن يحج عنه من بلده حج عنه من موضع يبلغه وفضل من التلث وتبين أنه كان يبلغ من موضع أبعد منه يضمن الوصى ويحج عن الميت من حيث يبلغ إلا إذا كان الفاضل شيئاً يسيراً من زاد أو كسوة فلا يكون مخالفاً ولا ضامناً (التاسع الثبة) أى نية المحجوج عنه عند الإحرام أو بعده عند الإمام قبل أن يشرع فى أفعال الحج (وهى أن يقول) أى بلسانه وهو الأفضل (أحرمت عن فلان) أى نويت الحج عن فلان (وليك عن فلان) أى ليك بحجة عن فلان (وإن شأنا كتنى) أى عنه (بنية القلب) أى له (ولونى اسمه) أى اسم الأمر (ونوى أن يكون الحج) أو إحرامه (عن الأمر) أى وإن لم يعينه (يصح) أى ويقع عنه (ولو أحرم مبهما) أى مجعلاً أو مطلقاً بأن أحرم بحجة وأطلق النية وسكت عن ذكر المحجوج عنه معينا أو مبهما (فله أن يعينه) أى لمن شاء من نفسه أو غيره (قبل الشروع فى الأعمال والأفعال) أى فى أفعال حجه من طواف قدوم أو وقوف بركة قال فى الكافي لانس فيه ويضمن أن يصح التمين هنا إجماعاً انتهى ولا يخفى أن محل الإجماع إذا لم يكن عليه حجة الإسلام ولا فلا يجوز له أن يعينه غيره بل ولو عين غيره لوقع عنه على ما ذهب إليه الشافعى رضى الله عنه ومن تبعه (العاشر أن يحرم من الميقات) أى من ميقات الأمر ليشمل المكي وغيره (فلو ائتمر وقد أمره بالحج ثم حج من عامه من مكة لا يجوز) مفهومه أنه إذا لم يحج من عامه جاز له ذلك مع أنه ليس كذلك حيث يكون مخالفاً إذ صرف سفره المأمور به بالحج القرض إلى العمرة ولعله سبق قلم منه إذ لم يقيد في الكبير به (ويضمن) أى فى قولهم جميعاً ولا يجوز ذلك عن حجة الإسلام لأنه مأمور بحجة ميقاتية كذا فى الكبير وفيه أنه (١) أراد بالميتات المواقى الآتية فى إطلاله نظر ظاهراً إذ تقدم أن المكي إذا أوصى بالرى أن يحج عنه يحج عنه من مكة وكذا سبق أن من أوصى أن يحج عنه من غير بلده يحج كما أوصى قرب من مكة أو بعد وأيضاً فيه إشكال آخر حيث إن الميقات من أصله ليس شرطاً لمطلق الحج وأصله بل إنه من واجباته فكيف يكون شرطاً وقت نيابته فإن وجد قل مخرج أو دليل صحيح فالأمر مسلم وإلا فلا والله سبحانه وتعالى أعلم ثم تقريره بقوله فلو ائتمر إلى آخره غير مستقيم الحالة (٢) كما بينته فى رسالة مستقلة لهذه المسئلة وفى أخرى لليلة بدفع هذه القضية المشككة (٣) (الحادى عشر

(١) قوله وفيه أنه أراد بالميتات إلى قوله كما أوصى قرب أو بعد : الجواب أن المراد بما وراء ما ذكره من المستثنين المذكورين بقرينة ذكرهما قبيل هذا وقوله وأيضاً فيه إشكال آخر حاصله أن الإحرام من الميقات كان واجبا على الأصل فكيف يكون شرطاً فى النيابة لا بد له من قتل أو دليل قتل لعله شغل عن مراجعة التمتع فإن المستفاد من كلام التتبع فى بيان المخالفة أن الأمر بالحج تضمن السفر له ووقوع إحرامه من ميقات أهل الأفاق فأحرامه للحج من مكة مخالف لأمر الأمر داملاً أخون جان (٢) قوله ثم تقريره بقوله فلو ائتمر إلى آخره غير مستقيم الحالة : إذ التفريع الصحيح على مقصوده بالتصريح هو أن يقول فلو جاوز الميقات بغير إحرام ثم حج من مكة وغيرها ولو من الميقات ضمن وأما ما ذكره فإنما هو تفريع على أصل آخر محذور وعند الكل معتبر مقرروه وأن من شرط صحة الحج عن الغير فهو سفره إلى عمرة وهو على نوعين متفق عليه ويختلف فيه فالأول أن يحرم بعمرة مفردة وهذا الحكم أهم من أن يكون إنشائها من الميقات أو عاودتها بقوله ثم حج من مكة لتوفاته لو حج بعدها من الميقات أيضاً لكن الحكم كذلك والثانى أن الأمر إذا أمره بالأفراد فضم إليه العمرة للأمر فتد الإمام رضى الله عنه مخالف وخالفه أصحابه وهذا أيضاً حكم شامل للميقات وغيره كذا أفاده الشارح رحمه الله فى رسالة يان فعل الخير إذا دخل مكة من حج عن الغير اه تعليق الشيخ عبدالحق (٣) قوله وفى أخرى لليلة بدفع هذه القضية المشككة : حاصل ما ذكره فيها أن المأمور إذا خاف طول الإحرام فله مجاوزة الميقات بغير إحرام ثم يعود إليه ويحرم بالحج عن أمره ولا

أن يحج المأمور بنفسه فلو مرض المأمور) وكذا إذا عرض له مانع آخر من حبس ونحوه (فدفع المال إلى غيره) أي بغير إذن الأمر (لحج) أي غيره (عن الميت لا يقع) أي حج غيره (عن الميت) ولا عن وصيه والحاج الأول والثاني ضامنان إلا إذا قال الأمر اصنع ما شئت فحيتك كان له أن يدفع المال إلى غيره مرض أو لم يمرض (وإن أذن له) بصيغة المجهول أي وإن أذن له الأمر (بذلك) أي يدفع المال إلى غيره عند حصول عجزه (جاء) أي وقوع الحج عنه أو جاز دفع المال إلى غيره ليحج عنه (الثاني عشر أن لا يفسد حجه فلو أفسده) أي حجه بالجماع قبل الوقوف (لم يقع عنه) أي عن الأمر ويكون ضامنا لما أتفق من مال الميت لأنه مخالف وعليه المضى في الحجة الفاسدة والدم

يكون ضامنا بمجاوزة الميقات بغير إحرام واستند في ذلك إلى ما ذكره العلامة ابن نجيم في شرح الكنز والشيخ قوام الدين الاتاني في شرح الهداية والملاستان الروي في منسكه بلزوم الدم على المأمور بتجاوز الميقات بلا إحرام فلو كان الحاج عن الغير مخالفا بالتجاوز لما احتاج إلى القول بلزوم الدم على المأمور بل هذا صريح في أن الاتاني الداخل بغير إحرام والحال أنه مأمور بالحج لو أحرم من مكة لا يجب عليه إلا الدم وحجه صحيح عنه فكيف إذا لم يحرم أولا ثم أحرم من الميقات فانه حينئذ يسقط عنه الدم أيضا اتفاقا وقد علل قوام الدين الاتاني بقوله وإنما قلنا يجب دم على المأمور لأنه تلقى فعله وجناته ولأن المحجوج عنه أذن له في الحج ولم يأذن في سبب الكفارة وزاد الشيخ سنن الواعظ وقال دم مجاوزة الميقات بلا إحرام على المأمور بلا خلاف ثم قال في آخر الرسالة فاعلم أنه أتى بما ذكرناه عدة المتأخرين وزيادة المتبحرين شيخنا مفتي المسلمين بحرم الله الأمين مولانا قطب الدين وكذا صرح به أيضا شيخنا غفر العلماء وذخر الصلحاء مولانا سنن الواعظ الروي في منسكه المسمى بقره العين حيث قال لو تجاوز المأمور الميقات بلا إحرام يجب عليه أن يعود إلى الميقات فيحرم منه فإن لم يعد بل أحرم من داخل الميقات أرم من مكة فقد أفسد حج المأمور لأن المأمور به حجة ميقاتية وهو قد أتى بحجة مكية فهو مخالف ضامن للثقة اه وفيه بحث لا يخفى لكنه صريح في عين المدعى وقد رأيت بعد كتابتي هذه صورة سؤال رفعت إلى شيخ الاسلام وأوحد العلماء الأعلام الشيخ نور الدين علي المقدسي بمصر المحروسة جوابها بخطه فأجبت أن الحقها بهذه الرسالة لتوريد بها الفائدة وتتم بها الفائدة وهي هذه بعينها (سؤال) ما قولكم رضي الله عنكم في رجل حاج عن الغير ذهب إلى مكة من البحر فدخلها بغير إحرام فهل يجوز أن يحرم للمحجوج عنه من مكة أم لا بد أن يخرج إلى أحد المواقيت فيحرم له منه؟ أفتونا قلا أنا بكم الله تعالى (الجواب) الحمد لله يرجع ويحرم من الميقات المعين لئلا يفتنه سبحانه أعلم كنهه علي بن عامر المقدسي الحنفى اه قال العلامة الحلي بعد ما ذكر زيادة ما ذكره الشارح رحمه الله في رسالته لكن قوله بل هذا كالصريح في أن الاتاني الداخل بغير إحرام والحال أنه مأمور لو أحرم من مكة لا يجب عليه إلا الدم وحجه صحيح عنه بخلاف ما صرح به العفيف في شرحه ونص عبارته بعد أن قل عن المتبني ويؤخذ من هذا أن المأمور بالحج عن الغير إذا قدم مكة ولو في أول السنة ليس له أن يشر قبل الحج من الميقات وبمكته التخطص من وجوب إحرام عليه عند المجاوزة بالحيلة المعروفة ولا من مكة ولو في رمضان فلو اعتبر صار مخالفا وخفى ثم أعلم أن المأمور المذكور إذا أراد أن يحرم بالحج عن آخره من مكة لا يجوز له بل عليه أن يخرج إلى الميقات، ويحرم بالحج عن آخره لتسكون اتفاقية كما هو مأمور بها والله أعلم اه فافهم وفي المتن في حل المتن العلامة السيد محمد أمين الميرغني (فائدة) الاتاني الحاج عن الغير إذا تجاوز عن الميقات بغير إحرام للسهل هل هو مخالف أم لا قيل يكون مخالفا بمجرد المجاوزة فيسقط حجه عن المأمور سواء أحرم بمكة أو بينهما وبين الميقات أورد حج إلى الميقات وأحرم منه وقيل لا يكون مخالفا بل عليه أن يرجع إلى الميقات ويحرم منه عن الأمر لملا في رسالة له وكونه غير مخالف بمجاوزته للميقات ولكن يلزمه العود إلى الميقات ويحرم منه هو الراجح من القولين كما حققه العلامة شيخ شيخنا الشيخ يحيى بن صالح الحلي في حاشيته على ملا على اه بحروفه والله سبحانه وتعالى أعلم اه تطبيق الشيخ عبدالحق

في ماله لافي مال الميت كاستر دماه الجنائيات ويجب عليه القضاء ولا يسقط حج الميت^(١) كما قال (وإن قضاء) أى ولو قضى المأمور حجه الفاسد في السنة الثانية لأن الحج في السنة الثانية يقع عن نفسه لاعن الميت لأنه لما خالف صار كأن الاحرام الاول كان عن نفسه وقد أوجب على نفسه بالاحرام الاول فلا بد من قضائه والظاهر أن إبطاله بالردة في حكم إفساده بالجماع ولم أر من تعرض لهذه المسئلة مع أنه ينبغي أن لا يكون فيه النزاع (الثالث عشر عدم المخالفة فلا أمره بالافراد) أى للحج أو العمرة (مقرن) أى عن الأمر فهو مخالف ضامن عند أبي حنيفة وعندهما يجوز ذلك عن الأمر استحساناً وأما لوني بأحدهما عن نفسه أو عن غيره والآخر عن الأمر فهو مخالف ضامن إجماعاً كذا في المحيط وغيره لكن في الطرابلسي هو مخالف في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف أنه يجوز وتقسم النفقة على الحج والعمرة ويظهر عن الحج ما أصاب العمرة ويجوز ما أصاب الحج انتهى وهو كذا في المبسوط وقال شمس الأئمة في قول أبي يوسف أى في شأنه وليس هذا بشيء فإنه مأمو وتجرى السفر للميت (أو تمتع) أى بأن نوى العمرة عن الميت ثم حج عنه فإنه يصير مخالفاً إجماعاً على مافي البحر الزاخر ولعل وجهه أنه مأمو بتجريد السفر للحج عن الميت فإنه القرض عليه وينصرف مطلق الأمر إليه إلا أنه يشكل إذا أمره بإفراد العمرة ثم إتيان الحج بعده أو صرح بالتمتع في سفره أو بتفويض الأمر إليه ثم قوله (ولو للميت) فيبدى مبالغة وهو أنه إذا نوى لغيره فبالأولى في أنه (لم يقع حجه عن الأمر ويضمن النفقة) أى كما مر (ولو أمره وجلان أحدهما بحجة والآخر بعمرة وأذنا له بالجمع) أى القران (لجمع جاز) أى ولم يصير مخالفاً على مافي البدائع (ولا فلا) أى وإن لم يأذنا له بالجمع لجمع لا يجوز على قول أبي حنيفة وصار مخالفاً على ما ذكره القنوري في شرحه مختصر الكرخي وذكر الكرخي أنه يجوز وهذا إنما يصح على ما روى عن أبي يوسف أن من حج عن غيره واعتصر عن نفسه لم يكن مخالفاً إلا أن النفقة مقدار مقامه للصوم من مالها إذا فرغته عادت في مال الميت حتى يرجع إلى منزله وإن حج أولاً ثم اعتصر صار مخالفاً كذا في الكبير والظاهر أن الأمر منكمس وبالأولى أن لا يكون مخالفاً لأسباب الحاج يكون بعد فراغ الحج بمدة فيمكنه أن يعتصر لنفسه وعن غيره وتكون النفقة في مال الميت إذ توقفه أسأله لأجل حجه حيث لا يتصور تقدمه على أهل قافلته ولا يضره حيثن صرف وقته إلى تجارته أو حرقة أو أتيان عمرته نظراً إلى ضرورة إقامته في المحيط لوجع على الأمر ثم أتى بعمرة لنفسه فليس بمخالف اتفاقاً قال ابن الهمام فتد العامة لا يكون مخالفاً على قول أبي حنيفة (ولو أمره بالحج فاعتصر ضمن) أى لأنه مخالف حيث صرف سفر الحج إلى العمرة سواء نوى العمرة للأمر أو لغيره وهذا معنى قوله في الكبير ولو بدأ بالعمرة لنفسه ثم بالحج للميت صار مخالفاً وضمن ولا تقع الحجة عن حجة الإسلام عن نفسه لأنها أقل ما يقع باطلاق التية وهو قد صرفها عنه في التية قال ابن الهمام فيه نظر لكن في نظره نظر (ولو أمره) أى غير الوصى على ما هو الظاهر (بالعمرة فاعتصر ثم حج عن نفسه أو أمره) أى الوصى أو غيره (بالحج لحج) أى عنه (ثم اعتصر لنفسه جاز) أى لما سبق (إلا أن نفقة إقامته للحج) أى في الصورة الأولى (أو العمرة) أى الكاتبة (لنفسه) أى في الصورة الثانية (في ماله) أى وإن تأخر عن رقتة فإذا فرغ منه) أى من الحج وكذا من العمرة وكان حقه أن يقول منهما ولا يبعد أن يقال الضمير راجع إلى كل منهما أو عائد إلى النسك (عادت) أى رجعة النفقة (في مال الميت وإن عكس) أى بأن أمره بالعمرة لحج عنه ثم اعتصر لنفسه أوجع عن نفسه ثم اعتصر له أو أمره بالحج فاعتصر له أو لنفسه ثم حج له أو لغيره (لحج) أى جميع ذلك (الربع عشر أن يحرم بحجة واحدة) الظاهر أن هذا داخل فيما قبله من شرط عدم المخالفة (فلو أهل بمجتين أحدهما عن نفسه والآخرى عن الأمر) وكذا الأمر بالمكس (لحج) فإنه مخالف (فلو رفض التي عن نفسه جاز) أى اقبل جوازا وجازت الأخرى عن الأمر به فصار كأنه أهل بها وحدها على ما ذكره غير واحد من غير ذكر خلاف قال في الكبير

(١) قوله ولا يسقط حج الميت: بل على ذلك المأمور حجة أخرى للأمر سوى حج القضاء كما في رد المحتار نقلاً عن

وهو كذلك إن أحرمهما على التعاقب ونوى بالأولى منهما عن الأمر وأما إذا نوى بالأولى عن نفسه فينبغي أن لا يجوز عند الكل لأن الأول لا يمكن رفضه كالأبني انتهى وهو بحث حسن وتفصيل مستحسن عند أولى النهي ثم قال وأما إذا أكل بها معا فلا يتصور الجواز عند أبي يوسف ومحمد أما عند أبي يوسف فلا أنه ترفض إحداها بلا مهلة فلا يمكن على قوله تعين المرفوض قبل الرضا وأما عند محمد فلا أنه لا يتعد الإحرام إلا لأحدهما وأما عند أبي حنيفة فيمكن أن يقال بالجواز لا مكان أن لا يعين المرفوض لنفسه قبل الرضا لأن عنده لا يرفض في الحال كإبراهيم ويمكن أن يقال بدمه لأنه ليس ههنا أول^(١) وآخر يعين انتهى ولا ينبغي أنه يتصور الأول والآخر بحسب تصور النية المتعلقة بهما اللهم إلا إذا أبهمها أيضا فينهما ثم لا يقال على قول محمد أنه يقع التمتع عن الأمر يستوى فيه الأول والآخر إذا جله له لأنه نظير من أكل بمجتين عن رجلين عنده وقد قالوا فيه إنه لا يقع عن أحد منهم لكن قد يفرق بينهما بأنه لا مرجح في هذه المسئلة بخلاف تلك الحالة (الخامس عشر أن يفرد الإحلال لواحد) هذا أيضا نوع من المخالفة فليس بشرط على حدة (فلو أمره رجلان) أي بالحج (فأهل عنهما لما ضمن لهما) أي ما لم يقع الحج له ولا يمكنه أن يحمله بعد ذلك عن أحدهما بقوله (وإن عين أحدهما) معناه أنه أحرم عن أحدهما عينا (وقم) أي الحج (له) أي الذي عنه ويضمن للآخر بلا خلاف (وإن لم يعين أحدهما) أي بأن نوى عن أحدهما بنهر عنه (فله) أن يعين أيهما شاء أي يحمله عن أيهما أراد تعينه (مالم يشرع في الأعمال) ثم إن عين أحدهما قبل المضى جاز في قول أبي حنيفة ومحمد استحسانا وقال أبو يوسف وقع عن نفسه ويضمن ما لم يقياسا (وبعد الشروع) أي في الأعمال (لغيره) أي أن لم يعين أحدهما حتى لو طاف شوطا أو وقف برفة ثم أراد أن يحمله عن أحدهما لم يجز ويقع عن نفسه أجماعا وصار مخالفا (ولو أكل) أي بحجة أو عمره (عن أبيه) وفي الكبير عن أحد أبويه وهو الصواب (بلا أمر)

(١) قوله ليس ههنا أول الخ: فيه أنه لا يحتاج إلى الأولي والآخرية لعدم توقف ارتقاض أحدهما على ذلك فبعد السبأ والشروع في الأعمال يرفض أحدهما ويبقى الآخر ناقصا فاحدهما بصفة الارتقاض والآخر بصفة البقاء فيجوز الباقي للأمر والمرفوض لنفسه داملا أخون جان (٢) قوله ولو أكل عن أبيه الخ: قال في الكنز ولو أكل بصح عن أبيه فعين صح قال العلامة الشيخ زين بن نجيم في شرحه لأنه جعل الثواب للغير وهو لا يحصل إلا بعد الأداء فالثاني قبله له لغيره فإذا فرغ وجعله لأحدهما ولو أكل فانه يجوز بخلاف ما إذا أكل عن أمه ثم عين لما تقدم أنه يصير مخالفا وهذا على أن التمينين بعد الإجماع ليس بشرط وإنما ذكره ليعلم منه حكم عدم التمين بالأولى لأنه بعد أن جعله لما يملك صرفه عن أحدهما فلا ينبغي لهما أولى وهذا علم أن الاجتناب كالوارث في هذا فإن من تبرع عن أثنين بالحج فهو كالولد عن الأبوين لأن المجهول إنما هو الثواب فله أن يجعله لمن شاء أه أقول وبه يظهر ما في كلام الشارح فتأمل له حجاب باختصار والقال في التور وشرحه ومن حج عن كل من (أمه) وقع عنه وضمن ما لم ياله لأنه خالفهما (ولا يقدر على جله عن أحدهما) لعدم الأولوية وينبغي صحة التمينين لو أطلق الإحرام ولو أبهمه فإن عين أحدهما قبل الطواف والوقوف جاز (بخلاف ما لو أكل بصح عن أبيه أو غيرها) من الأجانب حال كونه (متبرعا فعين بعد ذلك جاز) لأنه متبرع بالثواب فله جله لأحدهما ولو أكل أه قال في رد المختار قوله جاز أي عندهما وقال أبو يوسف بل وقع ذلك عن نفسه بلا توقف وضمن فقتهما وهو القياس لأن كل واحد منهما أمره بتعين الحج له فإذا لم يعين فقد خالف وجه قولها وهو الاستحسان أن هذا الإجماع في الإحرام والإحرام ليس بمقصود وإنما هو وسيلة إلى الأفعال والمهم يصلح وسيلة بواسطة التمينين ما كتبه به شرطا ح عن الزيلعي قلت والحاصل أن صور الإجماع أربعة أن يهل بحجة عنهما وهي مسئلة المثلث أو عن أحدهما على الإجماع أو يهل بحجة ويطلق والرابعة أن يحرم عن أحدهما معينا بلا تعيين لما أحرم به من حج أو عمره ولم يذكر الشارح الرابعة لجوازها بلا خلاف كما في التمتع وقد ذكر في الفتق أن مبنى الجواب في هذه الصور على أنها إذا وقع عن نفس المأمور لا يتحول بعد ذلك إلى الأمر وأنه بعد ما صرف فتق الأمر إلى نفسه ذاهبا إلى الوجه الذي أخذ الفتق له

أى منهما أو أحدهما ولا تدين من قبله (فله أن يجعل لهما ثوابه أو لا أحدهما) فيه نظر ظاهر لأنه إن نوى عنهما فلا شك

لا يتصرف الاحرام إلى نفسه إلا إذا تحققت المخالفة أو عجز شرعا عن التعين في الصورة الأولى من الصور الأربع تحققت المخالفة والعجز عن التعين ولا ترد مسئلة الآيرون الآتية لأنها بدون الامر كما يأتي فلا تتحقق المخالفة في ترك التعين ويمكنه التعين في الانتهاء لأن حقيقته جعل الثواب ولذا لو أمره بأمره الحج كان الحكم كما في الأجنبية وفي الصورة الثانية من الأربع لم تتحقق المخالفة بمجرد الاحرام قبل الشروع في الاعمال ولا يمكن صرف الحجبة له لأنه أخرجها عن نفسه لجعلها لأحد الأمرين فلا تصرف إليه إلا إذا وجد تحقق المخالفة أو العجز عن التعين ولم يتحقق ذلك لأنه يمكنه التعين إلا إذا شرع في الاعمال ولو شوطا لأن الاعمال لا تقع لتعين معين فتقع عنه ثم لا يمكنه تحويلها إلى غيره وإنما له تحويل الثواب فقط ولو لا النص لم يتحول الثواب أيضا وفي الصورة الثالثة لاختفاء أنه ليس فيها مخالفة لأحد الأمرين ولا تعدر التعين ولا تقع عن نفسه لما قدمناه وأما الرابعة فظاهر الكل اه مافي الفتح ملخصا وأنت خير بأن ماقرره في الصورة الثانية صريح في أنه إذا شرع في الاعمال قبل تعيين أحد الأمرين وقعت الحجبة عن نفسه لتحقق المخالفة والعجز عن التعين وكذا تقع عن نفسه بالأولى في الصورة الأولى والظاهر أنها تجزئه عن حجة الاسلام لأنها تصح بالتعيين وبالاطلاق بخلاف ما لو نوى بها النفل والمأمور وإن كان صرفها عن نفسه بجعلها للأمرين أو لأحدهما لكن لما تحققت المخالفة بطل ذلك الصرف والإلا لم تقع عن نفسه أصلا فيكون حينئذ كما لو أمرهم عن نفسه ابتداء ولم ينو النفل فتقع عن حجة الاسلام ولذا قال في الفتح أيضا فيما لو أمره بالحج فقرر معه عمرة لنفسه لا يجوز ويضمن اتفاقا ثم قال ولا تقع عن حجة الاسلام عن نفسه لأن أقل ما تقع باطلاق التبة وهو قد صرفها عنه وفيه نظر اه كلامه والظاهر أن وجه النظر ماقررهناه من أنه حيث تحققت المخالفة ووقعت عن نفسه بطل صرف التبة فتجزئه عن حجة الاسلام بقوله في البحر فيما مر تقع عن المأمور فلا ولا تجزئه عن حجة الاسلام فيه نظر وقد صرح بالطلاق في شرح الملقى وتبعه الفارح في شرحه عليه أيضا بأنه يفرج بها عن حجة الاسلام فهذا مايجوز له قاهم والسلام وقال في رد المحتار أيضا عند قول التنوير بخلاف ما لو أمره بحج عن أبيه الخ مانصه مرتبط بقوله ومن حج عن أمره وقوله جاز جملة مستأنفة لبيان جهة المخالفة بين المستثنين فإنه في الأولى لا يجوز والثانية بخلافها لكن الجواز هنا مشروط بما إذا لم يأمره بالحج وقوله عن أبيه أو غيرها تنبيه على أن ذكر الآيرون في الكذب وغيره ليس بقيد احترازي وإنما فاقده الإشارة إلى أن الولد يندب له ذلك جداً كما في التبر. وبه علم أن التقيد بالآيرون في هذه المسئلة لا يدل على أن المراد بالآيرون في التي قبلها الأجنبية بل الآيرون إذا أمراه تخليهما كالأجنيين كما قدمناه عن الفتح فظهر أنه لا فرق بين الآيرون والأجنيين في المستثنين وإنما العبرة للأمر وعدمه أى صريحاً كما يظهر قريباً فإذا أحرم بحجة عن اثنين أمره كل منهما بأن يحج عنه وقع عنه ولا يقدر على جملة لأحدهما وإن أحرم عنها بغير أمرها صح جملة لأحدهما أو لكل منهما وكذا لو أحرم عن أحدهما مبهماً يصح تعيينه بعد ذلك بالأولى كما في الفتح قال ومبناه على أن نيته لما تلفوا لعدم الأمر فهو متبرع فتقع الاعمال عنه التبة وإنما يحسب لها الثواب وترتبته بعد الأداء فتلفوا نيته قبله فيصح جملة بعد ذلك لأحدهما أو لهما ولا إشكال في ذلك إذا كان متفلاً عنهما فإن كان علي أحدهما حج الفرض وأوصى به لا يسقط عنه تبرع الوارث عنه بمال نفسه وإن لم يوص به فبرع الوارث عنه بالاحتجاج أو الحج بنفسه قال أبو حنيفة تجزئه إن شامقه تعالى لقوله صلى الله عليه وسلم للشمسية أرايت لو كان علي أليك دين؟ الحديث اه وهذا ظهر فاقدة أخرى للتقيد بالآيرون في هذه المسئلة وهي سقوط الفرض عن الذي عينه له بعد الإبهام ولو بدون وصية لكن يشكك عليه أنه إذا لفت نيته لما لعدم الأمر ووقعت الاعمال عنه التبة كيف يصح تحويلها إلى أحدهما وقد مر أن الحج إذا وقع عن المأمور لا يمكن تحويله بعد ذلك إلى الأمر؟ نعم يمكن تحويل الثواب فقط للنص كما مر ولهذا واه أعلم قال في الفتح ولا إشكال في ذلك إذا كان متفلاً عنهما أى لأن غاية

أنه جعل ثوابه لهما وإن نوى عن أحدهما فليس لأن يجعله لهما بل لأنه أن يعين أحدهما مع أنه لا مدخل للثواب إنا إن حال المتأمل أن يجعل ثواب عمله لغيره وهو صحيح أما وقوع عمله عن فرض التبرع بغير أمره فهو مشكل والجواب ما مر في كلام الشارع من أن الوارث إذا حج أو أجزأ عن مورثه جاز لوجود الأمر دلالة أن فكأنه مأثور من جهة بذلك وعليه تقع الأعمال عن الميت لأن العامل بقوله في الفتح وميتاه على أن نيته لما تلقى الخ مخصوص بما إذا لم يكن عليهما فرض لم يوصيا به وقدما عن البائع قبله بالنص أيضا وهو ما علمته من حديث المتعمية وهذا غلط الوارث الأجنبي لكن قدما عن شرح الباب عن الكرماني والمروسي أن الأجنبي كذلك نعم هذا بخلاف لاشتراط الأمر في الحج عن الغير والأجنبي غير مأثور لاصريحا ولا دلالة وقدما الجواب بأنه مبنى على اختلاف الرواية في هذا الشرط والمشهور اشتراطه وحيث علم وجوده في الوارث دلالة ظهر لاقصا الكثر وغيره على الأبوين فائدة ثالثة وهي أن الأمر دلالة ليس له حكم الأمر حقيقة من كل وجه لما علمت من الأبوين لو أمراه حقيقة لم يصح تعيين أحدهما بعد الإجماع كما في الأجنبيين وإن لم يأمرهم صريحا صح التعيين ولو فرضوا المسألة ابتداء في الأجنبيين نؤمن أن الأبوين لا يصح تعيين أحدهما لوجود الأمر دلالة ففرضهما في الأبوين لإنادة صحة التعيين وإن وجد الأمر دلالة وليفيدوا أن المراد في المسألة الأولى الأمر صريحا والله أعلم (تنبيه) الذي تحصل لنا من مجموع ما قرأناه أن من أهل بحجة عن شخصين فإن أمراه بالحج وقع حجه عن نفسه البتة وإن عين أحدهما بعد ذلك وله بعد الفراغ جعل ثوابه لهما أو لأحدهما وإن لم يأمرهم فكذلك إلا إذا كان وارثا وإن على الميت حج القرض ولم يوص به فيقع عن الميت عن حجة الاسلام للأمر دلالة والنص بخلاف ما إذا أوصى به لأن غرضه ثواب الإنفاق من ماله فلا يصح تبرع الوارث عنه وبخلاف الأجنبي مطلقا لعدم الأمر وقال رحمه الله عند قول الدرر أنه متبرع بالثواب بيان لوجه صحة التعيين في مسألة الأبوين دون مسألة الأميين وهو معنى ما قدمناه من قوله في الفتح وميتاه على أن نيته لما تلقى لعدم الأمر فهو متبرع الخ قال في الثربالية قلت وتعليل المسألة يفيد وقوع الحج عن الفاعل فيسقط به الفرض عنه وإن جعل ثوابه لغيره ويفيد ذلك الأحاديث التي رواها في الفتح بقوله أعلم أن فعل الولد ذلك مندوب إليه جداً لما أخرج البار قلبي عن ابن عباس رضي الله عنهما عنه صلى الله عليه وسلم لمن حج عن أبيه أوفى عنها مفرما بعث يوم القيامة مع الأبرار وأخرج أيضا عن جابر أنه عليه الصلاة والسلام قال من حج عن أبيه وأمه فقد قضى عنه حجه وكان له فضل عشر حجج وأخرج أيضا عن زيد بن أرقم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا حج الرجل عن والده قبل منه ومنهما واستبشرت أرواحهما وكتب عند الله رأاه أقول قد علمت بما قرأناه أنه إذا حج الوارث عنهما وعلى أحدهما فرض لم يوص به يقع عن الميت لسقوط القرض عنه بذلك إن شاء الله تعالى وحينئذ فكيف يصح دعوى سقوط القرض به عن الفاعل أيضا وقد صرفه إلى غيره وأجزأنا صرفه نعم يظهر ذلك فيما إذا كان على أحدهما فرض أوصى به أو لم يكن عليه فرض أصلا ويدل على ذلك قوله في الفتح وإنما يجعل لهما الثواب وترتبة بعد الأداء ومثله قول قاضيان في شرح الجامع وإنما يجعل ثواب فعله لهما وهو جائز عندنا وجعل ثواب حجه لغيره لا يكون إلا بعد أداء الحج فبطلت نيته في الإحرام فكان له أن يجعل الثواب لأيهما شاء اه فهذا صريح في أن الثانية لم تقع لهما وأن الأعمال وقعت له فله جعل ثوابها لمن شاء بعد الأداء فيمكن ادعاء سقوط القرض عن الفاعل بذلك كما حررناه في مسألة الحج عن الأميين وبه يعلم جواز جعل الإنسان ثواب فرضه لغيره كما ذكرناه أول الباب وأما إذا كان على الميت فرض لم يوص به وسقط به فرض الميت يلزم منه وقوع البتة والأعمال له لا للفاعل إلا أن يقال إن الأعمال تقع للسامع هنا أيضا كما هو مقتضى إطلاق عبارة الفتح وقاضيان وغيرهما ولكن يسقط به الفرض عن الميت فضلا من الله تعالى عملا بالنص وهو حديث المتعمية وإن عاقل القياس ولذا علمه أبو حنيفة بالمشية ويسقط بها الفرض عن الفاعل أيضا أخذنا من الأحاديث المذكورة ولذا كان الوارث مخالفا لحكم الأجنبي

المسئلة أعم من أن تكون حجة الإسلام فرضا عليهما أو على أحدهما أولا يكون شيئا منهما مع أن جعل الثواب إنما يكون بعد الفراغ من العمل وختم الباب والحاصل أنه عند الإجماع أنه لا يمحط لأيهما شاء اتفاقا بخلاف ما مر في رواية أبي حفص عن أبي يوسف أن ذلك عن نفسه قال في المحيط وعلي ظاهر الرواية يحتاج أبو يوسف إلى الفرق وأما قوله في الكبير ولو أحرم عنهما أى الأبرين كان له أن يجعل الثواب لأحدهما وكذا في شرح الجامع لقاضيان فقير ظاهر اللهم إلا أن يقال معنى عنهما أنه أحرم بهما غير معين لأحدهما فله أن يبين إحرامه لأحدهما قبل شروع الأعمال أو يجعل ثواب نسكه بعد تمام الأحوال وأما لو أمره كل من الأبرين أن يمحط عنه حجة الإسلام فأحرم بهما عنهما فكان كالجواب المذكور في الأجنبيين (السادس عشر إسلام الأمر) أى الميت دون الوصى كما لا يخفى (والمأمور فلا يصح) أى الحجج (من المسلم للكافر) لأنه ليس أهلا للقرية بل ولا عليه فريضة (ولا عكسه) أى حجج الكافر للمسلم لأن الحجج لا يصح من الكافر لأنفسه ولا لغيره فإن الإسلام شرط لصحته (السابع عشر عقلمها) أى عقل الأمر من الوصى أو غيره بأن يكون الميت أدرك الحجج في حال عقله وأوصى في حال شعوره وعقل المأمور لأن المجنون لا يصح له نية عن نفسه ولا عن غيره وإنما اعتبر نية غيره عنه في حدوث جنون له لفروضة أمره كما سبق في

في ذلك فإن قلت ما مر من تعليل جواز حج الوارث بوجود الأمر دلالة يقتضى وقوع الأعمال عن الميت لأنه لو أمره صريحا وقمت عنه بلا شبهة فيخالف ما اقتضاه إطلاق الفتح وغيره وحينئذ فلا يمكن سقوط فرض العامل بذلك أيضا قلت قد علمت أن الأمر دلالة ليس كالأمر صريحا من كل وجه ولذا صح تعيين أحد أبويه بعد الإجماع ولو أمره صريحا لم يصح كالأجنبيين كما قدمنا فلو اقتضى الأمر دلالة وقوع الأعمال عن الميت لم يصح التعيين قلنا بوقوع الأعمال للعامل فيسقط فرضه بها وكذا يسقط فرض الأب أو الأم عملا بالأحاديث المذكورة وانه أعلم هذا غاية ما وصل إليه فهمي القاصر في تحرير هذه المواضع المشككة التي لم أر من أوضحها هذا الإيضاح وثقه الحمد اه أقول قد رتبته العلامة الزايفي في تقريره فكتب على قوله والحاصل أن صور الإجماع أربعة الخ مانعه لعل الأولى أن يقول إن مسألة إحرام المأمور عن أمره فإن الإجماع غير متحقق في كل الأربع وكتب على قوله وفيه نظر مانعه الظاهر من كلام الفتح أن هذا تنظير في التعليل لا الحكم وهو عدم الإجزاء عن حجة الإسلام ومن المعلوم أن البحث في العلة لا يقدح في الحكم المنصوص تأمل وكتب على قوله وبهذا ظهر فائدة أخرى للتقيد الخ مانعه : ليس في عبارة الفتح ما يقتضى ذلك بل غاية ما أفادته هو حكم تبرع الوارث عن مورثه بالحج ابتداء ويكون قوله فإن كان علي أحدهما الخ انتقالا لمسألة أخرى مناسبة لما قبلها من حيث التبرع في كل عن المورث ولا داعي للحلها على المسئلة الأولى وذلك بأن ينوبهما أولا ثم يبين أحدهما حتى يأتي ما قاله من الإشكال بل يحمل علي تبرعه ابتداء لأحدهما بدون أن ينوبهما معا أولا وقوله ولا إشكال إذا كان متفلا عنهما ليس القصد منه الاحتراز عما إذا عين أحدهما بعد الإجماع وأنه يسقط به الفرض وأن فيه إشكالا بل القصد الإشارة إلى بيان موضوع المسئلة وهو أن المراد بالتبرع عنهما على سبيل التفضل بالثواب فقط وأيضا الجواب الذى ذكر لا يصلح دافعا للإشكال على تقدير أن ما ذكره هو مراد الفتح فإنه لا شك أن المراد بما ذكره الفاضل المار أن يتبدى الإحرام لأحدهما معينا وليس فيه ما يدل على صحة التحويل بعد وقوع الأعمال عن الوارث وأيضا قد تقدم لهما أن من شرائط الحج عن الغير نية عنه والحاصل أنه ليس في عبارة الفتح ما يدل على ما ادعاه المحشى من سقوط الفرض عز الذى عينه بعد الإجماع ويمكن حملها على ما يوافق الفروع المنصوص عليها ولا داعي لما حمله عليها حتى يأتي الإشكال ويكون كلامه غافلا لما ذكره تأمل وبهذا تعلم عدم صحة ما سلمه هنا وفيما يأتي أيضا وكتب على قوله لو يفيد ذلك الأحاديث التي رواها الخ مانعه لم يظهر من الأحاديث المذكورة ما يفيد ما قاله نعم يفيد ما ذكره من تعليل المسئلة وسقوط الفرض عن كل من الأب والابن لا يقول به أحد خلافا لما يفيد كلام المحشى وما جنح إليه مبنى على ما فهمه من عبارة

باب الاحرام وشروطه (فلا يصح) أى الحج (من المجنون لغيره) أى سواه يكون الغير عاقل أو غيره (ولا له من العاقل) أى ولا يصح لأجل المجنون من العاقل لكن لو وجب الحج على المجنون قبل طرو جنونه وأمر وليه العاقل أن يحج عنه صح كما لا يخفى (ثمان عشر تمييز المأمور) أى الأعمال المتعلقة بالحج (فلا يصح احجاج صبي غير مميز) ومفهومه أنه يصح احجاج المميز وبنافيه قوله (ولا يصح احجاج المراهق) ثم هذا من زياداته على الكبير والظاهر أن التمييز شرط لصحة حج الفل للغير وإلا فليس الصغير ولاية التبرع الغير ولأن يحمل ثواب حجه لغيره لاسيما والاجارة في الحج غير صحيحة فلا يتصور احجاج العبي ولولابن ولي اللهم إلا أن يقال العبارة الصحيحة ويصح بدون لاسيما في الفتاوى السراجية سواء كان الحاج عن غيره رجلا أو امرأة وسواء كان عبدا أو أمة أو وصيا مراهقا لكن في البحر الزاخر وإن أحجوا صبي لم يحز انتهى قال في الكبير ويمكن أن يقيد هذا بنهر المراهق ليرتفع الخلاف وحيثئذ يصح عدم الجواز للاحتياط ولما تقدم والله أعلم وأما قوله في الكبير ويصح احجاج المريض فهو ظاهر لامرية فيه (التاسع عشر عدم القوات) أى باختياره وتقصير منه (فلوقاته الحج) بأن تشاغل بمواجئ نفسه (لم يحز) أى إحرامه عنه (ثم إن فاته لتقصير منه ضمن) أى المال (فإن حج من مال نفسه) أى عن الميت من عام قابل (جاز) أى أجزأه عنه (وإن فاته) أى الحج (بأية سببية) كمرض وسقوط عن بيعر ونحو ذلك (لم يضمن) أى النفقة كما صرح به عند (ويستأنف الحج عن الميت) لكن نفقته في رجوعه من ماله خاصة وعليه من مال نفسه الحج من قابل على مافي البحر الزاخر وغيره وفي الاختيار وإن فاته الحج لمرض أو حبس أو هرب المكاري أو ماتت دابته فله أن ينفق من مال الميت حتى يرجع إلى أهله وعن محمد بن نوادر ابن سماعه نفقة ذهابه دون إيباه ولو انصرف الحاج إلى منزله قبل طواف الزيارة يعود بنفقة من ماله (المشرون أن يحج الذي عنه) أى بمخوصه دون غيره والتبيين ما بينه بقوله (بأن قال يحج عن فلان ولا يحج غيره فمات فلان) أى فإن مات فلان (لم يحز حج غيره) أى عنه وهذا إن صرح بمنع حج غيره عنه (ولولم يصرح بالمنع بأن قال يحج عنه فلان فمات فلان وأحجوا عنه غيره جاز) أى كما في البحر الزاخر (ولو أوصى أن يحج عنه ولم يوص إلى أحد) أى ولم يعين رجلا (فاجتمعت الورثة وأحجوا عنه) أى رجلا (جاز) وفي منسك الكرماني ولو أوصى بأن يحج عنه فلان فأبى دفع الوصي إلى غيره جاز وإن لم يكن بأبى ودفع الوصي إلى غيره جاز أيضا كما لو كان الموصى حيا فأمر بذلك ثم رجع فلهذا كذا هذا انتهى وفيه بحث لا يخفى من جهة الفرق حيث للوصى أن يعين فلانا ويقول ولا يحج غيره ثم يأمر غيره أن يحج عنه بخلاف الوصى حيث ليس له ذلك ثم من جملة الشرائط الوقت عند زفر فلو أوصى قبل الوقت فمات لا يصح عند زفر وهو المختار عند البعض ويصح عند أبي يوسف وقد سبق تحقيق هذا في باب شرائط وجوب الحج وحاصله أن هذه وصية قبل تحقق سبب الوجوب فلا يصح كما قاله زفر أو قبل تصور سبب وجوب الأداء فيصح كما قاله أبو يوسف أولا يصح عن فرضه عند زفر ويصح عن فله عند أبي يوسف فلا خلاف ولهذا قال المصنف (وهذه الشرائط كلها في الحج الفرض وأما في الحج النفل فلا يشترط فيه شيء ^(١) من هذه الشرائط غالبا) أى في أكثر المسائل (إلا الاسلام والعقل والتمييز) وفيه بحث سبق (والنية) أى بشرط النية في النفل أيضا وتعتبر في حقه ولو بعد الأداء أى أداء الأعمال وفراغها ثم يتوجه إليه ويجعل له ثواب حجه وهذا ظاهر إذا أهم النية بخلاف ما إذا عين غيره في نية لكن إذا نوى لنفسه هل يجوز أن يحمل لغيره

الفتح وقد علمت ما فيه اه واقسبحانه أعلم بالصواب (١) قوله وأما في الحج النفل فلا يشترط فيه شيء الخ : قال العلامة الرافعي في تقريره على رد المختار الاختصار على ما ذكره من المستثنيات ظاهر فما إذا حج عن غيره فلا يجازى بلامر أما إذا كان بأمر ومال فينبغي أن يشترط عدم المخالفة أيضا والإخفاق من مال المحجوج عنه ليحصل له ثواب الإخفاق ولا يخفى أن الأول يتضمن شروطا من المتقدمة كعدم الإفساد والإحرام بحجة واحدة وإفراد الإهلال لواحد وإنما بسطها في الباب لزيادة الإيضاح فإن خالف أو أنفق من ماله بغيره أن يضمن اه سدى عن شيخه محمد طاهر سنبل اه

ثواب فله نفلا؟ الظاهر جوازه وانه أعلم (ويذهب أن يكون منها) أى من الشرائط (عدم الاستحجار) أى لما سبق من أنه لا يجوز الاجارة في العادة (ولم يجده صريحا في النقل) فيه أنه لا فرق بينهما في النقل ولا صارف عن إطلاقه من العقل فالحكم أعم وانه أعلم (ولا يشترط لجواز الاحجاج أن يكون الحاج المأمور قد حج عن نفسه) أى عندنا وعند مالك (فيجوز حج الصرورة) بفتح الصاد المهملة وضم الراء الأولى وهو الذى لم يحج عن نفسه ^(١) (الأن الأفضل) كما قال في البدائع (أن يكون قد حج عن نفسه) أى للخروج عن الخلاف الذى هو مستحب بالاجماع ولأنه بالحج عن غيره يصير تاركاً لاسقاط القرض عن نفسه فيتمكن في هذا الاحجاج ضرب كرامة ولأنه أعرف بالناسك فكان أفضل ومثله في فتاوى الظهيرية وأما ما في كافى أبي الفضل من أنه إن كانت الحاج عن الذى يحج الصرورة فالصرورة أحب إلى قريب وعجيب ولعله محمول على الصرورة الذى لم يجب عليه الحج فالحق ما قال ابن الممام ^(٢) والذى يقتضيه النظر أن حج الصرورة عن غيره إن كان بعد تحقق الوجوب عليه بملك الزاد والراحة والصحة فهو مكروه كراهة تحريم وكذا لو تغفل الصرورة عن نفسه ومع ذلك تصح يعني ٥ - نا خلافاً للشافعى في المستثنى حيث

(١) قوله وهو الذى لم يحج عن نفسه : أى حجة الإسلام لأن هذا الذى فيه خلاف الشافعى رحمه الله تعالى وانه أعلم اه تعليق الشيخ عبدالحق (٢) قوله فالحق ما قال ابن الممام الخ : قال في البحر والحق أنها تزنية على الأمر وتحريمية على الصرورة المأمور الذى اجتمعت فيه شروط الحج ولم يحج عن نفسه لانه تأثم بالتأخير اه قلت وهذا لا ينافى كلام ابن الممام عليه رحمه الله الملازم لانه في المأمور وفي المتقي في حل المتقى العلامة السيد محمد ياسين ميرغى ويجوز إحجاج الصرورة بمهمة من لم يحج عن نفسه حجة الإسلام ولم يجب عليه فإذا دخل مكة وجبت عليه لصيرورته قادراً اه وفي طوابع الأنوار اعل أن الصرورة الذى لم يتحقق عليه وجوب الحج لإحجاج عن الغير يجب عليه الحج بدخول مكة المشرقة لوجود الاستطاعة كما بسطه ملاستان في منسكه وقد منع الشافعى رحمه الله حج الصرورة عن الغير اه وأيضا فيه أنه لا تغفل عما قدمنا أن الصرورة بدخول مكة المشرقة يجب عليه الحج وقتلناه عن ملاستان والحق أنه يجب عليه أحد النسكين إذا لاحج إلا من الاستطاعة والحاج عن الغير قد تلبس بالإحرام عن غيره ولا يمكنه أن يصرفه إلى نفسه فلو وجب عليه الحج لبق إلى الممام القابل وربما لا يجد استطاعة في مكته واقطعه فالعمرة تكن في إسقاط الواجب لمعين الفقهاء الحج في الوجوب على من دخل مكة فتنبه اه وقال العلامة ابن تايدين في رد المحتار قال في نهج النجاة لا يجوز التقيب بعد ما ذكر كلام البحر المسار أقول وظاهره يفيد أن الصرورة الفقير لا يجب عليه الحج بدخول مكة وظاهر كلام البدائع باطلاة الكراهة أى في قوله يكره إحجاج الصرورة لانه تارك فرض الحج فيبدأ به يصير بدخول مكة قادراً على الحج عن نفسه وإن كان وقت مشغولاً بالحج عن الأمر وهى واقعة الفتوى فليأتمل اه قلت وقد أتى بالوجوب مفتى دار السلطنة العلامة أبو السعود وتبعه في سبك الأنهر وكذا أتى به السيد أحمد بادشاه وألف فيه رسالة وأتى سيدى عبد الفتى التابلى بخلافه وألف فيه رسالة لآه في هذا العلم لا يمكنه الحج عن نفسه لأن سفره بمال الأمر فيحرم عن الأمر ويحج عنه وفي تكليفه بالإقامة بمكة إلى قابل ليحج عن نفسه ويترك عياله يلبه حرج عظيم وكذا في تكليفه بالعود وهو فقير حرج عظيم أيضا وأما ما في البدائع فاطلالة الكراهة المنصرفة إلى التحريم يقتضى أن كلامه في الصرورة الذى تحقق الوجوب عليه من قبل كما يفيد ما ر عن التتبع نعم قدمنا أول الحج عن اللباب وشرحه أن الفقير الآتقى إذا وصل إلى ميقات فهو كالسكى في أنه إن قدر على المشى لوجه الحج ولا ينوى النقل على زعم أنه فقير لانه ما كان واجبا عليه وهو آتقى فلما صار كالسكى وجب عليه تحويله نفلا لوجه الحج ثانيا اه لكن هذا لا يدل على أن الصرورة الفقير كذلك لأن قدرته بقدره غيره كما قلنا وهى غير معتبرة بخلاف ما خرج ليحج عن نفسه وهو فقير فانه عند وصوله إلى الميقات صار قادراً بقدره نفسه فيجب عليه إن كان سفره قطعاً ابتداء ولو كان في الصرورة الفقير مثله صاحب قتيدين ابن الممام كراهة التحريم بما إذا كان حجه عن الغير بعد تحقق الوجوب عليه وتأمله للكراهة بأنه أتفق الوجوب عليه فليأتمل اه وانه سبحانه وتعالى أعلم اه تعليق

لا يتعد إحرامه عن غيره بل ينقلب عن إحرام نفسه وإنما أطلق ابن الممام في قوله وكذا لو تفل الصرورة عن نفسه لأنه بوضوئه إلى مكة وجب الحج عليه (ويجوز أحجاج المرأة) بإذن زوجها لما وجود محرم معها (والعبد والأمة بإذن المولى مع الكراهة) فيه أنه لا يظهر وجه الكراهة^(١) لأنها في أحجاج المرأة عن المرأة فان الظاهر أن يكون أولى وأنسب وبدل عليه إطلاق الفتاوى السراجية حيث قالوا سواء كان عبداً أو أمة من غير ذكر امرأة (ويكره الحج عن الميت على حار) أى إذا كانت المسافة بعيدة والشقة شديدة (والجمل أفضل) أى من الخيل والبغل لمواقة السنة ولأنه أقوى في تحمل المشقة وقوله تعالى (أتواكم رجالوا على كل ضامر) أى بغير معبر (بأتين من كل فج عميق) أى طريق بعيد (والأفضل إحجاج الحر العالم بالمناسك) أى والعالم بعلمه في تلك المسالك (ولو أحج) أى رجل (وجلا يحج) أى بأن يحج (عنه ثم يقيم بمكة) أى هو باختياره أو بإذن من أمره جاز (والأفضل أن يعود إليه) أى إلى بلده أو بلد أمره وهو الأظهر ليكون أدائه على طبق أداء الميت لو فرض أدائه فان الغالب منه أنه كان يعود إلى بلده (ولو أمره أن يحج) أى عن الميت (هذه السنة) أى وأطاعه الدرام (فلم يحج) أى تلك السنة (وحج من قابل جاز) أى عن الميت ولا يضمن النفقة كما صرح به في فنية المناسك وفي التوازل يضمن في قول زفر وفي قياس قول أبي يوسف (ولو أوصى أن يحج عنه ولم يزد على ذلك) أى يمين الحاج عنه (كان للوصى أن يحج بنفسه) أى عنه (الا أن يكون) أى الوصى (وارثاً أو دفعه) أى المال (إلى وارث) أى آخر (ليحج عنه فانه لا يجوز) أى حج ذلك الوارث (إلا أن يجز الورثة) أى بقتبهم (وهم كبار) جملة سالية ولا بد من قيد حضار أيضاً فإنه إن كان منهم صغير أو غائب لم يجز (ولو قال) أى الميت (لوصى أدفع المال لمن يحج عنى لم يجز له أن يحج بنفسه مطلقاً) أى سواء أجازت الورثة أم لا وسواء يكون الورثة صفاراً أو كباراً والمستلطان صرح بهما ابن الممام والفرق بينهما ظاهر لا يخفى وفي المبسوط وفتاوى الولوالجي أو وصى بأن يحج عنه وارثه لم يجز إلا بإجازة الورثة انتهى وفيه خلاف زفر

(فصل ولو أوصى أن يحج عنه) أى من ماله (يحج عنه من ثلث ماله) أى سواء قيد الوصية بالثلث بأن قال ثلث ماله أو أطلق أن يحج عنه (وإن قال حجوا عن ثلث ماله ثلثه) أى والحال أن ثلث جميع ماله (يلج حججا) بكسر قحج أى حججات متعددة (فان صرح) أى في وصيته تلك (بحجة واحدة فإنه يحج عنه حجة واحدة وما فضل) أى عنها (يرد إلى الورثة وإلا) أى وإن لم يصرح بحجة واحدة بل أوصى أن يحج عنه وسكت عن تقيده (حج عنه حججا) أى قدر ما يملئها ثلث ماله كذا روى القدورى في شرحه مختصر الكرخي وذكر القاضي الاسيجابي في شرحه مختصر الطحاوى أنه إن أوصى أن يحج عنه بثلث ماله وثلاثة يلج حجبتا يحج عنه حجة واحدة من وطنه وهي حجة الإسلام إلا إذا أوصى أن يحج عنه بجميع الثلث قال في البدائع وما ذكره القدورى أثبت لأن الوصية بالثلث وبجميع الثلث واحد لأن الثلث اسم لجميع هذا السهم انتهى وفيه بحث لا يخفى لأن الباء في قوله بالثلث تحتمل البضية بخلاف ما إذا ضمت إلى لفظ الجميع المفيد للتأكيد فكأنه قال بالثلث جميعه لا بعضه (وكذا) أى الحكم (لو قال حجوا عنى بألف) أى والألف يلج حجبتا فيه التفصيل السابق والخلاف اللاحق ويؤيد القدورى أنه ذكر في المبسوط هذه المسئلة من غير خلاف إلا أنه قيد بقوله إذا لم يقل حجة (ثم الوصى بالخيار) أى بين أمرين (إن شاء أحج عنه الحجج) أى المتعددة (في سنة واحدة وهو الأفضل) أى المسارعة إلى الطاعة (وإن شاء أحج عنه في كل سنة حجة) أى بعد إقناع الحجة الأولى في السنة الأولى لأنها الأكمل لخلاص الذمة من الفريضة ثم وقوع بقية الحجج نافذة وزيادة فضيلة وأما إن

الشيخ عبدالحق (١) قوله فيه أنه لا يظهر وجه الكراهة : بينه في البدائع حيث قال أما المرأة لأن حجها ناقص لأنها لا تستوفى سنن الحج لأنه ليس عليها رمل في الطواف ولا سعى في بطن الرادى في السعى ولا رفع صوت بالتلبية ولا كشف رأس في حال الإحرام ولا حلق إلى غير ذلك من الأعمال التي جازت للرجل وأما العبد فأنه ليس أهلاً لأداء الفريضة عن نفسه فيكره أدائه عن غيره اه حجاب

أوصى أن يبيع عنه في كل سنة حجة قلم يذكر في الأصل وروى عن محمد أن هذا وذاك سواء أى في أصل الجواز وإلا لقد سبق أن الحج في سنة واحدة أفضل ولا يعد أن يقال التفريق في هذه الصورة أولى ليكون علي وفق الوصية وإن كان الأظهر أن الوصية إذا لم يكن فيها مخالفة للشريعة تتعين الموافقة (ولو قاسم الوصي الورثة وعزل قدر نفقة الحج) أى أفرزه وأبرزه (فهلك المعزول) أى بعد دفع بقية التركة إلى الورثة (فيد الوصي أو فيد الحاج) أى يدفع الوصي إليه قبل الحج (بطلت التسمية) أى الأولية (ولا تبطل الوصية) أى السابقة (ويبيع) أى له (من ثلث الباقي) أى وهكذا وهكذا (حتى يحصل الحج) أى يتحقق (أو يثوى المال) أى يفتي جميعه وهذا في قول أبي حنيفة وعند أبي يوسف إن بقي من ثلث ماله شيء يبيع عنه بما بقي من حيث بلغ وإن لم يبلغ من ثلثه شيء بطلت الوصية وقال محمد قسمة الوصي بجائزة وتبطل الوصية بهلاك المعزول سواء بقي من الثلث شيء أو لم يبق (مثاله كان له) أى لليت (أربعة آلاف) أى درهم أو دينار (دفع الوصي ألفاً) أى إلى الحاج (فهلك) أى جلة الألف (ودفع إليه) أى دفعه إلى الحاج (ما يكفيه من ثلث الباقي) أى ولو بعضه (أو كله وهو) أى وكله (ألف ولو هلك الثانية) أى في المرة الثانية (دفع إليه من ثلث الباقي) أن بقي شيء (بعدها) أى وهكذا مرة بعد أخرى إلى أن لا يبق ما ثلثه يبلغ الحج قسطل الوصية) وهذا عند أبي حنيفة وأما عند محمد فيبيع عنه بما بقي من المدفوع إليه المقرر للحج إن بقي شيء. وإلا بطلت الوصية كالأن الوصي عين مالا ودفعه إلى رجل ليعج عنه ومات فهلك ذلك المال في يد النائب لا يؤخذ شيء آخر من تركه الموصي فكذا إذا عينه الوصي وعند أبي يوسف يبيع عنه بما بقي من الثلث الأول مع ما بقي من المال المعزول وإن كان المدفوع تمام الثلث يقول أبي يوسف كقول محمد وإن كان بعضه يكل إن كان مقدارا يبي للبيع هذا إذا أوصى بأن يبيع عنه أو قال من الثلث أما لو أوصى بأن يبيع عنه بثلثه يقول محمد كقول أبي يوسف حتى يبيع عنه من الذي بقي من الثلث الأول عندهما (ولو أن الوصي إذا أجمع رجلا عن الميت في عمل يحتاج إلى مقدار) أى معين (وإن أجمع راكباً لافي يحمل احتاج إلى أقل من ذلك) أى من ذلك المقدار (وكل ذلك يخرج من الثلث) جلة حالية (يجب ألقها ولو أوصى أن يبيع عنه بمائة) أى بمائة درهم مثلاً (وثله أقل منه) أى من العدد المذكور (يبيع عنه بالثلث) أى لا بالمائة (من حيث يبلغ) أى الثلث ولو كان بلوغ المائة من بلده (ولو أوصى لرجل بألف وللساكنين) أى للميتة أو المحصورة أو المطلقة فألقها ثلاثاً (بألف وأن يبيع عنه) أى القرض على ماني الكبير والظاهر إطلاقه (بألف وثله) أى والحال أن ثلث جميع ماله (ألفان) أى لثلاثة آلاف (يقسم) أى الثلث الذي هو ألفان (بينهم) أى بين الرجل والساكنين والحاج عنه (أثلاثاً ثم تضاف حصة الساكنين إلى الحج) أى إلى صرفه (فما فضل) أى من الحج من حصة الساكنين (فهو للساكنين بعد تكميل الحج) أى بعد تحقق أداء كاله (ولو كان عليه) أى على الميت (فريضة) أى من الحج (ونذر) أى من حج أو غيره (يبدأ بالفريضة ولو كان الكل واجباً أو تظفوا يبدأ بما قدمه الموصي إن ضاق الثلث عنها) أى عن جميعها وأما إذا كان نذراً وتظفوا فيبدأ بالنذر لتقديم الواجب وفي الاختيار فلن كان الكل فرائض قدم مقدم الموصي إن ضاق الثلث عنها وقيل يبدأ بالحج ثم بالزكاة وهو قول أبي يوسف وقيل بها ثم بالحج وهو مختار محمد ورواية عن أبي يوسف ثم بالكفارات ثم صدقة الفطر ثم الأمحية وفي البدائع وإن كان الكل متساوياً يبدأ بما قدمه الموصي

(فصل في النفقة) أى حكم إنفاق الحاج المأمور (المراد من النفقة ما يحتاج إليه من طعام وإدام) ومنه اللحم (وشراب وثياب في الطريق ومركوب) أى بإجارة أو اشتراء (وثوب لإحرام) أى إزار ورداء (واستحجار منزل) أى يأري إليه (ومحمل وقربة وإداوة) أى ظرف ماء ونحوه (وسائر الآلات) أى مما لا يستغنى عنها في الطريق (وكذا دهن السراج والادمان) أى على اختلاف فيها قليل يشتري دهنًا يدهن به لإحرامه وزيتاً للاستصباح والأظهر أن دهن السراج ضروري عاوى ودهن الإحرام لبعض الناس عرفي (وما ينسل به ثيابه) أى من الصابون والأشنان وكذا ما ينسل به رأسه من نحو الخطمي والسنو (وأجرة الحارص) أى حافظ متاعه وعادم دابته (والحلاق

ودخول الحمام) أى وأجرته (كل ذلك بالمعروف) أى بالتوسط والاقتصاد من غير تبذير وفتير وقال الشافعي ولا يدخل الحمام ولا يشتري دهنًا للسراج ولا ما يبدى أو يتداوى به ولا يعطى أجره الحلاق والحجام إلا أن يأذنه الميت أو الوارث وفى قاضيان والمحيط له أن يدخل الحمام بالتعارف يعنى فى الزمان وهو المختار على ما ذكره الكرماني وقياس ما فى الفتاوى أن يعطى أجر الحلاق وبه صرح بعضهم وفى التوازل عن أبي القاسم ليس له أن يفعل إلا حلق الرأس بالمعروف وهو أن لا يخلق فى قليل المدة (وله أن يخلط دراهم التفتة مع الرقعة) بالضم أى الرقعة (ويودع المال) أى للمحافظة (ولا يصرف الدنانير إلا لحاجة) أى ضرورة تدعو إلى ذلك (وإن كان له نقد) أى بأن أوصى أن يحج بألف درهم (ولا يروج) أى ذلك النقد (فى الحج يصرفه) أى الوصى أو الحاج (بالنزى يروج) أى فى الحج (ولا يصدق) أى من طعامه أو غيره على أحد من الفقراء (ولا يقرض) أى أحداً (ولا يشتري ماء للوضوء ولا لفصل الجنابة) أى من مال الميت (بل يقيم) أى إذا لم يكن له مال (ولا يحجم ولا يتداوى) أى من مال الميت (وقيل له أن يفعل) أى المأمور (كل ما يفعله الحاج) أى جنسه قال الفقيه أبو الليث وعندي أن يفعل ما يفعل الحاج قال فى الذخيرة وهو المختار (وإن وسع عليه الأمر) وهو الوصى أو الوصى (الأمر) أى أمر المصروف (فله أن يفعل ذلك) أى جميع ما ذكر (بلا خلاف) لأنهم قالوا هذا إن لم يوسع عليه فإن كان قد وسع عليه فى وصيته للحجامة ودخول الحمام والتداوى فلا بأس به (ولا يتفق) أى المأمور من مال الميت (على أن يخدمه) أى خدمة يقدر عليها بنفسه (إلا إذا كان ممن لا يخدم نفسه) أى لكبره (١) أو عظمت وكبره (ويتفق فى طريقه مقدار ما لا يسرف) بفتحين أى لا إسراف (فيه ولا فتير) أى لا تعصيف (ذاهباً وجائياً) أى آيأ (إلى بلد الميت) أى إن عاد إليه (ولو سلك طريقاً أبعد) أى وأكثر فتنة (من المعتاد إن كانت يسلكه الحاج) أى ولو أحياناً (كبغدادى ترك طريق الكوفة إلى البصرة) أى مثلاً إلى سلوك طريقها (ففتنته فى مال الأمر) ويتفرع عليه قوله (ولا يضمن لو هلك) والمعنى حتى لو أخذت منه التفتة لا يضمنها (وإلا فى ماله) أى فى مال نفسه وفى فتاوى قاضيان ولو ضاعت التفتة بمكة أو بقرب منها أو لم تبقى يعنى فئت فأتفق من مال نفسه له أن يرجع فى مال الميت وإن فعل ذلك بنير قضاء ثم ذكر بعده بأسطر إذا قطع الطريق عن المأمور وقد أتفق بعض المال فى الطريق لضى وجع وأتفق من مال نفسه يكون متبرها فلا يسقط الحج عن الميت لأن سقوطه بطريق التسبب بإتفاق المال (٢) فى كل الطريق قال ابن الحمام ولا فرق بين الصورتين سوى أنه قبل الأولى يكون ذلك الضياع بمكة أو قريباً منها ولكن المعنى الذى علل به يوجب اتفاق الصورتين فى الحكم وهو أن يثبت له الرجوع ولو لم يرجع وتبرع به إن كان الأقل جاز (٣) ولا فهو ضامن لماله انتهى ولو خرج الحاج المأمور به قبل أيام الحج ينبغي أن يتفق من مال الأمر إلى بغداد أو إلى الكوفة أو إلى المدينة أو إلى مكة وإذا أقام ليلة يتفق من مال نفسه حتى يجرى أو أن الحج مشهور ويتفق من مال الميت ليسكون المأمور متفقاً من مال الأمر فى الطريق فإن اتفق من مال الميت فمبدأ قاضته يكون ضامناً له إذا أقام ليلة خمسة عشر يوماً لا يقيم مقامه وروى ابن سماعه عن محمد أنه إذا أقام ليلة ثلاثة أيام أو أقل وأتفق من مال الميت لا يضمن وإن أقام أكثر من ذلك يتفق من مال نفسه قالوا فى زماننا وإن أقام أكثر من خمسة عشر يوماً تكون فتنته من مال الميت وهذا معنى قوله (ولو أقام ليلة) أى فى أو أن الحج (إن كان لا انتظار القافلة ففتنته فى مال الميت سواء أقام خمسة عشر يوماً أو أقل أو أكثر وإن أقام بعد خروج القافلة فى ماله) أى لا يكون فتنته من مال الميت كما فى فتاوى قاضيان (وكذا لو

(١) قوله لكبره بكسر الكاف وفتح الباء وقوله وكبره بكسر الكاف وسكون الباء اه

(٢) قوله بإتفاق المال : أى مال الأمر ليكون عوضاً عن جسده اه (قوله بين الصورتين) أى المذكورتين فى كلام قاضيان اه (٣) قوله إن كان الأقل : أى من ماله والأكثر من مال الأمر جاز وإلا أى وإن كان الأكثر

أقام بمكة) وكذا ينبرها (بعد الفراغ) أى فراغ أعمال الحج (للقافة أى لا انتظار خروجهم (فنى مال الميت) أى نفقته ولو كان أكثر من خمسة عشر يوماً (وإلا) أى بأن أقام بعد الفراغ لحاجة أخرى بعد خروج القافة (فنى ماله) أى مال نفسه (فان بدا له أن يرجع) أى ظهر له رأى بعد المقام فى رجوعه (رجعت نفقته فى مال الميت وإن توطن مكة) أى قصد استيطانه بها (ثم بدا له المود) أى الرجوع إلى بلده (لا تعود) أى نفقته فى مال الميت فقد روى عن أبي يوسف أنه لا تعود نفقته فى مال الميت وذكر القدورى أن على قول محمد تعود وهو ظاهر الرواية قال ابن الهمام وذكر غير واحد من غير ذكر خلاف أنه إن توى الإقامة خمسة عشر يوماً سقطت فإن عاد عادت وإن توطنها قل أو أكثر لا تعود انتهى وقد صرح فى البائع بعد نقل الرواية عن أبي يوسف أنه لا يعود وهذا إذا لم يتخذ مكة داراً أما إن اتخذها داراً ثم عاد لا تعود النفقة بلا خلاف وكذا فى شرح الكونان توطن بمكة سقطت قل أو أكثر، ثم إن عاد لا تعود بالاتفاق (وإن أقام بها) أى بمكة (أياً ما من غير نية الإقامة) أى الشرعية بالمدة المطلوبة (إن كانت) أى إقامته تلك (إقامة معتادة) أى لاهل القسافة (لم تسقط) أى نفقته فى مال الميت (وإلا) أى بأن زاد على المعتاد (سقطت ولو تجمل إلى مكة) أى دخلها قبل ذى الحجة (فهى فى ماله) أى فأنفقته فى مال نفسه (إلى أن يدخل عشر ذى الحجة قصير) أى ترجع نفقته (فى مال الميت ولو خرج من مكة) أى بعد دخولها فى أوّل الحج (مسيرة سفر) أى مدة ثلاثة أيام وليلاتها (لحاجة نفسه سقطت) أى نفقته (فى رجوعه) أى حين عوده إلى مكة وكذا مادام مشغولاً بحاجة نفسه فنفقته فى مال نفسه فإذا فرغ عادت فى مال الميت لما سبق عن محمد (وما فضل من النفقة من الزاد والأمتعة) أى الآلات والأدوات حتى الثياب (بعد رجوعه برده على الورثة أو الوصى إلا أن يتبرع الورثة أو أوصى به الميت فيكون له) وفى المحيط وعند بعضهم لا يجوز الوصية والأصح أنها تجوز فى الذخيرة ذكر فى الأصل إذا كان الميت قال فما يبق من النفقة فهو للمأمور إن هذا على وجهين إن لم يعين الميت رجلاً يصح عنه كانت الوصية بالباقي باطلة والحيلة فى ذلك أن يقول الموصى الوصى أعط ما بقى من النفقة من شئت وإن عين الموصى رجلاً يصح عنه كانت الوصية جائزة (ولو شرط المأمور أن يكون الفاضل له فالشرط باطل ويجب الرد) أى إلى الورثة كذا فى خزائن الأكل (ويبنى للأمر أن يفوض الأمر إلى المأمور فيقول حج عني، أى بهذا (كيف شئت مفرداً أو قارناً أو متمتماً) فيه أن هذا التقيد سهو ظاهر ^(١) إذ التفويض المذكور فى كلام المشايخ مقيد بالأفراد والقران لا غير فى الكبير قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل إذا أمر غيره أن يحج عنه يبنى أن يفوض الأمر إلى المأمور فيقول حج عني بهذا كيف شئت إن شئت حجة وإن شئت فاقرن والباقي من المال وصية له لئلا يضيع الأمر على الحاج ولا يجب عليه الرد إلى الورثة انتهى كلامه وقد سبق أيضاً أن من شرط الحج عن الغير أن يكون ميقانياً آفاقياً وتقرباً بالعمرة ينتهى سفره إليها ويكون حجها مكياً وأما ما فى قاضيهان من التخيير بحجة أو عمرة وحجة أو بالقران فلا دلالة على جواز التمتع إذ الواو لا تقيّد الترتيب فيحمل على حج وعمرة بأن يحج أولاً عنه ثم يأتى بعمرة له أيضاً فتدبر فانه موضع خطر ثم قوله (ووكنتك) ذكره قاضيهان وتبعه ابن الهمام حيث قال إذا أراد أن يكون ما فضل للمأمور من الثياب والنفقة يقول له وكنتك (إن تهب الفضل من نفسك أو تقيضه لنفسك فيه من نفسه فإن كان على موت) أى فى صلبه (قال والباقي لك وصية) انتهى كلامهما وهذا كله إن كان الأمر عين رجلاً (وإن لم يعين الأمر رجلاً يقول) أى بقصد الحيلة (للموصى أعط ما بقى من النفقة من شئت) أى لحينئذ له أن يعطيه الوصى من شاء بمن عينه لأن يحج عنه (وإن أطلق) أى الموصى (فقال وما يبق من النفقة فهو للمأمور) أى مأمور الوصى من غير تعيين الموصى له (فالوصية باطلة) أى كما قدمناه (فان عين رجلاً صح) لما سبق وقال الفقيه أبو الليث ولو

من ماله والأقل من مال الأمر فهو ضامن لماله أى مال الأمر اه ^(٢) قوله فيه أن هذا التقيد سهو ظاهر: قال القاضى عيّد وشرحه لهذا الكتاب ولا يبنى أن هذا سهو منه لأن الميت لو أمره بالتمتع قطع المأمور صح ولا يكون مخالفاً

جعل الميت الباقي حلة له بعد رجوعه فلا بأس بذلك وهو كما أوصى
(فصل ولو وصى الميت أو وارثه أن يسترد المال من المأمور) الظاهر أن المراد مأمور الوصي أو الوارث
لا مأمور الوصي لكن قال في الكبير رجل له ألف لا مال له غيره فهداه إلى رجل ليحج عنه ثم مات فلورثة
استرداده وإن مات بعد ما أحرم المدفوع إليه ويضمن ما أتق منه بعد موته انتهى ولا يخفى أنه ينبغي أن يحمل
على ما إذا استحق استرداده (١) بظهور خيانه أو حصول تهمة أو ارتكاب جناية واقعه أعلم (مالم يحرم) ففي خزانة
الأكل ولو استرد الأمر ماله بعد ما أحرم له المجهز ليس له ذلك والمحرم يضي في إحرامه وبعد فراغه من الحج
ليس له استرداده حتى يرجع إلى أهله وإن أحرم حين أراد الأخذ فله أن يأخذه ويكون إحرامه تقطوعاً عن الميت
وإن استرد فنفقته إلى بلده من مال الميت انتهى وهو بإطلاعه غير ظاهر بل التفصيل هو المتبرك كما ذكره المصنف
بقوله (ثم إن رده لخيانته أي ظهرت (منه) وفي نسخة لجناية بالمجموع وهي تشملها وغيرها من أنواع المعصية ولذا قال
بعضهم ولا تئمة (لتفقه الرجوع في ماله) أي في مال نفسه (وإن رده بلا خيانة في مال الوصي) بفتح الواو لتقصير موسو
تدبيره (وإن رده لنصف) أي حدث له (أو جهل بأمر المناسك) أي حين تبين له (ورأى غيره أصح) أي بالدفع إليه
بأن يكون أقوى وأعلم وأصلح ورده (في مال الميت) كذا في التبيين وغيره هذا ولوجامع المأمور في إحرامه فلو وصى
أن يسترد النفقة كلها لأنه أمر بالاتفاق في إخراج صحيح ولم يوجد

(فصل ولو قال المأمور) أي بعد رجوعه عن الطريق (منعت من الحج وكذب الوارث أو الوصي لا يصدق (٢)
أي قوله (ويضمن) أي النفقة (الآن يكون) أي المانع (أما ظاهراً يشهد على صدقه) أي في منعه ورجوعه (ولو قال
صحت) أي عنه (وكذبه) أي الورثة وكذا إذا كذب الوصي (فالقول للمأمور (٣) مع يمينه ولا تقبل بيته (٤)
الوارث أو الوصي) أي شهودهما عليه (أنه كان يوم البحر بالبد) أي من البلدان غير مكة وما حولها (إلا أن
يقا (٥) أي بيته (علي إقراره أنه لم يحج) أي عنه أو هذه السنة وأما إذا كان الحاج مديوناً للميت وأمر أن يحج
بماله والمسئلة بما لها فانه لا يصدق إلا بيته في خزانة الأكل القول له مع يمينه إلا أن يكون للوارث مطالبة بدين
الميت فانه لا يصدق إلا بحجة

(فصل جميع البهائم المتعلقة بالحج) أي بنفسه كدم شكر (والإحرام) أي بارتكاب عظم في بكراهة صيد
وطيب وحلق شعر وجماع ونحو ذلك (علي المأمور) أي اتفاقاً لأن الشكر له والجبر منحصر عليه (والإحصار
خاصة فانه في مال الأمر) على ما ذكره القنوري وغيره من غير خلاف وفي بعض نسخ الجامع الصغير لأن دم
الإحصار على الحاج المأمور عند أبي يوسف وعند أبي حنيفة ومحمد على الأمر وكذا ذكره قاضيخان في شرح الجامع
(حتى لو أمره بالقران أو بالفتح قائم على المأمور) أي في مال نفسه ولله أراد بالفتح (٦) معناه الفتوى فلا ينافي ما تقدم
(فلذا أحصر) أي المأمور (يعت الوصي الحدي من مال الميت ليحل به) أي يخرج المأمور عن إحرامه به ثم قيل

بلا خلاف بين الأئمة الأسلاف قدبره كذا في الحجاب (١) قوله ولا يخفى أنه ينبغي أن يحمل على ما إذا استحق
استرداده الحج: أقول بل هو على إطلاعه بإطلاق الوصية بموت الوصي حيث كانت بجميع المال كما تقدم عن الخزانة
واقعه أعلم (٢) حجاب (٣) قوله لا يصدق: لأنه ظهر سبب الضمان وهو يدعي ما يبره فلا يصدق إلا بدليل ظاهر قاله
الشيخ عبادة العفيف (٤) حجاب (٥) قوله فالقول للمأمور الحج: لأنه يدعي الخروج عن المال الذي كان أمناً فبذمه
حجاب (٦) قوله ولا تقبل الحج: لأنها شهادة على النبي والشهادة على النبي باطلة أي لأن مقصود من حججه وإن كانت
صورة شهادته إثباتاً والله أعلم (٧) تعليق الشيخ عبدالحق (٨) قوله إلا أن يقا الحج: لأن إقراره وهو تلفقه بهذه
الجملة إثبات واقعه سبحانه وتعالى أعلم (٩) تعليق الشيخ عبدالحق (١٠) قوله أراد بالفتح الحج: هذا مبنى على حمله كلام
المصنف أي قوله أو متمتعاً على السهو وقد عرفت أنه لا سهو لفراجه هنا بالفتح المصطلح (١١) داللاً آخر من جان

يبحث من ثلث مال الميت وقيل من جميع المال (ورد) أى الحاج (مايق من النفقة) أى إلى الوصى (ليج) أى عن الميت (من حيث يبلغ) أى إن لم يبلغ مايق وقيل للحج من بلده وهذا إذا أوصى بمال معين أن يحج عنه والافهم على الخلاف الذى مر ولا ضمان عليه فيما أنفق قبل الإحصار

(فصل اعلم أنه إذا حج المأمور فأصل الحج يقع عن الأمر) وهو ظاهر المذهب والمذكور فى الأصل واختاره شمس الأئمة السرخسى وجمع من المحققين ويدل عليه الآثار من السنة وصحة قاضيان ويؤيده بعض الفروع من اشتراط التبة عن المحجوج عنه واستجاب ذكره الجامع فى تليته (وقيل يقع عن المأمور تغلا) لأنه لا يسقط فرضه به إجماعا (وللأمر ثواب النفقة) كما روى عن محمد ومثله عن أبى حنيفة وأبى يوسف وعليه جمع من المتأخرين منهم صدر الإسلام وشيخ الإسلام وأبو بكر الاسيلاجي قال قاضيان فى شرح الجامع وهو أقرب إلى التفقه ونسبه شيخ الإسلام إلى أصحابنا فقال على قول أصحابنا أصل الحج عن المأمور هذا وسئل الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل عن هذا فقال ذلك متعلق بمشية الله تعالى قال محمد فعمل منه أن لمحمد قولين التفويض وجعله عن المأمور (ويسقط عن الأمر الفرض) كان الأولى أن يقول ويسقط الفرض عن الأمر (بالإجماع) كما صرح به الكافى وغيره لكن إذا أداه على الموافقة سواء قلنا إنه وقع عنه أو عن الأمر (ولا يسقط به) أى بالحج عن الغير (عن المأمور فرض الحج بالإجماع سواء أداه على الموافقة) وهو ظاهر (أو المخالفة) أى قد صار الحج له (وسواء كان عليه الحج) أى فرضا باقيا فى ذمته بأن حج عن غيره وهو ضرورة (أولم يكن) أى الحج فرضا عليه أى ابتداء أو كان قد أداه عن نفسه وكان حقه أن يقول وسواء قلنا إنه وقع عنه أو عن المأمور وكذا لو حج عن أبيه ولم يكن عليه حج لا يسقط عن الفاعل حجة الاسلام وإن انعقد ثم فى شرح ابن وهبان عن فتاوى الظهيرية هذا الاختلاف فى الفرض (وفى حج النفل يقع عن المأمور اتفاقا) أى باتفاق مشايخنا لأن الحديث ورد فى الفرض دون النفل (وللأمر الثواب) أى ثواب النفقة وفى شرح الثغابة للشيخ محمد التهستاقى فى النفل يكون ثواب النفقة للأمر بالاتفاق وأما ثواب النفل فيجعله المأمور للأمر والله أعلم ثم اعلم أن من مات من غير وصية وعليه الحج لم يلزم الوارث أن يحج عنه خلافا للشافعى رضى الله تعالى عنه قال ابن الممام وإن فعل الولد ذلك منسوب إليه جدا انتهى فلو حج وارث أو أجنبي مجزئه ويسقط عنه حجة الاسلام إن شاء الله تعالى لأنه إيصاف للثواب ولا يختص بأحد من قريب أو بعيد على ما صرح به الكرماتى والسروجى ثم مقتضى كلامهم أن الأولى أن يحج أولا ثم يجعل ذلك الثواب لليت لأنهم قالوا فى مسئلة الأبوين لأنه لا يغفل ذلك بحكم الأمر وإنما يجعل ثواب فعله لما جعل ثواب حجه لغيره لا يكون إلا بعد أداء الحج فبطلت نيته بالإحرام لأنه غير مأمور فهو متردد فىقع الأعمال عنه ألينفصع جعل الثواب بعد ذلك لأحدهما ولهما قال المصنف هذا حاصل ما أشار إليه قاضيان وغيره فافهم المرام انتهى ولا يخفى أن قوله فبطلت نيته بالإحرام ليس فى مقام النظام فانه لا شك أن نيته أولا أبلغ فى تحصيل المرام مع أنها لاتتافى جعل ثوابه له آخر كما لا يخفى على أرباب الأفهام

(باب العمرة)

وهى الحجة الصغرى أى بالنسبة إلى الحج الأكبر وقد أفردت رسالة سميتها بالحظ الأفر فى الحج الأكبر (العمرة سنة مؤكدة) أى على التخييار وقيل هى واجبة قال المحجوبى وصحة قاضيان وبه جزم صاحب البدائع حيث قال إنها واجبة كسدة الفطر والأضحية والوتر ومنهم من أطلق اسم السنة وهو لا ينافى الوجوب وعن بعض أصحابنا أنها فرض كناية منهم محمد بن الفضل من مشايخ بخارى لكن لا مطلقا بل قال المصنف (لمن استطاع) أى إليها سبيلا بالزاد والراحة كما ثبت تفسيره بالسنة (وشرائط الاستطاعة) الأولى أن يقال شرائط وجوبها أو وجودها (مأمور فى الحج) أى من شرائط وجوبه لأن الواجب يلحق بالفرض فى حق الأحكام وكذا السنة تتبع الفرائض فى كثير من الأحكام (وأحكام إحرامها كأحكام إحرام الحج من جميع الوجوه) أى بالنظر إلى حظوظها وأما بالنظر إلى سائر أحكامه فتعتبر أكثرها من سببها وآدابها ووجوبها من ميقاتها ونحو ذلك (وكذا حكم فرائضها) أى فى الجملة

(وواجباتها) أى فى بعضها (وستها) كذلك (ومحرماتها) أى بأسرها (ومفسدها) أى وإن اختلفا فى محلها (ومكروهاتها) وإحصارها وجمعها) أى بين عرتين وأكثر (وإضافتها) أى إلى غيرها فى نيتها (ورفضها) أى حال ضم غيرها إليها (كحكمها فى الحج) أى فى غالب أحكامها وهى كثيرة لقوله (وهى) أى العمرة (لا تخالف الحج إلا فى أمور) أى يسيرة كما فى نسخة وبمجوعها أحد عشر (الأول منها) أى من الأحكام المخالفة (أنها) أى العمرة (ليست بفرض) أى بخلاف الحج وفيها خلاف الشافعى (الثانى أنه) أى الشأن (ليس لها وقت معين) أى بالاتفاق (بل جميع السنة وقت لها) أى لجوازها (إلا أنها تركه فى خمسة أيام) أى فى ظاهر الرواية (يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق مع الصحة) أى صحة وقوعها وعن أبى يوسف أنه لا تركه يوم عرفة قبل الزوال وأطلق قاضيتان فى المنفقات وقال لا بأس بالعمرة عدة عرفة إلى نصف النهار ولم يحله إلى أحد كذا ذكره المصنف فى الكبير ولعلها أراد أن لا بأس بفعلها حيث لا إنشاء لها فى البحر الزاخر يكره إنشاؤها فى هذه الأيام فإن أدامها بإحرام سابق لا يكره وهذا يرتفع الإشكال عن قاضيتان ومنها جميع السنة إلا خمسة أيام يكره فيها العمرة لنذر القارن يعنى وفى مئذنة المتنع ويؤيده ما فى المنهاج أنه إذا قصد القارن أو التمتع فلا بأس بل يكون أفضل فى هذه الأيام اه ولا يخفى أنه أراد إبقاء إحرامها فيها لأدائها لأنه قصد به إنشاؤها لما صرحوا بكرامة إنشائها فيها (الثالث أنها لا تقوت) أى بخلاف الحج (الرابع) ليس فيها وقوف بكرة ولا مزدلفة ولا رى ولا جمع) أى بين صلاتين لافى ليل ولانهار (ولا خطبة) أى بخلاف الحج فى جميعها (الخامس) ليس لها طواف القدوم) أى سنة ولو كان آتافيا بخلاف الحج (السادس) لا يجب بعدها طواف الصدر) أى الوداع ولو كان المستمر من أهل الآفاق وأراد السفر وهذا فى ظاهر الرواية وقال الحسن بن زياد يجب عليه (السابع) لا يجب بدنة بإفسادها) فيه نظر لأن إفساد الحج وهو بالجلاع قبل الوقوف لا يوجب بدنة بل شاة وإنما تجب البدنة بالجلاع بعد الوقوف فكان الأول أن يقول بالجلاع قبل طوافها (بل تجب شاة) إذا وقع الجلاع قبل الطواف كله أو أكثره بل ولا يجب البدنة فى العمرة قط أمالو جامع بعد ما طاف أكثره قبل السعى أو بعده قبل الحلق لا تقصد عمرته وعليه شاة ثم إذا قصد عمرته فعليه المضى فى الفساد وقضاؤها بإحرام جديد (الثامن) عدم وجوب البدنة بطوافها جنباً أو حائضاً أو نكاحاً) أى بل تجب شاة (التاسع) أن ميقاتها الحل لجميع الناس) أى من المكى والآفاق ومن بينهما (بخلاف الحج فإن ميقاتها لأهل مكة الحرم) أى وجوباً (المباشر) أنه يقطع التلبية عند الشروع فى طوافها) أى فى أصح الروايات بخلاف الحج المفرد أو القارن فإنه لا يقطع التلبية إلا فى أول رى حجرة العقبة (الحادى عشر) أنه لا يدخل للصدقة بالجناية فى طوافها) أى بخلاف طواف الحج والله سبحانه وتعالى أعلم (وأما فرائضها) أى بحملة (فالطواف والية) أى ونيتها كما فى نسخة (والإحرام) وفيهما فرضان وهما التلبية والتلبية كما فى إحرام الحج وأما ركعتها فالطواف والإحرام شرط لصحة أدائها لا ركن وهو الأصح وقيل الإحرام ركن (دواجباتها السعى) أى بين الصفا والمروة (والحلق أو التقصير) أى بعده جوازاً أو قبله صحة بعد وقوع طوافها وفى الصحة جعل السعى فيها ركناً كالطواف وهو غير مشهور فى المذهب وأوله بعضهم فقال كأنه أراد أنه داخل فى العمرة بخلاف الإحرام والحلق لخروجهما عنها كالوضوء للصلاة وفيه أن كل داخل فى عبادة ليس ركناً لها كواجبات الصلاة ولله الواجب فرضاً علمياً ولم يفرق بين الركن والشرط ومطلق الفرض ويؤيده أنه جعل فى المنهاج الحلق فيها فرضاً أيضاً وذكر بعضهم أن الحلق أو التقصير شرط الخروج عنها وفيه أنه لا يخص بالعمرة إذ فى الحج كذلك كما لا يخفى قال المصنف فى الكبير: وتقديم الطواف على السعى شرط لصحة السعى بالاتفاق اه والظاهر أن يقال الترتيب بين طواف العمرة وسعها فرض وأما تقديم ما شرط لصحة سعى الحج (وأما صفتها) أى كيفية العمرة بحملة (فهى) أى يحرم بها من الحل كإحرام الحج) أى مثل صفة إحرامه فى آدابه وستة بلا فرق إلا فى تعيين التنية فيفعل عند إحرامها ما يفعله فى إحرام الحج (وبتق فيه) وفى نسخة فيها أى فى إحرام العمرة أو زمان إتيانها بعد تلبسها إلى فراغها (ماتبقى فى الحج) أى من محظورات الإحرام ومكروهاته ومفسداته (فإذا دخل مكة بدأ بالمسجد) أى بدخوله من باب السلام على ما هو الأفضل وقيل

يدخل المتمتع المسجد من باب إبراهيم ذكره المصنف ولا وجه له ، نعم لو دخل من باب العمرة فلا بأس به لأنه أقرب وعليه العمل (وطاف برمل) أى فى الثلاثة الأول (واضطباع) أى فى جميع طوافها (وقطع التلبية عند أول استلام الحجر) أى بعد نية طوافها (وطاف سبعة أشواط) أربعة منها فرض والباقي واجب (وأكثره وهو أربعة منها) أى لكونه هو الركن (ككله فى حق التحلل) أى فى حق تحمله وخروجه عن إحرامه بحلق أو تقصير إلا أنه يحرم عليه التحلل قبل إتيان السعي بكأله (وأمن الفساد) أى وفى حق أمن فساد العمرة حتى لو جامع بعد أكثر طوافها لا يفسد عمره (ثم صلى ركعتيه) أى ركعتي الطواف وجوباً عندنا (وخرج للسعي^(١)) والأفضل من باب الصفا (فسعى كالحج) أى كسعيه (ثم حلق) يعنى أو قصر (وحل) أى خرج عن إحرامها

(فصل فى وقتها) أى وقت العمرة (السنة) أى أيامها (كلها وقت لها) أى لجوازها (إلا أنه) أى الشأن (يكره تحريماً) أى كراهة تحريم كما قاله ابن الممام ويشير إليه كلام صاحب الهداية (إنشاء إحرامها فى الأيام الخمسة) أى المذكورة سابقاً ثم مع هذه الكراهة لو أدى العدة فى هذه الأيام يصح ويقي محرماً فى هذه الأيام لو أخر أداها إلى ما بعدها لقوله (وإن أداها بإحرام سابق لا بأس) أى لما ذكرنا (ويستحب أن يؤخر) أى أداها (حتى تمضى الأيام) أى الخمسة (ثم يفعلها ولو أهل فيها) أى أحرم بالعمرة فى الأيام الخمسة (ولو بعد الحلق من الحج يؤمر برفضها) أى لبقاء بعض أفعال الحج عليه (فإن لم يرفضها ومضى فيها صح) أى فعلها (ولاد عليه) أى لإدخالها عليه وترك رفضها وفى الفتاوى الظهيرية رجل أهل بعمره فى أيام العشر ثم قدم فى أيام التشريق فأحب إلى أن يؤخر الطواف حتى تمضى أيام التشريق ثم يطوف وليس عليه أن يرفض إحرامه يعنى (لأنه لم يقع له إدخال عمره على حجة) ولو طاف فى تلك الأيام أجرأ ولا دم عليه يعنى ولا كراهة أيضاً فى حقه لأن إنشاءها لم يكن فى الأيام المنهى عنها ثم فى كلامه إشارة إلى أنه لو وقع طواف العمرة قبل الأيام وسعياً فيها لا بأس به ثم قال ولو أهل بعمره فى أيام التشريق يؤمر برفضها وإن لم يرفضها ولم يطف ولم يمتص أيام التشريق ثم طاف لها لادم عليه اه (ويكره فعلها فى أشهر الحج لأهل مكة ومن بمنام) أى من المقيمين ومن فى داخل الميقات لأن الغالب عليهم أن يحجوا فى سنتهم فيكونوا متمتعين وهم عن التمتع ممنوعون وإلا فلا منع للبكر عن العمرة المفردة فى أشهر الحج إذا لم يحج فى تلك السنة ومن خالف فعليه البيان وإتيان البرهان (وأفضل أوقاتها شهر رمضان) أى نهاراً أو ليلاً فضيلة كل منهما (فعمرة فيه تعدل حجة) أى كما ثبت فى السنة وزيادة مى فى رواية ولكن هل المراد عمرة آفاقية أو شاملة للبكة وفيه بحث طويل^(٢) فى القضية (ولو اعتمر فى شعبان وأكلها فى رمضان فأن طاف أكثره فى رمضان فهي رمضانة وإلا فشعبانية) قياساً على المتمتع وغيره (ولا يكره الإكثار منها) أى من العمرة فى جميع السنة خلافاً لما لك (بل يستحب) أى الإكثار منها على ما عليه الجمهور وقد قيل سبع أسابيع من الأطوة كمرة وورد ثلاث عمر كحجة وورد عرتان (وأفضل مواقيتها لمن بمكة التمتع والجمرات) والأول أفضل عندنا لأن دليله قوى لأمره صلى الله عليه وسلم عائشة

(١) قوله وخرج للسعي : أى بعد أن يعود للحجر فيقبله استئذاناً اه (٢) قوله وفيه بحث طويل الخ : قال الشارح رحمه الله فى شرح المشكاة عند الحديث المتقدم ثم قيل المراد عمرة آفاقية ولا يجوز العمرة المبكية عند الخنبلية ويؤيدهم سبب وزود الحديث وهو أن امرأة شكت إليه عليه الصلاة والسلام مخلفها عن الحج معه فقال لها اعتمرى وكان ميقات تلك المرأة ذا الحليفة وأيضاً لم يحفظ عنه عليه الصلاة والسلام إيقاعها فى رمضان مع إدراك أياماته بمكة بعد فتحها مع ما قيل من أنه دخل مكة من غير إحرام بها وإنما وقع عمره كلها فى ذى القعدة وقيل قد اعتمر فى رجب على ما قال ابن عمر وأنكرته عائشة رضى الله تعالى عنها وقد ذهب مالك وتبعه المزنى أنه لا يجوز فى العام إلا مرة واحدة إلا أن علماءنا والشافعى ذهبوا إلى أن العبدة بمعزم اللفظ لا بخصوص السبب والله تعالى أعلم ثم العمرة بوقوع أفعالها فى رمضان لا إحرامها كما مال إليه ابن حجر فكتبر اه والله أعلم

رضي الله عنها أن تخرج منها والثاني أكل عند الشافعي لأن دليله قتل فاته صلى الله عليه وسلم اعتمر منها حين رجع من الطائف بعد فتح مكة وكان حق المصنف أن يقول ثم الجعرة ولعله مال إلى كلام الطحاوي الموافق لمذهب الشافعي من أن أمره صلى الله عليه وسلم بذلك للجواز لا للأفضلية ثم موضع إحرام عائشة قيل هو المسجد الحرام الأذن من الحرم وقيل إنه المسجد الأقصى الذي على الأكمة قيل هو الأظهر وقيل بين مسجدهما وبين أنصاب الحرم غلوة سهم والله أعلم

(باب النذر بالحج والعمرة)

(وهو) أي النذر نوعان (صريح وكناية) أما الأول فبأنه (إذا قال قه على حجة أو قال على حجة) أي ولم يقل قه (يلزمه الوفاء سواء كان النذر مطلقاً) أي غير مقيد بشرط كما سبق (أو معلقاً بشرط بأن قال إن قدم غائي) أي من سفره (أو إن شئني الله مريضاً) أو مرضي (فعل) حجة مثلاً أو عمرة) أي مثلاً لأن حكم الأكثر من حجة أو عمرة كذلك (لزمه ما عين) أي من الحج أو العمرة واحدة أو متعددة أو منها بمجموعة (لكن لزومه عند وجود الشرط) أي إذا كان معلقاً كما تقدم وكما إذا قال إن فعلت كذا فقه علي أن أحج حتى يلزمه الوفاء إذا وجد الشرط ولا يخرج عنه بالكفارة في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة وقيل هذا إذا كان التعليق بشرط يراد كونه ووجوده كقوله إن شئني الله مريضاً فعلي كذا أما إذا كان لا يراد كونه كان كلفاً زهواً فقه علي كذا فقيل يجب عليه الإيفاء بالنذر وقيل يجزئ كفارة العين وهو الصحيح وقد رجع إليه أبو حنيفة قبل موته بثلاثة أيام أو سبعة وهو قول محمد ثم إذا لزمه الحج وحج جاز ذلك عن حجة الإسلام إلا أن ينوي غيرها علي ما في الخلاصة والأظهر ما في بعض الكتب من الفرق بين قوله فعلي حجة تلزمه حجة سوى حجة الإسلام إلا أن يقصد بها ما وجب عليه وبين قوله فعلي أن أحج حيث يجزئ عن حجة الإسلام إلا أن ينوي غيرها وقد تقدم أن من لزمه بالنذر حجة وحج حجة الإسلام فإنها لا تسقط بها المتنوعة بخلاف (ولو قال إن دخلت) أي البارئ مثلاً (فأنا أحج يلزمه) أي عند وجود شرطه (ولو قال أنا أحج) أي من غير شرط (لاصح عليه) في الخلاصة ولو قال أنا أحج لاصح عليه ولو قال إن دخلت فأنا أحج يلزمه عند الشرط (ومن نذر مائة حجة أو أكثر أو أقل يلزمه كلها وعليه أن يبيع نفسه قدر ما عاش ويحجب الإيصاء بالبقية) وهذا علي ما في البيوع وقاضيان والسراجة عن نصوا علي لزوم الكل وقال في التوازل هذا قولها وعلي قول محمد بقدر عمره قال الترمذي وأطلق في التحفة لله تعالى علي ألف حجة تلزمه وعن أبي يوسف وكذا عن محمد تلزمه قدر ما يعيش من السنين واختاره علي الرازي والسروجي كقوله علي أن أحج عشرين سنة ومات قبلها لا يلزمه شيء قال ابن المهام والحق لزوم الكل للفرق بين الالتزام ابتداء وإضافة (ثم إن شاء) أي التاخر بالمائة (أحج مائة رجل في سنة واحدة وهو الأفضل) أي للساعة إلى المحترات والمخافة من الآفات (وإن شاء أحج في كل سنة حجة) أي علي وفق لزومه (أو أكثر) أي بناء علي الأفضل في الجملة (ولكن كلنا عاش التاخر بعد ذلك) أي الإحجاج (سنة بطلت منها حجة فعليه أن يبيعها بنفسه) أي لأنه قدر فظهر عدم صحة إحجاجها (وإن لم يبيع لزمه الإيصاء بقدر ما عاش من بعد الإحجاج ولو قال قه علي عشر حجج في السنة لزمه عشر في عشر سنين) علي ما في الفتح وغيره وفي خزائن الأكل لزمه كلها في تلك السنة (ولو قال قه علي أن أحج في هذا العام ثلاثين حجة لزمه الكل) أي عند أبي حنيفة (ولو قال علي أن أحج في سنة كذا فحج قبلها جاز) أي عند أبي يوسف وهو الأقوي خلافاً لمحمد (ولو لم يبيع ومات قبلها لا يلزمه شيء) ولو قال إن كلت فلاناً فعلي حجة) أي من غير ذكر اليوم (أو علي حجة اليوم) بالنصب والأحسن عبارة الكبير إن كلت فلاناً فعلي حجة يوم أكله (لا يصح ما بها بل لزمته أن يفعلها متى شاء) كالو قال علي حجة اليوم إنما يلزمه وفاء ذمته يحرم بها متى شاء اه وتبين أن اختصاره في المبنى هنا محل للمعنى ولو قال أنا محرم بحجة مهل) أي محرم (بعمرة إن فعلت كذا صح) أي تعليقهما (ويلزمه إن فعله) أي ما شرطه كذا ذكره في خزائن الأكل عن أبي حنيفة (ولو قال علي حجة إن شئت أنت أيها المخاطب أو

الخطابة (فقال شئت لومته حجة) أى ولم يصبر محرماً ما لم يحرم (وكذا لو قال إن شاء فلان) أى سواء كان ساحراً أو غائباً (فشاء) أى فظهر أنه شاء (لومته حجة ولا تقصر) أى على الأصح (مشينة فلان) أى الغائب (على مجلس بلوغه الخبز) أى بالتعليق (ولو قال أنا محرم بحجة إن فعلت كذا ففعل لومته حجة وكذا لو ذكر العمروق لم يصبر محرماً ما لم يحرم ولو قال إن لبست من غزلك فأنا أصح لومه) أى ويصح متى شاء (ولو قال على أن أصح على جبل فلان) أى مثلاً (أو بمال فلان) أى بإبراهيم كذا مثلاً (لومه) أى الحجج (ولنت الزيادة) كما في شرح الكافي (ولو علق الحج بشرط ثم علقه بآخر) أى بشرط آخر (ووجد الشرطان يكفيه حجة واحدة إذا قال في الميم الثانية فعلى ذلك الحج) على ما في قاضيناه (ولو قال على حجة الاسلام مرتين لا يلزمه شيء) أى زائد على المرة (ولو قال في النذر متصلاً إن شاء الله تعالى لا يلزمه شيء في جميع الصور) أى إن قيدها بمشينة الله والله أعلم

(فصل) أى في الكتابات (إذا قال على المشي إلى بيت الله أو الكعبة أو مكة أو زيارة البيت أو بعلقه) أى ماذكر (بشرط) أى كبرئ مريض وقدم مسافر (أولاً) (أو لم يعلقه (بل حلق) مشياً (بحجة أو عمرة وهو في الكعبة) أى في مكة وما حولها من الحرم (أولاً) أى أو في غيرها من أرض الحل أو من الآفاق (أو قال على إحرام فعليه حجة أو عمرة ماشياً والبيان إليه) أى تبين أحدهما (ولو قال على المشي أو الذهاب أو الخروج أو السفر أو الإتيان أو الركوب أو الشد) أى الرجل (أو الهرولة) أى السعي (إلى الحرم أو المسجد الحرام أو الصفا أو المروة أو مقام إبراهيم أو الحجر الأسود أو الركن) أى مطلقاً أو التام (أو أستر الكعبة أو بابها أو ميزابها أو الحجر أو عرفات أو مزدلفة) وكذا إلى متى (أو أسطوانة البيت أو زمزم أو مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم أو بيت المقدس أو مسجد آخر) ولو كان من المساجد المأثورة كمسجد الخيف ونحوه (لا يلزمه شيء في جميع الصور) لكن في بعضها اختلاف فإنه لو قال على المشي إلى الحرم أو إلى المسجد لا شيء عليه عند أبي حنيفة وعندهما يلزمه حجة أو عمرة ويؤيدهما أنه إذا قال على المشي إلى مكة حيث يلزمه حجة أو عمرة اتفاقاً مع أن المسجد الحرام انحصر من مكة وأنه قد يطلق على الكعبة وعلى مطلق الحرم أيضاً وقيل في زمن أبي حنيفة لم يجر العرف بلفظ المشي إلى الحرم والمسجد الحرام بخلاف زمانها فيكون اختلاف زمان لا اختلاف دليل وبرهان وكذا ذكره في الكبير وفيه أن الكتابات لاتعلق لها بالبرقيات (١) وكان المناسب أن يختلف حكمها باختلاف الثبات وإن اعتبر منها جانب الإيمان فينبغي أن يعتبر كل ما اختلف في الزمان والمكان فلا يدخل الحكم تحت ضائقة كلية في هذا الشأن وأما لو قال إلى الصفا أو المروة أو مقام إبراهيم عليه السلام وغير ذلك مما سبق لا يلزمه شيء بالاتفاق وقيل إلى الحجر الأسود أو الركن أو مقام إبراهيم يلزمه وصرح في المبسوط في المقام بعدم لزوم وفي الطرابلسي إلى زمزم وأسطوانة الكعبة يلزمه عندهما خلافاً للامام وعزاه إلى شارح الكنز (٢) (ولو قال على المشي إلى بيت الله تعالى ثلاثين سنة عليه ثلاثون حجة أو عمرة) هكذا ذكره في المتقى وقاضيناه وفي المتن عن محمد هذا على الحج وإن قال ثلاثين مرة إن شاء حج وإن شاء اعتصر (ولو قال على المشي ثلاثين شهراً أو واحداً وعشرين شهراً أو عشرة أشهر أو عشرة أيام أو أحد عشر يوماً فعليه عمرة) أى واحدة (وقيل في ثلاثين شهراً إنه عليه الحج) والقولان قتلها صاحب المتن عن محمد باختلاف روايته (ولو نذر المشي إلى بيت الله تعالى ونوى مسجد المدينة أو بيت المقدس أو مسجد آخر) كمسجد قبا أو الكوفة (لا يلزمه شيء وإن لم تكن له نية) أى مينة (فصل المسجد الحرام) أى بناء على أنه

(١) قوله وفيه أن الكتابات لاتعلق لها بالبرقيات: أقول يرد عليه قول العلامة ابن نجيم في البحر الرائق رداً على صاحب غاية البيان وقوله لأجرة بالعرف مع وجود اللفظ ممنوع بل المعبر في النذور والإيمان العرف لا اللفظ كما عرفت في محله أو أقاده الجواب (٢) قوله وعزاه إلى شارح الكنز في جمع المناسك وعزاه إلى شرح بكرة وفي البحر العميق وفي شرح بكر على المشي إلى أسطوانة الكعبة وإلى زمزم لم يلزم خلافاً لما اه والله سبحانه وتعالى أعلم اه تعليق الشيخ عبدالحق

هو الفرد الأكل من بيوت الله (فيلزمه حجة أو عمرة) على خلاف قدم والأظهر أن يقال فعل الكعبة ليكون عليه الحج أو العمرة بلا خلاف لأن حكم بيت الله والكعبة سواء كما سبق وقد قال الله تعالى والله على الناس حج البيت وقال عز وجل جعل الله الكعبة البيت الحرام ويؤيده قوله (ولو حلف بالمشي إلى بيت الله تعالى ثم حنت) بكسر التثنية أى لم ير في بيته (ثم حلف به ثم حنت) يجعل أحدهما حجة والآخر عمرة ويمشي لكل واحد من مكان الحلق ولو حلف أن يهدي بفلان (أى من البنية أو البقرة أو الشاة (على أشعار عينه) أى أهلهما أو أطرافهما (إلى بيت الله تعالى أو أحجه على عتق) أى يبيع بفلان من إنسان أو حيوان لأخيه عليه (ومن جعل على نفسه أن يبيع ماشياً فإنه لا يركب حتى يطوف طواف الزيارة) أى في وقت فإنه يتم حجه به وينبغي أن يقيد بحلقه قبل الطواف (١) أو بعده ليخرج عن إحرامه قياساً على قوله (وفي العمرة حتى يحلق) وفي الأصل خير بين الركوب والمشى لكن في الجامع الصغير أشار إلى وجوب المشى وهو الظاهر والصحيح وحملوا رواية الأصل على من شق عليه المشى وفي شرح الجامع قال الشيخ الإمام أبو جعفر الهندواني إنما يطلق له الركوب إذا كانت المسافة بعيدة بحيث لا يبلغ إلا بمشقة عظيمة وأما إذا كانت المسافة قريبة فلا يجوز له الركوب أصلاً ثم اختلفوا في محل ابتداء المشى لأن محمداً لم يذكره قيل يبتدئ من الميقات وقيل من حيث أحرم وعليه الإمام غير الإسلام والتابع وغيرهما وقيل كما قال المصنف (ومحل ابتداء المشى من بيته سواء أحرم منه أولاً) وعليه شمس الأئمة السرخسي وصاحب الهداية وصححه قاضخان والزلي و ابن الميام لأنه المراد عرفاً ويؤيده ما روى عن أبي حنيفة أن بهندادياً قال إن كنت فلا تفعلى أن أحج ماشياً فليكن بالكوفة فكله فعليه أن يمشى من بهنداد وأما لو أحرم من بيته فالافتراق على أنه يمشى من بيته (ولو ركب في كل الطريق أو أكثره بعذر أو بلا عذر فعليه دم) أى لأنه تلتواجباً يخرج من الهدية (وإن ركب في الأقل) أى في أقل الطريق وكذا في المساواة (تصدق بقدره من قيمة الشاة (٢))

(فصل هـ لو نذر أن يصلي في مكان فصلى في غيره دونه في الفضل) أى الأقل منه في الفضيلة (أجزاء) أى عندنا (وأفضل الأماكن المسجد الحرام ثم مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ثم مسجد بيت المقدس ثم مسجد قباء ثم الجامع) أى المسجد الذي يصلي فيه الجمعة (ثم مسجد الحى) وهو الذي يصلي فيه الجمعة والقبيلة المحصورة (ثم البيت) أى أفضل من خارجه كالزقاق والأسواق إذا عرفت هذا الترتيب نلو نذر أن يصلي ركعتين في المسجد الحرام لا يجوز أدائها إلا في ذلك الموضع عند زفر خلافاً لأصحابنا وإن نذر أن يصلي ركعتين في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم لا يجوز أدائها إلا في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم أو في المسجد الحرام وإن نذر أن يصلي في بيت المقدس لا يجوز أدائها في هذه المساجد وإن نذر أن يصلي في الجامع لا يجوز أدائها في مسجد الحلة وإن نذر أن يصلي في مسجد الحلة يجوز أدائها في الجامع ولا يجوز أدائها في بيته وإن نذر أن يصلي في بيته يجوز في الكل ولا يجوز في الزقاق والأسواق وكذا في المصنوع وهذه المسائل يخالف أصحابنا فيها زفر وقيل أبو يوسف أيضاً معه وكذا حكم الاكتشاف إذا نذر في هذه المساجد (ولو نذر أن يلبث) بفتح الموحدة أى يمكث (في المسجد الحرام ساعة لم يجب عليه ذلك) كان الظاهر أن يقال أقل من يوم لأنه أقل ما يجوز فيه الاكتشاف خلافاً لمحمد أنه يجوز اعتكافه ساعة أيضاً في الفضل ومن غير شرط صوم خلافاً لغيره والله أعلم

(باب الهدايا)

وهو ما يهدي إلى الحرم للتقرب إلى الله تعالى والمراد به أنواع الهدايا وأكثر أحكامها كالفضحايا (الهدى من

(١) قوله وينبغي أن يقيد بحلقه قبل الطواف الخ: لكن مجرد الحلق في الحج إحلال عن غير النساء فلم يتحلل عن إحرامه بالكعبة فلا يصح قياسه عليها إذ يتحلل عن إحرامها به بالكعبة فافتراقاً كذا في رد المحتار مع زيادة من الزايف عليه ووقع في نسخ و رد المحتار لكن مجرد الطواف وهو تحريف فليتنبه له والله أعلم (٢) قوله من قيمة الشاة: أى الوسط كالأبهر وغيره اه

الإبل والبقر والغنم) أى لامن غيرها من النعم ^(١) (وكل دم يجب في الحج والعمرة فأدناه شاة) أى وأعلاه بدنة من الإبل أو البقر وأعظمها أفضلها وفي حكم الأدنى سبع بدنة أو سبع بقرة وهذا التخيير المقوم من الكلام في كل شيء (إلا الجناح في الحج بعد الوقوف بقرعة وطواف الزيارة جنباً) فإنه لا يجوز قهما إلا البدنة ولا يخلو قصور البارة ويستفاد منه أنه لا يجب البدنة أصلاً في العمرة (وحكم البقر حكم الإبل في هذا الباب) أى باب الهدايا لافي مطلق القضاء لكن هذا عندنا خلافاً للشافعي فعمده الله برحمة حيث يخص البدنة بالإبل وأما إذا أطلق الجزور فهو من الإبل خاصة اتفاقاً ثم الهدى (أى جسده) منقسم (على نوعين) هدى شكر (لتوفيق الطاعة المحصورة) (وهو هدى النعمة والقران) وقدم النعمة لأنها الأصل المستفاد من القرآن وقيس عليه القران في هذا الشأن ببيان البرهان (والتطوع) شكراً مطلقاً (وهدى جبر) أى لتقصير في الطاعة أو ارتكاب جناية (وهو سائر الدماء الواجبة) من إحصار أو رفض أو جزاء صيد أو كفارة جناية أخرى أو تجاوز ميقات (ماعداً هذه الثلاثة) أى المتقدمة من النعمة والقران والتطوع وأما النذر فهو وإن كان دم نسك إلا أن حكمه إن كان واجباً فكبير أو تظلوفاً فكشكر وكذا الأضحية وجرباً أو تظلوفاً (وكل دم وجب شكراً فلصاحبه أن يأكل منه) أى ماشاء منه ولا يقيد ببعض منه كما يتوهم من قوله منه (ويؤكل الأغنياء) أى يطعمهم ولو بالإباحة (والفقراء) تمليكاً أو إباحة والمقام يقتضى تقديم الفقراء وإلا يكون ذكرهم كالمستدرك (ولا يجب التصديق به) أى لا يكله ولا يعضه وهذا تصریح بما علم ضمناً بمقابلة من التلويح (بل يستحب أن تصدق بثله ويطعم) بفتحين أى وأن يأكل (ثله ويهدى ثلثه) أى للأغنياء من الجيران وغيرهم (أو يخره) أى الثلث الأخير فأو للتوزيع (ولولم تصدق بشيء جاز) وهذا قد علم من قوله ويستحب (وكره) أى كرامة تزيه لأنها مقتضى ترك الاستحباب المعبر عنه بأنه خلاف الأولى وإذا قال في الكبير ولا يبيح أن تصدق بأقل من الثلث وهذا أيضاً مستدرك كالأول (ويسقط أى دم شكر) بمجرد الذبح حتى لو سرق أو استهلك بنفسه) وكذا بغيره (بعد الذبح) قيد للسائلين (لم يلزمه شيء) أى من الضمان بخلاف ما لو هلك أو سرق قبل الذبح فإنه يلزمه غيره ولا يجوز له أن تصدق بقيمته (وكل دم وجب جبراً لا يجوز له الأكل منه) ولو كان فقيراً (ولا للأغنياء) إلا إذا أعطاهم الفقراء تمليكاً لا إباحة وكذا في حكم نفسه (ويجب التصديق بجميعه حتى لو استهلك بعد الذبح) أى كله أو بضعته (لزمه قيمته) أى الفقراء فيصدق بها عليهم (ولو سرق لا يلزمه شيء) وأعلم أنه يجوز التصديق بكل من دم الشكر والجبر على مساكين الحرم وغيرهم وكذا يجوز على مسكين واحد أو مساكين إلا أن مساكين الحرم أفضل إلا أن يكون غيرهم أحوج على ما قاله في السراج الوهاج (وهو) أى دم الجبر (كدم اللبس والطيب والحق وقلم الأظفار وقتل الصيد والجناح) أى وأمثال ذلك من ارتكاب المحظورات ولو بمنزلة (والطواف بلا طهارة وترك شيء منه) أى من الطواف إذا كان موجاهم (أو السعى أو الرمي أو امتداد الوقوف) أى بمرقة إلى الثروب (أو وقوف مزدلفة) أى ونحوها من ترك الواجبات إذا لم يكن عن عذر (والإحصار والرفض) أى ودعما (وقطع أشجار الحرم) فيه أن هذا الحكم غير مختص بالحرم (ولا يجوز بيع شيء من لحوم الهدايا) أى وإن كان مما يجوز الأكل منه على ما صرح به ابن الممام (فإن فعل) أى باع شيئاً منه (ضمن قيمته للفقراء ولو أعطى الجزاء أجرة منه غرمه) أى فعليه أن تصدق بقيمته (وإن شرط) أى أجرة الجزاء (منه لم يجر) أى مذبوحة (عن الهدى) وتوضيحه ما قاله الطرابلسي ولا يعطى أجرة الجزاء منه فإن أعطى صار الكل لها لأنه إذا شرط إعطائه منه يبق شره كما له فيه فلا يجوز الكل

(١) قوله أى لامن غيرها من النعم : أقول الصواب إسقاط الجار والمجرور أعنى من النعم من العبارة فإن اسم النعم خاص بالثلاثة لا يطلق على غيرها تأمل اه حياض

(٢) قوله بعد الوقوف بقرعة : أى قبل الحلق أما بعده ففي وجوبها خلاف والراجع وجوب الشاة كذا نقله العلامة السيد أحمد عن البيهقي وأما سبخته وتعالى أعلم اه تعليق الشيخ عبد الحق

لنفسه اللحم وإن أعطاه من غير شرط قل الذبح ضمنه وإن تصدق بشئ منه عليه غير الأجرة جاز إذا كان أهلاً للتصدق عليه (ولو هلك هدى التطوع قبل وصوله الحرم لا يجوز الأكل منه) له أى للتطوع (وللاختيار) أى ولو أكل منه أومن غيره مما لا يحل له أكله ضمن ما أكل (وكل واحد من الإبل والبقر يجوز عن سبعة دماء) لاختلاف جوازه عن السبعة عند الأربعة لكن بشرط قصد القرية حتى لو كانت أحد الشركاء كانوا أومسلاً يريد اللحم دون الهدى والتقرب لم يحرم جميعاً (فلو شارك فيه سبعة نفر قد وجب الدماء عليهم جاز) أى وغيرهم بالأولى كما لا يخفى (سواء اتحد الجنس) أى جنس ما وجب من دم متعة واحصار وجزاء صيد ومخردك أولاً لإلانه إن اتحد الجنس كان أحب وأولى (ولو اشترى بدنة) أى جزوراً أو بقرة (بثمنه مثلاً وأوجها لنفسه) أى تلك البدنة بتعيين النية وتخصيصها له (لا يسه أن يشارك فيها) أى في البدنة (أحداً) لأنه لما أوجها لنفسه خاصة صار الكل واجباً عليه (وليس له بيعها بعد ما وجب) أى وليس له أن يبيع ما أوجبه هدياً فان قل عليه أن تصدق بالثمن (وإن نوى ابتداء الشركة جاز) أى وإن نوى أن يشرك فيها ستة نفر اجزأته فإن لم يكن له نية عند الشراء منهم ولكن لم يوجها حتى اشتركت الستة جاز والأفضل أن يكون ابتداء الشراء منهم أومن أحدهم بأمر الباقيين وأى الشركاء نعمها يوم النحر اجزأ الكل ثم إذا اشترك سبعة في جزور أو بقرة اقساموا اللحم بالوزن ولو اقساموا اجزأ كل جزء إلا إذا كان مع شئ من الأكابر والجلد اعتباراً بالبيع كما في شرح المجموع (وإذا ولدت بدنة الهدى) أى بعد ما نحرها لم يهدى (ذبح ولدها معها ولو باع الولد فضله قيمته) أى للفقراء (وإن اشترى بها) أى بقيته (هدياً لحسن) أى وإن تصدق بها لحسن وهذا في الحسن أظهر فتدبر (وإذا غلط رجلان فذبح كل) أى كل واحد (هدى صاحبه اجزأهما) أى استحساناً لقياساً (ويأخذ كل هديه) أى بعد ذبحه (من صاحبه) وعن أبي يوسف قدح كل (أى كل واحد (هدى صاحبه اجزأهما) أى استحساناً لقياساً (ويأخذ كل هديه) هدياً آخر يذبحه في أيام النحر وإن كان يدها تصدق بالقيمة وهدى الثمن والقران والتطوع في هذا سواء وأما لو كانت البدنة بين اثنين وضعا بها اختلف المشايخ فيه واختار أنه يجوز كما في الخلاصة وقال الصدر الشهيد وهذا اختيار الفقيه والامام والوالد وعن أحمد بن محمد العماد أنه لا يجوز إذا كان الجزور بينهما نصفين وقال أبو الليث لا تأخذ بهذا بل يجوز إذا كان بينهما نصفان وعلى التفاوت وكذا بين ثلاثة وأربعة قال في البحر الزاخر هذا هو الصحيح (وكل هدى لا يجوز له الأكل) أى منه (لا يجوز له الانتفاع بجلده ولا بشئ آخر منه) يعنى بل يتصدق به بخلاف كل هدى يجوز له أكله فإنه يجوز له الانتفاع بجلده ونحوه (ولا يجب التعريف بشئ من الهدايا سواء أريد به) أى بالتعريف (الذهاب إلى عرفات أو التشهير) أى الإعلام بكونه منها ليعرفوها ولم يتصرفوا لها (بالتقليد) أى بتقليد قلادة في رقبها فإن كلاً منهما لا يجب (ويسن تقليد بدن الشكر) كالثمن والتذرة (دون بدن الجبر ولا يسن في الثمن مطلقاً) كالأحصار والجنابة لكن لو قلده جاز ولا بأس به وفي المبسوط لا يضره ثم إن بعث الهدى قبله من يده وإن كان معه فهو من حيث يحرم هو السنة كذا في شرح السكز (ويكره الإشعار) أى إشعار البدنة وهو إعلامها بشئ جلدها أو طعنها حتى يظهر الدم منها (إن خيف منه السرقة) أى الذى يترتب عليه الضرر (وحسن الذهاب) أى استحسان ذهاب المهندي (يهدي الشكر إلى عرفة) وفى البحر الزاخر وغيره أن كل ما يهدى بالذهاب به إلى عرفات حسن وما لا فلا قال في الكبير ويرد عليه قوله مطلقاً تعريف هدى الثمن حسن وهو أن يذهب بها إلى عرفات مع نفسه لأن الشاة وإن كان لا يسن تقليدها لكن دخلت في هذا الإطلاق انتهى ولا يخفى أن ما من عام إلا ويخص (والأفضل في الإبل النحر) أى قياماً معقولة اليد اليسرى وإن شاء أضجعها وعن أبي حنيفة معقولة بركة (ويكره) أى النحر (فى غيرها) من البقر والتمن لا يمسح ذبحهما فلو نحر البقر والتمن وذبح الإبل اجزأه إذا استوفى العروق ويكره واستحب الجهور استقبال القبلة وكان ابن عمر يكره أن يؤكل مما لم يستقبل به القبلة والأولى أن يتولى الإنسان ذبحها بنفسه إن كان يحسن ذلك ولا يفتق عند الذبح (ويستحب التصديق بخطامها وجلالها) كما في المحيط (ولا يبيع جلدها فإن باعه تصدق بثمنه) فإن عمل من جلدها شئ ينفع به كالفرش والجراب جاز ذكره في الكبير لكن الظاهر أن هذا إنما يجوز فيما أبيع له الانتفاع

به كدم الشكر والتطوع والاضحية دون غيره وانه أعلم

(فصل هـ ومن ساق بدنة واجب أو تطوع لايجل له الانتفاع بظهرها) أى ركوبها (وصوفها وويرها) أى شعر النعم والإجل قطعا ومتنا (ولبها) أى حلبا وشربا إلا حال الاضطراب (وإن اضطر إلى الركوب) أى ركوبها فركبها وإذا استغنى عنه تركها أو حمل متاعه عليها (ضمن ماقتص بركوبه أو حمل متاعه) أى بسببه وتصلق به أى بماضمنه (على الفقراء دون الأغنياء) لأن جواز الانتفاع بها للأغنياء ملحق بيلوغ المحل على ماقاله في شرح الكنز (وينضح) أى يرش (ضرعها بالماء البارد ليقطع لبنها إن قرب ذبيحتها) أى زمته (ولألا) بأن كان بعيدا (حلبها وتصدق به) أى على الفقراء (وإن صرفه لنفسه) أى لحاجة نفسه وكذلك إذا استهلكه أو دفعه لغيره (ضمن قيمته) أى فيصدق بمثله أو بقيته (وإذا عطب) أى تسب (المهدى) الذى ساقه (فى الطريق) أى قبل وصوله إلى محله من الحرم أو زمانه المعين له (فإن كان) أى المهدى (تطوعا بحره وصبح فلاذنها بدنها وضرب بها صفعة سنامها) وقيل جانب عنقها ليعلم أنها مهدى (ليأكل منه الفقراء دون الأغنياء وليس عليه غيره) أى إقامة غيره بدله (ولم يأكل منه هو ولا غيره من الأغنياء) أى بل يتصدق به على الفقراء وقد قال السروجى إنه لايتوقف الإباحة على القول (فإن أكل أو أطعم غنيا ضمن) أى تصدق بقيته على الفقراء (فإن كانت البدنة واجبة فعليه أن يقيم غيرها مقامها) بضم الميم الأولى أى بدلها (وصنع بالأولى ماشاء) أى من يبيع وغيره (وكذا إذا أصابه عيب كبير) بالموحدة أو المثلثة بأن ذهب أكثر من ثلث الأذن عند أبي حنيفة أو أكثر من النصف عندهما (فعليه أن يقيم غيره مقامه ولو ضل هديه فاشتري غيره) أى مكانه (فقلده) أى وجهه (ثم وجد الأول نحرأيماء) أى وباع أيهما شاء (فلو باع الأول وذبح الثاني أو بالعكس أجزاء) كذا ذكره والظاهر أن ذبح الأول أفضل فإن الثاني بمنزلة البدل ولا اعتبار للبدل بعد حصول المبدل فتأمل (والأفضل نحرهما) لأن الثانية تملكت بهما في الجلة (ولو نحر الثاني وكان الأول أكثر قيمة تصدق بالفضل) وهذا يؤيد ماقدّمناه من قبل (ومن ساق هديا) أى إلى مكة (وقلدها لايتوى بها المهدى) جملة سائلة (فهو هدى) أى استحسانا للعرف العادى (ويستحب لكل من قصد مكة ينسك) أى حجة أو عمرة (أن يهدي هديا)

(فصل) أى فيما لايجوز من الهدايا كما لايجوز في الضحايا فإن شرط صحته أن تكون سالة من العيوب والبلايا (لايجوز مقطوع الأذن كلها أو أكثرها) وأما إذا كان الناهب من الأذن الثلث أو أقل أجزاء وهو الظاهر عن أبي حنيفة ومحمد وهو الأصح وعن أبي حنيفة إن كان الثلث فإزاد لم يجر وإن كان أقل من الثلث جاز قال الكرماني وفي رواية إن ذهاب الأربع مانع ثم قال إن كان الناهب أقل من النصف يجوز وإن كان نصفاً فمن أبي يوسف وروايتان، وعن أبي يوسف فإن كان الباقي أكثر أجزاء وإن بقي النصف لم يجره (والذى لأذن له خلقة) أما إذا كانت أذنه صغيرة جاز (أرله أذن واحدة) أى فإنه لايجوز على ماقله ابن جماعة من أصحابنا لأنه لايجزى التي خلقت لها أذن واحدة قال وهو مقتضى قول الشافعى قدس سره (ومقطوع الذنب أو الأنف أو الآلية) أى إذا ذهب أكثرها كما تقدم في الأذن (والتي ييس ضرعها) وكذا التي لايتطبع أن ترضع فصيلها (أو ذهب ضوئ إحدى عينيها) وهي الموراء قبلاً وأى أنه لايجوز العمياء (والمحافة التي لاخ لها) وهي الهزيلة (والعرجاء) التي يمتنع عرجها عن المشي إلى المنسك على ماقى المختار وقيل التي لاتضع رجلها على الأرض (والمريضة التي لايتقف والتي لاأسان لها) أى سواء أمتقف أولا وفي رواية يجوز إذا كانت تمتقف وهو الأصح (والجلالة) بفتح جيم وتشديد لام أى التي تتبع النجاسات (وجوز مقطوع الأذن والذنب والأنف والآلية إذا بقي أكثرها) وهذا دعيل بالمقهور من منطوق ما قبلها (والجاء) بتشديد الميم (وهي التي لاقرن لها أو كان مكسورا) أى وذهب غلاف قرنها (والجنونة) قال في المختار ويجوز التولاء وفي الصحاح التول هو بالتحريك جنون يصيب الشاة فلا تتبع القنم وتستدير في مرتعها (والخصى والشرقاء وهي التي شقت أذنهما والخرقاء وهي مقبوعة الأذن) قال ابن جماعة مذهب الأربعة أن تجزئ الشرقاء والخرقاء وهي المسحوعة الأذن من كى أو غيره (والحولاء) وهي التي في عينيها حول والجرباء إذا كانت سمينة والحامل مع الكرامة (والعرجاء التي

لا يمنع عرجها من المشي) كما تقدم (والمريضة التي تمتلغ وصغيرة الأذن والتي لأسنان لها إذا كانت لا تمتلغ) أي على الأصح ثم هذا كله إذا كانت العيوب بها قبل الذبح (ولو أصابها العيب عند الذبح بأن انكسرت رجلها أو أصابت عيناها بالاضطراب واقلاب السكين جاز) أي استحسانا

(فصل في السن : أدنى السن الذي يجوز في الهدى التي يفتح فكسر فتشديد تحية (وهو من الإبل ماله خمس سنين وطمعن) أي دخل (في السادسة ومن البقر ماله ستان وطمعن في الثالثة ومن الغنم ماله سنة وطمعن في الثانية ولا يجوز دون التي) أي غيره (الا المجذع من الضأن وهو ما أتى عليها كثر السنة) على ما في شرح المجمع (وإنما يجوز) أي المجذع (إذا كان عظيما) أي في الاستحسان (وتفسيره أنه لو غلط بالثأيا اشتبه على الناظر أنه منها) أي أوليس منها وقيل المجذع ماله ستة أشهر وذكر الإعراف أن ابن سبعة أشهر وقيل ابن ثمانية أشهر وهذا كله إذا كان عظيما كما مر وأما إذا كان صغيرا الجسم فلا يجوز إلا أن يتم له سنة كاملة كما في المزمز (والجواميس كالبقرة) أي حكاكي السن وغيره (والذكر من المزمز والضأن) الأول تقديم الضأن (أفضل إذا استويا) أي في الأوصاف الكاملة (والأنثى من الإبل والبقر أفضل إذا استويا) (فصل) أي في إيجاب الهدى وما يتبعه من لزوم الهدى بنذر تنجيها أو تطيقا (ولو نذر هديا) أي وأطلقه

(يلزمه ما يجزئ في الأضحية وأدناه شاة وأعله بقر أو إبل إلا أن ينوي بالهدى بعيرا أو بقرة فيلزمه ذلك يختص ذبحه بالحرم) أي فله أن يذبحه حيث شاء من أرض الحرم إلا أنه إن كان في أيام النحر فالتة ذبحه يعني والا ففي مكة ولو نذر جزورا أو بقر أو بدنة ولم يذكر لفظ الهدى (لزمه ما ذكر) أي من الإبل في الجزور ومن البقر والبعير في البدنة (ولا يختص ذبحه بالحرم ولو قال على أن أهدى بدنة خير بين البعير والبقرة ولو قال جزورا تعين الإبل) قال في الكبير ولو قال على أن أهدى جزورا بصيغة متكلم من الأهداء تعين الإبل والحرم ولو قال جزورا فقط جاز البقر والبعير حيث شاء ولو خارج الحرم إلا أن ينوي معينا من البدن وعن أبي يوسف تعين الحرم وظاهر المذهب خلافة إلا أن يزيد فيقول بدنة من شعائره والحاصل كما في النخبة أن في نذر الهدى يختص بالحرم اتفاقا وفي الجزور والبقر لا يختص به اتفاقا وفي البدن لا يختص به عندهما خلافا لأبي يوسف وزفر انتهى فتدبر (ولو قال هذه الشاة هدى إلى بيت الله أو الكعبة أمكة أو بكه) وهي لغة في مكة لأنها تيك اعتاق الجارية لزمه أي هديا بالغ الكعبة المراد بها الحرم (ولو قال إلى الحرم أو المسجد الحرام أو الصفا والمروة لم يلزمه شيء) أما في الصفا والمروة فلا يصح في قولهم جعبا وأما فيما قبلهما فكذا عند أبي حنيفة وعندهما يصح ويلزمه وهو الاظهر لما سبق فتدبر (ولو قال أنا أهدى ولا نية له يلزمه شاة) فيه أن هذا اختصار لمخل لقوله في الكبير ولو قال على أنه تعالى أن أهدى ولا نية له يلزمه شاة وكذا قال ابن الممام إنه لو قال إن فعلت فأنا أهدى كذا لزمه إذا فعل انتهى والحاصل أنه لا يلزمه إلا إذا كان النذر تنجيها أو تطيقا سواء نوى أو لم ينو فيها وأما مجرد قوله أنا أهدى فلا وجه أنه يلزمه شيء لاسيما ولا نية له (ولا يجوز القيمة في هدى التبرك لا يجوز في غيره من الهدايا) وهذا على رواية أبي حفص واستحسنه صاحب البدائع وابن الممام وفي رواية أبي سليمان يجوز أن يهدي قيمتها وقد ذكر الطرابلسي عن ابن سباعة أنه لا يجوز كدم المنة والقران والاحصار بخلاف جزاء الصيد ولو بعث بقيمة فاشترى بها مثله بمكة فذبح جاز قال الحاكم ويحتمل أن يكون هذا تأويل لقوله في رواية أبي سليمان أجزأه أن يهدي قيمته (ولو نذر شيئا عما سوى النعم) أي مما عدا الأنعام وهي الإبل والبقر والغنم (كالثياب والبدن والتندر) بكسر التاء (والقدوم) بفتح قاف وخم دال مهملة مخففة أي ونحوها (عما ينقل) أي عما يمكن هله (جاز أهداء قيمته وعينه إلى مكة) أي وعليه أن يصدق بها وبقيمته ويجوز أن يعطى لحجة البيت إذا كانوا قراء (ولو تصدق في غير مكة جاز) أي ولو على غير أهل مكة إلا أن الأفضل أن يصدق على قراء مكة بمكة، أقول الاظهر (١) أن المنذور إذا كان معينا بأن قال هذا الثراب أو هذا الغنم تعين عنه

(١) قوله الاظهر الخ : لا يخفى أنه لا فرق بين المدين وغيره في باب النذر كما تقدم وانه أعلم اه حجاب

بخلاف ما إذا كان بهما بأن قال ثوبا أو غنما فانه يجوز حيث ذكر كل من العين والقيمة وهذا كله إن كان المنذور مما ينقل (وإن كان مما لا ينقل) كالدار والأرض وسائر العقار (تعيين القيمة) إذا أراد الإيصال إلى مكة ولو قال كل مالى أو جميعه هدى فلهية أن يهدى ماله كله فى الأصح ويمسك منه قدر قوته ^(١) ولو نذر نحر وله يلزمه شاة ^(٢)

(باب المنقولات)

أى مسائل حتى لا يجمعها باب [مسئلة أفضل الأعمال بعد الصلاة والزكاة والصوم الحج] يعنى ثم الجهاد على ما نقله فى البحر الزاخر عن أصحابنا وكانهم نظروا إلى ترتيب الفروض وإلا فقد قيل الصلاة أفضل وهو أقوى الأحوال (وقيل الصوم) ولعل وجهه قوله عليه الصلاة والسلام فى الحديث القدسى الصوم لى (وقيل الحج) ولعل وجهه أنه الجامع بين العبادة البدنية والمالية وهى مع تحمل سائر المشقة النفسية من مفارقة الأهل وترك الوطن واختيار القرية وعن البر والبحر فى مسيره ولكثرة التكاليف المتعلقة به لم يفرض إلا فى آخر الأمر ولا يجب إلا فى جميع العمر وقد قال تعالى اليوم أكملت لكم دينكم ونزل عليه صلى الله عليه وسلم فى حجة الوداع يوم عرفة وروى أنه قال يهودى لعمر رضى الله عنه لو نزلت هذه الآية علينا فى كتابنا لعلنا يوم نزولها عبدان فقال قد جعلناه عيدين فانه يوم الجمعة وعرفة [مسئلة إذا حج عن فرضه فالصدقة أفضل من الحج] أى على ما هو المختار كما فى التجنيس والمزيد ومنية المتى وغيرها ولعل تلك الصدقة عمولة على إعطاء الفقير الموصف ببناء الفاقة أو فى حالة الجماعة والا فالحج مشتمل على الثقة التى هى من جملة الصدقة بل ورد أن الدرهم الذى يتفق فى الحج بسبعائة مع زيادة تحملات الكلفة ومن المعلوم أن الأجر على قدر المشقة وقد ورد أفضل الاعمال أحزما ^(٣) أى أصعبها وكذا ذكر فى التنية أن أبا حنيفة كان يقول الصدقة أفضل من حج التطوع فلما حج وعرف مشاقه فقال الحج أفضل (وقيل الحج أفضل) وهو رواية عن أبي حنيفة أن الحج تطعرا أفضل من الصدقة والصدقة أفضل من العتق والوصية بالصدقة أفضل ثم الحج ثم بالعق وفى التوالز أن الحج أفضل من الصدقة عند الإمام وعند محمد الصدقة أفضل منه انتهى وتبين بما ذكرنا أن ما عبر المصنف عنه بقيل هو الأولى كما لا يخفى [مسئلة لو فقة الجمعة مزية على غيرها ^(٤)] أى بسبعين درجة وقد ألفت فى هذه

(١) قوله ويمسك منه قدر قوته: وإذا استفاد ما لا تصدق بقدر ما أسك قاله الشيخ حنيف الدين المرشدى إمام حجاب (٢) قوله ولو نذر نحر وله يلزمه شاة: ولو كان له أرلاد لزمه مكان كل واحد شاة وكذا إذا نذر ذبح عبده عند أبي حنيفة عند محمد يلزمه الشاة فى الولد لا المبدوع عند أبي يوسف لا يلزمه فى واحد منهما. فتح كذا فى دأملأخون جان (٣) قوله وقد ورد أفضل الاعمال أحزما: قال الشارح رحمه الله تعالى فى كتابه الموضوعات مانعه حديث أفضل العبادات أحزما وأنها وأصعبها قال الزركشى لا يعرف وسكت عليه السيوطى وقال ابن القيم فى شرح المنازل لا أجل له قلت ومعناه صحيح لما فى الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها الأجر على قدر التعب وهو فى النهاية لابن الأثير منسوب إلى ابن عباس رضى الله عنهما وهو بالمهمة والزأى (٤) قوله لو فقة الجمعة مزية على غيرها إلى قوله وقد ألفت فى هذه المسئلة رسالة: نص الرسالة المذكورة بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله العلى الكبير الذى أنعم على عباده وأفضل وأكثر وأمر خليله الجليل وإسماعيل الجليل بتجديد بناء القبلة المظلمة المظهرة وتأييد قواعد الكعبة المكرمة المعطرة وجعل حريمها حرما آمنا وحولها مثابة للناس وأمانا وصيرها محجة الطائفين والمالكين والركع السجود من الملا الأعلى المقربين والأنبياء والمرسلين وسائر أرباب التهود والصلاة والسلام على مركز دائرة الوجود وغاية أهل الكرم والجلود سيد العارفين وسند الوافقين وعلى آله الطيبين وصحبه الطاهرين وتابعهم بإحسان إلى يوم الدين أما بعد فيقول راجى كرم ربه البارى على سلطان محمد القارى قد سألنى بعض الإخوان عن هو عين الأعيان يان ما اشتهر على السنة نوع الإنسان من إطلاق الحج الأكبر على خصوص الحج المقيد بالزمان المتبر وهو وقوع الوقوف فى يوم الجمعة الأزهرو وما يتعلق به من الأخبار النفلية والآثار العقلية لها أنا أذكر هنا ما سنخ إلى بالبال وحضرنى من المقال وأسميه الحظ الأوفى فى الحج الأكبر فأعلم.

المسئلة رسالة مستقلة سميها بالخط الاوفر في الحج الاكبر [مسئلة الحج يهدم ما كان قبله من الصغائر]

رزقك الله الحجة وفهم لك الحجة أن الحج في اللغة القصد على لسان الأكثر وقيل هو القصد إلى المعظم في النظر وقيل ليس على إطلاقه بل بقيد أنه يتكرر وأداتها في محلها مسطورة وشواهدا في معازنها مذكورة لكن بشكل الأخير بأن حجة إطلاقه على من حج مرة لا يتصور ويمكن دفعه بأن قصده في كل جزء من أجزائه يعتبر ولنا يقال في الطواف ولو كان باقراده محصوراً اللهم اجعله حجاً مبروراً وسعيّاً مشكوراً وكذا في السعي والوقوف وري الجرات وسائر المشاعر والمواضع المحترمة ثم اعلم أن العلماء اختلفوا في معنى وصف الحج بالأكبر على ما يستحضر ويقرر فقال بعضهم إنما قيل له الحج الأكبر لأنه يقال في حق العمرة إنها الحج الأصغر لفرقة عليها ومشقتها أول نقصان مقامها ورتبتها وقال مجاهد الحج الأكبر هو القرآن والحج الأصغر هو الأفراد من القرآن وهو اللامتنع للذهابا وجهور العلماء المحققين والتفهاء والمحدثين الجامعين بين طرق ماورد في حجة صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم وعظم على مايبته الحافظ ابن حزم في تصنيفه يخص بهذا الباب وتبعه الإمام النووي وغيره في ذلك وقرروه وجملوه هو الصواب ثم روى عكرمة عن ابن عباس أن يوم الحج الأكبر هو يوم عرفة يعني ولولم يكن يوم حجة وروى ذلك أيضا مرفوعا وروى عن عمر بن الخطاب وغيره من الأصحاب رضى الله عنهم موقوفا وهو قول جماعة من أكابر التابعين كعطاء وطاوس ومجاهد وسعيد بن المسيب وغيرهم من أئمة الدين فأخرج ابن أبي حاتم وابن مردويه والبيهقي أبو الليث السمرقندي في تفسير قوله تعالى يوم الحج الأكبر عن السور بن عرفة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم عرفة هذا هو يوم الحج الأكبر وفي هذا إشارة إلى المعنى المشتهر فتدبر وأخرج ابن أبي شيبة وجماعة عن عمر رضى الله عنه قال الحج الأكبر يوم عرفة وأخرج ابن المنذر وغيره عن ابن عباس قال إن يوم عرفة يوم الحج الأكبر يوم الباهات يباهى الله تعالى ملائكته في السماء بأهل الأرض يقول جاؤني شعثا غبرا آمنوا بي ولم يروني وعزني لأغفرن لهم وأخرج ابن جرير عن ابن الزبير أن يوم عرفة هذا يوم الحج الأكبر وأخرج أيضا عن علي كرم الله وجهه أن الحج الأكبر يوم عرفة وقال جماعة يوم الحج الأكبر هو يوم النحر فقد روى عن يحيى بن الجزار قال خرج علي رضى الله عنه يوم النحر على بقلعة يضاء يريد الجبانة فجاءه رجل وأخذ بلبام ذابته وسأله عن يوم الحج الأكبر قال يومك هذا خل سيلها وكذا روى الترمذي عنه ورواه أبو داود عن أبي هريرة ويروي ذلك عن عبد الله بن أبي أوفى والمغيرة بن شعبة وهو قول الشعبي والنخعي وسعيد بن جبير والسدي قلت ولعله سمي بالحج الأكبر لأن أكثر أعمال الحج يفعل فيه من الرمي والذبيح واللقى وغيرها ويؤيده ما أخرج جماعة عن عبد الله بن أبي أوفى قال الحج الأكبر يوم النحر يوضع فيه الشعر ويهرق فيه الدم ويحل فيه الحرام وأخرج ابن أبي حاتم عن سعيد بن المسيب أنه قال الحج الأكبر اليوم الثاني من يوم النحر ألم تر أن الإمام يحط به ويقيل التقدير يوم تمام الحج الأكبر وقيل في التارخانية عن المحيط أن الحج الأكبر المذكور في الآية هو طواف الإفاضة أى لأنه يتم به الحج فانه آخر أركانه فالجيب بين الأقوال أن المراد باليوم ليس التها العرفي بل القصد به المعنى اللغوي من مطلق الوقت الزماني الذي يفعل فيه أعمال الحج الشرعي وقوبه ما روى ابن جرير عن مجاهد يوم الحج الأكبر أيام منى كلها وكان سفيان الثوري يقول يوم الحج الأكبر أيام منى كلها مثل يوم صفيين ويوم بعثت يريد به الحين والزمان لأن الحروب دامت أياما كثيرة وحاصله أن اليوم ليس بمعنى النهار على ما هو المتبادر من إطلاقه بل بمعنى الوقت المطلق على بعض إطلاقاته المراد بها بعض أوقاته فحينئذ ينبغي بل يمتنع أن يكون يوم عرفة داخلا فيه بل هو أولى ما يطلق عليه يوم الحج لوقوع الركن الأعظم من أركانه فيه ولأن من وقف به ثم حجه ولم يتصور فوته ولذا قال صلى الله عليه وسلم الحج عرفة ورواه أحمد وأصحاب السنن الأربعة وغيرهم وقال عبادة ابن الجراح بن نوفل يوم الحج الأكبر اليوم الذي حج فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ظاهر فانه ظهر فيه عز المسلمين وذل المشركين وهو قول ابن سيرين مطلقا بأنه اجتمع فيه حج المسلمين وعبيد اليهود والنصارى والمشركين ولم

أى قطعا إذا كان من حقوق الله تعالى والا فقد قال العلماء لا يكفر شيئا من المظالم المتعلقة بحقوق العباد بل تبقى على

يجمع قبله ولا بعده أقول قبله مسلم وأما قوله بعده فاعتبار وجوده صلى الله عليه وسلم في ذلك الوقت بخصوصه ظاهر لا مزية فيه وأما مع قطع النظر عن ذلك فيتحقق حج المسلمين في يوم عيدهم بل عيدين لهم وقع سائر الأفعال بل أكثر الأعمال في عيد اليهود وهو يوم السبت وبعضها في عيد النصارى وهو يوم الأحد وأما عيد المشركين فإثما يصور باعتبار ما كان في عهد الله سبحانه قد جاء الحق وزهق الباطل وتوضح هذا المبحث هو أنه أراد في الحديث باليوم أي بزمان الوقت المطلق الخاص بيوم الجمعة الذي هو عيد المؤمنين وكان فيه حج المسلمين وكذا يوم السبت والأحد اللذين هما عيد أهل الكتاب ويوم الاثنين وهو الذي كان فيه عيد المشركين باعتبار تفاخرهم في ثالث يوم النحر كما أشار إليه سبحانه بقوله فإذا قضيتُم مناسككم فاذكروا الله كذكركم آبائكم أو أشد ذكرا أى بل أكثر وأفرور ذلك أن العرب كانت إذا فرغت من الحج وقفت في منى أو عند البيت وذكرت مفخر آبائهم فأمرهم الله تعالى بذكره وطلبه على شكره وقال فإذا قضيتُم مناسككم أو فرغتم من حجكم وذبجتم نسائكم فاذكروا الله الذي أحسن إليكم وإلى آبائكم؛ فالحاصل أن في يوم الحج الأكبر أربعة أقوال الأول أنه يوم عرفة والثاني أنه يوم النحر والثالث أنه يوم طواف الاضحية والرابع أنه أيام الحج كلها ولا تعارض في الحقيقة لأن الأكبر والأصغر أمران نسيان شجخ الجمعة أكبر من حج غيرها وحج القران أكبر من حج الأفراد والحج مطلقا أكبر من العمرة ويسمى الجميع بالحج الأكبر ويتفاوت كل بحسب مقامه الأثورو كذا يقال في الأيام فيوم عرفة يوم تحصيل الحج الأكبر الذي هو الحج مطلقا ويوم النحر يوم تمام الحج الأكبر من أحد تحليه ويوم الطواف يوم تمامه من تحله فكلها أيام الحج بمعنى أنه تقع أعماله من أركانه وواجباته فيها وانه أعلم ثم التحقيق أن المراد بقوله تعالى وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر إنما هو أيام الحج في سنة تسع حين جعل النبي صلى الله عليه وسلم أسما بذكر الصديق رضى الله عنه أمير الحاج وأرسل صدر سورة براءة مع على المرتضى كرم الله وجهه ليقراها على الكفار في تلك الأيام ولتخطو المشاعر العظام عن أهل الشرك والآثام وفي وقت حج رئيس أهل التوحيد وسيد الآثام كما أشار إليه صلى الله عليه وسلم عليه بأمره أن ينادى في تلك الأيام ألا يصح بعد العام مشرك ويؤيده ما أخرجه الطبراني وابن مردويه عن سمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم الحج الأكبر يوم حج أبو بكر بالناس قلت وفي هذه القضية إشارة جلية إلى خلافة أبي بكر رضى الله عنه حيث جعله صلى الله عليه وسلم نائباً عنه في كل عبادة قابلة للخلافة لاسيما في عبادة الحج المشتملة على الطاعة البدنية والمالية ولهذا قيل حج رضى الله عنه كان تطوعاً وإنما حج الإسلام مع سيد الآثام عليه السلام ليكون فرضه على وجه التمام فيه ما أخذ لعلمائنا في تجوز من يجب عليه الحج وينبئ التطوع خلافاً للشافعية على ما هو مقرر في محله لكن فيه أن كون الحج فرضاً على الصديق رضى الله عنه ابتداء غير معلوم وأما إرسال على كرم الله وجهه معه فإنما كان تأييداً له ولهذا لما سئل على رضى الله عنه أمير أم مأمور فقال بل مأمور وسبب التقوية أن نبذ العهد عن يكون من المشيرة أقوى وأك عند العرب فلذا لما قيل له صلى الله عليه وسلم أو تذكر هذه القاعدة العظمية أرسل علياً عبد الصديق رضى الله عنه فبالجملة فسيدينا على رضى الله عنه كان مأموراً بتأدية الصديق في هذا الأمر وكذا في قضية إمامة الصلاة أيام مرضه صلى الله عليه وسلم وهذا أقوى دليل وأوفى تعليل على أفضلية الصديق وبيان أحقية بالخلافة العظمى والإمامة الكبرى ولذا قال بعض من أجلاء الصحابة عند الاختلاف في أمر الخلافة إذا اختاره صلى الله عليه وسلم لأمر ديننا أما نختاره لأمر دينا هذا وأما إطلاق الحج الأكبر على حج مخصوص بطريق العموم على يوم عرفة إنما هو يوم الجمعة على ما اشتهر على الألسنة والسنة الخلق أقلام الحق فإثما هو أمر آخر وصار اصطلاحاً عرفياً في الأثر لكن ماراه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن ومقصودنا في هذه الرسالة ما يدل على تلك المسئلة وما يترتب عليها من الأجوبة والآئلة فتقول وبالله التوفيق ويده أزمة التحقيق أنه ذكر الإمام الزيلعي في

ذمته حتى يؤديها إلى أصحابها أو يستحل منهم فيها أو يكون تحت المشيئة (واختلف في الكبار) أي المتعلقة بحق الله تعالى

شرح كنز الحقائق وهو من جملة الأئمة الحنفية ومن أجله المحدثين في الملة الحنفية عن طلحة بن عبيد الله وهو أحد العشرة المبشرين تقدمهم بالرضوان والمنفرة أنه صلى الله عليه وسلم قال أفضل الأيام يوم عرفة إذا وافق يوم الجمعة وهو أفضل من سبعين حجة في غير جمعة رواه رزين بن معاوية في تجريد الصحاح وأما ذكره بعض المحدثين في إسناده هذا الحديث بأنه ضعيف فعلى تقدير صحته لا يضر في المقصود فإن الحديث الضعيف معتبر في فضائل الأعمال عند جميع العلماء من أرباب الكمال وأما قول بعض الجهال بأن هذا الحديث موضوع فهو باطل مصنوع مردود عليهم ومقلب إليه لأن الإمام رزين بن معاوية العبدى من كبار المحدثين ومن عظماء المخرجين ونقله سند معتمد عند المحققين وقد ذكره في تجريد صحاح الستة فإن لم يكن رواية صحيحة فلا أقل من أنها ضعيفة كيف وقد اعتضد بما ورد أن العبادة تضاعف في يوم الجمعة مطلقاً بسبعين ضعفاً بل بمائة ضعف على ما ساقى هذا وذكر التورى في منسكه أنه قيل إذا وافق يوم عرفة يوم جمعة غفر لكل أهل الموقف اهـ وقد قلله أبو طالب المكي في قوت القلوب عن بعض السلف وأسند ابن جماعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم وحرره ونقله عنه السيوطي وقرره ومن القواعد أنه إذا تعددت الطرق يتحرى الحديث ويدل على أن له أصلاً ثم استشكل بعضهم بأنه ورد أن الله يغفر لأهل الموقف مطلقاً فأوجه تخصيص ذلك بيوم الجمعة وأجيب بأنه يغفر في وقته الجمعة للحاج وغيره ممن حضر ذلك الموقف الأعظم والمقام الأعظم وفي غيره الحاج فقط لا لسائر السقطه واستشكل هذا الجواب بما ورد في حديث ابن عمر رضى الله عنهما على ما رواه ابن الجوزى وغيره أنه صلى الله عليه وسلم قال لا يبقى أحد يوم عرفة وفي قلبه وزن ذرة من إيمان إلا غفر له فقال رجل يا رسول الله لأهل عرفة خاصة أم للناس عامة قال بل للناس عامة وظاهر الحديث عموم عرفة سواء وافق جمعة أم لا على أن السبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ويمكن دفع الإشكال بما ورد في رواية الطبراني عنه صلى الله عليه وسلم من أن الرحمة تنزل على أطراف الموقف فتشتملهم وينزلهم بها ذنوبهم ثم تفرق في الأرض من هناك فإن قيل في الحديث أنه يغفر لأهل الموقف يوم الجمعة فكيف القول بغفران الحاج وغيره أجيب بأن المراد بالحاج التلبس بالنسك وبغير الحاج من لم يكن متلبساً بأن لا يكون محرماً وقيل إن أهل الموقف يشمل من كان في أرض عرفة ومن لم يكن فيها من المسلمين لأن كل مسلم فيه أهلية ذلك أقول ولعل الأظهر أن قال المراد بالحاج هو الكامل في حجه المرامي لشرائطه ممن يستحق أن يقال حجه مبرور ومقبول والمراد بغيره المقصر في أمره من غير تصحيح نية كما عليه كثير من الناس حيث إنهم يحبون اقتضاراً ورياء وسعة وتزهداً وتفرجاً وتجارة ولسائر أغراض فاسدة وأعراض كاسدة وفي معناه تارك بعض شرائط الحج وأركانه وأوجابه جهلاً أو سهواً أو من يصرف ماله أحرماً في حجه ونحو ذلك ممن يستحق أن يقال في حقه لا ليلك ولا سديك وحجك مردود عليك ويمكن أن يجاب بأن المراد بغير الحاج هو المتأسف على فوات الحج ممن كان قادراً عليه والمراد به من عجز عن الإتيان مع قصده وصحيم عزمه لما ورد من حديث نية المؤمن خير من عمله ولما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال لا صحابي في بعض غزواته مأسرتم مسيراً في سبيل الله إلا وجماعة من أهل المدينة معكم حيث منهم العذر ويمكن أن يراد بغيره الذي مات في طريق الحج أو من فاته الوقوف بإحسان وغيره ويمكن الجمع بأخذ الجميع ففضله وسبح وكرمه بدعي وقد أجاب ابن جماعة عن أصل الإشكال بأنه يحتمل أنه سبحانه يغفر للجميع يوم الجمعة بغير واسطة وفي غيره يجب قوماً لقوم ويؤيده ما ورد في مطلق عرفة من أنه يغفر لمسيئتهم وتحسنهم فإن قيل قد يكون في الموقف من لا يقبل حجه فكيف يغفر له قيل يحتمل أن يغفر له الذنوب ولا يثاب عليه ثواب الحج المبرور فالمغفرة غير مقيدة بالقبول وإنما يوجب هذا التأويل أن الأحاديث بالمغفرة لجميع أهل الموقف غلاب من هذا القيد كذا ذكره بعضهم ويؤيده ما روى من أن حجة غير مقبولة خير من الدنيا وما فيها وأقول ويحتمل أن يكون من اختصاص وقته الجمعة حصول القبول على وجه الشمول ووصول

دون غيره لما سبق والمعتمد أن الكبار مطلقا تحت المشيئة عند جميع أهل السنة كما ذكره الشيخ التوريشي وغيره

المغفرة على طريق عموم الرحمة فإن قيل إذا كانت المغفرة على كل تقدير حاصلة فأى فائدة في التخصيص تعود على المغفورة له

أجيب بأنه كفى بما في هذا القرب المقضى لعدم الاحتياج بواسطة من مزيد التنويه بشرفه وكال مغفرة واستقلاله

بتلك الرحمة وتوضيحه أن العوام في خصوص ذلك اليوم يصلون إلى مرتبة الخواص والخواص إلى الأخص وهم جرا

وماذا لك إلا بسبب تضاعف الأجر والثواب باعتبار شرف الزمان وما يترتب عليه من تحقق الاقتران وكما أن للأمكنة

المشرفة دخلا في منزلة شرف الأعمال فكذلك للزمنة المشرفة تأثير في مزيد ثواب الأفعال ولا شك أن يوم

الجمعة أفضل أيام الأسبوع وأن يوم عرفة أفضل أيام السنة فإذا اجتمعا فهو نور على نور يهدي الله لنوره من يشاء

ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور ثم من مزايا هذا الاقتران أن في يوم الجمعة ساعة يستجاب فيها الدعاء بخلاف

غيره فله منزلة كاملة ومرتبة فاضلة والجوهر على أنها وقت الخطبة وصبح عن جماعة أنها بعد العصر إلى الغروب وهو

بالمقام أنسب وبالعموم أقرب ومنها أن يوم الجمعة يسمى في الجنة يوم المزيد لما فيه من زيارة الله ورؤية لقائه وسماع

كلامه ومنها أنها شاهد والمشهود في الآية وقد أقسم الله بهما جميعاً فأخرج ابن جرير عن علي بن أبي طالب في قوله

تعالى وشاهد ومشهود قال الشاهد يوم الجمعة والمشهود يوم عرفة وأخرج حميد بن زنجويه في فضائل الأعمال عن

أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اليوم الموعود يوم القيامة والمشهود يوم عرفة والشاهد يوم الجمعة

ما طلعت شمس ولا غربت علي يوم أفضل من يوم الجمعة فهذا دليل ظاهر على أن يوم الجمعة بانفراده أفضل من يوم

عرفة وحده ثبت أنه سيد الأيام كما اشتهر على السنة الاتام ومنها أن يوم الجمعة يوم المغفرة كيوم عرفة فأخرج ابن

عدي والطبراني في الأوسط بسند جيد عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله تبارك وتعالى ليس

بتارك أحداً من المسلمين يوم الجمعة إلا غفر له ومنها أنه يوم العتق كيوم عرفة فأخرج البخاري في تاريخه وأبو يعلى

عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن يوم الجمعة وليلة الجمعة أربعة وعشرون ساعة ليس فيها ساعة إلا

وقه فيها ستائة عتيق من النار كلهم قد استوجبوا النار وأخرجه ابن عدي والبيهقي في شعب الإيمان بلفظ: إن لله في

كل جمعة ستائة ألف عتيق. وزيد في رواية يعقهم من النار كلهم قد استوجبوا النار قلت وهذه الرواية مناسبة للقام

وموافقة لما قال بعض العلماء الكرام من أن أهل الموقف ستائة ألف فإن قص العدد كل بمجيء الملائكة

وحضورهم معهم ومنها أنه يوم المباهاة كيوم عرفة فأخرج ابن سعد في طبقاته عن الحسن بن علي رضي الله تعالى

عنهما سمعت النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الله تعالى يباهي ملائكته بعباده يوم عرفة يقول عبادي جاؤني شعثاً غبراً

يتعرضون لرحمتي فإني أشهدكم أني قد غفرت لمحسنهم وشفعت لمحسنهم في مسيئتهم وإذا كان يوم الجمعة مثل ذلك

فهذا برهان واضح على أن اجتماعهما موجب لزيادة المغفرة وشمول الحصول والوصول ومن أنكر هذا فهو

جاهل غير مطلع على المنقول والمقول ومنها أن الحسنة فيها تضاعف فأخرج الطبراني في الأوسط من حديث أبي هريرة

مرقوعاً تضاعف الحسنات يوم الجمعة قلت وقد بين في حديث بسعين وهو الملائم لما نحن فيه من التبيين والتعيين

وأخرج حميد بن زنجويه في فضائل الأعمال عن المسيب بن رافع قال من عمل يوم الجمعة عملاً ضعف بعشرة أضعافه في سائر

الأيام قلت فالمضاعفة تزيد على السبعين وتبلغ المائة وهو المطلق لقوله صلى الله عليه وسلم وإذا وافق يوم عرفة يوم جمعة

فهو أفضل من سبعين حجة وتبين به أن المراد بسبعين الكثرة لا التحديد والتعيين والله المعين ومنها موافقة صلى الله

عليه وسلم فإنه في حجة الوداع وقف فيه وإنما يختار الله تعالى له الأفضل على الوجه الأكمل ويانه أنه صلى الله عليه

وسلم آخر أداء الحج بعد وجوه مع تحقق قوله تعالى وسارعوا إلى مغفرة من ربكم ، فاختلف العلماء في سبب تأخيرها

مع كون وجوب الحج فوراً بعد ثبوت شرائط الوجوب والأداء عند أكثر العلماء قليل سبب تأخيرها موقوف للكفار

من النسيء اللازم منه وقوع أداء الحج في بعض الأعوام في غير زمانه وقد أبطلنا هذا القول المفهوم منه أن حجة أبي بكر

من الأئمة ومشي الطبري على أن الحج يهدم المظالم والكبائر ووقع منازعة غرية في هذه المسئلة بين أمير بasha من الخففة كانت في ذي القعدة في رسالة في تحقيق أن حج أبي بكر كان في ذي الحجة وأتينا فيها بالأدلة الثقلية والعلوية وقيل السبب في ذلك أنه لما أراد الترجع إلى الحج وتذكر أن الكفار يطوفون بالبيت عراة وأن المشركين مخططون بالمسلمين في حجهم لما وقع لهم من الهدى والأمان إلى مدة معلومة ونحو ذلك مما كان سببا لتأخره جعل الصديق الأكبر أميرا على الحاج ثم أرسل عليا بأن يقرأ على الكفار صدر سورة براءة المشتعلة على نذ عهودهم وعلى أن لا يجنب بعد العام مشرك كما أشار إليه سبحانه بقوله يأياها الذين آمنوا إنما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا وعلى تحريم النسوة وغير ذلك ، أقول ولا يبعد أن يكون من جملة أسباب تأخيرهم صلى الله عليه وسلم أن يقع حجهم في سبيل الأيام من الأسابيع والأعوام كما يليق بجناب سيد الانام فيقع حجهم أفضل من سبعين حجة جبرا لمساقاته من الحج بعد المعجزة فان قلت ظاهر فعله صلى الله عليه وسلم يدل على جواز تأخير الحج عن وقت الوجوب أوجب بأنه صلى الله عليه وسلم قد علم بالوحى أنه يعيش إلى أن يحج ويتم به أركان الدين أو يعمل على قصد بعض شروط الوجوب أو الأداء حيثنق فلا يستمسك لأحد فيه إذ الاستدلال مع وجود الاحتمال ليس له استقلال وإنما أن عدد العشر في كل مرتبة من مراتب الحساب له كال ك أو ما إليه قوله تعالى تلك عشرة كاملة وقوله سبحانه وأتممناها بشر وقوله عز وجل وليلة عشر ومنه الشرة المبشرين والأسابيع الشرة ونحو ذلك من الأمور المعبرة ومنها أنه نزل قوله تعالى اليوم أكملت لكم دينكم في ذلك اليوم فقد أخرج ابن جرير وابن مردويه عن علي كرم الله وجهه قال أنزلت هذه الآية على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو قائم عشة عرة اليوم أكملت لكم دينكم وقد ورد بأسانيد متعددة على ما رواه الحفاظ السيوطي في البر المشهور عن ابن عباس وقادة وسعيد بن جبيل والشعبي أنه نزلت هذه الآية اليوم أكملت لكم دينكم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو واقف بعرفات وقد أطاف به الناس وتهدمت منار الجاهلية ومناسكهم واضمحل الشرك ولم يطف بالبيت عريان ولم يحج معه في ذلك العام مشرك فأقول الله تعالى اليوم أكملت لكم دينكم وقال محي السنة في تفسيره معالم التنزيل نزلت هذه الآية يوم الجمعة يوم عرة بعد العصر في حجة الوداع والتي صلى الله عليه وسلم واقف بعرفات على فاته الضباب فكدت عند الناقة تندق من قتلها فكرهت ثم ذكر باستاده إلى البخاري عن طارق بن شهاب عن عمر بن الخطاب أن رجلا من اليهود قال له يا أمير المؤمنين آية في كتابكم تقررونها لوطينا معشر اليهود نزلت لا نخذنا ذلك اليوم عيدا قال عمر أى آية قال اليوم أكملت لكم دينكم وأنتم عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديننا فقال قد عرفنا ذلك اليوم والمكان الذي نزلت فيه على النبي صلى الله عليه وسلم وهو قائم بعرفة يوم جمعة اه وهو حديث أخرجه الحميدي وأحمد وعبد بن حميد والبخاري ومسلم والترمذي وابن جرير وابن المنذرى وابن حبان في سننه عن طارق بن شهاب الحديث قال النبوى أشار عمر إلى أن ذلك اليوم كان عيدا لنا قلت المشهور أنه قال في الجواب إنما جعلنا ذلك اليوم عيدين في الحساب والله أعلم بالصواب ثم رأيت في البر المشهور أنه أخرج ابن جرير عن قيس بن ذؤيب قال قال كعب لؤان غير هذه الأمة نزلت عليهم هذه الآية لنظروا إلى اليوم الذي أنزلت فيه عليهم فاتخذوه عيدا مجتمعين فيه فقال عمروأى آية ياكعب فقال اليوم أكملت لكم دينكم فقال عمر قد علمت اليوم الذي أنزلت فيه والمكان الذي نزلت فيه نزلت في يوم جمعة يوم عرة وكلاما بمحمد الله لنا عيد وأخرج الطيالسي وعبد بن حميد والترمذي وحسنه وابن جرير والطبراني والهيقي في الدلائل عن ابن عباس أنه قرأ هذه الآية اليوم أكملت لكم دينكم فقال يهودى لوزنك هذه الآية علينا لا نخذنا يومها عيدا فقال ابن عباس فاتها نزلت في يوم عيدين اثنين في يوم جمعة يوم عرة وقال ابن عباس كان ذلك اليوم خمسة أعياد جمعة وعرفة وعيد اليهود والنصارى والمجوس ولم يجتمع أعياد أهل الملل في يوم قبله ولا بعده قلت ولله أراد يوم في الحديث وقتا ليصح إطلاق عيد اليهود ومن بعده عليه أو المارد بالبقية وقومها فيه بالبيعة وأما اليوم في الآية فلي صراحتي معنى النهار واجتمع عيدان وهما جمعة

حيث مال إلى قول الطيبي وبين الشيخ ابن حجر المكي من الشافعية وقد مال إلى قول الجمهور ورأيت رسالة للسيد المشار إليه في هذا الباب وكتبت رسالة في بيان هذه المسئلة (١) من الجواب والله أعلم بالصواب [مسئلة من حج بمال

وعرفة بل حبان لما رواه ابن زنجويه في ترغيبه والقضاعي عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم الجمعة حج المساكين وفي رواية رواها القاضي وابن عساكر عنه الجمعة مع الفقراء فاجتماع الحجتين أضي الحج الحقيق والجمازي وحج الاغنياء وحج الفقراء ويوجب أن يسمى بالحج إلا كبروا الله سبحانه وأعلموا فضلهم أكثر. ثم إن بتوفيق الله سبحانه التزم في كل وقعة واقعة في الجمعة أن أحرم عن حضرة الرسالة المحمدية والمنعوت بوصف الاحدية مقتديا بما نقل عن بعض أكابر الصوفية أنه كان يذبح أخصيته الروح النبوية بدلا عما كان صلى الله عليه وسلم يضحى عن أمته العاجزة عن الاضحية وهذا عن بعض ما يجب له علينا من أداء قضاء الجوار فبما له علينا من أنواع إيصال الآلاء والنعماء ومع هذا اعتقد أنه صلى الله عليه وسلم بحسب الروح المكرم لا يخلو عن حضور هذا المجمع العظيم لاسيما في هذا اليوم القنخ كما يدل عليه ما في صحيح مسلم عنه أنه رأى موسى ويونس عليهم السلام فيما بين الحرمين الشريفين محرمين ملين متضرعين إلى المولى فلا ريب أنه بهذا المنصب في زمان ولايته أولى اللهم صل على محمد صلاة تكون لك رضا ولحقة أداء واجزه عنا بركة أفضل ماجزيت نيا عن أمته وصل على جميع إخوانه من الأنبياء والمرسلين والحمد لله رب العالمين فرغ منه مؤلفه بمكة المكرمة وقبالة الكعبة المعظمة عام سبع بعد الألف من الهجرة النبوية على صاحبها ألف التحية حامدا لله على ألافه الخفية والجلية. تمت

(١) قوله وكتبت رسالة في بيان هذه المسئلة: نص الرسالة المذكورة بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله المطلع على الظواهر والسرائر الناظر لمن شاء ما شاء من الكبائر والصغائر والسلام على نور الأبصار والبصائر وعلى آله وصحبه نجوم البوائر ورجوم الزواجر (أما بعد) فيقول المفتقر إلى غفر ربه الباري على بن سلطان محمد القاري لما رأيت كلام الإمامين الهمامين اللذين أحدهما من أعلم علماء الشافعية وثانيهما من أفضل فضلاء الخنفية في عصرهما وهما الشيخ ابن حجر المكي واليربادة شاه البخاري رحمه الله ونفعا بركة علوم كل منهما وقواء متعارضين متناقضين حيث في الأول تكفير الكبائر بجملا بسبب أداء الحج المبرور وأثبت الثاني مطلقا من غير تفصيل في المندود وصار أحدهما موقفا للناس في اليأس والآخرة أوقتهم في الأمن والالتباس ولا شك أن كلامهما وقع في جانب من الإفراط والتفريط وحصل من كليهما نوع من أنواع التخليط والتخييل لأن الأدلة السمعية من الآثار الحديثية كثرت بما يشعر بتكفير الكبائر مع الاتفاق على محو الصغائر رأيت أن أذكر في ذلك ما يفيد التفصيل فأقول من المعلوم عند أرباب البصائر أن من جملة بعض حقوق الله كترك الصلاة والصوم بما أجمع العلماء على أنه لا بد من قضائهما ولو بعد التوبة التي هي أقوى أنواع الكفارة ومن جعلتها بعض حقوق العباد كقتل النفس وأخذ مال الناس ظلما في البلاد ولأرباب في أن مجرد أداء الحج لا يكفر نحوهما من غير تمكين للنفس وزد مال المظلومين أو الاستحلال من أصحابهما الموجودين، نعم الكبائر المتعلقة بحقوق الله التي لا تضاعف فيها ولا استدراك منها كشر الخمر ونحوه وكذا المتعلقة بحقوق العباد التي لا تصور تداركها لعدم علم بوجود أهلها أو لعدم قدرة على استحلالهم يرجى أن تكون مغفورة إذا كانت الحجة مبرورة إلا أن الحج المبرور على مناقلة السقلاقي عن ابن خالويه المقبول وهو كما ترى أمره مجهول وقال غيره هو الذي لا يخالفه شيء من المعاصي ووجه التووى وهذا هو الأقرب وإلى قواعد الفقه أنسب لكن مغ هذا لا يخلو عن نوع من الإيهام لعدم جزم أحد بخلوه عن نوع من الآثام وقيل الذي لا رايه فيه ولا سمعة ولا رفت ولا فوق وهذا داخل فيما قبله وقيل الذي لا معصية بعده وقال الحسن البصري الحج المبرور أن يرجع زاهدا في الدنيا راغبا في العقبى وقال القرطبي الأقوال التي ذكرت في تفسيره مقاربة للمعنى وأنه الحج الذي وقبت أحكامه ووقع موقفا كما طلب من المكلف على الوجه الأكمل اه وأما من حج بمال حرام وارتكاب آثم فاذن قال ليلىك وسعديك يقال له لا ليلىك ولا سعديك وحجك مردود عليك وقد روى عنه صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم إذا حج الرجل بمال الحرام

حرام سقط عنه الفرض [أي بحسب الظاهر (ولا يقبل حجه) لأنه ليس حجا مبرورا والأولى أن يقال ويعقبه

وقال ليك اللهم ليك قال الله لا ليك ولا سعدك حتى ترد ما في يدك وزاد في رواية وحجك مردود عليك وفي أخرى كسبك حرام وثيابك حرام وزادك حرام أرجع مأزورا لا مأجورا أبشر بما يسوءك وما أحسن من قال من أرباب

الحال إذا حجت بمال أصله سحت فما حجت ولكن حجت العير

لا يقبل الله إلا كل طيبة مأكلة من حج بيت الله مبرور

وقد حج زين العابدين رضي الله عنه فلما أحرم واستوت به راحلته أصفر لونه وارتعد بدنه ولم يستطع أن يلي قعبل له مالك لا تلي فقال أخشى أن يقال لي لا ليك ولا سعدك فلما أبى غشي عليه وسقط عن ناقته فهشم وجهه وقال بعض السلف كنت بذى الحليفة وشاب يريد أن يحرم فكان يقول يارب أريد أن ألي وأخشى أن يجيئني بلائيلك ولا سعدك وجعل يردد ذلك مرارا ثم قال ليك اللهم ليك ومدتها صوته فخرجت معها روحه ورحمته وبأمانه وعن بعضهم رأيت بذى الحليفة شابا وقد لبس إحرامه والناس يلبون وهو لا يلي قلت جاهل فدنوت منه قلت يا بني فقال ليك قلت لم لا تلي قال لي يا شيخ أخاف أن أقول ليك فيقول لا ليك ولا سعدك لا أسمع كلامك ولا أنظر إليك قلت لا يفعل فإنه كريم إذا غضب رضى وإذا رضى لم يغضب وإذا وعد وفى وإذا أوعد عفا قال يا شيخ أنت خير علي بالتلبية قلت نعم فبادر إلى الأرض واضطجع وجعل خده على الأرض وأخذ حجرا لجمعه على خده الآخر وأسبل دمعه وأقبل يقول ليك اللهم ليك قد خضعت لك وهذا مصرعى بين يديك فأقام ساعة وقام ومضى . فإذا يجب على العبد أن يكون بين الرد والقبول وبين الخوف والرجاء في حصول المسئول ونيل المأمول إذ اعرفت هذا قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه على ما رواه البخاري في صحيحه والإمام أحمد في مسنده والنسائي وابن ماجه في سننهما ليس فيه دلالة صريحة على تكفير الكبار كما لا يخفى على أرباب البصائر لأنه مشروط بعدم وجود الفسق سابقا ولاحقا وحالا فيها بينهما محققا لاسما إذا جعلت الجملة حالية ولا شك أن المصر على المعصية فاسق وصاحب كبيرة فلا يكون داخلًا في الجزاء على أداء الحجبة مع أن الشارع كثيرا ما يطلق مثل هذه العبارة في باب الترغيب والترهيب على وجه المبالغة في الوعد والوعيد والقريب والتباعد فاندفع به من وجوه كثيرة له قول القائل هل يقال لمن بقيت عليه الكبائر رجع كيوم ولدته أمه لا يقول مثل هذا أحد من أهل اللسان فما ظنك بمن ألحم بفصاحته فصحاء عدنان ويبلغه بلغاء قحطان وأما قوله عليه الصلاة والسلام من أضحى يوما مليا حتى غربت الشمس غربت بذنوبه فعاد كما ولدته أمه على ما رواه أحمد في مسنده وأبو داود في سننه عن جابر رضي الله عنه فهو لا يدل على ما ذكرناه مفصلا وإلا فالإجماع على أن من أضحى يوما مليا لا يكون مكفرا الكبائر أصلا إلا أن أراد الله تعالى به فضلا ونظير هذا في الترغيب كثير منها ما أخرجه ابن أبي ليلى عن عتبة بن عامر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قام إذا استقبلته الشمس فحسنا فحسن وضوءه ثم قام فصلى ركعتين غفرت له خطاياه وكان كما ولدته أمه وأما قوله صلى الله عليه وسلم من قضى نسكا وسلم من لسانه ويده غفر له ما تقدم من ذنبه علي ما رواه عبد بن حميد فصرح فيما قرأناه ومقيد بما قدرناه فلا ينافي أن كلمة ما تقدم من ألقاظ العموم فتم الصغائر والكبائر كما هو من المعلوم وأما قوله صلى الله عليه وسلم الحاج والعمار وفداقة بعضهم ما سألو ويستجب لهم ما دعوا ويخفف عليهم ما أنفقوا الهرم ألف ألف على ما رواه البيهقي في شعب الإيمان فلا شبهة أنه لا دلالة فيه على الدعوى كما لا يخفى وأما قول القائل لاشك أنهم يسألون مغفرة الكبائر وقد أخبر الخبر الصادق بالاستجابة لم مطلقا فلا يفيد المقصود الذي يصلح الاستدلال مع وجود الاحتمال وإن كان مقام الترغيب دل على الاشتغال وقوله صلى الله عليه وسلم أما خروجك من بيتك ترم البيت الحرام في كل وطأة تطأ واحتك يكتب الله لك بها حسنة ويحو عنك بها سيئة وأما وقوفك برفة فإن الله تعالى ينزل إلى السماء الدنيا فيأمرهم

لا مكان قبوله حيث وجدت شرائطه وأركانه (ويكون عامياً) أى باكتساب الحرام وافقائه في حال الإحرام مع

الملائكة فيقول هؤلاء عبادي جامدون شعثاً غبراً من كل فج عميق يرجون رحمتي ويخافون عذابي ولم يروني فكيف لو رأوني فلو كان مثل رمل عالج أو مثل أيام الدنيا أو مثل قطر السماء ذوباً غليها الله ، وأما ربك الجبار فانه مدخور لك وأما حلقك رأسك فإن لك بكل شرة تسقط حسنة فإذا طفت بالبيت خرجت من ذنوبك كما ولدتك أمك علي مارواه الطبراني في الكبير فلا يدل على تكفير الكبائر مطلقاً فضلاً عن حقوق العباد ومظالم البلاد وأما قول القائل دلالة على العموم أظهر من أن تخفى على أحد ولا ينكرها إلا معاند أو جاهل لا يعياً به فلا يعياً به لأن مثل هذه التعميمات كثر ورودها في الترغيات مثل من توضعاً كما أمر وصلى كما أمر غفر الله له ما قدم من عمل على مارواه أحد والنسائي وابن ماجه وابن حبان عن أبي أيوب وعقبة بن عامر ولم يقل أحد بشموله الصغار والكبائر وحقوق العباد من المظالم وغيرها كما لا يخفى على من له إلمام باصطلاح الفقهاء وأما قوله صلى الله عليه وسلم الحج يكفر ما بينه وبين الحج الذي قبله على مارواه أبو الشيخ عن أنى فهو وإن كان يدل على عموم الذنب الشامل للكبائر لكن خصه العلماء بالصغار كما في نظائره مما ورد من أن الوضوء إلى الوضوء والصلاة إلى الصلاة ورمضان إلى رمضان مكفرات لما بينهما لأسما وقد صرح في بعض الروايات بقوله ما اجتبت الكبائر وقوله تعالى إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم ولعل هذا مأخذ قول عياض والنووي وغيرهما أن التكفير في العبادات يختص بالصغار من السيئات وأما قوله صلى الله عليه وسلم من طاف بالبيت سبعاً وصلى خلف المقام ركعتين وشرب من ماء زمزم غفر الله ذنوبه كلها بالغة ما بلغت على مارواه الديلمي وابن التيجار فقد قال السخاوى لا يصح وقوله به العامة كثيراً لأسما بمكة حيث كتب على بعض جذورها الملاحق لزوم وتلقوا في ثبوته بنام وشبه مما لا تثبت الأحاديث النبوية بثله وقد ذكره النووي في مختصره وقال فيه إنه باطل لا أصل له وإذا كان الحديث بهذا الموال فلا يصلح في المدعى للاستدلال مع العلم بسعة فضل الله تعالى والترجى لما هو أعلى وأما الجزم بتكفير الكبائر الشاملة لحقوق الله تعالى وحقوق العباد بمثل هذا الحديث بارتكاب مجرد هذا الفعل بعيد عن شأن العلماء ومستبعد عن قوانين الفقهاء وسبب جرأة عظيمة للسفهاء وأما قوله صلى الله عليه وسلم وآله وسلم تأمروا بين الحج والعمرة فإنهما ينفيان الفقر والذنوب كما ينفي الكير خبث الحديد والذهب والفضة وليس للحجة المبرورة ثواب إلا الجنة على مارواه أحد والترمذي والنسائي عن ابن مسعود فليس فيه إلا أنه يذهب الذنوب وهذا مما اتفق عليه العلماء حيث قالوا فيما ورد من المكفرات أنها تكفر الصغار فإن لم تجدها تخفف الكبائر وإن لم تجدها تكون سيئاً لرفع الدرجات كما في الأنبياء والأولياء وقد علت معنى المبرور قوله ليس للحجة المبرورة ثواب إلا الجنة يشير إلى أن ثوابها كثير لا يتبى ولا يحصل كاله إلا في الجنة وقبه لإعماله إلى حسن الخاتمة ولادلالة فيه أصلاً على تكفير الكبائر عنه بلا مرية وأما قوله صلى الله عليه وسلم من حج عن ميت كتب عن الميت وكتب الحاج براءة من النار على مارواه الديلمي فهومن باب الترغيب ويحمل لصاحب الكيفية على البراءة من النار المؤبدة أو قيد بكونه تحت المشيئة وأما قوله صلى الله عليه وسلم إن الملائكة تصافح ركاب الحاج وتمتق المشاة على مارواه ابن ماجه فلا يتصور ذولب فيه دلالة على مقفرة الذنب وقوله وهل يصافح الملك ويعتق من فيه الكبائر زعة من الاعتزال وزعة من الشيطان في الاضلال حال الاستدلال إذ يبرز ملاقة الملائكة لأهل الطاعة وإن كان لم بعض المصيبة وأما قوله صلى الله عليه وسلم إن عمار بيت الله ثم أهل الله على مارواه عبد بن حميد وأبو يعلى في مسنده والطبراني في الأوسط والبيهقي في السنن عن أنس بن ظنيره ما ورد من أن أهل القرآن أهل الله وخاصته ولم يقل أحد بأنهم مغفورون من الكبائر على إطلاقه فبطل قول القائل وهل يكون من عليه الكبائر أهل الله تعالى وأما قوله صلى الله عليه وسلم إذا لقيت الحاج فسلم عليه وصالحه ومره أن يستغفر لك قبل أن يدخل بيته فانه مغفور له على مارواه أحد في مسنده فعناه أنه مغفور له في الجملة وإلا فيصور ارتكاب الذنب منه

عدم توبته من ارتكاب الآثام ثم لاتنفي بين سقوطه وعدم قبوله فلا يثاب لعدم القبول ولا يعاقب عقاب تارك

بعد رجوعه قبل وصوله إلى محله فليس الحديث على إطلاقه وأما قول الحافظ العسقلاني أن قوله صلى الله عليه وسلم رجع كيوم ولدته أمه ظاهره غفران الصغائر والكبائر والتباعد وهو من أقوى الشواهد لحديث عباس بن مرداس المصرح بذلك وله شاهد من حديث ابن عمر في تفسير الطبرى فهو على ما قاله من أنه ظاهره لكنه يمارضه ماورد في حقوق العباد من أن الله لا يغفرها إلا بأدائها حقيقة أوحكا كإقراره سابقا وسائى زيادة يثابله لاحكامه أن مذهب أهل السنة أن ماعدا الشرك تحت المشيئة وإنما الكلام في الجزم بالمغفرة فانه ينافى قواعد الآئمة نعم يؤخذ من الدلالة الظاهرة غلبة الرجاء في عموم المغفرة وأما قول الإمام ابن المهام في شرح الهداية عندقول صاحب الهداية أنه عليه السلام اجتهد في الدعاء في هذا الموقف لآمته فاستجيب له إلا في الدعاء والمظالم قد روى ابن ماجه في سننه عن عبادة بن كنانة عن عباس بن مرداس أن أبيه أخبره عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا لآمته عشية عرفة فأجيب إلى غفرت لهم ما خلا الظالم فأتى أخذ الظالم منه فقال أى رب إن شئت أعطيت المظلوم الجنة وغفرت للظالم فلم يجب عشية عرفة فلما أصبح بالزلفة أعاد الدعاء فأجيب إلى ما سأل قال فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم أو قال تبسم فقال له أبو بكر رضى الله عنه بأى أنت وأى إن هذه لساعة ما كنت تضحك فيها الذى أضحكك أضحك الله سنك قال إن عدو الله إبليس لما علم أن الله قد استجاب دعائى وغفر لآمتى أخذ التراب فجعل يحثو على رأسه ويدعو بالويل والثبور فأضحكنى ما رأيت من جزعه ورواه ابن عدى وأعله بكنانة ورواه البيهقي وقال هذا الحديث له شواهد كثيرة وقد ذكرناها في كتاب الشعب فان صح بشواهد فيه الحجة وإن لم يصح قد قال الله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وظلم العباد بعضهم بعضا دون الشرك اه فأقول قد ضعف البخارى وابن ماجه اثنين من رواياته وقال ابن الجوزى إنه لا يصح تفرد به عبد العزيز ولم يتابع عليه قال ابن حبان وكان يحدث علي التوم والحسان فبطل الاحتجاج به اه ثم ظاهر هذا الحديث أنه صلى الله عليه وسلم دعا لآمته مطلقا من غير قيد بن حج منه أولا فعلى تقدير صحة روايته يحمل على ذنوب بعض أمته لما وردت أحاديث كادت أن تكون متواترة أن بعض عصاة هذه الأمة يذبون في نار جهنم جملة من المدة ثم يخرجون بالشفاعاة وبهذا التقرير تندفع مناقضته بما رواه الحافظ المنذرى عن ابن المبارك عن سفيان الثوري عن الزهير بن عدى عن أنس بن مالك قال وقف النبي صلى الله عليه وسلم بمرفات وقد كادت الشمس أن تغرب فقال يا بلال استنصت الناس فقام بلال فقال أنصتوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم فأنصت الناس فقال معاشر الناس أنا نى جبريل أخفا فأقرأى السلام من ربى وقال إن الله عز وجل قد غفر لأهل عرفات وأهل المشعر وضى عنهم التبعات فقام عمر بن الخطاب كثر خير ربنا وطاب هذا بظاهرة يدل على مدعى العموم لكنه يحمل على غفرانهم في الجملة جمعا بين الأدلة مع أنه ليس فيه دلالة على كل فرد من أهل الواقعة لاسيما ووقع من يجب أداء حقوقه أو إتمام إمكان تمكين النفس في حقوق العباد واستحلالها من أهل البلاد من الواقع المحتملة فلا يكون نصافى المسئلة فينبغى أن تحمل التبعات على الصغائر منها جمابين الروايات هذا وقد قال الشيخ التوريشي من أثبتنا رحمهم الله تعالى في شرح المصابيح إن الإسلام يهدم ما كان قبله مطلقا مظلة كانت أو غيرها صغيرة أو كبيرة وأما الهجرة والحج فانهما لا يكفران المظالم ولا يقطع فيها يغفران الكبائر التى بين العبد ومولاه فيحمل حديث أن الإسلام يهدم ما كان قبله وأن الهجرة تهدم ما كان قبلها وأن الحج يهدم ما كان قبله على هدمها الصغيرة ويحتمل هدمها الكبائر التى تتعلق بحقوق العباد بشرط التوبة عرفنا ذلك من أصول الدين فرددنا الجمل إلى الفصل وعليه اتفاق الشارحين وقال شارح آخر من علمائنا أيضا إن الإسلام يحو ما كان قبله من كفر وعصيان وما ترتب عليهما من العقوبات التى هي حقوق الله وأما حقوق العباد فلا تسقط بالإسلام ولا بالحج والهجرة إجماعا اه وكذا المنقول عن القاضي عياض أن غفران الصغائر فقط مذهب أهل السنة والكبائر

الحج كما إذا صلى في أرض غصب أو ثوب حرير ونحو ذلك والصحيح في مذهب الإمام أحمد أن من حج بمال حرام لم يجز حجه أصلاً ولم يخرج عن عدة الحج قطعا لما ورد أن من حج بمال حرام فقال ليك وسعديك قال له لا ليك ولا سعديك وحجك مردود عليك ثم الجبلين ليس معه إلا مال حرام أوفيه شبهة أن يستدين الحج من مال حلال ليس فيه شبهة ويحج به ثم يقضى دينه من ماله ذكره قاضيان وقال الغزالي من خرج يحج بمال حرام أوفيه شبهة فليجتهد أن يكون قوته من الطيب فإن لم يقدر فن الإحرام إلى التحلل فإن لم يقدر فليجتهد يوم عرفة فإن لم يقدر فيلزم قلبه الحرق لما هو مضطر إليه من تناول ما ليس بطيب فمضى الله أن ينظر إليه بمن رحمة ويتجاوز عنه بسبب حزنه وخوفه وكرهه [مسئلة إذا مات المحرم يصنع به] أي في التجهيز والتكفين (ما يصنع بالخلال من تغطية الرأس والوجه) أي ومن استعمال السر والكافور ونحو ذلك خلافاً للشافعي [مسئلة المجاورة بمكة المشرفة لا تتركه] بل تستحب على مذهب إليه أبو يوسف ومحمد وعليه عمل الناس قال في المبسوط وعليه الفتوى وهو مختار بعض الشافعية والحنابلة (وقيل تركه) أي على مذهب إليه أبو حنيفة ومالك وجماعة من المحتاطين خوفاً من الملل والتبرم في ذلك المقام والإخلال بما يجب من حرمة ورعايته وخوف اجتراح المعاصي والآثام لما روى من أن الحسنه فيها تضاعف إلى مائة ألف وأن السيئه كذلك وهذا على تقدير صحة هذه الروايات أنها تضاعف بالكسبة وإلا فلا شبهة أن السيئه تضاعف في حرم الله تعالى باعتبار الكيفية وأجاب الأولون بأن ما يخاف من سيئه فيقابل ما يرجي من حسنته ثم هذا كله باعتبار المخاطبين لا المخلصين من تضاعف لهم الحسنات من غير ما يحيطها من السيئات فإن الإقامة في حقهم من أفضل العبادات بلا نزاع فالحق بمكة حيث هو الفوز العظيم بالإجماع لكن لا يقدر على حق الإقامة وعبادة الحرم للأفراد من عباد الله المخلصين من مقتضيات الطباع وهذا كقول تعالى إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات ولقيل ما هم فلا يبي حكم الفقه باعتبارهم ولا يذكر حالهم قيدا في جواز جوار غيرهم إذ لا يقاس الحدادون بالملوك ونحوهم ولا عبرة بما يقع للنفوس من الدعوى الكاذبة والمباذرة إلى دعوى الملكة والقدرة على شروط المجاورة فإنها لا كذب ما يكون إذا حلفت فكيف إذا ادعت وما أيسر الدعوى وما أعسر المعنى وهذا قول الإمام الأعظم بكراهة المجاورة في الحرم المحترم بالنسبة إلى زمانه الأقدم ولوشاهد ما ذكرناه من أحوال المجاورين في هذه الأيام وما اختاروه من أكل وظائف الحرم وما ظهر عليهم من عدم القيام بتعظيم هذا المقام لقال بحرمه المجاورة من غير شك وشبهة في هذا الكلام وحسبنا الله ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ونحن من المتجتنين إلى باب المضطرين إلى جناب المستحقين لعتابه وعقابه الراجين عفوه وكرمه على باب القائلين حال دعائه وخطابه «إلى بابك الأعلى تمد يد الرحمة» ومن جاء هذا الباب لا يخشى الرداء [مسئلة المجاورة بالمدينة الشريفة لا تتركه لمن يثق بنفسه] وقد قدم أنه يرمثل وجوده حكم مجاور المدينة المكرمة حكم مكة المظلمة كيف لا والمجاورة بمكة أفضل عند جمهور الأمة خلافاً لما لك في هذه المسئلة ومن تبعه من بعض الشافعية نعم الإجماع على أن الموت بالمدينة أفضل والمجاورة سبب الموت فيها فيكون أفضل من هذه الحيثية وإلا فمن المعلوم أن تضاعف الحسنه في المسجد الحرام أكثر من مسجد المدينة وإن نفس المدينة لا تضاعف فيها بخلاف حرم مكة . وأما ما قيل من أن الإقامة بالمدينة في حياته صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم أفضل لإجماعا فيستحب ذلك بعد وفاته صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم حتى ثبت إجماع مثله

لا يكفرها إلا التوبة أو رحمة الله تعالى ذكره ابن حجر المكي وقال ابن عبد البر التكفير خاص بالصغار قال وغلط من عمم الكبار أيضا ذكره السيوطي في حاشية البخاري وأما ما ذكره ابن حجر العسقلاني من اختلاف العلماء في الحج أنه هل يكفر الصغار والكبار أو الصغار فقط وهل يسقط التبعات أم لا فينبغي أن يحمل الخلاف على قصص الكبار ونوع من حقوق العباد كما بيناه وفصلناه ليرتفع النزاع في مقام الإجماع جللنا الله وإياكم من المخفونين أجمعين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين تمت

علي ماقله في الكبر عن بعض العلماء واستحسنه فدفوع بأن مفهوم قيد حياته في المسئلة دليل على أن ما بهد عناه ليس كذلك إجماعاً فهو إجماع مثله بلا نزاع وكيف لا ولا يتصور خلاف الجمهور بما عليه بالإجماع وأما قوله (وذهب جماعة من العلماء إلى أن المجاورة بها أفضل منها بمكة وإن قلنا بكثرة ثواب العمل بمكة) فلا وجه له لأنه إذا كان ثواب العمل بالمدينة أقل وهو صلى الله عليه وسلم لم يكن ظاهرهما فكيف تكون المجاورة بها أفضل فتأمل هذا وقد قال صلى الله عليه وسلم في حال حياته صلاة في مسجد هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة في مسجدى رواء الإمام أحمد بإسناده على

رسم الصحيح ورواه ابن حبان في صحيحه ومحمد بن عبد البر وقال انه مذهب عامة اهل الاثر (فصل في حدود الحرم زاده الله شرفاً وإمناً ونظماً) اعلم انهم قد اختلفوا في ذلك فقال المندونى مقدار الحرم من المشرق قدر ستة اميال ومن الجانب الثانى عشرة اميال ومن الجانب الثالث ثمانية عشر ميلا ومن الجانب الرابع اربعة وعشرون ميلا وهذا شيء لا يعرف الا قتلا لكن قال الصدر الشهيد فيه نظراً فان من الجانب الثانى التتميم وهو قريب من ثلاثة اميال كذا في الفتاوى الظهيرية وفي السراجية من الجانب الثانى قيل ثلاثة اميال وهو الاصح قلت من رأى التتميم فلا يشك في أنه ثلاثة اميال وإنما الكلام على مرام المندونى فإن مراده من الجانب الثانى هو المغرب المقابل للمشرق وهو لا يكون إلا نحو الحديبية قرب حده على طريق جدة وهو على عشرة اميال بلا خلاف (حده) أى حد الحرم (من طريق المدينة دون التتميم على ثلاثة اميال من مكة) أى بلا شبهة (ومن طريق الجعرة على سبعة اميال) وهو قريب من قول المندونى قدر ستة اميال (ومن طريق جدة) يضم حجم وتشديد دال مهمة وهى مكان معروف بقرب مكة (على عشرة اميال ومن طريق الطائف على سبعة اميال ومن طريق العراق على سبعة اميال) أى ايضا على ما ذكر جماعة كثيرة كالازرقى والثورى وغيرهما هذه الحدود إلا ان الازرقى انفرد بقول إن حده من طريق الطائف احد عشر ميلا ويمكن الجمع بأنه أراد غير طريق الجبل وأراد غيره من الجمهور غيره

(فصل من جنى في غير الحرم بأن قتل أو ارتد أو زنى أو شرب خمر أو فعل غير ذلك مما يوجب الحد) أى ولو تلقى به حق العبد (ثم لا ذل إليه) أى التجأ به ودخل في أدنى حد من حدوده (لا يتعرض له) أى يضرب وقتل وحبس (مادام في الحرم) أى ولم يخرج منه (ولكن لا يبيع) الأولى لا يبيع له وكذا لا يشرى والظاهر إطلاعهما غير مقيد بالمأكول والمشروب ونحوهما لأن المقصود الإجازة إلى الخروج من الحرم المحترم كما يدل عليه قوله (ولا يؤاكل ولا يجالس ولا يؤوى) أى لا يعطى له مأوى ولا يخفى أن يدخل في الموتى ويستمر بهذه الأحوال (إلى أن يخرج منه) أى من الحرم (فيقتص منه) أى من الجانب بعد خروجه وهذا قول أبى حنيفة وأبى يوسف ومحمد وزفر والحسن ابن زياد إلا أن رواية عن محمد أنه لا يمنع من مياه العامة ثم قيل إن كانت الجنابة فيما دون النفس بأن كان عليه قصاص في الطرف ثم دخل الحرم اقتص منه ولعل المسألة تختلف فيها ففى قاضيان عن أبى حنيفة لا تقطع يد السارق في الحرم خلافاً لما (وإن فعل شيئاً من ذلك في الحرم فقام عليه الحد فيه) كذا في التبيين وأما ما ذكره في التنف من أنه لو ارتد ثم لجأ إلى الحرم يمرض عليه الاسلام فإن أنى قتل فهو مخالف بظاهره لإطلاق غيره أنه لا يقتل في الحرم عندنا إلا أن كلام غيره قابل للتخصيص والتقييد ولعله جعل إباء المرتد عن الاسلام جنابة في الحرم وهو الظاهر والله أعلم وفي البدائع الحرق إذا التجأ إلى الحرم لا يباح قتله في الحرم عندنا لكنه لا يعطى ولا يسقى ولا يؤوى حتى يخرج من الحرم ثم اختلف أصحابنا فيما بينهم قال أبو حنيفة ومحمد لا يقتل في الحرم ولا يخرج منه أيضاً وقال أبو يوسف لا يباح قتله في الحرم لكن يباح إخراجه من الحرم (ومن دخل الحرم مكبراً مقاتلاً قتل فيه) أى سواء يكون كافراً أو فاجراً (ولأبأس بدخول أهل التمة المسجد الحرام) أى فضلاً عن الحرم والله أعلم

(فصل ولا بأس بإخراج تراب الحرم وأحجاره وأشجاره اليابسة والإذخر مطلقاً) خلافاً للشافعى حيث يحرم إخراج تراب الحرم ويكره إدخال غيره فيه والفرق بينهما بينوماه زمزم التبرك أى جائز إخراجه إجماعاً بل يستحب

كما يأتي زاد في الكبير وتراب البيت للتبرك لكنه داخل في عموم ماسبق ثم قيل هذا إذا أخرج من تراب الحرم قدراً يسيراً للتبرك أما إذا فعل ما هو خارج عن العادة وعمق في الحفر فلا يجوز وأطلق في البحر الآخر عدم جواز إخراج التراب والأحجار ثم قال وقيل لا بأس إذا أخرج عنه قدراً يسيراً وأما إخراج ماء زمزم فحائز بالاتفاق ولا يدخل من تراب الحل وأحجاره شيئاً في الحرم كذا أطلقه في الكبير ولله مذهب الشافعي وأما شربه عليه وإلا فإذا جاز الإخراج مع احتمال تصور نوع من الضرر فالأولى جواز إدخال شيء فيه مما يتنفع به ومنه إدخال الأسطوانات في المسجد الشريف من الاسكندرية وغير ذلك (ويكره إجارة بيوت مكة) أي ولولم يكن وفقاً لما (في الموسم) أي أيامه لآفي غيره أي عند أبي حنيفة وكان يقول للحجاج أن يزودهم إذا كان لهم فضل وإلا فلا (ويكره بيع أراضي مكة) وكذا إيجارها (لأبنائها) وقيل يجوز بيعها) أي بيع أراضيها (وعليه الفتوى) وأرض الحرم كلها في حكم مكة فيدخل جميع ما حولها من منى وغيرها فليس لم يتخذ البيان بمنى ويؤيده حديث منى مناخ من سبق ولا يجوز بيع شيء من أرض الحرم عند أبي حنيفة في رواية أبي يوسف ومحمد عنه وهو ظاهر الرواية لأنه ليس بمملوك لأحد عنده لأنها موقوفة ويؤيده قوله تعالى والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والبادي القيم والمسافر وعندما يجوز بيعها وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة قال الصدر الشهيد في الواقعات وعليه الفتوى ولعله لاحظ عموم البلوى وجعل صاحب الباب قول محمد مع أبي حنيفة في عدم الجواز وجعل غيره مع أبي يوسف في الجواز فينبغي على نقل صاحب الباب أن يكون الفتوى على قول أبي حنيفة ومحمد في هذا الباب والله أعلم بالصواب وأما بيع بناء مكة فلا بأس بالإجماع لأن من أخذ من طين وقف علم فعمله آتية أو لبنا ملكه وصار كسائر أملاكه كذا قاله وفيه مناقشة لا تخفى إذ قد يقال إنما ملكه لسبق تصرفه ولا يلزم منه جواز بيعه وتملكه لغيره (وتكره الصلاة بمكة في الأوقات المكروهة كثيراً ولقطة الحرم كلقطة الحل) أي في تفاصيل أحوالها (ولا يحرم حيد وادي وج) بضم واو وتشديد جيم

(فصل ويستحب الإكثار من شرب ماء زمزم) فإنه لما شرب له كما رواه الأعيان^(١) وأنكره من علامة

(١) قوله فإنه لما شرب لما ح: عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خير ماء على وجه الأرض ماء زمزم فيه طعام طعم وفيه شفاء سقم وشرماء على وجه الأرض ماء برادي يهوت بقة حضرموت كرجل الجراد يصبح يتدفق ويمسى لا يلبال فيها رواء الطبراني في الكبير ورواه ثقات ورواه ابن حبان أيضاً يهوت بفتح الباء الموحدة والراء وضم الهاء وآخره ناء مثناة وعن أبي ذر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم زمزم طعام طعم وشفاء سقم رواء الزبارة بإسناد صحيح وطعم بضم الطاء وسكون العين أي طعام يشبع وعن ابن عباس رضي الله عنهما كنا نسميها شبة يعني زمزم وكنا نجد ما نعم العون علي العيال رواء الطبراني في الكبير وإسناده صحيح وعن ابن عباس رضي الله عنهما أيضاً قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ماء زمزم لما شرب له إن شربه تستشفى شفاك الله وإن شربه لشبعك أشبعك الله وإن شربه لقطع ظنك قطع الله وهي هزمة جبريل وسقيا الله إسماعيل رواء النارقضي وسكت عنه مع أن شيخه فيه عمر بن حنبل الاشتاق تأثمه الذهبي في الميزان بسكوته مع أن عمر بن الحسن الاشتاق القاضي أبا الحسين قد ضعفه النارقضي وجاء عنه أنه كذبه وله بلايا قال وهو بهذا الإسناد لم يروه ابن عينة بل المعروف حديث جابر من رواية عبد الله بن المؤمل ودفع الاشتاق لم ينفرد به حتى يلزم النارقضي شرح حاله وقد سلم الذهبي ثقة من بين الاشتاق وابن عينة ولهذا انحصر القدح عنه فيه لكن قد رواء الحاكم في المستدرک قال حدثنا علي بن حمقاد العدل حدثنا محمد بن هشام به وزاد فيه وإن شربه مستعيذاً أعاذك الله قال وكان ابن عباس رضي الله عنهما إذا شرب ماء زمزم قال اللهم إني أسألك علماً نافعا ورزقاً واسعاً وشفاء من كل داء وقال صحيح الإسناد إن سلم من الجارود وقيل قد سلم منه فاه صدوق وقال الخطيب في تاريخه والحافظ المنذرى

الإيمان وأنه من الأشربة المقرحة المزيلة للأحزان وقد ورد أنه طعام طعم وشفاء سقم (والنظر في زمزم عبادة) أي

لكن الراوى محمد بن هشام المروزي لأعرفه له وقال غيره ممن يوثق بسمة حاله وهو قاضي القضاة شهاب الدين السفلاقي هو ابن حجر علي بن حشاد من الأثبات وهو يفتح الحاء المهملة أول الحروف ثم ميم ساكتة بعد عاشرين معجمة وشيخه محمد بن هشام ثقة والمزمة يفتح الهاء أن تحذف موضعاً يدك أوردك فيصير حفرة فقد ثبت صحة هذا الحديث إلا ما قيل إن الجارود تفرد عن ابن عينة بوضعه ومثله لا يحتاج به إذا انفرد فكيف إذا خالف وهو من رواية الحميدي وابن أبي عمير وغيرهما ممن لازم ابن عينة أكثر من الجارود فيكون أولى واعلم أن الذي يحتاج إليه الحكم بصحة ما نقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا علينا كونه من خصوص طريق يمينه وههنا أمور تدل عليه منها أن مثله لا مجال للرأى فيه فوجب كونه سماعاً وكذا إن قلنا إن العبارة في تدارس الوصل والوقف والإرسال للواصل بعد كونه ثقة لا لا يحفظ ولا غيره مع أنه قد صح تصحيح نفس ابن عينة له في ضمن حكاية حكاهما أبو بكر الدينوري في الجزء الرابع من المجالسة قال حدثنا محمد بن عبد الرحمن ثنا الحميدي قال كنا عند سفيان بن عينة فحدثنا بحديث ما، زمزم لما شرب له فقاهر رجل من المجلس ثم عاد فقال يا أبا محمد أليس الحديث الذي حدثتنا به في ما، زمزم صحيحاً قال نعم قال الرجل فإني شربت الآن دلوا من ما، زمزم علي أنك تحدثني بمائة حديث فقال له سفيان أقصد فقدمت لحدث بمائة حديث فجميع ما ذكرنا لا يشك بعد في صحة هذا الحديث سواء كان على اعتباره موصولاً من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أو حكاه يصح المرسل لمجيئه من وجه آخر مما سنذكره أو حكاه بأنه عن النبي صلى الله عليه وسلم بسبب أنه مما لا يترك بالرائى وأضنى بالمرسل ذلك الموقوف على مجاهد بناء على أنه إذا كان لا مجال للرأى فيه عزلة قول مجاهد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلي ما رواه سعيد بن منصور عن ابن عينة في السنن كذلك وأما مجيئه من وجه آخر فروى أحمد في مسنده وابن ماجه عن عبد الله بن المؤمل أنه سمع أبا الزبير يقول سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه تعالى عليه وعلى آله وسلم يقول ما، زمزم لما شرب له هذا لفظه عند ابن ماجه ولفظه عند أحمد ما، زمزم لما شرب منه وقال الحافظ المنذرى وهذا إسناده حسن وإنما حسنه مع أنه ذكر له علقان ضعف ابن المؤمل وكون الراوى عنه في مسنده ابن ماجه الوليد بن مسلم وهو يدرس وقد عتمته لأن ابن المؤمل يختلف فيه واختلف فيه قول ابن معين قال مرة ضعيف وقال مرة لا بأس به وقال مرة صالح ومن ضعفه قالما ضعفه من جهة حفظه فنقول أبي زرعة الدارقطني وأبي حاتم فيه ليس بقوى وقال ابن عبد البر سيء الحفظ ما علقنا فيه ما يسقط عدالته فهو حيثن من يعتبر بمجده وإذا جاهدته من غير طريقه صار حسناً ولا شك في صحة الحديث المذكور كذلك وأما الملة الثانية فتتبعه فإن الحديث معروف عن عبد الله بن المؤمل من غير رواية الوليد فإنه في رواية الإمام أحمد هكذا ثبتا عبد الله بن الوليد ثنا عبد الله بن المؤمل عن أبي الزبير الخ قد ثبت حسنه من هذا الطريق فإذا انضم إليه ما تقدمه حكم بصحته وفي فوائد أبي بكر بن القري من طريق سويد بن سعيد المذكور قال رأيت ابن المبارك دخل زمزم فقال اللهم إن ابن المؤمل حدثني عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما، زمزم لما شرب له اللهم فإني أشربه لعطش يوم القيامة وما عن سويد عن ابن المبارك في هذه القصة أنه قال اللهم إن ابن المؤمل ثنا عن ابن المشكدر عن جابر رضي الله عنه بحكمه بإقلايه علي سويد في هذه المرة بل المعروف في السند الأول وهذه زيادات عن السائب رضي الله عنه أنه كان يقول أشربوا من سقاية العباس رضي الله عنه فإنه من السلة رواه الطبراني وفيه رجل مجهول وعن جماعة من العلماء أنهم شربوه لمقادس حصلت فنهى صاحب ابن عينة المتقدم وعن الشافعي رحمه الله أنه شربه للرأى فكان يصيب في كل عشرة تسعة وشربه الجاهك لحسن التصنيف ولغير ذلك فكان أحسن أهل عصره تصنيفاً قال شيخنا قاضي القضاة شهاب الدين السفلاقي الشافعي ولا يصحى كم شربه من الأئمة لأمرنا له قال وأنا شربته في بداية طلب الحديث أن يرضي الله حاله الذهبي في حفظ الحديث ثم حججت بعد مدة تقرب من عشرين سنة وأنا أجد من قصى المزبة

إذا قصد به القرية لا بطريق المادة كما ورد أن النظر إلى الكعبة عبادة وقيل النظر إليها ساعة كعبادة سنة في تضاعف الحسنة (ويجوز الاعتقال والتوضؤ بما زعم) ولا يكره عند الثلاثة خلافاً لأحد (على وجه التبرك) أي لأبأس بما ذكر إلا أنه ينبغي أن يستعمله على قصد التبرك بالمسح أو النسل أو التجديد في الوضوء (ولا يستعمل إلا على شيء طاهر) فلا ينبغي أن يغسل به ثوب نجس ولا أن ينقل به جنب ولا يحدث ولا في مكان نجس (ويكره الاستنجاء به) وكذا إزالة النجاسة الحقيقية من ثوبه أو بدنه حتى ذكر بعض العلماء تحريم ذلك وقال إنه استحب به بعض الناس لحدث به الباسور (ويستحب حمله إلى البلاد) أي تركا للعباد قد روى الترمذي عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تحمله وتختبر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحمله وفي غير الترمذي أنه كان يحمله وكان يصبه على المرضى ويسقيهم وأنه حنك به الحسن والحسين رضي الله عنهما

(فصل أمر كسوة الكعبة زاده الله شرفاً وكرماً إلى السلطان) إذا صارت خلقاً (إن شاء باعها وصرف ثمنها في مصالح البيت) كما اقتصر عليه في الفتاوى السراجية (وإن شاء ملكها لأحد) أي ولو لواحد من المسلمين إذا كان من المساكين (وإن شاء فرقها على الفقراء) أي جمع منهم سواء من أهل مكة وغيرهم ويستوى بنوشية وخدمهم فيهم (ولا بأس بالشراء منهم) أي من الفقراء بعد أخذهم وقبضهم على ما في النخبة لكن في البحر الآخر أنه لا يجوز قطع شيء من كسوة الكعبة ولا نقله ولا يبيعه ولا شراؤه ولا وضعه في أوراق المصحف ومن حل شيئاً من ذلك فعليه رده ولا عبرة بما يتوهم الناس أنهم يشترونه من بني شية فانهم لا يملكونه^(١) انتهى وهو محمول على غير الحلق أو على ما إذا كانوا أغنياء أو على ما إذا لم يملكهم السلطان أو على أن أصل الكسوة من الأوقاف فيعمل على وفق شرط الواقف وليس فيه التصرف السلطان ولا لغيره وفي خزائن الأكل أنه لا يؤخذ من أمتار الكعبة وإن مات ساقط منها للفقراء وأنه لا بأس أن يشتري منهم وفي فتية الفتاوى عن محمد بن ستر الكعبة يعطى منه إنسان قال إن كان شيء له ثمن لا يأخذه وإن لم يكن له ثمن فلا بأس به وفي النخبة أيضاً رجل اشترى من بعض الخدم ستر الكعبة لا يجوز ولو نقله المشتري إلى بلدة أخرى يتصدق به على الفقراء وهذا إذا لم ينقله الإمام أما إذا نقله الإمام للخدام أو لآخر من المسلمين جاز كما تقدم أن الأمر فيه إلى الإمام انتهى وهو محمول على ما قدمناه من أن هذا إذا كانت الكسوة من عند الإمام بخلاف ما إذا كانت من وقف فانه يراعى شرط واقفه في جميع الأحكام وفي منسك أي التجاء ومن اشترى منهم من حائض أو قساة أو جنب قلبها لا بأس به انتهى ولا بد من قيد ما إذا كان اللابس فيمن يجوز له لبس الحرير كالمراة وإلا

على تلك الرتبة فسألت رتبة أعلى منها وأرجو الله أن أتال ذلك منه اه وجميع ما تضمنته هذا الفصل غالبه من كلامه وقيل منه من كلام المحافظ عبد العظيم المتنرى والبدل الضعيف يرجو الله سبحانه شربه للاستقامة والوقاية على حقيقة الإسلام معها اه من فتح القدير . وقرول الشارح (قوله كادواه الأعيان) يريد به ما رواه أحمد وابن ماجه والبيهقي والحاكم في المستدرک والبارقاني في السنن اه تعليق الشيخ عبدالحق

(١) قوله فانهم لا يملكونه : قيل ذكر الرشدي في تذكرته مانعه قال العلامة قلب الدين الحنفي والذي يظهر لي أن الكسوة إن كانت من قبل السلطان من بيت المال فأمرها راجع إليه يعطيها لمن شاء من الشيعيين أو غيرهم وإن كانت من أوقاف السلاطين وغيرهم فأمرها راجع إلى شرط الواقف فيها فهي لمن عيّن له وإن جعل شرط الواقف فيها عمل فيها بما جرت به العوائد السالفة كما هو الحكم في سائر الأوقاف وكسوة الكعبة الشريفة الآن من أوقاف السلاطين ولم يعلم شرط الواقف فيها وقد جرت عادة بني شية أنهم يأخذون لأنفسهم الكسوة العتيقة بعد وصول الكسوة الجديدة فيقرن على عاداتهم فيها والله أعلم اه رد المحتار أقول وفي زماننا تصنع الكسوة من خزينة جلالة الملك للمعظم عبد العزيز آل السعود حفظه الله تعالى وهو أمر بإعطاء الكسوة العتيقة لبني شية فلا شك في جواز الشراء منهم والله أعلم

فهو حرام على الرجال وكذا على أولياء الصبيان أن يلبسوه وقد أدركنا من كان يدعى المشيخة وكان يلبس قلنسوة من الكسوة ويضع التبرك ثوب الكعبة وأنه يقيس على خرقة الصوفية وهذا من قلة عقله وكثرة جهله (ولا يجوز أخذ شيء من طيب الكعبة ولو للتبرك) أي سواء يكون من الوقف عليها أولا وسواء التصق بها أم لا فلا يجوز أخذ رشاش ماء الورد الذي أتى به للصكبة الشرفة كما يتبادر إليه العامة (وعليه رده) أي رد الطيب إن كان بقي عنه (إليها) أي الكعبة أو خدامها إن كانوا من أهلها (وإن أراد التبرك أتى بطيب من عنده فمسحه بها ثم أخذه) ولا يحل لخدام الكعبة أن يمنعوا أحداً من ذلك ويدعوا أنه إذا أتى به للكعبة ليس له أن يرجع بقيته وكذا حكم الشمع له أن يأتي بشمع ويسرج على باب الكعبة ونحوه ثم يأخذ الباقي تبركا به وأما شراء شمع الكعبة من الخدام وبيع الفرائين وكذا أخذ زيت الحرم منهم ومن غيرهم فلا يجوز مطلقا

(فصل يستحب دخول البيت) أي المكرم (إذا روى آدايه) بأن يقدم رجله اليمنى عند دخوله واليسرى عند خروجه ويدعو بالأدعية المأثورة فهما (والصلاة فيه) أي نافعة ولوركتين (والدعاء) لاسما بأركانه (ويدخله غاشيا غاشيا) أي حافيا (مغطيا) أي موقرا (مستحيا) أي ما فعله سابقا بأن يكون تابيا مستغفرا ومتأدبا حال كونه داخل (لا يرفع رأسه إلى السقف) أي جهة السماء بقصد مطالعة ما فيه من النقوش ونحوها أو الأشياء المعلقة من القناديل وغيرها (وقصد مصلى النبي صلى الله عليه وسلم) أي في داخل البيت كما بيته بقوله (وكان ابن عمر رضي الله عنهما إذا دخلاهما شئ قبل وجهه وجعل الباب قبل ظهره حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قريب من ثلاثة أذرع ثم يصلي بقصد مصلى النبي صلى الله عليه وسلم) هذا وليست البلاطة الخضراء بين المومنين مصلا عليه الصلاة والسلام كما يتوهمه العوام (وإذا صلى) أي وتوجه إلى الجدار الذي يقابله (وضع خده على الجدار وحداه واستغفره) أي دعا بما شاء (ثم يأتي الأركان) أي الأربعة (فيحصد ويستغفر ويسبح ويهلل ويكبر ويصلي على النبي عليه الصلاة والسلام ويدعو بما شاء) فيدعو لوالديه وللمؤمنين والمؤمنات ويقول رب أدخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق واجعل لي من لدنك سلطانا نصيرا ويقول اللهم كما أدخلتني بيتك فأدخلني جنتك اللهم يارب البيت العتيق أعتق رقابنا ورقاب آبائنا وأمهاتنا من النار يا عزير يا جبار اللهم يا خفي الألفاظ أماننا تخاف اللهم إني أسألك من خير ما سألك منه نبيك محمد صلى الله عليه وسلم وأعوذ بك من شر ما استأذك منه نبيك محمد صلى الله عليه وسلم ربنا قبل منا إنك أنت السميع العليم وتب علينا إنك أنت التواب الرحيم (ومن أم الأدعية طلب الجنة بلا حساب) أي بلا سبق عذاب وهو المنق به حسن الخاتمة من الموت على التوبة (ويجتنب الديدع والإيذاء) أي ما يفعله من لا عقل له فيه (فإن أدى دخوله إلى الإيذاء) أي حال دخوله أو حال وصوله (لم يدخل) فإن الدخول مستحب والأذى حرام ثم اعلم أنه ربما يتعلق الجمال المعكوس الفهم بقوله صلى الله عليه وسلم كلوا بالمعروف^(١) فيستحب أخذ الأجرة على دخول البيت الحرام أو زيارة مقام إبراهيم عليه الصلاة والسلام فإنه لا خلاف^(٢) بين علماء الإسلام وأئمة الأئمة في تحريم ذلك^(٣) كاصرح به في البحر والآخر وغيره

(١) قوله بقوله صلى الله عليه وسلم كلوا بالمعروف - فيه رمز إلى ما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه لما فتح الكعبة المشرفة أخذ من بني شيبه مفتاح الكعبة حتى أشفقوا أن يزعجه منهم ثم قال يا بني شيبه ها كم المفتاح وكلوا بالمعروف رواه سعيد بن منصور اه حجاب (٢) قوله فإنه لا خلاف الخ: قال في هداية السالك إلى المذاهب الأربعة في المتناكس وإنه من أشنع البع وأقبح الفواحش وهذه اللقطة وإن محت فيستدل بها على إقامة الحرمة لأن أخذ الأجرة ليس من المعروف وأما الإشارة والله أعلم إلى ما يتصدق به من البر والصلة على وجه التبر ففهم أخذه وذلك أكل بالمعروف لا محالة وإلى ما يأخذونه من بيت المال على ما يتولونه من خدمته والقيام بمصالحه فلا يحل لهم إلا قدر ما يستحقونه والله أعلم اه تعليق الشيخ عبدالحق (٣) قوله في تحريم ذلك الخ: قال في رد المحتار وقد صرحوا بأن ما حرم أخذه حرم دفعه إلا لضرورة ولا ضرورة هنا لأن دخول البيت ليس من منابك الحج اه والله أعلم اه تعليق الشيخ عبدالحق

(فصل في أماكن الإجابة الطواف) أي مكانه وكان الأول أن يقول المظاف واللام للمهد وهو ما كان في زمته صلى الله عليه وسلم مسجداً وإلا فالمسجد الحرام كله مظاف بمعنى أنه يجوز فيه الطواف (والمأزوم) وهو ما بين الحجر الأسود والباب على ما عليه الجمهور عن بعض السلف منهم عمر بن عبد العزيز أن المأزوم بين الركن الثاني والباب المسدود في ظهر البيت وهو الذي يسمى الآن بالمستجار (وتحت الميزاب) أي فاته مصلى الأبرار (وفي البيت) أي داخله (وعند زمزم) أي بئر (وخلف المقام وعلى الصفا والمروة وفي المسجد) وما بينهما لاسياً فيما بين المليون (وعرة) أي عرفات أطلق عليه مجازاً (ومزدلفة) لاسياً المشعر الحرام (ومنى والجرات) وهو لا ينافي أنه لا يقف للدعاء عند جرة العقبة (ورؤية البيت) أي في كل مكان يراه (والحجر) بكسر الحاء أي داخل الحطيم بكاله (والحجر الأسود والركن الثاني) أي وما بينهما والظاهر أن هذه الأماكن الشريفة مواضع إجابة الدعوات المنيفة في الأزمنة والأحوال المخصوصة ويمكن حملها على عمومها واه سبحانه وتعالى أعلم

(فصل في المواضع التي صلى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد الحرام خلف المقام) قال في البحر والذي رجحه العلماء أن المقام كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ملصقاً بالبيت قال ابن جماعة هو الصحيح وروى الأزرق أن موضع المقام هو الذي به اليوم في الجاهلية وعهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر رضي الله تعالى عنهم انتهى والأظهر أنه كان ملصقاً بالبيت ثم آخر عن مقامه لحكمة هناك تقتضي ذلك وأياً كان فالآية توجب أنه أين يوجد فهو المصل وهو المدعى كما قال تعالى واتخذوا من مقام إبراهيم مصل (وتلقاه الحجر الأسود على حاشية المظاف) أي مطلقاً أو مختصاً بمن يفرغ من سعي العمرة (وقرب الركن العراقي) أي من أحد طرفيه والظاهر أن هذا سهل قلم من الكاتب في الكبير قريب الركن الثاني الذي يلي الحجر مما يلي الباب واه أعلم بالصواب (وعند باب الكعبة) أي حيث أمّ به جبريل عليه السلام ذكره في الكبير وهو غير معروف (والحفرة) أي التي تسمى مقام جبريل حيث أمّ النبي صلى الله عليه وسلم فيه خمس صلوات في أوائل أوقاتها وأواخرها وهذا هو المشهور عند أهل مكة ويكاد أن يمد مترافراً عندهم على مقاله في العدة وتسمى معجزة إبراهيم عليه السلام وروى أنه صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة مرة ولما خرج منها صلى عند باب الكعبة وهو يحتل موضع الحفرة أما قوله في الكبير إن الحفرة ملاصقة بالكعبة بين الباب والحجر فإن كان يريد به الحجر الأسود فغير صحيح وإن أراد به الحجر الحطيم فهو عن معنى البنية بعيد (وجه البيت) أي جميع مئذنته من الجانب الذي فيه الباب وقد ورد تفضيل وجه الكعبة على غيره من الجهات في حق الصلاة ويشير إليه قوله سبحانه وتعالى ولكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات ثم طرف الميزاب لأنه قبلته صلى الله عليه وسلم (والحجر) أي الحطيم كله أو بعضه وهو قد رست أذرع أوسعة أو بخصوص تحت ميزابه (وداخل البيت) أي داخل الكعبة وكان الأول تقديمه (وبين الركنين الثانيين) تغليب الثاني والحجر الأسود (وعند الركن الثاني) أي من الحجر أو خارجه (بحيث يكون باب العمرة خلف ظهره ومصلى آدم على نيتا وعليه الصلاة والسلام وهو جانب الركن الثاني) أي أحد طرفيه والأظهر أنه في المستجار وهو ما بين الركن الثاني والباب المسدود واه سبحانه وتعالى أعلم بالصواب فينبغي لمن قصد الآثار أن يعلم الأماكن التي ورد فيها الأخبار رجاء أن يظهر بمصلي سيد الأخبار

(فصل يستب زيارة بيت سيدتنا خديجة) أي الكبرى (رضي الله عنها) وهو الذي ولدت فيه فاطمة الزهراء رضي الله عنها وهو مسكن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يزل صلى الله عليه وسلم مقياً فيه حتى هاجرته وهو أفضل مواضع مكة بعد الحرم على مقاله الطبراني وغيره من الأعلام تميمه بقوله (وقيل هو أفضل موضع بمكة بعد المسجد) ليس في محله إذ لم يعلم خلاف في حكمه (ومولده النبي صلى الله عليه وسلم) وهو في الشعب المعروف بمكة على خلاف في كونه مولده صلى الله عليه وسلم علي ما يثبت في المورد الروي في مولد النبي (ودار أبي بكر رضي الله عنه) وهو المعروف بدكان أبي بكر في ذاق الحجر حيث فيه حجران أحدهما المعروف بالتبكم والثاني بالتكا (ومولده

علي رضي الله عنه) وهو موضع مشهور وقيل ولد في جوف الكعبة (ودار الأرقم) وهو مسجد عند الصفا وفيه أسلم عمر رضي الله عنه وكل الأربعين وحصل به عز الدين ونزل بأبها التي حبسك الله ومن اتبعك من المؤمنين (وغار جبل نور) وهو الذي في القرآن ذكره ثاني اثنين إذ هما في الغار (وغار جبل حرا) وكان صلى الله عليه وسلم يتعبد فيه معزلا قبل الرسالة وأول ما نزل عليه فيه اقرأ باسم ربك الذي خلق - الآيات - وقد روى أبو نعيم أن جبريل وميكائيل شفا صدره وغسلاه ثم قالوا اقرأ باسم ربك الذي خلق وكذا روى شق صدره الشريف هنا أيضا الطيالسي والحارثي في مسندهما على ما ذكره القسطلاني في المواهب اللدنية (ومسجد الراية) وهو بأعلى مكة يقال إنه صلى الله عليه وسلم صلى فيه (ومسجد الجن) أي موضع اجتماعه صلى الله عليه وسلم بهم واستأعهم القرآن وموضع ترك ابن مسعود به رضي الله عنه وخط حوله وقال له لا تخرج منه حتى ارجع والله أعلم (ومسجد الشجرة مقابله) أي مقابل مسجد الجن (ومسجد الغنم) لعله نسب إلى موضع كان يباع الغنم فيها حوله (ومسجد بأجناد) بفتح الحزنة أرض بمكة أو جبل بها لكونه موضع خيل تبع كذا في القاموس والآن محلة بمكة يسمى الجياد بكسر الجيم وهو المناسب لقوله تعالى إذ مرض عليه بالمشى الصافات الجياد (ومسجد على جبل أبي قيس) وهو أصل الجبال وأولها على ما قيل وأما ما اشتهر من أكل رأس الغنم يوم السبت فيه فما لا أصل فيه بل أكل الرأس على ما يطبخونه في هذا الزمان حرام لكونها نجسة لسمطهم إياها بدمائها (ومسجد بنى طوى) بضم الطاء وبكسرهما ويتوزع ويمتد وهو موضع معروف قريب الجوخى نزل به صلى الله عليه وسلم حين اعتمر وحين حج (ومسجد العقبة قرب منى ومسجد الجعرانة) بكسر الجيم وسكون العين وبكسرهما وتشديد الراء أحد حدود الحرم أحرم منه صلى الله عليه وسلم بعمرة لما رجع من فتح الطائف بعد فتح مكة (ومسجد عائشة رضي الله عنها بالتبسم) سبق الكلام عليه (ومسجد الكيش بمكة ومسجد عن يمين الموقف بمرقات) وهو غير مسجد نعمة الذي يصلي فيه الإمام هناك يوم عرفة (ومسجد الخيف) وهو مسجد مأثور مشهور وفضله في الكتب مسطور (وغار المرسلات) بقرنه أي أنزله فيه عليه الصلاة والسلام

(فصل يستحب زيارة أهل الملقى) بفتح الميم واللام عند المسئلة واشتهرين العامة بضم الميم وتقديد اللام المفتوحة وله وجه في القواعد الشعرية وهو أفضل مقابر المسلمين بعد البقيع بالمدينة وقد ورد في فضلها أحاديث كثيرة (ويروى في زيارته من دفن به من الصحابة والتابعين والأولياء والصالحين) أي بجمل لأكثرهم وعدم معرفتهم (ولا يعرف) أي معرفة معينة (بمكة قبر صحابي) أي ولا صحابة (إلا أنه رأى بعض الصالحين في المنام قبر خديجة الكبرى رضي الله عنها بقرب قبر فضيل بن عياض (فبنى قبة هناك) وفيه إجماع إلى أن هذه الرؤيا حدثت بعد موت الفضيل بن عياض رضي الله عنه ونحوه من التابعين نعم لاشك أن خديجة رضي الله تعالى عنها ماتت بمكة إلا أنه كما قال (ولا ينبغي تعيينه) أي تعيين قبرها (على الأمر المجهول) كما قال المرجاني (والقبر المنسوب لابن عمر غير صحيح أي لا يعرف موضع قبره به أيضا مع الاتفاق على موته بمكة إلا أن بعض الصالحين أشار إلى أنه بالجبل الملقى على يمين الخارج من مكة المشرقة والصحيح أنه ليس به وكذا قبر عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما لا يصح كونه في موضعه المعروف عند قبور السادة الصفوية ولعله كان موضع صلبه (وعين مات بها من التابعين عطاء وسفيان بن عيينة وفضيل رضي الله عنهم) والمشهور أنهم في موضع واحد معروف قريب قبة خديجة الكبرى رضي الله عنها وكثير من الأكابر كالإمام الألفي وغيره دفن عنهم فينبغي أن يزورهم ويتبرك بهم ويسلم عليهم ويكثر قراءة القرآن حولهم ويكثر الدعاء والذكروا الاستغفار لهم ولغيرهم من المسلمين ويقول ما ورد في آداب القبور ومن مات بأحد الحرمين الشريفين يرجى له فضل جبل وأجر جليل جعلنا الله منهم ثم من آداب زيارة القبور مطلقا ما قالوا من أنه يأتي الزائر من قبل رجل المتوفى لا من قبل رأسه فإنه أتى لبصر الميت بخلاف الأول لأنه يكون مقابل بصره ناظر إلى جهة قدمه إذا كان على جنبه لكن هذا إذا أمكنه وإلا فقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم قرأ أول سورة البقرة عند رأس ميت وآخرها عند رجله ومن آدابها أن يسلم بلفظ السلام عليكم على الصحيح دون قوله عليكم السلام فإنه ورد السلام عليكم دار

قوم مؤمنين وإن شاء الله تعالى بكم لاحقون ونسأل الله لنا ولكم العافية ثم يدعو قائما طويلا وإن جلس مجلس بعيداً منه وقرباً بحسب مراتبه في حال حياته وقرأ من القرآن ما تيسر له من الفاتحة وأول البقرة إلى المفلحون وآية الكرسي وآمن الرسول وسورة يس وتبارك الملك وسورة التكاثر والإخلاص اثنتي عشرة مرة أو إحدى عشرة أو سبعا أو ثلاثاً ثم يقول اللهم أوصل ثواب ما قرأنا إلى فلان أو إليهم وقد قال ابن الهيثم ويكره الجلوس على القبر ووطؤه فما يصنع بعض الناس من دفن آقارهم وقد دفن حوالهم خلقاً كثيراً فكذلك القبور إلى أن يصل إلى قبر قريبه مكروه انتهى فينبغي أن يجتنب ما أمكنه وقد استحب بعض المشايخ أن يمشي في المقابر حافياً وإن كان لم ترد به السنة بل حديث وإن الميت ليسمع خلق تعاليم دل على أن هذا كان أكثر أحوالهم وانه أعلم (باب زيارة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم)

(اعلم أن زيارة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم) أي وعليهم أجمعين (باجتماع المسلمين) أي من غير عربة بما ذكره بعض المخالفين (من أعظم القربات وأفضل الطاعات وأصح المساعي) أي أرجى الوسائل والدواعي (لتليل الدرجات قرية من درجة الواجبات) بل قيل إنها من الواجبات كما بيته فالدة الحنية في الزيارات المصطفوية (لن له سنة) أي وسعة واستطاعة (وتركها غفلة عظيمة وخفوة كبيرة) أي غفلة جسيمة وفيه إشارة إلى حديث استدلل به على وجوب الزيارة وهو قوله صلى الله عليه وسلم من حج البيت ولم يزرني فقد جفاني رواه ابن عدى بسند حسن (وصرح بعض المالكية بأن المشي إلى المدينة) أي للجاورة بها (أفضل من الكعبة بيت المقدس) أي من المشي إلى مكة للجاورة فيها بناء على مذهبهم من أن المدينة أفضل من مكة باعتبار المجاورة وهذا إنما يكون بعد أداء الحج والأفلا يصح إطلاق هذا الكلام وانه أعلم بالمرام وأما زيارة بيت المقدس وإن كانت مستحبة فلا شبهة أنها دون مرتبة الزيارة المصطفوية باختلاف في هذه المسئلة، بقي الكلام على أنه هل يستحب زيارة قبره صلى الله عليه وسلم للنساء أو يكره فالصحيح أنه يستحب بلا كرامة إذا كانت بشرطها على ما صرح به بعض العلماء أما على الأصح من مذهبنا وهو قول الكرخي وغيره من أن الرخصة في زيارة القبور ثابتة للرجال والنساء جميعاً فلا اشكال وأما على غيره فنكذلك قول بالاستحباب لإطلاق الاصحاب وانه أعلم بالصواب (وإذا عزم على الزيارة) أي قصدتها (فعليه أن يتخلص نيته ويجرد عزمه) أي طويته من إرادة الزيار والسمة وقصد المباحات والفرجة ومن علاماتها الدالة عليها أن لا يترك شيئاً مما يلزمه من الفرائض والسنة والأفلا يحصل له من الزيارة إلا التعب والخسارة بل يوجب التوبة والكفارة ثم إن كان الحج فرضاً أي عليه (فيبدأ بالحج ثم بالزيارة) أي ابتداء بالأم فالأم ولأن الحج حتى الله تبارك وتعالى وهو مقدم على حق رسوله كما ينبغي تقديم التحية على الزيارة ويشهد له لإلا الله محمد رسول الله لكنه مفيد بما قاله (إن لم يجر بالمدينة في طريقه) أي كآمل الشام (وإن مر بها بدأ بالزيارة لأحالة) لأن تركها مع قربها يعد من القساوة والشقاوة وتكون الزيارة حينئذ بمنزلة الوسيلة وفي مرتبة السنة القليلة للصلاة وقد قال تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وابتغوا إليه الوسيلة أي التزمية بالتوصل إلى صاحب الشريعة ولا شبهة أن من قال أولاً محمد رسول الله ثم قال لإلا الله يكون مؤمناً لأن الإيمان هو التصديق بالتوحيد والثبوت على وجه الملية لا بشرط الترتيب في الحالة الجمعية وقدروى الحسنى عن أبي حنيفة أنها إذا كان الحج فرضاً فالأحسن (١) للحاج أن يبدأ بالحج ثم يمشي بالزيارة وإن بدأ بالزيارة جاز انتهى وهو الظاهر إذ يجوز تقديم الفعل على الفرض إذ لم يخش الفوت بالإجماع فبلى هذا من كان حجه فرضاً وجاء مكة قبل أن كان الحج فهل له أن يزور قبل الحج أم لا؟ والظاهر (٢) أن له أن يزور قبل دخول أشهر الحج وأما بعده فلا (وإن كان الحج) أي عليه (فلا فهو

(١) قوله أنه إذا كان الحج فرضاً فالأحسن الخ: في الفتاوى الهندية فحظ القدير والحج إن كان فرضاً فالأحسن أن يبدأ به ثم يمشي بالزيارة وإن كان فلا كان بالحج اه والله أعلم اه تعليق الشيخ عبدالحق (٢) قوله والظاهر

بالخير) أى إذا كان آفاقيا (بين البداية والمختار) أى بزيارته (صلى الله عليه وسلم بالأصال والإبكار) أى فى جميع الليل والنهار (وبين أن يجب ألا يظهر من الأوزار) أى الآثام (فيزور الطاهر طاهرا) أى فى مقام المرام ولا يبعد أن يكون الأمر كذلك فى قضية الانكسار أيضا لأنه بالزيارة يرتجى الكفارة فيصحب طاهرا فيقع حبه مبرورا والحاصل أن لكل وجهة ، وجهة تقدم الحج من كل وجه مقدمة إلا لضرورة محجة إلى مخالفة

(فصل ولو توجه إلى الزيارة) أى مع كمال النظافة والطهارة (أكثر فى المسير) أى زمان سيره ومكانه (من الصلاة والتسليم) أى وما فى منها من انشاد المدح وإنشاء التعت ومذاكرة السيرة (مدة الطريق) أى أن وجد رفيق التوفيق (بل يستغرق أوقات فراغه) أى عن أداء فرائضه وضروريات معاشه (فذلك) أى فيما ذكر من الصلاة والسلام فانه المناسب للقام فان كثرة الثواب مرتبة على قدر التوجه فى المرام (ويتبع ما فى طريقه من المساجد المنسوبة إليه صلى الله عليه وسلم) وكذا المشاهد الماثورة المتعلقة بمبادئه كإيادها فى الدرة المضية ومن أهمها التى أهمها الخاص والعام قبر ميمونة أم المؤمنين رضى الله عنها الثابت زفافها وعماها بسرف وهو موضع بين التنعيم والوادي للتوجه من مكة العظيمة إلى المدينة المكرمة وحول قبرها مسجد خراب فينبغى أن يزار ويترك بذلك المزار (وكلما ازداد دنوا) بضمين وتشديد الدال أى قريبا (ازداد غرما) بضم غين معجمة وسكون راء وهو ما يلزم أدائه من الغرام وهو اللوع على ما فى القاموس ومنه مولع بكذا أى حريص عليه فلعلنى ازداد لزوما بالشوق وولوعا بالدوق وأما ما ضبط من فتح عين مهلة وسكون زاي فليس فى محله إذ لا معنى لزيادة العزم ومبالغة لأنه لا يتصور تردد للزائر فى توجهه ويشير إلى ما اخترنا فيما حررنا عطف قصيره بقوله (وحقا) بضمين وتشديد الواو أى ميلا ومحبة كما يقتضيه قرب المسافة وشهود الساحة كاقبل

وأبرح ما يكون الشوق يوما إذا دنت الخيام إلى الخيام

ويدل عليه ما ورد من الإضافة شوقا إلى مشاهدة الكعبة وكان صلى الله عليه وسلم إذا رأى المدينة حرك النابتة وقال سيروا سبق المردود الحديث وهذا معنى قوله (وإذا دنا من حرم المدينة المشرفة) أى حوالها من الأماكن المحترمة إذ لا حرم للمدينة عندنا كحرم مكة فى أحكامها (فلزدد خشوعا) أى فى الباطن (وخضوعا) أى فى الظاهر (وشوقا وتوقا) التوق مبالغة فى الشوق (وإن كان على دابة حركها أوبعير أوضعه) أى أسرعه وهو تخصيص بعد تعميم وفيه أنه إذا كان ماشيا يسرع فى مشيه كما قال قائل

ولو قيل للمجنون أرض أصابها غبار ثرى ليلي لجذ وأسرعا

(ويمتدح حينئذ فى مزيد الصلاة والسلام) أى كنية وكيفية وإذا وصل إليه قال اللهم هذا حرم رسولك صلى الله عليه وسلم الذى عظمت وذلك أن تجعل فيه من الخير والبركة مثل ما هو فى حرم البيت الحرام لخرم على النار وأمن من عذابك يوم تمت عبادك وارتزق فيحسن الأدب وفعل الخيرات وترك المنكرات (وإذا وقع بصره على طيبة) بفتح الطاء اسم من أسماء المدينة كطابة (الملية) أى الطيبة الطاهرة المطهرة (وأبشارها المطهرة) أى جميعها من الشجرة وغير الشجرة (دعا بغير الدارين) أى الدنيا والآخرة (وصلى وسلم) أى وأكثر منهما (على النبي صلى الله عليه وسلم والأحسن أن يزل عن راحلته قربها) أى تذلا وتادبا (ويمشى) أى فى طريقها إن قدر تواضعا وتقربا (بما كيا حاليما إن أطاق)

أن له أن يزور قبل الخ : لعل هذا بناء على ما كان فى زمن الفارح من الذهاب إلى الزيارة على الأبل وكان الطريق مخروفا بسبب غلبة الأعراب ويحصل لقائفة التأخر فى الطريق أياما فيخشى من ذلك فوات الحج وأما فى زماننا والله الحمد لمع وجود هذا الأمن العام يمكن إن كان راكبا على الأبل أن يذهب فى أول ذى القعدة مثلا ويرجع ووقت الحج باقى بمدة طويلة ولا يخشى فوات الحج بل يمكن لمن يذهب على سيارة أن يروح فى أول ذى الحجة ويرجع ووقت الحج باقى والله أعلم

أى الحفا أو ما ذكر من النزول والمشي والبكاء والحفا (تواضعا لله ورسوله صلى الله عليه وسلم) أى وإجلاله (وكلبا كان أدخل) أى أكثر دخلا (فى الأدب والإجلال كان حسنا) أى مستحسنا فى رعاية الأحوال (بل لو مشى هناك على إحداقه وبذل المجهود من تذللهم وتواضعه كان بعض الواجب) أى من جميع استحقاته (بل لم يغب بمشارعته) أى من حقوق أمره وقيام شكره كما قيل

لوجستكم قاصدا أسعى على بصرى لم أقض حقاً وأى الحق أديت

(وإذا وصل إلى المدينة اغتسل بظاهرها) أى فى خارجها (قبل الدخول) أى بما (وإذا ابتسر) أى قبل الدخول (قبعدة) أى ولو فى داخل المدينة قبل دخول المسجد (والا) أى وإن لم يقتل (توضعا) أى لانه لا بد من طهارته فى دخول المسجد وتجبته وليكون على أكل الأحوال فى زيارته (والتسل أفضل) لانه التطهير الأكمل (ثم لبس أنظف ثيابه والجديد أفضل) أى كفى اليد والياض أولى كما فى الجمعة (وتطيب) واستعمال المسك أفضل (وإذا وقع نظره على القبة المقدسة) أى المنيفة (والحجرة المشرفة) مبالغة الشرفة (فليتحضر عظمها) أى عظمتها (وتفضيها) أى على غيرها (وشرفها فإنها حوت أفضل البقاع بالإجماع وسيد القبور بلا نزاع وأكرم الخلق) أى ومحل أكرمهم (على الخلق بالإطلاق) أى من غير تقييد وإضافة فى الاستحقاق وقد نقل القاضى عياض وغيره الإجماع على تفضيل ماظم الأعضاء الشريفة حتى على الكعبة المنيفة وأن الخلاف الواقع بين الأئمة الثلاثة وبين المالكية فيما عداه وما وراء الكعبة ونقل عن أبى عقيل الحنبل أن تلك البقعة من القبرش أفضل من العرش وبه كان يقول شيخنا محمد البكرى قدس الله سره البارى (فإذا دخل باب البلد) أى أراد دخوله (قال بسم الله ماشاء الله) تعجبا من صنعه لعبده وأثر كرمه وجوده (لا قوة إلا بالله) أى لا قوة على طاعة الله وعبادته الا ترى فى اقنومعوته (رب أدخلنى مدخل صدق وأخرجنى مخرج صدق) أى إدخال صدق وإخراج صدق فى المدينة ومنها أودخولا مرضيا وخروجها مقبولا مرضيا حسبى الله آمنت بالله توكلت على الله لآلوه إلا بالله (اللهم افتح لى أبواب رحمتك) أى وأنزل على أصناف نعمتك (وارزقنى من زيارة رسولك صلى الله عليه وسلم) أى من أجلها أوفى تمصيلها (مارزقت أولياك وأمل طاعتك وأقننى من النار) أى خلصنى من دخولها (وأغفر لى) أى ذنوبى وخطاياى وعمدى (وارضى) أى برك الماضى أبدا ما بقيت (ياخير مسؤول) أى لاسيا برسالة الرسول (وليكن) أى الزائر حال دخوله إلى أوان وصوله (متواضعا) بظاهره (متخشعا) بباطنه (مطمعا لحرمته) لاحترام تلك البقعة (متمتتا من هبة الحال بها) أى من عظمة النازل فيها (مستشعرا لعظمتها) أى لرفعة قدر ذاته وصفاته (صلى الله عليه وسلم كأنه يراه) أى فى مقام المراقبة ومربة المشاهدة حال كونه (حزينا) أى على أشواقه (متأسفا على فراقه) أى عدم ادراكه أو على ما فات وصالة فيما مضى من عمره (وفوات رؤيته صلى الله عليه وسلم فى الدنيا وأنه) أى الزائر (من ذلك) أى من حصول ما ذكر من ملاقاته ورؤيته (فى الآخرة على عظيم الخطر) فإنه هل يتصور له رؤيته فى العقبى أم لا ومع هذا يكون (ناكرا عظيما مأمنا به عليه من الحضور بين يديه والمثل) أى الوقوف حال كونه (وجلا) بفتح فكسر أى غائفا (من الدرع رجاء القبول مكثرا من الصلاة والتسليم على هذا الرسول متوسلا به لوصول المأمول وإذا دخل البلد العظيم) أى وحصل له المقام الاظم (بدأ بالمسجد المكرم) أى كما كان يفعله صلى الله عليه وسلم حين قدومه بالمدينة يبدأ بالمسجد المحترم (ولا يمرج على مساواه) أى غير دخول المسجد (إلا لضرورة تكوفا على محترم) أى مال أو حرم (وأما النساء) أى من الزائرات (فتأخير الزيارة لمن إلى المساء أولى) أى لأن حاله فى الليل أستر وأخفى (فيدخله) أى المسجد (مقدما رجلا الخفى مع غاية الخضوع والافتقار) أى الظاهرى (ونهاية الخشوع والانكسار) أى الباطنى (تأثما بما أقره) أى اكتسبه (من الأوزار) أى أقال المعصية (فأعلا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد) وجهه وسلم اللهم اغفر لى ذنوبى) أى اصمغنى من معصيتك (واقطع لى أبواب رحمتك) أى ياتم نعمتكم ودوام منكم (ويدخل من باب جبريل أو غيره) كباب السلام كما عليه العمل (والأول أفضل) لعل وجهه دخول جبريل

عليه ذلك الباب أو لأنه كان إلى الحجرات من أقرب الأبواب (فإذا دخله) أي من باب السلام ونحوه (قصد الروضة المقدسة) وهو ما بين المنبر والقبر المنور (فإن دخل من باب جبريل قصدها من خلف الحجرة الشريفة) أي لا من أمامها لما منع من العبور إلى الروضة للنجاة من غير سلام الزيارة (مع ملازمة الحية) أي الخشية وهو الخوف مع العظمة دون الثغرة (والتخضوع والذلة) أي الذل والمسكنة (على وجه يليق بالقلم) أي بحال الزائر وإلا لا يقدر أحد على أن يخرج من عهدة ما يليق بالمرور الطاهر (غير مشتغل بالنظر إلى ما هناك) أي من الظواهر وما وراء الستار (ثم يبدأ بتحية المسجد ركعتين) تعظيماً له وتقديراً له على حق رسوله كما يقتضى ترتيب حقوق الربوبية والعبودية (والأفضل أن تكون) أي تلك الصلاة (بمصلاه صلى الله عليه وسلم) أي في مقامه بمحراه (وهو بطرف المحراب عما يلي المنبر يقرأ في الأولى الكافرون وفي الثانية الإخلاص) كما ورد عنه صلى الله عليه وسلم أنه اختارهما في كثير من الصلوات لما فيها من التبرئة عن الشرك والشرك وإثبات الذات والصفات (وإذا سلم منهما شكر الله تعالى وحده وأثنى عليه) تأكيداً لما قبله وقال الكرمانى وصاحب الاختيار من أصحابنا وكثير من العلماء من غير مذهبي أنه يسجد لله شكراً (على هذه النعمة العظيمة والمنة الجسيمة ويسأله [تمامها]) أي تمامها ودوامها (والقبول وأن ين عن عليه في الدارين بتهات المسؤل) الأولى يحصل المسؤل ووصول المسؤل (وإن لم يتيسر له) أي ما ذكر من المحراب الأكبر (فما قرب منه ومن المنبر والإلاحيث تيسر) أي من الروضة وغيرها من المسجد الشريف ولا سيما ما كان موجوداً في زمنه صلى الله عليه وسلم فإنه أفضل وثوابه أكثر (وإن أقيمت المكتوبة أو خيف فوتها بدأ بها وحصلت التحية بها) أي في ضمنها (فإذا فرغ من ذلك قصد التوجه إلى القبر المقدس) أي الموضع المستأنس (وفرغ القلب من كل شيء من أمور الدنيا) أي ونفذه من الوسع والدينس (وأقبل بكلية لما هو بصدده ليصلح قلبه للاستعداد منه صلى الله عليه وسلم وحرام) أي تمتع (على قلب شغل) بصيغة المجهول أي إن اشتغل (بقادورات الدنيا من الشهوات) أي الشهوة (والإرادات) أي الرغبة (أن يصل إليه) أي إلى قلبه (من ذلك شيء) أي ما ذكر من الحالات الرضية والمقامات العلية شائبة أو شمة (بل ربما يخشى عليه) أي على صاحب هذا القلب المقبل على الدنيا والمعرض عن المعنى (من نوع مقت) أي ولو في وقت (وإعراض) أي موجب اعتراض لما اختاره من أغراض قاسية وأعراض كاسدة (والاباء بالله تعالى) أي من غضبه وعقابه وإبعاده عن ملازمة بابه وجنابه (فليجتهد في ذلك التفرغ ما أمكنه) أي تسهل له حيث من جذبة إليه وإلا فتفرغ القلب في ساعة واحدة مع صرف العمر جميعه بالمواقف والعلاقات والتعلق بأمور الحلائق من المحال كالألحاف على أرباب الكمال وأحباب الأحوال ونظيره مركب بالتهجد في جميع سفره ووصل إلى عقبة شديدة لضرورة قطعته حيث صاحبه العلف والشعر وجاء أن يتقوى بذلك على المسير ولكن لا يأس من روح الله ويسأل من فضله ويتوسل بروح رسوله صلى الله عليه وسلم في تحصيل مسئله وتحقيق مأموله (وليلاحظ مع ذلك الاستعداد من سمة تفوه صلى الله عليه وسلم وعطفه ورافته) أي شدة رحمته على سائر العباد (أن يساعده) أي ماصدر عنه في حضرته من قوة أدبه (فيما يجز عن إزالته من قلبه) كما قيل

عصيت فقالوا كيف تلقى محمداً ، ووجهك أثواب المعاصي مبرقع

عسى الله من أجل الحبيب وقربه ، يداركني بالقر والقر أوسع

(ثم توجه) أي بالقلب والقالب (مع رعاية غاية الأدب مقام تجاه الوجه الشريف) بضم التاء أي قبالة موجبة قبره المنيف (متواضعاً خاضعاً غاشعاً مع الذلة والانكسار والخشية والوقار) أي السكينة والهيبة والاقتضار غرض الطرف) بتشديد الضاد المعجمة أي غافض العين إلى قدومه غير ملتفت إلى غير إمامه وأمامه (مكفوف الجوارح) أي مكفوف الأعضاء من الحركات التي هي غير مناسبة لمقامه (فارغ القلب) أي عن سوى مقصوده ومراميه (واضحاً عينه على مثاله) أي تأدياً في حال إجلاله (مستقبلاً للوجه الكريم) أي ولو يلزم استقباله كونه (مستقبلاً للقبلة)

لأن المقام يقتضى هذه الحالة (تجاه مسار القصة) أى المركبة على جدران تلك البقعة (على نحو أربعة أذرع) أى يقف بعيداً على هذا المقدار (لا الأقل) أى لأنه ليس من شعار آداب الأبرار (من السارية) أى الاسطوانة (التي عند رأسه الكريم ناظراً إلى الأرض أو إلى أسفل ما يستقبله من الحجره الشريفه) أى من جدرانها (محتجراً عن إشغال النظر بما هناك من الزيت) أى الظاهرة المانعة من شهود الزيته الباطنة الباهرة التي ظهورها في الآخرة (متمثلاً صورته الكريمه في خيالك) يفتح الحاء أى في تخيلات بالك لتحسين حاله (مستشعراً بأنه عليه الصلاة والسلام عالم بحضورك وقيامك وسلامك) أى بل بجميع أفعالك وأحوالك وارتخائك ومقامك وكأنه حاضر جالس بإزاتك (مستحضراً عظمته وجلاله) أى هيته (وشرفه وقدره) أى رفعة مرتبته (صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثم قال) فيه الثقات بالمعطف على ثم توجه والمقول سيأتى حال كونه (مسبلاً) أى مريئاً السلام (مقتضداً) أى متوسطاً في رفع كلامه كما بينه بقوله (من غير رفع صوت) لقوله تعالى إن الذين يفضون أصواتهم عند رسول الله الآية (ولا إخفاء) أى بالمره لقول الإجماع الذى هو الستة وإن كان لا يخفى شئ على الحضرة (بمحضور وحياء) أى بحضور قلب واستحياء عن كثرة ذنب (السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته) وهذا القدر مما ثبت في الآثار وقد اقتصر عليه بعض الأكابر كابن عمر واختار بعضهم الإطالة من غير المبالاة وعليه الأكثر ويؤيده ماورد في الأخبار والآثار من فضيلة الإكثار من الصلاة والسلام على النبي المختار فيستزيد المند من إفادة الآثار قائل (السلام عليك يا رسول الله) أى إلى جميع خلق الله (السلام عليك يا حبيب الله) أى الجامع بين مرتبتي المحبة والمحبوبية (السلام عليك يا خليل الله) الموصوف بوصف الحق وهو المحبة المختلطة من كمال المودة المختصة بشهود الوحدة (السلام عليك يا خير خلق الله) أى من الملائكة وغيرهم (السلام عليك يا صفوة الله) بتبليك الصاد والفتح أفصح أى من اصطفاؤه الله برسائه (السلام عليك يا خيرته الله) بكسر الحاء أى من اختاره أقمن بين بره (السلام عليك يا سيد المرسلين) كأي دل عليه قوله لو كان موسى حياً لما وسعه إلا اتباعي (السلام عليك يا إمام المثنين) أى لما اقتضى به جميع الأنبياء ليله الإسراء (السلام عليك يا من أرسله الله رحمة للعالمين) كما قال تعالى وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين (السلام عليك يا شفيع المذنبين) أى من الأولين والآخرين (السلام عليك يا مبشر المحسنين) لقوله تعالى وبشر المحسنين (السلام عليك يا غاث التينين) بكسر التاء وقتحها (السلام عليك وعلى جميع الأنبياء والمرسلين) فيدخل في عموم سلامهم أيضاً (والملائكة المقربين) وطهم مقربون لا يصبون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون (السلام عليك وعلى آلك) أى أقاربك (وأهل بيتك) يشمل أمهات المؤمنين ومواليه وخدمه (وأصحابك أجمعين وسائر عباد الله الصالحين) أى من التابعين وتابعهم إلى يوم الدين (جزاك الله عنا) أى عن قبلنا لمجزنا عن القيام بما يجب علينا من الشكر كما أحسن البنا (أفضل وأكمل ما جرى به رسولا عن أمته ونينا عن قومه) أى لكونه أكرم الرسل المبعوث إلى خير الأمم (وصلى الله وسلم عليك أزكى) أى أطهر (وأعلي) أى أغلى (وأسمى) أى أزيد (صلاة صلاها على أحد من خلقه) أى من أنبيائه وملائكته وأصفياه (أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له) أى شهادة عندك مستودعة تشهد لها يوم القيامة (وأشهد أنك عبده ورسوله وخيرته) أى عتارته (من خلقه) وأشهد أنك بلغت الرسالة أى إلى الأمة (وأديت الأمانة) أى من غير الحيفانة (ونصحت الأمة) أى وكشفت الغمة (وأقت الحجة) أى وأظهرت الحق (وجاهدت في الله حتى جهاده) أى من الجهاد الأكبر والأصغر فيما بين عباده (وعبدت ربك حتى أتاك اليقين) أى إلى أن حضرك الموت المين وأنت جامع بين مراتب تحقيق الدين من علم اليقين وعين اليقين حتى اليقين (وصلاة الله) أى وصلواته (وملائكته وجميع خلقه من أهل سمواته وأرضه) أى علوياته وسفلياته (عليك يا رسول الله اللهم آمه الوسيلة) وهى الميزة العلية المختصة (والفضيلة) أى زيادة المزية (والدرجة) العالية الرفيعة أى العالية المنية (وابسته مقاماً محموداً الذى وعدته) وهى الشفاعة العظمى في القيامة الكبرى (واصله المنزل المقعد المقرب عندك) أى مقعد صدق (وتوباه ما يبنى أن يسئله السائلون ربنا آمناً بما أنزلت) أى من القرآن

أوجمیع الكتب المزیلة (واتبعنا الرسول) أى فی جمیع ما یجب اتباعه اعتقاداً واتباعاً (فاکتبنا مع الشاهدين) أى من أمة محمد صلی الله علیه وسلم (أنت باقه وملانتکته وكتبه ورسله والیوم الآخر وبالقدر خیرمه وشره) وهذا هو الإیمان الإجمالی المتدرج فی ما یجب من الإیمان التفصیلی الإکمال (اللهم قبتنا علی ذلک) أى مدة حیاتنا وسماتنا (ولارتدنا علی أعقابنا) أى بعد هدایتنا (ربنا لا ترغ قلوبنا) أى لئلا تمهلنا عن محبتک (بعداذ بیتنا) أى إلى طریقک (وهب لنا من ذلک رحمة) أى تقنیننا عن رحمة من سواک (إنک أنت الیهاب وهی لنا من أمرنا رشداً) الأولی أن یقول ربنا آتانا من لدنک رحمة وهی لنا من أمرنا رشداً أى سهل لنا الهدایة إلیک والاعتقاد علیک والتسليم ین یدیک (ربنا اغفر لنا) وهذا بعمومه یشمل ما زاده المصنف علی مافی الآیة بقوله (ولآ باننا ولا مهاتنا وذریاتنا وإخواننا الذین سبقونا بالإیمان) أى من الصحابة والتابعین أو من المؤمنین الأولین من اتباع الانبیاء والمرسلین (ولا تجعل فی قلوبنا غلا) أى حشدا وحشدا وعداوة وکراهة (الذین آمنوا) أى جمیعهم ساجدین ولا حشدهم ولذا وضع الظاهر موضع المضمر حیث لم یقل لهم (ربنا إنک رؤوف رحیم ذو الفضل العظیم ثم) أى فی ذلک الساعة (یطلب الشفاعة) أى فی الدنیا بتوفیق الطاعة وفى الآخرة بغفران المصیة (فیقول یارسول الله أسألك الشفاعة ثلاثاً) لأنه أقل مراتب الإلحاح لتحصل النال فی مقام الدعاء والسؤال ولا یمکن أن یمکن إشارة إلى طلبها فی المقامات الثلاث من الدنیا والبرزخ والآخرة والمراتب المرتبة من الشریعة والطریقة والحقیقة (ثم یتأخر) أى بعد فراغه من سلامه واستقباله (إلى صوب یمینه) الصواب یساره (١) أو عن صوب یمینه أى متوجهاً إلى جانب یساره (قدر ذراع فیسلم علی خلیفه رسول الله صلی الله علیه وآله وسن) أى تلویحاً وتصریحاً وإجمالاً وتوضیحاً (أبی بکر الصدیق رضی الله عنه فیقول السلام علیک یا خلیفه رسول الله) أى بلا واسطة (السلام علیک یا حی رسول الله) أى ملازمه الخاص ومختاره علی وجه الاختصاص (السلام علیک یا صاحب رسول الله) أى الثابت بحسبه بنص الکتاب فمن أنکره فهو کافر أبدي العقاب حیث قال عز وجل إذ یقول لصاحبه مع الإجماع علی أنه المراد به (السلام علیک یا وزیر رسول الله) وقد ورد به الخبر أى مشیره ومعینه (السلام علیک یا ثانی رسول الله فی النار) (کا قال تمالی ثانی اثنتین إذ هما فی النار وهو غار ثور جیل بمکه حین دخل فی سنة الهجرة (ورقیقه فی الأسفار وأمنیه علی الأسرار السلام علیک یا علم المهاجرین والأنصار) أى رئیسهم (السلام علیک یا من أعتقه الله من النار) أى کاردفی بعض الأخبار (السلام علیک یا أبا بکر الصدیق) أى کثیر الصدق والتصدیق علی وجه التحقیق (السلام علیک ورحمة الله وبرکاته جزاک الله عن رسوله) أى فی حقیه دینه (وعن الاسلام وأهله) أى فی القیام بأمره وتبیینه (خیر الجزاء ورضی الله عنک أحسن الرضا ثم یتأخر إلى یمینه) وفیه ماسبق (قدر ذراع فیسلم علی خلیفه رسول الله صلی الله علیه وسلم) أى تلویحاً وتصریحاً وإجمالاً وتوضیحاً كما تقدم (عمر بن الخطاب رضی الله عنه) لأن رأسه من الصدیق کرأس الصدیق من النبی صلی الله علیه وسلم (فیقول السلام علیک یا أمیر المؤمنین) وهو أول من سمی به (عمر الفاروق) أى المبالغ فی الفرق بین الحق والباطل (السلام علیک یا من کل به) بتشدید المیم أى اکمل یمانه (الأربعین) أى عدد المؤمنین السابقین (السلام علیک یا من استجاب الله فیه دعوة غاتم التین) حیث قال اللهم أعز الاسلام بعمر بن الخطاب أو بعمر بن هشام (السلام علیک یا من أظهر الله به الدین) أى فاه کان مخفیاً قبل إسلامه وظهور مراده (السلام علیک یا من أزر الله به الدین) أى فی حیاته صلی الله علیه وسلم وبعد محابه بقتوحات بلاد المسلمین وقوة أمور المؤمنین (السلام علیک یا من نطق بالصواب ووافق قوله محکم الکتاب) كما ورد به أحادیث فی هذا الباب (السلام علیک یا من عاش حیداً وخرج من الدنیا شهیداً) أى وهو إمام أهل التقوی حال کونه سعیداً (جزاک الله عن نبيه وخیلته) أى الصدیق (وأمنه خیر الجزاء السلام علیک ورحمة الله وبرکاته قبل ثم یرجع قدر نصف ذراع) فان العود أحد (فیقف بین الصدیق والفاروق ویقول السلام علیک یا صاحب رسول الله

(١) قوله الصواب یساره الخ: الصواب مافی المتن کلا ینفی والله أعلم اه تعلیق الشیخ عبد الحق

السلام عليك يا خليفتي رسول الله) بالغليب أو بالمعنى الأعم الشامل الواسطة (السلام عليك يا وزيرى رسول الله) أى مشيريه (السلام عليك يا ضججى رسول الله) أى رفيقه فى مدفته (السلام عليك يا معينى رسول الله فى الدين) أى فى أمر دينه وشريعته (والقائمين بسنته فى أمته حتى أتاك اليقين) أى الموت على الأمر المبين (لجرا كما الله عن ذلك) أى عما ذكر من متابته (مرافقته فى جنته وإيماناً معك برحمته إنه أرحم الراحمين) أى وأكرم الأكرمين (وجزا كما الله عن الإسلام وأمله خير الجزاء جنتاً يا صاحبي رسول الله صلى الله عليه وسلم زائرنا لنيننا وصدقنا وفارقنا ونحن تتوسل بك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليفض لنا إلى ربنا) أى فى مغفرة ذنوبنا (وأن يقبل سعيتنا) أى فى عبادتنا المصحوبة بعبودنا (وأن يحيننا على ملته ويعيننا عليها) أى على متابته (ويحشرنا فى زمرة برحمته وكرمه إنه كريم رؤوف رحيم أمين ثم يرجع إلى حياى وجه النبي) بكسر الحاء أى قبالة وجهه (صلى الله عليه وآله وسلم ويقف عند القبر الأقدس) أى والقلم الأقدس (على قدر روح أو أقل) أى أو أكثر بحسب ما يكون فى حاله آتس (فيحمد الله تعالى) أى يشكره (وثني عليه ويمجده) أى يعظمه ويوحده (ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويستشفع به إلى ربه ويدعو رافضاً يديه) أى إلى كفيه (لنفسه ولوالديه ولمن شاء من أقاربه وأشباهه) أى وأحبابه (وإخوانه) أى وأصحابه (ولمن أوصاه) أى ولمن استوصاه (وسائر المسلمين) أى من الأحياء والأموات ويحتم بآمين (ومن أراد ألا يكال) أى عن يمينه القال والحال (فليقل السلام عليك يا خاتم النبيين السلام عليك يا شفيع المذنبين السلام عليك يا إمام المتقين السلام عليك يا قائد الفراعنتين) أى هذه الأمة المرحومة المتميزة عن غيرهم بيباض الجبهة والأيدي والأرجل بزيادة الأنوار من أثر الوضوء فى إنباغ الطهارة (السلام عليك يا رسول رب العالمين السلام عليك يا متعاقب سبحاته وتعالى على المؤمنين) أى بقوله سبحاته وتعالى لقد من الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولاً من أنفسهم (السلام عليك يا طه) أى البدر المنور بإعلاء الحساب المعتبر (السلام عليك يا يس) أى أيها المنادى يباسين فى الكتاب المبين والمعنى ياسيد (السلام عليك وعلى أهل بيتك) أى أقاربك وذريتك (العليين) أى المؤمنين المتقين (السلام عليك وعلى أزواجك الطاهرات المبرات أمهات المؤمنين السلام عليك وعلى أصحابك أجمعين) أى وعلى التابعين وتابعتهم إلى يوم الدين (اللهم آت) أى أعطه (نهاية ما ينبغي أن يسأله السائلون) أى الداعون والطلابون والراغبون (وفاة ما ينبغي أن يؤمله الأمنون) أى يرجوه الراجون ويعظمه العاطمون (وحسن) أى بصفة الوصف أو المضي أى ويستحسن (أن يقول) أى كما قال أصرابي مقبول (اللهم إنك قلت وأنت أصدق القائلين ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاؤك) أى تائبين (فاستغفروا الله) أى عن ظلمة المعصية (واستغفر لهم الرسول) أى بالشفاعة لردم إلى الطاعة (لوجدوا الله تواباً) أى قابلاً لتوبتهم (رحماً) بصمتهم (جنتك) أى فقد أتيناك (ظالمين) لأنفسنا مستغفرين من ذنوبنا) أى ومستشفعين بك إلى ربنا (فاشفع لنا) أى إلى ربك (واسأله أن يمن علينا بسائر طلباتنا) بكسر فسكون أى مطلوباتنا ومسؤولاتنا (ويحشرنا فى زمرة عباده الصالحين) أى من مشايخنا وعلماؤنا وساداتنا ويقول كما قال أيضاً

ياخير من دفت فى الرب أعظمه وطاب من طهين القناع والأكم
نقى القنداء لقبر أنت ساكنه فيه العفاف وفيه الجود والكرم

(اللهم إن هذا حيييك وأبديك والشيطان عدوك فإن غفرت لى سر) بصيغة المجهول أى فرح (حيييك) بوجوده (وقاز عدك) أى ظفر بمقصوده (وغضب عدوك) أى بناء على عدم سجوده (وإن لم تغفر لى غضب حيييك) هذا خطأ فاحش والصواب حزن حيييك (ورضى عدوك وهلك عبيدك وأنت أكرم من أن تغضب) صوابه أن تحزن (حيييك) بترضى عدوك وتهلك عبيدك) أى المؤمن بكم اللهم إن الرب الكرام) احترازاً من القوم القمام (إذا مات فيهم سيد أعتقوا علي قبره) أى من العيد (وإن هذا سيد العالمين) أى وأنت أكرم الأكرمين (أعنتى على قبره) أى من جملة المتقين (وقول اللهم إنى أشهدك بضم الهزرة وكسر الهاء أى أجمعك شاهد أو كذا قوله (وأشهد رسولك وأياك ورحم) أى ضججى نيك (وأشهد الملائكة التازلين على هذه الروضة الكريمة لما كفى عليها) أى القائمين والمعتكفين فى هذه البقعة العظيمة (أنى) أى

بأنى (أشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك وأن محمداً عبدك ورسولك وأشهد أن كل ما جاء من أى رسولك (به من أمر) أى فى طاعة (ونهى) أى فى معصية (وغيرهما كان) أى من الأمور الماضية (ويكون) أى من الأحوال الآتية (فهو حق) أى ثابت وصدق (لا كذب فيه ولا متراء) أى ولا شبهة بلامراء (والذى عرفتك بجنائى) أى مرف بجنائى (ومعصيتى) أى من الكبائر والصنائر (فاغفرلى) أى جميعاً (وأمن على) بالذى مننت به على أولائك (أى بوفيق الطاعة وتحقيق المعصية (فإنك المنان) أى كثير العطاء والإحسان (الفنور الرحيم) أى بأهل الإيمان (ربنا آتانا الدنيا حسنة) أى منابذة الأولى (وفى الآخرة حسنة) أى الرقى الأولى (وقتا عذاب النار) أى حجاب المولى (سبحان ربك رب العزة عما يصفون) أى ينهته الملاحدون وغيرهم من الضالين (وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين) أى أولاً وأخيراً إلى يوم الدين وقد قيل ثم يتقدم إلى حيال رأسه الكريم فيقف بين القبر العظيم والاسطوانة التى هناك علامة لذلك ويستقبل القبلة ويمجد مومجده ويدعو لنفسه ولمن شاء من أحبابه وهذا القيل أولى ما تقدم وعليه العمل عند أهل العلم وأهله أعلم هذا مع أن ما ذكر من المودلى قبالة الوجه الشريف ومن التقدم إلى محل رأس القبر المنيف للدعوة مستقبل القبلة عقب الزيارة لم ينقل عن فضل أحد من الصحابة والتابعين وكان موقف السلف عند الزيارة من المقصورة وقد حرم الناس من الآن مقصود ولم هذه الصورة المسطورة (ومن ضاق وقته عماد كرا أو عجز عن حفظه) أى عن حفظ ما قرأنا (اتصبر من ماتيسروا قله السلام عليكم يا رسول الله) مع إمكان أن يذكر (وإن أوصاه أحد بتبليغ سلامه فليقل السلام عليك يا رسول الله من فلان بن فلان وفلان بن فلان وسلم عليك يا رسول الله) وأما ما اعتاده الناس من الإتيان خلف الحجر التوراة زيارة فاطمة الزهراء رضى الله تعالى عنها فلا بأس به لأنه قد قيل إن هناك قبرها وهو الأظهر ثم اعلم أنه ذكر بعض مشايخنا كآبى الليث ومن تبعه كالكرمانى والسروجى أنه يقف الزائر مستقبل القبلة كذا رواه الحسن عن أبى حنيفة قال ابن المظالم وما عن أبى الليث من أن الزائر يقف مستقبل القبلة مردود بما روى أبو حنيفة عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه قال من السنة أن تأتى قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فستقبل القبلة بوجهك ثم تقول السلام عليك أى التى ورعها لله وبركاته ويؤيده ما قاله المجد الفنى رويان عن الإمام بن الماركة قال سمعت أبا حنيفة يقول قدم أبو أيوب السخيتاني وأنا بالمدينة فقلت لا نظرن ما يصنع فجعل ظهره عمالى القبلة ووجهه عمالى وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم وبكى غير متكلم فقام مقام يقه انتهى وفيه تنبيه على أن هذا هو عتار الإمام بعد ما كان متردداً فى مقام المرام ولعل وجه القائلين من أصحابنا للزيارة من قبل الرأس الكريم ما روى أن الناس قبل إدخال الحجر الشريفة في المسجد كانوا يققون على بابها ويسلمون بأدائها ويستقبلون الكعبة لتعظيم جنبها على أن الجمع بين الروايتين ممكن كما قال عربن جماعة من أن مذهب الحنفية أن يقف الزائر للسلام عند رأس القبر المقدس بحيث يكون عن يساره ثم يدور إلى أن يقف قبالة الوجه الشريف مستدير القبلة انتهى ولا ينافى ما رواه المطرزي وغيره أن موقف عن بن الحسين للسلام عند الاسطوانة أى تلى الروضة قال وهو موقف السقف قبل إدخال الحجر في المسجد كانوا يستقبلون السارية التى فيها السندوق مستديرين الروضة انتهى ولا يعنى أن قول المصنف في الكبير إن فى هذا الاستقبال إلى القبر لال إلى القبلة فإنما هو قول يمكن الجمع بأنهم كانوا يسرون القبر للزيارة ويدورون إلى جهة الكعبة عند الدعوة وعذرم عن المواجهة عدم الإمكان لحجاب الامكنة والله سبحانه وتعالى أعلم (وإذا فرغ من الزيارة يأتى المنبر) أى قربه فيدعو عنده حديث ما بين قبرى ومنبرى روضة من رياض الجنة وأما ما ذكره من أخذ رمانته فلا أثر لها اليوم ولا خير لمكانها لأنه فالت فى الحريق الثانى للدينة وما حولها (ويأتى الروضة) أى من موضع المحراب وغيره (فيكثر فيها من الصلاة) أى بنوعها (واللهام) أى المقرون بالحمد والثناء (وعند الأساطين الفاضلة) كما سيأتى بيان محالها مفصلة

(فصل وليستم أيام مقامه بالمدينة المشرفة) فإنها المستدركة من الأيام السابقة (ليحرص على ملازمة المسجد) أى باجتهاده فى العبادة والجدى الطلب بالجد لاسياف حضور الصلوات الحس للجماعة (والاعتكاف) أى الشرعى والعرفى (والحتم) أى القرأنى (ولو مرة منه) فإنه لا يستثنى عنه فى ذلك المأكل الذى هو مهبط الوحى (وإحياء له) أى أكثر ليلته بعبادته فى أيام زيارته (وإدامة النظر إلى الحجر الشريفة) إن تيسر (أو القبلة الخفية) إن تيسر فأول التوجيع (مع الهابة والخضوع) أى مع الخشعة والخشوع

من معرفة حدود المسجد الأول بناء على العمل بالأفضل كما حققه بعض أهل التواريخ بما عليه المول وهو قوله (وجده) أى حدود المسجد الأول (من المشرق) أى جانبه (الاسطوانة الملاصقة بجدار الحجرة المقدسة من جهة الرأس الشريف ومن القبلة) أى جانبها (من وراء المنبر نحو ذراع) قيل أو أكثر وما زاد على ذلك إنما هو عرض الجدار وإلا فهو من الدرازينات اللاصقة بمحراه صلى الله عليه وسلم وما بينها وبين المنبر اليوم ثلاثة أذرع ونصف لا يتم هذا إلا مع إدخال عرض جدر المسجد (ومن المغرب) أى جانبه (الاسطوانة الخامسة من المنبر) وأما ما ذكره بعض المؤرخين المتأخرين أن حده من المغرب الاسطوانة الثانية من المنبر فيحمل على البناء الأول تأمل (ومن الشام) أى جانبه (حيث ينتهى مائة ذراع من محراه صلى الله عليه وسلم) وهو مطوم لأهل المدينة بالعلامة الموضوعة وهذا على رواية أن المسجد كان في زمنه صلى الله عليه وسلم مائة ذراع حيث تنتهى المائة من الدرازينات وأما روايته أنه كان سبعين في ستين ذراعاً فهي أيضاً على البناء الأول لأنه صلى الله عليه وسلم زاد فيه ثانياً لمصلحة مائة في مائة ذراع وكان مريماً وقيل كان أقل من مائة وكان للمسجد ثلاثة أبواب باب من خلفه وباب عن يمين المصلى وباب عن يسار المصلى (وأما حد الروضة الشريفة فهي ما بين القبر المقدس والمنبر) أى الانفس (طولا) أى من جهة طولها (وأما عرضها) قيل من جانب الشام وعليه الأكثرون (إلى اسطوانة على رضى الله عنه) وسائقاً يانها (وقيل إلى صف اسطوانة الوفود) أى على ما سائق مكانها قيل وهو الصواب (وقيل غير ذلك) أى حيث قبل المسجد الأول كله روضة وقيل بل مع ما زيد فيه وقيل ما بين الحجرة ومصلى العبد وقيل مصلى المسجد وهو محراه صلى الله عليه وسلم أو مسجد مولاه كانت فاصلة قليلة بين المسجد والحجرة وقد أدخلت الآن في المسجد لكنها غير معلومة (وأما الأساطين الفاضة فيها اسطوان) الأظهر اسطوانة لقوله (هى علم المصلى الشريف) وكان سلة بن الأكرع رضى الله عنه يجرى الصلاة عندها (وكان الجندع أمامها) أى قدامها في موضع كرسي الشمعة عن يمين محراه صلى الله عليه وسلم ولا اعتاد على قول من جعل الاسطوانة في موضع الجندع (واسطوان عائشة رضى الله عنها) أى ومنها (وهى الثالثة من المنبر إلى المشرق) أى إلى صوبه وهى الخامسة من الرجة متوسطة الروضة (في الصف الذى خلف إمام المصلى) أى الذى يصلى في محراه صلى الله عليه وسلم (روى صلاة صلى الله عليه وسلم إليها) أى بضعة عشر يوماً بعد تحويل القبة ثم تقدم إلى مصلاه اليوم وكان يستند إليها وأفاضل الصحابة كانوا يصلون إليها وفي الأوسط الطبراني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن في مسجدى لبقعة لو يعلم الناس ماصلوا فيها إلا أن يطير لم قرعة فمن عائشة رضى الله عنها أنها أشارت إليها (وأنه) أى وروى أنه (يستجاب عندها الدعاء) أى فينبغى أن يصلى إليها ويستند عليها (واسطوان التوبة وهى بين اسطوان عائشة والاسطوان اللاصقة بشباك الحجرة) أى لا كما توهم أنها هى اللاصقة (روى صلاة صلى الله عليه وسلم إليها واستاده عليها مما إلى القبلة) أى مستقبلاً لاستدبراً بخلاف ما تقدم (واعتكافه) أى وروى (عندها) فإنه كان إذا اعتكف طرح له فراش ووضع له سرير عندها مما إلى القبلة يستند إليها وقد يصلى عندها ولعل وجه تسميتها بالتوبة أنه ربط بعض المخلفين من غزوة تبوك نفسه بها بعد ندامته خالفاً أنه لا يحل عنها إلا هو صلى الله عليه وسلم كما هو مقرر في محلها (واسطوان السرير هذه هى اللاصقة بالشباك) أى لآتى قدمت على ما توهم (شرق اسطوان التوبة روى اعتكافه صلى الله عليه وسلم عندها) لأنه قيل كان السرير موضع مرة عند هذه ومرة عند تلك (واسطوان على رضى الله عنه) وكان يسمى اسطوان المحرص (وهى خلف اسطوان التوبة من جهة الشمال وكان على كرم الله وجهه يصلى) أى عندها (ويجلس عندها) أى على صفحتها (مما إلى القبر) أى فانها مقابل الفوخة التى كان صلى الله عليه وسلم يخرج من الحجرة المتينة إلى الروضة الشريفة (واسطوان الوفود وهى خلف اسطوان على من الشمال بينها وبين اسطوان التوبة اسطوان على وكان صلى الله عليه وسلم وسراة الصحابة) ينتخبون المهمة اسم جمع سرى أى أفاضلهم وأشرفهم (يجلسون عندها) ولعل إضافتها إلى الوفود لأنه صلى الله عليه وسلم كان يقعد عندها للائتمار وقضاء مقصوداتهم هذا ومنها اسطوان التهج وهو وراء بيت فاطمة رضى الله عنها وفيها محراب إذا توجه إليه المصلى كان يساره إلى باب

جبريل وأما اسطوان مربعة القبر ويقال لها مقام جبريل على نينوا عليه الصلوات والسلام فهي في سائر الحجرة في صفحته الغربية إلى الشمال بينهما وبين اسطوان الوفاء الاسطوان اللاحقة بالشباك وقد حرم الناس التبرك بها إلا من تشرف بعد دخول الحجرة بالوصول إليها في هذه هي الاساطين الخاصة التي ذكرها أهل التواريخ وغيرها وإلا فبما قال المصنف (وجميع سواي المسجلة) أي المصطفوية في أصل بناتها (يستحب الصلاة عندها لأنها لا تخلو عن النظر النبوي إليها) أي إلى ما كان في موضعها وإلا فهي ليست عتيبا بل غيرها (وصلاة الصحابة عندها) أي في أماكنها وقربها (ويستحب زيارة أهل القبع كل يوم) أي الزائرين وإن كانت اختصاصه يوم الجمعة للجوارين (وإتيان المساجد) أي الأربعة وغيرها وقبأ من أفضائها وهو مخصوص يوم السبت وسأقي يأتيها (والمشاهد) أي بجموعها (واحد) أي بخصوص المختص يوم الخميس (والأبار المنسوبة إليه صلى الله عليه وسلم) ذكر المصنف بحملها ثم فصلها بفصول مع ماورد في فضلها فقال (فصل في زيارة أهل القبع : يستحب أن يخرج كل يوم إلى القبع بعد زيارة النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبه رضي الله عنهما) وكذا فاطمة رضي الله عنها (في زور القبور) أي قبور الصحابة (التي به) أي بالقبع جميعها (خصوصا يوم الجمعة) أي المختص بهذه الزيارة في العرف والعادة وإلا فزيارة القبور مستحبة في كل أسبوع يوما إلا أن الأفضل يوم الجمعة والسبت والاثنين والخميس وقد قال محمد بن واسع الموق يملون بزوارهم يوم الجمعة ويوما قبله ويوما بعده فتحصل أن يوم الجمعة أفضل وأن علم الموق بالزائرين أكل (وقد قيل إنه مات بالمدينة من الصحابة نحو عشرة آلاف غير أن غالهم لا يعرف) أي بأعيانهم وخصوص مكانهم فإذا انتهى إليه يتوهم وغيرهم ومن دفن من المسلمين عندهم بالزيارة إجمالا وليقل أولا كما ورد السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإننا إن شاء الله بكم لاحقون اللهم اغفر لأهل القبع بقع الفرقد اللهم اغفر لنا ولهم وإن أراد الزيادة فيقول السلام عليكم يا أهل الديار من المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات ورحمهم الله المتقدمين منكم والمتأخرين آنس الله وحشتكم ورحمهم الله غربتكم وضاعف حسناتكم وكفر سيئاتكم ربنا اغفر لنا ولوالدينا ولأستأذينا ولإخواننا ولاخواناتنا ولأولادنا ولاخادتنا ولأقاربنا ولاصحبانا ولن لهق علينا ولن أوصانا واستوصانا وللمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات الأخياء منهم والأموات ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم اللهم صل على روح محمد في الأرواح وصل على جسد محمد في الأجساد وصل على قبر محمد في القبور ربنا توفنا مسلمين وأحفظنا بالصالحين وأدخلنا الجنة آمين برحمتك يا أرحم الراحمين آمين وصل على جميع الأنبياء والمرسلين وعلى ملائكتك المقربين وعلى عبادك الصالحين وصل على أهل طاعتك أجمعين وارحمنا معهم بفضلك وارزقنا شفاعتهم واحشرنا معهم والحمد لله رب العالمين ثم يزور قبور الأكابر المدفونين به خصوصا (ومن يعرف عينا) أي ذاتا مسمى معينا مينا (أو جهة) أي حدا ومكانا (بالقبع) أي في شرق ذلك المحل الرقيق (مشهد عثمان بن عفان رضي الله عنه) وهو أفضل من به من الصحابة فينبغي أن لا يخرج علي غيره بعد سلام الإجمال بجمع أهل به ليتبدى بالتوجه إليه والسلام عليه فيقول السلام عليك يا أمير المؤمنين السلام عليك يا إمام المسلمين السلام عليك يا ثالث الخلفاء الراشدين السلام عليك إذا التورين التبرين السلام عليك يا مجهز جيش العسرة بالنقد والعين السلام عليك يا صاحب المعجزتين السلام عليك يا من جمع القرآن بين الدفتين السلام عليك يا بصورا على الأكدار السلام عليك يا شهيد الدار السلام عليك يا من بشره النبي المختار بدخوله الجنة مع الأبرار السلام عليك ورحمة الله وبركاته (ومشهد سيدنا إبراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم وفيه) أي في مشهد (رقية) يا الضغير (ابنته صلى الله عليه وسلم وعثمان بن مظعون) وهو الأخ الرضاعي للنبي صلى الله عليه وسلم (وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص) كلاهما من العشرة المبشرة (وعبد الله بن مسعود من أجلة الصحابة وأقربهم بعد الأربعة (وخنيس) يضم غاه معجزة وقصص نون وسكون تحية فهمة (ابن حذافة) يضم الحاء المهملة صحابي سمي (وأسمد بن زرارة) يضم الزاوي صحابي جليل (فينبغي أن يسلم هناك) أي عند مشهد سيدنا إبراهيم (على هؤلاء كلهم رضي الله عنهم) لكونهم معه في محله (ومشهد عباس بن عبد المطلب وهو عم النبي صلى الله عليه وسلم وفيه) أي في

مشهد وعند مرقده (حسن بن علي) أي بن أبي طالب (عند رجلي العباس) أي لانه بمنزلة والده في عرف الناس (قيل وقاطمة الزهراء) أي عند حرايه (وقيل في مسجد ما بالقيح) بدار الأحرار (قيل ورأس الحسين) أي كذلك (قيل وعلى أيضا نقل إليهم رضى الله عنهم ولا بأس بالسلام على هؤلاء كلهم) وإن كان خلاف في كون بعضهم هناك (وفيه أيضا زين العابدين) وهو علي بن الحسين بن علي رضى الله تعالى عنهم (وابنه محمد الباقر وابن محمد جعفر الصادق رضى الله عنهم ومشهد أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وعلي آله) أي ذريته الطيبين (وأزواجه) أمهات المؤمنين (ماعدًا خديجة) فانها بمكة (وميمونة) فانها بسرف قرب مكة (وقيل لا يعرف تحقيق من فيه منهن) أي بخصوصهن ماعدًا عائشة رضى الله تعالى عنهن (ومشهد عقيل) بفتح فكسر (ابن أبي طالب) أخى علي رضى الله عنهما (وفيه سفیان بن الحرث) أي ابن عبد المطلب بن عم النبي صلى الله عليه وسلم (وعبد الله بن جعفر الطيار) أي ابن أبي طالب رضى الله عنهم (وقيل قبر عقيل في داره) أي بمكة أو بالمدينة وقيل بالشام (ومشهد قرب أمهات المؤمنين) أي وقرب مشهد عقيل (قيل وفيه ثلاثة من أولاد النبي صلى الله عليه وسلم ومشهد قيل فيه قاطمة بنت أسد رضى الله عنها أم علي كرم الله وجهه) وقيل في دار عقيل عند قبر عباس وقيل بقرب قبر إبراهيم رضى الله عنهم (وقيل الظاهر أنه مشهد سعد بن معاذ) أي من أكابر الأنصار (ومشهد صفية عمة النبي صلى الله عليه وسلم ورضي الله عنها ومشهد الإمام مالك) رضى الله عنه أي صاحب المذهب (ومشهد يقال إن به نافذة مولى ابن عمر رضى الله عنهم) وهومن أجلة التابعين وليس هو الامام نافع من القراء السبعة كما يتوهمه بعض العامة (ومشهد اسماعيل بن جعفر الصادق رضى الله عنهما داخل السور) أي سور المدينة المعطرة (وبقي ثلاثة مشاهد ليست بالقيح) أي بل هي داخل المدينة (أحدهما مشهد مالك بن سنان رضى الله عنه) أي والد أبي سعيد الخدري (من شهداء أحد غربي المدينة داخل السور) أي ملصقا (وثانها مشهد النفس الزكية محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي رضى الله عنهم) وهو المقتول أيام أبي جعفر المنصور (شأن المدينة وثالثها مشهد سيد الشهداء) أي بعد الأنبياء أو شهداء أحد وهو أفضل شهداء هذه الأمة (حرة رضى الله عنه) أي عم النبي صلى الله عليه وسلم (بأق ذكره في فضله) أي على حدة ثم اعلم أنه اختلف في أولى البداة من مشاهد القيح فيذكر بعض العلماء أن الأولى بالبداة زيارة عثمان بن عفان رضى الله عنه لأنه أفضل من هناك كما قدما واختار بعضهم البداة إبراهيم بن النبي صلى الله عليه وسلم الوارد في حقه لو عاش إبراهيم لكان نبيا ولكوته قطعة منه صلى الله عليه وسلم أفضل من غيره فينبغي الابتداء به وذكر العلامة فضل الله بن الغوري من أصحابنا أن البداة بقبة العباس والحتم بصفية رضى الله عنها أولى لأن مشهد العباس أول ما يلقى الخارج من البلد عن يمينه فجاوزته من غير سلام عليه جفوة فانما سلم عليه وسلم على من يمر به أولا فيتم بصفية رضى الله تعالى عنها في رجوعه كما صرح به أيضا كثير من مشايخنا وهذا أسهل لزارته وأرقى قلت وكذا باعتبار التعظيم في الجملة أوفق لأن العباس رضى الله عنه من حيث أنه عم النبي صلى الله عليه وسلم وانضم إليه الحسن بن علي وزين العابدين وغيرهم من أهل البيت باعتبار مجموعهم وعمومهم أفضل من عثمان رضى الله عنهم ونفعنا ببركاتهم وحشرنا في زميرهم ثم إذا دخل البلد راجعا من الزيارة فليقصد زيارة الثلاثة الذين هم داخل السور

(فصل في المساجد المنسوبة إليه) صلى الله عليه وسلم (منها مسجد قبا) بضم القاف ممدودا ومقصورا (هو أفضل المساجد) أي المأثورة (بعد المساجد الثلاثة) أي مسجد الحرام ومسجد المدينة والمسجد الأقصى لكن يرد على ما روى عن سعد بن أبي وقاص أنه قال لأن أصلي في مسجد قبا ركعتين أحب إلى أن آتي بيت المقدس مرتين أخرجه ابن أبي شبة بسند صحيح ورواه الحاكم ولم يذكر مرتين وقال إسناده صحيح على شرطهما انتهى والظاهر ترك ذكره مرتين لما سبق من مضاعفة الصلاة في المسجد الأقصى ولحديث لا ترحل إلا إلى ثلاثة مساجد منها الأقصى ثم لا يرام من كون الصلاة أحب في مسجد قبا إلى سعد أن يكون أفضل مطلقا لاحتمال أن يكون وجه الاحية غير جهة الأفضلية لعله كانت موجبة لتلك القضية ويحمل على هذا إتيانه صلى الله عليه وسلم إليه وكذا إتيان عمر رضى الله عنه مع أن الصلاة

بمسجد المدينة أفضل من مسجد قبا إجماعاً (يستحب زيارته) أى مطلقاً وقوله (يوم السبت) إنما هو بيان زمان الأفضل لما روى إتيانه صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين أيضاً وصحبة عشرة من رمضان وكان عمر رضى الله عنه يأتى قبا يوم الاثنين والخميس ولما ذكره بقوله (وصح) أى فى الحديث (عنه صلى الله عليه وسلم إن صلاة ركعتين فيه) أى سواء يكون يوم السبت أو غيره لمعومه (كعمرة) أى كثواب عمرة وفيه إشارة إلى أن العمرة سنة ثم عدد الركعات التى تقوم مقام العمرة ركعتان وفى رواية أربع ركعات ولعله محمول على أن الركعتين للتحية وآخرين لثبوت العمرة والرواية الأولى على اندراج الأولى فى الأخرى وفى الكبير صح عنه صلى الله عليه وسلم إن الصلاة فيه كعمرة رواه الترمذى وغيره وصح عنه أنه كان يأتىه كل سبت راكباً ومشياً كما رواه البخارى ومسلم (وأما موضع صلاته صلى الله عليه وسلم منه) أى من مسجد قبا (قبل تحويل القبلة فالخراب) أى الأول وهو (الذى عند الاسطوانة التى فى الرحبة) بفتح الراء والخاء المهملة وتسكن أى الساحة ومحل السعة (محاذياً محراب المسجد) وقد قيل أنه أول موضع صلى فيه صلى الله عليه وسلم قبا (وبعد التحويل) أى وبعد تحويل القبلة مصلاه (هو المحراب الذى عند جدار القبلة) وهو المحراب الثانى (وأما الخفيرة) تصغير الخفرة (التي فى حنن المسجد) أى مسجد قبا (ف قيل إنها مبارك ناقة صلى الله عليه وسلم) حين نزل بها سنة الهجرة (وبما يتركب به قبا دار سعد فى قبلة المسجد) فقد روى أنه صلى الله عليه وسلم اضطلع فيه (وفى قبلة ركن المسجد القربى موضع لعله مسجد دار سعد) أى وإن كانت العامة يسمونه مسجد على والجمع يمكن (وفى قبلة المسجد أيضاً دار أم كلثوم نزل بها التى صلى الله عليه وسلم وأهله) أى ثم أهله (وأهل أبى بكر) أى معه (ويزور بر أريس) أى التى بقرب مسجد قبا (التي يأتى ذكرها) أى عند ذكر آبارها (مسجد الجمعة شأى نجاً) روى أنه صلى الله عليه وسلم صلى به الجمعة (مسجد القضيح) بالقفا والضاد المعجمة ولعله بمعنى الوضيح فى القاموس ففتح الصبح بدا أ ظهر وابتدا (شرقه) أى فى شرق قبا (ويسرف بمسجد الشمس ولا وجه له) لا يعد أن يقال لكونه فى مشرق الشمس أو فى ضيائها وصفاتها وأما ما روى من رد الشمس بدعوتيه صلى الله عليه وسلم لعلى فلا يصح عند المحدثين مع أنه كان بالصهباء فى خير على ما ورد فى ضعيف من الآثار (مسجد بنى قريظة) بالتصغير قليلة من اليهود روى صلاته صلى الله عليه وسلم فيه موضع المنارة التى هدمت (مسجد أم إبراهيم) وهى مارية القبطية جاريته صلى الله عليه وسلم (ابنه صلى الله عليه وسلم بالعالية) أى قرى يظahr المدينة وهى العوالى روى أنه صلى الله عليه وسلم صلى فيه وولد إبراهيم ابنه عليه السلام به (مسجد بنى ظفر) بفتح الظاء المعجمة والفاء وم بطن فى الأنصار (شرق البقيع ويعرف بمسجد البغلة) أى لماسيات روى صلاته صلى الله عليه وسلم فيه وجلوسه على الحجر الذى به قال فى الكبير وقد أدر كنا هذا الحجر ثم قد لما جدد المسجد (وهناك) أى عند هذا المسجد على ما قاله المطرظى (آثار حفر بغلة ومرفق وأصابع ينسبون) أى كل واحد منها (إليه صلى الله عليه وسلم) بمعنى أنهم ينسبوننا إلى بقلته ومرفقه وأصابعه والناس يتركبون بها وآله سبحانه وتعالى أعلم بحقيقتها وحقيقتها (مسجد الإجابة شأى البقيع) روى أنه صلى الله عليه وسلم صلى فيه ركعتين ودعا ربه طويلاً قائماً وهو على يمين المحراب نحو ذراعين فليتحرك ذلك (مسجد الفتح على قطعة من جبل سلح) بكسر سين مهملة^(١) وسكون لام وهو جبل خارج المدينة روى صلاته صلى الله عليه وسلم فيه ودعاؤه بين الصلاتين يوم الأربعاء قيل ومحل ذلك ما يقابل محراب المسجد من الرحبة (وعنده) أى عند مسجد الفتح (مسجد) أى ثلاثة روى صلاته صلى الله عليه وسلم بها (يعرف الأول بمسجد سلمان الفارسي والثانى بمسجد على والثالث بأبى بكر الصديق رضى الله عنهم) قال صاحب التاريخ ولم أقف على شيء فى نسبة هذه المساجد المهم (مسجد بنى حرام) ضد حلال وهو اسم شائع بالمدينة كما فى القاموس (وينبغى أن يترك بكهف سلح) أى غارة (عند مسجد بنى حرام) ويسمى كهف بنى حرام فقد ورد أنه صلى الله عليه وسلم وآله وسلم جلس فيه ونزل عليه الوحي به وكان بيت

(١) قوله بكسر سين : الصواب بفتح سين كما فى نسخة صحيفة علي مافى القاموس ولسان العرب اه تعليق الشيخ عبدالحق

به لئالي الخندق وهو على عيين المتوجه من المدينة إلى مساجد الفتح من طريق القبلة (مسجد القلبيين) أى فيه محرابان أحدهما إلى الكعبة والآخر إلى بيت المقدس وكان بعض الصحابة يصلون إلى بيت المقدس فأخبروا أن أثناء صلاتهم بتحويل القبلة إلى الكعبة فأدأروا منه إليها وأقبلوا بصدرهم عليها فصرى تلك الصلاة إلى القلبيين في ذلك المحل فسمى بمسجد القلبيين (الأرجح) أى الأصح من الأقوال (أن تحويل القبلة) أى إلى الكعبة (كان به) أى على ما قدمناه ولا يبعد أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى به مرة إلى جهة القدس وأخرى إلى شطر الكعبة ولا منافاة بين الروايتين والله أعلم (مسجد السقيا) بضم السين وسكون القاف موضع بالمدينة كما ذكر في القاموس (شأى بئر السقيا) أى الآتى ذكرها قريبا روى صلاته صلى الله عليه وسلم ودعاؤه فيه (مسجد ذباب) بضم ذال معجمة وموحدين بينهما ألف جبل بالمدينة على ماقى القاموس (ويعرف بمسجد الراية) أى العلم أو العلامة (شأى المدينة على قطعة جبل) روى صلاته صلى الله عليه وسلم وضرب قته به (مسجد صغير بطريق السافلة) أى طريق النبي بشرق مشهد حمزة رضى الله عنه (إلى أحد) أى مثالا إلى شق جبله وهو صغير جدا طوله ثمانية أذرع (يقال إنه مسجد أبى ذر رضى الله عنه) لكن قيل لعله الموضع الذى روى أنه صلى الله عليه وسلم صلى فيه ركعتين فمسجد أطلال فيها ونزل عليه الوحى فيه (مسجد البقيع) بموحدة قفاف (عن عيين الخارج من درب البقيع) أى غربى مشهد عقيل رضى الله عنه (قبل الظاهر أنه) أى هذا المسجد (مسجد أبى) أى ابن كعب (رضى الله عنه) روى أنه صلى الله عليه وسلم كان يتخلف إلى مسجد أبى فيصلى فيه غير مرة ولا مرتين (مسجد فاطمة الزهراء رضى الله عنها بالبقيع) وهو المشهور ببيت الاحزان وقد قيل إن قبرها فيه (مسجد مصلى العيد معروف) أى وهو الذى يصلى صلاة العيد فيه اليوم وكان صلى الله عليه وسلم يصلى فيه حتى توفاه الله تعالى وكان إذا قدم من سفره ومر به استقبل القبلة ودعا (مسجد شمال مسجد المصلى) أى فى شمال مسجد مصلى العيد (جانحا) بالجيم والنون المكسورة أى مثالا (إلى الغرب) أى وسط الحديقة (يعرف بمسجد) أبى بكر رضى الله عنه (لعله صلى فيه أيام خلافته أو قبلها بعض ناقله) (مسجد شأى المصلى يعرف بمسجد على رضى الله عنه) قال المصنف ولعله صلى به العيد حين كان عثمان رضى الله عنه محصورا (قبل) أى على ما يفهم من كلام بعضهم (أنه صلى الله عليه وسلم صلى العيد بهذين المسجدين أولا) لعله لقعة الناس (ثم فى المصلى المعروف) أى لكثرتهم والله سبحانه وتعالى أعلم

(فصل فى زيارة جبل أحد وأهله يستحب أن يزور شهداء جبل أحد) لما روى ابن أبى شبة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأتى قبور الشهداء بأحد على رأس كل حول فيقول السلام عليكم بما صبرتم فتمت عقبى الدار (ومساجده) أى على ما يأتى بيانها (والجبل نفسه) أى لما ورد فى صحيح البخارى وغيره من طرق أحد جبل يحبنا ونحبه زاد الطيبالى عن أنس فإذا جشمته فكلموا من شجره ولو من عظامه أن من أشجار شوكه تركها به وفى حديث أحد ركن من أركان الجنة وفى رواية أحد هنا جبل يحبنا ونحبه على باب من أبواب الجنة وهذا غير يفتنوا بنفضه وإنه على باب من أبواب النار (والأفضل) وفى نسخة ويستحب (أن يكون ذلك) أى وقت زيارتهم (يوم الخميس مطهرا) أى من الأقدار والأوزار (مبكرًا) بكسر الكاف المشددة أى فى أول النهار (لثلاث فحوت الظهر بالمسجد النبوى) أى مع جماعة الأبرار لما ورد من فضائله فى الأخبار والآثار (ويبدأ) أى حين وصوله إلى قرب أحد ومساجده (بمسجد حمزة سيد الشهداء) لما روى الحاكم أن فاطمة رضى الله عنها كانت تزور قبر عمها حمزة ليلة الجمعة فصلى وتبكي عنده وروى يحيى أنها كانت تختلف بين اليومين والثلاثة إلى قبور شهداء أحد تبدأ بمشهد سيد الشهداء (عم سيد الأنبياء رضى الله عنه) وقد ورد خير أعامى حمزة رواه الحافظ البهقي وروى ابن سيرين مرفوعا سيد الشهداء يوم القيامة حمزة بن عبد المطلب وفى معجم النبوى أنه صلى الله عليه وسلم قال والنبي نفسى بيده إنه مكتوب عند الله عز وجل فى السماء السابعة حمزة أسد الله وأسود رسوله (فيسلم عليه بخضوع) أى فى الباطن (وخضوع) أى فى الظاهر (مع مراعاة غاية الإداب والإجلال التام) أى بالتواضع والسكينة والوقار فى ذلك المقام الذى هو محل

شرب مائه (إنه لما شرب له كاه زمزم) أى كما صحح من طرق فى حق ماء زمزم إنه لما شرب له من نية دفع عطش أو شفاء سقم أو طعام طعم وغير ذلك (بئر غرس) بفتح غين معجمة وسكون راء مهملة (من جهة قبا روى وضوؤه وشربه صلى الله عليه وسلم منها) أى من مائها. وبزقة بفتح موحدة وسكون زاي قفاف أى إلقاء بزاقه (وصب بقية وضوؤه) بفتح الواو أى ماء وضوؤه (ولإمراق السمل) أى صبه (فيها) وصح أنه صلى الله عليه وسلم أوصى أن ينسل منها بسبع قرب فنسل منها وعنه صلى الله عليه وسلم أنها عين من عيون الجنة بئر العين بكسر عين مهملة وسكون هاء فتون وهى متقورة فى جبل (بالعالية) أى فى عوالى المدينة (قيل هى بئر البسيرة) وقد روى وضوؤه صلى الله عليه وسلم من بئر البسيرة وأنه بصق) أى بزق (وبرك) بتشديد الراء أى دعا بالبركة (فيها) أى فى حقها (بئر البصة) بضم موحدة وتشديد صاد مهملة وقيل بتخفيفها (قرية من البقيع على طريق قبا بين نخيل) أى نخل أو وسط بستان نخل (وهناك بئران) أى أحدهما أصغر من الأخرى (قيل إنها أنكرى منها وقيل الصغرى التى لها درج) بفتح حين أى درجات أو مدرج (ورجح الأول) أى صحح فهو القول المول ولا بأس بأن يجمع بينهما وأن يتركبهما (روى أنه صلى الله عليه وسلم غسل رأسه) أى بمائها وبماء غيرها والأول هو الأظهر (وصب غسالة رأسه) بضم الغين المعجمة أى ما فضل عن غسله (ومرارة شعره) بضم الميم وتخفيف المراء ما انتف من شعره (فى البصة) أى صهبا فى هذه البئر فيها خير كثير ولو منها شوى يسير، بئر بضاعة) بضم الموحدة وتكسر فمعجمة قطر رأسها ستة أذرع على مافى القاموس (روى أنه صلى الله عليه وسلم تروا منها ويصق فيها ودعا لها) أى بالبركة فى مائها وفيمن شرب منها (وكاؤا يفسلون المرضى) جمع المريض (فى زمته صلى الله عليه وسلم من مائها) أى استشف بها (بيمانفون) بصيغة المجهول أى فيما فهم الله ببركتها الحاصلة من بركته صلى الله عليه وسلم (بئر حاء) بفتح الحاء وكسرهما ويفتح الراء وضما والمد فيها ويضمها والقصر موضع بالمدينة على مافى النهاية ولعل فى ذلك المرضع بئرا ولذلك المصنف (قرية من سور المدينة وبضاعة) أى ومن بئر بضاعة (روى شربه صلى الله عليه وسلم منها بئر إهاب) بكسر الهجمة موضع قرب المدينة على ما ذكره شراح الحديث وأما قول صاحب القاموس كسحاب فورم (قيل هى التى تعرف اليوم بزمزم) أى فى المدينة لقوله (وهى بالحررة) بفتح الحاء المهملة وتشديد الراء أرض ذات حجارة نخرة سوداء (الغريبة) أى الواقعة فى غربي المدينة (روى أنه صلى الله عليه وسلم صفا فيها) أى رى بصافه أى بزاقها (قيل وكان يحمل ماؤها إلى الأقطار) أى أقطار الأرض وجوانبها. (كاه زمزم) أى مثل حمل مائه إلى أطراف البلاد وأكنافها (بئر أبي عتبة) بكسر مهملة ففتح نون فوحدة واحدة العتب (لعلها المعروفة اليوم بئر ودى) بفتح واو وسكون دال مهملة والأظهر أنه بذال معجمة لأن من معانيه الماء القليل وأما الودى بالمهملة فهو ما يخرج بعد البول والرجل القصير فإن ثبت روايته فيحمل على الإضافة إلى رجل قصير بأذن الملايسة (روى أنه صلى الله عليه وسلم ضرب عسكره عليها فى غزوة بدر) العسكر جمع الكثير من كل شيء فارسي والعسكران عرقه وبنى والموضع معسكر بفتح الكاف (بئر أنس بن مالك الراحم) أنها المعروفة اليوم بالزناطية) لعلها بكسر الزاى فتون فإن الزناط الإسم وقد تزاظرا ولا يبعد أن تكون بالموحدة بدل النون منسوبة إلى معنى من معانى الزناط أو بالتحية بدل النون بمعنى المنازعة واختلاف الأصوات (روى شربه صلى الله عليه وسلم منها وبزقه فيها) والحاصل أنها شامى الحديثة المعروفة بالرومية بقرب دار نخل (بئر رومة) بضم الراء وسكون الواو (روى عنه صلى الله عليه وسلم من جحر رومة فله الجنة لحفرها عثمان رضى الله عنه وعنه صلى الله عليه وسلم نعم الصدقة صدقة عثمان يريد رومة وعنه صلى الله عليه وسلم نعم الخيرة خيرة المربي) لعله بالموحدة المكسورة رومة (بئر السقي) بضم السين وسكون القاف (على يسار السالك إلى بئر علي) وفيه أنه لم يسبق ذكر لبئر علي ولعله أراد يثره مناسب إليه من آثار على فى ذى الحليفة وقد سبق أنه لا يصح إضافتها إلى علي كرم الله وجهه (روى شربه صلى الله عليه وسلم منها) والى اشتهرت اليوم من الآبار سبعة نظما بعضهم) أى وهى هذه (إذا رمت

آبار التي بطيعة هـ هي اسم من أسماء المدينة صرفت للضرورة وسمت بعض الرأى بمعنى قصدت (فقدتها^(١) سبع مقالاً بلارون) يضم عين وتشد يدال مثله والفتح أخف وأفصح (أريس وغرس رومة وبضاعة) كذا بصة قل يبرحاء مع المعين). وقد تقدم ضبط هذه الأسماء واختير منها مدير رحاء لأجل ضرورة البناء والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (فصل في المساجد التي تسمى إليه) أى تنسب وتسمى (صلى الله عليه وسلم عليه في طريق مكة) إلى مكة وعكسها وهى طريق الأنبياء عليهم الصلاة والسلام فتأرق طريق الناس اليوم بعد الروحاء ومسجد الغزاة فلا تمر بالحيف ولا بالصفراء (وهى) أى تلك المساجد كثيرة إلا أننا لم نذكر هنا إلا ما اشتهر منها ويكون أى وما يوجد (بالطريق التي يسلكها الحاج في زماننا فيها مسجد ذى الحليفة) وهو ميقات أهل المدينة (روى صلواته صلى الله عليه وسلم ونزوله) كان يبنى تقديمه (وأحرامه فيه) أى للحج وغيره (مسجد المعرس) بتشد يد الرأى المفتوحة أى مكان التمرس وهو النزول آخر الليل للاسراحة (أيضاً) أى من المساجد المأثورة والمشاهد المسطورة (بها) أى في ذى الحليفة (قريب من الأول) أى من المسجد الأول وهو مكان الإحرام (مسجد شرف الروحاء) بفتح الرأى موضع بين الحرمين على ثلاثين أو أربعين ميلاً من المدينة (وهناك مسجدان صغير وكبير روى أنه صلى الله عليه وسلم صلى بالصغرى) صوابه بالصغير كما في الكبير كما يدل عليه (قوله الذي على حافة الطريق البني) صفة للحافة وهى بتخفيف الفاء بمعنى الجانب (وأنت ذاهب إلى مكة) جملة حالية وكذا قوله (وبينهما رمية حجر) أى وبين المسجدين الصغير والكبير قدر مرة من رمية حجر (أو نحوه) أى كندر (وعنده قبور تعرف بقبور الشهداء) قال في الكبير ولهم من قتل ظالماً من أهل البيت الذين كانوا بسوقه (مسجد عرق الظبية) بفتح عين مهملة وراءه آف والظبية بفتح معجمة وسكون موحدة فتحتة أى الظبي ومنعرج الوادى ولعل المراد بها الثاني لما سيبي من مسجد الغزاة ثم رأيت في القاموس عراق الظبية بالضم موضع دون (الروحاء) بيمين روى الترمذى أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى فوادى رحاء وقال لقد صلى في هذا المسجد سبعون نية، مسجد الغزاة) بفتح غين معجمة وزاى واحدة الغزال وهو الولد للظبي حين يتحرك ويمشي أو من حين يولد إلى أن يشتد إسرعه (آخر وادى الروحاء عند طرف الجبل على يسار السالك إلى مكة) فيكون في يمين الزاذهب إلى المدينة (روى صلواته ونزوله صلى الله عليه وسلم فيه) ولعله سمي به لما روى عن أم سلمة رضى الله عنها بطرق ضيقة لكن تتقوى مجموعها قالت بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم في صحراء من الأرض إذا هاتفت يهتف يا رسول الله ثلاث مرات فالتفت فإذا ظبية مشدودة في وثاق وأعرابي متجذلة في شملة تأتم في الشمس فقال ما حاجتك قالت صادني هذا الأعرابي ولى خشفان في ذلك الجبل فأطلقني حتى أذهب لما فأرضعها وأرجع قال وتعلمين قتالت عذبي الله عذاب المشار إن لم أعد فأطلقها فذهبت ورجعت فأوقها النبي صلى الله عليه وسلم فأتته الأعرابي وقال يا رسول الله ألك حاجة قال تطلق هذه الظبية فأطلقها فخرجت تدمو في الصحراء فرحاً وهى تعترب برجلها الأرض وتقول أشهد أن لا إله إلا الله وأنا محمد رسول الله (مسجد الصفراء) بفتح الصاد ولعل المراد به الخضراء لكثرة أشجارها (الناس يتركونه) أى يسيحها (وقدمت أبرعيدة بن الحرث) أى من الصحابة (بالصفراء) من جراحته يدر ومات بالصفراء) أى ودفن بها (تزارع مسجد بدر) في القاموس بدر موضع بين الحرمين ويذكر أواسم بتر حفرها بدر بن قريش (كان للعريش الذي بنى به صلى الله عليه وسلم عنده وهو) أى موضعه (حروف عند النخيل وبقربه عين) أى منبع ماء (وبقربه مسجد آخر لا يعرف أصله وينبئ أن يسلم يدر على من بها من شهداء الصحابة رضى الله عنهم) أى بطريق الإجمال (والشق الذي في جبل بدر) أى على يمين الزاذهب إلى مكة (يصعد الناس) أى ويزعمون أنه صلى الله عليه وسلم صلى به (لأصله) كذا المكان الذي يدعى العامة أن الملائكة يضربون فيه القارة

(١) قوله فقدتها سبع: في بعض النسخ الصحيحة فقدتها سبعاً وعليها يدل ضبط الشارح حيث قال يضم عين وتشد يدال مثله ويوجد في نسخ خلاصة الوفا للسمهوى فقدتها سبع الخ اهـ (قوله بطريق) صوابه بطرق كما في نسخة صحيفة اهـ

باطل كما بيته في محله ولا يترك ما ذكره القسطلاني في مواهب (مساجد بالحجة) يضم جميع فسكون مهمة فقاه وهي ما اجتمع من ماء البئر وميقات أهل الشام وكانت به قرية جامعة على اثنين وثلاثين ميلا من مكة وكانت تسمى مهجة فنزل بها بنو عيل وم أخوة عاد وكان أخرجهم العالقي من يرب لجادم سيل فاجتمعهم الجحاف فسميت بالحجة (الأول في أولها) أي مدينتها من صوب المدينة (الثاني في آخرها عند العليلين) أي لسان حد الميقات (والثالث على ثلاثة أميال منها يسره) بفتح أوله أي في يساره (عن الطريق) أي إلى مكة أو إلى المدينة لم يبينها ولم يذكر في الكبير هذا المسجد الثالث أصلا وزاد فيه أنه مسجنان أحدهما عند عقبة خليس ومسجد خليس^(١) بالتصغير (مسجد ببر الظهران) بتشديد الزاء وفتح الظاء المعجمة وهو واد قرب مكة يضاف إليه مر ويقال له بطن مكة مر وهو على مرحلة من مكة عن يسار الطريق وأنت ذاهب إلى مكة (ويسمى مسجد الفتح) ولله صلى الله عليه وسلم صلى فيه سنة الفتح (ومسجد بسرف) فتح مهمة وكسر راء فقاه يصرف ويمنع (وبه قبر ميمونة رضي الله عنها من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وبه بنى عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي دخل عليها حال زفافها فيه (وبه توفيت ودفنت) وهو من غرائب التواريخ حيث اجتمع في موضع واحد حالة المناء والنعراء ومقام الوصال والافراق (مسجد بالتتيم يقال له مسجد عائشة رضي الله عنها) لأنها أحرمت للعمرة منه يأذنه صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع (بمقبرة ميمونة) أي بالنسبة إلى الراجح من المدينة إلى مكة (بثلاثة أميال) توم عبارة أن بين قبرها ومسجد عائشة قدر ثلاثة أميال والظاهر أن مراده أن التتيم موضع على ثلاثة أميال من مكة وقيل أربعة وهو أقرب أطراف الحلل إلى البيت وأفضل مواضع الاعتناء عندنا حتى من الجمرات وسمى به لأن على يمينه جبل نعيم وعلي يساره جبل ناعم والوادي اسمه نعمان (واعلم أنه يستحب زيارة المساجد والآبار والآثار) أي المشاهد (المنسوبة إليه صلى الله عليه وسلم سواء علمت حقيقتها) أي تعيينها بتبين الأئمة (أو جهتها) أي اشترت تعيينها عند العامة وإلا فبعد جهتها لا يكفي لاستيعاب زيارتها (صرح به) أي بهذا الإجمال وبهذا الاستيعاب (جماعة من) أي من أصحابنا الحنفية (ومن الشافعية) أي وطائفة منهم (وبعض المالكية وغيرهم) أي من الحنابلة أو من أرباب الحديث (وقد كان ابن عمر رضي الله عنهما يتحرى الصلاة والزول والبرود) أي يجتهد في تحصيل هذه الثلاثة على وفق المتابعة حيث حل صلى الله عليه وسلم ونزل عطف تفسير لما قبله ولعل حل صحف وأصله صلى الله عليه وسلم ترك ذكر مرا كنفاء بماسر ولأن الصلاة والزول بحسب المراقبة لا يتصور إلا بالمرور وعلى وجه المطابقة (قال) أي القاضي عياض (في الشفاء) أي في شمائل المصطفى (ومن إعظامه وإكرامه) أي تعظيمه وتكرمه (إعظام جميع أنبيائه) أي من أسبابه وأجزائه (ولو منفصلة من أعضائه وأكرام جميع مشاهده) أي التي حضرها (وأمكنست) أي التي سكنها (ومعاهده) التي تعهدوا وتقعدوا ولازمها لاسيا إذا صلى بها (ومالسه) صلى الله عليه وسلم بيده) وكذا ربه أوجه على تقدير صحة قوله (أو عرف به) أي ولو كان على وجه اشتهاره من غير ثبوت أخبار في آثاره والله أعلم

(فصل أجمعوا على أن أفضل البلاد مكة والمدينة زادهما الله شرفا وتعظيما ثم اختلفوا فيما بينهما) أي في الأفضل منهما وكان الأول أن يقولوا اختلفوا أيهما أفضل قليل مكة أفضل من المدينة وهو مذهب الأئمة الثلاثة وهو المروى عن بعض الصحابة (وقيل المدينة أفضل من مكة) وهو قول بعض المالكية ومن تبعهم من الشافعية قيل وهو المروى عن بعض الصحابة ولعل هذا محذور بحياته صلى الله عليه وسلم أو بالنسبة إلى المهاجرين من مكة (وقيل بالتسوية بينهما) هذا قول مجهول لا متقول ولا معقول لو كان قائله فطر إلى مجرد المعارضة بين أقوال الأئمة والمنافضة في ظواهر الأدلة فتوقف في المسئلة (والخلافا) أي الاختلاف المذكور محصور (فيا عدا موضع القبر المقدس) وكذا في غير البيت المستأنس فإن الكلمة أفضل من المدينة ماعدا الصريح الأقدس بالاتفاق وكذا الصريح أفضل من المسجد الحرام

(١) قوله ومسجد خليس: ليس موجودا في بعض النسخ الصحيحة هاتان الكلمتان اه

بلا خلاف بل قال الجمهور (فما ضم أعضاء الشرفة فهو أفضل بقاع الأرض بالإجماع) أى بالاتفاق النقل أو بالاجماع السكوني (حتى من الكعبة) أى عند بعضهم (ومن العرش) أى أيضا (تلي ماصرح به بعضهم) فقد نقل القاضي عياض وغيره الإجماع على تفضيل ماضم الأعضاء الشريفة حتى على الكعبة الشيفة وأن الخلاف فيما عداه ونقل عن ابن عثيل الحنبلي أن تلك البقعة أفضل من العرش وقدواته السادة البركيون على ذلك وقد صرح التاج الفاكهى بتفضيل الأرض على السموات لحولها صلى الله عليه وسلم بها وحكام بعضهم عن الأكثرين لحاق الأنبياء منها ودفعهم فيها وقال النووي الجمهور على تفضيل السماء على الأرض فينبغي أن يستثنى منها مواضع ضم أعضاء الأنبياء للجمع بين أقوال العلماء (وأما المجاورة هما) أى فى الحرمين (تقبل على الخلاف المتقدم) أى بين أبى حنيفة والمالكية وغيرهم فى الكراهة ونفيا وقيل تكراه) أى المجاورة (هما إلا من يتق من نفسه) أى يعتمد عليها القيام بحقوقهما وآدابهما وأما من يجاورهما ويتعلق بوظائفهما ومعالما من الوجوه المحرمة أو يدعى التوكل ومحط نظره الطمع من التجار المجاورين والأغنياء الواردين وإظهار الرياء والسمة فيحرم عليه هذه المجاورة لو كانت الائتماف زمانا وتحقق لهم شأننا لصرحوا بالحرمه فان مدار الطاعة وأساس المعركة على نفاة التمتع ولطافة النية قال تعالى يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا وقال عز وجل يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم واشكروا له إن كنتم إياه تعبدون والأحاديث فى ذلك كثير فوالإخبار والآثار شهيرة (وقيل تكراه بمكة ولا تكراه بالمدينة) ولعل وجهه أن مضاعفة السيئة وردت مطلقا فى مكة دون المدينة والصحيح أن السيئة لا تزيد بالكعبة لقادة حصر قوله تعالى ومن جاء بالسيئة فلا يجزى إلا مثله وأما باعتبار الكيفية فلا مرة فى أنها تضاعف فى جميع الأمكنة الشريفة والأزمة اللطيفة بل بالأشخاص والأحوال واختلاف أجناس السيئة من الكيرة والصغيرة والقليلة والكثيرة (وقيل يشترط التوثيق) أى فى كل منهما وهو الصحيح وبه يحصل الجمع بين أقوال أصحاب التحقيق والله ولى التوفيق وقيل المجاورة (بالمدينة أفضل من المجاورة بمكة) أى مطلقا لا بالإضافة (وإن قلنا بمزيد المضاعفة بمكة) أى فى حرم مكة عموما والمسجد الحرام خصوصا (وذلك لوجوه) أى لأدلة ثلاث (الأول انعقد الإجماع على أن المجاورة بالمدينة فى عصره) أى فى زمان حياته (صلى الله عليه وسلم أفضل من غيرها فلا يترك هذا الإجماع مالم يثبت آخر) أى لإجماع آخر مثله وقد يقال إن التقيد بعصره يفيد أن الأمر فى عكسه لا يكون مثله بالإجماع أى من غير التراجع فأفضلية المدينة حينئذ باعتبار هذه الحيثية والكلام فى مطلق الأفضلية مع قطع النظر عن حيثة ألمية بل لإجماعهم هذا يفيد أنه لو وجد إمام عالم عامل أو شيخ مرشد كامل فى الكوفة أو البصرة تكون المجاورة بها أفضل من مجاورة الحرمين إذا لم يوجد فيها أحد مثلهما (الثانى لاختياره صلى الله عليه وسلم ذلك ولم يكن يختار إلا الأفضل) وهذا مدفوع بأنه صلى الله عليه وسلم لم يترك مكة ونزل بالمدينة باختياره بل وقع ذلك باضطراره وإن كان باختياره بل فى قراره ولذا قال صلى الله عليه وسلم عند مجرتهم وحالة موادعته إلى لأعلم أنك أحب بلاد الله إلى الله ولولا أنى أخرجت لما خرجت وأيضا مدار الأفضلية على نسبة الأجر بالكثرة والإجماع على أن ثواب العبادة فى المسجد الحرام أفضل من مسجد النبي صلى الله عليه وسلم والاتفاق على تضاعف الحسنة فى حرم مكة وعدم المضاعفة فى نفس المدينة فلامنى لأفضلية مجاورة المدينة على مجاورة مكة ، نعم الأفضلية ثابتة بالنسبة إليه صلى الله عليه وسلم لانه معذور فى ذلك بل مأمور لما أمالك ولذا قيل كان إذا نهى عن شئ نهى تنزيهه يجب عليه بقاء بقوله وقوله فحينئذ أفضل ذلك المكروه لم يكن مكروها بالإضافة إليه بل له فضيلة ثواب الواجب عليه (الثالث وهو الذى لا مرد له) أى لا مدفع يرعه (حتى صلى الله عليه وسلم على السكنى والموت بها) أى بالمدينة (فى أحاديث كثيرة) أى بروايات شهيرة لكن الاستدلال بهامردود من وجوه منها أن هذا كان فى حال وجوده وشهود جمال كرمه وجوده ومنها أن حقه على السكنى بها عدم الخروج عنها بقوله والمدينة خير لم لو كانوا يملكون إنما كان إلى اليمن والعراق والعجم ونحوها لا إلى مكة كما هو مبين فى محلها ومنها أن قوله صلى الله عليه وسلم لا هجرة بعد الفتح يدل على أن حقه على الهجرة إلى المدينة لما كانت من شرط الإيمان أو من كمال الإيمان فلا

يكون الأمر كذلك بعد حصول الفتح والنصرة فلا يحتاج حينئذ إلى الهجرة ومنها أنه لم يقع في حديث أنه حث أحدًا بعد الهجرة على العزل إلى مكة والنزول إلى المدينة فمع تحقق وجوه الاحتمال كيف يصح الاستدلال وكيف يدعى أنه لا مرد له في جميع الأحوال ثم قوله (ولم يرد ذلك في مكة) أي حثه في مجاورة مكة لا يصح من أصله لأن الأحاديث الواردة في فضله كلها حث في باب فضله (بل كرهه جماعة من السلف) قلت وكذا ذكر مجاورة (١) المدينة أيضًا طائفة من السلف والخلف والتحقق أن غلة الكرامة مشتركة بينهما ولو خصصناها بمكة فهو أدل على فضيلة مكة وأن مجاورتها أفضل إلا أنها تكره إذا لم يكن على وجه الأكل فأمل ثم قوله (والجواب عن مزيد مضاعفة الأعمال بمكة) يعني من حيث إنها دالة على زيادة فضيلة المجاورة بها إذ هي سبب إتيان الأعمال بها (أنه يقابل تضعيف السيئات) لجواب ما تقدم من أن تضعيف السيئات كيف لا يصح وإنما يتصور كيفية باعتبار تعظيم البقعة فمن غلبت حسناته فالمجاورة فيها فضيلة بالنسبة إليه وأما من كثرت سيئاته فمجاورته مكروهة وضررها عائد عليه فهذه كلها أمور إضافية والكلام المنازع فيه إنما هو في المجاورة مطلقاً بالنسبة إلى من لم يوجد في حقه الكرامة (وبالمدينة وردت تضعيف الحسنات للسيئات) أي وإن كان فعلها بها أقم وأقطع منها في غيرها وفيه أنه إن أراد بالمدينة نفسها فلم يرد المضاعفة في حقها مطلقاً وإن أراد بالمدينة مسجدها فكانت تضاعف الحسنات فيه لاشك أنه تضاعف السيئات أيضاً به نظراً إلى ارتكاب المحرم في المكان المحترم والله سبحانه وتعالى أعلم

(فصل ويستحب أن يصوم ما أمكنه أيام مقامه بالحرمين) أي لتضاعف الحسنة في حرم مكة وكذا في حرم المدينة وإن لم يرد بها المضاعفة الكمية لكن لا يخلو عن المضاعفة الكيفية (وأن يتصدق على أهلها) أي من الفقراء والمساكين القاطنين والمجاورين والواردين والوافدين (ويستكثر من أعمال الخير كلها) أي من غير الصوم والصدقة من صلاة النافلة والتلاوة وملازمة الذكر ومدامعة الفكر وشهود الوجود ووجود الشهود (وبينى أن ينظر إلى أهلها بعين التعظيم) (٢) أي ورعاية التكريم (ولا يباحث عن بواطنهم) أي ولا عن ظواهرهم لقوله تعالى ولا تجسسوا

(١) قوله وكذا ذكره مجاورة صوابه كرهه كما في نسخة صحيحة

(٢) قوله وبينى أن ينظر إلى أهلها بعين التعظيم: فإنهم حظوا بقرب القادرون وشرف الجوار وقد قال سيد الأبرار مازال جبريل يوصيني بأخبار بل يرحى لهم الختم بالحسن وأن يمتحوا بهذا القرب الصوري قرب الملقى نسأل الله الكريم من فضله المعصم أن يديم علينا نعمة الحلول بحرمه وأن يفيض علينا بحائب جوده وكرمه وأن يوفقنا لمراعاة ما يجب من الآداب المتأكدة عند تلك البنية العلية الاعتبار وأن يغفر لنا ولوالدينا ومشايخنا وإخواننا والمسلمين وأن يحسن ختامنا ويمتتنا بالنظر إلى وجهه الكريم آمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وتابعيه وحزبه كلما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون وكان القراغ من تحرير هذا التعليق الذي أرجو من الله تعالى أن يحيى به قلب سالك هذه المسالك في ظهر يوم الأحد المبارك الواقع في ستة وعشرين من رمضان سنة ١٣٥٤ ولعل الناظر في هذا التعليق أني اقتصر فيه على المهم الضروري الذي يحتاجه طالب العلم ولا فاستقصاء الكلام على جميع مباحث هذا الكتاب يحتاج إلى مجلدات. والمستور من وقف على هذا التأليف من الإخوان أن ينظر فيه بين الرضا والرضوان فما كان من قصص كمل ومن خطب أصدقه وأن يصفح عما يجد في تزيينه من زلل وما يظهر له فيه من خلل فإن القلم قد دهم والجواد قد بكى والإنسان غير معصوم عن الخطأ والنسيان والمؤمن امرأة أخيه والله يغفر لمن نظره أو كتبه أو أصابعه شيئاً منه أوفيه. ولتختم هذا التأليف بما ورد من دعاء النبي صلى الله عليه وسلم المأثور الشريف: اللهم رب السموات السبع وما أظلل ورب الأرضين وما أظلل ورب الشياطين وما أظلل كن في جوارح من شرف خلقك كلهم أن يفرط على أحد منهم أو أن يبنى على عز جارك وجل ثناؤك ولا لاله غيرك وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين آمين

(ويكفل سرائرهم) أى ويدع ويرك سرائرهم وكذا ظواهرهم (إلى الله تعالى) لأن الذنوب ماعدا الشرك تحت مشيئة يعذب من يشاء ويرحم من يشاء ولا أحد يطعم على حقيقة تعلق إرادته (ويجهم لجوارهم كيف كانوا) أى من ارتكاب ذنوب الصغائر والكبائر (إذ عظم الإساءة) أى لولف النار (لا تسلب حرمة الجوار) بكسر الجيم ومأحسن قول القائل وأحبها وأحب منزلها الذى نزلت به وأحب أهل المنزل

(ويستحب ختم القرآن بالمساجد الثلاثة) أى بأن يتختم فى كل منها ولو مرة لأن الحرمين الشريفين مهبط الوحي ونزول القرآن والمسجد الأقصى المذكور فى القرآن بأنه يورك حوله فكيف أصله ومشهور بكونه محل الانبياء ونزول الوحي إليهم (والإكثار من الاعتقاد) أى عند الجمهور (والطواف) أى بلا خلاف (بمسكة المشقة والنظر إلى البيت الشريف عبادة) كما قدمنا من الرواية قيل إن النظر إلى الكعبة ساعة أفضل من عبادة سنة وقد سبق أن النظر إلى جدران القبة المعطرة كذلك بالقائسة (ويستحب الإكثار من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فى المدينة المعظمة) أى خصوصا (وملازمة المسجد النبوى) أى للزيارة وغيرها من أنواع العبادة (والعكوف فيه) أى بالاعتكاف وأقله يوم يصوم ويجوز عند محمد نعله بنير قيد فيه فلكا دخل المسجد يقول نويت الاعتكاف مادمت فيه (والصلاة مع الجماعة) أى الزيادة المضاعفة (وأحياء) أى فى لياليها باعتبار أكثر أوقاتها وساعاتها (ولو ليلة فيه مع مراعاة غايه الأدب والاحلال) أى الاكرام والتعظيم التام أى لذلك المقام الذى هو من أعلى المرام (فصل فى آداب الرجوع) أى من الزيارة بعد تحصيل أسباب الخشوع (إذا قرخ من زيارة سيد الانام عليه الصلاة والسلام ومن زيارة المساجد) أى الكرام (والمشاهد العظام وعزم على الرجوع إلى الأوطان) أى وإقامة المقام (يستحب أن يودع مسجد النبي صلى الله عليه وسلم بصلاة) أى بدل طواف الوداع من مكة (ودعاء بما أحب والأولى أن يكون) أى كل من الصلاة والدعاء (بصلاة صلى الله عليه وسلم) أى بمحراه فى الروضة (ثم بمساقب منه) أى إلى مايلى المنبر أو فى سائر أماكن الروضة أو قرب الضريح الأنور (وأن يأتى القبر المقدس فيزوره كأمير) وهذا إذا دخل من خارج وإن كان فى داخل فيقدم الزيارة ثم يصلى على الأنظر (ثم يدعى بما أحب من دين) أى زيادة ديانة (أو دنيا) أى ضرورياتها أو بما ينفعه فى العقبى أو بما يقربه إلى المولى (ويسأل الله تعالى القبول والوصول إلى الأهل سالما من بليات الدارين) أى ومن آفات الكونين (ثم يقول اللهم لا تجعل هذا) أى الزمان (آخر العهد ببيتك ومسجده وحرمة) أى مكان محترمه (ويسرلى العود إليه والعكوف لديه) أى والوقوف بين يديه (وارزقني العفو) أى عن الذنوب (والعافية) أى عن العيوب (فى الدنيا والآخرة) أى فى الأمور المتعلقة بهما (وردنا إلى أهلنا سالمين فآتين آمنين) أى آمنين من البلايا والاسقام (برحمتك يا أرحم الراحمين) ويجتهد فى إخراج الدعاء) أى من العين مع السؤل (فانه من علامات القبول) أى أمارات حصول الوصول (ثم يعرف متباكيا) أى إن لم يقدر على أن يكون باكيا (متحصرا) أى متأسفا (على مفارقة الحضرة الشريفة والآثار النفيسة) وينبئ أن يتصدق بما يسره) أى فانه حتى السلامة من كل آفة وملازمة (ويأتى فى رجوعه بالآذكار الواردة) أى فى الأحاديث المسطورة والأدعية المأثورة أى فى الكتب المشهورة ومنها قوله (فإذا قرب من) بلده قال آيونه) بهزمة ممدودة (تائبون) والفرق بينهما مع اتفاقهما فى اللغة أن الآية رجوع من التفتة والتوبة من المعصية ولذا جاء فى وصف الأنبياء إنه أبواب (لربنا حامدون) أى شاكرون له لا لنبيه لأن النعم كلها من فضله وكرمه ويحتمل أن يكون الجار متعلقا بما قبله (ورسل أمامه) بفتح الهزئة أى قدامه (من يخبر أهله به) أى يبشرهم بوصوله لأن يستقبلوه على وجه حصوله مستعدين لوقت دخوله (والأولى أن يدخل نهارا) أى بأن يظهر شمار رجوعه من المشاعر جهارا (وإذا دخل البلد بدأ بالمسجد) أى كإمكان فضله صلى الله عليه وسلم (وصلى فيه ركعتين) أى تحية المسجد (إن لم يكن وقت كرامة) أى عندنا خلافا للشافعى رضى الله عنه فان عنده لا كرامة فى صلاة لها سبب يتقدمها (وإذا دخل على أهله قال توبيا توبا) أى رجوعا والمراد بالثنية التكرير والتكثير (لربنا أوبا) أى لا نفيه (لا يغادر علينا

حوبا) أى لا ينزل علينا ذنبا بل يفرقه جمعة كما ورد: إن تغفر اللهم فانقر جماه وأى عبد لك ما ألسا (ثم يدخل بيته) أى الخاص به (ويصل فيه ركعتين أيضا) يعنى تحية المنزل أولان يكون ختم زيارته أفضل طاعة ويصير المسك ختامه ويعود العود تمامه (ويشكره على ما أولاه من إتمام العبادة والرجوع بالسلامة) ثم يستحب أن يدخل على أحب أهله إليه إن كان موجود لديه لأنه صلى الله عليه وسلم كان بعد دخوله المسجد وصلاته فيه وخروجه منه يبدأ بالدخول على طائفة الإهراء رضى الله عنها قبل دخوله على طواهرات النساء (ويذهب أن يجتهد في محاسنه) أى في زيادة تحسين مكارم أخلاقه (في باقى عمره) أى ليحسن ختام أمره (وأن يزداد خيره بعد العود) كما قيل والعود أحد (فعلامة الحج المبرور وقبول زيارة خير موزر أن يعود خيرا مما كان في جميع الأمور) اختلف في الحج المبرور فقال النووي رحمه الله الأصح أن المبرور هو الذى لا يخالفه إثم وقيل هو المقبول وقيل هو الذى لا معصية بعده وقال الحسن البصرى هو أن يرجع زاهدا في الدنيا راغبا في العقبى (فان رأى في نفسه) أى باطنه (نزوعا) بضم النون والزواى أى تباعدا (عن الأباطيل) أى من الخوض في الضلال والتضليل (وتجافيا عن دار الغرور ولإتابة إلى دار الخلود) أى وجوار المعبود (فليحذر أن يدنس ذلك) أى يخطئ عمله ويوسخ أهله (يطلب الفضول) أى الزيادة من الدنيا وترك القناعة بما يكفيه ويعينه على الطاعة من زاد العقبى (ويستبشر بحصول خلة القبول لومه) غاية المطلوب والمستول ونهاية المقصود والمأمول (به) أى وبما ذكر من النصيحة في هذا المقام (يتم لباب المرام) أى خلاصة المقصود من ظهور الوجود (والحمد لله على التمام وصلى الله وسلم على سيد الانام محمد وعلى آله وصحبه الفير الكرام) بضم الفين المعجمة وتشديد الراء جمع الأغر وهو أيضا الجبهة من الوجه الأنور والكرام بكسر الكاف جمع الكريم والوصفان مرتبان على آله وصحبه أو مشتركان موجودان في كل من أقاربه وأصحابه وعلى أشياهم وأتباعهم من أحرابه وأحبابه والمسلمين كلهم أجمعين إلى يوم الدين آمين يارب العالمين وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه أجمعين آمين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين آمين

ثم بحمد الله تعالى كتاب: إرشاد السارى: إلى مناسك ملا على قارى

ويليه كتاب: أدعية الحج والعمرة

بِسْمِ اللَّهِ الْحَمْدُ لِلَّهِ

الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى (أما بعد) فإن نعم الله تعالى أكثر من أن تحصى وأوسع دائرة من أن تعد وأن تستقصى وإن من أعظم النعم وأجلها وأفضلها على أهل الحرمين الشريفين وخدام هذين المحلين المنيفين نعمة الحج عليهم في كل عام وتيسير ذلك لهم لمزيد اللطف والإتمام (وكنيت) عن شملت هذه العناية الربانية وحصلت له هذه السعادة العلية وكتبت في ذلك منسكا حافلا وكتابا لا أكثر ما يحتاج إليه من الحج شاملا فسألني بعض من يثمن موافقته ولا يسوغ مخالفته أن أفرد أدعية الحج والعمرة برسالة مستقلة يتفجع بها الحاج والمعمرون من أهل مكة وأهل الآفاق يخفف حملها ويكثر نفعها فأجبتني إلى سؤاله (وجمعت) في هذه الأوراق ماورد في الحج والعمرة ومقدمتهما من الأدعية الماثورة والآثار المشهورة انتقيتها من كتب المناسك وغيرها وربما زدت أدعية بحجة القبول وضراعات صح فيها القول واستطردت إلى ماورد في الحج الأكبر وقضله ومذاهب العلماء في ذلك على وجه الاختصار راجيا بذلك حسن القبول ليتفجع بها الحاج والمساغرون وعباد الله المخلصون رجاء للتوابع من الله الكريم يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم وعلى الله أتوكل وبه أستعين إنه خير ميسر وخير معين

(مقدمة في دعاء الاستخارة) روي عن الإمام الحافظ أبي علي عبد الله محمد بن اسمعيل البخاري رحمه الله تعالى بسنده إلى جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلنا الاستخارة في الأمور كلها كما يعلنا السورة من القرآن يقول إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل (اللهم) إني أستخيرك بعلمك وأستقدرك بقدرتك وأسألك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب (اللهم) إن كنت تعلم أن هذا الأمر خير لي في ديني ودنياي ومعاشي وعاقبة أمري أو قال في عاجل أمري وآجله فاقدره لي ويسره لي ثم بارك لي فيه وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شر لي في ديني ودنياي ومعاشي وعاقبة أمري أو قال في عاجل أمري وآجله فاصرفه عني واصرفني عنه واقدر لي الخير حيث كان ثم رضى به وفي رواية ثم أرضني به ويسمى حاجته عند قوله هذا الأمر فان كانت الاستخارة للحج فهي راجعة إلى الوقت والحال لا إلى نفس الحج فانه خير كله وكذلك كل عمل ترجع فيه الاستخارة إلى الوقت والحال ونحو ذلك فيقول في الحج اللهم إن كنت تعلم أن ذهابي إلى الحج في هذا الحال (روينا) عن الحاكم بإسناد صحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من سعادة ابن آدم استخارة الله تعالى ومن شقاوته ترك استخارة الله تعالى (وينبغي) أن يقرأ في الركعة الأولى بعد الفاتحة قل يا أيها الكافرون ثم يقرأ وربك يخلق ما يشاء ويختار ما كان لهم الخيرة سبحان الله وتعالى عما يشركون وربك يعلم ما تكن صدورهم وما يعلنون وهو لا إله إلا هو له الخلد الأولى والآخرة وله الحكم وإليه ترجعون ويقرأ في الثانية بعد الفاتحة قل هو الله أحد ثم يقرأ وما كان لؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضل خلاصنا ولا يصلحنا في وقت الكراهة ويستحب أن يفتح دعاء الاستخارة وكل دعاء بالتحديد فهو الصلوة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن يكرر هذه الصلاة ثلاث مرات وقيل سبع مرات وأن يقرأ خلف كل ركعتين منها دعاء الاستخارة ثلاث مرات ليكون أقرب إلى القبول وأنجح ثم يقول (اللهم) خيري واخبرني ثلاث مرات ثم ينظر إلى ما يسبق إلى

قلبه فان الخير فيه إن شاء الله تعالى . وما علمني وأوصاني به الشيخ العارف ولي الله تعالى مولانا علي المتقي أنقاض الله علينا من رباه دعاء الاستخارة العامة وذكر أنه نقل ذلك من كتاب الإرادة للشيخ شهاب الدين السهروردي رحمه الله تعالى فقال يقرأ كل يوم عند الإشراف بعد صلاة ركعتين هذا الدعاء مصلياً على رسول الله صلى الله عليه وسلم في أوله وآخره اللهم إني أستخيرك بعلمك وأستقدر بقدرتك وأسألك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب اللهم إني لا أملك لنفسي ضراً ولا نفعاً ولا موتاً ولا حياة ولا نشوراً ولا أستطيع أن أخذ إلا ما أعطيتني ولا أن أنفي إلا ما قوتيتي اللهم وفقني لما تحب وترضى من القول والعمل في يسر وعافية اللهم خولني واختزلني ولا تكلي إلى اختياري اللهم اجعل الخيرة في كل قول وعمل أريد في هذا اليوم واليلة وصلي الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ومنذ علمني رضى الله عنه هذا الدعاء ما رأيت إلا خيراً ولم أرسوماً قط والله الحمد والمنة . ورأيت بخط العلامة قاضي القضاة أبي القاء بن الضياء رحمه الله تعالى عن الشيخ الصالح أبي الحسن علي بن يعقوب اليماني قال وجدت متقولاً عن بعض الصالحين أنه قال إذا أشكل عليك وجه الخيرة فانظر ليلة الجمعة فإذا هدأت العيون فقم وتوضأ وافرش فراشك مستقبل القبلة وصل ركعتين وأقرأ في الأولى فاتحة الكتاب وقل يالها الكافرون وفي الثانية الفاتحة والاخلاص فإذا فرغت من الصلاة فاضطجع على جنبك الأيمن وارفع يديك وقل اللهم يا كائناً قبل الكون أنت كنت ولا كون نامت العيون وزهرت النجوم يا حي يا قيوم اللهم إن كان لي في هذا الأمر خير فأرني في ليالي هذه يا ذا الجلال والإكرام وإن لم يكن في هذا الأمر خير فأرني في ليالي سوادا بحمرة وما كان الله ليعجزه من شيء في السموات والأرض إنه كان علياً قديراً قال فان الله تعالى يريه أحد الأمرين إن كان أحدهما متين الخيرة وإن كانا متساويين فإنه لا يرى شيئاً وفي نفسك ابن العجيى ولا يأخذ القائل من المصحف فان العلماء اختلفوا في ذلك فكرهه بعضهم وأجازوه بعضهم رضى أبو بكر الطرطوشي من متأخري المالكية على تحريمه

(فصل في الوداع) يستحب إذا أراد الخروج من منزله أن يصلي في بيته ركعتين يقرأ في الأولى بعد الفاتحة قل يالها الكافرون وفي الثانية بعد الفاتحة قل هو الله أحد فقد روى الطبراني عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ما خلف أحد عند أهله أفضل من ركعتين ركعتيهما عندم يريد سفراً ذكره النووي رضى الله عنه في الإيضاح وفي بعض نسخ صححة ويقرأ بعد السلام آية الكرسي ولإيلاف قريش ويسأل الله تعالى الإعانة والتوفيق ويقرأ هذا الدعاء اللهم أنت صاحب السفر والخليفة في الأهل والمال اللهم إنا نسألك في مسيرنا هذا البر والتقوى ومن العمل ما تحب وترضى اللهم إنا نسألك أن تقوى لنا الأرض وتبهون علينا السفر وارزقنا في سفرنا هذا السلامة في العقل والدين والبدن والمال والولد وتبلغنا حج بيتك الحرام وزيارة نبيك عليه أفضل الصلاة والسلام اللهم إني لم أخرج أشراً ولا بطراً ولا رياء ولا سمعة بل خرجت اتقاء سخطك وإتقاء مرضاتك وقضاء لقرضك وإتباعاً لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم وشوقاً إلى لقاءك اللهم فقبل ذلك مني وصل على أشرف عبادك سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين أجمعين فإذا نهض قال اللهم إليك توجهت وبك اعتصمت اللهم اكفني ما أمني وما لا أمني به اللهم زدني التقوى واغفر لي ذنبي وذكره ابن جماعة وزاد فيه فقال وعن أنس بن مالك رضى الله عنه أنه قال لم يرد رسول الله صلى الله عليه وسلم سفراً إلا قال حين ينهض من جلوسه اللهم بك انتشرت وإليك توجهت وبك اعتصمت أنت تقى ووجأتني اللهم اكفني ما أمني وما لا أمني به وما أنت أعلم به مني عز جارك وجل ثناؤك ولا إله غيرك اللهم زدوني التقوى واغفر لي ذنبي ووجهني إلى الخير أبتنا كنت وحيثما توجهت فإذا خرج من بيته قال بسم الله آمنت بالله نوكلت على الله لاجول ولا قوة إلا بالله التكلان على الله اللهم إني أعوذ بك من أن أحل أو أضل أو أزل أو أزل أو أظلم أو أظلم أو أجهل أو يجهل عليّ، وذلك مستحب لكل خارج من بيته وقد جمع من عدة أحاديث صححت عن النبي صلى الله عليه وسلم (ويستحب) أن يودع أهله وأقاربه وجيرانه وأصدقائه ويتحلل منهم ويسألهم الدعاء ويسأل بكل واحد في كل وقت الدعاء فإنه لا يدرى لسان من يستجاب له وأن الغير إذا دعا له لسان لم يسمع الله تعالى

(فصل في جملة من الدعوات المأثورة في أوقات خاصة وأحوال معينة) ينبغي أن يقرأ دعاء الشيخ أيوب السخيازي كل صباح ومساء قال بعض العلماء إنه يحجب لدفع السارق وحفظ النفس والمال وهو اللهم إني أسألك نفسي إليك ووجهي إليك وألجأت ظهري إليك وبك يارب اعصمت وعليك توكلت فقه برحمتك لا بعلمي باظهر لللاجئين وبأغاث المستغيثين وبأرجاء اللذين اصرف عني ياإلهي سوء من لا يخافك واكفني شره وغاوبه وحيله ومكره

وغائته وخديته وسحره ولا تسلط أحدا منهم يارب علي قمى وأهل ومال وولدى وأصرف عني يا إلهي وعن جميع المسلمين بأسهم واجمل بيني وبينهم سدا وردما وجبلا يحيط من حديد عليهم وردم عني بكيا وعميا وصبا لا يصرون ولا يبطون ولا ينطقون واجلسني يارب في حرك وكفك وحياطك وقوتك بأرحم الراحمين واحفظني يارب من شر إبليس وجنوده وشر الإنس والنول ومن صاحب مكار موارب واحفظني يارب من بين يدي ومن خلفي وعن يميني وعن شمالي ومن فوق ومن تحتي حتى تردني إلى أهلي مغفورا واجمل علي مشكورا وسعي مقبلا ولا تنوغي حتى تبلغني إلى أهلي برحمتك يا أرحم الراحمين ذكره في البحر العميق (دعاء الخوف) إذا أصاب خوف في ليل أو نهار يقرأ هذه الآيات ولو أن قرأ ناسيرت به الجبال أو قطعت به الأرض أو كلم به الموتى بقا لأمر جميعا قل من يكوكم بالليل والنهار من الرحمن بل هم عن ذكر ربهم معرضون لا يحزنهم الفزع الآكبر وتلقاهم الملائكة هنأ بكم الذي كنتم تعملون إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا تنزل عليهم الملائكة ألا تخافوا ولا تحزنوا وأبشروا بالجنة التي كنتم توعدون الله لا إله إلا هو المحي القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم له ما في السموات وما في الأرض من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء وسع كرسيه السموات والأرض ولا يؤوده حفظهما وهو العلي العظيم شهد أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم قائما بالقسط لا إله إلا هو العزيز الحكيم إن الذين عندنا الإسلام وقرأ سورة الإخلاص والمعوذتين فانه يجرب لدفع ما يخاف منه ذكره في البحر العميق وعن أبي موسى الأشعري أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا خاف قوما قال اللهم إنا نجعلك في نحورهم ونعوذ بك من شرورهم رواه أبو داود والبيهقي والحاكم وصححه علي شرط الشيخين (وعن ابن عباس) رضي الله عنهما قال إذا أتيت سلطانا مهيا تخاف أن يسلب عليك قل الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر من خلقه جميعا الله أعز مما أخاف وأحذر أعوذ بالله الذي لا إله إلا هو المسلك للسموات السبع أن تقع على الأرض إلا بإذنه من شر عبك ذلك وجنوده وأتباعه وأشياعه من الجن والإنس (الله) كلى جازان شرهم جل ثناؤك وعن جارك وتبارك اسمك ولا إله غيرك ثلاث مرات رواه ابن أبي شيبة (وعن يحيى بن سعيد) قال سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى عفريتاً يطلبه بشعلة من نار كلما التفت رسول الله صلى الله عليه وسلم رآه فقال جبريل أفلأعلك كلمات تقولن إذا قلتن طفت شعله وخر ميتا فقال النبي صلى الله عليه وسلم بل قال جبريل أعوذ بوجه الله الكريم ويكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر من شر ما ينزل من السماء وشر ما يخرج منها وشر ما يخرج منها ومن قن الليل والنهار ومن طوارق الليل والنهار إلا طارقا يطرق بخير يا رحمن رواه الإمام مالك في الموطأ هكذا ورواه النسائي مرفوعا من حديث عبد الله بن مسعود (دعاء الكرب والمهم) عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول عند الكرب لا إله إلا الله العظيم الحليم لا إله إلا الله رب العرش العظيم لا إله إلا الله رب السموات والأرض ورب العرش الكريم رواه البخاري ومسلم وإن توقع بلاء أو أمرا مهولا قال حديثنا الله ونعم الوكيل على الله توكلنا رواه الترمذي (وإن) استصعب عليه شيء قال اللهم لا سهل إلا ما جعلته سهلا وأنت تجعل الحزن إذا شئت سهلا رواه ابن حبان (وإذا) عطس فليقل الحمد لله رب العالمين على كل حال فقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ومن قال ذلك عند كل عطسة لم يجد وجع خرس ولأن الله أبدا رواه ابن أبي شيبة وليرد عليه من صممه يهديكم الله ويصلح بالكم رواه البخاري وأورحنا الله وإياكم ويفر لنا ولكم رواه مالك في الموطأ (وإذا) ابتلي بالدين قال اللهم اكفني بحلالك من حرامك وأغنني بفضلك عن سواك اللهم فارجع إلي كاشف الغم مجيب دعوة المضطرين رحمن الدنيا والآخرة ورحيمهما أنت ترحمني فأرحمني رحمة تغني بها عن رحمة من سواك رواه الترمذي أو يقول اللهم مالك الملك توفى الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتجزئ الملك من تشاء وتنقل من تشاء بيدك الخير إنك على كل شيء قدير رحمن الدنيا والآخرة تعطيها من تشاء وتمنع منها من تشاء أرحمني رحمة تغني بها عن رحمة من سواك عليه صلى الله عليه وسلم لما ذ. رواه الطبراني في معجمه الصغير (وإذا) اغتلت دابة فليقل يا عباد الله احسبوا فإن الله عز وجل سيحسبها رواه ابن السني قال الإمام النووي رضي الله عنه إنه جرب هذا في دابة اغتلت وعجزوا عنها

الحوادث ولا يخشى الدوائر ويعلم مناقيل الجبال ومكايل البحار وعدد قطر الأمطار وعدد ورق الأشجار وعدد ما أظلم عليه الليل وأشرف عليه النهار ولا يوارى منه سماء ولا أرض وأرضاً ولا بحر مافى قره ولا جبل مافى وعرة اجمل خير عمرى آخره وخير عملى خواتمه واجمل خير أبهى يوم الفاك فيه (اللهم) إني أسألك عيشة هية وميتة سوية ومردأ غير غزى ولا فاضح (اللهم) اجعلنى صبوراً واجعلنى شكوراً واجعلنى فى عيني صغيراً وفى أعين الناس كبيراً رب اغفر وارحم واهدنى السبيل الأوفى ثم نورك فهديت فلك الحمد عظم حلك فغوت فلك الحمد بسطت يدك فهديت فلك الحمد ربنا وجهك أكرم الوجوه وجاهك أعظم الجاه وعطيتك أعظم العطية وأمنأها تقاطع ربنا تشكروا نصي فتغفر وتجب المضطر وتكشف الضر وتشفى السقم وتغفر الذنب وتقبل التوبة ولا يجزى بالآثك أحد ولا يبلغ مدحتك قول قائل (اللهم) إني أسألك علماً نافماً وأعوذ بك من علم لا ينفع (اللهم) إني أسألك خير كل المسئلة وخير الدعاء وخير النجاة وخير العمل وخير الثواب وخير الحياة وخير المات تبتى وتقبل موازيتى وحقق لىماتى وارفع درجتى وقبل صلاتى واغفر خطيئتي وأسألك الدرجات العلا من الجنة آمين (اللهم) إني أسألك أن ترفع ذكرى وتضع وزرى وتصلح أمرى وتطهر قلبى وتحصن فرجى وتور قلبى وتغفر ذنبى وأسألك الدرجات العلا من الجنة آمين (اللهم) إني أسألك أن تبارك لى فىسمى ويصرى وفى روسى وفى خلقى وفى أهلى وفى عاقوبى وفى عملى وتقبل حسنتى وأسألك الدرجات العلا من الجنة آمين يامن أظهر الجبل وسر القيصح يامن لا يؤاخذ بالجيرة ولا يهتك السر يا حسن التجاوز يا واسع المغفرة يا باسط اليدين بالرحمة يا صاحب كل نجوى ياتمنى كل شكوى يا كريم الصبح يا عظيم المن يا مبتدئ النعم قبل استحقاقها ياربنا ياسيدنا يامولانا يامناة وغيثنا أسألك أن لاتسوى خلقى بالنار نمود باقه من عذاب النار نمود باقه من عذاب القبر نمود باقه من الفتن مظهر منها وباطن نمود باقه من فتنة المسيح الديال (اللهم) إنا نمود بك من جهد البلاء ودرك الشقاء وسوء القضاء وشماتة الأعداء (اللهم) مصرف القلوب صرف قلوبنا على طاعتك (اللهم) اغفر لنا وارحنا وارضى عنا وتقبل منا وادخلنا الجنة ونجنا من النار واصلح لنا شأننا كله (اللهم) زدنا ولا تنقصنا وأكرمنا ولا تهنا وأعطنا ولا تحرمنا وآثرنا ولا تؤثر علينا وأرضنا وارض عنا (اللهم) أعنا على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك (اللهم) أحسن عاقبتنا فى الأمور كلها وأجرنا من خزي الدنيا وعذاب الآخرة (اللهم) اقم لنا من خشيتك ما تحول به بيننا وبين معاصيك ومن طاعتك ما تبلغنا به جنتك ومن اليقين ما تهون به علينا مصائب الدنيا والآخرة ومتعنا بأسها وأبصارنا وقوتنا ما أحييتنا واجعله الوارث منا واجعل ثأرنا على من ظلمنا وانصرنا على من عادانا ولا تجعل مصيبتنا فى ديننا ولا تجعل الدنيا أكبر همنا ولا مبلغ علينا ولا تسلط علينا من لا يرحمنا (اللهم) إنا نسألك عزائم مفرتك ومنجيات أمرك وموجات رحمتك والسلامة من كل أثم والنزيمه من كل بر والقوز بالجنة والنجاة من النار (اللهم) لاندع لنا ذنباً إلا غفرت له ولا هملاً إلا فرجته ولا ديناً إلا قضيت له ولا حاجة من حوائج الدنيا والآخرة إلا قضيتها يا أرحم الراحمين ربنا آتانا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة وقنا عذاب النار (اللهم) إنا نسألك من خير ما سألك منه نبيك محمد صلى الله عليه وسلم ونمود بك من شر ما استأذك منه نبيك محمد صلى الله عليه وسلم ونسألك فيما قضيت من أمر أن تجعل عاقبتى لى رشداً وأنت المستعان وعليك التكلان ولا حول ولا قوة إلا باقه العلى العظيم

(فصل فى ذكر أدعية جليلة المقسدر ورد فيه آثار عظيمة)

رأيت أن أذكرها لك أنها الحاج لتحوذ ثوابها والأدعية والأذكار الواردة صالحة للإنسان مولود بالطبع وبحسب الاحترار عن الملل من دله الله تعالى ومن ذكره الكريم فقد ورد لآل الله حتى تملوا فيتمنى على الإنسان السالك إلى الله تعالى أن يختار من الأدعية والذكر ما يمكنه المواظبة عليه ويحفظ من ذلك ما هو أوفق لحاله وأرق لقلبه وأخف على لسانه فأقول مع المشاورة أفضل وأشد تأميراً فى القلب من الكثير المنقطع ومثال القليل الباقى مثال قطرات الماء فإنها إذا دام قطارها على الحجر الصلد أحدث فيه حفرة بخلاف الماء الكثير إذا انصب دفعة

أو دفعات متفرقة متباعدة الأوقات لم يظهر له أثر وقد ورد لكل واحدة من هذه الكلمات العشر تأثيرات عظيمة فاختار أن تكرر كل واحدة منها أو بعضها صبح كل يوم ثلاث مرات وهو أقلها أو أكثرها وهو سبعون أو أربعمائة وهو عشر مرات وهو الوسط فاختره لذلك توقى على مواظبتها أو مواظبة بعضها فتكون من سعداء الدنيا والآخرة إن شاء الله تعالى (الأولى) لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير (الثانية) سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم (الثالثة) سبحان الله وسبح الله الملك الوهاب (الرابعة) سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم وبحمده (الخامسة) أستغفر الله العظيم الذي لا إله إلا هو الحي القيوم وأساله التوبة والمغفرة وأساله العفو والعافية (السادسة) اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا راد لما قضيت ولا بئع ذا الجد منك الجد (السابعة) لا إله إلا الله الملك الحق المبين (الثامنة) بسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء في الأرض ولا في السماء وهو السميع العليم (التاسعة) اللهم صل وسلم وبارك أفضل صلاتك وسلامك وبركائك على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين والأنبياء والمرسلين والملائكة والمقربين وسائر عبادك الصالحين (العاشر) أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم أعوذ بك من هزات الشياطين وأعوذ بك رب أن يحضرون فهذه العشرة كلمات إذا كرر كل واحدة عشر مرات حصل له ثواب مائة كلمة وذلك أفضل من أن يكرر ذكرًا واحدًا مائة مرة لأن لكل واحدة من هذه الكلمات فضل عظيم مستقل عن غيره والقلب بكل واحدة تنبه وتلذذ إذا لاحظ الذاكر معناه والنفوس في الانتقال من كلمة إلى كلمة نوع وروحية واسترواح ملاحظة معانيها المتجددة فلي توجه إلى ذلك توجهًا تامًا من غير أن يجربها على لسانه من غير ملاحظة معانيها فإن المعاني للألفاظ كالأرواح للأجساد ويبدون ملاحظة المعنى يكون كالجلوس الميت فلا يكون تأثير فليخل فكره ساعة الصلاة وقراءة الأوراد من الفواغل فانه في ذلك الحال ينال ربه وهل يليق أن يخاطب سلطانًا من سلاطين الدنيا وهو ذاهل عما يتلفظ به حال خطابه مع أن السلطان لا يطعم على سريرة هذا الذي يخاطبه فكيف يخاطب رب العالمين المطلع على السرائر وماتقني الصدور يتطاب هو قائل عن معناه تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا فان هداه الله تعالى ووقفه لذلك واظب على ذلك كل يوم وأحسن الأوقات لذلك بمد صلاة الصبح وعلى الله تعالى القبول (وقرأ) أيضا من الآيات والسور القرآنية جملة وردت الآثار بفضلها وهي سورة الفاتحة مرة وسورة الإخلاص ثلاثا والمودتين ثلاثا وآية الكرسي وقرأ آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا تفرق بين أحد من رسله وقالوا سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير لا يكلف الله قسًا ولا إوسعا لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ربنا ولا تحمل علينا إصرا كما حملته على الذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به واعف عنا واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم قائما بالقسط لا إله إلا هو العزيز الحكيم قل اللهم مالك الملك توفى الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وترزق من تشاء وتذل من تشاء بيدك الخير إنك على كل شيء قدير لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم فات تولوا قل حسبي الله لا إله إلا هو عليه توكلت وهو رب العرش العظيم لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين محققين رؤسكم ومقصرين لا تتأخرون فعلم ما لم تعلموا فجعل من دون ذلك فتحا قرينا للهدى الذي لم يتخذ ولما لم يكن له شريك في الملك ولم يكن له ولي من الدن وصكبه تكبيرا بسم الله الرحمن الرحيم مسبحه في مافي السموات والأرض وهو العزيز الحكيم له ملك السموات والأرض يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير هو الأول والآخر والظاهر والباطن وهو بكل شيء عليم هو الذي خلق السموات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش يعلم ما يلج في الأرض وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يعرج فيها وهو معكم أينما كنتم والله بما تعملون بصير له ملك السموات والأرض وإلى الله ترجع الأمور يورج الليل في النهار ويورج النهار في الليل وهو عليم بذات الصدور آمنوا بالله ورسوله وأطيعوا ما جعلكم مستخفين فيه فالذين آمنوا بهم

وأنفقوا لهم أجر كبير هو الله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم هو الله الذي لا إله إلا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر سبحان الله عما يشركون هو الله الخالق البارئ المصور له الأسماء الحسنى يسبح له مافى السموات والأرض وهو العزيز الحكيم (ويواطىء) على قراءة المسببات العشر التي أهداها سيدنا الحضر عليه السلام إلى إبراهيم التيمي رضى الله عنه ورواه أن يقولها غداة وعشية وذكر لها فضلا كبيرا ونقلها أبو طالب المكي في قوت القلوب والامام حجة الاسلام أبو حامد الغزالي في الإحياء رضى الله عنهما قالا روى عن كرز بن وبرة وكان من الأبدال قال أتاني أخ لي من أهل الشام فأهدى لي هدية وقال يا كرز أقبل منى هذه الهدية فانها نعم الهدية فقلت يا أخى من أهدى لك هذه الهدية قال أهداها لي إبراهيم التيمي قال كنت جالسا في فناء الكعبة وأنا في التليل والتسبيح والتحميد إذ جاني رجل فسلم علي وجلس عن يميني لم أرفى زمانى أحسن وجهها ولا أشد رياض ثياب ولا طيب ريحا منه فرددت سلامه وقلت له يا عبد الله من أنت قال أنا الحضر جئتك سبعا لك في الله عز وجل وعندي هدية أريد أن أهديك لك فقلت ما هي قال هي أن تقرأ قبل أن تقطع الشمس وتبسط عن وجه الأرض وقبل أن تقرب سورة الفاتحة سبع مرات وقل أعوذ برب الناس سبع مرات وقل أعوذ برب الفلق سبع مرات وسورة الاخلاص سبع مرات وقل يا أيها الكافرون سبع مرات وآية الكرسي سبع مرات وسبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر سبع مرات وتصل على النبي صلى الله عليه وسلم سبع مرات وتستغفر لنفسك ولوالدك ولبن تواله من أمك وللؤمنين والمؤمنات الأحياء منهم والأموات سبع مرات وقول (اللهم) افعل بي وبهم عاجلا وأجلا في الدين والدنيا والآخرة ما أنت له أهل ولا تفعل بنا يامولانا ما نحن له أهل إنك غفور حلیم جواد كريم رؤوف رحيم سبع مرات لا تترك ذلك غداة وعشية فقلت من أعطاك هذه العطية قال أعطاني محمد صلى الله عليه وسلم فقلت أخبرني بواب ذلك فقال إذا لقيت محمدا صلى الله عليه وسلم فسلم فسلمه عن ثوابه فانه سيخبرك بذلك فذكر إبراهيم التيمي أنه رأى ذات يوم في منامه كأن الملائكة جاءته فاحتلمته حتى أدخلوه الجنة فرأى ما فيها ووصف أمورا عظيمة مما رآه في الجنة قال فسألت الملائكة لمن هذا فقالوا لمن عمل بمالك قال ورأيت النبي صلى الله عليه وسلم معه سبعون نيا وسبعون صفان الملائكة كل صف مابين المشرق إلى المغرب فقلت يا رسول الله إن الحضر أخبرني أنه سمع منك كذا فقال صدق الحضر وكل ما يقوله فهو حق وهو عالم أهل الأرض وهو رئيس الأبدال فقلت يا رسول الله فن فعل مثل ما فعلت هل يعطى مثل ما أعطيت فقال والذي يثنى بالحق نيا إنه يعطى وإنه ليغفر له جميع الكبائر التي عملها ويرفع الله تعالى عنه مقته وغضبه ويؤمر صاحب الشمال أن لا يكتب عليه شيئا من السيئات إلى سنة ولا يعمل بهذا إلا من خلقه الله سعيدا ذكره الأعمش وقد قلناه من كتاب قوت القلوب وإحياء علوم الدين بقليل اختصار فاحتفظ على ذلك وداوم هداك الله تعالى وأسعدك الله في الدارين إن شاء الله تعالى (ورأيت) أن أزيديك دعاء شريفا عظيم النفع جدا خفيف المؤنة ورد في صحيح الترمذي أحد كتب الصحاح الستة عن معقل بن يسار رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم من قال حين يصبح ثلاث مرات أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم وقرأ ثلاث آيات من آخر سورة الحشر وكل الله تعالى به سبعين ألف ملك يصلون عليه حتى يمسي وإن مات في يومه مات شهيدا ومن قرأها حين يمسي فكذلك، أخرجه الترمذي (قلت) قوله ومن قرأها حين يمسي فكذلك يعني وكل الله به سبعين ألف ملك يصلون عليه حتى يصبح وإن مات في ليلته مات شهيدا ومعنى يصلون عليه يدعون له بالتعظيم فإن لفظ الصلاة هو الدعاء بالتعظيم، والآيات الثلاث من آخر سورة الحشر: هو الله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم هو الله الذي لا إله إلا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر سبحان الله عما يشركون هو الله الخالق البارئ المصور له الأسماء الحسنى يسبح له مافى السموات والأرض وهو العزيز الحكيم. فاقم هذا الثواب العظيم واحرص عليه ولازم عليه دائما فإن الله تعالى يرسل إليك في كل يوم وفي كل ليلة سبعين ألف ملك يدعون جميع الثواب وجميع الليل بلفظ الصلاة الذي هو مخصوص

بالأنبياء ، ناهيك بهذا التشريف العظيم الذي يحصل لك بهذا العمل اليسير كما أفاده الحديث الصحيح النبوي صلى الله تعالى على قائله وسلم

(فصل في الإحرام) إذا وصل الآفاق إلى المقات توشاً واعتسل وحلق رأسه وقلم أظفاره وحلق إبطه وعاته واستعمل الطيب وتجرد عن الخيط وليس إزاراً ورداء أيضاً جديدين أو غسيلين وصلى ركعتين نوى بهما سنة الإحرام يقرأ في الأولى الفاتحة وقل يا أيها الكافرون وفي الثانية الفاتحة وسورة الإخلاص والإحرام إما بالحج أو بالعمرة قال إن أراد الحج اللهم إني أريد الحج فيسره لي وقبله مني وأخى عليه وبارك لي فيه نويت الحج وأحرم به خلاصته تعالى إليك اللهم ليك لاشريك لك ليك إن الحمد والنعمة لك والملك لاشريك لك (اللهم) أحرم لك شعري وبشري وعظمي ودمي من النساء والطيب وكل شيء حرمته على المحرم ابتغى بذلك وجهك الكريم ليك وسعدك والخيرات كلها يديك والرغائب إليك والعمل الصالح إليك ذا النعماء والفضل الحسن ليك مرغوباً ومرهوباً إليك ليك إله الخلق ليك ليك حتماً قدراً ورقاً ليك عدد القرب والحصى ليك ليك ذا المعارج ليك ليك من عبد أتى إليك ليك ليك فراج الكروب ليك ليك أنا عبدك ليك ليك غفار الذنوب ليك (اللهم) أخى على أداء فرض الحج وقبله مني واجعلني من الذين استجابوا لك آمناً برعدك وآتبعوا أمرك واجعلني من وفدك الذين رضيت عنهم وأرضيتهم وقبلتهم ويستحب تكرار التلبية كلما علا شرفاً أو هبط وادياً أو لقي ركياً وبالسحار وعند اختلاف الأحوال إلى أن يقطع التلبية من متى يوم النحر بأول حصة يرميها عند جرة العقبة وإن أراد الحج والعمرة قال (اللهم) إني أريد الحج والعمرة فيسرهما لي وقبلهما مني وأخى عليهما وبارك لي فيهما نويت العمرة والحج وأحرمت بهما خلاصاً لله تعالى ثم بأن جميع ما قسم من الفاظ التلبية

(فصل في دخول مكة) يسن الاعتسال لدخول مكة بذى طوى ويدخلها نهاراً أو ليلاً لكن سيدنا عباده بن عمر رضي الله عنهما كان لا يقدم مكة إلا بابت بذى طوى حتى يصبح ويقنسل ثم يدخل مكة نهاراً ويذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه فله متفق عليه وهذا اللفظ لمسلم ويدخل من ثنية كداء بالبد وهو المحجون لأن النبي صلى الله عليه وسلم دخل منها عام الفتح فتأولوا بالاستسلام لأن إبراهيم عليه السلام دعا فيه بأن يجعل أئمة من الناس تنبؤ إلىهم حين دعا لفرشته بالحرم ولأن باب البيت مثل الوجه وأما الناس يقصدون من وجوههم لا من ظهورهم ويدخل ماشياً خاضعاً داعياً فإذا وصل إلى المثل رأى مكة وعابثاً دعا بما روى جعفر بن محمد عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول عند دخول مكة (اللهم) البلد بلدك والبيت بيتك جنتك أطلب رحمتك وأؤم طاعتك متجاً لأمرك راضياً بقدرك مسلماً لأمرك أمألاً مسألة المضطر إليك المشفق من عذابك أن تستقبلني بعفوك وأن تتجاوز عني برحمتك وأن تدخلني جنتك وقال الكرمانى إذا وصل إلى درب مكة يقول (اللهم) رب السموات السبع وما أظللن ورب الأرضين السبع وما أظللن ورب الرياح وما أذنين نسالُك خير هذه القرية وخير أهلها ونعوذ بك من شرها وشر أهلها وشر ما فيها (اللهم) ارزقنا خيرها واصرف عنا أذاها (ويشير إلى الجانب الأيسر من المثل ومن أمامه وبينه ويقرأ الفاتحة ثم ويقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا إن شاء الله تعالى بكم لاحقون آمين (اللهم) رب هذه الأرواح الغائبة والأجساد البالية والعظام التخرة أنزل عليها رحمة منك وسلاماً مني (اللهم) تسهم بكلمة التوحيد وبأعمالهم الصالحة واغفر لنا ولهم الأعمال السيئة وارحمنا إذا صرنا مصيرهم يا أرحم الراحمين فإذا وصل إلى المذبح وهو الموضع الذي كان يرى منه البيت الشريف قبل حدوث الأبنية الحائلة الآن عن رؤيتها وقف وقال (اللهم) أنت ربى وأنا عبدك جئت هارباً منك وإليك لأؤدى فرائضك وأطلب رحمتك واتس رضوانك أسألك مسألة المضطر إليك المشفق من عذابك الخائفين من عقوبتك أن تستقبلني اليوم بعفوك وتحفظني برحمتك وتتجاوز عني بمغفرتك وتقتني على أداء فرضك (اللهم) افتح لي أبواب رحمتك وادخلني فيها وأعلنني من الشيطان الرجيم : ويكون ملياً في دخول مكة متنياً على الله تعالى مصلياً على رسول الله صلى الله عليه وسلم ويستحب أن لا يخرج أول دخوله على شيء غير المسجد

إلا أن لا يحد من يحفظ متاعه ويحشى عليه الضياع فيحفظ بعض الرفقة الآمنة والبعض يبدأ بالطواف بالتوبة ولا يرجع على شيء قبل الطواف فإذا وصل إلى باب السلام قدم وجهه إلى وقال الله أكبر ثلاثاً لا إله إلا الله والله أكبر ثلاثاً أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين (اللهم) صل على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً (اللهم) اغفر لي ذنوبي واقف لي أبواب رحمتك وأدخلني فيها وسهل لنا أبواب رزقك (اللهم) إن هذا حرمك وموضع أمك حرم لمي وبشرى ودي وعنى وعظاى على النار (اللهم) أنت السلام ومنك السلام وإليك يرجع السلام فخيرنا ربنا بالسلام وأدخلنا دار السلام برحمتك يا ذا الجلال والإكرام فإذا وقع بصره على البيت الشريف دعا بما أحب فإن الدعاء عند رؤية البيت الشريف مقبول ثم يقول (اللهم) زد هذا البيت تشريفاً وتعظيماً وتكريماً ومهابة وبرا وإيماناً وزد من عظمه وشرفه وكرمه بمن حجه أو اعتمره تشريفاً وتعظيماً وتكريماً وبرا وإيماناً (اللهم) صل على محمد وعلى آل محمد عبدك ورسولك النبي الأمي وعلى آله وأصحابه وتابعيه وأحبابه وسلم تسليماً كثيراً (اللهم) إني أسألك أن تغفر لي وترحمني وتقبل عثرتي وتضع وزري برحمتك يا أرحم الراحمين (اللهم) إني عبدك وذائرك وعلى كل مزرور حق وأنت خير مزرور فأسألك أن ترحمني وتفكر رقتي من النار ه وفي كثر الباء يدخل المسجد الحرام حائفاً وقبل عتبة انتهى فإذا دخل المسجد لا يشتغل بتحية المسجد بل يقصد الحجر الأسود لأن تحية هذا المسجد الطواف إلا إذا دخل والإمام في المكتوبة أو أقيمت الصلاة فإنه يصلي المكتوبة مقتدياً ثم يطوف فإذا قرب من الحجر الأسود قال لا إله إلا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير فإذا وصل إلى الحجر الأسود وقف على جميع الحجر بحيث يكون جميع الحجر على يمين الطائف وعند منكبه الأيمن ثم يرفع يديه ويقول (اللهم) إني أريد طواف بيتك الحرام فيسره لي وتقبله مني فإن كان مفرداً بالحج وقع طوافه القنود وإن كان مفرداً بالعمرة أو متمتعاً أو قارناً وقع عن طواف العمرة تراه له أو لغيره وعلى القارن أنه يطوف طوافاً آخر للقنود ثم يمشي وهو مستقبل الحجر ويستلم الحجر يديه ثم يقبله من غير أن يظهر صوت في القبة ويسجد عليه ويكرر التفتيل والسجود ثلاثاً ثم يمشي وهو مستقبل الحجر ماراً إلى صوب يمين نفسه حتى يتجاوز الحجر بجميع بدنه ثم يحمل البيت عن شمله يأخذ في الرمل وهو مشي المتخير في الحرب بين الصفتين مظهراً لشجاعته وقوته في الثلاثة الأشواط الأولى كما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه إظهاراً للجلد والقوة على المشركين ويقول إذا حاذى الملتزم (اللهم) إيماناً بك وتصديقاً بكتابك ووفاء بعهدك واتباعاً لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم ويقول إذا حاذى الملتزم (اللهم) إن هذا البيت بيتك والحرم حرمك والأمن أمك وهذا مقام المائت بك من النار فأجرك من النار ويقول إذا حاذى الركن المشأى (اللهم) إني أعوذ بك من الضحك والشقاق والنفاق وسوء الأخلاق وسوء المنقلب في الأهل والمال والولد ويقول إذا حاذى الميزاب (اللهم) أعطني تحت ظل عرشك يوم لا ظل إلا ظلك ولا باقى إلا وجهك واسقني من حوض نبيك محمد صلى الله عليه وسلم شرية هنية لا أعظمأ بعدها أبداً ويقول إذا حاذى الملتزم (اللهم) اجعله حجاً مبروراً وسعياً مشكوراً وذنباً مغفوراً وتجارة لن تبور يا ملأ بها في الصنور نجنا من الظلمات إلى النور وإذا تجاوز الركن الحماى قال ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وعذاب القبر وصديق الصدر وأهوال يوم القيامة وهذه الأدعية آثار مروية عن السلف ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك دعاء خاص وكان دعاء آدم عليه السلام في جميع الطواف سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر وإذا وقف بالملتزم دعا لنفسه بما شاء فإن الدعاء يستجاب هناك وقال (اللهم) رب هذا البيت العتيق أعتق رقابنا من النار وأغننا من الشيطان الرجيم واكفنا كل سوء وقننا بما رزقنا وبارك لنا فيما أعطيتنا اللهم اجعلنا من أكرم وفدك عليك اللهم لك الحمد على نعمائك يا أفضل صلواتك على سيد أنبيائك وبجميع رسلك وأضيافك وعلى آله وصحبه وأوليائك ويصلي

وكتبتين صلاة الطواف خلف مقام إبراهيم أو حيث تيسر من المسجد أو غيره ودعا خلف المقام بما أحب فإن الدعاء فيه مستجاب وقال اللهم إن هذا بلدك الحرام ومسجدك الحرام وبيتك الحرام وأنا عبدك وابن عبدك وابن أمتك أنتيك بذنوب كثيرة وخطايا جمة وأعمال سيئة وهذا مقام العائذ بك من النار اللهم عافنا وعاف عنا واغفر لنا إنك أنت الغفور الرحيم اللهم إنك دعوت عبادك إلى بيتك الحرام وقد جئت طالباً مرضاتك وأنت منذر على فاجر لي وارحني وعافني وعاف عني إنك على كل شيء قدير (اللهم) يسر لي الآخرة والأولى واعصمني بألطافك واجعلني من محبك ويحب رسولك وملائكتك ويحب عبادك الصالحين وأوليائك المتقين (اللهم) كأهديني للإسلام يثني عليه واستمعي في طاعتك وطاعة رسولك وأجرني من مضلات الفتن (اللهم) أنت تعلم سرى وعلائق فأقبل معذرتي وتعلم حاجتي فأعطني سؤلي وتعلم ما في نفسي فاغفر لي ذنوبي (اللهم) إني أسألك إيماناً يشرقي ويقيمنا صادقين أعلم أني لا يصيبني إلا ما كتبت على ورضني بما قسمت لي إذا الجلال والإكرام (اللهم) صل وسلم على حبيبك محمد وعلى خليك إبراهيم وعلى إسماعيل وموسى وعيسى وعلى جميع الأنبياء والمرسلين وعلى كل وأصحابهم من أتبعهم بإحسان بأرحم الراحمين ثم يأتي إلى زمزم ويتصلع من مائه ويقول اللهم إني أسألك بزقا وسماوعلاً نافعا وعلماً مقبلاً وشفاء من كل داء ثم يأتي إلى الحجر الأسود فيقبله ويدعو بما شاء من الدعاء هناك مستجاب ثم يتوجه إلى السعي بين الصفا والمروة فيخرج من باب الصفا ويصعد على درجة الصفا بحيث يرى البيت الشريف ويرفع يديه كما في الدعاء ويقول الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم على ما هدانا الله على ما أولانا لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت يده الخير وهو على كل شيء قدير لا إله إلا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده لا إله إلا الله عظيم له الدين ولو كره الكافرون فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون وله الحمد في السموات والأرض وعشياً وحين تظهرون يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى ويحيى الأرض بعد موتها وكذلك تخرجون (اللهم) إنك قلت فوقك الحق ادعوني استجب لكم وإنك لا تخلف الميعاد وإني أسألك كأهديني للإسلام أن لا أفرغه مني وأن تتوفاني مسليداً وقد رضيت عني (اللهم) لا تعذبني لعذاب ولا تؤخرني لشيء (اللهم) أحيي على سنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم وتوفني على ملته وأعزني من مضلات الفتن (اللهم) اعصمنا بدينك وطواعيتك وطوابع رسولك صلى الله عليه وسلم وجنبنا حذورك (اللهم) اجعلنا من محبك ويحب ملائكتك وأنبيائك ورسولك وعبادك الصالحين (اللهم) يسر لي السرى وجنبي العسرى (اللهم) أحيي على سنة رسولك محمد صلى الله عليه وسلم وتوفني مسلماً والحقني بالصالحين واجعلني من ورثة جنة النعيم واغفر لي خطيئتي يوم الدين (اللهم) إنا نسألك إيماناً خالصاً وقلبا عاشقاً ونسألك علماً نافعا وقيناً صادقا وديناً قياً ونسألك العفو والعافية من كل بلاء ونسألك تمام العافية ونسألك دوام العافية ونسألك الشكر على العافية ونسألك الغنى عن الناس (اللهم) صل وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه عدد خلقك ورضاه نفسك رزقه عرشك ومداد كلماتك كلما ذكرك الذكرون وغفل عن ذكرك الغافلون ويذوق نفسه بما شاء من خيرى الدنيا والآخرة فإن الدعاء هناك مستجاب ثم يزل ويقول إن الصفا والمروة من شئنا الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما ومن تطوع خيراً فإن الله شاكر عليم فإذا وصل إلى الميادين الأخضرين سعى سعياً شديداً ويقول رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم إنك أنت الأعز الأكرم ثم يجتمع من التار سالمين وأدخلنا الجنة آمين فإذا أتى الميادين الآخرين مشى على هيئة ويقول لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير ويكرر ذلك إلى أن يصعد المروة فيقف عليها مستقبلاً ويدعو بما دعا به في الصفا ثم يدعو لنفسه بما أحب فإن الدعاء هناك مستجاب وهذا شوط واحد من السبعة ثم يتحدر إلى الصفا ويصعد عليه وهذا شوط آخر ويكرر الدعاء إلى أن يكمل سبعة أشواط وإن كان قارناً عاد إلى الطواف وطاق طوافاً آخر وسعى سعياً آخر واستمر على الإحرام إلى القراغ من الحج وإن كان مفرداً بالحج استمر على إحرامه إلى أن يؤتى نسك الحج وإن كان مفرداً بالعمرة حلق رأسه وقال عند الحلق (اللهم) أثبت لي بكل شجرة حسنة واعم عني بها سيئة وارفع لي بها عندك درجة

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً واستمر حلالاً إلى أن يحرم بالحج يوم التروية ويدعو بما تقدم في إحرار الحج من الأدعية

(فصل) وإذا كانت ليلة التروية وهي ليلة سبع من ذي الحجة قرأ الاستغفارات المتقدمة من التار لمسوبة إلى الحسن رضى الله عنه في هذه الليلة يراغب عليها من وقته الله السعادة من خلص أولياته وعباده الصالحين وكان يراغب عليها والذى الشيخ علاء الدين رحمه الله تعالى وأنا أروها عنه بروايتي عن أستاذنا حافظ الدنيا شمس الملة والدين محمد ابن عبد الرحمن السخاوى رحمه الله تعالى عن الشيخ الزاهد الصوفى أبى العباس أحمد بن محمد العقي والحجيرة الصالحة بنية السلف أم محمد زينب ابنة عبد الله العرابى قال الأول أنبأنا الشيخة الصالحة أم عيسى مريم ابنة الشاب أحمد بن محمد ابن إبراهيم الأندلسى الحنفى قالت الأخرى أخبرنا الشاب أحمد بن النجم أرب بن إبراهيم القرافى الشيرازى المنفى وكان صالحاً كاملاً مع أبى الحسن علي بن عمر بن أبى بكر الرافى الصوفى قال تانها سمعاً أنبأنا أبو القاسم عبد الرحمن بن مكى الطرابلسى الصوفى قال أنبأنا الحافظ أبو طاهر أحمد بن محمد السلفى الصوفى أنبأنا أبو عبد الله أحمد بن علي الاسوانى الصوفى بأصبهان أنبأنا أبو الحسن علي بن شعاع بن محمد الشيبانى المصطفى بالمذكر أنبأنا أبو علي أحمد بن عثمان اليربوى الصوفى عن جنيد البغدادى عن سرى السقطى عن معروف الكرخى أنبأنا معبد بن عبد العزيز الماعبد عن الحسن البصرى رضى الله عنه (قال) كنت أتمنى أن أرى في عمري ولياً من أولياء الله تعالى أو صديقاً فأسأله عن حاجتي في القطة أوفى التام حتى إذا كانت سنة من السنين وأنا واقف بصرقة عند الزوال وإذا بانيباً أقص عند الراك الذي بجبال وادى نهران نحو جبل وادى الصخرات فتحدثت أنهم القوم قصصتهم وسمعت عليهم فردوا على أحسن رد وإذا بهم شيخ كبير قد نوراه وجهه فلما نوره الألقى جلست معهم وقد تصاغرت نفسى عندى لما شاهدتهم فيهم من الوارو السكية فقام أحدهم فأذنا قام فقدم الشيخ فسلمي بهم فصليت معهم وأنا أعلم أنما كتب في حقي مثله ولا يكتب ثم استقبل القبلة بعد الصلاة فقال الحمد لله كثيراً لم أسمع غير ما رخصت أو فترتني أو يفنيوا حتى قلت للذى يلينى بحق الذى اصطفاك بهم هل هذه المنة وهذه الفضيلة قال فتغير وجهه وفتح عينه فقال له الشيخ من يهدي الله فهو المهتدى إهد به رحمة الله قال كنت أقول الاستغفار المقتد من النار في ثلاث ليال فقام هذا الاستغفار وما هذه البالي قال ليلة سبع من ذي الحجة قولية تسع ودية عشر ولعل قائلاً ما يقول وبأى شيء تفضل لكان حراً على أفتان يرزقه الامن يوم النزع الأكبر يرضه بالرحمة والولاية فقلت عليها برحمة الله تعالى قال لي هي هذه اللهم إني استغفرك لكل ذنب تقوى عليه بدنى بما فيك وتالك قدرى بفضل نعمتك وانيسطت إليهم بسمه وركرك واحتجبت عن الناس بتركك واتكلت فيه عند خوفك منك على أمانك ووقت من سلوتك على فيه بحبك وعولت فيه على كرم وجهك وعفوك فصن ياربى وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي ياخير الغافرين اللهم إني استغفرك لكل ذنب يدعو إلى غضبك وأبدى من سخطك أو يميل إلى ممانيتي عنه أو ياعنى عمادى حتى إليه فصل ياربى وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي ياخير الغافرين اللهم إني استغفرك لكل ذنب أسألت إليه أحداً من خلقك بغوايتي أو خدعت بحيلتي فقلت منه ما جهل وزينته ما قد علم ولقيت غدا بأوزارى وأوزار مع أوزارى فصل ياربى وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي ياخير الغافرين اللهم إني استغفرك لكل ذنب يدعو إلى التئى ويضل عن الرشد ويقل الوفر ويحقى التباة ويحمل الذكر ويقل العدد فصل ياربى وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي ياخير الغافرين اللهم إني استغفرك لكل ذنب أقتب فيه جوارحى فيليل ونهارى وقد ابسترت حياء من عبادك سترت لولا ستر لا ما سترت به فصل ياربى وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي ياخير الغافرين اللهم إني استغفرك لكل ذنب قصدي به أعدائى لهتكى فصرف كدم عني ولم تمنهم على فضيحتى كأنى لك مطيع ونصرتى حتى كأنى لك دلى وإلى متى يارب أعصى قمتلى وطامنا عصبك فلم تراخى وسألك على سوء فعلى فأعطيتى فأى شكر يقوم عندك بنعمة من نعمك على فصل ياربى وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي ياخير الغافرين اللهم إني استغفرك لكل ذنب قدمت

إليك توبتي منه وواجهتك بقسمي بك وآليت بنبيك محمد صلى الله عليه وسلم وأشهدت على نفسي بذلك أوليائك من عبادك
أني غير عائد إلى مصيبتك فلما تصدق إلي بكيدة الشيطان ومال في إليه الخذلان ودعني نفسي إلى العيصان استترت حياء
من عبادك جراءة مني عليك وأنا أعلم أنه لا يكتفي منك سر ولا باب ولا يحجب نظرك حجاب غافلك في المصيبة إلى
ما نيتني عنه ثم ما كشفت السر وسأوتني بأوليائك كآني لا أزال لك مطيعا وإلى أمرك مسرعا ومن وعيدك فارغا
فلبست على عبادك ولا أعلم سر ريق غيرك فلم تسمنى بغير ستمهم بل أسبغت على مثل نعمتهم ثم فضلتني بذلك عليهم
كأن عندك في درجتهم وما ذاك إلا لحلك وفضل نعمتك فضلا منك علي فلك الحمد يامولاي فأسألك بالله كما سترته
علي في الدنيا أن لا تقضيني به يوم القيامة يا أرحم الراحمين فصل وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد
واغفره لي يا خير الغافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب سهرت فيه ليلتي في ليلتي في الثاني لإتيانه والتخلص إلى وجوده
وتحصي له حتى إذا أصبحت حضرت إليك بحلية الصالحين وأنا مضمر خلاص رضاك يارب العالمين فصل وسلم وبارك
على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير الغافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب ظلمت بسببه وليا
من أوليائك ونصرت به عدوا من أعدائك أو تكلمت فيه لغير محبتك أو نهضت فيه إلى غير طاعتك أو ذهبت فيه
إلى غير أمرك فصل وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير الغافرين (اللهم) إني أستغفرك
لكل ذنب يورث الضغناء ويحل البلاء ويشمت الأعداء ويكشف الغطاء ويحبس القطر من السماء فصل وسلم وبارك
على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير الغافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب الهانى عما هديتني
إليه وأمرتني به أو نهيتني عنه أو دللتني عليه مما فيه الخطأ والبلوغ إلى رضاك واتباع محبتك وإثبات القرب منك
فصل يارب وسلم على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير الغافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب
نسيت فاحصيته وتهاونت به فأنيت وجهارتك به فسترته علي ولوتيت إليك منه لغفرت فصل يارب وسلم وبارك على
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير الغافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب توقفت منك قبل إقفائنه تعجيل
العقوبة فأهليت وأسبغت علي سراً فلم آل في شدة عن جهداً فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد
واغفره لي يا خير الغافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب نهيتني عنه غافلك إلي وحذرتني إياه فأقمت عليه وقبته
علي فبريتني على نفسي فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير الغافرين (اللهم) إني
أستغفرك لكل ذنب يصرف عزي رحمتك أو يحل في نعمتك أو يحرم مني كرامتك أو يزيل عن نعمتك فصل يارب وسلم وبارك
على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير الغافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب عبرت به أحداً من خلقك أو
قبحت من فعل أحد من برئتكم ثم قصمت عليه واتكته جراً غفني عليك فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
محمد واغفره لي يا خير الغافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب تبت إليك منه وأقدمت علي فله فاستحييت منك وأنا
عليه ورهيتك وأنا فيه ثم استغفرتك منه وعدت إليه فصل وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي
يا خير الغافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب توركت علي ووجب في شيء فعلته بسبب عهد عهدتك علي أو عقد
عقدته لك أو دمت آليت بها من أهلك لأحد من خلقك ثم قصمت ذلك من غير ضرورة لزمتي فيه بل استزني عن
الوفاء به البطر وأسخطني عن رعايته الاشر فصل وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير
الغافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب لحقت بسبب نعمة أنعمت بها علي فقويت بها على معاصيك وغالفت فيها أمرك
وأقدمت بها علي وعيدك فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير الغافرين (اللهم)
إني أستغفرك لكل ذنب قدمت فيه شوقني على طاعتك وآثرت فيه محبتي على أمرك فأرحمت نفسي بنفسك وعرضتها
لنخطئك إذ نهيتني وأقدمت إلي فيه لإنذارك وتجييعت علي فيه بوعيدك وأستغفرك اللهم وأتوب إليك فصل يارب
وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير الغافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب علمته
من نفسي فأنسيتها أو ذكرته أو نعمدته أو أخطأت فيه وهو ما لا أشك أنك فسألتني عنه وأن نفسي به مرتبة لديك

وإن كنت قد نسيت وغفلت عنه نفسى فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لى
ياخير الغافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب واجتلك فيه وقد أجتت أنك ترائى عليه فويت أن أتوب إليك منه
وأنسيت أن أستغفرك منه أنساياه الشيطان فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لى
ياخير الغافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب دخلت فيه بحسن ظنى بك أنك لا تمنى عليّ ورجوتك لمغفرتي
فأقدمت عليه وقد عرفت نفسى على معرفتي بكركم أن لا تقضيني به بعد إذ سترته عليّ فصل وسلم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لى ياخير الغافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب استوجبت به منك رد الدعاء
وحرمان الإجابة وخيبة الطمع واقطاع الرجاء فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد
واغفره لى ياخير الغافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب يورث الإسماع والظنى ويوجب النقم والبلاء ويكون
يوم القيامة حسرة وندامة فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لى ياخير الغافرين
(اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب يعقب الحسرة ويورث الندامة ويحبس الرزق ويرد الدعاء فصل يارب وسلم وبارك
على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لى ياخير الغافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب مدحت به لسانى
أو أضمرت به بخفى أو هشت إليه نفسى أو أنيته لسانى أو أنيته بقللى أو كتبت يدي أو ارتكبت أو أركبت فيه عاذك
فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لى ياخير الغافرين (اللهم) إني أستغفرك
لكل ذنب خلوت به فى ليلى ونهارى وأرخت فيه على الستر حيث لا يراى فيه إلا أنت يا جبار فارتابت نفسى فيه
وتصيرت بين تركى له بخوفك واتاكى له بحسن الظن بك فسولت لى نفسى الاقدام عليه وأنا عارف بمصيقى فيه لك
فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لى ياخير الغافرين (اللهم) إني أستغفرك
لكل ذنب استقلت فاستعظمت واستصغرت فاستكبرت وروطنى فيه جهلى به فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد واغفره لى ياخير الغافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب أخلت به أحدا من خلقك أو أسأت
به إلى أحد من برتك أو زينت لى نفسى أو أشرت به إلى غيبرى أو ذلك عليه سوى وأصررت عليه بعدى أو أقت
عليه بهجلى فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لى ياخير الغافرين (اللهم) إني
أستغفرك لكل ذنب خنت به أمانتى وأحسن لى نفسى فعلها وأخطأت به على بدنى وأقدمت فيه عليك شهوقى أو كثرت
فيه لائق أو سميت فيه لغيرى أو استنويت اليه من تابعنى أو كبرت فيه من مانعنى أو قهرت عليه من غلبنى وأغلبت عليه
بمحبتى أو استرئى إليه ملى فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لى ياخير الغافرين
(اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب استعنت عليه بحيلة تدنى من غضبك أو استظهرت بنبه على أهل طاعتك أو استلست
به أحدا من خلقك إلى معصيتك أو رمته ورايت به عبادك أو لبست عليه بقللى كأنى يحبلى أريدك والمراد به
معصيتك والهمز منصرف عن طاعتك فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لى
ياخير الغافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب كتبت على بسبب عجب كان منى بنفسى أو رياء أو سمعة أو جحد
أو شغف أو أخاوة أو خيلاء أو فرح أو مرمح أو عند أو حسد أو أشر أو بطر أو حمية أو عصية أو رضاء أو رجاء أو شح
أو سخط أو ظلم أو حيلة أو سرقة أو كذب أو غيبة أو لؤى أو لؤى أو نعمة أو لؤى أو نوع من الأنواع ما يكتب بئله
الذنوب ويكون فى اتباعه العطب والمحوب فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لى ياخير
الغافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب رعبت فيه سواك وعاديت فيه أوليائك وواليت فيه أعداءك وخذلت فيه أحمالك
وأمرضت لئى من غضبك فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لى ياخير الغافرين (اللهم)
إني أستغفرك لكل ذنب سبق في عليك أنى فاعله بقدرتك التى قدرت بها على وعلى كل شيء فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لى ياخير الغافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب تبت إليك منه ثم عبت فيه ونقضت
فيه العهد فيما بينى وبينك جراءتى عليك لمعرفى بقوتك فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد

واغفره لي ياخير الغافرين (اللهم) اني استغفرك من كل ذنب اذناني من عذابك واناني من ثوابك اوجب غفرتك
أو كدر على نعمتك فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي ياخير الغافرين (اللهم)
اني استغفرك لكل ذنب حلت به عقدا شديدا أو شددت به عقدا حلت به غير وعده فلقني شح نفسي حرمت به خيرا
استحقه أو حرمت به نقسا فستحقه فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي ياخير الغافرين
(اللهم) اني استغفرك لكل ذنب ارتكبته بشمول عافيتك أو تمكمت به بفضل نعمتك أو حقوت به على دفع نعمتك
خني أو مدت إلي يدي بدينغ رزقك أو خير أردت به وجهك الكريم غافلني فيه شح نفسي بما ليس فيه رضاك فصل
يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي ياخير الغافرين (اللهم) اني استغفرك لكل ذنب دعاني
إليه الرخص أو الحرص أو رغبت فيه وحللت نفسي ما هو محرم عندك فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل
سيدنا محمد واغفره لي ياخير الغافرين (اللهم) اني استغفرك لكل ذنب خفي على خلقك ولم يعزب عنك فاستغفرك منه
فألتفتي ثم عدت فيه فسترته علي فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي ياخير الغافرين
(اللهم) اني استغفرك لكل ذنب خطوت إليه برجي أو مدت إلي يدي أو تأملت بصرى أو أصغيت إليه بأذني أو نطقت
به بلساني أو أتلفت فيه ما رزقني ثم استرذقتك على عصياني فرزقتني ثم استغفرتك على عصيانك فسترته علي ثم شأنتك
أو زيادة فلم تحرمني ثم جاهرتك بعد الزيادة فلم تقضيني فلا أزال مصرأ على معصيتك ولا تزال عالما علي بملكك وكرمك
يا أكرم الأكرمين فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي ياخير الغافرين (اللهم) اني
استغفرك لكل ذنب يوجب صغيره ألم عذابك ويحل كبريه شديد عقابك وفي إتيانه تسهيل نعمتك وفي الإصرار عليه
زوال نعمتك فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي ياخير الغافرين (اللهم) اني
استغفرك لكل ذنب ليطمح عليه أحد سواك ولم يلم به أحد غيرك مما لا يخفى مني إلا غفوك ولا يسهل إلا مغفرتك وحملك
فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي ياخير الغافرين (اللهم) اني استغفرك لكل
ذنب يؤذي النعم ويحل النعم ويهلك الحرم ويظيل السقم ويسجل الألم ويورث الندم فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي ياخير الغافرين (اللهم) اني استغفرك لكل ذنب يمحى الحسنات ويضاعف السيئات
ويحل النعمات ويضيقك يارب السموات فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي
ياخير الغافرين (اللهم) اني استغفرك لكل ذنب أنت أحق بمغفرته ذكنت أولى بستره فأنت أهل التقوى وأهل
المغفرة فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي ياخير الغافرين (اللهم) اني استغفرك
لكل ذنب ظلمت بسببه ولأمن أولياك مساعدة لأعدائك وميلا مع أهل معصيتك على أهل طاعتك فصل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي ياخير الغافرين (اللهم) اني استغفرك لكل ذنب البسني كثرة
انهماك في ذلة وآسني من وجود رحمتك وأقصري إليأس عن الرجوع إلى طاعتك لم رقتي بعظم جرمي وسوء ظني
بنفسي فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي ياخير الغافرين (اللهم) اني استغفرك
لكل ذنب أورتني الملكة لولا حلك وروحك وأدخلى دار البوار لولا نعمتك وسلك بي سبيل النور لولا إرشادك
فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي ياخير الغافرين (اللهم) اني استغفرك لكل ذنب
يكون في إجرائه قطع الرحمة ورد الدعاة وتواتر البلا وترادف المصوم وتضاعف التعموم فصل يارب وسلم وبارك
على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي ياخير الغافرين (اللهم) اني استغفرك لكل ذنب يرد عنك دعائي ويظيلني
سخطك عنائي أو يقرص عني فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي ياخير
الغافرين (اللهم) اني استغفرك لكل ذنب يبيت القلب ويشعل الكبر ويشعل الفكر ويغري الشيطان ويسخط الرحمن
فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي ياخير الغافرين (اللهم) اني استغفرك لكل
ذنب يعقب إليأس من رحمتك والفتور من مغفرتك والخير من سمع ما عندك فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد

وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير التافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب أمقت عليه نفسي إجلالا لك وأظهرت لك التوبة قبلت وسألتك المغفرة فثقتهم جاذبي الهوى إلى معاودتي طمعا في سعة رحمتك وكرم غفوك ناسيا لوعيدك راجيا لجلب وعدك فصل يارب وسلم وبارك علي سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير التافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب يورث سواد الوجه يوم تبيض وجوه أوليائك وتسود وجوه أعدائك إذا أقبل بعضهم على بعض يتلاومون فقول لا تختصموا لدي وقد قدمت إليكم بالوعيد فصل يارب وسلم وبارك علي سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير التافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب قيمته وصمت عنه حياء منك عند ذكره أو كسوته في صدي وء ته مني فانك تعلم السر وأخفى فصل يارب وسلم وبارك علي سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير التافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب يفضي إلى عبادك وينفرضي أوليائك أو يوحشني من أهل طاعتك بروحشة المعاصي وركوب الحبوب وارتكاب الذنوب فصل رب وسلم وبارك علي سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير التافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب يدعو إلى الكفر ويظيل الفكر ويمرث الفقر ويجلب العسر ويصد عن الخير ويهلك السر ويمنع اليسر فصل رب وسلم وبارك علي سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير التافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب يذوق الآجال ويقطع الآمال ويشين الأعمال فصل يارب وسلم وبارك علي سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير التافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب يذنس مظهره ويكشف عن ماسرته أو يقيح من مازيته فصل يارب وسلم وبارك علي سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير التافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب لا ينال به عهدي ولا يؤمن معه غضبك ولا تنزل به رحمتك ولا تدوم معي نعمتك فصل يارب وسلم وبارك علي سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير التافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب استخفيت به في ضوء النهار عن عبادك وبارزتك به في ظلمة الليل جرأة من عليك علي أن أعلم أن السر عندك علانية وأن الحفية عندك بارزة وأنه لا يمتنع منك مانع ولا يفتني عندك نافع من مال وبينين إلا أن أتيك بقلب سليم فصل يارب وسلم وبارك علي سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير التافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب يورث النسيان لأذكرك أو يعقب النفقة عن تحذورك ويثادي في إلى الأمن من مكرك أو يؤيسني من خير ما عندك فصل يارب وسلم وبارك علي سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير التافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب لحقني بسبب عني عليك في إحباس الرزق علي وشكايتي منك وإعراضك عني وميلتي إلى عبادك بالاستكانة لهم والتضرع إليهم وقد أسمنتني قولك في محكم كتابك فما استكانوا لربهم وما يتضرعون فصل يارب وسلم وبارك علي سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير التافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب لزمني بسبب كربة استغنت عنها بغفرك واستغنت عليها بسواك واستدعت بأحد فيها دونك فصل يارب وسلم وبارك علي سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير التافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب حلقني عليه الحزف من غيرك ودعاني إلى التضرع لأحد من خلقك أو استأثني إلى الطمع فيما عند غيرك فآثرت طاعتك في معصيتك استجلايا لما في يديه وأنا أعلم بما جاني إليك كالأخفى في عنك فصل يارب وسلم وبارك علي سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير التافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب مثلك في نفسي استقلاله وصورتك في استغفاره وقلته حتى ورطنت فيه فصل يارب وسلم وبارك علي سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير التافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب جرى به قلبك وأحاط به عليك في وعلى إلى آخر عمري وبلغ ذنوبي كلها أولها وآخرها عدما وخطايا قليلها وكثيرها صغيرها وكبيرها دقيقتها وجليلها قديمها وحديثها سرها وجهرها وعلانياتها ولبا أنا مذنب في جميع عمري فصل يارب وسلم وبارك علي سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير التافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب لي وإسألك أن تغفر لي ما أحصيت علي من مظالم العباد قبلي فإن لعاذك علي حقرا وظلما وأثاما مرتين (اللهم) وإن كانت كثيرة فأنها في جنب غفوك يسيرة (اللهم) أيما عبد من عبادك أروأمة من إيمانك

كانت له مظلة عندى قد غصبت عليها في أرضه أو ماله أو عرضه أو بدنه أو غاب أو حضر هو أو خصمه يطالبني بها ولم أستطع أن أردّها إليه ولم استحلّها منه فأسألك بكرمك وجودك وسعة معاندك أن ترضيه عني ولا تجعل لمي على شيتنا متقصّة من حسناقي فإن عندك ما يرضيه عني وليس عندى ما يرضيه ولا تجعل يوم القيامة لسيتناهم على حسناقي سبيلا فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير الغافرين استغفره العظيم الذي لا إله إلا هو الحى القيوم وأتوب إليه استغفرا يزيدني كل طرفة عين وتحريكه نفس مائة ألف ضعف يدمم مع درام الله ويقمع بقاؤه الذي لا تافأ ولا زوال وانتقال الملكة أباد الأبدن ودهر الداهر يرمدا في سرمد استجب يا الله (اللهم) اجعله دواء وافق إجابة ومصلحة وأهت منك عطية إنك على كل شيء قدير (اللهم) عل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد وصحبهم وسلم تسليما كثيرا صلاة دائمة بؤامك باقية يقاومك لا منتهى لها دون عليك صلاة ترضيك وترضيه وترضيها عنا يارب العالمين وسلم كذلك والحمد لله على ذلك سبحان ربك وب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين (تمت) الاستغفارات المثقفة المنسوبة إلى سيدنا الحسن البصري رضى الله عنه نقلها من عدة نسخ ورأيت في بعض نسخها عن محمد بن أسامة رضى الله عنه ونحست عن ترجمته فلم أظفر بها قال إنه سجن مظلوما فرأى النبي صلى الله عليه وسلم في النوم فأمره بملازمة هذه الاستغفارات وعلى من يقرأ كل عشرة منها في يوم أن يبدأ يوم الجمعة ويختم يوم الخميس وذكر أنه واظب عليها على الوجه الذي أمر به فتجاه الله من ظله وخلصه من بجمته (ثم) وقف على نسخة أخرى من هذه الاستغفارات بعينها ذكر في أولها أنها مروية عن سيدنا أمير المؤمنين على بن أبى طالب كرم الله وجهه ورضى الله عنه وأنه كان يستغفر بها سحر كل ليلة (وذكر) أن الأسحار أفضل أوقات الاستغفار إلى طلوع الفجر (وذكر) أن أتم الاستغفار أن يكون سبعين مرة وأورد فيها أحاديث وآثار وقد أثبتنا رجاء الاطّاع بها فإن وقف على ذلك أحد من إخواني المسلمين واتّبعه فأنا أسأله أن لا ينسى من دعائه الصالح ويشركني في استغفاره لعل الله يفرلنا جميعين

(فصل) فإذا كان اليوم الثاني من ذى الحجة صلى الصبح بمكة وتوجه إلى منى إن كان محرما بالحج وحده أو بالحج والعمرة فإن لم يكن قدم له إحرام أحرم بالحج وفعل ما تقدم في صفة الاحرام فإن أراد تقديم سعى الحج فليطف طوافا فلا يرمل في الأشواط الثلاثة الأول ثم يمشي في الباقي على هيئته ويصلي ركعتي الطواف ثم يخرج إلى الصفا فيسعى بين الصفا والمروة سبعة أشواط ويدعو بالأدعية التي تقدم ذكرها ثم يتوجه إلى منى ويصلي بها خمس صلوات الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر من اليوم التاسع ويقول إذا وصل منى (اللهم) هذى منى قامن على عما مننت به على أوليائك وأهل طاعتك سبحان الذى فى السماء عرشه سبحان الذى فى الأرض سطوته سبحان الذى فى البحر سبيله سبحان الذى فى النار سلطانه سبحان الذى فى الجنة رحمة سبحان الذى رفع السماء ووضع الأرضين بقدرته سبحان الذى لا منجا ولا ملجأ إلا إليه ويكثر من ذكر الله تعالى ومن الدعاء والتلبية والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وببيت على طهارة إلى أن يصبح فيصلى الفجر ويتوجه إلى عرفات ويجعل طريقه في الذهاب إلى عرفات طريق تنبى وقى العود منها على المازمين

(فصل في التوجه إلى عرفات) فإذا خرج من منى بعد صلاة الفجر بها قال اللهم اليك توجهت وعليك توكلت ولوجهك الكريم أردت فأجعل ذنبي مغفورا وخجتي مبرورا وارحمني ولا تحبيني وبارك لي في سفري وأقصر بعرفات حاجتي إنك على كل شيء قدير (اللهم) اجعلها أقرب عبادة غدتها من رضوانك وأبعدا من سخطك (اللهم) اليك غدت وعليك اغتصمت ووجهك أردت فأجعلني ممن تباهى به اليوم من هو خير مني وأفضل (اللهم) إني أسألك العفو والعافية والمغفرة الباقية في الدنيا والآخرة وصلى الله على خير خلقه محمد وآله وصحبه أجمعين، فإذا وصل إلى عرفات نزل بها مع الناس غير متبذ منها وتضرع إلى الله وتصدق وأخطص بنيه وأكثر الذكر والتسبيح والتلبية وتكرن كثيرا لإله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحدي يحيى ويميت وهو على كل شيء قدير

(فصل) إذا زالت الشمس ذهب الامام أو نائبه مع الناس إلى مسجد إبراهيم عليه وعلى نيتنا وعلى سائر الأنبياء

أفضل الصلاة والسلام وخطب بهم خطيبين يعلم الناس فيها مناسكهم وصلى بهم الظهر والعصر جمعا من غير فصل جمعا بينهما ولبي وحد الله وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ودعا لنفسه وللذين وعاد بهم إلى الموقف (فصل في موقف النبي صلى الله عليه وسلم بمرقة) (اعلم) أن موقف الامام الآن هو محل مرتفع مبنى في ذيل جبل الرحمة يقف فيه الامام ومن معه بحيث يكون قريبا للناس ويقف أمير الحاج والحامل تحته ويقف الناس عن يمينه ويساره وخلفه وأمامه مزدحمين عليه وإنما اختير ذلك المحل لكثرة الناس وسعة المحل وإشراقه وأما موقف النبي صلى الله عليه وسلم فقد اجتهد في تعيينه طائفة من العلماء (قال) ابن جماعة قد اجتهد الذي تفنده الله تعالى برحمته في تعيين الموقف الشريف النبوي فقال الفجوة المستعلية المشرقة على الموقف صاعدة من الرايت وهي التي عن يمينها ووراها صخرا إلى متصل بصخر الجبل المذكور والبناء المرتفع عن يساره وهو إلى الجبل أقرب قليل بحيث يكون الجبل قابلا للواقف عن اليمين إذا استقبل القبلة ويكون طرف الجبل تقابله وجهه والبناء المرتفع عن يساره بقليل وراه فإن ظفرت بموقف النبي صلى الله عليه وسلم فهو الغاية في الفضل وإن خفي عليك فقف فيما بين الجبل والبناء المذكور على جميع الصخرات بينهما لذلك أن تصادف الموقف الشريف النبوي فيفاض عليك من بركاته

(فصل في أدعية عرفة) اعلم قبل الله منا ومنك صالح الأعمال أني قد جمعت لك ما وقعت عليه في ذلك فتقول وأنت باسط كفيك مستقبل البيت الحرام الحمد لله رب العالمين ثلاثا ثم تلي ثلاثا وتقول الله أكبر لله الحمد ثلاثا لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت بيده الخير وهو على كل شيء قدير مائة مرة ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم مائة مرة تبدأ في كل مرة بيسم الله الرحمن الرحيم وتحمم بأمين وتقرأ سورة قل هو الله أحد مائة مرة في أولها بسم الله الرحمن الرحيم وتقول سبحان الذي في السماء عرشه سبحان الذي في الأرض سطوته سبحان الذي في البحر سيله سبحان الذي في الجنة رحمته سبحان الذي في النار سلطانه سبحان الذي في الهواء روحه سبحان الذي في القبور قضائوه سبحان الذي رفع السماء سبحان الذي وضع الأرض سبحان الذي لا ملجأ ولا منجا منه إلا إليه مائة مرة وتقول شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم قائما بالقسط لا إله إلا هو العزيز الحكيم وتقول أشهد أن الله على كل شيء قدير وأن الله قد أحاط بكل شيء علما ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم ربنا واجعلنا مسلمين لك ومن ذرئتنا أمة مسلمة لك وأربا مناسكتنا وتب علينا إنك أنت التواب الرحيم ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ربنا أفرغ علينا صبرا وثبت أقدامنا وانصرنا على القوم الكافرين ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ربنا ولا تحمل علينا إصرا كما حملته على الذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا مالا طاعة لنا به واعف عنا واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتها وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب ربنا إنك جامع الناس ليوم لا ريب فيه إن الله لا يخلف الميعاد رب هب لي من لدنك ذرية طيبة إنك سميع الدعاء ربنا آمنا بما أنزلت واتبعنا الرسول فاكتبنا مع الشاهدين ربنا فاغفر لنا ذنوبنا وإسرافنا في أمرنا وثبت أقدامنا وانصرنا على القوم الكافرين ربنا ما خلقت هذا باطلا سبحانك فقنا عذاب النار ربنا إنك من تدخل النار فقد أخبرتني وما ظنكم من أنصار ربنا إننا سمعنا مناديا ينادي للإيمان أن آمنوا بربكم فآمننا ربنا فاغفر لنا ذنوبنا وكفرنا سيئاتنا وتوفنا مع البرار ربنا وآتنا ما وعدتنا على رسلك ولا تخزنا يوم القيامة إنك لا تخلف الميعاد ربنا ظللنا أنفسنا وإن لم تنفعلنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين ربنا لا تجعلنا فتنة للقوم الظالمين ربنا أفرغ علينا صبرا وتوفنا مسلمين أنت مولانا فاغفر لنا وارحمنا وأنت خير الغافرين واكتب لنا في هذه الدنيا حسنة وفي الآخرة إنا هدانا إلك على الله توكلنا ربنا لا تجعلنا فتنة للقوم الظالمين ونجنا برحمتك من القوم الكافرين فاغفر السموات والأرض أنت ولي في الدنيا والآخرة توفقي مسلما وألحقني بالصالحين رب اجعلني مقيم الصلاة ومن ذُرِّيَّتي ربنا وقبل دعائنا ربنا اغفر لي ولوالدي وللؤمنين يوم يقوم الحساب رب أدخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق واجعل لي من لدنك سلطانا نصورا ربنا آتانا من لدنك رحمة وهيئ لنا من أمرنا رشدا رب لا تدركنا

وأنت خير الوارثين وب اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي واجعل لي وزيرا
من أهلي رب أنزلني منزلا مباركا وأنت خير المنزّلين رب فلا تجعلني في القوم الظالمين رب أعوذ بك من همزات
الشياطين وأعوذ بك رب أن يحضرون ربنا أصرف عنا عذاب جهنم إن عذابها كان غراما إلهاسات مستقرا ومقاما
ربنا هب لنا من أزواجنا وذرياتنا قرّة أعين واجعلنا للمتقين إماما رب هب لي حكما والحق بالصالحين واجعل لي
لسان صدق في الآخرين واجعلني من ورثة جنة النعم واغفر لاني إنه كان من الضالين ولا تغزني يوم يمشون يوم
لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل
صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين رب إني ظلمت نفسي فاغفر لي رب بما أنعمت علي فلنأكون ظهيرا
للجrim رب إني لما أنزلت إلي من خير فقير رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا
ترضاه وأصلح لي في ذنبي فإني كنت منك وآني من المسلمين ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا
غلا الذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم ربنا عليك توكلنا وإليك أنبأنا وإليك المصير ربنا لا تجعلنا فتنة للذين كفروا واغفر لنا ربنا
إنك أنت العزيز الحكيم ربنا آمم لنا نورنا واغفر لنا إنك علي كل شيء قدير رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي
مؤمناً وللؤمئتين والمؤمنات ولا تزد الظالمين إلا تبارا بسم الله الرحمن الرحيم قل أعوذ برب الفلق من شر ما خلق
ومن شر غاسق إذا وقب ومن شر النفاثات في العقد ومن شر حاسد إذا حسد بسم الله الرحمن الرحيم قل أعوذ برب
الناس ملك الناس إله الناس من شر الوسواس الخناس الذي يوسوس في صدور الناس من الجنة والناس هو الله الذي
لا إله إلا هو الرحمن الرحيم الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر الخالق البارئ المصور الغفار
القهار الوهاب الرزاق الفتاح العليم القابض الباسط الخافض الرفع المعز المذل السميع البصير الحكم العدل اللطيف
الخبير الخليم العظيم الغفور الشكور العلي الكبير الحفيظ المقيت الحسيب الجليل الكريم الرقيب المجيب الواسع الحكيم
الودود المجيد الباعث الشهيد الحق الوكيل القوي المتين الولي الحميد المحصي المبدئ المعيد المحيي المميت المحي القويم
الواجد لمسجد الواحد الأحد الصمد القادر القادر المتقدر المقدم المؤخر الأول الآخر الظاهر الباطن الوالي المتعالي إلى التواب
المنتقم الغفر الرؤوف مالك الملك ذو الجلال والإكرام المقسط الجامع الغني المعني المانع الضار النافع النور الهادي
البدیع الباقي الوارث الرشيد الصبور الذي ليس كمثل شيء وهو السميع البصير وتقول (اللهم) صلى على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد صلوات الله وملائكته على النبي الأسمى وعلى
آله وعليه السلام وعلى آله وبركاته مائة مرة لا إله إلا الله لا إله إلا الله وحده لا شريك له لا إله إلا الله ولو كره
المشركون لا إله إلا الله ربنا ورب آبائنا الأولين (اللهم) لك الحمد كالذي تقول وغيره عما نقول (اللهم) لك صلاتي
ونسكي ومحبي وعاتي وإليك مآبي ولك يارب تراني (اللهم) إني أعوذ بك من عذاب القبر ومن فتنة الصدر ومن
شتات الأمر (اللهم) إني أسألك من خير الریح ومن خير ما تمی به الریح وأعوذ بك من شر الریح ومن شر ما تمی به
الریح ومن شر بوائق النهر (اللهم) إنك ترى مكاني وتسمع كلامي وتعلم سرى وعلافتي ولا يخفي عليك شيء من
أمری أنا البائس الفقير المستغني الوجع المشفق المقر المعترف بذنبي أسألك مسئلة المسكين وأبطل اليك أبتال المذنب
الذليل وأدعوك دعاء الخائف المضطر دعاء من خضع لك عتقه وذل لك خذنه وقاضك عيانه ورغم لك أنه (اللهم)
لا تجعلني بدعائك رب شقيا وكن بي رؤفا رحيما يا خير المسؤولين ويا خير المعطين (اللهم) اهدنا بالهدى وزينا بالتقوى
واغفر لنا في الآخرة والأولى (اللهم) اجعله حجا مبرورا وذنباً مغفورا (اللهم) إني أسألك من فضلك وعطائك
رزقا مباركا (اللهم) إنك أمرت بالدعاء وقضيت على نفسك بالإجابة وأنت لا تخلف الميعاد ولا تتك عهدة (اللهم)
ما أحببت من خير فخير إلينا ويسره لنا وما كرهت من شر فكرهه إلينا وجنبنا ولا تنزع منا الإسلام بعد إذ أعطيتنا
(اللهم) كما أديتني من صباي وهديتني من حمای أدعوك دعاء من أتاك لرحمتك راجا وعن وطنه نائيا ولذنبه شاكيا
ياخير مقصود وأيسر منزل عليه وأكرم مسؤول ماله أعطى العتبة المفضلة ما توفى أحدا من خلقك وحجاج بيتك

الحرام يا أرحم الراحمين (اللهم) اجعلني من القائلين ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار (اللهم) إني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً ولا يغفر الذنوب إلا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني إنك أنت الغفور الرحيم (اللهم) اغفر لي مغفرة تصلح بها شأني في الدارين وارحمي رحمة أسعد بها في الدارين وتب علي توبة نصوحا لا أُنكثها أبداً وأزوني سبيل الاستقامة لأرتفع عنها أبداً (اللهم) أنت الله رب العالمين وأنت الله الرحمن الرحيم وأنتي عليك يا يسدي وماعسى أن يبلغ في مدحك ثنائي مع قلة عملي وقصر رأيي وأنت الخالق وأنا المخلوق وأنت المالك وأنا المملوك وأنت الرب وأنا العبد وأنت الغني وأنا الفقير وأنت المهيمن وأنا المذل وأنت النور وأنا المظلم. وأنت الحي الذي لا يموت وأنا خلق أموت يا من تجد بغيره وغربمه وعز بجهوده ووسع كل شيء رحمة إياك أدعو وإياك أسأل ومنك أطلب وإليك أرغب يا غاية المستضعفين يا صريح المستصرخين ومنجي المؤمنين ومثيب الصابرين وعصمة الصالحين وحرز النافلين وأمان الخائفين وظهور اللاجئين ومدرك المهارين وأرحم الراحمين وخير الناصرين وخير الغافرين وأحكم الحاكمين وأسرع المحاسبين أسألك أن تصل علي علي محمد وعلي آل محمد أن ترحمني في مقامي هذا والآخر وجميع إخواني المؤمنين وأن تقضي حوائج أفئدت بها إليك وقت بها بين يديك مع ما كان من قربي علي قما أمرني به وقضيري فيما نهيتني عنه يا نورى في كل ظلمة ويا أنسى في كل وحشة ويا قاتلى في كل شدة ويا رجاؤى في كل كرب ويا ولي في كل نعمة أنت دليل إذا اقطعت دلالة الأدلاء فإن دلائلك لا تنقطع لا يضل من هديت ولا يذل من واليت أنعمت علي فأبغيت ورزقتني فوفرت ووعدتني فأحسن وأعطيتني فأجزلت بلا استحقاق لذلك بعمل عني ولكن ابتداء منك بكرمك وجودك فأثقتب نعمك في معاصيك وقويت برزقك علي سخطك وأقويت حمري فيما لا يحب فلا تمنك بجرأتك عليك وركوبي ما نهيتني عنه ودخول فيما حرمت علي أن عدت علي بفضلك ولم يمنني عودك علي بفضلك أن عدت في معاصيك فأنت العائد بالفصل وأنا العائد بالمعاصي وأنت يا يسدي خير الموالى وأنا شر السيد أدعوك فتجيبني وأسألك فتعطيني وأسكت عنك فتبدوني وأسألك فتزيني فبئس العبد أنا يا يسدي ومولاي أنا الذي لم أزل أسى فتغفل ولم أزل أتعرض للبلاء فتعافيني ولم أتعرض للهلكة فتجيبني وأقلت عثرتي وسرت عورتى ولم تقضني بسريرتي ولم تسكن برأسي عند إخواني بل سرت علي القبايع العظام والنفضائح الكبار وأظهرت حسناتي القليلة الصغار منا منك وتفضلت منك وإحساناً وإنعاماً ثم أمرتني فلم أأمر وزجرتني فلم أنجز ولم أشكر نعمتك ولم أقبل نصيحتك ولم أؤد حفاك ولم أترك معاصيك بل عصيتك بعينى فلم تفضل ذلك بي وعصيتك ببدنى ولو شئت لجذمتني فلم تفعل ذلك بي وعصيتك بجميع جوارحي ولم يكن ذلك جزاءك منى صفوت غوك فما أنا عبدك المقر بذنبي الخاضع بذل المستكين لك بجرمتي مفرقك بجمائيتي متضرع إليك راج في موقفي هذا تائب إليك مبتهل إليك في الغفر عن المعاصي طالب إليك أن تتجيب لي حوائجي وتطينني فوق رغبتى وأن تسمع ندائى وتستجيب لدعائى وترحم نقرى وبكافى وكذلك العبد الخاطى يخضع لسيده ويتخضع لمولاه بالذل يا أكرم من أقر له بالذنوب وأكرم من خضع له وخضع ما أنت صانع بقدر لك بذنه خاضع لك بذله فإن كانت ذنوبى قد حالت بيني وبينك أن تقبل علي بوجهك الكريم وتفرح علي رحمتك وتنزل علي شيئاً من بركاك وتغفر لي ذنبي وتجاوز لي عن خطيئتي فما أنا عبدك مستجير بكرم وجهك وعز وجلالك متوجه إليك ومتوسل إليك ومتقرب إليك بنبك محمد صلى الله عليه وسلم أحب خلقك وأكرمهم لديك وأولاهم بك وأطوعهم لك وأطعهم منك منزلة وعندك مكاناً وبستره الطيبين الطاهرين الهداة المهتدين بأمدك كل جبار يأمرك بذيلاً قد بلغ جهودي لهبيل نفسي الساعة برحمتك يا أرحم الراحمين (اللهم) لا قوة لي علي سخطك ولا صبر لي علي عذابك ولا غنى لي عن رحمتك تجد من تعذب بغيري ولا أجد من يرحمني غيرك ولا قوة لي علي البلاء ولا طاقة لي علي المهدة أسألك بحق نبيك محمد صلى الله عليه وسلم وآله المهادين المهديين أن توسل إليك في موقفي اليوم أن تحصلني من بخار وفدك (اللهم) صل علي محمد وعلي آل محمد وارحم صراخى واعتزاني بذنبي وتضرعني وارحم طرعى وحلى بفتائلك وارحم مضيرى إليك يا أكرم من سئل يا علياً برحمتي لكل عظيم اغفر لي ذنبي العظيم فإنه لا يغفر الذنوب العظيم إلا العظيم

(اللهم) إني أسألك فكاك رقبتي من النار يا رب المؤمنين لا تقطع رجائي يا منان من على بالرحمة يا أرحم الراحمين يا من لا ينجيب سائله لا تردني يا غفور اغفر عني يا ثواب تب علي وأقبل توبتي يا مولاي حاجتي إن أعطيتها لم يضرك ما منعتي وإن منعتها لم ينقص ما أعطيتي فكاك رقبتي من النار (اللهم) بلغ روح محمد وآل محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله تحية وسلاما وبهم اليوم أفتقذ يا من أمر بالغفو يا من يحوز على الغفو يا من يغفو يا من يرضى بالغفو يا من يثيب على الغفو الغفو أسألك اليوم الغفو وأسألك من كل خير أسأط به عليك هذا مكان البائس الفقير وهذا مكان المضطر إلى رحمتك هذا مكان المستجير بغفوك من عقوبتك هذا مكان المائذ بك منك أعوذ برضاك من سطوك ومن فجأة تقمك يا أملي يا رجائي يا خير مستغاث بالأجود المطلقين يا من سبقت رحمته غضبه يأسدي ومولاي يا تقى ورجائي ومعتمدي ويا ذخرى وظهري وصدق ويا غاية أمل وورعتي ويا غياثي ما أنت صانع في هذا اليوم الذي فرغت فيه إليك الأصوات أسألك أن تصلي على محمد وعلى آل محمد وأن تهبني فيه مغفلا منجها بأفضل ما ألقب به من رضى عنه واستجبت دعاه وقبلته وأجزلت عظامه وغفرت ذنوبه وأكرمته وشرفت مقامه وأحيته حياة طيبة وختمت له بالمغفرة (اللهم) إن لكل وقد جائزة ولكل زائر كرامة ولكل سائل لك عطية ولكل راج لك ثوابا ولكل من فرغ إليك رحمة ولكل من رغب إليك زلفي ولكل مضرع إليك إجابة ولكل مسكين إليك راقه وقد وفدت إليك ووقفت بين يديك في هذه المواضع التي شرقتها رجاء لماعندك فلا تجعلني اليوم أخيب وقد كثر أكرمتي بالجنته ومن علي بالمغفرة والمغافاة وأجرني من النار ووسع علي من الرزق الحلال الطيب وأدرا عني شرقة العرب والعجم وشرقة الإنس والجن (اللهم) صل على محمد وعلى آل محمد ولا تردني غائبا وسلني فيما بيني وبين لقائك حتى تبلغني الدرجة التي فيها مراقة أنبيائك واسقني من حوضهم مشربا روي لا أظلم بعده أبدا وأحشرني في زميرهم وصل على محمد وعلى آل محمد واكفني شر ما أضر وشربا لا أضر ولا تكن لي إلى أحد سواك وبارك لي فيما رزقني يأسدي ومولاي (اللهم) انقطع الرجاء الا منك في هذا اليوم تطول علي فيه بالرحمة والمغفرة (اللهم) رب هذه الامكنة الشريفة ورب كل حرم ومشعر عظمت قدره وشرفته بالبيت الحرام والركن والمقام صل على محمد وعلى آل محمد وانجح لي كل حاجة بمافيها صلاح ديني ودنياي وآخرتي واغفر لي ولوالدي وارحمهما كما ربياني صغيرا وأجزهما عني خير الجزاء وعرفهما بدعائي لمأومن عليهما بما تفر به عنهما وشفعني في نفسي وفيهما وفي جميع أسلافي من المؤمنين والمؤمنات في هذا اليوم (اللهم) صل علي محمد وعلي آل محمد واسفع لي في عمري وابسط لي في رزقي (اللهم) لا تجعله آخر العهد من هذا الموقف وارزقني ما أبقيني واقتلي اليوم مغفلا منجها مستجابا لي مرحوما مغفرا لي بأفضل ما أعطيت أحدا منهم من الخير والبركة والرحمة والرضوان والمغفرة وبارك لي فيما أرجع إليه من أهل ومال قليل أو كثير لا إله إلا الله الحليم الكريم لا إله إلا الله العلي العظيم وصل اللهم على محمد وعلى آل محمد وأصحابه وأزواجه وسلم تسليما كثيرا والحمد لله رب العالمين (اللهم) اتقني من ذل المعصية إلى عز الطاعة واغني بجلالك عن حرامك وبفضلك عن سواك ونور قلبي وقبري وأعذني من الشر كله واجمع لي الخير كله (اللهم) أنت أحق من ذكر وأحق من عبد وأنصر من وابتني وأرأف بن ملك وأجود من أعطى وأوسع من سئل أنت الملك لا شريك لك والفرد لا تد لك كل شيء هالك إلا وجهك لن تقاطع إلا ياذنك ولن تصي إلا بملك تقاطع فتشكر وتصبي فتغفر أقرب شئ وأدنى حفيظ حلت دون النفوس وأخذت بالتواصي وكتبت الآثار ونسخت الآجال القلوب لك مصيبة والسر عندك علانية والحلال ما أسللت والحرام ما حرمت والدين ما شرعت والأمر ما قضيت والخلق خلقك والعبيد عبيدك وأنك الله الرؤف الرحيم أسألك بنور وجهك الذي أشرقت له السموات والأرض وبكل حق هو لك ويحق السالكين عليك أن تغفر لي هذه المشية وأن تجبرني من النار بقدرتك يا أرحم الراحمين (اللهم) اشرح لي صدري ويسر لي أمري وأعوذ بك من وسواس الصدر وشتات الأمر وفتنة القبر ومتنن الإسلام والسنة وبارك لي فيها (اللهم) إن كان رزقي في السماء فأرسله وإن كان في الأرض فأخرج به وإن كان نائبا فحضره وإن كان قريبا فخصني به وبارك لي فيه وأدمه لي وأدغم نعمك كلها

على يا أرحم الراحمين (اللهم) أعتق رقبتي من النار وأوسع لي من الرزق الحلال وأصرف عني فسقة الإنس والجن (اللهم) لا تحرمني أجر تقي ونصي فإن أحرمتني ذلك فلا تحرمني أجر المصاب علي مصيئته (اللهم) اغفر لي ذنوبي وإن عدت إلى شيء من معاصيك فعد علي برحمتك إنك أهل ذلك (اللهم) إليك ضجت الأصوات بلفات مختلفات يسألونك الحاجات وحاجتي إليك أن تذكرني عند البلاء إذا نسيت أهل الدنيا وأسوماته وآفة منك وإن عفوت وأسواته وآفة منك وإن عفوت (اللهم) لا تجعله آخر العهد مني (اللهم) زد إحسان محضهم وارجع مسيئهم إلى الذوبة وحط من ورائهم بالرحمة يا أرحم الراحمين (اللهم) إن أعوذ بك من تحول عافيتك ونجاة نفقتك وجمع سخطك (اللهم) يارفع الدرجات ومنزل البركات وفاطر السموات والأرضين أصلح لي ديني الذي جعلته عصمة أمري (اللهم) أصلح لي دنياي التي فيها معاشي (اللهم) أصلح لي آخري التي فيها معادي واجعل الحياة زيادة لي في كل خير واجعل الموت راحة لي من كل شر واكفني في دنياي وآخري بما كفت به أوليائك وخيرتك من عبادك الصالحين (اللهم) إنني استودعك ديني ومالي وقلبي وبدني وخواتمي وعلي ووالدي وأولادي وأخاذاي وإخواني وأخواتي وجميع ما أنعمت به علي وعليهم وصل علي محمد وآله واجعلنا واجعلهم في كفك وأمنك وحفظك وحياطتك وكفايتك وسرك وذنك وجوارك وودائعك يامن لا تضيع ودائمه ولا تخيب سائله ولا ينفد ما عنده (اللهم) إنني أستغفر لك ولهم من كل ذنب جرى به عليك فينا وفيهم وعلينا وعليهم إلى آخر عصرنا وعصرهم ولذوننا وذوهم كلها أولها وآخرها عداها وخطيئها وكثيرها سارها وعلانياتها صغيرها وكبيرها وجميع ما نحن به مذنبون فصل علي محمد وآله واغفر لنا ولهم يا خير العافرين (اللهم) يا عظيم يا عظيم يا عظيم اغفر لي ذنبي العظيم فإنه لا يغفر الذنب العظيم إلا العظيم (اللهم) من مدح إليك نفسه فإني لمؤتمن لنسي أغرست المعاصي لساني فإني من وسيلة ولا عمل ولا شئع سوى الأمل (اللهم) إنني أعلم أن ذنوبي لم تبق عندك بها ولا للاعتذار بها ولا لكنتك أكرم الأكرمين (اللهم) إن لم أكن أهلا أن أبلغ رحمتك فإن رحمتك أهل أن تبلغني فإن رحمتك وسعت كل شيء والآخرة (اللهم) إن ذنوبي وإن كانت عظيما ولكنها صغار في جنب عفوك فاغفر مالي يا غفور يا رحيم (اللهم) أنتأنت وأنا أنا المواد إلى الذنوب وأنت العواد إلى المغفرة (اللهم) إن كنت لا ترحم إلا أهل طاعتك فإني من فروع المذنبين (اللهم) إنك تجد من تعذب غيري وأنا لا أجدين برحمتي غيرك (اللهم) تجتنب عن طاعتك عبدا وتوجهت إلى معصيتك قصدا فسبحانك ما أعظم حجتك علي وأكرم عفوك مني (اللهم) من أولى بالقصير مني وقد خلقتني ضعيفا ومن أولى بالكرم منك وقد سميت رؤفا ومن أولى بالغفون منك وعلك سابق وقضاؤك محيط أطعك يا ذنك ولك المنة وعصيتك بملك ولك الهبة علي فوجوب حجتك علي واقطاع حقي وقرى إليك وغناك عني إلا عفوت عني يا أرحم الراحمين (اللهم) إن كنت خصصت برحمتك أقواما أطاعوك فيما أمرتهم به وعملوا لك فيما خلقتهم له فإنهم لم يلنوا ذلك إلا بك ولم يوقهم لذلك إلا أنت كانت رحمتك إياهم قبل طاعتهم إياك يا خير من دعاه داع وأفضل من رجاه راج (اللهم) بحمرة الإسلام وبذمة نبيك محمد عليه أفضل الصلاة والسلام أتوسل إليك فاغفر لي جميع ذنوبي وأصرف عني عن موقفي هذا مقضى الحاجات وهب لي ما سألت وحقق رجائي فيما تبت (اللهم) دعوتك بالدعاء الذي علمته فلا تحرمني الرجاء الذي عرفته (اللهم) ما أنت صانع العشة بعد مقر لك بذنه خاشع لك بذنه مستكين لك بحمره متضرع إليك بعلمه تائب إليك من إقراره مستغفر لك من ظله مبتهل إليك فالغفوة طالب إليك في نجاح حوائجه وأرجاءك في وقته مع كثرة ذنونه فيأملها كل حي وولي كل مؤمن ومؤمنة من أحسن قبر رحمتك فيوز ومن أساء فبخطئه يهلك (اللهم) إنك دعوت إلى حج بيتك ووعدت منفعة علي شهود مناسكك وقد جئتكم ، اللهم منعة ما تنفعني به أن أتوب علي وأن توفيني في الدنيا خسة وفي الآخرة حسنة وفق عذاب النار (اللهم) لا تمنني في الدنيا عطاء يحدني من رحمتك في الآخرة اللهم إليك خرجنا ونفتنا لك أنفنا وإياك أملنا وما عندك طلبنا وإلحسانك تفرضنا ورحمتك رجونا ومن عذابك أشفقنا وليتلك الحرام حبيبنا يامن يملك حوائج السائلين ويعلم ضمائر الصامتين يامن ليس معه رب يدعي ويامن ليس فوقه خالق يخشى

ويامن ليس له وزير يؤتى ولا حاجب يرشئ يامن لا يزداد على السؤال إلا كرما وجودا وعلى كثرة الحوائج إلا اعتضلا وإحسانا (اللهم) إنك جعلت لكل ضيف قري ونحن أضيافك فاجعل قرانا منك الجنة (اللهم) إن لكل وفد جازرة ولكل زائر كرامة ولكل سائل عطية ولكل راج نوابا ولكل ملتص لما عندك جزاء ولكل مسترحم عندك رحمة ولكل راغب إليك زلفة ولكل متوسل إليك عفوا ولكل ضيف قري ونحن أضيافك فاجعل قرانا منك الجنة . ولاى وقد وفدنا إلى بيتك الحرام وقتنا بهذه المشاعر العظام وشاهدنا هذه المشاهد الكرام رجاء لما عندك فلا تخيب رجاءنا إلها تأبى التهم حتى اطمانت الأنفس بتتابع نعمتك وأظهرت العبر حتى نطق الصوامت بحجبتك وظاهرت المن حتى اعترف أولياؤك بالتقصير عن حَقِّك وأظهرت الآيات حتى أقصحت السموات والأرضون بأدلتك وقهرت بقدرتك حتى خضع كل شيء لعزتك وغنت الوجوه لظنك (اللهم) ما أحبته من خير لحبه إلينا وما كرهت من شر فكرهه إلينا وجنبناه ولا تنزع الإيمان بعد إذا أعطيتناه يامولاى إذا أساء عبادك حليت وأمهلت وإذا أحسنوا تفضلت وقبلت وإذا عصوا سرت وإذا أذنبوا غفرت وإذا دعونا أجبت وإذا نادينا سمعت وإذا أقبلنا إليك قربت وإذا بعدنا عنك دعوت (اللهم) إنك قلت فى كتابك المين لمحمد غاتم الثنين عليه أفضل صلاة المصلين قل للذين كفروا إن يتنوا يغفر لهم ما قد سلف فأرضاك عنهم الإقرار بكلمة التوحيد تحببتين ولمحمد صلى الله عليه وسلم بالرسالة عظمتين فأغفر لنا هذه الشهادة سوائف الإجماع ولا تجعل حظنا منك أقص من حظ من دخل فى الإسلام (اللهم) إنك أجبت التقرب إليك بعتى ماملكت أيماننا ونحن عبيدك وأنت أولى بالفضل فأعتقنا وإنك أمرتنا أن نتصدق على قرائتنا ونحن قرائوك وأنت أحق بالطول فتصدق علينا وأمرتنا بالقول فمن غلطنا وقد ظلمنا أنفسنا وأنت أحق بالكرم فاضف عنا يأتى من سئل وأنت من أعطى إليك قصدت وبابك رجوت يامن لا تبرمه المسائل ولا تنقطع دونه الحوائج ويأولى كل نعمة ومتبى كل رغبة أسألك فى هذا الجمع جوامع الخير وأعوذ بك من جوامع الشر وأسألك الجنة برحمتك والنجاة من النار بفضلك (اللهم) إنك خلقتى سويا وربيتى صياورا جعلتني غنيا مكفيا وقد قلت فى كتابك الحكيم الذى أنزلته على نبيك الكريم محمد صلى الله عليه وسلم مبشرا بعبادك وقولا للحق بعبادى الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطروا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب جميعا إنه هو الغفور الرحيم وقلت وقولك الحق وإنك أسألك عبادى عنى فإنى قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان فليستجيبوا لى ومناوبى لهم يرشدون وقلت وقولك الحق ومن يعمل سوأا أو يظلم نفسه ثم يستغفر الله نجد الله غفورا رحيا وقلت وقولك الحق أنى يجيب المضطر إذا دعاه ويكشف السوء (اللهم) لا أحد سواك من يجيب دعوة المضطر ويكشف ما به من السوء (اللهم) قدريتى من صباى وهديتى من عمى وأقذتني من جملى أسألك أن تتم نورى وتيسر أمانى فى عاجل دنياى وأخرى ومعادى (اللهم) إنك مهجت قلبى القاسى على الشخص إلى حرمك وقربت أركانى الضعيفة لزيارة عتيق بيتك الحرام ولبنتى لأشد موافقت حرمك وأمنك اقتداء بسنة خليلك واقفاء على امتثال أمر رسولك واتباع آثار خيرتك وسلوك رسلك وأضيافك صلى الله عليهم وسلم أجمعين (سدى) وقد مننت على بما تال أملك وتأدية فرضك بما لم أقف عليه إلا بتوفيقك وعونك (اللهم) اضعنى بعتى واجعل ما أصير إليه انعم على ما انقطع عنى (اللهم) أحسن الظن فيك فأحسن لى التواب (اللهم) أعطنى من الدنيا ما تفتنى به قنيتها وتفتنى بها عن أهلها ويجهل بلاغا إلى ما هو خير لى فإنه لا حول ولا قوة إلا بك (اللهم) رب الملائكة المقربين ورب الأنبياء والمرسلين ورب الحاجين الآتين من كل فج عميق أدخلنا برحمتك فى عبادك الصالحين واجعل لنا أرفر الحظ والتصيب فى هذا اليوم يا أكرم الأكرمين ولا تجعلنى أشقى من حضر يا أرحم الراحمين (اللهم) اجعل خير عمري آخره وخير عملى خواتمه وخير أيامى يوم لسانك (اللهم) ثبت بآمرك وأيدى بنصرتك وارزقني من فضلك ونجنى من عذابك (اللهم) إن ذنوبى لا تضرك وإن عدم رحمتك لى لى لا تنفك (اللهم) اغفر لى ذنوبى جميعا وهب لى حَقِّك وأرض عنى خلقك وأسكنى الجنة وأعدنى من النار واجعلنى من الفائزين برحمتك إنك سميع الدعاء (اللهم) إنى أدعوك فى مواقف الأنبياء ومنازل السعداء ومشاهد الشهداء دعا من أتاك رحمتك راجيا وعن

وطنه نائياً ولنسلك مؤدياً ولقرأضك قاضياً ولكتائبك تالياً ولك داعياً وقلبه شاكياً ولذنبه غاشياً ولحظه غمطاً ولرأيه منقلاً ونفسه ظالماً وبحرمة عالمادعاء من جنت عيوبه وكثرت ذنوبه وتصمرت آماله وقيت آثامه وأسبلت دمعته واهطلت مدمته دعاء من لا يجد لذنبه غافراً غيرك ولا لمأموه من الخيرات مطياً سواك ولا لكسره جابراً إلا أنت يامولاي دعوتك دعوة من لا يجد لنفسه مصلحاً إلا أنت ولا لضغفه مقرباً سواك ولا لما يتخوف من غيرك معتقاً إلا أنت (اللهم) فقبل دعائي وأجب بجدك ندائي وقد كان من قصصى وتويق نفسى ماعلمت ومن مطاللى ماقد أحصيت فكلم من كرب نجيتى منه ومن هم فرجتى ومن غم جلبته عني يامولاي منك التماساً وحسن القضاء ومنى الجفاء وطول الأمل والرجاء والتقصير عن أداء شكرك وشكر نعمتك فلم ينمك ياحمود من عطائي وقضاء حاجتى ومستقنى وتبليغ سؤالي ما تعرفه من ذنوبى وتعلمه من قصصى نعم الرب أنت وبش العبد أنا يارب خلقتى وأسرتى ونهيتى ورغبتى فى ثواب ما أمرت به ورهبتى من عقاب ما نهيتى عنه وسلطت على عدوا فأسكنته صدرى بحرى بحرى دى إن أم فاشحة شجنى وإن أم بطاعة بطان لا ينفل إن غفلت ولا يبنى إن نسيت يتصب لى فى الشهوات ويتعرض لى فى الشبهات ولا تصرف عني كيدته يستزلى فاقهر سلطاناً على سلطاناه عليه حتى تحبسه بكثرة ذكرى لك فأفوز مع المعصومين ولا حول ولا قوة إلا بك (اللهم) لا تخدمنى لعنابك ولا تخرن لشيء من الفتن مولاي فما أنا أدعوك راغباً وأنصب إليك وجهى طالباً وأضع لك خدى مهتاً راهباً فقبل دعائي وأصلح القاسد من أمرى وأصلح من الدنيا همى وحاجتى واجعل فيما عندك رغبتى وأقضى مطلب المذكرين بحاجتهم المقبول دعاؤهم القائمة حجته المفقور ذنوبهم المبرور حجم المخطوط خطاياهم المحر سيئاتهم الراشد أمرهم منقلب من لا يصعب لك أمراً ولا يأتى بعده مأتماً ولا يركب بعده جهلاً ولا يعمل بعده وزراً منقلب من عززت بذكرك لسانه وطهرت من الأدناس بدنه واستودع الهدى قلبه وشرحت بالإسلام صدره وأقررت بعفوك قبل المات عنه وأخفضت عن المآثم بصره واستعملت فى سبيلك نفسه وأصبحت فى قيام من خير الأيام أسألك أن لا تجعلنى أشقى خلقك المذنبين عندك ولا أخيب الراغبين لديك ولا أحرم الآملين لرحمتك ولا أخس المقلين من بلادك مولاي وأنا مع مصيبتى راجع فلا تحمل بينى وبين مارجوت واردد يدى ملكى بخير منك ياسيدى (اللهم) لولا ما أمه من عفوك الذى يسع كل شيء لآليت بنفى إلى التهلكة ولولا أن عبدا استطاع الهرب من سيده لكننت أسقى بالحرب لا يتفنى هرب ولا يعزب عنك مقال ذرة وما أنا عبدك ابن عبدك واقف بين يديك فارحم هذه النفس الجروع والقلب المروع الذى لا يستطع أن يسمع صوت رعدك فكيف عذابك والذى لا يقوى على حر شمسك فكيف بحر نارك (اللهم) إن عذابى لا يزيد فى ملكك مقال ذرة (اللهم) نسألك الصبر الملك لك عظيم وسلطانك أكبر من أن يزيد فيه طاعة المطيعين أو ينقصه معصية الماصين فارحمنى برحمتك (اللهم) وقد دعوتك بالدعاء الذى علمته فلا تحرمنى الرجاء الذى عرفته (اللهم) ما أعطينيتى مما أحب فأجعله لى عوناً على ما تنحب واجعله لى خيراً (اللهم) غلب لى طاعتك والعمل بها كما حبتنا إلى أوليائك حتى يرون ثوابنا (اللهم) بنض إلى مصيبتك والعمل بها كما بنضنا إلى أهلها حتى يرون عقابنا (اللهم) إنك هديتني إلى الإسلام فلا تنزع منى حتى تبيضنى إليك وأنا عليه وأصرفنى عن موقفى هذا مقضى الخواص وهب لى ما سألتك وحقق رجائى فيما تمنيت (اللهم) اهدنا بالهدى واعصمنا بالتقوى واغفر لنا فى الآخرة والأولى ربنا آتنا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة وقتنا عذاب النار يامن لا يشغله سمع من سمع ولا تشبهه عليه الأصوات يامن لا تقطعه المسائل ولا يختلف عليه اللغات يامن لا يرمكه إلحاح المحبين ولا تعجزه مسئلة السائلين أذقنا برد عفوك بأرحم الراحمين (اللهم) صل على محمد وعلى آل محمد وسلم وبارك على محمد وعلى آل محمد وشفع اللهم لنا فى النارين محمداً وآل محمد وأحسن عواقبنا بمحمد وآل محمد وأخرجنا من كل سوء أخرجنا منه محمداً وآل محمد بحرمة محمد وآل محمد صلى الله عليه وسلم (اللهم) لاترد الجميع لأجلنى ولا تشؤم ذنوبى بل ارحمنى وتجاوز عني بركة من حضر هنا من أوليائك وأحبائك (اللهم) لا تجعل هذا آخر عهدى من هذا الموقف العظيم وارزقنا الرجوع إليه مرات كثيرة

بطفلك العميم واجعلني فيه مفلحاً مرحوماً مستجاب الدعوات بالقبول والرضوان والجواز والغفران والرزق الحلال
 الواسع وبارك لي في جميع أموري ومأرجم اليه من أهلي ومالي وأولادي (اللهم) صل على محمد وعلى آل محمد وأزواجه
 وذريته وبارك وسلم (اللهم) سلم لي ديني ومن على بطاعتك ومرضاتك وترك ما لا ينبغي (اللهم) إن العشيمة من عشايا
 منحك وأحد أيام زلتك فيها قضى من الحوائج لمن قصدك لا مكر في قصده منها شيئاً فكل إنسان فيها يدعي وكل
 خير فيها ممن عندك يرجى أتاك الضواير من الفج العميق وحامت المهاج من شعب المضيق أبرزت لك وجوهها المصونة
 ومنك كانت المصونة صابرة على لقع السائم وبرد ليل البهائم رجوك ما لا تخف له من وعدك ولا منزل له من عظيم
 برك فيا منيلاً من شاء نيله ويا مغيثاً من شاء فضله ويا ملوكاً في عظمتهم أرحم صوت حزين يخني ماسترت عنه من خلقك
 لمن مددت يدي داعياً لطلالما كفيته ساهياً بتمتك تظاهرها على عند الغفلو كيف آيس متاعند الرجفة لا يزال رجائي
 فيك عند ما أقرفت من آثامك وإن كنت لأصل اليك إلا بك فأسألك الصلاح في الولد والأمن في البلد وعاقبي من
 الحسد والدر الكبد (اللهم) لك على حقوق تصدق بها على وخلقك على تبعات فتحملها غني (اللهم) إن استفاري
 إياك مع كثرة ذنوبي لؤم وإن ترك الاستغفار مع معرفتي سمة مغفرتك ليجز (اللهم) كم تعجب إلى بنعمتك وأنت
 غني عني وكم أتفض اليك بمصيتك وأنا في قبضة قدرتك مفقر في كل لحظة إلى رحمتك يامن إذا وعد وفى وإذا
 أوعد غني (اللهم) أرض غني فاني لم ترض غني فاعف غني فقد يعفو المولى وهو غير راض (اللهم) إني أعوذ بك من
 الفقر إلا اليك وأعوذ بك من الغنى إلا بك اجعلنا ممن يتصدق بتوفيقك وأمتنا على ملة الإسلام واحشرنا في زمرة
 سيد الإنام عليه أفضل الصلاة والسلام برحمتك يا أرحم الراحمين (اللهم) بنورك اهتدينا وبفضلك استقمنا وفي كنفك
 أصبحنا وأمسينا أنت الأول فلا شيء بعدك نمود بك من الفس والكسل ومن عذاب القبر ومن فتنة الغنى والفقر
 (اللهم) نبينا لا كرك في أوقات الغفلات واستمنا في طاعتك في أيام الهمة واسلك بنا إلى جنتك طريقاً سهلاً (اللهم)
 اجعلنا ممن آمن بك بهديته وتوكل عليك فكيفته وسألك فأعطيته وتضرع اليك فرحمته نسألك موجبات رحمتك
 وعزائم مغفرتك والنجية من كل بر والسلامة من كل إثم والفوز بالجنة والنجاة من النار (اللهم) يا عالم الحقيقت
 يا سامع الأصوات يا باعث الأموات يا مجيب الدعوات يا قاضي الحاجات يا خالق الأرض والسموات أنت الله الذي
 لا إله إلا أنت الواحد الذي لا يخلل والحليم الذي لا يجلل لاراد لا مراك ولا مقب لحكمك وب كل شيء ومالك
 كل شيء ومقدر كل شيء أسألك اللهم أن ترزقني علماً نافعاً ورزقاً واسعاً وقلماً خاشعاً ولساناً ذاكراً وعملماً زاكياً
 ولباً ناعماً خالصاً وهيباً لئلا أباة المخلصين وخشوعاً للنجيبين وأعمال الصالحين وبقين الصادقين وسعادة للمتقين ودرجات العاترين
 يا أفضل من قصد وأكرم من سئل وأحلم من عصى ما أحلك على من عصاك وأقربك إلى من دعاك وأعطفك على من سألك
 لك الخلق والأمر إن أعطاك بفضلك وإن عصيتك فبملكك لا مهدي إلا من هديت ولا ضال إلا من أضلت ولا غني إلا من
 أغنييت ولا فقير إلا من أفقرت ولا معصوم إلا من عصيت ولا مستور إلا من سرت نسألك أن تهيب لنا جبريل عطاك
 والسعادة بقلاتك والمزيد من نعمك وآلائك وأن تجعل لنا نوراً في حياتنا ونوراً في مماتنا ونوراً في قبرنا ونوراً في حشرنا
 ونوراً يتوسل به اليك ونوراً تقوز به لديك فانا يياك سائلون وبنوأك معترفون ولقاتك راجون (اللهم) اهدنا
 إلى الحق واجعلنا من أهله وانصرنا به (اللهم) اجعل شغل قلوبنا بذكر عظمتك وفراغ أيدينا في شكر نعمتك وأنطق
 ألسنتنا بروصف سنك وقتا نوائب الزمان وحولة السلطان ووساوس الشيطان فأكفنا قوماً لا اكتساب وارزقنا بغير
 حساب (اللهم) اختم بالخيرات أجبنا وحقق بفضلك آمالنا وسهل بلوغ رضاك سيلاتنا وحين في جميع الأحوال أعمالنا
 (اللهم) اغفر لنا ولآبائنا كاريونا صفارنا واغفر لخاصتنا وعامتنا وللسلطين والمسلبات فانك جواد بالخيرات يامن
 لاتراه الميرون ولا تخاطله الظنون ولا يصفه الواصفون ولا يحيط بأمره المتفكرون يامن قد الترفي يامنجي المهلكي
 يا شاهد كل نجوى يامنهي كل شكوى يا حسن العطاء يا قديم الإحسان يا ذا النعم المعروف يامن لا غنى لثي عنه ولا بد
 لكل شيء منه يامن رزق كل شيء عليه ومصير كل شيء إليه اليك ارتفعت أيدي السائلين وامتدت أعناق العابدين نسألك

(الهم) أن تختلف في كنفك وجوارك وحركك وعيذك وسرك وأمانك (الهم) إننا نؤذي بك من جهل البلاد ودرك الشقاء وسوء القضاء وشماتة الأعداء (الهم) أقسم لنا من فضلك ما نضمنه من قسمة الدنيا وأغنتها عن أهلها واجعل في قلوبنا من السلوة والمقت عنها والبصر بغيرها مثل ما جعلت في قلوب من فارقتها هدفها ورغبة عنها من أولائك المخلصين المرحومين بأرحم الراحمين (الهم) لا تدع لنا في مقامنا هذا ذنباً إلا غفرت له ولا عيباً إلا سرت له ولا ما إلا فرجت له ولا كرباً إلا كشفته ولا ديناً إلا قضيت له ولا عيلاً إلا كفت له ولا فساداً إلا أصلحته ولا مريضاً إلا عافيته ولا غائباً إلا رددته ولا غلة إلا حسنتها ولا حاجة من حوائج الدنيا والآخرة لك فيها رخصاً ولنا فيها صلاح إلا قضيتها فانك تهدي السبيل وتغير الكسير وتقي الفقير (الهم) ما كان من قصص فاجره بسمة عفوك وتجاوزته بفضلك ورحمتك وأقبل ناماً كان حالها وأصلح منا ما كان فاسداً فانه لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا مقدم لما أخرت ولا مؤخر لما قدمت ولا مضل لما هديت ولا مذلل لمن واليت ولا ناصر لمن عاديت ولا ملجأ ولا منجاة منك إلا إليك قوالك حق ووعدك حق وحكمك عدل وقضاؤك فضل ذل كل شيء لعزتك وتواضع كل شيء لعظمتك لا يحول دونك شيء ولا يعجز قدرتك شيء إليك أشكو قساوة قلوبنا وجود أعيننا وطول آمالنا مع اقتراب أجالنا وكثرة ذنوبنا فنعم المشكور إليك أنت فارحم ضعفنا وأخطأ مسكنتنا ولا تحرمنا لقلة شكرنا فإنا إليك شافع أرجى في أنفسنا منك فارحم أضرعنا واجعل خوفنا كله منك ورجاءنا كله فيك وتوكلنا كله عليك ويامن عليه بحيط وقضاؤه فينا سابق أعذاً من سخطك ونزول قسمتك وزوال نعمتك فانه لا طاعة لنا بالجهد ولا صبر لنا على البلاد (الهم) إني أسألك النجاة يوم الحساب والمغفرة والرحمة يوم العذاب والرضا يوم الثواب والنور يوم الظلمة والبري يوم العطش والفرج يوم الكرب وقرة عين لا تنفذ ومصاحبة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم (الهم) إنه لا بد لنا من لقاءك فاجعل عندك ضيفاً مقبولاً وذنوبنا مغفورة وعلينا موفوراً وسيناً مشكوراً (الهم) أصبح ذلي مستجيراً بركم وخوف مستجيراً بحملك وجهلي مستجيراً بعلبك وأصبح وجهي الثاني مستجيراً بوجهك الباقي الكريم الدائم (الهم) إني أصبحت لا أؤمنني منك أحد إلا زار دعتني ولا يعطيني أحد إلا حرمتي (الهم) لا تحرمني لقلة شكري ولا تخذلني لقلة صبري وإن يمسك الله بضر فلا كاشف له إلا هو وإن يردك بخير فلا راد لقضيه يصيب به من يشاء من عباده وهو الغفور الرحيم (الهم) اجعل الموت خير غائب تنتظره والقبور خير بيت نمره واجعل لنا مبدء خيراً لنا منه رب اغفر لي ولوالدي ولإخواني وأهل بيتي وذريتي والمؤمنين والمؤمنات الأحياء منهم والأموات (الهم) من مات عنهم فاغفر له ذنبه ونور له قبره وآنس وحشته وآمن روعته وابشع آمناً من عذابك موقناً بوابك مع الذين أنعمت عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين ومن ممي ههنا فاهده فيمن هديت وعافه فيمن عافيت وتوله فيمن توليت وبارك لنا فيما أعطيت وقنا بمعنتك شر ما قضيت فانك قضى ولا يقضى عليك (الهم) إنا نسلك القسمة والرحمة والنعمة ونعوذ بك من القسمة والحسنة (الهم) ألف بين قلوبنا وأصلح ذات بيننا واهدنا سبيل السلام وأخرجنا من الظلمات إلى النور وجنبنا الفواحش ما ظهر منها وما بطن في أجماعتنا وأبصارنا وأزواجنا وذرياتنا واجعلنا شاكرين لنعمتك متشين بها عليك وآتينا علينا (الهم) اجعلنا هداة مهدين واجعلنا من أمة متقين إذا الفضل العظيم (الهم) إني أعوذ بك من الكسل والحرم والمغرم والمأثم (الهم) إني أعوذ بك من عذاب النار وفتنة القبر وشرقة النقي وشرقة الفقر وشرقة المسح الدجال (الهم) اغسل خطايي بالماء والتلج والبرد وتنق قلبي من الحطاي كما ينق الثوب الأبيض من الدنس وابعدين بين خطايي كما باعدت بين المشرق والمغرب (الهم) فائق الأصباح وجاعل الليل سكناً والشمس والقمر حساناً اقض عني الدين وأغنني من الفقر ومتعني بسمي وبصري وقرني في سبيك (الهم) يسزلي قبل الحيرات وترك المشكرات وحب المساكين وإذا أردت بقوم سوء فاقبضني إليك غير مفتون ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار (الهم) اغفر لي خطيئتي وجهلي وإسرافي في أمري وما أنت أعلم به مني (الهم) اغفر لي هزلي وجدي وخلقني وعمدي وكل ذلك عندي اللهم فارح الله كاشف الغم مجيب دعوة المضطرين رحمن الدنيا والآخرة ورحيمهما أنت

دني ترحمني فارحمي رحمة تغنيني بها عن سواك (اللهم) إنك تعلم سرى وعلايتي فأقبل معاذرتي وتعلم حاجتي فأعطني
 سؤلي وتعلم ما عندي فأغفر لي ذنوبي (اللهم) إني أسألك إيمانا يباشر قلبي ويقتنا صادقا حتى أعلم أنه لا يصيبي إلا
 ما كتبت لي ورضي بقضائك (اللهم) أعني على الدنيا بالقناعة وعلى الدين بالطاعة (اللهم) أغني بالافتقار إليك ولا تفترق
 بالاستغناء عنك (اللهم) إني لا أملك لنفسي نفع ما أرجوه ولا أستطيع دفع ما أكره وأصبح الخير كله بين يديك
 وأصبحت فقيرا إلى رحمتك فلا تجعل مصيبتى في رزقي ولا تجعل الدنيا أكبر همي ولا مبلغ علمي ولا تسلط علي بذنوبي
 من لا يرحمني (اللهم) إنا نسألك كلمة الإخلاص في التضرع والرضا والقصد في الفقر والفتن وأسألك الرضا بالقدر وعلمنا
 لا ينفذ وقرة عين لا تنقطع وانه العيش بعد الموت وشوقاً إلى لقائك ولذة النظر إلى وجهك الكريم وأعوذ بك من
 ضراء مضرة ومن فتنة مضلة (اللهم) زيننا بزينة الإيمان ولبس التقوى (اللهم) يامن لا يخفى عليه خافية اغفر لي ما خفى
 علي الناس من خلعتي (اللهم) سترت علي ذنوبي في الدنيا وأنا إلى سترها يوم القيامة أحق (اللهم) لا تظهر خطيئتي
 لأحد من المخلوقين ولا تنفضني بها علي رؤوس العالمين (اللهم) طهر لساني من الكذب وقلبي من النفاق وعلمي من الرياء
 وبصري من الحياء فانك تعلم غائبة الأعين وما تخفي الصدور إليك هربت بأوزاري وذنوبي أهلها علي ظهري علماً
 بأن لا ملجأ ولا منجى منك إلا إليك فأغفر لي فانك أنت الغفور الرحيم (اللهم) رضني بقضائك وأسعدني بقدرتك
 حتى لا أحب تأخير شيء عجله ولا تسجل شيء أخرته ولا تهتك سرى ولا تبد عورتى وآمن روعتى واكفني
 شر عدوى وافض ديني وأنعم علي بفكائك رقتي من النار (اللهم) ارحم غربتي في الدنيا ومصرعي عند الموت ووحشتي في
 قبري ومقامي بين يديك (اللهم) إني أعوذ بك أن أفترق عنك أو أضل في هداك فأذل في عرك وأضام في سلطنتك
 أو أجهد والأمر إليك (اللهم) إنك عفو تحب العفو ولولا العفو أحب الأشياء إليك ما بليت بالذنوب أحب الخلق
 إليك فارحمنا واعف عنا وأدخلنا الجنة وإن لم تكن من أهلها وخلصنا من النار وإن كنا قد استرجعناها (اللهم) وسع
 علينا في الدنيا وزهدنا فيها ولا تقترها علينا مع ما ترى أعيننا فيها (اللهم) أنت السلام ومنك السلام فحينا وبنا السلام
 وأدخلنا دارك دار السلام تباركت وتعاليت يا ذا الجلال والإكرام (اللهم) اغفر لنا وارحمنا وعافنا واعف عنا وتقبل
 منا وأدخلنا الجنة ونجنا من النار وأصلح لنا شأننا كله (اللهم) إني أسألك بأنك الحمد أنت الله الذي لا إله إلا أنت
 يا أمان الخافين يا بدیع السموات والأرضين يا ذا الجلال والإكرام يا حي يا قيوم (اللهم) إني أسألك بأنك أنت
 الله الواحد الأحد الفرد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد أسألك العفو والعافية في الدنيا والآخرة
 (اللهم) أنت الملك لا إله إلا أنت وأنا عبدك ظلمت نفسي واعترفت بذنبي فأغفر لي ذنوبي فانه لا يغفر الذنوب إلا
 أنت واهدني لأحسن الأخلاق لا يهدي لأحسنها إلا أنت واصرف عني سيئها فانه لا يصرف سيئها إلا أنت لييك
 وسعديك والخير كله يديك تباركت وتعاليت أستغفرك وأتوب إليك (اللهم) بملك الغيب وبقدرتك على الخلق
 أحيني ما علمت الحياة خيراً لي وتوفني إذا علمت الوفاة خيراً لي (اللهم) إني أنزل بك حاجتي وإن قصر رأيي وضعف عملي
 افتقرت إلى رحمتك فأسألك بأقاضي الأمور أن تعجني من عذاب السعير ومن فتنة القبر (اللهم) اهدني لأرشد أمري
 وأجرتني من شر نفسي (اللهم) إني أعوذ بك من منكرات الأخلاق والأحوال (اللهم) إني أعوذ بك من الشقاق والنفاق
 وسوء الأخلاق بسم الله ماشاء الله لا باق بالخير إلا الله بسم الله ماشاء الله ولا يصرف سوء إلا الله بسم الله ماشاء
 الله وما بكم من نعمة فمن الله بسم الله ماشاء الله لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم (اللهم) صل على محمد وعلى آل
 محمد كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم إنك حميد مجيد (اللهم) صل وسلم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما صليت
 وباركت على إبراهيم وآل إبراهيم إنك حميد مجيد (اللهم) وترحم علي محمد وعلى آل محمد كما ترحم على إبراهيم وآل
 إبراهيم إنك حميد مجيد (اللهم) صل على ملائكتك المقربين وعلى أنبيائك والمرسلين وعلى أهل طاعتك أجمعين من
 أهل السموات والأرضين وعلينا معهم بأرحم الراحمين (اللهم) أحسن عاقبتنا في الأمور كلها وأجرنا من خزي الدنيا
 وعذاب الآخرة (اللهم) أعني على غرات الموت وعلى سكرات الموت وهونها على حتى لا أجد لها كرباً ولا غماً ولا

أما ولقي حجة الإيمان عند المات (اللهم) أعتى على الموت وسكرته وعلى القبر ووحشته وعلى يوم القيامة ودرعته وعلى الميزان وخفته وعلى الصراط وزله (اللهم) ارحم غريبى فى الدنيا ونضربى عند الموت ووحشى فى القبر ومقاصى بين يديك وتوفى عند منتهى أجلي على شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله واجعله آخر كلامى فى الدنيا (اللهم) إني أسألك عيشة نقية وميتة سوية ومراداً غير غزى ولا فاضح (اللهم) اجعل حبك أحب الأشياء إلى واجعل خشيتك أخوف الأشياء عندى وأقطع عني حاجات الدنيا بالشوق إلى لقاءك وإذا قررت عين أهل الدنيا من دنياهم فأقر عيني بعبادتك (اللهم) إني أسألك الصحة والسلامة والعفة والأمانة وحسن الخلق والرضا بالقدر (اللهم) إني أعوذ بك من يوم السوء ومن ساعة السوء ومن صاحب السوء ومن جار السوء (اللهم) اجعلني شكورا واجعلني صبوراً واجعلني في عيني حقيراً وفي أعين الناس كبرياً (اللهم) إني أسألك باسمك الطيب الطاهر المبارك الأحب إليك الذي إذا دعيت به أجبت وإذا سئلت به أعطيت وإذا استرحمت به رحمت وإذا استعججت به فوجئت أن تعينني من الكفر والفقر والقلة والذلة والملة وكافة الأمراض والأعراض وسائر الأسقام والآلام ومن قته النساء ومن النفس والشيطان ومن قته الدنيا ومن القسوق والشقاق والتفارق وسوء الأخلاق ومن السمعة والرياء والشرك (اللهم) إني أسألك فواع الخير وخواتمه وجوامع وأوله وآخره وظواهره وباطنه والدرجات العلائين (اللهم) إني أسألك فرجاً قريباً ونصراً عزيزاً وصبراً جليلاً وقصاً مبيناً وعلاً كبيراً نافعا وورقا واسما مباركا في عافية بلا بلاء ونسألك العافية من كل بلية ونسألك تمام العافية ونسألك وجود العافية في صحة بلا مرض ونسألك التقى عن شرار الناس ونسألك انقياد الأجناد لنا ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم (اللهم) إني أسألك أن تجعل سلى إليك التنزل ومعرابى إليك التواضع والتذلل وامتنحى من حضراتك رفة يتضمنل معها علو العالين ويقتصر عنها غلو الغالين حتى أدتني إليك مرتقى تطلني فيه الهمم العلية وتتقاد إلى النفوس الآلية واكتفى بغياشة من نورك تكشف عني كل مستور وتجبني عن كل حاسد مغرور ومهيل خلقاً أسع به كل خلق وأقضى به كل حق كما وسعت كل شيء وحقوقها سبحانه لا إله إلا أنت سبحانك لعظمتك الجبار فتعنت بذكرك الشفاء يا حي يا قيوم يا ذا الجلال والإكرام (اللهم) إني أسألك أن تسلم مافي بطون عبادك لنا من ضغن وتزع مافي صدورهم لنا من غل ونحو مافي قلوبهم لنا من حقدون كان لأحد من عبادك فينا غل أو غش أو حقد فارع ذلك كله من قلوبنا وأجل ذلك كله حبة وفودة ورأفة ورحمة واجعلنا في محبتك إخواناً وعلى التقوى والخير أعواناً واجعلنا ممن يعفو ويعني عنه ولا يجعلنا ممن يادر إلى الانتقام إذا وجد إليه الفرصة ولا ممن ينتهر العقوبة إذا أصاب إليها المقدرة وجنبنا من الشقاق والتفارق وسوء الأخلاق وأصنع عنا صفحا جليلاً وأعنا على الصفح الجميل الذي أمرتنا أن نصفحه وألمنا الأدب بين يديك وألزمنا التسليم لأمرك والخضوع إليك والتوكل في كل الأحوال عليك (اللهم) لا تدع لنا ذنباً إلا غفره ولا هملاً إلا فرجه ولا كرباً إلا قصته ولا ضرراً إلا كشفه ولا ديناً إلا قضيه ولا قسماً إلا وقته ولا وداً إلا أصفيته ولا ضعفاً إلا قوته ولا أملاً إلا أبطلته ولا عملاً إلا قبله ولا رزقاً إلا بسطه ولا خلاً إلا ستره ولا مسافراً إلا أسلته ورددته ولا كسيراً إلا أجريه ولا أوداً إلا قفقه ولا صدراً إلا شرحه ولا ضيقاً إلا فسحه ولا مشكلاً إلا أوضحه ولا شأناً إلا أسلته ولا بهراً إلا أنزله ولا عصراً إلا أنزله ولا عطشاً إلا أجزله ولا يتماً إلا كفلته ولا ميتاً إلا رحته ولا ظلاماً إلا قصته ولا حاسداً إلا دفعته ولا أمراً إلا توليته ولا ضالة إلا ردها ولا حاجمة من حوائج الدنيا والآخرة يكون لك فيها رضا ولنا فيها صلاح إلا قضيتها وأعنت على قضائها بيسير منك في عاقبة بلايلاء وسعادة بلا شقاء بأرحم الراحمين

(فصل) في ذكر فضل حجة الجمعة ومقالة العلماء في ذلك (اعلم) أن مزية حجة الجمعة على غيرها بوجوه منها ما اختلفوا فيه لوقعة النبي صلى الله عليه وسلم التي اختارها الله تعالى لرسوله صلى الله عليه وسلم فلما كانت يوم الجمعة بلا خلاف بين المحدثين ومعلوم أن الله تبارك وتعالى لا يختار لرسوله صلى الله عليه وسلم إلا الأفضل ومنها اتفاق اجتماع المسلمين في أنظار الأرض في خطبة الجمعة وصلاتها واجتماع وفد الله تعالى بمكة للوقوف بها فيحصل في الجمعين العظيمين

من اتفاق المسلمين في الدعاء والتضرع والابتهاال إلى الله تعالى عز وجل ما لم يتفق في يوم سواء فكان أكثر ثوابا وأسرع قبولا ومنها اجتماع عيدين لأهل الإسلام في يوم واحد فإن الجمعة عيد المؤمنين وكذلك يوم عرفة عيد لهم فقد ورد في صحيح مسلم بن طارق بن شهاب عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رجلا من اليهود قال له يا أمير المؤمنين آية في كتاب الله تقرؤها لو علينا معشر اليهود أنزلت لاتخذنا ذلك اليوم عيدا قال أي آية قال اليوم أكلت لكم دنسكم وأمنت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديننا قال عمر رضي الله عنه قد عرفنا ذلك اليوم والمكان الذي أنزلت فيه نزلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو قائم بعرفة يوم الجمعة (وقد ذكر الحافظ السخاوي) رحمه الله تعالى في كتاب الأجوبة المرضية فيما سئل عنه من الأحاديث النبوية مستلة في التبرع في الوقوف بعرفة إذا كان يوم الجمعة ذكر رزين في جامعته في المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم أفضل يوم طلعت فيه الشمس يوم عرفة إذا وافق يوم الجمعة : وهو أفضل من سبعين حجة في غيرها وهذا شيء انفرد به رزين ولم يذكر صحابته ولا من أخرجه فإن كان له أصل احتمل أن يراد بالسبعين التحديد أو المبالغة وعلى كل حال فثبت له المزية بذلك انتهى ملخصا وقال في كتابه فضائل الأعمال عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن الله عز وجل خلق الأيام واختار منها يوم الجمعة فكل عمل يعمله الإنسان يوم الجمعة يكتب له بسبعين حسنة الحديث وفي ذلك استئناس لتضاعف حجاج الجمعة بسبعين حجة والله أعلم (ومن الأدعية الخاصة بيوم عرفة إذا كان يوم الجمعة) ما حدثني الحافظ الرحلة أبو الخير عبد العزيز بن عرين فهد الشيخ علاء الدين بن أحمد بن محمد النهرواني رحمه الله تعالى قال حدثني الحافظ الرحلة أبو الخير عبد العزيز بن عرين فهد رحمه الله تعالى عن عبده الحافظ التقي بن فهد فقال أنبأنا الإمام المسند أبو اليمن محمد بن أحمد بن إبراهيم الطبري عن محمد بن أحمد بن أمين الأتشمري قال أنبأنا أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد المهلوي عن الإمام العارف بالله تعالى أبي العباس أحمد البوني رحمه الله تعالى أنه قال يوم عرفة يوم شرفه الله تعالى بمحو الذنوب وتزوير القلوب قد جمع الله فيه من غالب الإقاليه والألسنة والمقامات من سمع النداء الأول في الوجود الأول فأجاب من سمع النداء إجابة اضطرار بخاضية من النداء والمتادى والزمان بانحداس النفوس فإذا صادف هذا اليوم يوم الجمعة فليقف الحائقي الموقف الأعظم وليقل إلى سيدي ومولاي أسألك بالاسم الذي بسطت به الصراط المستقيم الذي لا يتصور فيه انحراف وجعلت فيه مسالك على عدد أنفاس الخلائق فكل مخلوق يتحرك بحركه وإن عاقت دون ذلك عوائق مائة فإن ذلك غير قادم في العبور على صراطه لضرورة اسمه المحرك له والمحرك به أن تهدي فكري إلى صراطه المتصل بصراطك يا هادي المضلين أسألك باسمك الذي شرفت به بعض النفوس فهي تتحرك إليه طبعا بغير تكلف على صراطك الذي هو أقرب الطرق إليك أن تحركني فيه فإني فيه رضاك عني دائم البقاء إلى مالا نهاية له في الوجود (إلى) إن وقف بي القدر على التفاوت في ترتيب طبع فذلك خارج عن طبع كالنفس فلا تتحجب عني صراطك المستقيم فإن غير تقديرك صراط مستقيم قوم أسلم وجهي وجه بقائي بك ولدوام بقائك فذكرني بك بقاؤك فأجعلني من المحسنين (إلى) من يوم وجودي لم أزل ذاهبا إليك منجذبا بانجذاب خاصة في منك أنت تعلها قضائي ورسمي وظلي وجزئي وكل ساجد لوجهك مسبح لك بما يسبحك به سكان ملكوتك وملكك أسألك أن تغفر لي ما أقتني فيه لتفسي بكالك فإنك مظهر ماشئت وعفوه ومبيده أعزني بك منك وأعزني بك من غيرك يا ملاذ العائدين المستجيرين يا ملجأ المضطربين يا أمل الآملين أسألك أن تصلي على سيدنا محمد سيد المرسلين وآله الطيبين وعلينا معهم وفيهم برحتك يا أرحم الراحمين (وإذا) فرغت من هذا الدعاء الشريف أسأل الله تعالى ماشئت بما يناسب من الدعاء ومن علقه عليه وسع الله رزقه وعله وأظهر بركته عليه حتى يعلم ذلك في ظاهره وباطنه وقس عليه ما يناسب من الأعمال وإله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم انتهى ما روته عن الإمام البوني رضي الله تعالى عنه ورحمه

(فصل) فإذا غربت الشمس أفاض مع الإمام مع السكينة والوقار من غير مسابقة ولا ازدحام كما يفعله العوام ويؤخر صلاة المغرب ليجمعها مع العشاء في مزدلفة ولا يصلي المغرب ولا العشاء بعرفات ولا في الطريق وعند الإفاض يقول

(اللهم) إليك أفضت وفي رحمتك رغبته ومن مصلحتك رهبت ومن عذابك أشققت فأقبل نسكي وأعظم أجرى وقبل توبتي وارحم تضرعي واستجب دعائي وأعطني سؤل (اللهم) لا تجعل هذا آخر عهدنا من هذا الموقف الشريف العظيم وارزقنا العود إليه مرات كثيرة بطقك العيم (اللهم) اجعلني فيه مقلداً مرحوماً مستجاب الدعاء فائزاً بأعظم النوال والعطاء ملطوفاً في سائر أمورى مرزوقاً ورزقاً موافقاً حلالاً طيباً واسعاً مباركاً فيه (اللهم) تجاوز عني واضر لي ذنوبي ولا تزد أهل الموقف خطيئتي فإنك أنت الكريم الحليم الجواد البر الوفي الرحيم ليك اللهم ليك لا شريك لك ليك إن الحمد والتعنة لك والملك لا شريك لك وسيدك ولا شريك لك ليك ذا المارح ليك ليك إله الخلق ليك ليك عدد الزمان والخصى ليك ليك عدد أوراق الأنهار وأمواج البحار ليك ليك عدد ذرات الهباء وأنفاس الهواء ليك ليك مرغوباً إليك ليك (اللهم) صل علي سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد وأصحابه عدد خلقك ورضاه نفسك وزنة عرشك ومداد كلماتك كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد وصل علي سائر رسلك وأنبيائك وملأتك رؤياك وأهل طاعتك كذلك والسلام عليهم أجمعين كذلك ويكثر من التلبية والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم إلى أن يدخل المزدلفة وقوف عند دخوله المزدلفة (اللهم) هذا جمع أسألك أن ترزقني جوامع الخير كله (اللهم) رب المشرق الحرام ورب الزمان رب العالمين رب المسجدين الحرام أسألك بنور وجهك الكريم أن تغفر لي ذنوبي وترحمني وتجمع علي الهدى أمرى وتجعل تقوى زادي وذخري والآخرة مآبى وهب لي رضاك عني في الدنيا والآخرة يا من يده الخير كله أعطني الخير كله واصرف عني الشر كله (اللهم) حرم لحمي وعظمي وشحمي وعشري وسائر جوارحي على النار يا أرحم الراحمين

(فصل) فإذا دخل المزدلفة بدأ بالصلاة وصل المغرب والعشاء جميعاً قبل حط رحله بل ينيخ جماله ويقفها ويؤذن المؤذن ويقف فيصلي المغرب بجماعة أو وحده ثم يصل العشاء متصلاً به ولا يبعد الأذان والإقامة للشاء بل يكتفي بأذان واحد وإقامة واحدة للمغرب والعشاء ولا يطول بينهما بل يصل السنين بعدهما ويدعو كما يدعو خلف كل صلاة (ثم) يقرأ الاستغفارات المتعددة من النار في هذه الليلة وهذه ثالث ليله يقرأ فيها الاستغفارات المذكورة كما تقدم ثم يبيت إلى أن يصبح فصلي النحر بغسل قبل الإِسْفَار والمراد من الغسل طهر الفجر الثاني من غير تأخير قبل أن يزول الظلام (ثم) يقف مع الإمام أو وحده في المشرق الحرام وهو جميع المزدلفة على جبل قروح وهو بناء مرتفع موجود الآن والعمام يزعمون أن من طلع إلى سطح هذا البناء ونزل على رأسه من درجة في وسط هذا البناء إلى أن يخرج من أسفله غفر له ما كان عليه من قتل نفس ونحو ذلك وهذا باطل لا أصل له وبدعة يفعلها العموم أعان الله تعالى من سعى في إبطالها بل الوارد في هذا المقام أن الله تعالى يغفر للعبد حقوق العباد إذا كان حجه مقبولاً فإذا وقف رفع يديه وحمد الله تعالى وصلى علي نبيه صلى الله عليه وسلم ولبي ودعا لنفسه والمسلمين والمسلمات ثم يقول (اللهم) اغفر لي خطيئتي وجهلي وإسرافي في أمري وما أنت أعلم به مني (اللهم) اغفر لي جدي وهزلي وخطئي وعمدي وكل ذلك عندي (اللهم) إن أعوذ بك من الفقر والكفر والعجز والسكل وأعوذ بك من المم والحزن وأعوذ بك من الجن والبخل وضلع الدين وغلة الرجال وأسألك أن تقضي عني الغرم وأن تغفر عني مظالم العباد وأن ترضي عني الخسوم والغرماء وأصحاب الحقوق (اللهم) أنت نفسي تقوهموا رزقكم أنت خير من رزقكم أنت وليا ومولاهما (اللهم) إن أعوذ بك من غلبة الدين ومن غلبة العدو ومن حور الأيم ومن قنعة المسيح الدجال (اللهم) اجعلني من الذين إذا أحسنوا استبشروا وإذا أسأروا استغفروا (اللهم) اجعلنا من عبادك الصالحين الفرح المحبوبين الوفاء المتقبلين (اللهم) إن هذه مزدلفة وقد جمعت فيها السنة مختلفة تسألك حوائج مرتبة اجعلني عن دعاك فاستجب له وتوكل عليك فكفيتي (اللهم) إن أسألك في هذا الجمع أن تجمع لي جوامع الخير كله وأن تصلح لي شأنى كله وأن تصرف عني السوء كله فإنه لا يفعل ذلك غيرك ولا يمجود به إلا أنت (اللهم) إن أعوذ بك من شر الأعميين السيل والجريق (اللهم) إن أعوذ بك من امرأة تشينني قبل الخيف وأعوذ بك من مكر النساء وأعوذ بك من صاحب خديعة إن رأي جنة

دفها وإن رأى سبته أظهرها (اللهم) إني أعوذ بك من شر من يمشي على بطنه ومن شر من يمشي على رجلين ومن شر من يمشي على أربع (اللهم) اجعلني أخشاك كآنتي أراك أبداً حتى ألقاك وأسعدني بتقواك ولا تشقني بمعصيتك وخرلي من قضائك وبارك لي في قدرك حتى لأحب تسجيل ما أخرت ولا تأخير ما عنيت واجعل غناي في نفسي ومتني بسمعي وبصري واجعلهما الوارث مني وانصرني علي من ظلمي وأرني فيه تاري وأقر بذلك حتى (اللهم) اجعل صلاتك وبركاتك ورحمتك على سيد المرسلين وإمام المتقين وخاتم النبيين محمد عبدك ورسولك إمام الخير وقائد الخير رسول الرحمة وعلى آله وأصحابه وسبل عليهم أجمعين كاصليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد عدد خلقك ورضاء نفسك وزنة عرشك كلما ذكرك الذاكرون وكلما غفل عن ذكرك الغافلون (اللهم) ابثه مقاماً محموداً يغبطه فيه الأولون والآخرون واجعل له الدرجات العلى والرفيق الاعلى وأدخلنا في شفاعته أجمعين يارب العالمين (ثم) يلي ويكثر التلبية إلى أن يسفر بحيث يبق إلى طلوع الشمس مقدار صلاة ركعتين تقريباً ثم يدفع إلى منى جاهراً بالتلبية

(فصل) في الدفع من مزدلفة إلى منى إذا قرب طلوع الشمس أقاض الإمام والتاس معاً من مزدلفة فإذا وصل إلى وادي محسر يستحب عند الأئمة الأربعة رضی الله عنهم أن يحرك دابته قدر رمية حجر فقد روى أحمد عن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أسرع في وادي محسر وفي الموطأ أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يحرك راحلته في محسر قدر رمية حجر وأول وادي محسر من القرن المشرف من الجبل الذي على يسار الذاهب ويسمى بذلك لأن فيل أصحاب الفيل حرس فيه أي أعبي وكل عن المسير وقيل سمى محسراً لأنه يحسر سالكه ويتبعهم وقيل لأن إبليس وقف فيه متحسراً يسمى هذا الوادي وادي النار لأن رجلاً اصطافه فيه صيداً فزلت عليه نار فأحرقته بهذا ذكره المحب الطبري وقال الأزرقي إنه خصافة ذراع وخسة وأربعون ذراعاً ويقول في مروره (اللهم) لا تقتلنا بنضيك ولا تهلكنا بعدائك وعافنا قبل ذلك أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم (اللهم) إني أعوذ بك من الشيطان ومن عمله ومن حربه (اللهم) إني أعوذ بك من سيأت الأعمال عاقبي وأعف مني ولا تؤاخذني بما أسأفت من الذنوب وفدمت من الخطأ والحبوب وتب علي إنك أنت التواب الرحيم (اللهم) يا عظيم يا عظيم اغفر لنا ذنوبنا وإن عظمت فإنه لا يغفر الذنوب العظيم إلا الملك العظيم الرؤف الرحيم الكريم

(فصل) فإذا وصل إلى منى قال (اللهم) إن هذه منى وقد أتيتك وأنا عبدك ابن عبدك أسألك أن تمن علي بما مننت به علي أوليائك وأهل طاعتك وأن تصلي من عبادك الصالحين بأرحم الراحمين (اللهم) إني أعوذ بك من المفرم والمأمم ومن المصيبة في العقل والدين المحدثه الذي يفتي سالماً غافماً معاف سواي إلى هذا المكان وشرقي بالإسلام والإيمان وجعلني من أمة محمد صلى الله عليه وسلم (ويتقدم) إلى جمرة العقبة ويقف في أسفل الوادي بحيث تكون مكة عن شماله ومنى عن يمينه ويقول (اللهم) تصديقاً بكتابك وأتباعاً لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم بعدد آلائك أكر أكبر وأجده كثيراً وسبحان الله بكرة وأصيل لا إله إلا الله وحده لا شريك له غلطين له الدين ولو كره الكافرون لا إله إلا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وأعز جنده لا إله إلا الله والله أكبر (اللهم) اجعله حجاجاً مبروراً وسعياً مشكوراً وذنباً مغفوراً (اللهم) اهدني بالهدى وقوني بالتقوى واجعل الآخرة خيراً لي من الأولى (ثم يرفع يده) وفيها الحصة ويقول بسم الله والله أكبر رغباً للشيطان ورضاً للرحمن ويرى الحصة بحيث تقع الحصة قريباً من الشاخص الذي يرى ومادون ثلاثة أذرع قريب فإذا بعد عن ذلك لا يجوز (وكيفية الرمي) أن يأخذ الحصة برأس الإبهام والسبابة فيرفع يده إلى أن يظهر يارض البطلو كأن مجرداً ليتمكن من الرمي قال صاحب النهاية هذا هو الأصح وقيل يضع الحصة على ظهر إبهام يده اليمنى ويضع إبهامه اليمنى على وسط السبابة ويستخني بالسبابة التي تلي الإبهام ويلقيها من أسفل إلى فوق حاجبه الأيمن وجزم بهذه الكيفية قاضيخان وصاحب الهداية واختارها صاحب المحيط معللاً بأن الرمي شرع لاستخفاف الشيطان وترغيبه الرمي على هذا الوجه بلغ في الاستخفاف والتخفيف وقيل يلقى سببته مع الإبهام يضع رأس السبابة على مفصل وسط إبهامه ويرميها وهذا الخلاف إنما هو في الأولوية أما في حق الجزاء فلا يتغير بصوره دون صورة فإذا كل

الرب يسوع حصيد ذبح دم القرآن إن كان قارنا ودم التبع إن كان متعتا ثم الحق واجب على القارئ والمتبع فيختار كثيراً سمينا كاملاً غير ناص ولا أعجب ويضجيه مستقبل القبلة (ويقول) وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض خيفاً وما أنا من المشركين إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين بسم الله وأه أكبر وبر السكين على أوداج الكيش فبذبح هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم رواء أبوداود وابن ماجه والحاكم في المستدرک وقال صحيح على شرط مسلم ثم يجلس لحاق رأسه مستقبل القبلة ويبدأ بالعين (ويقول) بسم الله الرحمن الرحيم الله أكبر أمناً أكبر الحمد على ما هدانا للحق على ما أنعم به علينا (اللهم) هذه ناصيتي يدك ونويت التحلل فقبل مني واغفر لذنوبي (اللهم) اغفر للمحقين والمقصرين يا واسع المغفرة يا أرحم الراحمين ويحلق جميع رأسه قال الكيال بن الحامم مقتضى الدليل في الحلق وجوب الاستيعاب وهو الذي أدبنا به انتهى فإذا حلق حل له كل شيء كان حرم عليه بالاحرام ما عدا النساء فإني لا يحل له إلا بعد الطواف

(فصل في طواف الزيارة وما بعده) فإذا فرغ من الحلق أقض إلى مكة لأداء طواف الإفاضة وهو ركع الحج فان كان مقدم النسي رمل في الأشواط الثلاثة الأول من طوافه ثم سعى بعده وقال عندئذ الطواف نويت أن أطوف بهذا البيت العتيق سبعة أشواط طواف الحج وأتى بقية الدعوات المأثورة في الطواف كما تقدم ثم يصلي ركعتين صلاة الطواف ويحمله بهذا الطواف أو أكثر النساء أيضاً ويسعى الحلق التحلل الأول ويسعى هذا الطواف التحلل الثاني وإن كان ثم سعى الحج طواف بلا رمل ولمسح بعده ثم يعود إلى منى ويبعث بها واليتوتة بنى إلى اللى الرى سنة إن تركها أساء ولادم عليه وضمها بعد يوم النحر يومين أو ثلاثاً يرى فيها الحجار الثلاث كل يوم بعد الزوال فإن رماها لم يجر على الصحيح ويجب أن يبدأ بالتي تلى مسجد الخيف يومها بسبع حصيات يدعاهن بسبع ريات لا يرميها جدة سبع حصيات ويرى بما كان من جنس الأرض كالحجر والمدر والطين وكسرة آجر وخزف ولا يجوز بالخشب والذهب والفضة والحديد والرصاص والصفرة والنحاس والعبر والؤلؤ ويرمى بنفسه إلا أن يكون مريضاً فيجوز له أن يأذن لآخر يرى عنه (ويقول) عند رمى كل حصاة بسم الله والله أكبر رغباً للشيطان ورضاً للرحمن ويقف عند القراع أمام الجرة مستقبل القبلة ويرفع يديه للثناء ويدعو بما شاء (ويقول) الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه (اللهم) لا أحمى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك (اللهم) صل وسلم وبارك على نبي الرحمة وشفيح الأمة وكاشف آفة سيدنا محمد النبي الأبي الأبطح العربي المكي المدني وعلى آله هداة الورى وصحبه مصابيح الهدى كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد عدد خلقك ورضا نفسك وزنة عرشك ومداد كلماتك كلما ذكرك الناس كرون وعقل عن ذكرك الغافلون صلاة ترضيك وترضى بها عنا صلاة دائمة بدوامك باقية يقاتل لأغاية لها ولا انتهاء ولا مدله ولا اقتضاء صلاة تنجيها من عذاب النار وتدخلها الجنة مع الخلق الأبرار وترثها وجهك الكريم وتغنمها يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتاه قلب سليم (اللهم) اجعلنا حجاجاً مبروراً وسعياء مشكوراً وذنباً مغفوراً وتجارة لن تبور (اللهم) إليك أفضت ومن عذابك أشفقت إليك رغبته ومنكره هبت قائل نسكى وأعظم أجرى وأرحم نصرى وأقبل توبى وأقل عثرى واستجب دعوى واعطى سؤلى (اللهم) إليك وفد وقد قرى فاجعل قرأى منك رضاك عنى بأمرم الزاحين لإله إلا الله والله أكبر عدد كل شئ إلا الله إلا الله والله أكبر عدد خلقه ورضا نفسه إله إلا الله والله أكبر زنة عرشه ومداد كلماته والحمد لله كذلك وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد كذلك وعلى آله وأصحابه كذلك الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله (اللهم) قبل منا ولا تجمعلمانا من المحرمين وأدخلنا في عبادك الصالحين بأرحم الراحمين (اللهم) صل على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً (ثم توجه إلى الجرة) الوسطى ويرمى بسبع حصيات ويدعو بعد القراع مستقبل القبلة كما تقدم شرحه (ثم توجه إلى جرة العبة) ويرمى بسبع حصيات كما تقدم ولا يقف بعد القراع عندها بل يتوجه إلى رحله ثم يصل كذلك في اليوم الثالث فإذا أراد أن ينزل إلى مكة فصل ولا شئ عليه والأفضل أن يتأخر إلى اليوم الرابع فيرمى الحجار الثلاث وينفرد بجوزله في اليوم الرابع أن يرى الحجار بعد

طوبى الفجر قبل الزوال عند أبي حنيفة رضى الله عنه

(فصل في النفر من متى إلى مكة) إذا أراد النفر في اليوم الرابع انصرف بعد رمي العقبة وقال الحمد لله كثيرا طيبا مباركا فيه والشكر لله على أداء المتاسك، والتوفيق لأداء الحج إلى بيت الله تعالى وتيسير ذلك بمنه وكرمه ولطفه (اللهم) تقبل مني الحج وأمنعني الصحو والنج واجعل لنا خالصا لوجهك الكريم وانفعنا به يوم لا ينفع مالنا ولا بنوننا إلا من أتى الله بقلب سليم (اللهم) صل على سيدنا محمد صاحب المقام المحمود والحوض المورود والشفاعة العظمى يوم الورد وعلى آله أئمة الدين وعلى أصحابه هداة المسلمين كاصليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد عدد خلقك ورضاء نفسك وزعة عرشك ومداد كلماتك كلها ذكرك الذاكرون وغفل عن ذكرك الغافلون (والسنة) أن ينزل بالمحصب على الأصح عندنا ذكره شمس الأئمة السرخسي في المبسوط وقيم به ولو ساعة وإن تركه بلا غير أساء ولا شيء عليه وقد روى أنس بن مالك رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء ثم رقد رقدة بالمحصب ثم ركب إلى البيت لطاف أخرجه البخارى في صحيحه

(فصل في طواف الصدر) ويسمى طواف الوداع وطواف آخر عهد بالبيت وهو واجب على الحاج الآفاق لا المكي ومن قوى من الحاجج أهل الآفاق أن يستوطن مكة ويتخذها بلدا يسقط عنه طواف الصدر وقال أبو يوسف رحمه الله أصاب إلى أن يطوف المكي طواف الصدر لانه وقع ختام أفعال الحج (ويقول) نويت أن أطوف بهذا البيت أسبوعا كاملا طواف الصدر لله تعالى الله أكبر ويأتى بأدعية الطواف كما تقدم فإذا فرغ صلى ركعتين خلف المقام أو حيث تيسر (ثم) يأتى إلى زمزم وينزع منها دلوأ يديه ويشرب منها ثلاثا وهو قائم ويدعو بما يريد فإن ما يزعم لما شرب له وقد شربه كثير من العلماء لأموور نوهها عند شرحهم حصلت لهم مرادهم وأنا عن جرب ذلك وقه الحد ويقول (اللهم) إنه بلغنا أن نبيك صلى الله عليه وسلم قال ما زمزم لما شرب له (اللهم) إنى أشربه بخير الدنيا والآخرة ويستحب أن يستقبل البيت عند الشرب ويتنفس ثلاث مرات ويرقع بصره كل مرة إلى البيت ويقول في كل مرة بسم الله والحمد والصلاة والسلام على رسول الله (اللهم) إنى أسألك رزقا واسعا وعلما نافعا وعملا مقبلا وشفا من كل سقم بأرحم الراحمين (ويقول) الحمد لله الذى سقانى من غير حول منى ولا قوة ثم يمسح به وجهه ورأسه ويصب على رأسه قليلا منه إن تيسر له ذلك والتوضوء بما زمزم والاغتسال به جائز (ثم) يأتى إلى الملتزم ويلصق وجهه وصدره بالبيت ويدعو بما أحب باسما لأزاعييه وكنيته (ويقول) اللهم إن هذا بيتك الذى جعلته مباركا للعالمين فيه آيات بينات مقام إبراهيم ومن دخله كان آمنا الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله (اللهم) فكما هديتنا لذلك لتقبله منا ولا تجعل هذا آخر العهد من بيتك الحرام وأرزقنى العود إليه حتى ترضى برحمتك بأرحم الراحمين والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين كلها ذكرك الذاكرون وكلها غفل عن ذكرك الغافلون (ثم) يقبل الحجر الأسود ويقول يا عين الله فى أرضه إنى أشهدك وكفى بالله شهيذا أنى أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله وأنا أودعك هذه الشهادة لتشهد بى بها عند الله تعالى فى يوم القيامة يوم التفرع الأكبر (اللهم) إنى أشهدك على ذلك وأشهد ملائكتك الكرام وأودع هذه الشهادة عندك لتتفنى بها يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين (ثم) يأتى إلى المستجار ويلصق صدره ووجهه بالبيت ويحمد الله تعالى ويثنى عليه ويصل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم ويقول (اللهم) إنى عبدك حلتى كما شئت وسيرتى فى بلادك حتى أحلتنى حرمك وأمنك ورجوت بحسن ظنى بك أن تكون قد غفرت ذنبي فأسألك أن تردد غيرى وتمربنى إليك ذلقى (اللهم) إنى أعوذ بنور وجهك وسعة رحمتك أن أصيب بعد هذا المقام خطيئة أو ذنبا لا يغفر (اللهم) هذا مقام المائد المستجير بك من عذابك الراجى لوعذك الخائف المشفق الخدر من وعيدك (اللهم) احفظنى عن يمينى وعن شمالى ومن قدامى ومن خلفى ومن فوقى ومن تحتى حتى تبلىنى إلى وطنى وأهلى واحفظنى بعد المات من أنواع العذاب وأوصلنى إلى وطنى سالما قانعا من سائر الآفات

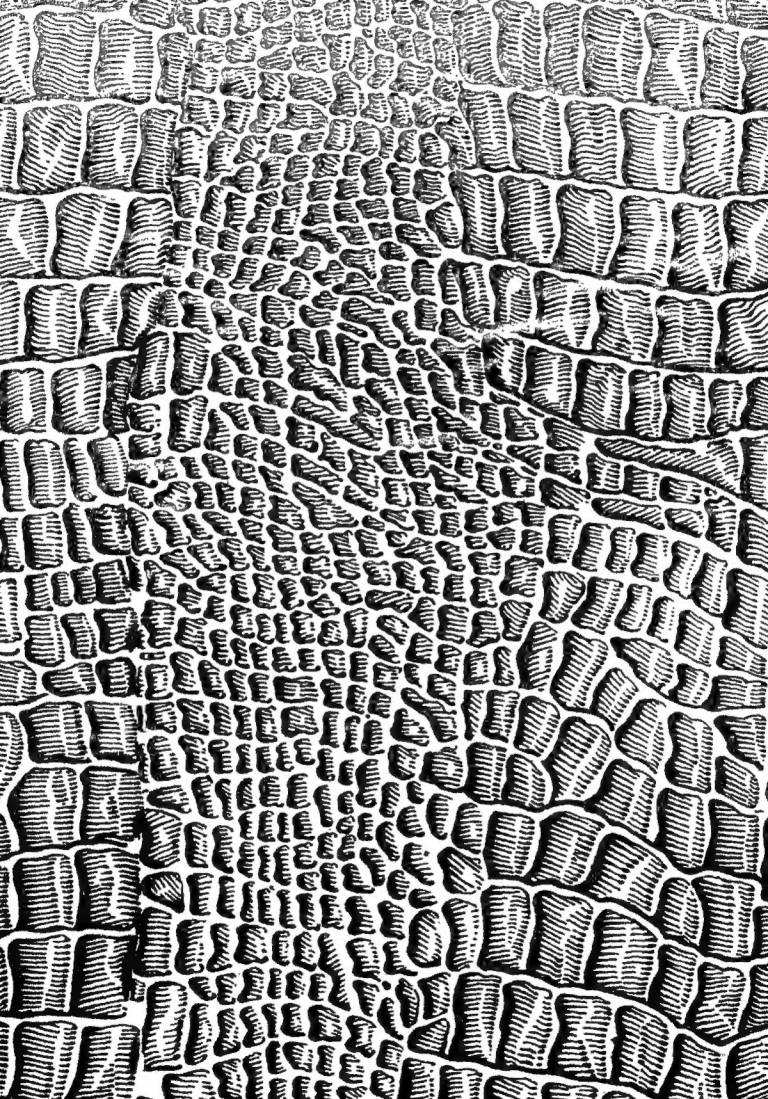
فإذا أوصيتني إلى وطني ومقصدى فاستعملني في طاعتك ما بقيتني ولا تجعل الشيطان على سبيل مادمت في هذه الحياة الدنيا فإذا توفيتني فاقم لي بخير والحقني بعبادك الصالحين يا أرحم الراحمين اللهم صل وسلم على أشرف عبادك وأكمل عبادك سيدنا محمد سيد الأولين والآخرين وعلى آله وأصحابه هداة الدين وعلى سائر الأنبياء والمرسلين ومن أتبعهم بإحسان إلى يوم الدين عدد خلقك ورضا نفسك وزنة عرشك ومداد كلماتك كذا ذكرك الناس كرون وكما غفل عن ذكرك الناقلون صلاة وسلاما دائمين بدارك باقين بقاتك صلاة تحريك وترضيه وترضى بها عنا يا أكرم الأكرمين (ثم) عني القهقري ناظر إلى البيت الشريف متأسفا على فراق الكعبة يا كيا أومتبا كيا وقول الوداع يا كعبة الله الوداع يا بيت الله الوداع يا بقلة المسلمين الوداع يا أنس الطافين والعاصفين الوداع يا حاجر إجماع الوداع يا مقام إبراهيم الوداع يا حليم زمزم الوداع أيما الحجر الأصم الوداع أيما المستجار والمقدم الوداع يا بيت زمزم الوداع يا أرض الحرم الوداع أيما المسجد الحرام الأعظم ويكرر ذلك إلى أن يصل إلى الباب المعروف الآن بباب الخزوة (ويقف على الباب) ويقول الحمد قد حدا كثيرا طيبا مباركا (اللهم) إن هذا البيت يتك وأنا عبدك وابن أمك هلتي علي ما سخرت لي من خلقك حتى أعنتي علي قضاء مناسكك فك الحمد على نعمتك ولك الشكر على إحسانك وكرمك فإن كنت راضيت عني فازدد عني رضا وإلا فافزأ الآن علي بالرضا حتى قبل أن أفارق بيتك يا أرحم الراحمين (اللهم) ارض عني وإن لم ترض عني فاعف عني فقد يعفو السيد عن عبده وهو غير راض ثم يرضى عنه بعد العفو فلا تحرمني رضاك لفأمة قوتي وأذخني في رحمتك وارحمني وعف عني وارض عني يا أرحم الراحمين (اللهم) هذا أوان انصرافي إن أذنبت لي غير مستقبل بك ولا بيتك ولا راضيا بك ولا عن حرمك (اللهم) احبني العافية في ديني والصحة في ديني يا رب العالمين (اللهم) أحسن تغلبني والعف في وارزني طاعتك وتقبلها مني واجعل بيني وبين خيري الدنيا والآخرة إنك على كل شيء قدير يا أكرم الأكرمين (اللهم) إن هذا وداع من يخشى أن لا يعود إلى بيتك الحرام غرمني وأهل على النار (اللهم) إنك قلت وقولك الحق لتيك صل الله عليه وسلم عند فراقه ليتك الحرام إن الذي فرض عليك القرآن لادك إلى معاد وقد أعدته إلى بيتك الحرام كما وعدته فأعني إلى بيتك منك ولعلك وكرمك (اللهم) ارزقني العود بعد السوادة مرة بعد المرة إلى بيتك الحرام واجعلني من القبولين عندك يا ذا الجلال والإكرام (اللهم) لتجعله آخر العهد من بيتك الحرام وإن جعلته آخر العهد به فوضعي عنه الجنة يا أرحم الراحمين و صلى الله على خير خلقه محمد وآله وصحبه أجمعين ثم ينصرف راشدا مهيذا (خاتمة) رأيت أن أختم هذه الأدعية المباركة بصلاة التسبيح لعظم فضلها وكثرة ثوابها أخرج أبو داود عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للباس ابن عبدالمطلب يا عباس ألا أعطيتك ألا أعطيتك ألا أسئلك ألا أسئلك ألا أجعل لك عشر خصال إذا نلت ذلك غفر الله لك ذنبك أوله وآخره قديمه وحديثه طاهر وعده صغير وكبير مسرور ولا ينقص خصال أن تصلي أربع ركعات تقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب وسورة قل إذا فرغت من القراءة في أول ركعة وأنت قائم قلت سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر خمس عشرة مرة ثم تركعت فقولها وأنت راكع عشر آثم ترفع رأسك من الركوع فتقولها عشر آثم تهوي ساجدا فتقولها وأنت ساجد عشر آثم ترفع رأسك من السجود فتقولها عشر آثم تسجد فتقولها عشر آثم ترفع رأسك فتقولها عشر آثم كذلك خمس وسبعون في كل ركعة تفعل ذلك في أربع ركعات إذا استطعت أن تصليها كل يوم مرة فافعل فإن لم تفعل في كل جمعة فإن لم تفعل في كل شهر فإن لم تفعل في كل سنة فإن لم تفعل في كل مرة قال الحافظ ابن حجر هذا حديث حسن وقد أساء ابن الجوزي بذكره إياه في الموضوعات وقال الدارقطني أصح شيء يورث في فضائل السجود فضل قل هو الله أحد أصح شيء في فضائل الصلوات فضل صلاة التسبيح وقد نص جماعة من العلماء على استحباب صلاة التسبيح (وقال) عبد الله بن المبارك صلاة التسبيح مرغوب فيها يستحب أن يتأد بها في كل حين ولا يتأفل عنها قال يود أن يقرأ في الركوع بسبحة في العظم وفي السجود بسبحة في الأعلى ثلاثا ثم يسبح التسبيحات المذكورة وقيل له إنساني هذه الصلاة يسبح في سجدتي السجود عشر أوقات لا أنساها في ثلثة تسليمة قال السبكي صلاة التسبيح من مهمات المسائل في الدين وحديثها أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه والحاكم وصحبه

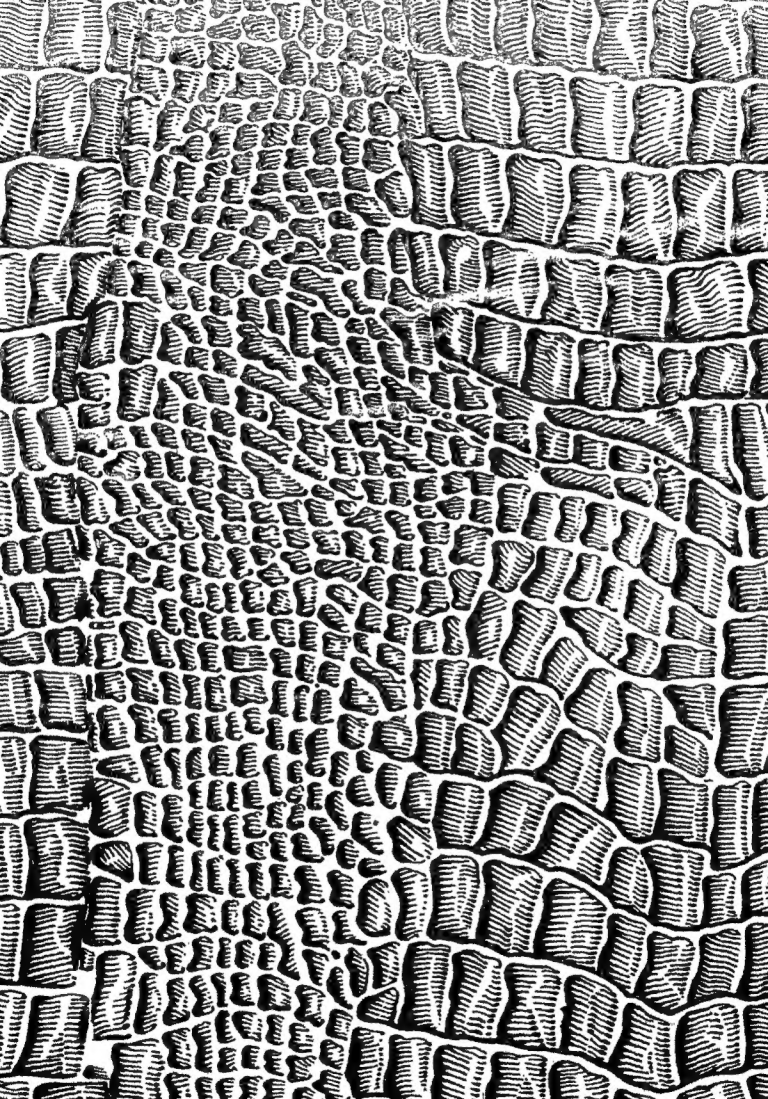
ويستحب أن يعتادها ولا يتناقل عنها وقد ذكر الترمذي عن ابن المبارك أنه قال إن صلاها ليلا فأحب إلى أن يسلم من كل ركعتين وإن صلاها نهارا فإن شاء سلم وإن شاء لم يسلم غير أن التسليم الذي يقوله بعد الرفع من السجدة الثانية يؤدي إلى جملة الاستراحة وكان عبد الله بن المبارك يسبح قبل القراءة خمس عشرة مرة ثم بعد القراءة عشر أو الباقى كافى الحديث لا يسبح بعد الرفع من السجدة قال الترمذي عن السبكي وجملة بن المبارك تمنع من مخالفته وأنا أحب العمل بما تضمنته حديث ابن عباس ولا يمنعي من التسليم بعد السجدة تنصلي بين الرفع والقيام فإن جلسة الاستراحة حينئذ مشروعة في هذا المجل وبني للتعبد أن يعمل بحديث ابن عباس تارة وبما عمل ابن المبارك أخرى وأن يفعلها بعد الزوال قبل صلاة الظهر وأن يقرأ فيها تارة بالزولة والمدايات والفتح والإخلاص وتارة بالهاكم والعصر والكافرون والإخلاص وأن يكون دعاءه بعد التشهد قبل السلام ثم يسلم ويدعو بما جئته في كل شيء ذكرته وردت سنة انتهى وأما كونها بعد الزوال فقد أخرج أبو داود عن أبي الجوزاء عن رجل له حجة يرون أنه عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتنى غدا أجوك وأتيك وأعطيك حتى ظننت أنه يطعني عطية قال إذا زالت الشمس قم فصل أربع ركعات فذكر نحو ما قال ثم ترفع رأسك فاستر جالساً ولا تم حتى تسبح عشرا وتحمد عشرا وتكبر عشرا وتهل عشرا ثم تصنع ذلك في الأربع ركعات فإنك لو كنت أعظم أهل الأرض ذنباً غفر لك قلت فإن لم أستطع أن أصليها في تلك الساعة قال صلها من الليل والنهار وقال في الإحياء إنه يقول في أول الصلاة سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك ثم تسبح خمس عشرة مرة قبل القراءة وعشرا بعدها والباقي عشر اركا في الحديث ولا يسبح بعد السجدة الأخيرة قاعدة قال وهذا هو الأحسن وهو اختيار عبد الله بن المبارك ثم قال وإن زاد بعد التسليم ولا حول ولا قوة إلا بالله العمل العظيم لحسن وقد ورد ذلك في بعض الروايات وأما الدعاء فقال الديمري في كتاب اللمعة في غائب يوم الجمعة لأن أبي الصيف البني زيل مكة المشرفة تستحب صلاة التسليم عند الزوال يوم الجمعة يقرأ في الأولى بعد الصلوة التكاثر وفي الثانية العصر وفي الثالثة الكافرون وفي الرابعة الإخلاص فإذا كلت الثلثمائة تسبيحة قال بعد قراؤه من التشهد قبل أن يسلم (اللهم) إني أسألك توفيق أهل الهدى وأعمال أهل اليقين ومناجحة أهل التوبة وعزم أهل الصبر وحذر أهل الخشية وطلب أهل الرغبة وتعبد أهل الورع وعرفان أهل العلم حتى أعانك (اللهم) إني أسألك مخافة تصحرنى عن معاصيك حتى أعمل بطاعتك عملا استحق به رضاك وحتى أناصحك في التوبة حصا فأمنك وحتى أخليص لك النصيحة حبا لك وحتى أتوكل عليك في الأمور كلها حسن الظن بك سبحان خالق النور ربنا آمين لنا نورنا واغفر لنا إنك على كل شيء قدير برحمتك بأرحم الراحمين ثم يسلم والأقرب من الاعتدال للمؤمن أن يصلها من الجمعة إلى الجمعة وهذا الذي كان عليه جبر الأمة وترجمان القرآن عبد الله بن عباس رضى الله عنهما فإنه كان يصلها عند الزوال يوم الجمعة ويقرأ فيها ما تقدم انتهى (أقول) إنما أظننت في هذه الصلاة لعظم فضلها فأحببت أن أجمع بعض ما ورد فيها وما يطلب منها إطاعة لمن رغب في ذلك من إخوان المسلمين رجاء أن يشركوني في دعائهم لي بخاتمة الخير بالوت على الإسلام لعل ذلك يصادف ساعة القبول فأبلغ بكرم الله ذى الجلال والإكرام حسن الحسام وصلى الله على سيدنا محمد وآله الكرام آمين

(ثم كتاب أدعية الحج والعمرة)
(والحمد لله أولا وآخرا)

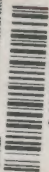
صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٣	مقدمة مهجة في آداب مريد الحج	١٣	نظم جواب وسؤال الحافظ السيوطي	٤٠	مطلب من شرائط إمكان السير
	مطلب وإذا كان عليه ديون لآناس		في الأرض هل خلقت قبل السماء	٤٠	مطلب في ترجمة أبي بكر الوراق
	لا يرهم من غصوب ومظالم	١٣	مطلب في بيان مقراليت المصور	٤١	فصل في موافق واعتذار سقوطه
	يتصدق بقدرها على الفقراء الخ	١٤	مطلب في تخرج حديث إته لولا	٤٥	مطلب الحاج عن التفر إذا مات بعد
	مطلب الأصل أن الإبراء عن الحقوق		أن قومك حديث عهد بجاهلية		الوقوف قبل الطواف أجزأه
	المجهولة جائز عندنا . فصل ويجب	١٤	مطلب مهم في بناء البيت المكرم	٤٥	مطلب الحاج عن نفسه إذا مات بعد
	عليه أن يبيي نفقة النبال ومن	١٥	مطلب اعلم أن الحج حلول بحضرة		الوقوف قبل الطواف وأوصى
	يجب عليه نفقته إلى وقت رجوعه		المجود الخ ١٦ باب شروط الحج		بإتمام الحج يجب بدته
	قال الفراني من خرج صحيح مال حرام	١٧	بحث مهم في بيان معنى الحج اصطلاحا	٤٨	مطلب في تحقيق قول الشارح الملق
	أو فيه شبهة فليجتهد أن يكون قوته من	١٨	مطلب في قوله الآية أو الحديث والبيت		عد من الواجبات وهو شرط
	الطيب . فصل ويكره الخروج إلى الحج	٢١	مطلب مهم في أن المتمدن الكفار	٥١	مطلب في تحقيق قول ترك الواجب
	النفل إذا كرهه أحد أي هو محتاج إليه		مخاطبون بفروع الشريعة		بغير لأشبه فيه
٤	فصل ويستحب أن يشاور من يثق	٢٢	بحث مهم في قضاء الصلوات التي	٥٤	مطلب في تحقيق عدد أذرع المسافة التي
	بدينه في سفره من ذوي الرأي في		قائمه المرتد حال ارتداده أو قبل الردة		بين مسجد ذي الحليفة وعتبة المسجد
	ذلك الوقت لا في نفس الحج فانه خير	٢٦	بحث مهم في بيان حكم حج السفيه		النوى ٥٥ مطلب في بيان قرن المنازل
	مطلب ويستحب معه عشرة أشياء		المحجور عليه ٢٦ بحث في تحقيق	٥٥	مطلب في تحقيق ذات عرق ٦٠
	المكحلة والمرأة والمسلط الخ . مطلب		بحث الحرية وهو الشرط الخامس	٥٧	مطلب بما ينبغي التفتظ له سكان جدة
	ويستحب شيئا من الدوام لأن	٢٨	بحث في الفقير إذا وصل إلى مكة		وأهل جدة ٥٩ مطلب مهم في قول
	حوادث السفر كثيرة . فصل		أول المقات ٢٩ بحث مهم في إذا لم		الشارح الأولى كان نوى الطواف الخ
	اختلاف أصحابنا في الآفاق هل الأفضل		يحد معادلا يركب معه في شق الحمل	٦٠	مطلب في تحقيق قول الشارح وفيه إشكال
	له الحج راكبا أو ماشيا الخ	٢٩	بحث في الفائدة التي ينبغي العامة	٦٣	مطلب في أن صوت المرأة ليس بعورة
	مطلب في بيان الركلة واصطلاحا		التيه لها ٣٢ بحث في تحقيق	٦٨	مطلب في ركعتي الإحرام ٧٥ مطلب
٥	مطلب مهم في بيان أفضل الصلاة		الراحة وكونها على الآفاق وغيره		في الشخص الذي توجه به بالحج فأغنى
	عليه عليه . مطلب في ترجمة الشارح	٣٤	النوع الثاني شرائط الأداء	٧٧	بحث مهم في تحقيق قول
	الملا علي القاري رحمه الله تعالى	٣٩	مطلب في ترجمة القاضي أبو خازم		الشارح قبل الوقوف أي قبل قوله
٧	مطلب في بيان أكل الحد	٣٦	مطلب في بيان أمن الطريق	٧٩	مطلب في تحقيق لباس الخشن المشكل
٨	مطلب مهم في بيان حديث لا أحصى	٣٩	مطلب في أن القرامطة من أتباع		في الإحرام ٨٠ مطلب في بيان قول
	ثناء عليك الخ ٩ مطلب في بيان		الإسماعيلية ٣٧ بحث في أن الكتابي		الأعشى من تمام الحج ضرب بالجمال
	تداء إبراهيم عليه الصلاة والسلام		لا يكون محرما لبثه المسلة	٨٥	مطلب في أن الحرم أنصاب بنيت
١٠	مطلب مهم في بيان ابتداء فرضية الحج	٣٨	مطلب عبد المرأة ليس بمحرم	٨٧	مطلب في رفع اليدين عند رؤية البيت
١١	مطلب أتم رسول الله صلى الله	٣٨	مطلب مهم في سفر المرأة بغير محرم	٨٧	بحث في تحقيق قول الشارح لأن
	عليه وسلم أربع عمر كما هي في ذي القعدة	٣٩	بحث مهم في نفقة المرأة إذا جعت		تحية هذا المسجد الشريف هو الطواف
١١	فتت على ما قيل في التصلية	٣٩	بحث في كيفية ما تصنعه المتمدنة	٨٩	مطلب في تحقيق السجود على الحجر
١٢	مطلب في بيان خلق السموات والأرض		إذا جعت	٩١	الاسود مطلب في تحقيق أن

صفحة	الموضوع
١٥٣	مبحث في تحقيق خلق الرأس لابن الهمام
١٥٦	مبحث مهم في التوفيق بين حديث جابر وحديث ابن عمر ١٥٨ رسالة العلامة دلاخونجان في منع الرمي قبل الزوال في اليوم الثالث من أيام النحر ١٦٨ مطلب في تحقيق النزول بالابيطح ١٧٤ ما يقع لبعض الناس أنه يأتي بالعرة قبل سعي الحج فطليه دم ١٧٧ مبحث مهم في بحث العلامة ابن عابدن في رسالة الشر نبالى ١٨٢ مبحث مهم في تحقيق تمتع المكي والمحقق به ١٨٤ رسالة للعلامة طاهر سنبل من علماء مكة المشرفة اسمها زمة المشتاقين حل عمدة المكوي للمحقق به من الأفاق ١٩٣ مطلب مهم في أن المتمتع الآفاقي غير ممنوع من العمرة لمجازة تكرارها ١٩٩ باب الجنائيات ٢٠١ مطلب في تحقيق قول الشارع والقائم الخ . مطلب فيمن أدى نسكا وهو لا بس الخياط أقل من يوم أو ليلة ٢٠٢ مبحث في ترجيح ما في الحزاة أنه في ساعة نصف صاع وفي أقل من ساعة قيمة من بر ٢٠٣ مطلب في أن التحقيق أن ين لبس الخيط والتغطية عموما وخصوصا مطلقا ٢٠٦ مطلب إذا تئمت المرأة يوما أو ليلة فعلى بامد ٢٠٨ مطلب في منافع البان ٢١١ مطلب في بيان أن الزعفران طيب ويان حكم التراب كالتفرض والميل والقرعة ٢١٢ مبحث مهم في التحقيق في أكل الطيب وشربه وما يصنع من الطيب بما لا يحبه في غير هذا الكتاب ٢٢١ تلخيص محل وجوب الصدقة على المحرم إذا سلخ رأس محرم إذا كان في غير أوان الحلوى ٢٢٣ العيد في وجوب
١٥٣	مقدار ذرع الحجر ستة أذرع وشبر
٩١	مطلب في حكمة الرمل . مطلب الملل الشرعية أمارات على الحكم لماؤثرات ٩٣ مبحث مهم في قول العامة اللهم صل علي نبينا الخ ٩٤ مطلب في بيان المنزوم والمستجار ٩٨ مطلب في بيان الشاذروان ١٠١ مبحث مهم في بيان ابتداء بناء هذا المسجد الحرام للمشاهد الآن . رسالة للشارح في الطواف بالبيت المعظم ولو بعد الهدم تعود بالله من ذلك ١٠٥ فرع غريب في المسارين يندى المصلي بالمسجد الحرام ١٠٩ رسالة للشارح في وضع اليد على الصدر في الطواف ١١٠ مبحث في الكلام المباح في المسجد ١١٤ مطلب في قولهم الصلاة أفضل من الطواف ١٢٣ مبحث مهم في عمرة المكنى من التسليم ١٢٤ مبحث مهم في فسغ الحج إلى العمرة ودليل القائلين بذلك والخالفين له ١٢٥ مطلب في خطبة يوم السابع من ذي الحجة ١٢٨ مطلب في بيان طريق ضب ١٢٩ مبحث في تحقيق مسجد نمرة وإن كله ليس في عمرة ١٣١ مبحث مهم في أن المعتد أن الحاج يأتي بتكبير التشريف بين صلاة الظهر والعصر مرة وكذا بين المغرب والعشاء بمزدلفة ١٣٢ مطلب في رد اعتراض الشارح على صاحب الإمام ١٣٦ مطلب في آيات من الفاطمية ١٤٠ فصل في حد عمرة والتحقيق في تجودها ١٤٤ مطلب فيما لو صلى المغرب في الطريق الخ ١٤٩ مبحث مهم في أن العقيقة ليست من منى . فائدة في آيات من





Biblioteca Alexandrina



0428831